



مصحف طويل في حق العمل بالوقفية وغيرها
 جزء الثاني

(الجزء الثاني) *

من العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية

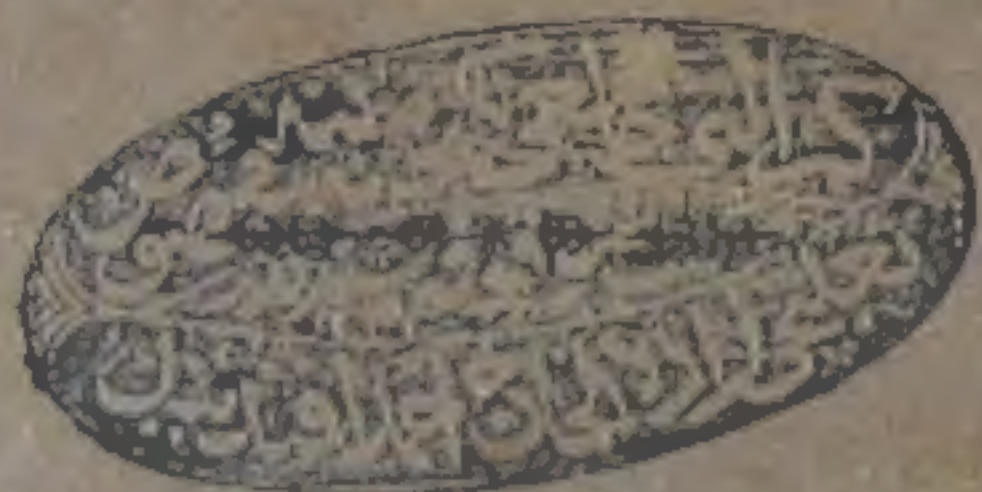
تأليف الشيخ الامام العلامة البحر الخبير

الفهامة السيد محمد أمين الشهبز

بإذن عابدين نفعنا الله به

مطبع وكب المطابع والاعمال على ما هو المصالح

١٢٧



وبالهامش كتب الفتاوى الخيرية لنفع البرية على مذهب الامام

الاعظم أبي حنيفة النعمان نفع الله بها جميع الانام

آمين

لديهم في بلاد القزاق

١٢٧

ذكرهم في كتابي

٢٧٩



5484/2

Süleymaniye Kütüphanesi

İzmir

886/1

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب أدب القاضي)

(سئل) في وقف ثبت لدى

قاضي حنفي ربه لامرأة

وسمى له حاكم مستوفيا

شراطة الشرعية ومنع

المدعي عنها معاشر عيا

ومات والا أن ابنه يدعي

دعوى أبيه بعينها في ولا

وجعله شراطة لخالته شرط

الوقف هل يمنع من

معارضتها شرعا حيث لا وجه

لدعواه شرعا (أجاب) نعم

يمنع شرعا قال الحسام

الشهيد في شرح أدب

القاضي وينبغي للقاضي

أن ينفذ قضاء القضاة التي

ترفع اليه ويحكم بها وقال

إذا قضى بقول البعض

وحكم بذلك ثم رفع إلى قاض

آخر يرى خلاف ذلك فإنه

ينفذ هذه القضية ويحضرها

حتى لو قضى بإبطالها

ونقضها ثم رفع إلى قاض

آخر فإن هذا القاضي

الثالث ينفذ قضاء الأول

ويبطل قضاء الثاني لأن

قضاء الأول كان في موضع

الاجتهاد والقضاء في

موضع الاجتهاد نافذ

بالاجماع فكان الثاني



(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الدعوى)

(سئل) في الإبراء العام في ضمن عقد فاسد هل يمنع الدعوى (الجواب) لا يمنع الدعوى به كافي الاشياء معزيا
للبرازية (سئل) فيما إذا ادعى خارج على متولي وقف ذي يد على حانوت الوقف بأن البناء الموجود بها
القائم بأرضها الجارية في الوقف له بناء وكيله فلان له في الأرض المذكورة وطالبه برفع يده عن البناء المزبور
فأجاب المتولي بأن البناء للجهة الوقف بناءه هو بحال الوقف للوقف بعد انهدام بنائها الأول الذي كان للخارج
المذكور وأقام كل بينة شرعية على دعواه فهل تقدم بينة الخارج (الجواب) حيث الحال ما ذكر تقدم بينة
الخارج لأنها أكثر اثباتا على ما عرف كافي جواهر الفتاوى ولأن البناء بعد ادو يتكرر كافي الخلاصة
والبرازية وغيرهما وبينة الخارج أولى من بينة ذي اليد في دعوى الملك المطلق وما كان سببه يتكرر كافي
الملتقى والمنع والجبر والرد والزييل وغيرها وفي المحيط ولو كانت المنازعة في دار وأقام واحد منهما
البينة أنهما داره يقضى بها المدعى لأن البناء يكون مرة بعد أخرى ولم يكن في معنى النتائج في قضى به للخارج
اه (أقول) وتقدمت هذه المسئلة بعينها في الشهادات في مسائل تعاوض البينات التي ذكرتها لمختصة من
كتاب الشيخ غانم البغدادي وأن هذا هو المفتي به وقد صرح في البحر في أول باب ما يدعيه الرجلان أن
دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق باعتبار ما كان الوقف وقد كرم ذلك مسائل فراجع فما اشهر
على الاستئذان بينة الوقف مقدمة ليس على إطلاقه أو هو على خلافه المنتهى به (سئل) فيما إذا سرق زيدا
داية مائة ثم وجدها يسد عمر وفادها إلى القاضي فيقتضي أنها جارية في ملكه بطريق الشراء من بكر
وانها فقدت منه منذ كذا وأجاب عمر بأنه ابتاعها من رجل سماه ويحدد دعوى زيدا ثابت زيدا دعواه على
الوجه المذكور وبالبينة الشرعية في وجه عمر وحكمه القاضي بعدم حلف زيدا بالله أن الدابة المذكورة
لم تخرج عن ملكه يبيع ولا يهب ولا يوجع من سائر الوجوه الشرعية وانها باقية في ملكه إلى يوم تاريخه
ولم ثبت دعواه فهل يكون الحكم المذكور واقعا موقعا شرعا (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا

كان يبدؤ بدعواه متصرف فيه تصرف المالك من مدة تزيد على أربعين سنة بلا معارض ولا منازع وعمره
مطالع على تصرفه المذكور ولم يدع بذلك على زيد ومنعه من الدعوى مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه بعد ذلك
على زيد ولا دعوى وارثه من بعده ويرك في يد المتصرف لأن الحال شاهد (الجواب) نعم قال في جامع
الفتاوى وقال المتأخرون من أهل الفتوى لا تسمع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة إلا أن يكون المدعي
غائبا أو ضياعا أو مجذوبا وليس لهما ولي أو المدعي عليه أميرا جازيا يخاف منه كذا في الفتاوى العنابية وقال في
البحر عن المتسوط ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة ولم يكن مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسمع دعواه لأن
ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهرا اه وفي الخلاصة رجل تصرف في أرض زمانا ورجل
آخر يرى تصرفه فيها ثم مات المتصرف ولم يدع الرجل حال حياته لا تسمع دعواه بعد وفاته وذكر في الفتاوى
المعروفة من له دعوى في دار رجل فلم يخاصم ثلاث سنين وهو في المصر بطل حقه الآن ههنا مجبور فلا
ينفذ فيه قضاء قاض فان رفع إلى قاض آخر فإن الثاني يبطل قضاء الأول ويجعل المدعي على حقه وكذا المرأة
إذا لم تخاصم سنين ولم تطالب المهر المفروض كذا في قاضيات جامع الفتاوى من أول كتاب الدعوى لكن
في حارر الزاهدي من الدعوى أن الرواية في عدم سماعها منه بعد تركها ثلاث سنين في الأراضي الموقوفة
والمسئلة وما يحتاج في بقائه إلى الانفاق والمرة إلى أن قال لكن أفتى المتأخرون بذلك فيما بعد ثلاثين سنة في
كلها كونهما أو سطر الرأب والثلث وخير الأمور وأوسطها ولكن كون كلهما مستوية في ملك الله تعالى اه
وار جمع إلى الحاوي في هذا المجلد فان فيه فوائد جمة وقد أفتى العلامة شيخ الإسلام ومفتي الانام عبد الله
افندي المفتي العام بالممالك العثمانية على سؤال رفع اليه بمصروته في بعض عقاري يدين بدعوى تصرف فيه
بطريق الملك بالشراء الشرعي من مدة تزيد على ثلاثين سنة وبعد موته تصرف فيه ورثته بطريق الارث
والا أن قام متولى وقف يريد أن يدعى عليهم بأن ذلك العقار من مستغلات الوقف وأنى بينة تشهد بدعواه
فهل للقاضي أن يترفع العقار للوقف من يد الورثة تلك الشهادة أجب ليس له ذلك كتبه عبد الله الفقير عفي
عنه وفي هذه الصورة إذا سمع القاضي تلك الشهادة وحكم بترفع العقار للوقف من يد الورثة وكتب بذلك حجة
فهل ينفذ حكمه وتعتبر بجهته أم لا وما يلزم ذلك القاضي أجب لا ينفذ حكمه ولا تعتبر بجهته ويعزل كتبه
عبد الله الفقير عفي عنه اه ولا سيما بعد اطلاعه على تصرف زيد الماذ كور المدة المزبورة قال في فتاوى
الولوالجى رجل تصرف زمانا في أرض ورجل آخر رأى الأرض والتصرف ولم يدع ومات على ذلك لم تسمع
بعد ذلك دعوى ولده فتسرك على يد المتصرف لأن الحال شاهد اه والله سبحانه وتعالى الهادي وعليه
اعتمادى (أقول) والحاصل من هذه النقول أن الدعوى بعد مضي ثلاثين سنة أو بعد ثلاثة وثلاثين
لا تسمع إذا كان الترتيب بلا عذر من الاعذار المارة لأن تركها هذه المدة مع التمكن يدل على عدم الحق
ظاهرا كحرم عن المتسوط وإذا كان المدعي ناظرا أو طالعا على تصرف المدعى عليه إلى أن مات المدعي عليه
لا تسمع الدعوى على ورثته كما مر عن الخلاصة وكذا الوفاة المدعى لا تسمع دعوى ورثته كما مر عن الولوالجية
والظاهر أن الموت ليس بقيد وأنه لا تقدر بمرور مدة مع الاطلاع على التصرف لما ذكره في تنوير الابصار وشرحه
الدوا المختار في مسائل شتى آخر الكتاب باع عقارا أو حيا أو ثوبا أو ابنه أو امرأته أو غيرها مما من أقراره
حاضر بعلم به ثم ادعى الابن مثله لانه لم يسمع دعواه كذا أطلق في الكنز والملتقى وجعل سكوت
كالانصاع قطع التزوير والحيل بخلاف الاجمعي فان سكوت ولو جازا لا يكون رضا الا إذا سكبت الجار وقت
البيع والتليم وتصرف المشتري فيه زرعوا بناء فحينئذ لا تسمع دعواه على ما عليه الفتوى قطع الاطماع
الفاصلة اه وقوله لا تسمع دعواه أى دعوى الاجنبى ولو جازا كما في حاشية الخير الرملى على المنع وأطال
في تحقيقه في فتاوى به الخير به من كتاب الدعوى فقد جعلوا في هذه المسئلة مجردة السكوت عند البيع مانعا من
دعوى القريب ونحوه كالزوجة لا تقيد بطلان على تصرف المشتري كما أطلق في الكنز والملتقى وأما

بقضائه مبطلا للأول
مخالفا للاجماع ومخالفا
الاجماع ضلالا وباطلا فلا
يجوز الاعتماد عليه فعلى
القاضي الثالث أن يبطلها
ويمنعها وإن كان رأيه
بخلاف ذلك ويستقبل
الامر استقبالا في الحوادث
التي ترفع اليه اه (أقول)
هذا في المختلف فيه فبالك
بالجمع عليه والله أعلم
(سئل) في حكم القاضي
إذا كان بعد دعوى صحيحة
شرعية وشهادة مستقيمة
وانفصل الحال على ذلك
المنازل هل يلزم ولا يجوز
نقضه ولا استئناف الدعوى
أم لا (أجاب) لا يجوز نقضه
بعد انصرامه واستيفاء
شراطه وأحكامه سواء
كان متفقا عليه أو مختلفا
فيه اختلاف في محل يسوغ
فيه الاجتهاد أما في المختلف
عليه فظاهر لا تتوقف عليه
الافهام وأما في المختلف
فيه فلا نه بالقضاء المستوفى
لشراط ارتفع الخلاف
وانقطع الخصام وهذا مما
اجتمعت عليه الأمة واتفقت
عليه الأئمة ومع ارتفاع
الخلاف كيف يسوغ
الاستئناف والله أعلم
(سئل) في رجل أزم بدین
شرعی ومکت فی المجلس
مدد وظهر للقاضي أنه
فقير لا يملك شيئا هل للقاضي
أن يسقط عليه ما أزم به
بغير حضور خصمه أم لا
(أجاب) حيث ظهر

للقاضي أنه لا مال له يحل
سبيله بغير حضور خصمه
قال في الخاتمة وإذا سئل
القاضي عن المحبوس بعد
مدة فاحسب أنه مخلص
وصاحب الدين غائب فإن
القاضي يأخذ منه كفيلا
بنفسه ويخرج من الحبس
وفي أنفع الوسائل للقاضي أن
لا يسأل أحد أصلا وينفرد
بالأخراج عنه وقالوا هذا
أذا لم يكن الحال حال
منازعة أما إذا كانت بين
الطالب والمحبوس بان قال
الطالب انه موسر وقال
المحبوس انه معسر لابد من
اقامة البينة وأما مسألة
التفريط اذا طلبه الخصم
وكان معتملا وفضل عنه
وعن نفقة عياله شي يصرفه
الى دينه حاصله ان القريم
ياخذ بفضل كسبه والله
أعلم (سئل) في المحبوس
يدين هو عن مبيع اذا سأل
عنه القاضي فاحسب أهل
المعرفة انه مفسر هل
للقاضي اطلاقه اذا أطلقه
هل يحتاج الى كفيل أم لا
حيث لم يكن رب الدين يتبها
أو غائبا ولم يكن الدين من
مال وقف (أجاب) نعم
للقاضي اطلاقه بلا كفيل
والحال هذه اذ لا يتيسر
له كفيل خصوصاً مع
الاعتبار بأعساره فيلزم
عدم النظر الى الميسرة مع
كونه ذاعسرة والله سبحانه
وتعالى بقوله وان كان
ذو عسرة فنفرة الى ميسرة

دعوى الاجنبي ولو جار افلا يمنعه جرد السكوت عند البيع بل لابد من الاطلاع على تصرف المشتري ولم
يقصدوه بمدة ولا بعوت كما ترى لان ما يمنع صحة دعوى المورث يمنع صحة دعوى الوارث لقيامه مقامه كما في
الحاوي الزاهدي وغيره فتأمل ثم ان ما في الخلاصة والاولا الحلية يدل على أن البيع غير قيد بالنسبة الى الاجنبي
ولو جار بل مجرد الاطلاع على التصرف مانع من الدعوى وانما الفائدة التقييد بالبيع هي الفرق بين القريب
والاجنبي فان القريب للبائع لا تسمع دعواه اذا سكنت عند البيع بخلاف الاجنبي فانه لا تسمع دعواه اذا اطلع
على تصرف المشتري وسكت فالمانع لدعواه هو السكوت عند الاطلاع على التصرف لا السكوت عند البيع
فلاجل الفرق بينهما صوروا المسئلة بالبيع ووجه الفرق بينهما مع تمام بيان هذه المسئلة تجر في حواشينا
رد المحتار على الدر المختار ثم رأيت في فتاوى المرحوم العلامة الغزي صاحب التنوير ما يؤيد ذلك ونصه سئل
عن رجل له بيت في دار يسكنه مدة تزيد على ثلاث سنوات وله جار يجانبه الرجل المذكور يتصرف في البيت
الزبور وهذا معسرة مع اطلع جاره على تصرفه في المدة المذكورة فهل اذا ادعى البيت أو بعضه بعد ما ذكر
من تصرف الرجل المذكور في البيت هذا ما ينفاه في المدة المذكورة تسمع دعواه أم لا أجاب لا تسمع دعواه
على ما عليه الفتوى اه فانظر كيف أفني عن سماعها من غير القريب بمجرد التصرف مع عدم سبق البيع
وبدون مضي خمس عشرة سنة أو أكثر ثم اعلم أن عدم سماع الدعوى بعد مضي ثلاثين سنة أو بعد الاطلاع
على التصرف ليس مبنيا على بطلان الحق في ذلك وانما هو مجرد منع للقضاء عن سماع الدعوى مع بقاء الحق
لصاحبه حتى لو أقر به الخصم يلزمه ولو كان ذلك حكما بطلانه لم يلزمه ويدل على ما قلناه اعليلهم بالمنع بقطع
التزوير والحبيل كما مر فلا يرد في قضاء الاشياء من أن الحق لا يسقط بتقادم الزمان ثم رأيت التصريح بما
قلناه في البحر قبيل فصل دفع الدعوى وليس أيضا مبنيا على المنع السلطاني كفي المسئلة الآتية بل هو حكم
اجتهادي نص عليه الفقهاء كما رأيت فاعلمت بحر هذه المسئلة فانه من مفردات هذا الكتاب والحمد لله المنعم
الوهاب (سئل) فيما اذا كان زيد ذلك دار معلومة تجار ثلثها الاخرى ملك عمرو وزيد ساكن ومتصرف
في ثلثها بطريق الملك مدة تزيد على عشرين سنة حتى مات عن اولاد تصرفوا في ذلك بعد بطريق الارث عنه
مدة تزيد على خمس عشرة سنة كل ذلك بلا معارض لهم في ذلك ولا في شيء منه والا ان قام بكر يدعي ثلثا من
الثلثين للزبورين انه كان لابيهم المتوفى من مدة خمس وعشرين سنة ومضت هذه المدة وهو بالغ ولم يدع ذلك
على اولاد زيد ولا على زيد ولم يمنعه من الدعوى بذلك مانع شرعي والكل في بلدة واحدة واولاد زيد ينكرون
ذلك فهل تكون دعوى بكر المذكور غير مسموعة (الجواب) نعم تكون غير مسموعة لانهم
السلطاني والحالة هذه والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا كان بيد ذي حافوت معلومة تصرف فيها بطريق
الملك من مدة تزيد على عشرين سنة بلا معارض ولا منازع حتى هلك عن ورثة تصرفوا في الحافوت المزبورة
تحوالت عشرين سنة على الوجه المذكور والا ان قام ذي آخر معارض الورثة في الحافوت المذكورة
مدعيها كانت لعنه الهالكه عنه من مدة عشرين سنة والورثة ينكرون ذلك ومضت هذه المدة
والمدعي المذكور بالغ حاضر معهم في بلدة واحدة ولم يدع بذلك عليهم ولا يمنعه من الدعوى مانع شرعي أصلا
فهل تكون دعوى المدعي بذلك على الورثة غير مسموعة للمنع السلطاني (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا
كان لجماعة دارسا كني فيها متصرفين بها بطريق الملك مدة تزيد على عشرين سنة بلا معارض لهم
والا ان قام رجل يدعي عليهم بحصة في الدار وهم ينكرون ومضت هذه المدة ولم يدع ذلك بلا مانع شرعي
والكل مقبوضون ببلدة واحدة فهل تكون دعواه غير مسموعة للمنع السلطاني (الجواب) نعم لا تسمع الابامر
سلطاني حيث خصص السلطان نصره الله تعالى القضاء بذلك وأمر بعدم سماعها (أقول) مقتضى ما مر عن
الخلاصة والاولا الحلية كما مر زناه فاعلم عدم سماعه على الاطلاع على التصرف بناء وزرعا ونحوه ما بدون
منع سلطاني لكن مع وجود مانع السلطاني لا ينفذ الحكم أصلا لو منع القاضي الممنوع هذه الدعوى

للكونه معزولا عن سماعها بخلاف ما اذا لم يوجد المنع المذكور وقد يقال ان كلامهم السابق فيما يمنع
سماع الدعوى يشهد بعدم صحة الدعوى ومعلوم أن صحة الدعوى شرط صحة القضاء فالظاهر أنه لا ينفذ حكمه
أيضا وان لم يكن ممنوعا من جهة السلطان الذي ولاه القضاء فتأمل (سئل) فيما لو منع السلطان عز نصره
قضائه في جميع ولايته أن لا يسمع ودعوى مضي عليها خمس عشرة سنة من غير مانع شرعي سوى الوقف ومال
اليتيم والغائب فاذا ادعى أحد بعد هذه المدة ولم يمنعه مانع شرعي وسمع القاضي دعواه وحكم بذلك فهل ليس
له سماعها ولا ينفذ حكمه (الجواب) نعم كما أفني بذلك كثير من العلماء النجار بمنهم والودائع
والعلامة الجرد والفقهاء ابن نجيم والمحقق الحلي والشيخ محمد الغزي التبرائني وجوابه نظاما
صورته لا يملك القاضي سماع خصومة * للعزل فيها وهو أمر مشتهر
ومحمد الغزي قال جوابه * برجوا الثواب من العزل المقتدر
وأجاب كذلك الشيخ أحمد العامري المفتي الشافعي بالشام والشيخ محمد المفتي الحنبلي والشيخ أسعد المفتي
المالكي (سئل) في رجل يريد الدعوى على زبيدة بنت أمه المتوفاة من أكثر من خمس عشرة سنة وزيد
بمحمد ومضت هذه المدة من بلوغه رشدا ولم يدع بذلك ولا يمنعه مانع شرعي وهما مقيمان في بلدة واحدة فهل
تكون دعواه بذلك غير مسموعة للمنع السلطاني (الجواب) نعم والقضاء يجوز تخصيصه وتقييده بالزمان
والمكان واستثناء بعض الخصومات كفي الخلاصة وعلى هذا الأمر السلطان بعدم سماع الدعوى لا تسمع
ويجب عليه سماعها الاشياء وفيها الحق لا يسقط بتقادم الزمان قدفا أو قصاصا أو حقا لعبد كذا في لعان
الجوهرة وقال محشيها الفاضل السيد أحمد الحوي بعد هذا الحل بورقين أخبرني أستاذي شيخ الاسلام
يحيى أفندي الشهير بالمتقاري أن السلاطين الاثني يأمرون قضائهم في جميع ولاياتهم أن لا يسمعوا دعوى
بعدهم مضي خمس عشرة سنة سوى الوقف والارث اه ومقتضى ما أفني به العلامة الحلي الرمي أن الارث
غير مستثنى فانه سئل فيما اذا تعدت الدعوى لغيبة المدعي عليه ثم وجدت بعد خمس عشرة سنة هل تسمع
بعدها ولا أجاب نعم تسمع لان السلطان نصره الله تعالى فيما شتهر عنه انه استثنى من المنع ثلاث مسائل من
الدعوى تسمع بعد المدة المذكورة مال اليتيم والوقف والغائب ومن المقرر أن الترتل لا يتأني من الغائب
له أو عليه لعدم تأني الجواب منه بالغيبة والعلة خشية التزوير ولا تتأني بالغيبة الدعوى عليه فلا فرق فيه بين
غيبة المدعي والمدعي عليه اه كلام الحلي الرمي فهذا يدل على عدم سماع دعوى الارث بعد هذه المدة لعدم
ذكرها في المستثنيات من المنع وهو خلاف ما تقدم عن الحوي وقد كتب أحد أفندي المهمنداري على
ثلاثة أسئلة بانه تسمع دعوى الارث ولا يمنعه طول المدة وأما ما أفني به العلامة أبو السعود أفندي وصاحب
البيت كما قيل ادري فهدى صورته ٢ * (ميرانه متعاقب الشمس يبل بعذر شرعي ترك أولاد دعوى بلا أمر
استماع أولادهم الجواب اولنور عذر قوي وليحق) فقيدها كما ترى بالعذر وهذا في سائر الدعوى
وكتب أحد أفندي المهمنداري على سؤال آخر انها لا تسمع صورته فيمن تركت دعواها الارث على زيد
بعد بلوغها خمس عشرة سنة بلا عذر فهل تكون دعواها المذكورة عليه غير مسموعة الابامر سلطاني أجاب
تكون دعواها المذكورة عليه غير مسموعة الابامر سلطاني والحالة هذه اه ٣ (اون بش يبل بعذر شرعي
ترك اولاد من ميرانه متعلق دعوى بلا أمر استماع اولنور الجواب خصم حتى باقي ايدوكنه معترف دكل
ابسه اولنور أبو السعود أفندي) أقول وقد صرح العلائي قبيل باب التحكيم باستثناء الوقف والارث ووجود
العذر الشرعي ثم قال وبه أفني المفتي أبو السعود اه وعليه فسمع دعوى الارث لكن نقل شيخ مشايخنا
المنلا على عن فتاوى على أفندي مفتي الروم عدم سماعها وصورته (اون بش سنة بلا عذر ترك اولاد
ميراث دعواي بلا أمر مسموع اولنور الجواب اولنور اه ونقل مثله شيخ مشايخنا السباحي عن فتاوى
عبد الله أفندي فقد اضطرب كلامهم كما ترى في مسألة الارث والظاهر أنه ناره ورد أمر مع استثنائها وتارة

والله أعلم (سئل) فيما اذا
كان قتر المدون وأفلاسه
ظاهر أو كان ذنبه بلا عا
هو مال هل للقاضي أن
يسأل عنه عاجلا ويقبل
البينة على أفلاسه ويحلي
سبيله بحضرة خصمه أم لا
واذا قلتم له ذلك فن يسأل
عنه وهل يشترط في هذا اللفظ
الشهادة أم لا وهل يفتقر
الحال بين حال المنازعة
وعدمها وهل بعدم وسرا
بما لا بد له منه أم لا (أجاب)
نعم للقاضي ذلك قال في
أنفع الوسائل بعد ذكر
الحبس والاختلاف في
مدته هذا اذا كان أمره
أقوله ويجب عليه سماعها
أي يجب على السلطان لانه
اذا كان لا يصح سماع
القاضي لها لكونه ممنوعا
يجب على السلطان سماعها
لشلا يضيع حق المدعي
وفي بعض نسخ الاشياء
ويجب عليه عدم سماعها
فالظهير حينئذ يعود على
القاضي الممنوع اه منه
م تعري بها الدعوى المتعلقة
بالميراث اذا تركت بعذر
شرعي خمسين سنة فهل
تسمع بلا أمر عال الجواب
تسمع اذا كان العذر قويا
اه منه
م تعري بها اذا تركت دعوى
الارث بلا عذر شرعي خمس
عشرة سنة فهل لا تسمع
الجواب نعم لا تسمع الا اذا
اعترف الخصم بالحق اه
منه

ومنى المديون مشكلا أما
 إذا كان فقرا ظاهرا سال
 القاضى عنه علوا وقبل
 البينة على الإفلاس
 ويجزى بدينه بحضرة خصمه
 وانما سال عن عسره من
 جيرانه وأصدقائه وأهل
 سوقهم الشفاعة دون
 الفساق فإذا قالوا لا نعرفه
 فالأكثر ولا يشرط في هذا
 لفظ الشهادة ثم قال هذا
 إذا لم يكن في الحال منازعة
 وأما إذا كانت منازعة بين
 الطالب والمديون بان قال
 الطالب انه مؤسر وقال
 المديون انه معسر لابد من
 إقامة البينة فان شهد
 شاهدان انه معسر حلى
 سبيله ولا تكون هذه
 شهادة على النسي فان
 الاعمار بعد اليسار أمر
 حاد فتكون شهادة بأمر
 حاد لا بالاعتق نبيه على هذا
 الشيخ حكام الدين السغناقي
 رحمه الله تعالى والمسئلة
 شهيرة ولا يعدم سراجا
 لا بد له منه وقد بينا ذلك في
 كتاب الجرح فلا بعد بنياه
 التي لا بد منها غنا ويترك له
 دست وقيل دستان وكذلك
 منزله الذي لا يتمه وقس
 على ذلك والله أعلم (سئل)
 فيما إذا امتنع المديون عن
 وفاة الدين حتى يحبس
 حبس القاضى والحال ان
 له ما لا يمكن الوفاة الا انه
 مقرر ومعتق في بقائه في
 الحبس وامتناعه من الوفاء
 فهل والحالة هذه للدائن أن

يدونه وبقى هنائي قد منابعضا منه في باب الردة والتعزير وهو أنه إذا أمر السلطان قضائه بشئ ثم مات ذلك
 السلطان وولى غيره يحتاج الثاني الى أمر جديد ليجرى على قضائه ما جرى على قضاة الاول وقد رأيت ذلك في
 فتاوى الخبير الرملى حيث قال في كتاب أدب القاضى مانعه سئل فيما لو منع السلطان قضائه عن سماع ما مضى
 عليه من خمس عشرة سنة من الدعاوى هل يستمر ذلك أم لا أجاب لا يستمر ذلك أبدا بل إذا أطلق السماع
 للممنوع بعد المنع جاز وكذا لو روى غيره وأطلق له ذلك ليجرى على إطلاقه فيسمع كل دعوى وكذا لو مات
 السلطان وولى سلطان غيره فولى قاضيا ولم ينعه بل أطلق له ذلك ليجرى على إطلاقه فيسمع كل دعوى وكذا لو مات
 دعوى إذا أتى المدعى بشرائط محتتها الشرعية المقررة عند الفقهاء والحاصل أن القاضى وكيل عن السلطان
 والوكيل يستفيد التصرف من موكله فإذا خصص له تخصص وإذا عم نعم والقضاء يتخصص بالزمان والمكان
 والحوادث والأشخاص وإذا اختلف المدعى والمدعى عليه في المنع والاطلاق فالمرجع هو القاضى لأن
 وجوب سماع الدعوى وعدمه خاص به لا يتعلق بالمتدعين به فإذا قال منعى السلطان عن سماعها لا ينافى
 في ذلك وإذا قال أطلق لي سماعها كان القول قوله ما لم يثبت المحكوم عليه المنع بالبينة الشرعية بعد الحكم
 عليه لخصمه فيبين بطلان الحكم لانه ليس قاضيا فيما منع عنه حكمه حكم الرعية في ذلك وإذا أتاه خبر بالمنع
 من عدل أو كتاب أو رسول عمل به كما يعمل بالشافعية من السلطان ومن علم انه وكيل عنه وعلم أحكام الوكيل
 استخراج مسائل كثيرة تتعلق بمذايب البحث وهان عليه الامر وانكشف له الحال والله تعالى أعلم اه كلام
 العلامة خير الدين وهو كلام رصين متين وجيد فاذا كان سلطان زمانا نصره الله تعالى نهي كل قاض
 ولاء عن سماع دعوى الميراث المذكورة وغيرها أيضا بعد خمس عشرة سنة لزعم ذلك ولا ينفذ حكمهم إذا
 خالفوا وكذا لو نهي البعض دون البعض فيلزم من نهاء وأما بدون النهي فالعطاء مطلق فيصح حكمهم في
 جميع الدعاوى ولو بعد هذه المدة ما لم يرض عليها ثلاث وثلاثون سنة فيثبت لا تسمع الدعوى كما مر عن
 المبسوط فان قلت قد صرح حوايان القاضى لا ينزع لموت السلطان أو خلعه كما مر في كتاب القضاء وعالوه
 بان الخليفة نائب عن المسلمين في تقايد القضاة والمساوون على حالهم فلا ينزع القاضى بموت النائب يعنى
 السلطان فهذا يدل على ان القاضى يبقى بعد موت موليه على حاله فاذا كان موليه نهاء عن شئ يبقى نهاء بعد
 موته قلت هذا مسلم في نفس ذلك القاضى الذى نهي عن شئ ثم مات موليه وليس كلامنا فيه وانما الكلام
 في قاض آخر ولاء السلطان الآخر ولم ينه عن شئ فهذا القاضى الجديد لا يكون من باب نهي السلطان
 السابق لانه ليس منصوبا من جهته على أن السلطان الواحد إذا نهي قاضيا وأطلق لقاض آخر لم يكن
 القاضى الآخر من باب نهي سلطان القاضى الاول فان قلت قد ذكر العلامة الجوى في حواشى الاشباه انه
 قد علم من عادتهم يعنى سلاطين بنى عثمان نصرهم الرحمن انه إذا تولى سلطان عرض عليه قانون من قبله
 وأخذ أمره باتباعه اه قلت الذى يظهر لي أن كونه مأمورا باتباع من قبله معناه أن يقر ما فعلوه ويمشى
 على قانونهم الذى رتبوه بأمرهم وأمره وينهى عما نواه ولا يلزم من ذلك أن تصير قضائه مأمورا
 أو منهيين بمجرد قوليه لهم قولهم غير مقبدة بشئ من ذلك وانما يلزم منه انه إذا تولى قاضيا قوله وليتك كذا
 أو أنهاء عن كذا حتى يكون جارا على قانون من قبله كما اشتهر عنه انه حين تولى القاضى بأمره في منشوره
 باتباع أصح الاقوال من مذهب أبي حنيفة كعادة غيره من السلاطين الماضين فلذا لو حكم القاضى بخلاف
 الأصح لا ينفذ حكمه ولو لا أمره بذلك لثبوت خالف قانون من قبله بل لو أمره بأمر يخالف لقانون من قبله
 فالظاهر نفوذه ولزم اتباع ما حدث وافق قانون الشرع القويم فهذا ما ظهر لفهمى السقيم وفوق كل ذى
 علم عليم (سئل) فيما إذا ادعى أخوات زيدا عليه بحضرة من دار أبين المتوفى من خمس عشرة سنة وهو
 معترف بان الدار خلفه لهم عن أبيهم فهل تسمع الدعوى (الجواب) نعم إذا كان المدعى عليه مقرا تسمع
 الدعوى عليه ولو طال المدعى أكثر من خمس عشرة سنة كما أتى بذلك العلامة أبو السعود العمادى ومصورته

(يكرهى)

(يكرهى) يدل مقدارى ترك أولئك دعوى خصم مقرا وليجوز استماع أولئك الجواب أولئك (سئل)
 فيما إذا ترك زيدا دعواه على عمرو بحق له مدة خمس عشرة سنة ولم يدعز بدعيه بذلك عند القاضى بل طالبه
 بذلك مرارا في غير مجلس القضاء ويريد بذلك الدعوى عليه بذلك متعللا بأنه مات ترك الدعوى في المدة
 المزبورة فهل تسمع دعواه أم لا (الجواب) قال في المنع من كتاب الدعوى وشروطها أى شرط جواز
 الدعوى بمجلس القاضى فلا تصح الدعوى في مجلس غيره حتى لا يجب على المدعى عليه جوابه اه ومثله
 في الدور وقال في البحر ومنها مجلس القضاء فلا تسمع هي والشهادة الا بين يدي الخاكم اه فقتضى
 هذه النقول المتقدمة أن دعواه غير مسموعة ولا عبرة بتعلله بانى ما تركت في المدة المزبورة لعدم شرط
 الدعوى وهو كونها عند القاضى فافهم وليكن على ذلك كرمك فانه قد تكرر السؤال عنها بل صريح فتوى شيخ
 الاسلام على اخذى انه إذا ادعى عند القاضى مرارا ولم يفصل القاضى الدعوى ومضت المدة المزبورة تسمع
 دعواه بذلك لانه صدق عليه انه لم يترك في المدة المزبورة الدعوى عند القاضى وصورة فتواه (زيد عمرو
 ايله بمقدار قمحه متعلق دعواسى اولغله زيدا رايكى أوج سنه ده بر كرمك مبلغ من بوى قاضى حضورته
 دعوى ايدوب لكن دعوى الرى فصل اوليموب بروجه له اون بش سنه مرورا ليسه حال زيدا مبلغ من بوى
 عمرو دون دعوى اياسه عراون بش سنه مرورا يترك ايله دعواك مسموعة او ما زبوز بدى دعواون منعه
 قادر اولوروى الجواب اولماز) (سئل) فيما إذا مات رجل عن ابن حاضرى في بلدته وعن أولاد غيره غائبين
 مسافة القصر وخاف تركته في بلدته وضع الحاضريه عليها كلها بلا وجه شرعى ومضى لذلك مدة أربعين
 سنة ومات الاثنان عن أولاد وتركته لهم ثم حضر اخوته ويريدون الدعوى على أولاد أخيهم بما يخصهم
 من تركته أبيهم بالوجه الشرعى فهل يسوغ للاخوة الغائبين ذلك (الجواب) نعم يسوغ لهم ذلك حيث
 منعهم من الدعوى مانع شرعى وهو الغيبة (سئل) فيما إذا كان بيدز يدو أخيه عمر ومشمس مسكة في أرض
 وقف سليخة بزغانم فى كل سنة ويدفعان ما عليها لجهة الوقف ومضى لذلك مدة تزيد على ثلاثين سنة بلا
 معارض حتى مات عمرو والاثنان قامت أخت زيد تعارضه وتعارض ابن أخيه فى مشد الأرض المزبورة مدعية
 أن لها بعضه أرثاعن أبيه والسكل فى قرية واحدة فهل لا تسمع دعواها والحالة هذه (الجواب) نعم لا تسمع
 (سئل) فيما إذا ترك الورثة الدعوى على زيد بن مودتهم المتوفى منذ سبع عشرة سنة وكان قيمه قاصر بلغ
 الاثنان رشيدا ويريد الدعوى على زيد بن مودتهم من الدين فهل يسوغ له ذلك دون البالغين للمنع
 السلطاني (الجواب) نعم (سئل) فى بناء حوانيت جارية فى وقف أهلى قائم بالوجه الشرعى فى أرض وقف
 برحمتك مرة ونظار وقف البناء واضعون يداهم عليهم ومصرفون فيه لجهة الوقف ويدفعون بحسرة الأرض
 وهى أجرة مثلها للمتولين على وقف البر من مدة تزيد على ستين سنة الى الآن بلامعارض ولا منازع لهم فى
 ذلك والاثنان قام متولى وقف البر يكلف ناظر الوقف الاهلى اظهار حجة احتكار واحترام تشهد لجهة الوقف
 الاهلى بذلك فكيف الحكم (الجواب) يعمل بوضع بد نثار الوقف الاهلى المذكور بعد ثبوته فى البناء
 المذكور لجهة الوقف المزبور ولا يكلف الناظر المرقوم الى ما ذكر بعد مضى المدة المرقومة الا بوجه شرعى
 اذ لا يترع شئ من بد أحد الاجرى ثابت معروف وقال المؤلف فى جواب سؤال آخر يعمل بوضع اليد ولا
 يكلف الى اظهار كتاب احترام واذن وقد نقل علماؤنا أن أقصى ما يستدل به على الملك البدو كرمه الفقهاء
 السراج الحانوى انه لا يجوز للسلطان تسكين الناس الى اثبات ما بأيديهم بالبينة ولو كفهم ذلك السابق ملك فى
 يد أحد وقالوا أيضا ان اليد والتصرف المدد المتطاولة دليل الاستحقاق ظاهرا وقد قال الامام أبو يوسف فى
 كتاب الخراج كما نقله العلامة ابن نجيم فى اشباهه انه لا يترع شئ من يد أحد الاجرى ثابت معروف كتبه
 الفقير محمد العمادى المفتى بمشق الشام وكتب جوابى كذلك الشيخ أحمد العامرى المفتى الشافعى
 والشيخ عبد القادر التلغلبى الحنبلى (سئل) فى رجل يده دار بدار بقى الشرع تصرف بها من مدة تزيد على

يسال القاضى فى تطمين
 باب الحبس عليه ليصيق
 عليه الاخرجة تناول منها
 الطعام أم لا وهل للقاضى
 أن يبيع ماله فى وفاء دينه
 أم لا (أجاب) أما عند أبي
 حنيفة فهو بدحسبه الى أن
 يبيع بنفسه وأما عندهما
 فيبيع القاضى ذلك عليه
 ووفى الدين وبقولهما
 يفتى كفى الاختيار وغيره
 وبيع العقار كما يبيع
 المتكول على الصبي كما
 صححه الشيخ قاسم قالوا
 وعلى قولهما يترك له دست
 من ثياب بذلة وبيع الباقي
 وإذا أمكنه الاجترار بدون
 الثياب التى عليه والعقار
 الذى يسكنه يبيعه القاضى
 ووفى ببعض ثمنه الدين أو
 بعضه ويشتري له ما هو دونه
 قالوا ويبيع ما لا يحتاج
 اليه فى الحال حتى يبيع
 البذر فى الصيف والطلع
 فى الشتاء والحاصل أن
 القاضى نصب ناظر اذ يفتى
 له أن ينظر لاسمدين كما
 ينظر للدائن فيبيع ما كان
 أنظاره وأما تطمين الباب
 فقد ذكر فى جواهر
 الفتاوى ان بعض القضاة
 فعله قال رحمه الله تعالى
 لا يجوز ذلك كما لا يجوز
 الضرب لانه زيادة على
 الحبس وفى البحر قال به
 الامام الارسايدى وقال
 القاضى الرأى فيه الى
 القاضى والحاصل أنه ليس
 بمذهب لا يحتاجنا والله أعلم

(سئل) في رجل ثبت عليه دين لا يخرج باقراره وهو معسر غير أن له مالا في بلاد الأفرنج التي هي دار الحرب ولا وصول له إليه هل يعد موثرا به فيؤيد بحسبه أم لا فيجيب على سبيله إلى ميسرة أما هو صوله إليه أو بطرق مال آخر عليه (أجاب) لا يعد موثرا بذلك ويحتل سبيله في الخلاصة والبرازية وكثير من الكتب واللفظ للكاتبين المذكورين فإن كان المحبس من مال ببلدة أخرى بطلقه بكفيل وفي البحر وظاهر كلامهم أن القاضي لا يحبس المدينون إذا علم أن له مالا غائبا في أنفع الوسائل ذكر في الهراية قال وإذا ثبت الحق عند القاضي وطلب صاحب الحق حبس غير يعلم بجعل بحسبه وأمره بدفع ماله عليه وهذا إذا ثبت الحق باقراره أما إذا ثبت بالبينة بحسبه كما ثبت اه والله أعلم (سئل) في أمين القاضي الذي نصبه لنبط مال الميت للوارث الغائب والقاصر هل حكمه حكم القاضي فيما عدا ما استثناه صاحب الأشباه حتى في نفي اليمين عنه أم لا (أجاب) المراد بالأمين المذكر والذي لا تلحقه العهدة الذي قاله القاضي جعلتلك أمينا في بيع هذا الشيء لا الذي نصبه لنبط المال فطافه لا ذلك البيع والمراد بالعهدة

ثلاث وثلاثين سنة بلامعارض والا تقام ناطر وقف يدعى جريان حصته منها في الوقف وذو اليد منكسر لذلك وهو ما في بلدة واحدة ولم يمنع من الدعوى مانع شرعي فهل لا تسمع الدعوى المذكورة بعد المدة المذكورة (الجواب) نعم كما تقدم عن البحر وجامع الفتاوى (سئل) في رجل يدعى على آخر بأنه قتل مورثة من مدة تزيد على عشرين سنة ولم يمنع مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه غير مسموعة (الجواب) إذا ترك دعوى القصاص بلا عذر شرعي عشرين سنة لا تسمع دعواه كما أفق بذلك المولى شيخ الإسلام على أفندي مفتي السلطنة العلية كما هو معلوم في فتاويه المشهورة (سئل) فيما لو منع السلطان نصره الله تعالى قاضي بلدة معينة من سماع دعوى فلان المتعلقة بوقف كذا إلا في الإسلام فهل يعمل بمنعه (الجواب) نعم (سئل) الرجعي فمن ادعى على آخر بدار وقف أنهما ملكا بالارث وكان قد مضى على ترك هذه الدعوى خمس عشرة سنة وهو قريب الواقف يعلم بالوقف وهما في بلدة واحدة (أجاب) لا تسمع دعواه بدون أمر شريف وعلى تقدير ورود الأمر بالسماع فالذي يقتضيه الفقه أنه يمنع أيضا حيث وقف الواقف وسلم وقر به حاضر يعلم كما إذا باع وهو حاضر يعلم قطعا لا طماع الفاسدة اه (سئل) في امرأة طلقها زوجها من مدة تزيد على عشرين سنة ثم مات عن ورثة وترك ثمنه في يد رجل يدعى أن لها بدينته مؤخر صدقها والورثة ينكرون ذلك ولم يمنعها من الدعوى بذلك مانع وهم في بلدة واحدة فهل تكون دعوى المرأة بذلك غير مسموعة لانها السلطاني (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لزيد وعمر غراس كرم معلوم جار في ملكهما وقام في أرض وقف بالوجه الشرعي وهما واضعان يدهما عليه ومتصرفان به ويدفعان ماله على أرضه لجهة الوقف المزبور من مدة تزيد على خمس وعشرين سنة بطريق الارث عن والدهما كل ذلك بدون معارض لهما في ذلك ولا في شيء منه والا تقام امرأة تدعى حصته في الغراس والكل في بلدة واحدة ولم تدع عليهما قبل ولا منعها من الدعوى بذلك مانع شرعي وهما ينكران ذلك فهل لا تسمع دعوى المرأة المزبورة بذلك وتمنع من معارضة منهما (الجواب) نعم (سئل) في ملك حاصل مافيه ان زيد عمر في دار كذا الجارية في وقف كذا وفي تواجر من نظار الوقف عبارة ضرورية بأذنتهم وأنه صرف في ذلك مبلغا قدره كذا وأثبت في وجه النظار المذكورين لدى حاكم شرعي بعد اعترافهم بالأذن وانكارهم للتعبير والقدر المصروف ثم مضى لذلك مدة تزيد على عشرين سنة وريدت الدعوى على النظار بالمبلغ مستند بالصلح المزبور فهل لا تسمع دعواه حيث لم يدع قبل ذلك ولا يمنع من الدعوى مانع شرعي للمنع السلطاني أم لا (الجواب) نعم لا تسمع دعواه حيث الحال على هذا النظار للمنع السلطاني والله تعالى أعلم (سئل) في أرض من مملكتين يفصل بينهما نهر صغير يسقيهما بقي غيرهما جارية أحدهما في وقف عرو وكل منهما حاملة لغراس قائم بهما وحققت النهر من جهة كل أرض منهما وكل من نظار الوقفين متصرف في أرض وقفه وغراسها فوضع ناطر وقف زيد يدعى حافة النهر وغراسها التي في جهة الأرض الثانية فزاعا أنهما تباع لأرض وقف زيد ولم يسبق له ولا لمن قبله من نظار وقفه وضع يد ولا تصرف في ذلك أصلا وناطر وقف عمرو بينة عادلة تشهد بجريان ذلك في وقف عمرو وأنه تابع لأرضه وأنه ومن قبله من النظار متصرفون في ذلك لجهة وقف عمرو فهل إذا أقامها تقبل وترفع يد ناطر وقف زيد عن ذلك (الجواب) نعم (سئل) في بستانين كل منهما جار في وقف أهل يفصل بينهما مجرى ماء يسقي أرض البستانين وغيرهما ونظار أحدهما واضعون أيديهم ومتصرفون في مساقاة الخري من الجهتين وفي الغراس القائم بهما من قديم الزمان واحد بعد واحد إلى الآن لجهة الوقف بلامعارض ولا تنازع وفيما يلي المساقاة التي جهة البستان الآخر سراج قديم فاصل بين المساقاة والبستان والا تدين ناطر البستان الآخر أن المساقاة تابعة لبستانه مع الغراس القائم بهما لا يكون في جهة ويكونه أعلى من الأخرى ولم يسبق له ولا لمن قبله وضع يد ولا تصرف في ذلك أصلا ولم يدع الاخر فهل يعمل بوضع اليد والتصرف بعد تبوئهما (الجواب) نعم يعمل بوضع اليد والتصرف من قديم الزمان بالوجه

ما يلحق البائع في المبيع عند الاستحقاق والرد عند العيب وغير ذلك فحكمه حكم القاضي في عدم لحوق العهد بذلك بانه لو لم يمتنع الناس من تولد القضاء وحكم أمينه حكمه في ذلك ففي الكفر وغيره لو باع القاضي أو أمينه عبد الغرماء وأخذ المال فضاغ واستحق العبد لم يضمن اه قال في البحر أرى البائع الثمن للمشتري لأن القاضي قائم مقام الخليفة وهو لا ضمان عليه فلا ضمان على القاضي وأمين القاضي كالقاضي ثم قال وأشار المؤلف رحمه الله تعالى إلى أن العبد لو ضاع منه قبل التسليم إلى المشتري لم يضمن كما ذكره الشارح وإلى أن أمينه لو قال بعث وقبض الثمن وقبضت الغريم صدق بلا يمين وعهدة الحاقا بالقاضي كذا (٩) في شرح النخبة ثم قال يقبل قوله في

الشرعي ولا عبرة بالتعلل المذكور حيث كان الحال ما ذكر والمسئلة مأخوذة من الملتقى من كتاب الشرب (سئل) في مسنأة بين أرضين أحدهما أرفع من الأخرى وعلى المسنأة أشجار لا يعرف غراسها فالقول لمن من أرباب الأرضين (الجواب) قال في الحاشية في فصل المعاملة مسنأة بين أرضين أحدهما أرفع من الأخرى وعلى المسنأة أشجار لا يعرف غراسها قال الشيخ الامام محمد بن الفضل ان كان الماء يستقر في الأرض السفلى بدون المسنأة ولا يحتاج في امساك الماء إلى المسنأة كان القول في المسنأة قول صاحب الأرض العليا مع يمينه وإذا كان القول في المسنأة قوله كانت الأشجار له مالم يقيم الاخر البيوتان كانت الأرض السفلى تحتاج في امساك الماء إلى المسنأة كانت المسنأة وما عليها من الأشجار بينهما اه ومثله في البرازية في كتاب القسمة في نوع نقض القسمة فصل بما ذكرنا الجواب والله سبحانه الموفق للصواب قلع ناله انسان وغراسها ورباهافه في الغراس بالقيمة نهر بينهما ادعيا أشجاره النابتة في ضفته ان علم الغراس فهي له والا فان كان في موضع خاص لأحدهما فالملك وان في مشترك فيبينها برازية من المزارعة (سئل) في قطعة أرض جارية في وقف أهلي ومحتكرة لجهة رفق بر بالوجه الشرعي ولو وقف البرد منقاعا بفساطل في الأرض المزبورة يجري فيها الماء لو وقف البرد ضعف ماؤها الأصلي فاستأجر المتولي لجهة وقف البرمن مال الوقف لجهة الوقف بجرى ماء وأراد أن يجريه ويضمه في القساطل المزبورة للمعط والمصلحة في ذلك فعارضه ناطر الوقف الأهلي في ذلك بدون وجه شرعي فهل ليس له المعارضة ويمنع من ذلك (الجواب) نعم (سئل) في جماعة لهم قاسارية بها بركة ماء يجري إليها من نض بركة حمام وقف واضعون يدهم ومن قبلهم من ملك القاسارية عليهم وعلى الماء المزبور وجراهم ومتصرفون في ذلك من مدة تزيد على عشرين سنة بلامعارض والا تقام متولي وقف الحمام يكافهم دفع حكر عن الماء ويجراه للوقف بدون وجه شرعي ولم يسبق له ولا لمن قبله من المتولين أخذ شيء من ذلك وليس بيده مستند شرعي فهل حيث كان الأمر كذا كرا يلزم الملك ذلك الا بوجه شرعي (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كانت هند وصيا على ابنها اليتيم فأبرأت عمة اليتيم عن الدعاوى بطريق الاصله عن نفسها وكان اليتيم حقوق وأعيان عند عمة وتريد أمه الدعوى بها على عمة بطريق الوصاية عليه وأخذها له منها بالوصاية عليه بعد الثبوت فهل يسوغ لها ذلك (الجواب) نعم وإذا أبرأ رجل عن الدعاوى ثم ادعى عليه مالا بالوكالة أو الوصاية قبل برازية من الدعوى (سئل) فيما إذا ساقى زيدا عرا على غراسه المعلوم لمدة معلومة مساقاة شرعية توافقت مدة المساقاة فقام عمرو يدعى حصته معلومة في الغراس المزبور المساقى عليه فهل تكون دعوى عمرو والملكية في شيء من الأشجار بعد ذلك غير مسموعة (الجواب) لا يملك ذلك بعد المساقاة المذكورة أفق بذلك الشيخ الحانوتي وأجاب في ضمن سؤال بقوله استأجر الأرض وساقى على جميع الأشجار لا تسمع دعواه الملكية في شيء من الأشجار بعد ذلك للتناقص الخ اه وأفق بمثله العلامة الشيخ اسمعيل مفتي دمشق سابقا كما هو معلوم في هامش فتاويه (سئل) في ربع مزرعة معلوم جار في وقف بر يحد من القبلة قطعة أرض جار في وقف أهلي يؤجرها ناطرها من جماعة ويحد ها نطارها من الشمال

(٢ - فتاوى حامديه) - ثاني ووجوب مهر المثل بالوطء واطلاق الطلاق الثلاث حكما مستوفيا شرافه الشرعية فهل ينفذ حكم القاضى بذلك ويلزم مهر المثل ويحل له أن يعقد نكاحه عليها من غير تحليل وإذا رفع ذلك إلى حاكم حنفى عضيه ولا يحل له نقضه أم لا (أجاب) نعم ينفذ حكمه بذلك ويجب على من رفع اليه من القضاة مضادونه بحجته في كثير من الكتب ومنها العدة ومجموع النوازل للقاضى أن يبعث للشافعي أن يبطل نكاحا عقد بشهادة الفسقة والحنفى أن يفعل ذلك وهي مسئلة الحكم على خلاف مذهبه وكذا في نكاح بلا ولي لوطقها الا نائم تزوجها قبل الحل إذا حكم ببعثه وأن لا يقع الطلاق أخذ بقول محمد وفيه ما يوجب إلى

شافعي ليعقد بينهما ويحكم بالصحح جازو به هذا الحكم لا يظهر أن النكاح الأول حرام أو فيه شبهة وفي صدر الشرع اذ قضى القاضي ورفع حكمه
القاضي آخر يجب عليه امضاؤه لأن يكون مخالفا للحكاي أو السنة أو الاجماع وهذه المسئلة من المسائل الشهيرة والنقول بها كثيرة والله
أعلم (سئل) في معسر لا يملك المهر عقد نكاحه على امرأة معسرة لها ايتام يعارضها غاب عنها قبل الدخول بهما من الاعسار وعدم القدرة
واليسار هل اذا فسخ الحايكم الشافعي نكاحه عنها بسبب ذلك ينفذ ولا يقدر قاض على ابطال فسخه والحال هذه أم لا (أجاب) نعم ينفذ
ولا ينقض حكمه ففي فتاوى قاضي الهداية (١٠) سئل عن امرأة ادعت عند قاض أن زوجها سافر عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت فسخ
نكاحها بذلك وأقامت بينة

على ذلك وحكم به حاكم
يرى ذلك وفسخ عنها فهل
يجوز للحنفي أن تزوجها
واذا حضر الأول ما حكمه
أجاب اذا أقامت بينة عند
القاضي ان الزوج غاب عنها
ولم يترك لها نفقة وطلبت
من القاضي فسخ النكاح
وهو يرى ذلك ففسخ ينفذ
الفسخ وهو قضاء على
الغائب وفي القضاء على
الغائب عندنا روايتان
منهم من رآه نافذا ومنهم من
لم يره نافذا فاعلى القول بنفاذه
يسوغ للحنفي أن تزوجها
من الغير بعد انقضاء العدة
واذا حضر الزوج وأقام
بينته على خلاف ما ادعت
من تركها بلا نفقة لا تقبل
بينته والينة الاولى ترجح
بالقضاء فلا تبطل بالثانية
اه وقوله بعد انقضاء عتتها
في الدخول بها أما غير
الدخول بها فلا عتة عليها
ومثل هذا عمل بقوله تعالى
واتقوا الله الذي تسعون
به والارحام والله أعلم
(سئل) فيما لو قضى شافعي
المذهب على غائب فمادت الضرورة باليمن نحو طلاق هل ينفذ أم لا (أجاب) نعم ينفذ
أظهر الروايتين عن أصحابنا وعليه الفتوى كفى الخلاصة وغيره والله أعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها مدة تزيد على اثنتين وعشرين
سنة بلا نفقة ولا مال حاضر في المصروفات أمرها إلى النائب الشافعي وطلبت منه فسخ نكاحها من زوجها ففسخ نكاحها على الوجه
المقرر في مذهب فهل عليها عتة عند الشافعي وعلى تقديرها فهل هي عتة طلاق أو موت وهل للقاضي الحنفى تعرض لما صدر من النائب
الشافعي بتفريق أو بنقض حيث لم يرفع البينة خصمات (أجاب) فذاضرب كلام علمائنا في مسئلة الحكم على الغائب وله آراء فيهم

نابت
أظهر الروايتين عن أصحابنا وعليه الفتوى كفى الخلاصة وغيره والله أعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها مدة تزيد على اثنتين وعشرين
سنة بلا نفقة ولا مال حاضر في المصروفات أمرها إلى النائب الشافعي وطلبت منه فسخ نكاحها من زوجها ففسخ نكاحها على الوجه
المقرر في مذهب فهل عليها عتة عند الشافعي وعلى تقديرها فهل هي عتة طلاق أو موت وهل للقاضي الحنفى تعرض لما صدر من النائب
الشافعي بتفريق أو بنقض حيث لم يرفع البينة خصمات (أجاب) فذاضرب كلام علمائنا في مسئلة الحكم على الغائب وله آراء فيهم

وبينهم ولم يصف ولم ينقل عنهم أصل قوي ظاهر تبين عايه الفروع الاضمار اب ولا اشكال فالذي ينبغي أن يحتاط ويأمل ولا يحط بالحرج
والضرورات فانما يتبع المحفوظات فبالك في الثابت باجتهاد مجتهد اجعت الناس على صحة اجتهاده وعلمه وزهده وورعه وهو محمد بن ادريس
الشافعي رضي الله عنه ومن قال في جواز الحكم على الغائب مثله فاذا علم ذلك وعلم ما لحق النساء من الضرر والمشقة بغيبه أزواجهن مسئلة
هذه المرأة فعلى المفتي وان كان حنفيا أن يفتي بجواز الفسخ الصادر من القاضي وان كان نائبا لان حكمه حكم الاصيل وعليه عدة الطلاق بلا
شك لانه حكم فسخ النكاح وهو موجب لعدة الطلاق وليس يحكم بموت الغائب وليس لقاض (١١) من القضاة نهضة أي نقض حكم النائب

الشافعي والله أعلم (سئل)
في امرأة غاب عنها زوجها
وتركها خالية من الفراش
والنفقة والكسوة والمعاش
وأدت بها الضرورات والمحن
لعدم النفقة والكسوة
والسكن ولا يتيسر لها
الاستدانة ولا تستطيع
مشقة الكسب والمهانة
فرفعت أمرها إلى القاضي
الشافعي وقضى بالفرقة
على قاعدة مذهبه مستوفيا
لشرائطه هل ينفذ قضاؤه
ولا يجوز نقضه وإبطاله
لموافقة لمذهبه ووقوعه في
محل الضرر ومواضعه أم لا
(أجاب) نعم ينفذ لكان
الضرورة والحرج وقد أفتى
به من يعتد به من علمائنا
وأرى من واضح الحجة بما
يلحقها من المشقة والضرر
وعدم تيسر الاستدانة في
زماننا الذي قل فيه عمل الخير
فلا يجوز والحال هذه
التعرض له بإبطال لما في
إبطاله من الاضرار وسوء
الحال والله أعلم (سئل)
فيما اذا حكم القاضي بفسخ

الشفيع عن الشفعة بسقوطها تخلف شرط شرعي من شروطها الشرعية المقررة عند العلماء هل ينقض حكمه بلاموجب شرعي
أم لا (أجاب) حيث استند الحكم إلى دليل شرعي ووافق قول أصحابنا في المذهب نفذ ولا ينقض ومسئلة القضاء في المجتهد في معاملة وهي أنه
إذا كان مجتهدا نفذ وان لم يكن مجتهدا وعلم محل الخلاف فكذا في الأصح ما لم بشرط عليه السلطان أن يحكم بالصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه
الله تعالى فاذا شرط لا ينفذ من أحكام الاماوافق الصحيح لانه معزول عما سواه وهذا ما هو المعتمد في المذهب والله تعالى أعلم (سئل) فيما
يقوله حصرية أي ان قولنا القضاة في زماننا محصور بالحكم بالأصح المذكور لا شرطا السلطان نصر الله تعالى ذلك على جميع قضائه اه منه

لومنع مولانا السلطان قضاؤه عن سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة من الدعاوى هل يستمر ذلك أم لا (أجاب) لا يستمر ذلك أبداً بل إذا أطلق السماع للمنع بعد المنع جاز وكذا لو لم يجر على إطلاقه فسمع كل دعوى وكذا لو مات السلطان وولى سلطان غيره فولى قاضياً ولم يمنع بل أطلق قائله لئلا يتقضى بين الناس جازله سماع كل دعوى إذا أتى المدعى بشرائط جبرها الشرعية المقررة عند الفقهاء والحاصل أن القاضي وكيل عن السلطان والوكيل يستفيد التصرف من موكله فإذا خصص له تخصص وإذا عمه نعم والقضاء يتخصص بالزمان والمكان والحوادث (١٢) والأشخاص وإذا اختلف المدعى والمدعى عليه في المنع والإطلاق فالمرجع هو القاضي لأن

وجوب سماع الدعوى وعدمه خاص به لا يتعلق للمتدعيين به فإذا قال منعى السلطان عن سماعها لا ينافي في ذلك وإذا قال أطلق لي سماعها كان القول قوله مالم يثبت المحكوم عليه المنع بالبيئة الشرعية بعد الحكم عليه لخصه فيبين بطلان الحكم لأنه ليس قاضياً فيما منع عنه فحكمه حكم الرعية في ذلك فإذا أتاه خبر بالمنع من عدل أو كتاب أو رسول عمل به كما يعمل بالمشافهة من السلطان ومن علم أنه وكيل عنه وعلم أحكام الوكيل استخرج مسائل كثيرة تتعلق بهذا المبحث وهان عليه الأمر وانكشف له الحال والله أعلم (سئل) في قاض ولاية السلطان ولاية إقليم من بعض أقاليم ممالك الإسلام فاشترى منه رجل حكومة بعض نواح ذلك الإقليم في مدة معينة ببلغ معين فهل تكون أحكام ذلك الرجل في تلك النواح أصالة أم نيابة أم لا

فتأمل اهـ (أقول) وكلام الرملي هو الوجه كالأخفى على من تنبه (سئل) في امرأة تركت دعواها لارت من أبيها على أختها مدة ست وثلاثين سنة بلا مانع شرعي وهو منكر لذلك فهل لا تسمع دعواها الآن (الجواب) نعم قال المتأخرون من أهل الفتوى لا تسمع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة إلا أن يكون المدعى غائباً أو صبيّاً أو مجنوناً وليس له ما ولى أو المدعى عليه أميراً جازراً يخاف منه كذا في جامع الفتاوى والقوانين العتبية (سئل) في خارج وذي يدعى نور تزار غانية كل يدعى شراءه من آخر وتاريخ الخارج سبق فهل يعمل بالاسبق تاريخاً (الجواب) نعم كفي البرازية والخلاصة وغيرهما وان يدعى أحدهما يقضى للخارج إلا إذا أرتا تاريخاً أحدهما سبق فيه نكاحاً له وان برهن خارجاً على ملك مؤرخ أو شراء مؤرخ من واحد غير ذي يد أو برهن خارج على ملك مؤرخ وذو يد على ملك مؤرخ أقدم فالسابق أحق الخ تنویراً بالبصار من دعوى الرجلين وبمثله أفتى الشيخ خير الدين من الدعوى وفي الثالث عشر من الخلاصة فلو كان في يد أحدهما ما يقضى للخارج إذا أرتا تاريخاً ذي اليد أسبق فيه نكاحاً له وفي المنع ثم أعلم أن البيئة على الشراء لا تقبل حتى يشهدوا أنه اشتراها من فلان وهو يملكها كفي البحر عزى إلى خزنة الأكل (أقول) هذا في الشراء من الغائب ففي نور العين في آخر الفصل السادس من راض الميسر لا تقبل بيئة الشراء من الغائب إلا بالشهادة بأحد الثلاثة إما أن يأتى بانه يقولوا باع وهو يملكه وإما يملكه مشتريه بان يقولوا هو للمشتري اشترا من فلان وإما يقضيه بان يقولوا اشترا منه وقضيه اهـ ثم رزقنا فتاوى القاضي ظهير الدين ادعى ارتا ورثة من أبيه وادعى آخر شراءه من الميت وشهده شهدوا بان الميت باعه منه ولم يقولوا باعه منه وهو يملكه قالوا لو كانت الدار في يدهم على الشراء أو مدعى الارت فالشهادة جائزة لأنهما على مجرد البيع انما لا تقبل إذا لم تكن الدار في يد المشتري أو الوارث أو مالو كانت فالشهادة بالبيع كشهادة ببيع ومالك اهـ (سئل) في رجل اشترى من زيد فرساً معلومة بثمن معلوم والآن قام عمر بالخارج يدعيها من الرجل بالنتاج ويريد المشتري إقامة البيئة على عمر والمدعى المزبور انما نتاج فرس باعه فهل يرجع بيئة المشتري انما نتاج فرس باعه على عمر والخارج (الجواب) نعم وان برهن خارج وذو يد على النتاج وذو اليد أولى هو الصحيح خلافاً لعيسى بن أبان شرح الملتقى من باب دعوى الرجلين وبمثله أفتى الشيخ خير الدين نقلاً عن البحر وجامع الفصولين من الدعوى من فتاويه وفيها أيضاً برهان المشتري على نتاج باعه كبرهات باعه اهـ ومثله في البحر (أقول) ولا بد من الشهادة بالملك على ما ذكره في البحر عن خزنة الأكل حيث قال لو أقام البيئة أن هذه الدابة تحت عنده أو نصح هذا الثوب عنده أو أن هذا الولد له أمته ولم يشهدوا بالملك له فإنه لا يقضى له قال وكذا لو شهدوا أنها بنت أمته لأنهم انما شهدوا بالنسب اهـ وبه أفتى العلامة محمد التاجي كفي فتاواه ثم أعلم أن قولهم أن اليد أولى في دعوى النتاج مقيد بما إذا بدع الخارج عليه فعلاً أو مالاً أو ادعى عليه أنك نصبتني أو أودعته عندي أو أخرجته منك فادعى ذواليد النتاج قدم الخارج عليه كما جزم به في البحر والزملي ونسراج الهداية وغيرهم كما أوضحته فيما علقته على الدر المختار فتنبه لذلك (سئل) في رجل

تكون من هذا القبيل ولا من هذا القبيل لأن هذا ليس من جنس ما يباع وبشرى كيف لا وقد تضمن ذلك التزام اشترى وقائع غير معهود في أزمنة غير معلومة على أن ما حصل من الدراهم من الوقائع التي ستقع تكون محسوبة للقاضي فهذا المحصول يكون من قبيل الرشوة فلا تصح توليته والحال هذه ولا تنفذ قضاياه أو يكون من قبيل الأجرة في قبيل كتابة الوقائع والسجلات فيجوز أخذ ذلك المبلغ إذا كان أجرة المثل حيث جوزه الفقهاء إذا لم يكن له مقر في بيت المال ولكن هذا لا يحل العمل وعلى عمل القضاة هذا لا يتبرع للقاضي بأجرة عمله بل غرضه من نيابة القاضي التسلط على الناس وأخذ أموالهم بجاء الحكومة فلذلك الترضي بدفع مبلغ من ماله للقاضي وقد قال رسول

الله صلى الله عليه وسلم أنا والله لا نؤلى على هذا العمل من ماله ولا من حرص عليه فإذا علم ذلك فهل يجب على ولي الأمر المنع من تعاطي تلك الأمور وزجر مثل ذلك المولى والنائب عنه وهل يجب على علماء تلك المملكة الداخلين تحت قوله سبحانه وتعالى وإذا أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب ليبيّننه للناس ولا يكتونه التنبية على حرمة ما ذكره والعرض إلى السلطان أي الله تعالى به الذين فانه إذا حصل من بعض وكلاء السلطان مصادرة في أموال المسلمين فانهم يقرمون عليه ويرجونوه ويعرضون فيه للسلطان فلا أن يفعل ذلك في حق من يصدر منه منصف في الدين ونهائون بالشرع الحمدي باتخاذ حكومة الشرع شركا لتخصيص حطام الدنيا وسبيل التسليط على (١٣) الرعايا أولى فان سكنت العلماء وخيار الناعم

اشترى من عمرو بئله بدمشق بثمن معلوم فاستحقها مستحق في بلدة أخرى بدعوى النتاج وحكم له بها ورجع يطالب الثمن من بائعه فاراد أن يبرهن انما تحت عنده وعند بائعه والمستحق غائب وكذا البغلة فهل يشترط حضرة المستحق لقبول هذه البيئة حتى يبدل الحكم السابق أم لا وهل يشترط حضرة البغلة أيضاً (الجواب) مقتضى ما أفتى به الخير الرملي كما هو مذکور في فتاواه من الاستحقاق موافقاً لما في العمادية عدم اشتراط حضور المستحق قال في العمادية وهذا القول أظهر وأشبه ومقتضى ما في البرازية عدم القبول بلا حضور المستحق قال وهو الأظهر والأشبه وما في الخلاصة يقتضي اشتراط حضرة البغلة أيضاً فتأمل ولا تجمل هذا ما ظهر للعبد الضعيف (أقول) وقد مرنا الكلام على ذلك في باب الاستحقاق فراجع (سئل) في ذي يد وخارج برهن على نتاج رجل ولم يوافق سنة تاريخهما فهل يقضى به لذي اليد (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير من دعوى الرجلين (سئل) في ذي يد على معزته هي نتاج معزته تحت عنده وله بيئة على ذلك إذا عاها خارج بالملك المطلق وأقام كل بيئة على دعواه فهل يقضى ببيئة ذي اليد (الجواب) نعم ادعى النتاج فانه يقضى ببيئة ذي اليد وكذلك إذا ادعى ذواليد النتاج والا تخولكم ما طلقوا هذا إذا لم يورخا فان أرتا قاضي صاحب اليد أيضاً إذا كان سن الدابة بخلاف الوقت صاحب اليد موافقاً لوقت الخارج فينتزى للخارج عمادية من الفصل الثامن وتما الفروع فيها ومثله في التنوير وغيره (سئل) في رجل ادعى على آخر النتاج فقال المدعى عليه انك اقررت انك اشتريت هذه الدابة من فلان فهل يكون دفع المدعى المدعى ان أقام البيئة أم لا (الجواب) نعم يكون دفعاً كما صرح به في العمادية وفي الفصل السابع في التناقص في الدعاوى (سئل) فيما إذا مات زيد عن ورثة وخلف داراً وضع بعضهم يده عليها فطالبته ربيعة المتوفى بقدر ميراثها منها فأنبت لدى قاض حنبلي أن المتوفى وقفها على أولاده الأربعة ثم على أولادهم ثم ثم الخ والحال أن المدعى عليه ليس ناظر على الوقف ولا ما ذواله بالدعوى بذلك من القاضي العام وان الشهود لم يذكروا اسم جد الواقف المزبور في الشهادة بل ذكروا اسمه واسم أبيه فقط وهو ممن لا يعرف به ما وذكروا صناعته التي يشارك فيها غيره ولم يعرف به إلا بحاله ثم رافعوا لدى قاضي القضاة فالتى حكم الحنبلي المذکور وحكم بحريان الدار في ملك ورثة زيد حكماً شرعياً مستوفياً شرائطه وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها والحالة هذه (الجواب) نعم ادعى الموقوف عليه أنه وقف عليه لولده عاها بذات القاضي بصح وفاقاً وبغير إذنه ففيمر واثبات والاصح أنه لا يصح لأن له حقاً في الغلة لا غير فلا يكون خصماً في شيء آخر ولو كان الموقوف عليه جماعة فادعى أحدهم أنه وقف بغير إذن القاضي لا يصح روايته واحدة ومستحق غلة الوقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملكه المتولى ولو كان الوقف على رجل معين قبل يجوز أن يكون هو المتولى بغير إطلاق القاضي ويقتضى بانه لا يصح لأن حقه لا يخلو لا تصرف في الوقف ولو غصب الوقف أحد ليس لأحد من الموقوف عليهم خصومة بل اذن القاضي جامع الفصولين في الفصل الثالث عشر ومثله في العمادية في الفصل العاشر والبرازية من آخر الفصل الخامس من الوقف وفي الدر المختار الموقوف عليه الغلة أو السكنى

وكان امام الجامع فامتنع عن الصلاة خلفه حتى عرض على نفسه الاسلام أخذ من هذه المسئلة انتهى وأنت لا ترى فرقاً بين مقاطعة الاحتساب ومقاطعة القضاء لأن كلاهما في الأصل طاعة أقامتها واجبة على المسايين فعلى المقاطع على القضاء ما على المقاطع على الاحتساب ولا يثبت عن جواز بيعه بل يثبت عن كفر مستعمله ومتعاطيه وان كان ظاهراً أيضاً غير كاف الأعلی عاى ما شمل الفقهاء راحة ولشجنا الشيخ محمد ابن سراج الدين الحافوني كلام في المحصول المتجدد للنائب من كتابة الحجج والسجلات فيه أن دعوى المستنيب عليه لا تصح لأن الدعوى لا بد وان تكون بحق ثابتة معلومة الجنس والقدر وهذا المدعى ليس حقالاً به ان كان في مقابلة الحكم لا يجوز أخذ من النائب ولا من المستنيب

وان كان على كتابة الصكوك والجميع بقدر ما يحق من المشقة فهو النائب لا المستنيب فطالبت به غير جائزة بوجه من الوجوه هذا حاصل كلامه رحمه الله تعالى وما اخلصه من جهة قواعد الفقه ولا شبهة ان اخذ القضاة مقاطعة كان مستحلا فلو كان مستحلا فكيف تنفذ احكام الكافران كان غير مستحل له فهو ومن ثوى القضاء بالرشوة سواء قد كثر نقل ذلك فقالوا قاطبة من اخذ القضاء برشوة فالصحيح انه لا يصير قاضيا ولو قضى لا ينفذ حكمه قال في الخلاصة وبه يبقى اذا الامام لو قد رشوة اخذها هو او قومه وهو عالم به لم يجز تقليده كقضائه برشوة ولا شبهة ايضا في انه يجب على السلطان نصره الله تعالى منع (١٤) متعاطي ذلك ومعاقبته بأشد العقاب لانه من الامور المخلة لهذا الدين المتين ويجب على كل من له

قدرة على اعلامه أن يجعله لا يملك الاجارة ولا الدعوى لو غصب منه الوقف الابدية أو اذن قاض ولو الوقف على رجل معين على ما عليه الفتوى عبادية لان حق في الغلة لا العين اه ولا بد لقبول الشهادة على الغائب من ذكر اسمه واسم أبيه وجده واسم واسم أبيه والصناعة اذا كان معروفا بها بان لا يكون في بلدته شريك له في تلك الصناعة كذا في الدرر والتنوير وغيرهما (سئل) في صغير مات عن أم وثلاث اخوات شقيقات وخلف تركه فادعى اخوان على وكيل عمي الصغير أنهم ابنا ابن عم له وطالباهما بقدر ما خصهما من تركته فاذكر الوكيل نسبهما له وأثبتا شاهدین شهدا في وجه الوكيل المرفوع أنهما ابنا ابن عم الصغير ولم يذكرا في شهادتهما أنهما ابنا عم لابوين أو لاب أولام ولم يذكرا قبل الحكم ولم تكن التركة في يد العمين المرفوعين ولم تكونا خصما في اثبات النسب فهل يكون الثبوت المذكور غير صحيح (الجواب) نعم وفي الاشياء من كتاب القضاء الدعوى على غير ذي البذل لا تسمع الا في دعوى الغصب في المنقول وأما في الدور والعقار فلا فرق كفي التهمة اه وانخصم في اثبات النسب خمسة الوارث والوصي والموصى له والغريم للميت أو على الميت بزازية من الفصل الاول من كتاب الدعوى وفيه أيضا دعوى المالك لا تصح على غير ذي اليد اه باختصار وفي الخاتمة رجل طلب الميراث وادعى انه عم الميت بشرط لصحة دعواه أن يفسر ويقول هو عمه لا بيه وأمه وأولاديه وأولاده وبشرط أن يقول وهو وارثه ولا وارثه غير عماديه من أواخر الفصل السادس وفي الفتاوى الرحيمية سئل في رجل يدعى على وصي صغار أنه ابن ابن عم الميت فهل تقبل بينته على مجرد هذه الدعوى اذا أقامها أولا الجواب لا تقبل بينته على مجرد هذه الدعوى ولا يصح بها القضاء بالنسب وانما تقبل بشرط أن تكون بعد دعوى مال صحيحة حيث كانت دعوى لبنوة العمومة قال في البحر بعد بسط الكلام وحاصل ما ينفعنا هنا أن الشهود اذا شهدوا بنسب فان القاضي لا يقبلهم ولا يحكم به الا بعد دعوى مال الا في الاب والابن اه وأن نسب الشهود والميت والمدعى لبنوة العمومة حتى يلتقي الى أب واحد وأن يقولوا هو وارثه ولا وارثه غير كإصرح به قاضخان ولا بد أن يكون الاب الواحد المتلقي اليه معروفا للقاضي بالاسم والنسب بالاب والجد اذا انحصار فيه والتعريف بذلك عند الامام الاعظم رحمه الله تعالى وعليه الفتوى فاذا لم يوجد شرط من هذه الشروط لا تقبل بينته ولا يصح القضاء بها وينبغي الاحتياط في الشهادة بالنسب سيما في هذا الزمان ومن المعلوم أن ولي الامر نصره الله تعالى ما ولي القضاء لا يحكموا بالشهادة المزركاة فلا يصح الا أن يشهدوا غير مزركاة كهلوطا مهر والحالة هذه والله تعالى أعلم فتاوى الشيخ عبد الرحيم من فصل دعوى النسب (قال المؤلف) قلت هذا من انقض لمأذ كره في الظهري والعمادية وغيرهما من أنه بشرط ذكر الجد الذي التقيا اليه وقد مثل له في الظهري بتمثال اولم يذكر اسم أبي الجد ولا اسم جده لكن أفتى الامام أبو السعود بان شرط ذكر الاب كذا كره البشمقي في فتاويه وأظن أن الرحيمي اشترط ذلك بناء على قولهم كصاحب التنوير وغيره اذا كانت الدعوى على غائب بشرط ذكر أبيه وجده وان حكم بدون ذكر الجد فدل عليه أن الدعوى على الجد الذي التقيا اليه والحال أن الدعوى على الميت

قل في أنا الفقه القويم حقيقة في كفرهم بالله يخفى المأخذ والله سبحانه وتعالى يظهر الدين من كل دنس الذي ويظهره ويؤيده بأئمة العالمين أمين أمين يا رب العالمين (سئل) فيما اذا ولي السلطان قاضيا خفيا الحكم في بلد معينة بمذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى فحكم بمذهب أبي اللي في قضية خفا فلماذا لم يذهب أبي حنيفة وصاحبه أينفذ حكمه فيها أم لا (أجاب) لا ينفذ لان السلطان انما يراه ليحكم بمذهب أبي حنيفة فلا يملك الخاتمة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم كما صرح به في فتح القدر وغيره وسواء كان القاضي عالما أو جاهلا مقلدا أو مجتهدا ناسيا أو عادلا وقد صرح العلماء قاطبة بان القضاء يقتضي بالزمان والمكان والحوائث والاختصاص فاذا خصه السلطان

بذلك لانه من مهمات الدين ولا خلاص له في السكوت واذا علم الامام أصله الله تعالى وأصلحه ذلك جاز له أن يترقى في عقوبتهم الى القتل لينجزوا عن مثل هذه المصيبة المهلكة والنارزة الموبقة وما أقرب هذه المسئلة من مسئلة السعاة والاعونة وقد قالوا فيها ولفساد الملك بسبب السعاة والاعونة أتوا بأنه يثاب قاتلهم وأفتى السيد أبو شجاع بكفرهم وهؤلاء أشد فسادا منهم بلانك ولا اوتيا وقد أشد بعض عباد الله تعالى في طائفة القضاة قد قول أئمتنا لا يكره التقليد ان هو آمن من الظلم كيف السلامة منه وهو بعصرنا يعطى مقاطعة بمال يؤخذ ويقول آخذ على كذا كذا من أين أجعه اذا آخذ ويقول هذا شرع طه المصطفى من ذا يقول لحكمنا لا ينفذ

زمان أو مكان او حادثة أو شخص شخص وذلك لان ولاية القاضي انما هي مستفادة من السلطان فلا ينفذ قضاؤه فيما منعه عنه وحكمه في حكمه بقية الرعايا الذين لم يؤذن لهم من جانب السلطان بالقضاء وهذا الجمع عليه لا خلاف فيما لا خلاف فيما اذا أطلق له وحكم خلاف مذهب وهو المسئلة التي أكثر علماء زماننا ذكرها وساقط الخلاف والتفصيل واختلف فيها الا فتاوى والرجح والاصح والتصحيح وقال رأينا السؤال بهذا الخط * ينادى هلموا لهذا الخط وان القيامة قامت على * براع الى رفته قد نشط فان ذوى العلم قد أجعوا * على أن صاحبه قد خلط فهل مؤمن يتوانى الجزاء * ويعلم مفتى الوري بالسلط (١٥) ليدري ببعض الذي واقع * عليهم فيرفع هذا السخط وشرع الرسول مصان فلا يهان من أن تولى خطا والله في خلقه ما يشاء وفي علمه عز ما لم يحط فافهم والله أعلم (سئل) في التنافيذ الواقعة في زماننا بشهادة شاهدين على ما في الصك بغيبة الخصم هل هي معتبرة شرعا أم لا (أجاب) قال في البحر في شرح قوله واذا رفع اليه حكم حاكم أمضاء معني قوله أمضاء حكم بمقتضاه بعد دعوى صحيحة من خصم على خصم وكذا قال في البرازية وان أرادوا أن يثبتوا حكم الخليفة على الاصل لا بد من تقديم دعوى صحيحة على خصم حاضر واقامة البينة كجاء أرادوا اثبات قضاء قاض آخر انتهى فالخامس أن الحكم المرفوع لا بد أن يكون في حادثة واحدة ومهمة صحيحة كما صرح به العمادى في الفصول والبرازية في الفتاوى قال وهنا شرط لنفاذ القضاء في المجتهدين وهو ان يصير حادثة تجري

الذي يطلبون ارنه فتنبه (سئل) في جارية اشتراها رجل من سيدها بثمن معلوم قبضه سيدها وتسلمها المشتري منه وذهب به الى منزله منقادة للرق والتسليم ساكتا واستخدمها المشتري نحو ست سنين والآن أراد بيعها فزعمت انها حرة الاصل ولا بينة لها فهل لا يقبل قولها في ذلك (الجواب) نعم لا يقبل ذكر الامام رشيد الدين في فتاواه من الباب التاسع العبد اذا انقاد للبيع لا يقبل قوله اني حر الاصل بدون بينة وتفسير الانقياد التسليم الى المشتري يعني اذا سلمه الى المشتري ولا يابى ويسكت أما السكوت عند البيع لا يكون انقيادا للبيع لان البيع لا يقوم به بل يوجد بالعقد وقد ذكرنا في احكام السكوت ان العبد اذا بيع وهو حاضر فسكت ثم قال بعد العلم بالبيع أنا حر لا يقبل عبادية في الفصل الاربعين ولو قال العبد أنا حر الاصل فالقول قوله بحكم الاصل مالم يسبق منه انقياد للرق وبعده لا يقبل قوله بلا برهان بزازية من الحادى عشر من الدعوى (سئل) في رجل تصرف في دار معلومة زمانا تصرف المالك في أملاكهم من غير معارضة له في ذلك ولا في شيء منه ثم باعها من زيد وباعها من عمرو ومضى للتصرف المذكور أكثر من عشرين سنة وللرجل قريب مطلع على التصرف المذكور وهو ورثته من بعده ولم يدعوا بشيء من الدار والسكنى في بلدة واحدة ولم يمنعهم من الدعوى مانع شرعى قام الا أن ورثته يريدون الدعوى بشيء من الدار فهل تكون دعواهم بذلك غير مسموعة (الجواب) نعم لا تسمع دعواهم في ذلك وتترك الدار في يد المتصرف قطعاً لا طماع الفاسدة لان السكوت كلافصاح قطعاً للزور والخليل والمسئلة في كثير من المعتران كالتنوير والكنز والمتقى في مسائل شتى آخر الكتاب والبرازية والولولجية وعبارتها رجل تصرف زمانا في أرض ورجل آخر رأى الارض والتصرف ولم يدع ومات على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى ولده فتترك في يد المتصرف لان الحال شاهد اه لا سيما بعد صدور المنع السلطاني عن سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة والمسئلة في فتاوى الانقروى مفصلة وكذا في الخيرية في كتاب الدعوى في عدة أسئلة (سئل) في امرأة ماتت عن زوج وأم وابن قاصر وخلفت تركه قامت الام الا أن تدعى بان لها أمتعة معلومة في التركة دفعتها لابنتها على سبيل العارية من مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهما في بلدة واحدة ولم يمنعها من الدعوى مانع شرعى والزوج يشكر دعواها فهل تكون دعواها غير مسموعة للمنع السلطاني (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان بيدهند أمتعة معلومة متصرف فيها من مدة سنين بلا معارض ولها أم ماتت عنها وعن ابني أخ شقيق يعارضانها في الامتعة يدعيان انها لهما وهي تشكر وتدعى أن الامتعة لها فهل القول قولها في ذلك وعلى ابني أخيهما الاثبات (الجواب) نعم (سئل) في قروي اختلف مع زوجته في بقرة وتناجها في بيته ولا بينة لها فهل يكون القول له في ذلك بيمينه (الجواب) نعم لان المواشي مما يصلح لهما كفي البحر والمنع والقول له في الصالح لهما (سئل) فيما اذا اختلف ورثة الزوج مع الزوجة في أمتعة البيت الصالحة للزوجة فقط كالاساور الذهب وغيرها مما يصلح لهما كالتقود وغيرها فاقول لمن في الفريقين (الجواب) القول للزوجة في ذلك بيمينها وأجاب المؤلف عن سؤال آخر بان القول قولها في الرقيق لانه مما يصلح لهما كفي

بين يدى القاضي من خصم على خصم حتى لو فات هذا الشرط لا ينفذ القضاء لانه فتوى انتهى قال ولا بد في امضاء الثاني لحكم الاول من دعوى أيضا كما سمعت ثم نقل عن البرازية قاضى بلدة حكم على رجل بمال ومجمل ثم مات القاضي ومثله عزله وأحضر المدعى المحكوم عليه عند قاض آخر وهرن على قضاء الاول أجبره الثاني على اداء المال ان كان الحكم الاول صحيحا انتهى فانظر الى قوله وأحضر المدعى المحكوم عليه ففيه اشتراط احضار المدعى عليه لصحة القضاء عليه ثم قال ولو شهدوا أن قاضيا من قضاة البلدة قضى بهذا المال لا يحكم به ثم قال في البحر اذا علمت ذلك ظهر أن التنافيذ الواقعة في زماننا غير معتبرة لصدرها بلا دعوى وحادثة وانما يقم صاحب الواقعة بينة تشهد على حكم القاضي

الاول فلان ليكنه القاضي الثاني انه له حكم الاول ونفذه ولا شك ان دعوى القضاء حادثة من الحوادث فيشترط فيها ما يشترط في جميع الحوادث وهو ان تكون من خصم على خصم حاضر وقد نقل الشيخ قاسم في فتاواه الاجماع على ان حضور الخصم المدعى عليه شرط في نفاذ القضاء عليه وفي فتاوى قاضيان النجاشية هذا القضاء عند شرائطه من الخصومة وغيرها فاذا لم توجد لم ينفذ انتهى وقد ذكر في الفتاوى البدوية قد كتبت ابنتي بشي من الحكم قبل التصور وكنت بذلك ان اخذت حقا وافرن من الهدر والتهور الى ان توجه الفكر بتوفيق الله سبحانه الى تحصيل بعض الغرض من هذا الباب (١٦) ومن أجل النعم في النظريات الشرعية الهام الصواب فنظمت هذين البيتين ضبطا لأطراف

القضايا الحكيمة وجعا
لأطراف الحوادث الشرعية
البيتان هما
أطراف كل قضية حكومية
ست يلوح بعدها التحقيق
حكم وتحكم به وله وحسب
سكوم عليه وما حكم وطريق
ثم قرر في بحث الطريق فقال
وبما قررناه يعلم قولهم ان
شرط نفاذ القضاء ان يصير
الحكم حادثة أي في حادثة
والمراد بالخصومة الصحيحة
وهي ان تكون الدعوى
الصحيحة من خصم شرعي
على خصم شرعي ويشترط
لصحتها حضور الخصم المدعى
عليه الى آخر ما ذكره
لا نزاع لاحد فيه والله أعلم
(سئل) فيما اذا مات القاضي
المأذون له بالاستخلاف هل
تنزل نوابه أم لا (أجاب)
قد قطع عليه النفس
قاضيان في فتاواهم انهم
لا ينزلون بموته وعياله
واذا مات الخليفة لا تنزل
قضاته وعياله وكذلك كان
القاضي ما ذونا بالاستخلاف
فاستخلف غيره فان القاضي
لا ينزل خليفته انتهى وفي

البحر (سئل) فيما اذا مات هندية عن زوج وابن منه ثم مات الزوج عن زوجة وبنت منها وتر كادرا كانا
ساكنين فيها اختلف ابن هند مع الزوج وبنتها فها يدعيان أن نصف الدار للزوج المتوفى المزبور وابن
هندي يدعي أن كامل الدار لوالدته هند ولا يثبت فهل القول في ذلك لورثة الزوج مع الابن (الجواب) نعم وان
ما اختلفا في رثتهما فالقول قول ورثة الزوج في قول أبي حنيفة ومحمد وكافي لسان الحكم ومثله في الخبرية
نقل عنه (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا واختلفا في بيت ساكنين فيها ولها ابنة تشهد بجران البيت
في ملكها فهل يقضى ببيتها (الجواب) البيت للزوج بيمينه كافي البحر الا أن تقيم البينة فيقضى ببيتها لانها
خارجة قال في لسان الحكم من الاول وأما اذا اختلفا بعد طلاقها ثلاثا أو بانثاق القول قول الزوج لانها
صارت أجنبية بالطلاق فزالت يدها هذا اذا اختلفا قبل الطلاق أو بعده واذا ما قال القول قول ورثة الزوج
في قول أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف القول قول ورثة المرأة الى قدر جهاز مثلها وفي الباقي القول قول
ورثة الزوج لان الواوثة يوم مقام المورث فصارا كالمورثين اختلفا بانفسهما وهما حيان في حال قيام النكاح
ولو كان كذلك كان على هذا الخلاف فكذا بعد موتها ما الخ اه أقول وقال في البحر تحت قول الكنزوله
فيما يصلح لهما مثل كلام المؤلف يعني صاحب الكنز ما اذا ماتت المرأة في ليلة الزفاف وهو خلاف المتعارف
في الفرس ونحوها ولهذا قال في خزنة الاكمل لو ماتت المرأة في ليلتها التي رقت اليه في بيته لا يستحسن أن
يجعل منافع الفرس وحلى النساء وما يليق بهن للزوج والطنافس والقماقم والاباريق والصناديق
والفرس والخدم واللحف للنساء وكذا ما يجزئ مثلها الا أن يكون الرجل معروفا بتجارة جنس منها اه فكذا
اذا اختلفا حال الحياة فيما يصلح لهما فالقول له الا اذا كان الاختلاف ليلة الزفاف فالقول لها الجريان العرف
غالبا من أن الفرس وما ذ كمن الصناديق والخدم تاتي به المرأة وينبغي اعتمادها للفتوى الا أن يوجد
نص في حكمه ليلة الزفاف عن الامام بخلافه فيتبس اه كلام البحر لمخصا (سئل) في رجل مترزوج
بامرأة وبهدهما عقار واضعين يدهما عليه ومنصرفين فيه من قديم الزمان بلا معارض لهما في ذلك حتى مات
الرجل عن ابن منها وبقي العقار بيد الزوجة ثم ماتت عن ابنها المذكور وعن بنت من زوج اخوات قبلها
قام الابن الا أن يدعي ان العقار ملك لابيها والبيت انه لا تمها ولا يثبت لكل منهما فهل يكون القول للابن المزبور
في ذلك بيمينه (الجواب) حيث لا يثبت القول للابن في ذلك بيمينه وورث البنت المذكورة منه قبرا طوا احدا
والمثله في الخبرية عن لسان الحكم (أقول) لم يبين في السؤال العقار المذكور وما هو والحكم المذكور
انما هو في منافع البيت قال في الكنز وان اختلف الزوجان في منافع البيت فالقول لكل واحد منهما فيما
يصلح له وله فيما يصلح لهما وقال في البحر أي القول له في منافع الرجل والمرأة لان المرأة وما في يدها في يد
الزوج والقول في الدعوى لصاحب اليد بخلاف ما يختص به لانه يعارضه ظاهر أقوى منه اه وقال في
البحر أيضا ومرادهم من المتاع هنا ما كان في البيت ولو ذهبوا فوضه كما سيأتي في المشكل اه والمراد
بالمشكل الصالح لهما وبنيته بقوله بعده وما يصلح لهما الفرس والامتنعة والاواني والرفيق والمزول والعقار

البرازية وفي المحيطان القاضي انزل خلفاؤه وكذا أمراء الناحية بخلاف موت الخليفة اذا عزل القاضي قبل ينزل نائبه والمواشي
واذا مات لا والفتوى على أنه لا ينزل بعزل القاضي لانه نائب عن السلطان والعمامة بعزل نائب القاضي لا ينزل القاضي وفي الاشياء
والنظر بعد ذكر جملة من النقول قال فصر من ذلك اختلاف المتابع في عزل النائب بعزل القاضي وموته وقول البرازي الفتوى على أنه
لا ينزل بعزل القاضي بل على أن الفتوى على أنه لا ينزل بموته بالاولى لكن على لانه نائب السلطان فيدل على أن النواب لا تنزلون
بعزل القاضي وموته لانهم نواب القاضي من كل وجه فهو كوكيل مع الموكل ولا يفهم أحد الا أن نائب السلطان ولهذا قال العلامة ابن

الفرس ونائب القاضي في زماننا ينزل بعزله وموته فانه نائبه من كل وجه انتهى فهو كوكيل مع الموكل لكن جعل في المعراج كونه كوكيل
قاضي القضاء هو مذهب الشافعي وأجد وعندنا أنه نائب السلطان وفي التتارخانية أن القاضي انما هو رسول من السلطان في نصب النواب
انتهى وفي وقف القنية لومات القاضي أو عزل يبق من نصبه على حاله ثم رقم يبق فيما انتهى كلام الاشياء فقوله لكن جعل في المعراج الخ قد لما
قاله ابن الفرس وكيف لا يرد كلامه وقد قال أنفع الوسائل نقلا عن البدائع ولو استخلف القاضي باذن الامام ثم مات القاضي لا ينزل خليفته
لانه نائب الامام في الحقيقة لانه نائب القاضي ولا ينزل بموت الخليفة أيضا كالا ينزل القاضي (١٧) ولا يملك القاضي عزل الخليفة لانه نائب

والمواشي والنقود كذا في الكافي وبه علم أن البيت لا زوج الا أن يكون لها ابنة وعزاه في خزنة الا كل
الى الامام الاعظم اه كلام البحر وذ كفي البحر أيضا أنه اذا اختلف الزوجان في غير منافع البيت وكان في
أيديهما ما فانهما كالأجنيين يقسم بينهما اه وبه علم أن العقار اذا لم يكونا ساكنين فيه لم يدخل في
مسمى منافع البيت لان الكلام في منافع البيت فقط وقد علمت تفسير منافع البيت بما كان في البيت لكن
كتبت فيما عاينته على البحر أن الاولى تفسيره بالبيت وبما كان فيه لما تقدم من أن الاختلاف في نفس
البيت كذلك فعلم أن قول البحر واذا اختلف الزوجان في غير منافع البيت المراد به ما كان خارجا عن
سكنهما ما يقسم بينهما فيتعين تقييد العقار في السؤال بما كانا ساكنين فيه فليتأمل (سئل) في ابن
كبير له عيال وكسب مات أبوه عنه وعن ورثة يدعون أن ما حصله من كسبه مخلف عن أبيهم ويريدون
ادخاله في التركة فهل حيث كان له كسب مستقل يختص بما أنشأه من كسبه وليس للورثة مقاسمته
في ذلك ولا ادخاله في التركة (الجواب) نعم (سئل) في رجل ساكن في بيت أبيه في جملة عياله وصنعتهما
متحدة يعينه بتعاطي أموره ولا يعرف للابن مال سابق فاجتمع مال بكسبه ويريد أن يختص به بدون
وجه شرعي فهل جميع ما حصله بكسبه ملك لابي له وفيه (الجواب) نعم جميع ما حصله بكسبه ملك لابي له
لا شيء له فيسجدت كان من جملة عياله والمعين له في أموره وأحواله وصنعتهما متحدة ولا يعرف للابن
مال سابق لان الابن اذا كان في عيال الاب يكتسب ما يكون معياله فيما يصنع كما صرح بذلك في الخلاصة
والبرازية وجميع الفتاوى وأفتى بذلك الخبر الرمي اذا تنازع الرجل مع بنيه الخمسة وهم في دار أبيهم كلهم في
عياله فقال البنون المتنازع متاعنا والاب يدعيه لنفسه فان المتنازع يكون للاب والبنين الثياب التي عليهم لا غير
الخ من القول بان في كتاب الدعوى (أقول) وفي الفتاوى الخبرية سئل في ابن كبير ذي زوجة وعيال
له كسب مستقل حصل بسببه أموال او مات هل هي لوالده خاصة أم تقسم بين ورثته أجاب هي للابن تقسم
بين ورثته على فرائض الله تعالى حيث كان له كسب مستقل بنفسه وأما قول علما ثنائيا وابن يكتسبان
في صنعة واحدة ولم يكن لهما شيء ثم اجتمع لهما مال يكون كله للاب اذا كان الابن في عياله فهو مشروط
كما يعلم من عباراتهم بشروط منها اتحاد الصنعة وعدم مال سابق لهما ما كون الابن في عيال أبيه فاذا عدم
واحد منهما لا يكون كسب الابن للاب وانظر الى ما علوا به المسئلة من قولهم لان الابن اذا كان في عيال
الاب يكون معياله فيما يصنع فدار الحكم على ثبوت كونه معياله فيه فاعلم ذلك اه وأجاب الخبر الرمي
عن سؤال آخر بقوله حيث كان من جملة عياله والمعين له في أموره وأحواله فجميع ما حصله بكسبه وتعبه
فهو ملك خاص لابي له لا شيء له فيه حيث لم يكن له مال ولو اجتمع له بالكسب جملة أموال لانه في ذلك لابي معين
حتى لو غرس شجرة في هذه الحالة فهي لابي له نص عليه علما ونازحهم الله تعالى فلا يجزى فيه ارث عنه لكونه
ليس من مزرعاته اه وأجاب أيضا عن سؤال آخر بقوله ان ثبت كون ابنه وأخويه عائلة عليه وأمرهم
في جميع ما يفعلونه اليه وهم معينون له فالمال كله له والقول قوله فيما لديه بيمينه وليتق الله فالجزء امامه

الامام فلا ينزل بعزله
كوكيل فانه لا يملك عزل
الوكيل الثاني انتهى يعني
بالوكيل الثاني الذي وكاه
الاول باذن الموكل لانه صار
في الحقيقة وكيل عن الموكل
لا عن الوكيل الاول وقد
علوا وعدم عزل القاضي
بموت الخليفة بان الخليفة
نائب عن المسلمين في تقليده
للقضاء والمسلمون على حالهم
فلا ينزل القاضي بموت
النائب يعني السلطان الذي
هو نائب عن المسلمين فاني
يقع قول ابن الفرس انهم
نواب القاضي من كل وجه
مع صريح كلامهم قاطبة
بانه في الحقيقة نائب عن
السلطان حيث أذن له
بالاستخلاف ومع قوله في
المعراج كونه كوكيل قاضي
القضاء هو مذهب الشافعي
وأجد وعندنا أنه نائب
السلطان وما معنى قول
صاحب الاشياء ولا يفهم
أحد الا أن نائب
السلطان مع تصريح جهابذة
العلماء بانه اذا كان القاضي
ما ذونا بالاستخلاف فهو
في الحقيقة نائب السلطان

(٣ - فتاوى حامدية - ثاني) اللهم اذا صرح السلطان بعزل النائب بموته أو عزله بان قال في منشوره اذا مات
أو عزلت فقد عزلت خلفاء فانهم ينزلون بعزله لان القضاء والعزل منه يقبلان التعليق وبما صرحوا به أيضا ان القضاء يقبل التفويض
بالزمان والمكان والحوادث والأشخاص ولا يملك نصب القضاء وعزلهم الا السلطان أو من أذن له السلطان اذ هو صاحب الولاية العظمى فلا
يستفاد القضاء والعزل الا منه والله أعلم (سئل) في مفت ينفذ المسلمين بالفتوى وغيرها بالنقول الصحيحة من الكتب المعتمدة بأجازات مشايخه
الذين علوه العلم والعمل به ولم يعلم بوجه ما كونه ما جناه للفتوى أو غيره أن يجزى عليه وينمعه عن نفع المسلمين بالفتوى أم لا يجوز له ذلك وهل

فعل القاضي هذا شرع محمد بن عبد الله أم شرع الجهال بلامين وهل اذا كان ما جئنا به عليه ذلك وجرح عليه القاضي وأقضى بعد الجرح يجوز قنوا
وبعملها كما صرح به في الدرر والغرر ونقل عن البدائع أم لا والحال ان المفتي في بلاد خلت عن مثله علماء لا وما يستحق من يسعي في الجرح
عليه ممن يعينه على ذلك من الله تعالى دنيا وأخرى وهل يجوز شراب من يعين ذلك المفتي على نفع المسلمين بالفتوى من الحكم وغيرهم أم لا
يبين لنا الجواب الواضح فيهم كل صالح وطالح وهل اذا خلت بلاد من عالم ترجع المسلمون في أمور دينهم وديارهم اليه يجوز المهاجرة منها الى
بلاد فيها يوجد العلم أم لا (أجاب) لا يجوز (١٨) منع المفتي الموقوف به في دينه وعفافه وعقله وصلاحه وعلمه وفهمه بالسنة والآثار ووجوه

الفقه والتعجيل والاختيار
وبين يديه وان لم يكونوا بهذا الوصف بل كان كل مستقلا بنفسه واشترى كواقي الاعمال فهو بين الاربعة
سوية بلا اشكال وان كان الله فقط هو المعين والاخوة الثلاثة بانفسهم مستقلين فهو بينهم أثلاثا بين اثنين
والحكم دائر مع علته باجتماع أهل الدين الحاملين لحكمته (سئل) في رجل ادعى على آخر اجارة حائوت
فانكر خصمه ذلك ويريد تحليفه على ذلك فهل له تحليفه وكيف يحلف (الجواب) نعم له تحليفه وكيفيه
تحليفه ما في ١٦ من العمادية في مسائل الاستخلاف لو ادعى اجارة ضبيعة أو دار أو حائوت أو عبد أو ادعى
مزاوعة في الارض أو معاملة في نخل فانكر المدعي عليه يحلف على الحاصل بالله ما بينك وبين هذا المدعي
اجارة فائمة تامة لازمة اليوم في هذا العين المدعي ولله قبلك حق بالاجارة التي وصف اه (سئل) فيما اذا
كان بيد ذميين دار معلومة عن أبيهما المتصرف فيها قبلهما بطريق الشرع بموجب محض متضمنة انه مرتب
على بعض غير معلوم من أرض الدار في كل سنة غرسان لجهة وقف ويرمى صدق يدفعونها لجهة الوقف
من أكثر من ثلاثين سنة والآن قام متولى الوقف المزبور بكلف الذميين المزبورين الى بيان البعض
المزبور واستجاره منه بدون وجه شرعي وهم لا يعلمون شيئا من ذلك بل يدفعون الغرشين في كل سنة على
الوجه المذكور فهل ايسر للمتولى تكليفهم الى ما ذكر (الجواب) نعم ليس له ذلك والله تعالى أعلم
والعمدة في ذلك التصرف على هذه الطريقة ووضع اليد من المدد المتطاول اه (سئل) فيما اذا كان
لجهة وقف قطعة أرض داخل دار يدوي غير معلومة ويريد دفع لناظر الوقف في كل سنة ثلثي غرض أجرة
عنها ويأخذ بذلك وصولا من قديم الزمان قام الآن ناظر الوقف يكلف زيد الى استجار أرض معلومة من
أرض الدار واعمالها هذه ويريد شكر ذلك ويكلفه الى اثباتها بالوجه الشرعي فهل يكلف الناظر الى ذلك
(الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان بيد جماعة بساكنين معلومة وهم متصرفون فيها بطريق الملك من
مدة تزيد على أربعين سنة ويدفع كل منهم في كل سنة مبلغا من الدراهم على بستانه لجهة وقف أهلي من قبل
هذه المدة في الآن بلامعارض ويطعون وجه الدفع انه بطريق الميراث ويرغم ناظر الوقف أن أرض
البساكن كلها جارية في الوقف المزبور بمجرد أخذه المبلغ المذكور من ملاكها وليس بيده مستند
شرعي يشهد بجارعه فهل لا عبرة بمجرد زعمه واقول في ذلك للدافعين (الجواب) نعم لا عبرة بمجرد زعمه
والقول في ذلك للدافعين ان دفعهم بطريق الميراث لانهم ملكون وهم أعلم بجهة الدفع كما صرح بذلك
في البرازية والفصولين فتاوى الخاتوني وغيرها والله سبحانه أعلم دفع الى ابنه سمالا فأراد أخذه
صدقه انه دفعه فصرلانه ملك دفع اليه دراهم فقال له أنفقها ففعل فهو قرض كقولنا اصردها الى
حوادثك ولودفع اليه ثوبا وقال اكنس به ففعل يكون هبة لا فرض انبوب باطل لسان الحكم في هبة
المريض وغيره دفع الى غيره دراهم فانفقها وقال صاحب الدراهم أقرضتك وقال القابض لا بل وهبتي كان
القول قول صاحب الدراهم من نكاح الخاتمة رجل ادعى على ميت ألفا فبرهن وارنه أن الأب أعطى ألفا
يقبل والوارث يصدق في أن الأب أعطاه بجهة الدين لقيامه مقام مورثه فيصدق في جهة التملك فصولين مما

الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وعرف محسني داس ان اراد المعنى الشرعي لما عني من اخذ التصرف شرعا
وأما المأجور فله العلم الواجب فهي واجبة وتعلم المندوب عبودية والاعانة على الطاعة طاعة والفتوى طاعة الاعانة عليها مثلها والكلام
بطول على ذلك فلنقتصر على ما هو المسؤل والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر وكالة عامنة زيدا الغائب توطأ منها ماله وصلا الى
أكل ماله فانكرها المدعي عليه فقام المدعي بينة بذلك وحكم القاضي بالمدعي عليه فادعى المدعي في الدعوى على غرماء الغائب وقبض دونه
والاقرار والابرار لا ينكر حتى أتاف الغائب من أموال الغائب هل ينفذ حكم القاضي في ذلك ونفذ تصرفات الوكيل على الغائب أم لا

(أجاب) دعوى الوكيل على الغائب مجردة عن دعوى عين أو دين على المدعي عليه لا تنفع ومثله الدعوى على الغائب مشهورة وفي غالب
كتب المذهب مذكورة واختلف التعجيل والافتاء فيها في مجمع الفتاوى نقل عن المتنبي أنه لو قضى على الغائب لا ينفذ عليه الفتوى ومثله
في كثير من الكتب وفي الزيلعي ان نفاذ القضاء على الغائب يتوقف على امضاء قاض آخر وصححه وتبعه المحقق ان الحكم في شرح الهداية
وقال بعضهم لا ينفذ ولو امضاء ألف قاض لا ينظر قوا الى هدم مذهب صحابنا هذا وفي الخلاصة والبرازية والعبارة للبرازية في السابع من
كتاب أدب القاضي ادعى أنه وكيل الغائب بقبض الدين والعين ان برهن على الوكالة والمال (١٩) قبلت وان أقر بعني المدعي عليه بالوكالة

يكون القول فيه للمالك (سئل) في دار معلومة جارية في وقف بر والتولون على الوقف متصرفون بها
واضعون يدهم عليها ويؤجر ونهاو يقبضون آخرتها لجهة الوقف من مدة تزيد على تسعين سنة بلامعارض
والآن قام ناظر وقف أهلي يدعي انها جارية في الوقف الاهلي مستندا في ذلك لمجرد ذكرها في كتاب الوقف
الاهلي ولم يسبق له وضع يد ولا تصرف فيها لجهة وقفه ومضت هذه المدة ولم يدع بلامانع شرعي والجميع في بلدة
واحدة فهل تكون دعواه غير مسموعة (الجواب) نعم قال في المبسوط ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة ولم
يكن له مانع من الدعوى ثم ادعى لانسمع دعواه لان ترك الدعوى يدل على عدم الحق ظاهرا اه ولا عبرة
بمجرد ذكرها في كتاب الوقف المذكور مع عدم التصرف بذلك قال في الخاتمة رجل في يده ضبعة فجاء رجل
وادعى انها وقف وأحضر صكها فيه خطوط العدول والقضاة المأضين وطلب من القاضي القضاء بذلك الصك
فالوا ليس للقاضي أن يقضي بذلك الصك لان القاضي انما يقضي بالحق والحق هي البينة والاقرار أو مال الصك
فلا يصلح حجة لان الحديث يشبه الخط اه (أقول) انظر التوفيق بين ما في الخاتمة وما في فتح القدير من قولهم
بذلك بقطع الثبوت المجهولة ثرائها ومصارفها ما كان عليه في دواوين القضاة اه وفي الخصاف لو صار
قاضيا على ياد فوجدي ديوان القاضي الذي قبله ذكروا وقوف في أيدي الامناء فوجد لها رسوما في ديوانه
يحملهم على ذلك في الاسعاف اه ونحوه في الاسعاف وفي الزيلعي والمتنبي آخر الكتاب في مسائل شتى
قالوا الكتاب على ثلاث مراتب مستبين مرسوم وهو ان يكون معنوا أي مصدره بالعنوان وهو ان يكتب
في صدره من فلان الى فلان على ما جرت به العادة فهذا كالنطق فلزم حجة * ومستبين غير مرسوم كالكتابة
على الجدران وأوراق الاشجار أو على الكاغد لا على الوجه المعتاد فلا يكون حجة الا بانضمام شيء آخر اليه
كالنية والشهاد عليه الاملاء على الغير حتى يكتبه لان الكتابة قد تكون للتحريم ونحوها وهذه الاشياء تتعين
الجهة وقيل الاملاء بلا اشهاد لا يكون حجة والاول أظهر وغير مستبين كالكتابة على الهواء والماء وهو بمنزلة
كلام غير مسموع ولا يثبت به شيء من الاحكام وان نوى اه ومثله في الهداية وفتاوى قاضيان وحاصله
ان الاول صريح والثاني كناية والثالث لغو وسئل قارئ الهداية عن شخص ادعى على شخص بحق وأظهر
خفا يده بذلك وأنكر المدعي عليه هل يحلفه القاضي انما البست خطه أم على عدم الاستحقاق أو يستكتبه
فأجاب اذا كتب على رسم الصكوك وجد أنه خطه يحلف على انه ليس بخطه لانه أنكر الكتابة أو يستكتبه
القاضي فاذا كتب وقال أهل الخبرة هم واحد أو ما أحده الحق وان اعترف انه خطه وأنكر ما كتب فيه حلف
المقر له ان المقر به قبضه وقضى له وان لم يحلف لا يقضى له وأجاب عن سؤال آخر اذا كتب على رسم الصكوك
يلزمه المال وهو ان يكتب يقول فلان بن فلان الفلاني ان في ذمتي فلان بن فلان الفلاني كذا كذا فهو
اقرار يلزم وان لم يكتب على هذا الرسم فالقول قوله مع عينه وأجاب عن سؤال آخر اذا كتب اقراره على
الرسم المتعارف بحضرة الشهود فهو معتبر فيسعى من شاهد كتابته أن يشهد عليه اذا جحد اذا عرف الشاهدما
كتب اقراره عليه أما اذا شهدوا انه خطه من غير أن يشهدوا بكتابة فلا يحكم بذلك وسئل عن أنكر المسعور

بالافتعال والدعوى الباطلة والله أعلم (سئل) من اسلم مولد دار الملك محاصره فيما اذا وكل يدعوا وكالة مقيدة بقبض دين في
ذمة بكر وكفله القاطن بومئذ في بلدة أخرى وكتب الوكيل في مكتوب قاضي بلدة بكر وكفله وأمر يدوكيله أنه لا يدعي بغير
الوكالة المقيدة بخلاف عمر وأمر موكله وكتبه مكتوب القاضي وأقام بينة ودعى به وكالة عامنة عن زيدا فانكر بذكر ذلك فثبت عمر والوكالة العامة
في وجه بكر وحكم بها القاضي فهل تكون دعوى عمر وبطلانها لا بد من القاض في ثبوت الوكالة العامة صحيحا وانفذ في
ذلك وفي هذه الصورة بناء على الوكالة العامة لمؤتمدي عمر والوكيل وأخرج الكفيل من الكفالة وأبرأ ذمة بكر من بعض الدين المزبور في

نصب وصيا به فقبل بمصرهم القاضي على ربه اذا طلب غريمه ذلك والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من وكيل امرأة صامان عقارات
كان أحدها لها وكيل آخر عنها بالشفعة وتصرف فيها مدة سنين فادعى المأخوذ ذمته بالشفعة على الوكيل الآخر بالشفعة بطلانها لكون
الارض وقفا وأبوت المال فمجرد دعواه عليه بذلك حكم بطلان الشفعة من غير قيمة تشهد له بدعائه ومن غير اصدار دعوى على المشتري
التصرف هل يصح هذا الحكم والحال هذه أم لا (أجاب) لا يصح هذا الحكم لانه حكم على غير الخصم اذا الخصم هو المشتري الذي يده المبيع
لا الوكيل المذكور فلا يصلح مدعى عليه (٢٢) كما هو واضح الظهور وهذا مع قطع النظر عما هو لازم الدعوى من البينة أو الاقرار أو النكول

فان الحكم بغير واحد منها
لا يجوز اذهبه الثلاثة في
كل حكم هي الاصول والله
أعلم (سئل) في وارث لم
يخاف مورثة سوى دار
وروجة الميت تطلب مهرها
عليه من الوارث والوارث
يقول أبيع حصتي في الدار
وأفسي ذلك هل يجزى أم لا
(أجاب) لا يجزى والحال
هذه والله أعلم (سئل) في
كروم مشتركة بين جماعة
فيهم يقيم باع طائفة منهم
حصصا لهم مشاعة أرضا
وغيرا من شخص وكتب
بذلك صلحا لدى القاضي
بلغت الصيغة وطلبت
الاخذ بالشفعة فورا وبها
حكم القاضي لها بذلك
مستوفى شرائطه وكتب
رجلا في بيع ما أخذته
بالشفعة لرجلين فباعهما
وكتب به صلحا لدى القاضي
فادعى المشتري الأول
المأخوذ ذمته بالشفعة على
أحد المشتريين الذي قاض
ان لاخذ بهما بل بسبب
ان الارض خراجية فورها
فبها وقف خارج عن

والتنوير وغيرهما من الدعوى قال في التنوير وتقبل البينة لو أقامها المدعي بعد عين المدعي عليه عند
العامه وهو الصحيح اهـ (سئل) فيما اذا ادعى زيد على عمرو ما لا فاجاب بالانكار فثبت ذلك زيدا بالبينة
وقضى القاضي به ثم ادعى عمرو انه أبرأ منه فهل يقبل برهانه (الجواب) نعم يقبل قال في التنوير ومن ادعى
على آخر ما لا فقال ما كان لك على شيء فطاف من المدعي على ألف وبرهن المدعي عليه على القضاء أي
الايفاء أو الابرأ ولو بعد القضاء قبل برهانه والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا أقر زيد بان ذمته لعمرو
مبلغا معلوما من الدراهم وثبت اقراره المذكور لدى القاضي بالبينة الشرعية وحكم عليه بذلك ثم قام الات
يدعى ايفاء بعض المبلغ المزبور قبل الاقرار فهل تكون دعواه غير مقبولة (الجواب) نعم في الاقرار من
التناقص عن الثاني عشر من الاستروثنية وان ادعى الايفاء قبل الاقرار لا تقبل (سئل) فيما اذا ادعى
جماعة على زيد مبلغ معلوم من الدراهم تستحقه مورثتهم فلانه قاعترف به ثم بعد أيام أقام زيد بينة على دفعه
المبلغ للمورثة قبل موتها ويحلف على ذلك فهل تقبل بينته ويحلف (الجواب) نعم تقبل بينته ويحلف لما في
خرائة المقتين لو ادعى الايفاء بعد الاقرار بالدين فان كان كلا القولين في مجلس واحد لم تقبل للتناقض وان
تفسر قاعن المجلس ثم ادعاه وأقام البينة على الايفاء بعد الاقرار تقبل لعدم التناقض ونحوه في جامع الفصولين
والاشباه والجرو وغيرها ولو ادعى الايفاء قبل اقراره لا تقبل كافي الفصولين ومثله في فتاوى القمري ناشي من
الدعوى مفصلا وفي المحيتم الدعوى

لو ادعى دين عليه فأقر * ثم ادعى الايفاء بعد ذلك الخبر * لم تسفع دعواه للتناقض
الا اذا ادعى بدفع عارض * كأن يقول كان دفعي بعد أن * أقررت بعد برهة من الزمن
أو قد دفعت عقب التفرق * عن مجلسي فعند ذلك صدق
(أقول) هذه النقول دالة على أن الصواب في الجواب عن هذا السؤال عدم قبول البينة كافي جواب
السؤال الذي قبله (سئل) فيما اذا باع زيد ثلثي داره المعلومه من ابنته البالغة وثلاثها من زوجته يبيعانها
شرعا بمن معلوم من الدراهم أبرأهما عنه أبرأ شرعا في صحته وجواز أمره الشرعي ثم مات زيد عن ذكر
وعن تركه مستغرق بالدين وثبت البيع والبراء المذكوران بالبينة الشرعية بثبوتنا شرعا في وجهه غريم
الميت فهل يكون الاثبات شرعا صحيحا (الجواب) نعم اذا ادعى ديننا على ميت بحضرة واثبته وذكر الوارث
ان الميت قد كان باع هذا العبد في حياته من فلان كان دفعا صحيحا حتى لو أقام البينة على ذلك تندفع دعوى
المدعي محيطا وهي في الدعوى من فصل المتفرقات (سئل) فيما اذا ادعى المدينون الايفاء فانكر المدعي ولا
بينة له فطالب غريمه فقال المدعي اجعل حق في الختم يعني أحضر حق ثم استخافني فهل له ذلك (الجواب) نعم
له ذلك في زماننا كما صرح بذلك في التنوير وغيره من الدعوى (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو مملوكا
بألفين مائة ومسلم المشتري ويوق عند أبيهما المملوك يريد أن يدعى على سيده زيد بان عمره أعتقه
حين كان مملوكا له في وقت كذا وله بينة شرعية على ذلك فهل تقبل (الجواب) نعم ولو باع عبدا ودفعه الى

المبيع وذلك موجب لطلال البيع اصادر بعد لا خدم وله الحكم حكم بطلان البيع الصادر بها المشتري
معتدا على كون الارض خراجية ونفها فراط واحد موقوف فهل ثبت كذا اعتمادا في الحكم على عدم حجية بيع الارض الخراجية وان فيها
قبرا طافا وقفا ينقض شرعا أم لا (أجاب) نعم ينقض والحال هذه باجماع علماءنا على ان الارض الخراجية مملوكة لاهلها يجوز بيعها ووقفها
وتكون ميراثا عن الميت وتؤخذ بالشفعة والتون والنروح والفتاوى فاطمة قد صرحوا بجمع أخذها بالشفعة وكذلك صرحوا بان العقار
الذي يعضه ملك وبعضه وقف اذا بيع الملك فبها الشفعة واذا بيع الوقف لا شفعة فيه بطلان بيعه عموما اذا بيع بجوارحه ملكا لا شفعة له بالجوارح وانما

الشفعة بالملك واذا كان بعض العقار وقفا وبعضه مملوكا أو بيع الملك يؤخذ بالشفعة اذا كان طالب الاخذ بالشفعة له ما يستفوع به كسره في
المبيع وفي حق المبيع أو جوارها أو ما وقف فلا يؤخذ بها أو يأخذ بها وفي التنازع في فصل احياء الموات من كتاب الشرب وأرض الخراج
مملوكة وكذلك أرض العشر يجوز بيعها أو يقاها وتكون ميراثا كسائر أملاكه كافي فتاوى ائمتنا في فصل احياء الموات من كتاب الشرب وأرض الخراج
بمعها ولا وقفها فهي أراضى بيت المال فافهم والله أعلم (وسئل) عنه أيضا بصورة في كروم بها قيراط وقف والباقي ملك بين جماعة فبهم
يقيم باع بعضهم ما ملكه أرضا وعرسا لرجل لدى قاض فبلغت البينة وطلبت الاخذ بالشفعة (٢٣) فور لدى القاضي حكم لها بها ثم باعت
ما أخذته بهما من رجاء
لدى قاض نان وحكم بشفعة
بمعها الواقع بعد حكم القاضي
الأول بالشفعة ثم ادعى
المشتري المأخوذ ذمته
بالشفعة على أحد المشتريين
منها لدى قاض ثالث بطلان
الاخذ بالشفعة بسبب ان
أراضى الكروم خراجية
وان قيراط الوقف يمنع حصة
البيع في الملك والاخذ فيه
بالشفعة لشبوعه في حكم
القاضي المذكور بطلان
الشفعة اعتمادا على ذلك
ونقض الحكم السابق ورد
المبيع على المشتري الأول
هل نقضه للحكم المتقدم
بسبب ما ذكره صحيح واقع في
محله أم لا (أجاب) حيث
كان الحكم المزبور بسبب
الاستناد الى كون الارض
خراجية وان بها قيراطا
وقفها وغير صحيح اذ حق
الشفعة ينبغي على حصة
المبيع والارض الخراجية
ملك لا يحلها يجوز له
بيعها ووقفها وتكون ميراثا
وتؤخذ بالشفعة باجماع
علمائنا وكذلك يبيع الحصة

المشتري وقبض عنه وقبضه المشتري وذهب به الى منزله والعبد ساكت وهو ممن يعبر عن نفسه فهذا اقرار
منه بالرق لانه انقاد للمبيع والتسليم ولا يثبت ذلك شرعا الا في الرقيق فلا يصدق في دعوى الحرية بعد ذلك لانه
يسعى في نقض ما تم من جهته الا أن تقوم له بينة على ذلك فحينئذ تقبل والتناقص لا يمنع ذلك ثم قال أطلق
الحرية فشهد الاصلية والعارضة خلفاء حال العلق فان الولد يجلب صغيرا من دار الى دار وينفرد المولى
بالاعتناق الخ بحر الرائق من الاستحقاق ومثله في الدرر وتما فروع المسألة في الحادي عشر من البرازية
في دعوى الرق والحرية (سئل) في رجل اسنام من آخر عينايه ثم ادعى أن تلك العين له فهل لا تسمع دعواه
(الجواب) نعم لا تسمع بعد ثبوت المساومة بالوجه الشرعي (سئل) فيما اذا أقر زيد في صحته وسلامته انه
لم يبق يستحق ولا يستوجب قبل عمر وحقا مطلقا من سائر الحقوق الشرعية وأبرأ ذمته أبرأ عما من كل حق
ودعوى شرعية قام زيد الا أن يريد أن يدعى على عمرو بشيء سابق على تاريخ الاقرار والبراء العامين
ويحلفه عليه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك كافي الخاتمة والبرازية والعمادية وغير ذلك من
الكتب المعتمدة وبه أفتي العلامة الخافقي وللشرب لابي رسالة في ذلك سماها تنقيح الاحكام في حكم الاقرار
والبراء الخاص والعام وأجاب قارئ الهداية اذا لم يثبت المقر بالبراءة أن تاريخ ما ادعى به متأخر عن تاريخ
البراءة فالقول قول المنكر مع يمينه والله تعالى أعلم وأجاب عن المكاس اذا أشهد أنه لا يستحق على زيد مكس
كذا وكذا ولا غيره ثم ادعى عليه ما لا قسمك بقوله ولا غيره فقال المكاس أردت ولا غيره من المكوس
خاصة بأن القول قول المدعي مع يمينه ان الذي ادعى به غير المكس وان قوله ولا غيره ذلك يمينه ان المكس لانه هو
المجمل والمبرئ والله تعالى أعلم من باب القضاء وصورة فتوى الخافقي مانصه فيمن أبرأ عما هل له دعوى بشيء
سابق أم لا أجب حيث أبرأ عما مشتملا على الاقرار بأنه لا يستحق عليه حقا مطلقا ولا استحقاقا ولا دعوى ليس
له الدعوى بشيء سابق على البراءة المذكورة بخلاف ما اذا لم يقع بلفظ الاقرار بعدم الاستحقاق
على وجه التقييد بل وقع بلفظ الابراء عن المال أو عما في ذمته فانه لا يدخل فيه الابراء عن الاعيان الا أن يكون
بلفظ الابراء عن الدعوى كسابق عن الفصول نقلا عن قاضيان والبرازية والخلاصة قال في البرازية
في نوع في المساومة وفي العدة أبرأه عن الدعاوى ثم ادعى ما لا بالارث ان كان موت مورثه قبل الابراء صح
وتبطل الدعوى وان لم يعلم بموت مورثه ومثله في الخلاصة في الفصل الرابع عشر في الابراء عن الدعاوى
ولم يذكر كل منهما جواب الشرط الذي ذكره بقوله وان لم يعلم بموت مورثه فكانت وصليته فيقتضي أن
الشرط أن يكون موت المورث سابقا عن الابراء سواء علم المبرئ بالموت أو لم يعلم لكن قد ذكر صاحب
البرازية بعد ذلك بما كثر من كراهة في الرابع عشر عن دعوى الابراء والصلح جواب الشرط ولم يجعل اداة
الشرط وصليته حيث قال أبرأه عن الدعاوى ثم ادعى عليه ارفعنا عن أبيه ان كان مات أبوه قبل الابراء لا نصح
الدعوى وان كان لا يعلم بموته وقت الابراء يصح فقد أفتى بقوله يصح الذي هو جواب الشرط ولم يجعل اداة
وصليته تقدم عن البرازية والخلاصة وقال في الفصل السابع من العمادية مانصه وفي دعوى فتاوى

الشائعة المملوكة مطلقا جائز سواء كان الباقي مملوكا أو وقفا وتؤخذ بالشفعة باجماع الكل سواء قلنا بشفعة وقف المشاع أم لا اذ البيع وقع
على الحصة المملوكة لا على الوقف ولا قائل بعدم حجية بيع حصة الملك حتى تمتنع الشفعة فيها ولو طلب المالك القصة مع الوافق أو قيمه يجاب
الى القصة واذا باع المالك قبل القصة ملكه جاز والبيع باق كما كان ولا يضرب بداء ولا بقاء في حصة يبيع على قول الكل أما على قول أبي
يوسف فليكونه فانما لا يبيع وقف المشاع وأما على قول محمد فليكونه يقول بعدم حجة وقف المشاع من أصله وأما يمينه فيجمع على حجة العجب
من الحكم بقبض الحكم السابق وردا المبيع على المشتري الأول ولو ضم الشبوع لما رد عليه والحكم السابق لا ينقض باللاحق مع توفر شروطه

لاسماعيل عليه السلام ان كور فالحكم السابق والحالة هذه ماض لا مرد عليه باللاحق انتفاض والا مرفيه اوضع من ان يشرح واثقه
اعلم (سئل) في امر ائمة القاضى بدين رجل فهرت من السجن هل يضمن السجناء ما عليها من الدين رب الدين أم لا (أجاب) لا يضمن
السجناء لعدم وجوب ائمة القاضى بدين رجل فهرت من السجناء ما عليها من الدين رب الدين أم لا (أجاب) لا يضمن
نخل رجلا من السجناء حسنة القاضى بدين عليه فرب الدين أن يطالب السجناء بالحضارة لا راحة فيه تثبت الضمان لما يثبت لان ذلك
عند التضرع في الحفظ والخليفة من (٢٤) غير حفظ ملزمة بتطالبة الاحضار لا بما يثبت المحبوس اذ لا وجه لضمانه له شرعا فافهم والله أعلم

(سئل) فرب رجل مان في غير
بلده بناية معينة وله ابن
قاصر في بلده فنصب قاضى
الناحية التي مات فيها الرجل
المذكور وصيا على ابنه
المزبور ونصب قاضى البلدة
التي فيها القاصر وصيا أيضا
فأى الوصيين يقدم على
الاخر والحال أن كلام
القاضيين مولى من قبل
السلطان في محل ولايته
يختص بهادون الاخر
(أجاب) أما نصب قاضى
البلدة التي فيها القاصر
وصيا فلا كلام في صحة وأما
البلدة الاخرى فنشرط صحة
نصب القاضى وجود التركة
أو بعضها فيها فان لم يكن
تركة لا يصح نصبه قال
في التنازع بين قاضى القاصر
واذا نصب القاضى وصيا في
تركة الايتام والايتام في
ولايته ولم تكن التركة في
ولايته أو كانت التركة في
ولايته والايتام لم يكونوا في
ولايته أو كان بعض التركة
في ولايته حتى عن الشيخ
الامام خمس الاثمة أنه قال
يصح النصب على كل حال

فاضح ان ائمة القاضى الروايات على أن المدعى لو قال لا دعوى لي قبل فلان ولا خصومة لي قبل فلان يصح حتى لا تسمع
دعواه بعد ذلك الا في حق حادث بعد البراءة ولو قال برئت من دعواي في هذه الدار يصح ولا يبق له حق فيها ولو
قال برئت من هذا العبد كان بريثامه وكذا لو قال خرجت من هذا العبد ليس له ان يدعيه وقال في فتاوى
قارى الهداية سئل اذا أقر شخص انه لا يستحق على فلان حقا ولا يمينا بالله تعالى لما مضى من الزمان والى
تاريخه ثم ادعى المقر بدعى ماضية فطلب يمينه هل يحلف (أجاب) لا تسمع دعواه عليه ولا يمين عليه لان اليمين
بعد حجة الدعوى وقال في المبسوط كانه لا يثبت له في البحر في صلح الورثة ونصه قال في المبسوط ويدخل في قوله لا
حق لي قبل فلان كل عين أو دين وكل كفالة أو جناية أو جارة أو حبس فان ادعى الطالب قبل ذلك حقا لم يقبل
بینه عليه حتى يثبت هداية انه بعد البراءة لانه بهذا اللفظ استفاد البراءة على العموم وكذا اذا قال لا مال
لي في هذا العين كافي البحر أيضا عن المبسوط فانظر الى هذه النقول عن هذه الكتب المعتمدة خصوصا
مانه في العمادية عن فاضل بن بقوله وقد اتفقت الروايات على ما ذكره ولا يشك كل على تلك النقول المعتمدة
ما ذكره في القنية في باب ما يطل الدعوى بقوله لومات عن ورثة وقسموا التركة بينهم وأبرأ كل منهم صاحبه
من جميع الدعاوى ثم ادعى أحد الورثة ارباع الميت تصح دعواه لان هذا مناف لما قدمناه عن البرازية
والخلاصة من انه اذا وقعت البراءة عن الدعوى ثم ادعى ما لا بالارث فان كان قد علم بموت المورث صح وتطل
الدعوى فانخذ منه انه لا تسمع الدعوى ولو ادعى ارباع الميت علم بموت المورث قبل البراءة نعم يخرج كلام
القنية بقولنا ولا اذا وقعت البراءة على وجه العموم وكانت مشتملة على الاقرار بانه لا يستحق عليه حقا
مطلقا لان هذا من باب الاخبار وما في القنية من باب الانشاء وهو الاقرار وكذا ما ذكره في القنية وغيرها
بقواهم وصى الميت اذا دفع ما كان في يده من تركة الميت الى ولد الميت وأشهد الولد على نفسه انه قبض تركة
والده ولم يبق له منها قليل ولا كثير الاستوفاء ثم ادعى في يد الوصى شيئا وقال هذا من تركة والدي وأقام بيينة
قبلت بيئته لانه يمكن أن يكون جوابه انه لم يحصل الاقرار على العموم المطلق بل انما عظم بل تركة والده حيث
قال لم يبق له منها أى من التركة ولم يأت بالعموم مطلقا ولا قال فاضل بن بقوله في الوصية أشهد اليقيم على
نفسه انه قبض من الوصى تركة والده الخ ولم يعم بل خصص في تركة والده هذا ما ظهر في الاشياء
والثنا لا يبرئ نعيم ذلك مستثنى من الابرار العام حيث قال لا تسمع الدعوى بعد الابرار العام الاضمان الدول
ثم قال وأما اذا أبرأ الوارث الوصى ابراءا عاما فقد أخرج في ذلك وعلى ما قررنا الابرار العام بان يكون العموم
مطلقا من جهة التركة ولا غيرا لا يحتاج الى جعلها من المستثنات لانه يشكل على جعلها من المستثنات
ما تقدم عن البرازية والخلاصة في أول هذا الكلام من انه لا تسمع الدعوى ولو كانت بالارث حيث علم
بموت المورث الأثر تخص المسئلة المستثناة بموت الوصى دون الوارث نأمل (قلت) وذلك كله حيث لم تكن
البراءة والافرار بعد دعوى شى خاص ولم يعم بان يقول أيت دعوى كانت أو ما يفيد ذلك كذا في البرازية
أيضا بعد كلامه السابق بقوله وفي النية ادعى عليه دعوى معينة ثم صالحه وأقر أنه لا دعوى له عليه ثم ادعى

وبصر الوصى وصيا في جميع التركة أيما كانت التركة وقال القاضى الامام ركن الاسلام على السعدى ما كان من
التركة في ولايته بصير وصيا ولا اذلا اه شرط صحة نصب القاضى الوصى أن يكون ذلك منصوبا عليه في مشورة من السلطان كما
صرح به في جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) في بكرة باعته عاقلة وكانت رجلا أن يزوجها من رجل فزوجها وجود أبيها الصالح
للولاية ودخل بها وطلقها لان زوجها الابن نزل تحت حكم الكا في بكرة الثاني هل يزوجها ويترفع الخلاف ولا يجوز لاحد دفعه
أم لا (أجاب) قد أجمع العلماء ان القضاء في المحدثات اذا صدر من برأه نافذ وادار مع الحق لا يزوجها ولا يخل القابل للاحتداد مالم

بخالف الكتاب والسنة المشهورة والاجماع وهذه المسئلة مما هو محل الاجتهاد وصرح كثير من علماء انانى النكاح بالاولى لوظائفها لا بغيره
الخفى الى شافعى ليعتد بدينه ما قبل المحلل ويحكم بالصحته جازولم يأخذ الا امر والمأمور وشيا وهذا الحكم لا يظهر أن النكاح الاول حرام أو فاسد
شبهه وقد صرح بذلك في جامع الفصولين رافعا للاختلافات القديمة للمشايخ وفتاوى النسفى والله أعلم (سئل) في العرب والتركن الذين
يقتنون الكلاب لاجل الاصطياد وحراسة البيوت وحفظ المواشى فتلغ في اذانهم هل اذا قلتم بانها عند الاثمة الثلاثة أبي حنيفة والشافعى
وأحمد تجلس ما أصابته بفهم أو ببطل أصاب جلدها ونجاسة سورها وعند الامام مالك كل (٢٥) ذلك طاهر وكذلك بقية ما كتبت أو

عليه حقا آخر تسمع وحل اقراره على الدعوى الاولى الا اذا عزم وقال آية دعوى كانت أو ما يفيد ذلك وما
يدل على أن المراد بالعموم ما هو أعم من قوله أيت دعوى كانت ماذا كره في البرازية أيضا في الصلح في نوع
فيما يشترط قبضه مانصه ادعى ديننا أو عيننا على آخر وصالحه على بدل وكتاب بذلك وثيقة الصلح وذكر فيها
صالحا عن هذه الدعوى على كذا ولم يبق لهذا المدعى عليه دعوى ولا خصومة بوجه من الوجوه ثم جاء
المدعى يدعى عليه بعد الصلح بدعى أخرى بان كانت المدعية مثلامرأة ادعت دارا وحري الحال كذا كر
ثم جاءت المرأة تطلب من المدعى عليه دينها بالمهر لا تسمع لان البراءة عن الدعوى ذكرت مطلقة أى عامة حيث
قال ولا خصومة بوجه من الوجوه ولا مانع من أن يدعى واحد وصالح عنه وعن جميع الدعاوى نأمل فان
المراد بالعموم أن يأتى بشى زائد على قوله لا دعوى له حيث قال ولا خصومة بوجه من الوجوه فانه جعل ذلك
مفيد للعموم لانه يفيد معنى أيت دعوى كانت وبما ذكرناه اندفع ما يتوهم من التناقض بين كلامهم لان
المصرحين بعدم سماع الدعوى بعد الابرار العام المطلق هم المصرحون بسماعها بعد ابراء الوارث وغيره
لكن في مجال مختلفة بالاولا هذا الذى ذكرناه لكان التناقض واقعا بين كلامهم أجمعين (أقول) وسياقى
في كتاب الاقرار تمام الكلام على مسئلة دعوى الوارث شيئا من التركة بعد الاقرار بالاستيفاء (سئل) فيما
اذا أقر زيدا في حخته وسلامته لدى بيته شرعية انه لاحق له قبل عرو من الحقوق الشرعية مطلقا أم اذا لآن
الدعوى على عمرو بكفالة سابقة على الاقرار المزبور فهل لا تسمع دعوى زيد بذلك (الجواب) نعم يدخل في
الابرار العام المذكور والكفالة كافي المبسوط والخلاصة والبحر كالمسطر الشربلى رحمه الله تعالى في رسالته
تنقيح الاحكام في حكم الابرار والافرار الخاص والعام وبمثله أفتى الشيخ خير الدين ناقل عن المبسوط (سئل)
فيما اذا باع زيدا بريقة البالغ من عمرو ويبيعان باشرعا بمن معلوم من الدراهم والرقيق منقاد للرق والبيع قام
البائع الا أن يدعى عتق الرقيق قبل بيعه ليعمله والرقيق لم يده فله دعوى العبد شرط في العتق العارض
(الجواب) نعم والعبد اذا ادعى حرية الاصل ثم العتق العارض تسمع والتناقض لا يمنع الصحة وفي حرية
الاصل لا يشترط الدعوى وفي الاعتاق المبتدأ تشترط الدعوى عند أبي حنيفة وعندهما ليس بشرط
وأجمعوا على أن دعوى الامتلاء بشرط خلاصة من الفصل الحادى عشر في دعوى العتق وفي الاشياء
الدعوى تقبل الشهادة حسبة بدون الدعوى في طلاق المرأة وعتق الامة والوقف وهلال رمضان الى أن قال
ولا تقبل في عتق العبد بدون الدعوى خلافا لهما واختلافوا على قوله في الحرية الاصلية والمعمدلا اه
بقوله والمعمدلا أى لا تقبل الشهادة على الصحيح كافي العمادية يبرى وقال الجوى تحت قوله والمعمدلا
(أقول) نقل صاحب العمادية عن فتاوى رشيد الدين أن الخلاف اغماها في الشهادة القائمة على العتق
من جهة المولى ولا خلاف انه اذا شهد انه حرا اصل انها تقبل بدون الدعوى لانها شهادة بحرية أمة فهي
شهادة بحرية الفرج ثم نقل عن صاحب المحيط انه حكى في شرحه للجامع الصغير أن الصحيح اشتراط الدعوى
في ذلك عند الامام كافي العتق العارض وأن التناقض لا يمنع صحة الدعوى ولا صحة الشهادة فيها اه وفي

شربت طاهر وانما يغسل
الاناء سبعا بعد ويجوز لمن
ذكر تقليد الامام مالك في
ذلك حيث دعت الضرورة
الى ذلك ولا مندوحة عنه
أم لا وما حقيقة التقليد
لمن أراد في مسئلة اضطر
الها على خلاف مذهبه
(أجاب) نعم يجوز ان ذكر
تقليد الامام مالك لانه يجوز
للمقلد تقليد غير امامه من
الائمة الثلاثة رضى الله تعالى
عنهم فيما تدعو اليه الضرورة
بشرط أن يستوجب جميع
ما وجبه ذلك الامام في مثل
ذلك مثلا اذا قلد الامام
الشافعى في الموضوع من
القتلين فعليه أن راعى
النية والترتيب في الموضوع
والفاصلة وتعديل الاركان
في الصلاة بذلك الموضوع والا
كانت الصلاة باطلا اجاعا
نقل ذلك الشيخ عبد الرحمن
العمادى الدمشقى في
مقدمته المسماة بهداية ابن
العماد لعماد العباد وكذلك
يقال اذا قلد مالك في مسئلة
الماء الذى تلغ فيه الكلاب
لقوله بطلان طهارة

(١ - فتاوى حامديه) - (ثاني) الكلاب فعليه ان يلتزم جميع ما وجبه الامام مالك في ذلك ومع هذا الاحتياط والتزهد عن
ذلك المانع في الديانة وأخرى وأمثل في الصيانة والسلامة عن تتبع الرخص والكف وعدم الاختذ في كل مسئلة بقول مجتهد قوله أخف فان ذلك
موجب القسوق والوقوع في الآثام كتنصت عليه الاثمة الثقات الاعلام ووقع في الاصول والفروع في ذلك كثير المقال وحري بين الفعول من
العلماء عظيم الجبال فلا تغفل بذلك وأما التقليد فهو الاختذ بقول الغير من غير معرفة دليله كما صرح به أصحاب الاصول حنيفة وشافعية
والله أعلم (سئل) فيما اذا ثبت بالبيينة الشرعية أن غلة الرقيق في رضى معلوم سوية بين زيدا وعمرو وفتى القاضى بذلك بانهم مالبيوت القرابة

الموجبة للمساواة في الاستحقاق وكان المحكوم عليه وهو زيد يتناول من حصص المحكوم له وهو عمرو زيادة على ما يخصه مدة سنين هل يرجع عليه بالزائد الذي تناوله من حصصهم أم بقرعة صر على ما بعد القضاء وليس له الرجوع به (أجاب) نعم يرجع عليه بما تناوله زائداً عن حقه مدة السنين الماضية والقضاء هنا مظهر ومعين لكونه كاشفاً فيستند لما ثبت وعامل حتى نقول يقتصر كإقراره أصحاب الأصول والنزوع أيضاً فيطالب به ويجب عليه إذا هو امتنع والله أعلم (سئل) عن بيع المدبر إذا حكم بحجوزها كم راء هل ينفذ أم لا (أجاب) نعم ينفذ حكمه ويثبت بذلك ملك المشتري له قال في الظاهر به فان (٢٦) باعه وفضى القاضي بحجوزها فبذلك فضاءه ويكون ذلك فسحا للتدبير حتى لو عاد إليه يومان الدهر

بوجه من الوجوه ثم مات لا يعتق اهـ ومنه في كثير من الكتب وقد صرح غالب علمائنا بنفاذ قضاء القاضي إذا قضى بحجوزها حيث كان ممن راء لانه فصل بجهته وهو الغطاء في مثله برفع الخلاف بخلاف القضاء ببيع أم الولد فان ابتها المزبورة وعن ابن قاتم البنت تدعى حصص في الوديعة ملكها غير الارث فهل يكون ماذكر مانعاً من دعواها (الجواب) نعم الاستدعاء يمنع دعوى الملك كافي الدرر وغيره (سئل) فما إذا مات رجل عن وريثة وتركته مستغرقة دين عليه لجاعة ويريد بعض الورثة أداء بعض دينه ليقبض له من التركة شيء بحسب ما ينوب حصته منها فهل له ذلك (الجواب) نعم وجاز لأحد الورثة استخلاص العين من التركة بأداء قيمته إلى الغرماء في ٢٨ ومثله في العمادية وقد أفتى بطله الخبير الرملي من الدعوى قال في الخلاصة إذا جاء الغريم ودعى الدين فالخصم هو الوارث والورثة استخلاص التركة بقضاء الدين وكذا لأحد الورثة إذا امتنع الباقي ولو امتنع الكل عن الاستخلاص لا يجبرون ولكن القاضي ينصب وصياً يبري على الاشياء قبيل الكفالة (سئل) فيما إذا وكل رجل آخر في كتابة أشياء عندها كم عرف فصار يكتبها ويأخذ دراهم من الناس غير شرعية مسماة بالسومات ويدفعها آخر السمتلوكه ويرغم موكله أنه قبض دراهم من الناس أو يدفعها له ويريد الدعوى عليه بذلك وأخذ منه بدون وجه شرعي فهل تكون دعواه بذلك غير مسهوعة (الجواب) نعم لأن الدعوى لا بد أن تكون بحق ثابت معلوم الجنس والقدر ولا بد أن يذكر سبب وجوب المال المدعى ليس بواجب على المدعى عليه لا مدعى حتى يحكم الحاكم به لا مدعى بعد ثبوته وذكر سبب وجوبه أذهو مال الناس في طلب لهم لاهل ركن الدعوى أن يضيف الحق إلى نفسه ان كان أصيلاً فكيف يضيفه إلى نفسه وهو للناس ولم يكن وكذا عنهم وهو ليس له أن يدعى حسبة عن أربابه لمسا في الاشياء ان لنا شاهد حسبة وليس لنا مدعى حسبة وقد أفتى بطله في دعوى المستنصب في الحصول العلامة خير الدين كما في فتاواه من الدعوى نقلا عن شيخنا العلامة الشمس الخاوي وجهها الله تعالى (سئل) فيما إذا كان لزيد أرض حاملة لغراس فزار عمر عليها مدة مزارعة شرعية بعد ما ساقاها على الغراس المرقوم في المدة المزبورة مساقاة شرعية والآن قام عمرو ويدعى أن الغراس والأرض له فهل لا تسمع دعواه المزبورة (الجواب) نعم لا تسمع والله تعالى أعلم في فتاوى الخاوي استأجر الأرض وساقى على جميع الأشجار التي بالغيا لا تسمع دعواه الملكية في شيء من الأشجار بعد ذلك للتناقص وإذا لم تسمع الدعوى لا تسمع البينة على التملك لمسا في

الشهادة اما العدد أو العدالة وذلك لما في انزاله قبل علمه من الاضرار وهو مدفوع من فروع الفصل بالانخبار والله أعلم (سئل) في رجل غائب عن بيته لاجل مصالحه وضرر راءه ادعى رجل يدعى قاض ديناً أو شيئاً من الاشياء فأرسل القاضي له بحضور اقتبس عليه فلم يجده هل يحل للقاضي أن يخرج امرأته وأولاده من داره ويختصمهما من غير طلب المدعى ذلك منه أو يطلبهما الحكم في ذلك (أجاب) ليس له ذلك بغير دعوى وجوده مع التفتيش لاحتمال العذر ومع احتماله بمتنع الاضرار به وسواء طلب المدعى ذلك هكذا يابض بالاصل

منه أولاً قال في الخاوي الزاهدي راضر الفتاوى العبد لعل السدي ولعين الأئمة السكر باجي قواي المتقي عليه سبعه أيام أوغناة في بعهه المتقي فطلب من القاضي أن يخرج امرأته وأولاده من داره ويختصمهما لا يجيبه القاضي إلى ذلك اهـ وفي الخاوي فان تعذر على القاضي استحضاره يكتب إلى الوالي في احضاره فان قال الوالي لا أطفر به وسال المتقي من القاضي تسمير الباب والختم عليه فاقضى لا يجيبه إلى ذلك الا أن يأتي بشاهدين أنه في منزله وكذا صرح في مجموعهم ويؤيد زاده نقلا عن المحيط والمثله كثيرة الوجود في كتب علمائنا ومجل السمر والختم ان ثبت امتناعه بلا عذر أم اذا كان امتناعه بعذر فلا قائل به والحال هذه والله أعلم * (كتاب القاضي ٢٧) إلى القاضي * (سئل) هل لائب قاضي القدس بالرملة أن يكتب لنائب القاضي دمشق الشام نقل الشهادة ليحكم بها أم لا (أجاب) حيث ثبت أن السلطان نصره الله تعالى بفوض لقضائه الاستنباط ثبت صحة الكتاب بذلك اذ شرط كتاب القاضي من قاض مولى من قبل الامام تلك اقامة الجمعية وعند التفويض بذلك كانت ولاية النائب مستندة لاذن السلطان فوجد الشرط قال في شرح تنوير الابصار في بحث كتابة قاضي رستاق إلى قاضي مصر (أقول) الظاهر أن الخلاف بينهم في هذه المسألة مبني على الخلاف في أن المصر هل هي شرط لنفاذ القضاء أم لا فكروا عن ظاهر الرواية أنه شرط وعن رواية النوادر أنه ليس بشرط وبه يفتي كافي البرازية فبناء على هذا يفتي بقوله من قاضي رستاق إلى قاضي مصر أو رستاق اهـ على أنه في الحقيقة

الفصل السابع من الفصول لو أقام المدعى عليه بينة أن المدعى آجرت نفسه مني ليعمل في السكرم يكون دفعاً ويكون اقراراً من المدعى انه ليس ملكه اهـ وفي العمادية من السابع لو أقام المدعى عليه بينة أن المدعى آجرت نفسه مني ليعمل في السكرم يكون دفعاً ويكون اقراراً من المدعى انه ليس ملكه وكذا لو أقام بينة أن المدعى استأجر مني هذه الدار وأخذ هذه الأرض مزارعة يكون دفعاً اهـ وفي الدرر والمساقاة اجارة معنى كالمزارعة (سئل) فيما إذا كان لزيد مائة وعمر وبنمة بكر دين أيضاً يريد زيد أخذ دين عمر ومن بكر بدون وكالة عن عمرو ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم وفي الاضيق لو أقام البينة على مديون مدونية لا تقبل ولا يملك أخذ الدين منه خلاصة من الفصل الرابع في دعوى الدين ومثله في البرازية من الفصل المرقوم (سئل) في امرأة ماتت عن أب وزوج وابن صغير منه فدفن الاب معها أمتعة من أمتعتها بدون اذن الزوج وتلفت الامتعة فهل يضمن الاب حصص الزوج والابن (الجواب) نعم والمسألة في الخيرية من الدعوى (سئل) في أحد الورثة إذا شهد عليه قبل قسمة التركة المشقة على أعيان معلومة انه ترك حقه من الارث وأعطاه وأبرأ مائة بقية الورثة منها ويريد الآن مطالبة حقه من الارث فهل له ذلك (الجواب) الارث جبري لا يسطع بالاسقاط وقد أفتى به العلامة الرملي كما هو محرم في فتاواه من الاقرار بقولا عن الفصول وغيره فراجع ان شئت (سئل) فيما إذا كان لزيد رجل عند عمرو على سبيل الامانة فقال زيد لعمرو أبرأ تلك عن الرجل فهل يكون الابراء المزبور صحيح (الجواب) الابراء عن الاعيان لا يجوز كافي صدر الشريعة من الصلح ومثله في القهستاني والعلائي والبرازية من الدعوى وقد حقه الشرنبلالي في رسالته تنقيح الاحكام والبري في حاشية الاشباه في القول في الدين وفي لسان الحكماء من الفصل السادس في الاقرار مانصه وفي المنبع الابراء عن الاعيان لا يصح اهـ وتام الفوائد فيه (سئل) في دار مشتملة على بيوت ومساكن وساحة سماوية لا لارتفاق لزيد فيها بيوت ولعمرو فيها بيت واحد فهل تكون الساحة بينهما نصفين (الجواب) نعم وذو بيت من دار كذا بيوت في حق ساحتها فهي بينهما نصفين تنوب من دعوى الرجلين (أقول) وهذا بخلاف الشرب اذا تنازعوا فيه فانه بقدر الارض كافي التنوير أيضاً فعند كثرة الاراضي تكثر الحاجة اليه فيقدر بقدر الاراضي بخلاف الانتفاع بالساحة فانه لا يختلف باختلاف الاملاك كما روي في الطاريق كذا في شرح الكتلان يلى والحاصل انه اذا وقع اختلاف أصحاب البيوت في ساحة الدار ولا يثبت تقسيم الساحة على عدد رؤسهم فمن كان له بيت من تلك الدار يساوي من كان له منها عشرة بيوت مشالان انتفاع صاحب البيت بالساحة كانتفاع صاحب العشرة فكثرة بيوت أحدهما لا يستلزم استحقاقه في الساحة أكثر من الآخر بخلاف ما لو اختلفوا في شرب الاراضي ولا يثبت فانه يقسم الشرب بينهم على قدر الاراضي لا على عدد رؤسهم لان احتياج صاحب الاراضي المتعددة إلى الشرب أكثر من احتياج غيره فيقسم بينهم على قدر أراضيهم عـ لا بالظاهر فان الظاهر أن كل أرض لها شرب يخصها والذي يظهر في رواية من المصير اليه أن هذا كله عند عدم ظهور الحال كالأول كانت دار مشتملة على عشرة

كانه كتب قاضي القدس إلى قاضي دمشق إذا كل قائم مقام مستنبيه كما صرحوا به في بحث الاستنباط فظهر جواز الكتاب من نائب القاضي المذكور إلى نائب القاضي المزبور والله أعلم * (باب التحكيم) * (سئل) في العين إذا جعل بينه وبين زوجته مستحكماً فاجلوه سنة ومضت هل لهم أن يفرقوا بينهما إذا طلبت أم لا (أجاب) نعم يصح التحكيم في مسألة العين لانه ليس بحد ولا قود ولا دية على العاقلة ولهم أن يفرقوا بطلب الزوجة والله أعلم * (باب خلع المحاضر والسجلات) * (سئل) في محضر حمله حضر فلان شيخ المغاربة وذو كرك الحاكم أنه تاجر من المغاربة بسبب المشقة وان شيخ المغاربة المذكور كان بالحملة فباعه فلان وفلان ثلاثة مائة والعصى بأيديهم وضربوه

وشعور ورضوا لافلاعه وكشف عن رآه فوجد به ثلث ثجبات ثم حضر فلان المغربي ساء وأخبر الحاكيم بأنه رأى الجماعة المذكورة
من تاجر بن ورفق بينهم وطردهم ومار ما هو الواقع به الطالب هل هذا المعتبر شرعاً أو ينفذ اليه أو مما ينبغي كتابته وهل يوجب على
الثلاثة المخرج منهم عقوبة دينية أو غرامية مالية (أجاب) ليس به في دين محمد صلى الله عليه وسلم اعتبار بالاعتقاد والاعتبار بل تسمية
بعضهم بغيره لا يكون منكر أو هو من موجبات الائمة عند العوام خلفه عن العلماء النقاد فصرح العلامة خسرو وغيره في تعريف
المحضر أنه ما كتب فيه حضور الحصين (٢٨) عند القاضي وما جرى بينهما من الاقرار والانسكار من المدي عليه أو النكول منه والحكم بالبيعة

للمدعي على وجه رفع
الاشباه وأن الدعوى هنا
من المدي وأن الاقرار أو
الانسكار أو النكول من
المدي عليه وأن الحكم
بالبيعة فكيف يسمى محضاً
ولا طرف من اطراف
القضية الحكمية موجود
فيه وقد قال ابن العرس في
الفتاوى البدرية
اطراف كل قضية حكمية
ست يلوح بعدها التحقيق
حكم ويحكم به وله وجه
كقولهم: لي وحكم وطريق
نفا حول ولا قوة الا بالله
العلي العظيم ان الله وانما اليه
راجعون والله اعلم (سئل)
في محضر كشف حاصله عن
فلان وذكر لهما كم أن
داره الفلانية انهم جدارها
وتكسرت الميازيب التي
كانت مركبة عليه وطلب
الكشف لاعادة الميازيب
على الاسلوب المعتاد
الوقوف على الجدار انهم
والميازيب الثلاثة المركبة
على الجدار المذكور فإذا
هو بالصفة المشروعة فاذن
الحاكم المذكور له

بعمارة داره وحيطان الميازيب على لرفاق انهم لافذ على الاسلوب القديم اذا جازعهم على هذا
المحضر فهل يجوز ذلك في قديم الميازيب وجوز في قديم الميازيب لافذ على الاسلوب القديم اذا جازعهم على هذا
أهل الزقاق بغير بينة شرعية بوجوبهم أو نزلهم بل يجوز في قديم الميازيب منسكسة مطروحة عليه أم لا (أجاب)
لا يشترط قديم الميازيب وجوز في قديم الميازيب لافذ على الاسلوب القديم اذا جازعهم على هذا
تقوم على أهل المحلة بوجوبهم أو نزلهم أو نكولهم عند طلب البينة كسائر القضايا الشرعية والحوادث الحكمية ولا قائل بشيونه برؤية

جدار منهدم وميازيب منسكسة بل ولا يعقل ذلك وحيث كان محضر الكشف بهذه الصورة فوجوه ووجهه ساء وانتهى (سئل) في محضر
حاصله أدي رجل على جداره حدث ميازيب مركبة على طبقة حادثة يرمي ماؤها في الزقاق المشترك وطلب رفعها فأجاب بأنها كانت ذرية
على ايوان هذه وجدد بناءه وأحدث على ظهره الطبقة ونقل الميازيب التي كانت قديمة على الايوان ووضعها على الطبقة وشهد له جماعة بقدم
الميازيب التي كانت على الايوان فنع نائب القاضي المدعي من التعرض له لكونها كانت قديمة على الايوان وأنها فهل المنع والابقاء كل
منهما صاف محله الشرعي النصوص عليه في كتب الحنفية أم لا (أجاب) لم يصادف النصوص (٢٩) عليه في كتب الحنفية بل هو صادم لما

في التخصيص على أن قاضيان من أهل الترجيح لكن في قاضيان في فصل دعوى المنقول انه يشترط
حضرته وكذلك في الخلاصة وقد اضطرر العلامة الحلي الرمي في فتاواه وبالله تعالى التوفيق
(سئل) في أرض جارية في تيمارز يد تصرف بها ومن قبله من التيمارين ووضعون اليد عليها من
قديم الزمان لجهة التيمار المزبور والا أن قام تيماري آخر يريد الدعوى على زيد بانها جارية في تيماره
بدون اذن من السلطان أعز الله تعالى أنصاره ولم يسبق له تصرف ولا وضع يد على ذلك أصلاً فهل يبقى القديم
على قدمه وليس له الدعوى بذلك على زيد (الجواب) نعم اذا التيماري لا يكون خصماً مدعي عليه أو يدعي
هو على غيره لانه ليس له في عين الأرض ملك ولا شبهة ملك تسوغ الدعوى عليه أولاً كما أفتى بذلك العلامة
الحانوتي والخبر الرمي وجهه ما الله تعالى (سئل) في زعيم قرية بيده قطعة أرض بموجب براءة سلطانية
ودفتر سلطاني يتصرف بها هو ومن قبله من الزعماء لجهة الزعامة المرقومة قام ناظر وقف أهل يدعي عليه أنها
جارية في وقفه بدون اذن من السلطان أعز الله تعالى أنصاره فهل والحالة هذه لا يتصب الزعيم خصماً في ذلك
(الجواب) نعم (سئل) في رجل له عقارات معلومة باعها في حقته من زوجته بمن معلوم ثم مات عنها وعن
ابن ادعى عليه ما يارثه من العقارات فاثبتت في وجهه الشراء المزبور بالبيعة الشرعية لدى حاكم شرعي حكم
ببعضه البيع ومنع المدعي المزبور من ذلك ثم قام الابن الا أن يدعي انه اشترى العقارات المذكورة من والده
قبل شرائها بعشر سنوات فهل لا تقبل دعواه المزبورة (الجواب) نعم لا تسمع في المحيط وفي الفتاوى
ولو ادعى داراً اشرا من أبيه ثم ادعاهامير انعنه تسمع ولو ادعى أولاً بسبب الارث ثم الشراء لا تقبل ويثبت
التناقض كذا في الفصل السابع من العمادية وفي جامع الفصولين من العاشر ادعى داراً اشرا من أبيه ثم
ادعاهامير انعنه تسمع لا مكان نوقية بان يقول اشترىته وعجزت عن اثباته فورثته طاهر ولو ادعى أولاً بالارث
ثم ادعى الشراء لا يقبل للتناقض وتعد وتوفيقه اهـ (سئل) فيما ذا تعددت القضايا في بلدة ووقعت خصومة
بين متداعين وكل منهما يبالغ قاضيهما في الخبر في ذلك للمدعي عليه أم لا (الجواب) العبرة في ذلك للمدعي
عليه كما هو العتمد من قول محمد رحمه الله تعالى فان طلب قاضياً يحجب الى طلبه كفي فتاوى التمرناشي
وفتاوى الحانوتي والخبر الرمي وبالله أفتى الشيخ اسمعيل فقال العبرة للقاضي المدعي عليه على ما عليه
الفتوى كونه تفسير به اسمعيل المفتي بقضاء الشام ومن خطه العهد بقلته والمسئلة في البحر وشرح التنوير
للعلاء من أول كتاب الدعوى وصورة فتوى الحانوتي سئل هل الخيرة للمدعي أم للمدعي عليه أجاب بعضهم
بان الخيرة للمدعي عليه وأجاب على ذلك السؤال الشيخ على المقدسي بما نصه الذي وقف عليه اذا كان قاضيان
في مصر كل منهما في محلة على حدة فوقع الخصومة بين رجلين أحدهما في محلة والاخر في محلة أخرى
فالعبرة للقاضي محله المدعي عليه ثم كتب لذلك الشخص ماصورته قد أطلق صاحب البرازيه أن الفتوى على
أن الخيرة للمدعي عليه ونصه في المصنف قاضيان ووقع الدعوى بين رجلين أراد كل أن يذهب الى واحد
منهما فالعبرة للقاضي المدعي عند الثاني وعند محمد لقاضي المدعي عليه وعليه الفتوى اهـ وعبرة بعضهم

لا ضرر الا أن زال وقد انكشف الحال والله اعلم (سئل) في محضر حاصله ما حضر فلان المتولى الخاص على جانب من الوقف القلافي وذ كر
لنائب الحكم أنه أنعم عليه بتوليه وقبض غلته وتناول وظيفة منه وارسل ما بقى للمتولى عليه الكبير أو بعدم تعرض المتولى الكبير باجرة
معلومة ففعلها وهي عاقبة وبدفعها لفلان الشريف بضم المدفوع فامر له الحاكيم بدفع ذلك فلان فلان المذكور نظيره لو فته المحول
بهم على القرية فدفعه أخوه بديار من الحاكيم المذكور لكونه وكيله وكفيلاً عنه في ذلك هذا حاصل ما في المحضر من فهل هو واقع وقعه
الشرعي الموافق لقواعد المذهب المحرر أم لا (أجاب) ليس ما ذكره والحال هذه واقع وقعه الشرعي ولا موافق لقواعد المذهب المحرر

فيها قد صرح في الخلاصة
ومثله في البرازيه في كتاب
الحيطان لو أراد أن يجعل
ميزاباً أطول من ميزابه أو
أعرض أو يسيل ماء سطح
في ذلك الميزاب ليس له ذلك
وكذا لو أراد أن ينفذه عن
موضعه أو يرفعه أو يسفله
لم يكن له ذلك وفي الخاتمة
ما هو صريح في منعه من ذلك
وذلك لانه تصرف في المشترك
بغير اذن الشريك هذا مع
كون الماء كلياً كان شاهقاً
كان أشد وقعا وأبعد ربما
فيستسع انتشاره ويكثر
انتشاره ويحفر من الأرض
ملا يحفر المتسفل فيمنع عنها
شرا ولو ليس له أن يسيل ماء
طبقة الحادثة في الزقاق
المشترك باجماع علماءنا
فهر على شركائه وان أثبت
قدم ميازيب الايوان لأن
سطح الايوان غير سطح
الطبقة وقد علمت بصرح
النقل عدم جواز النقل
فكل من المنع والابقاء لم
يصادف محله بل يصادم
ما صرح به هؤلاء الابطال
وما بعد الحق الا الضلال وما

المرعى اذ لا يجوز ان تكون الا حرة من المتولى الكبير وقعت صحة نافذة لكونها عاملا كما ان كان الاول قد برئت ذمة زبد المستاجر بدفع الاجرة المسماة في العقد فلا يصح تضمينه وان كان الثاني فكيف يامر الحاكم بدفعها انما يرد الواجب في غير النسخة النافذة احرار المثل لا المسمى بالساج امتنا وان اخطأ الناظر الكبير بالفضولي في عقد الاجارة وجه لنا فلا يمتد الى الخاص بطلان الاجرة بغير اقرار الاجارة الا حقة كذا في كافي السابقة وبه يصير المتولى الكبير كالوكيل عنه والقبض للوكيل لا للموكل في بيع الاعيان والمنافع فيبر المستاجر بالدفع اليه باجتماع اعياننا وقد اجتمع المتون والشروح (٣٠) والفتاوى على ان الحقوق فيما يضيفه الوكيل الى نفسه كالبيع والاجارة تتعلق بالوكيل

ولو كان في البداة قاضيان كل واحد منهما في محلة على حدة فوقع الخصومة بين رجلين احدهما من محلة والاخر من محلة اخرى والمدعى يريد ان يحاكمه الى قاضى محله والاخرى يأتى ذلك باختلاف فيها أبو يوسف ومحمد والصحيح ان العبرة لمكان المدعى عليه اه والله تعالى اعلم (أقول) قدمنا في كتاب القضاء نعر برهذه المسئلة بما حصله ان الراد من قولهم قاضيان كل واحد منهما على حدة انه قد أمر كل منهما بالحكم على اهل محله فقط فهنا العبرة للمدعى عليه اما اذا كان كل منهما مأمورا بالتحكم على كل من حضر عنده فينبغي التعويل على قول أبي يوسف من ان العبرة للمدعى الخ ما قدمناه فراجع (سئل) فيما اذا ادعى زيد على عمرو بان له بذمة مبلغا معلوما من الدواهم فأنكر عمرو وعادته ان ثبت مدعاؤه وحكم الحاكم به وأخذ زيد بمبلغه المزبور منه ثم ادعى عمرو انك كاذب ومبطل في دعواك هذه حتى انك اقررت بذلك لدى بيعة شرعية ويرد عمرو والا ثبات اقراره المزبور واسترداد المبلغ المذكور بالوجه الشرعى فهل له ذلك (الجواب) نعم لو ادعى رجل على رجل مالا وقضى بالماله للمدعى بالبيعة ثم قال المدعى كنت كاذبا فيما ادعيت يبطل القضاء واذا قال المدعى بعد القضاء المقتضى به ليس ملكى لا يبطل القضاء بخلاف ما اذا قال لم يكن ملكى وهذا لا يوجب له ليس ملكى يتناول الحال وليس من ضرورة نفي الحال انتفاؤه من الاصل بخلاف قوله لم يكن ملكى من العاشر من قضاء التنازع بغيره على قول المدعى انما يبطل في الدعوى أو شهودى كذبة أو ليس على شيء صحيح الدفع ورد من آخر الدعوى ومثله في العمادية ادعى رجل مالا أو عينيا فقال المدعى عليه انك اقررت في حال جواز اقرارك ان لا دعوى لى ولا خصومة لى عليك وأثبت ذلك بالبيعة تسمع وتسد دعواه وان كان محتمل انه يدعى عليه بسبب بعد اقراره لكن الاصل ان الموجب والمسقط اذا تعارضا يجعل المسقط آخر لان السقوط يكون بعد الوجوب سواء اتصل القضاء بالاول او لم يتصل عمادية من اواخر الساجع (سئل) فيما اذا مات زيد عن ورثة بالقبض وخلف حصته من دار وصديق الورثة ان بقية الدار لفلان وفلانة ثم ظهر وتبين ان مورثهم المزبور اشترى بقية الدار من ورثة فلان وفلانة في حال صغر المصدقين وانه خفي عليهم ذلك فهل يكون التناقض في محل الخفاء عقوا ولا يمنع صحة الدعوى (الجواب) نعم اغتري دارا لابنة الصغیر من نفسه وأشهد على ذلك وكبر الابن ولم يعلم بما صنع الاب ثم ان الاب باع تلك الدار من رجل وسلمها اليه ثم ان الابن استأجره ارض من المشتري ثم علم بما صنع الاب فادعى الدار على المشتري فمال المشتري في الدفع انك متناقض لان الاستيجار اعتراف ان الدار ليست ملكك هذه المسئلة صارت واقعة الفتوى وقد اختلفت اجوبة المفتين في هذا والصحيح ان هذا لا يصح دفعا وان ثبت التناقض فيه الا ان هذا تناقض فيما طريقه طريق الخفاء والتناقض في مثله لا يمنع صحة الدعوى فتاوى علماء الله افندي عن التنازعانية اندون بعدة علماء الدين لو برهن على ابراء الدان والمختلعة بعد اداءه بدل الخلع لو برهنت على طلاق الزوج قبل الخلع قبل والجامع في الكل خفاء الحال وكذلك الورثة اذا قاموا مع الموصى له بالمال ثم ادعوا رجوع الموصى يصح لانفراد الموصى بالرجوع انقروى عن التنازعانية قال في الكثر من الاستحقاق التناقض يمنع دعوى

كنسليم المبيع والمستاجر وقبض الثمن والاحرة والرجوع عند الاستحقاق والخصومة في العيب وغير ذلك فكيف يضمن الاجرة وقد اوصى بها من له ولاية قبضها هذا ولا يتقيد كون المدفع للمتولى الكبير عرفت به بعينه لعدم تعيين النقود في العقود وان عينت فكيف يضمنه ما لم يقع ملكه عليه ومثل هذا يقع عن تصور بل عن محض تهوؤ وحيتها كان المحضران بهذه الصفة المشروحة فهما باطلان داحضان اذ لا وجه للضمن والله اعلم (سئل) في صورة محضر مقيدى السجل المحض ثبت لدى متوليه خلافة مولانا القاضي فلان بشهادة فلان ابن فلان وفلان بن فلان اللذين عرفهما القاضي وقبل شهادتهما بعد التزكية بجمعتهما لقلادة بنت فلان وهم استحق في ربيع وقف عدلاهما فلان بن فلان انتقل لهما عن والدهما فلانة بنت فلان

الواقف وان الحرم المذ كوروة فلانة بنت فلان الواقف المزبور شرعا وحكم بموجب ذلك حكمه ولا يبعد تقدم الملك دعوى من فلان بوجه فلان بن فلان مستاجر المعصرة الفلان بالخامسة الفلانة الجارية في الوقف ومطالبة بقرض واحد من اجرة المعصرة من استحقاق في الوقف واعتري استاجر بالاجرة ذمته وانكاره استحقاق المدعى المذكور وسوال وجواب واعذار شرعى في ذلك واعتبار ما وجب اعتباره شرعا وذلك بعد اطلاع الحاكم المذكور على دفاتر الوقف المذكور والمقيدة في السجل فوجد بها اسم الحرم المذ كوروة جدة المدعى في ربيع وقف جده لامة الواقف المذكور انتقل ذلك عن والدهما بنت الواقف فلما كان الحال على هذا المتوال وبنت مضمون ذلك بشهادة

الشاهد من المذ كورين امره مستاجر المعصرة بدفع القرش المعترف به من الاجرة للمدعى المذكور فامثل ذلك المستاجر المذكور انما لا شرعا جارى ذلك في تاريخ كذا فهل هذه الدعوى الصادرة على مستاجر المعصرة المذكورة صحيحة فيكون المحضر المذكور صحيحا أم لا ولا يكون صحيحا وهل ثبت الاستحقاق بمجرد الدفاتر التي هي خطوط منقوشة في السجل بغير برهان أم لا (أجاب) لانصحه الدعوى على مستاجر المعصرة باجتماع علمائنا راجعهم الله تعالى لاسيما مع اعترافه أنه مستاجر وهذه المسئلة من مسائل خمسة كتاب الدعوى وأطبقت المتون والشروح والفتاوى على أنه اذا أقر المدعى ان المدعى عليه مستاجر لا تسمع عليه الدعوى ولا (٣١) تقبل الشهادة عليه لعدم صلاحية خصمه

للملك لا الحرية والنسب والطلاق قال في البحر لان ميناها على الخفاء فيعذر في التناقض لان النسب يبنى على العلق والطلاق والحرية ينفر ديم حال الزوج والمولى الى أن قال وليس المراد حصر ما يبنى فيه التناقض بل المراد أن ما كان مبنيا على الخفاء فانه يبنى فيه التناقض فن ذلك ما في الظهيرية اشترى دارا لابنه الصغیر من نفسه الى آخر ما تقدم (سئل) في خواني مصبغة وقف ملتصقة بارضها بالبناء مات صباها عن ورثة اختلفوا مع ناظرها يدعون انها ملك مورثهم وبنات والناتر ينكر فهل القول للناتر (الجواب) حيث كانت في الارض ملتصقة قال قول الناظر والله تعالى اعلم وأجاب العلامة الخیر الرملى عن هذه المسئلة بقوله لاشبهة أن القول قول الناظر لا قول المستاجر الخ ما حرره في فتاويه من الدعوى (سئل) بما حصله ان امرأة ادعت على ورثة مطلة هاز يدان لها عندهم حليا عينته فاقام الورثة بيعة على انه حين طلقها جارى بينهما ابراء عام وأن كلا منهما أقر بأنه لم يبق له عند الآخر حق مطالعة وأثبتوا ذلك ثم بعد ذلك ادعت المتدعية أن زيدا المزبور أقر بعد ذلك الابراء والاقرار بان الخلى المذكور وعنده للمتدعية على طريق الامانة فهل تسمع هذه الدعوى بعد الاقرار المذكور (الجواب) نعم تسمع قال في الاشياء عن البرازية ان الابراء العام انما يمنع اذا لم يقر بان العين للمدعى فان أقر بعد ذلك بان العين للمدعى سلمها اليه ولا يمنع الابراء وبه ختم الشريعة الى في رسالته تنقيح الاحكام في حكم الابراء العام (سئل) فيما اذا ادعى زيد على عمرو بقدر معلوم من الخنطة وجد عمرو ذلك فبرهن زيدا على دعواه وقضى له بذلك فبرهن عمرو على انه قضاه ذلك فهل يقبل برهان عمرو على ذلك أم لا (الجواب) نعم يقبل قال في التنوير وشرحه ومن ادعى على آخر ما لا فقال المدعى عليه ما كان لك على شيء فبرهن المدعى على انه عليه عليه ألف وبرهن المدعى عليه على القضاء أى الابراء أو الاقرار ولو بعد القضاء أى الحكم بالمسال قبل برهانه لا مكان التوفيق اه ادعى عليه شركة أو قرضا أو ديعة أو عارية أو قبض مال بطريق الوكالة فانكر ثم اعترف وادعى الرد أجاب قارئ الهداية اذ جحد في هذه الصور ثم ادعى الرد لا تقبل الابينة لانه بالجوهر خرج عن أن يكون أمينا اه (سئل) في ذى يدعى دارسا كن فيها بطريق الاجارة من زيد الغائب ادعى عليه خارج أن الدار له ملك مطلق فهل اذا برهن ذواليد أن زيدا الغائب آجرها منه تندفع الغائب أم لا (الجواب) نعم اذا برهن ذواليد أن زيدا الغائب آجرها منه تندفع خصومة المدعى الا اذا كان معروفا بالخل والمسئلة شهيرة بمخمس الدعوى والله تعالى اعلم قال ذواليد هذا الشيء أو عينه فلان الغائب أو أعارنيه أو آجرنيه أو رهنه أو غصبته منه وبرهن على ذلك اندفعت خصومة المدعى وقال أبو يوسف رحمه الله فحين عرف بالخل لا تندفع به وبه يؤخذ ملتقى (سئل) فيما اذا برهن زيدا على الرهن من عمرو الغائب ولم يعرف بالخل وعين الرهن قائمة وقال الشهود نعرف الغائب باسمه ونسبه فهل تندفع عنه خصومة المدعى (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا ادعى رجل على آخر أنه استاجر منه شقة مخفية من مكان الى الشام بما كنه ومشربه ولم يتناول معه على آجرها وطالبه بمائة وخمسة وعشرين قرشا آجر من لم لها فاجاب انه استاجرها منه بمائة وخمسة وعشرين قرشا دفع له سبعين قرشا ودفع باذنه لرجل يدعى محمداغا

الوقف الذى عليه خطوط القضية الماضية لان القاضي لا يقضى الا بالحق وهي البيعة والاقرار أو النكول كما في اقرار الخاتمة وقد نقله الشيخ زين في أشباهه وفتاواه في أول كتاب القضاء والشهادات وأشهد فباطمست بخمس الدعوى بل امتلأ بها كتب الفتاوى كذلك في المتون مع الشروح على الوجه الصحيح بلا جرح والله اعلم (سئل) في محضر ورد من نائب الحكم دينه السيد الخليل عليه وعلى سائر الانبياء والمرسلين صلوات الله عليهم اجمعين الخليل ادعى فلان بن فلان بن فلان بانه جذ كرمه وقطع أغصان دواليه بارض كذا وقد أضر ذلك بحاله فسئل المدعى عليه فأنكر فطلب من المدعى البيعة فاحضر رجلين من قرية حطول شهدا بانه أقر له ما بذلك فعرقه

الحاكم أنه لزمه التعزير بفعل المحضر المذكور صحيح سالم من الخلل أم لا (أجاب) المحضر المذكور صحيح إذ خله ظاهر كالمسألة لان مجرد قوله فيه أنه لزمه التعزير برأيه من قضاء القاضي بل هو مجرد اعلام بما ألزمه الشرع في نفس الامر بدون القاضي فيرجع الى المعنى الذي هو خطاب الله تعالى بل قوله ثبت ذلك عندى حبان ذلك لا يكون حكما حيث وقع على مقدمات الحكم أو بعضها فبالك بقوله فعرف أنه لزمه التعزير بالذي هو صريح في الذي ألزمه الشرع فإذا تقرر ذلك وعرف أنه لزمه التعزير في كل قضية حكمية * ست يوضح بعدها التحقيق مفقود وما نعلمه من الغرض في (٣٢) الفواكه البدرية أطراف كل قضية حكمية * ست يوضح بعدها التحقيق

الموقوفين من قرش فاشتمل بصدق على ذلك وأما المحضر المذكور فليس هو بصدق بل هو مجرد اعلام بما ألزمه الشرع في نفس الامر بدون القاضي فيرجع الى المعنى الذي هو خطاب الله تعالى بل قوله ثبت ذلك عندى حبان ذلك لا يكون حكما حيث وقع على مقدمات الحكم أو بعضها فبالك بقوله فعرف أنه لزمه التعزير بالذي هو صريح في الذي ألزمه الشرع فإذا تقرر ذلك وعرف أنه لزمه التعزير في كل قضية حكمية * ست يوضح بعدها التحقيق مفقود وما نعلمه من الغرض في (٣٢) الفواكه البدرية أطراف كل قضية حكمية * ست يوضح بعدها التحقيق

وحيث ما غر ما شرع أم لا (أجاب) المحضر المذكور صحيح سالم من الخلل أم لا (أجاب) المحضر المذكور صحيح إذ خله ظاهر كالمسألة لان مجرد قوله فيه أنه لزمه التعزير برأيه من قضاء القاضي بل هو مجرد اعلام بما ألزمه الشرع في نفس الامر بدون القاضي فيرجع الى المعنى الذي هو خطاب الله تعالى بل قوله ثبت ذلك عندى حبان ذلك لا يكون حكما حيث وقع على مقدمات الحكم أو بعضها فبالك بقوله فعرف أنه لزمه التعزير بالذي هو صريح في الذي ألزمه الشرع فإذا تقرر ذلك وعرف أنه لزمه التعزير في كل قضية حكمية * ست يوضح بعدها التحقيق مفقود وما نعلمه من الغرض في (٣٢) الفواكه البدرية أطراف كل قضية حكمية * ست يوضح بعدها التحقيق

ما يكال أو وزن اه فاجب الخالف في مثل هذه الواقعة فكيف ثبت بخلاف المدعى وقوله ثم حضر رجب بن الحاشم وأقر أنه الذي باع لهما البن صبرة بلا وزن فلما ظهر وتبين للحاكم الشرعي انهما باعا البن الرطل عشرة أواق ونصفا وانكارهما والاقرار بعده عرفهما أنهم ما يلزمهما التعزير بالخلف شعري من أين ظهر وتبين وقد خالف الشرع ولم يجز الخالف فعلى تقدير صحة الدعوى باتيان جميع شرائعها لا يسوغ له الحكم بخلاف المشتريين ما لم يجز الخالف حسب ما نطق الحديث لانه بخلاف الحديث الشريف اذا اختلف المتبايعان بما لا يوافقا ولم يكن في الحديث دلالة على وجوب التعزير برجع وحلف المدعين مع أنه يحتمل الكذب مع أن علماءنا (٣٣) صرحوا بان الاصح في مسألة حلف المدعى عليه واقامة البينة

ما اوضح لنا من كتب أئمتنا الاعلام (أقول) لم يتعرض المؤلف للسلام على اثبات اخوة زيد المالك بالارث عن أبيهم والحكم فيه انهم حيث لم يكونوا انفارا على الوقف مع أخيه لم يوجب جحد منهم تصديق أيضا بجريان الحصة في الوقف ولم يوجب جحد ما منع حجة دعواه في المدة المزبورة وأقاموا البينة الشرعية المزبورة على طبق دعواهم ثبت انهم من ذلك قدر ما يخصهم وبقيت حصة أخيهم زيد جارية في الوقف لعدم سماع دعواه عملا باقراره وتصديقه فان الاقرار حجة قاصرة لا يتعدى المقر والله أعلم (سئل) فيما اذا ادعى زيد على عمرو بن من الجارية في ما كسبه جميع البغلة البرشاء وانه وضع البغلة المرقومة أمانة عند بكر ثم وجدها بيد عمرو فاعترف عمرو بوضع يده عليها لكونه شراها من بكر المذكور ومنذ غانية أيام بشلان قرشا وأنكر كون البغلة للمدعى وطلب منه اثبات كونها أمانة عند بكر فاحضر زيد بينة شهدت له بكونها أمانة عند بكر فكيف الحكم (الجواب) يشترط أن يذكر المدعى اتهام المدعى عليه بغير حق وبطلب احضارها ان أمكن وبشهر البهائي الدعوى والشهادة والاستحلاف وان تعذر احضارها جهلا كها أو غيبته كزقيمتها كافي متون المذهب واذا أراد المدعى عليه أن يخلف المستحق بالله ما باعه ولا وهبه ولا تصدقه ولا يخرج عن ملكه بوجه من الوجوه حلف كذلك وأما اشتراط حصة المودع في دعوى الوديعة ففيه اختلاف المشايخ كافي العمادية والبرازية والانقرية والله سبحانه أعلم (سئل) في ذبي يدعى دارا دعى عليه زيد بالانه كان أقبله بهاء بر يذرعها من يده فكيف الحكم (الجواب) ان جعل زيد اقرارا دعى اليه سيئ للملك فلا تصح دعواه ولا تقبل بيته وان لم يجعل الاقرار سيئ للملك بان ادعى أنها ملكه وهذا أقبله بها تصح دعواه وتقبل بيته كذا في الفصول كذا أفتى المهمندارى وأفتى أيضا بان من أثبت انها مستحقة في الوقف لها الدعوى على من تناول الغلة لاعلى الناظر لانه دفع شيئا يستحقه غير المدفوع اليه على ظن انه يستحقه المدفوع اليه فلا ضمان عليه في ذلك لعدم تعديه لعدم علمه بالمستحق ولها مطالبة به شرعا مع عدم الضمان والله أعلم (سئل) فيما اذا كان زيد منصرفا في دار بطريق الشراء من عمرو وغيره بموجب صلته ثم صدقه عمرو على جريانه في ملكه فهل يكون تصديقه صحيحا يعمل به (الجواب) نعم ومن أقر بعين لغيره لا يملك أن يدعيه لنفسه ولا لغيره بوكالة أو وصاية كذا في الجامع الكبير من الفصل العاشر من نور العين لان التصديق اقرارا لا في الحدود كافي الاشياء قبيل الوكالة وهذا بخلاف ما لو أقر أن لملكه فيه فانه لا يمنع دعواه لغيره اقرارا لا في الحدود كافي الاشياء قبيل الوكالة وهذا بخلاف ما لو أقر أن لملكه فيه فانه لا يمنع دعواه لغيره نيابة بخلاف ما لو أبرأه عن جميع الدعاوى فادعى عليه ما لا بوكالة أو وصاية فانه يسمع كافي نور العين من الفصل المذكور لان اقراره أن لا حق له فيه أو أبرأه لا ينافي انه لغيره (سئل) في امرأتين باعتهما ارضا من رجل يبعها باثني عشر عينا من معلوم وكتب بذلك صلته من لكونه ما باعها هو جاري ملكهما وأطلق تصرفهما الشرعي والا تدين عليهما أن الدار وقف عليهما فهل لا تسمع دعواهما (الجواب) لا تسمع دعواهما المزبورة لان من سعى في نقض ما من من جهته فسمع مردود عليه والله تعالى أعلم وسئل الشيخ خير الدين عن امرأة باعته دارا ثم ادعت انها وقف هل تسمع دعواها أم لا أجب لا تسمع دعواها قال

(٥ - (فتاوى حامديه) - ثاني) وبشراو يعاملونهم ما فتح الله تعالى للمدعى الثلثان والمدعى عليه الثلث وان المدعى عليه باع صبرة حنطة في داخل بيت في بيت المدعى المزبور ببلدة غانية قرش وثمانين قرشا وقاصصه بذلك من رأس المال الذي سلمه منه وناخله من مال الشركة أو بع مائة قرش من ذلك ثلثمائة قرش قطعاه صرية ومائة قرش اسديتو بطالبه بالاربع مائة قرش الباقية من مال الشركة وسأل سؤاله عن ذلك فأجاب بانه عقد الشركة هو والمدعى وخاله المذكور وأن خاله أخذ ما له وانفصل عنه ما وأنه وضع في الشركة ثلثمائة قرش واثنين وخمسين قرشا وأن خاله اسلم مال الشركة وأنه كثر أنه تسلم من المدعى المذكور المبلغ المدعى به وان ثبت

وهل يكون القصاص موردا على فرض الله تعالى حتى يكون للزوج فيه حق فيشترط حضور الكل على طاب القصاص أم لا (أجاب)
ما ذكر من التعريف ليس حكما لان الحكم انشاء الزام أو اطلاق وعرف في القوا كما ابدريه أنه الزام في الظاهر على صفة مختصة بأمر نطق
لزمه في الواقع شرعا قال وقولنا على صفة مختصة فصل آخر ز به عن مطلق الزام اذا اعتبر هذا الزام بالصيغة الشرعية كالزمت وقضيت
وحكمت وأفتت عليك القضاء وفي معنى الحكم لا طرأ على بعد تقرر كلام كثير في الثبوت هل هو حكم أم لا فاقول بان الثبوت حكم في جميع
الصور خطأ فطما هذا في قوله ثبت (٢٦) عندى فكيف اذا كتب فعرفه أنه يلزمه على ذلك القصاص وكل أحد يعرف أن قاتل النفس

المقصود بعد اغير حق يقتل
يكون حكما والمسلطة فيها
خلاف في قوله قبل بلوغ
الصغير من فاحصا بنيا يقولون
يقتل ولا يتنفس بلوغ
الصغيرين والشافعي يقول
ينظر بلوغهما كما يحكم
الزلي فلو حكم بتأخير
شافعي لا يمنع التعريف من
نفاد حكمه لانه ليس من
صريح الحكم في شيء من ذلك
فلم يقع فيه بخصوصه حكم
يمنع المخالف والمفسر أن
القصاص يجري على
فرائض الله تعالى فسحق
الزوجة فيه والام كسائر
أمواله ولا بد من اجتماع
الكل في طلب القصاص
فلربما يغفل البعض فيسقط
القصاص وينقلب نصيب
الباقين مالا ويجرم التعرض
للقاتل بالقتل بذلك
لسقوطه بفوق العاقب قل
نصيبه أو كثر والحاصل أن
التعريف ليس حكما وان
القصاص يجري على
فرائض الله تعالى فكل
من له نصيب من الارث في
ماله فله مثله في قصاصه ولما

الانفاء ما أمكن والشهود الذين شهدوا ان كانوا غير عدول فشهداتهم مردودة وان كانوا عدولا فقد
ترجحت شهادة الاولين بالقضاء من آخر وقف الخيرية له كنف في طريق العامة فزعم غيره انه محدث
وزعم صاحبها انه قديم وأقاما البيعة فالبيعة بينة من يدعي انه محدث ترجح البيئات للبغدادى تقدم بينة
العارض على البيعة المنيعة للاستهباب فتاوى الشيخ السمعيل ولو أقام البائع بينة في بيعته في صغرى وأقام
المشتري بينة انك بيعته بعد البلوغ فيبيعة المشتري أولى لانه ثبت العارض قنية من البيعتين المتضادتين
(سئل) فيما اذا كان لا يدقير ط من غراس بستان معلوم ومائة قرش موضوعة تحت يد شر يكه عمر وفاقر
بان القيراط المذكور والمائة قرش المذكور لبيكر بطريق التملك وأنه لاحق له مع بكر في ذلك ثم مات بزيد
عن ورنه وأقام بكر بينة على ذلك في وجه أحدهم فكيف الحكم (الجواب) حيث بينا قراره من جهة
التمليك فدعوى التملك لا تنفع لما قاله الخير الرملي ناقلا عن جامع الفصولين في حلال المحاضر والسجلات
ومر التهمة عرض على محضر كتب فيه ملكة تملكها محامول بينا انه ملكه بهوض أو بلا عوض قال أجب
انه لا تنفع الدعوى ثم مر لشروط الحكم ا كتنفي في مثل هذا بقوله وهبت له هبة صحيحة وقبضها
ولكن ما أفاده في التهمة أجود وأقرب الى الاحتياط اه فاذا كان التملك هبة فبين فبها المشاع
الذي يقبل القسمة باطلة لا سيما وهو غراس وأيضاً من شروط صحة الهبة القبض ولم يوجد جدلا في الغراس
ولا في المبلغ المذكور وفي العمادية وهب في مرض الموت وان كانت وصية لكنها هبة حقيقة فتفقدت الى
القبض ولم يوجد اه (سئل) فيما اذا كان لا يدقير ط من غراس بستان معلوم ومائة قرش موضوعة تحت يد شر يكه عمر وفاقر
مرصد معلوم من الدراهم على دار معلومة جارية في وقف كذا فان ذلك جميعه من أولاده القاصرين
بالولاية عليهم وأشهد أن لاحق له معهم في ذلك ثم مات عنهم وعن ورنه غيرهم وبلغ القاصرون رشدين
واعتد الولاية عليهم الذي حاكم خبلى حكم ببيعة التملك للقاصرين وبعدم معارضة الولاية لهم في حادثة
تمليك البناء دون الارض وحادثة دعوى التملك منفردة من غير تقييد كونه بيعاً وهبة وحادثة دعوى
تمليك الدين من غير من هو عليه في امر صد المذكور بحكم شرعيه استوفيا شرطه بعد الدعوى من وكيل
الورثة على الأولاد المذكورين والشهادة المستقيمة وكتب بذلك حجة أفتى مفتي مذهبه بعينها وأفتد حكمه
حاكم حنفي وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بضمون الحنفي بعد ثبوت شرعا (الجواب) نعم (سئل) فيما
اذا ادعى ناظر وقف على ناظر وقف ذى يدبان من الجارى تحت نظارته ثلاثة أرباع أراض متلاصقات
معلومات وأن ذا اليد وضع يده عليها دون وجه شرعى وطلب منه تسليمها لجهة وقفه ورفع يده عنها
فاعترف ذواليد بغير بيان نصف الجميع في الوقف المذكور وأنكر حرمان الربع المدعى به في وقف المدعى
لجرائه في وقف ذى اليد وكافة اثبات ذلك فابرز من يده كتاب وقفه المتضمن لذلك وأثبت دعواه بالبيعة
الشرعية المذكرة كتنفي وجهه طبق ما دعاه واستوفت الدعوى شرائطها الشرعية وحكم الحاكم المتداعى لديه
لجهة وقفه بذلك فهل يكون حكمه وانعام وقفه الشرعى واذا أقام ذواليد بينة لا ينقض الحكم السابق أم لا

كان لا يتجزأ يسقط بفوق أحدهم فلا بد من حضورهم جميعا حتى ارجعة لاجل استيفاء القصاص وكان الواجب السؤال
عن الشهود وتركيتهم لاسيما في القصاص فانه باجتماع علمائنا واجب والحاصل أن احتياط العلماء في الحدود والقصاص مشهور وفي غالب
الكتب سطوراً أنه أعلم (سئل) في محضر وود عليهم دمشق الشام صورته منع محمد أفندي ابن أحمد الحنفي ابراهيم بن يحيى الوكيل
عن عرين أحمد الناظر على وقف جده محمد بن صاحب القانون المسوق لرعيه مع من يشركه الثابت تركيله عنه في ذلك والحاج ناصر بن عيسى
الدين الوكيل عن زوجته فطمة بنت محمد الثابت تركيله عنه في ذلك وفي غيره بموجب حجة سابقة وموكلمها وجهه الوقف المرقوم من معارضة

جهة وقف شهاب الدين بن الناصري المستقر تحت نظر أحد أفندي ابن محمود واستحقاقه في رعيه مع من يشركه في جميع الجنبية الكائنة بآرام
مقرى الحدوده بذلك وكذا الجرائن في وقف شهاب الدين المرقوم الشاهد له بذلك كتاب الوقف المؤرخ المتصل بالتفصيل على العادة وأفتى
الجنبية محدودها في جهة الوقف المرقوم ويمكن أحد الناظر المرقوم من التصرف فيها لجهة وقف جده وأوقع ذلك على وجه الوكيلين المذكورين
بالتماس من وكيل أحد الناظر المدعى مصطفى جلي وفي المحضر المذكور دعوى الوكيلين المذكورين على مصطفى الوكيل المرقوم بان محمد
ابن محمود فلاح الجنبية أزال الفاصل بينهما ما غير طريق شرعى وأن باب أحدهما (٢٧) موجود وهو الآن مسدود وأن أحد

بينه الخارج أولى ولا سيما بعد الحكم المرقور وأضحوا النالجواب بقول كلام الاحتجاب ولكم جزيل الثواب من
الملك الوهاب (الجواب) حيث استوفت الدعوى شرائطها الشرعية وحكم الحاكم له بذلك يكون حكمه
واقعا موقعه الشرعى لان بينة الخارج مقدمة على بينة ذى اليد قال في الملتقى في دعوى الرجاء لا تعتبر بينة
ذى اليد في الملك المطلق وبينة الخارج أولى اه ومثله في التنوير والدرر والنفاهة والخلاصة وغيرها لاسيما
الخارج مدع وذو اليد منكر قال عليه الصلاة والسلام البيعة على المدعى واليمين على من أنكر وقد أورد بعض
هذا الحديث في الصحيحين وانه من جوامع الكلام قال في البرازية وقد استخرج من هذا الحديث ما نسا
ألف مسئلة ومن المعلوم أن القضاء لذى اليد قضاء ترك لا قضاء استحقاق اذ لا يكاف البيعة لان أقصى
ما يستدل به على حقيقة كلامه وضع يده اذ هو غير محتاج الى البيعة ومن المقرر أن دعوى الوقف من قبل
دعوى الملك المطلق باعتبار ملك الوقف قال العلامة ابن نجيم في بحر من باب دعوى الرجاء والحاصل أن
دعوى الوقف من قبل دعوى الملك المطلق وفترع على ذلك فروعا فلا تقبل بينة ذى اليد وبينة الخارج أولى
كما صرح به في الهداية ولا ينقض الحكم المرقور لو أقامها بعده كما أفتى بذلك علامة فلسطين الشيخ خير
الدين على سؤال رفع اليه في مثل هذا فأجاب وأجاب ولا عظم فائدة أفاد بقوله لا ينقض الحكم السابق
بأقامة بينة ذى اليد المذكور اذا البيعة ليست له وانما هي للخارج وقد أقامها وقضى له بها ولا يجوز نقضها
بأقامة بينة ذى اليد كما لا يخفى على ذى فهم وقد صرحوا بان من صار مقضيا عليه لا تسمع دعواه بعده الا في
مسائل ليست هذه منها وفي الكافي من كتاب الشهادة اذا تضمنت الشهادة نقض قضاء ترد بينة ذى اليد
في هذه المسئلة تضمنت نقض قضاء استوفى شرائطه فترد ولا تسمع وسواء قلنا بان القضاء بالوقف قضاء جزئى
أو كلى أى على الناس كافة أو يختص بالصحيح المقتضى به انه جزئى ولكن قد صار ذو اليد مقضيا عليه وبينت له
تقد غير ما أفاده البد فكيف ينقض به القضاء بالبيعة المفيدة المثبتة بخلاف الظاهر ومثله جعلت البيئات
والقضاء بالوقف كالأقضاء بالملك وفي القضاء بالملك اذ صار ذو اليد مقضيا عليه لا تسمع بينته بانه ملكه
كما قلنا وهذا مما لا توقف فيه ان غرس رأس خنصره في الفقه اه والله سبحانه أعلم (سئل) هل تقبل
البينة لو أقامها المدعى بعد يمين المدعى عليه أولا (الجواب) تسمع البيعة وتقبل على ما هو الصواب كما صرح
به في الملتقى والتنوير وغيرهما من كتاب الدعوى وقال في الدرر ثم اذا حلف المدعى عليه فالمدعى على دعواه
ولا يعمل حقه بيمينه لكن ليس له أن يخاصم ما لم تقم البيعة على وفق دعواه فان وجدها أقامها وقضى له بها
وبعض القضاة من السلف كانوا لا يسمعونها بعد اليمين ويقولون يترج جانب صدقه باليمين فلا تقبل بينة
المدعى وهذا القول ليس بشئ لأن عمر رضي الله عنه قبل البيعة من المدعى بعد يمين المنكر وكان شريح
يقول اليمين الفاجرة أحق أن ترد من البيعة العادلة اه (سئل) في يمين المدعى عليه هل هي حق المدعى فلا
يدمن طلبه أم للقاضي أن يحلفه ولو بلا طلب المدعى (الجواب) اليمين للقاضي مع طلب المدعى لما في
التنوير اصطلاحا على أن يحلف عند غير القاضي ويكون بريئا فهو باطل اه لكن بطلب المدعى فاذا

أفتدى الناظر الذى هو
موكلم مصطفى جلي يعارض
المسوكين المذكورين
ويقول ان الباب المسدود
الذى هو الآن موجود
لجنبية جرياش وان حدها
شرقا جنبية الشاردية كما
هو معين في الوقفية المبرزة
للحاكم الموماليه فابرز
ابراهيم أيضا كتاب الوقف
الموكلم فيه من السجل فوجد
فيه الحد الشرقي جنبية
الشاردية والباب المتنازع
فيه من جهة الشمال وكتاب
الوقف يشهد بحد الشاردية
من الجانب الغربي جنبية
جرياش ومن الشمال
الطريق وطال النزاع بينهما
والتمس كل منهما من
الحاكم ان يعين من جهة
الكشف من يعتمد عليه
فعين شعبان أفندي فتوجه
ومعه جماعة من المسلمين
فوجد جنبية جرياش مشتملة
على أرض منخفضة قبلية
وأرض عالية شامية
ووجد جنبية الشاردية
أرض منخفضة وشمالها

أرض وهي في علو من الجانب الغربي ووجد كذا وكذا فطلب الكشف البيعة من المتداعيين المذكورين بالحد الفاصل والباب
المتنازع فيه فحضر ابراهيم بن فلان والحرمة فلانة بنت فلان وأختها فلانة وشهدوا بان الباب الموجود الآن بجنبية جرياش وان الحد المتنازع
فيه الذى هو شرقي جنبية جرياش غربي جنبية الشاردية كان حدا فاصلا بين الجنبيتين بالقرب من الاصول الثوت الشاميات الموجودة يومئذ
وأثر بل وأن باب الجنبية الشاردية أزيل من مدة مديدة لكونه هدم في وقت السيل ثم وقف الحاكم على رأس المكان الذى كان به الحد دار
من الجانب القبلى فوجد كوما من التراب فاحبره ابراهيم بن عثمان بانه تراب الحد المرقور وكان فاصلا وانه حرف وزل في محله وعاد الحاكم

الكشاف وأخبر الحاكم المومنانة الخ. ارشعيا وحضر لدى الحاكم المومنانة الحاج سري الدين بن ابراهيم البعلبي وشهد على وجهه ما بالحد
الفاصل بين الجنيتين بالحد الذي كان بالجلس بالقرب من الاصول التوت الشاميات وان الباب المسدود بجنيته جرياش وان باب الشاردية
أزاله السبل من قديم الزمان شهادة شرعية مقبولة فذلك منهم من معارضة جنيته وقف جرياش وأبى ذلك بيد الناظر ومكنه من التصرف فيه
كذلك كراعه فلهذا المضر معتمد عليه شرعا أم لا (أجاب) هذا المضر فيه خلل من وجوه متعددة منها أنه لم يذكر فيه الخارج من
ذي اليد وذكر ذلك لا بد منه كما صرح (٣٨) به في الاشياء والنظر في راجعه ان شككت ومنها قوله فيه الثابت بموجب حجة سابقة والحق في

كلامه كما قد يفهم ومثله
الجنة لا تقوم ومثله قوله
الشاهد له بذلك كتاب الوقف
المؤرخ المتصل بالتنفيذ على
العادة وكتاب الوقف خط في
كافر وقد نصوا على أن
الخط لا يعمل به فلا يعمل
بكتاب الوقف الذي عليه
خطوط القضاة لما سبق
لان القاضي لا يقضي الا
بالحجة وهي البيعة أو الاقرار
أو التوكول وأنت على يقين
أنه اذا لم يعلم ذو اليد من
الخارج فالقاضي لا يدري
المدعي من المدعي عليه واذا
لم يعلم ذلك لا يدري البيعة
على من منها ودعوى
الوقفين كدعوى المالكين
كمصرخ في جامع القصولين
وغیره وصرح في الجعر في
مواضع متعددة أنه لا يعمل
بالتأنيذ الواقعة في زماننا
لعدم استيفائهم الشرائع
الحكومية وهي كونها عادية
وقع فيها راع من خصم على
خصم واستوفيت أطرافها
الست النص عليها بن
الغرض في الفواكه البدرية
بقوله

أطراف كل قضية حكومية
ومنها دعوى الوكيلين على مصطفي بن محمد بن محمود فلاح الجنيتين أزال الفاصل وضمهما بغير طريق شرعي وان باب احدهما موجود
وهو الا تسدود وان أحداً أنشد الناظر الذي هو الموكل يعارض الموكلين فليت شعري هل هو خارج حتى يعارض الموكلين فان
كان كذلك فكيف يصح قوله في آخره وأبى ذلك بيد الناظر وان كان ذا يد كيف يصح قوله يعارض الموكلين فهو صادر عن غير تعقل ومن
جنس الوجه الثاني قوله فيه وأبرأ ابراهيم أيضا كتاب الوقف من السجل فوجد فيه كذا وكذا وليس الموجود فيه سوى خط في ورق ليس من

طالبه به بحجبه أي المدعي عليه أو القاضي بالحديث المعروف وهو ما أخرجه البخاري ومسلم عن وائل بن حجر
قال جاء رجل من حضرموت ورجل من كندة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال الحضري يا رسول الله ان هذا
غلبني على أرضي كانت لابي وقال الكندي هي أرضي في بدى أزرعها ليس له فيها حق فقال عليه
الصلاة والسلام للحضري ألك بيعة قال لا قال ذلك بعينه قال يا رسول الله الرجل فاجر لا يباي على ما حلف عليه
وإس يتورع عن شيء فقال ليس لك منه الا ذلك فانطلق ليحلف فقال صلى الله عليه وسلم أما الذي حلف على
مال لا كله طالما يلقي الله تعالى وهو عنه غير راض اه فعمل البيعة بحقه بصريح إضافة البيعة اليه بلام الملك
والاختصاص في قوله ذلك بعينه وانما جعل البيعة حق المدعي لانه يزعم أنه أقوى حقه بانكاره فشرع
الاستخلاف حتى لو كان الأمر كما زعم يكون اتواء بمقابله اتواء وهو مشروع كالتقصاص وهو أعظم من
اتواء المال فان البيعة الفاجرة تدع الديار بالاقع وان كان صادقا ينال الثواب بذلك كراته تعالى على سبيل
التعظيم صادقا اه لكن نقل في البرازية أن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يستخلف بلا طلب في أربع
مواضع في الرد بالعيب يحلف المشتري بالله ما رضيت بالعيب والشقيق بالله ما أبطلت شفعتك والمرأة اذا
طلبت فرض النفقة على زوجها الغائب تحلف بالله ما خلف لك زوجا شيا ولا أعطاك النفقة والرابع
يحلف المستحق بالله ما بعث وأجمعوا على أن من ادعى ديناً على الميت يحلفه القاضي بلا طلب الوصي والوارث
بالله ما استوفيت من المديون ولا من أحد أده اليك ولا قبضه لك قابض بامرک ولا أبرأته منه ولا شياً منه ولا
أحلت به أحد ولا عندك ولا بشئ منهن (سئل) هل يجوز التحليف بالطلاق والعناق أم لا (الجواب)
قال في الهداية ولا يستخلف بالطلاق والعناق لما روينااه وهو ما روى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ان
النبي صلى الله عليه وسلم سمع عمر وهو يحلف بآية قال ان الله منهاكم أن تحلفوا بآياتكم فمن كان حالفاً أي
مريد التحلف فلا يحلف الا بالله أو ليصمت رواه البخاري ومسلم وأحد في لفظة قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا تحلفوا الا بالله ولا تحلفوا الا وأنتم صادقون رواه النسائي وانما جعل الحلف بالله فقط
لان في الحلف تعظيماً للمخوف به وحقيقة العظمة لا تكون الا بالله تعالى فلا يضاهي به غيره وظاهر هذه
الاحاديث لو حلفه القاضي بغير الله تعالى لم يكن بمنافاة في الجرم ولم أره صريحاً اه وقال في الهداية وقبل في
زماننا اذا ألح الخصم ساع القاضي أن يحلف بذلك أي بالطلاق والعناق لقلة المبالاة باليمين بالله تعالى اه ورد
على هذا القيل أن هذا تعليل في مقابلة النص فلا يصح على ما عرف في موضعه وفي الخاتمة وان أراد المدعي
تحليفه بالطلاق والعناق في ظاهر الرواية لا يجب القاضي الى ذلك لان التحليف بالطلاق والعناق حرام
وبعضهم جوز ذلك في زماننا والصحيح ظاهر الرواية اه وفي الحظر والاباح من التنازع خاتمة والفتوى على عدم
التحليف بالطلاق والعناق وفي النسخة التحليف بالطلاق والعناق والایمان الغليظة لم تجوزه أكثر
مشايخنا وأجازها البعض فبقيت به ان مست الضرورة واذا بالغ المستغنى في الفتوى يفتي بان الرأي الى

القاضي

جمع الشرع في شيء ومنها قوله فطالب الكشاف البيعة والامور بالكشف ليس له طلب البيعة لانها للعامة ولا يصح الحكم منه ومنها قوله فخير
ابراهيم والحرمه فلانة وأختها فلانة وشهدوا بان الباب الموجود الا أن يجنيته جرياش هذا بالهديان أشبه اذا المدعي كونه وقف فلان على الجهة
الفلانية لا كون الباب للجنينة كما لا يخفى وهذه الامور لا تصح أن تكون ملك ولا وقف وان كانت للاختصاص فهو غير المدعي ومثله قوله وان
الحد المتنازع فيه الذي هو شرقي جنيته جرياش غربي جنينة الشاردية كان حدافا مسلحين الجنيتين بالقرب من الاصول الى آخره ادعى
شهادة بانه حد فاصل فلا ثبات فيه ولا نفي المدعي هذا مع كون القرب بجهول المقدار وقوله وان (٣٩) باب الجنينة الشاردية أزيل شهادة

القاضي اه وفي الخلاصة فان مست الضرورة يفتي بان الرأي الى القاضي فلو ادفعه القاضي بالطلاق
فذلك وقضى بالمال لا ينفذ قضاؤه اه فنخلص من هذا كله أن للقاضي أن يحلفه بالطلاق والعناق عند
الحاج لخصمه وانه يفتي بجواز ذلك ان مست الضرورة ولكن ليس له أن يقضي بالنكول عنه ولو قضى به
لا ينفذ قضاؤه وعن هذا قال صاحب النهاية ولكنهم قالوا ان نكل عن اليمين به لا يقضي عليه بالنكول لانه
نكل عما هو منهي عنه شرعا ولو قضى به لم ينفذ قضاؤه اه لكن فيه اشكال لان فائدة التحليف القضاء
بالنكول فاذا لم يجز القضاء بالنكول عماد كرف كيف يجوز التحليف به وإعله مفرع على قول الاكثر من انه
لا تحليف به ما فلا اعتبار بنكوله وأما من قال بالتحليف بما يقع بنكوله ويقضي به لان التحليف انما
يقصد لتنجته واذا لم يقض بالنكول فلا ينبغي الاشتغال به وكلام الفضلاء فضلا عن العلماء العظام يصان
عن المغرور كما أشار لذلك في البحر والمنع اه (سئل) فيما اذا ثبت قلع المتولي لغراس الوقف وازالته واعداه
بعد الدعوى الصحيحة والشهادة المستقيمة بالحادثة الشرعية بوجهه الشرعي في وجه المتولي ومضت مدة ثم
بعدها ادعى وكيل عن المتولي المزبور على زبده أنه قلع الغراس المذكور بعينه بعد ما ثبت قلعها كما تقدم وبعد
انفصال الدعوى بالطريق الشرعي فكيف الحكم (الجواب) تكرر القلع والتصرف به بعد ثبوت قلعه
واعدامه أو الاستحصال وقد صرح في البحر أن من شروط الدعوى كون المدعي مما يحتمل الثبوت فدعوى
ما يستحيل وجوده باطل اه والدعوى متى فصلت بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد كما صرح بذلك في
كتب علماء نازحهم الله تعالى (سئل) فيما اذا كان لزبده مبلغ دين معلوم من الدراهم بدمه عمر ووقد زيد
السفر وله زوجة فاذا نزع عمر وان يدفع لها من الدين ما تحتاجه من النفقة وسافر فدفعت عمر ولها شيا من الدين
ثم حضر زبده وادعى عمر دفع قدر معلوم من الدين وكذبه زيد والزوجة في ذلك واعتذر فاقول قد ردون
ما يدعيه عمر وفهل لا يقبل قول عمر والابينة (الجواب) نعم لا يقبل الابينة حيث كان المال ديناً في ذمته
والله أعلم المأذون له بالدفع اذا ادعى وكذبا فان كانت أمانة فالقول له وان كان ضمنونا كالغصب والدين
لا كما في فتاوى فرائد الهداية ومن الثاني ما اذا اذن المؤجر للمستأجر بالتعمير من الاجرة فلا بد من البيان
من أمانات الاشياء (سئل) في الدعوى اذا فصلت مرة بالوجه الشرعي مستوفية شرائعها الشرعية فهل
لا تنقض ولا تعاد (الجواب) نعم لا تنقض ولا تعاد (أقول) ليس هذا على اطلاقه بل هذا حيث لم يزد
المدعي على ما صدر منه أولاً ما لو جاء بدفع صحيح أو جاء ببينة بعد عجزها فانها تسمع دعواه كما أوضحه العلامة
الخبر الرمي في أواخر كتاب الدعوى من فتاواه حيث قال في جواب سؤال مانصه ينظر في دعوى المدعي ان
كان أتى بها مع دفع أقام عليه بيعة تسمع ويقبل منه الدفع وكذلك لا تمنع الخصم من التعرض له لعدم بيعة
قامت منه على خصمه ثم أتى بها التسمع وان لم يكن كذلك لا تسمع دعواه حيث لم يزد على ما صدر منه أولاً وهو
مقصود العلماء في قولهم لا تستأنف الدعوى قال مشايخنا في كتبهم كالخبر وغيرها كما يصح
الدفع مع دفع الدفع وكذا يصح دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار وكما يصح قبل اقامة البيعة يصح

هي أظهر من أن تذكر وما أرى هذا المحضر المحضر هذان من غير تعقل على اللسان والله أعلم * (كتاب الشهادات) * (سئل)
فيما اذا شهد الشهود على رجل بالجرم المجرى هل تقبل منهم على سبيل الشهادة الشرعية أم لا تقبل (أجاب) لا تقبل منهم على سبيل الشهادة
الشرعية كما أفتى به شيخ الاسلام أبو السعود العمادى رحمه الله تعالى وأنت بما أفتى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع دابة وسلمها للمشتري
ثم ادعاه انسان وشهده البائع وقال بعثت مالا أملاك وهي لهذا المدعي هل تقبل شهادته والحال هذه أم لا (أجاب) لا تقبل شهادة البائع
يكون المبيع ملك المدعي كفى البرازية والخاتمة وغيرهما فلا يلتفت الى قوله بعثت مالا أملاك وعلى مدعي الدابة البيعة والله أعلم (سئل) في

بأزالته لا بشئ مما يدعيه
المدعي وقوله ثم وقف الحاكم
المذكور الظاهر ان مراده
به الكشاف المذكور
بدلالة قسوله بعده وعاد
الحاكم الكشاف وأخبر
الحاكم المومنانة في وجه
المدعين المذكورين
اخبارا شرعيا حكاية حال
لاتتعلق بالمدعي بحال وقوله
وحضرين بدى الحاكم
الحاج سري الدين بن ابراهيم
وشهد على وجهه ما بان
الحد الفاصل بين الجنيتين
الحد الذي كان بالجلس
بالقرب من الاصول وان
الباب المسدود لجنينة
جرياش وان باب الشاردية
أزاله السبل من قديم الزمان
شهادة شرعية ثبت كذلك
اذ لا تعلق لها بالمتنازع فيه
وهو كونه جاريا في وقف
فلان بن فلان على الجهة
الفلانية بل شهادة بانه
الفاصل بين الجنيتين فهي
أجنبية عن المتنازع فيه كما
لا يخفى على فقيه الى غير
ذلك من وجوه الظل التي

الشاهد الفرد هل يقوم به حق أم لا وهل بشرط في قبول الشهادة عدالة الشاهد أم لا وهل يجب على القاضي السؤال عن عدالة سواه علانية
طعن الخصم أم لا (أجاب) شهادة الواحد كالأحد وإذا تم نصاب الشهادة فلا بد من العدالة ولا يقتصر الحكم على ظاهر عدالة المسلم بل لا بد
أن يسأل عنها سواه علانية في جميع الحقوق وسائر الحوادث طعن الخصم أو لم يطعن على ما عليه الفتوى لأن الزمان زمان الفساد والله أعلم
(سئل) في شهادة الشريك شركة مالك لشريكه هل تجوز حيث كان المدعى ليس فيه شركة للشاهد ولم تجز الشهادة بفعال الشريك للشاهد أم لا
(أجاب) إنما الممنوع شهادة الشريك (٤٠) لشريكه المفادى وكذا الشريك العنان والمالك إذا كان المشهود به مشتركا أو أما إذا لم تقع

في المشترك فهي مقبولة كما هو مقيد في المتن والشروح والفتاوى والله أعلم (سئل) في شهادة وقعت مخالفة للدعوى ثم أعيدت الدعوى والشهادة على وفقها هل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل قال في البحر والبرازية لو وقعت المخالفة بين الدعوى والشهادة ثم أعادوا الدعوى والشهادة واتفقا تقبل والله أعلم (سئل) في رجل من أعوان حكام سياستهم أن لا هل تقبل شهادته أم لا لكونه لا يتوقف عن الحرام ولا يباي من أين اكتسب المال (أجاب) لا تقبل شهادته والحال هذه والله أعلم (سئل) في شهادة متابع البلاد هل تقبل أم لا (أجاب) لا تقبل وقد صرح في البحر عاز بالفتح القدر أن شهادتهم وشهادة المعرفين في المالك والعرفاء في جميع الأصناف وعمال الجهات لا تقبل (وأقول) لأنهم فسقة مردودون الشهادة سائبا هدرى من أحوالهم مما لا يكاد يوصف والله أعلم (سئل) في شهادة متابع القرى وجباة الخيل والعرفاء هل هي مقبولة أم لا (أجاب) هي غير مقبولة كما اثبات صريحه في البحر فلا عن فتح القدر والله أعلم (سئل) في شهادة المروزي على المسلمين (أجاب) لا تقبل اذ هم كفار بلا نكار وقد أفتى بعض العلماء العالمين بأحوالهم بأنه لا تخفى ذبا عنهم ولا منا كتمانهم كالمجوس بل هم شر منهن من صرح مانقل عنهم والله أعلم (سئل) في رجل تزوج بنت بالغة من وليها وعقد عليها عقدا شرعيا ودفع صداقها بتمامه فلما أراد التحول بها ادعى رجل اسمه صالح بأنه عقد على البنت المذكورة قوله قبله متعلق بشراة اه منه قوله على العقد المجهول أي الذي لم يؤرخ اه منه

عقدا قبل هذا وأقام بينة وكتب بذلك بختلدي قاضي الرملة والبيئة المذكورة وجمعت عن شهادتهما من غيرا كراه بحضرة جميع من المسلمين وقالوا صريحا أن بنافي شهادتهما فهل يجب وجوه عن الشهادة وظهر كذبهم تكون المرأة للرجل الذي عقد عليها ودفع الصداق وينقض الحكم لأنه لم يصادف محلا أم لا (أجاب) لا ينافي حكم الحاكم رجوع الشهود وبلزهم التعزير والجزاء عليهم في اليوم المشهود بشرط الرجوع عن الشهادة الذي ترتب عليه أحكام الرجوع أن يكون عند قاض فلا اعتبار به عند غيره ولو كان الغير شرطيا والتعزير لازم لهم على كل حال لا رتكابهم المعصية وهي موجبة للتعزير ولو لا ضمان على الزوج المشهود (٤١) له لعدم سريان رجوعهما عليه والله أعلم (سئل) في شهادتي طلاق ثلاث آخر شهادتهما إلى مدة تبلغ اثنين وخمسين يوما ولا عدل بينهما مشاهدتهما الزوجين وهما يجتمعان اجتماع الأزواج هل يفسقان بتأخير الشهادة وترد شهادتهما أم لا (أجاب) نعم يفسقان بتأخير الشهادة وترد شهادتهما والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما إذا طابت الشهود للشهادة في مكان بعيد مسافة يومين واحتجج إلى الركب فادى المدعى للشاهد من أجرة دابته ما هل تسقط شهادته ما بذلك أم لا (أجاب) لا تسقط شهادته ما بذلك كما جزم به في المتن والله أعلم (سئل) في حاكورة مشتملة على غراس زيتون وغيره مشتركة بين جماعة شركة ملك أرضا وغراسا ادعى أحد الشركاء على الشركاء الحاضرين والغائبين أن أرض الحاكورة وقف وأن يشاهد من أحدهما أعمى يشهد على الحاضرين

اثبات ما ادعاه بالبيئة الشرعية فهل له ذلك ويجوز تعدد الاسماء (الجواب) نعم له ذلك ويجوز تعدد الاسماء شرعا وعرفا قال في التتارخانية في الخامس عشر من الدعوى غلط الاسم لا يضر لجواز أن يكون له اسمان وفي صور المسائل عن الفتاوى الرشيدية ادعى على رجل هو محمد بن علي بن عبد الله ثم ظهر أن اسم جده أحد لا تبطل الدعوى لجواز أن يكون لجده اسمان وفي البرازية في السادس عشر من الاستحقاق اشترى جارية اسمها شجرة الدور واستحققت بذلك الاسم وعند اعادة المشتري الرجوع بالثمن قال استحققت في جارية اسمها قضيب البان تصح الدعوى ان قال استحققت على الجارية التي اشترىتهامسك والغلط في الاسم لا يمنع الدعوى بعد ما ترفها بذلك التعريف ولانه يجوز أن لها اسمين اه فيحتمل أن له اسمين أو أن اسمه أحد ولقبه فضل الله والله أعلم وفي الخبرية من العشر والخارج سئل في رجل تدعوه الناس محمد بن واسمه الحقيقي محمد وعليه تيمار براءة سلطانية والمكتوب فيها اسمه الحقيقي محمد لا محمد بن هل يوجب ذلك خلافا في براءة أم لا الجواب لا يوجب خلافا فتعدد الاسماء جائز شرعا وعرفا والمسمى واحد فاذا أفتى منعته مستدركا فيها هذا الامر ما هو نافذ ولا يستدرك بمثل ذلك في التعريف لان الغرض هو العلم وهو حاصل بأحد الاسمين كما هو ظاهر (سئل) فيما إذا كان لزيد الغائب دار موهوبة من قبله عند عمرو وبين شرعي ثابت لعمر وبذمة زيد فبيعت الدار بدين معلوم قبضه المرحمن عن دينه هو عن مثله باع بثبوت الدين والرهن المذكورين لدى قاض شافعي حكم بعهدة البيع وأجازة موافقا مذهبه مستوفيا شرائطه وأفتى مفت شافعي بعهدة البيع والثبوت ثم باع المشتري الدار من بكر ونصرف بكر بالدار مدة تزيد على خمس عشرة سنة حتى مات زيد عن ابن عارض بكر في المبيع وتراجع معه لدى حاكم حتى منع الابن من معارضة بكر في الدار وكتب بكل من البيع والثبوت والمنع حجة ومضت مدة والآن قام الابن يعارض بكر في المبيع بدون وجه شرعي فهل يمنع الابن من المعارضة في ذلك (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر (سئل) في عقار معلوم جاري جهة وقف بروتولون على الوقف واضعون يدهم عليه ومتصرفون فيه لجهة وقف البرمن مدة تزيد على أربعين سنة بلا معارض لهم في ذلك ولا في شيء منه فادعى متولى وقف برآ خرو على وكيل الوقف الاول لدى نائب محكمة بجران العقار المذكور في الوقف الاخر وحكم نائب المحكمة لجهة الوقف الاخر بالعقار المذكور بترشهادة بينة شهدت على خصال المشهود والمتواتر من كون العقار جارا في جهة الوقف الاول وبعدهم المدة المزبورة تصرف المدعى بالعقار مدة أربع سنين ثم ادعى وكيل شرعي عن متولى الوقف الاول لدى نائب قاضي القضاة على متولى الوقف الاخر بيان الحكم المزبور صدر بشهادة البيئة على خلاف المشهور المتواتر وأن الدعوى بعد مرور المدة المزبورة بلا مانع غير مسعوعة وأثبت دعواه المزبورة ومنع نائب قاضي القضاة المتولى المزبور وجهه وقفه من معارضة الوقف الاول في العقار المذكور وحكم بجهة الوقف الاول مستوفيا شرائطه وكتب به حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوته بالوجه الشرعي (الجواب) نعم لان الدعوى لا تسمع بعد ثلاث وثلاثين سنة كما صرح به في البحر عن المبسوط ولان البيئة على خلاف المشهور المتواتر لا تسمع

(٦ - فتاوى حامدية - ثاني) والغائبين بانها وقف هل تقبل هذه الشهادة على الحاضرين والغائبين أم على الحاضرين فقط أم لا ولا (أجاب) لا تقبل لا على الحاضرين ولا على الغائبين أم على الغائبين فقط ظاهر لان شركة الملاك لا ينتصب أحد حصة ماعن الاخر وأما على الحاضرين فلا ن شهادة الاعيان لا تقبل مطلقا ودخل تحتها ما كان طريقه السماع كما صرح به في تنوير الابصار وغيره والله أعلم (سئل) في شهادة الاثني والعروى وأرباب الصناعات الدنية كالزبال والحائك والفتواني والاعرابي إذا كان عدلا هل تقبل شهادته حيث كان عدلا ولو كان المشهود عليه طالب علم أم لا (أجاب) نعم تقبل شهادته حيث كان عدلا ولو لم يكن طالب العلم قال في البحر في شرح قوله

أو يقول وليس منها أي ليس من الأشياء التي تخل بالمرءة فتسقط بها العدالة الصنعة الدينية كالفنونا والزيال والحائك فان الصحيح قبول شهادته اذا كان عدلا ومنه الخاسون والدالون والعامه على قبول شهادة الاعراب والقروى اذا كان عدلا اه فان العبرة للعدالة وهذا الذي يجب أن يقول عليه ويقتى به فان ترى كثيرا من أرباب الصناعات الدينية عندهم من الدين والتقوى ما ليس عند كثير من أرباب الوجاهة وأصحاب المناصب وذوي المراتب قال الله تعالى ان أكرمكم عند الله أتقاكم والله أعلم (سئل) في جماعة شهدوا على خمسة نفر من طائفة بينهم وبين الشهود تعصب ظاهر منهم آثاروا (٤٢) فتنة ذهبت فيها أنفسهم سلوا حرم سيدنا الخليل عليه الصلاة والسلام للاشقياء

وضرروا فيه بالبرود وانهم قازلوا صوابي المدينة وان قصدهم يجمعون العصاة ويجمعون المدينة هل تقبل شهادتهم أم لا (أجاب) لا تقبل هذه الشهادة إذ قبولها يثبت على الدعوى الصحيحة وأن هي هنا على قدره فالتعصب موجب لردّها وعدم سماعها في الخلاصة والبرازية من أدب القاضي أصل الشهادة لا تقبل عند التعصب فالجرح أولى وفي البحر من الشهادات وعلى هذا كل متعصب لا تقبل شهادته وفي معنى الحكم من مواع قبول الشهادة قال ومنه العصبية وهو أن يغض الرجل الرجل لانه من بني فلان أو من قبيلة كذا والوجه في ذلك ظاهر وهو ارتكاب المحرم في الحديث ليس منان دعاء إلى عصية أو قاتل عصية وهو موجب للفسق ولا شهادة لم تركبه والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر ثلاثة وعشرين فرشا وثلاث

ولا تقبل (سئل) فيما اذا كان لزيد استحقاق معلوم في وقف أهلي فبات لعن تركه وله ولد انتقل الاستحقاق إليه بشرط الواقف فقام عمرو يدعي دينه بزمه زيد ويكف ولده دفعه له من استحقاقه الذي استحققه بعد موت أبيه فهل لا يلزم الابن ذلك (الجواب) نعم لا يلزمه ذلك (سئل) فيما اذا كان لا يتام حصه معلومة في طاحونة ارناعن أبيهم فباعها عنهم بدون وصاية عليهم ولا وجه شرعي من زيد وتصرف بها زيد واستوفى منفعتها حتى بلغ الايتام وشديد ويردون الدعوى بها على المشتري ورفع يده عنها ومطالبة باجرة ما في المدة المزبورة بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي فهل يسوغ لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) في طاحونة مشتركة بين جهات وقف ويرى جارية في نواجر أخوين وتصرفها بالوجه الشرعي قامت الاثنتان امرأة وصى على أولادهما الايتام تكاف الاخوين بلا وجه شرعي دفع مبلغ من الدراهم لجهة الايتام ويسمى ذلك رسم اجمة أن يسد الايتام تيمارا بموجب براءة محررة بأخذ شيء معلوم في كل سنة ويسمونه رسمان أو باب أما كن ومرسوم من جهة الاما كن اسم الطاحونة المزبورة وأن الايتام يستحقون المبلغ لتيمارهم رسم على الطاحونة والحال انه لم يسبق للاخوين ولا لأبيهما وجد هما قبلها دفع شيء للمرأة أو لوالد أو لأولادها ولا لغيره من التيمارين السابقين قبله فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم ليس لها معاملة الاخوين بذلك والمشتري ليس يخصه لسماع هذه الدعوى فلا تسمع دعواها عليها بذلك والله أعلم (سئل) فيما اذا قال المدعي في بيعة غائبة عن المصروفة سفر وطلب عين خصمه فهل يحلف وتقبل البيعة اذا حضرت (الجواب) نعم (سئل) في امرأة دخلت الحمام ثم خرجت منه وادعت على الجارية انها كانت دفعت لها قبل دخولها زائرا والجارية تنكر ذلك وتكاف المرأة اثبات دعواها بالوجه الشرعي فهل تكاف الى ذلك ولا عبرة بمجرد دعواها (الجواب) نعم (سئل) في امرأة ماتت عن زوج وبنت وأب وأم وخلفت تركتها الزوج بحضور الأب والأم ثم ثمن قبضه فقامت الأم تدعي أن لها في التركة أمتعة معينة دفعتها للاحسين التجهيز على سبيل العارية والأم فقيرة والعرف في بلادهم ما شترك ولها بيعة عادلة على ذلك وزعم الزوج أن سكوت أحسن البيع رضاهما مانع من دعوى العارية فهل تقبل بينهما ولا عبرة بزعم الزوج (الجواب) نعم تقبل منها دعوى العارية بوجهها الشرعي حيث كان الحال ما ذكر وأما سكوتها حين البيع فلا يكون رضاها في الاشياء من قاعدة لا ينسب الى ساكت قول ولو رأى المالك رجلا يبيع متاعه وهو حاضر ساكت لا يكون رضاه عن ذلك (سئل) فيما اذا كان لزيد الغائب دين بزمه عمرو فقام بكر يكاف عمرو دفع الدين المزبورة بدون وكالة عن الغائب ولا حواله ولا وجه شرعي زاعما أن له دين على الغائب وأن له أخذه واستيفاءه من دينه الذي بزمه عمرو فهل ليس لك بذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك (سئل) في جماعة أقرروا على أنفسهم بحال لزيدوا شهدوا بذلك ثم بعد الاقرار ادعوا أن بعض هذا المال قرض وبعضه مبرأ عليهم وأقاموا بيعة على ذلك فهل تسمع دعواهم وتقبل بينتهم (الجواب) نعم تسمع دعواهم قال في التنوير أقر بحال في صل وأشهد عليه ثم ادعى أن بعض هذا المال قرض وبعضه مبرأ عليه فان أقام على ذلك

فانكر المدعي عليه فاني شاهدين شهد أحدهما ثلاثة وثلاثين فرشا وشهد الاخر ثلاثة وعشرين فرشا هل تقبل شهادتهما بيعة مع الخصالفة المذكورة أم لا لا تمام اطلاق المدعي والشاهدين القروض مع تنوعها (أجاب) لا تقبل والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا شهد شاهد على ظالم لا يتردد منه وشهد الشهود له شاهده بثلث هل تقبل شهادته وان كان من قرية واحدة أو محلّة واحدة كما تقبل شهادة بعض قافلة بعض على قطع الطريق أم لا (أجاب) نعم تقبل شهادته ولا يمنع من ذلك شهادة الاخر له أو لاتفاق العلماء وقد ترادف المتون والشروخ والقشوي على ذلك قال في الرواية قد شهد رجلان لرجلين على ميت بدين ألف درهم وشهد الاخران للاثنتين بمثل

ذلك جازف شهادتهما ومنه في متن الكنز وملحق الاجم قال غالب الشراح في مسألة المتون في طرف الدليل والزام الخصاف في دين الميت فصار كما اذا شهد الفريقتان في حال حياته وفي طرف الخصاف الاخر بخلاف الشهادة في حال الحياة لان الدين في ذمة الحي لا يقاوم ذمة المات فلا تتحقق الشركة وقد اتفق الامام وصاحبه على جواز ذلك في الحي ومثلنا دعوى على الحي فوجب قبولها والله أعلم (سئل) في دار بيد آخر بالسكنى وبيد آخر مفتاح بيت منها هل تكون اليد للسكنى أم لا (أجاب) اليد له السكنى لان بيده مفتاح بيت منها ولا (٤٣) يثبت المالك في البيت بشهادة شاهدين بانه له شاهدان بوضع اليد عليه أم لا (أجاب) اليد له السكنى لان بيده مفتاح بيت منها ولا (٤٣) يثبت المالك في البيت بشهادة شاهدين بانه ذو يد عليه اذ ليس من لازم وضع اليد المالك لان امتنوعة يد استعاره ويد استئجار ويد استئجار ويد ائتمان ويد غصب ويد ملك وغير ذلك فلا يحكم القاضي بالشهادة بمجرد وضع اليد والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر أنه تعدى على مهرته الفلانية وأدخلها في داره بلاذنه وخرج على فرسه للطاحونة فقبضتها المهرة فأدخلها للطاحونة فوقع في الشاغر وهلك وأقام

بيعة تقبل اه (سئل) في معصرة ديس معدة للاستغلال مشتركة بين زيد وأخيه عمرو ونصفين فبات زيد عن اولاد فوضع عمرو أخوه يده على جميع المصرة واستوفى منفعتها كلها مديلا اجارة ولا أجره لحصة اولاد أخيه حتى مات عن ورثة وتركه ويرد اولاد زيد الرجوع في تركه عمرو باجرة مثل حصتهم في المصرة عن المدة المزبورة بعد ثبوت ما ذكر فهل يسوغ لهم ذلك (الجواب) نعم لهم ذلك (أقول) انما يسوغ لهم الرجوع ان كانوا صغارا في مدة استيفاءهم الشريك منفعة المصرة المشتركة كما تقر بأن منافع الغصب غير مضمونة عندنا الا في ثلاث وهي أن يكون وقفا أو مال يتيم أو معد للاستغلال لكن المعدل لا يستغل انما تضمن منفعتها اذ لم يسكن بتأويل ملك أو عقد فلو سكنه بتأويل ملك لا يضمن لما نقله المؤلف في الغصب عن الفصول العمادية ونصه بيت أو حانون بين شريكين سكنه أحدهما لا يجب عليه الاجران كان معدا للاستغلال لانه سكن بتأويل الملك اه ففي مسئلتنا حيث كان الاولاد بالغين في المدة المذكورة لا يجب لهم شيء على الشريك لان سكناه كانت بتأويل الملك وان كانوا صغارا فإلهم الاجرة من حيث كونه مال يتيم لان من حيث كونه معدا للاستغلال بل ذكر في الدرا المختار عن القنية أن المعدل لا يستغلال اذا سكنه الشريك لا يضمن ولوليتهم لكن المتمد الاول كما حررته في رد المختار على الدرا المختار فتنبه لذلك (سئل) في جماعة لهم بستان ادعى عليهم مدع فذهل وخلفهم خسرا بسبب الدعوى غرمه أحدهم بعدما قال له الباقون ادفع ذلك ومهما غرمت فعليه بقدر حصتنا فرفضه ويرد الرجوع عليهم بقدر حصتهم بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت بالغين وخلف دارا وضع الابن المزبورة يده عليها مائة خمس عشرة سنة فطلب البنات حصتهن منها فامتنع من تسليمها لهن متعللا بأن دعواهن بعد مرور المدة المزبورة لا تسمع مع اقراره بأن الدار بخلفه لهم عن أبيهم فهل تسمع دعواهن بذلك (الجواب) نعم تسمع (سئل) في بكر بالغة طهر بها حبل وسلت عنه فذالت من زيدوز يدنكر ولم يصدقها على ذلك هل القول قوله في ذلك ولا تصدق في حقه (الجواب) نعم لا تصدق في حقه بمجرد قوله (سئل) فيما اذا ركب زيد على حماره جازع مجذوع وعارضه الجار في ذلك فدفع له زيد مبلغا من الدراهم ليبقى الجذوع ثم هدم الجار الحمارا وسقطت الجذوع ومنع زيدا من اعادتها ويريد يد الرجوع على ما بالمبلغ وأخذ منه فهل له ذلك (الجواب) نعم له الرجوع به (سئل) فيما اذا كان له نذوبان أخيه الغائب دار مشتركة بينهما نصفين في محلة كذا ويرد على المحلة غرامات متعلقة بحفظ الاملاك ويكاف أهل المحلة هذا الى دفع ما على نصيب الغائب في الدار من الغرامات بدون وجه شرعي فهل يمنعون من ذلك (الجواب) نعم لان ما كان من الغرامات لحفظ الاملاك فهي على الملاك بحسب أملاكهم (سئل) فيما اذا ادعى زيد على عمرو والاصيل عن نفسه والوكيل عن والدته بان من الجاري في ملك المدعي والمنتقل اليه باثراء من مدة تسع سنين من فلان ثمن كذا جميع البغل الحاضر وأنه نهب منه في موضع كذا ووجد الاثبات بيد المدعي عليه وموكلته وطالبه بشيعة اليه فاجاب عمرو بوضع يده ويدموكلته على البغل المزبور بجر يانه في ملكهما بمقتضى ان المدعي عليه وشقيقه بكر كانا ابتاعاه من مدة

في قبض حقوقهما من فلان وفي خصوصته هل تقبل شهادته أم لا (أجاب) لا تقبل شهادته كما صرح به البرازي وغيره والله أعلم (سئل) في شهادة اليهود على النصراني وعكسه هل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل كما صرح به غير واحد من علماءنا والله أعلم (سئل) في شهادة الزور التي عدلت الاثر الله تعالى بنص حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال أيها الناس عدلت شهادة لزو الاثر الله تعالى باليقول تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور وقد صرحوا بانها لا تثبت بالبيعة معاليين بانهم بان باب النقي واقرار الشاهد على نفسه بانه شهد زورا من أنكر ما يكون واضرا له للناس به اعظيم فيلزم سد باب اثباتها وتجري العوام الذين هم كالانعام عيانا فيضرب عباد الله تعالى بها فهل لها

طريق غير الافرافة الى ان اظهروا القليل مما يؤدى الى حسم مادة التزوير واسم الاجر والحق الغزير ومن الله العلم الخبير (اجاب) مرص
الزباني رحمه الله تعالى في شرح الكنتز بانه اذا اقام القاضي عليه البيعة انهم جاعلوا فاضل آخر غير الذي كان قضى بالحق تقبل بيعة لانه ادعى
رجوعا عما جحد او ذكر قبله ان ركن الرجوع ان يقول رجعت عما شهدت به أو شهدت بزو وفيما شهدت بشرطه ان يكون في مجلس القاضي فيه
ظهر انه اذا اقام البيعة عند القاضي بانها قاضا آخر شهد بانزور وقد رجعت اليه بذلك وطلب موحيه من الضمان والتعزير تقبل
بيعته ويقضى عليه بموحيه كما هو مرص (٤٤) كلام الزباني وهو طريق الى اثباتها بالبيعة لكنه راجع الى اقرار الشاهد اذا ثبت بالبيعة
كالشاهد عيانا فكان

تسع سنين وخمسة أشهر وأربعة أيام من رجل اسمه كذا ثمن كذا ثم فقد من يد أخيه بكر ثم مات بكر وانحصر
ارثه فيسه وفي أمه الموكلة المزبورة ثم وجد المدعي عليه وأمه الموكلة البغل المزبور بيد رجل وأثبتا حريته في
ملكه مالى حاكم شرعى حكم له ما به بعد حلفهما على ذلك البين الشرعى بموجب حجة شرعية بتاريخ كذا
وأبرزها من يده وعمل بها وانكر حريته في ملك المدعي المزبور وانكر المدعي مضمون الحجة فهل البيعة
بيعة المدعي أو بيعة المدعي عليه واذا اقامها بأيم ما يعمل (الجواب) يقضى بالبغل المذكور لئن ثبت سبق
الشراء كفى الملتقى والخلاصة والبرازية والتزوير وعبارته وان برهن خارجا على ملك مؤرخ أو شراء
مؤرخ من واحد أو خارج على ملك مؤرخ وذو يد على ملك مؤرخ أقدم فالسابق أحق اه وفي المخ مائه ثم
اعلم ان البيعة على الشراء لا تقبل حتى يشهدوا انه اشتراها من فلان وهو ملكها كفى الجرح معزى الى خزنة
الاكل والله سبحانه أعلم أقول ما في المنع قد مننا الكلام عليه في هذا الباب نقلا عن نور العين فراجع (سئل)
فما اذا كان لا يدمش مسكة في أرض وقف سليخة فدفع الأرض لعمر ولزعرها عمر ولنفسه ويدفع ما عليها
لوقف وغيره فزوعها عمر وفي عدة سنين ودفع ما عليها لجهة الوقف وغيره والا تقام زيد يطالب عمر باجرة
الأرض زاعما أنه يستحق آخرتها في المدة المزبورة فهل لا يستحق ذلك (الجواب) نعم لا يستحق ذلك (سئل)
في امرأة تدعى قدم نهرين أو يدمش مائة سنة وأن لها بيعة على ذلك ورجل يدعى الحدوث من اثنتي عشرة سنة
وله بيعة بذلك فأي البيعتين تقدم (الجواب) اذا تعارضت بيعة الحدوث والقدم ففي البرازية والخلاصة بيعة
القدم أولى وفي ترجيح البيعتين للبعداى عن القبة بيعة الحدوث أولى وذكر العلاني في شرح الملتقى أن
بيعة القدم أولى في البناء وبيعة الحدوث أولى في الكيف اه وقال في الحاوى الزاهد وله كيف في
طريق اعانة قزعم غيره أنه محدث وزعم صاحبه أنه قديم وأقاما البيعة فالبيعة بيعة من يدعى أنه محدث لانها
ثبت ولاية النقص ثم رقم لكاتب آخر القول في هذا القول المدعى بالقدم لكونه متمسكا بالاصل اه وفي
رسالة الحجج والبيئات أن الاصل في ترجيح البيعة على ما ذكر في الاصول انها موكونة ثابتة خلاف الظاهر
اذ البيعة انما سرعت لانبات امر حادث واليمين لا بقاءه على ما كان اه فعلى هذا بيعة الحدوث تقسم والله
اعلم (أقول) وحاصل ما في الحاوى أن بيعة الحدوث أولى لانباتها امر اعاضا وهو خلاف الاصل اذ الاصل
عدم العرض وهذا موافق للاصل المقرر في الفروع والاصول من أن البيعة لا تثبت خلاف الظاهر لان
الظاهر لا يحتاج الى البيعة ولا حيث عدت البيعة يكون القول المدعى بالقدم وظاهر كلام المؤلف ترجيح
هذا على ما في البرازية والخلاصة وهو ظاهر لما وافقه للقواعد كقدمناه في كتاب الشهادات وقدمنا ان
ما في شرح الملتقى حكاية لقولين متعارضين لاجمع بين القولين اذ اقرن على مقدمناه بين الكيف والبناء
وقدمنا ايضا قولنا الثاني المسألة وأن المؤلف افاد أن ذلك كله حيث لم يورخا فان اراد قدم السابق تاريخا كما
جرم به اختيار المتن وغيرهم والله أعلم (سئل) فيما اذا مات زيد عن ورثة بالغين وخلف تركه مشتهة على
ديون له بدم جماعة معلومين وعلى أعيان معلومة تقسم الورثة الاعيان وبقية الديون بدم الجماعة

القاضي بهذه البيعة عاين
اقرارها بما شهد به الزور
فأفهم ذلك والله أعلم (سئل)
في رجل باع حصه في فرس
مشتركة لرجل وسلمها له
هل يضمن تسليمها أم لا
وهل اذا انكر وروى البائع
البيع والتسليم وشهدت
شهود بالبيع والتسليم بكفى
في وجوب الضمان أم لا
وهل تكفى الشهود الى
بيان لون الدابة واسم
المشتري أم لا يكفي - ون
وهل اذا سلمهم القاضي
عن لونهما قالوا لا ندري
لونها تردها عنهم بذلك
أم لا (اجاب) نعم يضمن
الشريك بالبيع والتسليم
المشتري حيث لم يغير
اذن الشريك ولا تكفى
الشهود لبيان لون الدابة
ولا اسم المشتري لعدم
الحاجة الى ذلك اذ ادخل
لذلك فيما يتعلق بالضمان
ولا تردها شهادة الشهود اذ
قالوا لا ندري لون الدابة ففى
جامع الفصولين القاضي لو
سال الشهود قبل الدعوى
عن لون الدابة فقالوا كذا

ثم عند الدعوى شهدوا بخلاف ذلك اللون تقبل لانه سال عملا لا كيف الشاهد بانه فاستوى ذكره وتركه وتخرج منه مسائل
كثيرة اه والله أعلم (سئل) فيما اذا شهد رجلان على شاهد فجل واحد في غير حد وقد وقع شاهد أصلى وأثبتا بالبيعتين على أصلها هل
للقاضي ان يحكم للمشهود له بالشهود أم لا وهل بشرط في حقيقتها ان يكون الشاهد الاصلى بيد اذن محل الشهادة مدة السفر أم لا (اجاب)
مسئلة الشهادة على الشهادة أفردت بباب مستقل في كتب الفقهاء والمخلص القول فيها أنها تقبل فيما لا يسقط بالشبهة وأنشأ على كل أصل
فرعان ولو شهد واحد أصل وآخران على شهادة أصل غير جازا لا تشهدا أن يقول شاهد على شاهد انى أشهد أن الامر كذا وكذا واداء

الفرع أن يقول أشهدان فلانا أشهدنى على شهادته أن الامر كذا وكذا ولا شهادة لفرع الايجوت أصله أو مرضه أو سفره عند ما مضى عليه
منون المذهب وعن أبي يوسف ان كان في مكان لو غدا الاداء الشهادة لا يستطيع أن يبيت في أهله مع الشهاد احياء لحقوق الناس قالوا
الاول أحسن وهو ظاهر الرواية كفى الحاوى والثاني أرفق وبه أخذ الفقيه أبو الليث وكثير من المشايخ وقال غير الاسلام انه حسن وفي
السراجية وعلمه الفتوى كذا في البحر وغيره والله تعالى أعلم (سئل) في صهر من تخاصم فدخل رجل أجنبي بينهما متصرا لاحدهما وضرب
الاخر تعديا ثم ان الصهر المتصرا له اشتكى المصروب الى القاضي وقال انه بصق في وجهه واقام (٤٥) الضارب وولده شاهدين له بما دعى

لم يسهطها الورثة بمسقط ولا استوفوها ولا شيئا منها وكتبوا بالانقسام حجة متضمنة للبراء العام بينهم بان كل
واحد منهم لا يستحق قبل الاخر حقا مع المقتال من التركة ولا من غيرها فهل تكون الديون المذكورة كورة لجميع
الورثة على حسب حصصهم على الفريضة الشرعية ولا تدخل في الاراء المذكور (الجواب) نعم (سئل)
في رجل يحترف بصير بز المشمش يستخرج دهنه ويبيعه وهو متقن لحرقته ويكفله أهل حرقته أن يكون
شريكاهم - م في ذلك جبرا لارضاء ولا وجه شرعى فهل يمنعون من تسكيفه ذلك ولا يجبر على ذلك (الجواب)
نعم (سئل) في جماعة لهم دعوى على ابن زيدا البالغ يكافون زيدا احضار ابنه بكفالة منه ولا وجه شرعى
فهل لا يلزم الاب ذلك (الجواب) نعم لا يلزمه احضار ولده الا بوجه شرعى (سئل) فيما اذا كان لرجلين مبلغ
دين معلوم من الدراهم مرصدهما على حمام وقف مصرف في تعميره الضروري بالوجه الشرعى وتحكموم
بصحته فدفع ذلك لهما رجلان من مالهما باذن متولى الوقف والقاضي ليكون لهما مرصدا على الوقف وحكم
لهما بما استحقا قهما لذلك على الوقف ومضت مدة والا تريد الدافعان المذكوران الرجوع على القاضي
بظواهر المبالغ المدفوع وأخذهم منها بدون وجه شرعى فهل ليس لهما ذلك (الجواب) نعم ليس لهما ذلك الا
بوجه شرعى (سئل) فيما اذا مات زيدا عن وارث ظاهر وخلف تركه فادعى عمر ودينار قدره كذا من الدراهم
له بدمه زيد ولم يأخذهم من زيدا بعد ما نصب القاضي وصيا السماع الدعوى المذكورة وأقام عمر وبيعة عادلة
شهدت له بتطبيق دعواه المزبورة في وجه الوصى المذكور وحلف على ذلك الحلف الشرعى بعد جحد الوصى
لذلك وحكم له القاضي بذلك وريد عمر وأخذ ذلك من التركة فهل يسوغ له ذلك (الجواب) نعم (سئل) بما
حاصله أن ورثة زيدا المقتول ادعوا على جماعة خمسة أنفار معلومين بأنهم ضربوا بدينقتين فأصابا احدهما
مهرز يدا المذكور في خاضعته المبنى وخرجت من اليسرى وضربوه ايضا بسكين في صدره فمات من ذلك من
ساعته ولا تعلم الورثة من ضرب به من الجماعة جازا بشاهدين شهدا كذلك وأنهم مالا يعلمان من ضرب به منهم
ويعلمان انه مات من الضرب الحاصل من بين الخمسة أنفار المذكورين فكيف الحكم (الجواب) شرط
حجة الدعوى العلم المدعى عليه وتعيينه لينصب الحكم عليه فثبت لم يعلم الضارب ولم يعين لا تسمع الدعوى على
جميع الضاربين كما أفتى بذلك الخير الرملى وصورة ما أفتى به في جماعة يضربون بالبنق حول مطهر فأصاب
بنفقة وجه صغير فضعته ولم يعلم الضارب فالحكم أجاب حيث لم يعلم الضارب ولم يعين لا تسمع الدعوى
على جميع الضاربين حيث لا يتصور الضرب منهم بأجمعهم لان ذلك محال والله سبحانه أعلم (سئل) فيما اذا
ادعت هندية على وكيل بنت زيدا لها بدمه بعلها والد الموكلة مبلغا من الدراهم قدره كذا وانه مات والمبلغ
باق في ذمته وبرهنت وحلفت على ذلك بعد انكار الوكيل المذكور وحكم لها بذلك ثم بلغ الموكلة أن المدعية
أرأت ذمة بعلها المزبور في مرض موته ابراءا من كل حق ودعوى وطلب لها بيعة عادلة بذلك فهل اذا
أقامتها تسمع وتنع المدعية من دعواها المزبورة أم لا (الجواب) قال في التنوير ومن ادعى على آخر مالا
فقال ما كان لك على شيء قط فبرهن المدعى على ألف وبرهن المدعى عليه على القضاء أى الايضاء أو الابرأ ولو

قلنا لبيته سكت وقال النووي في اذكاره وروينا في صحيح البخارى ومسلم عن أبي بكره نفي عن ابن الحرف رض الله تعالى عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ألا أنشكم با كبر الكائنات فلا تقاتلوا بالى بارسل الله قال الاشرار بالله وعقوب الوالدين وكان متكئا مجلس فقال ألا وقول
الزور وشهادة الزور فزال يكبر ردا حتى قلنا لبيته سكت وفي الترغيب والترهيب للمعندى رحمه الله تعالى وعن جرير بن جابر قال قال رسول الله تعالى عنه
قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح فلما انصرف قام قائما فقال عدلت شهادة الزور الاشرار بالله تعالى ثلاث مرات ثم قرأ فاجتنبوا
الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور حنفا لله غير مشركين به رواه أبو داود واللفظ له والترمذى وابن ماجه ورواه الطبرانى في الكبير موقفا

على ابن مسعود باسناد حسن ثم قال وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تزول قدم شاهد الزور وحشي يوجب الله له النار رواه ابن ماجه والحاكم وقال صحيح الاسناد ورواه الطبراني في الاوسط ولقظه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الطير لتضرب جناحه او تحرك اذناها من هول يوم القيامة وما يشككم به شاهد الزور ولا تفارق قدماء على الارض حتى يقذف به في النار والاحاديث الواردة في قبح شهادة الزور وقاوة من تكلم بكثرة وكلام العلماء في ذلك قاطع لو تين الهاجين عليها الغريم بالين بغضب رب العالمين اعادنا الله تعالى والمسلمين من غضبه آمين (سئل) في الشهادة بالوقف بلا بيان واقفه هل تقبل أم لا واذا قال الشهود سبعة ماؤه وقف ولم يتلفظا بالشهادة هل يثبت الوقف بذلك أم لا

بعد القضاء قبل برهانه اه ادعى عليه ألفا فزاد ألفا فأنكر فأنال مالك على شيء فغيره الطالب على الدين والمطلوب على الايفاء أو البراءة يقبل لا يمكن التوفيق ولو زاد ولا أعرفك لا يسمع لعدم امكان التوفيق وعن القدوري يسمع أيضا لجواز صدور الايفاء أو البراءة من بعض وكلاهما كما يكون للاشرف وان قال ليس لك عذري وديعة تسمع دعوى الرد والهالة لوضوح التوفيق لانه يمكن أن يقول ليس لك عذري وديعة لاني رددتها أو هاتكت فعل في هذا في مسئلة الدين التي ذكرنا عن الجامع الصغير ينبغي أن يفصل الجواب ويقال ان قال ليس لك على تسمع دعوى الايفاء ولو قال ما استندت منك لعدم امكان التوفيق برأيه في الختام من عشر من كتاب الدعوى

(كتاب الاقرار)

(سئل) في جماعة افسهوا تركه مورثهم على الفريضة الشرعية وأقر كل منهم أنه لم يبق يستحق قبل الاخر حقه ما لمقام من سائر الحقوق الشرعية اقرارا شرعيا صدر منهم في محنتهم وجواز أمرهم الشرعي لدى بينة شرعية ومضت مدة فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا يعمل به بعد ثبوته شرعا ولا تسمع دعوى أحدهم على الآخر بشئ سابق على الاقرار المزبور (الجواب) نعم (أقول) سيأتي كلام طويل على هذه المسئلة (سئل) في رجل قال لأخيه ان أخرجتك من عندي فانت بري من الدين الذي لي عليك ويريد الآن اخراجه فهل لا يصح تعليق البراءة بالشرط (الجواب) نعم لا يصح قال في الكتز قيل الصنف ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه بالشرط البيع والشبهة الى أن قال والبراءة عن الدين اه ومثله في المتن والشروح (سئل) في رجل أقر لزوجه بدين معلوم لها بدينته اقرارا شرعيا صدر منه في محنته وجواز أمره الشرعي لدى بينة شرعية ثم بعد مدة مات عنها وعن ورثة غيرهما فهل يعمل باقراره المزبور بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم يعمل به حيث كان في الصحة (سئل) فيما اذا اشترى زيدا دارا من ملا كها بمائة درهم من الدراهم دفعه لهم وكتب بذلك صل ثم أقر في محنته لدى بينة شرعية انه اشترى المبيع المزبور لأخته فلانة وأن الثمن من ماله وان اسمه في الصك المزبور عا ربه لاحقه له معها في ذلك وصدقته أخته على ذلك فهل يعمل باقراره المزبور (الجواب) نعم (سئل) في رجل أقر في محنته وجواز أمره الشرعي ان المبلغ وقدره كذا من الدراهم المكتتب باسمه بدينه فلان بموجب صل فلانة وان اسمه في صل الدين عارية فهل يكون اقراره المذكور صحيحا (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا استدان زيد من أبيه مبلغا من الدراهم قبضه منه مؤجلا الى أجل معلوم ثم حل الاجل ودفع زيد المبلغ لابي له والا ثم قام أخ لزيد يكافه دفع ثلث المبلغ زاعما ان الاب قد أقر ان الدين المذكور الذي له للاخ فهل يكون قبض الاب صحيحا (الجواب) نعم يكون قبض الاب صحيحا وليس للاخ مطالبه بذلك قال الدين الذي لي على فلان لفلان أو الوديعة التي عند فلان هي لفلان فهو اقراره به وحق القبض للمقر له لكن لو سلم الى المقر له برئ خلاصة لكنه يخالف لما مر أنه ان اضاف لنفسه كان هبة فيلزم التسليم ولذا قال في الحاوي القدسي ولو لم يسلطه على القبض فان قال واسمى في كتاب

واختلف المتأخرين في هذا المثل فذكره كراهة في أغلب مسائل الوقف فنذكر شيئا مما رجع من يعتبر الدين ترجيحه قال في الخاتمة والخصم لا يثبت له الا ما جاز من الناس لا تقبل شهادتهم وفي البحر في شرح قوله وان فسر للقاضي أنه يشهد بالتسامع لا بالحداهو الصحيح ثم قال ومعنى التفسير ان يقولوا شهدنا بالادعاء من الناس وقد استثنى مسكين في شرحه الموت والوقف فتقبل فيهما ولو فسر للقاضي أنه أخبر من يثق به واستثنى العماد في حمله الوقف وهو مخالف لاطلاق الخاتمة والخلاصة والبرازية وكثير من الكتب وفي غاية البيان قال الشيخ الامام ظهير الدين اذا لم يكن الوقف قد جازا لا من ذكر الوقف واذا شهدوا على أن هذه الضبعة

هل يثبت الوقف بذلك أم لا (أجاب) أما الشهادة بالوقف بلا بيان واقفه فمخالفة لاطلاق ذكره أكثر فقهانا قيل تقبل وقيل لا وقيل بالفصل ان قدما قبلت والا فالوقف في البرازية شهدوا أنه وقف ولم يبينوا الواقف تقبل قال الامام ظهير الدين هذا اذا كان الوقف قد جازا وقيل لا بد من بيان الواقف على كل حال وهو الصحيح اه وأما اذا قال الشهود سبعة ماؤه وقف ولم يتلفظا بالشهادة فلا يثبت الوقف بذلك لانعلم فيه خلافا عند علماءنا والله أعلم (سئل) في جماعة شهدوا بوقف فالتين تشهد باسماع لانا معنا مسن الثقات أن الحسكر القلافي وقف ومسح ذلك لم يعينوا الجهة الموقوف عليها فهل تقبل هذه الشهادة والحالة هذه أم لا (أجاب) ليعلم أولا أن مسئلة الشهادة بالوقف بالتسامع أصلا وشروطا لا ذكر في ظاهر الرواية وانما قاسها المشايخ على الموت كما في الخلاصة

وقف ولم يذكر الجهة لا يجوز ولا تقبل بل بشرط أن يقول وقف على كذا اه وفي البرازية شهدوا أنه وقف ولم يبينوا الواقف فتقبل قال الامام ظهير الدين هذا اذا كان الوقف قد جازا وقيل لا بد من بيان الواقف على كل حال وهو الصحيح اه وفي جامع الفصولين لو ذكر الواقف لا المصروف تقبل لو قد جازا يصرف الى المقرء وفيه لو صرحا بسماع تقبل اذ الشاهد بما يكون سنة عشرين سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فتيقن القاضي انه يشهد بسماع فاذا افرق بين سكوت وافصاح بخلاف سائر ما يجوز فيه الشهادة بسماع اه وهو يدل الى القول الفارقي بين القديم وغيره والحاصل ان المسئلة وقع فيها اختلاف كثير وينبغي أن لا يعدل عن كلام قاضيتان (٤٧) الذي قدمناه في صدر الكلام والله

الدين عارية صح وان لم يقر له لم يصح قال المصنف وهو المذكور في عامة المعتران خلافا للخلاصة فتأمل عند الفتوى علاقي على التنوير من الاقرار والذي مر هو قوله عند قول الماتن جميع مالي أو ما أملكه له هبة لا اقرار فلا بد له هبة الهبة من التسليم بخلاف الاقرار والاصل أنه متى أضاف المقر به الى ملكه كان هبة اه فتخلص من هذا ان قبض المقر المذكور في السؤال المزبور صحيح لان ولاية القبض له على ما في الخلاصة ان صح اقراره وعلى ما تقدم اقراره باطل لانه يشترط فيه التسليم اذ هبة وأيضاً عليك الدين ممن ليس عليه الدين باطل الآن يسقطه على قبضه ولم يسلطه على قبضه فيكون الدين باقيا له وولاية قبض دينه له لا لغيره والله سبحانه أعلم (سئل) في امرأة أقرت في محنتها بدين زيد ابن ابن عمها عصبية لأم وأب ولم يكن لها وارث معروف وماتت على اقرارها المذكور عن تركه فهل يرثها زيد المزبور (الجواب) حيث لم يكن لها وارث معروف ولو بعد اقرارها المذكور له في محنتها وجواز أمرها الشرعي لدى بينة شرعية امرأة أبرأت زوجها من مؤخر صدقها المعلوم الذي عليه في محنتها وجواز أمرها الشرعي لدى بينة شرعية وقبل ذلك منها وتصادق على ذلك والا تن تريد الدعوى بذلك عليه فهل لا تسمع (الجواب) نعم تكون دعواها غير مسموعة بعد ثبوت ما ذكره بالوجه الشرعي (سئل) فيما اذا أقر زيدا في حال محنته وجواز أمره الشرعي لدى بينة شرعية ان جميع ما كان داخل داره المعلومه ملك لزوجه فلانة لاحقه له معها في ذلك وصدقته بذلك والا تن مات زيد عن الزوجه وعن أخت تعارضها في جميع الامتعة الموصولة في الدار المزبورة وقت الاقرار المرقوم فهل هذا الاقرار صحيح (الجواب) نعم ما في يدي من قليل أو كثير من عبد أو غيره أو في حائوتي صح لانه عام لا مجهول برأيه وذكر في الجامع ورجل قال ما في يدي من قليل أو كثير أو عبد أو غيره لفلان صح اقراره لانه عام وليس بمجهول فان حضر المقر له وأراد أن يأخذ شيئا مما في يده واختلفا في عبد في يده ان كان في يده يوم الاقرار أو لم يكن كان القول قول المقر وكذا القول بجميع ما في حائوتي خاتمة من الاقرار وسئل الحائوتي فيمن أشهد على نفسه جماعة أن جميع ما عنده الكائن بمحلة كذا من الامتعة ملك لزوجه فلانة وأنما تستحقه دونه ودون كل واحد ولم يحيط علم الشهود وقت تحمل الشهادة بجميع ذلك ولا بشئ منه فهل اذا ادعت الزوجه أو من يقوم مقامها بجميع ما ذكره على ورثة الزوج وقامت الجماعة المذكورون يشهدون لها أو لمن قام مقامها بجميع ما ذكره على الزوج المزبور بما أشهدهم به تقبل شهادتهم بذلك ولا تكون شهادتهم بمجهول فأجاب الشهادة بمجهول لا تنفع على سبيل العموم لانها شهادة بجميع ما في المنزل والعموم من قبيل المعلوم لامن قبيل المجهول فلا تكون شهادة بمجهول قال في البرازية قبيل نوع فيما يكون جوابا مانسه ما في يدي من قليل وكثير من عبد أو غيره أو ما في حائوتي صح لانه عام لا مجهول وكذا في قاضيتان اه (أقول) نعم لو أنكرت ورثة الزوج أن هذه الامتعة كانت في المنزل يوم الاقرار كان القول لهم بقيامهم مقامه وكان على الزوجه اثبات ذلك كما علم مما مر عن الخاتمة (سئل) فيما اذا ادعى زيد على عمرو بان في يده كذا من الدراهم قرضا فقال عمرو انك أبرأتني من القرض المزبور فادعى زيد بان البراءة المزبورة صدر

غيرها كما صرح به أصحاب الاصول ان انتفاء العلة لا يوجب انتفاء الحكم عند تعدد دواها أو ما تقدم فقال أهل اللغة قدم الشيء بالضم قدما فهو قديم وتقدم مثله فهو ما بعده الناس قد جازا ولا يشترط أن يقول الشاهد سمعت من فلان وفلان سمع من فلان بل ربما صرح بالشهادة عند بعض العلماء وان كان رده بعض المحققين كابن الهمام وقطاعة بالشهادة كاف والله أعلم (سئل) في جماعة شهدوا وشهادة بالسماع وفسر قائلين تشهد بالسماع لانا سمعنا من الناس ومع ذلك ظهر وتبين شرعاً نعتهم في هذه الشهادة وأنهم قصدوا بذلك ضرر ورجل مملوم وايضا فهل هذه الشهادة مقبولة أم لا وما يترتب عليها من سبب ما شرح (أجاب) هي غير مقبولة كما صرح به في الخاتمة والخلاصة

والبرازية وكثير من الكتب المعتمدة وهذا هو الموافق للقياس في أصل جواز الشهادة بالسمع من غير تفسير قال غالب الشراح في شرح كلام المتن بعد قولهم ولا يشهد عالم بعينه الا في كذا وكذا او اقرض ان لا يجوز لان الشهادة لا يجوز الا على ما بينا من قبل ولا يتحقق العلم الا بالشهادة والعيان والخبر المتواتر ولم يوجد فصار كلبسيع والاجابة بل أولى وهذا الوفسر للقاضي لا تقبل فعمل من هذه العبارة ان عدم القبول عند التصريح بالسمع هو القياس والاستحسان الموافق لما صرح به قاضيان وكثير من المشايخ ولا ريب انهم يعذرون وكيف لا وهم فيها متعصبون قصدوا ما ضرر المشهود (٤٨) عليه والله أعلم (سئل) في شهادة الفقيه الذي يلقن الايجاب والقبول للمتنا حين هل تقبل لاحدهما عند التماس في

بينهما على سبيل التلجئة وفسرها واقام بيته عليها هل تقبل بيته (الجواب) نعم اذا ادعى ان ما صدر بينهما مما ذكر كان بطريق التلجئة والمواضع وفسرها واقام بيته على طبق مدعاه تقبل بيته بطريق الشرعي ثم كمال يجوز بيع التلجئة لا يجوز الاقرار بالتلجئة بل يقول لا تخاف في العلانية بمال وفواضع على فساد الاقرار لا يصح اقراره حتى لا يكمل المقر له من البدائع وان ادعى أحدهما ان هذا الاقرار هزل وتلجئة وادعى الآخر انه جده فالقول للمدعي الجدوى على الاستحسان من الثامن من بيوع التنازعانية ومثله في فتاوى علماء الله افندي من الكفالة وأحاله الى البدائع أيضا قال في البرازية قال لي عليك كذا فقال صدقت يلزمه اذ لم يره له على وجه الاستهزاء والقول لمذكر الاستهزاء بميمته والظاهر انه على نفي العلم لانه على فعل الغير من حاشية البحر للخير الملى من باب دعوى الرجاين (سئل) فيما اذا كان لزيد بركة عمر ودين وبه رهن فبات زيدا عن ورثة وتركه وقال وكيل الورثة لعمر وهذا رهنك فقال نعم ثم قال له بقي لك قبله شيء غير هذا فقال عمر ولم يبق لي قبله شيء والا تدينني عمر وان له عنده حليما معلوما لنفسه فهل اذا ثبت ما ذكرته كون دعواه بذلك غير مسموعة (الجواب) نعم واذا اقر الرجل انه لاحق له قبل فلان دخل تحت البراءة كل حق هو مال وليس بمال كالكفالة بالنفس والقصاص وحد القذف وما هو دين بدل عما هو مال كالثمن والاجرة أو وجب بدلا عما ليس بمال كالمهر وأرض الجنابة وما هو مضمون كالغصب أو أمانة كالوديعة والعارية والاجارة وانما دخل تحت البراءة الحقوق كلها ما هو مال وما ليس بمال لان قوله لاحق لي منكر في موضع النفي والتمسك في موضع النفي نعم وقوله قبل فلان لا يخص الامانات لان قبيل كما تستعمل في الامانات تستعمل في المضمونات أيضا يقال فلان قبيل فلان أي ضمن قالوا وليس في البراءة كلمة أعم وأجمع من هذه الكاملة لانها توجب البراءة عن الامانات والمضمونات وعما هو مال وما ليس بمال وهذا بخلاف ما لو قال لاحق لي على فلان وبخلاف ما لو قال لاحق لي عند فلان فانه يتناول الامانة ولا يتناول المضمون لان عند تستعمل في الامانات دون المضمونات بخلاف قوله قبل فلان وعلى هذا الوفاة فلان يرى مما لي قبله يجب البراءة عن المضمون والامانة ولو قال دوري بمالي عليه دخل تحت البراءة المضمون دون الامانة ولو قال دوري بمالي عنده فهو دوري عن كل شيء أصله أمانة ولا يبرأ عن المضمون وان ادعى حقا بعد ذلك واقام بيته من آخر وكان التاريخ قبل البراءة لا تسع دعواه ولا تقبل بيته وان كان التاريخ بعد البراءة تسع دعواه وتقبل بيته وان لم يزوج بل أتهم المدعى ايماما فقياسا ان تسع دعواه ويحمل ذلك على حق واجبه بعد البراءة وفي الاستحسان لا تقبل بيته ولو اقر فلان بربي قبله ولم يقل من جميع حتى ثم قال انه ربح من بعض الحقوق دون البعض لا يصدق ويكون بريئا عن الحقوق كلها ولو قال رب الدين برئت من ديني على فلان كان هذا ابراءا لا مطلوب كالأصناف البراءة الى المطلوب بيان قال هو دوري من ديني وكذا لو قال هو في حل بمالي على فلان لم يبرأ من ديني لاسيما مع فلان نبي كان هذا ابراءا عن الامانات لا عن الدين ذخيرة في ٢٢ وعن محمد اذا كان لرجل على آخر مال فقال قد حلت لك قال هو هبة وان قال حلت لك منه فهو ابراءا

واثبت احدهما بأول من الاخرى وادارة راجعة في ما هو ثابت يبين وهو اثبات العمة من الابوين المتيقن ذخيرة موتها في حياته ولا يترك الحق لاجل المهرم كقول من صبح ما له في الفقه ظاهر معلوم والله أعلم (سئل) في امر أمانة عن بنت وابن عم عمة ادعى على ابنته ثلث ثمنه اربعة نصف اربعة دعت ثمنه من ابنته في العمة وادعى انه في المرض وبرهنت على دعواها وحكم لها به ثم وجد بيته كذا في المرض حل نعم وينشر الحكم السابق أم لا (أجاب) لا تسع ولا ينقض الحكم السابق لان بيته هي المقدمة لها فلما اظهر دعواها لحادث يضاف الى قرب اوقافه واثبت بيته من بيت خلاف انما هو رده الله أعلم (سئل) في شهادة البائع للمشتري هل تقبل أم لا (أجاب)

لا أحدهما عند التماس في أصل النكاح أو في مقدار ما يبي من المهر أم لا (أجاب) تقبل لان النكاح يتم بمالاتين الفقيه والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوج وعن ابن عمة لاب وأم وابن عمة لام فهل بعد فرض الزوج يرث ابن العمة لام أم لا يرث ويكون النصف الباقي من الميراث لابن العمة من الابوين وهل اذا ادعى ورثة زوج المرأة بعد موته انها خلقت ولدا وماتت وقامت بيته تشهد لهم بذلك واقام ابن العمة بيته تشهد ان الولد مات قبل وفاته فافى من البيتين تسع (أجاب) ابن العمة من الابوين أولى بالميراث من ابن العمة لام فقام للقرعة كحصر جوابه في ولاد النصف الرابع جميعا ومما سئل اقامة البيتين المذكورين فلا شبهة في عدم العمل بهما لعدم دخول يوم الميراث تحت القصاص وعلى القول بالدخول فهو ما صدر دون لان احدهما كذبة يبين

لا تقبل والله أعلم (سئل) فيما لو رد القاضي شهادة رجل ثم شهد عنه في تلك الواقعة هل يجوز له القاض أو لقاض آخر قبول شهادته في تلك الواقعة اذا زال سبب الرد عنه أم لا (أجاب) ان كان رده الشهادة لغيبه ثم هي عدم العدالة بل كان لعدم الموافقة أو لمعنى لا يوجب الخلف في عدالة باعتراف عدم الاتيان بما هو شرط القبول من اللفاظ يجوز قبولها اذا أتى بما هو شرط وان كان لتهمة في الدين أو لمروءة لا يجوز قبولها ومن صرح بذلك استاذنا العلامة شيخ الاسلام الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوتي والله أعلم (سئل) في خدعة ممتدة عن وفاة عتق بها من يجوز تعريضهم امرا بحضرة شهود اقرت باشيء من قبض مهرها من زوجها المتوفى ونحوه فهل اذا شهدت الشهود (٤٩) الحاضرون للتعريف على فلانة بنت فلان من المشاهير الاعيان المعترف بها انما اقرت بحضرة تبارك كذا يجوز ذلك أم لا (أجاب) قال علماءنا في تحمل الشهادة على المتعينة أقوال بعضهم سهل ووسع في ذلك وقال يصح وان لم تسفر عن وجهها عند التعريف وقال تعريض الواحد كاف في المزمكي والمترجم والاثبات أحوط على الخلاف الذي عرف في تلك المسئلة وإلى هذا القول مال الشيخ خواهر زاده كذا انه في التنازعانية وبعضهم شرط فيه جماعة لا يتواطون على الكذب وهو قول الامام وبعضهم شرط رجلين أو رجلا وامرأتين قال في الحاوي وهو القول المعتمد عليه وقال بعضهم وعليه الفتوى وهذا كله بعد الموت أي موت المرأة المشهود عليها أما اذا كانت حية وأشار الشهود اليها قالوا هذه تشهد عليها ونعترفها قبلت شهادتها ولو قالوا انتم لنا الشهادة على فلانة بنت فلان ولكن

ذخيرة غصب عينا ماله مالكة من كل حق هو له قبله قال أئمة الخليل يقع على ما هو واجب في الذمة لاعتين فاعلة كذا في الفقيه هندية من الباب الثالث أبرأت جميع غرمائي لا يصح الا اذا نص على قوم مخصوصين وقال الفقيه وعندي انه يصح برازية من الاقرار (سئل) فيما اذا اقر زيدا في صحة وجواز أمره الشرعي ان الدين الذي لي بذمة عمرو له بكذا وان اسمه في صلح الدين عارية وتصادف على ذلك تصادفا شرعا لمدى بيته شرعية فهل يكون الاقرار المزمور صحيحا (الجواب) نعم وأما تملك الدين من غير من هو عليه ففسد كما في شرح الجمع وغيره وفيد في الحاوي القدسي بما اذا لم يسأله عليه أما اذا سألته عليه فيصح وكذا ان قال الدين الذي لي على زيد فهو له مروءة لم يسأله على القبض ولكن قال واسمي في كتاب الدين عارية صح ولو لم يقل هذا لم يصح فتاوى القمري الثاني من الاقرار من سؤال (سئل) في رجل قال لزوجته وهما في العمة ان جميع مالي سوى الامتعة التي علي بدني لزوجتي فلانة المزمورة ثم ماتت الزوجت المزمورة فهل التسليم فهل تكون الهبة المزمورة غير صحيحة (الجواب) نعم قال جميع مالي أو ما أملكه له أي لزيد فهو له لا اقرار واذا كان كذلك فلا بد من التسليم لانه من تمامها ولو كان اقرارا لم يتحقق الى ذلك قال في الخاتمة من أوائل كتاب الاقرار رجل قال جميع ما يعرف بي أو جميع ما ينسب الي فهو لفلان قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى هذا اقرار ولو قال جميع مالي أو جميع ما أملكه لفلان فهو هبة لا يجوز الا بالتسليم ولا يجبر على ذلك ولو قال جميع مالي بيتي لفلان كان اقرارا اه والاصل في ذلك أنه ان أضاف المقر به الى ملكه كان هبة لان قضية الاضافة تنافي جملة على الاقرار الذي هو اخبار ولا انشاء فيكون هبة يشترط فيه ما يشترط في الهبة ولا يشترط على هذا جميع ما في بيتي فانه اقرار كما تقدم لان الاضافة فيه اضافة نسبة لا اضافة مال الخ منح الغفار من الاقرار وتمايز فرور المسئلة فيها ومثله في الدور (سئل) في امرأة اقرت في حضانة جميع ما هو داخل منزلها لابنها الصغير وقبل أبوه ذلك وصدقها ثم مرضت وماتت عنها ما وعن ورثة آخرين فهل يكون الاقرار المزمور صحيحا (الجواب) نعم يصح هذا الاقرار قضاء والله أعلم رجل قال في صحة جميع ما هو داخل منزلي لامرأتي هذه ثم ماتت مع اقراره قضاء فان علمت المرأة بسبب من أسباب الملك من بيع أو هبة كان لها ذلك وان بنفس الاقرار لا تلك خاتمة من فصل فيما يكون اقرارا رجل اقر في صحة وكال علمه ان جميع ما هو داخل منزله لامرأته غير ما عليه من الثياب ثم مات الرجل وترك ابنا فادعى الابن ان ذلك تركه أبيه قال أبو القاسم الصفار ان علمت المرأة ان جميع ما اقر به الزوج كان لها جميع أو هبة كان لها ان تمنع ذلك عن الابن بحكم اقرار الزوج وان علمت انه لم يكن يبيع ولا هبة لا يصير ملكا لها بل هذا الاقرار خاتمة من المحل المزمور (سئل) فيما اذا اقر زيدا في صحة وجواز أمره الشرعي اقرارا شرعا لمدى بيته شرعية أن أخته فلانة تستحق الحصة وقد رها كذا من الحنطة المزمورة في بستان كذا وبستان كذا ومثل ذلك من غرة زيتونها البارزة وصدقته أخته على ذلك وقبلته منه فهل يكون الاقرار صحيحا (الجواب) نعم رجل قال لفلان نصف غلة هذا البستان أو قال نصف غلة هذا العبد جازا اقراره بالغلة

(٧ - فتاوى حامديه) - ثاني (لا ندري هل هي هذه المدعى عليها بعينها أم لا صحت شهادتهم وكان على المدعى اقامة البينة أن هذه هي التي هوها ونسبها كذا في التنازعانية أيضا وغيرها من قواها اما اذا كانت حية لم يعلم الحكم في المسئلة المدعى عنها وحاصله أن الشهود الذين يؤدون الشهادة عليها ان قالوا نعرفها قبلت ولا حاجة الى شيء غيره وان قالوا لا نعرف انها فلانة بنت فلان التي نعلمها الشهادة عليها فبات لكن يحتاج المدعى الى اقامة بيته انها تلك بعينها انما الى كتب الفتاوى فظهر لك ذلك والله أعلم (سئل) في العاتلة الواحدة ما بين أخ وابن أخ وعم وابن عم ومنافع الاسلام بينهم متعالة ومساعدتهم لبعضهم في المدعى مشورة هل تقبل شهادة بعضهم لبعض أم لا وهل

معلوم وشهدت البينة
دفع للمدعى عليه صرة من
الدراهم بمجولة العدد
لا نعرف كم هي فهل يثبت
المدعى بهذه الشهادة أم لا
(أجاب) لا يثبت ذلك إجماعا
فعلما ولا بوجه خلافه مافي
الخانية والخاصة والبرازية
وغيرها ادعى على ورثة ميت
مالا وأحضر شاهدين
فشهدا أن المتوفى أخذ من
هذا المدعى مديلا فيه
دراهم ولم يعلما كم وزن
الدراهم قالوا ان علم
الشاهدان انه كان في الصرة
دراهم حرر وهاتم يشهدون
بتقدير ما يثقن عندهم
فيها من الدراهم قالوا وانبغي
أن يعلموا بجودتها الاحتمال
أتم ان تكون موهبة فاذ عملوا
ذلك جازت شهادتهم انتهى
لانه في حل الاقدام على
الشهادة بالمقدار بعد تيقن
ما فيها من المقدار والجودة
لا في قبول الشهادة بالمجهول
والحكم بها فليقتض ذلك
اذ لا بد من العلم بالحكم به
ليحكم به والله أعلم (مثل)
في وقت حاصل كذا الثالث

بعذر كالموقوف أنشأوا
ثم على أولادهما الزكور
ثم على أولاد أولادهم ثم أن
تفرع على الشق الأول
الدعوى قبل الأقرار

لفلان لانه لما قال أولا أرضها لي فقد ادعى الأرض لنفسه وادعى البناء أيضا لنفسه به الأرض فإذا قال بعد ذلك وبنّاؤها فلان فقد أقر فلان بالبناء بعد ما ادعاه لنفسه والقرار بعد الدعوى صحيح فيكون لفلان البناء دون الأرض لأن الأرض ليس بتابع للبناء وإن قال أرضها فلان وبنّاؤها لي كان الأرض والبناء للمقر له بالأرض لانه لما قال أولا أرضها فلان فقد جعل مقره بالبناء فلما قال بنّاؤها لي فقد ادعى لنفسه بعد ما أقر لغيره والدعوى بعد الإقرار ببعض ما تناوله الإقرار لا يصح وإن قال أرضها فلان وبنّاؤها فلان آخر كان الأرض والبناء للمقر له الأول لانه جعل مقره الأول بالبناء فإذا قال بنّاؤها فلان جعل مقره على الأول لا على نفسه وقد ذكرنا أن الإقرار المقر على نفسه جائز وعلى غيره لا يجوز وإن قال بنّاؤها فلان وأرضها فلان آخر كان كما قال لانه لما أقر بالبناء أولا صح إقراره للمقر له لانه إقراره على نفسه فإذا أقر بعد ذلك بالأرض لغيره فقد أقر بالبناء لذلك الغير تبعا للإقرار بالأرض فيكون مقره على غيره وهو المقر له الأول وإذا أقر الإنسان على غيره لا يصح وفي المتن إذا قال هذا الخاتم لي إلا فصفه لك أو قال هذه المنطقة لي إلا حليتها فانها لك أو قال هذا السيف لي إلا حليته أو قال الإحاطة فانه لك أو قال هذه الجببة لي إلا بطانتها فانها لك والمقر له يقول هذه الجببة لي فالقول قول المقر بعد ذلك ينظر إن لم يكن في نزاع المقر به ضرر للمقر يؤمر المقر بالانزع والدفع إلى المقر له وإن كان في النزاع ضرر وأحب المقر أن يعطيه قيمة ما أقر به فله ذلك وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى ذخيرة من الإقرار (سئل) فيما إذا أقر بدين في محضته وجواز أمره الشرعي أنه لا يستحق قبل عمره حقه ما طاعوا أم أذنته والآن يريد الدعوى على عمره بكفالة سابقة على الإقرار المزبور فهل إذا ثبت إقراره لا تسامح دعواه المزبورة (الجواب) نعم كما في الخبرية نقل عن المبسوط (سئل) فيما إذا كان نزيلان في دية عمر ومبلغ دين معلوم من الدراهم فهل عمرو عن ورنه وتركه طالب بدورته عمرو بدية المزبور فأقر أخذ الورثة بالدين وحدهم الباقيون وبوفى ما ورثه به وقد قبضه زيد من المقر والآن يريد المقر استرداداه منه بغير وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له استرداده والله تعالى أعلم أحد الورثة أقر بالدين للمدعى به على مورثه وبجده الباقيون يلزمه الدين كله يعني أن وفى ما ورثه به برهان وشرح مجمع وقيل حاشا واختاره أبو الليث دفعا للضرر ولو شهد هذا المقر مع آخر الدين كان على الميت قبلت وبهذا علم أنه لا يحل الدين في نصيبه بمجرد إقراره بل بقضاء القاضي عليه بإقراره فلتحفظ هذه الزيادة دور كذا في شرح التنوير للعلاء إذا أقر الوارث بالدين يؤخذ بجميع الدين من نصيبه عندنا كما هو ظاهر الرواية فتاوى التمرثاني من الإقرار (أقول) الذي يظهر أنه لو دفع الدين قبل القضاء به عليه كان بمنزلة القضاء فلا يثبت له الرجوع بمجرد دفع رضاه قبل القضاء كما أفتى به المؤلف لانه قد فعل ما يلزمه به القاضي فصار الحاصل أنه يلزمه بالتراضي أو بقضاء القاضي وإنما توقف على القضاء عند امتناعه لتخصيص شهادته مع آخر ما أقر به إذ لو حل الدين في نصيبه بمجرد إقراره لم نصح شهادته حتى لو قضى عليه لم تقبل شهادته (سئل) في رجل مات عن زوجتين وعن عم عسة وخلف تركته فاقسموها بينهما ثم إن الزوجتين أقرتا بالجماعة مع أوليها أن

الذي حده الغربي كرم نخديجة بنت أخت جدّة غزال المذ كورة فوضع محمد والد محمد الصغير المذ كور بد
الشرعي وهو النصف فعارضة نخديجة المذ كورة في ذلك وادعت لدى حاكم شرعي انه وقف من قبل جدتها
بموت غزال المذ كورة لموت جميع من شرط له الواقف استحقاقا من الاولاد وأولاد الاولاد سواء اكتب بذلك
الشرعية على نخديجة المذ كورة بأنهم اتعاضه في هذا المكرم المحدود بالحدود الاربعة المذ كورة وتدعيه وقف
٥ تفريع على النبق الثاني من الاصل الاول اه منه ٦ تفريع على الاصل الثاني اه منه

وسئل البرهان على ذلك فجزت فذهبا الحاكم المذكور من المعارض له دم البينة وبعده من زيادة عن سنة ونصف سنة جددت خديجة المذكورة الدعوى في ذلك موكة زوجها فادعى على محمد الولي المذكور إذا كرا في حدم دعاه الغربي كرم خليل بن عبد الله وهذا الحد شامل لما وضع محمد يده عليه ولم يلم بضع يده عليه وهو كرم المدعى عليها المذكور في الدعوى السابقة وكتب محضر بما حاصله أن هذا الحد والشامل لهما وضع المدعى عليه يده على نفسه وهو وقف كما شرح في الأولى وأتى بشاهدين شهدا بأنه سمعهما سمعا مستقيضا وأخبرهما بالثقات وغيرهم عن لا يمكن نواظرهم على الكذب أن هذا (٥٢) الكرم المحدود وقف فلا بد من موكة وفيه حكم بجهة الوقف المزبور وأن الخصم أحضر حجة لم يذكر فيها مدعى ولا مدعى عليه حاصلها ثبت بشهادة فلان وفلان وفلان معرفة الحكر الفلاني وأنهم سمعوا من يوثق به أنه وقف هل ثبت هذه الدعوى والشهادة ثبت الوقف أم لا ثبت أنكونهم سمعوا بأنهم سمعوا أنه وقف ولم يشهدوا بأنه وقف لأنهم سمعوا ولأن كذا من دعوى الزوج وضع يده على نصف المحدود في دعاه والشهادة بذلك باطلة لكونه أدخل في دعاه ما لم يكن عليه وضع يده أصلا وهو كرم الموكلة المحوز لحايب الغرب من الكرم المدعى وادعى وضع يده على نصفه وهو كذب بقرينة المدعى إذا سئل عنه ولأن المتنازع فيه كونه وقفا أو ملكا وقد حكم القاضي بجهة الوقف وهو حكم في غير المتنازع فيه ولا شبهة لدى دعوى أصل الوقف غير دعوى محضه (أجاب) لا ثبت الوقف بهذه الشهادة بلا شبهة بإجماع علماء التمام ثبت شهادة على الوقف بالسمع

المورث أوصى لهم بثلث ماله والتم ينكر ذلك فكيف الحكم (الجواب) إذا ثبتت الوصية بأقرارهما فقط والتم منكر يسرى أقرارهما عليهما فيؤخذ منهما ما يخصهما من الوصية المزبورة قال في العمادية في فصل بعض الورثة إذا أقر بالوصية يؤخذ منه ما يخصه بالاتفاق قال وإذا مات وترك ثلاثة بنين وثلاثة آلاف درهم فأخذ كل ابن ألفا فادعى رجل أن الميت أوصى له بثلث ماله وصدقه أحد البنين فالقياس أن يؤخذ منه ثلاثة أخماس ما في يده وهو قول زفر وفي الاستحسان يؤخذ منه ثلث ما في يده وهو قول علماءنا رحمهم الله تعالى لأن المقر أقر له بألف شائع في الكل ثلث ذلك في يده وثلاثة في يده فبما كان أقرارا فبما في يده قبل وما كان أقرارا في يده غيره لا يقبل فوجب أن يسلم اليه ثلث ما في يده اهـ (سئل) في امرأة ماتت عن أخت وابن عم عصبية وخلفت تركته لأقراب من الممان زيدا ابن عم عصبية له في درجته فهل يستحق له نصف حصتها المقر (الجواب) نعم وارث معروف أقر بوارث آخر فله ما يده على موجب أقراره إذا أقر باستحقاق المال فينفذ في حق المال لا في حق النسب إذ فيه تحصيل النسب على الغير فلو أقر بما خرب به دونه ولو صدقه المقر له الأول أقسم وأما يده بحسب ما أقر ولو كذبه فلو دفع للأول بقضاء فلا يقض فيصير ما دفع كماله فيقسم ما يده بينهما ولو دفع بلا قضاء فيجوز المدفوع كفا في يده فيضمن ويدفع اليه حقه من الكل لأنه مخذار في التسليم وقد أقر بأنه سلم بغير حق فيضمن فصار في يده فيضمن ويدفع اليه حقه من الكل لأنه مخذار ونكر اللاحق فله على المقر له نصف ما يده في قول أصحابنا وعند أبي اللي يعطيه ثلث ما يده (سئل) فيما إذا صالح أحد الورثة وأبرأه عما مات ظهر من التركة لم يكن وقت الصلح فهل تسمع دعوى الوارث المشهود على نفسه في حصته منه (الجواب) نعم تسمع والمستثناة في متن التنوير في آخر كتاب الأقرار وفي السادس من صلح البرازية قال تاج الإسلام وبخط صدر الإسلام وجدته صالح أحد الورثة وأبرأه عما مات ظهر من التركة لم يكن وقت الصلح لا رواية في جواز الدعوى ولقائل أن يقول يجوز دعوى حصته منه وهو الأصح ولقائل أن يقول لا اهـ وقد أفتى به الحبر الرامح وقال وجبت ثبت الأصح لا يعدل اهـ (أقول) ما أفتى به الحبر الرامح قدرته معاصره العلامة الشرنبلالي في رسالة سماها تنقيح الأحكام في الأقرار والأبراء الخاص والعام وهو رسالة حاله بها فيها الكلام وأوضحهم المرام وقال إن البراءة العامة بين الوارثين ما نه عن دعوى من سبق عليها عينا كان أو ديناً بغيره أو غيره وحقق ذلك بأن البراءة عامة بغيرهم من العين والدين كلاهما ولا دعوى ولا خصومة في قبل فلان أو هو يرى من حق ولا دعوى له عليه ولا تعلق له عليه ولا استحقاق له شيئا أو ليس له معه أمر شرعي أو أبرأته من حق أو محاربه قبله وأما خاصة بدين خاص كأبرأته من دين كذا أو بدين عام كأبرأته مما له عليه فيبرأه من كل دين دون الدين وأما خاصة بدين من قبض لثقي العمان لا الدعوى فيسدى بها على مخاطب وغيره وإن كان الأبراء عن دعواها فهو صحيح ثم إن الأبراء الشخص مجهول لا يصح وإن لم يصح ولو عن مجهول فقوله قبض ترك مورثي كذا وكل من له عليه شيء أو دين فهو بريء ليس أبرأه عما ولا حاصل هو أقرار مجرد ولا

يذكر فيه مدعى ولا مدعى عليه حاصلها ثبت بشهادة فلان وفلان وفلان معرفة الحكر الفلاني وأنهم سمعوا من يوثق به أنه وقف هل ثبت هذه الدعوى والشهادة ثبت الوقف أم لا ثبت أنكونهم سمعوا بأنهم سمعوا أنه وقف ولم يشهدوا بأنه وقف لأنهم سمعوا ولأن كذا من دعوى الزوج وضع يده على نصف المحدود في دعاه والشهادة بذلك باطلة لكونه أدخل في دعاه ما لم يكن عليه وضع يده أصلا وهو كرم الموكلة المحوز لحايب الغرب من الكرم المدعى وادعى وضع يده على نصفه وهو كذب بقرينة المدعى إذا سئل عنه ولأن المتنازع فيه كونه وقفا أو ملكا وقد حكم القاضي بجهة الوقف وهو حكم في غير المتنازع فيه ولا شبهة لدى دعوى أصل الوقف غير دعوى محضه (أجاب) لا ثبت الوقف بهذه الشهادة بلا شبهة بإجماع علماء التمام ثبت شهادة على الوقف بالسمع

وإنما هي شهادة على اجتماع وقد أوردوا شهادة على الوقف بالسمع في قول الشاهد أشهد به لاني - معتمدين الناس أو ليس باني - معتمدين الناس ونحوه وفيه مع ذلك خلاف المتن فاطبق القول بأن الشاهد أفسر أنه يشهد بأنه سمع لا يقبل به صريح في صحيحه وكذا من علمات وعادة فيجوز الوقف أو شاهد بذلك لا باجماع الناس لا تقبل شهادتهم فكيف وعبارة الشاهدين على ما هو في النص أنهم سمعوا أنه وقف وشهدوا بأنه وقف لأنهم سمعوا ولا فائدة من هذه شهادة على الوقف بالسمع وهذا الوجه كاف في رد الخصم المذكور فكيف ردنا عنه البه صوره كذب المدعى بظاهر عدم وضع يده المذكور على شار الكرم الغربي

بالكتابة وكون الحكم انصب على غير الشايع وفيه وهو أصل الوقف لا يحتمل ذلك لا يحتمل على فقهنا فهو في طلب التمسك في دعوى ورواه في فقهنا وأعلم (سئل) في شهادة الأعمى في النسب هل هي مقبولة أم لا (أجاب) اختار صاحب الخلاصة القول ومنزلة في النسب جازما به من غير حكاية خلاف كذا في البحر وجهه أن ما طريقه السماع غير مقترن بالثبوت وقد صرح العلامة بغيره في حاشيته لشرح الوقاية لو قبل القاضي شهادة الأعمى يعني فيما ليس طريقه السماع الذي هو محل الكلام وحكمه بالسمع حاكم لأنه محتمل وفيه حيث قال مالك تقبل شهادته مطلقا كالصبر وصرح به في الكتب والله أعلم (سئل) في شهادة (٥٣) الأعمى وقول بعض أصحاب المتن أنها

يمنع من الدعوى لما في المحيط قال لا دين لي على أحد ثم ادعى على رجل ديناً صرح لاحتمال وجوبه بعد الأقرار وفيه أيضا وقول الرجل هو بريء على عده انما عن ثبوت البراءة لا انشاء وفي العمادية قال ذواليد ليس هذا في أولي وليس ملصق في فيه أو نحو ذلك ولا منازع له حيث ثم ادعى أحد فقال ذواليد هو لي قال قول له لا الأقرار بمجهول باطل والتناقض انما يمنع إذا تضمن إبطال حق على أحد اهـ ومثله في الفيز وخزانة المفتين وفي الخلاصة لاحق في قبله يدخل فيه كل عين ودين وكفالة وإجارة وجناية وحسد اهـ وفي الأصل فلا يدعى أن لا كفالة نفس أو مال ولا ديناً أو مضاربة أو شركة أو ودعة أو ميراثاً أو يدا أو داراً أو شيئا من الأشياء حدثا بعد البراءة اهـ فهذا علمت الفرق بين أبرأته وألاحق في قبله وبين قبضت تركته مورثي أو كل من له عليه دين فهو بريء ولم يخاطب معينا وعلمت بطلان فتوى بعض أهل زماننا بأن أبرأه الوارث وأبرأه عما لا يمنع من دعوى من التركة وأما عبارة الشراعية أي السابقة فأصلها معزى إلى الخط ومع ذلك لم يقيد الأبراء بكونه لمعين أو لا وقد علمت اختلاف الحكم في ذلك ثم إن كان المراد بمافي البرازية اجتماع الصلح المذكور في المتن والشروح في مسئلة التنازع مع البراءة العامة لمعين فلا يصح أن يقال فيه لاروايه فيه كيف وقد قال قاضيان اتفقت الروايات على أنه لا تسمع الدعوى بعده لاني في حدث وإن كان المراد به الصلح والأبراء بنحو قوله قبضت تركته مورثي ولم يبق لي فيها حق الاستوفية فلا يصح قوله لاروايه فيه أيضا لما قدمناه من النصوص على صحة دعواه بعده واتفقت الروايات على صحة دعوى ذي اليد المقر بأن لا مال له في هذه العين عند عدم المنازع ولو سلمنا أن المراد من عبارة البرازية الأبراء لمعين فهو مبين لما في المحيط عن البسوط والأصل والجامع الكبير ومشهور الفتاوى العتمدة كالخانية والخلصة فيقدم ما فيها وأما ما في الأشباه والجمع عن القنية افتراق الزوجان وأبرأ كل صاحبه عن جميع الدعاوى وللزوج أعيان قائمة لا تبرأ المرأة منها وله الدعوى لأن الأبراء انما تصرف في الدين لا الأعيان اهـ فمعمول على حصوله بصيغة خاصة كقوله أبرأته عن جميع الدعاوى مما له عليها فيخص بالدين فقط لكونه مقيدا بما له عليها وبأيده التعليق ولو بقي على ظاهره فلا يعدل عن كلام البسوط والمحيط وكافي الحاكم المصريح بمعموم البراءة لكل من أبرأه عما وفي القنية لو أبرأه بعد الصلح عن جميع دعاويه وخصوماته صح وان لم يحكم بجهة الصلح اهـ وفي الحاوي الحصري أبرأته عن جميع دعاويه وخصوماته صحيح اهـ وفي جامع الفصولين أبرأته عن جميع الدعاوى فادعى عليه ما لا بالارث فلو مات مورثه قبل أبرأته لا تسمع دعواه وإن لم يعلم هو بموت مورثه عند أبرأته اهـ ومثله في الخلاصة والبرازية هذا خلاصة ما حرره الشرنبلالي في رسالته المذكورة وقد من المولى تعالى على عبده الحقير عند الوصول إلى هذا المحل بتحرير رسالة تبيينها اعلام الاعمال بأحكام الأبراء العام وفقت فيها بين عبارات متعارضة ودفع ما فيها من المناقضة والذي تحررت في هذه الرسالة في خصوص مسئلتنا أن الابن إذا أشهد على نفسه أنه قبض من وصيه جميع تركته والده ولم يبق له منها قليل ولا كثير إلا استوفاه ثم ادعى دارا في يد الوصي وقال هذه من تركته والدي تركها ميراثا لي ولم أقبضها فهو على

خارجة عن ظاهر الرواية وما خرج عن ظاهر الرواية فهو مرجوع عنه لما قررته في الأصول من عدم إمكان صدور قولين مختلفين متساويين من جهة المرجوع عنه لم يبق قول له كذا كره وجبت علم أن القول هو الذي توردت عليه المتن فهو المعتمد المعمول به إذ صرحوا بأنه إذا تعارض ما في المتن والفتاوى فالتمس ما في المتن وكذا في مقام الشروح على ما في الفتاوى والمقرر بأصاغة رآته لا يبقو بعمل الإقرار بالإمام الأعظم ولا يعدل عنه إلى قولهما أو قول أحدهما أو غيرهما بالضرورة كمسئلة المراجعة وإن صرح المشايخ بأن الفتوى على قولهم لانه صاحب المذهب والإمام المقدم إذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام وأما قول بعض أصحاب المتن أنها

جائزة عند أبي يوسف فلا تفتي في حجة الله ولا تؤذن بصحة ما هو حكايته قول أبي يوسف فاما وذلك كقوله في مانق الاصل لا تقبل شهادة
الاعى خلاف لابي يوسف فيما اذا جعلها بصيرا اه و به يعلم انه ليس على الاطلاق بل هو متدبر اذا جعلها بصيرا او اما تقييده بما يجري فيه
السمع فهو قول زر وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقد علمت مرجوحيتها وعبارة بعض المتأخرين توهم انه قول أبي يوسف وقد
في الخبر ايضا قول أبي يوسف بما اذا كانت شهادته في الدين والعقار اما في المنقول فاجمع علما وانما لا تقبل اه وقد اضطرب كلامهم
فيما يجري فيه السماع ومع ذلك (٥٤) اضرب في نحر الاضغراب لانه في الرواية الخارجة عن ظاهر المذهب فلا يلتفت اليه ولو لا الاطالة

ان كراهه فاذا تقرر هذا فلا
يقتضي قضاء القاضي بخلاف
ما عينه له السلطان نصرة
الله تعالى لانه معزول عنه
فهو فيه رعية لان القضاء
يختص وأما كون الاقرار
مما لا يجري فيه السماع
فهو بدعي والله اعلم
(سئل) هل يصح ان يعرف
بالمرأة غير محرما أو زوجها
وهل يصح من الاجنبي
ان يكون جارا لها أم لا
(أجاب) نعم يصح ان يعرف
من غير المحرم والزواج
ويصح من المرأة والمحدد
في القذف ومن أباها وابنها
وزوجها ومن لا تقبل
شهادته لها سواء كانت
الشهادة لها وعليها على
الاصح ان يعرف ليس
بشهادة حقيقة اذا لم يترط
فيه لفظ الشهادة لكونه
تخيلا لا محضا والحاجة الى
اختيار من يوثق بخبره
واسرل ان يثبته في
أن يشهد على من عرفها
وجلان عدلان أو رجل
وامرأتان ولم يقبل أحد
باشترط كون المرف
بصرها ولا جارا بل يجوز
من الابان والجار وغير الجار متى عرفها الشاهد مطلقا هل
وأعرف من اختار رجل له نكاحها كان الم والعمة وابن الخال والحالة الأولى محل كالم والخال بل يصح من الاب والابن كما سبق - واه كانت
الشهادة عليها ولها على الاصل الفتى به وكل ذلك صرح به علماءنا كصاحب معين والحكام والناهي يقولون بالبرائة وجواهر الفتاوى وغيرها في
كتاب القضاة والشهادة والله اعلم (سئل) في مدعى أقام بينة على ملكه بمحضه ما اراد المحكوم عليه الرجوع بالثمن على بائعه فاقام بائعه بينة
على التنازع ودفع المدعى هل يلزم وشهوده تفر برأه لا (أجاب) لا يلزم المدعى ولا شهوده تفر برأه في الجرح ولو دقت شهادته لثمة أو مخالفة بين

فمنع
من الابان والجار وغير الجار متى عرفها الشاهد مطلقا هل
وأعرف من اختار رجل له نكاحها كان الم والعمة وابن الخال والحالة الأولى محل كالم والخال بل يصح من الاب والابن كما سبق - واه كانت
الشهادة عليها ولها على الاصل الفتى به وكل ذلك صرح به علماءنا كصاحب معين والحكام والناهي يقولون بالبرائة وجواهر الفتاوى وغيرها في
كتاب القضاة والشهادة والله اعلم (سئل) في مدعى أقام بينة على ملكه بمحضه ما اراد المحكوم عليه الرجوع بالثمن على بائعه فاقام بائعه بينة
على التنازع ودفع المدعى هل يلزم وشهوده تفر برأه لا (أجاب) لا يلزم المدعى ولا شهوده تفر برأه في الجرح ولو دقت شهادته لثمة أو مخالفة بين

الشهادة والدعوى أو بين شهادتين لا يعرفان الا ندري من هو الكاذب منهم المشهود له أو الشاهدان أو أحدهما والله اعلم (سئل) في شهادة
الراعي لصاحب بقرة كانت في باقرته فسرقت هل تقبل اذا انضم اليه آخرا (أجاب) الراعي كالمودع عند أبي حنيفة في شهادة المودع بالمال
لامودع مقبولة فاذا انضم لصاحب الشهادة وجدت العدالة يحكم للمدعى بالمدعى والله اعلم (سئل) في شهادة المدعى على عدوه بسبب الدناهل
تقبل أم لا تقبل (أجاب) لا تقبل شهادة العدو على عدوه بسبب الدناهل قال العلامة يعقوب باشا في حاشيته على صدر الكتاب لا يصح نقضه حتى أن
يحكم بشهادته على من يعاديه لانه ليس بجحد فيه اه والله اعلم (سئل) في جماعة بينهم وبين (٥٥) شخص مدعى بغيره من طاهر

هل تقبل شهادتهم عليه
بغيره أو يحضره أم لا
(أجاب) لا تقبل شهادتهم
عليه للثمة مطلقا ولا على
غيره حيث كانت فسقا
لان الفسق لا يجوز أو أما
قولهم بجمع الاختيار بكونه
شررا بغير الناس بغيره
ولسانه أي حيث كان
الخبرون عدولا أو مستورين
ولا عداوة بينهم ولا
تعصب أما اذا كان بينه
وبينهم عداوة دينية
وتعصب لا يوجب الفسق
فرد شهادتهم بخصوص به
قال في البحر الرائق في شرح
قوله والعمدان كانت
عداوة دينية بينهما
حسنة لم أرها غيره يعني
ابن وهبان الأول والذي
يقضيه كلام صاحب القضاة
والمبسوط أنا اذا قلنا ان
العداوة قاذحة في الشهادة
تكون قاذحة في حق جميع
الناس لا في حق العدو فقط
وهو الذي يقتضيه الحق
فان الفسق لا يتجزأ حتى
يكون فاسقا في حق
شخص عدلا في حق آخر

اه ووجدتني قد كتبت على حاشيته فيما غسر من الزمان (أقول) بل الظاهر من كلامهم أن عدم القبول إنما هو للثمة لا للفسق ويؤيده
ما يأتي به عن ابن السكال وما صرح به يعقوب باشا وكثير من علماءنا ان شهادة العدو على عدوه لا تقبل فالتقييد بكونه على عدوه يعني ما عدا
وهذا هو المتبادر للافهام فتحصل من ذلك ان شهادة العدو على عدوه لا تقبل وان كان عدلا وفي معنى الحكم في موانع قبول الشهادة قال
ومنه العصبية وهو أن يفض الرجل الرجل لانه من بني فلان أو من قبيلة كذا وصرح يعقوب باشا في حاشيته بعدم نفاذ قضاء القاضي
بشهادة العدو على عدوه والمسألة واردة في الكتب والله اعلم (سئل) في شهادة القبي على الباني في بلاد جاهل تقبل أم لا ما شاهد فيما بينهم ما

من العصبية (أجاب) لا تقبل فقد صرح في معنى الحكم وغيره بأن من موانع قبول الشهادة العصبية وهو أن ينعض الرجل الرجل لانه من بني
فلان زمن قبيلة كذا اه وفي البرازية في الجنائز منها والمقتول بالعصبية كالسلا بازى والدرواز كى بخارى واليماني والقبسي بالشام
فانبت العصبية بينهما فمعلم عدم قبول شهادة أحدهما على الآخر والله أعلم (سئل) في سندی شهد عليه هندية وهما عدوان للسندی أيضا
والعدوان منهم ظاهرة وكذلك التعصب هل تصح شهادتهم عليه أم لا (أجاب) لا تقبل شهادة العدو على عدوه إذا كانت العداوة دينية
وصرح بعقوب باشا في حديثه بعدم (٥٦) نفاذ قضاء القاضي بشهادة العدو على عدوه وفي الجران قلنا عدم قبولها المعنى آخر غير الفسق

وهو التهمة لا يصح قضاؤه قال وذكر ابن السكال في اصلاح الايضاح أن شهادة العدو لا بدوه جائزة عكس شهادة الأصل لفرعه اه وهذا يدل على أنهم لم يقبل للتهمة لا للفسق اه فقد علم بما قررناه عدم نفاذ اقتضاء بشهادة العدو على عدوه والله أعلم (سئل) في ميت ورثته جميعهم كجرحه رجلان منهم مدع عيني الزكوة بأنهم لم يمسكوه هل تقبل شهادتهم له أم لا (أجاب) نعم تقبل وتنفذ على جميعهم والله أعلم (سئل) في رجلين وارثين شهدوا لوارث آخر بعين هل تقبل شهادته ماله وتنفذ على البقية أم لا (أجاب) نعم تقبل والله أعلم (سئل) في شهادة أهل المحلة بوقف عليها هل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل قال في البحر وفي رفق التاخير به بعد أن ذكرتم الوقف المدرسة وشهادة أهلها وشهادة أهل المحلة في رفق على المحلة مانعه وكذلك الشهادة على وقف مكنت

أدعوا أمر الوافر المقر له يلزمه فإذا أنكر يستخلف اه وفي الزيلعي بخلاف وعليه الفتوى في غير أحوال الناس وكثرة الجدال والخلافات وهو يتضرر والمدعى لا يضره اليمين ان كان صادقا فيصاريه اه والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا كان لامرأة بئمة أخباز يد مبلغ معلوم من الدراهم فأبرأته منه ومن كل حق ابراء عامما شرعيا مقبولا من زيد ثم أقرز زيد بالمبلغ المزبور هل يكره له أن يكون الاقرار المزبور باطلا ولا يعود بعد سقوطه بالبراء (الجواب) نعم أقرب بالدين بعد ابراءه منه يلزمه أشباه في الاقرار وفي الساقط لا يعود (أقول) وهذا بخلاف الاقرار بالعين بعد أن أبرأه خصمه ابراء عامما فان الاقرار صحيح فيؤمر بدفع ما أقرب به من العين لا يمكن تجرد المالك فيها مأخذة له بأقراره ونحوها الكلامه على طريق الاقتضاء والعين قابلة لذلك بخلاف الدين لكونه وصفا قد سقط فلا يعود كذا أفاده الشرنبلالي في رسالته تنبيه الاحكام (سئل) في المفالوج إذا بقي كذلك أكثر من خمس سنوات ولا يزداد كل يوم ولا يغير حاله فأقربه لبعض ورثته بعينين وبدن معلومين أدى بينة شرعية فهل يصح اقراره المزبور وهو بمنزلة الصحيح في ذلك (الجواب) نعم وتقدم نقلها في البيوع (سئل) فيما إذا أقرز يدى بئمة بئمة أخيه وعمر ومبلغ معلوم من الدراهم لم يكره وكان عرو حاضرا معه في مجلس الاقرار ساكنا قام بكر الا أن يطالب عمرا بالمبلغ المذكور زاعما انه يلزمه بسكونه فهل ليس له مطالبة ولا عبرة بوجه (الجواب) نعم الاقرار حجة قاهرة تقتصر على المقر وحده دون غيره (سئل) فيما إذا أقرز يد لمعروف بمبلغ معلوم من الدراهم دين عليه ثم ادعى الغلط والخطأ فيه فهل تكون دعواه غير مقبولة (الجواب) نعم يؤخذ بأقراره المذكور في هذه الحالة وإذا أقرب بشئ ثم ادعى الخطأ لم يقبل كفي الخاتبة الا إذا أقرب بالطلاق بناء على ما أفتى به المفتي ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع كافي جامع الفصولين والفتاوى أشباه من كتاب الاقرار يعني لا يقع ديانته وبه صرح في الفتية من آخر الاقرار ومثله في العلاق (سئل) فيما إذا برهن على قول المدعى انه مبطل في الدعوى فهل يصح الدفع المزبور (الجواب) نعم يصح الدفع كما صرح به في الدرر وغيره في فصل الاستبراء قبل كتاب الاقرار (سئل) فيما إذا أقرب وجعل في مرض موته بارض في يده انها وقف كيف الحكم (الجواب) ان أقرب بوقف من قبل نفسه فن الثلث كبر بوض يقر بعقوبه ويقر بأنه تصدق به على فلان وان أقرب بوقف من جهة غيره فان صدقه ذلك الغير أو ورثته جاز في السكك وان أقرب بوقف ولم يبين منه أو من غيره فهو من تلك المسائل جواهر الفتاوى (سئل) في رجل أقرب في محنته أن بئمة لابنته الصغيرة كذا من الدراهم استدانة من ماله مات عنها وعن ورثة آخرين فهل صح اقراره (الجواب) نعم قال في التنوير والافراد للرضيع صحيح وان بين المقر وبين المصالح منه حقيقة كالأقراض (سئل) في امرأة أقربت في محنتها أن جميع ما هو داخل منزلها لابنتها الصغيرة وقبل أبوه ذلك وصدقها مريض وماتت عنها وعن ورثة آخرين فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا (الجواب) يصح هذا اقرار قضاء كما صرح به في الخاتبة (سئل) فيما إذا كان له بدعة معلومة في ربع وقف جده فلان فأقرب بئمة أن عمرا يستحق الحصة المزبورة مدة معلومة بوجه صحيح شرعي اقرارا شرعيا لدى بينة شرعية

والشاهد صفي في المكنت لا تقبل وقبل في هذه المسائل كلها وهو الصحيح اه وهكذا يصح القبول فهل في البراز يتقي مسألة المكنت وشهادة أهل المحلة بوقف المسجد وشهادة الفقهاء على وقفه مدرسة كذا أو هم من أهل تلك المدرسة والشهادة على وقف المسجد الجامع وكذا إنشاء السبيل إذا شهدوا بوقف على أبناء السبيل الخ فالعقد القبول في السكك والله أعلم (سئل) في شهادة أهل القرية الذين بارض في مزارعتهم للوقف هل تقبل أم لا (أجاب) صرح في الحاردي الزاهدي بان شهادة أهل الارض ولو كبل الرعية والشفعة والرأس لا تقبل لخواصهم ومباهم خوفاتهم وكذلك شهادة المزارعين لرب الارب واختلاف فيها والاعتماد عدم القبول للقياد

الزمان والتهمة وقد نقل عن نجم الأتمة البخاري انه كان يقول تقبل ثم رجع عنه وقال لا تقبل لفساد الزمان والله أعلم (سئل) في الشهادة بالنسب علوا كان أو غيره إذا قال الشهود واشتبهوا بذلك هل تقبل أم لا وهل يحل للشاهد إذا أخبره عدلان به الشهادة اعتمادا على اخبارهما أم لا (أجاب) أجمع أصحاب المتن على ان للشاهد أن يشهد في النسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي وأصل الوقف وان لم يعان قولا ألا ترى أنا شهد بنسبه صلى الله عليه وسلم وأصحابه وبموت الخلفاء الراشدين وأن عليا تزوج فاطمة ودخل بها وان شريحا كان فاضيا إذا أخبره به امن يثق به ونص في الخلاصة أنه لا بد في النسب والنكاح من اخبار عدلين بخلاف الموت وصحح (٥٧) في الظهيرية أن الموت كغيره واختار في فتح القدر لا كشافه فيه بالواحد والحاصل أنه إذا أخبره عدلان في النسب لا كلام في جواز الشهادة وإذا أفسر الشاهد أنه شهد بالسمع لا تقبل شهادته قال الزيلعي ثم ينبغي أن لا يفسر أنه يشهد بالسمع فلو فسر لا يقبله كعائنة شئ في يد انسان يطلق له الشهادة وإذا فسر لا تقبل اه أمالو قال اشهر عندي فهو مقبول قال في الخلاصة ولو شهدوا بالشهرة في هذه المصالح وقالوا لم يعان ولكن اشهر عندنا تقبل ومثله في الخاتبة والبرازية وكثير من الكتب قال في البرازية وكثير من الكتب المكنت ولكن العبارة لها لوسمعه أنه فلان بن فلان الفلاني له أن يشهد أنه ابن فلان وان لم يعان الولادة ألا ترى أنا شهد أن الصديق رضي الله تعالى عنه ابن أبي خافة اه وفيها وكذا يشهد على النكاح بالشهرة إذا سمعوا بعرسه وزفافه أو أخبره عدلان أنها امرأة فلان وكذا في النسب إذا

فهل يكون ربيع الحصة المزبورة للمقر له مادام المقر حي في المدة المزبورة (الجواب) يصح الاقرار المذكور والمسئلة في الخفاف (أقول) وبسطنا الكلام عليها في كتاب الوقف (سئل) في ذمي هالك عن ورثة وتركته مستغرقة يدون عليه جماعة معلومين وله دين على ذمي مثله يزعم أن الهالك أبرأه من الدين المزبور في مرض موت الهالك فهل يكون ابراء غير جائز (الجواب) نعم كافي تنوير الابصار والبحر والخلاصة (سئل) فيما إذا كان لا يتم مبلغ معلوم من الدراهم بئمة عنهم وله م أم وصى عليهم من قبل القاضي فأبرأت عنهم عن المبلغ المذكور والحال أن المبلغ لم يجب بعقد الام فهل يكون ابراء غير صحيح (الجواب) حيث كان المبلغ المذكور غير واجب بعقد الام الوصى المرقومة فأبرأها غير صحيح وفاقا لانها بمنزلة الوكيل بالقبض وهو لا يملكه ولانه تبرع في حق الصغير فلا يجوز كافي أدب الاوصياء وغيره

(باب اقرار المريض) * (سئل) في رجل باع من آخر كرمه المعلوم في محنته وسلامته بيعا بآثار عياض من معلوم من الدراهم ثم أقرب في مرض موته باستيفاء أكثر الثمن من المشتري لدى بينة شرعية وأوصى بباقي الثمن بأن يدفع له انتمز يد وما فضل ينفقه عليه ومات عن وارث ولا دين عليه ولا مال له سوى ذلك فهل يكون اقراره باستيفاء الثمن من غير عيويه جائز (الجواب) نعم (أقول) ويأتي نقل المسئلة قريبا (سئل) فيما إذا كان لامرأة بئمة زوجها يد مبلغ معلوم من الدراهم بسبب دين وهو مريض فاقربت في مرض موته بقبض الدين والمهر المذكورين ثم ماتت عنه وعن ورثة لم يجزوا الاقرار المزبور فهل يصح كون الاقرار المزبور غير جائز (الجواب) نعم ولولا المريض دين على وارثه فأقرب بقبضه لم يجز سوا عوجب الدين في محنته أولا على المريض دين أولا مريضه أقرب بقبض مهرها فلومات وهي زوجته أو معتدته لم يجز اقرارها والابان طلقها قبل دخوله جاز جامع الفصولين (سئل) في مريضة مرض الموت أبرأت فيه زوجها من دين لها بئمة ومن مؤخر صدقها المعلوم لها عليه وماتت من مرضها المذكور عنه وعن ابن وبنت من غيره لم يجزوا الاقرار المذكور فهل يكون ابراء غير جائز (الجواب) نعم قال في التنوير برأوه مدونه وهو مدون غير جائز أي لا يجوز ان كان أجنبيا وان كان وارثا فلا يجوز ما لم يقاسوا كان المريض مدبونا أولا للتهمة اه مريض أبرأه من دين له عليه أصلا أو كفالة بطل وكذا اقراره بقبضه واحتماله به على غيره جاز أبرأه الاجنبي من دين له عليه الا أن يكون الوارث كفيلا عنه فلا يجوز اذ يبرأ ببراءته ولو كان الاجنبي هو الكفيل عن الوارث جاز أبرأه من الثلث ولم يجز اقراره بقبض شئ منه اذ فيه براءة الكفيل فصولين وفيمن الجامع أقرب أنه أبرأه فلان في محنته من دينه لم يجز اذ لا يملك انشاء للمالك فكذلك الحكاية بخلاف اقراره بقبض اذ يملك انشاء فيملك الاقرا به ومرا أن اقراره لو ارثه لم يجز حكاية ولا ابتداء للاجنبي يجوز حكاية من كل ماله وابتداء من ثلثه اه وما عزاه الى الجامع نقله في البدائع أيضا وقال في نور العين وقوله اذ يملك انشاء للمالك بخلاف لما سمر آ نفا من قوله وجاز ابراء الاجنبي اللهم الا أن يخص عدم القدرة على الانشاء بصورة كون فلان وارثا وبصورة كون الوارث

(٨ - فتاوى حامدية - ثاني) سمع من النامس يقولون انه ابن فلان اه والحاصل من كلامهم أن الشهادة في باب النسب مسوقة للشهادة سواء كانت حقيقة كسماعه مما لا يتوهم اتفاقهم على المكذب من غير اشتراط العدالة لفظة الشهادة أو حكمية كشهادة عدلين عنه أو رجل وامرأتين عدول بلفظ الشهادة على ما نص عليه البرازي وفيه لصاحب البحر كلام قال وقوله إذا أخبره يدل على أن لفظة الشهادة ليست بشرط في الكل أما الذي يشهد عند القاض فلا بد له من لفظة بشرط في العانة لفظة الشهادة على ما قالوا قوله الكفيل له له الاصيل اه منه

كذا في الخلاصة وأشار المؤلف رحمه الله تعالى بقوله من يثق به الى عدم اشتراط عدد ود كورة في الخبر ولكن في الخلاصة في النكاح والنسب
لا بد أن يخبر عدلان بخلاف الموت اه كلام البحر والله أعلم * (كتاب الوكالة) (سئل) في رجل وكل أخاه في نقل زوجته الى محل
طاعته فهل لا يها أن يمنع من ذلك أم لا وهل اذا منع من نقلها بغير وجه شرعي يعزروهل على الاخ الوكيل ماخذ في نقلها أم لا (أجاب) قد كثرت في
كلام علمائنا التوكيل بنقل الزوجة وجوازها سواء كان أختا أو أختيا أو بصير طاب الوكيل بالنقل كطلب الموكل فلا يجوز للاب منعها عنه وعنمه
يصير آثم ما تركه معصية لاحد فيها مقدر (٥٨) واذا ارتكب مثل ذلك يعزرو ولا فائز بمؤاخذه الاخ في مثل ذلك اذ ليس في فعله معصية بل

كفيلة فلان الاجنبي في اطلاق كلامه نظر أو يكتفي في صحة ابراء المريض أجنبي عن دين له عليه
روايتان ثم ان قوله بخلاف اقراره بقبض الخ يخالفه ما في الخلاصة من قوله لا يصدق في قبض الثمن الا بقدر
الثالث فامل في هذه المسئلة روايتين وأحد ما في الكتابين سهو والظاهر أن هذا أصح مما في الخلاصة والله
أعلم (أقول) يؤيد ما في جامع الفصولين عن الجامع لوله عليه ألف درهم قرض أو غن فأقر في مرضه
بقبضه ثم مات يصدق وبمثله لو باع في مرضه أو أقرض فمات ولا مال له سواء وعلمه دين وجب في مرضه أو
أقرضه بقبضه فلو لم يكن دين عليه يصدق لولو عليه دين الخ ثم ان الذي يظهر لي في الجواب عن مسألة الأبراء
المارة أن الأبراء نافذة من ثلث المال اذ لا يخفى أنه تبرع بلا عوض وقد صرحوا بأن تبرع المريض من الثلث
فقوله فيما صرحوا ببراءه الاجنبي أي من الثلث وقوله اذ لا يخفى أن إنشاء المال أي من كل ماله وهذا الجواب
أحسن مما تقدم ثم رأيت ذلك مصرح به في الجوهر حيث قال وان قال المريض قد كنت أبرأت فلان من
الدين الذي عليه في حقي لم يجز لانه لا يملك البراءة في الحال فاذا أسنده الى زمان متقدم ولا يعلم ذلك الا بقوله
حكمنا بوجوهها في الحال فكانت من الثلث اه والله الحمد لكذلك يخالف لقوله فيما صرحوا ولا اجنبي يجوز
حكاية من كل ماله وابتنى من ثلثه وسند كرفي جواب السؤال الثاني تمام الكلام على ذلك * ثم اعلم
أنهم قد ذكروا اعتبارات ظاهرة متناقض منها ما صرحوا بها في الخلاصة ان المريض اذا أقر باستيفاء
دين الصحة في المرض يصح سواء كان عليه دين صحة أولا اه ومثله في الولو الجنية فهذا أيضا يخالف لما صرحوا
قوله لا يصدق في قبض الثمن الا بقدر الثلث ومثله في الخلاصة أيضا وأقر بقبض دين له كان في المرض
صدق من الثلث ويخالفه ما في الخاتمة لو باع المريض عينان من أعين ماله من أجنبي ثم أقر باستيفاء الثمن
مع من جميع ماله اه ومنها ما في الخلاصة أيضا من قوله ولو أقر باستيفاء دين أقرضه في مرضه لا يصح لو
عليه دين صحة والاجاز اه فقوله والاجاز يقتضي أن يصدق من كل المال لا من الثلث فقط قال في نور العين
وله في هذه المسئلة أيضا روايتين أو أحدهما هو والله أعلم اه وقد علمت قوله المار الناظر أن هذا أي
قد صدق من كل المال أصح ولكن فيه تفصيل قال شيخنا شيخنا السابحاني وفي البدرائع فان اقرار المريض
باستيفاء دين وجب في حال الصحة يصح سواء كان عليه دين الصحة أولا وان أقر باستيفاء دين وجب له في حالة
المرض فان وجب بدلا عما هو مال لا يصدق في حق غرماء الصحة يصدق في حقهم فيما وجب بدلا عما ليس
بمال اه وظاهر اطلاقه انه يصدق وينفذ من كل التركة وهو صريح المحيط ويظهر لي العمل بما في
الخلاصة فيما فيه شبهة اه كلام السابحاني ومن خطه نقلت وأراد بالثمة ما اذا قامت قرينة على أن
مراده اضرار الورثة أو الغرماء وانه كاذب في ذلك الاقرار ويؤيد ما في حاشية البيرمي عن التارخانية
أشهرت المرأة شهودا على نفسها لانهما أولادها تر يدان ذلك اضرار الزوج أو أشهد الرجل شهودا على نفسه
بمال بعض الأولاد بر يده اضرار باقي الأولاد والشهود يعلمون ذلك وسعهم أن لا يقبلوا الشهادة الخ ولا
يحتج أن المراد الاشارة في حال الصحة الاقرار في المرض هو وارث غير صحيح أصلا ولو شهد الشهود به ثبت

ذلك منه طاعة من طاعات
الله تعالى حيث قصد قضاء
حاجة أخيه المسلم واجابة
سؤاله فيما لا معصية فيه
والمتمم لحصول ما أخذ
عليه أو غن في ذلك مبالغ في
الجهل والله أعلم (سئل)
فيما لو أراد الزوج السفر
نقل وكيلا زوجته الذي هو
والدها أنت تريد السفر
وتبقى زوجته بلا نفقة ولا
منفق شرعي فقال يجب له
ان يثبت عنها اثنتي وثلاثين
بلا نفقة ولا منفق شرعي يكن
أخيرا وكذا في طلاقها
ان أبرأت من مهرها المؤخر
لها أو أشهد عليه بذلك فغاب
الزوج مدة تزيد على المدة
التي عليها فهل اذا أبرأته
من مهرها المؤخر وطلق
أخوه الوكيل بعد مضي مدة
أكثر مما عليها يقع الطلاق
أم لا (أجاب) نعم يقع
الطلاق المقوض للاخ لانه
توكيل محض فلم يقيد
بالجلس ولا بشو به غلبت
في حكمه التوكيل وانه
أعلم (سئل) فيما اذا وكل
أهالي بالدفن جليل منهم في

تعاظم شأنهم من قبض وصرف وأخذوا عمارا وغير ذلك وانهم رضوا بانقلهم ما واثقناهما
وكتب بذلك بحجة شرعية تصرف الوكيلان المرفوعان على الوجه الشروع ثم بعد مضي مدة بيرة أشهد عليهم أهل البادية المرقومة أنهم
عزلوا الوكيلين المرفوعين من الوكالة المرقومة فهل يكون تصرف الوكيلين المرفوعين بعد العزل غير صحيح ولا يعتبر قواها في جميع ما صرفا
وقوله لا يخفى في الجوهر والله أعلم ان تبرع المريض بثلث كالمهبة والعنق والتدبير والمجاعة فيما لا يقابل فيه والابراء من
الدين وأشبه ذلك اه منه

بل لا بد فيه من البيان واذا حكم ما حكم به لا يلزم الوكيلان المرفوعين في جميع ما تصرفا به بعد عزلهم اغير من فقط فهل يكون حكمه غير
صحيح فلا يقول عليه أم لا (أجاب) تصرف الوكيلين المرفوعين بعد عزلهم ما بال عزل غير صحيح اجبا وأما اعتبار قولهم بعد العلم بالعزل فان
كان في عقد لا يمكن استئنافه في الحال لا يقبل قواهما كالبائع والايقل حيث كان ذلك لدفع الضمان عن أنفسهم فافطوا هذه قاعدة كلية
يتفرع عنها أحكام الوكيل وقد سئل عنها شيخ الاسلام الشيخ علي بن غانم المقدسي شارح أسكنز المقام فقال هذا السؤال حسن وقد كان
يحتاج في خاطري كثيرا أن أجيب في تحريره كلاما يزيل اشكالا ويوضح مراما لكن الوقت (٥٩) الآن يضيق عن كل التحقيق ثم ذكر

سوقوا الله وودعهم الشهادة فيما اذا قصد المقرر الاضرار لانه جور فينبغي للقاضي عدم سماع ذلك الدعوى
حيث علم ذلك أو قامت له عليه قرينة ظاهرة ومثله مالو أقر المريض بقبض دينه من الاجنبي لكن هنا اقراره
قد يكون بطريق الإبراء أو الوصية فينبغي نفاذه من الثلث لان ابراءه الاجنبي جائز بخلاف الوارث هذا غاية
ما تحرر في هذا المقام ويأتي في بيانه مزيد كلام والله تعالى أعلم (سئل) في مريض مرض الموت
أقر لاجنبي بدين معلوم لم يعلم تملكه له في مرضه ولم يكن عليه دين الصحة ومات من ورثة وتركته فهل
يصح اقراره من كل ماله (الجواب) نعم والمسئلة في الخبرية من عليه دين الصحة فأقر في مرضه لاجنبي بدين
أو عين في يده مضمونة أو غير مضمونة أو أمانة بان قال مضاربة أو أمانة أو ودعة أو غصبا يقدم دين الصحة
عمادية عين في يد رجل فأقر به الرجل ولم يكن بينهما بيع ولا سبب من أسباب الملك قال الشيخ الإمام أبو
بكر محمد بن الفضل صح اقراره حكما ولا تحلل للمقر له وان أراد المقر بهذا الاقرار عليك قال لا يملكه لان
الاقرار اخبار وليس بتمليك فان قيل ثمانية اقراره بدين لاجنبي نافذ من كل ماله بأثره مرضي الله عنه ولو بعين
فكذلك الا اذا علم تملكه له في مرضه فيثبت بدلا لثلث كره المصنف في معينه فليحفظ علائق على التنوير
وعبارة معين المقتضى لصاحب التنوير هكذا قال في الاصل اذا أقر الرجل في مرضه بغير وارث فانه يجوز وان
أحاط بذلك بماله وان أقر لوارث فهو باطل الا أن يصدق له الورثة وهكذا في عامة الكتب المعتمدة من مختصرات
الجامع الكبير وغيرها لكن في الفصول العمادية ان اقرار المريض للوارث لا يجوز حكاية ولا ابتداء
واقاره للاجنبي يجوز حكاية من جميع المال وابتنى من ثلث المال اه قلت وهو يخالف لما أطلقه
المشايخ فيحتاج الى التوفيق وينبغي أن يوفق بينهما بان يقال المراد بالابتداء ما يكون صورته صورة اقرار
وهو في الحقيقة ابتداء تملك بان يعلم بوجه من الوجوه أن ذلك الذي أقر به ماله وانما قصد اخراجه في
صورة الاقرار حتى لا يكون في ذلك منة ظاهرة على المقر له كما يقع لبعض انه يتصدق على فقير فيقرضه بين
الناس واذا دل به وجه منه أولا يحسد على ذلك من الورثة فيحصل منهم ايداء في الجملة بوجهنا وأما
الحكاية فهي على حقيقة الاقرار وبهذا الفرق أجاب بعض علماء عهدنا من المحققين قلت وبما
يشهد لصحة ما ذكرنا من الفرق ما صرح به صاحب القنية في فصل اقرار المريض وتبرعته أقر بالصحة بعد في
يد أبيه أفلان ثم مات الاب والابن مريض فانه يعتبر بزوج العبد من ثلث المال لان اقراره مرتددين أن
يموت الابن أولا فيمطل وبين أن يموت الاب أولا فيصع فصار كالقرار المبتدأ في المرض قال فهذا كالتخصيص
على أن المريض اذا أقر بعين يده للاجنبي فانما يصح اقراره من جميع المال ان لم يكن تملكه اياها
حال مرضه مع لوما حتى أمكن جعل اقراره اقرارا فاعلم تملكه في حال مرضه فأقر به لا يصح الا من ثلث
المال قال وانه حسن من حيث المعنى اه قلت قيد حسنه بكونه من حيث المعنى لا من حيث الرواية
يخالف ما أطلقوه في مختصرات الجامع الكبير فكان اقرار المريض بغير وارث صحيحا مطلقا وان أحاط بماله
والله سبحانه أعلم اه كلام معين المقتضى لصاحب التنوير (أقول) حاصل هذا الكلام أن اقرار المريض

دين وأقر بقرينة بالقبض وأنكرت الدفع فكذلك القول قوله بيمينه في الدفع وان أنكرت القبض والدفع لا يقبل قوله الابنية واذا لم يتم
ببغير جفت الورثة بحسبها منه على المدين ولا يرجع المدين على الزوج لان قوله في براءة مقبول لاني احبب الضمان على الميت والزوج
فيما يخبر بوجوب في ذمة الزوجية مثل دينها على الغريم ما تقر أن الدين تقضى بامثاله او قد عزل عن الوكالة بغيرها فولا تلك استئناف
قوله بعض علماء عهدنا الخ هو الامة شيخ الاسلام على المقدسي فان هذا الجواب له أجاب به على - وال من التمر ناني صاحب التنوير كره له
الخبر الرمي في حاشية الفصولين اه منه

القبض بخلاف ما إذا كانت حية أو كان الموكل فيه ودبها لأنه في الأول تلك الاستثناء في الثاني ليس فيه إيجاب الضمان عليها وهذا المسئلة قد ردت فيها أقدام وانعكست فيها أفهام وقد ذكر بعض معاصري مشايخنا بانها تحتاج الى التحري رواتهم عن بعضهم عنه بضيق الوقت لا بالتقصير فقال كان محتاج بخاطري كثيرا أن أجعل في تحريرها كلاما يزيل اشكالا ويوضح ماما لكان الوقت الآن يضيق عن كمال التحقيق ولكنني بفضل الله تعالى ومنته ودفعت لتحريرها على الوجه الاتم وأزلت على كل فرع منها منزلة في أصله وكتبت على حواشي بعض الكتب ما حاصره له أعلم أولا أن الوكيل (٦٠) بقبض الدين يصير مودعا بعد قبضه فتجربى عليه أحكام المودع وان من أحب برئشي تلك

استثناءه يقبل قوله وما لا فلا لا يجني صحيح وان أحاط بكل ما له لكنه مشروط بما إذا لم يعلم انه ابتداء تغليب في المرض كما إذا علم أن ما أقربه انما دخل في ملكه في مرضه كافي الصورة المذكورة فان اقراره بانه ملك فلان الاجنبي دليل على انه ابتداء تغليب كما يقع كثيرا في زماننا من أن المريض يقر بالشئ لغيره اضرا الوارثه فاذا علم ذلك فتعبد بثلث ماله وهو معنى قول الفصول العمادية وابتداء من ثلث ماله لكن أنت تخبر بان المعتمد أن الاقرار اخبار لا تغليب وان المقر له بشئ اذا لم يدفعه المقر رضاه لا يجلب له أخذه ديانة الا اذا كان قد علم ذلك بنحو يسع أو هبة وان كان يحكم له بانه ملكه بناء على ظاهر الامر وان المقر صادق في اقراره فعلى هذا اذا علمنا أن هذا المقر كاذب في اقراره وانه قصده ابتداء تغليب قبل النظر الى الديانة لا تلك المقر له شيا منه وبالنظر الى القضاء في ظاهر الشرع يحكم له بالسك فلا وجه لتخصيص نفاذه من الثلث لان حيث صدقناه في اقراره في ظاهر الشرع لزم نفاذه من كل ماله وان أحاط به فلذا أطلق أصحاب المتن والشروح نفاذ الاقرار للاجنبي من كل المال فلا يس فيما ذكره في القنية تنبي من الحسن لامن حيث المعنى ولا من حيث الرواية ولا يكون فيه تأييد لما ذكره من الفرق ٣ اللهم الا أن يحمل الاقرار المزبور على الهبة وهي في المرض وصية لكنه يشترط فيها التسليم وان كان حكمها حكم الوصية كما صرحوا به وفي متن التنوير من كتاب الاقرار قال جميع ما لي أو ما ملكه هبة لا اقرار فلا بد من التسليم قال شارحه والاصل انه متى أضاف القرية الى ملكه كان هبة ثم نقل عن المتأخر لا يخرج عن ذلك بل يصفه لكن من العلوم الكثير من الناس انه ملكه فهل يكون اقرارا أو تغليبا ينبغي الثاني فبراعى فيه شرائط التملك اه فعلى هذا قولهم الاقرار اخبار لا تملك انما هو حيث لم يصف المقر به الى ملكه أو لم يكن معلوما بانه ملكه والاحصل الثاني بين كلامهم وكتبت هنا فيما علقته على التنوير عن وصايا النهاية مانعه وفي الاصل اذا قال في وصيته سدس دارى لفلان فهو وصية ولو قال لفلان سدس في دارى فاقرار لانه في الاول جعل سدس دارى جميعها مضاف الى نفسه وانما يكون ذلك بقصد التملك وفي الثاني جعل دارى نفسه طرفا لا سدس الذي يملكه لفلان وانما يكون داره طرفا لذلك السدس اذا كان السدس مملوكا لفلان قبل ذلك فيكون اقرارا أم لو كان انشاء لا يكون طرفا لان الدار كماله فلا يكون البعض طرفا للبعض وعلى هذا اذا قال له ألف درهم من مالي فهو وصية استخسانا اذا كان في ذكر الوصية وان قال في مالي فهو اقرار اه فعلى هذا فيمكن جعل ما ذكره في الوصية حيث كان المقر في ذكر الوصية فلا يشترط التسليم والاحل على الهبة واشترط التسليم كما علمت وهذا كله أيضا حيث أضاف ما قرره الى نفسه كقوله دارى أو عبدى لفلان بخلاف قوله هذه الدار أو العبد لفلان ولم يكن معلوما للناس بانه ملك المقر فانه حينئذ لا يمكن حله على التملك بغير بق الهبة أو الوصية لانه يكون مجرد اقرار وهو اخبار لا تملك كافي المتن والشروح لكن بهذا التقرير يظهر لك أن ما ذكره في معين المفتي عن القنية لا يمكن حله على التملك لان اقراره وهو صحيح بعيد في يد أبيه بانه لفلان اقرار مجرد فانه ليس فيه ما اشترط لجعله تملك كاهبة أو وصية لانه لم يعلم تلك كاهبة في مرضه عند موت أبيه والشرط كونه ملكا وقت الاقرار وضافته الى نفسه حتى يمكن حله تملك كاهبة بق الهبة أو الوصية لا يقال يصح اقراره وان

الحلف وأراد أن يخلف الوكيل على الدفع للموكل الظاهر أن له ذلك لما تقر من أن الوكيل بالقبض خصم ومن أن المال في يده أمانة وكل أمين ادعى ابطال الامانة الى مستحقها لنقل قوله وان كان من قبل قوله عليه السلام في حق رافعة مقبول وان لم يقبل في حق إيجاب الضمان على غيره أيضا كل من أقرب بشئ يلزمه فانه يخلف اذا هو أنكره الى غير ذلك من الضوابط والقواعد ولان المدون له أحد المالين ما يدي دفعه لوكيل وما لا يدي دفعه للورثة والذي دفعه للورثة اذا عاد الى تصديق الوكيل بترده وكذلك الذي دفعه لوكيل اذا أقر بربض اذا ذهب في مرض الموت ولم يسلم حتى مات بطلت الهبة لان الهبة في مرض الموت في معنى الوصية ولو اوجبته اه منه

الوكيل بعد أن دفعه للمدبون للورثة بانه لم يدفعه للموكل وانه باق عنده أو استهلكه برده على الدافع هذا ما ظهر من كلامهم وتنفذت فيه ولم أر من أشبع القول على المسئلة ولا من اعلمها حقها في الاستقصاء وأرجو الله تعالى أن يكون هذا التفقه صوابا والله الموفق (سئل) في رجل تزوج امرأة وسعى مهرها ودفعه الى أخيها لم يدفعه لها ثم ان الزوجة ماتت عن الزوج ولد ذكر والزواج يدعي أن أخاه لم يدفع المهر لها فهل والحالة هذه اذا لم يكن للاخ بينة بالدفع لها يكون القول قوله مع عينته أم لا (أجاب) القول قول أخيها في حق منع الزوج الدافع له فلا طلب له عليها لانه أمين في حقه والقول قول الامين باليمين في حق مؤتمنه بإجماع أئمتنا والله (٦١) أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر شيئا من الدراهم وأمره أن يشتري بهالة ذرة أو ما يتيسر له من الحبوب فاستهلك المأمور الدراهم ثم اشترى لنفسه حنطة متخلطة بالشعير بنسبتيه يقول رب الدراهم خذ بدراهمك من هذا وهو يتمتع ويقول ما آخذ الا مثل دراهمي ولا آخذ منها شيئا هل يجبر على الاخذ من الحبوب أم لا يجبر وله أخذ مثل دراهمه أم كيف الحال (أجاب) لا يجبر على الاخذ من الحبوب بدراهمه بل له المطالبة بمثل دراهمه التي استهلكها المأمور قال في البرازية في الخامس في الوكالة بالشرع الوكيل به أنفق الدراهم على نفسه ثم اشترى ما أمر من عنده بدراهمه فالمشتري للوكيل لا لا تصرف في المختار فاذا كان كذلك في هذه المسئلة فما بالك بالمسئول عنها يضمن مال الموكل للتعدى والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة دفعت لزوجهامصاغا من ذهب في سنة الغلاء لبيعه وينفقه و ردمته عليها ففعل واختلفت الآن

لم يكن في ملكه لقوله هم يصح اقرار الشخص بماله للغير ويلزمه تسليمه الى المقر له اذا ملكه برهته من الزمان لنفاذه على نفسه كافي التنوير وشرحه لا نقول هذا في الاقرار على سبيل الاخبار الذي ينفذ من كل المال وكلام القنية مبني على انه انشاء تغليب ابتداء ولذا قد نفاذه بكونه من الثلث اللهم الا أن يقال ان اقراره هذا الابن كان اخبارا في حال صحته لكنه لما دخل العبد في ملكه وهو مريض ولزمه تسليمه الى المقر له في تلك الحالة اعتبر تبرعا في المرض فتعبد بالثلث لوضوح القرينة الدالة على انه أراد التبرع به للمقر له لكنه منع نفاذه في وقت الاقرار قيام ملك أبيه له فلما انتقل الى ملكه زال المانع فنفاذ تبرعا والتبرع في المرض يتعبد بالثلث هذا غاية ما وصل اليه فهمي القاصر في توجيه عبارة القنية فتأمل والذي يظهر لي في تأويل عبارة الفصول العمادية غير ما مر وهو أن المراد من الاقرار بالبراءة عن الدين يعني اذا أقر المريض انه أبرأ وأنه عن دين له عليه لا يصح حكاية بان بسند البراءة الى حال الصحة ويقول قد كنت أبرأته عنه وأنا صحيح ولا ابتداء بان يقصد ابراءه عنه الآن وأما الاجنبي فانه اذا حكى انه أبرأ في الصحة يجوز من كل المال واذا ابتداء ابراءه عنه أي قصد بذلك الاقرار انشاء البراءة الآن لا على سبيل الحكاية يجوز من الثلث لانه تبرع لكن تقدم في جواب السؤال السابق عن جامع الفصولين والبدائع اذا أقر أنه أبرأ فلان في صحته من دينه لم يجوز اذا ملك انشاءه للحال فكذلك الحكاية الخ وقد منعت الجوهرة التصريح بأن المراد لم يجز أي من كل المال وانما يجوز من الثلث وعليه فلا فرق في اقراره ببراءة الاجنبي بين كونه حكاية أو ابتداء بحيث ينفذ كل منهما من الثلث فقط بخلاف الاقرار بتبعض الدين منه فانه من الكل كما مر وحينئذ في الفصول العمادية من التفصيل بخلاف ذلك فيكون في المسئلة قولان والظاهر تقدم ما في البدائع والجوهرة لكونهم سامعين الشروح فتأمل والله تعالى أعلم (سئل) في مريضة مرض الموت أقرت فيه لأخيها الغير الوارث لها مبلغ معلوم من الدراهم وان ذلك لزم ذمتها له من جهة قرض افترضته منه وماتت عن أولاد وعن زوج وخلفت تركته فهل يصح الاقرار المذكور وان لم يجزه الوارث (الجواب) نعم أقر بدين لغير وارث يجوز وان أحاط وان لو ارث لا الآن يصدق الورثة أو يبرهن برأيه اقراره بدين لاجنبي نافذ من كل ماله وأخر الارث عنه ودين الصحة وما لزمه في مرضه بسبب معروف قد ماعلى ما أقر به في مرض موته ولو ودبسه والسبب المعروف كتنكاح مشاهد بمهر المثل ويصح مشاهد كذلك واتلاف كذلك تنوير ومثله في الملتقى واذا أقر الرجل في مرض موته بدين وعليه بدين في صحته ودين لزمته في مرضه بسبب معلومة فدين الصحة والديون المعروفة الاسباب متقدمة هداية ومثله في البحر (سئل) في مريض مرض الموت أقر فيه بأن في ذمته لزوجه كذا من الدراهم مهرامو جلاها وصدقته فيه ومات عنها وعن ورثة غيرهم يصدقوا على ذلك وخلف تركته وهي عن زوجها المبلغ المذكور فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا (الجواب) نعم والمسئلة مذكورة في تنكاح جامع الفصولين آخر الكتاب وكذا في الفصول العمادية وكذا في فتاوى الحبيب الرملي (أقول) وفي الباب الثالث من اقرار البرازية في الاقرار في المرض اقراره لها بمهرها الى قدر ما له صحيح لعدم

مع الزوج في قيمته هل القول قول الزوج في قيمته أم قول الزوجة (أجاب) حيث أمره ببيعه صار وكلا عنهما في مولاغته الذي باعه به والقول قوله في مقداره قليلا كان أو كثيرا بيمينه وشرط ردمته مصاغا غير صحيح وان لم تأمره ببيعه فهو قرض فاسد مضبوط بقيمة من خلاف جنسه وهو الفضة والقول قول الزوج في مقداره والله أعلم (سئل) في جماعة اسبابه بدينه بالنس قبل لهم كتبهم للسفر فاذا نزلوا عن سفركم المتوجهين للسفر أنهم اذا اجتمعوا بحضرة صاحب السعادة كما دمشق المأمور بالسفر وأطلعوا من جانب سعادته ما يسهى يورده يعدم سفرهم بموجب الامر الشريف مما جعلوا الجانب ولتمن الدراهم قليلا كان أو كثيرا يدفعونهم سوية هل اذا تبين عدم كتابتهم يلزمهم المجهول أم لا يلزمهم

شراء (أجاب) لا يلزمهم ذلك حيث عاقروا بكنهم للسفر ولم يكونوا كتبوا لأنهم بالجهل مشروط به فإذا عدم الشرط عدم المشروط كما هو ظاهر والله أعلم (تم - مثل عنه) بما صورته فيما إذا قدم من أهل العلم المعروفين الآن بالسبابة إذا قالوا الجماعة من كبارهم أن كانوا لا ينفذون فادعوا على من يده الحل والعقد بلفظ المال قليلا كان أو كثيرا ونحن ندفع له ما كتبهم أنهم لا يلزمهم ما دفعوا لنفسيهم الدفع بكتابهم للسفر حيث عدم الشرط عدم المشروط هل إذا تبين كتابهم للسفر وما منع عنهم السفر لا يدفع مبالغ من الدراهم ووجد الشرط يلزمهم دفع ذلك أم لا (٦٢) (أجاب) لا شك في أن المقتضى انما يقتضي بحال السائل ينهي وإذا ثبت وجود الشرط للرجوع لا شك في الرجوع قالوا

التمهة فيه وان بعد الدخول قال الامام طهير الدين وقيل جرت العادة بمنع نفسها قبل قبض مقدار من المهر فلا يحكم بذلك القدر اذ لم تعرف هي بالقبض والصحيح انه يصدق الى تمام مهر مثلها وان كان الظاهر أنها استوفت شيئا ثم قال في البرازية اقربيه لأمراه التي ماتت عن ولد بقدر مهر مثلها وله ورثة آخر لم يصدقوه في ذلك قال القاضي الامام لا يصح اقراره ولا ينقض هذا ما تقدم لان الغالب هنا بعد موته استيفاء ورثتها وصيها المهر بخلاف الاول اه (سئل) فيما اذا ماتت امرأة عن زوج وبنت صغيرة منه وعن اولاد ثلاثة آخرين من زوج آخر مات قبلها ولها مبلغ دين معلوم بدينه من ثمن مات اثنان من الاولاد المزمورين عن جد لا بدعى أن المرأة اقربت في صحته أن الدين المزمور لا ولادها الا آخرين وأن اسمها في صلح الدين عارية ولا ينفقه على الاقارب في الصحة والزوج ينكر ذلك ويدي أن الاقرار كان في مرض موته فهل يكون القول للزوج بيمينه في ذلك أم لا (الجواب) البينة على مدعى صدور ذلك في الصحة والقول لمن يدعي في المرض بيمينه اذا لم يثبت يضاف الى اقرب أو فاته كما يقتضي به الخبر الرمي في كتاب البيوع من فتاواه حيث أجاب بان البينة على مدعى البيع في الصحة والقول لمن يدعي في المرض بيمينه اذا لم يثبت يضاف الى اقرب أو فاته والله أعلم (سئل) في مريضة باعت أمتعة معلومة لها من اجنبي يباع بانها شرعيا بثمن معلوم من الدراهم هو غن مثلها ثم اقربت في مرضها المزمور باستيفاء غن من المشرى ولم يكن عليها دين أصلا فهل يصح ذلك (الجواب) نعم (أقول) قد مرنا اختلاف العبارات في صحة الاقرار بقبض الثمن هل يتقدم من الثلث أو من السهل وأن الذي في الحاشية نفاذه من السهل وقبض في السؤال بقوله بن المثل اذ لو كان فيه حيازة نفذت من الثلث ويقول له ولم يكن عليها دين لما قدمناه من أنه لو اقر باستيفاء دين وجب له في المرض بدلائلها هو مال لا يصدق في حق غرامه الله (سئل) في امرأة اقربت مال تلبيس بالخض أن لثلاث اجنبي بدينته مبلغا معلوما من الدراهم ادى بيمينه شرعية ثم ماتت من مرضها المزمور فهل يكون الاقرار المزمور صحيحا (الجواب) نعم والمسئلة في اقرار الحاشية والاقربى ونحوه (سئل) في رجل باع في مرض موته حصعة معلومة من غرام معلوم من شرعية فيه الاجنبي عن بيمينه معلوم مقبوض وفيه حيازة وعليه دين محبط بركته فهل يقال للشرى بيمينه ان تمام القيمة أو تفسخا البيوع (الجواب) قال في العمادية من أول باب البيع مانعه المريض الذي عليه دين محبط بماله اذا باع عينا من اعيان ماله من اجنبي بيمينه لا تنفع الحيازة عند السهل اجازت الورثة أو لم يجزوا ويقال للمشتري ان شئت فبلغ تمام القيمة وان شئت فافسخ البيوع وان لم يكن عليه دين يجوز ان كانت الحيازة بقدر الثلث اه فصل بما ذكرنا الجواب وقد اقتضى العلامة الشيخ خير الدين في هذه المسئلة في موضعين من البيوع (سئل) في مريض مرض الموت باع نفسه لابنته دارا معلومة واقرب باستيفاء الثمن فهل يكون البيوع والاقرار المزموران غير صحيحين الا أن يجزى الورثة (الجواب) نعم (أقول) أطلق عدم جواز بيع المريض من وارثه فسهل ما لو كان من المثل بلا حيازة ولو لم يكن عليه دين بخلاف الاجنبي كما مر آنفا قال في التتوي الخيرة من كتاب الاقرار وما البيع فلا يجوز في جامع الفصولي اعطائها

بشرائه بخلافه ولا يلزم أو أطلق له الشراء والله أعلم (سئل) في الوكيل قبض الدين اذ مات موكله بيتا فقال قبضته في حياته ودفعته فصدق الورثة في القبض ونكروا الدفع لم يثبت هل قبل قوله بيمينه أم لا (أجاب) نعم وقبل قوله بيمينه حيث صدقته الورثة في القبض وهذه المسئلة زالت بها اقدام وصلت فيها أقوال مع قربة نخذها وسورة مصداقها في علمك واجمع فهمك قال في الزيل الجاني الفصل الرابع من كتاب الوكيل قبض ودفعه ما لم يملك فقال الوكيل قبضته في حياته ونكسرت الورثة أو قال دفعت اليه صدق ولو كان دينه يصدق لان الوكيل في الموضوعين حكمي أمر الايمان استئنافا لكن من حكمي أمر الايمان استئنافا كان فيه

اجاب الضمان على الغير لم يصدق وان كان فيه نفي الضمان عن نفسه صدق والوكيل قبض الوديعة فيما يحكي نفي الضمان عن نفسه وروى والوكيل قبض الدين فيما يحكي وجب الضمان على الموكل وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق اه وفي فروع الكرايم اذ اوكل وكيله قبض الدين فان اوكل فقال لغريم قد اديت الدين الى الوكيل وقال الوكيل قد كنت قبضت المال ودفعت الى الموكل لا يصدق الغريم ولا الوكيل ولو ادع عند انسان وديعة فوكل وكلا قبضها فان الموكل فقال المودع قد رددت الوديعة الى الوكيل وقال الوكيل قد قبضت ورددتها الى الموكل فلا ضمان على المودع والقول قول الوكيل والفرق بينهما أن الوكيل أقر (٦٣) بما ليس له أن يدايه فيه فعله فلم يصدق في اقراره كالموكل اذ قال

يبتاع عوض مهر مثلها لم يجز اذا البيع من الوارث لم يجز في المرض ولو بين المثل الا اذا أجاز وارثه اه وذكري الدر المختار في باب بيع الفضولي انه يتوقف بيع المريض من وارثه على اذنته اه وفي نور العيون عن الحاشية لا يصح اقرار مريض مات فيه قبض دينه من وارثه ولا من وكيل وارثه ولو كفل في صحته وكذا لو اقر بقبضه من اجنبي تبرع عن وارثه ١ وكل رجل يبيع شيئا معين فباعه من وارث موكله وأقر بقبض الثمن من وارثه أو اقر أن وكيله قبض الثمن ودفعه اليه لا يصدق وان كان المريض هو الموكل وموكله صحيح فاقول الوكيل انه قبض الثمن من المشتري أي الذي هو وارث الموكل ويجوز الموكل صدق الوكيل ولو كان المشتري وارث الوكيل والموكل والوكيل مريضان فاقول الوكيل قبض الثمن ٢ لا يصدق اذ مرضه يكفي لبطان اقراره لو ارثه بالقبض فرضه ههنا أولى * مريض عليه دين محبط فاقرب قبض وديعة أو عارية أو مضاربة كانت له عند وارثه صح اقراره لان الوارث لو ادعى رد الامانة الى مورثه المريض وكذبه المورث يقبل قول الوارث اه (سئل) فيما اذا اقرز يدي في حال مرضه أن لاحق له مع زوجته وأولاده منها في جميع ائدارين الكاكتين في محل كذا وانهم يستحقون ذلك دونه من وجه صحيح شرعي وأن لاحق له مع بنته من جهاز وقاش وأوان وصيني وحفرش وانما يستحق ذلك دونه وانه لا يستحق قبل زوجته وأولاده حقا مطلقا وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بها بعد نبوت مضمونها ويكون الاقرار صحيحا (الجواب) نعم والاقرار المصدّر بالنفي صحيح نافذ سواء كان في الصحة أو في المرض على ما عليه المتأخرون من أهل المذهب والله أعلم كنية الفقير على العمادى المفتي بدمشق الشام الجواب ما به المرحوم الوالد آجابه روح الله تعالى روحه في غرفات الجنان وأصبح عليه سبحانه الغفران كنية الفقير بامد العمادى المفتي بدمشق الشام (أقول) هذا الجواب غير محرو وفي اطلاقة نظر كما سيظهر فندبر (سئل) في مريض مرض الموت اقربيه انه لا يستحق عند زوجته ههنا حقا وأبرأ ذمتها من كل حق شرعي ومات عنها وعن ورثة غيرها وله تحت يدها اعيان وله بذهمتها من الورثة لم يجزوا والاقرار فهل يكون غير صحيح (الجواب) نعم مريض له على وارثه دين فابراه لم يجز ولو قال لم يكن لي عليه شيء ثم مات جازا اقراره قضاء لادبائه ولو قال مريضة تليس لي على زوجي صدق لا يبرأ عندنا خلافا للشافعي لان سبب المهر وهو النكاح مقطوع به بخلاف المسئلة الاولى لجواز أن لا يكون عليه دين جامع الفصولي من هبة المريض وفيه مريض أبرأ وارثه من دين له أصلا وكفاله بطل وكذا اقراره بقبضه واحتماله به على غيره وجاز اقراره الاجنبي من دين له عليه الا أن يكون الوارث كفيلا عنه فلا يجوز اذ يبرأ براءته ولو كان الاجنبي هو الكفيل عن الوارث جاز اقراره من الثالث ولم يجز اقراره بقبض شيء منه ٣ اذ فيه براءة الكفيل اه وقال في الحاوي القدسي واذا أراد المريض مرض الموت أن يصح اقراره لغريم فانه يقول ليس لي عليه دين ولو قال أبرأته عن الدين لا يصح ٤ ويرتفع بهذه المطالبة الدنيا لا المطالبة الآخرة اه وقال في التتارخانية معزى الى العمون من باب اقرار المريض ادعى على رجل مالا وأثبتته وأبرأه لا يجوز براءته ان كان عليه دين وكذا لو أبرأ الوارث لا يجوز سواء كان عليه دين أو لا ولو أنه قال لم يكن لي على هذا

١ قوله وكل رجل أي وكل المريض رجل يبيع المستتر في باع للرجل الوكيل وفي اقرار الموكل اه منه ٢ قوله لا يصدق الخ لا يقال ان اقراره هنا ليس اقرارا بشي من ماله لو ارثه لان المال للموكل لا لنا نقول لما كان الوكيل ترجع حقوق العقد اليه فكانه صار ماله على انه قد يقر بالقبض المذكور ثم يموت فيصدق الموكل أن وكيله قبض الثمن ثم مات مجهلا فاحذ الموكل من التركة فيصير في آخر الامر اقرار الوارثه بماله هذا الاعتبار اذا ما ظهر في قتله اه منه ٣ قوله اذ فيه راءة الكفيل كذا رأيت في جامع الفصولي تأمل اه منه ٤ قوله لا يصح أي من كل ماله بل يصح من المثل كما قدمناه عن الجوهرة أو لا يصح ان كان عليه دين محبط بيمينه كما يأتي بعده في عبارة التتارخانية اه منه

فإذا أقر الورثة بقبض الوكيل فقد أقروا بعضهم مثل المقبوض على مورثهم اقتضاء بل انتفى به أن يكون حاكماً أمراً إلا أن استثنائه وكان نافياً
عن نفسه الضمان فافهم والله أعلم (سئل) في اللغة عاقلة وكانت زوجة في قبض ما قبضه لها وصحابها صغارها من تركه والدها ثم ماتت فطلبت
بقبضه ورثته ما خضعها فادعى دفعه لها حال حياتها هل يقبل قوله بيمينه حيث صدقوه على القبض وأنكر والدفع أم لا يقبل الابينة (أجاب)
لا شبهة في قبول قوله بلا بينة فقد قال في الولو الجلية ولو وكل بقبض ودعيته ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته ثم هلك وأنكرت الورثة
أقول دفعته إليه صدق اه وفي جامع (٦٤) الفصولين وكييل قبض ودعيته أو عارية ينزل بموت موكله فلو قال قبضته في حياته ودفعته

الى الموكل صدق اه ولا شك أن المال في يد الوصي أمارة حكمه حكم الوديعة عندنا إنما الشبهة في مسألة الوكيل بقبض الدين إذا قال قبضت في حياته الخ وقد سأل عن مسألة الدين قبل الآن فأثبت بانه إذا صدق الورثة في القبض وكذبوه في الدفع فاقول قوله أيضاً لأنه بالقبض صار أميناً وقد صدقوه بانه قبض في حال تلك القبض فيها قبل وجود العزل الحكمي بالموت فكيف لا يقبل قوله مع قصد يقههم في مسألة الدين وانما لا يقبل قوله إذا أنكروا القبض والدفع وقد زلت أقدام كثير من في هذه المسئلة وأنخطأ جماعة من المتأخرين حتى من تصدى له تصنيف وأما مسألة الوكيل بقبض الامانة فلا شبهة فيها وهي واقعة الحال كما نص وبين في هذا السؤال والله أعلم (سئل) في الوكيل بقبض الدين إذا ادعى بعد عزله القبض والدفع ولم يصدق الموكل فيها فماذا

أجاب (سئل) في هذه الصورة إذا قام المدعي بيمينه على أن الوكيل قد أقر بانه قبض منه حين كان وكيله هل تندفع عنه الخصومة أم لا (أجاب) صرح في غير موضع أنه يقبل قول الوكيل في القبض والى ذلك في يد والدفع الى موكله في حق برامة المدعي ولكن قبل العزل وأما بعد العزل فلا يقبل قوله لأنه حينئذ حكم الأمر له لا حكمه له كما صرحوا به في مسألة البيع لو قال الموكل يبيع عبداً لوكيله قد أخرجك عن الوكالة فقال قد بعته أم لا يصدق لأنه حكم الأمر لا استثناء للحال وأما إقامة البينة من المدعي بعد دعواه الدفع على اقرار الوكيل قبل العزل بقبضه الدين منه حالئذ فهو دفع صحيح من المدعي ويكون القول قول الوكيل بيمينه في الدفع لأنه أمين بعد نبوت قبضه حال وكالة

والقول قوله لأنه أمين ادعى اصال الامانة الى صاحبه فقبل قوله باليمين حيث ثبت العزل له قبل عزله والله أعلم (سئل) في رجل ادعى بالوكالة عن ابن عمه على آخر أن بذمه مملوكة كذا من القروض دفع له كذا منها وبقي له بذمه كذا منها وطالب به فأنكر الوكيل واعترف بالدين فطالب منه اثباتها فقام شاهدين شهدا بانه وكله بخلاف المبلغ هل بذلك يملك القبض منه أم لا (أجاب) صرح علماؤنا رحمهم الله تعالى أن وكيل الخصومة والتقاضى لا يملك قبض الدين في متونهم وشروطهم قال في الهداية الفتوى أنه لا يملك القبض اظهرنا الجلية في الوكيل وقد يؤتمن على الخصومة من لم يؤتمن على المال فلا يجبر بالمقضى عليه بدفع المال خشية كراهة وخوف (٦٥) خيانتة فيه فلا يلزم بدفعه له على ما هو المفتى به والحال هذه لا سيما وفيما

أقرب مرضه ان لاحق له في الامتعة المعلقة مع بتمه وملكها فيها ظاهر فأجاب بأن الاقرار باطل على ما عهده المحققون ولو صدر بالنفي خلافاً للاشياء وقد أنكر وأعلم اه وكذا رد عليه شيخنا السائحاني وغيره والحاصل كبرأيته منقولاً عن العلامة جوي زاده أن الامتعة ان كانت في يد البنت فهو اقرار بالعين للوارث بلا شك وان لم تكن في يدها فهو صحيح وبه يشعر كلام الخبير الرمي المتقدم وصرح به أيضاً حاشيته على المنع وأطال في الرد على الاشياء فان قلت ذكر في الدر المختار عن الاشياء ان اقراره للوارث موقوف الا في ثلاث منها اقراره بالامانات كلها الخ وقول البنت هذا الشيء لا يبي اقراره بالامانة فيصير وان كان في يدها قلت المراد بام اقراره بقبض الامانة التي له عند وارثه لان صاحب الاشياء ذكر عن تخصيص الجامع أن الاقرار للوارث موقوف الا في ثلاث لو أقر بآلاف ودعيته المعروفة أو أقر بقبض ما كان عنده ودعيته أو بقبض ما قبضه الوارث بالوكالة من مدونه ثم قال في الاشياء وينبغي أن يلحق بالثانية اقراره بالامانات كلها ولو مال الشركة أو العارية والمعنى في الشكل انه ليس فيه اشارة لبعض اه يعني أن الوديعة في قوله أو أقر بقبض ما كان عنده ودعيته غير قيد بل ينبغي أن يلحق به الامانات كلها فيكون اقراره بقبضها كقراره بقبض الوديعة وبهذا البحث ما قدمناه عن نور العين من قوله مريض عليه دين يحيطا بقبض ودعيته أو عارية أو مضاربة كانت له عند وارثه صح اقراره لان الوارث لو ادعى رد الامانة الى مورثه المريض وكذب المورث يقبل قول الوارث اه فقد تبين لك انه ليس المراد اقراره بامانة عنده لوارثه بل المراد اقراره بقبضه لذلك فاني رأيت من يخطئ في ذلك مع أن النقول مصرحة بأن اقراره لوارثه بعين غير صحيح كما مر ثم انما ذكره في الاشياء من استثناء المسئلة الثالثة الظاهر أنه يستغنى عنه بالثانية لان المريض اذا كان له دين على أجنبي فوكل المريض وارثه بقبض الدين المذكور فقبضه صار ذلك الدين امانة في يد الوارث فاذا أقر بقبضه منه فقد أقر له بقبض ما كان له امانة عنده لان المال في يد الوكيل امانة تأمل وقد ذكر في جامع الفصولين صورة المسئلة الاولى من المسائل الثلاث فقال صورتهما أو دع أباه ألف درهم في مرض الاب أو بيمينه عند الشهود فالحاضر الموت أقر باهلا كه صدق اذ لو سكت ومات ولا يدري ما منع كانت في ماله فاذا أقر بآلاف فأولى اه وقوله عند الشهود قديده لتكون الوديعة معروفة بغير اقراره ولهذا قيد في الاشياء بقوله المعروفة فيدل على أنه لو أقر باهلا وكذب الوارثه ولا بينة على الايداع لا يقبل قوله وبه تعلم ما في عبارة التنوير وشرحه من الخلل حيث قال بخلاف اقراره له أي لوارثه بدينه مستهلكاً فانه جائز وصورته أن يقول كانت عندي ودعيته لهذا الوارث فاستهلكتها جوهرة اه فانه كان عليه أن يقول بخلاف اقراره باستهلاك ودعيته معروفة فانه جائز فاعتنم هذه التجرىات المفيدة والقوائد الفريدة (سئل) في مريض مرض الموت قال فيه لم يكن لي على هذا المطلوب شيء ثم مات عن ورثة فهل يصح ذلك (الجواب) اذا قال لم يكن لي على هذا المطلوب شيء ثم مات جازا لافقار في القضاء ولا قبل من ورثته بيمينه على هذا المطلوب بذلك وفيما بين وبين الله تعالى لا يجوز اقراره خلاصة من الفصل الثالث من الاقرار ومثله في البرازية والتنوير (سئل) في مريض مرض الموت أقرت فيه لهندا لاجنبية

(٩ - فتاوى حامديه) - ثاني مستحقها بموجب دفتر المقيد بالسجل المحفوظ وقبض القاضي استحقاق بعض الموكلين بيده العلية قهر اعل الوكيل لغيبتهم ووضع امانة تحت يد تابعه وقال القاضي أنا الناظر العام وهذا المبلغ عليه خصام بين فلان وفلان وهو تحت يد امانة حتى يأتي الخصم فان قال الوكيل اولاً ضمنان عليه (أجاب) لا وجه لضمنان الوكيل والحال ما ذكر وكيف يضمن وقد حرت العادة بنسبها للمولى فعلى تقدير صحة الوكالة بقبضها يكون التسليم له ما ذوباً فيه غير الوكيل بذلك لنبوت الاذن فيه دلالة كما هو ظاهر وانما قلنا على تقدير صحة الوكالة لان المصدق عليه لا يصح تركه باخذ الصدقة وصرفها فاطبة بان التوكيل باخذ المباح باطل وصرحوا

بأنه لا يضمن الفدية ولا درهم ولو عين فلان... ان يصدق به على فقير معين فدفعة الى فقير آخر لا يضمن اه فكيف يضمن الموكل وكذا بشئ لم يدخل ملكه ولم تصح وكالته به وسلمه الوكيل
للمحاكم الشرعية هذا الاقل به والله اعلم (سئل) في الصحيح الجسد المقيم في البلد اذا اراد ان يوكل وكيلاً عنه ليدعي بحق على آخر هل للمدعي
عليه ان يباي حتى يحضر الخصم فيدعي بنفسه لنفسه أم لا (أجاب) صرح علماءنا فاطمة بنتونا وشروحات الوكيل في الخصومة لا تكون الا
برضا الخصم الا ان يكون الموكل مريضاً (٦٦) أو غائباً مدة السفر أو مريداً السفر أو مخدرة وجهه ذلك ان الجواب مستحق على الخصم وهذا

يستحضره والنام متفاوتون في الخصومة فلو قلنا بلزومه يتضرر به فيتوقف على رضاه وهذا مذهب أبي حنيفة واختاره المحبوني والنسفي وصدر الشريعة وأبو الفضل الموصلي ورجح دليله في كل مصنف وغالب المتون عليه فلزم العمل به لدفع الضرر لا سيما في هذا الزمان الفاسد والله اعلم (سئل) في امرأة مخدرة وكنت في دعوى شرعية بحق على آخر فاحضرته فدعوى فقال لا أرضى بتوكيل زيد تعنتا منه فهل يعتبر رضاه أم كيف الحال وإذا قلتم لا حيث كانت مخدرة فهل اذا كانت بررة يكون الحكم كذلك أم لا (أجاب) لا يعتبر رضاه كما هو اختيار المتأخرين وعليه الفتوى كما صرح به في دفع القدر وغيره وأما اذا كانت بررة فهي كالرجل لا يجوز لها التوكيل الا برضا الخصم هل في الجوهر المرأة اذا كانت مخدرة جاز لها ان توكل بغير رضا الخصم لانها لم تالف خطاب الرجال فاذا حضرت مجلس الحاكم

انقضت فلم تنطق بحجتها لحياتها او بما يكون سبباً لفران حقها وهذا انما يستحسنه المتأخرون وجعلوها كالمرضى اموال وأما اذا كانت عاقماً ان تحضر مجلس الرجال فهي كالرجل لا يجوز لها التوكيل الا برضا الخصم اه بخلاف المخدرة فان الزامها بالجواب قضيه لحقها ولو حضرت مجلس القاضي لم تكن ان تنطق بحجتها لاعتبارها من الحياء والمحل قال في دفع القدر وهذا انما يستحسنه المتأخرون وعليه الفتوى اه وقد مشى عليه في الكروم والنجف الا بغير رضاه من المتون وفي الحق ان ذلك من المخدرة وهي التي لم تخطأ الرجال بكراً كانت أو ثيباً وعليه الفتوى وكذا اعلم القاضي ان الموكل غير من البيان في الخصومة بنفسه وهذا الذي ذكرناه والمقرر

المشهور وليس للقاضي ولا للمفتي ان يتعداه للاختيار المذكور والله اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر دراهم ليشترى له من اربابا ويطلبه صانعة فامسك المأمور دراهم الا تم كلها لوجود الزيف في بعضها وأدى دراهم الثمن من عنده وأشهد أنه يشترى لآخر وباع الا تم فاجاز ففعله هل للمأمور حبس الصابون عنه لاستيفاء ما دفع من ماله أم لا وهل لأمين المصينة دفع الصابون للائتمار بغير اذن المأمور أم ليس له ذلك وعليه حفظه حتى باذن له المأمور بدفعه وان دفعه له بغير اذن المأمور للمأمور أن يكافره حتى يستوفي حقه أم لا (أجاب) نعم له حبس الصابون عنه لاستيفاء غنه فقد صرح علماءنا بأن وكيل الشراء له حبس المبيع لاستيفاء الثمن سواء أداه (٦٧) للبائع أم لا وليس لأمين المصينة ان يدفع

الصابون المذكور للموكل المذكور وان كان هو المالك اذ الوكيل بمنزلة البائع منه فيحبس المبيع الى ان يستوفي الثمن فكيف يجوز للأمين تسليمه لغير من سلمه اليه وهو الموكل وان فعل ذلك كان فيه متعدياً ويطلب برده وتسليمه لمن له حق حبسه الى استيفاء حقه والله اعلم (سئل) عن وكيل باع دراهم لآخر وكيل آخر شياً بغير اذنه هل يضمن ولا يقبل قوله عليه اذا هو أنكر (أجاب) نعم يضمن ولا يقبل قوله عليه لانفراد كل منهما بما وكل به والحال هذه والله اعلم (سئل) في رجل وكل آخر في خاج زوجته ففعله الوكيل بعد عزل الموكل له هل والحالة هذه يصح الخلع وتبين أم لا (أجاب) لا يصح خلع الوكيل بعد عزل الموكل له فلا تبين منه قال الزبلي قال بعض المشايخ اذا وكل الزوج وكيلاً لطلاق زوجته بالتماسها غلب لا يملك عزله وليس بشئ بل له عزله في الصحيح لان المرأة لاحق لها في الطلاق اه والخلع طلاق بائن والله اعلم (سئل) فيما اذا جرت عادة التجار ان يبعث بعضهم الى بعض بضاعة

بيعه او يبعث بعضهم من يختاره ويعتقد أمائته من المكاري يتبعث اشهر ذلك بينهم اشتهاوا شائعاً ففهم وباع المبعوث الى البضاعة المبعوث في مدينته وأرسل مع من اختاره منهم لبايعها على دفعات متعددة حسب ما تيسر له وأنكر المبعوث اليه بعض الدفعات هل يكون القول قول باعث الثمن يمينه وان لم يعلم تفصيل ذلك لطول المدة أم لا بدله من اليمين (أجاب) القول قوله يمينه اذ لا يضمن مع من يختاره وراه أميناً لانه أمين قوله بدعيه على آخر هكذا عبارة التنوير وشرحه والصواب أن يقال بدعيه عليه آخره انما سبب قوله لزم بدله الموكل اه منه

أموال تسمع اه ونقله في الاشياء من كتاب الاقرار بالحرف وعلى قوله تسمع بقوله لكونه متهم في هذا الاقرار الخ وفي الفتاوى الرحيمية سئل عن رجل كان بينه وبين زيد تعاط فقال لاحق لي قبل زيد ولا استحق عنده فضة ولا ذهب ولا دين ولا شياً ثم مرض ومات هل تسمع دعوى وارثه أو وصيه على زيد المذكور بشئ أو لا (أجاب) لا تسمع دعوى وارثه أو الوصي بشئ كان قبل الاقرار ولو كان في مرض موته كما في البرازية والاشياء وغيرهما والله اعلم

(كتاب الصلح)

(سئل) فيما اذا مات رجل عن زوجة وعن أخوين شقيقين وخلف عقاراً تحت بدلاخوين فصالحا الزوجة عن حصتها من العقار وأخرها من ذلك بمبلغ معلوم من الدراهم دفعها لهما مع مؤخرها فمالمعلوم لهما عليه وله بعض ديون على الناس لم تشترط لاحد وصدر بين الزوجة والأخوين ابراء عام من الطرفين لدى يمينه شرعية فهل يكون كل من الصلح والتخارج والابراء صحيحاً (الجواب) نعم وذلك من السلام التخارج لا يصح اذا كان على الميت دين أي يبيح الله الدين لان حكم الشرع أن يكون الدين على جميع الورثة برزازية من السادس في صلح الاب والوصي وفهما من المحل المرقوم قال قلت للثاني ما قولك فبين مات عن ابنين وديون له وعليه وأرضين صالح أحدهما الآخر على مبلغ معلوم على أن الدراهم التي كانت لابيهما بينهما على حالها والذي على أبيهم هو له ضامن وهو كذا درهما قال الصلح جائز وان لم يسم ماعليه من الدين فالصلح باطل اه في المسئلة المفتي به له دين (سئل) فيما اذا مات رجل عن وورثة وله مبلغ دين معلوم القدر بذمة زيد طالبيه و وكيل الورثة ثم طلب الصلح مع الوكيل عن المبلغ المزبور فهل يكون اقراراً منه بالمال المرقوم (الجواب) نعم كما في الاشياء والتنو بر طلب الصلح والابراء عن الدعوى لا يكون اقراراً بالدعوى بخلاف طلب الصلح والابراء عن المال تنو بالابراء من كتاب الصلح (سئل) فيما اذا كان لورثة رجل دين موروث منهم عنه بذمة زيد فقبض بعضهم قدر ما منه ويريد الباقي مشاركة القابض فيه فهل لهم ذلك (الجواب) اذا قبض أحدهم شيئاً منه شاركه الا تخوفه ان شاء أو اتبع الغريم كافي التنوير من الصلح (سئل) فيما اذا كان لزيد مبلغ دين معلوم من الدراهم بذمة عرفت فخالها على بعض معلوم من الدراهم المزبورة لمحاشر عيان اقراراً وتراضاً وضمن بكر عمر في ذلك عند زيد ضماناً شرعياً مقبولاً من الجميع ويريد بدمطالبة بكر الضامن بما كفل به عرافه هل ذلك (الجواب) نعم قال في التنوير وشرحه للعلاء الصلح الواقع على بعض جنس ماله عليه من دين أو غصب أخذ بعض حقه وحطاً لباقيته لا معاوضة للربا وحية نكاح الصلح بلا اشتراط قبض بدله عن ألف حال على مائة حالة أو على ألف مؤجلة وعن ألف جياذ على مائة زوف ولا يصح عن دراهم على دينار مؤجلة لعدم الجنس فكان صرفاً لم يجزئ نسيئة اه والمسئلة في المتون وهناك صالح على بعض جنس ماله عليه وأما صحة ضمان بدل الصلح فاذكره في التنوير من الصلح بقوله وكل زيد عراف الصلح عن دم عمد او علي بعض دين يدعيه على آخر من مكيل أو موزون لزم بدله الموكل لانه اسقاط فكان الوكيل

اموال

انقضت فلم تنطق بحجتها لحياتها او بما يكون سبباً لفران حقها وهذا انما يستحسنه المتأخرون وجعلوها كالمرضى اموال وأما اذا كانت عاقماً ان تحضر مجلس الرجال فهي كالرجل لا يجوز لها التوكيل الا برضا الخصم اه بخلاف المخدرة فان الزامها بالجواب قضيه لحقها ولو حضرت مجلس القاضي لم تكن ان تنطق بحجتها لاعتبارها من الحياء والمحل قال في دفع القدر وهذا انما يستحسنه المتأخرون وعليه الفتوى اه وقد مشى عليه في الكروم والنجف الا بغير رضاه من المتون وفي الحق ان ذلك من المخدرة وهي التي لم تخطأ الرجال بكراً كانت أو ثيباً وعليه الفتوى وكذا اعلم القاضي ان الموكل غير من البيان في الخصومة بنفسه وهذا الذي ذكرناه والمقرر

لم يتعاضل أمانته والحالة هذه بالارسل مع من ذكره فذكر الزاهد رافع البكر نحو اه زاده حزن عادة حاكه الرسل انهم يهشون الكرايس الى من يبيعها لهم في البادو يبيع باعناهم اليهم بيد من شاء وراه أمانة فاذا بيعت البائع عن الكرايس بيد شخص ظنه أمانة وأبق ذلك الرسول لا يضمن البائع اذا كانت هذه العادة معروفة عندهم قال أستاذنا رحمه الله تعالى وبه أجبت أنا وغيري اه وقد عذ بقوله هم المعروف عرفا كالمشروط شرطاً والعادة محكمة والعرف قاض الى غير ذلك من كلامهم والله أعلم (سئل) في رجل وكل رجلاً أن يعمل دأبه بالمرابحة اذا حل الدين عليه (٦٨) بشرأ الاشياء على وجه الخيلة المعهودة في مثله هل يصح توكيله وينفذ فعل الوكيل عليه

أما (أجاب) نعم يصح وينفذ فعل الوكيل عليه (سئل) فيما اذا كان له مبلغ دين معلوم من الدراهم بذمة عمر وفصالحه وعمر عن المبلغ المذكور على مقداره معلوم من الخطة والشعر مؤجل ذلك المقدار على عمر والى أجل معلوم واقترا قبل القبض فهل بطل الصلح (الجواب) نعم كما صرح به في الدرر وفصول العمادي وغيرهما قال في البرازيه ثم الصلح ان كان عن دعوى في حدود على أحد النقيضين أو الوكيل أو الوزني كالتبر والحد لا يشترط قبض بدل الصلح في المجلس اه وفي شتى الفرائض من التنو يقبض بدل الصلح شرط ان كان ديناً بين والالا اه وفي الدرر أثناء كتاب الصلح صالح عن كرخطة على عشرة دراهم فان قبض أي العشرة في المجلس صح أي الصلح لما عرفت أن الصلح في صورة اختلاف الجنس في معنى البيع فيجب قبض أحد العوضين في المجلس والا فلا أي وان لم يقبض العشرة فلا يصح الصلح لانه حينئذ يكون بيع الدين بالدين وهو باطل وان قبض خمسة بقي خمسة فتفرق فاصح في النصف فقط لو جود المصحح في ذلك القدر كذا العكس يعني لو صالح عن عشرة عليه على مكمل أو موزون فان قبض في المجلس جاز والا فلا لما عرفت اه وفي العمادية من الفصل التاسع والعشرين عن فتاوى رشيد الدين اذا كان المدعي ديناً فصالح على مكمل أو موزون مشار اليه في المجلس أو في البيت يصح ولا يبطل بالقيام عن المجلس بدون القبض لانه لم يوجد الافتراق عن دين بدين فلو كان المكمل أو الموزون بغير عينه يبطل بالافتراق عن دين بدين اه ثم قال في العمادية وذكر الاستروشن رحمه الله تعالى رأيت في أصول الفقه لبعض المتقدمين من أصحابنا رحمه الله تعالى اذا وجب لرجل على آخو دين فصالح من ذلك على جنس غيره بغير عينه ولم يقبض حتى افتراق لم يجز ذلك الا في خصه له وهي أن المرأة اذا صالحت من الدراهم على كذا ما من الدقيق بغير عينه جاز وان لم يقبض اه ما في العمادية (سئل) فيما اذا أقرز بدين في ذمته لعمر ومبلغ دين معلوم من الدراهم نظير مال شركة عنان بينهما ثم صالح زيدا بدين على مبلغ من الدراهم معلوم أقل من المبلغ المزبور ولم يقبض عمر وبدل الصلح قبل التفرق من المجلس فهل يكون الصلح المزبور باطلاً (الجواب) حيث صالحه عن دراهم على دينارين مؤجلاً يكون غير صحيح والمصلحة في الملتقى (سئل) فيما اذا مات رجل عن أولاد بالغين وقاصرين وخلف فلاحته باعها بالبالغين ووهى القاصرين من زبدهن معلوم مقبوض ثم بلغ القاصرون رشيداً وادعوا أن في غن حصتهم غنيا فاحشا وصالحهم المشتري عن ذلك بمبلغ من الدراهم في نصيبهم وريداً خوتهم بالبالغين مشاركتهم في المبلغ بدون وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم صالح عن عين مشتركة من نصيبه يختص المصالح ببدل الصلح وليس لشريكه أن يشاركه فيه بخلاف الصلح عن الدين المشترك وان أراد المصالح أن يختص بالبدل فيه أيضاً فالحيلة فيه أن يهبه الغير ثم قدر دينه وهو يبره عن دينه هذا اذا كان البدل من خلاف جنس المبدل منه والا لا حيلة للاختصاص حاوي الزاهد ومثله في شرح ابن المنذر وفي الخاتمة من فصل الصلح عن دعوى العقار جلال ادعيا أرضاً وأدار في يد رجل وقال له لنار رتناها من أيننا فخذ الذي في يده فصالحه أحداهما عن حصته

البياعات والانتكح فذلك أن زوجته امرأة بعد أخرى فارجع البتات سنت والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في نعم دار ورجل أمر على من قبل آخر بالاتفاق على أهل بيته ومصرف الوكيل من ماله في تعمير هذه الدار أو نفد درهم وأتفق المأمور من ماله على أهل بيت الآخر ألف درهم ثم طلب كل منهما ما صرفه على الوجه المرقوم ولم يصدق كل من الموكل والامور على جميع ما صرفه بل صدقاهما على نصف ما ادعيا صرفه فهل يصح أن يقول ما في جميع ما ادعيا صرفه أو يأخذ كل منهما ما صرفه وهو ألف درهم أولاً بدين ثبوت الزيادة بالبيعة وهل في هذا فرق بين أن يكون الاتفاق والصرف من مال الموكل والآخر بين أن يكون الاتفاق والصرف من مال الوكيل والماء ورأى (أجاب)

أما (أجاب) نعم يصح وينفذ فعل الوكيل عليه لانه توكيل بشراء الاشياء مراحمه وهو جاز ولو وكيل مطالب بالموكل والله أعلم (سئل) في رجل وكل وكبلاً في بيع شيء وقال له لا تبعه الا بمحض فلان فباعه بغير محضه هل يجوز ذلك عليه (أجاب) لا يجوز كما صرح به في الخاتمة بقوله ولو وكاله بالبيع ونهاه عن البيع الا بشهود او الا بمحض فلان لا يملك البيع بغير حضور الشهود وبغير محضر فلان اه ومثله في البرازيه وكثير من الكتب ومعنى محضر فلان بمحضه أو على يده أو بعرفته وما أشبه ذلك والله أعلم (سئل) في الوكالة العامة هل تصح أم لا (أجاب) قد وضع الشيخ زين الدين له رسالة مستقلة حاصلها أنها تصح ويملك الوكيل فيها كل شيء الا الطلاق والعتاق والهبة والصدقة على المقتب به وبذلك التزوج ولو بطلت له عموم قول فاضحان تناول

لا بد من اقامة البيعة اذا أراد كل منهما الرجوع على الآخر بالزيادة وان لم يرد الرجوع بان كان الصرف من مال الموكل والا ثم أراد الرجوع عن الضمان فالقول قولهما باليمين ووجهه أنهم ما في الصورة الاولى يدعيان الدين والموكل والا ثم يشكران والبيعة على المدي واليمين على المنكر وفي الصورة الثانية هما أمينان يشكران الضمان ويدعيان الرجوع عن عهدة الامانة والقول قول الامين باليمين وقد صرح بذلك في التنازخانية قال ناقلاً عن البيعة سئل على بن أحمد يعني عنه فقال هذا على وجهين ان كان يريد الرجوع فلا بد من اقامة البيعة وان أراد الرجوع عن الضمان فالقول قوله اه فقد ثبت الفرق بينهما كما ترى ثم اني اردت مطالعة في المسئلة (٦٩) ونقرت عليها بالامعان في المراجعة

على مائة درهم فأراد الابن الاخر أن يشاركه في المسئلة لم يكن له أن يشاركه لان الصلح معاوضة في زعم المدعي فداء عن الدين في زعم المدعي عليه فلم يكن معاوضة من كل وجه فلا يثبت للشريك حق الشركة بالشك وعن أبي يوسف في رواية لشريكه أن يشاركه في المسئلة اه على أن في مسئلتنا دعوى البالغ لا تسع في الغبن الفاحش بدون التعرير فكيف يشارك القاصر من ادعواهم مسموع في الغبن الفاحش (سئل) فيما اذا صالح أحد الورثة وأبرأ ابراء عما تم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح فهل تسع دعوى الوارث المشهور على نفسه في حصته منه (الجواب) نعم والمسئلة في متن التنو برمن الصلح وبه أفق الخير الرمي أقول في المسئلة كلام طويل قدمنا بعضه في كتاب الدعوى وكتاب الاقرار فراجعه (سئل) في امرأة ماتت عن زوج وابن وبنت من غيرهم وخلفت تركة مشتملة على دراهم فضة وحصص غراسات وغيره ما من الابن والبنات صالحا الزوج عن التركة على مبلغ معلوم من الفضة المزبورة أقل من حصته من الفضة فهل يكون الصلح المزبور غير جائز (الجواب) نعم وفي مختصر القصد وري اذا كانت التركة بين ورثة فأخرجوا أحداهم منها بحال أعطوه اياه والتركة عقاراً أو عروض جاز قليلاً كان ما أعطوه أو كثيراً وان كانت التركة فضة وغيرها فصالحوه على فضة جازان كان ما أعطوه أكثر من نصيبه من الفضة حتى يكون المثل المثل والباقي بمقابلته غير من الاجناس ويشترط قبض ما باء الفضة وان كان ما أعطوه مثل نصيبه من الفضة أو أقل لا يجوز وان كانت التركة فضة فأعطوه ذهباً أو ذهباً فأعطوه فضة جاز سواء كان ما أعطوه قليلاً أو كثيراً الا أن القبض شرط في المجلس وان كانت ذهباً وفضة وغير ذلك فصالحوه على ذهب أو فضة ان كان ما أعطوه أكثر من نصيبه من ذلك الجنس جاز وان كان مثل نصيبه أو أقل لا يجوز خلاصة من الفصل السادس من الصلح (سئل) فيما اذا استأجر زيد من عمر دابة ليعمل عليها جازاً معلوماً من الاقسمة من دمشق الى مدينة كذا الجارة شرعية وجل عمر والجل المزبور عليها في أثناء الطريق فقد اجل من غير تقصير منه ثم ان عمر اصالحه عن ذلك بمبلغ معلوم من الدراهم فدفع له زيد ثم وجد الرجل المذكور وعنده بكر وريد زيد الا أن دفع المبلغ المزبور لعمر وأخذ الرجل المذكور من بكر بعد الثبوت الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم قال المؤلف رحمه الله تعالى ثم طلب قاضي طرابلس النقل في المسئلة فكتبت اليه أيها الطالب لنقل هذه الفتوى اعلم أن المسئلة مبنية على صلح الاجير وهو بمنزلة المودع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصلح من المودع بعد دعوى الهلاك غير صحيح قال في الاشياء الصلح عقد يرفع النزاع فلا يصح مع المودع بعد دعوى الهلاك الا النزاع اه فاذا ظهرت الودعة عند آخر رد البديل ويكون الصلح باطلاً ويكون للدافع حق الاسترداد وقال في البرازيه من الصلح ادعى على انسان مالا وصالحه على مال ثم بان الحق على انسان آخر رد البديل اه وقال في جامع الفتاوى في الصلح ادعى على انسان مالا فصالحه ثم ظهر أن لا شيء عليه بطل الصلح اه وفي حاشية الاشياء للبيري من الصلح مائة وفي القينة لظاهر أن المدعي مبالغ في ادعواه بطل الصلح اه وفي آخر صلح الاشياء أيضاً ادعى مالا فأنكر فصالحه ثم ظهر بعده أن لا شيء عليه بطل الصلح كفي العمادية من العاشر اه ونقول هذه المسئلة كثيرة فقد نظرتنا من هذه النقول المعترضة

حياته بلا بيعة أم لا (أجاب) نعم يضمن ولا يقبل قول ورثته انه دفعه في حياته بلا برهان لانه يموت عن تجهيل تقر في تركه ضمان فلا بد للخروج من عهده عن البيان والله أعلم (سئل) في رجل اشترى لحماً من وكيل شخص يبيعه والمشتري على الموكل دين هل تقع المقاصة وليس لا وكيل مطالبته بالدين أم لا (أجاب) نعم تقع المقاصة عن الموكل فيمتنع على الوكيل مطالبة المشتري قال في جامع الفصولين في السابع والعشرين ولو كان للمشتري دين على موكل البيعة يصير فصاحبا للدين وكذا في الخاتمة وكثير من الكتب شرحو فتاوى والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر باب زوج ابنته الصغيرة من فلان بكذا بشرط أن لا يعقد نكاحها عليه حتى يقبض النصف منه خشية المطالب فالف الوكيل

وعقد قبل قبضه هل ينشأ أم لا (أجاب) هذه وكالة مضافة ان لم يوجد الشرط الذي هو قبض نصف المهر المتفق عليه لا يصير وكلاهما لا
قال في الحاوي الزاهدي راجع الفاضل وكنته أن تزوجها من نفسه بشرط أن يطلق زوجته مع هذه وكالة مضافة حتى لو لم يوجد الشرط
لا يصير وكلاهما لا ينكح فلا أثر للنكاح اذ حكمه حكم نكاح الفضولي والحالة هذه والله أعلم (سئل) في ذي منصب أرسل مندوبه لرجل
يستقرض منه مالا ويشتري له منه بضاعة وأوقع النكاح مع المرسل حسابا وكتب له المرسل به أنه بقي له عندنا آخر كل حساب من ثمن البضاعة
كذلك ما من ذوالنصب والاتجار (٧٠) يطالب المندوب هل له عليه طاب أم لا (أجاب) ليس له على المندوب طلب اذ هو سفير ومعبور

ومن كان كذلك لا طلب
أن لا لا جبر الرجوع في البذل الذي دفعه للمستأجر أخذ ماله ممن هو عنده بوجهه الشرعي لان للانسان
أخذ ماله أينما وجد كماله معلوم لا يحله أحد فاذا دفع المستأجر للاجير مبلغا الذي دفعه كماله معلوم
المنقول وأراد أخذ جله لعله يفسد الصلح الذي جرى بينهما فأي مانع يمنعه منه وقد أنعم الله تعالى على هذا
العبد الفقير أي ما أتيت في مسألة الابدتحقق المنقول كما أني بذلك مأثور ومسؤول واذا جرى الصلح بين
المتداعين وكتب الصلح وفيه ابراء كل واحد منهما صاحبه عن الدعوى ثم ظهر أن الصلح وقع باطلا بفتوى
الأئمة فأراد المدعي أن يدعي ما دعي لا تصح دعواه لا براءة السابق والمختار أن تسمع لان هذا ابراء في ضمن صلح
فاسد فلا يعمل بجمع الفتاوى

(كتاب المضاربة)

(سئل) فيما اذا اشترى المضارب مملوكا من مال المضاربة ثم أعتمقه بدون إذن رب المال ثم علم رب المال
بالتعق فردّه ولم يجزه فهل لا يصح التعق أم لا (الجواب) لا يصح التعق (سئل) في مضارب مات ولم يوجد
مال المضاربة فيما خلف فهل عاد ديني تركته (الجواب) نعم اذا مات المضارب ولم يبين أمر المضاربة
لزم ذلك في تركته والله أعلم في شرح الوهبانية مات المضارب ولم يوجد مال المضاربة فيما خلف
عادي ديني تركته علائي في أو آخر المضاربة اذا مات المضارب وادعى ورثته أنه دفع المال والرجوع هل
يقبل منهم أجاب قارئ الهداية بأن المضارب اذا مات ولم يبين لزم ذلك في تركته ولا يقبل قول ورثته أنه
رد المال الى صاحبه الا بينة تشهد أنه رده الى المالك أو تشهد أن المضارب قال قبل موته رددت المال
والرجوع الى المالك اه (سئل) فيما اذا مات المضارب وعليه دين وكان مال المضاربة معروفا فهل
يكون رب المال أحق برأس ماله وحصته من الربح (الجواب) نعم كما صرح بذلك فاضلنا والذخيرة
والبرهانية (سئل) فيما اذا هلك شيء من مال المضاربة فهل يصرف الهالك الى الربح (الجواب) نعم وما
ي كل شيء هلك من مال المضاربة فمن الربح أي فيجعل منه لأنه تابع ورأس المال أصل فيصرف
الهالك الى التابع كافي العفو في الزكاة شرح الكنت للعيني وهي مسألة المتون (سئل) في المضاربة
اذا فسدت بعد ما عمل المضارب في مائة فهل له أجر مثله لا يزداد على المشروط (الجواب) نعم قال في التنوير
واجارة فاسدة ان فسدت فلا ربح حينئذ بل له أجر مثله مطلقا بلا زيادة على المشروط (أقول) قوله مطلقا
معناه ربح أولا وهذا ظاهر الرواية وفي رواية أنه اذا لم يربح لا أجر له وقوله بلا زيادة على المشروط هذا
قول أبي يوسف وهو المختار وعليه المتون وعند محمد له أجر مثله عليه بالغام بالغ ومحل الخلاف ما اذا ربح والا
بأجر المثل بالغ بالغ لأنه لا يمكن تقدير نصف الربح المعلوم ونما في القهستاني (سئل) فيما اذا سافر
زيد بضاعة فاصدا الحجاز وفي أثناء الطريق دفعها لعمرو وذ كرأن ذلك على سبيل الشركة ليعطى عمرو
يبقى في محل كذا ويحمل كذا ويكون الربح الحاصل بينهما نصفين بعد ما ذكره فتأول يده نصفها ثم باع في
العين المذكورين وخسرهما واخر باضائع غير هاور جعاف وضع عمرو يده على بعض البضاعة الثانية

انتهى كذا وكذا النفس البضاعة فهو اقرا منه بانه وسوز ولا طلب على الرسول والله أعلم (سئل) في أخوين أمر
أحدهما الآخر أن تزوجه امرأة يقضى المهر عنه ففعل وقضاه من مال مشترك هل له الرجوع بحصته منه أم لا (أجاب) نعم له الرجوع اذ
المهر في الكتب الحقة من غير مضاف منه رجع وان لم يشترط الرجوع والله أعلم (سئل) في رجل حضر المجلس الشرع الشريف
وأشهد أحدهما على نفسه أصالة وعلى أخوته وكالة وشهد له جماعة بغيره أخوته أنهم وكلوه في الشهادة على أن الدار التي في القرية الغلانية
لاحق لهم فيها هل هي ملك لا (سئل) في رجل حضر المجلس الشرع فلما علم أخوته بما فعل أنكروا وكيل أخيه في ذلك هل يصح الحكم عليهم

بالاشهاد المذكور أم لا (أجاب) القول قول الاخوة الغائبين عن مجلس الشرع الشرع الشريف انهم لم يوكلا أو كوا أو كوا في ذلك هذا وقد أجاز صاحب
الاشباه والنظائر بفساد الحكم بالملك المدعي بسبب عدم ذكره البطل أو المدعي عليه في الحادثة وأجاب كثير من العلماء ان وكالة لا تدخل
تحت الحكم وبانه لا تسمع الدعوى فكيف يحكم على الاخوة الغائبين باسهاد أخيه عليهم في جهة غيبتهم هذا الا فائلا به والحال هذه والله أعلم
(سئل) في رجل وكل ابنه البالغ في شراء عقار بعينه فاشترى لنفسه وكذا في صلح التبايع من ماله وما تاهل يكون العقار ميراثا عن الاب الموكل
أو عن الابن (أجاب) يكون ميراثا عن الاب حيث عين العقار لابنه في تركته له ويقع (٧١) الشراء لابن وان عينه لنفسه قال في الكنت

المذكور وامتنع من دفعه هالز يدبون وجه شرعي فهل ترفع يده عن البعض المذكور من البضاعة المرقومة
الثانية وله أجر مثله على زيد (الجواب) نعم اما عدم انعقادها شركة فلما في المتق من الشركة ولا تصح
مفاوضة ولا عنان الا بالدرهم أو الدنانير أو بالفلوس النافقة عند محمد وبالنبر والنقرة تعامل الناس بها
ولا يصحان بالعروض الا أن يبيع نصف عرضه بنصف عرض الآخر ثم يعقد الشركة اه ومثله في التنوير
وغيره وأيضا شرطها في شركة العقد الايجاب والقبول كافي التنوير ولم يكن من عروشي مطلقا لادراهم ولا
دنانير ولا عروض ولا غير هالفا في تكون شركة فعلى هذا لا يقال انه لا أجر لمن عمل في المشترك لانه لا يعمل شيئا
لشريكه الا ويقع بعضه لنفسه فلا يستحق كما صرحوا به في الاجارة ولا شركة فاسدة في هذه الحادثة أيضا
لان المال من واحد فلا يقال أيضا ان العقود الفاسدة تعامل معاملة الصحيح والربح في الشركة الفاسدة بقدر
المال وان شرط الفضل لان الربح فيها تابع للمال فيقدر بقدره كافي البحر لعدم المال منه مال من
أحدهما أو أما جرة المثل فلجماله الاجرة هذا ما ظهر من بعض الوجوه في هذه المسئلة والله أعلم بالصواب
واليه الرجوع والمآب (أقول) والحاصل أن هذه مضاربة فاسدة فتجب فيها الاجرة قال في الولوبية ومالا
يجوز فيه المضاربة يجب له فيه أجر المثل لانه لم يعمل له مجا نابل ابتغى لعمله عوضا واذ لم يستحق المشروط كان
له قيمة عمله والرجوع الى المالك وكذا لو لم يربح له أجر مثله لانه لم يعمل له مجا نابل ابتغى لعمله عوضا واذ لم يستحق المشروط كان
الاجارة الفاسدة متى عمل يستحق أجر المثل حصل الربح من عمله أو لم يحصل اه (سئل) فيما اذا دفع زيد
لعمرو بضاعة على سبيل المضاربة وقال لعمرو بعها ومهمار بحت يكون الربح بينهما المثل فباعها وخسر فيها
فهل تكون المضاربة المزبورة غير صحيحة ولعمرو أجر مثله (الجواب) نعم قال في شرح المتق فتنفسد
بالعروض ولكن ان دفع عرضا وقال بعها وعمل في غنه مضاربة أو قال اقض مالي على فلان واعمل به
مضاربة جازت لانه أضافها الى الثمن اه (أقول) وفي الخاتمة رجل دفع لآخر عرضا وقال بعها وعمل بثلثه
مضاربة بنصف الربح فباع باحد التقدين وتصرف بالثلث جازت المضاربة لانه أضافها الى الثمن لا الى العروض
وان باع العروض بمكمل أو موزون جاز له بيع المضاربة فاسدة في قول أبي حنيفة وقال صاحبها لا يجوز
البيع وانما فسدت المضاربة عند أبي حنيفة لانها صارت مضافة الى العروض (سئل) في المضارب مضاربة
مطلقة اذا سرق أو خب من مال المضاربة برا أو غرق بحرا لا تعد منه ولا تقصير في الحفظ فهل لا ضمان عليه
(الجواب) نعم لا ضمان عليه والحالة هذه وملك المضارب في المطلة التي لم يتدبها كان أو زمان أو نوع البيع
ولو فاسدا بنقد ونسيئة متعارفة والشرع والتوكيل به ما والسفر برا وبحرا والابضاع علائق على التنوير
والقول قول المضارب في دعوى الهلاك والضباع في المضاربة الفاسدة مع غيره هكذا ذكر في ظاهر الرواية
وجعل المال في يده أمانة كافي المضاربة الصحيحة وذ كر الحواوي فيه اختلافا وقال لا ضمان عليه في قول
أبي حنيفة وعندهما يضمن كافي الاجير المشترك اذا هلك المال في يده القول بان عن البدائع (سئل)
فيما اذا قال رب المال أقرضتك وقال المار فروع اليه لابل دفعته على سبيل المضاربة فهل تقبل بينة رب

الرجوع كما صرح به غير ما واحد من علمائنا والله أعلم (سئل) في ناظر وقف وكل وكيل في قبض غنله الوقف فعزل الناظر هل ينزل وكيله
بعزله ويبطل تصرفه في الوقف أم لا (أجاب) نعم ينزل بعزله لانه يشترط لدوام الوكالة ما يشترط لادائها كإقص عليه في البحر والله أعلم
(سئل) في رجل وكل آخر قبض حقوقه وغلالات عقاره فقبض كما أمره الموكل وما تاهل أن أوصل الوكيل ما قبضه الموكل ثم ظهر مستحق
في جزء معين من الغلة واختار تضمين الوكيل في ائنه هل لورثة الوكيل الرجوع في ائنه الموكل حيث استهلك ذلك أم لا (أجاب) نعم فرار الضمان
على المستهلك والحال هذه وانظر ما كتبه الأئمة في الوكالة والقصيص يقع لك ذلك والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر دين طال به فدفعه له

فربار قال بعه وخذ دينك من غنه فباعه كما امره ويقول الوكيل لم يقبض من الثمن شيئا وبطل يدينه والموكل يمنع عن ايفائه فحجابه عينة
دينه من عن المبيع هل تسقط مطالبة الوكيل بسبب ذلك أم لا والقول قوله انه لم يقبض غنه أم لا (أجاب) لا تمتنع مطالبة الوكيل بدينه على
الموكل فله حصة اذا امتنع والقول قوله في عدم قبض الثمن من المشتري ولا يمنع بعه الثوب من المطالبة والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل
أودع آخرنا فتم وكلمه ببيعهم ما أطاق فباعهم من رجل معروف الى أجل متعارف فلما حل الاجل طلب المشتري فلم يوجد هل يلزم الوكيل
دفع الثمن من ماله أم لا واذا قام لافهل (٧٢) اذا دفع بناء على لزومه ليكون الثمن له هل له الرجوع به أم لا (أجاب) نعم اذا قضاه من ماله

المال على القرض (الجواب) القول قول مدعي المضارب به لان رب المال يدعي عليه الضمان بعدما تفقعا على
المشتري له لم يجوز رجوع
انه أخذ المال باذنه والبيعة بالمال كافي الخاتبة وغيرها (سئل) فيما اذا حصل ربح في مال المضاربة
تقاسمه المضارب مع رب المال بينهما نصفين وبقيت المضاربة ثم هلك بعض مال المضاربة قبل أن يقبض رب المال
شيئا منه فكيف الحكم (الجواب) يتراذان الربح لياخذ المال رأس ماله وما فضل فهو بينهما وان نقص
لم يضمن كذا في التنوير والدرر وصرة الفتاوى وغيرها (سئل) في المضارب مضاربة صحيحة اذا سافر
بمال المضاربة فهل يكون طعامه وشرايه وكسوته وركوبه في مالهها (الجواب) اذا سافر المضارب مضاربة
صحيحة قطعاه وشرايه وكسوته وركوبه في مال المضاربة بالمعروف وكذا ان نوى الإقامة بمصر ولم يتخذ دارا
كذا ذكره العلائي عن ابن مالك أما اذا عمل في مصر ولديه أو اتخذ دارا فنفقته في ماله (أقول) ويأخذ
المالك قدر ما نفق المضارب من رأس المال ان كان غمرا فأن استوفاه وفضل شيء اقتسماه وان لم يظهر
ربح فلا شيء عليه كذا في متن التنوير واحترز بالصحة عن الفاسدة لانه فيها أحير فلا نفقته كمن يضع
وكيل وشريك كافي وفي الاخبار خلاف علائي وتقدم في الشركة عن الخبر الرمي أن وجود الشريك
في مال الشركة استحسانا فيكون العمل عليه لانهم ليسوا بمماستثنى وبقي ما سافر المضارب بماله وماله أو
بما لزم لرجلين فانه ينفق بالحصة كذا ذكره العلائي أيضا عن المجمع (سئل) فيما اذا تكرر السفر بمال
المضارب بفسق فادعى انه مأذون له بالتكرار وادعى الآخر النسي عن التكرار فكيف الحكم (الجواب)
اذا ادعى رب المال التقييد والمضارب الاطلاق فالقول للمضارب مع بيمينه ما لم يقم رب المال بيمينه على التقييد
كذا أفتى قارئ الهداية (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمر ومائة قرض مضارب ببيع ثمرتها غنما وهاك
مال المضاربة بدون تعدد منه ولا تقصير فهل القول قول المضارب في الهلاك مع بيمينه (الجواب) نعم كما أفتى
بذلك الخبر الرمي وفي فتاوى الانقروى عن وجوب السرخصي القول قول المضارب الهلاك مع بيمينه اه
(سئل) في مال المضاربة الصحيحة اذا مات رب المال بعدما اشترى به المضارب عروضا فهل ينزل بجوت رب
المال ويباع العروضا ببقية المال ولا يملك المسافر بها لانتهاء العقد (الجواب) نعم وينزل بعزله ان
علم به والا فان علم بالعزل ولو حكما كونه المالك ولو حكما والمال عروضا باعها ثم لا يتصرف في غنها شرح
التنوير للعلائي ولا ينزل من ذلك لان له حقا في الربح ولا يظهر الا بالنقص فيثبت له حق البيع ليقدر ذلك
عيني وجوت رب المال ينزل علمه أولا فلا يملك الشراء المبسداً وبذلك يبيع المشتري لنقد المال ولا يملك
المسافر لانتهاء العقد بخلاف النسي عنها مع بقاء العقد بزازية (سئل) فيما اذا خسر المضارب فهل يكون
الخسران على رب المال (الجواب) نعم وسئل قارئ الهداية عن شريك طلب من شريكه أو من العامل
في المضاربة حساب ما باعه وما صرفه فقال لا أعلم حسابا وانما بعت وصرفت وبقي هذا القدر هل يلزم بعمل
الحاسبة أجب القول قول الشريك والمضارب في مقدار الربح والخسران مع بيمينه ولا يلزم أن يذكر الامر
مفصلا والقول قوله في الضياع والرد الى الشريك اه من كتاب الشركة وذكر في كتاب القضاء سئل

المال الذي على
المشتري له لم يجوز رجوع
الوكيل بمادفع كافي جامع
الفتاوى وغيرها والله أعلم
(سئل) في وكيل عن غائب
بيعه عقاره أمره بصنق
الأواء ببيع ذلك العقار
لشخص من توابعه فباعه
خوفا على نفسه أو ماله من
ذلك الصنق بمقداره
نصف القيمة أو ثلثها هل
يجوز هذا البيع أم لا يجوز
لكونه مكرها بامر الحاكم
المذكور ولكونه بالنسبة
الفاحش وهل اذا كتب
في صلح التامع أنه لا غبن
فيه وكان الواقع خلافه هل
يعتبر ما في الصلح أم ما هو
الواقع في نفس الامر
(أجاب) صرح الفقهاء
بان أمر السلطان اكراه
وان لم يتوعدوا وأمر غيره لا
الآن يعمل بدلالة الحال
أنه لو لم يمثل أمره يقتله أو
يقطع يده أو يضره ضربا
يخاف على نفسه أو تلاف
عضوه والحاكم المذكور
داخل في اسم السلطان
لأنهم في كتاب الاكراه
وتوسطه ندرة المكره على

ايقاع ما حده سلطانا أولصا في قاموس لسان المحتد فدره الميت وقته لم يمتد الى اه فاذا علمت ذلك فمجرد أمر المذكور كور اذا
أكرهوا لم يتوعدوا المأمور بما يعدم الرضا للعلم بدلالة الحال بايقاعه عند الامتناع ولذلك كان التحقيق ان السلطان وغيره سواء في اشتراط
ذلك هذا أو ما يبيع الوكيل بما عزوه وان باي غن كان نقاله في البحر فيقطع النظر عن كون الوكيل مكرها لو قضى بعدم جواز ذلك على قولهما
بقوله ما في مسئلة بيع الوكيل بما عزوه وان باي غن كان نقاله في البحر فيقطع النظر عن كون الوكيل مكرها لو قضى بعدم جواز ذلك على قولهما
قوله بما استثنى أي في تراهم العمل على الاستحسان الا في مسائل اه منه

بالغن الفاحش جاز لما علمت والعبرة بما في نفس الامر لا ما كتب في الصلح صرح به في البحر في كتاب الوفاء وغيره والله أعلم (سئل) في بيع
الوكيل بالبيع بما عزوه وان باي غن كان (أجاب) مذهب الامام أنه يصح ومذهبهما خلافة قال في البرازية ويقتضي بقوله ما في نص
القدوري ورجح دليل الامام وهو القول عليه عند النسفي وهو أصح الاقوال والاختيار عند المحمدي ووافقه الموصلي وصدر الشريعة اه
(أقول) وعليه أصحاب المتن الموضوع لنقل المذهب بما هو ظاهر الرواية والله أعلم (سئل) في رجل قال لا خراصة وقعت عليه خذني
من أحد بضاعة نسبتو وبها فاشترى له من رجل زينا ثمن معلوم مثملا كلامه وباعه فربح (٧٣) فيه هل الربح للوكيل أم للموكل المحمدي

اذا ادعى أحد الشر بيمين على الآخر أو رب المال على العامل في مال المضاربة بخيانة وطلب من الحاكم
يمينه انه ما خان في شيء وأنه آداء الامانة هل يلزم (أجاب) اذا ادعى عليه بخيانة في قدر معلوم وأنكر حلف عليه
فان حلف برئ وان نكل ثبت ما ادعاه وان لم يمين مقدار افكذ الحكم لكن اذا نكل عن اليمين لزمه أن يمين
مقدار ما خان فيه والقول قوله في مقدار مع بيمينه لان نكوله كالاقرار بشئ مجهول والبيان في مقداره الى
المقرع يمينه الا أن يقيم خصمه بيمينه على أكثر والله أعلم (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمر ومبلغ معلوم
من الدراهم مضاربة صحيحة بالثلث ثم دفع عمر وليكر بعض المبلغ مضاربة صحيحة كالاولى بدون اذن ولا
وجه شرعي وعمل بكفر فيه فهل يضمن عمر (الجواب) نعم مضارب المضارب آخر بلا اذن المالك لم يضمن
بالدفع مالم يعمل الثاني فاذا عمل ضمن الدافع ربح الثاني أو ألقى الظاهر لان الدفع ايداع وهو يملكه فاذا
عمل تبين انه مضارب فيضمن الا اذا كانت الثانية فاسدة فلا ضمان وان ربح بل الثاني أجر مثله على
المضارب الا قول ولا دلل الربح المشروط تنوير وشرحه العلائي (أقول) اذا عمل الثاني فماله كالمالك بخير بين
تضمن الاول رأس ماله أو الثاني فان ضمن الاول صحت المضاربة بين الاول والثاني وكان الربح على
ما شرطوا وان ضمن الثاني ربح جميعا ضمن على الاول وصحت بينهما وكان الربح بينهما وطالب الثاني
ما ربح دون الاول كذا في البحر (سئل) في المضارب اذا ادعى دفع بعض المال لصاحب ورب
المال ينكر ذلك فهل يصدق المضارب في رد ذلك بيمينه (الجواب) نعم كافي فتاوى ابن نجيم (سئل) في
المضارب اذا ائتمار رب المال صريحا عن نخل ماله بمال المضاربة ثم خلط ماله بماله هلك المالان فهل يضمن
بالخلط (الجواب) نعم ولا يخلطه أي مال المضاربة بماله الا به أي باذن المالك أو باعمل برأيك فيثبت بجوز
له المضاربة وانخلط أموال المضاربة فلا تنضم مثله فلا بد من التخصيص عليه أو التفويض المطابق
وأما الخلط فلان المالك لم يرض بشركة غير المضارب وذكر في المتن انه لو لم يقل للمضارب اعمل برأيك
وكان عرف التجار في ذلك البلد أن المضارب بين يخطوط الاموال والملاك لا يهنون عنه وغلب هذا التعارف
فانه لو خلط المضارب ذلك لا يضمن وليس للمضارب في المضاربة المطابقة أن يدفع الى غيره مضاربة ولا أن
يشترك شركة عثمان أو مفادضة ولا أن يخلط مال المضاربة بماله أو بمال غيره ولو كان رب المال قال له في
المضاربة اعمل فيه برأيك كان له أن يدفع الى غيره مضاربة وبشارك ماله بمال المضاربة خاتمة من فصل
ما يجوز للمضارب وما لا يجوز (سئل) فيما اذا وضع المضارب بمال المضاربة في حانوت لحفظ مال المضاربة
فهل تكون أجرة الحانوت في مال المضاربة (الجواب) نعم وكذلك يستأجر البيوت لحفظ الاموال ذخيرة
من الفصل التاسع ومثله في البحر (سئل) فيما اذا أعطى المضارب شيئا من مال المضاربة الى جاور طمع
في أخذه كله غصبا حتى كلف عن ذلك فهل يكون غير ضامن (الجواب) نعم ولو صرف على العاشر وأخذ العشر
باجباره لا يضمن وان أعطى العشر بلا الزام منه ضمن وكذا اذا صانعه بشئ من المال لانه أعطى باختياره
الى من لاحق له فيه فيضمنه كمالوا تلفه أو أعطى الاجني قال مشايخنا رحمهم الله تعالى في زماننا لا ضمان على

(١٠) - (فتاوى حامدية) - ثاني (أجاب) ليس له ذلك ويدوم على نصرة ماله بفقد الغائب فيسدد على الحفظ لا
التصرف وانما نلت ذلك لما صرح به في البحر عند قوله وموت أحد هما وجبته الخ من أن الوكالة تبطل بفقد الموكل فيحق التصرف لا الحفظ
فراجعنا ان ثبت والله أعلم (سئل) في جماعة وكلاهما جلا في قبض معاليهم من ناظر على وقف فان الرجل وادعوا أنه قبضها منه ومات مجهولا
فضمن وأنكرت الورثة العلم قبضه هل القول قواهم بيمينهم على نفي العلم حيث لا يبرهان سوى دعوى الناظر الدفعة أم لا (أجاب) هذه دعوى
دين في التركة وقول الناظر لا يغلبها بالدين وان كان قوله مقبولا في الصرف فهو في حق براءة نفسه لا في حق اثبات دين على الغير نظيره المودع

إذا أمر المودع بدفع الوديعة إلى فلان فادعى المودع الدفع لفلان فأنكره فالقول قول المودع في برائة نفسه والقول قول فلان في عدم القبض ولا شبهة أن الورثة ثابتون عن الميت فالقول قولهم بيمينهم على نفق العارية قبض الميت ولا عبرة لدعوى القبض بلاينة شرعية وهذا الحكم يظهر مما ذكره الطحاوي في مختصره والاسيوطي في شرحه ولا يخفى وجهه على الفقيه وأما علم (سئل) في رجل أرسل إلى آخر فدفن فمصرى وفي داخلها أو بعون غير شالبيح القماش وبشترى بثمنه وبالر بعين ثيابا معلومة لها ما ورسلها إلى مصر فباع غالب القماش وبقي عنده الةليل ومات عن غير تجهيل بل بين الورثة (٧٤) غاية التبيين والعادة فيما بينهم أن يبيع نارة بثمن مجمل ونارة بثمن مؤجل إلى أجل قريب

المضارب فيما يعطى من مال المضاربة إلى سلطان طمع في أخذه غصبا وكذا الوصي لأنهم مقاصد الإصلاح إذا أعطاه البعض لخص السكل جائز وأصله قلع الخضر عليه السلام لوح السفينة تخافة طالم يأخذ كل سفينة صالحة غصبا فأشبه ما لو وقع في بيته حريق فناول الوديعة إلى الجاني لا يضمن برأيه وصى مرمع اليتيم على جائز وهو يخاف أنه إن لم يبره يترع المال من يده فبره بمال اليتيم قال بعضهم لا ضمان عليه وكذا المضارب إذا مر بالمال قال أبو بكر الأسكاف ليس هذا قول أصحابنا وإنما هو قول محمد بن سلمة وهو استحسان وعن الفقيه أبي الليث أنه كان يجوز للأوصياء المصانعة في أموال اليتامى واختيار ابن سلمة موافق لقول أبي يوسف وبه يفتى واليه الإشارة في كتاب الله تعالى أما السفينة الخ خاتمة من فصل تصرفات الوصي في مال اليتيم وأكثر المشايخ أخذوا بهذا القول خلاصة في الفصل الثامن من كتاب الوصايا

(كتاب الوديعة)

(سئل) فيما إذا أودع زيد عند عمر والجال أمتعة مملوكة وهما في طريق الحج الشريف ووصلا إلى دمشق فظلمهما منه فأقرهما ثم ادعى أنه ضاعت قبل الإقرار فهل يكون ضامنا للتناقص (الجواب) نعم وفي العيون إذا طلب المالك الوديعة فقال أطلبها عند أفاع صاحبها عند أفاع المودع ضاعت الوديعة بسأل المودع متى ضاعت قبل إقراره أو بعده فإن قال قبل إقراره يلزمه الضمان للتناقص لأن قوله أطلبها عند أفاع إقرار منه أنه ضاعت فإذا قال ضاعت كان تناقضا وإن قال ضاعت بعد الإقرار لا يضمن لأنه لا تناقص خلاصة من الفصل الرابع ومثله في البرازية وأفتى بثلثة الخبز الرملي (سئل) في ذمية حرقها كبح الحر بردارها خارج المدينة في محلة غير آمنة دفع لها زيدا حريرا تكسبه على أن لا تكسبه في دارها بل تكسبه في دار بنتها الكائنة في محلة آمنة داخل المدينة أخطأ من دارها فالت أمره وكسبه في دارها مع عدم المانع من ذلك فسرق من دارها فهل حيث كان الأمر كذا يكون التقيد بمغيد افتضخ قيمة الحرير زيد (الجواب) نعم قال في الملتقى وإن أمر بحفظها في داره فحفظ في غيرها ضمن اه وفي شرح الجمع المسمى أمره أي المالك المودع بالحفظ في بيت من داره فحفظ في بيت آخر من مساو له لم يضمن بخلاف الخاتمة في الدار يعني لو أمره بالحفظ في دار وحفظها في دار أخرى يضمن لأن ما يختلفان في الحرز بالقياس التقيد اه والمسئلة في التنوير وغيره أيضا (سئل) فيما إذا دفع زيد لعمر والمساقر بحر الوديعة ليدفعها للشركة فلان ببلدة كذا فوضعها عمر ودخل سبب فيه أمتعة وسافر في سفينة فاخترق السفينة وشعر وكما يعاينة الهلاك فأرما بآفة نفسها إلى القوارب وكذلك عمر ولم يسمع غير ذلك ولم يمكن أخذ الوديعة معه ولا نقلها لسفينة أخرى فهل تكسبه مع السبب وما فيه من غير تعد ولا تقصير في الحفظ فهل حيث كان الأمر كذا كذا ضمان على عمر والوديعة (الجواب) نعم لا ضمان عليه بخلاف ما إذا تمكن من الحفظ بنقلها منه إلى مكان آخر فتركها فانه يصير ضامنا كما في العمادية والذخيرة البرهانية وجامع التناوي نذرت بقرعة من الباقورة وترك الراعي اتباعها فهو في سعة من ذلك ولا ضمان عليه فيما نذرت الاجاع ان كان الراعي خاصا وان كان مشتركا فذلك عند أبي حنيفة

كبحر به عادة جميع التجار فهل لورثة الميت مطالبة المشتري عند حلول الأجل أم لا وهل إذا لم يقدر واعي الاستيفاء منهم يضمنون الثمن أم لا (أجاب) نعم لهم مطالبته المشتري بالثمن الذي تقدر بمباشرة الميت في ذمهم لأن حقوق العقد المشروح عائدة إلى الوكيل فتورث عنه ولا ضمان عليهم فيما تولى عليهم والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما إذا وكلت البكر البالغة أهاف قبض مهرها وقبضته هل يكون القول قولها في إيصالها إليها أم لا وهل إذا ثبت لها على أمها دين تجس فيه أم لا (أجاب) نعم القول قول الأم في إيصال ما قبضته إلى بنتها حيث صدقتها في القبض من زوجها وكذبها في الإيصال إليها آمنة تدعى إيصال الأمانة إلى صاحبها ولا شبهة أنهم لا يضمنون في دينها لا طبار المشون والشروح والفتاوى على أنه لا تجس أصل في دين فرعه والله أعلم (سئل) في رجل زوج أمه بالوكنة عنه ومات الزوج لآعن تركه ثم مات الأب المزوج عن ابن وتركه هل وعندهما يطالب هذا الابن بمهر زوجته أخيه في تركه الأب أم لا حيث لم يكن الابن ضامنا (أجاب) المقران الأب لا يطالب بمهر زوجته ابنة إذا باشر عقد النكاح بولاية أو وكالة إلا إذا ضمنه فلا يطالب وارثه والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة أدي وارثها على ابن زوجها المتوفى قبلها بعد مضي عشر من سنة بفاضل مهرها فأقر به بناء على بقائه بذمة أبيه فخير العبدول بأنها برئت زوجها منه في حال صحته قبل وفاته أبراهم هل تسمع دعواه عليه الأبراء الكونه في عليه أم لا (أجاب) تسمع دعواه لأنه محل الحلفا وهو ظاهر والله أعلم (سئل)

عصبة وهم من ذوى الأرحام فنارعه فيه وأدعوا أنه وقف مصر وف على ماصرفه الواقف وانهم مصر فندونه وهو ينكر كونه وفتاوى يدعي أنه ملك يقسم على فراض الله تعالى ولا تمسك لهم بشئ سوى نذرة مكتوب فيها هذا وقف زيد لا غير ولها صورة السجل ويقولون هذه نذرة كاتب الولاية ويريدون منع من الأثر بمجرد النذرة هل يقضى له بالأثر ولا يمنع بمجرد النذرة كذا لا يستعاده تشهد أنه وقف فلان عليهم بشرطه المانع لابن العم عن الأثر فيه (أجاب) يتضى لابن العم بالأثر لتمكنه بالأصل وهو الملك والوقف طارئ عليه ما لم تقم بقوله إلا بخراي الذي أعطاه المودع الأرحام اه منه

في امرأة أشهدت في حال مرض زوجها أنه ليس لزوجها خيل ولا غنم ولا بقر ولا جاموس ولا ولا وماتت فبين بعد موته أن له أشباه من هذه الأنواع وغيرها هل ينعها هذا الشاهد عن دعوى الارث في ذلك وفي جميع ما يظهر أم لا (أجاب) جميع ما يظهر للميت يجب فيه حقه الذي فرضه الله تعالى لها ولا ينعها مجرد هذا الكلام من دعوى ارثها فيه كما هو ظاهر وليس في هذه الصيغة أراء يمنع ولا يصلح بدفع فلا وجه لمنعها عن حقه فيه بل قالوا فيها هو البالغ من ذلك لو صالح أحد الورثة وأبرأ عما ثم ظهر شئ من التركة لم يكن وقت الصلح الاصح جواز دعواه في حصته كما صرح به في صلح البرازية وكثير من الكتب فهاذا مع الأبراء فكيف مع مالا أبرأ فيه ولا صلح بأى وجه يسقط (٧٥) حقه وهذا مما لا يتوقف فيه والحال

وعندهما يضمن وانما لا يضمن عنده وان ترك الحفظ فيما نذرت لان الامين انما يضمن بترك الحفظ اذا تركه لغير عذر أما اذا تركه بعذر فانه لا يضمن كالمودع الوديعة إلى أجنبي حالة الحريق فانه لا يضمن وان ترك الحفظ لانه ترك بعذر كذا هتنا وانما ترك الحفظ بعذر كى لا يضيع الباقي وعندهما يضمن لانه ترك بعذر يمكن الاحتراز عنه قال صاحب الذخيرة ورأيت في بعض النسخ لا ضمان عليه فيما نذرت إذا لم يجد من يبعثه ليردها أو يبعثه لغير صاحبها بذلك وكذلك لو تفرقت فرقا ولم يقدر على اتباع السكل فاتباع البعض وترك البعض لا يضمن لانه ترك حفظ البعض بعذر وعندهما يضمن لانه يمكن الاحتراز عنه عمادية من ضمان الراعي وفي فتاوى أبي الليث مكارم رجل كرايس انسان فاستقبله المصوص فطرح الكرايس وذهب بالحمار قال ان كان لا يمكنه التخلص منهم بالحمار والكرايس وكان يعلم انه لو حله أخذ المصوص الحمار والكرايس فلا ضمان عليه لانه لم يترك الحفظ مع القدرة عليه عمادية وفي الخاوي وجامع الفتاوى عن الوري احترق بيت المودع فلم ينقل الوديعة إلى مكان آخر مع امكانه يضمن اذا تمكن من حفظها بنقلها إلى مكان آخر قال ويعرف من هذا كثير من الوقائع (سئل) فيما إذا دفع زيد لعمر والمسافر في البحر أمانة ليدفعها للشركة في مصر فوضعهما عمر وفي جيبه وركب في سفينة مع جماعة وقبل وصولهم اصبر خرج عليهم الفرنج وأخذوا السفينة بما فيها فباع عمر وبنابه وألقاهم مع الأمانة في السفينة حيث لا يمكنه أخذها ولا نقلها إلى مكان آخر وأفتى بنفسه في البحر خوفا من الاسر والقتل وخلص بنفسه سباحة وأخذت الأمانة مع السفينة فهل لا ضمان على عمر والحالة هذه (الجواب) نعم كافي الذخيرة والعمادية (سئل) في فرس مشتركة بين زيد وعمر ونصفين وهما تحت يد زيد فذبحه ذو شوك وانزعهما قهر من يذود دفعها للبكر فوضع بكر يده عليها حتى هلكت عنده ويريد عمر ومطالبة بكر بقيمة حصته منها فهل له ذلك (الجواب) نعم لقولهم ولو أودع الغاصب المقتصوب ثم هلك في يد المودع ضمن اياها من الغاصب والمودع قال في الدرر أما الغاصب فظاهر وأما المودع فلقبضه منه بلا رضامال كاه والمسئلة في كتاب الوديعة من التنوير والقهستاني وغيرهما (سئل) فيما إذا دفع ذى لثله وهما في القدس أمتعة معلومة لجماعها له على دابته إلى حلب بأجرة معلومة فتسلم المدفوع له الأمتعة وحملها على دابته ثم دعهما لغيره ليجملها بدون اذن صاحبها فافارقه فضاغت هل يضمن قيمتها المدفوع له الأول (الجواب) نعم لان صاحب الجمل رضى بيده لا يبدغ غيره وصار كودع أودع ولا يضمن مودع المودع كافي التنوير وغيره وفي ودبعة التجنيس المودع اذا بعث الوديعة على يد ابنه وابن ليس في عياله ان كان بالغيا يضمن وان لم يكن بالغيا يضمن عمادية ومثله في الفصولين ونور العين رجل دفع إلى رجل ألف درهم وقال له ادفعها إلى فلان فلان بالرى فبات المدافع فدفع المودع المال إلى رجل ليس دفعه إلى فلان بالرى فأخذ في الطريق لا ضمان على المودع لانه وصى الميت ولو كان المدافع حيا ضمن المودع لانه وكيل الآن يكون الاخر في عياله فلا ضمان عليه خاتمة من فصل فيما بعد تضييع الوديعة (سئل) في مودع أودع الوديعة عند آخر فو لكت قبل مفارقتها فهل لا يضمن (الجواب) نعم قال في البحر لا يضمن المودع بمجرد الدفع ما لم يفارقه اه

هذه والله أعلم (سئل) في رجل توفي عن غير وارث شرعى هل توضع تركته في بيت المال ويقضها من جعل السلطان ولاية قبضها له وهل اذا ادعى رجل أن هذا الميت ابن ابن أخته شقيقته فهو أعنى المدعى خال أمه يقبل بمجرد دعواه أم لا بدله من بنته نذ كرا اسم الميت واسم أبيه واسم أبي أمه ليحصل التعريف للقاضي أم لا (أجاب) حيث لا وارث بجهة من الجهات يوضع في بيت المال جميع الميراث وإذا شهدت شهود المدعى لا بد من ذكر الاسماء الموصلة إلى تعريف القاضي ففي جامع الفصولين ادعى بنوة الم ولم يذ كرا الجسد لا يصح لانه لا يحصل العلم للقاضي بدون كرا الجسد ومثله في كثير من كتب الفتاوى والله أعلم (سئل) في محدود يتوارثه انا من بعد اناس ماتت امرأة منهم فوضع ابن عمها عصبها يده على حصتها هل يكونه

عصبة وهم من ذوى الأرحام فنارعه فيه وأدعوا أنه وقف مصر وف على ماصرفه الواقف وانهم مصر فندونه وهو ينكر كونه وفتاوى يدعي أنه ملك يقسم على فراض الله تعالى ولا تمسك لهم بشئ سوى نذرة مكتوب فيها هذا وقف زيد لا غير ولها صورة السجل ويقولون هذه نذرة كاتب الولاية ويريدون منع من الأثر بمجرد النذرة هل يقضى له بالأثر ولا يمنع بمجرد النذرة كذا لا يستعاده تشهد أنه وقف فلان عليهم بشرطه المانع لابن العم عن الأثر فيه (أجاب) يتضى لابن العم بالأثر لتمكنه بالأصل وهو الملك والوقف طارئ عليه ما لم تقم بقوله إلا بخراي الذي أعطاه المودع الأرحام اه منه

وفي البر المختار لا يضمن مودع المودع فيضمن الاول فقط ان هلكت بعده فارقته وان قبها للاضمان (سئل)
فما اذا اودع زيدا عند عمرو مقدار معلوم من الشعير وتسلمه عمرو ثم دفعه ليكر الاجنبي بلا اذن زيدا
واسلمه ليكر وضمن زيدا عمرو مثل الشعير حيث المثل موجود وريده عمرو والا تضمن ليكر بمثل ما ضمن
بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم وليس للمودع أن يدفع الوديعة الى الاجنبي
ولو دفعها هلكت في يد الثاني قبل أن يفارق الاول الثاني فلا ضمان على واحد منهما بالاختلاف وان هلكت
بعد المفارقة فالاول ضامن بالاختلاف أما الثاني فعلى قول أبي حنيفة لا يضمن وعلى قوله ما يضمن وهذا اذا
كان الدفع الى اجنبي بلا عذر فان كان بعذر فلا ضمان على المودع عندنا حتى اذا احترق بيت المودع
وأخرجها من ساعة ووضعها في منزل جاره فلا ضمان استحسانا ذخيرة وذ كره شمس الاثمة الخ لوانى اذا وقع
في بيت المودع حريق فان أمكنه أن يناولها بعض من في عياله فتناولها اجنبي يضمن وان كان لا يجد بدا
من الدفع الى الاجنبي لا يضمن وذ كره شيخ الاسلام الحريق اذا كان غالبا وقد احاط بمنزل المودع فتناول
الوديعة جاره لا يضمن استحسانا وان لم يكن احاط بمنزله ضمن وفي العناية لا يشترط هذا الشرط في
الفتوى تنازعية في الفصل الثاني من الوديعة وفي شرح الطحاوي وعندهما صاحب الوديعة بالخيار
ان شاء ضمن المودع الاول وان شاء ضمن المودع الثاني فان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وان ضمن
الثاني يرجع بما ضمن على الاول ولو استهلكها الثاني ضمن بالاجماع وأجمعوا على أن مودع الغاصب
يضمن اذا هلكت الوديعة في يده والمقصوب منه بالخيار بين أن يضمن الغاصب ولا يرجع على
المودع بما ضمن وبين أن يضمن المودع ويرجع بما ضمن على الغاصب من المحل المزبور * (أقول)
والحاصل أن المودع لو دفع الوديعة الى اجنبي بلا عذر فالمالك أن يضمنه فقط بلا رجوع على الثاني
الا اذا استهلكها وعندهما أنه أن يضمن أيأشأ فان ضمن الثاني يرجع على الاول وأجمعوا على ذلك
في الغاصب مع مودعه فالمالك تضمن أي شاء لكن ان ضمن الثاني يرجع على الاول بما ضمن ان لم يعلم انها
غصب كلى القهستاني عن العمادية (سئل) في امرأة ادعت انها اودعت عند هند أمتعة معلومة ثم طالبتها
بها فاجابت هند انها بعد تسلمها الامتعة اودعت عند ابنهاريد الغائب ومنذ عن البلد بلا اذن المديعة وأن
ابنها المذكور دفعها لعمرو والحاضر المنكر لذلك فهل حيث دفعت هند الامتعة المزبورة لابنها بلا اذن يلزمها
ضمنان ذلك (الجواب) قال قاضيان للمودع أن يدفع الوديعة الى من كان في عياله اذالم يكن المدفوع
اليه منهما يخاف منه على الوديعة وقال أيضا في فصل فيما يضمن الوديعة وكذا لو دفعت المرأة الوديعة
الى زوجها للاضمان عليها وكذا المودع اذا دفع الوديعة الى من يقول المودع لا يضمن اه فعلى هذا اذا
كان ابنها في عياله ولم يكن متهميا يلزمها اليمين انها دفعتها لابنها المذكور وبسئل المدفوع اليه
ماذا صنع ويجعل كانه نفس المودع ويجرى الحكم الشرعي فيه لما في فتاوى مؤيد زاده وصور المسائل
عن الفصولين ألتفها من في عياله المودع ضمن المتلف صغيرا أو كبيرا لا المودع اه المودع اذا قال

من المكتبة الواقعة أعلم (مثل) فيرجل واضح يده على عقار مدة تزيد على - ستين
دفع
فأمر به حصة في ذلك والحال أنهم ما بقيان ببلدة الدعوى المدة المذكورة ولا مانع لهما من الدعوى فهل لا تسمع
إني بعدم - مسمع كل دعوى مضى عليها خمس عشرة سنة أم تسمع (أجاب) لا تسمع دعواهما والحال هذه فقد ثبت
نهم أن القضاء يخص بالزمان والمكان والأشخاص والحوادث فالسلطان إذا منع عن مسمع الدعوى بعد
على القضاء - مسمعها ولو ضا فيها مسمع ذلك لا ينفذ لأنهم معزولون عن مسمعها والحال هذه واقعه أعلم (مثل) فيرجل

جامع الفصولين وغيره من الكتب الشهيرة فان في بعضها التصريح بها وفي بعضها ما هو في حكم التصريح والله أعلم
المرهون هل يشترط حضرة الزهراء أم لا (أجاب) نعم بشرط قال في جامع الفصولين وفي دعوى المرهون يشترط
وفاؤه راضا للذخيرة والفتاوى الصغرى باع منه شيئا فأدعى ثالث ان البائع آجر منه المبيع أو رهنه منه قبل بيعه
حضر البائع فبرهن عليه المدعى الآن تعقب بيته ثم رضى للفتاوى الظهيرية بما يتخالف وقد صرح في الحاشية بانه
اختلاف الرويتين وبعض جل الاول على سهر المكاتب وما لم يمس الاية الى عدم سماع البيعة بغيره الزهراء والخ

بما يدعيه فما الحكم
(أجاب) ذكر في جامع
الفصولين في الثامن في
دعوى الخارج مع ذي اليد
أنه لو اجتمع الهب مع القبض
والصدق مع القبض فهو كما
لو اجتمع شرآن فاعلم ذلك
أو لا فإذ علمته فاعلم أن حكم
المشبهة في هذه المسئلة أنه
إذا أقام كل من المتداعين
بينه فن كان نازحاً بينه
أسبق فهو الاحق وهذا إذا
أرخا فان لم يورخا وأرخ
أحدهما لا الآخر فهو الذي
اليدهذا وما مجرد الوثيقة
فلا يعمل بها بينة والعبرة
بتاريخ نفس المتنازع فيه
هو التملك والوقوع لا الكتابة
صكهما اذ يجوز تأخير
الكتابة عنه ولا شبهة أن
هذه المسئلة من مفردات
مسائل اختلاف الزوجين
المتداعين وقد أوسعت
فيه علماؤنا القول في كتبهم
والتلق من واحد واحد
المتداعين داخل والاخر
خارج هو موضوع المسئلة
سؤال عنهما فراجع

(سئل) في دعوى العقار
ط حاضرة الراهن والمرتمن
لا يصير المشتري خصما فالو
فبعض اثبت في المسئلة
اصل ان المسئلة تدور على

فيما اضطرار واختلاف جواب وفدوافق فاضحان الامام الخفاف في حيله وقاضحان من اهل الترجيح كائنا من كان عليه الشخ فاسم في التصحيح
فانتم هذا الخبر برفاهة مع اختصاره ليس له نظير والله اعلم (سئل) في رجل رهن عند آخره مائة درهم معلومة عن سوابق الراهن والا فان
تدعى زوجته انه ما كذا او انه رهنه عنده بغير اذن اهل تسمعه دعواها في غيبة زوجها ام لا (اجاب) لا تسمع دعواها بغير زوجها اذ يشترط في
دعوى الرهن حضرة الراهن والمرهون وفاقا كما نقله في جامع الفصولين وغيره والله اعلم (سئل) في ساحة متصلة بالطريق العام جارية في
وقد برأه آخر رجل بغير اذن اهل تسمعه دعواها في غيبة زوجها ام لا (اجاب) لا تسمع دعواها بغير زوجها اذ يشترط في

بأن هذا من الجهل لقوله في البدائع هو أن يموت قبل البيان ولم تعرف الامانة بعينها اه وفيه تأمل اه
كلام الجوى وليست امواله التامل (سئل) فيما اذا ادعت هند عند شقيقة تهادد عشرين قرشا
ثم ماتت دعوى بجهل عن ورثة فوجد بعض الدراهم وفقد بعضها فهل لها اخذ الموجود والرجوع في التركة
بمثل المفقود (الجواب) نعم والذي تحرر من كلامهم أن المودع ان وصى بالوديعة في مرض موته ثم مات
ولم توجد فلا ضمان في تركته وان لم يوص فلا ضمان ان يعرفها الورثة أولا فان عرفوها وصدقهم صاحبها
على المعرفة ولم توجد فلا ضمان في التركة وان لم يعرفوها وقت موته فلا ضمان ان تكون موجودة أولا فان
كانت موجودة وثبت ان اودعها اما بيينة او اقرار الورثة اخذها صاحبها ولا يتوهم انه في هذه الحالة مان
بجهل فصار دينها فشارك اصحاب الديون صاحبها لان هذا عند عدم وجودها اما عند قيامها فلا شك ان
صاحبها احق بمداون لم توجد فينتهي دين في التركة وصاحبها كسائر غرماء الصحة وان وجد بعضها وفقد
بعضها فان كان مان مجهولا اخذ صاحبها الموجود ورجع بالمفقود في التركة والا اخذ الموجود فقط وان
مان وصارت دينها فان كانت من ذوات الامثال وجب مثلها والا فقيمتها فعلى كسرها هذا انصر بروايتها
بجناحه وتعالى اعلم نقل من فتاوى التمرناشي واجاب قارى الهداية عن سؤال بقوله اذا اقام
المودع بيينة على الادعاء وقد مات المودع بمجهلا للوديعة ولم يذكرها في وصيته ولا ذكرها لاهل ورثته فضمنها
في تركته فان اقام بيينة على قيمتها اخذت من تركته وان لم تكن له بيينة على قيمتها فالقول فيها قول الورثة
مع يمينهم ولا يقبل قول الورثة ان مورثهم رد هالان لزمهم ضمانها فلا يبررون بحجرتهم من غير بيينة شرعية
على ان مورثهم رد هالان وقال في جواب آخر ادعوا ان مورثهم ادعى قبل موته انه رده الى مالكة او انه
تلف منه وادعوا بيينة على انه قال ذلك في حياته تتبل بيينتهم وكذلك ان اقاموا بيينة انه حين موته كان المال
المذكور رهنه او ان مورثهم قال هذا المال لفلان عندى وديعة او قرض او قبضته لفلان بطريق الوكالة
او اقره له لادفع اليه فادفعه اليه ولو كنه ضاع بعد ذلك من عند الا ضمان عليهم ولا في تركته اه (اقول)
وفي قوله او قرض تفكر ان حل على ان المبت استقرضه منه لانه دخل في ملكه وصار ملكا لبيده واذا هلك
بغيره عليه بعد قبضه الا ان يحمل على ان المالك كان استقرضه ووضعه عند المبت امانة فليأمل هذا وفي
حاشية الاشياء للبيري عن مية المتي مانته وارث المودع بدموته اذا قال ضاع في يد مورث فان كان هذا
في حياته حين كان مودعا يصدق وان لم يكن في حياته لا اه (سئل) فيما اذا ادعوا بغيره بدموته وحقبة
بها امتعة ثم ادعى زيد ان فيها كذا من الامتعة وطلب منه فقال عمر ولا ادري ما كان فيها فكيف الحكم
(الجواب) لا ضمان عليه ولا يمين حتى يدعى عليه انه دفعها وضاع بها فينتد بحلف برئ وان تمك
بغيره قال في جامع الفصولين اودع كسافه دراهم لم يزم عليه ثم ادعى الزيادة واودعه زنيلا فيه اشياء
ثم ادعى انه كان فيه مودع ذهب منه وقال المودع لا ادري ما كان فيه يبرأ لا يمين حتى يدعى عليه الخيانة
فيكون رأتها وحلف والا ضمن اه ومنه في العبادية والحانية وقد اوضح المسئلة التمرناشي في فتاويه من

وقد على الميراث كورلى
الحاكم الشرعى وحكم
بجوابها في الوقت بعد
دعوى صحبة وشهادة
مستقيمة هل ينفذ حكمه
حيث صدر على وجهه المعتبر
شرعا ام لا (اجاب) نعم ينفذ
حكمه ويحصل وقاوتان
شهودا شهدوا انهم امن
الطريق وشهدا آخرون
انهم اوقف فلشهادة القائمة
على اوقف أولى لانه اخص
قال في الفتاوى العتبية
ولو شهدوا على بقعة متصلة
بمسجد انهم امنوا وشهد
آخرون انهم امن الطريق
فمسجد أولى لانه اخص
ويجوز ذلك سجدا اه
دعوى عم (سئل) في امرأة
اغتلبت مزرعة رجل
فيام النكاح وبعد النكاح
في مقدار المهر والها بدهل
تتبل بيينة على الزيادة ام لا
(اجاب) نعم تقبل والحال
هذه والله اعلم (سئل) في
رجل ادعى بتركته عن احد
اوصياءه دم عند ادى نائب
حكم مقلد حكمه للجمع من
مذهب آخر حقيقته في ورثة

انهم قضاها اياهم في وقتها بكونوا اقام شاهد على قريعتين منهم انهم قتلوا بضربى كبرى ثم
ان شريعتهم احرقتهم في النار كور الشهود عليهم بدمته فانها موجب القتل المذكور في بعض نواع من انواعها مع
انهم قضاها على اوصافهم لا يوجب كونه حيا بخلاف الاجماع المذهب صارا من قبله الحكم مذهب أي حنيفة النعمان
(اجاب) لا يصح هذا الاقرار عند غيبة الاعلام في ما يما يند من الاحكام بان القضاء يقتضيه بالحوادث والزمان والاختصاص والمكان
ومنه المذهب مذهب أي حنيفة الا انه من يكون القاضي معزولا بالنسبة لانه لا يصادف محل قضائه اذا هو حاله ما خصه به

من ولا ولا شبهة ان ما حكم به النائب المذكور بخلاف لاجماع المذاهب وليس موافقا لقول صحيح فيه ولا هو مع نصير بهم فامر بان
الحكم الصادر بخلاف المذهب ممن زعم انه المذهب جاهلا به وليس له مذهب غير نافذ فانظر لما في الولوجية والتاريخية وغيرهما فانظر لان
ذلك مع كون الامر فيه واضحا ان شمر رائحة الفقه والله اعلم (سئل) في صل حاصله ادعى زيد على عمر وانه اسلم في ثلاث وخمسين قرشا بياض
وطالب به فانكر ذلك وذكرا كفل بكرة عنده في الزيت المدعى وان بكر ادفعه جميعه فاعترف زيد بوصول البعض وانكر البعض فذات
من عمر وثبات ذلك فذكر انه لا بيينة له فالزم ببقية الزيت وبالرجوع على بكر فهل هذا الازام (٧٩) صحح وكفى في دعوى السلم بما ذكر

الوديعة (سئل) فيما اذا احرز يد بالوكالة عن أبيه الناظر على وقف جده فلان يستأن الوقف من عمر ومدة
معاملة بأجرة معلومة قبضها الوكيل من عمر ولم يدفعها لابييه حتى مات عن ورثة وترك كذا لم يبين الاجرة ولم
توجد فهل يضمنها في تركته (الجواب) نعم لان الوكيل اذا مات بمجهلا مال موكله يضمن لانتهاء اخله تحت
قولهم الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الا في مسائل ليست هذه منها (سئل) في الوديعة اذا تمثت
من دار المودع بالقوة والقهر والغلبة من جماعة ذوى شوكة مع عدم امكان دفعهم وكانت الدار حرجا مثلها
فهل لا يضمنها المودع (الجواب) نعم لانه مكره والمودع اذا كرهه لا يلزمه كذا كره الحبر الرملى في أول
الوديعة من فتاويه ولانه أمين والقول قوله بيمينه ولا يضمن بالهالك مطلقا كما في التنوير (سئل) في
الجد أبي الاب اذا مات بمجهلا مال ابنه ابنة اليتمة فهل لا يضمنها في تركته (الجواب) ذكرا الشيخ حسن
الشربلالي في حاشية الدرر وشرح الوهبانية أن الجد اذا مات بمجهلا لا يضمن ونقله عنه في الدر المختار وعزاه
الى شرح الجامع الوجيز (سئل) في قاصرة من بنات النعم خطها رجل ذى من أبيها فاجابه الى ذلك وبقيت
عند أبيها سنين فوجب الزوج الخطاب لها في كل سنة مبلغا معلوما من الدراهم وقبضها أبوها الولى الشرعى
عليها ثم هلك أبوها عنها وعن ورثة غيرهما بمجهلا للمال المذكور فهل يكون غير ضامن له في تركته (الجواب)
حيث لم يبينه ولم يخلطه بماله لا يضمن في تركته والمسئلة في شرح التنوير وللعلاني وحققه العلامة الرملى في
فتاويه من الوديعة فراجعها ان شئت (اقول) قد اضطرب كلام العلامة الرملى في هذه المسئلة حيث أفق
أولا في أب قبض مهر بنته الصغيرة ومات بمجهلا بعد اضمات حيث قال قد نصوا على أن الامانات تنقلب
مضمونة بالموت عن تجهيل الا في مسائل منها الاب اذا مات بمجهلا مال ابنه وقد ذكرها في الاشياء عن جامع
الفصولين وفي الفصول العمادية والوصى اذا مات بمجهلا لا يضمن واذا خلطه بماله يضمن والاب اذا مات
بمجهلا يضمن وقيل لا يضمن اه فخررررر في المسئلة قوانين والذي يظهر أرجحيته عدم الضمان لان الاب
أقوى مرتبة من الوصى فاذا لم يضمن الوصى فان لا يضمن الاب أولى وقد نقل في الوصى أيضا قول بالضمين
واقصر على عدم الضمان في الاب كثير من العلماء فاذا تقر ذلك فاعلم انه ليس له الرجوع على هذا الراج
في مخالفت أبيها الخ اه ماقاله الرملى ملخصا ثم أفق في سؤال آخر عقبيه نظير سؤاله الاول بأنه صار دينها
لها كما مر في جامع الفتاوى وهو ظاهر كلام الحانية وجامع الفصولين أما كلام الحانية فلعدم استثناء
الاب في مسئلة الموت عن تجهيل وأما كلام جامع الفصولين فلا لانه قال راضا للمشتق وضمن الاب بموته بمجهلا
وقبل لا يضمن الوصى فساقه بصيغة التبريض ولا سيما في بلادنا فان أكثر الناس خصوصاً من بني الفلاحة
كلون مهور مولاتهم ولو لم يضمن ذلك لا ينتهون والذي يظهر فيما عدا ناظر الوقف والاساطان والقاضى
والوصى الضمان بالموت عن تجهيل لان عدمه في هؤلاء ثلاثا توقف عن الولاية بسبب الضمان اه كلام
الرملى ملخصا فانت ترى كيف مشى أولا على عدم ضمان الاب ورجحه ثم عكس نائبا مشيرا الى الفرق بين
الاب والوصى بأن عدم ضمان الوصى ثلاثا يتوقف عن الولاية أى اذا علم انه يضمن يلزم منه أن لا يرضى أحد

شرعى على المختار اذا سلم شرائط كثيرة لا يف عليها الا خواص ومثله في البرازية والخلاصة وغيرهما من كتب المذهب ولم يذكر في الصل
المذكور رأس المال وكان الواجب طلب البيينة من مدعى السلم على عمر وأصله اذا عترفه بالكفالة وذلك غير المدعى اذا ادعى الاصله عليه لا
الكفالة له ولم يصدق عليها ولا بد في الاقرار من التصديق وذكرك فيه الرجوع على بكر ولم يثبت اذنه بل ولم يثبت أصل الكفالة فكيف يحكمه
رجوعه عليه والحال هذا ولم يذكر عمل بيان الايقاع ولا بد منه لصحة الدعوى المذكورة تحررا عن النزاع كما في جامع الفصولين وغيره والحاصل
أن أكثر الشرط التي لا بد منها لصحة الدعوى المذكورة غير مذكور ولا تصح واذا لم تصح لا يصح الازام المذكور لانه مترتب عليها والحال

هذه والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر دراهم ودبعة وقطعة بقرته ومجلا جافا ذكر المدعى عليه وحلف فبرهن المدعى على دعواه هل يظهر كذب المدعى عليه فيعزر أم لا (أجاب) الفتوى على عدم تعزيره لانه لا يظهر كذبه باقامة البينة لان البينة حجة من حيث الظاهر والله أعلم بالسرائر والله أعلم (سئل) في مصبغة من اخواب ملصقة بارضها بالبناء اختاف المستاجر مع ناظرها فباعتها بالمدعى المستاجر ملكه وبنافه والتاخر يسكر هل القول قول الناظر لا قول المستاجر كما يعلم من مسئلة الكاس بالاولى وهي كاس في منزل رجل وعلى منقه قطعة يقول (٨٠) الذي هي على عنقه هي لى وادعاهما صاحب المنزل فهي اصاحب المنزل فما بالك بالمتصل بارض

الوقف والله أعلم (سئل) في رجل ادعى بالو كالة عن زوجت على آخر ان الحدود الفلانية التي بيدك ملك موكاتي بالارث عن أبيها المشترى له وأن أباهما انتم من وصيك حال صغر فأجاب ان الشراء كان بعين فاحش ولم ينفذ فذكر الركيل العين بنوعه فطالب القاضي من مدعيه البينة فقامها بوجهه فحكم القاضي بفسخ البيع لذلك قول اذا ادعى الركيل مستأفهاها على المدعى عليه تسع دعواه أم لا (أجاب) لا تسع دعواه باجماع علماءنا ولا تقبل بيته اذ من المصريح به عدم جواز استئناف الدعوى بعد انفصالها على الوجه الشرعي بحكم القاضي وانه امره ان يقيم بيته على ان البيع كان بمنزلة القيمة وقد مر حوا عند تعرض البيتين في ذلك ان بيته الغيبين أولى بالقول لان معها زيادة العلم به فلا فائدة في استئنافها فانها لا يجوز سماعها والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر مال وأحضره تذكيرة فخطه وختمه هل يقضى عليه بذلك أم لا واذا اطلب عليه على الخط والختم يحلف أم لا (أجاب) لا يقضى بالخط والختم ولا يحلف عليهما كما صرح به في الحائض واعلم انه لا يعتمد على الخط ولا يعمل به فلا يعمل بكتوب الوقت الذي عليه منصوص القضاء الماضين لان القاضي لا يقضى الا بما يحتج به البينة أو الاقرار والذكول كافي اقرار الحائض في قوله في الاشياء وفيها لو أحضر المدعى خطا اقرار المدعى عليه لا يحلف أنه ما كتب وانما يحلف على أصل المال كافي قضاء الحائض اهـ ولا شك ان الخطا اعم من ان يكون بالقلم أو بالتابع الذي هو الحتم فانهم والله أعلم (سئل) في رجل له ممر في كرم آخر وقد احتار معه في قدره فرب الكرم يريد

في رجل ادعى على آخر مال وأحضره تذكيرة فخطه وختمه هل يقضى عليه بذلك أم لا واذا اطلب عليه على الخط والختم يحلف أم لا (أجاب) لا يقضى بالخط والختم ولا يحلف عليهما كما صرح به في الحائض واعلم انه لا يعتمد على الخط ولا يعمل به فلا يعمل بكتوب الوقت الذي عليه منصوص القضاء الماضين لان القاضي لا يقضى الا بما يحتج به البينة أو الاقرار والذكول كافي اقرار الحائض في قوله في الاشياء وفيها لو أحضر المدعى خطا اقرار المدعى عليه لا يحلف أنه ما كتب وانما يحلف على أصل المال كافي قضاء الحائض اهـ ولا شك ان الخطا اعم من ان يكون بالقلم أو بالتابع الذي هو الحتم فانهم والله أعلم (سئل) في رجل له ممر في كرم آخر وقد احتار معه في قدره فرب الكرم يريد

أن يجعل له ذراعا أو ذراعين وصاحب الممر يطلب مقدار ما يسع دوابه الموقرة باحاله دخوله لا خروجه فالحكم (أجاب) يحكم لصاحب الممر بمقدار الباب الاعنالم للكرم فقد نصوا على انه لو كان لرجل طريق في دار رجل فارد صاحب الدار أن يبنى في ساحة الدار ما يقطع به طريقه لم يكن له ذلك وينبغي أن يترك في ساحة الدار عرض باب الدار الاعنالم فكذلك يقول في رجل له طريق في كرم رجل أورد صاحب الكرم أن يغرس في أرض الكرم ما ينقطع به طريقه لم يكن له ذلك وينبغي أن يترك له في الأرض عرض باب الكرم الاعنالم ولا شك ان النص على ذلك في الدار نص عليه في الكرم كما لا يخفى على ذي فقه والله أعلم (سئل) في أم جهزت ابنها بجهاز (٨١) ودفعته لها ثم ماتت الام فادعى بقية

ورثتها على البنت بالجهاز أنه عارية وادعت هي انه ملك والام ممن تدفع ذلك ملكا لا عارية هل القول قولها أم قول بقية الورثة (أجاب) المختار للفتوى أنه ان كان العرف مستمرا أن الام تدفع ذلك للجهاز ملكا لا عارية لم يقبل قول بقية الورثة انه عارية والقول قول البنت في ذلك لان الظاهر شاهد لها والحال هذه والمنظور اليه العرف وقد صرح بذلك غير واحد من علماءنا والله أعلم (سئل) في رجل ماتت زوجته عن أسباب لها متصرف فيها وتدعى أمها في بعضها أنها لها كانت دفعته عارية والزوج يسكر كون ذلك للام هل القول قول الزوج بيمينه وعلى الام البينة أم على العكس (أجاب) القول قول الزوج بيمينه على نفى العلم والبينة على الام والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت بنتها فنقلت ما في بيت زوجها من المصاغ والامعة مدعية أنها كانت عارية

(١١ - فتاوى حامدية) - (ثاني) عندها وباعت شيئا من تركتها بيمينته ودفنت معها من المصاغ والامعة فالحكم (أجاب) القول قول الزوج في أنها تركته مطلقا في أنها لم يصب له خاصة وفيها هو مشترك الصلاحية وفيها هو خاص بالنساء في انه تركه بيمينته ولا ينفذ بيته في حصة الزوج لغير ضرورة وتضمن حصة الزوج فيما دفنته معها منها ان تلفت به والا يثبت عليها بطالبه لحقه كما هو صريح كلام العلماء في الجنائز والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت في بيت زوجها الذي به أسبابا فمعهت أمها وضره أمها على البيت ونقلت جميع ما فيه وسلمته لاختها لا بها وطلب الزوج منه ما فرضه الله تعالى له من أسبابها المذكورة فادعى الاخ أنها كانت عارية بيدها فالحكم (أجاب) القول

قول الزوج مع يمينه انه مالک زوجته اذا قضى ما يستدل به على المالك وضع اليد وقد وجد وضع يدها عليها واليمين على الزوج على اني العلم بانه
لا يعلم انه ما دام على المدي والله أعلم (سئل) فيما لو كان في البلدة قاضيان فوقعت الخصومة بين المتداعين فالمدعي يريد ان يخاصمه
الى قاضيه من ما دام على عليه يريد الاخر فلين يكون الخيار (أجاب) الخيار للمدعي عليه عند محمد وعليه الفتوى قال في البحر وهو باطلاقة
شامل لما اذا اراد المدعي قاضى محله المدعي عليه فاضى محله المدعي وما اذا تعدد القضاة في المذهب الاربعه وكثروا كفاي
القاهرة فاراد المدعي شاقبها ملا المدعي (٨٢) عليه ما لي كما تامل ولم يكونا من محلتهما فان الخيار للمدعي عليه وهذا هو الظاهر وبه اذ ثبت

مرارا اه كلام البحر
(أقول) وقد اُفتيت به ايضا
مرارا كثيرة والله أعلم
(سئل) فيما اذا بنى مستاجر
حمام وقسم من ماله بناء
بأذن نائب الحكم بحسب
ما أنفق من الاجرة واختلف
مع ناطره في مقدار ذلك هل
القول قول المستاجر أم
قول الناظر واذا كان
القول قول الناظر هل
يكون مع المين أم بغير مين
(أجاب) لا يكون القول
قول المستاجر بالايجاب
لانه يدعي بذلك بناء على
الوقف والقول قول الناظر
بلا يمين لانه خصم في حق
سماع البينة لا في حق المين
لان اقراره على الوقف لا يصح
واذا كان المستاجر مدعيا
لا يعلم بمسجد دعواه مالم
يتورها بالبينة كما هو ظاهر
والله أعلم (سئل) في
مستاجر حمام ابرز حجة
مستلة على الاذن بالبناء
ونسوته وحكم القاضي به
وبرهن على الحكم المستوفى
لشرائطه شرعا هل يعمل
به أم لا (أجاب) نعم

رجل فلا خصومة بينه وبين ذلك الرجل فرق بينه وبين الوديعة اه فيؤخذ من هذا ان المودع له ذلك والله
أعلم اه ونقل المسئلة في لقطه التنوير وعزها العلائي الى المجتبى والنوازل ثم قال لكن في السراج الوهاج
والصحيح ان له الخصومة لان يده أحق اه يعني للملحقة الخصومة أيضا وفي الخانية من كتابا لقطه رجل
اللقطة لقطه وضاعت منه فوجدها في يد غيره فلا خصومة بينه وبين ذلك الرجل بخلاف الوديعة فان في
الوديعة يكون للمودع أن يأخذها من الثاني لان في اللقطه الثاني كالاول في ولاية أخذ اللقطه وليس الثاني
كالاول في اثبات اليد على الوديعة اه (سئل) فيما اذا كان له يد وديعة عند غيره فوكل زيدا بكمالي
طلبها من عمرو وتسليمها له فطلبها الوكيل من عمرو فلم يسلمها له ومنعها اطماع قدرته على تسليمها حتى
هلكت عنده ويريد ان يثبت ان يضمن عمر اقيمة ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك (الجواب) خيب
طلبها الوكيل فنعها منه طلبا يضمن قال في النقاية وشرحا للعلامة القهستاني فان حبسها أي أمسكها
المودع بعد طلب بها ولو حكما كالوكيل على ما في المضمرة الخ اه ولو كان الذي طلب وكيل المالك
يضمن انقروى عن القاعدة وكذا في شرح التنوير للعلائي لكن في المنع وقدر بانفسه لانه في موضع ثقة
عن التجنيس انه لو طلبها بوكيله أو رسوله فحبسها لا يضمن وفي الخانية رجل أودع عند انسان وديعة
وقال في السر من أخبرك بعلامة كذا وكذا فادفع اليه الوديعة فجاءه رجل وبين تلك العلامة فلم يصدقه
المودع حتى هلك الوديعة قال أبو القاسم لا ضمان على المودع اه لكن في الخلاصة المالك اذا طلب
الوديعة فقال المودع لا يمكنني أن أحضرها الساعة فتر كها وذهب ان تركها عن رضا فهلك لا يضمن لانه
لما ذهب فقد أنت الوديعة وان كان من غير رضا يضمن ولو كان الذي طلب الوديعة وكيل المالك يضمن
لانه ليس له انشاء الوديعة بخلاف المالك اه وهذا صريح في أنه يضمن بعدم الدفع الى وكيل المالك كما
لا يخفى وفي الفصول العمادية ورسول المودع اذا طلب الوديعة فقال لا أدفع الا للذي جاء بها ولم يدفع الى
الرسول حتى هلك يضمن وكذا في فتاوى القاضي طهيري الدين هذه المسئلة وأجاب نجيب الدين انه يضمن وفيه
نقل بدليل أن المودع اذا صدق من ادعى انه وكيل بقبض الوديعة فانه قال في الوكالة لا يؤمر بدفع الوديعة
اليه ولكن لقائل أن يفرق بين الوكيل والرسول لان الرسول ينطق على لسان المرسل ولا كذلك الوكيل
الأنرى انه لو عزل الوكيل قبل علم الوكيل بالعزل لا يصح ولو رجع عن الرسالة قبل علم الرسول بالرجوع يصح
كذا في فتاواه اه منع من الابداع قال العلامة خير الدين الرمي بعدما نقل هذه العبارة عن المنع في حاشية
البحر مائنه أقول ظاهر ما نقله في الفصول العمادية معزى الى القاضي طهيري الدين انه لا يضمن في مسئلة
الوكيل كما هو منقول عن التجنيس فهو بخلاف ما في الخلاصة كما هو ظاهر وبزعمي الى التوفيق بين
القولين بان يجعل ما في الخلاصة على ما اذا قصد الوكيل انشاء الوديعة عند المودع بعدم دفعه له في وقت
آخر أي فيضمن لانه ليس له انشاء الوديعة وما في فتاوى القاضي طهيري الدين والتجنيس على ما اذا منع ليؤدى
الى المودع بنفسه واستبقاها على الابداع الاول وبذلك قال في جوابه لا ادفع الا للذي جاء بها وفي الخلاصة ما

يجوز للدعوى بغير بيان • لا بدفع المظنوب من انسان فاذا اتى البرهان يدفع للذي • قد تورد دعواه بالبرهان هو
وحديث سيدنا به انما طاق • روي عنه كل ذي عرفان • فيه الجواب عن السؤال وغيره • اذ ذلك فاعده من الاركان
قد قاله الرمي خير الدين لا • حرمت أمانته من الاحسان والله أعلم (سئل) في رجل دفع زوجته قيسا وازارا ومنشفتين ثم حصل بينه
ه قوله يضمن الخ فقد صار غاصبا بالمنع عن الوكيل ولم يحد له ايداع جديد لعدم قدرة الوكيل على انشاءه بخلاف المالك وعبارة جامع
الفصولين لانه لا يخلو الابداع فحين لم يدفع مع قدرة الدفع اعصمها اه منه

وبينها خصامة فقال ما أعطيتك الا بشئ وقالت بل أعطيتني هبة هل القول فوالها أو قوله (أجاب) القول قولها لا قوله لانه يدعي الضمان عليها
وهي تنكره والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر خمسة عشر قرشا ثم ادعى المدفوع له أنها هبة والدافع أنها قرض هل القول قول الدافع أم
قول المدفوع له (أجاب) القول للمدعي في ذلك بيمينه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر ثوبا فبأن معاوم وسلمه ثم طالبه بيمينه
فانكر شرعه وادعى أنه هبه له وانكر هبته وطلب رده عليه بيمينه أو دفع غنمه فامتنع عن رده عليه ثم مات عنده هل القول قول البائع أم ما هو عليه
له أو قول مدعى الهبة بيمينه (أجاب) بمنعه الثور عن مالكه يضمن قيمته ان لم يثبت بيعه له (٨٣) بالثمن الذي ادعاه عليه فان أثبت بيعه له
الثمن الذي قامت عليه

هو صريح في أن الوكيل تركها وذهب عن رضا بعد قول المودع لا يمكنني أن أحضرها الساعة أي وأدفعها لك
في غير هذه الساعة فاذا فارق فقد أنشأ الابداع وايس له ذلك بخلاف قوله لا أدفعها الا للذي جاء بها فانه
استبقاء لا ايداع الاول لانشاء ايداع فتأمل ولم زمن تعرض لهذا التوفيق والله تعالى الموفق اه كلام
الخبر الرمي وفي التتارخانية من الفصل السادس وسئل عن المودع اذا وكل رجلا بقبض وديعة بمحض من
المودع فانه انتهى اليه الوكيل بعد أيام وطالبه بالدفع اليه فامتنع ثم هلك هل يضمن فقال نعم لان الالبانة
الثابتة بالمعاينة فوق الثابتة بالبينة ولو ثبت التوكيل بالبينة فامتنع من الدفع اليه بعد الطلب يضمن فهنا
أولى قبل له وهل يفرق الحال بين التوكيل بمحض من بين التوكيل في حال غيبته فصدقه في التوكيل في حال
غيبته فقال نعم هكذا نص عليه في الجامع وغيره من الكتب أن له أن يمتنع من الدفع اليه اه فالخاصل انه
اذا منعها عن الرسول لا يضمن على ظاهر الرواية كما نقله في البحر عن الخلاصة وأما اذا منعها عن الوكيل ففيه
اختلاف ففي الخلاصة والقاعدة والوجيز والتتارخانية والحاوي الزاهدي والمضمرات انه يضمن واختاره
صاحب المنع وتبعه العلائي في شرحه فتعين المصير الى ما عليه الا كثر خصوص ما اضمهرات شرح القنوري
والشروح مقدمة في مسئلة امتناع المودع الوديعة من الوكيل فطلبها لم يقل له لا أدفعها الا الى الذي جاء بها
حتى يكون استبقاء لا ايداع الاول وقد جعلت هذه النقول رجاء الثواب من المالك الوهاب ولاجل قطع الشك
والارتباب (أقول) ما ذكره المؤلف من أن المودع لا يضمن بمنعها عن الرسول في ظاهر الرواية ذكره في
الدر المختار أيضا وبه يظهر أن ما ذكره في الفصول العمادية من الفرق المتقدم بين الوكيل والرسول مبني على
خلاف ظاهر الرواية كتابته عليه في نور العين ثم اعلم أن عبارة التتارخانية المقدمة أن تفادى تفصيل في مسئلة
الوكيل وذلك أن المودع انما يضمن بالمنع عن الوكيل اذا كان توكيله ثابتا بالمعاينة أو بالبينة أما اذا كان
بتصديق المودع فانه لا يضمن وكذا لا يضمن لو كذبه بالاولى وانظر هل يجري هذا التفصيل في مسئلة الرسول
أيضا ومقتضى ما مر عن الخانية من قوله بخار جل وبين تلك العلامة فلم يصدقه المودع حتى هلك الوديعة
لا ضمان انه لو صدقه يضمن فيخالف مسئلة الوكيل الا أن يقال ان قوله فلم يصدقه ليس قيما احترازا فلا
مقهوم له وهذا ان حل على انه رسول وكذا ان حل على انه وكيل يخالف ما ذكرنا من التفصيل وفي حاشية
جامع الفصولين الخبر الرمي وهل يصح هذا التوكيل ولا يضمن المودع بالدفع أم لا يصح لكون الوكيل
مجهولا ولا يضمن بالدفع قال الزاهدي في حاويه وامر اقيمة تفصيل لو كان عند ذلك الاتفاق يمكن لا يمكن لاحد
من الناس استماع كلامهما فالدفع ان جاء اليه بتلك العلامة بلا زيادة ولا نقصان صحيح لانه عند ذلك
كأنه صريح بالوكالة لو احدى بعينه وهو الخائن بتلك العلامة وأما استماعه ذلك من جنى فتأدروا ان كان عند ذلك
يمكن فيه أحد من الناس من يفهم اتفاقهما على ذلك أو يمكن يمكن فيه لاحد استماع اتفاقهما على ذلك خفية
وهما لا يربانه فالوكالة باطلة والدفع مضمّن اه هذا مائة الرمي (قلت) كثيرا ما يقع أن المالك بعد
اتفاقه مع المودع على ذلك يبعث رجلا بتلك العلامة فيسمع منه آخر فيسبق الاول ويخبر المودع بتلك العلامة

غرضه بذلك استبقاؤه واستقراره في يده على ما يتوخاه هل يسمع القاضي والحال هذه عليه دعواه وقيل شهادة من هو متيق بخدمته وأكمله
وشربه من طعامه ومرفته والحال أنه معروف بحب الغلمان الجواب ولكن فسيح الجنان (أجاب) قد سبق لشيخ الاسلام أبي السعود العمادي
رحمه الله تعالى في مثل ذلك قولي بأنه يحرم عن القاضي سماع مثل هذه الدعوى مع الاذعان مثل هذه الخلية معهود فيها بين الفجرة
واختلافهم فيما بين الناس مشتهرة ومن لظن رحمه الله تعالى فيها لا بد للحكام أن لا يصفوا الى أمثال هذه الدعاوى بل يعزوا والمدعي ويحجزوه
عن التعرض لمثل ذلك الغرر المتخدر وبذلك أفتى شيخنا المرحوم مولانا الشيخ محمد بن عبد الله التمر تاشي صاحب تنوير الابصار ولا تشارك في

غالب القري والامارو يؤيد ذلك فرد عذ كرت في باب الدعوى تتعلق باختلاف حال المدعى وحال المدعى عليه وهو يزيد على ذلك فبحا بعدا
شهادة من بعثه يتعشى وبعده يتعزى ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ان الله وانما البير اجمعون ماشاء الله كان وما لم يشأ لا يكون (سئل)
في امر اذ وقف ابوها ما كن على اولاده التي هي من جلتهم ومات الواقف بعد الحكم بصفة الوقف وزومه فاذت بعد مدة تزيد على خمس عشرة
سنة ان بعض الموقوف ملك امها وان وقفه لم يصادف بحلا وهي تشهد التصرف في الاما كن المذ كورة على ما شرط ابوها الواقف وتقبض
ما يخصها من الوقف هل تسمع دعواها (٨٤) بعدمضي هذه المدة أم لا (أجاب) لا تسمع لامور منها عليها بوقف أبيها الاما كن التي تدعيها

وقد يقال ان هذا لا ينافي صحة التوكيل بعد وجود شرطه المتقدم عند اتفاق المال مع المودع والظاهر ان
المالك اذا قال لم اذ كرا العلامة لهذا الرجل الذي جاءك وانما ذكرته الغيرة ان يكون القول له لانه منكر
فيضمن المودع فتأمل والله أعلم (سئل) في رجل غاب عن منزله وخلف امرأته وكان في يده ودعة فلما
رجع طلب الودعة فلم يجدها كيف الحكم (الجواب) هذه المسئلة على وجهين ان كانت امرأته أمينة
لا يضمن لانه غير مضيع وان كانت امرأته غير أمينة متهمه يضمن لانه مضيع كذا في الوقايع الحسامية
ومثله في العمادية عن الخانية (سئل) في فرس مشترك بين زيد وعمر ونصفين وهي تحت يد زيد فجاء
ذو شوكه وانزعهما قهر من يد زيد ودفعها للبكر فوضع بكر يده عليها مائة حتى هلكت عنده ويريد عمر
مطالبته بكر بقيمة حصته منها فهل له ذلك (الجواب) نعم لقول فقهاءنا ولو ادع الغاصب المصوب ثم هلك
في يده ضمن أبا شاء من الغاصب والمودع قال في البرر اما الغاصب فظاهر وأما مودعه فاعبضه منه بلارضا
مالسكه اه والمسئلة في ودعة التور والقهستاني وغيرهما (سئل) في رجل أرسل كديش الشريك
ليبعه في القرية فدفعه شريكه الذي في القرية الى أجبره الخاض مسانحة السا كن معه فناء نور وضرب
الاكديش فشوق بطنه ومات ويريد الرجل الرجوع على شريكه المرقوم بقيمة الا كديش فهل لا رجوع
عليه بشئ (الجواب) نعم لما في الخانية قوله ان يدفع الى أجبره الخاص وهو الذي استأجره مشاهرة أو
مسانحة يسكن معه (سئل) في فرس مشترك بين زيد وعمر وهي تحت يد زيد باذن شريكه عمر فباعه نازيد
على يد ابنه الصغير الذي في عياله ليس بها فآخذها رجل من يد الابن وماتت عنده فقام شريكه عمر ويطالب
زيدا بقيمة حصته منها زعمانه متعدي في دفع الى ابنه المزبور فهل لا مطالبة بذلك (الجواب) حيث بعثها
مع ابنه الغير البالغ لا يضمن حصته شريكه والله أعلم وفي التقييس المودع اذا بعث الودعة على يد ابنه والابن
ايض في عياله ان كان بالغ لا يضمن وان لم يكن بالغ لا يضمن عمادية في بحث ضمان الجاهي ومثله في الفصولين
(سئل) فيما اذا دفع زيد بضاعته على سبيل الامانة لعمر ولي وصلها بالبكر لبلدة كذا على أن لا ينزل بها في البحر
الا في مركب مغسفر أمين فتركها في مركب غير مغسفر ولا أمين فآخذها النصارى البضاعة بالقهر والغلبة
والحال أن في البحر مركب مغسفر موجودة ميسرة لا مشقة لركوب فيها فهل يضمن عمر (الجواب) نعم
حيث كان الحال ما ذكر يضمن عمر بقيمة الودعة المذ كورة كما اذا أمره بحفظها في دار فوضعها في دار أخرى
لان الاصل كفي السرر ان الشرط انما يصح اذا كان مفيدا والعمل به ممكنا والنهي عن الوضع في مركب
غير مغسفر وفي دار أخرى مفيد لان ما يختلف في الامن والحفظ فصم الشرط وأمكن العمل به بخلاف ما اذا
أمره أن يضعها في بيت معين من دار أو صندوق معين منه ففقد في بيت آخر أو في صندوق آخر منه لان
ليتين فاما يختلفان في الحفظ فاما يمكن من الاخذ من أحدهما فاما يمكن من الاخذ من الآخر فصار الشرط
غير مفيد وتعذر العمل به فلا يضمن وكذلك تعيين الصندوق فلا يضمن لان الصندوق في بيت واحد
لا يتفاوتان ظاهرا الا أن يكون في البيت أو الصندوق خلل ظاهر فينبذ بغير الشرط ويضمن بالخلاف

اخر مني لا يكون دفعا لجواز ان يكون الشجرة والتمرة غيره اه والله أعلم (سئل) في منسوب على قرية يدعي الذي قاطعه على اه
احتساب اجمال معلوم عليه بعد أن تم حول المقاطعة ولى غيره ثم غاب حولا لا مال من كسر اعليه مع اعليه وهو ينكر ويقول مالك على شئ هل
تسمع دعواه عليه أم لا وهل القول قول المنسوب المقاطع ولا يلزمه (أجاب) لا تسمع دعوى المدعى المذ كور بما يدعيه عليه من مال مكسور
لان المقاطعة على الاحتساب لا يجوز باجماع الاثمة والاصحاب قال في البرازي في السابع من كتاب ألقاط تكون اسلا ما وكذا وخطا بعد ان
قدم فرقا تشع من سماعة الابدان وعلى هذا اذا أخذ المكس أو الضراب مقاطعة فقالوا مبارك باد ووقت بمرأى الجديدة واقعة وهي

وتناولها ما يخصها من
الوقف بشرط الواقف
وتركها المنازعة في ذلك
ولم يخضرة السلطان نصر
الله تعالى عن سماعة ما مضى
عليه خمس عشرة سنة فان
منعه للقضاء عن سماعة
بلحقهم بالريعية في منعه
عن القضاء في الحادثة
المتصفة بهذه المدة فتقع
شرعا والله تعالى أعلم
(سئل) في ورثة اقسوا
غلة كرم ثم ادعى أحدهم
الكرم أن والده ملكه له
في حال صحته وسلمه فهل
تسمع دعواه وتقبض بيته
ولا يمنع من ذلك اقسام الغلة
(أجاب) نعم تسمع دعواه
وتقبل بيته ولا يمنع من ذلك
اقسام الغلة لجواز أن
تكون الغلة مشتركة
بينهم والكرم لاحدهم
وقد صرح بذلك في البرازية
والخلاصة والتأخرية
وجمع الفتاوى نقلا عن
القاضي الامام وغيرهما من
كتب المذهب قال في
الخلاصة ادعى شجرة اقبال
المدعى عليه ما منى غرة أو

أن واحد اقطاع على مال معلوم احتسابا اعلى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فضرر وادلى بانه طبل ولان وفات وادوا مبالا في قضاء
الاحتساب وكان امام الجامع فامتنع عن الصلاة خلفه حتى عرض على نفسه الاسلام أخذ من هذه المسئلة اه وقد انعقد الاجماع على حرمة
ذلك فكيف تسمع الدعوى به والاجماع منعقد على عدم جواز ولادعي عليه من تسمع دعواه عليه وهو المأخوذ منه المال فالقول قول المنسوب
لانه منكر والمأخوذ منه المال المدعى واما المقاطع المذ كور فلا تسمع دعواه باجماع المسلمين والله اعلم (سئل) في رجل ادعى الى أخوانه تعدى
على فرسه وركبها في المرى وهلك فاجاب أنه لم يتعد عليها ولم يركبها وانما رآها في المرى واراد ان (٨٥) يركبها لاحتاجه فرفضه فلم يرضها
صلا حال كونه فهل جوابه

اه وقال الانقروى عن شرح الطحاوى الاصل أن كل شرط يفيد اعتباره ويمكن للمودع مراعاته فهو
معتبر وكل شرط لا يفيد اعتباره ولا يمكن مراعاته فهو لغو اه (سئل) فيما اذا ادع زيدا عند عمر وخجرا
في طريق الحنق فأخذته عمر ووضع تحت رأسه حفظا له ونام ثم انتبه فلم يجده فهل لا ضمان عليه في ذلك
(الجواب) نعم ولو نام ووضع الودعة تحت رأسه أو جنبه فضاقت لا يضمن وكذلك ان وضعها بين يديه وهو
الصحيح واليه مال الامام السرخسي قالوا وانما لا يجب الضمان في الفصل الثاني اذا نام فاعدا أما اذا نام
مضطجعا يضمن وهذا اذا كان في الحضر أما اذا كان في السفر فلا ضمان نام فاعدا أو مضطجعا كذا ذكره
في الذخيرة وذكر في العدة ولو نام واضع جنبه على الارض فضاقت الودعة يضمن وان نام فاعدا لا يضمن
وفي السفر لا يضمن في الوجهين عمادية من الفصل ٣٢ (سئل) فيما اذا ادع زيدا عند عمر وودعة
وتسلها منه ثم جاء رجل أجنبي وأخذ الودعة والمودع يراه ولم يمكنه دفعه ومنعه خوفا من ضرره فهل لا ضمان
عليه (الجواب) نعم وفي الجامع الاصغر ولو أخذ الودعة أجنبي والمودع يراه فسكت قال أبو القاسم الصغار
ضمن ان أمكنه دفعه أما لو لم يمكنه دفعه لخوفه من ضرره وغارته لم يضمن انقروى (سئل) فيما اذا دفع زيد
لعمر وصدر نحاس ليبيعه له فعرضه على البيع فلم يشتريه أحد فرد عمر على زيد ثم جدد زيد وصوله له من عمرو
فهل يقبل قول عمرو بيمينه (الجواب) نعم لانه أمين والقول للامنين مع اليمين الا اذا كذب الظاهر كما نقلوه
وفي الاشياء كل أمين ادعى اصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل والناتر
ومثله في تنوير الابصار المودع اذا ادعى رد الودعة فاقول قوله ولو أقام البينة على ذلك قبلت عيسى على
الهداية من كتاب الغصب في فصل ومن غصب عينا ادعى رد الودعة أو هلاكها مات قبل أن يحلف لا يحلف
وارنه نص عليه في الجامع الكبير بزازية من القضاء (سئل) فيما اذا ادع زيدا عند عمر وأجنبي
فوضعها عمر وفي حانوته ثم أخذها بكر لينظر اليها وحولها من موضعها مبدون اذن منهما ثم طالع عمر
بهما فزعم انه ردهما الى محلهما وزيد وعمرو ينكران ردهما الى محلهما فهل يضمن بكر قيمتهما زيد
(الجواب) نعم أما ولا فاصرح به الامام الجليل فاضحان في الغصب رجل ركب دابة رجل بغير اذنه ثم نزل
فماتت قال يضمن في رواية الاصل وعن أبي يوسف انه لا يضمن وعنه انه يضمن قال الناطق الصحيح انه على
قول أبي حنيفة لا يضمن حتى يحول عن موضعه اه ثم ذكر في موضع آخر منه قالوا الصحيح من مذهبه انه
لا يضمن الا بالتحويل وفي موضع آخر ايضا بعد التحويل لا يبرأ عن الضمان واليه مال الفقيه اه وأما
ثانيا فلانه متعدي من أول الامر بمدا اليد اليهما بغير اذن شرعي وفي العمادية من أو اخر جناية الدواب ضمن
مسئلة لان غصب المنقول لا يصدق بدون النقل اه (سئل) فيما اذا كان لريق ودية عند زيدا فدفعها
زيد لوكيل شرعي عن سيد الرقيق ثم مات السيد وعق الرقيق وطلب الودعة من زيد فهل ليس له طلبها منه
والدفع المذ كور جاز (الجواب) نعم في الخانية آخر كتاب المأذون العبد اذا ادع عند انسان شيئا لا يملك
المولى أخذ الودعة كان العبد مأذونا أو محجورا فلان المودع دفع الودعة الى مولاه ان لم يكن على العبد دين

تملكه بقيمة ما قلعوا والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة سافرة غار وجهها فرار من نفقتها في عام سنة نفقتها الهلاك فانتقلت عند
أهلها وتركت بنتا صغيرة فطمع لها منه عند أهلها فماتت فادعى على أهلها انكم فرقتهم بين زوجتي وبنتي واموات بسبب ذلك فعلى كديتها هل
تسمع دعواه بذلك أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل أقر على نفسه بحال وأشهد بذلك ثم بعد الاقرار ادعى
ان بعض هذا المال قرض وبعضه باع عليه هل اذا أقام على ذلك بينة تقبل أم لا واذا لم تقم البينة هل يحلف المقر له أم لا (أجاب) نعم تقبل دعواه
وتسمع بينته ولا يمنع الاقرار السابق كما في الاشياء تعلقا عن القيس حتى قال وقد أذيت أخذ من الاول بان الشهود اذا شهدوا بان البعض

هذا لو جب الضمان ام لا
(أجاب) هذا الجواب
لا يوجب الضمان اذ الزوية
والارادة في هذا الباب
لا يعتبران والله اعلم (سئل)
في رجل ثبت عليه اعتراف
بانه تعدى على فرس فلان
لمدع وركبها بغير اذنه والزومه
القاضي بضمن قيمتها هل
القول قول المقر في مقدار
قيمتها قليلا كان او كثيرا
وعلى المقر له البينة على
دعواه الزيادة أم لا (أجاب)
القول في مقدار القيمة قول
المتدعي بيمينه وعلى المقر
له البينة على الزيادة التي
يدعيها وهذا باجماع علمائنا
والله أعلم (سئل) في رجل
بنى في أرض يزعم شخص
انها ملكه وهو ساكن
فهل اذا ثبت انها ملكه
يكون البناء للباني أم سكونه
يكون اذا و يكون البناء
لالمالك (أجاب) لا ينسب
لساكن قول الا في مسائل
ليست هذه منها فالبناء
للباني والمالك الرفع الا
أن يضر الارض فله

ما ورد على الخطاط الفاتري تحقيق هذا المرام على حسب ما اقتضاه الوقت والمقام والجديدة
 اصحاب اه والله اعلم (سئل) في امرأة كانت تتناول فخر معلوما من دف بحد هامة سنين سئلت من ابن التاتبي
 سئلت ثانيا عن ذلك فقالت تلقينه عن ابن ابن الواقف واقامت على ذلك بينة هل تقبل بينته او لا بعد هذا تناقضا (اجاب)
 اتناقضا منها في البراز يتم التناقض يعني فيما يجري به الخفاء والله اعلم (سئل) في رجل اشترى عنب كرم من هو
 معلوم فادعى شخص بعد مضي سنة على المشتري العنب ان الكرم كرمه كان استهراه من بائع العنب وان العنب نزل

عكس ذي اليد ثم قال هذا
ملهم الصواب ومسهل
ذو القس جسدي ثم
نعم تقبل بيننا ولا بعد
واضع يده على الكرم

(٤٢) - (فتاوى حامديه) - (ثاني) ذلك وأنه رطب أو يابس ولم يبين مقداره فلا يعرف أنه صادق في بيان هذا ولا يدمن بيان ذلك اه فقوله ولم يبين مقداره لان الوفر يختلف واذا شرط ذلك في الدعوى شرط في الشهادة وذلك لئلا يتصور للحاكم ما يحكم به للعدي والله أعلم (سئل) فيمن تهم بضرب آخر فرجع اليه فاشهد أنه لا يستحق قبله حقا أو أراه عاما ومكث مدة ومات هل تسمع دعوى أوليائه وتقبل يد منهم بأنه كان ضربه قبل ذلك الاشهاد ومات به أم لا (أجاب) لا تسمع دعوى أوليائه والحال هذا، كما هو ظاهر البيان لمن صبيغ طرف الغلظة من أنامله في فقد النعمان الله أعلم (سئل) في الالة اخوة اشقاء عاينتهم واحدة وكسبهم على اختلاف نوعه بينهم وكل مقروض لائبة - ميعا ومراء وجب مع التصرفات مانا

7
9
1
5
9

أحدهم عن ثلاثة بنين كبار ومضوا على أمرهم فاجتمع لهم أموال ثم اختلفوا فادعى عنهم أن البستان الفلاني والبدنيان الثلاثة من له خاصة دونهم وأبرز صكوكا كتب فيها اشترى لنفسه دون غيره وصدة أخوه وأولاد أخيه سوى واحد ادعى حصته فيها فأشكر وحلفه الحاكم لم يكونه ذابيد ظاهر ومنع من الاخراج والآن يريد إقامة برهان شرعي بيينة عادلة تشهد أنهم كانوا عائلة واحدة وكسبهم بينهم وكل مقروض للآخرين خريعا وشرا وسائر التصرفات كما تشرح أعلاه وأنهم مضوا على أمرهم بعد موت الاخ كما كانوا هل تقبل بيينة ويثبت حقه في العقار المذكور وان كتب في جميع الصكوك اشترى لنفسه دون (٩٠) غيره أم لا (أجاب) اذا ادعى الحصة بشركة المفاوضة وأقام بيينة انهم من الشركة تقبل ويحكم له بحصته وان كتب في صك

ولولم يوقت فصولين وان قبده بوقت أو نوع أو بهما ضمن بالخلاف الى شر لا الى مثله أو غير علاقي العارية لو كانت مقبوضة بالمكان فأوزه بضمن ولا يبرأ بالعود وكذا الجواب في الاجارة بخلاف الرهن والوديعة ولولم يذهب الى ذلك المكان بضمن والمكث المعتاد فوكذلك هذا في الاجارة وهذا بخلاف ما اذا استعادية أو استأجرها الجمل عليها حنطة فعمل شيئا أنف من الحنطة أو أسهل على الدابة بضمن كذا في شرح الطحاوي عمادية (أقول) قوله آخر ان ضمن الظاهر أن صوابه لا يضمن لان عبارة جامع الفصولين برمز شرح الطحاوي هكذا ولو ذهب الى مكان آخر لا الى المسمى ضمن ولو أقصر وكذا لو أمسكها في بيته ولم يذهب الى المسمى ضمن والمكث المعتاد فوكذا الاجارة وهذا بخلاف ما لو استعارها وأستأجرها الجمل براف عمل الاخف يبرأ اه وكذا ذكر المسئلة في نور العين ولكنه استشكل قوله ضمن ولو أقصر وقوله وكذا لو أمسكها في بيته لان المخالفة فيها الى خير لا الى شر فكان الظاهر أن لا يضمن فيها اه (سئل) فيما اذا استعار زيد من عمرو دابة ليركبها الى مكان معين ففي أثناء الطريق أودعها عند بكرة فخذها بكر وذهب بها الى مدينة بعلبك فذهب زيد وعمر وبادن عمرو وليا تيماله بها فسلمهاها من بكر وسلمها زيد لبعده عمرو والمأذون له بأخذها ثم ماتت الدابة عند العبد المزبور فبعض الله تعالى وقدره وزعم عمرو أن زيد البض في قيمتها فهل يكون غير ضامن لها (الجواب) نعم قال الاستيعابي في شرحه على الجامع الصغير المستعير أن يودع عند مشايخ الطرق وقال بعضهم ليس له أن يودع وبالأول أخذ الفقيه أبو الليث والشيخ الامام محمد بن الفضل من واقعات الامشي والمستعير أن يودع على المفتي به وهو المختار وصح بعضهم عدمه ويتفرع عليه ما لو أرسلها على يد أجنبي فهل كانت بضمن على الثاني لا الأول بحر من العارية في شرح قوله ولا يبرأ ولو رد العارية مع أجنبي بضمن جامع الفصولين في ٣٣ انقروى من أول العارية وقال في هامشه من هذا المحل وفي العمادية وبالأول أخذ أبو الليث ومحمد بن الفضل وعليه الفتوى ومثله في التبيين وغاية البيان وفي المحيط وهو المختار وفي شرح الجمع وهو الصحيح وهذا الاختلاف فيما عداك الاعارة وأما فيما عداك الاعارة لا عداك الاعارة (أقول) للمستعير الاعارة في موضعين الأول اذا استعاره مطلقا لم يعين المعبر متفعا سواء كان مما يختلف باختلاف المستعمل كالابس والركوب ولا كالحمل على الدابة والاستخدام والسكنى والثاني فيما اذا عين متفعا وكانت مما لا يختلف وهذا عدم النهي فلو قال لا تدفع لغيرك فدفع فذلك ضمن مطلقا بضمن وهذا أيضا لا يستعمله وكان مما يختلف فلو استعمله فالصحيح انه ليس له أن يعبر ولو استعاره مطلقا لتعينه وكذا لو فرغ من العمل الذي استعاره له لم يكن له الاعارة مطلقا ببقائه مودعا والحاصل انه عداك الاعارة فيما لا يختلف في المصلحة والمفيدة وانه ليس له الاعارة اذا فرغ فيما يختلف وغيره وكذا ليس له الاعارة فيما يختلف وكان مقبوضا وكذا لو استعمل مما يختلف ولو في المصلحة وكذا لو نهى عن الدفع الى غيره كما يعلم من جامع الفصولين في هذه المواضع التي لا يثبت فيها الاعارة لان الاعارة لا بداع بلا خلاف وانما الخلاف فيما عداك الاعارة هل يثبت الادعاء قبل نهى لان الوديعة أدعى لان الاعارة لانها مضمونة بدون انتفاع فاذا ملك الاعلى ملك

بخصته وان كتب في صك التبايع انه اشترى لنفسه اذا تقرر أن أحد المفاوضين لا يملك الشراء لنفسه خاصة في غير طعام أهله وكسوتهم وقد تقرر أيضا انه لا يشترط في شركة المفاوضة التخصيص عليها بل يكفي ذكر معناها ولا يمنع من القاضى السابق لانه بناء على عدم البيينة والله أعلم (سئل) في حصة أن صار ظهورا على بيت رجل وأخذوا له أموالا وتوابعها ثم وجد اثنين من الحصة الا تخذين فهل له مطالبة الاثنين بجميع ما أخذوه من الأموال والأواب وقبض ذلك كله منها (أجاب) ان كانت تلك الأمور جميعها في ايدي الاثنين فليرجع بالدعوى عليهم جميعا مع ما بينهم من ردها عليه وان لم تكن بأيديهم وأراد المالك أخذها بعينها فلا نسع المدعى بشئ منها الاعلى من هو بسنده وان أراد التخصيص وقد ثبت الاستيلاء على وجه الاشتراك بحضور الشكل بعد استيفاء شرائط

الدعوى بالبيينة فانضمن عليهم فافترسوا وان ثبت باقرار الحصة فكذلك وان ثبت بقرار الاثنين فلا اعتدنا وأخذنا كذا الادنى وكذا حصة قضى عليها أما برهان الاول فلما صرحوا به قاضية ندعوى المالك المطلق لا نصع الاعلى ذي اليد ودعوى الضمان نصع على غير ذي اليد فينتزى في دعوى المدعى بماذا يفعل معهما ذكرنا برهان الثاني فلما صرحوا به أيضا في الفصول والفروع من أن اشتراك الجماعة فيما لا يجوز أن يوجب التكامل في حق كل واحد منهم فيضاف الى كل واحد منهم كذا كونه ليس مع غيره كولاية الاكاح وقتل الجمع واحدا وفيما لا يجوز أن يوجب التوزيع وما نحن فيه من قبيل الثاني كذا في كلامه على التبدل ونحوه والاشراك هنا باجتماع يدبهم وهو متصور حتى لو تراء

أنهم حين ظهر وأخذ كل واحد شيئا بانفراده فاضمان لذلك الشيء على أخذه خاصة حيث لم يتعارف أيديهم عليه حتى لو ثبت انها منهم عليه فالمالك يخير بضمن من شاء وترجع المسئلة الى مسئلة الغاصب وغاصب الغاصب ولا يامس بذكر نبي من الفروع شاهد على ما ذكره قول في جامع الفصولين في الفصل الثالث راضر الفتاوى رشيد الدين غصب فافترسوا عليه آخره فقه فقهى له ثم ان الغاصب من يرضى على غصبه أن ائق ما سكت لا تقبل بيئته اذ دعوى الملك المطلق لا نصع الاعلى ذي اليد لكن لو ادعى على غيره ذي اليد انك غصبت فيسمع في حق الضمان ألا ترى أن دعواه على الغاصب الاول نصع ولو كانت العين في يد غاصب الغاصب ولو برهن (٩١) الغاصب منه على المقضى له أن هذا الحق

الادنى وقيل لانه أمانة وليس للامنين أن يودع ابتداء وانما ملك الاعارة لانه مأذون بذلك لا طلاق الاذن بالاتفاق من المعبر وصح هذا القول في النهاية كما نقله في التارخانية ثم هذا كله اذا هلك المستعار قبل تسليمه الى مالكه سائما أمالوه هلك بعده فلا كلام في عدم الضمان ومثله ما في السؤال فانه قد سلم الدابة الى عبد المالك المأذون له بذلك فلا حاجة الى بناء عدم الضمان على القول بأن المستعير له أن يودع كما لا يخفى فافهم (سئل) في المعبر اذا طلب العارية من المستعير مرارا ففطر حتى هلكت في يده ولم يكن عاجزا عن الدفع بعدا اطلب فهل يضمنها (الجواب) نعم بضمن حيث الحال ما ذكر

(سئل) فيما اذا دفعت هندا لزيد مبلغا معلوما من الدراهم على سبيل القرض فظالمه بالمبلغ المزبور فقال انك دفعت له هبة وقالت بل قرضا فهل يكون القول قوله لا بيمينها في ذلك وعليه رد مثل القرض المزبور (الجواب) نعم دفع لا خرميناهم اختلافا فقال الدافع قرض وقال الاخر هبة قال قول الدافع كذا في القول لمن عن البرازية ومثله في الخانية دفع اليه دراهم فقال انفقها ففعل فهو قرض كما لو قال اصرها الى حوائجك ولو دفع اليه ثوبا وقال اكنس به ففعل يكون هبة لان قرض الثوب باطل لسان الحكماء من الهبة (سئل) فيما اذا كان لزيد ثلث بستان معلوم جار في ملكه على سبيل الشروع أرضا وغراسا فوهبه من أولاده الثلاثة القاصرين من غير قسمة والبستان يحتمل القسمة ثم باع زيد مع بقية شركته جميع البستان من رجل فهل تكون الهبة فاسدة والبيع نافذا (الجواب) هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وهو ما يحبر القاضى في الاثني عن القسمة عند طلب الشريك لها لا تفيد الملك للموهوب له في المختار مطلقا بشرط كان أو غيره ابنا أو غيره فلو باعها الوهاب مع لان هبة المشاع باطل وهو الصحيح كفي مشتمل الأحكام بقتل من تمة الفتاوى والهبة الفاسدة لا تفيد الملك على ما في الدرر وغيرها والمسئلة مسطورة في التنوير أيضا (أقول) ذكر ذلك في التنوير ليسكن قال شارحه مستدركا عليه بما في الفصولين من أن الهبة الفاسدة تفيد الملك بالتبض وبه يفتى ثم قال ان لفظ الفتوى آكد من لفظ الصحيح يعني أن لفظا وبه يفتى أى بالقول بافادتها الملك بالتبض آكد من لفظا الصحيح أى في قول من قال الصحيح انه لا تفيد فالحاصل انه ما قولان صحيحان لكن الاول أصح لانه معنون بلفظ الفتوى الذي هو آكد لفظا الصحيح لان القول الصحيح قد لا يفتى به لو جود ما هو أصح منه أو لم يعرف أو زمان أو نحو ذلك مما يقتضى الافتاء بخلافه على حسب ما يظهر لأهل الترجيح بخلاف لفظه يفتى فانه صريح في أن العمل عليه وانه لا يفتى بخلافه فاذا كان كذلك كمن كتب فيما عداك على الدر المختار في هذا المحل ما صورته قال في الفتاوى الخيرية ولا تفيد الملك في ظاهر الرواية قال الزبائي وسلمه شاة لانياسك حتى لا يندأ صر فيه فيكون مضمونا عليه وينفذ فيه تصرف الوهاب ذكره الطحاوي وقاضيتان وروى عن ابن رستم مثله وذكر عصام انها تفيد الملك وبه أخذ بعض المشايخ اه ومع افادتها للمالك عند هذا البض أجمع الشكل على أن الوهاب استرداده من الموهوب له ولو كان ذارحم

الضمان بسبب اليد الطائفة المزبولة ليد المالك الحقيقية والحكمة فالحقيقة تمثل فعل الغاصب والحكمة تمثل فعل الغاصب بخلاف ما اذا انتفى كزوائد الغصب قبل المنع كما حقق وحرق في محله والكلام فيه ينول والله أعلم (سئل) في ميت لا وارث له في الظاهر وعليه دون لانس فهل دعواه على وكيل بيت المال أم ينصب القاضى وصيادى عليه أم لا (أجاب) قد فرغ من هذا السؤال لاستاذنا شيخ الاسلام الشيخ محمد ابن الشيخ سراج الدين الخاوي فأجاب بقوله المتخصص عليه أنه لو لم يكن للميت وارث فقامدع للدين على الميت نصب القاضى وصي بالمدعى اه قال وظاهر هذا أن وكيل بيت المال ليس بحصم ادلوصح لكونه خصما لما احتاج الى نصب القاضى

واقرا الدعاء والثناء في كل صباح ومساءً أن المفهوم من العبارة أن الأجنبي غير الجار لا يصير كالجار في سقوط دعواه تصرف المشتري في البيع زماناً للخصم. صرح الأجنبي بالجار بعد استئذانهم ما لا يجني من القريب والمطلوب من جنابكم أنه أن وجد نقل صريح بان الأجنبي كالجار في سقوط دعوى تصرف المشتري زماناً فيفقدون ذلك وتشيرون من أي كتاب نقل وفي أي محل ذكر حتى تنذر لأنه وقع في ذلك اختلاف بين الأصحاب لا زالت محل لأجواب (أجاب) قال في شرح تنوير الأبصار المسمى بفتح الغفار في مسائل شتى في آخر الكتاب باع عقاراً وأجبروا أن يؤثروا بوابنه وأمر أنه حاضر يعلم به ثم ادعى الابن أنه (٩٤) ملكه لا تسع دعواه بخلاف الأجنبي ولو جاز الا اذا تصرف المشتري فيه زرعاً وبناء فلا تسع دعواه اهـ فقله الا اذا

ما قدمنا آتباع التنازع فيه حيث قال في هبة البناء أنه باجزة ثم قال في هبة النخل القائمة لا يكون قابلاً حتى يقامها وبسملها فان قوله باجزة لا يلزم منه الملك وقوله لا يكون قابلاً لا يلزم منه عدم الجواز فلا تنافي بين الكلامين فاعلم هذا التحقيق فإنه بالقبول حقيق وبالله التوفيق هذا وذكر المؤلف في موضع آخر جواب جد جده السابق وأيده بما قدمه من الدرر وجامع الفتاوى ثم قال لكن يشكل على هذا قول الدرر لان المانع للجواز الاشتغال بملك المولى ولم يكن البناء مشغولاً بملك المولى بل بملك غيره يعني في صورة مسألة جد جده عماد الدين فلم يكن مانعاً من الجواز كما هو صريح عبارة البرازية المتقدمة وليس هو من اشتغال الموهوب بملك غير الوهاب قال في المنع واشتغال الموهوب بملك غير الوهاب هل يمنع تمام الهبة ذكر صاحب المحيط في الباب الاول عن هبة الزبادات أنه لا يمنع الى آخر ما ذكر فيها تعلقاً عن العمادية فتأمل ولا تجل في الفتوى اهـ ما ذكره المؤلف (وأقول) هذا اعتراض منه على ما أجابه به جد جده لان العمارة قائمة في أرض الغير لا في أرض الوهاب وقد قال في الدرر ان المانع للجواز الاشتغال بملك المولى يعني الوهاب ومقتضى ذلك جواز هبة العمارة المذكورة لعدم المانع المذكور وفي جامع الفصولين وقد صرح في زبادات قاضخان أن الاشتغال بملك غير الموهوب به يمنع هبة سواء كان ملك الوهاب أو غيره لكن الهبة انما تمنع اذا كان الاشتغال بمنع في يد الوهاب أو في يد غيره الموهوب به أما اذا كان المانع في يد الموهوب به فمضى أو عارية أو غير ذلك فلا تمنع فتأمل ان الأصل أن الهبة اذا كانت مشغولة بملك الوهاب أو بملك غير الموهوب به تمنع الهبة اذا لم يكن في يد الموهوب به اهـ ما في الفصولين وأنت خبير بأن ما في الدرر وما في المنع وهو ما قلناه عن الفصولين انما هو فيما اذا كانت الهبة مشغولة كهبة دار فيها مناع للوهاب أو لأجنبي ومسألة هبة العمارة دون الأرض ليست من قبيل هبة المثل قول لان العمارة غير مشغولة بالأرض بل هي قائمة عليها متمسكة به لا يقال اذا كانت كذلك فهي من قبيل هبة الشاغل وقد قال في جامع الفصولين تجوز هبة الشاغل لا المشغول لاننا نقول المراد بالمثل الذي تجوز هبته غير المتصل كما اذا ذهب متاعاً في داره أو جواله بديل أصري يحتمل بأنه لا تجوز هبة الشاغل بدون الأرض حتى يقطع ويسلم كما قدمنا من التنازع فيه والعمارة من هذا القبيل وبذلك ما صرح في عبارة الفتاوى الهندية عن النهاية من قوله ولا يكون متصلاً ولا مشغولاً بغير الموهوب فقل ان المانع كونه متصلاً أو مشغولاً بغيره لا شغلاً وأن المراد بالشاغل غير المتصل والالزام كون المتصل مانعاً غير مانع وهو كلام متدافع ورأيت في حاشية الفصولين للغير الرمل مانعاً قوله تجوز هبة الشاغل أقول ليس هذا على إطلاقه فان الزرع والشجر في الأرض شاغل لها لا مشغول ومع ذلك لا تجوز هبة لانهما اهـ فقد صرح بان المانع هو الاتصال وان كان شاغلاً لم يكتف به الرمل على قول الفصولين وقد صرح في زبادات قاضخان الى آخر ما مر أن مما يكثر السؤال عنه في رجل له شجر أو زرع أو بناء في أرض من أمة أو متكررة لا شراً ومغصوبة وهب لمن الأرض بيده لا تجوز الهبة وان كان شاغلاً للأرض لا مشغولاً ولا بديل ما في الزبادات على جوازها لانهم صرحوا أن المانع في مثله

دعواه اهـ فقله الا اذا تصرف فيه المشتري المانع من قوله بخلاف الأجنبي ولو جاز فهو صريح في مساواتهما أي الجار والأجنبي في الحكم وبه اتفق شيخ الاسلام شهاب الدين أحمد الحلبي المصري وهي في تناوُل في كتاب البيوع ويفهم التساوي بينهما في الحكم من عبارة الاستنباه فإنه بعد أن ذكر مسألة القريب والزوجة قال الخامس والعشرون رآه يبيع عسراً أو داراً فتصرف المشتري زماناً وهو ساكت تسعة فادعواه اهـ وقوله رآه يبيع فيه راجع الى القريب والزوجة وهو شامل للعارفان مسألة القريب والزوجة هي الرابع والعشرون وأنها الخامس والعشرين فهي غيبه ودر في مساواتهما في الحكم لا شراً كهم في العلى وأما البرازية والنيابة فلا تهم ما في السرى في الحكم أما عبارة البرازية فموجب قوله

فهي خلاف الأجنبي من سكوت وقت البيع والتسليم وهو لا يكون زماناً للأجنبي والجار في هذا الحكم وقوله الا انما لا يتصرف المشتري فيه زرعاً وبناء فيه انما هذا الحكم للعارف وهو لا ينافي الحكم عايداً بقرينة ما قبله من صفات العارية ملكاً بمراتب فان حقه ان يسقط بعد وقته ولو جاز الا اذا تصرف المشتري فيه زرعاً وبناء كجاءه عبارة تنوير الأبصار ومما يبره القسمة في قولنا من وضعه في الجار ولا ينافي غير الذي شهد به مساويهم كذا الحيوان وانما يبيع العلى والجار الجار وما قرب من الجار وقد ذكر الجار بالقرين مع دخوله في معنى الأجنبي من المراد به خلاف الزوجية وهو ظاهر وقد كثر

افتاء الحنفية عن علماء مصر يتساوى الجار مع الأجنبي في الحكم المذكور لا شراً كهم في العلم والعلة الموجبة لعدم جواز دعوى الجار بعد تصرف المشتري فيه زرعاً وبناء على ما عليه الفتوى قطع الاطماع الفاسدة ودياب النزو وروا التلبس وهذا قد مر من الجار والأجنبي واشترط فهم ما تصرف المشتري زماناً بخلاف الزوجة والقريب يمسأان الحال أ كشاف لزوجة والقريب من الجار والأجنبي في كونهما بالحضور والسكوت واشترط في الجار والأجنبي تصرف المشتري زماناً زرعاً وبناء لئلا كد عند الحاكيم ظهور التلبس منهم بعد هذه الحالة فيمنع دعواهما انقاراً للمدعى عليه لئلا يجانب الحق بجانبه الموقوف على الحال كما ان يدور (٩٥) مع الحق كيداً فادار ولا يفر من حال ان

الاتصال وجعلوا كالشائع اهـ ملخصاً وحاصله أن ما مر عن الزبادات من أن هبة المشغول لا تصح الا اذا كان الشاغل في يد الموهوب له لا يدل على جواز هبة الشاغل نحو الشجر اذا كان قائماً في أرض بيد الموهوب له أيضاً لان المانع هنا ليس كونه شاغلاً لان الشاغل تجوز هبته وان كان المشغول به ايس بيد الموهوب له وانما المانع اتصاله بغيره وكونه كالجزء منه حتى صار كالشائع لا تصح هبته الا بعد انقضاءه وبه ما ظهر لك أن هبة الشاغل المتصل لا تصح سواء كان المشغول به بيد الوهاب أو الموهوب له أو غيره وما ظهر أيضاً صحة ما أجابه به جد جده المؤلف وأن اعتراضه عليه غير وارد فاعلم هذه الفوائد الفرادة (سئل) فيما اذا كان الهند غراس قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف فوهبته في مرض موته لمن أجنبي ولم تسلمه منه حتى ماتت فهل تكون الهبة غير صحيحة (الجواب) نعم لان هبة الاشجار بدون الأرض لا تجوز كما صرح به قاضخان وغيره حيث قال هبة النخل بدون الأرض لا تجوز وفي التنوير ولا تصح هبة ابن في ضرع وصف على غنم وتخل في أرض وتغري تخل ولو فصله وسلمه جاز وماله في الملقى وغيره وفي البرازية وهب أرضاً فيها زرع أو بقل أو نخلا عليه قمر أو ذهب الزرع بدون الأرض أو النخل بلا أرض أو نخلا بدون التربة لا يجوز لان الموهوب بمتصل بغيره اتصال خلقه مع امكان القطع فقبض أحدهما غير ممكن في حالة الاتصال فيكون بمنزلة المشاع الذي يحتمل القسمة اهـ وفي الخبر به وقد تقرر أن هبة الشجر بدون الأرض كهبة مشاع تحتمل القسمة وهي لا تصح اهـ ولا سيما مع عدم تسلمه ذلك فلا كانت هبة صحيحة ولم تسلم حتى مات الوهاب بطاعت بموته قال في المبسوط ولا تجوز هبة المريض الامتقوضة فاذا قبضت جازت وتعتبر من الثالث اهـ وفي العمادية وهب في مرض الموت ولم يسلم حتى مات تبطل الهبة لان الهبة في مرض الموت وان كانت وصية لكنها هبة حقيقة فتقتصر الى القبض ولم يوجد اهـ ومثله في البرازية والله سبحانه أعلم (سئل) فيما اذا كان لزيد ابن كبيران وأملاك تقبل القسمة وحصة في مشاع تقبل القسمة ذلك جميع ذلك من ابنيه المذكورين سوية بينهما نصفين من غير قسمة وكتب بذلك ولم يحكم بذلك كما مره ويريد بالرجوع عن القليل واسترداد ذلك من ابنيه المذكورين فهل له ذلك (الجواب) نعم وهب اثنان دار واحدة لا من ماله ما لا حاجة له وقد قضاه له فلا شيع وبقائه ولا هو هبة واحدة من اثنين كبيرين ولم يبين نصيب كل واحد أي لا يصح عند أبي حنيفة لانه هبة النصف من كل واحد منهما بديل انه لو قبل أحدهما في الاقسام صحت في حصته دون الآخر فعمل انهما عقدان بخلاف البيع فلو قبل أحدهما فانه لا يصح لانه عقد واحد ولا يجوز تنازلاً الى انه عقد واحد فلا شيع قيداً به لان الرهن من رجلين والجاره من اثنين جائز اتفاقاً وقيد الوهاب بكونه واحداً لان الوهاب لو كان اثنين والموهوب له كذلك على أن يكون نصيب أحدهما لا أحدهما بعينه ونصيب الآخر لا لا لا يجوز اتفاقاً كفي الهداية وقد بناه بكون الموهوب لهما كبيرين لانه لو وهب من اثنين أحدهما صغيراً والاخر كبيراً والصغير في عياله لم تجز الهبة اتفاقاً لانه حين وهب صار قابلاً لخاصة الصغير في النصف الاخر شائعاً كذا في المحيط وقد بناه عدم البيان لانه لو بين بان قال لهما انهما وهذا لئلا يهاجروا عند أبي

المدعى لا يصح الا ان كان المدعى عليه أحد الورثة فبهرن الوارث الا شراً المدعى قال أبو بكر بن نعيم اهـ وفي البرازية أثر المقضي له بعد القضاء أنه حرام وأمره بان يشتري له من المقضي عليه ببيع القضاء أصله برهن أن هذا العين له بالشرع والارث وقضى ثم قال لم يكن له بطل القضاء وقد علم مما سبق أن أحد الورثة وان لم يدع عليه حقيقة وكانت الدعوى على غيره من الورثة فالقضاء عليه قضاء على الآخر دخل فرعاً في منقول البرازي فاذا اتى به هذا المدفع قبل منه ولو كان بعد الحكم بضم اقراره وبخذه على سوء كان يصح قوله هو ارث عن أبي وكذا ثبت في دعوى الشراء أو بائناً به بالنسبة منه بعد قوله هو حرام أو بائناً به بالنسبة بعده كما يعلم بالاولى وقد كثر في جامع الفصولين من

الفروع الدالة على ذلك والله أعلم (سئل) في ميراث صب في دار آخر فاختلف صاحب الدار مع صاحب الميراث في كونه حادناوة ومما يريد صاحب الدار رفعه في الحكم (أجاب) لو كان يسيل منه الماء وقت الخصومة ترك والقول قول صاحبه بيمينه أنه ما هو محدث ولو لم يكن سائلا وقت فعله البينة أنه مسيله قد علم أو مسيل أبيه أو مسيل بائعه اشتراه بذلك المسيل وإن جهل حاله فلا يعرف قدمه ولا حدونه إن لم يحفظ خبره وأنه أقره وراه هذا الوقت كيف كان يجعل قد علم أو يسيل في الحال هذه كما صرح به غالب علما ثنائيا والله أعلم (سئل) في رجل أدي شقة صاعدا وما في محدود على جماعة ذوي ابدان من أبيه (٩٦) فاجابوا باننا اشترينا من زبد بكذا ووقع التقاض بيننا وبينه وزيد اشتراه من أبيك وتقبضا

كذلك هل اذابت ذلك حنفية وأبي يوسف وقال محمد بن زوزان قبضه ومراة بالدار ما يحتمل القسمة لأن ما لا يحتملها كالبيت بحوز اتفاقا وقيد بكون الموهوب له اثنين لأنه لو كان واحدا فوكل اثنين قبضا هاجاز كذا في فاضل خان مع وفي صحيح القدوري للشيخ قاسم وقد اتفقوا على ترجيح دليل الامام واختاره قوله أبو الفضل الموصلي وبرهان الأئمة المجبوبي وأبو البركات النسفي اه وقد أفتى بذلك الخبير الرمي (أقول) فالخامس انه على قول الامام لا فرق بين أن يكونا كبيرين أو صغيرين أو أحدهما كبير والآخر صغير في أن الهبة لهما لا تصح وكما دخل تحت إطلاق المتون قوالهم وبعبارة كسه لا أي لا يصح هبة واحدة من اثنين وبه يظهر أنه لا فائدة للتقييد بالكبيرين على قول الامام وإن تبع صاحب المنع في ذلك شيخنا صاحب البحر وتبعهما العلاءي فلما نسب الإطلاق كما أفاده الخبير الرمي في حاشية البحر وكذا قوله ولم يبين نصيب كل واحد ليس بقيد على قول الامام نعم فائدة التقييد بيان الخلاف فقط وقوله ولو وهب من اثنين أحدهما صغير الخ الصغير في قوله والصغير في عياله أي عيال الواهب كما لا يخفى وبذلك التعليل ومثله ما لو وهب لابن له أحدهما صغير كما في البرازية قال لأن هبة الصغير منعقدة حال مباشرة الهبة لتقيام قبض الاب بمقام قبض هبة الكبير محتاجة إلى قبوله فسيقت هبة الصغير فيمكن الشروع والحيلة أن يسلم الدار للكبير وبهما منهما اه أي لأنها إذا كانت بيد الكبير ثم وهبها له ما فقد وجد التيقن معاوقت المقدور فيتحقق الشروع وبهذا يظهر أنهم ما لو كانا صغيرين وكذا في عيال الواهب أو كانا ابنتين له تصح الهبة لتحقق قبضه لهما بمجرد العقد بلا سبق لأحدهما على الآخر ونعم ذلك في ما علقناه على البحر وقد ظهر لك أن ما في الدر المختار من قوله وصغير في عيال الكبير سبق فلم وصوابه في عيال الواهب كما ذكرنا ذلك كان في عيال الكبير لم يصح التعليل وتكون المسئلة خلافية كسئلة الكبيرين ثم هذا كما إذا لم يكن الموهوب لهما فقيرين فلو كانا فقيرين صحت على ما سبينا في عقب هذا فكان ينبغي تقييد الابن في السؤال بالفتين حتى تكون الهبة فاسدة وانما حقيقة هذه المسئلة لأنها صارت واقعة الفتوى في زماننا وتكرر السؤال عنها ووقع فيها شبهة والله أعلم (سئل) في امرأة وهبت في صحتها من حقها وجدها الفقيرين من أمتعة مختلفة لاجتناس هبة شرعية مسلمة لهما فهل صحت الهبة (الجواب) نعم لأن الاقواب المختلفة من اجناس مختلفة مما لا يقسم وهبتها صحيحة كإتباعه في الحاشية وقد أفتى بذلك الشيخ خير الدين الرمي وان وهب من اثنين واحدا لم يصح عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يصح وان كانا فقيرين تكون صدقة والصدق على الفقيرين جائز بالاجماع وهكذا ينبغي أن يفعل في الجواب في كل هبة فاعدية من أواخر كتاب الدعوى لمحا التصديق على الفتى هبة وان ذكرها في الصدقة وعلى الفقير صدقة وان ذكرها في الهبة متارة في أول الفصل الثاني عشر من الهبة انقروى والمسئلة في التنوير وغيره (أقول) وهذا فيما يقسم وغيره فصحت الصدقة معلة على فقيرين ولو بلفظ الهبة قال في التتارخانية عن المخمرات ولو قال وهبت منك هذه الدار والموهوب لهما فقيران صحت الهبة بالاجماع اه لكن هذا على رواية الجامع والا فقد ذكر في الاصل روايتين في الصدقة على قول الامام والصحيح رواية الجامع كافي جامع الفصولين وصحها

أدعى على غيره كسئلة فقال كان أولاد في عيال أبي ومات فله بلا تركه هل القول قوله أم لا (أجاب) القول قوله بيمينه في فيما هو تحت يده لأن أقصى ما يستدل به على الميت وضع اليد ولو ادعى عليه غريم من غريمه أخيه فكذلك الجواب والاصل في هذا الجنس أن الورثة متى اختلفت في موت الأقارب لم يثبت على الارث وأما زيادة القول قوله من ينكر والخارج هو الذي وزد البدهو المنكر لأن الأول يدعى خلاف الظاهر والثاني يدعى الظاهر إذا بدد دليل الحد فلو كان ابن الاخ هو الواضع اليد دون عمه كان القول قوله ولو كان المدعى في أيديهما ساويا ولو كان في يد أحدهما مال الأب الذي هو جده المدعى فعلى ابن الاخ البينة لا الابن محقق وارث ابن

الابن فيه شك والحاصل أن من ادعى خلاف الظاهر لكونه خارجا أو يشك في ارثه فعليه البينة ومن شهد له الظاهر بوضع اليد ونحوه فقول قوله بيمينه وهذا هو الاصل الذي تبني عليه دعاوى وترتب عليه البينات والاعيان والفتوى لا يخفى عليه من كان اليمين في جانب من البينة عليه بعد أن ينظر النظر الصحيح والله أعلم (سئل) في اراضي بيت المال التي رقت عليها السباهي نظير عطائه في الدوان هل ينتسب السباهي فيها خصما للمدعى رقبتهما ملكا أو وقفا ولا ينتسب خصما لكون يده عليها البيت بذلك (أجاب) لا ينتسب خصما له كما لو وقف له دارم ما يملكه له لأن السلطان ما جعل له فيها الاخراج الذي كان يحمل لبيت المال فلا مال له (٩٧) في رقبتهما وذلك لا يجوز منه ولا يصح منه

في الهداية أيضا وعليها مسمى أصحاب المتون وقد علم أن هبة الهبة في صورة السؤال من وجهين أحدهما كون الاقواب المختلفة مما لا يقسم وهبة مما لا يقسم تصح ولو من غنيين ثانیها كون الموهوب لهما فقيرين وهبة واحدة من فقيرين تصح ولو كانت مما يقسم لانهما صدقة كما صرحوا به من أن الهبة لافقر صدقة والصدقة على الغني هبة ووجه صحتها إذا كانت لفقرين من ماصرحوا به من أن الصدقة برادها وجه الله تعالى وهو واحد فلا شيوخ والافقر صدقة في المتون أيضا بأن الصدقة كالهبته لا تصح في مشاع يقسم أي بأن يتصدق ببعضه على واحد والحاصل انه لو وهب داره مثلا التي تحتل القسمة من غنيين لا يصح للشيوخ خلافا لهما ولو تصدق به على فقيرين يصح اتفاقا ما سار ولو وهب نصفها لواحد ونصفه على فقير واحد لم يصح لتحقيق الشيوخ والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) فيما إذا كان لزيدان وبنت ولابنه ابن صغير عاقل مير عمره عشر سنوات فوهبه جدته دارا له وأمتعة معلومة في مرض موته هبة شرعية مشتملة على الاجاب والقبول والتسليم والتسليم وأقر أن بذمتها للصغير دين قدره كذا من الدراهم ومات من مرضه المذكور عن ذكر وخلف تركه فخرج الهبة والمبلغ المقر به من ثلثها وأيس عليه دين أصلا فهل تكون الهبة والاقرار صحيحة (الجواب) نعم أماله الهبة لابن الابن الصغير العاقل فلما في التنوير من الهبة وتمت قبضه لم ير ابعقل التحصيل ولو مع وجود أبيه لانه في النافع المحض كالبالغ اه ومثله في الدور وأما الاقرار للصغير المزبور فلما في التنوير وشرحه للعلاءي من الاقرار وأما الاقرار للرضيع فانه صحيح وان بين المقر رضيعا غير صالح منه حقيقة كالاقراض أو غن مبيع لان هذا المقر يحمل لثبوت الدين للصغير في الجملة أشباه اه (أقول) تقييده في السؤال خروج المقر به من الثلث غير لازم لان الاقرار لغير الوارث نافذ من جميع المال كما مر في باب مع ما فيه من المباحث (سئل) في امرأة وهبت في صحتها أمتعة معلومة من بنت ابنتها الصغيرة وسلمت الامتعة لابن الصغيرة وقبل الهبة بالاجاب وقبول شرعيين لدى بينة شرعية ثم ماتت المرأة عن ابنتها المذكورة وعن زوج زعم أن الهبة غير صحيحة فهل صحت الهبة المذكورة (الجواب) نعم وقد نقل المؤلف عبارات على سبيل الاستطارة في مسئلة ما إذا قبض هبة الصغير غير أبيه أو وصيه فلنذكر حاصلها على وجه التحري لكونها تقع كثيرا وقد صارت واقعة الفتوى في زماننا قال في الهداية وفيما وهب للصغيرة بحوز قبض زوجها لاهبها الرزاق لتفريض الاب أمورها اليه دلالة بخلاف ما قبل الرزاق وبذلك مع حضرة الاب بخلاف الام وكل من يهولها غير حاجب لا يملك كون الابعد موت الاب أو غيبة منقطعة في الصحيح اه ومثله في الجوهره وبه جزم في البدائع وقال به بعض مشايخنا يجوز لهم أيضا أن يقبضوا الصغير إذا كان في عيالهم كالزوج وعنه احتراز أي صاحب الهداية بقوله في الصحيح غاية البيان ولو كان الصبي في عيال الجد والاخ أو العم أو الام فوهبه له هبة قبض الهبة من كان الصغير في عياله والاب حاضر اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يجوز والصحيح هو الجواز كلقب قبض الزوج وأبو الصغير حاضر وكذا لو كان الصغير في عيال أجنبي كان للأجنبي حق القبض خاتمة وإذا كان الصغير في عيال الجد والاخ أو الام أو الأجنبي والاب حاضر فقبض من في

(١٣) - (فتاوى حامديه) - (ثاني) على ذلك توجه الاسباهي المتصرف في الارض فذكر الاسباهي أن الكشف والتحديد لا يصدران في وجهه وانما يصدران في وجه المدفردار ومراة الامتناع من ذلك فهل تصدر الدعوى في وجهه والكشف والتحديد أم لا (أجاب) مجرد الكشف والتحديد غير ممنوع مطلقا اذا تجرد عن دعوى رقبته لوقف لان ما مجرد اطلاق وأما مع الدعوى في ذلك في السباهي الذي هو المقاطع للأرض نظير عطائه في الدوان لا يصح خصم لانه ليس بمالك للأرض بل انما جعل له الخراج الذي كان يحمل لبيت المال ولذا لا يجوز ونفسه اه ولا تصرف فيها انما يخرجها عن ملك بيت المال ولا تورث عنه وللسلطان أن يخرجها الى غيره فیده عليها دأمة فترجع الى خمسة

والمسألة هي وسال سؤاليه عن ذلك فسل فاجاب بان الدار المذكورة في يدز وجته الحرمه فاطمة بنت تقي الدين بن ربيع ولم يعلم بان للمدعي فيها استحقاقا فافترس المدعي من يده كتاب وقف مضمونه موافق لما ادعى فلما تأمله الحاكم الشرعي المتداعي لديه حين صدور الدعوى أمر المدعي عليه بتفريق الدار المذكورة وتسليمها للمدعي حيث لم يكن المدعي عليه مستحقا للوقف المذكور ففعل حيث لم يكن عمر الدار كور خصما شرعي بحيث أحاب بان الدار بيدز وجته وانه ليس له استحقاق فيها لا تكون الحجة المكتسبة في وجهه حجة على غيره أم لا (أجاب) حيث كان أمر الحاكم المدعي عليه بتفريق الدار وتسليمها (١٠٠) للمدعي مرتب على ما ذكره فوافقوا الكتاب به لاعتبارها في حق عمر ولا في حق

والحنطة فأنلله خسدها عوض هبتك ونجت الفرس عند الموهوب له نتاجا ويريد يد الوهاب إلا أن يرجع فيها وفي التنازع فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم فان قال خذ عوض هبتك أو بدلها فبغته الوهاب سقط الرجوع تنويرا والخصصة في الفرس المزبورة ليست محتملة للقيمة وهبة المشاع الذي لا يحتمل القسمة حجة كافي الخبرية نقلا عن مبسوط شيخ الاسلام ضمن سؤال وجواب فراجع ان رمت (أقول) وذكر في الدر المختار أنه لو لم يذكر أنه عوض رجوع كل بهيمة اه وكنت فيما علقته عليه عن الحواشي البعقونية فيه كلام لان الأصل أن المعروف كالمفوض كما صرح به في الكافي وفي العرف بقصد التعويض ولا يذكر خذ بدل هبتك ونحوه استحباء فينبغي أن لا يرجع وان لم يذكر البديلية وفي الخانية بعث الى امرأته هدايا وعوضته المرأة وزفت اليه ثم فارقتها فادعى الزوج أن ما بعته عارية وأراد أن يسترد وأرادت المرأة أن تسترد العوض فاقول للزوج في متاعه لانه أنكر التملك للمرأة أن تسترد ما بعته اذ تزعم انه عوض للهبة فاذا لم يكن ذلك هبة لم يكن هذا عوضا فكل منهما استردا متاعه وقال أبو بكر الاسكافي ان صرحت حين بعثت انه عوض فكذلك وان لم تصرح به وان كان عوضا كان ذلك هبة منها وبطلت نيتها ولا يخفى انه على هذا فينبغي أن يكون في مسئلتنا اختلاف اه (سئل) في امرأته لدار قابلة للقسمة فوهبتها من بناتها الاربع أو باعها فهل تكون الهبة المذكورة غير صحيحة (الجواب) نعم تكون غير صحيحة فان قسمتها وسلمتها صحت الهبة (أقول) الظاهر أن عدم الصحة فيما ذكرناه هو حيث يمكن قسمة الدار أو باعها مع امكان الانتفاع بكل ربع على حدة فلو أمكن قسمتها لنصفين مثلا لار باعها في غير قابلة للقسمة تأمل (سئل) فيما اذا اتخذ زيد لخادمه عروك وسكوة وسلمها له ولبسها على سبيل التملك ثم خرج الخادم من عنده ويريد بدلاته أخذ الكسوة منه فهل ليس له ذلك والكسوة المزبورة صارت ملكا للخادم (الجواب) نعم اتخذ لولده الصغير ثيابا ثم أراد أن يدفع الى ولده آخر لم يكن له ذلك لانه لما اتخذ من ثوبه الاول صار ملكا الاول بحكم العرف فلا يثبت الدفع الى غيره الا اذا بين الاول عند اتخاذها عارية لان الدفع الى الاول يحتمل الاعارة واذا بين ذلك مع بيانه وكذا اذا اتخذ ثيابا بالتيقيد فاقب التليذ بعد ما دفع فاراد أن يدفع الى غيره فهو على هذا ان بين وقت اتخاذ ثوبه الاعارة يمكنه الدفع الى غيره خاتمة من فصل هبة الولد لولده والهبة للصغير (أقول) والتمسك به قوله ذيق التليذ بعد ما دفع فيفيد الفرق بينه وبين الولد الصغير من حيث ان التليذ لا يملكها الا بعد الدفع اليه بخلاف الولد فانه بمجرد اتخاذ الاب صارت ملكه لانه هو الذي يقبض له ولذا قيد الولد بالصغير أما الكبير فلا بد من التسليم أيضا كما صرح به في جامع الفتاوى ثم ان قوله ان بين وقت اتخاذ الخ يفيده انه لو سلمها للتليذ ولم يبين ان الاعارة ليس له دفعها الى غيره ولعل وجهه انه جعلها في مقابلة خدمته فلا تكون هبة خالصة فلا يمكنه الرجوع فيها والا فلا مانع منه تأمل قال المؤلف كتبت على صورة دعوى ماصورته حيث بين اقراره انه بجعة التملك فدعوى التملك لا تسمع لما قاله الخبر الرمي رجه الله تعالى نافعا عن جامع الفصولين في خلل الحاضر والسجلات برمز التهمة عرض على محضر كتب فيه ملكه فليحضره او يبين انه ملكه بعوض أو

زوجه وقد تقرر أن اليد في العقار لا تثبت بتصادق المتداعيين الا اذا ادعى الغصب أو الشراء فالخصوصية منتفية ولو أجاب بان الدار بيده ولو أثبت المدعي يده بالبينة لا تندفع دعواه بقول المدعي عليه ان الدار بيد زوجتي لما علم في خمسة كتاب الدعوى فلما ثبت المدعي بالبينة يد المدعي عليه على المدعي انتفت حجة دعواه فالامر المرتب عليه غير صحيح وبوجه ما في جامع الفصولين ادعى منقولاً فافر المدعي عليه أنه بيده يقبل اقراره لافي العقار حتى يبرهن فلو أنكر البتد ولم يكن للمدعي بينة يخلف (حكم) أنكر المدعي عليه كون العقار بيده بخلف حتى يقر فوافر بالرد حلف على الملك فوافر به ثم ترك التعرض فلو برهن المدعي بعد اقراره باليد أنه لا تقبل بينة المدعي على الملك ما لم يبرهن أنه في يد المدعي عليه فلو لم يبرهن على يد المدعي عليه يبرهن على الملك بعد اقرار المدعي

عليه باليد يوقفي له امدعي لا يند بحكمه ما لم يبرهن أو يعرف القاضي انه في يده ثم رز وقال انما شرط بلا الشهادة بان العقار بيد المدعي عليه لترجحه الحكم وسماع البينة أم لو أنكر من الابتداء كونه بيده يخلف (طائفة) لا بد من معرفة القاضي كون العقار بيد المدعي عليه فيذ كذا المدعي انه بيده اليوم بغير حق وفوق ما بينه وبين غيره بان المدعي عليه في غير العقار ينتصب خصما بذاته من غير أمر آخر وفي مختار لا ينتصب خصما الا باعتبار يده فثبت عند القاضي يده لا يجعله خصما ولو شهد الدار للمدعي ولم يشهد انه بيد المدعي عليه يقبل عند تدرج رجه الله تعالى لافي ظاهر الرواية ولو شهد للمدعي لا يثبت المدعي عليه وشهد آخر بان المدعي عليه يقبل

كلاهما اذا الحاجة الى شهادة يده ليرخصنا في اثبات الملك ولا فرق بين أن يثبت كلا الحكمين بشهادة فروق أو فروق ثم اذا شهد اقراره بسا لهما القاضي عن سماع شهادتيه أو عن معاينة لانهما معا اقراره انه بيده وطنا أنه يعطى لهما الشهادة وهذه تثبت على كثير من الفقهاء أنه بمجرد اقراره هل تثبت يده حكما فلا يذ كرا انهما معا ينافيان لا تقبل ثم رز بعد أسطر (عده) وقال تنازع في اليد اذا أحدهما تخلف الآخر فينبغي أن يخلف لانه يظهر بنكوله يده في حق النا كل بترك التعرض الى أن يبرهن على اليد اه هذا وعمل القاضي بكتاب الوقف مجردا عن حجة من جميع الشرع المقررة زيد الامر ان يجباو يوجب لاد كفت تقبلا فلا (١٠١) حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله

بلا عوض قال أجبت انه لا تصح الدعوى ثم رز لشروط الحاكم كفي به في مثل هداية وله وهبه هبة صحيحة وقبضها ولو لكن ما أفاد في التهمة أجود وأقرب الى الاحتياط اه (سئل) فيما اذا مات زيد عن زوجة و بنت منها وعن أخ وأخت شقيقين وخلف تركه فوهب الاخ حصته منها البنت أخيه قبل قسمة التركة وقبل علمه قد رز ما يخصه منها ثم مات الاخ عن ورثة قبل قبض حصته وقبل تسليمها وعلم بها ويرد ورثته المطالبة بالحصصة المذكورة فهل لهم ذلك (الجواب) نعم

(كتاب الاجارة)*

(سئل) فيما اذا كان بيدز يد أرض سليخة جارية في وقف ولم يكن له فيها مشد مسكة ولا أشجار في وسطها وله في نواحيها أشجار على المسنة فقط يريد متولى الوقف المزبور اجارها من غير زيدا جارة مثلها وفي ذلك مصلحة الوقف فهل يسوغ للمتولى ذلك (الجواب) نعم رجل استأجر أرضا فيها أشجار ان كانت الأشجار في وسط الأرض لا تجوز الاجارة وكذا لو دفع أرضه مزاعة فيها أشجار ولم يدفع الأشجار معاملة لا تجوز المزاعة وان كانت الأشجار في نواحي الأرض على المسنة جازت الاجارة والمزاعة وان كانت في وسط الأرض شجرة أو شجران صغيران مثل التالة التي مضى عليها حول أو حولان جازت الاجارة والمزاعة وان كانت الشجرة عظيمة لا تجوز لان العظيمة لها عروق كثيرة تأخذ الأرض وتطعمها بضر بالأرض وكذا لو كان في وسط الأرض ابنية فهي بمنزلة الشجرة العظيمة وان كانت الابنية في ناحية الأرض جازت الاجارة فان كانت في ناحية الأرض فرفعت الابنية يدخل ماتحتها العقد وكذا الشجرة قاضية في الاجارة الفاسدة ومنه في البرازية في نوع آخر في الضياع والحانوت والمستغلات ولو استأجر ضياعا بعضها فارغة وبعضها مشغولة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل تجوز الاجارة فيما كان فارغا ولا تجوز فيما كان مشغولا وهذا بخلاف ما تقدم اذا استأجر أرضا فيها شجرة عظيمة قال لا تجوز الاجارة فيما كان فارغا ولم يقل تجوز فيما لم يكن مشغولا بالشجر لان غنة قدر ما يكون مشغولا بعروق الشجر غير معلوم اه من فتاوى الامام قاضية أيضا (أقول) مقتضى هذا التعليق انه يصح اجبار الدار المشغولة بالأشجار لان الأشجار لا تخل بالسكنى بخلاف الزراعة فانها تاتى بمال يقال الأشجار لانه لا يثبت ماتحته ولذا تصح الاجارة اذا كانت الأشجار في نواحي الأرض على المسنة أو كانت شجرة صغيرة أو شجران في وسطها لعدم الضرر المذكور ولا ضرر في الدار مطلقا تأمل (سئل) في بستان جاري في وقف أجرو وكيل عن ناظره من زيدا مدة سنتين بأجرة معلومة ثم ساقاه على الغراس القائمة مدة التواجر على أن يعمل له على ذلك حق العمل على أن يكون لجهة الوقف سهم من ألف سهم والباقي للمستأجر وصدر ذلك لذي حاكم حتى فهل الاجارة والمساقاة فاسدتان (الجواب) نعم كما صرح به الحانوتي في فتاواه حيث سئل عن ناظر آخر أرضا من جهات الوقف مشتملة على أشجار ونخيل وغيرهما من نخيلين اجارة صحيحة وتصادق معهما على أن الأشجار النابتة في الأرض فيها قديم وجديد فالقديم جيعه لجهة الوقف وربع المستجد لجهة الوقف أيضا والثلاثة ارباع الباقي من الأشجار المستجدة للمستأجرين ولم يميز

أعلم (سئل) في مدع دي نامعلوما في تركه ميت أثبت بالبرهان هل يخلف المدعي على أنه ما استوفاه ولا شيئا منه وان لم تدع الورثة الاستيفاء أم لا (أجاب) نعم يخلف وان لم تدع الورثة وان أبو يخلفه كافي البرازية والمدينة وفي الخانية يخلفه القاضي بالله ما استوفيت منه شيئا ولا أثره يخلفه على هذا الوجه نظر الميت والصغير وكل من عجز عن النظر لنفسه بنفسه وفي الخلاصة وأجمعوا على أن من ادعى دي نامعلوما الميت يخلف من غير طلب الوصي والوارث بالله ما استوفيت ديتك من المديون ولا من أحد آداء اليك عنه وما قبضه لك فابض بأمرك ولا أثره ولا شيئا منه وما أخلت بذلك ولا بشئ منه على أحد ولا عندك به ولا شئ منه رهن هكذا في أدب القاضي للخصاف والصدور الشهيد والله أعلم (سئل)

ولو أن الأب بعد بلوغها أنه قبضه مال الصغر لا يصح عليها والنايات بالينة كالنايات عما كانا ناعيناه من قبل بلوغها بالقبض حال صغرهما وهو لا يصح عليها كقولنا هو والله أعلم (سئل) في رجل كتب عليه في صلح أن فلان ما كان له ذمته وأنه امرأة من جميع الحقوق ومن اليمين وأن وجبت أدعى أنه كاذب في إقراره فهل له استخلاف خصمه أنه صادق في إقراره ولا يقدر في ذلك قول الموثق ومن اليمين وأن وجبت لكونها النماذج بعد دعواه أنه كاذب في إقراره أم لا (أجاب) الإبراء أسقطه والساقط لا يعود وليس من باب زوال المانع إذ عدم المقتضى وهو بقضاء الدين في الذمة وحيث (١٠٤) عدم المقتضى فهو من باب الساقط فليس له استخلافه في أمر سقط عنه بالإبراء والله أعلم

(سئل) في داوم شتر كتيبتين ثلاثة أخوة مات أحدهم وعلمه دين مستغرق لتركته فليزم شرا ببيع ذلك ببيع حصته فباعها الوصي سوية لاخو به وروى بينهما كان عليه باصر الحكم الشرعي والزمانه موافق لمقتضى الشرع وأحكامه ومات الاخ الثاني فباع وارثه نصفه الموروث له وخلصت الدار للثالث وتصرف فيها مستدة تزيد على عشرين سنة وبلغ ابن الاول وأشهد حال بلوغه أنه لا يستحق فيها وأبرأه من كل دعوى وتظلم وشكوى أبرأه عما جازما قاطعا عما جازما من السم الزبور عن صغير اسمه هبة الله وصغيره فزوجت وكان قبل موته أسكن ابن أخيه الشهيد يتاواستمر به ساكنا بعد موته فادعى عليه الوصي على هبة الله باجرة مثله للبيت المزيور فأنكر ببيع ثلث أبيه المتقدم نرحه فأنشأ الوصي بالينة الشرعية وألزمه باجرة المثل له بعد أن حكم بجهة البيع ولزمه

من أي وجه تولى الوقف * ماجوز وأذلك حيث يلقي (أقول) الظاهر أن هذا الثاني خلل في الصلح لا في نفس العقد صحيح حيث كان العاقد في نفسه له ولاية صحته وان لم يذ كرجهتها منهم من الواقف أو من فلان القاضي لأن الصكوك اشترطوا فيها أشياء كثيرة من زيادة البيات والتوضيح والاشارة إلى هذا المدعى على هذا المدعى وغير ذلك مما يعلم في محله وفي الفصل السابع والعشرين من جامع الفصولين لو كان الوصي أو المتولي من جهة الحاكم فلا وثق أن يكتب في الصكوك والسجلات وهو الوصي من جهة الحاكم له ولاية نصب الوصية والتولية لأنه لو اقتصر على قوله وهو الوصي من جهة الحاكم لم يكن من حاكم ليس له ولاية نصب الوصي فان القاضي لا يملك نصب الوصي والمتولي الا اذا كان ذكرا التصرف في الاوقاف والايام منصو صا عليه في منشوره فصار كحكم نائب القاضي فانه لا بد أن يذكر وأن فلانا القاضي ما ذون بالانابة فحزاعن هذا الوهم اه قال في البحر بعد نقله في كتاب الوقف هذه العبارة ولا شك أن قول الساطع جعلت القاضي القضاة كالنصب على هذه الاشياء في المنشور كما صرح به في الخلاصة في مسئلة استخلاف القاضي اه ولا يخفى أن قاضي دمشق ومصر ونحوهما من المدن العظيمة يسمى قاضي القضاة في زماننا فيصحبه الوصي والمتولي وان لم ينص له عليه في منشوره فاذا علم تولية المتولي من جهة أحد هؤلاء القضاة مع إيجاره وبقية تصرفاته والتفويض على كونه تولى من جهة قاضي كذا انما هو لزيادة الاستيثاق بالصلح كما فاده قوله فلا وثق أن يكتب الخ فيصح تصرفه وان لم يكتب ذلك نعم اذا وقع تصرفه الى قاض يحكم بمجر ذلك التصرف اذا ثبت عنده كالأجر دار امسلا ثم أنكر الابجار وأثبت خصمه فانه يحكم بثبوت الابجار لا بصحته فانه لا يحكم بصحة ما لم يثبت عنده صحة توليته كالأجر دار او وقفها وأجرها يحكم القاضي بنفس البيع أو الوقف أو الابجار أما الحكم بصحة ذلك فانما يكون بعد ثبوت ملكه لذلك أو نيابته عن المالك كما صرح في كتاب القضاء عن فتاوى قارئ الهداية حيث سئل هل يشترط في صحة حكم الحاكم بوقف أو بيع أو اجارة ثبوت ملك الواقف أو البائع أو المورج وجازته أم لا أجب انما يحكم بالصحة اذا ثبت أنه مالك لما وقفه أو أن له ولاية الابجار أو البيع لما باعه امالك أو نيابة وكذا في الوقف وان لم يثبت شيء من ذلك لا يحكم بالصحة بل بنفس الوقف والاجارة والبيع اه فاعتنم هذا الخبر المفرد (سئل) فيما اذا كان الجماعة تيمارية قرية ومزارع جاربه في تيمارهم وأقطاعهم بموجب براءة سلطانية ييدهم فآجروا ذلك جميعا ليدعروا سنة معلومة اجارة لازمة لاراعة الثنوبه والصحية باجرة معلومة من الدراهم وصدر ذلك لدى قاض شافعي حكم بصحة الاجارة وان صدرت لغير الزراع وكانت اقطاعا ومن رجاءين نصفين في حكم الشيوخ حكما شرعيا موافقا لمذهبهم مستوفيا شرعا ثم ادعى الدعوى الصحيحة والشهادة المستقيمة في ثبوت أجزائهم وكتب بذلك حجة آتت من مذهبهم بالعمل بمضمونها وأنفذ حكمه ما حكم حنفى وكتب بذلك حجة أخرى هل يعمل بغيره من الخمين المزبورين بعد ثبوت شرعا (الجواب) نعم (سئل) في مجرى ما جازم مع حقه المعلوم من الماء في وقف أهلى وفي استخراجه واحتكاك زبد من ناظر الوقف مدة

وكتب بجميع ذلك صلح شرعى فطلب استيفاء البيت فلم يتفق له ذلك ثم ادعى أن يبيع ثلث أبيه كان معلومة باطلا لكونه كان بالغين الفاحش فقامت بينة أنه بغيره المثل في حكم القاضي بجهة البيع ونفاذه ومنعه ثم بعد مدة استأنف الدعوى بالغين الفاحش لدى الحاكم فسمع دعواه وبطل البيع باخبار المعارجية بأنه بالغين من غير أن يأنوا بلغنا الشهادة هل يصح إبطاله بعد وجود ما تقدم شرجه أم لا (أجاب) لا يصح نقض الحكم الاول لأنه بعد ثبوت كده بالحكم السابق لا يفسخ ولا يحول فصرح علمنا في دعوى الرجلين نكاح امرأته لو برهن أحد دعوى في له ثم برهن الآخر لا يقبل كفى الشراء اذا دعاه من فلان وبرهن عليه وحكم به ثم ادعى شراؤه من

فلان أيضا وبرهن لا يقبل لنا كده وفي فتاوى شيخنا الشهاب الخليلي رحمه الله تعالى سئل في موقوف استبدل وحكم به حنفى بعد ثبوت مسوغاته لديه فأقيمت بينة بعد الحكم بأنه ذور يسع لم يتعطل بسبب من الأسباب المنافية لذلك وحكم حاكم عوجبه بعد تقدم دعوى شرعية صدرت من مدعى شرعى لدى الحاكم والى الاستبدال الاول وحكم بعوده لجهة الوقف ليصرف في مصارفه على حكم شرط واقعه هل يلغى مقتضى ما شرع أم لا أجب لا يلغى الاستبدال الثابت أولا لان القضاء بصان عن الالغاء ما أمكن اذ البينة السابقة قد رجحت باتصال القضاء بها وبشهاد له ما ذكر ولو شهدت بينة بقتل زيد يوم النحر بمكة وحكم الحاكم بها ثم شهدت أخرى بقتله (١٠٥) يوم النحر بالسكوف لا تسع لان الاول

معلومة باجرة معلومة فسات ز يدي أثناء مدة الاجارة فهل تنفسخ الاجارة بموته (الجواب) نعم قال مشايخنا رحمه الله تعالى الاجارة تنفسخ بموت أحد المتعاقدين ان عقدها لنفسه وان عقدها لغيره لا تنفسخ بموته كالأب والوصى والوكيل والمتولى في الوقف اه وتماه في فتاوى ابن السلي وفي فتاوى ابن نجيم سئل عن شخص استأجر عقارا أو أجروا من آخر ومات في أثناء المدة هل تنفسخ الاجارة أجب تنفسخ الاجارة الاولى والثانية اه ومثله في فتاوى ابن السلي وفي فتاوى الترمذاني سئل عن رجل استأجر لنفسه مصبغة من متول باجرة معينة لمدة معينة ثم بعد مدة مات المستأجر فهل اذا رفعت القضية الى حاكم حنفى له أن يحكم بانفساخها بموت المستأجر وهل اذا كان الحاكم الشافعي حكم بموجب عقد هذه الاجارة يكون حكمه بالموجب مانعا للحنفى بانفساخها أجب نعم للقاضي الحنفى أن يحكم بانفساخها بموت المستأجر المذكور ولا يمنع من ذلك حكم الشافعي بالموجب على ما حرره الشيخ بدر الدين بن الغرس في الفواكه البدرية وان كان في سيف القضاة للكافي ما يخالفه فانه قال ان الحكم من الشافعي بالصحة لا يمنع الحنفى من ابطالها بالموت وان كان بالموجب عنه من ذلك لان من موجبها الدوام والاستمرار للوارث لكن ينبغي التحويل على ما في الفواكه البدرية لظهور وجهه والله أعلم اه (سئل) عن شخص استأجر عينا ثم أجروا ثم مات فهل تنفسخ الاجارة (فأجاب) اذا انفسخت الاجارة الاولى انفسخت الثانية على الصحيح قال العلامة محمد بن عبد الله الغزالي وفي المصبرات المستأجرا إذا أجروا من غيره أو دفع الى غيره من أجرة ثم ان المستأجر الاول فسح العقد هل ينفسخ العقد الثاني اختلف المشايخ فيه والصحيح انه ينفسخ وهذا أعم من صورة الاستفتاء فانها موضوعة فيما اذا انفسخت بموت المستأجر الاول وعبارته تشمل ما اذا فسخت لذلك أو غيره والله أعلم كازروني وفيه عن فتاوى ابن نجيم سئل عن أجرة عقار من آخر مدة معلومة بأجرة معلومة وتسلمه المستأجر وأجروا من آخر مدة توأجره وتسلم ثم ان المورج الاول والمستأجر منه تقايلا الاجارة هل التقابل صحيح مبطل للايجار الثاني أم لا أجب نعم التقابل صحيح وتنفسخ الاولى والثانية والله تعالى أعلم (أقول) وجهه أن الاجارة ببيع المنافع وهي تحدث شيئا فشيئا فالمستأجر يملك منفعة كل يوم بيومه فهي باقية على ملك المالك فصح التقابل بينه وبين المستأجر لانه لم يملك المستقبلة واذا انفسخت بالمقالة لم يبق له حق فيما يحدث من المنافع في كل يوم بيومه فانفسخت الاجارة الثانية لانها مبنية على الاولى والله أعلم (سئل) فيما اذا استأجر زيد عمرا وهما يد مشق الشام ليأقن عمرو بعمال ز يد على دوابه من مدينة حص الى دمشق باجرة معلومة تجعلها له وذخبا الى حص وشرع ز يدي قضاء مصلحة له فيها ذهب وعمرو رجوع لدمشق ولم يحمل العمال ولم ينقلهم باختياره ويطالب زيدا بالأجر الذي جعله له فهل لا يلزم زيدا ذلك (الجواب) نعم لا يلزمه والله أعلم ومن استأجر رجلا ليجي بعباله فوجد بعضهم قد مات فأنقذ بقى فله أجره بحسابه لو كانوا معلومين أي بالعدك في البرهان والافكاه كفا في الدور والتوير وغيرهما وفي القهستاني فان جهلوا فسدت ولزم أجر المثل ثم نقل عن الكرماني عن الهندواني ان المعلوم لو كانت مؤنة بعضهم ككاهم فله كله لان

ترجحت باتصال القضاء بها اه قال الزيلعي في علته ذلك لانه لما حكم بأنه قتل بمكة صار ذلك حكما بأنه لم يقتل في غيرها اذا قتل شخص واحد في مكانين لا يتصور اه وفي مسئلتنا كذلك لا يتصور بيع واحد بمثل القيمة وغبن فاحش للتاني هذا مع الحكم بمجبر دانجاو المعارجية مع أن الاتيان بلفظ الشهادة ركن لا بد منه وهو أن يقول الشاهد أشهد بكذا ومع تقدم الراء العام بقوله لاحق لي ولادعوى قبله ومع تقدم الاستحجار وهو اقرار منه بأنه ملك المورج وانه لا مال له باتفاق الروايات فكيف ينقض الحكم السابق مع هذه الامور فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (أقول) بحال القاض ماله المام بالفقه يقضى والقضاء حسام اذ سله جهلا بعد فسكا ولا رضى به حاشى الاله امام قد قاله الرملى خير الدين لا زلت به يوم الجز أقدم (سئل) فيما لو ادعى خالدا

(١٤ - فتاوى حامديه - ثاني) على بكر أنه واضع يده على العقار الغلاني بغير حق لكونه ملكا من أملاك مورثي فاجاب بكر بان وضع يدي عليه لكونه ملكا من أملاك والذى تلقته بالارث عند دفع خالدها من مورثي اشتراها من وصلي بمسوغ شرعى وأبرز من يده حجة بذلك فدفع بكر بان البيع وقع بغبن فاحش وهو غير صحيح ونوعه بينة شرعية تشهد بذلك فلم يسمع القاضي هذا الدفع ولم يطلب خالدا باثبات موجب الحجة المذكورة ففتح القاضي بكر من وضع يده على العقار وكتب بذلك حجة فهل يسوغ قاض آخر أن يسمع هذا الدفع من بكر أم لا (أجاب) لا يسوغ منع القاضي عن هذه الدعوى لان دعوى الغبن الفاحش لا تقابل بعدم صحته بل لو أقام المدعى عليه

بينة أن الثمن مثل القيمة قدمت بينة الغبن لأن البينة بينت من يدعي خلاف الظاهر واليمين على من يدعي الظاهر والاصل وقوع البيع بثمن الثمن
فأقول قول من يدعيه والبينة على من يدعي كونه بالغبن الفاحش فيسوغ لقاض آخر سماع دعوى الغبن الفاحش وإبطال بيع عقار اليتيم
بذلك بل المصريح به في كتب علمائنا قاطبة عدم جواز بيع عقار اليتيم لغير ضرورة النفقة أو خوف ظالم متغلب عليه أو بيع بضع قيمته أو
لدين على الميت لا وفاء له الأمانة أو كان في التركة موصية مرسلة لا نافذ لها الأمانة أو غلته لا تزيد على مؤنته أو خشي عليه النقصان فإذا ادعى اليتيم
أن الوصي باع لا لواحدة من هذه وهو (١٠٦) لا يجوز سماع القاضي منه ذلك بعد بلوغه وإن لم يدع الغبن والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت

عن عاقر فتنازع فيه ابن
الأجر مقابل بنقل العيال لابقطع المسافة حتى لو ذهب ولم ينقل أحد منهم لم يستوجب شيئا اه فتنبه شرح
الملتقى للعلائي من الاجارة (سئل) في رجل استأجر من آخر جارا معلومة ليجعلها الى بلد كذا ثم بدله ترك
الذهاب الى تلك البلدة لرأى ظهره فهل له فسخ الاجارة (الجواب) نعم وبداءه كمن يري دابة من سفر فانه عذر
لانه لو مضى على موجب العقد لم يضره زائد الاحتمال كون قصده سفر الحج فذهب وقته أو طاب غريم له
فحضر أو التجارة فافتقر وهو بالمصدر بدله أي ظهره في غير رأى غير الاول منعه عن ذلك كذا في العناية منع
من فسخ الاجارة (سئل) في متولى وقف أهلى أسكن دار الوقف رجلا بلا أجر ولا اجارة وسكن الرجل مدة فهل
على الساكن أجر المثل بعد الثبوت (الجواب) نعم وفي الفتاوى متولى الوقف إذا أسكن رجلا دار الوقف
بغير أجر ذكره لاله لانه لا شيء على الساكن وعامة المتأخرين على أن عليه أجر المثل سواء كانت مدة
الاستغلال أو لم تكن صيانة للوقف عن أيدي الظلمة وقطعا لا طماع الفاسدة وعليه الفتوى وكذا الرجل
إذا أسكن دار الوقف بغير أمر الواقف وبغير أمر القيم كان عليه أجر المثل بالغام بلوغ عمادية من الفصل العاشر
ومثله في الفصولين (سئل) في متولى أجر أرض الوقف لغير المزارع بل لارضائه ولا وجه شرعى فهل تكون
اجارته غير جائزة (الجواب) نعم كفي الخيرية من المزارعة قال في السبازية من الاجارة في تفرعات على
الاجارة الطويلة مانصة لا تجوز اجارة الارض بل لارضائه المزارع (سئل) في دار عمالوكه لجماعة سكنها بعضهم بعد
ما استأجر واحصة الباقيين باجرة معلومة ثم انقضت مدة الاجارة بقوا ساكنين بدون اجارة والمؤجرون
يطالبونهم باجرة حصتهم فهل يلزم الساكنين اجرة حصص الباقيين (الجواب) نعم سكن دار غيره لا يجب
الاجر الا اذا انتقضت ارضه بالاجر وسكن بعده لانه يكون التزاما وكانت مدة الاستغلال برازية (سئل)
في امرأة توافقت مع رجل على أن يجعلها في فردة بحصة على رجل ويقوم بما كادوا مشربها من دمشق الى مكة
وجعلت له على ذلك كله مبلغا معلوما من الدراهم دفعت له فأركبها وقام بها كلها ومشربها حتى ماتت قبل
وصولها الى المدينة المنورة عن وربة ويردون بحاسبة الرجل على أجرة مثل ركو بالمورثة الى مكان موتها
وقد رما كلها ومشربها ومعا البتة بما زاد على ذلك فهل لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) في جري ماء معلوم
يجري فيه الماء من فائض مطهرة وقف جاري الوقف المزبور وفي احتكار جهة وقف آخر حمة معلومة باجرة
المثل والآن تعطل أصل المجرى قبل دخوله للمطهرة وانقطع جريانه وصرف متولى وقف المطهرة في تعبيرة
بمبلغ معلوم وكيف ناظر الوقف الا تخرا بفتح له بعض المبلغ زاعما انه يلزمه ذلك من مال الوقف فهل
لا يلزم الوقف الا تخرا من ذلك شيء (الجواب) نعم وعمارة الدار المستأجرة وتعيينها واصلاح الميزاب وما كان
من بناء على رب الدار تنوير من فسخ الاجارة (سئل) في جماعة استأجروا أرضا قرية موقوفة من متولى
وقف مدة معلومة باجرة كذلك ليزرعوها فخل ماؤها المعلوم لها بحيث انه لا يصل اليها بل يذهب في مجراه
ويردون نخاصه المتولى ليفسخ القاضي العقد فهل لهم ذلك (الجواب) نعم رجل استأجر أرضا فزرعها وقل
ماؤها وانقطع فله أن يخادم الا تخرا حتى يفسخ القاضي العقد بينهما ذخيرة من الفصل الخامس عشر

والاعبة لما هو الواقع لاما كتب بالخط من الوقائع اذ لم ينص عليه الشارع ولا اعتمد امام باقر بسند فيه الى نص (سئل)
قاضي حيث ادعى انه ملكه وهدي أقرب به تصح دعواه ونسمع البينة على اقرارها ويقضى له بالملك ولا عبرة بحجة الهبة من غير شهود يهودون
عليها حقيقة وان كتبت اسماءهم فيها وكتب تاريخ سابق لما قدمنا من عدم اعتبار مجرد الخط هذا وقد قال في جامع الفصولين في الفصل
الاربعين في خال الامر والسجلات بعد أن روى (تم) للتمتع عرض على محضر كتب فيه ملكة فليكن كالحجج والمبين انه ملكه بعوض أو بلا عوض
قال أجبته أنه لا تصح الدعوى ثم روى (طهم) لشروط الحاكم أكتفى في مثل هذا بقوله وبهية حصة محضه وقبضها ولكن ما تأكد (تم)

أجود وأقرب الى الاحتياط والله أعلم (سئل) فيما إذا ادعى زيد على عمرو بان بنة فلانة زوجه عمر والمنوغة كانت دفعت له كذا فروع مبلغا
معينا فأنكر وحلف فذهب الحاكم ثم ادعى عليه نائبا بان بكر أزواج ابنته السابق عليه كان دفع المبلغ المدعى لابنته وماتت وهو يذمتها هل تسمع
هذه الدعوى الثانية أم لا (أجاب) لا تسمع لأن الحق لا يستوفى من اثنين كمالا يتخصص مع اثنين بوجه واحد صرح به في البرازية وكون المبلغ
بذمة يستوفى منه ينافي كونه بذمتها يستوفى من تركتها بعينه فهو متناقض فلا تصح شرعا والله أعلم (سئل) في مدون رجل دفع أحدهما
مبلغا له وادعى الدافع أنه نظير ما في ذمة المديون الا تخرا فلا أذن لي في دفعه لك وقال الدائن (١٠٧) هو نظير ما في ذمتك أنت فهل القول قول
الدافع في ذلك أم الدائن

(سئل) في رجل استأجر أرضا تيمارية من أربابها للزراعة فزرعها وكانت تسقى بماء المطر فاقطع المطر
ويبس الزرع فهل سقط الاجر (الجواب) نعم وفي فتاوى الفضلي استأجر أرضا فاقطع المطر فأنقطع الماء فان كانت
الارض تسقى بماء المطر فاقطع المطر أيضا فلا أجر عليه لانه لم يمكن من الانتفاع به اذ خبره في ١٥ استأجر
أرضا للزراعة فزرعها وكانت تسقى بالماء لم يقطر أو لم يجد الماء للسقي فبس الزرع سقط الاجر استأجرها
بشرط أو لا يزرع من نوع اجارة الارض وبمثله أفتى العلامة القزويني ناقل ذلك عن الخانية وأفتى به قارئ
الهداية أيضا (سئل) في رجل استأجر رحي ماء مدة معلومة باجرة معلومة وتسليمها من مؤجرها ثم طغى
الماء وزاد زيادة منته عن التمكن من الانتفاع على الوجه المقصود بعض المدة فهل لا يلزمه الاخر عن بعض
المدة المزبورة (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية من الاجارة (سئل) في رجل استأجر أرض وقف من
ناظره ليزرعها مدة معلومة فزرعها ثم أصاب الزرع آفة سماوية وهلك بها الزرع ولم يبق بعدها مدة
يتمكن الرجل فيها من اعادتها هل لا يلزمه اجرة تلك المدة (الجواب) لا أجر على المستأجر فيما بقي من
المدة بعد هلاك الزرع الا اذا تمكن من اعادته فزرع مثله أو دونه في الضرر كما صرح بذلك في لسان الحكم
والحيط وغيرهما (سئل) فبين أجر مكانه وملكه مدة معلومة وأراد فسخ الاجارة في المدة زاعما أن رجلا
زاد في الاجرة وان له قبول الزيادة وفسخ الاجارة بها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم وان زيد على المستأجر
فان في ذلك ما تقبل مطلقا كالو رخصت وهو شامل لمال اليتيم بعمومه اشباه من الاجارة ونقله العلائي عنه
أيضا (سئل) فيما إذا مات وكيل المؤجر فهل لا تنفسخ الاجارة بوفته (الجواب) نعم لا تنفسخ الاجارة
بموت الوكيل كفي الفتاوى والتتويرو غيرهما وتبطل الاجارة بموت الآخر والمستأجر عندنا خلاف ذلك لا يفسخ
ولا تبطل بموت الوكيل ولا بموت الأب والوصي ولا بلوغ الصبي وتبطل بموت الموكل خاتمة من أوائل
كتاب الاجارة وكذلك أفتى المؤلف بعدم الانفساخ فيما إذا مات ناظر وقف استأجر بمال الوقف لجهة الوقف
عقارات وقف آخر (سئل) فيما إذا جرت عادة أهل موضع أن الراعي إذا أدخل المواشي في سكاك القرية
أرسل كل شاة في سكة صاحبها ففعل الراعي ذلك ولا يعد ذلك خلافا عندهم فضاغت شاة قبل أن تصل الى
صاحبها فهل لا ضمان عليه (الجواب) نعم وفي الذخيرة أهل موضع جرت العادة بينهم أن البقار إذا أدخل
السرح في السكاك أرسل كل بقرة في سكة صاحبها ففعل الراعي كذلك فضاغت بقرة أو شاة قبل أن تصل الى
صاحبها لا ضمان عليه لان المعروف كالشروط كذا قال أبو نصر البوسني وقال بعضهم اذا لم يعد ذلك
خلافا لا ضمان عمادية من ضمان الراعي (سئل) في بركة ماء في مدرسة فيها فائضان محترمون مجراهما
مع جميع ما يفيض من الماء الى دارين معلومتين بموجب حجج احتسارات شرعية فأحدث متولى المدرسة
فائضا ثلثا وأحكر مجراهما بقدر ثلث الماء لعمره وبدون إذن ولا وجه شرعى فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم
(سئل) في عقارات جارية في وقف بر وفي توابر زيد من متولى الوقف مدة معلومة باجرة معلومة هي دون
أجر المثل بغسب فاحش ظاهر بشهده الحس والمعاينة وأهل النظر والدراية من الثقات العدول وأذن

معلومة باجرة معينة جميع الاجرة مقبوض بدعوى والمؤجر المازور بحضرة شهود الصلح ومعانينهم لقبضه منه وثبت مضمون الصلح المرقوم
لدى قاض حتى في وجه وكيل شرعى عن عمرو والمؤجر المرقوم فسات عمرو وتكف وورثة زيد المستأجر أن يحلف لهم اليمين الشرعى أن جميع
مبلغ الاجارة قبضه عمرو وورثهم منه فهل لهم ذلك مع وجود الصلح الذي جرى القبض بحضورهم ومعانينهم أم لا (أجاب) قال العلامة الفقيه
الشيخ زين بن نجيم في بحره ولم أر حكم من ادعى أنه دفع للميت دينه وبرهن هل يحلف وينبغي أن يحلف احتياطا اه قال العلامة الفزري
أقول ينبغي أن لا يتردد في الخلف أخذ من قولهم الدينون تقضى بأمثالها لابعائهم واذا كان كذلك فهو قد ادعى حقا على الميت اه والله

أعلم (سئل) في امرأة ولدت غلاما مباحا وماتت هي والغلام فادعى زوجها تقدم موته على الغلام وادعى اخوه الاو بجاه عكسه فما الحكم (أجاب)
القول قول الزوج بينه وبينه والبينة على الاخوة اذ الزوج ينكر او ينكر او ينكر ويدعونه والقول قول المنكر بينه وبينه والبينة على المدعي قال في القنية مات
عن زوجته وأخ وابن مات أيضا فقال الاخ مات أخى بعد موت ابنه وقالت الزوجة بل مات أخوك قبل موت ابنه فالقول للمرأة والاصل في هذا
الجنس أن الورثة متى اختلفت في تاريخ موت الاقارب فالبينة بينة من يدعي زيادة الارث والقول قول من ينكر اه أي ينكر الزيادة والاولى
انكار الارث بالسكينة وهذه المسئلة (١٠٨) جعلت فيها رسالة تسكاد أن تكون مفردة والله أعلم (سئل) في امرأة ادعت مهر في تركة

والدها المتوفى بالقرب المتوفى المزبور يزيد المستاجر بتعمير ما يحتاج اليه العقارات من العمارة من ماله ومهما بصرفه يكن مرصدا له على رتبة المأجور وصدر الاستحجار والاذن لدى قاض حنبلي فعمد في العقارات وصرف عليها مبلغا معلوما مع أن في الوقف المزبور مالا حاصل لا يمكن صرف ذلك منه حال صدور الاستحجار والاذن وبعدهما وانتفع المستاجر بالمأجور المذكور مدة ثم تولى الوقف رجل آخر ورده بمطالبة المستاجر بنصف أجره المثل في مدة انتفاعه فهل له ذلك (الجواب) نعم للمتولى المزبور مطالبة المستاجر بذلك لفساد الاجارة بكونها باقية فاحش لما في التنوير وغيره متولى أرض الوقف آخرها بغير أجر المثل يلزم مستأجرها تمام أجر المثل اه وفي الجبران اجارة الوقف لا تجوز الا باجرة المثل أو أكثر اه وفي هذه الصورة اذ ارفع المستاجر المزبور أن له حبس عين المأجور لاستيفاء مرصده على فرض صحة الصرف المزبور وأن المبلغ المزبور دين على عين المأجور لا على جهة الوقف وأراد المتولى بحسبة المستاجر تمام أجر المثل ومساوطة به من المبلغ الذي صرفه المستاجر المزبور فهل له ذلك (الجواب) نعم للمتولى ذلك بعد ثبوت المرصد المزبور ولا عبرة بمجرّد زعم المستاجر المذكور حيث الحال ما ذكر (أقول) حيث كانت الاجارة بدون أجره المثل تكون فاسدة فيفسد ما في ضمنها من الاذن بالعمارة كحرق في كتاب الوقف عن فتاوى الشيخ اسمعيل وسيأتي سؤال وجواب عن جد المؤلف أن الاذن بالقراس باطل اذ انفسدت الاجارة وعلم المؤلف فيما سألني بأن الشيء اذا بطل بطل ما في ضمنه فتنبه لكون في أوائل كتاب الاجارات من الفتاوى الخيرية ما يخالفه كما سئله (سئل) في ربحي ماء جارية في نواجر رجل من أصحابها فاقطع ماؤها في أثناء مدة الاجارة ويرد الرجل فسخ الاجارة بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم وتفسخ الاجارة أي للمستاجر ولا به الفسخ لانها تفسخ لاحتمال الانتفاع بوجه آخر بخيار الشرط والرؤية وبعبق يفوت النفع به تكرب الدار وانقطاع ماء الرحي وانه قطع ماء الارض لان كلامه ينفذ في ثبوت النفع فيثبت خيار الفسخ ولو انقطع ماء الرحي والبيت مما ينتفع به لغيره انقطع فعليه من الاجرة حصته لانه بقي شيء من المعقود عليه فاذا استوفاه لم يمتد حصته زباني (أقول) كتبت في أول باب فسخ الاجارة من حاشيتي رد المحتار على الدر المختار ما نصه فلولم يفسخ حتى عاد الماء لزمته ورفع عنه من الاجر بحسبه قيل بحساب أيام الانقطاع وقيل بقدر حصته ما انقطع من الماء والاول أصح لان ظاهر الرواية يثبت له فانه قال في الاصل الماء اذا انقطع الشهر كله ولم يفسخها المستاجر حتى مضى الشهر فلا أجر عليه في ذلك ولو كانت منفعة السكنى معقودا عليه مع منفعة الطحن وجب بقدر ما يخص منفعة السكنى كذا في التارخانية ومفاده أنه لا يجب أجريت الرحي صالحا لغير الطحن كالسكنى مالم تكن معقودا عليها ونقل في التارخانية عن القدوري أن كان البيت ينتفع به لغير الطحن فعليه من الاجر حصته اه ونحوه ما في الزباني تأمل اه ما كتبه فعلم أن ما مر عن الزباني من أن عليه من الاجرة حصته أي حصته بيت الرحي مبنى على أن منفعة السكنى معقودا عليها مع منفعة الطحن بقرينة التعليل وعليه يحمل كلام القدوري والافهم مخالف الرواية الاصل الذي هو من كتب ظاهر الرواية فتنبه لذلك وكتبت

ملكها ووصى الايام يدعي اربا وأقام البينة وأقام الوصي بينة فمن الرحي منها (أجاب) المرح بينة الوصي لان البينة الخارج معنى فيها وبينة المرأة بينة ذات اليد فلا تعارضها والله أعلم (سئل) في ذي جباية على وقف ساقر ليجي ماله يبلده فادعى عليه لدى قاض رجل كان متوليا عليه سنة وعزل انه صرف في سنة كذا من ماله وأدعى احصا من الوقف وارزق فقرا بحسبة مضي بمضاء قاض بالزيادة وطالبه بدفع ما قبضه بالجباية له فظهر ما صرفه وأدعى القاضى المتداعي اربيه عن ذلك فاجاب بأنه يجب الادوية له بهذا الحساب ولا اذن له في مال الوقف بقضاء دينه قوله والبيت الخ أي بيت الرحي بان كان يمكن الانتفاع به للسكنى أو لربط الدواب مثلا اه منه

ولا مصرف ولم يكن وكذا في سماعه وادعى تصرفه على الوقف وغاية أمره أنه مأثور فقبض ما على متقبلي الوقف ومزاوليه فلم يلفظ القاضى الى كلامه وحكم بالزامه وأمره بدفع ما جباهاه سامع الدعاؤه معتمدا على ما في دفتر المحاسبة المضمي غير ناظر لشرط الاستدانة على الوقف فهل هذا الزام صحيح أم غير صحيح (أجاب) هذا الزام غير صحيح لا طبقا على ما سألنا على أنه لا تصح الدعوى في الوقف على غير ناظره كالا كرا وغلة دار قال في جامع الفصولين والمأذون بالاستغلال ليس يتولى والمتولى من يلى التصرف في الوقف ولذا لم تجز الدعوى على كرا والوقف وغير الوقف وكذا غلة دار الوقف وغلة الوقف وغير الوقف اذا ثبت أنه أكرأ وغلة دار ومثله في لسان الحكام (١٠٩) لابن الشحنة وغيره ولا يجوز للناظر

فيها أيضا أن الانقطاع غير قيد ما في التارخانية أيضا واذا انتقص المأذون فاحش فله حق الفسخ والاذن قال القدوري اذا صار يطحن أقل من النصف فهو فاحش وفي واقعات الناطقي لو يطحن على النصف له الفسخ وهذه تخالف رواية القدوري ولولم يرد حتى طحن كان رضامنه وليس له الرد بعده اه ما في التارخانية اه (سئل) في رجل سكن في دار مشتركة بينه وبين أيتام مدة معلومة بلا اجارة ولا أجره فهل يلزمه أجره مثل حصصة الايتام في المدة المزبورة (الجواب) نعم والمسئلة في فتاوى التمر ناشي من الشر كونه في شرح التنوير وكذا في فتاوى الكازروني في رجل تزوج أم يتيمة وسكن في دارهما (سئل) في يتيمة استعملها قريبا يهمل في أعمال شتى بلا اذن الحاكم ولا اجارة وكان يطعمهما ويسقيهما ويعطيها بعض الاحيان دراهم وذلك قدر أجره مثلها ما بلغوا طلبا منه أجر مثلها فهل ليس له ما ذلك حيث الحال ما ذكر (الجواب) نعم يتيم لا أب له ولا أم أيضا استعمله أقرباؤه مدة في أعمال شتى بلا اذن الحاكم كونه بلا اجارة له طلب أجر المثل بعد البلوغ ان كان ما يعطونه من الكسوة والكفاية لا يساوي أجر المثل بزيادة في نوع المتفرقات من الاجارة وبمثله أفتى الخبير الرملي (سئل) في خان معلوم جاري في وقف أهلي وفي نواجر يدين ناظرى وقفة مدة ثلاث سنوات ولم يحكم كما كره بعض الاجارة في حادثة المدة ثم زار رجل في أثناء المدة فتحوّل أجره فهل يؤجر من زاد من غير عرض على زيد لفساد اجارته (الجواب) نعم ولم يزد في الاوقاف على ثلاث في الضياع وعلى سنة في غيرهما فلو أجرها للمتولى أو كثر لم تصح الاجارة وتفسخ في كل المدة لان المقداد افسد في بعضه فسد في كله فتاوى قارئ الهداية ووجه المصنف على ما في أنفع الوسائل الخ علائق من الاجارة وان كانت العين وقفا فان كانت الاجارة فاسدة أجرها الناظر بلا عرض على الاول اذ لا حق له اشباه من الاجارة (سئل) فيما اذا آجر زيد الناظر دار الوقف من عمر ومدة سنة باجرة معلومة ثم زار رجل في أجرها زيادة معتبرة هي مقدار الخمس فهل يؤجر من الرجل (الجواب) تعرض الزيادة على المستاجر فان قبلها فهو الاتو جرم من الرجل (أقول) وقع في الحاوي القدسي أنها تفسد عند الزيادة الفاحشة وكذا في وقف البحر أن الدرهم في العشرة يتغاب الناس فيه بخلاف الدرهمين أي فهاز زيادة فاحشة ولهذا قال المؤلف في السؤال هي مقدار الخمس ومثله في الخيرية لكن نقل البيروني وغيره عن الحاوي الخيرية أن الزيادة الفاحشة قدر النصف فتأمل (سئل) في دار جارية في وقف أهلي أجرها الناظر من زيد مدة سنة باجرة معلومة ثم زار رجل في أثناء السنة في أجرها زيادة معتبرة هي أجره مثلها يوم الزيادة فهل تعرض الزيادة على زيد فان قبلها فهو الاتو جرم من الرجل (الجواب) نعم (أقول) هذا مبني على أصح التصحيحات من أن الناظر له فسخ الاجارة بالزيادة المعارضة في أثناء المدة كما حرره في رد المحتار اه ثم ان المتبادر من عبارة الاشياء المأذنة أنها أن تعرض على المستاجر الاول في الاجارة الصحيحة خاص بالوقف أما المالك لو آجره مثلا من رجل ثم انقضت المدة فله ايجارها من غيره لان له عدم ايجارها أصلا بخلاف الموقوف للموقوف فانه لا بد من ايجارها فاجارها من غير المستاجر الاول تعنت الا ان زاد عليه أخرى الاجرة ولم يقبل الاول الزيادة فتؤجر من الآخر هذا هو الزيادة فثبت قبلها الاول زال السبب المسرّع مع بقاء مدة الاجارة فيكون الاول أحق من غيره وكذلك يكون الاول أحق اذا انقضت مدة اجارته وكان له في الارض عمارة أو غراس وضعه بحق أو كان له فيها مسكة ورضى باستحجار الارض باجرة مثلها فانه أحق من غيره دفعا لاضرر عن الجانبين كما أن في خير الرمي وغيره وهو مسئلة الارض المحركة التي نص عليها الخصاص كمنه في البحر وأما فيما سوى ذلك فلا مؤجر الايجار من أراد بعد انتهاء المدة خلافا لما سأل على السنة الناس في هذا الزمان من ان الاول أحق بكونه هذا البره وهذا على عمومهما ظاهرا ومن أراد الوقوف على حقيقة الامر فليرجع الى تلك الرسالة فانها نافعة للجهالة والجد لله رب العالمين اه منه

أقول كتبت بهذا لك رسالة سميتها بحر العبارة فبين هو أحق بالاجارة وحاصل ما تحرر فيها أن قولهم ان المستاجر الاول أحق إنما ذكره في مسئلة ما اذا زادت أجره المثل في أثناء المدة وأراد الناظر فسخها بسبب الزيادة فقالوا تعرض على المستاجر الاول ووجه ظاهر فان المسوغ للفسخ هو الزيادة فثبت قبلها الاول زال السبب المسرّع مع بقاء مدة الاجارة فيكون الاول أحق من غيره وكذلك يكون الاول أحق اذا انقضت مدة اجارته وكان له في الارض عمارة أو غراس وضعه بحق أو كان له فيها مسكة ورضى باستحجار الارض باجرة مثلها فانه أحق من غيره دفعا لاضرر عن الجانبين كما أن في خير الرمي وغيره وهو مسئلة الارض المحركة التي نص عليها الخصاص كمنه في البحر وأما فيما سوى ذلك فلا مؤجر الايجار من أراد بعد انتهاء المدة خلافا لما سأل على السنة الناس في هذا الزمان من ان الاول أحق بكونه هذا البره وهذا على عمومهما ظاهرا ومن أراد الوقوف على حقيقة الامر فليرجع الى تلك الرسالة فانها نافعة للجهالة والجد لله رب العالمين اه منه

منه من المصارح به جميع علماء الفاطمية من ان الحكم على غير خصم غير معتبر قال شيخ شيوخنا في فتاواه كان الواقفون في الزمن المتقدم يصوبون الوقف باطراف فقط ويعلقون به فيما يفعل ويصدقون به في القبض والصرف لانياتهم وخوفهم من الله عز وجل فلما تنقهر الزمان وظهر قلة الدين من المتكلمين على الاوقاف من الكذب والخيانة والامانة الباطلة وقلة الخوف من الله تعالى سمي في زماننا قال مشايخنا واستقرض الناطر لمصالح الوقف فهو على نفسه وقال بعض مشايخنا لا يصدق الناطر في زماننا ما هو مشاهد اه وفي جامع الفصولين في احكام الوكلاء امرار (عز) وكيل اجارة الدار (١١٠) وقبض الفسلة ادعى بعض السكان انه يحل الاجرة لموكله وهرن توقف ولا يحكم بقبض أجر

حتى يحضر الغائب اه ماظهر لي تأمل ببق لو كانت صحيحة ومضت المدة فاجرها ناطر الوقف من آخر قبل العرض على الاول وطلمها الاول هل له فسخ الاجارة لكونه أحق بمعنى انه لا يصح ايجارها لغيره أم لا لكون معنى كونه أحق انه أولى وان العرض عليه غير واجب لم أره صريحاً في كلامهم فتأمل (سئل) في مروعة ميرة معلومة أجرتها المفوض له امرها من رجل مدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم هي دون أجرة مثله ابغين فاحش ثم زاد رجل آخر في أجرها زيادة معتبرة نحو نصف الأجرة المرقومة هي أجرة مثله او يريد المتكلم عليها ايجارها منه بأجر المثل فهل له ذلك (الجواب) نعم قد تقرر ان أراضى بيت المال يسلك به ما سلك أرض الوقف خيرية من العشر والخراج وفيها والحاصل انه يجب مراعاة مصلحة بيت المال كما يجب مراعاة مال اليتيم وما ورد فيه غير خاف على فقيه وفيها أيضاً نزل الامام الاعظم في مال بيت المال منزلة والى اليتيم وفيها أيضاً للتماري ايجارها شرعاً باجرة المثل كما صرح به العلامة قاسم في فتاواه كأرض الوقف اه لكن في هذه الصورة يؤجرها التيماري من زاد بالزيادة المربورة من غير عرض على الاول اذا الاجارة الاولى فاسدة لكونها ابغين فاحش وفي الفاسدة تؤجر من غير عرض كما تقدم نقله وفي الخبر به أيضاً من الدعوى ان أراضى بيت المال خرج على رقبته أحكام الوقف المؤبدة اه (أقول) مقتضى هذا ان أراضى بيت المال لا تؤجر أكثر من ثلاث سنين كأرضى الوقف واليتيم وبه يندفع ما في فتاوى الكازروني عن فتاوى المرشدي من قوله واما كون أراضى بيت المال هل تؤجر مدة طويلة أو قصيرة فلم أجده من صرح بذلك لكن لم يقيدوها بالمدة القصيرة كما فعلوا ذلك في الاوقاف وأرض اليتيم واطلاقهم يقتضي جواز الاجارة مطلقاً قلت المدة وكثرت وأيضاً اتساعهم في جواز الصرف للامام في البيع والاقطاعات فيجد جواز ذلك اه وقد استدرك عليه المؤلف بقوله ثم رأيت في حاشية البحر للغير الرمي من كتاب الاجارة تحت قول الماتن ولا تزداد في الاوقاف على ثلاث سنين الى ان قال مانصه وأقول أيضاً ومثل عقار اليتيم عقار بيت المال فتأمل اه (سئل) في أما كن مدة للاستغلال مشتركة بين هند وجاعة بيدهم تلك الاما كن يؤجر ونها يأخذون جميع أجرها لأنفسهم بلا وكالة عن هند في حصتها ولا اجارة منها ولا وجهه سريع ومضى لذلك مدة والآن تريد هند مطالبتهم باجرة نصيبها واسترداد ذلك مما قبضوه من الاجرة هل لها ذلك (الجواب) نعم الغاصب اذا أجز ما منفعه مضمونة من مال وقف أو يتيم أو معدلاً للاستغلال فعلى المستأجر المسمى لا أجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل انما يريد ما قبضه اشباه من الغصب ومثله في العلاقي (أقول) أصل المسئلة في القنية وعبارتها ولو غصب داراً معدة للاستغلال أو مرقوفة أو ليتيم وأجرها وسكنها المستأجر يلزمه المسمى لا أجر المثل قيل له وهل يلزم الغاصب الاجر لمن له الدار فكيف لا يلزمه رد ما قبض على المالك وهو الاول ثم سئل ان يلزم المسمى للمالك أم للعاقدة فقال للعاقدة ولا يطالب به بل يرد على المالك وعن أبي يوسف يصدق به اه مافي القنية وفيه مخالفة لما أفتى به المؤلف فانه جعل المسمى للعاقدة يعني الغاصب وأن رده على المالك أولى لكن كتبت في رد المختار ما نصه بعد سوق عبارة القنية المذكورة قال العلامة البيري الصواب ان هذا مفرع على قول

أوليس بشرين والله أعلم (سئل) فيما اذا تعذر الدعوى عيبة المدعى عليه ثم وجد بعد خمس عشرة سنة هل تسمع بعدها أم لا (أجاب) نعم تسمع لان السلطان نصره الله تعالى فيما اشترعه انه استثنى مع المنع ثلاث مسائل من الدعوى تسمع بعد المدة المذكورة مال اليتيم والوقف والغائب ومن المقرر ان التركة لا يتأتى من الغائبة أو عليه لعدم تاتي الجواب منه بالغبية والعلة تحضة التزوي لا يتأتى بالغبية الدعوى عليه فلا فرق بين غيبة المدعى والمدعى عليه والله أعلم (سئل) في رجل ادعى لي أخو له نائب الحكم انه ضاع له صندوق فيه أسبابه وأسباب لاهله وولده مكتوبة بدفتره ووجد مع المدعى عليه دراهم من الاسباب التي كانت به وطالبه باحضارها

حتى يحضر الغائب اه واعلم ان مافي (عز) مبني على الرواية الثانية عن أبي حنيفة التي رواها الحسن عنه وهي ضعيفة لان الوكيل يقبض الغلة وكييل يقبض الدين والخلاف فيه بين الامام وصاحبيه مشهور فتأمل والله أعلم (سئل) في جماعة يضربون بالبندق حول مطهر اصاب بندق وجه صغير فضمته ولا يعلم الضارب فما الحكم (أجاب) حيث لم يعلم الضارب ولم يعين لا تسمع الدعوى على جميع الضاربين حيث لا تتصور الضرر به منهم باجمعهم لان ذلك محال والله أعلم (سئل) في دعوى النسب المجردة عن حق للمدعي أو دفع ضرر عنه هل تسمع شرعاً أم لا (أجاب) لا تسمع لان الدعوى قول مقبول يقصده طلب حق قبل غيره أو دفعه عن حق غيره ودعوى النسب المجردة عن ذلك ليس في ذلك وبه يعلم عدم سماع دعوى نقيب الاشراف انه شريف

فاحضرت وسأل سؤاله عنه فاجاب بانه اشتراها من فلان بثلث كذا وكذا من الثمن من سوق السلطان على يد فلان الدلال فكيف المدعي لا يثبت ما ادعاه فأقام بيته بانها دارا للمدعي كانت مع الاسباب التي بداخل الصندوق فامر بتسليمها للمدعي وسأله احضار بائعها فاحضره فسأله من أين وصلت لك فاجاب بانه اشتراها من صار جي فكافه النائب اثبات شرائه من الصار جي بالبيعة الشرعية فاستمعه فامهله ومضت أيام المهلة ولم يأت بها فالزعم يدفع جميع الاسباب التي ادعى انها كانت في الصندوق من جلته الدرايا أو جميع قيمتها بموجب اعترافه ببيع الدرايا للمدعي عليه التي وجدت معه الدرايا المذكورة وعدم اثباته شرائها من الصار جي فهل الا لازم صحيح (١١١) شرعاً أم لا (أجاب) الا لازم يدفع جميع الاسباب التي كانت في الصندوق أو قيمتها بسبب مصاحبتها للدرايا أو بجوار وثباتها للمذهب بحجتها فهو غير صحيح لعدم موافقته لقول ضعيف خالفة عن قول صحيح والله أعلم (سئل) في درنة جرى بينهم صلح وأبرأ كل الآخر عن دعواه بطريق التعميم على وجه الانشاء وظهر فساد الأبراء وأراد كل مدع أن يعود الى دعواه هل له ذلك أم لا وهل يصح الأبراء عن الارث السكاني في الاعيان أم لا (أجاب) نعم له أن يعود الى دعواه اذ الاراء عن الارث لا يصح والحال هذه في القنية وغيرها افتقر الزوجان وأبرأ كل منهما صاحبه عن جميع الدعاوى وللزوج اعيان قائمة لا تبرأ المرأة منها وله الدعوى لان الأبراء انما ينصرف الى الدون لا الاعيان وفي البرازية جرى الصلح بين المتداعيين وكتب الصلح فيه أبرأ كل منهما الآخر عن دعواه

المتقدمين أما على ما عليه المتأخرون فعلى الغاصب أجز المثل اه أي ان كان ما قبضه من المستأجر أجز المثل أو دونه فلو أكثر الزائد أيضا لعدم طيبه له كما حرره الجوى وأقره السيد محمد أبو السعد وفي حاشيته على الاشياء اه والحاصل ان مافي الاشياء والقنية مبني على قول المتقدمين من عدم تحقق غصب العقار مطلقاً والمفتي به عند المتأخرين تحقيقه في الوقف ومال اليتيم والمعدلاً لا يستغل فيضن في هذه الثلاث سواء استوفى منفعها أو عطلها فيضمن الشركاء في مسئلتها خاصة هند فانه ذكر في متن التنوير تبعاً للدوران منافع الغصب غير مضمونة استوفائها أو عطلها الا في هذه الثلاث لا يقال يستثنى من المعدلاً لا يستغل مال السكن بتأويل ملك أو عقد كفي التنوير وشرحه وهذا تأويل الملك موجود فان الشريك له شبهة الملك لا ناقول هذا التمايز ولو كان الشركاء قد سكنوا في تلك العقارات المشتركة ولم يسكنوها في مسئلتها بل أجزوها واستوفوا بدل منافعها فشاركهم هند في البدل لان المستثنى السكنى والله أعلم هذا وقد ذكر المؤلف في غير هذا المحل مسئلة استطرادية عن حاوي الزاهدي أجز أحد الشريكين وأخذ الآخر حظه حضر الا تخوفه أن يشاركه فيما أخذ اه وذكر أيضاً مسئلة أخرى عن جواهر الفتاوى ونصها أرض بين رجلين أحدهما الكمل من آخر باجرة معلومة ان أجزها لنفسه يكون حكمه في نصيب شريكه بحكم الغصب لا يختلف والحكم في الغصب أن المالك ان أجز في أول المدة فالأجرة له وان أجز بعد انقضاء المدة فالأجرة للغاصب وان أجز في أثناء المدة قال أبو يوسف أجرة الماضي والباقي للمالك وقال محمد ماضي للغاصب وما بقى للمالك وان اختلفا فانه أجز في أول المدة لا يقبل قول المالك الا بيمينه ولو قال كنت أمرته بذلك فالقول قوله فيه جواهر الفتاوى من الاجارة والظاهر أن هذا في غير الثلاث المستثنيات وأن قوله ان أجزها لنفسه أي أجزها من غيره لاجل نفسه فيكون غاصباً والظاهر أن مثله مالو أجزها للمالك فيكون فضولاً وما ذكره هنا موافق لما ذكره في اجازة بيع الفضولي من الشروط ومنها قيام المبيع والظاهر أن بقاء مدة الاجارة بمنزلة قيام المبيع (سئل) فيما اذا انقطع ماء حمام وقف في نواحر يزيد لم يكن جريانه وتعتل بسبب ذلك مدة ولم ينتفع به فهل تسقط أجرته عن زبدي مدة انقطاع مائه (الجواب) نعم كما أفتى به الشيخ السمعاني الخائلي وفي الحاوي الزاهدي برفق اه على ان سداق الدار الحمام فلا ينتفع به وهو بيد المستأجر سقط أجره المدة ولا تبقى الاجارة اذ لم ينتفع به انتفاع الحمام وقيل يجب الاجر بقدر ما ينتفع به للسكنى أو ربط الدواب اه (سئل) في أرض تيمار به جارية في تصرف زبدي في مشد مسكنة حرتها جاعة بقرهم بدون اذن زيد ولا وجه شرعي ويردفع يدهم عنها بمنعون من ذلك الا أن يعطوهم أجرة الحرث فهل له ذلك ولا يس لهم مطالبة به بأجرة (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا استأجر زيد شريكه عمراً في فلاحه معلومة بأجرة معلومة على أن يعمل فيها العمل المعهود فعمل عمرو في الفلاحه العمل المعهود وقام بطالب زيد بأجرة عمله فهل لأجرة له (الجواب) لا أجر للشريك يعمل في المشترك كافي الكثر وغيره تحت قوله ولو استأجره لطلعت بينهما مافلا أجر له (سئل) في رجل استأجر من آخر جلاير كس من دمشق الى مكة بأجرة معلومة من الدراهم دفعها له

أو كتب وأقر المدعي أن العيب للمدعى عليه ثم ظهر فساد الصلح يقتضي الأئمة وأراد المدعي العود الى دعواه قيل لا يصح للأبراء السابق والمختار أنه يصح الدعوى والاراء والاقرار في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لان بطلان المتضمن يدل على بطلان المتضمن ومما لا يبرأ عن الارث مشهورة وفي كثير من الكتب مذ كورة والله أعلم (سئل) في رجل باع ابنته ببيتا معلوماً بن معلوم يعرفه الحاكم الشرعي وأقر بقبضه لديه وكتب صلح البيع والاقرار ثم اتى يدعي أنه أقر كذا بابل تسمع دعواه أم لا واذا قلتم بسماع دعواه فمذا يلزم شرعاً (أجاب) قوله على أي عين الأئمة الكراي يسي اه منه

عند الامام الاعظم * والثالث المذكور لا تسمع الدعوى له * ولا راي قوله * لانه منافض * بمنعه التناقض * وعند يعقوب الدنف
يلزم في هذا الخلاف على التي لها اثر * ان كان الاما مستقر وهو الاصح المعتقد * اذ الزمان قد فسد حرره في حينه * العبد خبر دينه
مصليا مسلما * مجبلا مكرما والله أعلم (سئل) في امر ابا عت دارا ثم ادعت انها وقف هل تسمع دعواها أم لا (أجاب) لا تسمع دعواها
قال الزبلي ولو باع ضعة ثم ادعى انها وقف عليه وعلى اولاده لا تسمع دعواه للتناقض لان اقراره على البيع اقرار منه وان اراد تخليف المدي
عليه ليس له ذلك وان اقام البيئته على (١١٢) ذلك قيل تقبل وقيل لا تقبل وهو احوط لانه باقامة البيئته ان الضعة وقف عليه يدعى

فساد البيع وحقق نفسه
ولا تسمع للتناقض الصريح
وذكره في مسائل شتى وفي
الخاتمة رجل باع عقار ثم
ادعى انه وقف فاختلف
المشاخ فيه والصحيح انه
لا تسمع وقول الزبلي
أصوب للتناقض الصريح
بالبيع ثم دعوى الوقف
وقوله احوط لما في معامها
من الاضرار بالناس
باحتيال أهل الخيل
وانخداع ببيع الوقف
واظهار البائع أنه ملك ثم
انعطافه عليه بدعواه والزامه
باجرة لمدة وضع يده عليه
وربما تستغرق أضعاف
تضاهي فيجب عدم القبول
حسبما لمادة الفساد والله
أعلم (سئل) في رجل اشترى
من جماعة نصف كرم
أرضه سلطانة لبيت المال
بمن معلوم ثم ادعوا بعد
البيع انه وقف فالحكم
(أجاب) الصحيح لا تسمع
دعواهم كما صرح به
قاضيتان ونص عبارته
رجل باع عقار ثم ادعى
انه وقف فاختلف المشايخ
فيما الصحيح انه لا تسمع وفي

الزبلي وان اقام البيئته على ذلك قيل تقبل وقيل لا تقبل وهو احوط ومثل ما في الخاتمة في التنازع في
الفصول العمادية فصل بين كونه مسجلا أي حكوميا به فقبل البيئته وبين كونه غير مسجل فلا تقبل وذكره تفصيلا آخر بين كونه على
قوم باعيانهم فلا تقبل وبين كونه على الفقراء أو المسجدين فقبل وفيها قيل هذا رجل باع دارا ثم ادعى أنها كانت وقفها هو قبل البيع فان
اراد تخليف المدي عليه ليس له ذلك لان التخليف يعتمد على الدعوى ودعواه لا تسمع للتناقض واما وقف الارض السلطانية التي لبيت المال
لا يصح لعدم ذلك الواقف لها وقف النجس بانفراد فيه خلاف في كل الطريق في دفع الوسائل عن التنازع وقف البناء من غير وقف

الاصل لم يجوز هو الصحيح لانه منقول ووقفه غير متعارف ثم قال والشجر نظير البناء من حيث ان فيهما بالارض وهو تبيع بحكم الاتصال كالبناء
اه هذا وان ثبت انها وقف وحكم بها كم فالمشترى يرجع على من باعه أصلا كان أو وكلاهما يجمع الثمن الذي دفعه اليه والله أعلم (سئل)
في رجل وكل شخصا يشتري له نصف فاشتا من محدود لا مراه فاشترى من ابناء بالو كالة الثانية عنهما شرعا بشئ معلوم وتناضيا ثم استأجر
وكيل الرجل المذكور بالو كالة الشرعية لموكله المزبور من الوكيل عن أمه المذكورة الثانية وكالته عنهما جميع النصف الباقي عشرين سنة
بعشرين من القروش وصدر عقد التواجر بينهما بايجاب وقبول شرعيين وتسليمه وتسليمه (١١٣) وحكمه وجبه حكمهما شرعا والآن
يدعى وكيل الام أن النصف

لا تصير غاصبة قبل وجود الطلب وذلك لان العين تقع امانة في يدها فلا تصير مضمونا بالا بالاستعمال أو بالمنع
بعد الطلب كالوديعة بخلاف المستعير اذا أمسك الثوب المستعار بعد مضي المدة حيث يضمن لان هناك وجد
الطلب من حيث الحكم وقد وجب الرد عليه بعد مضي المدة امانا في الاجارة فلم يوجد الطلب لان حيث
الحقيقة ولا من حيث الحكم فلم يوجد الاستعمال ولا المنع فلا يجب الضمان اه (سئل) في رجلين استأجرا
معاسوية من زيد طاحونة مع عدها المعلومة مدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم هي اجرة المثل واستوفيا
بعض المدة فهل يلزمهما اجرة ما استوفياه (الجواب) نعم وفي الخبرية امل الزوم اجرة المثل فلا تملك الطاحونة
معدة للاستغلال قال في جامع الفتاوى من الاجارة وفي المهيلا لا جركا كالكين والمسك فقات المعروفة
للاستغلال فان الاستعداد والاستغلال اقيم مقام العقد الفاسد فيلزم الغاصب اجرة المثل للمالك اه قال
والاجارة المزبورة فاسدة لانهم من قبيل اجارة الواحد من اثنين فانه اذا اجل وقال آجرت الدار منكم كما جاز
الاتفاق ولو فصل بقوله نصف منك أو نحوه كثلث أو ربع يجب أن يكون عند أبي حنيفة على اختلاف متر
فيما اذا كان كله بينهما أو اجرا أحدهما النصف من أجني أن يجوز في رواية لافي رواية الى أن قال وأنت
على علم من أن اطلاق المتن فاطبة فساد اجارة المشاع الامن الشرع لم يدخل للمسئول عنه واطلاق بعضهم
صحة من اثنين محمول على حالة الاجمال اه ما في الخبرية بنوع اختصار ولا يخفى أن لفظ سوية بمنزلة
التفصيل (سئل) في مكار استأجر منه زيد دوابه بأجر معلوم لتحميل حولات زيد من مكان كذا الى
مكان زيد يذهب المكاري الى ذلك المكان ثم يرجع قائلا لا أجد الجولات وصدد في ذلك فهل له أجر
الذهب خالي عن العمل (الجواب) نعم ولو استكرى دابة ليحمل من هناك حولاته فياء المكاري وقال
ذهب فلم أجد الجول قالوا ان صدقه المستكرى في ذلك كان عليه أجر الذهاب خالي عن العمل رجل استأجر
في المصردية لتحميل الدقيق من طاحونة كذا أو الحنطة من قرية كذا فذهب فلم تكن الحنطة طحنت
أولم يجد في القرية حنطة فرجع الى المصردية قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ينظر في لفظ الاستئجار
ان كان المستأجر قال استأجرت هذه الدابة من هذه البلدة حتى أجد الدقيق من طاحونة كذا فيجب نصف
الكر اه لان الاجارة وقعت صحيحة من البلدة الى الطاحونة من غير حمل شئ فيجب نصف الاجر للذهاب ثم
الاجارة من الطاحونة الى البلدة فانما كانت حمل الدقيق ولم يوجد فلا يجب الرجوع بشئ فاما اذا قال المستأجر
استأجرت منك هذه الدابة بدرهم حتى أجد الدقيق من الطاحونة فلم يجد الدقيق هناك لا يجب شئ لان
هناك الاجارة وقعت على حمل الدقيق من الطاحونة فلا يجب الاجرا الم يحمل الدقيق خاتمة من فصل
ما يجب الاجر على المستأجر وما لا يجب وتعام هذه المسائل فيها (سئل) في أجير مشترك رعى غنما لجماعة
أكل الذئب منها البعض هل يضمن أولا (الجواب) لا يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي
يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يضمن وأقضى أئمة من قضاة الصلح على النصف في الاجير المشترك وترك واختار أبو
جعفر وأبو الليث رحمه الله تعالى فيه ان كان صالحا يبرأ بيمينته وان كان بخلافه يضمن وان كان

(١٥ - فتاوى حامديه) - ثاني) المذكور اذا البيئته ليست له وانما هي للخارج وقد اقامها وضئى له بها فلا يجوز قضائها باقامة
بيئته في اليد كما لا يخفى على ذي فهم وقد صرحوا بان من صار مقضيا عليه لا تسمع دعواه بعده الا في مسائل ليست هذه منها وفي الكافي من كتاب
الشهادة اذا تضمنت الشهادة نقض قضاء تردو بينة ذي اليد في هذه المسئلة لتضمنت نقض قضاء استوفى شروطه فتدولا تسمع أو سواء قلنا بان
القضاء بالوقف قضاء جزئي أو كلي أي على الناس كافة أو مختص والصحيح المقتضى به أنه جزئي ولكن قد صار ذو اليد مقضيا عليه وبينته لم تفد غير
ما أفادته اليد فكيف ينقض به القضاء بالبيئته المفيدة للبينة بخلاف الظاهر ولما جعلت البيئات والقضاء بالوقف كالقضاء بالمال وفي القضاء

بينة تقبل ويرجع على القابض بقدر ما يخصه مما قبضه المدعى عليه أم لا (أجاب) نعم وتقبل بيشه ويرجع على القابض بقدر ما يخصه مما قبضه المدعى عليه كالدين المشترك والله أعلم (سئل) فيما إذا نصب القاضى مسخر عن الغائب وحكم عليه وهو يعلم أنه مسخر هل يجوز الحكم عليه أم لا (أجاب) صرح في انتشار خاتمة وكثير من الكتب أن القاضى إذا نصب مسخر عن الغائب لا يجوز له الحكم عليه تفسير المسخر أن ينصب القاضى وكذا لا عن الغائب ليسمى الخصومة والقاضى لا يسمع الخصومة عليه وفى الولوالية القاضى إذا نصب مسخر (١١٦) وهو يعلم أنه مسخر لا يجوز الحكم عليه وكذا إذا ادعى انسان على آخر والقاضى يعلم أنه مسخر لا يسمع الخصومة اهـ

نعم كفى الانقروى (سئل) فى بيطار منقن لصنعتة وضع نعالا لداية رجل باسمه ثم لما خلص من نعلها ماتت والى حال أن البطار لم يجاوز الموضع المعتاد فهل لأصممان عليه (الجواب) نعم وأفتى المؤلف أيضا إذا عرجت الدابة بعد ما نعلها ولم يجاوز المعتاد بأنه لا يضمن (سئل) فيما إذا استوجر رجل لحفظ خاتمة فضاغ منه شئ لبعض الناس بدون تعد منه ولا تقصير فى الحفاظ فهل يكون غير ضامن (الجواب) نعم استوجر رجل لحفظ خاتمة أو حوانيت فضاغ منها شئ قبل يضمن عند أبي يوسف ومحمد ولو ضاع من خارج الحجر لانه أجبر مشترك وقبل لافى الصحيح وبه يقضى لانه أجبر خاص ألا يرى أنه لو أراد أن يشغل نفسه فى صنع آخر لم يكن له ذلك ولو ضاع من داخلها بان نقب اللص فلا يضمن الحارس فى الأصح إذا الاموال المحفوظة فى البيوت فى يد مالكها وحارس السوق على هذا الخلاف واختار أبو جعفر أنه يضمن ما كان خارج السوق لادخله جامع الفضولين فى ضمان الحارس وكذا فى ٢٤ من الذخيرة نقب حانوت رجل وأخذ متاعه لا يضمن حارس الحوانيت على ما عليه الفتوى برأيه فى ٦ لان أموال الناس بيد أربابها وهو حافظ للأبواب ويظهر من هذا انه إذا كسر قفل الدكان وأخذ المتاع يضمن الحارس انقروى فى الهامش (أقول) كتبت فى حاشيتى رد المحتار بعد ذكر ما هنا من قلت انما يظهر هذا على القول بأنه أجبر مشترك أما على القول بأنه خاص فلا لما سمعت من المفتى به نعم بشكل مامراً نفاعن التواريخ والذخيرة فى الراعى لو كان خاصا لا كثر من واحد يضمن فليتأمل اللهم إلا أن يقال إذا كسر القفل يكون بنومه أو غيبته فهو مفرط فيضمن اهـ وفى المتقاومة المحمية وما على الحارس شئ لو نقب فى السوق حانوت على ما قد كتب

وابس يضمن الذى منها سرق * اذا لا جبر الخاص ذلك يلتحق (سئل) فيما إذا استأجر زيد من عمر ودابة ليدرس عليها الزبيب فى أيام معلومة فماتت فى أثناء العمل من غير تعد من زيد ولا تقصير فهل يكون زيد غير ضامن لها (الجواب) نعم وان استأجر حمارا الى بغداد ولم يسم حمله فماتت المعتاد فالحمار يضمن لقساد الاجارة فالعين أمانة كفى الصحيحة شرح التنوير من الاجارة الفاسدة ومثله فى الكثر وغيره (سئل) فيما إذا دفع المكارى الحل الى أجنبي ليس بأجير له بدون إذن من صاحب الحل ولا وجه شرعى فسرق الحل من الأجنبي ويريد صاحبه تضمين المكارى قيمته فهل له ذلك (الجواب) نعم ذكر فى فتاوى الفضلى إذا دفع الى النساخ غزلا لينسجه كرسا ودفع النساخ الى آخر لينسجه فسرق من بيت الأخران كان الأخر أجيرا الاول فلا ضمان على واحد منهما وان لم يكن أجيرا الاول وكان أجنبيا يضمن بلان خلاف ولا يضمن الاخر عند أبي حنيفة وعندهما يضمن وهو نظير المودع إذا دفع الودعة الى أجنبي بغير إذن مالكها عندهما صاحب الودعة يضمن أهما شاء وعند أبي حنيفة يضمن الاول وليس له أن يضمن الثانى قال صاحب الذخيرة وعلى قياس ما ذكره القدورى ان كل صانع شرط عليه العمل بنفسه ليس له أن يستعمل غيره فاما لا يضمن اذا كان الأخر أجيرا الاول فيما إذا أطلق له العمل أما إذا شرط عليه العمل بنفسه يضمن بالدفع الى الأخر وان كان الأخر أجيرا عملا به من

هل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل كما صرح به فى جامع الفصولين وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) فى ضمان امرأة توفى عنها زوجها وأرادت من ثمنه من جوع ما استحققت من ثمنه من أرث ومهر وغير ذلك فهل يراؤها من ذلك صحيح أم لا وهل إذا ادعت على الورثة بعد الأراء بما يخصه من أرث وغيره يضمنون له ذلك أم لا (أجاب) ابراهيم بن المهر وعن كل من بذمة الزوج صحيح لانه يحق يسقط بالاسقاط ويقبل الاراء وأما عن الارث فلا يصح لانه لا يقبل الاسقاط ولا يصح الاراء عنه فلما طلب والله أعلم (سئل) من استأجر فى جماعة وضعوا سبيلهم وأدفعوا من الذهب والفضة ونقودا من الذهب والفضة مسكوكة فى صناديق من خشب فى مكان أمانة ثم ان المكان الذى به ذلك

لا يسمع الخصومة اهـ والحاصل أنه حكم على الغائب وهو لا يجوز عندنا باجتماع علمائنا وفى مجمع الفتاوى بالمرز والى المنتقى أن القضاء على الغائب لا ينفذ وبه يقضى اهـ وصرحوا بان القضاء على المسخر قضاء على الغائب فلا ينفذ لا لانتظار قوالى هدم مذهب أصحابنا قال فى البحر اعلم أن نصب المسخر عند القائل به شرطه أن يكون الغائب فى ولاية القاضى اذا جعل نائباً عن الغائب هل نسمع عليه الخصومة ويسمى هذا المسخر وإذا كان الغائب ليس فى ولاية هذا القاضى لا تصح هذه النيابة وليس لهذا طريق عند علمائنا اهـ فعلى هذا اذا كان الغائب بالقدس ولو أحقه وتوابعه ليس لقاضى دمشق ان ينصب مسخرا عنه وليس له طريق فاهم والله أعلم (سئل) فى رجل ادعى على آخر غصب فرس له فانكر فأقام بينة على اقراره بنفسها

ضمان

الصناديق احترق واحترقت الصناديق الموضوع عى اذ كان وصاروا الى الذهب والفضة وبعض النقود المسكوكة سبائلا وبعض النقود على حاله فجمع الموجود من السبائك والنقد بعض أصحاب ذلك ووضعوا ذلك أمانة عند رجل آخر ثم حضر بعض أصحاب الأسباب والاوانى والنقود ويريد الدعوى بان بعض السبائك الموجودة والنقود ملك له فهل له الا أن الدعوى بحضور من حضر من بعض الملاك أم ليس له ذلك ولا تسمع الدعوى بما يدعيه الا بحضور جميع الملاك لالتباس الحال فى ذلك (أجاب) أما الدعوى على المودع فى حق الغائب فلا تسمع لماعلم من خمسة كتاب الدعوى الشهيرة الدائرة فى الكتب وأما الدعوى على بعض أصحاب الأسباب (١١٧) الذين يدعون ملك عين من الاعيان التى لم تختلط بغيرها ممن

أودعها عند الرجل المذكور فيه فسمع لان الدعوى احد المتخاصمين المالك فيها على الاخر حيث اعترف الرجل المذكور بالاستيداع لهما او لاحدهما اذا لم يمنع منع من ذلك شرعا لانها قضائية حكمية صدرت من خصم شرعى على خصم شرعى فتجوز فيها أحكام القضايا الحكمية وكلية علمائنا رحمهم الله تعالى متطافرة على ان كل من ادعى المالك فى شئ فهو خصم لكل من يدعيه وهذا كذلك ولا تتوقف الدعوى على حضور

الجميع لما فيه من الاضرار بالخاضرين مع وجود المسوغ الشرعى ولو قدرنا أنه وجب اختلاط بحيث لا يتميز شئ عن شئ أصلا او يتميز بعد عسر صار اختلاط الحنطة بالحنطة واختلاط الحنطة بالشعير والحكم فى ذلك بثبوت الشركة فيه لكل وكل واحد منهم بمنزلة الأجنبي فى دعوى الآخر

وتكون شركة ملك باتفاق لانهم اختلطوا لا بفعل احدهم منهم والشركة تخططهم فيها خلاف بين أبي يوسف ومحمد او يوسف يقول شركة ملك ومحمد يقول شركة عقد ولكل حكم فمن قال شركة عند كان الربح على ما شرطوا اذا بيع المشترك تخططهم وفى صورة الاختلاط لا يصح لاحد الزيادة عن الآخر ولو شرط له كما صرح به السرخسي فى مبسوطه وغيره فاذا كان الاختلاط فى ذهب وفضة بغير بينة يوم القسمة وإذا كان فى ذهب وذهب او فضة وفضة قبضوا وزوا الاختلاف واقبه فعلى مدعى الزيادة البينة وعلى الآخر الامين فاذا حلف ثبت مدعاه وان نكل لزمه دعوى صاحبه لان البينة متساوية اذ مدعى الاكثر ذوى اليد والآخر مثله فى اليد وان كانت الاعيان كلها صارت عين واحدة لا بد من

اجتماع الكل لان الحاضر لا يملك الخدم مال الغائب ويدمودعه بما له على الغائب فلا نسبح الدعوى عليه ولا يجوز القسمة في غيابه لان كل عين في الاصل بجميع اجزائه ليس الاخر فيها شيء ولا قدره على تسامها الا بخلافه بنصيب الاخر والقسمة فيها مبادلة كالمبيع فمتنعان وبهذه العلل ظهر الوجه في الاحكام المذكورة فتأمل والله اعلم (وسئل) عنها ايضا بصورته في رجل اودع عند رجل صندوقا مضمونا لا يعلم المودع ما فيه ثم جاءه بغيره وصادق مضمونه لا يعلم المودع ما فيه فمما هو مضمون صندوق المودع بغيره فاحترق البيت الذي فيه الصندوق ووجد تحت (١١٨) الصندوق المحترق صبرة فضة ادعى المودع الاول انها له وانها كانت دراهم مسكوكة فادعى

الاجير المشترك يدعيان فاما من يرى بده امانة فهو اوجب حجة من الله تعالى يقبل قوله كالودع الى هنا من المحيط اه ثم قال بعد سطر سئل عن الاجير المشترك كالقصار وغيره اذا قال هلك العين او سرق هل يقبل قوله قال عنده امين فيصدق بالحلف وعندهما يضمن الخ اه (اقول) يظهر من هذا ان دعواه الرد على المالك كدعواه الهلاك فيجري فيه الاقوال الاربع المارة وينبغي على قول المتأخرين الذي اُفتي به المؤلف مرارا اتباع الخبر الرمي انه ان كان مشهورا بالامانة يصدق وان كان بخلافه يضمن وان كان مستورا يؤمر بالصالح على نصف القيمة والله اعلم (سئل) فيما اذا استأجر زيدا عمرا ليعمل له في فلاحته المعلومة الجارية في ملكه العمل المعلوم في مده معلومة وجعل له نظيره دواب معلومة معينة فعمل عمر وكذا كرويرد الا ان مطالبة زيدا بالاجرة المذكورة فهل له ذلك (الجواب) نعم واذا كانت الاجرة حيوانا لا يجوز الا ان يكون معيناً كذا كره الاستيعاب في شرح مختصر الطحاوي بحر كل ما صلب ان يكون غناني البيع صلب ان يكون غناني الاجارة وما لا فلا والحيوان يصلح ان كان معيناً بحيط السرخسي ومثله في الخ عن البحر انما (سئل) فيما اذا استأجر زيدا أرضاً من عمر واجارة شرعية فزوعها عمر وقتنا وبطخا وغير ذلك من الزرع الصفي ومضت مدة اجارته ولم ينقض صلاح الزرع المذكور فاستأجر زيدا الأرض من بكر وهي مشغولة بزرع عمر وهل تكون الاجارة من بكر غير جائزة (الجواب) نعم واما اجارة الأرض المشغولة بالزرع فان كان لزرع بحق كالكوكان باجارة لا يجوز ان تؤجر مالم يستحصل الزرع الا ان يؤجرها مضافة الى المستقبل وان كان الزرع بغير حق شرعي صحت الاجارة لان الزرع واجب القلم فان المؤجر في هذه الصورة قادر على تسليم ما آجره بان يجبر صاحب الزرع على قلعه سواء أدرك أم لا لانه لاحق لصاحبه في ابقائه كما في فتاوى قارئ الهداية واذا صحت الاجارة وكانت باجرة المثل ولم تنقل اجرة المثل فيلزمه ما استأجره من غير زيادة ولا نقص فتاوى الكاظمي وعن المرشدي ضمن سؤال ومثله في الخانية وغيرها (سئل) في مستأجر حانوت تحول عن صنعة الى غيرها ولم ينهأه العمل الثاني في ذلك الحانوت فهل يكون ذلك عذرا في فسخ الاجارة (الجواب) نعم وفي المحيط ان تمكن من العمل الثاني على ذلك لا يمكن ان يكون عذرا ولا افعذرو في الولو الجنية تحوله عن صنعة الى غيرها عذرا وان لم يقلس حيث لم يمكنه ان يتعاطاها فيه (سئل) في ايتام لهم قدر نحاس معد لا يستغل استعماله زينة ولا اجارة ولا أجر ولا وجه شرعي فهل يلزمه اجرة مثله لا ايتام عن المدة المذكورة (الجواب) نعم كذا كره الانقري عن مجمع الفتاوى قال استعمل حجر القصار من غير استئجار فله أجر المثل اذا كان معدا للاجارة من المنقطع في المحيط ان كان لهذا الحجر اجرة معروفة فيما بينهم يجب ذلك والاي يجب أجر المثل اه وقد ذكرنا ان منافع الغصب غير مضمونة الا ان تكون وقفا او مال يتيم او معدة للاستغلال بحيث كان لا يتام ومعد الاستغلال يلزمه اجرة مثله (سئل) في رجل دفع ابنه الصغير الى حائك الا ان يعمل له السج نعله ثم اختلنا وطلب كل من الاخر اجره ولم يشترط شيئا فهل ينظر الى العرف (الجواب) نعم دفع غلامه الى حائك مدة معلومة ليعمله السج على ان يعطى الاستاذ المولى كل شهر كذا اجاز ولم يشترط عليه أخذ

زيد وعمر وانما هو ما رآها اصلها دراهم مسكوكة وكل واحد من المودعين يقول دراهمي كذا وكذا فما الحكم الشرعي في هذه الصبرة هل هي للمودع الاول أم للمودعين والحال ان المودع لم يصدق واحدا منهما بانه كان في صندوقه دراهم بل يقول هذه الصبرة لا أدري لمن هي ولا في أي صندوق كانت (أجاب) صرح علماؤنا في مثل هذه المسئلة بان من اثبت شيئا حكمه به ومن لم يثبت شيئا لا يحكم له بشيء فاذا ادعى أحدهم على الآخر منهم أن هذه الفضة ضته وأنكر الآخر وأقر المودع بانها كانت في صندوق من هذه الصناديق التي استودعها منهم ولا أدري أي صندوق من هذه الصناديق ولا أعلم لمن هي منهم صحت دعواه ورجعنا الى البيئة واليمين فمن قامته بينة فعمل بها واذا لم تخمس بينة فموسل أحدهم عن اليمين التي لزمه يقضى لخصمه وان لم يرضه ان ليست لكل قضى بالتسوية بينهم شئ في يد اثنين كل واحد منهما يدعيه ولا بينة عليه في جامع

الفصولين لو كانت العين في يد حيا يجعل في يد كل منهما نصفه ويجعل كل منهما مدعيها في يد صاحب مدعي عليه فيما يده فجزى على كل أحكام المدعي فيما يده صاحبه وأحكام المدعي عليه فيما يده حيث اعترف المودع بانها كانت في صندوق لا أعترف منها وان أنكر كونها كانت في صندوق من الصناديق فقد أنكر مدعيه فله ان يسمع دعواه عليه لانه مودع أنكر الايداع رأوا احد افيمنعت ان ادعى انها وديعة له جمعا عند عمر بن وهان لا يبرهن رأيا لا يدع عليه بالبيئة لانه مودع دعواه ما وكذا الوادي أحدهما انه أودعه وأقام عليه البيئة ولا آخر

الخصومة معه والله اعلم (سئل) في رجل قبض من آخر فربا شاف ثوب ثم بعد مدة أتى به للدافع ليرده وادعى أنه زيف فأنكره قرشه المدفوع فما الحكم (أجاب) القول قول القابض انه قرشه الذي قبضه منه عن الثوب بينه صرح به قارئ الهداية في فتاواه أخذ من قولهم القول قول القابض ضمينا كان أو أمينا وفي فتاوى ابن نجيم سئل عن البائع اذا قبض الثمن ثم جاءه المشتري وأراد أن رد عليه شيئا من ثمنه فأنكره المشتري أن يكون ذلك من دراهمه فهل القول للبائع أم للمشتري أجاب ان أقر باستيفاء حقه لا يقبل قوله ولا يلزم المشتري عوض ذلك ولكن ان طلب يمين المشتري على نفي العلم بحباب ويحلف فان نكل لزمه الرد (١١٩) والله اعلم (سئل) رضى الله عنه نظاما

أجر فبعد تعلمه طلب الاستاذ من المولى أجزاه هو منه أي طلب المولى من الاستاذ ينظر الى عرف البادية في ذلك العمل فان كان العرف يشهد بالاستاذ يحكم بأجر مثل تعليم ذلك العمل وان كان يشهد للمولى فبأجر مثل الغلام على الاستاذ وكذا الودع ابنه ذكره قاضيان درر قبيل الاجارة الفاسدة ومثله في التزاية (سئل) في مستأجر حانوت استأجر فيها فافتقر وأفس وأراد فسخ الاجارة فهل له فسخها (الجواب) نعم وفي المنبيع رجل استأجر حانوتا ليعمل فيها فافتقر وهو عذر شرعي له أن ينقض به الاجارة لسان الحكم وفي التنوير من فسخ الاجارة وبعذر اذ لا من مستأجر كان ليعتبر فيه اه (سئل) فيما اذا استأجر زيدا من آخر دارا باجارة معلومة فعمله فغصب الدار رجل ومنع المستأجر من سكناها بعض المدة ولم يمكنه اخراج الغاصب بشفاعة ولا حياية ويريد المستأجر الرجوع على المؤجر بما قبل مدة الغصب من الاجرة بعد ثبوت ذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم كافي التنوير من الاجارة (سئل) في أرض تيمارية آجرها صاحب تيمارها وهي مشغولة بزرع لم يدرك من زينة مدة سنة بقدر معلوم من حنطة وشعير وكسنة لم يدرك فيها شرائط السلم ولا باع الزرع من زيد المزبور فهل الاجارة غير صحيحة (الجواب) نعم وفي الاصل رجل استأجر أرضا فيها زرع أو قصب أو غيرهما بمائة من الزرع لا يجوز والحيلة اذا كان الزرع لرب الأرض أن يبيع الزرع منه بئ معلوم ويتقاضي ما يؤجر الأرض منه وان كان لغيره يؤجر بعده مضى المدة ولو أجمع هذا بدون الحيلة ثم سلم بعد ما فرغ وحصد ينقلب جائرا قال شيخ الاسلام المعروف بخوارزاده في نسخة هذا اذا لم يدرك الزرع أما اذا أدرك بحيث لا يضره الحصاد يجوز بؤم الاجرة بقاء الزرع خلاصة من الاجارة وان كانت الاجرة مكبلا وموزنا أو عديا متقار باقاعا مهابيا من القدر والصفة ويحتاج الى بيان مكان ايقافها اذا كان لها اجل وموثة وان لم يكن لها اجل وموثة لا يحتاج اليه وهذا قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ويحمد لا يحتاج الى ذلك في الاحوال كلها والاختلاف في هذا نظير الاختلاف في السلم لان الاجرة لا يجب تسامها عقيب العقد فصار نظير السلم فيه وتماه في الذخيرة من الفصل الاول وسئل قارئ الهداية هل يجوز استئجار أرض الزراعة بكذا الردب غلة أم لا فأجاب نعم يجوز اذا كانت الاجرة مشارا البها أو موصوفة في ذمته ولا تكون من الغلة التي تخرج من زرع الأرض المستأجرة (سئل) في ناظر وقف أجر دارين جار يتيم في الوقف من زوجته مدة معلومة باجارة معلومة لم يزد فيها على أجر مثلها ولم يحكم بصحة الاجارة كما كرمي ذلك فهل تكون الاجارة غير جائزة (الجواب) نعم (سئل) فيمن استأجر دارا باجارة معلومة من الدراهم ثم آجرها ما في نواجره من آخر بدنانيرا أكثر مما استأجره هو به فهل تصح وتطيب له الزيادة (الجواب) حيث أجر بغير جنس ما استأجر تطيب له الزيادة والمسئلة في الخير به وغيرها وهي شهيرة (سئل) في دار مشتركة بين زيد ووجهة وقف لكل حصص معلومة شائعة وهي محتاجة الى العمارة فآجرها زيدو بعض مستحقين من أجنبي ولم يحكم بصحتها كمرها وليس للوقف ناظر فهل تكون الاجارة غير صحيحة (الجواب) نعم لو آجر الموقوف عليه ولم يكن ناظر لم تصح حتى لو أذن للمستأجر في العمارة فأفق لم

وافي اس عثمان الشهير بكاتب * لشرع رسول جاء والكفر ماحق عليه صلاة الله ثم سلامه * مدى الدهر والابام مالا حبارق كذا الا ل والحب الكرام ونابع * ومن لهم في الخير والدين لاحق * (أجاب) * نعم ينفي الحكم الذي قد جرى له * لان أباه ليس خصما لاشفاق اذا ما احتمل ان البلوغ ذاك كدت * عليها ولاحت للبلوغ وارق * ويقبل منها الدفع من بعد حكمه * كذلك دفع الدفع والزيد لاحق وهذا من الدفع الصحيح الذي حكوا * على الاشبه المختار وهو المواق * (ونظم ثانيا أضاف قال) * لث الجديان للبرية رازق * ومن للنوى والحب لا ريب فالحق * فذلك استمدا العون في كل حادث * واني بما أملت منكم وائق اذا كان من البنت محملا لاساء له ندعى وهو البلوغ المواق غارق

فقال نكاحي غيرت وان اتي على صغري من عاقديه النصادق وما والدي خصم فيك في حضوره وما الخصم في الدعوى سوى من يشاقق
تجواب ان دعواه والقول قولها وتبطل دعوى المدعي وهو وارث والله أعلم (سئل) في بكر بالغة ادعى زيدا عليها نكاحا مؤثرا فانكرت فاقام
شاهد من ذلك رادى غير ونكاحها وان زيدا المدعي الاول اقر أنه لا عقرب نكاحه عليها بعد تاريخ نكاحه الذي ادعى به فهل يصح ذلك أم لا
(أجاب) يصح وتسمع الدعوى منه والدفع وكذا يسمع الدفع منها بعد الحكم عليها في الظاهر به رجلا ادعى نكاح امرأته وهي تتجسس فشهد
الشهود أنهم امرأته وقضى القاضي (١٢٠) بها ثم جاء آخر وأقام البيعة على مثل ذلك لا يلتفت الى الثاني لان القضاء مع ظاهر فلا يبطل

مالم يظهر خفاؤه بين ذلك
بان يؤقت الثاني وقتا
يكون قبل الاول وفي جامع
الفصولين راسا لا محيطا
برهن انه تزوجها في غرة
شور كذا وبرهنت انه اقر
بعد هذا التاريخ بثلاثة
أشهر أنهم أحرام عليه وليست
بامرأته فهذا دفع صحيح
حتى يخلف أنه لم يرد به
الطلاق فلو نكل تدفع
وصرح كثير من العلماء
ومهم صاحب النخبة بانه
يصح الدفع ودفع المدفع
ودفع دفع الدفع وما زاد
عليه وهو المختار وقيل
اقامة البيعة بعدها وقيل
الحكم بعده فعلم من ذلك
كأن المذ كورة متى أقامت
بيعتها اقر بعد تاريخه
انذ كور بانه لا نكاح له
عليها ولا عقرب نكاحه
عليها أو ما أشبه ذلك من
الانقاط ثم سعى بينها
وبطل الحكم المذ كور
ومنه لو أقام الزوج الثاني
بيعة ذلك يبطل به الحكم
المذ كور وهو صريح
هذه القول فافهم والله

أعلم (سئل) في امرأة اشترت من زوجها عدد من متعلقات من معلوم قبضه بالحضرة واعترفت بنسبه العبرة
وكتب بذلك ملك شرعى وبعد شهر اقرنها بصدقتها المؤخر وعوضها عنه متولانا جرى بينهما ابراهام وكتبه ملك شرعى وما بعد
سبع سنين وأشهر والزوج تصرف في جميع ما ذكره دعى بعض ورثته على وكيلها ندى فاض بان جميع ذلك تركه فطالب استحقاقه
منه كونه في مرض الموت فزاد الوكيل السكن المذ كورين وأقام على كل منهما بيعة شرعية فنفقه من عاشر عام ادعى آخر من الورثة على
الوكيل المذ كور لدى القاضي المزبور عدم صحة البيع لكونه في مرضه وأقام على ذلك بيعة فهل اذا ثبت له كان له ما يوجب جرح ويجوز

في حوائجه يكون حكمه حكم الصحيح ولا يعدم بضائره عاونة فاعلم جميع ذلك أم لا وهل اذا تعارضت بيعة الصغرى وبيعة المرض فأي البيعتين
ترجع منهما (أجاب) المصريح به في غير ما كتب من كتب الخفية ان المقعد والمفوج والمسلول اذا انفك كل دأع منهم بالطول فحكم تصرف كل
واحد منهم حكم تصرف الصحيح كما صرح به في الجامع الصغير فكان هو الصحيح فاذا علمت ذلك علمت ان المدة المذ كورة فوق ما قدره أضعافا فان
أصحابنا قدر المرض الذي يطول بعام والمدة سبعة أعوام والاشهر الزوائد فزادها اليها مضافا لا سيما مع كونه يخرج ويحيى في حوائجه
ويقتضى من ذلك بعض مصالحه فاذا ثبت ذلك لدى الحاكم الشرعى صح جميع ما صدر منه (١٢١) مع زوجته واذا تعارضت بيعة الصغرى

والمرض فالبيعة الصادرة من
الزوجة بانه كان في صحته
مرححة لانها المدعية والورثة
يتكرون والبيعة للمدعي
للاستكر صرح به غير
ما واحد من علماءنا وحيث
طال ما به واتصف بما فيها
به نفذ جميع تصرفه مع
زوجته باتفاق أهل
المذهب وأتمته والنظر الى
العمل بعبارة المكاف أولى
من اهدارها والحاقه
بالحيوانات وكلامه بخوارها
والله أعلم (سئل) في رجل
ادعى على آخر أنه اشترى
رطلين بنكدا فاجاب بانى
تسلت منك رطلين بنكدا
لا وصلهما الى أبي فوصلتهما
اليه هل القول قوله ولا
ضمنان عليه أم لا واذا قلتم
بالضمنان عليه هل ضمن
له مثل البين أم قيمته أم غنة
(أجاب) حيث لا يثبت المدعى
التسلم على الوجه المذ كور
يضمن مثل البين لانه ينكر
شراعه منه والقول قوله فيه
بيمينه ومدعى الشراء ينكر
الاذن بإصالة الى أبيه
والقول قوله بيمينه فيه
فيضمن المدعى عليه مثل

(١٦) - (فتاوى حامديه) - (ثاني) البين لا غنة ولا قيمة والله أعلم (سئل) في ز يدعى على عمر وبجار به صغيرة أمه ما ملكه
وبنت أمته وان والدته دفعتها العمر وليد دخلها الى داره لتعلم الادب وأن الجارية المرفوعة تحت يده وطالبها فاجاب بالانكار وأن الجارية
موروثه عن والده فأقام ز يدعى أنها جارية بنته وبنت أمته وبنت له بالوجه الشرعى وبه حلفه الله العظيم انها لم تنقل عن ملكه بوجه شرعى
ثم ادعى عمر وبعد الاثبات ان والدته يدعيها الجارية المذ كورة لشيخها والد العمر والمذ كور وردها عليها جاءت به امرأة ثابته فوجهته اليه
بمحذور ولدها ز يدعى وهو ساكت مصدق ليمينها فاجاب ز يدعى بالانكار عن حضور هذه الهيئة وادعى أن الهيئة انما وقعت من والدته لوالده

الذي يدعى قضاء نزل لا قضاء استحقاق اذ لا يكف للبينة ان اقصى ما يستدل به على حقيقة كلامه وضع يده اذ هو غير محتاج الى البينة واما ما سمع
ازدعي بعد المدعى السابق فهو نوع الى ان يبرهن الاحق بشهادة عدول فتقبل بيته لانه خارج بدونه لا نسمع قال في البحر والحاصل
ان دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطالب بقرع على ذلك فراجع ان شئت والله أعلم (سئل) في رجل اشهد على نفسه في محضه وجواز
تصرفه بانه ليس له عذر يدواني ذمته حق ادعى عليه بديعة فانكرها فاقام عليه بيته بها هل تقبل أم لا (أجاب) لا تقبل للادعاء العام بقوله
ليس لي عنده الخ في المبسوط وغيره ويدخل (١٢٤) في قوله لاحق في قبل فلان كل عين اودين وكفالة وجناية واجارة وحدتان ادعى الطالب

بعده حقا لم تقبل بيته عليه
الآن يشهد واعليه بانه
ثبت عليه بفعله بعد ابراءه
والله أعلم (سئل) في صلح
مصادقة صورة تصادق
صالح بن حسن وابن عمه
عبد النبي بن عبد الرحمن
وكلاهما بالاوصاف
المعتبرة شرعا بان الذي
يستحقه صالح في الدار
الفلانية جميع العليتين
والايوان والبيت السفلي
المعروفات بحدودها وأنه
حق من حقوقه والذي
يستحقه عبد النبي بمفرده
جميع الغرفتين والثلاث
غرف ايضا والعلية الكبيرة
والثلاث خلاوي مع
الحا كورة والمطبخ والمرفق
وساحة الدار سوية بينهما
هذه عبارة الصلح وعرف
كل بحدوده وقدمضى على
تاريخ المصادقة مدة سنين
وصالح مستقل بوضع يده على
ما عين له اعلاه وعبد النبي
مستقل بوضع يده على
الفسرف باسرها والعلية
الكبيرة والثلاث خلاوي
مع الحا كورة واما المطبخ
والمرفق وساحة الدار فهما في التصرف ووضع اليد عليهما سوية والا ان اختلفا فصلح يدعى ان الثلاث غرف وما عطف
عليها سوية بينهما وان له التصرف فيها ولعبد النبي النصف فقط وعبد النبي يدعى ان جميع المتعاطفات ماعدا ساحة الدار له خاصة فهل القول
قول صالح فيما يدعيه او قول عبد النبي فيه أم القول قول كل فيما هو واقع يده عليه وتصرف فيه بانقراده مدة سنين وما هو في تصرفهما
معامن المطبخ والمرفق وساحة الدار يكون مشتركا (أجاب) كل من في يده حتى يتصرف فيه خاصة دون الاستغناء لانه قد قال في قوله فيه بيمينه أنه
ملكه وكل شيء كفاية سواء في التصرف ووضع اليد لا ترجح لاحدهما فيه على الآخر فيترك كل ذي يدعى تصرفه ويمنع عنه الا ان

في الاشياء فان كانت اضرار او اعتلم تقبل (سئل) في مستأجر اراضى وقف اجارة شرعية بمجد جريان
الارضى في الوقف وأثبت الناظر جريانها فيه وتبين ان المستأجر يخاف منه على الاراضى فهل للقاضي
فسخ الاجارة واخراج الاراضى من يده (الجواب) نعم كما ذكره الحنفى في باب اجارة الوقف (سئل) في
بستان جاري في جهة وقف وفي تواجري زيد من ناظره انقضت مدة الاجارة وفي بعض اراضى البستان زرع لزيد
زرعه في أثناء المدة وله فيه قسامة يعبر عنها بالقيمة فطلب الناظر من زيد تسليم البستان له فامتنع زيد من ذلك
ويكلفه الى شراء القيمة فهل يترك الزرع باجر المثل ولا يجبر على اخذ القيمة (الجواب) يترك الزرع باجرة
المثل الى ادراكه وعلى زيد تسليم الارض الخالية من الزرع للناظر ولا يجبر الناظر على شراء القيمة
المد كورة والله تعالى أعلم والزرع يترك باجر المثل الى ادراكه كدعاية للعائنين لان له نهاية كما مر شرح
التنوير للعلائي (أقول) هذا اذا لم يكن له في الارض بناء او شجر مما ليس له نهاية املو كان فقد ذكر في
القنية وتبعه في التنوير بأنه تبقى الارض بيده باجرة المثل اذا لم يكن بالوقف ضرر وبه أفق المؤلف كما يأتي
ولنا فيه كلام سند كرهه قريبا ومثل الشجر ما كان له نهاية معلومة لكنه ما طوى يله كالتصبيح كمنقله العلائي
عن فتاوى ابن الشلبي املو كانت غير طويلة كالقفل والحزرو والبادنجان فينبغي أن يكون كالزرع يترك
باجر المثل الى نهايته كمنقله العلائي ايضا عن حواشي الشكر للفرنانسي ونقل ايضا عن البحر عن القنية أن
المراد بتواهم يترك الزرع باجر أى بقضاء أو بعقد حتى لا يجب الاجر الا باحدهما اه وكتب فيما علقته
عليه عن الشربلالية أن هذا الشرط في غير الثلاثة التي استثنائها المتأخرون اعني الوقف ومال اليتيم والمعد
للاستغلال لانها مضمونة ولو بالغصب (سئل) في اراض معلومة جارية في اوقاف وفي مشد مسكة ز يد وتواجره
من ارباب بالوجه الشرعي غرس ز يدهم اغراس في مدة تواجره بغير اذن من المشككين عليها والغرس لا يضر
بالارض والا ان انقضت مدة اجارته فهل لزيد ذلك ويبيع الغراس بالارض باجر المثل أولا (الجواب)
يجوز لزيد المستأجر الغرس بالارض المذكورة اذا لم يضر بالارض بدون صريح الاذن من المتولين لاسيما وله
فيها حق القرار المعبر عنه بمسكة واثقه سبحانه أعلم والمسئلة في البحر من الوقف وأقضى بها صاحب البحر في
فتاواه وفي الخاتمة من فصل ما تنقض به الاجارة مانعه والمستأجر أن يبنى بيتا في الدار المستأجرة اذا كان
لا يضر بالدار اه (سئل) في ارض جارية في وقف أهلى وفي تواجر زيد من ناظره مدة معلومة باجرة المثل وله
فيها اغراس قائم فيها بالوجه الشرعي فانقضت مدة اجارته ويريد الناظر ايجارها منه ومن غيره باجرة زائدة
عن اجرة المثل وزيد يابى استجارها الا باجر مثلها فهل لزيد استجارها باجر المثل لا بالزيادة ولا تجر من
غيره (الجواب) نعم قال في التنوير في باب ما يجوز من الاجارة استأجر ارض وقف وغرس فيها ثم مضت مدة
الاجارة فمستأجر استجارها باجر المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر اه وفي فتاوى الحنفى في استجار الارض
المشغولة بالاجار لا يجوز اه (أقول) ما أفق به المؤلف تبعا لفتاوى ردة أفق به الخبر الرمي قائلا وان ثبت على
علم أن الشرع يابى الضرر خصوصا والناس على هذا في القلع ضرر عليهم وفي الحديث الشريف عن النبي

ان السجلات القديمة ودفت كاتب الولايات تنطق بذلك أم لا (أجاب) اذا برهن المتولى على احداث يد المدعى عليه وان يد الوقف سابقة بشجر
الزيتون على يده تكون اليد للوقف والمدعى عليه خارج فمطلب منه البينة على انها ملكه فان أقامها على وجهها الشرعي حكم بها والا تنزع
من يده وتكون للوقف لثبوت كونه ذائدا الدعوى في الوقف والمالك سواء في انه يطلب البرهان من الخارج ولا يطلب من ذى اليد في جامع
الفصولين وغيره والعبارة غيب ارضا وزرعها فادعى رجل أنها لى وغصبها منى فلو برهن على غصبه واحداث يده يكون هو ذائدا وزرع
خارجا ولو لم يثبت احداث يده فالزراع ذواليد والمدعى هو الخارج اه وصرحوا قاطبة بان صاحب البناء والشجر في الارض ذو يد والناظر

حيث لا برهان له عليه بشئ يوجب المال له خاصة أو يوجب الشركة اذا ادعاه لان العلماء رضوا الله تعالى عنهم قالوا انصت ما يستدل به على
وضع اليد واما قوله سوية بينهما وان صلح ان يكون خبر القوله وحاشا الدار فقط فيكون التساوى فيه خاصة يصلح أن يكون لما قبله الايوان
كان الاول هو الاصل لانه الاقرب فوضع اليد لكونه أقوى هو المعتبر بلا شبهة فيضى لصالح والحال هذه بالعلين والايوان والبيت السفلي
ليده ولعبد النبي بالغرف كلها والعلية الكبيرة والثلاث خلاوي مع الحا كورة ليده وله ما بالمطبخ والمرفق والساحة طبق ما عليه من
وضع اليد بالتصرف المذكور ما لم يبرهن شرعى على خلاف ذلك فيضى به ولا شبهة في ان (١٢٥) المتعاطفات قبل قوله وساحة الدار

المختار لا ضرر ولا ضراره لكنه في الخبرية أفق في موضع آخر بخلافه وقال يقلع وتسلم الارض لناظر الوقف
كما صرح به المتون قاطبة اه ولعل ما أفق به ثانيا محمول على ما اذا كان يخشى من المستأجر على الوقف
لانه قال في حاشيته على المنع ولو حصل ضرر ما بان كان هو أو وارثه مفلسا أو سبي المعاملة أو متغلبا يخشى على
الوقف منه أو غير ذلك من أنواع الضرر لا يجبر الموقوف عليهم اه ويؤيده ما في الاسعاف وغيره من أنه لو
تبين أن المستأجر يخاف منه على رقة الوقف يفسخ القاضي الاجارة ويخرج منه يده اه ثم أعلم أن ما ذكره في
التنوير من أن له استبقاء الغراس جبر احب لا ضرر على الوقف انما تباع فيه صاحب التنوير صاحب القنية
وهو يخالف لما في عامة المتون المعتبرة وقد ذكر ابن وهبان وغيره أنه لا عبرة بما يقوله في القنية اذا خالف غيره
وقالوا ايضا ان ما في المتون مقدم على ما في الشروح وما في الفتاوى وقد صرح أصحاب المتون
والشروح والفتاوى بأنه يؤمر المستأجر بعدم مضى المدة بقلع البناء والغراس وتسليم الارض فارغة ومع
هذا فلا يخفى ما في جبر الموقوف على ابقاء الغراس من الضرر في هذا الزمان فان الناس اليوم قد استولوا على
الاقواف بسبب البناء والغراس حتى تملكوها وباعوها وما لم يقدروا على بيعه لا يسهل أجرونها لا بدون اجرة
المثل بغبن فاحش وصار ذلك سببا لخرب المساجد والمدارس واقطار المستحقين من ذراوى الواقفين وكل ذلك
من طمع الناظر أعمى الله تعالى أبصارهم بما يأخذونه من الرشوة التي يسهلونها بالخدمة وتعم ذلك في
حاشيتنا رد المحتار والعلامة قتلى زاده رساله في الاستبدال فراجعها فقد أقام فيها الطامة الكبرى على أهل
عصره بسبب ذلك الى أن قال فيجب على كل فاض عادل عالم وعلى كل قيم أمين غير ظالم أن ينظر في الاوقاف
فان كان بحيث لورفع البناء والغرس تستأجر باكثر أن يفسخ الاجارة ويرفع بناءه وغرسه أو يقبلها بهذه
الاجرة وقلما يضر الرفع بالارض فان الغالب أن فيه نفعا وغبطة للوقف الى آخر ما قال رحمه الله تعالى وهذا
علم في ورق ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (سئل) فيما اذا استأجر واستحكر زيدا بماله لنفسه من
ناظر شرعى على وقف جده فلان فاجر وأحكره ما هو جاري في الوقف المزبور وذلك جميع ارض بستان
سليخة معلومة اجارة واحتكار الا من للغرس والبناء والتعلي والاحترام لمدة معلومة طوى يله باجرة معلومة
من البراهم وصدر ذلك لدى حا كم حنبلى ثبت لديه حين العقد بالبينة الشرعية أن الاجرة المرقومة اجرة
المثل وأن في ذلك كمال الحظ والمصلحة للوقف وحكم بهصة الاحتكار والتواجر ولزومه في حادثة المدة الطوى يله
حكما شرعيا موافقا مذهبه مستوفيا شرائعه بعد الدعوى الصحيحة والشهادة المستقيمة ثم أذن المؤجر
للمستأجر أن يغرس ويبنى في الارض ما أحب واختار ومهما يئنه ويغرسه يكن ملكا له وكتب بذلك حجة
شرعية أفق مفت حنبلى بالعمل بها بعد ثبوت مضمونها بالوجه الشرعى وبهصة كل من التواجر والاذن
وأنفذ الحكم المذكور كما حنفى وكتب بذلك حجة أخرى فهل يعمل بمضمونها الحنبلى بعد ثبوتها بالوجه
الشرعى (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لز يد مبلغ معلوم من الدراهم مرصده على حانوت وقف
صرفه باذن متولى الوقف في تعمير الحانوت وترميمها للضرورة بين حيث لا مال في الوقف حاصل ولا من يرغب

ان السجلات القديمة ودفت كاتب الولايات تنطق بذلك أم لا (أجاب) اذا برهن المتولى على احداث يد المدعى عليه وان يد الوقف سابقة بشجر
الزيتون على يده تكون اليد للوقف والمدعى عليه خارج فمطلب منه البينة على انها ملكه فان أقامها على وجهها الشرعي حكم بها والا تنزع
من يده وتكون للوقف لثبوت كونه ذائدا الدعوى في الوقف والمالك سواء في انه يطلب البرهان من الخارج ولا يطلب من ذى اليد في جامع
الفصولين وغيره والعبارة غيب ارضا وزرعها فادعى رجل أنها لى وغصبها منى فلو برهن على غصبه واحداث يده يكون هو ذائدا وزرع
خارجا ولو لم يثبت احداث يده فالزراع ذواليد والمدعى هو الخارج اه وصرحوا قاطبة بان صاحب البناء والشجر في الارض ذو يد والناظر

بالبيعة كالتاب عيانا فافهم والله أعلم (سئل) في امرأة آجرها رجل ببيتا فسكنته بالاجارة مدة ثم ادعت انه ملكها مسند له بوضع اليد هل اذا ثبت استجارها تنفذ ويثبت ملك المؤجر له بذلك أم لا (أجاب) الانداع على الاستجار اقرار بانها لملك له اياه به بالاتفاق فتندفع بالاتفاق ويقضى به للمؤجر والله أعلم (سئل) فيما اذا ادعى شخص خارج على آخري يدان الجارية المشار اليها بالدعوى ملك له وهكذا أقربى به او أقام بيعة على ذلك هل تقبل ويحكم له بها أم لا (أجاب) نعم تقبل ويحكم له بها اذا ثبت البيعة كالتاب عيانا هكذا كلمة علمائنا وانما كان كانه يقر بمجلس الحكم أنها ملكه والله أعلم (١٢٦) (سئل) في رجل اعد آخر بمصبة ليكتب ما يرد له من الزيت وبجرس ما بها وبسمي أميناً بؤمر

بأستقبال الزيت ممن يوصله اليه ويضعه في محلته المعلومه فان هذا المأمور المسمى بالامسين بعد ان اوصلت ارباب الزيت زيتا على جهة طمخه على ما هو المعتاد فادعى رجل على ورثته انه اوصل زيتا قدره كذا للصبانة يريد تضمينهم هل له ذلك أم لا (أجاب) لا وجه لتضمن ورثته والحال هذه اذ فعل ما هو المأمور به من جانب رب الزيت ومن جانب رب المصبة نعم لو ادعى أنه استهلكه وأقام على ذلك بيعة ضمنية في تركته وأما مجرد دعواه انه اوصل للمصبة التي هو بها كذا من الزيت فلا تسع منه لكونه لا يوجب عليه شيئا من الضمان ولو ضاع جميع ما في الايلزسه سمائه من غير تعد منه عليه ولا تقر بها في حقيقته كما هو ظاهر والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل استام بهيمان يد آخر ثم ادعى انه ملكه هل الاستيلاء اقرار بالملك لدى البدول لا تسع دعوى

في استجار الخانوت مدة مستقبلة باجرة ممتدة في الترميم والتعمير ولو جرد الخطا المصلحة في ذلك للوقف وأثبت زيد التعمير والترميم وفقد المصنف على الوجه المذكور بالبيعة العادلة في وجه متولى الوقف بعد بحدوده لا لئلا يفاض حنبلي حكم لم يداستحقاقه المبلغ المذكور مرصدا له على الخانوت وان كان ذلك باذن المتولى فقط وبدون اذن قاضي القضاة حكما شرعيا موافقا مذهبه بعد الدعوى الصحيحة والشهادة المستقيمة وكتب بذلك حجة شرعية أنفذها كما حنفى وكتب بذلك حجة أخرى ثم استأجر زيد الخانوت من متولى الوقف مدة معلومة باجرة من الدراهم معلومة هي أجرة مثلها وقبل انقضاء المدة استأجر زيد المأجور ثانيا من متولى الوقف مدة معلومة طويلة تالية للاولى باجرة معلومة من الدراهم هي أجرة مثلها أذن له المتولى باقتطاع بعضها من مبلغه المزبور وصدر ذلك أيضا لدى قاض حنبلي ثبت له بالبيعة العادلة أن الاجرة أجرة المثل وان في ذلك كمال الحفظ والمصلحة للوقف وحكم بعهدة الاجارة ولزومها وعدم انفساخها بالزيادة في حداثتها وحادثتها المدة ثبوتها وحكم شرعيين موافقا لمذهب مستوفيا شرائطه بعد الدعوى الصحيحة والشهادة المستقيمة وكتب بذلك حجة شرعية أنفذها كما حنفى وكتب به حجة أخرى وأفتى مفت حنبلي بعهدة الاجارة والتعمير والأرصاء وبقاء المأجور بيد زيد الى انتهاء مدته وعدم انفساخ اجارته بالزيادة والعمل بالاحتين فهل يعمل بمضمون الحجج الاربع المزبورة بعد ثبوتها وبقي المأجور بيد زيد الى انتهاء مدته ولا تنفسخ اجارته ويستحق المبلغ المزبور (الجواب) نعم حيث كان الحال على هذا المتوال (سئل) في مستأجر طاحونة وقف أهلى أذن ناظر الوقف له أن يرمم بالمأجور مادعت الضرورة اليه من مرمة وشراء حجر وغير ذلك وأن يصرف على ذلك من ماله ومهما يصرفه يقتطعه من الاجرة وأن يكون الترميم والصرف باطلاع المؤجر أو باطلاع من يقوم مقامه وان لم يكن كذلك لا يقتطع المستأجر شيئا مما يصرفه ويكون من تبرع به وكتب بذلك حجة ثم رجم المستأجر بالمأجور مرمة بغير اطلاع المؤجر ولا اطلاع من يقوم مقامه فهل يكون متبرعا وليس له أن يقتطع شيئا من الاجرة بسبب ذلك (الجواب) نعم كتبه الفقير محمد العمادى المفتى بدمشق الشام عنى عنه وكتب الجواب كله المرحوم الم أجاب وأفتى المهتمندارى فبين استأجر دار الوقف وهدمها وغسب معالمها بانه ينظر القاضي في ذلك ان كان ما غير حاله أنفع لجهة الوقف وأكثر ربحا أخذ منه الاجرة وبقى ما عهده لجهة الوقف وهو منسحب بما أنفق في العمارة لا يحسبه من الاجرة وان لم يكن أنفع لجهة الوقف ولا أكثر ربحا لم يزد من ماله ما صنعته واعادة الوقف الى الصفة التي كان عليها بعد ترميمه بغير ما يليق به كافي فتاوى قارى الهداية وفي البرازية قبيل العائس من الاجارة وان قال له رب الدارين واحسب من الاجر ثم اختلفا فقال المستأجر نيت وأنكر الا حقا القول لا اجروا ان اقر بالبناء واختلفا في قدره واتفق جميع أهل الصنعة على قول واحد فالتول له وان كان بعضهم معه والبعض مع المستأجر ثبتت الدعوى والانكار اه (أقول) قوله ثبتت الدعوى والانكار معناه يفتق كل من الدعوى والانكار فيعتبر ما يعتبر في الدعوى والانكار من أن البيعة على المدعى والقول المنكر وكتب المؤلف في غير هذا المجلد عن البرازية

المساومة المذكورة في الهسم ام لا (أجاب) المساومة مانع من دعوى التضمنها الاقرار بان المدعى لذى اليد كذا انصرف في الدعوى في نوع المساومة ولم يحل خلافا وجامع الفصولين في أواسط الفصل العاشر حكى في كونه اقرارا الذى

اليد قولين معصمين رافضين الدعوى الشرعية وحكى اتفاق الروايات بانها اقرار بالملك الذى البدرا من الزبادات وقال رافض الفتاوى وشيد الدين الاستسراغوا الاستسراغ اقرار بالملك الذى اليد ولم يحل خلافا والله أعلم وأجاب مرة أخرى لا تسع دعواه بعد سبق المساومة منه كافي البرازية وجامع الفصولين وغيرهما والله أعلم (سئل) فيما اذا ادعى زيد على عمرو وحدودا أنه ملكه ورثته عن والده فأحابه المدعى عليه الى اثريته من قبيل

والدك وعلمك المورثين لك بكذا وانى ذو يد عليه من مدة تزيد على أربعين سنة وأنت مقیم معي في بلدة ساكتة من غير عذر عنك عن الدعوى هل يكون ذلك من باب الاقرار بالتلق من مورثه فيحتاج الى بيعة تشهد له بالشراء ولا ينفعه كونه واضعا عليه المدة المذكورة ولا تكون الحادثة من باب الدعوى التى مر عليها خمس عشرة سنة مع صريح اقراره بأنه ناقها عن المورثين المذكورين أم لا (أجاب) نعم دعوى ذلك التلق عن أبي المودع ودعوى تاتى المالك من المورث اقرار بالملك ودعوى الانتقال منه اليه فيحتاج الى بيعة وصار ادعى عليه مدعى وكل مدع يحتاج الى بيعة يتوزر به ادعواه ولا ينفعه وضع اليد المدة المذكورة مع الاقرار (١٢٧) المذكور وادعى من باب تولد الدعوى بل

من باب المؤاخذه بالاقرار قبل الفصل الرابع استأجر طاحونة اجارة طويلة ثم آجرها من غيره وأذن له بالعمارة وأنفق ان علم انه مستأجر والطاحونة ليست له لا يرجع وان لم يعلم وظنه مالكا يرجع وهو المختار اه (سئل) في مجرى ماء جار مع حقه المعلوم من الماء في وقف تحت نظارة زيد ولعمرو أرض لأماء لها ولا يصل اليها الماء الا من الماء المزبور فاستأجر عمرو المجرى المزبور بحقه من الماء من زيد المزبور مدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم عن كل سنة من المدة ليغرس في أرضه غراسا ويسقيه بالماء المزبور فغرس في الارض غراسا لنفسه وصار يسقيه حتى نجاوا غرسا وتصرف بذلك وانتفع وانقضت مدة الاجارة وصار يسقى بالماء بعد هاو يعطى الاجرة والا أن طلب رجل من الناظر المزبور ايجار المجرى بحقه من الماء ليسقى به أرضه وأحابه الناظر الى ذلك واذا استأجره الرجل يبقى غراس عمرو وبلا ماء فيتلف ويبس ويتضرر عمرو بذلك فهل يؤجر المجرى بحقه من الماء من عمرو رب الغراس لامن غيره (الجواب) اذا أبى صاحب الغراس الاستجار بأجر المثل فللناظر ايجار ذلك للرجل المذكور لانه راعى في الوقف المنفعة ويجب القضاء والافتاء بكل ما هو أنفع للوقف وان رضى باستجار ذلك بأجر المثل بحيث لا يؤجر باكثر من ذلك فالاولى أن يؤجر له تطبيقا على مسألة الارض المحتكرة فان العلة واحدة وهي ما ذكره في التنوير وشرحه للعلاى من باب ما يجوز من الاجارة ولو استأجر أرض الوقف وغرس فيها ببنى ثم مضت مدة الاجارة فالله مستأجرا مستأجرا فهاجا بجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر بالوقف ولو أبى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك كذا في الفتية قال في الجرحوم هذا تعلم مسألة الارض المحتكرة وهي منقولة أيضا في أوقاف الخصاص اه قال الخیر الرملى فالحكم باستبقائها أى الارض المحتكرة بأجر المثل اولى على مانص عليه الخصاص والزاهدى دفع الضرر لا سيما فيما يتلى الناص به كثير مع رعاية جانب الوقف بدفع أجر المثل خصوصا اذا كانت بحيث لو فرغت لا تؤجر باكثر من ذلك ورعاية صاحب ذلك البناء بعدم اضراره باتلاف بنائه ولعمري انه شرع ظاهر مستقيم وقد أفتى به من له قاب سليم والله تعالى أعلم اه وهما الاشجار انما غت بالماء فاذا ذهب الماء يتضرر صاحبها ولا ينتفع صاحب الماء بما أكثر من أجر المثل ورب الاشجار ورضى بما يدفعه الغير وقد جاء النهى عن المضارة في القرآن العظيم وفي السنة الشريفة قال عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار ذكره النووي في الاربعين وذكره في الاشياء قاعدة الضرر يزال ثم انى بعد ثلاث سنين رأيت فتوى من جدى المرحوم عبد الرحمن افندى العمادى بمثل ذلك وهي بخطه المعروف المعهود فخدمت الله تعالى حيث وافق رأي النقول في زيد استأجر من عمرو والمتولى على وقف أهلى فأجره مجرى ماء لينتفع بالماء فساقت يد الى أرضه وعمر الارض ومجرى الماء وغرس على الماء غراسا في مدة تزيد على ثلاثين سنة وترتب على الارض وعلى الغراس والغلال أعشار الجانب مولاناولى الامر وجرت العادة على ذلك ثم بعد هذه المدة جاء متولى آخر وأجر مجرى الماء مع الماء لرجل اجنبى وأذن له في تسلم الماء الذى قام به الغلال من الاشجار المثمرة وغيرها فهل للمتولى أن يؤجر الماء لغير مالك الغراس الاول وهل لمالك الغراس قبول الزيادة بأجرة المثل خوفا على اتلاف الاشجار وهل يمنع الاجنبى من ذلك

ولا سد الهواء والاضاعة فيمنع عن ذلك ما اتقا والحال هذه اذا طلب القسم في الساحة أو طلب احدهما تقسم انصافا وقد صرح علماء اوبانه اذا كان في يد انسان عشرة أبنان من دار وفي يد آخر بيت واحد فالساحة بينهما منصفان والله أعلم (سئل) في اختلاف قول الزمان فيما اختلف فيه الزوجان وسرد أصحاب التآليف اقوالهم مجردة عن التصحيح اى الاقوال في حالة الموت بحلى بالترجيح (أجاب) المحلى بالترجيح والمعلل بالتصحيح قول الامام المتقدم والهامم المعظم اى حنفية النعمان السابق في حلية الاجتهاد على سائر الفرقان الذى افرقت بالمجلدات مناقبه وعانت في الدنيا والاخرة درجاته ومراتبه قال الشيخ العلامة ابو العدل فايين بن قطاوبغا بعد قول القدرى واذا اختلف الزوجان في

اليوم لا يبطل القضاء قال في الثانية لو قضى عليه السكر ثم أراد ان يحلف لا يلتفت اليه ولا يبطل القضاء ومثله في كثير وعلمها
من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر كفاية بدين فانكرها فاقام اليقينة عليه بها ادعى الاراء منها هل تسمع دعواه الاراء عنها
مع انكاره صدورها ام لا (أجاب) لا تسمع لتناقضه الظاهر والامر في ذلك بين ظاهر والله أعلم (سئل) في ثلث كرم زيتون يتقاسم غلته رجل
مع اولاد أخويه يأخذون ثلث هذا الثلث ويأخذوا لكل أح ثلثه يتقاسمونه بينهم هكذا مدة تزيد على خمس عشرة سنة بلا منازعة والآن
العم يقول لاحق في هذا الثلث لا ولاء أنسى فلان اوتوا أبيهم في حياة أبيهم بل نصف في نصفه لا ولاء أنسى الا بنو اخي كنت أسلم لا ولاء يتناولونه

(١٧ - (فتاوى حامديه) - ثاني)
 بيه وهو لا يدري بحقيقة أمره فلما كبر أخبر بانه مبرأ عن أبيه هل تسمع دعواه
 ولا تمنعه سكونته ورؤياه أم لا (أجاب) لا يبطل دعواه بسكونته ورؤياه وبعذر بمثل ذلك والقول قوله في عدم العلم بيه وقد صرح في الخبر بان
 الأصح قبول الدعوى فيمن قدم بلدة واشترى أو استأجر أو اقامه أو قال بانه دار أبيه مات وتركها ميراثا وكان لا يعرفه وقت الاستيلاء فإذا
 كان هذا مع الشراء أو الاستئجار فكيف مع السكون المحذور والله أعلم (سئل) في رجل تكررت دعواه على آخر دين له في ذمته ولم يتخلل بين
 دعوى ودعوى خمس عشرة سنة لكن لو جمع الكل بلغ خمس عشرة سنة هل يمنع المدعى من الدعوى لمنع السلطان الدعوى بعد هذه المدة أم لا

لكونه لم يترك دعواه عشرة سنة (أجاب) لا يمنع لعدم التركة المدة التي منع السلطان من سماعها بعدها كما هو ظاهر والله أعلم (سئل)
في دار وقف أهلي وجد فيها تراب زيت قد تم وهي في يد المتولي عليها من ذرية الواقف يدعيه الوقف وآخر يدعيه الوقف آخر فهل الزيت يكون
للووقف الأول لو وضع يده عليه أم لا (أجاب) القول فيه للمتولي على الدار لانه ذو يد وغيره خارج والله أعلم (سئل) في شر كين شركة مفاوضة
سافر الجواز بغيره وبأبائه العرب في ذمتهم وبقي بعضه فوضعه في موضعين وديعة ومات أحدهما فادعت ورثته على الشريك بأنه
ضامن للثمن الذي بذره العرب وأنه أيضا (١٣٠) كافل لما بقي من القول عند المودعين هل تصح دعوى الورثة بكفالة الشريك للثمن

والقول المذكورين أم لا
تصح دعواهم ولا يجوز
الزامهم بشيء منها (أجاب)
لا تصح دعواهم بذلك إذ
كفالة الشريك بين مشتركين
للشريك باطلة لانه ما من
جزء منه الا وهو مشترك
بينهما ولا يؤول الى حصة
الدين قبل قبضه وأنه لا يجوز
ومما تظاهرت عليه المتون
والشروح والفتاوى عدم
جواز الكفالة بالأمانة إذ
لا يمكن جعلها مضمانة على
الكفيل وهي غير مضمنة
على الاميل فكيف يجوز
الزام الشريك بسبب ذلك
بشيء والحال هذه والله أعلم
(سئل) فيما لو قطع زيدا
على فري ومزارع من
متصرفها ثم ان بعض
متكلمي القرى الزبيرة
استقرضوا من عمرو مائتا
دفعوا له بالمقايض اجيب
لهم المبلغ من محصولهم
الذي لم يقاض به منهم
وكتب بذلك مجلس ثم ان
عمرو اطلب من المتكلمين
الزبيرة ما كان اقترضهم
ايه لدى حاكم وجاهلوا ان
القرض لا حقيقة وانما زيدا لم يرضع حقه بل هو صفة جارية في ذمتهم
من رعايا القرية المذكورة فاعادوا له حقه من الاموال التي كان قد اطلب من المتكلمين المذكورين بل ما تدعيه
لازم على زيدا المقاض المذكور فاعادوا له حقه من الاموال التي كان قد اطلب من المتكلمين المذكورين بل ما تدعيه
وتعريف المدعي انه لا يطلبه على المدعي عليهم وان يدعيه لازم على زيدا واقع في حقه شرعا وهل اخذوا الشهادة المذكورة حكم شرعي بعد
عليه شرعا أم لا (أجاب) اذا ثبت الاستقراض من عمرو ولا يطرأ في جوابهم المذكور لان حاصله الاستقراض مع الثبوت باحدى الجمع الثلاث

اجارة المشاع لا تمنع من غير الشريك فاعلم واستبين
ورأيت من امر الله عادية بخط الجدة عبد الرحمن العمادي ماصورة ذات قال قاضي خان الفتوى على قول
الامام في عدم جواز اجارة المشاع ونقل الزبيري ان الفتوى على قولها في جوازها قال الشيخ قاسم في تصحيحه

ما
من رعايا القرية المذكورة ولهم صفة جارية في ذمتهم
لازم على زيدا المقاض المذكور فاعادوا له حقه من الاموال التي كان قد اطلب من المتكلمين المذكورين بل ما تدعيه
وتعريف المدعي انه لا يطلبه على المدعي عليهم وان يدعيه لازم على زيدا واقع في حقه شرعا وهل اخذوا الشهادة المذكورة حكم شرعي بعد
عليه شرعا أم لا (أجاب) اذا ثبت الاستقراض من عمرو ولا يطرأ في جوابهم المذكور لان حاصله الاستقراض مع الثبوت باحدى الجمع الثلاث

لا يفيد الانكار ولا وجه للزوم بدل القرض ليد وال حال هذه وان قلنا بان المقاطعة على القرى والمزارع على الوجه الذي فعل الآن ليس
أمر شرعي الا اذا استقرض نفسه أمر شرعي يثبت بدل القرض دين لا زما في ذمة المستقرض وان صرفه في أي شيء كان فاذا ثبت الاستقراض
بذمة متكلمي بعض القرى باحدى الجميع الشرعية لا يتصور ثبوته بعينه في ذمة زيدا وقد تقرر في المتون كافة عدم صحة التوكيل بالاستقراض
المطلق فلا يمكن التوفيق بين دعوى القرض على المتكلمين وبين الدعوى على زيدا بالقرض الذي ادعاه عليهم بعينه للمنافاة بين كونه اقترضه
لهم وبين كونه اقترضه بعينه فليس له الدعوى على زيدا بعد دعواه عليهم لانه كانه قال المال (١٣١) الذي استقرضه منه واستقرضه

ما ناله الزبيري شاذ يجهول القائل اه وال اجارة والبيع اخوان لان الاجارة تملك المنافع والبيع تملك
الاعيان وقد قال في الدر المختار في باب البيع الفاسد ويجب على كل واحد منهما ما من البائع والمشتري
فسخه قبل القبض أو بعده مادام في يد المشتري اعدا ما للفساد لانه معصية فيجب رفعها بحرقا اذا اصر أحدهما
على امساكه وعلم به القاضي فله فسخه جبرا عليه ما احاطه بالشرع برأيه اه (سئل) فيما اذا توافق زيد مع
عمرو على أن يعصر له زبينة دبساو زرعه فلاحته حنطة وشعر او غيرهما او يعطيه أجره كما يعطى الناس
ولم يسميا شيئا وكان ما يعطيه الناس في ذلك معلوما غير متفاوت وشرع عمرو في العمل المذكور للحال لا مكانه
وأتم ذلك ولم يعطه زيدا شيئا فهل حيث كان ما يعطى الناس في مثل ذلك معلوما بان كان لا يزيد ولا ينقص
وعلم ذلك جاز لعمر وطالبه (الجواب) نعم أما صحته مع عدم كرامة المدة فلانه عمل لو أراد أن يأخذ في العمل
للحال بقدر وفي مثله لا يلزم ذكر المدة كافي الخاتمة من الاجارة الفاسدة ومثله في البرازية وغيرها وأما صحته
مع عدم التسمية وكان ما يعطيه الناس معلوما فلما في البرازية تسكاري دابة بمثل ما تسكاري به أصحابه ان لم
يكن ما تسكاري به أصحابه مثل هذه الدابة معلوما بل مختلفة فاسدت ولو معلوما بان كان عشرة لا زيد ولا ينقص
وعلم ذلك جاز كفي البرازية من الاحارة الطويلة (سئل) فيما اذا أحرمتوى وقف أرض الهاماء بفضل عنها
لرجل مدة طويلة بدون أجر المثل وأذن له بان يغرس في الأرض الزبيرة ما أحب واختار وأن يكون جميع
ما يغرس فيها ولم يجعل لجهة الوقف شيئا من الغراس وغرس المستأجر غراسا واحدا ثم ملأى حاكم يرى ذلك
فهل تكون الاجارة بدون أجر المثل باطلة ويكون الاذن بان يكون جميع الغراس للمستأجر دون جهة
الوقف باطلا وتكون الوقف الاذن معالته بقطع الغراس وبتسليم الأرض فارغة أولا (الجواب) نعم
يكون كل من الاجارة والاذن المذكورين باطلا ويسوغ للمتولى مطالبة صاحب الغراس بقطعها وبتسليم
الأرض فارغة ككتبه الفقير عبد الرحمن عني عنه الجواب بانه المرحوم الجد شيخ الاسلام اجاب ككتبه الفقير
محمد العمادي المقتضى بدمشق الشام الحمد لله طاب الجواب ووافق الصواب لان الاجارة بدون أجر المثل
لا تصح ويلزم المستأجر تمام أجر المثل ولان اجارة الوقف أكثر من ثلاث سنين ان أرضا أكثر من سنة ان
دارا لا يجوز كما في المنع قال في جواهر الفتاوى قال أبو العلاء فبين آحر أرضا موقوفة مائة سنة لواحد من
المسلمين هل يجوز فأجاب أفق بطلان الاجارة معشر * عن زمرة العلماء قطعنا لازما

وكذلك أفق للدين حسبة * كالأكون بما أحرر ظالمنا اه
فثبت كانت الاجارة مدة طويلة وبدون أجر المثل فهي باطلة وكذا ما في ضمنها وهو الاذن بالغراس
المذكور لانه اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بطل المتضمن كقافي
الاشباه قبيل الاغراض (أقول) انظر ما قدمناه قبيل نحو نصف كراس (سئل) في رجل استأجر غراسا وقام
في أرض وقف ليأخذ الحاصل من ورق التوت مدة معلومة بأجرة معلومة فهل تكون الاجارة باطلة (الجواب)
نعم وسئل قارئ الهداية هل تجوز اجارة الملاحة لجمع المخرج فيها فأجاب لا يجوز ذلك لان الاجارة عقد على

المستدق مسلم بن غنيم الوكيل عن ابنته صفية الحاضرة به وفو كملها به بعد تمريف عها سليمان بن غنيم وشهد على نفسه أنه أبرأه
عبد النادر بن محمد من صداق ابنته ومن سائر حقوقها باذنه بالمجلس وأنتم الان تحق قبله حقا ثم شهد على نفسه الرجل المدعو غنم بن نويرة
الوكيل عن عبد القادر الزوج المذكور الثابت وكانه عنه فيما في ذكره شهادة أحد بن جابر وفرحات بن محمود أنه طلق صفية زوجة عمه
القادر بعد الاذن له منه بشأه ثلثا تطايعات فموجب ذلك بان صفية عن عمه زوجها المذكور لا تحل له حتى تسكن زوجها غيره وذلك
بعد اعتبار ما وجب شرعا ونبت ذلك لدى الحاكم بنو ناصر عبا وحكم بوجبه حكما شرعيا هذه صورة المحضر وذلك كله بغيبة الزوج فهل تثبت

الوكالة المذكورة المجردة عن دعوى الزوجة أو وكيلها أحدا يدخل تحت الحكم كدعوى نفقة العدة أو غيرها من الحقوق أم لا يشبه وهل الحكم على الغائب بالطلاق المذكور على ذلك ينفذ ويكتفى بمجرد قول الموقوف وذلك بعد اعتبار ما وجب وقوله ونبت ذلك لدى الحاكم وحكم بموجبه أم لا (أجاب) التوكيل لا يدخل تحت الحكم كما صرح به في جامع الفصولين وغيره وقد ذكرنا فاطمة في حيلة إثبات الحرمة على الغائب دعوى كفاية المهر على حاضر أو دعوى ضمان نفقة العدة معاقب وقوع الفرقة وتطالب بالاداء وتبرهن على ذلك ويحكم بالفرقة والضممان ومع ذلك فقراره وقوله المدعى على الغائب (١٣٢) شرط لا سبب وفي مثله لا ينتصب الحاضر خصما عن الغائب عند عامة المشايخ فينبغي أن يقضى في مثله بالمهر والنفقة على

المتابع لا على استهلاك العين وان أخذ المستأجر شيئا من المخل فعليه ضمانه ولا أجرة عليه وسئل أيضا عن رجل استأجر أرضا ماله لا ينتفع به في جميع المخل منها بعد سقيها بالماء حتى ينفق المخل فأجاب إذا استأجر أرضا ليسوف البهايمة ثم ان الماء الذي يسوقه اليها ينفق عليها فهذا المخل ملكه لانه انفق من الماء الذي ساقه الى هذه الأرض بمكته فيها فإذا كان كذلك فالأجرة صحيحة لانه استأجر الأرض ليسوف فيها الماء الذي يسوقه اليها في المدة التي استأجرها لذلك فكان كما إذا استأجر حوضا أو صهرا بجباله لانه ماء يحمله اليه وان كان المخل الذي يأخذه انما هو من أجزاء الأرض لانه الماء الذي ساقه اليها فهو ملك لصاحب الأرض لانه من أجزاء الأرض فصار كالطين والتراب ولا يجوز استئجار الأرض لذلك لانه استئجار على استهلاك العين والأجرة انما تنعقد على استهلاك المتابع فإذا تصرف فيه ذلك من المتوابعين الى صاحبه ما وضع يده عليه فلا تصرف فيما اذا أجرة دار ينتفع به خاصة فأجاب بان له أن ينتفع بنفسه وبغيره لانه شرط غير مفيد لان السكنى أو الزراعة اذا عين ما نزرع لا يختلف باختلاف المستعمل وله أن يؤجر غيره وإذا استأجره ماؤا جله وأجره ما جله ليس للمؤجر أن يطالب الثاني بما له على المستأجر الاول وإذا استأجر منه مصداقانه له أو غير مصداق لزمه الأجرة ويجوز على دفعها اليه وليس له أن يطالبه ببينة انما ملكه مالم يبين خلاف ذلك وإذا استأجر أرضا للزراعة وهي سبعة لا يمكن زراعتها لا تصح هذه الأجرة وان استأجرها لينتفع بها مطلقا ولم يعين زراعة صح فاذا غرم على اصلاحها مالا ان أذن له مالكها في ذلك ليرجع به عليه ففعل ثم فسخت الأجرة رجع على المالك وان كان المؤجر غير مالك للمكان له ولاية ذلك كالناظر أو الوصي فان كان ما أذن به من مصالح الوقف أو مال الايتام صح اذنه ويرجع في ربيع الوقف أو مال الصغير وان لم يكن فيه مصلحة فلا اعتبار به هذا الاذن ولا رجوع له على أحد اهـ من فتاوى قارئ الهداية وفيها إذا اختلف المستأجر والناظر فقال الآخر اتعاهما فما شاورت كذب نفسك وقال المستأجر لا جملها وأركب من شئت فاقول للمؤجر معي الآن ان تقوم بينة وإذا اختلفا على فداء العمل فادعى المستأجر عدمه وادعى الاجير العمل فاقول للمستأجر معي بينة والبيئة للاجير لانه بدعي الايقاع والمستأجر ينكر وفيها إذا غرقت السفينة وانكسرت بغير صنع ربحها لاضمان عليه ولا أجر له وان كان يصنعها فمالكها بخير ان شاء ضمنه قيمته في مكان التلف وأعطاه أجره بحسبه وان شاء في مكان الحبل ولا أجر له والملاح يستحق من الأجرة بقسطها وان تراضوا على الالتقاء فالغرم على الرأس لانه لحفظ النفس وهم فيه سواء وسئل عن استأجر بستانا مشاعا من أقوام متفرقين مرارا مختلفة فزرع وغرس ثم انقضت مدة بعض المؤجرين وطالبه بالتفرغ فبقي الى حين فزاع بقيمة مدة الحصة فأجاب أجرة هذه الأرض المشاعة من غير الشر لا يجوز الا على قولهم فان حكمنا كما حكمنا جازت فإذا انقضت مدة بعض العقود بقي القراض الى انقضاء المدة لان من انقضت مدة استأجره ليس له أرض معينة يؤمر المستأجر بتفرغها فبقي الى انقضاء جميع المدة لكن باجر المثل وأما على قول الامام فالأجرة فاسدة فان لم يحكم بعينها فلكل أن يطالبه بالتفرغ ويحرمه المدة وجب عليه أجر المثل لما مضى وسئل فيما اذا مات

هذا والحادثة في فرج وقالوا في مسألة الشرط المتقدمة الاحصاء ان هذه البيئة لا تقبل اذ في قبولها باطل الحق احد الغائب وكيف ثبت البيئونة الكبرى بأشهاد الوكيل الذي لا يصح انقضائه بالوكالة المجردة وشهادة الشهود غير صحيحة كالدعوى به المجردة فلم توجد الدعوى به الصحة التي تطلب بعدها الشهادة فلا يؤثر الحكم والحال هذه والله أعلم (سئل) في زيدا دعي انه بذمة عمرو وبناته لهما ولد ثالث فوجب وصي ايتام عمرو والمنوفى المذكور وأثبت المدعى ذلك والحال انه لم يحلف المدعى ان هذا المال باقي في ذمة عمرو المزبور ولم يقبض منه شيئا ولم يوضع منه عوضا وضمت مدة بعد ذلك الاثبات والآن يطالب وكيل زيد المدعى المال من وصي ايتام عمرو

في مثله بالمهر والنفقة على الحاضر لا بالأمانة على الغائب اذ المدعى على الغائب ليس بيبا للمدعى على الحاضر وفي البحر وأما حيلة إثبات طلاق الغائب فكذلك على الضعف من أن الشرط كالسبب فكيف بما هنا ولا شرط ولا سبب بل ولا دعوى ولا يكفي بمجرد قبول الموقوف وذلك بعد اعتبار ما وجب المخل قال في الخلاصة وكثير من الكتب الاصل في الحاضر والسجلات أن يبالي في الذكروا البيان بالصريح ولا يكتفى بالاجمال وفي الانشياء والنظائر ولو قال الموقوف وحكم بموجبه حكما يحسمتو فباشراطة الشرعية فهل يكتفى به فأجبت مرارا بأنه لا يكتفى به ولا بد من بيان تلك الحادثة والدعوى وكيفية الحكم لما في الماتعة من كتاب الشهادات ولو كتب في السجل ثبت عندنا بما ثبت به الحوادث الحكمية أنه كذا لا يصح مالم يبين الامر على التفصيل اهـ

فتمسك الوصي عن الاعضاء لكونه يمين من تبعه على المدعى وهو يمين اليمين فلهما والاحمال انه لم يتعرض في الدعوى لليمين والآن سئل عن غائب فهل يسوغ للوصي دفع المال من غير يمين أم لا (أجاب) صرح علماءنا بوجوبهم الله تعالى بأنه لا بد في ذلك من اليمين ولو ثبت لغيره على الميت ادعاءه أن يكون بذمة من فيحتاج لوفائه فلهما والاحمال انه لم يتعرض في الدعوى لليمين والآن سئل عن غائب فهل يسوغ للوصي دفع المال من غير يمين أم لا (أجاب) نعم (سئل) في رجل ادعى على آخر دين فادعى عليه بانه أحال به عليه فلا بد من لهما على المحل وأقام عليه بذلك البرهان هل يندفع أم لا (أجاب) نعم يندفع كما صرح به في جامع الفصولين والله أعلم (سئل) عن اشترى من آخر ثوبا فاستحقته (١٣٣) امرأته بالينة فادعى المشتري الرجوع على

البائع فادعى البائع انه ابن بقرته وأقام بينة هل تسمع دعواه وتقبل بينته سواء كانت المرأة حاضرة أو غائبة (أجاب) تسمع دعواه وتقبل بينته بحضرة المرأة اجماعا وبغيبتها على الاظهر الانشياء واذا ثبت ذلك فالمشتري يسترد الثوب من المرأة ولا يتعرض البائع والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ثوبا فادعى له الاب مالا نقدا يتجر فيه وأذن له بالانفاق على نفسه من مال التجارة فخرج منه بغير اذنه واشترى لنفسه منه وأدى نحاس ومات الاب بعد ان أقر في حقه انه ليس له عندى سوى مائة قرش فما الحكم في غن النحاس وفيما انفق في الحج بغير اذنه وفي اقراره اذا ادعى عليه بقية الورثة انه كان فارغا (أجاب) أمان النحاس فهو دين على الاب متعلق بذمته بشرط قبضه ورثته آية ويحرم على فرائض الله تعالى ومثله المال الذي انفق في الحج وأما اقراره بأنه ليس له عندى سوى ما نقرض فهو غير مانع لدعوى عليه ما كثر منها كلف لا ودة أعقب بحجة مرضه ومرضه من فقههم وجه الاول ان بشرائه لنفسه وانفاقه في الحج بغير اذن والده صار متدينا على المال الذي في أمانته فصار غاصبا فعلق بذمته فلا يبرأ منه الا بدفعه لملكه وبراءته ذمته ولم يوجد وجه الثالث انه أعنى اقراره لا يستغرق الا ذمته وأعظم من ذلك ما صرحوا به من انه لو دفع الوصي جميع تركته الميت الى وارثه وأشهد على نفسه انه قبض منه جميع تركته والده ولم يبق من تركته قليل ولا كثير الا استوفاه ثم ادعى دارا في يد الوصي انها من تركته والى له اقبضتها قبل بينته ويقضى بها رأيت ان قال قد استوفيت جميع ما تركه والى من دين على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل ديننا ليه تقبل بينته ويقضى

أحد المؤجرين فأجاب كل من مات منهم انفسخ في نصيبه وبقي العقد في نصيب الآخر وفيها ولا تنفسخ بموت الناظر المؤجر وان كان هو المستحق بانظر اده ولا يجوز اجارة الوقف بدون أجر المثل وان كان هو المستحق لجواز أن يموت قبل انقضاء المدة وتنفسخ هذه الأجرة وفيها المستحقون ليس لهم أن يؤجروا الا أن يشترط لهم الواقف ذلك أو يأذن لهم من له ولاية الاجار من ناظر أو قاض وإذا أجزوا بولاية فليس لهم أن يؤجروا هذه المدة الطويلة الا أن يكون الواقف أطلق ذلك والاقضى اجارة فاسدة تنفسخ ويجب على المستأجر أجرة المثل لما انتفع فيه في المدة الا أن يحكم بعينها كما يرى جوازها واذا مضت المدة تبق مع المستأجر بأجرة مثله الا أن تكون المصلحة في غير ذلك فينشد المؤجر الباقي برفع يمينه اذا وجد من يستأجرها بأكثر مما يدفع الباقي واذا مات المستأجر في أثناء مدته تنفسخ اجارته وترجع ورثته بما جعل من الأجرة لما بقي من المدة على القابضين أو على من ضمن الدورك في الأجرة واذا استردوا على الانتفاع بالعين المستأجرة فليس لهم أجر المثل الى وقت الفسخ وفيها اجارة الوقف أكثر من ثلاث سنين ان أرضا أكثر من سنة ان دار لا تجوز وتنفسخ اذالم يشترط الواقف شيئا وأما اذا شرط شرط يتبع ولا يزداد عليه الا للضرورة والعقد اذا فسد في بعضه فسد في جميعه فيفسخ العقد في جميع المدة وفيها اذا شرط أن لا يؤجر أكثر من سنة واحتج الى اجارته نحو ثلاثين سنة اذالم تحصل عمارة الوقف الا بذلك برفع الامر الى الحاكم ليفعل ذلك فاذا فعله الحاكم صح وفيها اذا استأجر جدارا وقطعه ثم استأجر الأرض من أربابها وبني فيها فالأجرة الاولى فاسدة وما بعده له وعليه قيمة الانقضاء وفيها وان استأجر دارا وهدمها وغير معالمها ينظر القاضي في ذلك ان كان ما غير اليه أنفع لجهة الوقف وأكثر ربحا أخذ منه الأجرة وبقي ما عمره لجهة الوقف وهو متبرع بما انفق في العمارة ولا يحسب له من الأجرة وان لم يكن أنفع لجهة الوقف ولا أكثر ربحا ألزم به ماصنع واعادة الوقف الى الصفة التي كان عليها بعد تعزيره بما يليق بحاله وسئل أيضا عن معنى قولهم ويجب في الأجرة الفاسدة أجر المثل لا يجاوز المسمى فأجاب معناه أن يستأجر شخص شيئا بأجرة معلومة لكن يشترط في صلب العقد مثلا أن مرمة الدار أو علف الدابة على المستأجر فهذا شرط يفسد العقد لان المرمة والعلف على المؤجر فاذا استوفى المستأجر المنفعة في هذه الأجرة الفاسدة فالواجب عليه أجر المثل أما اذا فسدت الأجرة بجهة المستأجر شيئا مدد معلومة بثوب أو دابة ولم يبين جنس ذلك ونوعه فالواجب على المستأجر هنا أجر المثل بالغام بالغ اذا استوفى المستأجر المنفعة وفيها اذا غصبت الأرض من المستأجر ولم يتمكن من الانتفاع بها سقط عنه الأجرة مدة الغصب فاذا زال وانتفع به اوجب عليه الأجرة بقدر ما انتفع فان لم يبق من المدة ما يتمكن من الانتفاع بها لماس مؤجر له فله أن يفسخ الأجرة كما كان له أن يفسخها حين غصبت منه وفيها اذا أجزا به الذي دون التمييز لانه لما لمدة مدة تسأنا نس به فترجعت فلا بد فسخ الأجرة وأخذ منه منها الزوج ربما يتضرر به الصغير بل هو الغالب فهو عذر والأجرة تنفسخ بالاعذار اهـ كلام قارئ الهداية (سئل) في رجل استأجر دارا وقف من ناظره مدة معلومة بأجرة كذا فادعى من يدين منها ولم ينتفع به ما أصلا فهل يرفع من الأجرة

من الكتب والله اعلم
(سئل) في رجل تصادق
مع زوج ابنته المتوفاة عنه
وعن أمها وزوجته وعن
زوجها فلان على أنه قبض
من الزوج ما يخصه وخص
زوجته من متروكاتهما التي
تحت يد الزوج المبرور وكتب
يحضر بذلك وقبضه أشهد
بمعنى الأب عن نفسه أصالة
وعن زوجته وكالة أنه قبض
منه ما يخصهما منها واستوفاه
فهل يجمع هذا الا شاهد دعوى
الزوجة أم لا مع عدم ثبوت
الوكالة (أجاب) لا يجمع
دعوى الزوجة التي هي أم
اليتيم بشئ مما تركه أبنتها
ووضع الزوج يده عليه اذ هو
اشهاد بقبض ما يخصهما
منها طاهر فاذا بينت
آخر فقها بان فيه لهما طلبه
ومما يصح به ما ذكره في
اواخر الفصل الثامن
والعشرين من جامع
الفصولين رافرا للمتق
حيث قال وفيه دفع جميع
تركة الميت الى وارثه
وأشهد على نفسه أنه قبض
منه جميع تركته والله ولم
يبق من تركته قليل ولا
كثير الا استوفاهم دعي

بها فهل تكون المقاصصة المذكورة صحيحة (الجواب) حيث أجاز الناظر إجازة صحيحة بآجر المثل وقاصصة
فالمقاصصة صحيحة قياسا على ما قاله في البرازية في الوصية من أن الوصي لو باع مال الصغير ممن له عليه دين يصير
قصاصا إذا وقف والوصية أخوان وبضمن الناظر الإجازة لا سيما وقد انحصر ربع الوقف فيه فيكون قد
قاصصة بما يستحق بمفرده وبذلك فتوى ذكرها المكازروني في فتاواه من الإجازة (مسئلة) العين إذا غصبت
من المستأجر سقط عنه الأجر فيرجع بما عمل على من آجره وهو الناظر لأن حقوق العقدر أجمعته إليه كما قالوا
في الناظر إذا آجر جهة الوقف من له عليه دين وقف المقاصصة وبضمن الناظر وليس هذا إلا يكون حقوق
العقد راجعة إليه كالمكيل فإن الناظر كالمكيل كافي الاستبدال من الأسعاف الخ كازروني (أقول) وقدم
المؤلف نقل المسئلة أيضا عن فتاوى العلامة الشاشي كذا كراهه وأخر كتاب الوقف (سئل) فيما إذا كان لزيد
بستان جارفي ملكه فأجره من عمر ومدة معلومة إجازة شرعية وتسلم المأجور ثم ان زيدا باع البستان من بكرم
أجاز عمر والمستأجر البيع ورضي به فهل تنفسخ الإجازة وينفذ البيع في حق الكل (الجواب) نعم وفي
الفصل الخامس عشر من أجازات الذخيرة الإجازة إذا باع المستأجر بغير إذن المستأجر نفذ البيع في حق
البائع والمشتري ولا ينفذ في حق المستأجر حتى لو سقط حق المستأجر بعمل ذلك البيع ولا يحتاج إلى
التجديد وهو الصحيح فإن أجاز المستأجر البيع نفذ في حق الكل ولكن لا تنزع العين من يد المستأجر إلى أن
يصل إليه ماله وإن رضى بالبيع اعتبر رضاه بالبيع لنفس الإجازة لا لانتزاع من يده عمدا به من الفصل ٣١
(سئل) فيما إذا قل ماء الطاحونة المستأجرة في أثناء المدة وصارت تطحن نصف ما كانت تطحن ولم يرددها
المستأجر حتى طحن بها إلى انتهاء المدة فهل يكون ذلك رضامنه (الجواب) نعم في الخاتمة في فصل ما يجب على
المستأجر وما لا يجب رجل استأجر طاحونة انقطع ماؤها كأنه أن يرددها فإن لم يرددها حتى مضت السنة سقط
الأجر وإن قل ماؤها كأنه أن يرددها فإن لم يرددها حتى طحن كان ذلك رضامنه وليس له أن يرددها بعد ذلك
(سئل) في إجازة دار الوقف المعدة للاستعمال أكثر من سنة عند عدم المصلحة فهل تكون الإجازة غير صحيحة
(الجواب) لم نرد الإجازة على ثلاث سنين في الضياع وعلى سنة في غيرها فلو آجرها أكثر عند عدم المصلحة
المقتضية لم تصح الإجازة والمسئلة في التنويع من الإجازة والوقف (أقول) هذا إذا آجره غير الواقف أم لو آجره
الواقف عشر سنين صح ولو مات بعد خمس وانتقل الوقف إلى مصرف آخر انتقضت الإجازة ويرجع المستأجر
بما بقي في تركه الميت كافي القنية لكن ذكر في الدر المختار في آداب الفسخ عن الفيض وغيره لو آجر
الواقف الوقف بنفسه ثم مات ففي الاستحسان لا تبطل لأنه آجر لغيره اهـ ومقتضاه أن الأول قياس (سئل)
في أرض جارفة في أوقاف معلومة مشغولة بزراعة الموضع فيها حق فآجرها الناظر من آخر فهل
تكون الإجازة غير جائزة حيث كان الزرع لم يستحصد (الجواب) نعم وفي هذه الصورة إذا زعم المستأجر
أن الزرع يترك في الأرض إلى أن يدرك من غير آجرة فهل يترك بآجر المثل إلى ادراكه لآجرة بزعمه
(الجواب) نعم (سئل) في مستأجر من رعة وقف مدة معلومة بآجره معلومة آجرها من زيد مدة تستوعب

(مثل) فيما اذا ادعى البراءة في المنقول والعقار على آخره فرفع الحاكم الشرعي عن هذه الدعوى ثم أعاد الدعوى ثانية على الوجه السابق هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) الأبرار عن الاعيان باطل منقول لا كان أو عقار أو قول لا استحق قبله حقا ما قالوا ولا استحقا ولا دعوى منع عن الدعوى بحق من الحقوق قبل الاقرار عينا كان أو دينالا براء من دعواها لا اعني اختلاف قوله أو تركها فان له ان يدعيها والذي تعطيه عبارة الكتب المشهورة ان كان الأبرار منعها على وجه الانشاء فاما ان يكون عن نفس العين أو عن الدعوى بها فان كان عن نفس العين فهو باطل من جهة انه لا بد من الدعوى بها على المخاطب وغيره صحيح (١٣٦) من جهة الأبرار عن وصف الضمان فالبراء الصادر في المنقول والعقار ابراء عن الاعيان لا يمنع

الدعوى بأدائها على مدته بمثل الاجرة ثم مات زيدا في أثناء المدة وتجدد لجهة الوقف اجرة سنتين فهل تلزم الاجرة الاولى (الجواب) نعم يلزمه اجرة ثم اوله الرجوع على من آجره ان كان موجودا والا فني تركته مدة ضبطه بعد الثبوت الشرعي (سئل) فيما اذا استأجر زيدا بغير الجدة ويخدم جاله من بلدة الى أخرى باجرة معلومة من الدراهم وكسوة مجهولة ففعل عمر ذلك مدة في الطريق وفي أثناءه أخرجه زيدا وامتنع من استخدامه ويرد عمره طالبت به باجرة مثله في مدة استخدامه فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في مستأجر طاحونة وقفه عليها مبلغ مرصدا معلوما ثابت لدى حاكم شرعي استوفى بعضه من شغل اجرة الطاحونة في بعض المدة بمقتضى اذن الناظر له بذلك ويريد الا أن أخذ بقية بلغمه من متعمل الطاحونة بالوجه الشرعي حيث لا مال في الوقف غير ذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا استأجر زيدا بقطعة أرض وقف من ناظره اجارة شرعية وحددت الأرض بحدد وأربعة ذكرا ودفعه باجره مستحق الوقف وتصدقهم قام الا أن بعض المصدقين يعارض زيدا في المأجور متعلا بالبيان ذرعه أكثر مما يذكر فهل تكون الاجارة واقعة على المحدود بينهما (الجواب) تكون الاجارة واقعة على المحدود بينهما والذرع وصف زيادته أو نقصه لا يوجب فسادا في العقد كما صرح بذلك في البرازية وأقضى بذلك الخبير الرملي (سئل) فيما اذا كان لجماعة واختيمهم غراس زيتون مشترك بين الجميع بطريق الارث عن ابيهم وهو قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف ويريد الجماعة استئجار الأرض جميعا لأنفسهم دون اختيمهم بدون وجه شرعي فهل تؤجر الأرض لجميع الاخوة ولا يصح ايجارها لبعض الشركاء في الغراس دون البعض (الجواب) نعم (سئل) في قطع اراض معلومة بارية في وقف أهلي حاملات لغراس جار في ملك جماعة وهم يدفعون اجرة مثل الاراضي لجهة الوقف في كل سنة ويريد ناظر الوقف ايجارها من غيرهم بدون وجه شرعي فهل لا يصح ايجار الأرض من غير رتب الغراس (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لجماعة تيمار بين قرية ومزارع معلومان جاريات في تيمارهم واقاماعهم بموجب براءة سلطانية فأجر واذل جميعه من زيدا وعمر وولد سنة باجرة من الدراهم معلومة لدى قاض شافعي حكم بجهة الاجارة وان صدرت لغير الراعي وكانت أقطاعا ومن رجلين نصفين في حكم الشيوع حكما شرعيا موافقا لمذهب مستوفيا شرطا مع ثبوت اجر المثل وكتب بذلك حجة أفنى مقفى مذهبه بالعمل بمضمون ما أوافق حكمه حاكم حنفى وكتب بذلك حجة أخرى فهل يعمل بمضمون الحنفين بعد ثبوته (الجواب) نعم (سئل) في رجل دفع ولده الصغير الى مؤدب الاطفال ليعلمه القرآن العظيم فلما علمه الى أن قارب الربيع أخذه أبوه منه فقرأ من أن يعطيه الخلاوة المرسومة ولم يشترط اجره فهل يؤمر والد بتعويض مؤدب (الجواب) يؤمر والد بتعويض مؤدب لطلب المعلم ووضاؤه كما صرح بذلك في البرازية وصرح في التتارخانية نقلا عن المحيط بانه عند عدم الاستئجار أصلا يجب اجر المثل ومثله أفنى علامة فلسطين الخبير الرملي (سئل) في رجل نصب نفسه لتعليم القرآن العظيم لاجرة فدفع زيدا الصغير للرجل ليعلمه القرآن ولم يذكر اجرة ولا أجره فعلم الرجل الابن المزبور القرآن بتمامه وطالب اياه باجر المثل لتعاقبه فامتنع من ذلك بدون وجه شرعي متعلا

المال الذي ادعى به المدعي السابق هو مال يوصل لهم على يد فلان المدعي المذكور فترضا هل تقبل دعواه أم لا (أجاب) لا تقبل بان دعواه قال في خلاصة الفتاوى ادعى عليه قرض أو درهم وقال يوصل اليه فلان وهو مال لا تسمع الدعوى ومثله في البرازية ووجهه أن فلانا غائب ونقلت كلمة المدعي على ان دعواه مال ادعى فلان الغائب فقله ان المال المدعى به فلان مالى أقرضه للمدعي عليهم فادعت خصومته عنهم بذلك فلا تسمع والله أعلم (سئل) فيما لو ادعى على زيدا قاض فحكم القاضي له بموجب الشرع الشريف ومنع الخصم عن من التعرض له ونفذ حكمه قاض آخر ثم بعد مدة من الزمان طلب المدعي من قاض آخر استئناف الدعوى هل يحبس القاضى الى ذلك أم لا (أجاب)

الدعوى بأدائها على مدته بمثل الاجرة ثم مات زيدا في أثناء المدة وتجدد لجهة الوقف اجرة سنتين فهل تلزم الاجرة الاولى (الجواب) نعم يلزمه اجرة ثم اوله الرجوع على من آجره ان كان موجودا والا فني تركته مدة ضبطه بعد الثبوت الشرعي (سئل) فيما اذا استأجر زيدا بغير الجدة ويخدم جاله من بلدة الى أخرى باجرة معلومة من الدراهم وكسوة مجهولة ففعل عمر ذلك مدة في الطريق وفي أثناءه أخرجه زيدا وامتنع من استخدامه ويرد عمره طالبت به باجرة مثله في مدة استخدامه فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في مستأجر طاحونة وقفه عليها مبلغ مرصدا معلوما ثابت لدى حاكم شرعي استوفى بعضه من شغل اجرة الطاحونة في بعض المدة بمقتضى اذن الناظر له بذلك ويريد الا أن أخذ بقية بلغمه من متعمل الطاحونة بالوجه الشرعي حيث لا مال في الوقف غير ذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا استأجر زيدا بقطعة أرض وقف من ناظره اجارة شرعية وحددت الأرض بحدد وأربعة ذكرا ودفعه باجره مستحق الوقف وتصدقهم قام الا أن بعض المصدقين يعارض زيدا في المأجور متعلا بالبيان ذرعه أكثر مما يذكر فهل تكون الاجارة واقعة على المحدود بينهما (الجواب) تكون الاجارة واقعة على المحدود بينهما والذرع وصف زيادته أو نقصه لا يوجب فسادا في العقد كما صرح بذلك في البرازية وأقضى بذلك الخبير الرملي (سئل) فيما اذا كان لجماعة واختيمهم غراس زيتون مشترك بين الجميع بطريق الارث عن ابيهم وهو قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف ويريد الجماعة استئجار الأرض جميعا لأنفسهم دون اختيمهم بدون وجه شرعي فهل تؤجر الأرض لجميع الاخوة ولا يصح ايجارها لبعض الشركاء في الغراس دون البعض (الجواب) نعم (سئل) في قطع اراض معلومة بارية في وقف أهلي حاملات لغراس جار في ملك جماعة وهم يدفعون اجرة مثل الاراضي لجهة الوقف في كل سنة ويريد ناظر الوقف ايجارها من غيرهم بدون وجه شرعي فهل لا يصح ايجار الأرض من غير رتب الغراس (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لجماعة تيمار بين قرية ومزارع معلومان جاريات في تيمارهم واقاماعهم بموجب براءة سلطانية فأجر واذل جميعه من زيدا وعمر وولد سنة باجرة من الدراهم معلومة لدى قاض شافعي حكم بجهة الاجارة وان صدرت لغير الراعي وكانت أقطاعا ومن رجلين نصفين في حكم الشيوع حكما شرعيا موافقا لمذهب مستوفيا شرطا مع ثبوت اجر المثل وكتب بذلك حجة أفنى مقفى مذهبه بالعمل بمضمون ما أوافق حكمه حاكم حنفى وكتب بذلك حجة أخرى فهل يعمل بمضمون الحنفين بعد ثبوته (الجواب) نعم (سئل) في رجل دفع ولده الصغير الى مؤدب الاطفال ليعلمه القرآن العظيم فلما علمه الى أن قارب الربيع أخذه أبوه منه فقرأ من أن يعطيه الخلاوة المرسومة ولم يشترط اجره فهل يؤمر والد بتعويض مؤدب (الجواب) يؤمر والد بتعويض مؤدب لطلب المعلم ووضاؤه كما صرح بذلك في البرازية وصرح في التتارخانية نقلا عن المحيط بانه عند عدم الاستئجار أصلا يجب اجر المثل ومثله أفنى علامة فلسطين الخبير الرملي (سئل) في رجل نصب نفسه لتعليم القرآن العظيم لاجرة فدفع زيدا الصغير للرجل ليعلمه القرآن ولم يذكر اجرة ولا أجره فعلم الرجل الابن المزبور القرآن بتمامه وطالب اياه باجر المثل لتعاقبه فامتنع من ذلك بدون وجه شرعي متعلا

ينظر في دعوى المدعي ان كان اتى بهم مع دفع أقام عليه بينة تسمع ويكمل منه الدفع وكذلك لو منع الخصم من التعرض له لعدم بينة قامت منه على خصمه ثم اتى بسماع وان لم يكن كذلك لا تسمع دعواه حيث لم يرد على ما صدر منه أولا وهو موقوف على ما في قولهم لا تستأنف الدعوى قال مشايخنا في كتبهم كالدخيرة وغيرها كما يصح الدفع بصدقه وكذا يصح دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار وكما يصح قبل اقامة البينة يصح بعدها كما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم وفي الدخيرة برهن الخارج على نتائج حكمه ثم برهن ذواليد على النتائج بحكمه به انتهى فاذا كان هذا في بينة مثبتة ولها اعتبار وحكم بها وسماع بعد دعوى المحكوم عليه (١٣٧) وبطل القضاء على المحكوم عليه فكيف لا يبطل بينة ذى اليد فيما

بان ما دفعه للرجل من خبسية وحلوى عند أوائل بعض السور المشهورة أجرته فهل يلزم زيدا اجرة مثل التعليم للرجل المذكور ولا عبرة بماله (الجواب) نعم قال في الدخيرة ولا يجوز الاستئجار على تعليم القرآن لانه من باب الحسبة ولا يجب الاجرة على فعل الاحتساب والفتوى في زماننا على وجوب الاجرة وجواز الاجارة لظاهر التواتر في الأمور والدينية ولا نقطاع وظائف المعلمين من بيت المال وقلة المروءة في الاغنياء أما في ذلك الزمان فانما كره أصحابنا ذلك لقوة حرصهم على الحسبة وفور عطاياهم في بيت المال وكثرة المروءة في التجار والاغنياء فكانوا مستغنيين عن الاجرة نصاب الاحتساب من آخر الباب الثاني وفي فتاوى محمد بن الوليد السمرقندي في علم كان يعلم الصبيان لاهل قرية فاجتمع أهل القرية وحاء كل واحد ببعض البذر من عنده وزرعوا ليكون الخارج للمعلم ثم حصده وداسوه فجمع ما خرج لأصحاب البذر لانهم لم يسلموا البذر الى المعلم ليكون الخارج للمعلم وانما بذروا بذرا أنفسهم ذخيرة من المزارعة من الفصل العاشر وفي البسوط رجل قال للقارئ اختم القرآن لي أو لأبي أو لأبي ولم يسم شيئا من الاجرة وختمه بحسب على الأمر أجزا المثل للقارئ وهو ما نطق به النص أعني أر بعين درهم كما ورد الحديث بمثل ذلك وليس له أن يأخذ أقل من أر بعين درهم ما شرعا أما اذا سمي اجر الزم ما سمي لكن يأثم المستأجر والاجر ان عقده أقل من أر بعين درهم فما خالفه النص الا أن يجب الاجير للمستأجر ما فاق السمي الى الار بعين بعد العقد عليه أو شرط أن يكون ثواب ما فاقه لنفسه فلا يأثم صرة الفتاوى من الاجارة عن الحاوى (أقول) اعلم أن عامة كتب المذهب من متون وشروح وفتاوى كلها متفقة على أن الاستئجار على الطاعات لا يصح عندنا واستثنى المتأخرون من مشايخ بلخ تعليم القرآن فحوزوا الاستئجار عليه وعلى ذلك في شروح الهداية وغيرهما مما مروا بالضرورة وهي خوف ضياع القرآن لانه حيث انقضت العطايا من بيت المال وعدم الحرص على الدفع بطريق الحسبة يشتغل المعلمون بمعاشهم ولا يعلمون أحد او يضيع القرآن فافتي المتأخرون بالجواز لذلك واستثنى بعضهم أيضا الاستئجار على الاذان والامامة للعلامة المذكورة لانهم امن شعائر الدين في تقويتها هدم الدين فهذه الثلاثة مستثناة للضرورة فان الضرورات تبيح المحظورات واتفتوا كلهم على عدم جواز الاستئجار على الحج لعدم الضرورة ان الحجوج عنه يدفع المال الى الأمور على سبيل النفقة ولذا أجمعوا على انه لو فضل مع الأمور درهم واحد يجب عليه ردّه الى الأمر بحيث اندفعت الضرورة بالدفع على سبيل الاتفاق لم تجز الاجارة بل صرح في الدر المختار بانه لو استأجره على أن يحج عنه لم يصح الحج عنه وقال في الهداية الاصل أن كل طاعة يختص بها المسلم لا يجوز الاستئجار عليها عندنا لقوله عليه الصلاة والسلام اقرؤا القرآن ولا تأكلوا به الخ فالاستئجار على الطاعات مطلقا لا يصح عندنا الثلاثة أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد قال في معراج النوايه ز به قال أحمد وعطاء الخصال والزهرى والحسن وابن سيرين وطاوس والشعبي والبخاري ثم أطال في الاستدلال فراجعوه ولا شك أن التسلاوة المجردة عن التعليم من أعظم الطاعات التي يطلب بها الثواب فلا يصح الاستئجار عليها لان الاستئجار يبيع المنافع وليس للتأني منفعه سوى الثواب لا يصح بيع

(١٨) - (فتاوى حامديه) - ثاني) فيه ثم بعده ادعى رجل على الباني المذكور أن له ثلاثة قرار يطا ونصف قيراط في المبيع المذكور اذ كان أمورا يدهمدهم والحال ان أمه تنظره تصرف بالبناء والانتفاع المذكور بن هل له ذلك أم لا وهل تسمع دعواه مع تصرف المشتري ورؤية أمه له والاطلاع على الشراء المذكور والتصرف الزبور مدة مديدة أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه والحال مانص اعلاه لان علماءنا نصوا في منوعهم وشروطهم وفتاواهم ان تصرف المشتري في المبيع مع اطلاع الخصم ولو كان أجنبيا ينجو البناء والغرس والزرع يمنع من جماع الدعوى قال صاحب المنظومة تفق أساتيدنا على انه لا تسمع دعواه ولو جعل سكوتة رضالبيع فطعا لا تزوير والاطماع والحيل

منه

والتلخيص وجعل الحضور ترك المنازعة اقراراً بأنه ملك البائع وقال في جامع الفتاوى وذكر في منية الفقهاء ما رأى غيره يبيع عروضا فبعضها المشتري وهو ما كنت تركه من زعمته فهو اقرار منه بأنه ملك البائع اه فعلم بذلك أن الامور كانت حجة ثم ادعت بعد ذلك لاسمع دعواها وما منع المورد في منية من الوارث بالاولى وذلك كله لاحل الدفع والقطع لمادة التزو والتليس والحاسم لطريق الاحتمال وقطع شأفة الاطماع بالتدليس في زمان غلب على أهله ارتكاب الباطل وتعاطى العاطل ليتأول من الدنيا الدنية نوع نائل فترى الواحد منهم على خصمه كالسبع الصائل فسموا اسماع (١٣٨) مادة مثل هذه الدعوى لما رأوا من فساد أهل الزمان بارتكابهم باطل العدوان والميل

للسدنيا التي هي حياض الشيطان فيجب منع ذلك اذ القاعدة التي اجتمعت على حتمها أهل المذهب دره المفسد أولى من جلب المصلح يدخل هذه الواقعة فيها اشتملت عليه من المفردات فيجب العمل بها في دفع الظاهر الذي ينصر تغير الزمان وفساد أهله الذي نفاقت الاحاديث بشرهم وقصصهم أكثرهم والله أعلم (سئل) في حائظ بين شخصين تنازعاً فيهما ولا بينة لهم ولا أحدهما بينان متصلان تربيعاً على وجه التشرين ولا تخزع قد علمنا أهل يقضيهم الهما أم هي لصاحب العقد أم لصاحب الاتصال في طرفي الحائط (أجاب) الحائط لصاحب الترتيب لسبق استعماله له على صاحب العقد وهو كوضع الجذوع وقد صرحوا بأنه لو كان لأحدهما تربيع ولا تخزع جذوع وتذو الترتيب أولى عليه عامة المشايخ مع ما في استعمال

الثواب ولا أن الاجرة لا تستحق الا بعد حصول المنفعة المستأجر والثواب غير معلوم فمن استأجر رجلاً ليجتمع له خفية ويومئدي نواها الى روحه أو روح أحد من أمواته لم يعلم حصول الثواب له حتى يلزمه دفع الاجرة ولو علم حصوله لكان له ما يصح بيعه بالاجرة فكيف وهو غير معلوم بل الظاهر العلم بعدم حصوله لأن شرط الثواب الاخلاص لله تعالى في العمل والقارئ بالاجرة إنما يقر لأجل الدنيا اللوحيه الله تعالى بدليل انه لو علم أن المستأجر لا يدفع له شيئاً ليقرأه خوفاً واحداً خصوصاً من جعل ذلك حرقته ولذا قال ناج الشريعة في شرح الهداية أن قارئ القرآن بالاجرة لا يستحق الثواب لا للميت ولا للقارئ وقال العيني في شرح الهداية معزاً بالواقعات ويمنع القارئ للدنيا والآخر والمعطى آثماً وقال في الاختيار ومجمع الفتاوى وأخذتني للقرآن لا يجوز لانه كالأجرة وقال في الولوالجية ولو زار قبر صديق أو قبر بيته وقرأ أعذته شيئاً من القرآن فهو حسن أما الوصية بذلك فلا معنى لها ولا معنى أيضاً لصله القارئ لأن ذلك يشبه استئجاره على قراءة القرآن وذلك باطل ولم يفعل ذلك أحد من الخلفاء اه ورأيت التصريح بطلان الوصية بذلك في عدة كتب وعزى في بعض الكتب الى المحيط السرخسي والمحيط البرهاني والخلاصة والبرازيه فإذا كانت الوصية للقارئ لأجل قراءته باطلة لأنها تنسب الى استئجاره على التلاوة فالأجرة الحقيقية تكون باطلة بالاولى فهذه نصوص المذهب من متون وفروع وفتاوى متفقة على بطلان الاستئجار على الطاعات ومنها التلاوة كما سمعت الامام استشهاده المتأخرون للضرورة كالتعليم والاذان والامامة ولا يصح الحاق التلاوة بالمجردة بالتعليم لعدم الضرورة الا للضرورة داعية الى الاستئجار عليها بخلاف التعليم لما في الزيالي وكثير من الكتب لولم يفتح لهم باب التعليم بالاجرة لذهب القرآن فأقوا بجوازهم ورأوه حسناً اه ولا شك أن المنع من الاستئجار على التلاوة لاها نواها الى المستأجر ليس فيذهب القرآن فلا يصح قياسها على التعليم على أن أصل المذهب المنع مما لا يقاومها حتى المتأخرون بالجواز على التعليم بالضرورة المذكورة التي لو وقعت في زمن أبي حنيفة وأصحابه لاحتوا بذلك فلذلك أفتى المتأخرون بالجواز مخالفين للمذهب الصريح ولو زالت الضرورة بأن التعليم أمر يربى المال وأعلى المعلوم ما كان لهم فيه لم يسع أحد من المتأخرين أن يخالفوا المذهب لزوال العلة التي سوغت لهم الخروج عن أصل المذهب فكيف يسوغ لاحد القول بجواز الاستئجار على التلاوة المجردة التي لم تراع ضرورة أصلاً الى جواز الاستئجار عليها فقد ظهر لك أن ما نقله المؤلف عن صرة الفتاوى عن الحدوي قول شاذ يخالف للمنقول في المتن والشروح والفتاوى والحاوي للزاهدي مشهور ونقل الزيات الضعيف قوله أن ابن وهبان وغيره أنه لا عبرة بما يقوله الزاهدي في مخالفة غيره وعزوه هذه المسئلة الى البسوط انه أعلم بمسائل من مخالفتها في كتب المذهب المشهورة فان صح نقله فهو قول شاذ ولذا لم يعرج عليه أصحاب الكتب الذين نقلوا عنهم والبسوط وان كان أصله لا امام محمد ولكن له شروح كثيرة كل شرح منها يسمى البسوط فبذلك مبسوط شيخ الاسلام وبسوط السرخسي وهكذا الظاهر أن هذه العبارة لبعض الشراح اذلو كانت من كلام الامام محمد لنقلها أهل المذهب في كتبهم وكون نص

بالبناء عند الترتيب يسبق استعمال الجذوع وتغير اتصال الترتيب أن تكون اصف الميرد الخلة في اذاف الحديث لبن الحائط المتنازع فيه ولا شأن استعمال ذي العقد متنازعاً واذ ائببت في المسئلة فارجع الى جامع الفصولين والله أعلم (سئل) في سفل وعلى كل واحد منهما ما يدرج هل يتصرف فيعمدة منين صرف الملال لا متنازع والآن صاحب السفل يدعى شيامن العلوانفسه انه ملكه هل القول قول واضع اليدوعني صاحب السفل اليه حيث نواقاعه رقية الدعوى صاحبه أم لا (أجاب) القول قول واضع اليد وهو ذو العلوانفسه وعلى الآخر البينة والله أعلم (سئل) في سفل انه دم وصاحب العلوان يد البناء ليتوصل الى حقه بالحكم (أجاب) اذا امتنع صاحب

السفل عن بناء السفل لا يجبر لكن يقال لصاحب العلوان السفل ان شئت وامنع عن صاحبه حتى يؤخذ لك قيمة البناء وما لم يفت على الاختلاف وقيل ان باذن القاضي فيما أنفق والا فبالقيمة وعليه الفتوى كذا في فتاوى شيخنا السراج الحافوي وفيها وتعتبر القيمة يوم البناء لا يوم الرجوع اه والله أعلم (سئل) في صاحب علوان أذا ن يبنى في علوانه بناء لا يضر بالسفل هل له ذلك أم لا (أجاب) نعم المختار للفتوى أن لذي العلوان يبنى في علوانه اذ لم يضر اجتماعاً على قول الامام وصاحبيه وان نقل عن الامام المنع على الإطلاق فهو خلاف المختار والضرر وعدمه يعلم بقول رجلين من أهل البصرة في ذلك وحاصله ان الضرر ان علم يقيناً فيمنع وان علم (١٣٩) عدمه يتبيناً فلا يمنع وان أشكل منع الارضا ذي السفل والله أعلم

الحديث وارد بذلك الله أعلم بشيئونه أيضاً لوثبت لماساغ هؤلاء الاعلام مخالفة وقد سمعت استدلال صاحب الهداية على المذهب بجديت اقرار القرآن ولاننا كلوا به فهو معارض لذلك النص لوثبت وقد صرحوا بأنه لو ثبت نصان أحدهما صحيح والاخر محرم مرجح المحرم وأما حديث الرهط الذين روى الديلميا بالفتحة وأخذوا جعلاً فأسألو النبي صلى الله عليه وسلم فقال أحق ما أخذتم عليه أجره كتاب الله فعند اذ رقبتم به كانه لله العيني في شرح البخاري عن بعض أصحابنا وقال ان الرقية بالقرآن ليست بقرية أي لان المقصود بها الاستشفاء دون الثواب بخلاف التسلاوة لأنها يبيع الثواب وأما قول صاحب الجوهر ان المختار جواز الاستئجار على تلاوة القرآن فهو مخالف للمذهب كما علمت والظاهر أنه سبق قسماً لان الذي اختاره المتأخرون هو جواز الاستئجار على تعليم القرآن لا على تلاوته فقد سبق قلعه من التعليم الى التسلاوة وقد اختلف بكلامه كثير من المتأخرين كصاحب البحر والعلاني وبعض نحشى الاشياء وقد أجمعنا نصوص المذهب فزال الاشبهة وان أردت زيادة على ما سمعته فارجع الى رسالتنا المسماة شفاء العليل وبطلان الوصية بالحنفان والتهليل فان فيها ما يكفي وقد ألف الامام البركوي في هذه المسئلة أربع رسائل صرح فيها بطلان هذه الاجارة وكذا صرح بذلك في آخر كتابه الطريفة المحمدية وصرح بان ذلك من البدع المحرمة وأفتى بطلان ذلك أيضاً العلامة عمدة المتأخرين الشيخ خير الدين في آخرفتها ومن كتاب الوصايا حيث سئل عن له بناء قرن فأوصى أنه اذا مات يقرأه فلان وفلان سورة يس وتبارك والاختلاص والمعوذتين وبصليان على النبي صلى الله عليه وسلم ويهديان ثواب ذلك الى روحه وعين لهما كل يوم قطعة مصرية تؤخذ من أجرة القرن فأجاب هذه الوصية باطلة ولا يصير القرن وقفاً ولو رتبة الموصي التصرف في بناء القرن يجزى على فرائض الله تعالى قال في وصايا البرازيه أوصى لقارئ يقرأ القرآن عند قبره بشي فالوصية باطلة وفي التنازحانية اذا أوصى بان يدفع الى انسان كذا من ماله ليقرأ القرآن على قبره فالوصية باطلة لا تجوز وسواء كان القارئ معيناً أو لا لانه بمنزلة الاجرة ولا يجوز أخذ الاجرة على طاعة الله تعالى وان كانوا يستحسنوا جوارها على تعليم القرآن فذلك بالضرورة ولا ضرورة الى القول بجوازها على القراءة على قبور الموتى فافهم اه والله تعالى أعلم اه ما في الخبر به من تخصيص كونه ذلك في حاشيته على البحر حيث قال أقول المفتي به جواز الأخذ استعمالاً على تعليم القرآن لا على القراءة المجردة كما صرح به في التنازحانية الخ فهذا از بدع الكلام في هذه المسئلة وهذا كله أيضاً مع قطع النظر عما يحصل في زماننا من المنكرات التي يتوصلون اليها بحجة قراءة القرآن والتهليل من الغناء والرقص والهوى واللعب في بيوت الايتام ودي العاقل وافتراق الجيران والاجتماع بحسان المردان فكل من له مشقة لا يتيسر له الاجتماع به الا في ذلك المكان فيجلس كل منهم بحجب معشوقه بعد القاء العمام وثقل الثياب ويظهر أنواع الخلاعات والرقص بما يسمونه الكوشة والحري وغير ذلك ويهيجهم الهيام بسماع الغناء باصوات حسان وتخلع الولدان فعند ذلك تذهل العقول ولا يدري شيئهم ما يقول ويجمع عليهم النساء من كل مكان ثم يأكلون

الضيامن والمنازدة هذا الاثني بلعني ان بينهم ما تنازعوا في سلع خضيرة سكتة الذي العلوان يبيعها وذو السفل يتطمينه ليدفع وكف الماء والله أعلم (سئل) في ذي يد خارج تنازعاً في ببيعة فادعى ذواليد شرعاً هان من زيد منذ ثلاث سنين وادعى الخارج شرعاً هان من عمر ومنذ سنتين في الحكم (أجاب) المسئلة فيها اختلاف الرواية والاكثر على ان سابق التاريخ أولى وعليه اقتصر في الخلاصة والبرازيه ونقله في البحر عن غاية البيان وخزاية الاكمل ونقله في جامع الفصولين عن البسوط وان صوب عدم اعتباره بقوله الا صوب عذري لا يعتبر التاريخ في دعوى تاريخ المالك من اثنين مالم يورخ المالك من اثنين من جهة ولكن كثر من اعتمده واقتصر على عذرات عليه وأفتيت به سابقاً والله أعلم (سئل) في رجل اختلف مع

والدروجه فقال سميتها كذا مهر او قال الاب لم نسم شيئا وهي في وقت النكاح صغيرة وفي وقت الاختلاف بالغة وذلك قبل الدخول ولا يثبت
لزوج فالحكم (أجاب) القول قول الاب ولا يمين عليه وله مهر مملو والله أعلم (سئل) في دار بين أخ وأخت ارنا من أبيهما ما نأفأ في ابن
الاخت على ابن الاخت ان أباه كان في حياته اشترى حصتها بكذا حال حياته وأقام بينه وقضى له فادعى المدعي عليه على المدعي المذكور بعد الحكم
المزبور انه استلمه في المدعي ودفع له فيه عشرة قروش أو بوجوه بقروش كل سنة وان ذلك اعتراف منه بانه لا مال له فيه فهل تسمع دعواه بذلك
وتقبل بيته ويحكم له به أم لا (أجاب) (١٤٠) بقوله صرح علماءنا فاطبة بان الاستيلاء اعتراف بانه لا مال له في العين وانه دفع صحيح والدفع
يصح بعد الحكم قال في

الطعام الحرام في بيوت الايتام ثم يبيتون ما تحصل منهم في تلك الاوقات الخاسرات الى روح من كان سبيها في
اجتماعهم على هذه المنكرات وبلغنا غير مرة مشاهدة للواطئة في بيت شيخهم من هؤلاء الفسقة ومع هذه
القبائح كلها يحسن هؤلاء المشايخ للناس هذه الطريقة ويسعون أنفسهم بأهل الحقيقة ويحكمون الناس على
الوصية بذلك اذا مرض أحد يعوده ويروون له الاحاديث الواردة في الوصية ويوهمون العوام أن من مات
بدون هذه الوصية فقد مات ميتة جاهلية واذا مات أحد ولم يوص لهم بذلك يقولون عند العوام فلان مسكين
مات ولم يوص بشي ولم ينتفع بحاله فانظر الى هذا الضلال والاضلال حيث يحكمون الاحاديث الشريفة على
غير معانيها ومع هذه ابعادون أنفسهم علماء الشريعة وأرباب الطريقة الحقيقة ولا حول ولا قوة الا بالله
(سئل) في مزرعة جارية في جهنم وفي مزارع في مشد جاعة زراعت برعوني في كل سنة هم ومن قبلهم
من تلقوها عنه ويدفعون ما عليها لجهة الوقف والتبارة من مدة تزيد على مائة سنة والا أن أجراها
المتكاملون عليها من غير زراعتها بدون طريق شرعي ولم يحكم بالاجارة كما يراها فهل تكون الاجارة غير
صحيحة ونزجر من زراعتها أصحاب مشدنا (الجواب) نعم (سئل) في رجل استأجر حانوت وقف من ناظر به
مدة معلومة باجرة معلومة عن كل شهر من المدة واستوفى منه ما ودفع الاجر في المدة حتى انقضت ثم خرج
من الحانوت وقتلها وعطلها مدة وامتنع من تسليمها لجهة الوقف زاعما أن له كذا اقر شامرا صا عليها صرفه
باذن الناظرين في عهدهم ها وان أحد الناظرين دفع له نصف مرصده وامتنع الاخر من دفع النصف
الاخر وأتت له فقل الحانوت وتعليقها بالاجرة حتى يدفع له الناظر ذلك فهل يلزمه اجرة مثلها في مدة تعطلها
(الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان له مدين بقاء فاقم بالوجه الشرعي في أرض وقف وهي ساكنة في
الدار ودفع لناظر الوقف في كل سنة قرضا أو قرض بطريق الحكم فيما مضى من الزمان والا أن زعم
الناظر أن أجر المثل في كل سنة ثلاثة قروش وهدت تنكر ذلك فأتته ان مات دفعه في كل سنة هو أجر المثل
ولا يثبت لناظر فهل يكون القول لهذا في ذلك وعلى الناظر اثبات ما ادعاه (الجواب) نعم (سئل) في امرأة
استأجر دارا من مال كفافا عندها مهرها على أن يدفع لها نصف الاجرة المعلومة في كل شهر فهل لها
طلب نصف الاجرة قدر ما سكن (الجواب) نعم والمصلحة في التتو من الاجارة النافذة (سئل) في امرأة لها
مسكن معلوم سكنه رجل بالاجارة ولا اجرة ولا وجه شرعي ثم تقاضته وطالبته بالاجرة مرارا وسكن الرجل فيه
بعد التقاضي مدة معلومة فهل يلزمه اجرة المثل عن مدة سكناه بعد التقاضي (الجواب) نعم كافي البرازية
والعلاق وفي الحاي برمز تحت امرأة سكنت بيت أختها بغير رضاها سنين وكانت تقاضي عليها بالاجرة
فعلها اجرة المثل اه (سئل) في رجلين استأجرا بيتا وقف مشغلا على غراس عنب وغيره تربية
لارضه مدة طويلة معلومة باجرة معلومة من ناظر وقف بعد ما ساقاها على الغراس في المدة على العنب
اصالة والباقي بالتبعية بينهم واحد من ألف سهم لجهة الوقف والباقي لهما فانما يراهما وصدر ذلك كله لدى
قض شافو ثبت لديه أن الاجرة المزبورة المثل واقب تنفعتها بقيمة الثمرة في المدة بنوا شرا عبا وحكم

من الكتب فذا مات ذلك فقلت بصدعي المحكوم اليه بذلك وقبول بيته والحكم له ودفع خصمه والله أعلم (سئل) بصحة
في رجل لا ولادة وله آثار عدة من خمسة أحضرهم عند مرض الموت وأوصى لهم بثلث ثمنه معلوم له ولهم وقال اقسموه بخمسة بينهم
لا فضل واحد على احر وقسموه بخمسة كذا وصي وانصرف كل فيما صابه بالثمن مقدرة تبلغ ثلاثين مثقالا لا بدعي واحد منهم بأمر
القسمة بنفسه انه قرب درجة الى الميت منهم وانه أحق بالثمن كمثل نعم دعواه أم لا بالثمن انفسه ولمع الامان عن سمع ماضي
عليه من الدعاوى خمس عشرة سنة فريد (أجاب) لا تسمع دعواه لان الانداع على الاقسام اعتراف بان المقسوم مشترك كما صرح به الزياتي

وقاضيهان والعمادي والبرازي لا يسماع منع الساطان عن سمع كل دعوى تخصي عليه هذه المدة والله أعلم (سئل) فيما اذا ادعى
الخارج على ذي يد في محسود أن ذا اليد باعه الهدود بالوكالة عن فلان الغائب بكذا وأنقذه الثمن وطلب تسليم المحسود منه في ذكر المدعي
عليه الوكالة والبيع وقبض الثمن فهل تسمع دعوى المدعي وتقبل بيته على ذلك جمعة في غيبة المالك أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواه المذكورة
خصمه ما قال في جامع الفصولين وهما وجه آخر وهو أن يبيع فيقول اني فضولي فلا أسلم المبيع فيبرهن المشتري انه وكيل فلان بالبيع فهو خصم
فيثبت أنه وكيل بالبيع اه فهذا صريح في مسئلتنا فامل والله أعلم (سئل) في ميت (١٤١) مات عن زوجة وابن وبنت فوضع الابن
يده على محسود كان له

بصحة كل من الاجارة والمساقاة في المدة المزبورة في حادثة المدة وان كانت المساقاة على الوجه المزبور حيث
كانت الاجارة وافية كما ذكر مستوفيا شرائطه وكتب بذلك حجة آتية مفيضة مذهبهم بعينها وانفذ حكمه
حاكم حنفى وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بضمون الجنتين بعد ثبوته (الجواب) نعم (سئل) فيما
اذا حكم قاض شافعي بعدم انفساخ الاجارة والمساقاة بموت المستأجر والمساق في وجهه الناظر في حادثة عدم
انفساخهما بالموت حكما شرعيا موافقا لمذهب مستوفيا شرائطه بعد الدعوى والشهادة الصحيحة وكتب
بذلك حجة آتية مفيضة مذهبهم بالعمل بضمونهما فهل صح ذلك (الجواب) نعم (سئل) في مصبنة معدة للاستغلال
مستركه بين هند ورجلين لكل منهم حصته معلومة استعملها الرجلان وحدهما مدة بدون اذن من هند ولا
اجارة ولا اجرة ولا وجه شرعي فهل عليهما ما ائند أجر المثل لخصتها في المدة (الجواب) حيث كانت معدة
للاستغلال وكان الحال ما ذكر عليهما ما ائند أجر المثل لخصتها (أقول) في هذا الجواب نظر فقد قدمنان
المعدلة للاستغلال اذا استعمله غاصب نجب عليه اجرة المثل الا اذا كان يتأويل ملك أو عقد فلا تجب على
الشريكين لان له تأويل ملك وقد نقل المؤلف في غير هذا المحل ما صورته وفي فتاوى شيخ الاسلام طاهر بن
محمود أحد الشريكين اذا سكن في دار الشركة بغية صاحبه ثم جاء الآخر يطلب حصته ليس له ذلك وان
كانت الدار معدة للاستغلال لان الدار المشتركة في حق السكنى وفيها هو من توابع السكنى فجعل بمو كة
لكل واحد من الشريكين على سبيل الكمال اذ لم يجعل كذلك يمنع كل واحد من الدخول والنفوذ ووضع
الامعة فيتعطل عليهما ما نافع ملكهما وان لا يجوز واذا كان هكذا صار الحاضر ساكنا في ملك نفسه فلا
يجب الاجر ومثله في الفصل الثامن من اجارات الذخيرة بيت أو حانوت بين شريكين سكنه أحدهما لا يجب
عليه الاجر وان كان معدا للاستغلال لانه سكن يتأويل الملك فصول العمادي من الفصل ٣٢ من أنواع
الضمانات في ضمان أحد الشريكين (سئل) في مزرعة جارية في وقف برمنافعة أجر أحد متولي
الوقفين منها خمسة عشر قرا طاب دون اذن من متولي الوقف الاخر ولا اجارته ولا وجه شرعي فهل يكون
ايجاره أكثر من النصف غير جائز (الجواب) ايجاره حصه غير بدون رضاه غير جائز (أقول) وكذا
ايجار النصف غير جائز ايضا لانه اجارة المشاع من غير الشريك فلا يصح نعم لو كان أجر الكل ثم ظهر أنه
لا ولاية له على أكثر من النصف ولم يجز المتولي الاخر تنفيع الاجارة في النصف وتبقى صحيحة في نصفه لانه
شروع طارئ قال في الدر المختار واحترز بالاصلي عن الطارئ فلا يفسد على الناصر كان أجر في الكل ثم
فسخ في البعض ثم قال وهو الحيلة في اجارة المشاع اه فتأمل (سئل) في دار مشتركة بين هند وأختها
وأختها على سبيل الشيوع أجرت هند حصتها المعلومة لا ختم افتتادون أختها ولم يحكم بالاجارة كما يراها
فهل تكون الاجارة المزبورة فاسدة (الجواب) نعم قال في الفصولين من الشيوع أرض بين جماعة فوكل
رجل باجرة حصته وأجره من جبههم جاز ولو من أحدهم لم يجز عند أبي حنيفة وجه الله تعالى كما لو باشر
الواحد (سئل) في جبال له جبال معلومة معدة للاستغلال غصنها رجل واستعملها مدة بلا عقد اجارة ولا

ارنا فهل يصح ذلك مع الحكم المتقدم منه أم لا يصح (أجاب) لا يصح ذلك مع الحكم المتقدم منه ولا وجه لطلب البيعة المذكورة من المدعي
المذكور واعلم أن كلمة علمائنا في سائر كتبهم تضافرت على ان كل واحد من الورثة يكون خصما عن الميت وان في دعوى الشراء من المورث
الخصوصية متوجهة على الميت وكل واحد من ورثته خصم عنه فاذا ثبت في حق واحد منهم ثبت في حق بقية منهم انما مقامه كان الميت خصما
بنفسه فيثبت المدعي عليه مدعى الشراء قال في جامع الفصولين مات وترك دارا وثلاثة بنين ثقات ثنائين وبق واحد الدار بيده نصيبه له ونصيب
الغائبين ودبعت عنه الدار غير مقسومة فادعى رجل كل الدار فلو ادعى ملكا سلا وأدعى الشراء من أبيه يحكم له بالدار اذ بعض الورثة خصم

عن كاهنهم اذا لم يوصوا فوجهت على الميت وكل واحد من الورثة يكون نصفه من الميت اهـ وفيه في أغلب الكتب فانظر الى قولهم الخصومة
توجهت على الميت وقولهم بعض الورثة خصم عن كلهم فاذا علمت ذلك علمت ان الحكم المتقدم هو الصحيح النافذ وان المتأخر لا يعتد به
لاشبهه على ابطال الاول والحكم الصادر على وجه الصحة لا يجوز نقضه ومن قواعدهم القضاء بمحلول على الصحة ما لم يكن ولا يجوز نقضه بالشك
ولاشك ان الحكم بكونه ميراثا يلزم منه ابطال الحكم السابق بكونه ملكا لا يلزم بالشراء السابق من أبيه وهذا لا يجوز مع وقوع الاول صحيحا
بعد دعوى صحة وشهادة مستقيمة فاني (١٤٢) يبطل والحال هذه والله اعلم (سئل) في رجل دفع لاحد دينه غنما وأفرده عن نفسه وبقيته

اولاده ومات وادعى الابن
على اخوته فيما يبدونهم من
التركة بحصته فصالحوه
على ثمن منها وفعله
وأشهد على نفسه وأبرأ عما
ثم مات هو واخوته والا ت
اولاده يدعون على اولاد
اخوته باستحقاق أبيهم من
التركة هل تسمع دعواهم
مع صلح والدهم أم لا
(أجاب) لا تسمع دعواهم
والحال هذه والله اعلم
(سئل) في امرأة أقرت
باستيفاء ما خصها من تركة
والدها وأشهدت أن لاحق
لها قبل اخوتها وماتت
فادعى أحد اولادها على
اخوتها فنعى الحاكم وقضى
عليه بوجهه هل هو قضاء
على البقية من اولادها أم لا
(أجاب) القضاء على أحد
الورثة قضاء على الكل اذ
الخصومة توجهت على
الميت فلا تسمع دعوى
البقية والحال هذه والله
اعلم (سئل) في رجل
اشترى حمارا وسافر به
فوجد به عيبا فرفع أمره
الى الحاكم فبطل في

غيبه البائع وحكم بالرد بقيته ولم يرد له عند عدل بل استقر في يد المشتري حتى مات عند
فهل له ان يرجع الثمن على البائع أم لا (أجاب) ليس له ان يرجع الثمن على البائع والحال هذه اذ هو قاض على الغائب ولا ينفذ على
مأليه الفتوى ولو قبلنا بقاءه على القول المقابل ما عليه الفتوى فشرط الرجوع بالثمن هلاكه عند العدل لتكوينه كيد البائع حكما أمالو
ذلك عند المشتري فلا رجوع له على البائع قول واحد اقل في جميع الفصولين في الخامس والعشرين في الخيار ان بعد ان رزق شيد الدين وجد
عيبا وباعه غائب وأثبت عند القاضي عيبه وشراءه فوضعه القاضي عند عدل فثبت في يده هلك على المشتري اذ الرد على بائنه لم يثبت لقيته

ثم رزق الفتاوى الاسروثني وقال ينبغي ان يكون هذا فيما لم يرض بالرد على البائع أمالو فوضي به ينبغي ان يرض من مال البائع اذ غايته انه حكم على
الغائب بلا خصم ولكنه ينفذ في أظهر الروايتين انتهى فيه علمت ان واقعة الحال ليست موضع الخلاف لاهلاك البائع عند المشتري والله اعلم
(سئل) في رجل ادعى قاضي غرة على آخر بانه باعه حمارا وسافر به الى العريش فوجد به عيبا وأحضره الحاكم العريش وأشهد على
رده وانه أثبت العيب واختار الفسخ وحكم به حاكم العريش في غيبة البائع فكافة قاضي غرة الى البيان فاحضر رجلين شهدا بوجه البائع
لديه أن المدعى استخار الفسخ لدى قاضي العريش فهل يثبت ذلك الرجوع للمشتري (١٤٣) بالثمن أم لا (أجاب) لا يثبت اذ لا بد من

تسمية القاضي الذي حكم
ولان شهادة الشاهدين
انما هي باستخارة المشتري
الفسخ لا بالحكم بالرجوع
ولان الحكم على الغائب
لا ينفذ على ما عليه الفتوى
ومن قال بنفاذه في الاظهر
فذلك اذا كان شافعا أما
اذا كان حنफيا فلا يكاد يكره
في البحر والله اعلم (سئل)
فيما اذا اختلف المتعاقدان
فادعى المشتري أن البيع
بان والبائع انه بيع وفاء
فهل القول قول البائع وهل
اذا أقام المشتري بينة ان
البيع بان والبائع بينة انه
بيع وفاء فاي البيتين
تقدم (أجاب) هذه المسئلة
ذكر علماءنا فيها خلافا
كثيرا والراجح فيها ما اقتصر
عليه في الخاتمة في أحكام
البيع القاسد بقوله وان
ادعى أحدهما بيع الوفاء
والآخر بيعا بآنا كان
القبول لمن يدعي البان
والبينة بينة الوفاء انتهى
وقد علواه بان البيتين
يدعي خلاف الظاهر ويبع
الوفاء خلاف الظاهر في

البياعات فكانت البينة بينة من يدعيه واعترض بانه رهن في الحقيقة وبينة البيع مقدمة على الرهن وأوجب ما حاصله صورته صورة البيع
وفيه شرط رائد بخلاف الرهن فاعتزم هذا الصرح فنفذ من تعرض له والله اعلم (سئل) في حجة اشهاد حاكمها الشاهد عليه فلان بن فلان بالوكالة
عن بنت عمه فلانة بنت فلان البكر البالغة الثامنة وكالته عن أبي ذلك وتوابعه وسائر ما ينسب اليها فاعلم على الوجه الذي ينسب فيه اليه
بشهادة فلان بن فلان وفلان بن فلان العارفين بها في وجه الخصم الجاحد لا نوكيل هما المشهود لهما الا في ذكرهما فيه اشهادا شرعيا في الصحة
أن لاحق للموكلة ولا استحقاق مع غيرها فلان وفلان هما الجاحدان للتوكيل في جميع الاسباب المسماة الغائبة عن مجلس الاشهاد المعلومة

وفيه قبل هذا المراءاة البرزة كالرجل وان كان المدعي عليه مريضاً أو مخروراً لم يمهله الخروج لا يحضر بل يذهب بنفسه مع الخصم أو رسولاً نائباً
ان كان مأذوناً بالاختلاف وكلا النوعين فعليه عليه الصلاة والسلام الا انه لا يذهب بنفسه في زماناً كمالاً تبطل حكمة القاضي والاداب
تختلف باختلاف العادات اه والله أعلم (سئل) في رجل قيل له لك شجرة زيتون ارباعاً في قرية كذا فباعها على قومه
فظهر ان له شجران متعددة واختلاف مع المشتري فاشترى يدعى شراء السكك والبائع يدعى ما تقدم وهو يبيع واحدة لا يبيعها الا بالحكم
(أجاب) كل من أقام بيعة على دعواه (١٤٦) منها ثبت فان أقامها فالبيعة بيعة المشتري فان لم يقيمها بيعة تخالفها كفاي الصحيح لانه يسلك

بفساد العقود مسالك صحيحها
الرائق من كتاب القضاء (سئل) في مؤدب أطفال نصب نفسه لتعليم القرآن العظيم بالاجرة فدفعت له رجل
أولاده الثلاثة القاصرين ليعلمهم القرآن العظيم ولم يذكرا أجره ولا مدة تعلمهم ثم خرجوا من عنده ولم يدفع
له أبوه أجرته ولا الخلوى المرسومة عند ختم بعض السورور يد المؤدب مطالبة الاب باجرة مثل تعليمه
وبالخلوى المذكورة فهل له ذلك (الجواب) نعم كفاي التنوير والمخ وغيرهم او قال صدر الشريعة الخلوى
ينفع الخلاء غير المعجزة هدية ثم دى الى المعلمين على رؤوس بعض السور من القرآن سميت بهم الان العادة اهداء
الخلوى وهي لغتية تستعملها أهل ما وراء النهر اه (سئل) في أرض جارية في وقف أهلى زرعها رجل
تخو سبيع سنين واستغل زرعها وذلك بلا اجارة ولا أجره ولا وجه شرعى وليس له فيها مدمسكة ولا علاقة
بغير بق شرعى يريد انظر الوقف رفع يد الرجل عنها ومطالبة البتة باجرة مثلها في المدة المذكورة وضبطها
وايجارها باجر المثل لجهة الوقف وفي ذلك مصلحة لجهة الوقف فهل يسوغ لناظر ذلك (الجواب) نعم له ذلك
حيث لم يكن للزارع فيها مدمسكة فان كان له مدمسكة فعليه اجرة المثل لا غير ولا يرفع يده عنها (سئل)
فيما اذا كان له يدور مدمسكة في أرض جارية في وقف عليها قسم من الثمن يؤخذ من زراعتها كما
يؤخذ من الاراضى والقرى في فواحيها فاجر يذصف الارض الزريرة من عمره المرقوم مدة سنة باجرة
معلومة للزراعة والاستغلال فزرعها عمره ويذره ويقره ويريد ان يأخذ نصف الخارج من الزرع
ويدفع لعمره ومثل نصف بذره فهل ليس له ذلك والزرع لعمره وعلى لجهة الوقف حصته من القسم
الحاصل من الزرع (الجواب) نعم (أقول) يعنى أن على الزارع القسم المعهود في تلك الارض وهو الثمن من
جميع الزرع الذى يزرعه حيث كان ذلك قدر اجرة المثل وانما لم يصح ايجارز بدلانه غير مدمسة احرل الارض
من جهة الوقف ومدمسكة الذى يستحقه لا يصح ايجار له لانه عبارة عن الكراب وهو وصف في الارض
تابع لها لا قيمته كعمر (سئل) فيما اذا استأجر زيدا من عمره وحار الحمل عليه حلالا معلوم المقدار الى
مكان معين في أثناء الطريق عي الحمار وعجز عن المضى ولم يمكنه السير أصلا فذهب وترك الحمار وضاع فهل
لا ضمان على المستأجر (الجواب) نعم استأجر حمارا الى بخارى فعجز عن المضى فتركه فضاع لم يضمن فصولين ولو كان
صاحب الحمار مع الحمار لم يكن صاحب المتاع معه فرض الحمار في الطريق فترك الحمار والمتاع وذهب لا يضمن
لان فيه ضرورة فذر الحمار اذا عجز عن المضى فباعه المستأجر وأخذ ثمنه وهلك في النار بق ان كان في
موضع لا يصل الى الحاكم حتى يبرأ منه لا ضمان عليه لافي الحمار ولا في غنمه وان كان في موضع بقدر على
ذلك أو يستطيع امساكه أو رده اعنى فهو ضامن للقيمة عمادية من اجارة الدواب (سئل) في المستأجر
اذا ساق الدابة سواقا عديدا غير معتاد وعجز في السير حتى هلكت بغير اذن صاحبها ولا وجه شرعى فهل
ضمن قيمتها (الجواب) نعم قال في التاوى العتابة فان عجز في السير ضمن ايجارها ومثله في التنازخانية
والعمادية وضاروى مؤبد زاده (سئل) في مستأجر بيت من دار عمل فيه طوايا السقفة وكتبين وقرتين من
الزجاج ومصفاى حائطه كل ذلك من مال نفسه بلا اذن المؤجر فاخرج فهل له قلع ما عمله حيث لا يضر قلعها

و يبدأ بيمين البائع هنالان
الاختلاف في المبيع لافي
الثن ومن نكل منهما لزمه
دعوى الآخر واذا اتى
بالمشتري خلف يفسخ
المبيع الواقع بينهما على أى
صفة كان ويتراوان الثمن
والمبيع فتأمل والله أعلم
(سئل) في المتبايعين اذا
اختلفا في ثمن المبيع فادعى
البائع لدى الحاكم الشرعى
ثنا والمشتري أقل منه وعجزا
عن اقامة البيعة ولم رضيا
بدعوى أحدهما هل
يتحالفان ويفسخ القاضي
المبيع بطلب أحدهما
ويتراوان أم يحلف المشتري
فقط لانكاره الزيادة في يقضى
له بما ادعى أم لا (أجاب)
مسئلة اختلاف المتبايعين
كتب المذهب طائفتها
متنونا وشروءا فتاوى
وصرحوا بانهم جاعدا العجز
عن البيعة وعدم رضا
بدعوى أحدهما يتحالفان
ويبدأ بيمين المشتري في
مثل مسئلتنا وان حلف
كلا الآخر الحلف هـ

حلف ففسخ القاضي المبيع بطلب أحدهما وتراد وفيه الحديث الشريف اذا اختلف البيعان تحالفا وازاد
والمسئلة شهيرة والقول فيها كثيرة والله أعلم (سئل) في امرأته اختلعت مع ونة رجل في قدر من دار باعها لابيهم فقالت بعتها بعشرين
قرشا وحلتها ولم أقبض العشرين وقالت الورثة بعتهم بمائة وخمسة وونتين فقط بقتروا ولمن ذلك في حياته هل يقبل قول الورثة في قدر
اثنى وفي قبضه ثم في قدر ثمن لا قبضه أم يحرى بينهما الخلف ويفسخ المبيع مائة وخمسة على مقدار ثمن من أحد الجانبين أم لا (أجاب)
بعدموت المشتري لا يحرى الخلف بين البائعة وورثته والحال هذه اعنى كون الدار في يديهم والقول قولهم في قدر الثمن باليمين على العلم

حلف ففسخ القاضي المبيع بطلب أحدهما وتراد وفيه الحديث الشريف اذا اختلف البيعان تحالفا وازاد
والمسئلة شهيرة والقول فيها كثيرة والله أعلم (سئل) في امرأته اختلعت مع ونة رجل في قدر من دار باعها لابيهم فقالت بعتها بعشرين
قرشا وحلتها ولم أقبض العشرين وقالت الورثة بعتهم بمائة وخمسة وونتين فقط بقتروا ولمن ذلك في حياته هل يقبل قول الورثة في قدر
اثنى وفي قبضه ثم في قدر ثمن لا قبضه أم يحرى بينهما الخلف ويفسخ المبيع مائة وخمسة على مقدار ثمن من أحد الجانبين أم لا (أجاب)
بعدموت المشتري لا يحرى الخلف بين البائعة وورثته والحال هذه اعنى كون الدار في يديهم والقول قولهم في قدر الثمن باليمين على العلم

والبيعة على البائعة فبيعتا دعوى وادعواها الزيادة وانكارهم لها أو ما في قبض الثمن فالقول قولها بيمينها والبيعة على الورثة والبيعة صرح
بها في التنازخانية وغيرها والله أعلم (سئل) في نخل بدار جل اختلف فيه الساكن تبيعوا مالكا الدار كل يدعيه لنفسه فالقول ان منها
(أجاب) القول قول مالكا بيمينه أنه ملكه لا اتصاله واستقراره بالنظر لما ذكره الشيخ زين الدين في الخلف وتبعه شيخ الاسلام مولانا الشيخ
محمد بن عبد الله المقرئ الشافعى في دفع الغفار والله سبحانه وتعالى أعلم * (كتاب الاقرار) * (سئل) في رجل بالغ غافل أقر
طائعا مختارا الاخران له عنده طائفة زيت طبخها صابونا واشتراها منه بقدر معلوم من (١٤٧) القروش دفع بعض الثمن وأجل بعضه أجلا

مع لوم ما طلبه البائع عند
الحل فأجابته المشتري بأنه
اشترى منه مالا وجوده في
الخارج هل يؤخذ باقراره
ويلزمه الحاكم الشرعى بما
أقر به طائعا مختارا أم لا
(أجاب) نعم يؤخذ المقر
باقراره باجماع علماء
المسلمين ونص علماء الحنفية
أقرتم قال كنت كاذبا فيما
أقررت به يحلف المقر
انه ما كان كاذبا فيما أقر
ولا مبطلا فيما أقر به وهذا
قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى وهو استحسان وأما
أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله
تعالى فقالا لا يحلف المقر
بل بعد الاقرار يلزم المقر بما
أقر من غير يمين على المقر
ويحس حتى يوفى ما أقر به
والله أعلم (سئل) في رجل
بيعه وبين آخر معاولة
وأخذ واعطاء فحاسب معه
وفضل بذمة الاخر فبلغ
بعد المقاصة ثمن البضائع
التي بعتها واعترف
به لدى جماعة ثم الاثن
يقول لا قيم لك بضاعتك
الا بكذا النقص مما وقع أولا هل له ذلك أم لا والاعتراف السابق ماض عليه (أجاب) يؤخذ بما اعترف به وما وقع عليه الاتفاق والمقاصة
ماض لا ينقص مجرد قوله لا قيم بضاعتك الا بكذا والله أعلم (سئل) في تركه فيها مائة خنك لا يدري كل واحد من اهل الارث مقدار حصته أقر
أحدهم وأشهدان اثنان بالارث فيها كذا لا غير والحال ان استخفافا أكثر فهل يصح اشهادهم والحال ما ذكر أم لا وهل اذا ادعى خصمه ذلك
أشهد بكذا أو أنكر يحلف أم لا (أجاب) الاقرار اذا كان بحال انما يطل ومنه الاقرار بهام زائد لو اقرت على حق من القرينة الشرعية
كما أفتى به الشيخ زين بن نجيم وهو في الاقرار في فن القوائد من الاشياء والنظر فاذا اعلت ذلك فلا يمين اذا أنكر الخصم الاقرار المذكور اذا فائدة

الا بكذا النقص مما وقع أولا هل له ذلك أم لا والاعتراف السابق ماض عليه (أجاب) يؤخذ بما اعترف به وما وقع عليه الاتفاق والمقاصة
ماض لا ينقص مجرد قوله لا قيم بضاعتك الا بكذا والله أعلم (سئل) في تركه فيها مائة خنك لا يدري كل واحد من اهل الارث مقدار حصته أقر
أحدهم وأشهدان اثنان بالارث فيها كذا لا غير والحال ان استخفافا أكثر فهل يصح اشهادهم والحال ما ذكر أم لا وهل اذا ادعى خصمه ذلك
أشهد بكذا أو أنكر يحلف أم لا (أجاب) الاقرار اذا كان بحال انما يطل ومنه الاقرار بهام زائد لو اقرت على حق من القرينة الشرعية
كما أفتى به الشيخ زين بن نجيم وهو في الاقرار في فن القوائد من الاشياء والنظر فاذا اعلت ذلك فلا يمين اذا أنكر الخصم الاقرار المذكور اذا فائدة

المبنى المذموم بالسكول وهو ولو أثر به لا يفتنى عليه فكيف يحلف كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في يتم دفعه وصيه ماله بعد ثبوت بلوغه ورشده وأشهد على نفسه ان لا يستحق قبله حقا ما قالوا استحقاقا أو أمرا عامنا من سائر الدعاوى بخبرها فهل له بعده دعوى على ورثة الوصي المذکور أم لا (أجاب) لا تستمع دعواه قال في البحر الرائق وان كان الأبراء على وجه الاخبار كقولوه وهو يرى مما يلي قبله فهو صحيح متناول للدين والعين فلا تستمع الدعوى وكذا اذا قال لا مال في هذه العين ذكره في المبسوط والمحيط فعلم أن قوله لا استحق قبله حقا ما قالوا استحقاقا ولا دعوى تمنع الدعوى بحق من الحقوق قبل (١٤٨) الاقرار عينا كان أو دينا قال في المبسوط ويدخل في قوله لاحق لي قبل فلان كل عين أو

دين وكل كفالة أو جنابة أو أمانة أو حضانة ادعى الطالب بعد ذلك حقا لم يقبل بينه عليه حتى يشهدوا أنه بعد البراءة لانه بهذا اللفظ استغاد البراءة على العموم اهـ وليس هذا من باب الصلح حتى يدخل في قواهم لو طورا فساد الصلح يقتوى الاثمة هل يهمل مثل الأبراء المترتب عليه أم لا أو يقال اذا ظهر شيء لم يكن ظاهرا وقت الصلح هل ان يدينه أم لا كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في مريض مرض الموت أقر بغير وارث بدين يحيط بجميع ماله هل يصح أم لا (أجاب) نعم يصح لكن يؤخر عن دين الصحة وعمما سبه معلوم والله أعلم (سئل) في زيد أقر أنه لا يستحق عند عمرو شيئا ان زيدا ادعى النسب في الاقرار وقال كنت ناسبا في بعض الذي أقررت به أنه وصاني فهل يقبل قول زيد أم لا وهل يلزم المقر له تبين بان المقر صادق في اقراره أم لا (أجاب) لا تستمع دعواه النسب كما هو ظاهر

من الدراهم هي أجرة المثل وفضها وطلب شره كما نصيبه منها فهل له ذلك (الجواب) نعم لان نفس تصرف أحد الشرى يكتفي بدون إذن الآخر غصب وفي شركة الملك كل من شركاء الملك أجنبي في مال صاحبه لعدم تضمينها الو كالة كفاي التنوير وغيره والغاصب اذا أجز ما منافع مضمونة من مال وقف أو يتيم أو معد الاستغلال فعلى المستأجر المسمى لا أجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل انما يرد ما قبضه كذا في الاشياء من الغصب قال العلامة الحوى هذا على قول المتقدمين أما على ما اختاره المتأخرون من تضمين منافع الوقف ومال اليتيم والمعد للاستغلال بالغصب فينبغي أن ما قبضه الغاصب من الاجرة اذا كان أقل من أجرة المثل أن يكمل الغاصب أجرة المثل وان كان ما قبضه زائدا ردا أيضا لعدم طيبه وأما على قول من لا يرى تضمين أجر المثل بالغصب فيها كما هو قول المتقدمين فلا ردة إلا ما قبضه لعدم طيبه الخ ومثله في حاشية يبرى فراجعها ولا شك أن على قول المتأخرين الفتوى كافي الشروح (سئل) في مستأجر الدابة ليركبها الى مكان كذا اذا ركبها ثم أسكنها ثم نهى الى صاحبها مع أجنبي بلا إذنه وضاعف في الطريق فهل يضمن قيمتها لصاحبها (الجواب) نعم وان رد المستعير الدابة مع عبده أو أجيره مشاهرة أو مع عبده أو أجيره بغيره بغير خلاف الاجنبى بان كانت العارية موقوفة ففقدت مدتها ثم بعها مع الاجنبى والا للمستعير ملك الايداع من الاجنبى تنوير عن العمادة ومثله في شرح المتن وشروح التنوير والنحو وفتاوى مؤيد زاده وانما استشهدنا بمسألة المستعير لما في العمادة ذكر في شرح عارية الطحاوى أن في كل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة ولا يجب الاخر وفي كل موضع لا يضمن في الاعارة لا يضمن في الاجارة ويجب الاخر اهـ أسكن المستأجر بعد مضى المدة وتركه في دار غيره ضمن اذا الرده عليه لازم بعد المدة فيغرم بالترك وكذا تركه في دار غيره وغيبته عنه تضيق فتاوى مؤيدية (أقول) وفيه كلام منذ كره قريبا (سئل) في رجل استأجر مائة من صاحبه باجرة معلومة ليركبها الى ادة كذا فنام في الطريق ومقوده في يده فقطعه انسان وأخذ البهيمة فهل لاضمان على الرجل (الجواب) نعم وضعها المستعير بين يديه ونام قاعدا يبرأ ولو نام مضطجعا ضمن في الحضر والا فلا فصولين من أنواع الضمانات من العارية الموقوفة وقد علم مما مر ان نفعان شرح الطحاوى أن حكم الاجارة والاعارة واحد (سئل) في كمال متقن لحرقته أهل لها أمرته امرأة بعد اوائدها الرمة وكلها فصب الدرور في عينها ولم يغلق فزعمت انه ذهب ضرورها وأنه يضمن فهل حيث كان الامر كما ذكر لاضمان عليه (الجواب) نعم الكمال اذا صب الدرور في عين رجل فذهب ضرورها لا يضمن كالخندان الا اذا غلط فان قال رجلان انه ليس باهل وهذا من خرق فعله وقال رجلان هو اهل لا يضمن فان كان في جانب الكمال واحد وفي جانب الآخر اثنان ضمن وفي جنابات مجموع النوازل لو قال الرجل لسككال داو بشرط أن لا يذهب البصر فذهب لا يضمن من اجارات الخ لاصفة في الجاه صور المسائل من فصل الضمانات وفي البرازية من الاجارة من نوع في انجاء والبراع صب الكمال الدرور في عين رمد فذهب ضرورها لا يضمن كالخندان الا اذا غلط فان قال رجلان انه اهل ورجلان انه ليس باهل وهذا غلط لا يضمن وان صوبه رجل

دعواه النسب كما هو ظاهر اربعة على الرواية التي اختارها المتأخرون أن دعوى الهزل في الاقرار تصح بحلف المقر له على أن المقرما كان كاذبا في اقراره اذ لم يصح حكو ماله عليه بالاقرار وان صار يحكم ماله عليه بالاقرار لا يحلف كما هو صريح كلام البرازي وغيره والله أعلم (سئل) في رجل باع لا شرا بدين معلوم وأقر يقبض والحال انه قبض البعض دون البعض فبات المقر له وادعى على ورثته فاحضروا عليه باقراره هل يدينون أم لا (أجاب) نعم يحلفون في من تنوير بالاقرار وان كانت الدعوى على ورثة المقر له فالبين عليهم بالعلم ان لا تعلم انه كان كاذبا وقد ذكره في شرح الوقاية تصدر الشرع بغيره من على أنه الإصح وانه أعلم (سئل) فيما اذا كان توقف مسجد يشي ويبنى رجل واضع

اليد عاياه ان بناء البيت له وان أرضا لوقف المسجد بناء على أنه في كل سنة يأخذ منه ما نطر الوقف حكر الأرض وتولى على وقف المسجد من حضر جديد فهل يسوغ للنظر المزمع بورطالبة الرجل فتمسك بشهده بالاسحكار واذا لم يكن مع الرجل تمسك بشهده فبعضى بالبيت لوقف المسجد أم لا (أجاب) الاقرار بان الأرض للمسجد اقرار بالبناء أيضا لانه لا يفتنى بالمسجد أرضا وبناء وقد صرح علماؤنا في الاقرار بان المقر لو قال أرض هذه الدار لفلان وبنائها الى كان السكك لفلان لانه لما أقر بالأرض له ملك البناء تبعافلا يقبل قوله فيه بعد ذلك انه لغيره والمسئلة في أغاب الكتب متونا وشروحا وفتاوى والله أعلم (سئل) في امرأة كبيرة تزوجت (١٤٩) بزوجة واحدة بعد واحد وورثت منهما

أموالا وقبضت منهما أشياء وخطأه رجلان فالخلفاى صائب ويضمن اهـ (سئل) في مستأجرة دابة جمعت به ونفرت ففهر عليه بلا تعد منه ولا تقصير ولم يقدر على ردها وضاعت فهل لاضمان عليه (الجواب) نعم ولو كان يصلى في الصحراء فنزل عن الدابة فأسكنها فأنفلتت من يده فلا ضمان لانه لم يضعها عمدا به من ضمان المستعير وكل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة كما مر آنفا (سئل) فيما اذا استأجر زيدا من عمر ومعه ليجملها من مدينة كذا الى قرية في يومه واليوم الذي بعده ذاهبا وجائيا ثم ردها الى المكان الذي قبضها فيه فمها وذهب بها الى قرية أبعد من قرية وأمسكها بعد اليوم الثاني المذکور بأما ولم يردّها حتى نطجها ففروا ورحلوا وماتت من الجراحة فهل يضمن قيمتها (الجواب) ذكر في التجريد البرهانى ليس على المستأجر رد الدابة المستأجرة على المالك وعلى الذي أجز أن يقبض من منزل المستأجر أن أمسكها وهاهنا كتبت لم يضمنها واهيس هذا كالعارية فان استأجرها من موضع الى المصرا ذاهبا وجائيا فعلى المستأجر أن يأتمم اذلك الموضع الذي قبض فيه فان أمسكها في بيته ضمن ولو قال المستأجر أنا أركب من هذا الموضع وأرجع الى منزلي فليس على المستأجر أن يردّها الى منزل المؤجر هذه الجملة في التجريد عمدا به من أنواع الضمانات في رد المستأجر ومثله في الفصولين (أقول) وفي جامع الفصولين أيضا راسم الى أجناس الناطق في قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى كل مال له مؤنة كرحى اليد فعلى المؤجر رده لا على المستأجر وما لا حله له ككتاب ودابة فعلى المستأجر رده ثم رضى لا يجب على المستأجر رده بعد المدة بل عليه رفع اليد فقط وحكى عن الرازي يجب على المستأجر رده وهو أحد قولى الشافعى لئلا يانه عند يقصده المنفعة يبدل فلا يجب على العاقد رده بعد دفع البدل الخ اهـ ومقتضى هذا ان في المسئلة خلافا وان المعتمد أن الرد على المؤجر في السكك لترجع هذا القول بالاستدلال عليه ثم ذكر في الفصولين عن عدة كتب ما يؤيده وحيث كان الرد على المؤجر فلا ضمان على المستأجر بالامساك بالا طلب وعلى هذا فاذ كره عن التجريد من قوله وليس هذا كالعارية بخلاف ما مر قبل فصح من شرح الطحاوى من أن كل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة وما لا فلا الا أن يحمل ما في شرح الطحاوى على القول الآخر المذکور في الاجناس أو يحمل على الاعارة المطلقة أما المقيدة فقد صرح في الفصولين في ضمانات المستعير بان العارية الموقوفة فأسكنها بعد الوقت مع امكان الرد ضمن وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار وسواء توقفت نصا أو دلاله حتى ان من استعار قدوم اليك سكر حطبيا فأسكنه ضمن اهـ وقال قبله ولو نفلت أى العارية بعد مضى ضمن في قولهم اذا أمسكها بعد المضي بلا إذن فصار غاصبا بخلاف المستأجر بعدم مضى المدة اذ مؤنة الرد في الاجارة على المالك فلم يوجد من المستأجر منع بصبره غاصبا اهـ (سئل) في مستأجرة دابة ليحمل عليها مقدار ما ملو من الزرع فعمل أكثر منه وهي لا تطيق فطابت بذلك فهل يلزم المستأجر جميع قيمتها (الجواب) نعم كفي التنوير من باب ما تجوز اجارته وما لا تجوز (سئل) فحين استأجر رأس جدر وقف من ناظره ليضع عليها جذوعا مدة طويلة لمعلمة باجرة معلومة لى حاكم شافعى حكم بضمها بحواذنها الشرعية وكتب به حجة آتية مفتى مذهبه بضمها والعمل بمضمونها فهل يعمل بمضمونها

اقرارها وتزويجها الا أن تقر لئلا يكد او تشهد به على نفسها ففعلت والا تدينى ان ليس في باطن الامر لبنتها شي في ذمتها هل تستمع دعواها ولها تخلف ابنتها بان ذلك حق في باطن الامر ثابت بذمتها أم لا (أجاب) نعم تستمع دعواها وان اقرارها كان كاذبا فتلحق ابنتها ان لم تكن كاذبة فيه فان حلفت والابن اقرارها وامتنع الزامها بما أقرت على ما عاينه الفتوى والله أعلم (سئل) في امرأة أقرت ان جميع ما عندها وماتت بعدها من الخلى والامتنعة والدور ملك لوالدها وانه عار به تحت يدها هل يصح حيث لم يكن المقام مقام الكرامة بل كتب به صل لى قاض باذنها (أجاب) نعم يصح ذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما لو تزوج رجل بنته لا شرا وأراد الدخول فبعضها الابن عن الدخول حتى تقر له بعهدها

واسماها فافترت هل يصح اقرارها أم لا وفيما لو أكرموا لم ينفوا فادعوا عليها حتى تفر لانه الصغير بما ورثته من أبيها فافترت هل يصح أم لا
(أجاب) لا يصح اقرارها والحال هذه قال في التتارخانية نقلنا من البنايين قال أبو جعفر لو منع امرأته عن الزينة حتى تهب مهرها منه ففعلت
لم تصح الوصية ومثله في الخلاصة والبرازيه وغيرهما وعبارة الخلاصة لا تنفذ منع امرأته عن المسير إلى أبيها حتى تهب وعمل بانهم بمنزلة
المكرهة وقد اتفق المتأخرون على أن الأكره يتحقق في زماننا من غير السلطان وإن الزوج سلطان زوجته وشيخ الاسلام أبو السعود
العمادي مفتي الديار الرومية استنبط من (١٥٠) ذلك أن الرجل إذا تزوج ابنته من رجل فلما أودت أن يخرج من بيته إلى زوجته معها

الاب إلى أن تشهد عليه أنها
استوفت منه ما نصرت
فيه من ميراث أمها فافترت
بذلك ثم أذن لها في الخروج
عدم صحة الاقرار وقد أفتى
به شيخ الاسلام المذكور
وإذا علم أن الأكره يتحقق
من كل من قدر على تحقيق
ما هدده وعلم أن منعها عن
زوجها أكره وكذا منعها
عن أبيها ميتة في
عدم صحة الاقرار في واقعة
الحال والله أعلم (سئل)
في رجل شتم آخر وتسكلم
في عرضه فطلق زوجته
رجعيان تعرض له الشاتم
ثانيا فقال له المستنوم ألم
يكف أني طلقته زوجتي
من أجل أنك وكردك القول
مرارا ثم إن المطلق تزوج
لنائب القاضي وذكركه
مسودة الواقعة فقال له
النائب طلق منك ثلاثا
ولا مراجعة لك وأخبرنا
الزوجة بذلك فهل قول
النائب صحيح أم لا وهل
يعمل بأخباره أنه طلق
ثلاثا أم لا (أجاب) قول
النائب غير صحيح بل خطأ

صريح حيث كان كلام الخائف هكذا إذا استفهام لا كرى انما يكون لا وقع وتقرره نعم لم يكفك طلاق زوجتي اقرر رجل
السابق وهو الموصوف بأنه واحد رجبى فكيف يصبر ثلاثا على ذلك إذا كرهه وان كان بخلافه فلا بد من بيده ولا يكتفى بأخبار القاضي أنها
الزوجة بان الزوج مطلقا ثلاثا بل لو أخبره أنه قضى عليه فهو باطل قال في البحر والاختيار بالقضاء منه كالنساء لا بد له من الحضرة قال في
شهادات القنية أشهد القاضي شهودا في حكمه فلان على فلان بكذا فهو شاهد باطل والحضور شرط ثم قال وفي تذييل القلاني إذا قال
القاضي حكمت على فلان بكذا وهو غائب لم يصدق اه فإذا كان هذا في الأخبار بانه قضى فكيف في الأخبار بان ولا ما وقع منه كذا والقاضي

في زماننا ممنوع عن القضاء بعلمه وقد صرح رجوع محمد عنه فلو قدر أنه قضى في مسئلته لعلمه لا يثبت هذا وقد قال في البرازيه حري الخلع بين الزوجين
مرتين عند القاضي فقال نائبه كان قد جرى عدي مرة أخرى والزوج يشكر فقال القاضي الامام لا يقضى القاضي بالحرمة العائقة بكلام
النائب أما النائب يقضى بكلام القاضي إذا أخبره اه فهذا قاطع للشغب في مسئلته والقروع الدالة على ما قلنا أكثر من أن نحصر
ويعاين بكلامه وفيما قلناه كفاية لذوى الافهام والله أعلم (سئل) في رجل أقر وهو محال تعتبر شرعا بانه لاحق له في المكانين
الفلايين وانهم ممن حقوق فلان وفلان وتعرض عن تغيير الاشهاد بذلك شيئا معلوما وقبضه (١٥١) والآن بعد مضي مدة زعم ان الاشهاد

رجل به داء في ظهره اتفق مع طبيب على مداواته وجعل له أجرة ولم يضر به مدة ودأوه بر يد الطبيب
أجرة مثله وما أنفق في غن الادوية فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في الخبرية من الاجارة (سئل) فيما
إذا استأجر زيدا من عمر ودار ولم يرها فلما رآها لم تعجب به ويريد فسخ الاجارة بخيار الزوجة فهل له ذلك
(الجواب) نعم كما في التنوير بين فسخ الاجارة وعبارة التنوير فسخ بخيار شرط ورؤية اه
وتوضيحه في الدرر (سئل) في راعي بقر أجبره بترك البقر مع ابنة الصغير وصغير آخر أجبره عليه
وهما لا يقدران على الحفظ أصلا ففقدت وهلك واحدة من البقر فهل يكون هذا تضيقا فيضن الراعي
(الجواب) نعم وذكرك في الذخيرة والراعي أن يبعث الاغنام على يد غلامه أو أجبره أو ولده الكبير الذي
في عياله لان الردم من الحفظ وله أن يحفظ بيد من في عياله فكان له الردييد من في عياله كالمودع فإذا هلك في
حالة الردييد كان الراعي أجيرا مشتركا فلا ضمان عليه عند أبي حنيفة وعندهما هالك بامر يمكن التخريز
عنه يضمن كمالا ودينف نفسه وهالك في يده في حالة الرديوان كان الراعي أجيرا خاصا فلا ضمان عليه على كل حال
كالمودع بنفسه وهالك في يده في حالة الرديوان ان يكون الراد كبيرا يقدر على الحفظ لانه متى كان صغيرا
لا يقدر على الحفظ يكون هذا تضيقا على الجير يضمن بالتضييع عندهم جميعا وشرط أن يكون في عياله لانه
إذا لم يكن في عياله كان الردييد له ويبدأ أجبري سواء وليس له الردييد أجبري فمكذبا يضمن ليس في عياله
عمادية من ضمان الراعي ومثله في الفصولين (سئل) فيما إذا دفع زيدا لعمرو وجلا ليعمله من دمشق
إلى قرية كذا باجرة معلومة وعين له الرفقة فذهب عمرو وحده والطارق يخوف لا يسلكه الناس بالرفقة
ففي أثناء الطريق خرج عليه قمامة وأخذوا الحل منه فهل يضمن عمر والحل (الجواب) نعم قال في
العمادية فان عين الرفقة فذهب بغير الرفقة ان كان الطارق يخوف لا يسلكه الناس بالرفقة يضمن
وان لم يكن يخوف لا يسلكه كل واحد بغير الرفقة لا يضمن اه ومثله في جامع الفصولين (سئل) فيما
إذا دفع زيدا إلى عمرو والمكاري أمتعة ليعملها إلى مكان معلوم باجرة كذا من الدراهم فأخبر عمرو أن في
الطارق اصوصا فلم يلتفت وسار في الطريق حتى أخذت اللصوص الامتعة والحال أن الناس لا يسلكون
هذا الطريق مع هذا الخبر فهل حيث الحال ماذا كرى يضمن (الجواب) نعم استأجر حمارا ليذهب به
إلى موضع معلوم فأخبره ان في الطريق اصوصا فلم يلتفت إلى ذلك وذهب وأخذ اللصوص ان كان الناس
يسلكون هذا الطريق مع هذا الخبر بدراهم وموالمهم فلا ضمان والافهوضان لانه في الفصل الاول
ليس بضيق وفي الفصل الثاني مضيق عمادية من الفصل ٣٢ في أنواع الضمانات في اجارة الدواب ومثله
في الفصولين (سئل) فيما إذا دفع زيدا لعمرو والقروي دوابه ليرعاها في محل الرعي ويحفظها على المعتاد
بنفسه باجرة معلومة فراعها مدة ثم تركها تروى وحدها من غير حافنا حتى ضاع منها اثنتان بتفريطه وتقصيره
فهل يضمن قيمتهما (الجواب) نعم قال في فصول العمادي وفي مختصر القروي لا ضمان على الجير
الخاص فيما تلف في يده ولا ماتا في عمله معناه إذا لم يكن متعديا بخلاف الجير المشترك فإنه يضمن إذا حصل

الميت ولا مال له سواء أوكان ولا وفي الابيه فيقدم الدين المعروف والثابت بمعاينة الشهود وعليه إذا ادعى الوارث أن ذلك كان للجنة
بحلف المقر له انه ما كان كذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثيابا ورجل آخر ثيابا ورجل آخر ثيابا ورجل آخر ثيابا
فادعت ورثته أن الاقرار بقبض الثمن كان تجسقا ولم يقبض منه شيئا الحكم في ذلك (أجاب) يلزم المقر له الحلف بالله تعالى لقد أقر
اقرارا صحيحا فان حلف على ذلك منع الحاكم الورثة عنه وان سئل عن التمين لزم ما ادعته الورثة وان أقامت الورثة المذكورة المدعى على
ماله أو قبلت والله أعلم (سئل) في الوكيل بالشراء إذا أقر بقبض المبيع المعين من وكيل آخر بالبيع ثم بعد مدة أنكر قبضه بعد دفعه بعض

الثمن مستعيا أن اقراره كان كاذبا فالجواب ان يقبضه فلم يقبضه هل نسمع دعواه على وكيل البيع أم لا (أجاب) يلزم الوكيل البائع
اليمين على أن وكيل الشراء المذکور ما كان كاذبا في اقراره بالقبض على ما اختاره المتأخرون وهو مذهب أبي يوسف وعلمه الفتوى لتغير
أحوال الناس وكثرة الخداع والخلفيات والمصلحة في غالب الكتب ومن المقرر أن وكيل الشراء وكيل البيع ترجع الحقوق اليهما لا إلى الموكل
والله أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة صغار وكبار وخلف تركته فاتفقوا في السر على أن يقر وأظهر أبان جميع ذلك المال لفلان أحد
أبناء الميت خوفا من ظلمة الولاية وأشهد (١٥٢) المقر له على نفسه شهودا في السران المال تركته عن الميت يجري على فرائض الله تعالى

الهلاك ففعله وفي الخبر يد البرهان الاجبر الخاص لا يضمن الاب بالتعدي من ماله المتعدي هو الذي يفعل
بالوديعة مالا يرضى به المودع عناية اه من الانقروى (سئل) فيما اذا استأجر زيدا من ناظر وقف
أرض بستان الوقف بعد ما سافاه الناظر على الاشجار في مدة الاجارة على جزء معلوم اجارة مسافة صحيحة
ثم مات المستأجر في أثناء المدة قبل ظهور الثمرة وعقد هاهنا تفسخ الاجارة وتبطل المسافة (الجواب)
نعم (سئل) فيما اذا انقضت مدة الاجارة والزرع بقل وأراد المؤجر أن يسوق شرب الارض إلى أرض
أخرى ليس لها شرب من ذلك النهر بدون اذن من بقية الشركاء في النهر فهل يترك الزرع في الارض باجر
المثل إلى أن يدرك وليس له اخراج الشرب إلى غير هاهنا الشرب في الاجارة تبسع للأرض من ككل وجهه
(الجواب) نعم يترك الزرع في الارض باجر المثل إلى أن يدرك لأن له نهاية معلومة فاما كونه رعاية الجانيين
اذا انقضت مدة الاجارة كما صرح به في البحر والنخ والاشياء وغيرها والشرب في الاجارة تبسع الأرض من كل
وجهه لأن الاتفاقات بالارض لا يتم بدونه فلم تجز اجارة الشرب مع أرض أخرى كافي للبرازية من الثالث في كتاب
الشرب وفي شرح الملتقى للعلاء من باب ما يدخل في البيع بما لا يدخل الشرب والطريق في بيع الارض
والدار لا يذكر الحقوق ويدخلان في الاجارة والرهن والوقف والقسمه كافي الفقه اه وفي الهداية في
فصل الدعوى في الشرب وليس لاحد الشركاء في النهر الخاص أن يسوق شربه إلى أرض له أخرى ليس لها
في ذلك شرب لانه اذا تقدم العهد يستبدل به أنه حقه اه ومثله في المثلون (سئل) في بيت موقوف سكنه
زيد بلا عقد اجارة شري مدة قبل كان يعطى أجرة كل شهر في محاسبته لناظر الوقف آجره الناظر من عمرو
بزادة معتبرة مدة سنة ابتداءها غرة محرم سنة كذا بعد انتهاء ذي الحجة الذي كان زيد دفع أجره بالتعاطي
لناظر وزعم زيد أنه أحق بقبول الزيادة المزبورة فهل لا عبرة بزعمه (الجواب) نعم حيث لم يكن مستأجرا
تلك المدة المزبورة (أقول) صرح في الدر المختار في أواخر باب الفسخ بجواز الاجارة بالتعاطي وفي الاشياء
السكون في الاجارة وضوابط قبول وتعامه فيما علقناه عليه فقول المؤلف حيث لم يكن مستأجرا تلك المدة فيه نظر
الآن براد المدة الثانية التي آجرها لناظر من عمرو وعليه فهو صريح في أن الاجارة الثانية صحيحة وان كان
المستأجر الاول أحق وقد توقف فيما مر في أن عرض الزيادة على المستأجر الاول هل هو لازم يقتضي عدم
صحته الاجارة من غيره قبل العرض عليه أو هو على سبيل الاولوية فلا يقتضي ذلك ولم أر التصريح به في كلامهم
فأبراجع (سئل) فيما اذا استأجر زيدا بديانة عمرو فعمل عليها كذا من الخطة إلى مكان كذا فعمل
عليها أكثر من ذلك حد يدادون اذن عمرو فعملت الدابة وماتت من ذلك ويريد عمرو أن يضمنه قيمتها
فهل له ذلك (الجواب) نعم وان استأجرها لعمرو فعمل عليها خطة أو غيرها بوزن معلوم فعمل عليها البناء أو
حد يدعمل ذلك الوزن يضمن لأن الحد يدوالين يكون أدق لظهور الدابة عمداية في رد المستأجر (سئل)
في رجل أحرق حصا من أرض مستعارة بقرب حفرة بذر لاضطراب الرياح وسرت النار إلى الخطة
وأحرقها وكانت الرياح وقت الاحراق يذهب مثلها بمثل تلك النار إلى الخطة فهل يضمن مثلها لزيد حيث

بينهم وان اقرارهم به نتيجة
خوفا من الظلم هل اذا شهد
لهم شهود السر بذلك تقبل
شهادتهم ويبطل اقرارهم
الذي في العلانية له أم لا
(أجاب) نعم تقبل شهادتهم
ويبطل اقرارهم الذي في
العلانية وهذه من مسائل
النجدة وقد ذكرها كثير
من علمائنا في باب البيع
الفساد ومنهم من ذكرها
في باب الاقرار وهي في
الخاتمة والاختيار والبرازية
وجامع الفتاوى وغير هاهنا
الكتب وقد صرحوا بان
مدعى النجدة اذا أقام بينة
على تقبل لانه أي المدعى
عليه ذلك اذا عينه به عرف
بها أن زمانه هو جهات كذا
اذا برهن عليه خصمه بذلك
اذا التثبت بالبينة كالنائب
عيانا وهذا بالاجماع لان علم
نيسه خلاف بين الاثني وهو
موافق للقياس والاستحسان
وكثيرا ما يفعله الناس
خشية من الظلمة لا سيما في
هذا الزمان والله أعلم
(سئل) في رجل ادعى على
آخرانه دفع له خمسين قرشا

على زيت كل جرس ونصف فانكر ذلك وادعى أنه انما ذكره في خلاص خسين قرشا من زيدا فانما صرقتة على
الحكام أحاسن به وانه استخلص من زيدا مبلغا من كرو وصرق منه غايبة عشر قرشا فصار له عشر من قرشا فانكر المدعى المذکور
ذلك فما الحكم (أجاب) جواب المدعى عليه انكاره لاخذ الخسين قرشا على زيت كل جرس كذا ودعوى وكذا في خلاص خسين نكرة فكانت
دعوى مستغلة فطلب من المدعى الاول وهو مدعى دفع الخسين على زيت البينة فانها الزم بالقرن والخسين ان كان السلم فاسدا وان لم
يقعها عليه من اليمين على أنه ما استغنى عن ذلك ثم هو على دعواه ولا تخفى عنه الدعوى فحق أقامها فثبت دعوى المدعى عليه ولو كالة وقبض المبلغ

وانه صرف منه كذا وبقي معه كذا اقرار منه بشي آخر يمكن رد المقر له فان عاد إلى الاقرار بعد تكذيب المقر له نانيا وصدة فيه بعد لزومه
ويكونان قد توافقا عليه وما دام على تكذيبه كلما أقر فلا شيء له بما أقر به أنه باق له عنده من الخسين الموكل في قبضه فليست له بذلك والله أعلم
(سئل) في امرأة أقرت أن جميع ما هو في بيت زوجها ماله سوى أسباب عيانتها وكتب بذلك حجة ثم مات الزوج فادعت الزوجة أسبابا لم تكن
مما ضمن لها في الحجة زاعمة أنها جددتها بعد الاقرار وبقيته ورثة الزوج يقولون انها كانت موجودة وقت الاقرار هل القول قول الزوجة أم لا
عليهم أم قولهم والبينة عليها (أجاب) الحمد لله ولي الحمد أسأله التوفيق فيما أبدى (١٥٣) القول قول الزوجة المذکور كونه
وهذه مسألة مشهورة

لم يقطع المثل بعد ثبوت ذلك شرعا (الجواب) نعم أحرق حصا من أرض مستعارة أو مستعارة فاحترق
شي من أرض غيره لم يضمن ان لم تضارب الرياح فلو كانت مضطربة ضمن لانه يعلم انها لا تستقر في أرضه
فيكون مباشرة شرح التنوير للعلاء من شئ الاجارة (سئل) فيما اذا استأجر زيدا من عمر وآلات
لهو ولعب يسعون بالمناقل والظاب والدلك لاجل اللعب بهامدة معلومة فهل لا تصح الاجارة (الجواب)
نعم قال في البدائع ومنها أن تكون المنافع مباحة الاستيفاء فان كانت محظورة الاستيفاء لم تجز الاجارة
وقال في الملتقى بعد ذكره كسر آله الله و يصح بيع هذه الاشياء وقال لا يضمن ولا يجوز بيعها وعليه الفتوى
اه قال في الكافي لهما أن هذه الاشياء أعدت للمعصية فبطل تقومها كالتجر والفتوى على قولهم مال كثر
الفساد فيمابين الناس اه والبيع والاجارة اخوان لان الاجارة تبسع المنافع (أقول) وفي متن التنوير
ولا تصح الاجارة لعسب التيس والغناء والنوح والملاهي اه أي كالزماير والطبل فان كان الطبل لغیر
الله وكبيل الغزاة والعروض والاقايله يجوز كافي شرح الهداية للافتاني (سئل) في مستأجر بستان
من المتكلم عليه انقضت مدته اجارته ومضى بعدهامدة أخرى وهو واضع يده على البستان من غير عقد اجارة
ولا اذن من مؤجره المذکور ويمنع من تسليم البستان زاعما أن له فيه قيمة وحزنا في بعضه ويكلف المؤجر
بشراء القيمة بدون وجه شرعي والحال أن ذلك واقع في المدة الخالية عن العقد والاذن وقد استوفى منفعة
البستان فيها فهل يؤمر المستأجر بتسليم البستان للمؤجر و رفع قيمته وعليه أجر المثل في المدة التي استوفى
منفعتنا ولا يجبر المؤجر على شراء القيمة (الجواب) نعم (أقول) أطلق في لزوم المستأجر أجره المثل عن المدة
الخالية عن العقد وفيه تفصيل فان كان البستان وقفا أو لیتيم أو أعدمه مالكه للاستغلال يلزم المستأجر
أجرته عن المدة المذكورة والافاق تقاضاه المالك بالاجرة ولم يسلمه بعد التقاضي واستغله لزمته الاجرة أيضا
والافاق في الدر المختار في باب الفسخ وفي الخاتمة استأجر دارا أو حماما أو أرضا شهر فاسكن شهر من هل
يلزمه أجر الشهر الثاني ان معدا للاستغلال نعم والالاه يفتي قلت فكذلك الوقف ومال الیتيم وكذا التقاضاه
المالك وطالبه بالاجرة فاسكن يلزمه الاجر بسكاه بعده (سئل) فيما اذا أجزر بدحاوته المعلومة من عمرو
مدة تسع سنين باجرة قدرها عن كل سنة قرشان ومضى بعض المدة فلم يزددادون لار بابها ثابته بالبينة
الشرعية ولما لم له غير الحافوت ويريد فسخ الاجارة لبيعها لوفاء بونه الثابت عليه فهل له ذلك (الجواب) نعم
قال في الدر المختار وتفسيح بعد لزوم دين سواء كان تابعا بعين من الناس أو بيان أي بيته أو اقرار والحال أن
لاماله غيره أي المستأجر لانه يجبر به فيضطر الا اذا كانت الاجرة المحجلة تستغرق قيمتها اشياء اه ومثله في
الملتقى وغيره (فروع) اذا قطع الاستأجر من استأجر الضياع المستأجرة شجرة ففسخ الحق الفسخ ان كانت
الشجرة مقصودة ذخيرة من الفصل ١٤ في فسخ الاجارة بالعدر المستأجر اذا أخذ منه الجباية الراتبه على
الدور والحوايت يرجع على الاستأجر وكذا الاكار في الارض وعليه الفتوى المستأجر اذا عمر في الدار المستأجرة
عمرات باذن الاستأجر وجسم عما أنفق وان لم يشترط الرجوع صريحا وكذا القيم وفي التنوير والبالوعة

(٢٠) - (فتاوى حامديه) - (ثاني)
ملكت هذا بعد الاقرار كان القول قول المقر الآن يقيم المقر له البينة
أنه كان في يد المقر وقت الاقرار ان المقر ينكر دخول هذا العبد في الاقرار فيكون القول قوله اه وأنت على علم اذا قيل قول المرأة انه
حادث بعد الاقرار رجعت المسئلة الى مسألة اختلاف الزوجين وقد نصوا فيها على أن القول قول الحي منهما فيما لا يصلح الاله وفي المشتبه
فأعلم ذلك وتنبه للالتصاف في الشبه والله أعلم (سئل) في مريض مرض الموت أقر أن بنتهما من دينها الثابت لها عليها أو شهدت بانها قبضته هل
يصح أم لا يصح (أجاب) لا يصح قال في جامع الفوائد مريض أبرأ ورثته من دينه له أصل أو كفاية بطل وإذا اقراره بقبضه واجتباؤه به

انما الاستحقاق اهم من الارث واثبتت لهم ولم تنعزل لاسقاط ما استحقه من التركة فهل هذا البراءة يشمل ما استحق من التركة قبل
فدونها (اجاب) صرح علماء ارباب الارث لايصح اسقاطه اذ هو جبري لا سميائي الاعيان فتقولها الاستحقاق انما هو بقروله تعالى ولا يوبه لكل
واحد منهم ما للسدس فبطل به قولها الاستحقاق انما هو في الاشياء والنظر في قول رارث تركت حتى لم يطل حقه وفي جامع الفصولين لو قال احد
ورثته برئت من تركته اي براء الغرماء عن الدين بقدر حقه لان هذا البراءة عن الغرماء بقدر حقه فيصح ولو كانت التركة عينيا لم يصح
ولو قبض احدهم شيئا من بقية الورثة (١٥٦) وبرئ من التركة ونهاه بدين على الناس لو اراد البراءة من حصة الدين صح لا لو اراد تعليق حصة

من الورثة لتعليك الدين عن
لا عليه ولو قال وارث تركت
حتى لم يطل حقه لان المال
لا يطل بالترك فهو صريح
بانها اي الام لو تعرضت
لاستقاط ما استحقه من
التركة لا يطل حقه من
الارث والله اعلم (سئل في)
أمة اعترف سيدها بانه
وطئها فأتت بنت بعد
اعترافه بالوطء هل يثبت
نسبها منه وورثته في تركته
مع بقية ورثته أم لا يثبت
نسبها منه ولا وراثته (اجاب)
لا يثبت نسب والد الامه من
سيدها بمجرد قوله فدوطئها
الا اذا ادعاه لنفسه فاذا
مات السيد لارث البنت
المذكورة من ماله الا اذا
ثبت بينه وبينه معة
دعوى النسب لها واذالم
ثبت فالبنت من حقه ماله
الموروث عنه لو رثته
والحال هذه والله اعلم
(سئل في امرأة اشهدت
على نفسها انها لا تستحق
قبل اخراجها من ممتلكات
والدها وان الذي قبضه
اخوها من الدين الحقة
عن والدها وصاحبها استحقاقها

منه وهو غايته واثبتت لهم من التركة بقدر حقه على مدون من مدائن الدين والديها واذ
اعترف اخوها له من حقه ما قبضوا شهد به يفسد قوله في حقه لا وهل اذا اعترف انها اقترضت منه كذا ثم ادعت انها اقترضت به ولم تكن
قبضته بحلف لها (لا) (اجاب) لا يثبت الا شاهدان كدور من الدعوى يدين على مدون عليه من لوالدها ولا يصدق اخوها في قبض منه وشمله
اشهادها قال في آخر الفصل الثامن والعشرين من جامع الفصولين مستشهدا بان قال قد استوفيت جميع ما تركه والدي من دين على
الناس وقبضت ذلك كله ثم ادعى على رجل ديني اني اقبل بينه واقص له بالدين اه وان خبره بان واقعة الحال اولوية واذا قالت اقررت

بالمال وليكن ما قبضته بحلف اخوها انما اقترنت كذا في الترخون واستقرت كلهم عليه والله اعلم (سئل في رجل ادعى ان
عن آخر على واحد من ورثته الميت بدعي عليه فاقوله بالوكالة وانكر الدين ثم ادعى في وجه المدعي عليه الذي هو احد الورثة هل يؤخذ من جميع
التركة ام يلزم المدعي عليه فقط (اجاب) ان شهد مع المقر بالوكالة رجل آخر يؤخذ من جميع التركة والا قال في مجموعة مؤيد زاده
عن الزبادات ان انكر الوارث الدين على أبيه واقام المدعي بيمينه يقضي بالدين ويستوفي من جميع التركة لان نصيب هذا الوارث وهذا الان
القضاء على الوارث يكون قضاء على الكل فان اقر هذا الوارث بالدين وكذبه سائر الورثة (١٥٧) فلم يقض القاضي باقراره حتى شهد هذا

هذه العقود والا كراه وان كان بالحس والضرب فانه يقو الرضا شرح الطحاوي لا سيجاب ثم قال
عطاء الله افندي ما نصه والتوكيل من العقود التي يطلها الهزل فلا يصح واذ لم يصح فيكون الزوج فضوليا
في فراغه فلها ان لا تحبزه وتأخذ ارضها (اقول) يستثنى التوكيل بالطلاق والعناق فقد صرح في متن
التنوير بصحة مع الاكراه وقال في شرحه للعلاق وما في الاشياء من خلافه فقياس والاستحسان وفروعه اه
وكذا قال في شرح النجاة انه اي ما في الاشياء بخلاف لما في الكتب الممتدة كالخانية والبرازية والمجنبي والبحر
وتبيين الكثرة فيعمل ما في الاشياء على اعتماد القياس لكن المعول عليه هو الاستحسان الا في مسائل معروفة
ليس هذا من عبارات الزيلعي في التبيين ولو اكره على التوكيل بالطلاق والعناق فوقع التوكيل وقع
استحسانا والقياس ان لا تصح الوكالة لان الوكالة تبطل بالهزل فكذلك مع الاكراه كالبيع وأمثاله وجبه
الاستحسان ان الاكراه لا يمنع انعقاد البيع ولكن يوجب فساد فكذا التوكيل ينعقد مع الاكراه
والشروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة لكونها من الاسقاطات فاذا لم تبطل نفذ تصرف الوكيل اه وحاصل
العله المذكورة ان الاكراه على البيع لما كان في حكم الشرط الفاسد لم يمنع انعقاده وانما وجب فساد لان
الشروط الفاسدة تؤثر في خلاف التوكيل حيث لا يفسد بالشرط الفاسد فينعقد بالفساد ومقتضى
هذا صحة الوكالة في الطلاق والعناق وغيرهما استحسانا وعلى هذا فما تقدم عن التنازعانية وفتاوى عطاء
الله افندي مبني على القياس الا ان يقال ان نفس الطلاق والعناق يصح مع الاكراه فكذلك التوكيل به بخلاف
نحو البيع فانه لا يصح مع الاكراه فلا يصح التوكيل به والالزم أن يكون للوكيل مزية على الاصيل في باب
الاكراه اما في العناق والطلاق فلا يلزم ذلك وحيث لا تجري عليه الاستحسان على اطلاقها فليأمل هذا
وقد وقع السؤال عن الوكالة بالنكاح هل تصح مع الاكراه ومقتضى ما ذكرناه صحة لان النكاح نفسه
يصح مع الاكراه كالطلاق والعناق فكذلك التوكيل به وقد صرح بذلك الشيخ صالح ابن صاحب التنوير
في حاشية الاشياء وقال ولم أره منقولا اه وخالفه اخبر الرمي في حاشيته على المع وقال والظاهر أن سكوتهم
عنه لظهور أنه لا استحسان فيه بل هو على القياس اه أي فلا يصح لكن اخبر الرمي نفسه ذكر في حاشيته
على البحر في باب الطلاق الصريح أن الظاهر أنه كالطلاق والعناق لتصریحهم بأن الثلاث تصح مع الاكراه
ثم ذكر ما تقدم مناه عن الزيلعي وغيره ثم قال فانظر الى علة الاستحسان تجد انها في النكاح فيكون حكمهما
واحدا تأمل اه ولا يخفى أن هذا هو الوجه والله تعالى اعلم (سئل فيما اذا استدان زيد من عمرو
دراهم معلومة ورهن امرأته بدارها عند عمرو بطريق الاكراه المعتبر شرعا من زوج جهازه بدار عمرو
فهل اذا ثبت ما ذكره يكون الرهن غير صحيح ويتحقق الاكراه من الزوج (الجواب) نعم الزوج
سلطان زوجته فيتحقق منه الاكراه كافي للبرازية والدر المختار وغيرهما والرهن لا يصح مع الاكراه
لان ما يصح مع الاكراه عشرون وليس منه ذلك كافي في باب الطلاق من النهر (سئل فيما اذا اشترى زيد
من عمرو اشجارا زيتون بالاكراه المعتبر شرعا وتصرف زيد بقرتها مسدودا بداره والا أن فسخ البيع

تمام مهر مثلها بلا اقرار الزوج وأما البيع فلا يجوز قال في جامع الفصولين أعطاها بيتا عوض مهر مثلها لم يحضر
في المرض ولو بين المثل الا اذا أجاز وارثه والحاصل ان الاقرار لها بالدين المذكور معة صريح حيث لا زيادة يملك ما يؤجل لثقلها ولا
يحتاج فيه الى تصديق الورثة وان كان في زيادة لا يصح الا باليه ويصح فيها مهر مثلها وان للبيع لها لا يصح الارضا الورثة فان رضى
البعض ورد البعض جازي حصة من رضى ولم يحضر في حصة من لم يرض وهذه الاحكام كلها صرح بها في جامع الفصولين في أحكام المرضى والله
اعلم (سئل في رجل أقر في مرض الموت بعشرين قرشاً من المهر المشروط فجعله زوجته المدخولة انها باقية لها في ذمته وباعها بدينار

مرهونا عندد لغيره هل يصح اقراره في تلك الحالة وبيعه للزيتون الرهن أم لا (أجاب) لا يصح اقراره لغيره بقاء شيء من مهرها المشروط عليه
تجمله قبل الدخول به الدخول لا يصح مع ما اقراره لغيره لانه اقرار وارث وهو لا يصح في مرض الموت وبيعه للزيتون
المزبون عدم حتمه أظهر من الشمس والله أعلم (سئل) في رجل يذهب ويحجي عن حوائجه الداخلة والخارجة غير أن في وجهه اصفرارا
وفي جسده تغير لا ينعكس ذلك عن الخروج لما كرهه من بلده الى بلد آخر أو هو في هذه الحالة فيردى فراش ان جميع ما في يده لا يبيعه فلا هل
يصح اقراره ويصحب به شرعا أم لا (أجاب) (١٥٨) نعم يصح اقراره ويعمل به شرعا وحكمه حكم الصحيح ولا يلزم من اصفرار الوجه وتغير

الجسد الحاقه بالريش الذي يختلف أحكامه عن أحكام النجس فان الانسان لا يتلوه عن مرض ما فادام يخرج في مصالحه لا يعد مرضا عادة قال في الجامع الصغير صاحب السبل والديق مالم يصير صاحب فراش فهو كالصحيح فاذا علم ذلك علم انه كافر اقراره يصح وقد صرحوا بأن الصحيح اذا قال جميع ما في يدي أو جميع ما ينسب الي لفلان يكون اقراره لاشية حتى لا يشترط فيه شرائط الهبة قال في الحاشية قال ما في يدي من قليل أو كثير أو عبد أو متاع لفلان صح اقراره لانه عام وليس بمجھول اه فكل شيء ثبت أنه كان بيده بحكم له به الحاكم الشرعي كقولهم في كلام علمائنا والحال هذه والله أعلم (سئل) في اخوين كثر من بينهما السعاري والمخاضيات لقرىب لهما لدى نائب الحكم فرفع أمره الى القاضي الكبير المستنيب فنهى نائبه عن سماعه دعواهما عليه قائلا ان أراد الدعوى عليه فليدعها (سئل) في رجل يبيع بئرا لغيره ولا يصح اقراره لغيره بقاء شيء من مهرها المشروط عليه (أجاب) نعم قال في الكنز وشرح العيني ويثبت به أي بالبيع ونحوه مكرها الملك للمشتري ونحوه عند القبض للفساد أي لكونه فاسدا لان مقتضى العقد الفساد وثبت الملك عند القبض الخ اه وقال الزيلعي أي يثبت بالبيع أو الشراء مكرها الملك للمشتري لكونه فاسدا كسائر البياعات الفاسدة لان ركن البيع وهو الإيجاب والقبول صدر من أهله مضافا الى محله والفساد لعدم شرطه وهو التراضي وقوات الشرط تأثيره في فساد العقد الخ فصرح بالعبارة أن المشتري بالاكراه عليه ملكه فاسدا عند القبض وبذلك صرح في كتب الأصول من بحث العوارض المكتسبة واذا اعتبرناه بغيره فاسدا ترجع الى زوائد المبيع بغيره فاسدا كيف الحكم فيها فنقول قال في جامع الفصولين ولو منعه له متولدة تضمن بالعدوى لا بدونه ولو هلك المبيع لا المتولدة فالبايع أخذ الزوائد بقيمة المبيع ولو منعه له غير متولدة فله أخذ المبيع مع هذه الزوائد ولا تطيب له ولو هلك في يد المشتري لم يضمن ولو أهلكها ضمن عندهما لا عند أبي حنيفة وعياثلها زوائد الغصب ولو هلك المبيع لا الزوائد في المشتري بخلاف المتولدة كما يفترقان في الغصب فيضمن قيمة المبيع فقط اه ونقله عنه في البحر في البيع الفاسد ولا شك أن غرة الزيتون في مسئلتنا منفصلة متولدة فتضمن بالعدوى لا بدونه فالبايع تضمن زيدا بقيمة الزيتون الذي تصرف به في المدة والظاهر أنهم انما تركوا تفصلها في الاكراه اعتمادا على ما ذكره في البيع الفاسد (سئل) فيما اذا باع زيد نوره من عمرو بالاكراه المتعبر شرعا من بكر ومات النور عند عمرو ويريد زيد أن يضمن عمرا المشتري قيمته بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم ولو أكره البائع على المبيع لا المشتري وهلك المبيع في يده ضمن قيمته للبائع لانه قبضه بحكم عقد فاسد فكان مضمونا عليه بالقيمة كره الزيلعي شرح التنوير ومثله في الكنز والدور وغيرهما (سئل) فيما اذا كان المكره غير قادر على ما هدبه هل يكون كراهها معتبرا أم لا (الجواب) شرط الاكراه قدرة المكره على ايقاع ما هدبه كإتي الملتقي وغيره (سئل) في جماعة من المسلمين شهدوا أن زيدا أكره عمرا وهدده بالقتل وكان قادرا على ايقاع ذلك وجعله على ابرائه من مال معلوم فأبرأه خوفا منه فكيف الحكم (الجواب) اذا كان الشهود المذكورون هذولا وزكاهم جماعة وكانت الشهادة بعد دعوى صحته من خصم شرعي على مثله تقبل شهادتهم ويثبت بها الاكراه اذا صدر من غير السلطان على ما عليه الفتوى كذا أفق المهمنداري رحمه الله تعالى (سئل) في كبر أفعنتها أنوها عند ارادة دخول زوجهها الا أن تبعة دارها التي كان باعها منها فبما مضى وأن تهب له أمتعة معلومة وضربها ففعلت حين لم تجد بئرا من ذلك فهل اذا ثبت ذلك لا ينفذ بيعها ولا هبتها (الجواب) نعم كما أفق بذلك الخير الرمي رحمه الله تعالى (سئل) في رجل يبيع على غيره بئرا لا يبيعه طاب من الاب أن يبرئه منه فامتنع الاب فصرخ ونحوه بندقه فحجبه وهدده بقتله بها ان لم يبرئه وهو قادر على ذلك وتحتق الاب من ايقاع ذلك ان لم يفعل فأبرأه عن دينه فهل اذا ثبت ذلك لا يبرأه غير صحيح ولا لا مطالبة الاب بدينه (الجواب) نعم

عليه على النائب فقال على ميل الاسكوا منهما واستبعاد ذلك عنهما ناقضت أبا كروا كما يعني بذلك غاية الاستبعاد هل يكون اقراره بقتل أبيهما أو أخيهما أم لا ولو أعاد ذلك وأقر به وشهد عليه شهوده أم لا (أجاب) لا يكون ذلك اقرارا بالاجماع وانما هو استبعاد منه لصدره من الحاقه من حوا والدعوى عليه وان كان لا يبيعه اليه كره جار على السنة عند أدية من هو محسن لغيره لم يثبت بضما يامل منمن مجازاة المحسن بالاحسان لا بالاساءة وهذا مما هو مجمع عليه أي عدم كونه اقرارا بالقتل والله أعلم (سئل) في رجل دفع له آخر على يده

صاونا وثيابا ونقد اوديعه وأذن له في بيع الصاونا والثياب بمصر ففعل ودفع عنها له وتوفي الا آخر بعد وفاة والده المذكور مدعى وكل زوجة الولد على ان كلام من الصاونا والثياب والنقد ملك للولد دون والده وطالبه بمناخهها يعني زوجة الولد بالارث منه فاجاب المدعى على ان كره كونه ملكا للولد قال لا اله الا الله والاسلام الى ولده المذكور يعني كان مأموره في ذلك هل تكون للوالد فقهرى على فراض الله تعالى ارنا عنه أم للولد فقهرى على فراض الله تعالى ارنا عنه واذا قلتم هي للوالد هل لو قسمها كما بين ورثة الولد والحال هذه تبطل قسمته لخالفته للموضوع الشرعي أم لا (أجاب) هي للوالد لا للولد فقد صرحوا قاطبة بأنه اذا قال هذا الذي يدفعه الى أو سلمه الى عمرو (١٥٩) فهو لزيد صرح به في الخلاصة والبرزانية وانتاز جانب زوجه وأولاد

(سئل) في رجل يبيع بئرا لغيره ولا يصح اقراره لغيره بقاء شيء من مهرها المشروط عليه (أجاب) نعم قال في الكنز وشرح العيني ويثبت به أي بالبيع ونحوه مكرها الملك للمشتري ونحوه عند القبض للفساد أي لكونه فاسدا لان مقتضى العقد الفساد وثبت الملك عند القبض الخ اه وقال الزيلعي أي يثبت بالبيع أو الشراء مكرها الملك للمشتري لكونه فاسدا كسائر البياعات الفاسدة لان ركن البيع وهو الإيجاب والقبول صدر من أهله مضافا الى محله والفساد لعدم شرطه وهو التراضي وقوات الشرط تأثيره في فساد العقد الخ فصرح بالعبارة أن المشتري بالاكراه عليه ملكه فاسدا عند القبض وبذلك صرح في كتب الأصول من بحث العوارض المكتسبة واذا اعتبرناه بغيره فاسدا ترجع الى زوائد المبيع بغيره فاسدا كيف الحكم فيها فنقول قال في جامع الفصولين ولو منعه له متولدة تضمن بالعدوى لا بدونه ولو هلك المبيع لا المتولدة فالبايع أخذ الزوائد بقيمة المبيع ولو منعه له غير متولدة فله أخذ المبيع مع هذه الزوائد ولا تطيب له ولو هلك في يد المشتري لم يضمن ولو أهلكها ضمن عندهما لا عند أبي حنيفة وعياثلها زوائد الغصب ولو هلك المبيع لا الزوائد في المشتري بخلاف المتولدة كما يفترقان في الغصب فيضمن قيمة المبيع فقط اه ونقله عنه في البحر في البيع الفاسد ولا شك أن غرة الزيتون في مسئلتنا منفصلة متولدة فتضمن بالعدوى لا بدونه فالبايع تضمن زيدا بقيمة الزيتون الذي تصرف به في المدة والظاهر أنهم انما تركوا تفصلها في الاكراه اعتمادا على ما ذكره في البيع الفاسد (سئل) فيما اذا باع زيد نوره من عمرو بالاكراه المتعبر شرعا من بكر ومات النور عند عمرو ويريد زيد أن يضمن عمرا المشتري قيمته بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم ولو أكره البائع على المبيع لا المشتري وهلك المبيع في يده ضمن قيمته للبائع لانه قبضه بحكم عقد فاسد فكان مضمونا عليه بالقيمة كره الزيلعي شرح التنوير ومثله في الكنز والدور وغيرهما (سئل) فيما اذا كان المكره غير قادر على ما هدبه هل يكون كراهها معتبرا أم لا (الجواب) شرط الاكراه قدرة المكره على ايقاع ما هدبه كإتي الملتقي وغيره (سئل) في جماعة من المسلمين شهدوا أن زيدا أكره عمرا وهدده بالقتل وكان قادرا على ايقاع ذلك وجعله على ابرائه من مال معلوم فأبرأه خوفا منه فكيف الحكم (الجواب) اذا كان الشهود المذكورون هذولا وزكاهم جماعة وكانت الشهادة بعد دعوى صحته من خصم شرعي على مثله تقبل شهادتهم ويثبت بها الاكراه اذا صدر من غير السلطان على ما عليه الفتوى كذا أفق المهمنداري رحمه الله تعالى (سئل) في كبر أفعنتها أنوها عند ارادة دخول زوجهها الا أن تبعة دارها التي كان باعها منها فبما مضى وأن تهب له أمتعة معلومة وضربها ففعلت حين لم تجد بئرا من ذلك فهل اذا ثبت ذلك لا ينفذ بيعها ولا هبتها (الجواب) نعم كما أفق بذلك الخير الرمي رحمه الله تعالى (سئل) في رجل يبيع على غيره بئرا لا يبيعه طاب من الاب أن يبرئه منه فامتنع الاب فصرخ ونحوه بندقه فحجبه وهدده بقتله بها ان لم يبرئه وهو قادر على ذلك وتحتق الاب من ايقاع ذلك ان لم يفعل فأبرأه عن دينه فهل اذا ثبت ذلك لا يبرأه غير صحيح ولا لا مطالبة الاب بدينه (الجواب) نعم

التيارات بحال على لصاحبها كما هو الواقع في زماننا هل يجوز وأنه لو نزل له وقبض منه المبلغ ثم أراد الرجوع عليه هل ذلك أم لا (أجاب) الاستحقاق للتيارات باعنا ما لسلطان لا دخل لرضا الغير وجعله فلا اعتبار عنه لا يجوز والدليل على ذلك ما قاله في البرازية وغيره في كتاب الصلح عطاء في الديوان مات عن ابنين فاصطفا على أن يكتب في الديوان اسم أحدهما يأخذ العطاء والاخر لا شيء له من العطاء ويبيد له من كان له العطاء مالا معلوما فالصلح باطل ويزيد الصلح والعطاء الذي جعله الامام العطاء له لان الاستحقاق بالعطاء باثبات الامام لا دخل لرضا الغير وجعله اه فهو صريح في عدم جواز النزول عن التيارات وأن المنزل له يرجع بمبادل كما هو ظاهر وان

(كتاب الحجر والمأذون)*

(سئل) في رقيق محجور يعقل البيع والشراء اشترى من آخر نصف فرس فهل مولا محجور بين أن يبيعه أو يفسخه (الجواب) نعم (سئل) في عبد رقيق محجور بيده دابة وهو جار في ملك جماعة معلوم فهل يكون العبد وما بيده لوالديه المذكورين (الجواب) نعم الحجر هو منع عن التصرف قولانا لا بفقر ورق وجنون في المجانين والرق ليس بسبب الحجر في الحقيقة لانه مكاف محتاج كامل الرأي كالحرة غير أنه وما في يده ملك المولى فلا يجوز له أن يتصرف لاجل حقه شرح الكنز للعيني (سئل) في رجل من معتوف في ذمته ديون لزوجه وله أولاد صغار وكبار ولا وصي له وليس له ما يقضى دينه سوى عقارات معلومة فافقر وهو بهذه الحالة أن جميع ما يعرف به وينسب اليه فهو لابنه فلان الصغير فهل يكون اقراره المزبور صحيح (الجواب) نعم حيث كان معتوها فافقر المزبور غير صحيح العتة اختلال في العقل بحيث يختلط كلامه بشبه نارة كلام العقلاء وأخرى كلام المجانين دور وأحسن ما قيل فيه هو من كان قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير الا أنه لا يضرب ولا يشتم كما يفعله المجنون وهو كالصبي العاقل في تصرفاته وفي رفع التكليف عنه ذكره الزيلعي منع وتصرف الصبي والمعتوه ان كان نافعا كالا سلام والانتهاج صح بلاذن وان ضارا كالطلاق والعنق لا وان أذن به وليه ما وما ترددين نفع وضرب كالبصير والشراء توقف على الاذن فان أذن لهما الوصي فهما في شراعه يبيع كعبد مأذون والشرط أن يعقلا البيع سالب للمالك والشراء جالب له تنوير من المأذون زاد الزيلعي وأن يقصد الرجوع ويعرف الغبن اليسير من الفاحش وهو ظاهر (أقول) وهو ظاهر بجملة حاله أي والحال أن ذلك ظاهر لا يخفى على العقلاء كأن يعرف ان خمسة في العشرة مثلا غبن فاحش وأن الواحد فيها يسير فان ذلك ظاهر فمن لم يعرفه لا يكون عاقلا كصبي دفع اليه رجل كعبا وأخذ به ثوبه فانه اذا فرح به ولم يعرف انه مغبون لا يصح تصرفه أصلا بخلاف ما اذا لم يعرف الغبن اليسير من الفاحش فيما يحول قيمته فانه غير ظاهر قد يخفى على كثير من الرجال العقلاء فضلا عن الصبيان وهذا التقرير برادفع ما أورد من أن الفرق بين اليسير والفاحش مختص بخلاف التجار فينبغي ان لا يعتبر هذا الشرط اه فاعتم بيان هذا المقام فقد خفي على كثير من العلماء الاعلام كما أفضناه في رد المحتار على الدر المختار (سئل) في رجل يحصل له صرعى في كل شهر مرة ثم يفتق ببيعة الشهرة فاذا أقر أو رهن أو فرغ عن تيماله في حاله افاقته هل يكون ذلك صحيحا منه (الجواب) نعم لان المجنون في حاله افاقته كالعاقل كما صرح به الزيلعي وغيره (سئل) في صغيرة يتيمه بلغت غير رشيدة سفينة مبذرة وثبت ذلك عليها بالبينة الشرعية لدى قاض شرعي فهل يحجر عليها ولا يسل مالها اليها حتى تبلغ خمس وعشرين سنة (الجواب) حيث بلغت غير رشيدة لا يسل اليها مالها حتى تبلغ خمس وعشرين سنة عند الامام رحمه الله تعالى لان المنع كان له جاء التأديب فاذا بلغت ذلك السن ولم تتأديب انقطع عنها الرضا فالألامعني المحجوز بعده وعند هذا لا يدفع اليها المال مالم يؤنس منها الرشد فينشد دفع اليها مالها لانها حاي ريان الحجر على الحجر بالسفينة قال في التنوير وشرحه وعند هذا يحجر على

التيارات بحال على لصاحبها كما هو الواقع في زماننا هل يجوز وأنه لو نزل له وقبض منه المبلغ ثم أراد الرجوع عليه هل ذلك أم لا (أجاب) الاستحقاق للتيارات باعنا ما لسلطان لا دخل لرضا الغير وجعله فلا اعتبار عنه لا يجوز والدليل على ذلك ما قاله في البرازية وغيره في كتاب الصلح عطاء في الديوان مات عن ابنين فاصطفا على أن يكتب في الديوان اسم أحدهما يأخذ العطاء والاخر لا شيء له من العطاء ويبيد له من كان له العطاء مالا معلوما فالصلح باطل ويزيد الصلح والعطاء الذي جعله الامام العطاء له لان الاستحقاق بالعطاء باثبات الامام لا دخل لرضا الغير وجعله اه فهو صريح في عدم جواز النزول عن التيارات وأن المنزل له يرجع بمبادل كما هو ظاهر وان

كان نزوله عزلا لنفسه منه وقد رأيت الشيخ الاسلام الشيخ علي المقدسي عند قول صاحب الاشياء في النزول عن الوظائف ما نصه والفتوى على عدم جواز الاعتياض عن الوظائف وقوله الحق المجرى لا يجوز الاعتياض عنها كحق الشفعة وغيره اصرح في رد قول من قال يجوز النزول عن الوظائف فالحاصل ان التيمار هو عطاء المقاتل وجامع كونه في بيت المال وولاية الاعضاء والمنع في ذلك للسلطان لا لمن هو مكتوب عليه فبقيته والنزول عنه بحال غير صحيح فلن دفع المال ان يرجع فيه ويسترد من دفع له كما هو ظاهر والله اعلم (سئل) في رجلين تخاصما على حصة بلدة بالمقاطعة فمن يلى اعطاء (١٦٠) الحصة كذلك ثم اصطلحا على ان يبدل أحدهما مالا لا لا تخور وتكتب على اسمه في الديوان ولا يتعرض له فيها هل يصح ذلك أم لا ويسترد مادفعه اليه (اجاب) لا يصح ذلك وله أن يسترد مادفعه وعلى الاسترد والصالح على نحو ذلك باطل كسئلة من مات وله عطاء في الديوان فاصطاح ابنه على كتب اسم أحدهما في الديوان ويبدل لآخره مالا في مقابلته وكسئلة السارق اذا أخذ شخص فدفع له مالا ليكف عنه فهو باطل و رد البذل الى السارق والله أعلم (وسئل) مرة أخرى بما صورته في رجلين تخاصما على حصة بلدة بالمقاطعة بحال خيرا من الخصامه فندفع أحدهما مالا تخور لمنا على انه متى طلب الحصة المذكورة بنفسه أو بغيره فالمبلغ المدفوع في تقدير استقامه حقه من الحصة المرفوعة يكون في ذمته له يرجع به لصالح على ذلك وراى كل الاضرار عاينا وأشهد كل على نفسه انه لا يستحق قبل الاستحقاق ولا استحقاقا كاجرت العادة

الحرب بالسفوف والغفلة به اي بقوله ما بقي صيانة لماله اه فتلخص من ذلك انها اذا بلغت غير رشيدة عند أبي حنيفة لا يدفع اليها المال الى خمس وعشرين سنة وعندهما الى أن يؤنس رشدها واذا جرح عليها بالسفوف والغفلة فعندها لا يدفع اليها المال حتى يؤنس رشدها ه في الاول الماتى به قول الامام فانه قدمه في الملتقى والهداية وحزم به في التنوير والرد في الثاني المقتضى به قولهما كفى التنوير (أقول) والتلخيص المفيد في مسئلة من بلغ غير رشيدانه لا يدفع اليه ماله حتى يبلغ خمس وعشرين سنة عند الامام وهذا ليس بجرح لانه لا يرى الجرح على الحر البالغ وانما هو منع للتأديب فتصح تصرفاته في هذه المدة وبعدها يسلم اليه ماله وان لم يصبر رشيدانه لا يدفع اليه ماله هذا السن انقطع رجاء التأديب وأما عندهما فانه لا يسلم اليه ماله حتى يؤنس رشده وان صار شيخا ولا يجوز تصرفه فيه وهذه عمرة الخلاف وتظهر الثمرة أيضا فيما لو دفع وصيه اليه المال بعدما بلغ هذه المدة وهو مفسد يضمن عندهما لاعدته وظاهر المتن اعتماد قول الامام في تقييد المنع الى هذه المدة ولم يصرح غيرهم باعتماد قولهما انهم صرح غيرهم بترجيح قولهما بصحة الجرح على الحر البالغ العاقل بسبب السفوف والغفلة والدين فقد صرح في الخاتمة في كتاب الحيوان بان الفتوى عليه وفي القصة انى انه المختار وهذا يصح صريح فيقدم على التصحيح الا ترى كما ذكره العلامة قاسم أي أن ما جرى عليه أصحاب المتن من انه لا يتجرح على الحر تصحيح التزاي بمعنى أن أصحاب المتن التزموا ذكر التصحيح وهم في الغالب عشرون على قول الامام وقدم مشروا في هذه المسئلة على قوله فهو تصحيح له التزاما وما مر عن الخاتمة من أن الفتوى على قولهما تصحيح صريح فيقدم على الاتزامي ثم اعلم انه ذكر في التارخانية انه لا خلاف عندهما في أن الجرح بسبب الدين يقتصر الى القضاء واختلاف في الجرح بالفساد والسفوف فقال أبو يوسف كذلك وقال محمد بن ثابت بجرح السفوف اه ومنه في الجوهرية حيث قال ثم اختلفا فيما بينهما قال أبو يوسف لا يجرح عليه الا بجرح الحاكم ولا ينفك حتى يلقاه وقال محمد بن قيساده في ماله يجرحه واصلا حقه بطاقة والثره فيما باعه قبل جرح القاضي يجوز عند الاول لا الثاني اه وظاهر كلامهم ترجيح قول أبي يوسف هذا خلاصة ما حررته في رد المختار على التزم المختار فاعنتم (سئل) في تيم بلغ رشيد فطلب ماله من أخيه الوصي عليه فامتنع من تسليمه له بدون وجه شرعي فهل اذا ثبت انه بلغ رشيداً يؤمر الوصي بتسليم ماله (الجواب) نعم (أقول) في حاشية البيهقي على الاشياء قال في خزنة الاسل واذا أدرك التيم لم يجز له ان يدفع ماله اليه ولو كان يتأخر ويجزى به بشئ بعد شئ فان وجد ماله دفع اليه ماله وان كان ما جاحا مفسدا تأنى بينه وبين أن يأتي عليه خمس وعشرون سنة ثم يدفع اليه ماله صلح ولم يصح في البدائع ولا بأس للولي أن يدفع اليه شيئا من أمواله وبأذنه بالتجارة لا يختار عندنا فان أنس منه رشدا دفع اليه الباقي ورشدها لا استقامة والاهتداء في حفظ المال واصلاحه اه وفي المنع عن الخاتمة تيم أدرك مفسدا غير مصلح وهو في حجر وصيه جرح عليه القاضي أول بجرحه فسال وصيه أن يدفع اليه ماله فدفع اليه ماله في يده ضمن وصيه لان دفع المال اليه مع علمه بانه مضيع تضيق فيضمن ولو دفع اليه وهو موصي مصلح وأذنه في التجارة فضا في يده يضمن اه فهذا كله يدل على ان علم

ولا يتعرض له فيها هل يصح ذلك أم لا ويسترد مادفعه اليه (اجاب) لا يصح ذلك وله أن يسترد مادفعه وعلى الاسترد والصالح على نحو ذلك باطل كسئلة من مات وله عطاء في الديوان فاصطاح ابنه على كتب اسم أحدهما في الديوان ويبدل لآخره مالا في مقابلته وكسئلة السارق اذا أخذ شخص فدفع له مالا ليكف عنه فهو باطل و رد البذل الى السارق والله أعلم (وسئل) مرة أخرى بما صورته في رجلين تخاصما على حصة بلدة بالمقاطعة بحال خيرا من الخصامه فندفع أحدهما مالا تخور لمنا على انه متى طلب الحصة المذكورة بنفسه أو بغيره فالمبلغ المدفوع في تقدير استقامه حقه من الحصة المرفوعة يكون في ذمته له يرجع به لصالح على ذلك وراى كل الاضرار عاينا وأشهد كل على نفسه انه لا يستحق قبل الاستحقاق ولا استحقاقا كاجرت العادة

في الصكون وبعد ذلك تعرض له في الحصة المرفوعة فهل لن دفع المبلغ أن يرجع به والحال أنه مقرر بأنه أخذ في تقدير الوصي ه قوله في الاول أي في عدم دفع المال للباقي تباع خمس وعشرين سنة وقوله في الثاني أي حصة الجرح بسبب السفوف وعدم الرشد والحاصل أن الخلاف بين الامام وصاحبيه في ما تلتحق احداهما أن من بلغ غير رشيد هل يمنع عن ماله مدة بلومة أم لا فعنده مدته خمس وعشرون سنة وعندهما لا مدة معينة بل لا بد من استئناس الرشد وان صار شيخا والثابت أن هذا المنع هل هو جرحي حتى لا يصح تصرفاته في أثناء المدة أم غير جرحي فذهب الامام الى عدم جرحه مالا اول والمقتضى به في المسئلة الاولى قول الامام في الثانية قولهما اه منه

تركه للحسبة المذكورة وعدم تعرضه فيها (اجاب) لا ادافع الرجوع عما دفع والحال هذه اذا الصلح على مثل هذا باطل اجاء اذا انغمسة على الاحتساب لا يجوز شرعا للبراري في المكفران على فاعلى ذلك كلمات تقوم بها القيامة عليهم والاراء العام الواقع في ضمن صلح فاسد لا يمنع الدعوى صرحوا به قاطبة وخصوصا مع اقراره بعده أنه أخذ المبلغ المذكور في نظير استقامه حقه من الحصة المذكورة ولا حقه له وعلى تقدير ان ثبت له حق في ذلك فقد قالوا الحقوق المجرى لا يجوز الاعتياض عنها كحق الشفعة فلو صلح عنه بحال ليجزى له بطل ولا شئ له ولو صلح احدي زوجيه بحال لتترك نوبته لم يلزم ولا شئ لها وكذلك الصلح عن حق المرور في الطريق والنسب (١٦١) على المختار في هذين لا يجوز في مال في الوصي بصلاحه ورشده يكفي في جواز دفع المال اليه ولو قبل البلوغ فلا يضمن الوصي وانه لو علم عدم رشده لا يجوز ويضمن نعم لو ادعى الرشيد بعد بلوغه وانكره الوصي لا يؤمر الوصي بتسليم المال اليه مالم يثبت رشده كما في صورة سؤال المؤلف وبقي ما لو بلغ ولم يظهر حاله فهل يجوز أن يدفع اليه ماله وتصح تصرفاته أم لا بد من اثبات رشده والذي يظهر في الاول والالزام ان كل من بلغ لا تصح تصرفاته حتى يعلم رشده وفي حاشية الاشياء للسيد محمد أبي السعود عن الولوالجية وكذا يضمن بالدفع اليه وهو مفسد فكذا يضمن بالدفع له قبل ظهور رشده بعد الادراك اه ولعله محمول على ما اذا كان قبل البلوغ غير رشيد مبدرا متلفا لماله ثم بلغ ولم يظهر رشده أم لو كان قبل البلوغ رشيدا غير سفيف فلا كلام لانه يجوز له دفع المال اليه قبل البلوغ فيه مده أولى وأما لو لم يعلم حاله قبل البلوغ أيضا فتقتضى تعليل الخاتمة المارأ نفاؤه لا يضمن بالدفع له بعد البلوغ قيسر ظهور حاله وقد صرح الاصوليون بان السفوف من العوارض ومقتضاها أن الاصل الرشد وفي المتن فان بلغ الصبي غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خمس وعشرين سنة فقيدوا ذلك ببلوغه غير رشيد ومفهومه أنه لو بلغ وهو رشيد أو لم يعلم حاله فانه يسلم اليه ماله ثم رأيت في فتاوى العلامة شيخ الاسلام الشافعي سؤالا فيمن بلغ ولم يعلم حاله فهل الاصل بعده الرشد والسفوف وهل لو دفع اليه ماله ثم ظهر مفسدا يبرأ الدافع أم لا الجواب قال في البدائع أما الصبي فالذي يرفع عنه الجرح شيان أحدهما اذن الولي له بالتجارة والثاني ببلوغه اه الى أن قال فن بلغ ولم يعلم من حاله سفوف ولا رشد كما هو في صورة السؤال اذا دفع الوصي اليه ماله فظاهر مفسد الا يضمن الوصي كما يشير اليه تعليل فاضحنا ولانه قد زال عنه الجرح بالبلوغ كما تقدم في عبارة البدائع ولم يظهر منه سفوف وقت الدفع ولانه بالسفوف لا يصير مجرما عند أبي يوسف الا بجرح القاضي كما قدمنا لكن الواجب على الوصي أن لا يدفع اليه المال الا بعد الاختبار اه فقد تجرأ ان اثبات الرشد انما يحتاج اليه عند مجود الوصي له وعليه يحكم ما في فتاوى العلامة الشافعي أيضا حيث سئل فحين بلغت وعليه وصي ولها مال تحت يده فهل يثبت رشدها بجرح البلوغ الجواب لا يثبت الا بجهة شرعية فان بلغت رشيدة سلم اليها ماله والادلا حتى يؤنس منها الرشد اه ونقله عنه في الخيرية وأدركه ويتعين حمله على ما قلناه والناقض كلامه الاول هذا وفي حاشية المخ للغير الرمي وهنائي لم أرهم ذكره وهو انه لو امتنع الوصي من دفع ماله بعد الحكم بالرشد وبعد طلبه فهل مع شدة الافتقار الى ذكره ولا شك انه يضمن اذا تمكن من الدفع فلم يدفع لتعديه في المنع وكما أنهم لم يذكره وظهوره وأما اذا بلغ رشيد فطلب ماله فنعه قبل أن ينكشف حاله ويعلم رشده وصلاحيته في نفسه بالاختبار فهلك لا يضمن الخ فاعنتم هذه الفوائد الفريدة وكتب المؤلف عن فتاوى فاري الهداية سئل عن الحر العاقل البالغ اذا تصرف وباع واشترى وأقر وزوج فادعى أبوه أو وصيه انه تحت حجر وأنه سفيف فهل يقبل ذلك أم لا فاجاب مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه اذا بلغ عاقل فجميع تصرفاته نافذة ويلزمه أحكامها ولا يعتبر قول أبيه أو وصيه أو غيرهما انه مجبور الا اذا جرح عليه كما نفذ كما آخو حكم الحاكم الاول والاخير جميع تصرفاته نافذة على القول

المسكوس والضرائب والمقاطعة عليهم ما وخصوها على الاراء بشرط وتعليق الاراء غير صحيح كافي المتن والشروح والفتاوى وأصل تناول المبلغ المرفوع على الوجه المستطوع وحرام لا وجه له فهو والربا سواء وقد صرحوا بان الاراء عن الربا لا يصح وتسمع الدعوى به وتقبل البيعة هذا واقراره بعد الاراء العام بانه أخذ في نظير تركه للحسبة بمنزلة اقراره بعده انه لا شئ له في ذمته وقد أفتى ابن نجيم في ذلك بسماع الدعوى وقبول البيعة وعدم منع الاراء العام لذلك أخذ من كلام قاضيان في الصلح صرح به في الاشياء في كتاب القضاء ومما صرحوا به ان كل صلح حل حرام أو حرم حلالا فهو باطل والحاصل أن المبلغ الذي تناوله الرجل المذكور في مقابلة التركة المذكورة لا قائل بحله ولا مسوق له شرعا فالواجب على من بسط الله يدا في الحكم رده الى

(٢١ - فتاوى حامديه) - ثاني (مسئله) وانه أعلم (سئل) فيما لو اعترفت الورثة بان ما في ذمة فلان لمورثهم من المبلغ كذا وكذا لعدم اطلاعهم على المورثهم من الدين وكتب بذلك بجه وقبضوا المبلغ ثم ظهر أن بذمته أو رثتهم أو يذمته هل لهم الدعوى بما ظهر وقامة البيعة عليه أم لا وهل اذا جرى الصلح بينهم وكتب به صلح وفيه أبرأ كل منهما الا تخريص دعواه ثم ظهر فساد الصلح فتوى الاغتوار أدت الورثة العود الى الدعوى الزائدة هل تصح دعواهم أم لا (اجاب) نعم لهم الدعوى بما ظهر وقامة البيعة على الزائد المدعى ومن له ألف له ان يدعى منها باربع ثم اذا ادعى بعد ذلك بغيرها أو بشئ منه وعنه لا يمنع اذ ليس فيه تناقض ولا راحة تعارض كما هو ظاهر وأما العود الى الدعوى بعد الاراء بان

الصلح في البرازية في آخر التاسع من كتاب الدعوى جرى الصلح بين المدعيين وكتب الصلح وفيه أبرأ كل منهما الا خرج دعواه أو كتب وأقر المدعي ان العين للمدعى عليه ثم ظهر فساد الصلح فتنوى الاثمة وأراد المدعي العود الى دعواه قبل ان يصحح الابرأ السابق والمتعارف أنه تصح الدعوى والابرأ والاقرار بضمي عدة فساد لا يمنع صحة الدعوى لان بطلان المتن يدل على بطلان المتن ولدفع هذا الاختار انما يجوز ان يحوز الابرأ العام في رتبة الصلح لئلا يدل على الاستئناف بان يقر الخصم بعد الصلح ويقول ابرأه ابرأه عام غير داخل تحت الصلح أو يقربان العين له اقرارا غير داخل تحت الصلح (١٦٣) ويكتبه كذلك فان كان كل واحد حكم بطلان هذا الصلح لا يمنع المدعي من اعادة دعواه انتهى ومثله

في غير البرازية والله أعلم (سئل) في تركه الميت اذا كانت مستغرقة بالدين فصولحت الزوجة عن ارتها ومهرها بشئ من التركة هل يصح الصلح أم لا (أجاب) استغرقت التركة بالدين ينسحب الورثة من المثلث في التركة فلا يصح صلحهم ولا قسمتهم كما صرح به في الهداية وغيره والله أعلم (سئل) عن المختار حين هل لاحدهما ان يرجع بعده أم لا (أجاب) ليس له ذلك حيث وقع صححا والاصل صحته في البرازية لو سئل عن صحته بقتي بجمته جلا على استيفاء الشرائط اذ المطلق يحمل على الكمال الحالي عن الموانع للصحة والله أعلم (سئل) في تركه بين زوجة وأخ صالحت الزوجة الاخر وأخرجته من التركة على شئ معلوم وكتب صلح التخرج بينهما ومات الاخر هل لا ولد له ان يدعوا في التركة شيئا كان لها وقت الصلح أم لا (أجاب) ليس لا ولد الا ان يدعوا في التركة شيئا بعد التخرج المذكور والله أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر كتابه وقف بامر سلطان فادعى الاتخاذ على الرقيق

الماخوذ منه انه أخذ من التركة في رتبة فصاله على المدعى هل يصح عليه لكون العوائد انما هي شئ يدفعه الزارعون من مالهم للكتاب لامن مال الوقف (أجاب) الدعوى المذكورة دعوى باطلة والصلح عن الدعوى الباطلة باطل ورجوع دفعه والحال هذه كالمصالح عن تحاليل الحرام وأخبر عن الحلال وهذا ظاهر لا يخبر عليه وقد صرح به كثير من علماءنا والله أعلم (سئل) في متداعيين جرى بينهما صلح وكتب الصلح بان فساد الصلح وأراد المدعي العود الى دعواه هل له ذلك أم لا

(أجاب) نعم له ذلك في المختار كذا ذكره البرازي في الدعوى في التاسع من دعوى الصلح والله أعلم (سئل) في ورثة المتوفى والزوج في شهر من شهره من أصله حصته من التركة ثم ظهر شئ من التركة لم يكن وقت الصلح هل تصح دعوى الوارث المشهود على نفسه في حصته منه أم لا (أجاب) نعم تصح دعواه في حصته مما ظهر ولا يضره في ذلك تقدم الا شاهد المرقوم قال في الاشياء والظواهر في أوائل كتاب القضاء والشهادات والدعوى صالح أحد الورثة وأبرأ عام ثم ظهر شئ من التركة لم يكن وقت الصلح الاصل جواز دعواه في حصته كذا في صلح البرازية اه وفي كثير من الكتب مثله فاذا كان هذا مع الابرأ العام فكيف لا تصح دعواه به مع عدمه فانهم والله أعلم (سئل) (١٦٣) فيما اذا صالح أحد الورثة عن التركة

الرقيق فطالب الوديعة من زبديون وجه شرعي فهل ايسر له ذلك والدفع المذكور جائز (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا خلعت زبديا المعترف بالبلوغ وبأن عمره أربع عشرة سنة وزوجه هذا البكر البالغ من عصمته وعقد نكاحه بعد الخلوة الصبيحة على مؤخر صدقها المعلوم وهو ممن يحتمل مثله فهل يكون الخلع حيا ولا يقبل بحجوده البلوغ بعد اقراره مع احتمال حاله (الجواب) نعم (سئل) في بكر عاقلة مرهقة رشيدة بلغت من السن اثني عشرة سنة باعته شيئا من مالها من أخوها بمائة درهم من الدراهم لدى حاكم شرعي وقالت في مجلس الحكم أنا بالغة تنهى بحال بخص من مالها والظاهر لا يكذبها وسلم المشتريان المبيع ونصر فاه بخمسة سنين والآن قامت تقول انها كانت غير بالغ حين البيع فهل اذا ثبت ما ذكر لا يلغى الى انكارها (الجواب) نعم أقترم ارق بصلح أو غيره وقال انه بالغ ثم ادعى هو أو غيره فساد الصلح لكونه غير بالغ قال صرح قول الصبي بالبلوغ بشرط أن يكون ابن ثلاث عشرة سنة لان أقل من ذلك نادر ثم حكى القاضي محمود السمر قدي أن مرهقا أقتر في مجلسه بالبلوغ في دعوى كانت له أو عليه فقال القاضي بما اذا باعته فسكت فقال لا بد من البيان فقال بالاحتمال فقال وماذا رأيت بعد ما استيفيت فقال الماء فقال أي ماء فان الماء يختلف قال المتني فقال وما المني فقال آب مردان كه فرزند از مني بود قال على من احتملت على ابن أو على بنت أو على أنان فقال على ابن واستحي الغلام فقال القاضي لا بد من الاستقصاء فقد ريان الصغير الاقرار بالبلوغ من غير حقيقة توجب منه قال شيخ الاسلام وهذا من باب الاحتياط وانما يقبل قوله بغير هذا التفسير وكذا الجارية اذا أقتر بالحيض جواهر الفتاوى من كتاب الدعوى قبيل الباب السادس ومثله في حاوي الزاهدي من باب الخجر والمأذون (أقول) المشهور في كتب المذهب صحة الاقرار بالبلوغ من الغلام اذ يبلغ اثني عشرة سنة ومن الجارية تسع سنين وقول شيخ الاسلام ان هذا الاستفسار من باب الاحتياط يفيد أنه لو فسد الصلح في دعوى القاضى فهو الاول لكن نقل الجوى عن درر البحار أنه يشترط لقبول قوله ما أن يبين كيفية المراهقة حين السؤال عنها وكذا قال في الشريعة لامية يعني وقد فسر امامه علماء بلوغهما وليس عليهما عيب اه وأقر في الدر المختار والظاهر أن المراد التفسير المذكور فيكون ذلك ترجحا لما قاله القاضي فتأمل ويشترط أن يكون ممن يحتمل مثله بان لم يكذب الظاهر في المتخ عن الحائض صبي أقر أنه بالغ وقاسم وصى الميت قال ابن الفضل ان كان مرهقا يحتمل يقبل قوله ونحو قسمته وان كان مرهقا ويعلم ان مثله لا يحتمل لا يجوز قسمته ولا يقبل قوله لانه يكذب ظاهرا وتبين بهذا ان بعد اثني عشرة سنة اذا كان بحال لا يحتمل مثله اذا أقتر بالبلوغ لا يقبل اه (سئل) في رجل يملك محجور أبق من سيده من مكة المشرقة واصطلم رجله إلى به للشام وطالبه سيده منه فامتنع وأعماله المحلولة استأجر منه جلا ليركبه من مكة الى الشام بأجرة كذا وكيف سيده دفع الأجرة فهل لا يلزمه ذلك (الجواب) نعم (سئل) في جارية محجورة استقرضت مالا بدون اذن سيدها وأتلفتها وباعها سيدها ويريد أرباب الدون الدعوى عليهم ايديهم ومما البتاه فهل تؤخذ به بعد العتق (الجواب) نعم استقرض العبد المحجور عليه مالا وأتلفه يؤخذ به

قد معلوم من زيت الزيتون مرض الاخر ومات بعد أن علم أخاه بماله عنده فصالحه عنه بمبلغ معلوم من الدراهم سلمه له صلحا بمدة أربعة ومضت مدة تزيد على سنة وأراد بدو ما تروى الزيت المصالح والآن يريد الاخ المصالح الرجوع على ورثة الاخ المصالح هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والحال هذه وقدمى الصلح لحل العقود على الصحة ما أمكن وقد أمكن فيجعل على الصحة والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر دين مكتتب في محكمة طالبيه فقال لا أقبل لك بمالك حتى تؤخره عن فعله هل يلزم التأخير أم لا (أجاب) ان قاله علانية بحضور الشهود يؤخذ به في الحال وان قاله سرا صرح التأخير وليس له أن يطالبه حتى يحل أجله الذي أجله كإصرح به في الهداية والكافي والدرر ملتقى البحر وغيرهما من

الكتاب المذكور في كتابه (سئل) في الوفاء للموت على الفلانة بغيره فقلت بوجوب الدية على العاقلة ففرضي به ثم انما اصطالحا على أقل من الدية من حسن الدراهم هل يصح الصلح عن ذلك ويكون على العاقلة والقاتل كالأحد منهم أو يكون السكك على القاتل وحده (أجاب) يكون على العاقلة ولا يتحول عنها الصلح المذكور بعد تقرر لانه اسقاط البعض من الدية المقررة والباقي على حاله ولا يستمسك هذه مسألة ماوجب صلحا فهو على القاتل المصلح لان الواجب فيه ان يقرر بقضاء القاضي لا يصلح المصلح كما هو ظاهر ومسألة ماوجب صلحا صورته ما صلح ابتداء قبل القضاء ثم اذ فيه الاتصاف بالان صلحا لا يسر (١٦٤) عليهم اما قضاء القاضي فهو سار عليهم لولا بینه العامة ولا ولاية للقاتل عليهم وله على نفسه ولاية

بعد العتق والصبي لا يؤخذ به أصلا لان العبد من أهل الاتزام لكن لم ينفذ في حق سيده فيؤخذ به بعد العتق لافي الحال والصبي ليس من أهل الاتزام برأية من المأذون (سئل) في عبد مجبور يرتزق امرأه وأقربدين لرجل كل ذلك بدون اذن من مولاه ثم مات قبل العتق عن سيده وزوجته ويده مال لسيده وتريد زوجته أخذموه جلهما من المال المازور والرجل يريد أخذ المال المقر له من المال المازور بدون اذن السيد ولا وجه شرعي فهل ليس لهما ذلك (الجواب) نعم أما نكاح الرقيق فلما في التنوير توقف نكاح فنق وأموه مكاتب ومدير وأموه ولد على اجازة المولى فان أجازة فذوان رد بطل اه وأما الاقرار فلما فيه أيضا من الجسر وصح طلاق عبد واقاره في حق نفسه فقط لاسيده فلو أقر بمال آخر الى عتقه اه (سئل) في رجل ادعى على آخر أن رقيقا الحاضر بالجمل فوسجلى ببندية فيها رصاص ومات وأن قيمته مائة وثلاثون قرشا وثبت ما ذكر بشهود من كاهن ثم شهد أهل الخبرة بأن قيمته وقتئذ سبعون قرشا فكيف الحكم في ذلك (الجواب) تشترط الدعوى على العبد بحضور سيده لا على السيد بحضور العبد وقال في الاشياء من أحكام الاشياء من القول في غن المثل المتلف بلا عصب تعتبر منه يوم التلف ولا خلاف فيه اه فإذا ثبت استهلاكه بؤانه في الحال قال في السراج الوهاج من كتاب آخر لو استهلك العبد مالا فانه يؤخذ به في الحال مجبور أو مأذونا اه وفي التتارخانية من الكفالة ذكر المحبوبي في الجامع الصغير من مشايخنا من قال اذا استهلك المحبور مال غيره عيانا يؤخذ به في الحال فان كان له كسب في ذلك من كسبه وان لم يكن تباع رقبته بدين الاستهلاك الآن يقضيه المولى اه وفي القنينة باب أمر الغير بالجناية برمز بكر خواهر زاده عبد مجبور جنى على مال باعه المولى بعد علمه بالجناية فهو في رقة العبد ويباع فيها على من اشتراه بخلاف الجناية على النفس اه وفي التتارخانية من التاسع من الجنائيات فرق بين الجناية على الأذى وبين الجناية على المال ففي الاول خبر المولى بين الدفع والفداء وفي الثاني خبر بين الدفع والبيع اه وفي الخاوي القدسي في باب جناية العبد وان قتل العبد رجلا لاخذ بالمال الاخر وحضر اجماعا فانه يدفع الى ولي الجناية ثم يتبعه الاخر في بيعه في دين الاستهلاك ولو حضر صاحب المال أولا باعه القاضي في المال الذي استهلكه فان حضر ولي الجناية بعد ذلك لم يكن له شيء اه وما في البدائع من أن ضمان العبد بعد العتق لا يشكل عليه ما تقدم انه يؤخذ به في الحال اما قال العلائي في شرح التنوير من الجران الاصل في هذا لكن اخر لعتقه لقيام المانع قل اه (أقول) يعني الاصل في فعله النفاذ في الحال لما قدمه المؤلف أول الباب عن شرح الكثر أن الرق ليس بسبب للمجبر في الحقيقة بل وانما أخر النفاذ الى عتقه لقيام المانع وهو حق المولى ومراد العلائي بذلك التوفيق بين كلامهم وعليه فامر عن السراج من انه يؤخذ به في الحال محمول على أن الاصل فيه ذلك وان المؤاخذة في فس الامر بعد العتق فلا يخالف في البدائع وأنت خير بان هذا التوفيق في غاية البعد على ان لا يتأني في عبارة التتارخانية بل هي صريحة بخلافه وكذا عبارة القنية والحاوي القدسي

زمن الفتنة اذ قصد باغ جاور جارات قد لم من يده فلما ضرد ذلك الباغي جمع باب الودعة فطلبها من المودع طلبا حثيثا وامره لان باحسانها محبت لم يدفعها فوقع فيه قتلا أو اتلاف عضوا أو أذبح جيع ما دفعها المودع خوفا على نفسه مع جل له هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن المودع بالنفقة حيث عر بلا لانه لو لم يمتل أمره يقتله أو يقطع عضو منه أو يضربه ضرا يخاف على نفسه أو عضوه أو تلف جميع ماله ولا يترك له قدر كفاية كعلم من كلام العلماء والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر من النقد قد راعا ماله من العبي كذا وأمره بان يوصله ما يزيد فوصله النقد وتآخرت العبي عنه لعذر المرض أو لما قام أخاه بأبى الهال اليه لعذر المرض فأوصلها ومات المرسل اليه فادعى المودع

الانتماء فينفذ عليهم خاصة فانهم والله أعلم * (كتاب المضاربة) * (سئل) في مضارب بالربيع في مائتين اشترى به ما حاجبا وأوعاه في اثني عشر عدلا وكسبه فقومه رب المال بما زاد عليها واشترى من المضارب ثلاثة منها بغيره فصار نقص المضاربة هل يصح الشراء والنقص أم لا والمضاربة باقية (أجاب) لا يصح الشراء ولا تنقض المضاربة اما الاول فلهالة المبيع كبسب نوب من نوبين والا فاصل البيع من رب المال اذا استوفى الشروط جائز واما الثاني فلما صرحوا به أن رأس المال اذا صار عسرا لا تنقض المضاربة بصريح النقص ولا يبيع العرض والله أعلم (سئل) في مضارب ادعى هلاك مال المضاربة هل القول قوله بيمينه أم لا (أجاب) القول قوله بيمينه والله أعلم * (كتاب الودعة) * (سئل) في رجل أودع عند أهل قرية متعتهم وأبلغهم

أن العبي لم تصل الى ربه هل القول قول المودع بيمينه أم لا (أجاب) القول قول المودع في رواية نفسه عن العبي ولا يلزم من ذلك الذي يحفظه ماله كما هو المذهب به نص عليه في النهاية والله أعلم (سئل) في بكر صغيرة زوجها والدها من رجل بالولاية ونقض مهرها ومات الاب ثم ان الصغيرة كبرت وطالبت الزوج بالمهر فأنبت الزوج انه دفع مهرها لابيها وقبضه أبوها وهي بكر فاصرفه لاهل الرجوع فصار مهرها من المهر من تخلفاته أم لا (أجاب) هذه المسئلة راجعة الى موت الامين عن تجهيل وقد نصوا على ان الامانات تنقلب بضمونة بالموت عن تجهيل الا في مسائل منها الاب اذا مات مجهلا ل ابنه وقد ذكرها في الاشياء والنظام اقلع عن جامع (١٦٥) الفصولين وذكرها شيخ الاسلام مولانا

لان الدفع من كسبه أو يسع رقبته لا يكون بعد العتق وأيضا فان الجرا غايبا يورث في الاقوال دون الافعال ففي المتون الجبر هو منع نفاذ تصرف قوله فهو دليل على أن التصرف الفعلي ينفع في الحال وذلك كاستهلاك فلا يتأخر الى العتق كما مر عن السراج وغيره ومثله في المنع عن شرح ابن مالك وعزاه الخبير الرمي الى النهاية والجوهرة والبزاية والخالصة والولول الجنية ثم قال والحاصل أن النقل مستفيض في هذه المسئلة بالاضمان في الحال فيباع أو يقضيه المولى اه والاحسن في التوفيق ما ذكرته في رد المحتار عن شيخ مشايخنا السايحاني وغيره من جل ما في البدائع على ما اذا ظهر استهلاكه باقراره لمسا في الغاية اذا كان الغصب ظاهرا بضمن في الحال فيباع فيه ولو ظهر باقراره لا يجب الا بالعتق كذا قال الفقهاء اه ويؤيده ما قدمه المؤلف في عبارة التتارخانية عن شرح المحبوبي من قوله اذا استهلك المحبور مال غيره عيانا يؤخذ به في الحال فقوله عيانا أي بعينته الشهود واحترازا عما اذا أقربه الجور فاغتنم هذا الخبر (سئل) في رجل دباغ متفنن لخرقة يريد أن يشتغل بتلك الخرقه ويبيع الجلود التي يدبغها من رغبت في شرائها بثمن المثل ويريد بنية أهل الخرقه الجرح عليه بذلك ومنعه من تعاطيها فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم لان سبب الجرح الصغير والجنون والرق وعند الامام لا يجبر الا على ثلاث مفت مجن وطبيب جاهل ومكارم فلس (سئل) في الصبي العاقل اذا باع من آخر حصلة من دار ثم بلغ رشدا فهل يتوقف البيع على اجازته (الجواب) نعم اذا بلغ فأجازة نفذ والله تعالى أعلم (وتحقيق هذا المقام) أن الصبي العاقل يشبه البالغ من حيث انه عاقل ميزر يشبه طفلا لا عقل له من حيث انه لم يتوجه عليه الخطأ وفي عقله قصور ولهذا يثبت للغير عليه ولاية فالق بالبالغ في النفع المحض وبالطفل في الضرر المحض وفي الدائر بينهما بالطفل عند عدم الاذن وبالبالغ عند الاذن لبحان جهة النفع على الضرر بدلالة الاذن لكن قبل الاذن يكون منعقد اموقوفا على اجازة الولي لان فيه منفعة لصيرورته مهتدا الى وجوه التجارات حتى لو باع فأجازة نفذ عندنا خلافا لفرقة لا يتوقف على اجازة وليه فصار وليا بنفسه منع من المأذون ومثله في الدور والاصل عندنا أن العقد يتوقف على الاجازة اذا كان له يميز ماله العقد وان لم يكن له يميز حاله العقد لا يتوقف وبطل الخ فصول العمادية من الرابع والعشرين في تصرفات الفضولي فعلى هذا يحمل ما هنا على ما اذا كان له ولي ولم يجزه والابطال كما هو المشهور من العمادية وغيرها (أقول) الذي ينفذ له انه لا يملك وان لم يكن للصبي المذ كورولي لان المراد من قولهم اذا كان له يميز حاله العقد أي من يقدر على امضاء العقد من ولي أو قاض نالو عقد الصبي عقد اولاد له يتوقف لانه يميزا وهو القاضي اذا كان الصبي تحت ولاية قاض وكان العقد قابلا للاجازة والافهوا باطل كذا كنت أفهم هذا المحل ثم راجعت فتعقلى ذلك طبق ما كت أفهمه قال الامام الاستر وشي في كتاب أحكام الصغار في مسائل النكاح ما ذكره وفي فوائد صاحب المصنف رحمه الله تعالى صيغة زوجت نفسيها من كف عوهي تعقل النكاح ولاولي لها في العقد يتوقف على اجازة القاضي فان كانت في موضع لم يكن فيه قاض ان كان ذلك الموضع تحت ولاية قاضي تلك البادية يتعقد ويتوقف على اجازة ذلك القاضي وان كان في موضع لا يكون تحت ولاية

والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل تزوج ابنته الصيرة وقبض محل صداقها ومات بلا بيان فطلبته من تركه فادعى بيمينه ورثته ان أباهما جرحا به هل يقبل مجرد قولهم أم لا بداهم من يمينه على ذلك (أجاب) لا يقبل قولهم لانه لصيرورته دينها لانه كذا صرح به في جامع الفتاوى وهو ظاهر كلام الخانية وجامع الفصولين وكثير من الكتبة اما كلام الخانية فقدم استثناء الاب في مسئلة الموت عن تجهيل وتعليلها من استثنى أحد المتفاوضين وأما كلام جامع الفصولين فلانه قال بعد أن رضى (ي) للمنتقى وضمن الاب بونه مجهلا فيل لا كوصي فساقه بصيغة التبريض وقال في الثالث والثلاثين راضا المختصر مات المودع مجهلا ولم تد الوديعة بعينها صار دينه في ماله وكذا كل شيء أصله أمانة

الشيخ محمد بن عبد الله القرطبي الغزي ناقل عن الفصول العمادية وأنه ذكر فيها قوانين ففرق بينه وبين الوصي فقال وفي الفصول العمادية والوصي اذا مات مجهلا لا يضمن واذا خلطه بمال يضمن والاب اذا مات مجهلا يضمن وقيل لا يضمن انتهى فخرج أن في المسئلة قولين والذي يظهر أرجحية عدم الضمان لان الاب أقوى مرتبة من الوصي فاذا لم يضمن الوصي فأن لا يضمن الاب أولى وقد نقل في الوصي أيضا قول بالضممان واقتصر على عدم الضمان في الاب كثير من العلماء فاذا تقر ذلك فاعلم انه ليس لها الرجوع على الراجح في مختلفات أبيها ما لم تثبت بالبرهان الشرعي أنه استهلكه عينا وصار دينها مستر بما بذمته بسبب الاستهلاك واذا لم يكن برهان فالقول قول الورثة بيمينهم على اني العلم باستهلاكه ولا يطالبون بدفعه من تركه

التي هي ولا ياتي بالاداء فان كان الناصر خصوصاً من بني الفلاحية كان هو زموياهم ولونهم وان ذلك لا ينافي والذي يظهر فيما عدا
ما هو لوقف والامانة والقاضي والوصي الضمان بالوقوف عن الولاية بسبب الضمان والله أعلم
(سئل) في رجل أرسل الى بواب وكالة الرهالة جلام من الثياب الفرسية فوقع الخجل في ماله فغرف ففتح البواب انه ان تركه بلا ثياب في الهواء تلف
فشره حتى جف وأعماه كما كان فادعى ربه على البواب انه نقص منه كذا انما الحكم (أجاب) القول قول البواب بيمينه انه لم يتعد على الاثواب
بأخذ ثي من ماله ولا يكون متعدياً بشرها (١٦٦) لاصلاح امره لانه فعل جليل ماعلى الحسين من سبيل والله أعلم (سئل) في حرات سلم الثور

للقاضي فانه لا يتعقد وقال بعض المتأخرين يتعقد ويتوقف على اجازتها بعد البلوغ اه فهذا صريح
في انه ليس المراد بالمجبر الولي الخاص بل ما يعين القاضي لكن بشرط أن يكون ذلك العقد قابلاً للاجازة
احتراراً عما لو طلق الصبي امرأته ونحو ذلك فانه لا يتوقف بل يبطل وان كان له ولي خاص لانه لا يجبر له
أى لا يقبل الاجازة لانه لو فعله الوصي نفسه لم يصح فكذلك التصح اجازته ويدل عليه أيضاً تمام عبارة
العمادية في بيان الاصل المذكور وذلك في جامع الفصولين أيضاً في الرابع والعشرين فقال
بيانه أن الصبي المتجور لو تصرف تصرفاً يجوز عليه لو فعله وليه في صغره كبيع وشراء وتزوج وتزوج أمته
وكاتبته ونحوه فاذا فعله الصبي بنفسه يتوقف على اجازة وليه مادام صبياً ولو بلغ قبل اجازة وليه فاجازة بنفسه
جاز ولم يجز بنفس البلوغ بلا اجازة لو طلق الصبي امرأته أو خلعها أو حررقه بجباناً أو بعوض أو وهب ماله أو
تصدق به أو زوج قته امرأة أو باع ماله بمحابة فاحشة أو شرباً شياً كثيراً من قيمته فاحشاً أو عقد عقداً مالم
فعله وليه في صباه لم يجز عليه فهذه كلها باطلة وان اجازها الصبي بعد بلوغه لم تجز لانه لا يجبر لها وقت العقد
فلم يتوقف على الاجازة الا اذا كان لفظ اجازته بعد البلوغ ما يصلح لابتداء العقد فيصح ابتداء الاجازة
كقوله أو فعلت ذلك لعلالي أو ألتقي ففعلت لانه يصلح للابتداء اه وكتب الحنابلة الرمي في حاشيته على قوله
لو فعله وليه في صغره مانعه يدخل في الولي القاضي فافهم اه فهذا صريح فيما قلناه أيضاً وقد صرح بذلك
أيضاً في فتح القدر حيث ذكر الاصل المذكور وبيانه الذي نقلناه ثم قال وهذا يوجب أن يفسر المجبر بها
بمن يقدر على امضاء العقد لا بالقابل معطالقاً بالولي اذ لا يتوقف في هذه الصور وان قبل فصول آخر أو ولي
لعدم قدرة الولي على امضاء اه فقوله بمن يقدر على امضاء العقد اذ به أن المراد من له ولاية امضاءه من ولي
خاص أو قاض لا معطالق قابل سواء كان فضولياً أو ولياً ولا يجرد وجود الولي سواء كان العقد قابلاً للاجازة
كالببيع بمن المثل أو غير قابل كالطلاق والخلع هذا وقد رأيت حين كتابتي هذا المحل بخط شيخ مشايخنا
من لاعلى التركي على جامع الفصولين عبارة طويلة عن زواهر الجواهر على الاشياء والنظائر حاصلها انه
هل المراد بذلك الاصل أن يكون العقد قابلاً للاجازة شرعاً حتى لو زوجت الصغيرة نفسها ههنا ولا ولي لها من
كف وعهر المثل يتوقف على اجازتها بعد بلوغها والمراد وجود ولي تلك الاجازة وقت العقد وقع كلام بين
بعض الافاضل الحنفية في ذلك في عصرنا فذهب بعض الى الاول وبعض الى الثاني ثم احتشد لعل من
الفريقين ثم نقل عبارة عن الحنفية وقال انه ما تفيدان المراد ما هو أعم منها ولم يجز المقام وقد علمت تحريره
بمعون الملك العلامة وأنه ليس المراد الاول لان كون العقد قابلاً للاجازة لا بد فيه من شرط آخر وهو أن يكون
له مجبر وقت صدوره من ولي خاص أو عام كالقاضي حتى لو لم يكن في ولاية قاض كالزوج الصغير نفسه في دار
الحرب مثلاً مجبر المثل لم يتوقف على اجازته لان هذا العقد وان كان قابلاً للاجازة لكنه لا يجبر له وقت صدوره
وليس المراد الثاني أيضاً كان مراده الولي الخاص كما يتبادر من عبارة زواهر الجواهر بل المراد بالولي ما يشمل
القاضي بشرط أن يكون العقد قابلاً للاجازة كما علمت وليس المراد أيضاً ما هو أعم من الاحتمالين وليس في

للقاضي فانه لا يتعقد وقال بعض المتأخرين يتعقد ويتوقف على اجازتها بعد البلوغ اه فهذا صريح
في انه ليس المراد بالمجبر الولي الخاص بل ما يعين القاضي لكن بشرط أن يكون ذلك العقد قابلاً للاجازة
احتراراً عما لو طلق الصبي امرأته ونحو ذلك فانه لا يتوقف بل يبطل وان كان له ولي خاص لانه لا يجبر له
أى لا يقبل الاجازة لانه لو فعله الوصي نفسه لم يصح فكذلك التصح اجازته ويدل عليه أيضاً تمام عبارة
العمادية في بيان الاصل المذكور وذلك في جامع الفصولين أيضاً في الرابع والعشرين فقال
بيانه أن الصبي المتجور لو تصرف تصرفاً يجوز عليه لو فعله وليه في صغره كبيع وشراء وتزوج وتزوج أمته
وكاتبته ونحوه فاذا فعله الصبي بنفسه يتوقف على اجازة وليه مادام صبياً ولو بلغ قبل اجازة وليه فاجازة بنفسه
جاز ولم يجز بنفس البلوغ بلا اجازة لو طلق الصبي امرأته أو خلعها أو حررقه بجباناً أو بعوض أو وهب ماله أو
تصدق به أو زوج قته امرأة أو باع ماله بمحابة فاحشة أو شرباً شياً كثيراً من قيمته فاحشاً أو عقد عقداً مالم
فعله وليه في صباه لم يجز عليه فهذه كلها باطلة وان اجازها الصبي بعد بلوغه لم تجز لانه لا يجبر لها وقت العقد
فلم يتوقف على الاجازة الا اذا كان لفظ اجازته بعد البلوغ ما يصلح لابتداء العقد فيصح ابتداء الاجازة
كقوله أو فعلت ذلك لعلالي أو ألتقي ففعلت لانه يصلح للابتداء اه وكتب الحنابلة الرمي في حاشيته على قوله
لو فعله وليه في صغره مانعه يدخل في الولي القاضي فافهم اه فهذا صريح فيما قلناه أيضاً وقد صرح بذلك
أيضاً في فتح القدر حيث ذكر الاصل المذكور وبيانه الذي نقلناه ثم قال وهذا يوجب أن يفسر المجبر بها
بمن يقدر على امضاء العقد لا بالقابل معطالقاً بالولي اذ لا يتوقف في هذه الصور وان قبل فصول آخر أو ولي
لعدم قدرة الولي على امضاء اه فقوله بمن يقدر على امضاء العقد اذ به أن المراد من له ولاية امضاءه من ولي
خاص أو قاض لا معطالق قابل سواء كان فضولياً أو ولياً ولا يجرد وجود الولي سواء كان العقد قابلاً للاجازة
كالببيع بمن المثل أو غير قابل كالطلاق والخلع هذا وقد رأيت حين كتابتي هذا المحل بخط شيخ مشايخنا
من لاعلى التركي على جامع الفصولين عبارة طويلة عن زواهر الجواهر على الاشياء والنظائر حاصلها انه
هل المراد بذلك الاصل أن يكون العقد قابلاً للاجازة شرعاً حتى لو زوجت الصغيرة نفسها ههنا ولا ولي لها من
كف وعهر المثل يتوقف على اجازتها بعد بلوغها والمراد وجود ولي تلك الاجازة وقت العقد وقع كلام بين
بعض الافاضل الحنفية في ذلك في عصرنا فذهب بعض الى الاول وبعض الى الثاني ثم احتشد لعل من
الفريقين ثم نقل عبارة عن الحنفية وقال انه ما تفيدان المراد ما هو أعم منها ولم يجز المقام وقد علمت تحريره
بمعون الملك العلامة وأنه ليس المراد الاول لان كون العقد قابلاً للاجازة لا بد فيه من شرط آخر وهو أن يكون
له مجبر وقت صدوره من ولي خاص أو عام كالقاضي حتى لو لم يكن في ولاية قاض كالزوج الصغير نفسه في دار
الحرب مثلاً مجبر المثل لم يتوقف على اجازته لان هذا العقد وان كان قابلاً للاجازة لكنه لا يجبر له وقت صدوره
وليس المراد الثاني أيضاً كان مراده الولي الخاص كما يتبادر من عبارة زواهر الجواهر بل المراد بالولي ما يشمل
القاضي بشرط أن يكون العقد قابلاً للاجازة كما علمت وليس المراد أيضاً ما هو أعم من الاحتمالين وليس في

التي هي ولا ياتي بالاداء فان كان الناصر خصوصاً من بني الفلاحية كان هو زموياهم ولونهم وان ذلك لا ينافي والذي يظهر فيما عدا
ما هو لوقف والامانة والقاضي والوصي الضمان بالوقوف عن الولاية بسبب الضمان والله أعلم
(سئل) في رجل أرسل الى بواب وكالة الرهالة جلام من الثياب الفرسية فوقع الخجل في ماله فغرف ففتح البواب انه ان تركه بلا ثياب في الهواء تلف
فشره حتى جف وأعماه كما كان فادعى ربه على البواب انه نقص منه كذا انما الحكم (أجاب) القول قول البواب بيمينه انه لم يتعد على الاثواب
بأخذ ثي من ماله ولا يكون متعدياً بشرها (١٦٦) لاصلاح امره لانه فعل جليل ماعلى الحسين من سبيل والله أعلم (سئل) في حرات سلم الثور

مسئلة الحاشي نظر أن رافع الثياب مال كله الا يضمن اذ لم يترك الحفظ لما ظن أن الرافع مال كله فكذلك هنا لما ظن أن الاخذ حق
الاخذ فافهم والله أعلم (سئل) في مودع أودع الوديعه عند رجل وفارقه فضاغت من المودع الثاني هل يضمن المودع الاول بفارقه أم يضمن
المودع الثاني (أجاب) يضمن المودع الاول عند أبي حنيفة لا الثاني لتعدي به فارقه كما ذكر في السؤال والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر
دراهم فدأبها المودع فقال له المودع أودعها عند فلان ثم ردها على فضاغت عندي وكذب المودع في الحكم الشرعي (أجاب) يضمن اذا كذب
المودع ولم يبرهن المودع لانه أقر بجوب الضمان عليه ثم ادعى البراءة فلا يصدق الا بيمينه والله أعلم (١٦٧) (سئل) في رجل من العرب أودع

كلام الحنفية ما يفيد بل فيه ما يدل على ما قررناه وعبارة الحنفية هكذا صي تزوج بالقعة غاب فلما حضر تزوجت
المرأة آخر وقد كان الصبي أجاز بعد بلوغه النكاح الذي يشره في الصغر فان كانت المرأة تزوجت بآخر قبل
اجازة الصبي جاز الثاني لانها تلك الفسخ قبل اجازة الصغير وان كان النكاح الثاني بعد اجازة الصغير بنظر ان
كان النكاح في الصغر بغير المثل أو بما يتغابن الناس فيه وللصغير أب أو جد فكذلك لانهم ما كان النكاح
الصبي بعد البلوغ وان كان بغير كثير لا يتغابن الناس فيه وللصغير أب أو جد فكذلك لانهم ما كان النكاح
عليه بغير كثير فيتوقف عقد الصغير على اجازتهم ما فينفذ بالاجازة بعد البلوغ وان لم يكن للصغير أب أو جد
جاز النكاح الثاني من المرأة لان عقد الصغير على هذا الوجه لم يتوقف فلا تحققة الاجازة اه وقوله لم يتوقف
أى وان كان تحت ولاية قاض لانه لا يملك تزويج الصغير بغير فاحش الا بال ولا يجد فلا يملك القاضي
فيكون لا يجبر له فلا يتوقف فيجوز النكاح الثاني من المرأة ونقل في زواهر الجواهر عن فتح القدر ما نصه
فعلى هذا قوله ولا يجبر له أى مالمس له من يقدر على الاجازة يبطل كما اذا كان تحت أى تحت رجل حره وزوجه
الفضولي أمة أو تحت امرأته أو خامسة أو معتدة أو مجنونة أو صغيرة بيمينه في دار الحرب اذ لم يكن سلطان
ولا قاض لا يتوقف لعدم المجبر الذي يقدر على الامضاء حاله العقد لان دار الحرب ليس بها مسلم له ولاية حكم
ليمكن تزويجه البتة فكان كالمكان الذي في دار الاسلام ليس له حاكم ولا سلطان فانه أيضاً يتعذر تزويج
الصغار فيه الا على لا عاصب لهن فوقع باطلا حتى لو زال المانع بعوت امرأته السابقة وانقضاء عدة المعتدة
فأجاز لا ينفذ أما اذا كان فيجب أن يتوقف لوجود من يقدر على الامضاء اه وقوله أما اذا كان أى
وجد سلطان أو قاض صريح أيضاً فيما قلناه من أن مرادهم بالمجبر من له ولاية امضاء ذلك العقد مع قبول ذلك
العقد لا امضاء في نفسه فاعتنم هذا الترخير بالقديم الظاهر فان لا تكاد تجد في غير هذا الكتاب والله تعالى
أعلم بالصواب

(سئل) في رجل غصب فرساً وباعها من آخر ومات عند المشتري ولم يجز المالك البيع ويريد الرجوع على
الغاصب بقدر غنها الذي كان اشتراها به زاعماً أن له ذلك ويريد الغاصب دفع قيمته له يوم غصبها فهل للغاصب
ذلك والقول له في ذلك (الجواب) نعم وفي التنوير وتجب القيمة في القيمي يوم غصبه اجاباً اه وفي شرحه
للعلى عن الجرح والقول للغاصب بيمينه وفي القول بان عن جامع الفصولين ولو ادعى انه غصب أمته ولم يذكر
قيمتها اسمع دعواه ويؤمر برد الامه ولو هالكه فالقول في قدر القيمة للغاصب اه (سئل) في رجل غصب ثوباً
زيد وباعه من آخر وسلمه وتصرف به المشتري ويريد بدعيته مثل فحجه حيث لم ينقطع المثل بعد ثبوت ذلك
شرعاً هل له ذلك (الجواب) نعم ولو باعه الغاصب وسلمه فالمالك بالخيار ان شاء ضمن الغاصب وباعه
والثمن له وان ضمن المشتري رجوع على الغاصب بالثمن وبطل البيع ولا يرجع بما ضمن عليه وان باع ولم
يسلم لا يضمن بزانية أوائل كتاب الغصب ومثله في فتاوى العلامة الترمذى المتصوب منه تخير بين تضمن
الغاصب وغاصب الغاصب الا اذا كان في الوقف المغصوب بأن غصبه وقيمته أكثر وكان الثاني أملاً من

يمينه وليست مسئلة الامانات تنقلب مضرة عن تجهيل فافهم والله أعلم (سئل) في رجل سلم نوره لا كاره لحفظه وبحرث عليه فصار يمينه في
دار غيره ولا يبيت عنده فأصبح مقطوع العصيين هل يضمن هو أم صاحب الدار أم لا ضمان عليهما (أجاب) يضمن الا كاره لا صاحب الدار لان
الا كاره أمين كالمودع ووضعه في دار الاجنبى ايداع وهو لا يملكه فيضمن والله أعلم (سئل) في مودع استهلك الخنطة الوديعه في ريقه بالخلع
فطالبه المودع في زمن الرخاء بيمينه يوم الاستهلاك هل يلزمه قيمته يومه أو يلزمه حذقة مثلها (أجاب) يضمن مثلها الا قيمته يوم الاستهلاك والله
ه قوله في دار الحرب قبل قوله او مجنونة او صغيرة بيمينه اه منه

وجمع ما أتفق وقد حمل الجواب في كل فرع من فروع المسئلة بما قاله علماءنا والله أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر أرضا لزراعتها ما شاء زرعها فاقطع ثمر أي حول فأنزلها في الأرض وفيها شجر القطن وحرب عليه واستمر باقي الأرض حتى أغرقها في البحر فصار الأرض أم لا المستعير الذي أصل الجزومه (أجاب) غرق القطن وشجرته للمستعير الذي بذره ولا شيء للمستعير فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر موصفا ورثة في بيته وخرج إلى بعض أشغاله فسرقت من غير تزيين ما منه هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن حيث لم تكن العارية موقوفة وأما إذا كانت (١٧٢) موقوفة وهلك قبل مضي الوقت فكذلك وإن بعده يضمن حيث أمسكها بعد مضيه مع إمكان الرد والله أعلم (سئل) في

غيره بلا أمره لا يكون غصبا بل يحمل على المزارعة وحده وبالأرض ما جرى عليه عرف القرية من ثلث أو ربع والقول الثاني جواب الكتاب أنه يكون غصبا والزرع كله له لكن يتصدق بما فضل عن بذره وأجر مثل عمله ويمكن حل هذا على ما إذا لم يكن عرف في أخذها على وجه المزارعة فلا يخالف ما قبله والقول الثالث أنه يكون مزارعة إذا كان صاحبها عدلا لا يستغلل بأن كان يدفعها مزارعة لغيره ولا يزرعها بنفسه لأنه يكون قربة على أن الزارع إنما أخذها على وجه المزارعة على عرف تلك القرية أما لو كان صاحبها يزرعها بنفسه يكون الزارع غاصبا فالزرع كله له وقوله لكن إنما يحمل الخ معناه أن كون ذلك مزارعة فيما إذا كان صاحبها عدلا كذلك وكان في القرية عرف من قسم معلوم لصاحب الأرض إنما يتم إذا لم يعرف أنه زرعها على وجه الغصب أو بتأويل عقد أو ملك وبوافق هذا ما قاله في البرازية من المزارعة قال القاضي وعندى أنها من مزارعة وحده العامل معلومة عند أهل تلك الناحية جاز استحصانها وإن نفذ أحداهما لا يجوز وينظر إلى العادة إذا لم يقر بأنه زرعها لنفسه قبل الزراعة أو بعدها وكان ممن لا يأخذ مزارعة ويأخذ من ذلك في شئ تكون غصبا والخارج له وعليه نقصان الأرض وكذا لو زرعها بتأويل بأن استأجر أرضا لغير المؤجر ولم يجرها بوزعها المستأجر لا تكون مزارعة لأنه زرعها بتأويل بالأجرة (أجاب) اهـ وبأن يدفع ما في غصب الذخيرة قالوا في المدة للاستغلال يجب الإجازة سكن على وجه الإجازة عرف ذلك منه بغير بق الدلالة وذلك كقوله مزارعة الذخيرة أن السكنى فيها تتحمل على الإجازة إذا سكن بتأويل ملك اهـ لكن المشهور وهو المتفق به أن منافع الغصب غير مضمونة إلا في الوقف ومال اليتيم والمعد لا يستغلل إلا إذا سكن المدة للاستغلال بتأويل عقد أو ملك كما قدمناه في كتاب الإجازة عن التنوير وشرحه وقال في شرح التنوير قيل إن دفع الإجازة مانعة وفي الاشياء أدى نازل الحازن ودخل الحمام وما كن المعدل لا يستغلل الغصب لم يصدق والأجر واجب قلت فكذلك مال اليتيم على المفتي به فتنبه اهـ وقول الفصولين إلا في الوقف يجب فيه الحصة والأجر الخ أي يجب فيه الحصة أن كان مفعلا في أخذها مزارعة بحصة معلومة والأجر وقوله بأي جهة أي سواء كان غاصبا أولا وكذا في الاستعارة أنه لو زرع أرض الوقف يلزم أجره عند المتأخرين اهـ والظاهر حله على ما إذا لم يكن عرف أو على ما إذا كان الأجر أنفع للوقف أو لغيره متى كان هو أنفع للوقف فالحاصل أن من زرع أرض غيره بلا إذنه ولو على وجه الغصب فإن كانت الأرض ملكا أو اعتد بها من المزارعة اعتبارا في الحصة أن كان مفعلا عرف والأفان أعدا فلا يحار فالخارج كله للزارع وعليه أجر مثلها لزمه أو الألفان انتقصت فعليه الندة والافلاثن عليه وإن كانت وقفية عرف وكان أنفع اعتبارا للأجر المثل وكذا لو كانت مال اليتيم أو سلطانية فاعتنم هذا الخبر بالفرد بالجامع بين كلامهم المبدد (سئل) في أرض معلومة معدة للاستغلال جارية في ملكه عند فوضه يديه عليها واستغلها واستوفى من مفعليها مائة بلا إجازة ولا أجر قامت هذه تطالبه بأجره مثلها عن المدة الزبارة فهل لها ذلك (الجواب) نعم ولو سكن دارا معدة للزراعة أو زرع أرضا معدة للاستغلال من

أم لا (أجاب) هذه المسئلة اختلف فيها علماءنا فمن ثلث بأنه يرد ولا يضمن وهم مشايخ العراقي قال بعضهم وبغير أخذ أبو الليث ومحمد بن الفضل وعليه الفتوى وقال بعضهم لا يرد ذلك غيري القاضي رأي لان الترجيع من الله والله أعلم بالصواب (كتاب الهبة) (سئل) فيما إذا ملك زوج نصف رجل ونصف غيره من بيتون ورث بعد وفاة تملك كاشرا بما يحب منه وقبول منها وقبضت الزوجة الانعام المذكور في موضع يده عليها كما قبضت العتار ونسبت ذلك كله بعد الغلبة من زوجها من الزوج وريدوا أن يجعل المملوك مبرا بينه وبين الزوجة فهل يجب خرجت المذكور أن يملكه بملكه لا يكون مبرا عنه بل هي

للزوجة بالتملك المذكور (أجاب) هي ملك للزوجة المذكورة بالتملك على الوجه المذكور والله أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر أرضا لزراعتها ما شاء زرعها فاقطع ثمر أي حول فأنزلها في الأرض وفيها شجر القطن وحرب عليه واستمر باقي الأرض حتى أغرقها في البحر فصار الأرض أم لا المستعير الذي أصل الجزومه (أجاب) غرق القطن وشجرته للمستعير الذي بذره ولا شيء للمستعير فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر موصفا ورثة في بيته وخرج إلى بعض أشغاله فسرقت من غير تزيين ما منه هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن حيث لم تكن العارية موقوفة وأما إذا كانت (١٧٢) موقوفة وهلك قبل مضي الوقت فكذلك وإن بعده يضمن حيث أمسكها بعد مضيه مع إمكان الرد والله أعلم (سئل) في

غيره بلا أمره لا يكون غصبا بل يحمل على المزارعة وحده وبالأرض ما جرى عليه عرف القرية من ثلث أو ربع والقول الثاني جواب الكتاب أنه يكون غصبا والزرع كله له لكن يتصدق بما فضل عن بذره وأجر مثل عمله ويمكن حل هذا على ما إذا لم يكن عرف في أخذها على وجه المزارعة فلا يخالف ما قبله والقول الثالث أنه يكون مزارعة إذا كان صاحبها عدلا لا يستغلل بأن كان يدفعها مزارعة لغيره ولا يزرعها بنفسه لأنه يكون قربة على أن الزارع إنما أخذها على وجه المزارعة على عرف تلك القرية أما لو كان صاحبها يزرعها بنفسه يكون الزارع غاصبا فالزرع كله له وقوله لكن إنما يحمل الخ معناه أن كون ذلك مزارعة فيما إذا كان صاحبها عدلا كذلك وكان في القرية عرف من قسم معلوم لصاحب الأرض إنما يتم إذا لم يعرف أنه زرعها على وجه الغصب أو بتأويل عقد أو ملك وبوافق هذا ما قاله في البرازية من المزارعة قال القاضي وعندى أنها من مزارعة وحده العامل معلومة عند أهل تلك الناحية جاز استحصانها وإن نفذ أحداهما لا يجوز وينظر إلى العادة إذا لم يقر بأنه زرعها لنفسه قبل الزراعة أو بعدها وكان ممن لا يأخذ مزارعة ويأخذ من ذلك في شئ تكون غصبا والخارج له وعليه نقصان الأرض وكذا لو زرعها بتأويل بأن استأجر أرضا لغير المؤجر ولم يجرها بوزعها المستأجر لا تكون مزارعة لأنه زرعها بتأويل بالأجرة (أجاب) اهـ وبأن يدفع ما في غصب الذخيرة قالوا في المدة للاستغلال يجب الإجازة سكن على وجه الإجازة عرف ذلك منه بغير بق الدلالة وذلك كقوله مزارعة الذخيرة أن السكنى فيها تتحمل على الإجازة إذا سكن بتأويل ملك اهـ لكن المشهور وهو المتفق به أن منافع الغصب غير مضمونة إلا في الوقف ومال اليتيم والمعد لا يستغلل إلا إذا سكن المدة للاستغلال بتأويل عقد أو ملك كما قدمناه في كتاب الإجازة عن التنوير وشرحه وقال في شرح التنوير قيل إن دفع الإجازة مانعة وفي الاشياء أدى نازل الحازن ودخل الحمام وما كن المعدل لا يستغلل الغصب لم يصدق والأجر واجب قلت فكذلك مال اليتيم على المفتي به فتنبه اهـ وقول الفصولين إلا في الوقف يجب فيه الحصة والأجر الخ أي يجب فيه الحصة أن كان مفعلا في أخذها مزارعة بحصة معلومة والأجر وقوله بأي جهة أي سواء كان غاصبا أولا وكذا في الاستعارة أنه لو زرع أرض الوقف يلزم أجره عند المتأخرين اهـ والظاهر حله على ما إذا لم يكن عرف أو على ما إذا كان الأجر أنفع للوقف أو لغيره متى كان هو أنفع للوقف فالحاصل أن من زرع أرض غيره بلا إذنه ولو على وجه الغصب فإن كانت الأرض ملكا أو اعتد بها من المزارعة اعتبارا في الحصة أن كان مفعلا عرف والأفان أعدا فلا يحار فالخارج كله للزارع وعليه أجر مثلها لزمه أو الألفان انتقصت فعليه الندة والافلاثن عليه وإن كانت وقفية عرف وكان أنفع اعتبارا للأجر المثل وكذا لو كانت مال اليتيم أو سلطانية فاعتنم هذا الخبر بالفرد بالجامع بين كلامهم المبدد (سئل) في أرض معلومة معدة للاستغلال جارية في ملكه عند فوضه يديه عليها واستغلها واستوفى من مفعليها مائة بلا إجازة ولا أجر قامت هذه تطالبه بأجره مثلها عن المدة الزبارة فهل لها ذلك (الجواب) نعم ولو سكن دارا معدة للزراعة أو زرع أرضا معدة للاستغلال من

أم لا (أجاب) هذه المسئلة اختلف فيها علماءنا فمن ثلث بأنه يرد ولا يضمن وهم مشايخ العراقي قال بعضهم وبغير أخذ أبو الليث ومحمد بن الفضل وعليه الفتوى وقال بعضهم لا يرد ذلك غيري القاضي رأي لان الترجيع من الله والله أعلم بالصواب (كتاب الهبة) (سئل) فيما إذا ملك زوج نصف رجل ونصف غيره من بيتون ورث بعد وفاة تملك كاشرا بما يحب منه وقبول منها وقبضت الزوجة الانعام المذكور في موضع يده عليها كما قبضت العتار ونسبت ذلك كله بعد الغلبة من زوجها من الزوج وريدوا أن يجعل المملوك مبرا بينه وبين الزوجة فهل يجب خرجت المذكور أن يملكه بملكه لا يكون مبرا عنه بل هي

الواقعة في زماننا المجردة عن الدعاوى ليست حكما وانما هي التماس فانه لم يسلّم الا في الاول قضاء صريح بذلك الشخوذ من ربحه الله تعالى والله اعلم (سئل) في رجل استأجر أرض وقف من المتولي باجرة معلومة لمدة معينة ليبنى وبغرس ما شاء هل اذا ظهر بطلان المبيع حاكم شرعي يؤمر بالقلع أم له الاستبقاء باجر المثل وان أبي المتولي الا القلع (أجاب) نعم له الاستبقاء باجر المثل وان أبي المتولي الا القلع لان ابتداء الفعل ليس طلبا قال في مجمع الفتاوى وفي كتاب الفضلى وصى أو متول أجرا منزلا للقيم أو منزل الوقف بدون أجر المثل أيلزم المستأجر أجر المثل أم يصير غاصبا بالسكنى فلا يلزمه أجر بالسكنى ذكرهنا (١٨٠) انه يجب على أصول علمائنا ان يصير غاصبا ولا يلزمه الاجرة قال وذكر الحنفى في كتابه ان

المستأجر لا يكون غاصبا ويلزمه أجر المثل وجعل حكمه حكم الاجارة الفاسدة فقبيل له أفنى بما ذكر الحنفى قال نعم اه والله اعلم (سئل) فيما لو استأجر أرضا وقفنا وبني فيها وانقضت مدة الاجارة هل للمستأجر استبقاؤها باجر المثل (أجاب) بان اطلاق المتون يقتضي انه ليس له ذلك ويكف بالقلع ونقل في البصر عن القنية وأوقف الحنفى بان له ذلك حيث لا ضرر وان أبي الموقف عليه ليس له ذلك فراجعه والله اعلم (سئل) في رجل علم صبرا القرآن ولم يشترط له أجرة فمضى بقبضه له بالاجرة أم لا لعدم تسميتها (أجاب) لا يقتضيه بالاجرة حيث لم يشترط وطها ولكن مجازاة الاحسان بالاحسان من غير شرط مروءة والله اعلم (سئل) في رجل دفع ولده الصغير اية مؤذبة لاطل ليعلم القرآن العظيم فعلمه ذلك المؤذبة حتى اذا قرب النصف مثلا استخلصه أبوه منه فزار من اعطاه ما تعرف عند وصول الطل الى النصف وانى تمام آخر انما الحكم الشرعي (أجاب) ذكره في الاسلام مولانا الشيخ محمد بن عبد الله التمر تاجي القرني في منته المعنى تنوير الابصار انه يجبر على الطغي الموسومة قال في شرح من القمار الجوى فمض الحاء غير المحمودة تهديته الى انه لم ينع على رؤس بعض سوارا قرآن قال قلت وهي المسماة في عرف ديننا بالصرافة ان المؤذبة يوم أخذها بصرف المتعلم عنده في قول التمار في فروع من ذلك اليوم وغبغ في الراحة والبطانة ثم قال ومما يجرز واحد الاجارة حتى حكم عن محمد بن سلام انه قال أفنى تسمير باب الوالد لاجرة العلم وفي زماننا ما عت عطايتهم

(سئل) فيما اذا كان زيد دارجارية في ملكه أرضا وبناها وهي ملاصقة لداره ووزيد يبيع داره فاذا باعتها هل يسوغ لزيد ان يأخذها بشفعة الجوار بطريقه الشرعي (الجواب) نعم (سئل) في دار مشتركة بين زيد وعمرو أرضا وبناها فاشترى بكر من زيد حصته المعلومه منه بنى معلوم مشار اليه مقبوض بيد البائع مع

صرة تمام آخر انما الحكم الشرعي (أجاب) ذكره في الاسلام مولانا الشيخ محمد بن عبد الله التمر تاجي القرني في منته المعنى تنوير الابصار انه يجبر على الطغي الموسومة قال في شرح من القمار الجوى فمض الحاء غير المحمودة تهديته الى انه لم ينع على رؤس بعض سوارا قرآن قال قلت وهي المسماة في عرف ديننا بالصرافة ان المؤذبة يوم أخذها بصرف المتعلم عنده في قول التمار في فروع من ذلك اليوم وغبغ في الراحة والبطانة ثم قال ومما يجرز واحد الاجارة حتى حكم عن محمد بن سلام انه قال أفنى تسمير باب الوالد لاجرة العلم وفي زماننا ما عت عطايتهم

وهذه صفة ثبات الناس في الاخر فلو أشقوا بالانه ليم مع الحاجة الى مصالح المعاش لا تخطل معاشهم فقلنا بطلان الاجارة وجوب الاجارة من حيث لو امتنع الوالد من اعطاء الاجرة بحسب فيه وان لم يكن بينهما شرط يؤمر الوالد بطلب ما قبل المعلم وارضائه اه والله اعلم (سئل) في مؤذبة أطفال نصب نفسه لتعليم بالاجرة فكيف مدة تعليمهم ثم خرجوا من عنده فهل له على آباءهم أجرة أم لا (أجاب) قال في البرازية يؤمر الوالد بطلب ما قبل المعلم وارضائه وقد صرح في التاتارخانية بقلع الحيط بانه عند عدم الاستتجار أصلا يجب أجرة المثل والله اعلم (سئل) يا خير دين الله أفنى سائلا * بحسب فضل كذا دمت بالاحسان يا غلاما بالعلم يا من قد حوى * (١٨١) كل العلوم من اعظم الشان

صرة فلو س اشير اليها وجهل قدرها وضعت في المجلس بعد قبضها ويرد بغيره وأخذ المبيع بالشفعة فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم لان الثمن معلوم حال العقد وجعل حال الشفعة وجهالة الثمن تمنع الشفعة كذا في الدرر وغيره (سئل) فيما اذا كانت دار مشتركة بين هند وجساعة بطريق الملك لهند بغيرها ولهم الباقي فباعوا حصصهم من الدار من زيد بن ثمن معلوم من الدراهم وطالب هند المبيع بالشفعة فبور علمها بالمبيع وزعم المشتري أن ليس لها الاخذ بالشفعة بمقتضى انما اقلت قبل صدور البيع أنا أبيع حصتي معكم فهل لها الشفعة ولا عبرة بزعم المشتري ذلك (الجواب) نعم (سئل) في عقار يبيع وله جيران ثلاثة ملاصقون له طلبوا اخذه بشفعة الجوار بوجهه الشرعي فهل يكون بينهم أثلاثا على قدر رؤسهم (الجواب) نعم (سئل) في دار وقطعت أرض جاريات في ملك زيد وأخوات ثلاث وابن عمهن لكل حصته فيها فباعت اخوات وابن عمهما حصصهم من ذلك لاختصاصهم بمثل معلوم فطلب زيد المبيع بشفعة الخليط بوجهه الشرعي فهل له ذلك وتكون الشفعة بدور رؤس الشفعاء والمشتري كواحد منهم (الجواب) نعم والشفعة بدور رؤس الشفعاء لا المالك تنویر وكون المشتري كواحد منهم صريح به في الخبر به من الشفعة فراجعها (أقول) وذكر الثانية في التنوير أيضا في باب ما ثبتت هي فيه قال في التنوير وشرحه للعلاء وتثبت لمن شرى أصالة أو وكالة أو اشتري له بالوكالة وفادته أنه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء شرى بكاوالدار شرى بكاوالدار فلهما الشفعة ولو هو شرى بكاوالدار جارا فلا شفعة للجار مع وجوده اه وبيان ذلك أنه لو كانت دار مشتركة بين ثلاثة فباع أحدهم حصته منها من أحد شرى بكا فاشترى اه منه لنفسه بالاصالة أو غيره بالوكالة فطلب الشرى الثالث الشفعة تقسم بينه وبين ذلك الشرى بكا المشتري لنفسه أو لغيره ولو كان الثالث جارا فقط فلا شفعة له لان المشتري خليط فيقدم على الجار وذكرها أيضا في القنية فقال اشترى الجار دارا وأجار آخر فطلب الشفعة وكذا المشتري فهو يبيعها منصفان لانهم ما شفعوا قال ابن الشحنة فقوله وكذا المشتري أي اذا طلب ولم يسلم للشفيع الاخر وعلى هذا الوجه ثالث قسمت أثلاثا أو رابع فأر باعاهم ونقل عن الظاهر به لو سلم المشتري كلها للجار كان نصفها له بالشفعة والنصف بالشراء ونظامه في رد المحتار (سئل) فيما اذا كان لزيد بيت ملاصق لبيت عمرو فباع زيد بيته بنى به من اجني فهل لعمر وأخذه بمثل الثمن بشفعة الجوار (الجواب) نعم وانما قيدنا بمثله لقول الفقهاء الشفعة هي تلك البقعة جبر على المشتري بما قام عليه بمثله لومثليا والابقية منه كافي شرح التنوير للعلاء وفيه من باب طلب الشفعة في الشراء بمثلي يأخذ بمثله وفي انقيمي بالقيمة اه (سئل) في عبارة دار معلومة مشتركة بين زيد وهند باع زيد حصته المعلومه منها من بكر بنى معلوم من الدراهم قامت هند تدعى شفعة الخليط فهل لاشفعة في البناء (الجواب) نعم لاشفعة في البناء كافي الملقى والتنوير وغيرهما وفي فتاوى اللطفي سئل في بناء ملك مشترك بين اثنين واقع في أرض موقوفة باع أحدهما نصيبه فهل فيه شفعة أولا (أجاب) لا شفعة في بيع البناء بدون الأرض كبيع الشجر بدونها كافي المتون وغيرها (سئل) في رجل اشترى دارا معلومة ملاصقة ابتداء دارا لموكله زيد فقام في أرض وقف فقام زيد بريد

من أهم روا الأعداء في الميدان ملاح من قبر المعجود نوره وزعم القمري على الاعصان * (أجاب) * الله جدد ايام الزمان * وصلافة في النبي العبدان خذ علم ما قدرته بنصامه * من لديه علمه ببيان نص الافاضل فيه عند أئمة * سادوا وسادوا وذهب النعمان حوق الخلاف على الجوار ونفيه * والاقدمون على اعتماد الكافي والآخرون على الجواز لانه في عصرهم قد بان محض نوان وعليه فتوى الناس اذ في تركه خوف الضياع وغاية الحسرات وعابيه ان حجت بكل شروطها * بحسب الذي سمي بلا نقضان أولا في جزم المثل مثل سواه من * كل العقود كلاهما حسان وعلى الولي الدفع حتملا لزاما * فاذا أبي فالحق حبس الجاني وكذا على العبدى ويوم خيسه * والحلوة الموسومة الشبان

وإذا اراد على الوفاق جوازها يستأجر القدر زمان فيعلمون بأمر صاحب أمرهم برفع الأرفاق لجهة الصبيان فكذا الجواب مفصل لا نظامه
مستوفى الأحكام في ذات الشان واختتم الهوى بالنهي بآعمال خير الدين بالاحسان (سئل) في رجل دفع ولده لفقير يعلمه القرآن ولم
يذكر كرامة وشرط له خمسة عشر قرشاً على تعليمه القرآن ودفع له بعضها وبقي بعضه فأنفقته فبطلت له النازعات فتنافس مع والده فيما دفع
من الاجرة وما بقي منها فما حكم هذه الاجرة وما حكم الذي دفعه من الاجرة المسمومة والذي بقي منها (أجاب) يجب له أجر مثل عمله لان الاجارة
والحال هذه فاسدة والحكم في كل ما هو (١٨٢) كذلك منها ان فيه أجر المثل فان ساوى المدفوع خرجاً سواء وان زاد أجر المثل عليه يكمل
له وان نقص عنه يسترد

أخذ الدار المبيعة بالشفعة فهل لا شفعة له (الجواب) نعم والبناء والتخل لا يستحق بهما الشفعة عيني على
الكثرة وفي الوهبانية وما في بناء شفعة لا ولاية * وأم القرى بالعكس بعض يقرر
أي لا شفعة بالبناء أي بسبب البناء ولا في البناء المبيع (سئل) في رجل اشترى داراً معلومة ملاصقة لدار
جارية في وقف أهل قام المستحق الساكن في دار الوقف الزبورية يريد أخذ الدار المبيعة بالشفعة فهل لا شفعة
له (الجواب) نعم وفي الخبر لا شفعة في الوقف ولا يجوز شرح المجمع لابن مالك من الشفعة ومثله في
التنوير (سئل) فيما اذا كان لزيد واخوته مشد مسكة في أرض وقف ساجحة فقصر اخوته عن نصيبهم من
ذلك اعمرو واجاز المتولي ذلك وزعم زيد ان له الشفعة في ذلك فهل لا شفعة له (الجواب) نعم (سئل) في
الشفيع اذا علم بالبيع وسلم الشفعة للمشتري واسقط حقه منها الذي بينه وبينه ثم اراد الاخذ المبيع
بالشفعة فهل ليس له ذلك وبطلت شفعة (الجواب) نعم قال في المنع ويعلمها تسليمها بعد البيع فقط بخلاف
تأجيلها قبله كما تقدم لان اسقاط الحق قبل وجوبه لا يصح وبعده يسقط بالاسقاط علم بالسقوط اولى يعلم كما
تقدم لانه لا يعتد بالجهل بالأحكام في دار الاسلام اهـ (سئل) فيما اذا اشترى المشتري في الدار المشفوعة هل
ياخذ الشفيع بالثمن وبقيمة البناء أو يكف المشتري فله وياخذ الأرض فارغة ام لا (الجواب) نعم له ذلك
كما في التنوير قال المصنف في شرحه من باب طلب الشفعة وياخذ الشفيع بالثمن وبقيمة البناء والغرس
مقوونين لو اشترى المشتري وغرس أو يكف الشفيع المشتري فله ههما أي البناء والغرس (سئل) في قطعة
أرض مشتركة بين زيد وجاعة فباع احدهم حصته المعلومه منها من اجنبي وحين علم زيد بالبيع ثالث المبيع
بالشفعة فوراً مثل الثمن واشهد على ذلك بوجه الشرع ولم يطلب البقية من الشركاء ذلك فهل لزيد ذلك ومن
له بطلب عددهما (الجواب) نعم في نظرية (سئل) في الشفيع اذا اراد ان ياخذ البعض ويترك البعض
فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ولو اراد الشفيع ان ياخذ البعض ويترك البعض فلا يس له ذلك الا اذا
اشترى لانه لا يلفه فمرد بتفرق الشفعة عليه ولو جعل بعض الشفعاء نصيبه لبعض لا يصح ويسقط حقه به
لا عراضه ويقسم بين الباقيين على عدد رؤسهم وكذا لو كان أحد الشفيعين حاضراً والآخر غائباً فطلب الحاضر
الشفعة في النصف على حساب أنه يستحق النصف بطلت شفعة لانه يستحق الكل والقسم للمراعاة فاذا ترك
في شيء فيها جدد الاعراض فيه فسقط في الكل لكونه لا يتجزأ وكذا لو كانا حاضرين فطلب كل واحد
منهما النصف بطلت شفعتهم ولو طلب أحدهما الكل والاخر النصف بطل حق من طلب النصف
والاخر ان ياخذ الكل أو يترك وليس له أن ياخذ النصف لما ذكرنا زاي (أقول) وفي صورة
الدوال لا تبطل الشفعة ما في الخاتمة قال لا يشتري من لى نصفها أي المشتري لا تبطل شفعة في
النصف لان طلب تسليم النصف لا يكون تأجيلاً اهـ أي لا يكون تأجيلاً مائة فالشفعة لكن مقتضى قول
الزاي هو ان لا يرد في شيء فيها جدد الاعراض فيه الخ سقوطها وكنت في رد المختار التوفيق بان الظاهر ان
اراد ان يوارى أحد البعض بعد طلب الموائمة والاشهاد لا تسقط أم لو طلب البعض ابتداء تسقط شفعة فلا

وان اختلما في قدر العمل
فالتول لا يولد بيمينه وعلى
الفقيه البينة والله أعلم
(سئل) في مستأجر ربح
ماء تحت الزيادة بشرط
دوران الحجر الجاسي
الذي هو شرط الاتجر على
المستأجر يحصل الاذن
فاداره المستأجر مدة ولم
يدر الحجر الجاسي وقل الماء
فما الحكم الشرعي (أجاب)
الاجارة المشروحة فاسدة
باجتماع علمائنا والحكم في
الاجارة الفاسدة أجرها
لا المستأجر على حسب
الاستعمال فينظر أجر
المثل لاستعمال ما عد الحجر
النجاسي باخبار عدلين
في دفع ولا يلزم الاتجر
المستأجر وله معنى المستأجر
فسخ الاجارة بل يجب عليه
الحرمه استعمال في
ان قد الفاسد والله أعلم
(سئل) في رجل استأجر
حماً ما نزل من وان تحول
عن هذه الحرفة الى غيرها
هل يكون عذراً وروى
احد به أم لا (أجاب)

يكون عذراً وروى في الجواهر الفتاوى في باب الاول من كتاب الامارة وشرح كزيري بانه كولو الجاني والبرازي ينافي
والخامس وغيره والله أعلم (سئل) في رجل دفع له ثوباً من ثوبه على مداونه وجعل له أجره بضرب ذلك مدة ودأوا بها الحكم
(أجاب) ما يوجب حرمته وذلك في غن الادوية لفساد الاجارة عن الوجه المذكور والله أعلم (سئل) في تيماري من حلة تيماره أرض بها
بغيرهم من تجوز اجارة الأرض مع التبرن برغب في استئجارها أم لا (أجاب) نعم يجوز اجارة هذه المسئلة ترجع الى اجارة المقنع وفيها
لشيخ قاسم بن قطر بعد التذلل كمال بن لهد مرساة مختصة من أخرى لغيره فيها وكذا الشيخ زين بن نجيم رسالة فيها وحاصل الكل جواز

الاجارة وسئل الشيخ قاسم وقد أرسل له من مدينة غزة هل يجوز للعندي أن يجر اجارة الامام الاعظم من أراضي بيت المال ولا يجوز اجارة
نعم له أن يجر اجارة الامام ولا تجوز اجارة الامام في أثناء المدة كالأجر لاجاز موت المؤجر في أثناء مدة ما أحرمت قال وانما انما هو
أو أخرجه الامام عن الارض تنفسخ الاجارة ثم قال وقد وقعت على جواب لبعض الحنفية من أهل العصر أنهم لا تنفسخ بالموت ولا باقطاع غيره
فان الامام جعله كالو كمل عنه في ذلك وتبقى بالمسعى الذي وجد فيه شرط الزموم وشهد لذلك قواعد علمائنا والحالة هذه ثم نازع في عدم
الانفساخ بهما واستظهر لا لانفساخ باشيء والحاصل ان صحة الاجارة لا كلام فيها وأما (١٨٣) لزومها ففي كلام قد عرفته شافعية ثم را

الاختصاص العجيب فان فيه
معظم ما في الرسائل فلهذا
ذلك لانه مفيد جداً والله
الموفق للصواب (سئل) في
قرية نصفها وقف على جهة
بر نصفها وقف على جهة
بر أخرى أحرمتكم عليها
لثلاثمائة رجل سنة عيال
ليتناول ما يحصل من الثمن
المذكور من الغلال صفيها
وشترها هل هذه الاجارة
صحبة أم باطلة لا يجوز معها
للمستأجر أن يتناول شيئاً
من الغلال ما الحكم الشرعي
(أجاب) الاجارة المذكورة
باطلة غير منقذة لما صرح
به علمائنا فاطبقة من أن
الاجارة اذا وقعت على
اتلاف الاعيان قصداً
لا تنعقد ولا تنفذ شيئاً من
أحكام الاجارة فاذا علم ذلك
فليس للمستأجر أن
يتناول شيئاً من الغلال بل
ذلك للمتكلم على الوقف
ان كان حاضراً وان كان
غائباً يخشى على العقلة
الضياع بانتظاره ينصب
القاضي رجلاً يقبض
حصه وقفه ويحفظه

ينافي ما ذكره الزيلعي من التعليل المذكور وكتبت عند قول العلائي بعدم مسائل الخيل واعلم انه لو طاب
الحصة فهو على شفعة ما نصه وفي التارخانية واذا كان المشتري واحداً والبائع اثنين وطلب الشفيع نصيب
أحدهما مع انه ليس له أن ياخذ هل يكون على شفعة ذكر في الاصل نعم قال بعضهم هذا يجوز على ما اذا
كان بعد طلب الموائمة وطلب الاشهاد في الكل فلو طلب في النصف أو لا بطلت ٣ وقال بعضهم على اطلاقه
اهـ قلت يؤيد الاول ما قدمه الشارح قبيل باب الطالب عن الزيلعي من أن شرط صحته أن يطلب الكل وبه
يتأيد ما ذكرناه هناك من التوفيق اهـ ما كتبت (سئل) فيما اذا لم يطلب الشفيع الشفعة فوراً علمه
بالبيع طلب موثبة واشهاد ومضت أربع سنوات والاثنان قام يطلبها بعد علمه وتركه الطالبين المذكورين
فهل بطلت شفعة (الجواب) نعم وبطل الشفعة بترك طلب الموائمة تركه بأن لا يطلب في مجلس العلم
بالبيع كالمس أو ترك طلب التقرير عند عقار أو ذي يد لا الاشهاد عند طلب الموائمة لانه غير لازم كما مر قد مر
شرح الملتقى للعلائي من فصل فيما يبطلها في الدرر ويطلبها ترك طلب الموائمة وترك الاشهاد عليه أي على
طلب الموائمة قادراً عليهما اهـ في مسئلتنا لم يطلبها في مجلس علمه بالمبيع بل في نفق ففهم طلبها أو يشارك
الطالبين الزبورين وكل ذلك مما يبطلها (أقول) عبارة الدرر في عبارة شرح الملتقى واعلم أن الشفيع
يطلب ثلاث مرات * الاولى حين علمه بالبيع فوراً ويسمى طلب موثبة أي مبادرة حتى لو أخره بطلت
شفعته والاشهاد فيه ليس بالزم كفي الهداية وغيرها وما في الدرر سهو كما أوضحه في الشرح لبلدية نعم يشهد فيه
مخافة الجود قال القهستاني يجب الطالب وان لم يكن عنده أحد لا تسقط الشفعة بانه وليه يمكن من الحلف
عند الحاجة كما في النهاية ولا يشترط الاشهاد فيه بكونه لو صدقه المشتري كما في الاختيار وغيره اهـ
والمراد الثانية أن يطلبها عند البائع لو العقار في يده أو عند المشتري مطلقاً وعند العقار ويسمى طلب اشهاد
وطالب تقرر وليس له مدة خاصة بل بقدر ما يمكن من الاشهاد عند حضرة أحد هذه الثلاثة كما في النهاية
وظاهر كلامهم ان الاشهاد هنا شرط لكن قال في الخاتمة انما يسمى الثاني طلب الاشهاد لالكون الاشهاد
شرطاً بل يمكن اثبات الطالب عند جود الخصم اهـ ووجه ظاهره ثم الاشهاد عند أحد هؤلاء لو وجد
عند طلب الموائمة كفاه وقام مقام الطالبين كما ذكره العلائي والمراد الثالثة أن يطلب عند القاضي ويسمى
طلب تعليق وخصوصه وهل له مدة يبطل بالتأخير عنها في خلاف يأتي قريباً وهذا الطالب انما يشترط حيث
لم يسلم له المشتري رضاه لقوله في التنوير وروى شقير بالاشهاد وذلك بالاخذ بالراضي أو بقضاء القاضي وههنا
قاعدة ينبغي التنبية عليها وهي ما في الخاتمة اذا سمع الشفيع ببيع الدار فسكت قالوا لا تبطل شفعة ما لم يعلم
المشتري والثنى كالبكر اذا استؤمرت فسكتت ثم علمت أن الابن ووجهان فلان مصردها اهـ وبه أفق
الامامة الترتيبي رحمه الله تعالى في فتاواه المشهورة (سئل) في الشفيع اذا طلب الشفعة فوراً علمه واشهد
على ذلك بيمينته ترك طاب الخصومة والتعليل أكثر من شهر فهل لا تبطل شفعة (الجواب) نعم (أقول)
يعني اذا أخره بعد الطالبين الاولين وما أفق به المصنف وظاهر المذهب وبه يفتي كافي الدرر عن الهداية

الى حضوره في دفع له ليرفقه في وجوهه المعينة والله أعلم (سئل) في رجل ماتت زوجته عن رضية فأتى بها الخاتمة او قال لها أرضعها
وتعهدى أمرها وديها على انك نصف مهرها ففعلت معها ذلك مدة فما الحكم (أجاب) ليس لها الأجر المثل كافي الاجارة الفاسدة والله
م قوله وقال بعضهم على اطلاقه أي قول الاصل يكون على شفعة مطلق غير مقيد بما يقيد القائل الاول من الخيل على ما اذا كان بعد طلب
الموائمة وطلب الاشهاد لكن ينافي القول بالاطلاق قول الزيلعي ان شرط صحته أن يطلب الكل فانه يدل على انه لو طلب البعض لا يبقى على
شفعة فترجى ذلك قول القائل الاول بالخيل المذكور وهذا الخيل يؤيد ما فقهنا بين كلامي الخاتمة والزيلعي اهـ منه

أعلم (سئل) في محدود بعضه وقف وبعضه ملك لجامعة استمر فاذن من له ولاية على الوقف ومن له الملك لرجل منهم أن يعمره ويصرف عليه من ماله ويرجع به عليهم ففعل واستمر ما صرفه ديناً عليهم وسكنه مدة سنين بغير اجارة سوى السنة الاولى فانه استأجرها باجرة معينة ثم أجزأ الجميع حصصهم ما عدا المأجرة اجارة من سنة اجارته ويردون أن يأخذوا منه أجرة تلك السنين بحسب ما هاهل لهم ذلك أم لا وهل اجارة المرأة صحيحة أم لا وهل له مطالبتهم بما أنفق على العمارة حالاً ولو عدهم بأن يحسبها من الأجرة فيما يسكن وهل اذا ادعوا أن أجرة المثل كذا يكون القول قوله في ذلك أم (سئل) قولهم ما الحكم في جميع ذلك (أجاب) أما أصحاب الملك فلا أجرة لهم أصلاً فيما سكن الشريك

يفير اجارة فان علمنا ما والكافي وبه أفق المولى أبو السعود أفندي كذا كره عزى زاده ومثني عليه في التنوير قال العلامة في شرحه وقيل يفتي بقول محمد بن أحمد شمسها بالاعذار بطلت كذا في الملتقى يعني دفعه للضرر قلنا دفعه برفعه للقاضي أيامه بالأخذ أو النكاح وظاهر كلام العلامة في اعتماد الاول وهو خلاف ما يقتضيه كلامه في شرحه على الملتقى فراجعوا والقائل بأن الفتوى على قول محمد وشيخ الاسلام وقاضيهما في فتاواه وفي شرحه على الجامع الصغير ومثني عليه في متن الوقاية والنقابة والخبرة والمغني وفي الشربلية عن البرهان انه أصح ما يفتي به قال يعني انه أصح من تصحيح الهداية والكافي الخ وعزاه القهستاني الى المشاهير كالحليط والخلاصة والمغمرات وغيره فانه قد أشكل ما في الهداية والكافي اهـ وقال في شرح الجمع وفي الجامع الخاني الفتوى اليوم على قول محمد لتغير أحوال الناس في قصد الاضرار اهـ وبه ظهر أن اقتاعهم بخلاف ظاهر الرواية لتغير الزمان وتناثره كثيرة وقصد الاضرار في زماننا كثير فقد شاهدت غير مرة من جاء يطلبها بعد عدة سنين قصد الاضرار المشتري به ما هدم وبني وطعماني غلاء السعر وما من من امكان رفعه للقاضي لا يخفى على بال الناس اليوم وليس كل أحديهم مدركي المرافعة فلا جرم كان سده هذا الباب أسلم والله تعالى أعلم (سئل) في الشفيع اذا ساءم الحصة المبيعة من المشتري هل تبطل شفيعته (الجواب) نعم تبطل بالمساومة بعباً واجارة كذا كره في الملتقى (سئل) في دار مشتركة بين زيد وعمر والغائب واخوهما بطريق الارث عن أبيهم فباع زيد حصته فيها من اخوته الحاضرين ثم حضر عمر والغائب وطلب المبيع بشفعة الخليط بوجهه الشرعي فهل له ذلك ويقضى له بها (الجواب) نعم اذا حضر وطلب مستوفياً شروط الطلب يحكم له بحقه حيث لم يوجد منه مئة طاه خبير به ولو كان الخليط في المبيع غائباً قضى بالشفعة للخليط في حقه ان طلب لان الغائب يحتمل أن لا يطلب فلا يؤخر حق الحاضر بالشك ثم اذا حضر وطلب الشفعة قضى له بها منع عن شرح الجمع (سئل) في أبي الصغير هل له طلب الشفعة للصغير بوجهه الشرعي (الجواب) نعم وفي الاصل الوصي يطلب الشفعة للصغير ويقوم مقامه في لوازمها كالاب والجد الخ أدب الاوصياء وفي أحكام الصغار للإمام الاستروشي ثم اذا وجبت الشفعة للصغير فالذي يقوم بالطلب بالاخذ من قام مقامه شرعاً في استيفاء حقوقه وهو أبوه ثم وصي أبيه ثم جده أو أبيه ثم وصي الجد ثم وصي نصبه القاضي فان لم يكن له أحد من هؤلاء فهو على شفيعته اذا أدركه فاذا أدرك وقد ثبت له خيار البلوغ والشفعة فاخترار رد النكاح أو طلب الشفعة فأيهما كان أولاً يجوز ويطلب الثاني والحيلة في ذلك أن يقول طلبتهما الشفعة والخيار فاذا كان له أحد من هؤلاء فترك الشفعة مع الامكان بطلت حتى لو بلغ الصغير لا يكون له حق الاخذ وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا تبطل الشفعة على هذا الخلاف تسليم الشفعة اذا لم الاب أو الوصي ومن عندهما شفعة الصغير مع نسائه عند أبي حنيفة وأبي يوسف حتى لو بلغ الصغير لا يكون له أخذها بالشفعة وتسايم الاب والوصي شفعة غير صحيح عند أبي حنيفة سواء كان في قبض القضاء أو في غير مجلس القضاء بخلاف تسليم وكيل في غير مجلس القضاء عند أبي حنيفة ونعم فروغ المسألة فيها (سئل) في عقار معلوم مشترك

يفير اجارة فان علمنا ما صرحوا قاطبة بان أحد الشرعيين اذا سكن في المشترك لأجرة عليه في الملك أما الوقف فيسألزم الشريك أجرة المثل على اختيار المتأخرين قال في الاستبصار والظاهر من كلام الغصب منافع المعد للاستغلال مضبوطة الا اذا سكن بتأويل ملك أو عقد كبيت سكنه أحد الشرعيين في الملك أما الوقف اذا سكنه أحدهما بالغلبة بدون اذن الآخر سواء كان موقوفاً للسكنى أو للاستغلال فانه يجب الاجراء يريد أجزأ المثل وهو صرحوا قاطبة بان القول قول المستأجر بيمينه لا سكاره الزيادة ولا يسألزم من استأجر المرأة بالزيادة أن تكون أجرة المثل في نفسها كذلك لان الاجارة قد تقع بالمثل والزيادة والنقصان كالبيع فلا يحكم ذلك أعني فيما يجب للوقف ولا بد فيه من تدعى الزيادة على ما يدعي المستأجر أو الغائب من البيت واجارة المرأة فبما احصاه الرجل اجارة المثل لغير الشريك والطبق المتون على عدم جوازها كالمذهب أبي حنيفة وقد جعل بطريق

قاضيها في فتاواه الفتوى عليه رد كراهة لامة قاسم في نصحه بان ما في المغني من ترجيح قولهما شاذ مجعول القائل فلا يعول عليه وله المطالبة بما أنفق على العمارة حالاً وان عدهم بحسبها من الاجرة لانه في حكم اقرض والحال هذه وهو لا يتأجل بالتأجيل ولا يلزم الوفاء بهذا الوعد ولو شرط في الاجارة فسدت لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد العاقدين وكل هذه الاحكام مصرح بها في غالب كتب أئمة الاعلام بجزاهم الله تعالى أحسن الجزاء والله أعلم (سئل) في رجل يخرج المأمن من عرق باللات ورجال ويسبق بقر القرية وما يحتاجونه في

بيوتهم وأكرهم سنة كاملة شارطين على كل رأس من البقر مقدار ما علموا من الخطة واللات بر بدون دفع الشروط فالحكم في ذلك شرعاً (أجاب) اللازم قيمة الماء لانه فيصحب على الاصح فينظر الى ما يأخذ الاخذ منه ويقوم فيعطى اخذ المشتفع به قيمته قليلاً كان أو كثيراً ولا يصح الشرط المذكور للهل في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل أقرض آخر بطريق الحج مبلغاً على أن يحمله على دابته ويطعمه من خبزه وصرفته نظير فادته ما الحكم في ذلك (أجاب) يجب أجزأ المثل لكونه وقيمة خبزه وصرفته والحال هذه اذا ما جعله من الربح أجرة غير صالح لها شرعاً وقد نهى عن كل فرض جزه والله أعلم (سئل) فيما لو فاطم وكيل السلطان زيدا (١٨٥) على مكان متعلق بموكلة في كل سنة مبلغ معلوم فزاد عليه في المقاطعة

بطريق المالكين زيدا وأيام لكل منهم حصة شائعة فيه فباع زيدا نصيبه من ذلك العقار من أجنبي بمن معلوم من الدراهم ثم بلغ الايتام وشبهين ولم يكن لهم حين البيع جد ولا وصي فهل لهم الشفعة بشرطها الشرعي (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لليتيم أخ وصي عليه وحصة معلومة في دار جارية فيها في ملكه أمه وأخته ورجل غائب لكل حصة معلومة فمأرضاً وبناء فباع وكيل الغائب نصيبه من أجنبي فبادر الوصي فوراً بالبيع وتكلم المبيع لليتيم بالشفعة بمثل الثمن ما رأى فيه الصلحة لليتيم وبقيته الشريك لم يطلبوا فهل لا وصي ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا اختلف الشفيع والمشتري في الثمن فقال المشتري بمائة وثمانين قرشاً والشفيع يقول بمائة وخمسين قرشاً والثمن منقود والدار مقبوضة وأقام كل منهما البيعة على دعواه فهل تكون بيعة الشفيع أحق (الجواب) نعم وان اختلف الشفيع والمشتري في الثمن والدار مقبوضة والثمن منقود صدق المشتري بيمينه لانه منكر ولا يتحالفان وان برهنوا فالشفيع أحق لان بيئته ملازمة شرح التنوير للعلاني وأوضحه في المنح والدرر والمسئلة في المتون (أقول) ولعل فائدة التقييد بنقد الثمن كونه اختلافاً مع المشتري اذ لو كان غير منقود يكون الاختلاف مع البائع ولم يظهر في فائدة التقييد بكون الدار مقبوضة والمتون خالية عن التقييد (سئل) في دار بيعت فلما علم الجار بالبيع أشهد عليه فوراً بيعة شرعية وهو عندها نة تملكها بالشفعة فهل يثبت له الاخذ بشفعة الجوار أم لا (الجواب) اذا طلب الجار المذكور عند الفاسد في الدار المذكورة طلب خصومة وتلك بعد ما طلبها طاب مواثبه وطلب تقر بروا شاهد بالوجه الشرعي يثبت له الاخذ بشفعة الجوار (سئل) في أرض ملك بيعت ولها جار ملاقق أخبر أنها بيعت بأربعة عشر قرشاً فسلم الشفعة لاستكثر غنها ثم علم أنها بيعت بأقل ويريد الآن طلبها بشفعة الجوار بوجهه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم قبل للشفيع أنها بيعت بألف فسلم ثم ظهر أنها بيعت بأقل أو بغيره أو بغير قيمته ألف أو أكثر فله الشفعة تنوياً بباب ما يطلبها (سئل) هل الشفعة تختص بالدار أم لا (الجواب) لا تختص بالدار قال في المنح وشرطها أن يكون المحل عقاراً مستقلاً كان أو علواً الخ وفي شرح الملتقى للعلاني والمراد هنا بالعقار غير المنقول فدخل الكرم والرحى والبر والعلو وان لم يكن طريقاً في السفلى وخرج الشجر والبناء فانه من منقول لا شفعة فيه الا ببيعة العقار اهـ (سئل) في دار مشتركة بين زيد وهند مناصفة فباعا هند نصفها من شريكها زيد ويريد الجار أخذ المبيع بشفعة الجوار فهل لا شفعة للجار مع وجود الشريك (الجواب) نعم وتثبت أي الشفعة للخليط أي الشريك في نفس المبيع ثم بعد ما تسلمها تثبت للخليط في حقه أي حق المبيع كالشرب والعاريق الخاصين معنى خصوصهما أن يكون الشرب من ثم لا تجري فيه السفن وأن لا يكون الطريق نافذاً أي ما بعد ما تسلمها تثبت للجار ملاقق ولو ذمناً أو مأذوناً أو مكتسباً درر (سئل) في دار معلومة حارصة في ملك زيد وربعها للعمرو وربعها لآخر ليركز أرضاً وبناء فباع زيد وعمرو نصيبهما منها من أجنبي فسلم بذكر وأسقط حقه من الشفعة وطاب الجار الملاقق الشفعة وأشهد بيعة فوراً له بالبيع على البائع عند الدار وهي بيده انه تلك المبيع بشفعة الجوار ثم

(٢٤) - (فتاوى حامديه) - ثاني (الشفعة الجارية في العقود الصالحة الشرعية حتى بحسب الاجابة اذا لا لزوم اذا انقضاء منتف بوصفة والله أعلم (سئل) في اجارة القرى والأراضي التي في أيدي المزارعين لا يأخذ المستأجر الخراج الخاص بالمقاسمة منها والعوائد الغلمية كالعبدية والخميسية ونحوها هل هي جائرة أم لا (أجاب) اعلم ان الاجارة اذا وقعت على ائلاف الاعيان قصداً كانت باطلة فلا تلك المستأجر ما وجد من تلك الاعيان بل هي على ما كانت عليه قبل الاجارة فتؤخذ من يده اذا تناولاها وبضمنها بالاستهلاك لان الباطل لا يؤثر شيئاً فيجوز عليه التصرف فيها لعدم ملكه وذلك كاستئجار بقره ليشرب لبنها أو بستان لبناً كل غرة ومنه استئجار ماني بالمزارع لا كل خراج

الذي يجعل بالمقامه فانه حين وقع ما فيها الاستجار قصد او مثله باطل كما علمت لا سيما وقد اضيف اليه ما لا يسوغ شرعا للمؤجر قبل المستأجر وهو تناول العوائد المطلوبة التي يجب اعدادها لتقرب رهاق لاجل ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله أعلم (سئل) في شريكي عمل اشترى لنفسه وجعل بماله جلود يتخذها قرا يا واشترى جميع ما تحتها جحر فتماوله نصف الربح الزائد على الثمن بماله ولهما النصف منه بماله ما بيعت القرب فهل له ولهما من الربح ما شرط أم لا (أجاب) ليس للعاملين الا الأجرة عملها بما بلغت والباقي جميعه لرب المال اذ هذه اجارة فاسدة وفيها وجوب أجر المثل بالغ حيث (١٨٦) فسدت التسمية كما هنا وهذا الاشك فيبوء الله أعلم (سئل) في وصي آخر حصة اليتيم من

شريكه بدون أجر المثل مال الحكم (أجاب) اختلف المشايخ في هذه المسئلة والفتوى على أنه يلزم المستأجر تمام أجر المثل وبه أفتى صاحب البحر ومنه الغفار وعليه المتأخرون صيانة لمال اليتيم والله أعلم (سئل) في رجل سكن دار أتيتم بلا اجارة مدة سنتين ولم يكن شريكاهم فيها هل يلزمه أجر المثل للمدة التي سكنها أم لا (أجاب) نعم يلزم الساكن أجر المثل على ما عليه الفتوى والله أعلم (سئل) في برمد لحزن الغلال بالاجارة بين يقيم وبائع آخره البالغ ذن الولى هل يلزم دفع حصة اليتيم من الاجرة لو ايم أم لا (أجاب) نعم يلزم بل لو استعمله الشريك لنفسه بلا اجارة يلزمه مثل أجره حصة اليتيم كما أفتى به المتأخرون الخافاه بالوقف صيانته والله أعلم (سئل) في رجل له جبل فدفعه لرجل ليرفع عليه الزرع من المزارع الى البيادر بالاجارة على ان

طامها طلب تلك ونقصه فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول) في شرح المجمع لابن مالك أعلم أن كل موضع سلم الشريك الشفعة انما ثبت للجار حق الشفعة اذا كان الجار قد طلبها حين سماع البيع وان لم يكن له حق الاخذ في الحال اما اذا لم يطلب الشفعة حتى سلم الشريك الشفعة فلا شفعة له اهـ ومثله في الذخيرة (كتاب القسمة) *

(سئل) فيما اذا مات زيد عن ورثة بالغين وقاصرين وخلف غراسات وأراضي معلومة ثم بلغ القاصرون ويريد أحد الورثة قسمة نصيبه من الأراضي والغراسات وهي قابلة للقسمة ويتنفع كل نصيبه بعد القسمة والمعادلة ممكنة والمنفعة لا تتبدل فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في دار قابلة للقسمة مشتركة بالملك الشرعي بين زيد وهند وعمر ولكل منهم حصص معلومة فيها فني زيد وهند فيها بناء باللات منهنما متقومة بعددهما زامت عن عمر من دفع ما يخص حصته من غن الا لات وكفتها وطلب زيد وهند القسمة فهل تقسم وحيث خرج البناء في نصيبهما فيها والاهدم (الجواب) نعم تقسم وحيث بني زيد وهند بدون اذن من عمر وخرج البناء في نصيبهما فيها والاهدم وتوقع آلا نه لهما والمسئلة في التنوير من القسمة وأجاب قارئ الهداية بقوله اذا لم يحجز وأما فعل يقسم بينهم فان وقع نصيبه فيما بني فيه وغرس بقي وان لم يقع فيسهل في نصيب الشريك قلع وحين ما نقصت الارض بذلك والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا مات زيد عن ورثة فيهم أتيتم لهم وصي وخلف تركه مشقة على أعيان ودين على رجل فاقسم الورثة مع الوصي الاعيان والدين مناصفة شارطين أن يكون الدين لا يتام والاعيان لهم ثم ظهر المديون معسرا فهل تكون القسمة فاسدة (الجواب) نعم الدين على وجهين اما على الميت أولا فان له واقتسموا الدين والعين ان شرطوا أن يكون الدين لا يحددهم فسدت وان اقتسموا الدين بعدة حصة الاعيان ان غير مشروطة قسمته في قسمة الاعيان حازت قسمة الدين والدين وان على الميت فاقسموا على ضمان الدين للدين كلهم أو أحدهم ان الضمان مشروطا فيها فسدت والا فان ضمن على أن لا يرجع في الشركة مع القسمة اذا أدى وان ضمن بشرط الرجوع أو سكت ولم يقل على أن لا يرجع فسدت الا أن يقضوا دينه بزازية من كتاب القسمة من الثاني في دعوى الغلط فيها (سئل) في عقار قابل للقسمة مشترك بين جماعة متعددين واذا قسم بينهم بقي بعضهم وهو ذو الحصة الكثيرة متفعا بحصته على الوجه الذي كان عليه ولا يبقى بعضهم الاخر متفعا بحصته على الوجه الذي كور وطلب ذو الكثير المذكور قسمة حصته فهل يجب ان ذلك (الجواب) نعم يجب ان ذلك الكثير الى ذلك حيث الحال ما ذكرنا في المتن واذا انتفع كل من الشراكة بنصيبه بعد القسمة قسم بطلب أحدهم وان تضرر الشريك لا يقسم الارضاهم وان انتفع البعض دون البعض قسم بطلب ذي النفع لا بطلب الاخر وهو الاصح اهـ ومثله في كثير من المعترات (سئل) في دار غير قابلة للقسمة مشتركة بطريق الملك الشرعي بين زيد وعمر وطلب زيد الماهيات مع عمر وفي سكاها بان يسكن فيها مدة بحسب حصته ويسكن عمر واية امدته فأي عمرو ذلك بدون وجه شرعي فهل يتهايان فيها على الوجه

ما يقتض من الزرع بينهما هل يصح أم لا (أجاب) لا يصح ذلك وجميع المفضل لصاحب الجبل وللاخر أجره مثله المذكور قال في البحر معز بالي المحيط دفع دابته الى رجل يؤجره على ان الاجرة بينهما شركة فاسدة والاحر لصاحب الدابة وللاخر حصة له وكذلك في السفينة والبيت اهـ ومثله في كثير من كتب المذهب والله أعلم (سئل) في جبال دفع جباله الى جبال ليو اجرها وثالث الاجرة للعمال والباقي لصاحب الجبال فقام الجبال عليها مدة وانزعها بعد هاتين صاحبها فهل الجبال أجره مثله لثالث الاجرة أم لا (أجاب) نعم للعمال أجره مثله ولا نهج الشركة بالتلف ونحوه في ذلك والمفضل من المذكور ان صاحب الجبال والله أعلم (سئل) في رجل يعمل بالثالث على جبال آخر فحصل

من آخرتها حنطة وغيره يسمى عابق الجبال ويريد الجبال الاختصاص به هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس للعمال شيء من ذلك بل الشريك رب الجبال والعمال أجره مثله صرح به صاحب البحر نقلا عن المحقق والله أعلم (سئل) في قبض الاجرة المثل في النصوب أو المعزول فيما حره المعزول وهل اذا دفع المستأجر له معزول يطالب به نائبا أم لا (أجاب) نعم قبض الاجرة للمنتصوب لا للمعزول وان آخر المعزول على الاصح واذا لم يصح قبضه يطالب المستأجر بالاجرة ويرجع على المعزول به المكون أخذته منه بغير حق والله أعلم (سئل) في رجل انتدب لعمل الحراسة وحفظ الاماكن باجر وعلم ذلك بين الناس قال له رجل احفظ هذا المكان واحرسه ولم يسم (١٨٧) له شيئا هل يلزم له أجره أم لا (أجاب) نعم حيث انتدب لذلك فله

المذكور ويجوز الا في (الجواب) نعم قال في الخاتمة قبيل كتاب الافراد الماهيات في الاموال المشتركة التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها مشروعة ولا يشترط لجوارها ذلك المدة ولا تبطل بموت أحدهما وينفرد أحدهما بقضاها بعد زواله وبغير عذر في ظاهر الرواية وروي ابن سماعة عن محمد أنه لا ينفرد أحدهما بنقضها الا بعذر أو بطلب قسمة بينهما هذا اذا كانت الماهيات بغير أمر القاضي فان كانت بحكم الحاكم لا ينفرد أحدهما بنقضها مالم يصطلحا وتجوز الماهيات في الجنس الواحد وفي الجنسين الا أن في الجنس الواحد كالدار الواحدة لو تمها بآبانهما زمانا شهر أو سنة أو يوما ونهايا مكانا بان يسكن هذا طائفة من الدار والاخر الطائفة الاخرى أو زرع أحدهما هذه الطائفة من الارض والاخر الطائفة الاخرى جاز على كل حال وان طام أحدهما الماهيات من حيث الزمان وأبى الاخر فان القاضي يحجز وان طلب الماهيات من حيث المكان روى الكرخي عن أبي حنيفة أن القاضي لا يحجز وفي الجنسين كالدار والارض اذا تمها بآباني على أن يسكن هذا هذه الدار والاخر يزرع هذه الارض أو في الجاهم والدار على أن يسكن هذا الدار والاخر يأخذ الجاهم ويؤجره ان تمها بآباني تراضيها جاز وان طلب أحدهما أبى الاخر لا يحجز القاضي اهـ ونظام ذلك فيها (أقول) لم يتعرض للماهيات في المجاور وهي واقعة الفتوى سئلت عنها ورويت في مجموعة شيخ مشايخنا السابحي بخطه ما نصه في مستأجر حصة من عقار يريد التهايز وما على المالك أو المستأجر الا ان يرضى له ذلك كما أفاده الخبر الرمي وأفاد في التنازلية أن تهايز المستأجرين صحيح غير لازم وان شرط على المؤجر أن لا يحددهما مقدم الدار ولا الاخر مؤخرهما فسد العقد اهـ ما رأيت بخطه رحمه الله تعالى وحاصله أن تهايز المستأجرين أو المستأجر مع المالك بان استأجر بعض عقار شائعا على مذهب من رآه صحيح ولكن لا يكون على طريق الجبر والضرورة اذا امتنع عنه أحدهما واذا ارضيا فهو صحيح غير لازم بمعنى أن لكل منهما منافع الماهيات ولو بلا عذر وهو موافق لما صرح عن ظاهر الرواية في الماهيات في المالك ورويت بخط بعض الفضلاء نقلا عن الفتاوى الهندية في الاجارات ما هو صريح في جواز الماهيات في جهام مشترك بين رجلين آخر أحدهما حصته من ثالث وحكم بذلك كما كفتها بالمالك مع المستأجر من الاخر والله تعالى أعلم (سئل) في امانة معلومة مختلفة الاجناس قابل كل جنس منها القسمة مشتركة بين زيد وعمر وبالعين مناصفة يريد زيد قسمة نصفه من كل جنس منها وحده واذا قسمت ينتفع كل منهم بنصيبه فهل يجب ان ذلك (الجواب) حيث كانت قابلة للقسمة يقسم كل جنس منها على حدة ولو أخذ كل واحد نوعا بالتراضي جاز والله تعالى أعلم وفي الجامع الصغير يقسم كل شيء بين رجلين من صنف واحد اذا طلب أحدهما القسمة ولا يقسم الرقيق والدار المختلفة عذر الامام وأجمع أصحابنا أن التركة اذا كانت جنسا واحدا تقسم بطلب أحدهم ولا يلتفت الى اباة الاخر بزازية الثوب الواحد لا يقسم الا بالتراضي ويقسم طولا وعرضا اذا كان بارضا ثياب بين قوم اقسموها ولا يصيب كل واحد منهم ثوب تام لم يقسم ذلك الا بالتراضي خلاصة ومثله في البزازية (سئل) في اخوة ار بعثا لغير عائلين

أجره المثل على قول محمد وعليه الفتوى كما في البزازية والجوهرة وغيرهما والله أعلم (سئل) في رجل قال لا آخر اعمل معي بقر في أرضي على ان اصنع معك المعروف الفلاني فعمل ببقرة معه ولم يفعل معه المعروف المشروط هل له أجره المثل أم لا (أجاب) نعم له أجره المثل حيث لم يكن المعروف الذي يتبعه يصح أجره أو جهلت مدة العمل المستأجر عليه أو حصل الفساد بوجه من وجوهه ومضى حصل الفساد لجهالة الاجرة يجب أجر المثل بالغ ما بلغ والله أعلم (سئل) في رجل استأجره كانه مدة سنة مثلام ادعى انه أفلس ويريد فسخ الاجارة لعذر الافلاس فهل يقبل قوله بمجرد في ذلك أم يحتاج الى اقامة بينة تشهد بافلاسه والحال ان رب الدكان لم يصدقه في دعوى الافلاس (أجاب) القول قول مدعى الافلاس

ببينته لانه الاصل وقد قالوا قال المستأجر ان يد السفر وكذبه الا جرحه خلف المستأجر على أنه عزم على السفر كما ذكره الكرخي والقدروري وقالوا الانتقال من البلدة عذر الا أن يكون الخروج بحمل أن يكون حيلة التوصل الى الفسخ فحلف المستأجر ومثلهما اولوية بالحكم المذكور كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل استأجره جماعة ليرعى لهم بقرهم كل رأس بكذا سنة شارطين عليه سنة يوم ورومهم بسنة دعوت ان لم تتم سنتك فلا أجر لان ان اتتمتها ذلك الاخر وعمل خمسة أشهر وعجز عن العمل بقية السنة هل له أجره أم لا (أجاب) له أجره مثله لما عمل في المدة المذكورة بحسبه ولا يتجاوز به حساب المسمى لها والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل استأجره أرضا وقتا من

منه عليه اجارة طرية وغرس فيها ثم مات المستأجر قبل انتهاء المدة فهل تنفس عونه على قوله من جوزه في الوقف للضرورة واذا قلتم نعم فما حكم الغرس (أجاب) قال في الهداية في الاوقاف لا يجوز الاجارة الطرية كما لا يدعي المستأجر ملكها وهي ما زاد على ثلاث سنين وهو المضاف اه واذا قلنا بجوازها على القول المقابل لهذا تنفس الاجارة بموت المستأجر والحال هذه فيكاف وارنه قلع الاشجار ان لم يضر بارض الوقف فاذا ضرر بملكه الناطر بقتنه مستحق القلع للوقف هذا هو المختار كما نص عليه الاثمة الاخيار وعليه أصحاب المتون وقد صرح في التتبية انه ان يستبقها اجرة المثل وان ابي الموقوف (١٨٨) عليهم وبمثله صرح الخصاص وهو خلاف ما في المتون والله اعلم (سئل) في دار موقوفة

على مسجد آخر نائب عليهم وعائنتهم واحدة تأقوا عن أبيهم غراسا وغيره فأخذوا في الاكتساب والعمل كل على قدر استطاعته وأنشأوا بجمعهم غراسا آخر ثم اقساموا الغراس بين المزبورين بعد موت أبيهم خمسة خمسة شرعية في حصصهم وسلامتهم ونصرف كل بما يخصه ثم ادعى اثنان منهم أن الغراس الذي أنشأوه بعد موت أبيهم مختص بهم ما يقتضي انهما الغراسان له وزعمان ان القسمة وقعت جهلا فهل تكون دعواهما غير مسموعة (الجواب) نعم اذا اقدام على الاقسام اعتراف بان المقسوم مشترك ودعوى الجهل باطلة عند أهل العلم قاطبة كفي الخبرة ونقل العلائق عن الخاتمة اقسام مواد او ارضائهم ادعى أحدهم في قسم الاخر بناء أو تخلازع انه بناء وغرسه لم تقبل بيبته (أقول) كتبت في رد المحتار عن العلامة المقدسي اقسام التركة ثم ادعى أحدهما ان اياه كان جعل هذا الشيء المعين له ان كان قال في صغرى يقبل وان مطلقا اه أي لان دعوى الجهل هنا على التخي والتناقض في موضع الخفاء عفو (سئل) فيما اذا كان لزيد دين على جماعة معلومين ومات عن ورنه تقاسموا تلك الدين بينهم وجعلوا الدين الذي على عمرو من الجماعة ليكر من الورثة وهكذا فهل القسمة المرقومة باطلة (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لجماعة يجرى ما معلوم يجرى الى دورهم بحقه المعلوم من الماء من طالع ماء كبير ينزل الماء من من فرض قديم الى طالع آخر صغير داخل دار أحد الشركاء ثم ينزل في حجر يسمى بالخروج وينقسم اقسام معلومة طلع أحدها الى طالع آخر وينقسم الى فرضين أحدهما دار زيد فبني زيد الدار المزبورة مسجد الله تعالى ويريد قسمة حصص المسجد المذكور من يجرى الطالع الكبير وأن يجرى بها في دمنه خاصة بالمسجد وذلك قابل للقسمة وينتفع كل بحصته بعدها ويراض في ذلك بعض الشركاء بدون وجه شرعي فهل يجازي بذلك وينع المعارض له (الجواب) نعم واذا كان قنائة أو نهرا أو بئرا أو عينا وليس معه أرض فأراد بعض الشركاء القسمة فالقاضي لا يقسم وان كان مع ذلك أرض لا شرب لها الامن ذلك فسمت الارض وترك النهر والقناة على الشركة ولو كان أنما اربا الارضين منفردة قسمت الا تبار والعيون والاراضي محيط البرهان من القسمة وفي النوازل كرم بين أربعة نفر ونحت هذا الكرم حائط لرجل خامس اشترى أحد الشركاء الاربعة الحائط وأراد أن يسوق اليه الماء يعني نصيبه من ماء الكرم والشركاء الثلاثة بمنعونه منه فان أراد أن يسوق في المجرى المشترك فلم يمنعوه وان أراد أن يسوق في مجرى خاص له لم يكن لهم أن يمنعوه اذا كان شرب الحائط المشتري من هذا النهر ذخيرة من الفصل الثاني في قسمة الشرب (أقول) في دلالة هذه النقول على ما ذكره من الحكم فظاهر ما في المحيط فالظاهر أن المراد به قسمة نفس القناة أو النهر أو البئر أو العين لا قسمة شربها وقد صرحوا بان لا يقسم الحسام والبئر والرحى لان فيها ضرر رأى لان ذلك غير قابل للقسمة لانه لا يبقى منتفعا به بعد القسمة كما كان قبلها نعم لو كانت اراض منفردة آبارا وعيون متعددة قسمت الاراضي مع الآبار والعيون بان يجعل لكل أرض بئر خاص وأما ما في النوازل فليس النزاع فيه بين الشركاء في قسمة نفس الشرب بل في اجرائه في الارض المشتركة لان الماء الذي يريد سرقه هو ماء الحائط العمارة دين على ربة الوقف فبلغت المصارف على الوقف باخباره قدر ما علموا وكتب بجميع ذلك حجة فصار آخرتها التي بدليل هي اجرة ما به ذلك الترميم اضاعف الاجرة المنعنة لها وكان بها مائة سنين وهو يدفع كل سنة تلك الثمانية ففرض فهل يلزمه اجرة منها بالغة ما بلغت فيعيب البعانة عنهما أم نستمر بالاجرة المسماة لهما من غير زيادة بسبب الدين المذكور أم لا (أجاب) اعلم اولاً ان المصارف في العمارة يكون ديناً على من مال الوقف لا اذن الموجه له ليرد منها الوقف بذلك واذا صارت للوقف وبلغت اجرة مثلها أضاعف الاجرة المسماة لزم اليهودي اجرة مثلها لا بما مع فساد الاجارة المذكورة لكونها طرية ولتوقف على الوجه الذي ذكره علماؤنا في كتبهم ان تجعل عقودا

على مسجد آخر نائب الشريعة الشريعة الشريعة لا تأخر لها بأجرة معلومة وأذن له أن ينفق على عمارتها ان احتاجت الى التعمير ويحسب له من الاجرة فهل يحسب له ما اتفق حيث عمر على الوجه المذكور أم لا (أجاب) يحسب له ما زاد من الاجرة وان اختلف مسع من له خصومة في أصل البناء فقال بنيت وأنكر الخصم فالقول للخصم وعليه البينة وان وقع الاختلاف في قدر ما اتفق يرجع لاهل الصنعة فان اتفق جميعهم على قول واحد فالقول له وان كان البعض والبعض يعتبر الدعوى والانتكاز كما أفاده البرازي والله اعلم (سئل) في دار موقوفة على مصالح المسجد الأقصى استقرت فاستأجرها يهودي من متولي الوقف بثمانية قسروا كل سنة عقودا متعددة معلومة باذن الحاكم الشرعي فمنها على أن يكون جميع ما يصرف على

هي اجرة ما به ذلك الترميم اضاعف الاجرة المنعنة لها وكان بها مائة سنين وهو يدفع كل سنة تلك الثمانية ففرض فهل يلزمه اجرة منها بالغة ما بلغت فيعيب البعانة عنهما أم نستمر بالاجرة المسماة لهما من غير زيادة بسبب الدين المذكور أم لا (أجاب) اعلم اولاً ان المصارف في العمارة يكون ديناً على من مال الوقف لا اذن الموجه له ليرد منها الوقف بذلك واذا صارت للوقف وبلغت اجرة مثلها أضاعف الاجرة المسماة لزم اليهودي اجرة مثلها لا بما مع فساد الاجارة المذكورة لكونها طرية ولتوقف على الوجه الذي ذكره علماؤنا في كتبهم ان تجعل عقودا

مترافة كذا كرى السؤال فالعقد الاول هو الاول والباقي غير لازم قال في جواهر الفتاوى في الباب الاول من كتاب الاجارة رجل آجر مائة ثلاثين سنة وكتب في الصلابة آخر ثلاثين عقدا كل عقد عقيب الا آخره والخسعة وقف فانه لا تصح الاجارة هكذا ذكر وهو الصحيح وذكر في النوازل اختلاف المشايخ وقول الهندواني واختار الفقيه أبو القاسم انه لا تصح الاجارة لصيانة الاوقاف وعليه الفتوى وفي الباب السادس منها قال سئل ملك المملوك أبو العلاء فبين آجودار موقوفة مائة سنة لواحد من المسلمين هل يجوز فاجاب آقاي بطلان الاجارة معشره من زمرة الفقهاء قطعاً لازماً وبذلك آقاي للتدين حسيبة * كلاً كون بما احرق المأما وقد صرح (١٨٩) علماؤنا رحمهم الله تعالى ومنهم صاحب

الحاوي القدسي بانه يقضى بكل ما هو أنفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه حتى نقض الاجارة عند الزيادة الفاحشة نظراً للوقف وصيانة لحق الله تعالى وابقاء الخيرات فالواجب على اليهودي المذكور اجرة المثل بالغة ما بلغت قبل العمارة وبعد هواره الرجوع بما صرف ولا يعمل بمجرد قوله الا اذا اتفق أهل الضيقة عليه وأنه لا ينقص عنه الرجوع له في غلة الوقف فان لم يكن فليتر بص الى دخولها والله اعلم (سئل) في دار وقف على ذرية شخص مكنت بها امرأتين ذرية الواقف مع زوجها وقد غيروا زوجها طائفة من معالم الوقف فأذهب الحش وجعل مكانه حماما وحصل بذلك ضرر على السكان فهل يؤمر باعادة ما كان الى ما كان أم لا (أجاب) ما غيره يلزم عليه اعادته الى ما كان عليه كما آقاي به شيخ الاسلام الشيخ شهاب الدين الحايي وقد ذكر وجهه في حاشية كتبه على جوابه فراجع وتأمل فيما كتبه والله اعلم وصورة ما كتبه قوله رفع امر الشخص المذكور الى ولي الامر فيما مر به عدم بئانه واعادة الوقف الى ما كان وقوله في جواب السؤال الذي على هذا جميع ما غيره يلزم اعادته على ما كان عليه وقوله في جواب السؤال الذي بعدهما يلزم الشخص المذكور اعادة الحائط التي هدمها صريح في انه يلزم به عدم حائط الوقف الاعادة لا النقصان وهو مخالف للقياس اذا الحائط ليس من ذوات الامثال قال في البرازي به هدم حائط غيره بخير مالكيين تضمن قيمة الحائط وتسليم النقص له وبين أن يأخذوا بضمه قيمة النقصان وليس له الجبر على البناء كما كان لانها ليست من ذوات الامثال لان كل ما كان

الدين الحايي وقد ذكر وجهه في حاشية كتبه على جوابه فراجع وتأمل فيما كتبه والله اعلم وصورة ما كتبه قوله رفع امر الشخص المذكور الى ولي الامر فيما مر به عدم بئانه واعادة الوقف الى ما كان وقوله في جواب السؤال الذي على هذا جميع ما غيره يلزم اعادته على ما كان عليه وقوله في جواب السؤال الذي بعدهما يلزم الشخص المذكور اعادة الحائط التي هدمها صريح في انه يلزم به عدم حائط الوقف الاعادة لا النقصان وهو مخالف للقياس اذا الحائط ليس من ذوات الامثال قال في البرازي به هدم حائط غيره بخير مالكيين تضمن قيمة الحائط وتسليم النقص له وبين أن يأخذوا بضمه قيمة النقصان وليس له الجبر على البناء كما كان لانها ليست من ذوات الامثال لان كل ما كان

من صنع العبد لا يمكنهم فيه المأذون في الحداثة وقيل ان كان الحائط جديداً امر باعادته اه فيكون وجوب الاعادة احتساباً
كأن يهدم حائط المسجد وقول البرازي خير ما لك صريح في ان الحائط ماله وقد قال في الاشياء والنظر في الغصب من هدم حائط غيره فانه
يضمن نقصانها ولا يؤمر بالعمارة الا في حائط المسجد كافي كراهة الحداثة قال شيخ الاسلام القمي في الغزى اقول لم أفق على ذلك في كراهة
الحداثة لكن وقتت عليه في فصل في المسجد منها ولعله قد جعل حفر يترافى في بناء المسجد او هدم حائط المسجد فانه يؤمر بالتسوية ولا يقضى
بالنقصان وكذا لو حفر يترافى في بناء قوم (١٩٠) يؤمر بالتسوية ولو هدم حائط دار رجل ملكه كاله أو حفر فيها يترافى ضمن النقصان اه كلام

الحائنة وقيل الشيخ واقول
قوله على هدم حائطه قيد
احترازي عن حائط الوقف
فقوله في الاشياء الا في حائط
المسجد اما قاصر لكون
حائط الوقف كذلك أو المراد
بحائط المسجد مطلق حائط
الوقف والمسجد مثال ولم
أر من ذكر حائط لوقف
صريحاً من أصحاب الكتب
السابقة والظاهر ان
صاحب هذه الفتاوى
ذكر ذلك تفصيلاً وهو تفقه
حسن لان الغلة التي في حائط
المسجد وهو وجوب صيافته
من الهدم وحفظه من
الضياع موجودة في حائط
الوقف لو وجوب صيافته
وحفظه فأما والله أعلم
(سئل) في رجل أجزأ بيتاً
كل شهر بكذا وسلمه ثم باعه
في أثناء الشهر الأول لا تسر
فكفحه المستأجر مدة هل
يجب الاجر تلك المدة أم لا
(اجاب) ان لم يكن تقاضاه
لا يجب له اجرة الا اذا كان
معدلاً لا استقلال والاستنباط
من كلامهم واضح ليس
فيه اشكال فراجع ان
استرث وتامل ان استرثت والله أعلم (سئل) في رجل استأجر أرض بستان موقوف على جهة بغير عقود مترادفة
وتسلم المؤجر واستمر في يده سنين ثم عجز عن الانتفاع به لهدم قدرته على ادارته فخره فهل والحالة هذه يكون ذلك عذراً مقتضياً لفسخها في المدة
التي من عقود اجارته أم لا وما الحكم الشرعي (اجاب) الاجارة على هذا الوجه فيها اختلاف المشايخ واختار الفقهاء ان البيت انما لا تنفع وعليه
الفتوى وذكر في جواهر الفتاوى اذا قضى القاضي بفسخها يجوز في فتاوى فاضل خان احتياج القسم ان يؤجر الوقف اجارة طويلة قالوا
للوجه فيه ان يعقد عقود مترادفة كل عقد على سنين يكتب في الصلح استأجر فلان بن فلان أرض كذا وكذا ثلاثين سنة بثلاثين عقداً

كل عقد سنة بكذا من غير ان يكون بعضها شرطاً في بعض فيكون العقد الاول لازماً لانه ناجز والباقي غير لازم لانه مضاف اه فذا علم
انه لا حاجة الى العذر في فسخها لانها ما غير صحيحة اصلاً كما هو الصحيح فهي واجبة الاعداد لا التقير واما انها صحيحة على طريق تعحيح الاجارة
المضافة فهي غير لازمة على المفتي بل لكل من المتأخرين نقضها في اول دخول العقد وقبله نعم على هذا القول ودخل العقد وزم بدم نقضها
في اوله يفسخ بالعذر وفقر المستأجر وعدم قدرته على الارض عذر في فسخها كافي البرازي وغيره واما بقية عقود الاجارة فهي غير لازمة
فاعلم ذلك والله أعلم (سئل) فيما اذا أجزأ الموقوف عليه المشروط له النظر من قبل الواقف دار (١٩١) الوقت لرجل عشر بن عقداً كل عقد

وقتاوي فاضل خان ما يؤيد هذا وجه رواية المتن انه اعتمد على فعل القاسم في اقراره باستيفاء حقه ثم لما
تأمل حق التأمل ظهر الغلط في فعله فلا يؤخذ بذلك الاقرار عند ظهور الحق اه ومثله في الدرر بأوضح
من هذا وفي الحائنة ودعوى الغلط انما تسع اذ لم يقر بالاستيفاء اما اذا أقر بالاستيفاء فلا تسع دعواه
الغلط والغبن اه الا اذا ادعى الغصب فيئذ تسع دعواه اه ولعل ما في الحائنة فيما اذا باشر القسم بنفسه
وأقر بالاستيفاء حيث صدر المسئلة بقوله ودخل ان قسم ما في المتون فيما اذا اقتسم ما وأقر بالاستيفاء فمعتدا
في القسم على قول الامين كما يقع في زماننا غالباً فتأمل فربما يفيد التوفيق أو أن ما في الحائنة رواية وما
في المتون رواية أخرى وبدل على ذلك قول صدر الشريعة وجه رواية المتن الخ فلعن أصحاب المتون مشوا
على هذه الرواية وأنت على علم بان ما في المتون مقدم على ما في الفتاوى بل ذكر الجوى في حاشية الاشياء من
كتاب الخرجان ما في المتون والشروح ولو بارى بالمفهوم مقدم على ما في الفتاوى اه وقال في البحر من النكاح
تحت قوله فان لم يكن عصبه فالولاية للام مائه المتون موضوعه لبيان الفتوى اه (سئل) في كرم
مشارك بغار بق المالك بين زيد وعمر واقسماه بينهما فبين بالتراضي ثم ظهر غبن فاحش في نصيب زيد ريد
الدعوى بذلك ونقض القسم بعد الشئ الشرعي ولم يقر بالاستيفاء فهل يسوغ له ذلك (الجواب) اذا
ظهر غبن في القسم فاحش ان كانت القسم بقضاء القاضي تبطل عند الكل وان كانت بالتراضي اختفوا
فيه اه اذا القسم بالتراضي أكد منها بقضاء القاضي فصح في الكافي والامام فاضل خان سماع دعوى الغبن
في القسم بالتراضي وصح في الخلاصة وفي شرح آداب القاضي للامام الاسيحي عدم سماعها قال في التنوير
ولو ظهر غبن فاحش في القسم تبطل ولو وقعت بالتراضي في الاصح قال شارحه في منحه بعد ما نقل الخلاف
والصحيح المعتمد ما قد مناه عن الكافي وفاضل خان وبه جزم أصحاب المتون وصح أصحاب الشروح وبه أفتيت
مراراً اه فبسوغ لزيد الدعوى بذلك ونقض القسم لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها
وهذا كله اذ لم يقر بالاستيفاء أو البراء وأما اذا أقر بالاستيفاء أو البراء أو شهد شاهدان على ذلك لم يصح
دعواه كما ذكر في نقد الفتاوى كإثباته لا نفرو في فتاواه من القسم (سئل) من قاضي الشام سنة
١١٤٨ فيما اذا تقاسم اداراً ثم باع أحدهما نصيبه بحضور خصمه ونصديقه على صحة البيع وانه لا مطن له
فيه ثم ادعى غبنه فاحش في القسم وانه الا أن اطلع عليه وأن له أر به قراراً بأخذ اثنين وبقى اثنان في
يد صاحبه فهل تسع دعواه أولاً (الجواب) قال في المحيط البرهاني التناقض فيما طريقه الخفاء عفو ولا يمنع
صحة الدعوى ألا ترى أن المرأة اذا اختلعت من زوجها على مهرها ونفقة عيالها ثم أقامت بعد ذلك بينة أن
الزوج طلقها ثلاثاً قبل ان تلحق بغيره وان صارت متناقضة في دعوى الطلقات الثلاث بالاقسام على
الحاج وانما كان كذلك لان الزوج يتفرد بالايقاع ولا يتوقف ذلك على علم المرأة وكان طريقه طريق الخفاء
فجعل التناقض فيه عفو اه ففي هذه المسئلة هل يكون حضوره وتصديقه على البيع ثم دعواه ذلك تناقضاً
طريقه الخفاء أولاً مقتضى ما في القيسية نعم وتسع دعواه فانه قال رافرا الى فتاوى برهان قسمها أرضاً

بمن يانه غير تجسده فاذا نكل لم تعد دعوى المدي والمسكك على الوقف انتراعه من المستأجر والزام به بدم بانه وتفرغ الوقف من الملك
وتسلمه فارغاً منه ان لم يضر بأرض الوقف فان ضربه يملكه الناظر بقيمة مقلو على الوقف وعلى القول بجواز اجارة الدور ثلاث سنين وبصحة العقود
المتعددة لا تلزم الاجارة الا في العقد الاول اذ ما عدا مضاف ولا تلزم المضافة على ما عليه الفتاوى وفي جواهر الفتاوى من كتاب الاجارة رجل
قوله الا اذا ادعى الغصب أي ادعى أن شريكه غصب منه بعد القسم شيئاً من حقه الذي خرج له بالقسمه فسمع لانه لا تناقض حينئذ لان اقراره
بالاستيفاء لا يناقض دعوى الغصب بعده اه منه

أرضه ثلاثين سنة وكنت في الأصل أنه آخر ثلاثين سنة كل عقد عيب الآخر والغير وقف فانه لا تصح الاجارة هكذا ذكر وهو الصحيح
وذكري التنازل اختلاف المشايخ وقول الهندواني واختار الفقيه أبو الليث أنه لا تصح الاجارة لصيانة الاوقاف وعليه الفتوى وأما انفساها
بموت الآخر من حيث انها وقعت صححة قد كرفي القضية انها تنفسخ بغيره اذا كان هو المصرف فقط وذكري قاري الهداية خلافه والواجب في
الوقف أجرة المثل على تقدير الفساد من جلته الاجارة بدون أجر المثل وان وقعت به ثم غلت في أثناء المدة وكانت صححة فلا يتولى فسخها على
مأه عليه الفتوى ومأم يصحح كان على (١٩٢) المستأجر المسمى كافي الصغرى والله أعلم (سئل) في المكاري اذا عيب له رب الاحمال وزنا وحلف

بالطهارة أنه كذا فحلفه
المكاري بنصفه وعطيت
بعض دوابه ووزنه عند
انتهاء الحمل فوجده زائدا
هل يضمن ويقع طلاقه
أم لا (أجاب) لا يضمن كما
صرح به في العمادية لأنه
بأجر الحمل بيده وكان ينبغي
له أن يزن ولا فهو مغتبر
لا مغرور ولا يقع طلاقه
للاحتالات النافذة عنه
الوقوف والله أعلم (سئل)
في مكاري حمل المتاع بعض
الطريق ونحوه القافلة
فأعاد المكاري المتاع الى
الموضع الاول هل له أجرة
حمل المتاع لذلك المكان
الذي أعاده منه أم لا
(أجاب) لا أجرة فقد قال
في البرازية المكاري اذا
حمل بعض الطريق ونحوه
فأعاد الحمل الى الموضع الاول
لا أجر له والله أعلم
(سئل) في رجل استأجر
مكاري يحمل له جولات من
مكان كذا الى مكان كذا
على أن يعطى المكاري
ما ينوب الاحمال من
الاغفار من ماله هل تجوز

الاجارة أم لا للمستأجر منها (أجاب) الاجارة على الوجه المذكور فاسد والمستأجر فسخها والحال هذه والله أعلم (سئل) فيمنذ
في رجل استأجر مكيالين من غرة الى دمشق ذهابا وايابا فاضاع منه حال سفره من غير تفريط في حفظه هل يضمن ولو كان ضياعه حال نومه
أم لا (أجاب) لا يضمن والحال هذا ولو كان ضياعه حال نومه ولا فرق بين كونه مضطرا وجائسا في السفر كما صرح به في كثير من الكتب
والله أعلم (سئل) في رجل استأجر خراجه معلوم بأوطال سبعة قطاني فقسمه في ثوبين الى خروج القطن ثم بعد مجيء الحمل طالبه فاستهله فلم
يعمله فشرى منه القطن الذي جعله أجرة في الثمنين معلوم هل يصح لزوم الثمنين أم لا يلزم القطن أم لا يلزمه واحده منهما وانما أجرة

المثل (أجاب) لا يلزمه القطن ولا ثمنه وانما يلزمه أجر المثل ولا يجاوز به المسمى اذا جهاله المؤثر في البيع مؤثر في الاجارة سواء كانت في العين
أو المدة أو الاجرة كافي البرازية وغيره فافهم فاسد وحكم الفاسد ما ذكره الله أعلم (سئل) في رجل استأجر كارا كل شهر قرشين
فاستغل شهرين وبعض من الثالث وطالبه باجرته فجزع عنها فقال له يكون لك الربيع في الزرع على أن تكمل العمل بقية سنتك فاخذ في
العمل وعشب وحصد ونقل الزرع وداسه وذراه وعمل جميع العمل المعتاد على الاكوة فهل يستحق الاجرة له أم يستحق ربيع الخارج
(أجاب) يستحق الاجرة بجميع عمله السابق على جعل الربيع واللاحق له ولا شيء له في (١٩٣) الخارج لانه يبيع لربيع الخارج بما في ذمة

المستأجر بشرط العمل
بقية السنة وهو يوجب
الفساد والله الموفق الهادي
لطريق الرشاد والله أعلم
(سئل) في من سكن
دار الرهن مدة سنتين ثم
توفي الرهن عن وريثة فيه
يقيم فاستمر الميراثين ساكنًا
بدار الرهن مدة سنتين هل
تلزمه أجرة المثل لسكنه مدة
حياة الرهن وبعده للورثة
الكبار والبنين بقدر حصصهم
أم لا (أجاب) لا يلزمه شيء
لسكنه حال حياة الرهن ولا
لسكنه بعد وفاته أما حال
حياته والكبار من وريثته
بعد مماته فباجماع علمائنا
وسواء أذن الميت والكبار
بعده أو لم يأذنوا وأما في
حصه اليتيم فلا خلاف
الترجيح والافتاء في ذلك
بين المتأخرين ومذهب
المقدمين عدم وجوب
الاجرة حتى قيل انهم الاثمة
ما يختارون سكن دار اليتيم
غير الشريك بغير عقد قال
اختار عدم لزوم الاجر
بخلاف الوقف والامام
ظهري الدين أفشى باجرة
المثل في دور الوقف لا في دور

(٢٥ - فتاوى حامديه) - (ثاني) اليتيم والله أعلم (سئل) فيما اذا أخرجنا طر ووقف قطعة أرض منسحق شريها من
الماء لزيد اجارة لازمة والغراس والبناء والتعلي على أن يكون ما يسفر من يده والحال ان في تلك الناحية من بغراس على الأرض الموقوفة
على أن يكون النصف لجهة الوقف تبع الارض والنصف الآخر لا غراس فيه فغير غراسه وعمله فاجوز بدار الأرض الموقوفة لعدم وكذلك على أن
يكون حصه معينة من الغراس لزيد تبع الارض الموقوفة وحصه معينة للغراس لغيره فغيره وعمله فالحكم الشرعي (أجاب) حيث استأجر
زيد ليكون ما يفرسه له فالغراس كله بل لو غصب الأرض وغرسها كان له أيضا سواء كانت الاجارة صححة أو فاسدة وسواء في ذلك الوقف

والملك ويختلف الحكم في القلع وعدمه فالعرف ان الملك ليس له قرار وما وضع بحق فله الاستمرار ولا دخل للعرف مع ما ذكر في صدر السؤال من قوله على ان يكون ما يفرس من يده وأما الجارة فمعمرو على أن يكون له كذا وله كذا فالأمران بينهما على ما اتفقا كما مرارة أذ مالان المنفعة في الجارة أن ملكها الغير وهذا الحكم في الأمرين وأما حكم الاستبقاء وغيره فليس في السؤال طلب الجواب عنه وهو طويل الذيل فلا تشغل بالجواب عنه لعدم طلبه والله أعلم (سئل) في رجل استأجر من مالته عمير ما يخدمه وترميم ما استمر من البئر الغلاني بكذا من الأجرة على أن يستأجر ففعل منها بشرط أنه مهما (١٩٤) حدث في البئر من شيء إلى عشر سنين فهو قائمه وكذا في ذلك ذي آخر أيضا فدل ما أمر به من التعمير والترميم هل إذا انهدم البئر أو شيء منه أو حدث فيه لابقعه حادث يضمن الاصيل أو الكفيل ويؤخذ بعمرانه أم لا لعدم صحة الشرط المذكور (أجاب) لا ضمان على الاصيل ولا على الكفيل لعدم صحة الشرط المذكور اذ هو بمنزلة قول الانسان لغيره ان انهدم بناؤك فانا ضامن له وهذا التزام مالا يلزم فانه لو انهدم لا يلزمه شرعا فاذا كفل به شخص فقد كفل شيئا لا يلزم الاصيل فكيف يلزم الكفيل والله أعلم (سئل) في رجل استأجر حماما وقفا بائنتين وعشرين قطعة مصرية اجاره بحجة شرعية من ناظر الوقف بمعرفة قضاكم الشرع فزاد عليه رجل قطعة أو قطعتين هل تشفع الجارة بهذه الزيادة بوجوه لذي زاد أم لا لكونها اضرازا ونعتا وما يدخل تحت تقويم القومين لانهداؤن النقص الذي يعد في العقار غيبا فاحشا (أجاب) لا تغفل

من الزيادة على المستأجر الزيادة فلا تشفع الجارة به هذه الزيادة كما نص عليهم علماءنا الجمهور والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر بيتا يسكنه ومعه موصف خشب من عنده على طريقة سقائف الفلاحين وسكن مدة وأخرجهما لكونه هل له أخذ خشبه أم لا (أجاب) نعم له أخذ خشبه لانه مستأجر لا مستأجر لا يجوز له بدلا والحال هذه والله أعلم (سئل) في المكارى اذا دفع عن حوالة مستكر به مالا لمن مسمى مع مسمى مستأجر هل يكون مترعا فلا يلزمه أم لا (أجاب) يكون مترعا ولا يلزم المستكرى ما أدى المكارى لمن مسمى مع الآخر لا يتبعه شيء بحسن اختياره على وجه مجازاة الاحسان بالاحسان بالمكافأة والحال

بها من التعمير والترميم هل إذا انهدم البئر أو شيء منه أو حدث فيه لابقعه حادث يضمن الاصيل أو الكفيل ويؤخذ بعمرانه أم لا لعدم صحة الشرط المذكور (أجاب) لا ضمان على الاصيل ولا على الكفيل لعدم صحة الشرط المذكور اذ هو بمنزلة قول الانسان لغيره ان انهدم بناؤك فانا ضامن له وهذا التزام مالا يلزم فانه لو انهدم لا يلزمه شرعا فاذا كفل به شخص فقد كفل شيئا لا يلزم الاصيل فكيف يلزم الكفيل والله أعلم (سئل) في رجل استأجر حماما وقفا بائنتين وعشرين قطعة مصرية اجاره بحجة شرعية من ناظر الوقف بمعرفة قضاكم الشرع فزاد عليه رجل قطعة أو قطعتين هل تشفع الجارة بهذه الزيادة بوجوه لذي زاد أم لا لكونها اضرازا ونعتا وما يدخل تحت تقويم القومين لانهداؤن النقص الذي يعد في العقار غيبا فاحشا (أجاب) لا تغفل

منه الزيادة على المستأجر الزيادة فلا تشفع الجارة به هذه الزيادة كما نص عليهم علماءنا الجمهور والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر بيتا يسكنه ومعه موصف خشب من عنده على طريقة سقائف الفلاحين وسكن مدة وأخرجهما لكونه هل له أخذ خشبه أم لا (أجاب) نعم له أخذ خشبه لانه مستأجر لا مستأجر لا يجوز له بدلا والحال هذه والله أعلم (سئل) في المكارى اذا دفع عن حوالة مستكر به مالا لمن مسمى مع مسمى مستأجر هل يكون مترعا فلا يلزمه أم لا (أجاب) يكون مترعا ولا يلزم المستكرى ما أدى المكارى لمن مسمى مع الآخر لا يتبعه شيء بحسن اختياره على وجه مجازاة الاحسان بالاحسان بالمكافأة والحال

هذه والله أعلم (سئل) في امر أهلكا حصته في عار غير معلومة عندها آخرها لاجلها مائة باخرة معلومة مقبوضة تدون أجرة مثلها هل يكون الاجارة صحيحة أم فاسدة واذا قلتم فاسدة هل يجب أجرة المثل بالغام بالغ أم لا يزداد على قدر المسمى (أجاب) حيث لم يتبين نصيبها فالأجرة فاسدة اذ شرطها بيان البدل والمبدل ويجب أجرة المثل بالغام بالغ لفساد المسمى وهو عدم بيان القدر المأجور والله أعلم (سئل) في رجل أجرة يهودات بملاوكة مشتركة وتناولوا أجرة ثمانية سنين والآن الشراكاء يطالبونه بحصصتهم منها هل يحكم القاضي عليهم بالسداد أم لا حيث لم يكن ذلك وكالة سابقة على العقد ولا اجارة لاحقة بعده (أجاب) لا يقضى عليهم بحصصتهم منها لأن المنافع (١٩٥) لا تتقوم الا بالعقد وهو صادر منه بلا وكالة

وهذا مسبل في حصص الجماعة يمكن صرفه والحال انه لم يشترط في القسمة فهل حيث أمكن صرفه يصرف (الجواب) حيث لم يشترط في القسمة صرف عنه أم يمكن والافضحت كافي التنوير وغيره (سئل) في عقار موقوف من قبل واقفه على جماعة من ذرية وأقاربه طلب واحد منهم قسمته عليه بدون وجه شرعي فهل لا يقسم (الجواب) نعم (سئل) في دار معلومة مشتركة بين جماعة بطريق الملك فطلب ذو القليل الذي لا يبقى منه ما يحصيه بعد القسمة فقسمة حصته وأقاربه فهل لا تقسم بطلب ذي القليل الذي لا يتنفع (الجواب) نعم لانه متعنت في طلب القسمة والقسمة لا تقسم بطلب ذي القليل الذي لا يتنفع (الجواب) نعم لانه متعنت في طلب القسمة والقسمة لا تقسم بطلب ذي القليل الذي لا يتنفع (سئل) في دار قابلة للقسمة مشتركة بين زيد وجماعة زيد يدو الجماعة الباقي فطلب زيد القسمة وتوافق الجماعة معه على ذلك ويزعم الجماعة أن أجرة القسام على زيد وحده ونعم فهل تكون أجرة القسام على عدد الرؤس (الجواب) نعم وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى على قدر الانصاف قال في تصحيح القسمة قال لا يسجد في الصحيح قول أبي حنيفة وعائشه مثنى النسق والمحبوب وغيرهما اه ومثله في شرح الملحق للعلاء نقل عن القضاة وعليه اقتصر صاحب التنوير وبه أفتى غير واحد (أقول) قال في الهداية وعنه انه على الطالب دون الممتنع لنفعه ومضرة الممتنع اه وظاهره اعتمادهما على الجميع على عدد الرؤس مع ما لا يوافق الاطلاق صرح في الدر المختار وكتب المؤلف قال أبو حنيفة أربعة أشياء على عدد الرؤس العقل والشفعة وأجرة القسام والطريق اذا اختلفوا فيه ملقطة من الديات (سئل) في دار ثلثها في ملك زيد وثلثها العمر واقسمها قسمة شرعية وقال زيد ينبغي حائطا خارجا بيننا ولكل منهما حريم أجنيبات عن الآخر فكيف الحكم (الجواب) اذا كان أحدهما يؤذي الآخر ويمنع عليه في حال لا يجوز له الاطلاع كان للقاضي أن يأمرهما بإنشاء حائط بينهما ويخرج كل منهما من النفقة بحصته به له القاضي للمصلحة كافي ٣٤ من فصول العمادى (سئل) فيما اذا مات رجل عن زوجة وأولاد فله قاصر لا وصى له وخلف دار فقط اقتسموها بينهم بلا وصاية على القاصر والحال أن للزوج جدينا شرعية على الميت ادعته وأثبتته فهل تصح دعواها وتنقض القسمة ولا تصح (الجواب) نعم (أقول) في الخاتمة أرض ميراث بين قوم اقتسموها وتقاضوا واشترى أحدهم من الآخر نصيبه ثم أقام البينة بين علي الأب كانت القسمة والشراء باطلا وكذا اذا اشتراه غير الوارث اه واحذر زيد دعوى الدين عن دعوى العين فانها لا تسمع لان الاقدام على الاقسام اعتراف بأن المقسوم مشترك كما مر أوائل هذا الباب (سئل) فيما اذا اقتسمت الورثة تركته مورثهم ثم ظهر دين لرجل بذمة المورث ولم يبق في التركة ما في الدين فهل ترذ القسمة لكونها مؤخره عن قضاء الدين (الجواب) نعم في قسمة الهراية اذا اقتسموا التركة ثم ظهر دين محيط أو غير محيط ردت القسمة وهذا في الدين المحيط ظاهر لانه منع الملك فجمع التصرف وكذا غير المحيط لتعلق الغرامة بالتركة شائعا ولان القسمة مؤخره عن قضاء الدين

ومتاعه فهلك البغل هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن والحال هذه ارجع الى جامع الفصولين وغيره يظهر لذلك والله أعلم (سئل) في رجل استأجر من ناظر دار مسترمة وعمرها ما استمر منها وأخرها باكثر مما استأجر هل الزيادة له أم لا لو قرضه هل اذا أدى الناظر أن الأجرة الاولى دون أجرة المثل وأنكر المستأجر يكون القول قوله ولا تكون اجارته باكثر من الناطر (أجاب) الزيادة له لا للوقف وقد صرحوا بانه اذا أجزا باكثر مما استأجر بعد أن عمل بها عملا كبناء تطييله الزيادة ومن صرح به البرازي في جامعهم وكثير من علماءنا والقول قول المستأجر ان الأجرة أجرة المثل لانكاره الزيادة وعلى الناظر البينة ولا تكون اجارته باكثر من الناطر على دعواه للعمل المذكور ولان عقد الاجارة يقع

هذه والله أعلم (سئل) في امر أهلكا حصته في عار غير معلومة عندها آخرها لاجلها مائة باخرة معلومة مقبوضة تدون أجرة مثلها هل يكون الاجارة صحيحة أم فاسدة واذا قلتم فاسدة هل يجب أجرة المثل بالغام بالغ أم لا يزداد على قدر المسمى (أجاب) حيث لم يتبين نصيبها فالأجرة فاسدة اذ شرطها بيان البدل والمبدل ويجب أجرة المثل بالغام بالغ لفساد المسمى وهو عدم بيان القدر المأجور والله أعلم (سئل) في رجل أجرة يهودات بملاوكة مشتركة وتناولوا أجرة ثمانية سنين والآن الشراكاء يطالبونه بحصصتهم منها هل يحكم القاضي عليهم بالسداد أم لا حيث لم يكن ذلك وكالة سابقة على العقد ولا اجارة لاحقة بعده (أجاب) لا يقضى عليهم بحصصتهم منها لأن المنافع (١٩٥) لا تتقوم الا بالعقد وهو صادر منه بلا وكالة

بالمثل وبالزيادة وبالانقصان فلا دليل في ذلك لانه انما هي من جهة الدعوى التي فيها البينة على المدعى واليمين على المنكر والله اعلم (سئل في المستأجر اذا أجرة المستأجر هل يجوز أم لا) (أجاب) نعم يجوز بالمثل وبالأقل وبالأكثر ولا يطالب الزيادة بل يجب التصديق بما زاد الا اذا كان بخلاف الجنس أو عمل به عملا كبناء قطيب من حبه في الاشياء نقلها عن البراري والله اعلم (سئل في دار بين رجلين استأجر أحدهما حصة الأخر سنة باجرة مائة مائة فمكثا سنتين هل لأخر السنة الثانية التي لم يقد لها عقد اجارة) (أجاب) لا أجرة لها بالاشياء اذ سكنا بها بتأويل الملك وفي الخلاصة والبراز به مثله في الاجنبى (١٩٦) خلفه عن الشريك والله اعلم (سئل) فيما اذا سكن أحد الشرىكين في الدار المشتركة ملكا

مدة بغير عقد اجارة فزعم الحق الميت حتى لا يتنزع رد القسمة رضا الغرماء الا اذا بقي من التركة ما بقي بالدين فاذا قسمت حينئذ جاز لانه لا حاجة الى نقض القسمة في ايفاء حقوقهم عمادية في ٢٨ ظهور دين أو وصية بالثلث أو بألف مرسله أو وارث آخر بعد القسمة ترز برز به من الثالث رجل مات وترك ميراثا فطالب ورثته من القاضي القسمة وأقاموا البينة على الموت والميراث كما هو الشرط وعلى الميت دين لغائب فان القاضي لا يقسم شيئا من أجناس التركة وان كان الدين أقل من التركة وسألو من القاضي أن يعزل شيئا لأجل الدين ويقسم الباقي قال أبو حنيفة في القياس لا يفعل وهو قوله الاول ثم استحسن وقال بأن القاضي يفعل ذلك فان فعلوا ذلك واقتسموا الميراث فمالا ما عزل لأجل الدين ردت القسمة لأن يقضوا الدين من حصصهم وكذا لو لم يكن الدين طاهر وقت القسمة ثم ظهر بعد القسمة كانت القسمة مردودة الا أن يقضوا الدين وكذا لو ظهر في التركة وصية بالثلث أو بعين من أعيان المال فالوصية بمنزلة الدين خالية من ذيل فيما يدخل في القسمة والمسئلة مبسوط في قسمة الهدية وكذا في قسمة الاشياء وحواشيها وفي فتاوى الانقروى أيضا (أقول) كتبت في رد المختار ما نصه تنه أجاز الغريم قسمة الورثة قبل قضاء الدين له نقضها وكذا اذا ضمن بعض الورثة دين الميت رضا الغريم الا أن يكون بشرط براءة الميت لانها تنص بغير حواله فينتقل الدين عليه وتخلو التركة عنه وهي الخيلة لقسمة تركته فبما دين كالباطي في البراز به وغيرها (سئل) فيما اذا كان لرجلين دين شرعى بذمة جماعة مشتركة بينهما فاقسماه بينهما قبل القبض فهل تكون القسمة المزمورة غير جارية (الجواب) نعم وقسمة الدين لا تجوز لانها لا تتحقق قبل القبض لان القسمة افراز والدين مجتمع في مكان واحد فلا يتحقق الافراز ولو اخرج من الفصل الاول من القسمة قسمة الدين قبل قبضه باطلة علائق من الصلح قبيل فصل التخرج قسمة الدين حال كونه في الذمة لا تصح درر أو آخر كتاب الصلح (سئل) في دار مشتركة بين هند وجعاعة فاقسموها في غيبة هند بدون وكالة عنها ولا اجازة منها فهل تكون القسمة المزمورة غير صحيحة (الجواب) نعم وفي المدعي عن الخاتبة اذا قسم الورثة التركة فيما بينهم بغير أمر القاضي وفي الورثة صغیر أو غائب أو شريك للميت لا تصح الا باجارة الغائب أو ولي الصغير أو اجارة الصبي بعد البلوغ أو باجارة القاضي قبل ذلك اه وفي الحاوى الزاهدى من القسمة ثم وقع أرض قسمت بين الشركاء وفيهم شريك غائب فلما وقف عليها قال لأرضى لغيب فاحش فيها ثم أذن لحرائره في زراعة نصيبه لا يكون هذا رضائنا تلك القسمة بعد ما رده قب أرض قسمت فلم يرض أحد الشركاء بنصيبه ثم زرعه بعد ذلك لم يعتبر فان القسمة ترز بالرد اه طفل وبالغ اقتسما شيئا ثم بلغ الطفل وتصرف في نصيب نفسه وباع البعض يكون اجازة لتلك القسمة بجواهر الفتاوى من القسمة (سئل) في دار صغيرة غير قابلة للقسمة مشتركة بين جماعة طلب أحدهم المهادنة مع الباقي في سكناها في زمان بقدر حصته فهل يتهاون على الوجه المذكور ويجوز الا تبى (الجواب) نعم قال في شرح الملتقى ويجوز للمهاجرة ويجوز عليها في دار واحدة يسكن هذا بعضا وهذا بعضا وهذا علوها وهذا سفها وفي بيت صغير يسكن هذا شهر وهذا شهر اوله الاجرة وأخذ الغلة في ثوبته الخ ثم قال ولو طلب أحدهما

مدة بغير عقد اجارة فزعم لزوم الاجرة عليه فذفع شيئا بناء على أنه لازم عليه هل له أن يرجع به على شريكه أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع به والله اعلم (سئل) في رجل قاطع على مال معلوم احتساب قرية هل يصح ذلك أم لا وما الحكم فيه (أجاب) لا يصح ذلك باجتماع المأين فلا يطالب المحتسب بما التزمه من المال ولا تصح الدعوى في ذلك ولا تقام البينة عليه ولا يحل للقاضي سماع مثل هذه الدعوى وسواء وقعت بلفظ المقاطعة او الالتزام او الاجارة كما رأينا بخط الجلهة وقد ذكر في البراز به وقعت بسرارى الجسدية واقعة وهي ان واحدا قاطع على مال معلوم احتسابا اعسنى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فضرر بها على باه طبولانو بوقات ونادوا بمباركة بالحق طمته الاحساب وسكان امام الجامع فامتنعوا عن الصلاة خلفه حتى عرض على نفسه الاسلام وانتهى وهذا ما انعقد عليه الاجماع ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (سئل) في رجل قاطع على مال معلوم احتساب قرية وكذا له به شخص فهل هذه المقاطعة صحيحة شرعية والكفالة المترتبة عليها كذلك أم لا (أجاب) كل منهما باطل باجتماع العلم فلا يطالب واحد منهما بشئ بل اذا دفع واحد منهما شيئا الرجوع به باجتماع المأين كونه دفع ما لم يتعلق بذمته شرعا على ظن أنه متعلق بها وقد صرحوا بان من شروط صحة الكفالة كون المكفول به ذيبا لا زافا لا يجوز بيد السكاكة لعدم لزومه مع انه دين قوله أو بألف لغير مرسله أي مطلقه وهي غير الوصية المقيدة كالوصية بالثلث أو بعين من أعيان التركة

القسمة

شرعى لكن لا يلزم فكيف بما ليس بشرعى ولا جائزا وليس هذا من باب النوايب التي قال بعضهم بصحة الكفالة فيها ما على نفق برها بتم اولا كقول بحق كاجرة الحراث وكري النهر المشترك والمال الموقوف لتجهيز الجيش وفداء الاسرى فظاهر وما على تفسيرها بانها ما اخذها الظلمة به بحق فالمراد ما ينوب كل شخص من النوايب المترتبة على الناصر بغير حق وليس مال المقاطعة المذكورة من هذا القبيل فانهم والله اعلم (سئل) في الالتزام والمقاطعة على ما يتحصل من قرية الوقف من خراج مائة مائة وعقد اشجار وغنم وغير ذلك بمال معلوم من أحد التقديس يدفعه الملتزم ويكون له ما يتحصل منها قليلا كان أو كثيرا هل يجوز أم لا واذا قلتم لا يجوز هل اذا فعل ذلك (١٩٧) وكيل الناظر على الوقف وقبض المال

القسمة فيما يحتملها بهات المهايأة لا بأغية القسمة حتى لو اختلفا قدمت القسمة اه وفي الكافي وما لا تجوز فيه القسمة لم يجبر واحد منهما على بيع نصيبه تنازخانية من الفصل الثالث من القسمة (سئل) في معز مشتركة بين زيد وعمر ومناصفة فطالب زيد قسمة نصيبه منها واقراره واذا قسمت ينتفع كل بنصيبه بعدها فهل يجازي ذلك (الجواب) نعم وأجمع أصحابنا أن التركة اذا كانت جنسا واحدا كالغنم والابل والبقر والخنطة والشعب والشباب الهروية والمروية والدار الواحدة التي تحتل القسمة اذا طلب أحدهما القسمة وأبى الآخر فان القاضي يقسم بينهما خلاصة من الفصل الاول من القسمة ومثله في البراز به (سئل) فيما اذا اشترى زيد وعمر ومقدار من البن نصفين واقسماه بينهما وأخذ كل منهما نصيبه ثم ادعى زيد أن من نصيبه شيئا في يد عمر وغلاطا وقد أقر بالاستيفاء وعمر وينكر ولا ينفق ليدفعه لا يصدق الابحجة (الجواب) نعم لا يصدق الابحجة كما صرح بذلك في قسمة التنوير وغيره (سئل) في دار صغيرة لا تحتل القسمة مشتركة بين رجل وامرأة انهم قد بعض ابنتها واحتاجت الى التعمير فأبى الرجل العمارة فبنت المرأة الدار المرفوعة وصرفت على ذلك مبالغ معلومة من الدراهم من مالها مصرف المثل وتريد المرأة أن توجر الدار وتأخذ نصف ما أنفقت في البناء من غلتها بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل يسوغ لها ذلك (الجواب) نعم دار بين شرىكين انهم قد قسموا دارا بينهما فطالب أحدهما نصيبها وأبى الآخر فان القاضي يقسم الدار بينهما ولو كان مكان الدار رحي أو جام أو شئ لا يحتمل القسمة كان اطالب البناء أن يبني ثم يجر ثم يأخذ نصف ما أنفق في البناء من الغلة خاتمة من فصل قسمة الوصي والاب في الاشياء من القسمة المشتركة اذا انهم قد قسموا قسمة واحدة العمارات فان احتمل القسمة لأجير وقسم الاب في التركة المشتركة اذا انهم قد قسموا قسمة واحدة وهو قوله ليرجع بما أنفق لو بأمر قاض والاقضية البناء وقت البناء اه كذا عزاه للاشياء آخر قسمة الدار المختار ونظمه ابن الشحنة في شرحه على الوهبانية بقوله

وتخذ من قسمة بالاذن منه كما كرم * وتخذ من قسمة لا وهذا المحرر أي خذ ما أنفقتهم ان كان التعيم بالاذن من الشريك أو باذن الحاكم والا فخذ قسمة البناء وأصل المسئلة مذ كور في الذخيرة في السفل اذا انهدم فانه قال اذا انهدم السفل بغير صنع لا يجبر صاحبه على البناء وقال الذي العلوان شئت فابن السفل من مالك لتصل لتفعل فاذا انهدم باذن القاضي أو أمر شريكه وجع بما أنفق والا فبقية البناء وقت البناء وهذا هو الصحيح المختار للفتوى فيمنع صاحب السفل من الانتفاع حتى يأخذ ذلك منه جبرا وأما اذا هدمه بصنعه فانه يأخذ بما انهدم لتفوت به حقا استحق وليصل صاحب العلوان فله اه ونقل ابن الشحنة هذا التفصيل في الجدار أيضا وظهر اطلاق كلام الاشياء المتقدم قوله للسفل والجدار وغيرهما مما لا يقسم والله تعالى اعلم وسيأتي تمام ذلك في كتاب الحيضات آنوال كتاب ان شاء الله تعالى (سئل) في قطع أراض جاريات في ملك جماعة لكل حصص معلومة فيها ما يد أحدهم جمع نصيبه منها في مكان واحد وبقيت الجماعة لا يرضون بذلك فهل يقسم كل على حدة (الجواب) نعم واذا مات الرجل وترك أرضين أو دارين

الترميم المستحق الترميم منها على المستأجر لاهل هو صحيح شرعى أم لا (أجاب) هو غير صحيح والحال هذه اذا اجازة يبيع المذافع فيفسدها ما يفسده في الفصول العمادية وذ كره في القجر يد البرهان في كل جهالة تؤثر في البيع تؤثر في الاجارة وفسد العقد بها سواء كانت الجهالة في الاجارة أو في المدة أو في العمل المستأجر عليه ثم صرح بمسئلة اشتراط المزمة وانها تفسد الاجارة لانه لما شرط المزمة على المستأجر صارن المزمة من المستأجر من الاخر فيفسد الاجارة ويحكمها على الاخر فيفسد الاجارة في هذه الصورة ان باشر ترميمها بحسبه وعليه الخروج مما قبضه من الغلة واجرة المثل لما انتفع به بالغام بلع لانه من الاجر والله اعلم (سئل) فيما اذا استأجر زيد من ناظر وقف أهلى جهات

الوقف المشتهر على فري ومارع وحوايت بحجة شرعية مدونة معلومة باحثة معلومة بمجلة وسلم الناظر ليد المأجور نسلم مثله شرعا فوضع زيد
يده على المأجور وقبض بعض غلاته وسافر قبل انقضاء مدة التواجر ففسخ الناظر الاجارة بالزيادة واجر المأجور من بكر ثم عاد زيد في اثناء مدة
التواجر ورافع مع بكر ليد فاض فرغ يد بكر عن المأجور وحكم زيد بالتصرف وحبس المأجور تحت يد زيد بحجة شرعية لاستيفاء اجرة المأجور
ثم بعد ذلك ترفع الناظر مع زيد ليد فاض آخر فرفع الناظر من معارضة زيدوا كدحس المأجور بحجة شرعية ثم عزل الناظر المأجور كور وولي
على الوقف غيره ويريد الثاني أن يرفع يد (١٩٨) زيد عن المأجور ومنع المأجور فليس له ان يحبس المأجور فهل يمنع

من ذلك ويعمل بحجة
حبس المأجور وحكم
القاضي والحالة ما ذكرنا
وهل اذا كان الناظر شرعا
في الاستحقاق من غلة
الوقف ويردون رفع يد
زيد عن قدر استحقاقهم من
غلة المأجور زاعمين بان لزيد
حق حبس حصص الناظر
المؤجر لا وقف هل يمنعون
من ذلك ولزيد حبس جميع
المأجور لاستيفاء اجرة
المأجور وليس لهم مطالبة
المستأجر بشئ من ذلك أم لا
(أجاب) ان كانت الاجارة
ونعت على اتلاف الاعيان
فصدا فهي باطله كما
صرحت به علماءنا فاطمة
وصاركن استأجر بقرة
لشرب لبنها لا تنفقد فاذا
استأجر زيدا القرى والمزارع
والحوادث لا جمل تناول
نواج المقاسمة أوخراج
الوظيفة أو ما يجب على
المتقيل من اجرة الحوائت
أولا لجل تناول غرة الانجار
من بيتين القرى وحصصه
الوقف من الزرع الخارج
فلا اجارة باطله باجماع
علمائنا لا فرق بين زيد وبكر في ذلك لان باطله والحال هذه والباطل يجب اعدامه لا تفرقه فرفع يد زيد وعمرو عن القرى يدخل

فطلب ورثته القسمة على أن يأخذ كل واحد منهم نصيبه من كلا الارضين أو الدارين جازت القسمة وان
قال أحدهم للقاضي اجمع نصيبى من الدارين أو الارضين في دار واحدة وأبى صاحبه قال أبو حنيفة يقسم
القاضي كل دار وكل أرض على حدة ولا يجمع نصيب أحدهم في دار واحدة ولا في أرض واحدة وقال
صاحبه الرأي الى القاضي ان رأى الجمع جيع والأفلا خاتمة من القسمة
(نص في الغرامات الواردة على القرى ونحوها) *
(سئل) في مزرعة معلومة بقرية في جهتي وقف وتيمار بقرية كذا غير تابعة للقرية وللزراعة زراع
زرعون في كل سنة يدفعون ما عليها للجهة الوقف والتيمار وهم ساكنون في القرية المزرعة ويدفعون
مع أهلها ما ينوبهم من المغارم المتعلقة بالانفس والمغارم المتعلقة بالاملاك التي فيها أو الا ان قام أهل القرية
المزرعة يكفون زراع المزرعة المذكورة بدون وجه شرعي الى ادخال المزرعة في حساب غرامات قرىتهم
المتعلقة بالاملاك وان كانت غير تابعة لها فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكرنا من جمع أهل
القرية المذكورة من تكليف الزرع المذكورين الى ما ذكرنا ولا يلزمهم ذلك بدون وجه شرعي والله سبحانه
أعلم الحمد لله تعالى كذلك الجواب والله تعالى أعلم كتبه الفقير أحمد العامري المفتي الشافعي (سئل) فيما
اذا كان لجماعة معلومين فاطنين بدمشق مشد مسكة أرض معلومة من أراضي قرية وقف لكل واحد أفدنة
معلومة منها يدفع ما عليها للجهة الوقف ويدفع جميع الغرامات المتعلقة بالاراضي بحسب ما يسده من الافدنة
والا ان قام أهل القرية المزرعة يكفون الجماعة بلا وجه شرعي الى دفع مبلغ معلوم من الدراهم زاعمين أنهم
صرفوه على الواردين على القرية وذلك بدون اذن الجماعة فهل ليس لأهل القرية ذلك وموثة الضيف على
المضيف دون القاطنين بدمشق (الجواب) نعم (سئل) في قروي عمر بماله لنفسه بيو بأحد نهائي أرض
سليخ تزرع ببيوت القرية فقام أهل القرية يكفونه بلا وجه شرعي الى دفع عوارض عن تلك البيوت والحال
انه لم يجعل عليها شئ من العوارض في دفتر تخرير العوارض ولا كانت موجودة اذ ذلك بل حدثت بعد ذلك
فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لثنتين فاطنين بدمشق املاك في قرية من قراها
ويدفعان ما على الاملاك من الغرامات المتعلقة بحفظ الاملاك أسوة بأهل القرية والا ان قام أهل القرية
المزرعة يكفون الثنتين بلا وجه شرعي الى السكتي معهم في القرية ويدفع الغرامات المتعلقة بحفظ الانفس
معهم فهل يمنع أهل القرية من تكليف الثنتين بما ذكر ولا يلزمهما السكنى بالقرية ولا دفع الغرامات
المتعلقة بحفظ الانفس وهما ساكنان بدمشق (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان رجل ساكن
بدمشق وله املاك في قرية من قراها وترد على القرية المزرعة غرامات متعلقة بالابدان والانفس فهل
لا ينوب الرجل المذكور شئ من الغرامات المتعلقة بالانفس (الجواب) الاصل في ذلك انه لا يلزم أحد
شئ من ذلك شرعا ولما حكم الشرع رفع ذلك ومنه فاذا لم يكن رفع ذلك ولا منعها كان لحفظ الاملاك
والقسمة على قدر اموال لانهم مؤثرون الملك وان كانت لتخصيص ابدان فعلى عدد الرؤس لانهم مؤثرون الرؤس ولا

والا ان كان لزيد وبكر في ذلك لان باطله والحال هذه والباطل يجب اعدامه لا تفرقه فرفع يد زيد وعمرو عن القرى يدخل
ورفع يد واجرتها الى بكر بغير الزيادة ويجب ابقاء مده ولو عزل الناظر المؤجر لانها لا تنفس بغيره ولا يعونه ولا التفات الى ما
تعال به الناظر الثاني بالاجماع وليس للمستحق مع الناظر الذي هو مستحق معهم دخل في رفع يد المستأجر اذ ليس لهم الاطباء استحقاقهم في
غلة الوقف ولا مدخل لهم في الاجارة أصلا والله أعلم (سئل) في قرية تليت المال ضمنهما من له ولا ينال رجل بمال معلوم ليكون له خراج مقاسمها

مان المضمن وولي غيره فاخذ خراجها من أهل هل يبرؤن أم لا (أجاب) المضمن المذكور باطل اذ لا يصح اجارة لوقفه على اتلاف الاعيان
فصدا ولا يعلانه معدوم فوجوده وعدمه سواء فنصح الدفع للثاني وليس للمضمن عليهم مطالبة والله أعلم (سئل) في رجل فاطم رجل على
ما في مقاطعة لجهة الميرى من القرى والمزارع عموما بحجة يده سنة كاملة بمبلغ معلوم قبضه منه ثم استحق ما في مقاطعة مستحق اهل الاراس
الشرىف السلطاني بعد ان قبض الغلة والواجب شرعا وكان المزارعون بالقرى يتخوم المقاطع بخدم وتحمل له عبيدان وخيريات وشيأ قال
له فسخ المنجل وغير ذلك مما تطالب به نفوسهم أولا تطيب فهل له الرجوع بالمبلغ المذكور (١٩١) الذي دفعه لمقاطعة وليس للمستحق
الرجوع الالباتناوله من

يدخل في ذلك النساء والصبيان لانه لا يتعرض لهم ولانه لا يمكن دفعها فوجب توزيعها على حسب ذلك كما
ذكره في التعليل الخبير الرملي في فتاويه ومن لم يكن ساكن في القرية المزرعة لا يلزمه من الغرامات المتعلقة
بتخصيص الابدان شئ لان بدنه ليس في القرية المزرعة قال الامام الجليل نفع الدين فاضل في فتاواه
المشهورة في كتاب القسمة أهل قرية غرهم السلطان فقال بعضهم يقسم ذلك على قدر الاملاك وقال
بعضهم يقسم على عدد الرؤس وقال الفقيه أبو جعفر ان كانت الغرامة لتخصيص الاملاك يقسم على قدر الاملاك
لانهم مؤثرون الملك وان كانت لتخصيص الابدان تقسم على عدد الرؤس الذين يتعرض لهم لانهم مؤثرون الرأس ولا
شئ من ذلك على النساء والصبيان لانه لا يتعرض لهم هم اهل بحر وفوم مثله في قسمة الذخيرة والتنازحانية
وكذا في التجنيس وفتاوى الانقروى والولول الجيدة والاشياء وغيرها من الكتب المعتمدة النعمانية (سئل) في
قرية بزرع بعض أراضي أهل قرية أخرى ولهم فيها غراس ومشد مسكة ورد على تلك القرية كلف
وأشجار ومغارم فهل يجب عليهم مساواتهم فيها وماذا يفعل في ذلك شرعا (الجواب) ما أصاب تلك الاراضي
من مال وقف أو قسم شرعي يجب عليهم دفعه لا وقف أو العسروان كان عليهم مال مقطوع بدلا عن القسم فما
أصابهم منه بعد زرع جميع أراضي القرية يجب عليهم دفعه وما أمغارم الواردة عليهم مثل الضيوف
الواردين عليهم فلا يلزمهم من كلفتهم شئ لان مؤثرة الضيف على المضيف بضم الميم وأما غيره مما يؤخذ ظاهرا
وغراما فمن تمكن من دفعه عن نفسه اذ هو خير له اذ الظالم يجب اعدامه لا تفرقه واحكامه واذ لم يمكن ذلك فما كان
منها لتخصيص الاملاك يقسم على قدر الاملاك من جميع الاراضي التي مع أهلها والتي مع أهل القرية
الاخرى لانهم مؤثرون الملك فتقدر بقدر الملك وان كانت الغرامة لتخصيص الابدان يقسم ذلك على عدد الرؤس
الساكنين بالقرية دون أهل القرية الاخرى لانهم مؤثرون الرؤس ورؤسهم ليست في القرية حتى تخصن
بذلك بل يجب عليهم ما ورد على قرىتهم الساكنين بها لحفظ الرؤس ولان من ذلك على النساء والصبيان
لانه لا يتعرض لهم كذا أفتى به كثير من المتأخرين وصرح به في الذخيرة البرهانية وغيرها من المعتمدين
حتى قالوا ان من قولي قسمتها بين المسلمين فعدل فهو مأجور ولا يفسد حيث عدل وان كان لا يأخذ بالاخذ
ظاهرا هكذا ذكره مجمل ولم أر أحد تعرض للنقص غير المرحوم والدي على افندي العمادى فانه كتب
على سؤال رفع اليه في ذلك ما ملخصه تقسم الغرامة بقاعدة ستحسب في بيان ما يلزم المالك منها على حسب
املاكهم سواء كانوا قاطنين بها أو لا وما هو على الرؤس على القاطنين بها فقط يوزع على رؤسهم ما عدا
النساء والصبيان فالقاعدة انه اذا قطعنا القرية عن اضافة المالك اليها فلا يبقى فيها الادور سكن الساكنين
فقط فتبقى من قبيل بيوت التركمان والا كراد والعربان فلا يتوزع عليهم الا ما يطلبه السلطان دام ملكه
كالعوارض والصرار والقيام بالضيف بحسب ما عندهم الا خلف الدواب كالشعر لانه لا يوجد عندهم
لانهم لا يزرعون ولا يستغلون ويوزع عليهم أيضا بحسب ما يتهمون به من القتل او عدم مدافعة ليل أو

وطالبها بين الانام سفيه
وكل هذه الاسماء التي
سميت ما أنزل الله بهام
سلطان ومالم يشأ الله لم يكن
وما شاء الله كان والله أعلم
(سئل) أضافي تيمارى آخر
المختل من تيماره لا تنفس معلوم هل تصح أم لا (أجاب) لا تصح وعلى كل واحد منهم ارد ما تناوله والقول قول كل واحد فمما قبض بيمينه
وعلى الآخر البيعة والله أعلم (سئل) في رجل استأجر من آخر نصف أرض بستان ملك ونصف بستان وقف جاري في الاستحكار بمائة مثقال
عليه من آبار وشجر وركعة معدة لجمع الماء واصطبل وآلات ثلاثين عقدا كل عقد ثلاث سنوات باجرة لكل سنة ثمانى أربعة قروش ثم مات
استأجر هل تنفس الاجارة وان رقت بحجة أم لا (أجاب) نعم تنفس الاجارة بحسب ما تقدمت عليه من انفسها
بموته لعدم صبر ورثتها حادثة تقام عليها البيعة ويجرى عليها القضاء من حاكمها والله أعلم (سئل) في رجلين اتفقا على الزرع بعملهما

وبقرهما وبنذرهما سوية فلما خرجت الغلة طلب أحدهما من الآخر زيادة عن حصته التي هي النصف المتفق عليهما بسبب حزنه الزائد عنه بأما أهل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك من تلقا عمله في المشترك ومن عمل في المشترك لا يستحق بعمله شيئا ولو استأجره الشريك للعمل فيه فكيف يستحق مع عدم الاستجارة له قال في الكفر في باب الاجارة الفاسدة وان استأجره لطل عام بينهما فلا أجر له في مخ الغفار وأكثرا الكتب وحل الطعام مثال ومثله حصص الزرع المشترك وحله ونذر يته وتنقيته والحرث عليه أوله فافهم والله أعلم (سئل) في أممي مسجد لهذا نصف معلومها ولا آخر النصف اتفقوا على أن (٢٠٠) من غاب منها يسد صاحبها عنه غاب أحدهما فسد آخره ورجع الغائب ويريد

صاحبه ان يختص بالمعين جميعه هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك شرعا اذ لا وجه له بوجوب استحقاقه الجميع والحال هذه لانه متبرع بعمله ونائب عنه فيه وأخذ الاجرة على الامانة لا يقول به المتقدمون أصلا واستقصاه المتأخرون لا اشتغال الناس بعماشهم وقوله من يعمل حصة لوجه الله تعالى وعليه العامل متبرع به على صاحبه فانه قدم وجه استحقاقه حصة صاحبه الغائب وهذا بدين من الحكم والله أعلم (سئل) في صل اجارة حاصله لدى الشرع حذر فلان وأقرانه قبل ناريخه آخر فلانما هو له وهو الربع في البستان المشترك على أشجار متنوعة تسعين سنة ثلاثين عقدا بمائة وثلاثين قرشا وصدقة المستأجر وحكم بعصمة الاجارة غيب اعتبار ماوجب ثم رفع الى نائب حكم حنبلي فكتب ما حاصله هذا ما أشهد على نفسه انه ثبت عنده ما نسب الى

نهارا وكذا السرة اذا جزموا بما يدون قدرة على دفعها عنهم وكذا ما يأخذ الوالي من المشاهدة كل شهر يوزع على رؤس اهل القرية الرجال منهم دون النساء والصبيان وما عدا ذلك كالنبن والشعير والدجاج والحطب والخضيرة فهو على الملاك جميعا بحسب املا كهم اللهم أصح ولاية أمورنا وفقهم للعدل وعلى الاسلام توفنا والله الهادي وعليه اعتمادى وهو سبحانه اعلم (اقول) حاصله ان ما يؤخذ من القرى ان كان يؤخذ منهم لا باعتبار املا كهم بل يؤخذ منهم وان لم يكن لهم املاك كالاعراب والا كراد من لاعفار لهم فهو على الرؤس وان كان يؤخذ منهم باعتبار املا كهم كالنبن والشعير والحطب فهو على قدر الاملاك لانه لو لم يكن لهم عقارات وزرع لم يطلب منهم ذلك لئلا يكون قواهم لتخصيص الاملاك او الرؤس لا يستلزم التخصيص بذلك اذ قد يكون اخذ نحو الداراهم لتخصيص الاملاك واخذ نحو النبن والشعير لتخصيص الرؤس على ان غالب الغرامات الواردة على ارضى في هذا الزمان ليست لحفظ املاك ولا لحفظ ابدان وانما هي مجرد ظلم وعدوان فان غالب مصارف الوالي واتباعه وعمارات منزله ومنزل عساكره وما يدفعه الى رسل السلاطان حفظه الله تعالى الواردين بأوامر أو فواهي وأمثال ذلك كله يأخذ من القرى ويسمون ذلك بالذخيرة تؤخذ في بلادنا في كل سنة مرتين ويزيد فيها دراهم كثيرة رشوة لاعوانه وحواشييه من أعيان البلدة وقد جرت العادة بقسمة ذلك كله على عدد قديم القرية وتارة يقسمونه على مقدار حق الشرب بالساعات الزمنية فمن كان له فدان مثلا يؤخذ منه ما يخصه أو من له ساعة يؤخذ منه ما يخصه سواء كان رجلا أو امرأة أو صبيا وكذا يجعلون منها شيئا على رقاب الرجال الساكنين في القرية الذين لا ملك لهم فيها فالقول بالتفصيل الذي هو أحد الأقوال الثلاثة المارة عن الخائفة في السؤال السابق وهو قول أبي جعفر لا يظهر في هذه الغرامات المذكورة لانها لا تخص الا ابدان ولا الاملاك مع أن ما يخص الحفظ قليل بالنسبة الى غيره والظاهر ان ما يؤخذ من جرعة القنصل والمخاضات والمنازعات انما هو لحفظ ابدان لتركههم النصرة وفتح النزاع كما تؤخذ الدية من عاقلة القتال وما يؤخذ لاجل العساكر التي يبعثها الامير الى بعض القرى لدفع الاعراب والصوص عن زرعهم ومواسمهم انما هو لحفظ الاملاك وليكن هذا كله يؤخذ زائدا على ما هو مرتب عليهم في كل سنة من الذخائر التي ذكرناها فثبت جهل الحال ولم يعلم أن ذلك لحفظ ابدان او املاك او علم انه مجرد ظلم فالمناسب العمل بأحد القولين الاخيرين وهو أن ذلك كله على الرؤس او على الاملاك وقد ذكرنا في بيان القول بقسمة الغرامات على قدر الاملاك اولاً وعادته انه يدبر اعيانها الاشهر كما ذكره في خطبة فتاواه فيكون هو الاربع وهو ما عليه عادة اهل القرى في زماننا كما ذكرنا من قسمة ذلك على النذون او على ساعات الشرب والله تعالى اعلم

الحاكم من الثبوت بالحكم ونفذ كل منهما على وجه فلان رجل طلب المؤجر زيادة فادعى المستأجر عليه (كتاب) انه يعارضه فيه بغير طريق شرعي طالب بفسخ اجارته وأخذ المؤجر بالزيادة ففرقه انه حيث استأجره كذا فالزيادة لا يحل له الكون العقد صحيحا لا يفسخ بالزيادة ولا بغيرها وحكم بغيرها ولو عوت المناجر من واحد ما يمكنه التصرف فيه وحكم بذلك في وجه الطالب بفسخ وجه المؤجر بالناس المستأجر فعمل بالصل المذكور مع أن الاجارة واقعة على ما يخص الحصة مما يستخرج من غار قوله بحسب املا كهم أي يؤخذ منهم بقدر املا كهم لا على قدر الرؤس اهـ منه

البستان ومع كونها وقفه المحكوم به وهل يضمن المستأجر جميع ما كلفه من الثمار مدة وضع يده أم لا (أجاب) لا يعمل به اذا اجارة ان وقعت على الارض فهي فاسدة لشغلها بالاشجار المذكورة وان وقعت على الثمار فهي باطلة فقد صرحوا بان عدم الاجارة على اطلاق الاعيان مقصودا كمن استأجر بقره ليشرب لبنها لا ينعقد وكذلك لو استأجر بستانا لبا كل غره والمثله مصرح بها في مخ الغفار وكثير من الكتب وفي الاجارة المذكورة أمور أخرى توجب فسادها خصوصا عندنا كالشروع وطول المدة في الوقف ولا شبهة في عدم اعتبار حكم الحنبلي والحال هذه اذ طلب الفسخ وأخذ المؤجر لا يصبره خصما شرعيا فيبقى حكمه في غير محله لعدم الخصم والمؤجر لم يصدر (٢٠١) منه ولا على دعوى لينصب الحكم عليه وهذا على تقدير مخالفة الحنبلي لنافي الاجارة الواقعة على الاعيان والارض المشغولة والامر في ذلك واضح للفقهاء وفيما ذكرنا له ادنى المأمم بالفتوة كفاية ولا شك في ضمان المستأجر لجميع ما تسهل له من الثمار اذا اجارة باطلة والحال هذه فوجودها وعدمها سياتي والله أعلم (سئل) في مدرس مدرسة وضع في نخلة من خللاوها عرضا مشتركا شركة مالك بينهما وبين آخر ومكت مدة وعزل عنها وغاب وولى غيره فطلب الغير من الشريك الا شجرة المكان الذي وضع الشريك فيه المدة المذكورة هل يلزمه دفع أجرة المثل له مدة وضعه أم لا (أجاب) لا يلزم الشريك أجرة باجتماع علمائنا فاطية لعدم مباشرته وضعه انظر ما ذكره في الاشياء والنظائر وغيرها في القاعدة العاشرة الخراج بالضميان والحق أحق أن يتبع والله أعلم (سئل) في رجلين أحرا أرضا

(كتاب المزارعة)

لو احد أرض وبذر	لا آخر بقر وعمل	جائز
لو احد أرض وبذر	لا آخر بقر وعمل	فاسد
لو احد أرض فقط	لا آخر بقر وعمل	جائز
لو احد أرض فقط	لا آخر بقر وعمل	فاسد
لو احد أرض وبذر	لا آخر بقر وعمل	جائز
لو احد أرض وبذر	لا آخر بقر وعمل	فاسد
لو احد أرض فقط	لا آخر بقر وعمل	جائز
لو احد أرض فقط	لا آخر بقر وعمل	فاسد

(ونظام ذلك بعضهم فقال)

ارض كذا عمل كل على حدة * والارض والبذر هذا الجائر الكامل وما عدا ذلك الثلاث الثلاث قد ذكرت * فغير جائزة اذ كلفها باطل (اقول) وقد كنت نظامت الصور السبعة في بيتي ذكرتها في رد المحتار فقلت ارض وبذر كذا ارض كذا عمل * من واحد ذي ثلاث كلها قبلت والبذر مع بقر او لا كذا بقر * لا غيرا ومع ارض اربع بطالت وقد ذكرت في الحاشية وجه صحة الثلاثة وطلان الاربع فراجعها هذه الصور السبعة أصولها أربعة

(٢٦ - فتاوى حامديه) - نافي (معلومة تبلغ معلوم عشرين عقدا كل عقد ثلاثون سنة وشروط الخراج على المستأجر وياتي الا حرا والمستأجر في اثناء المدة في الحكم الشرعي (أجاب) الاجارة من أصلها وقعت فاسدة ولو وقعت صحيحة تنفسح بموت أحد العقدين واذا قلنا بفسادها فالواجب فيما مضى أجرة المثل لا المسمى وما بقي لا يحكم له بعد الموت ولا يلزم ورثة المباشرين أجرة ولا اجارة والله أعلم (سئل) في رجل استأجر فري من له ولاية اجارته فنفسه ظالم متغلب عن تسلمها واختص هو بملأه اهل تلمزه أجرة منها أم لا وهل له الرجوع عما دفع للمؤجر شرعا أم لا (أجاب) لا تلزمه أجرة بما باجتماع علمائنا فان كان قد دفع الاجرة أو شيئا منها رجوع المستأجر به على المؤجر والله أعلم (سئل) في

في رجل باع كدرا في أرض وقف - له المشتري فاشترى زوجة البائع بعد موته ونطلب له أجرة خارجة عن أجرة البقعة من المشتري مدة وضع
يده هل له ذلك أم لا (أجاب) يلزم المشتري مدة وضع يده على أرض الوقف والكردار الذي استحق به حق القرار فيها أجرة الوقف لاحق القرار
الذي يصح بيعه حيث كان معلوما كما صرح به في الخلاصة والبرزاية وغيرهما من الكتب فينظر إلى أجرة المثل للبقعة بمجرد دونه عنه فيجب للوقف
وأما الكردار فلا لأنه سكنه بتأويل الملك ووجوب أجرة المثل للوقف صيانة له اختاره المتأخرون على خلاف القياس استحسانا فلا يلزم أجرة
غيره بالاستحقة وقد صرحوا بأن المملوك (٢٠٤) المدلا لا استقلاله بما تجب أجرة المثل على الساكن فيه بغير عقد اجارة إذا سكنه على وجه

هذا اللفظ من الفصل التاسع والعشرين من التصرفات الفاسدة ومثله في جامع الفصولين من الفصل
الثلاثين في التصرفات الفاسدة (سئل) فيما إذا دفع زيد حنطة وشعير العمر وليزرعهما في أرضه على
بقعه والخارج بينهما نصفين ففعل عمر وذلك فهل المزارعة فاسدة والخارج لرب البذر وعليه العمر وأجرة المثل
بقعه وأرضه وعمله لا يزاد على المسمى (الجواب) نعم كما في التنوير من المزارعة عند قوله وبطالت في أربعة
(سئل) فيما إذا دفع زيد بذر وأرضه وبقعه لعمر وعلى أن يزرع الأرض في مدة معلومة وجعل له وبيع
الخارج وحصلت غلة وبتنع عمر والآن من أخذ حصته من الخارج ويريد أن يأخذ أجرة مثله فهل ليس له
ذلك وله أخذ حصته من الخارج (الجواب) حيث كان العمل من واحد والباقي من واحد فلا مزارعة صحيحة
وله أخذ حصته المشروطة من الخارج وليس له أخذ أجرة مثله (سئل) في رجل دفع لزيد أرضا وبذرا
مزارعة فزرعها زيد وأخرجت زرعاً فقال زيد شرط لي نصف الخارج وقال الرجل رب الأرض شرطت
لك الثلث ولا يثبت له ما فهل يكون القول لرب الأرض مع عينه لأنه ينكر زيادة الأجر (الجواب) نعم رجل
دفع أرضا وبذرا مزارعة فزرعها العامل وأخرجت الأرض زرعاً فقال المزارع شرطت لي نصف الخارج
وقال رب الأرض شرطت لك الثلث كان القول لصاحب الأرض مع عينه لأنه ينكر زيادة الأجر ولا
يحتاجان عندئذ إلى إقامة الحلف الفسخ وهو استيفاء المنفعة لا يمكن الفسخ وأيهما أقام البيعة قبلت وان
أقاما البيعة يقضى بيعة المزارعة لأنها ثابتة الزيادة وان اختلفا قبل الزرع تحالفا وراثة المزارعة ويبدأ بين
المزارع وأيهما نكل يقضى عليه وأيهما أقام البيعة قبلت خاتمة من المزارعة من فصل اختلاف العاقدين
وفي مسائل مفيدة ومثله في القول لمن وتعارض البيعتان للبعدادى نقلا عنها (سئل) في أرض من جلة
أراضي قرية معدة الأرض للمزارعة والعرف في القرية أن من زرع أرض غيره بغير أمره فعليه الثلث من
الزرع الشتوي والربع من الصيف لصاحبها أخذ منه فزرع عمر والأرض المزبورة حنطة بغير أمره فذهب
يعتبر العرف في تلك القرية فلزيد الثلث من الزرع المذكور (الجواب) نعم زرع أرض رجل بلا أمره
طالبه بحصة الأرض فان كان العرف جرى في تلك القرية بالنصف أو بالثلث ونحوه وجب ذلك على من زرع
التنوير من آخر المزارعة نقلا عن جواهر الفتاوى ومثله في العمادية من آخر الفصل ٢٩ (أقول)
وقدمنا في كتاب الغصب بخر بهذه المسئلة (سئل) فيما إذا دفع زيد لعمر وأرضاً وبقراً فزرعهما في
الأرض وشرط ز بدفع بذر ونظر الجراف الموط من غلة البذر المذكور وما بقي فهو بينهما نصفين فهل
المزارعة باطلة والخارج لصاحب البذر ولعمر وأجرة المثل عمله (الجواب) نعم قال في التنوير فبطلان
شرط واحد منهما فخران مسماة أو ما يخرج من موضع معين أو دفع رب البذر بذر أو دفع الجراف الموط
وتنصيف الباقي اهـ (سئل) فيما إذا دفع زيد أرضه مزارعة صحيحة لعمر ووبت الزرع ثم مات رب الأرض
والزرع يقل فهل ترك الأرض في المزارع حتى يسعد للورثة أخذ حصتهم (الجواب) نعم كما في التنوير
والمثني والبرجندى وغيرها (سئل) فيما إذا دفع زيد أرضه وبقعه لعمر وعلى أن يزرع عمر والأرض

الاجارة دلالة أما إذا سكنه
بتأويل ملك أو عقد لائى
عليه بخلاف الوقف والله
أعلم (سئل) في رجل مات
وله عاقبة متكسرة عند
متولى وقف من الأوقاف
من جهة قراءة مرتبة عليه
في كل ليلة فأقام القاضي
والد مقامه فهل لو لم يمت
أن يطالبه بعاقبة أبيه
المتكسرة ويحبىه القاضي
على إعطائه عاقبة والده
أم لا (أجاب) نعم له ذلك
كما صرح به في أنفع الوسائل
وجعله الأنسب بالفقه
والاعديل وعل بأنه عمل
ليس بواجب عليه فعله
فكان ما يأخذه في مقابله
في معنى الأجرة وقيل لا وقد
علمت أن الأزل أشبه بالفقه
والله أعلم (سئل) في أرض
ساطانية أو وقف معدة
لغراس العنب والتين
والزيتون وغير ذلك من
الاشجار وتبقى في أيدي
غارها باجرة المثل مادامت
الاشجار بها ويدفع أجرة
مثلها أنشأ رجل ساطنة
منها غراسا بعد أن استأجرها

من له ولاية ذلك مدة سنين عينا باجرة معلومة هي أجرة مثلهما ومات المؤجر قبل مضي المدة هل للمستأجر اجارة أو اجارة لا ضرر يذره
على الجهة التي تصرف الأجرة عليها بعظم ضرره بقلع غرسه ولا تؤجر بعد قلعه أكثر من الأجرة المدة لها أم لا (أجاب) نعم له الاستيفاء حيث
لا ضرر على الجهة التي تصرف الأجرة عليها من ضرر على الغار نقلا عن العرف في القينما استأجر أرضا فغراس فيها وبني ثم مضت مدة
الاجارة فالمستأجر أن يستفيد باجرة المثل إذا لم يكن في ذلك ضرر ولو أتى الموقوف عليهم الاقلع ليس لهم ذلك قال مولانا في شرح الكفر
وبهذا يعلم مسألة الأرض المتكسرة وهي منقولة أيضا في أوقاف الخصاص اهـ وأنت على علم أن الشرع بابي الضرر خصوصاً والاس على

هذا وفي القلع ضرر عليهم وفي الحدوث الشريف عن النبي المختار لا ضرر ولا ضرار والله أعلم (سئل) في رجل أجرة محل قدره مائة من
العنب فزاد على القدر المعين فذلك معه فما الحكم (أجاب) أن أطلق اليهم محل الزائد وذلك بعد بلوغ المكان المشروط فلصاحبه الأجر كما لا
وضمن من قيمته بقدر الزيادة وان لم يطلق ضمن قيمته كلها وان اختلفا في ذلك فالقول قول المستأجر لا نكارة والله أعلم (سئل) في رجل استأجر
جلا محل عنب على أن ما يبيع به من العنب فنصفه أجرة حله فمات الجبل وادعى ربه أنه مات ببيعه فهل على تقدر بثبوت موته ضمن أم لا (أجاب)
لا يضمن فقد تقرر أنه يسلك بقاسد العقود مسلكا صحيحا في مثل ذلك والله أعلم (سئل) (٢٠٥) في رجل استأجر أرضا للزرع فزرع ومات

يذره ور بيع الخارج لعمر ووباقية لزيد وأن تكون المغارم الشرعية والعرفية على زيد وبنت الزرع ومات
زيد عن ورثة فهل تكون هذه المزارعة فاسدة والخارج كله لعمر ورب البذر وعليه لورثة زيد أجرة المثل
أرضه (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا دفع زيد أرضه وبقعه لعمر وليزرعه فيها على بقر لزيد بالبيع
فلم يعمل عمر وفي الأرض شيئا أصلا من سقي وغيره بعد مازرع عمر والأرض فهل لا يستحق شيئا (الجواب) نعم
المزارع إذا لم يعمل في الأرض شيئا بعد مازرع من التشذيب والسقي وغيره إن كان البذر من جهته يستحق
الحصة وان كان من رب الأرض ينبغي أن لا يستحق شيئا خلاصة من الفصل الخامس في المعاملة ومثله في
البرازية بل فلفظ لا يستحق بدون ينبغي وتتمام المسائل فيها وفي الخاتمة فعليك بهما (أقول) ٢ والتشذيب
بالشين والذال المجتمعتين اصلاح الاشجار (سئل) في المزارع إذا قصر في عمل الأرض المعتاد من السقي
وغيره في المزارعة الصحيحة حتى هلك الزرع فهل يضمن (الجواب) نعم يضمن لوجوب العمل عليه كما صرح
بذلك في مزارعة التنوير (سئل) فيما إذا دفع زيد أرضه لعمر وعلى أن يزرعها ببذر زيد وبقعه ولم
يذكر كرامة وشرط الحصاد والتشذيب والدياس على عمر والعامل ويكون له ربع الخارج فلم يحتر عمر
الأرض ولا زرعها وانما سقاها وحصدتها فهل تكون المزارعة فاسدة والغلة لزيد ولعمر وأجرة المثل عمله
(الجواب) نعم وإذا شرط الحصاد والدياس والتذرية على العامل كان مفسد للعقد في ظاهر الرواية لان
هذه الاعمال تكون بعد الادراك وانتهاء العقد وما كان بعد انتهاء العقد إذا شرط على العامل يكون
مفسدا فلا لو أن العامل حصد الزرع وداس وجمع من غير أن يكون شرط عليه فهلك ذلك يضمن حصة الدافع
وعند أبي حنيفة إذا شرط هذه الاعمال على العامل لا يفسد العقد وعن أبي يوسف في النوادر أنه لا يفسد
لكن إذا لم يشترط يكون عليها وان شرط المزارع بحكم العرف وهو كولو اشتري حنطة في المصر لا يجب
على البائع أن يحمله إلى منزل المشتري وإذا شرط عليه يلزمه بحكم العرف ولو شرط الجذاذ على العامل في
المعاملة ففسد عند الكل لعدم العرف وعن نصير بن يحيى ومحمد بن سلمة أن هذا كله على العامل شرط عليه
أم لا للعرف وقال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي هذا هو الصحيح في ديارنا وعن الشيخ الامام أبي بكر محمد
ابن الفضل انه كان إذا استفتى عن هذه المسئلة يقول فيه عرف ظاهر ومن أراد أن لا يتعطل فليعمل
بالعرف ولا يمنع عنه ثم في الموضع الذي يكون الحصاد على العامل عرفا فلا يؤخره وتعاقل عن الحصاد حتى هلك
قال أبو بكر البخاري يضمن ذلك وقال الفقيه أبو الليث إذا أخرت أخيرا فاحتال الأخر الناس إلى مثله كان ضامنا
والأفلا هذا إذا شرط هذه الاعمال على العامل وان شرط شيئا من ذلك على صاحب الأرض ففسد العقد عند
الكل خاتمة من فصل ما يفسد المزارعة من الشروط (أقول) تلخص من هذا أن الصحيح صحة اشتراط العمل
على العامل وبه صرح في متن التنوير والمثني وأما عدم العمل المشروط فانه لا يقتضي الفساد في الفساد
في مسألة المؤلف لعدم ذكر المدة وفيه اختلاف التصحيح كما قدمناه فتنبه (سئل) فيما إذا دفع زيد أرضه
الحاملة لغراس إلى عمر وعلى أن يزرع عمر وفي الأرض المزبورة حنطة وشعير على بقر زيد في مدة معلومة وتوافقا

الاعيان والله أعلم (سئل) في امرأة وكلت رجلا وكالة شرعية بوجوب نيفسة شرعية في استخلاص ما يخصها بالأرض من والدها وفي السعي
على نكاحها ممن يشاء وجعل له مبلغا معلوما فنظر ذلك وأحالت به على الزوج من صداقاته حصلت مقارضة شرعية بين الوكيل والزوج
فيه ثم ماتت ومات الزوج بعد هاولم يدفع ما فوض فيه وادعى وروثة الزوج أن الموكلة رجعت عما جعلته للوكيل وأخذته من زوجها فهل لها
قوله التشذيب من الشذب وهو بالشين والذال المجتمعتين بحركة قطع الشجر أو قشره والمساواة ببقية السكلا وشذب النجر إلى ما عليه
من الاقصاء حتى يبدو وشذب عنه ذب والتشذيب بالطرز واصلح الجذع قاموس اهـ منه

الرجوع في ذلك بعد استخلاص ما يخصها من الارث وتسليمها له او بعد مباشرة عقد نكاحها وهل يصح دعوى الورثة الرجوع واستخلاصها
المبلغ من زوجها أم لا (أجاب) أعلم أنه إذا كان العمل في الاستخلاص معلوماً وكثر له مدة والسعي على النكاح كذلك كره عمل معلوم
ومدة وجب المبلغ المعين له ولا يصح رجوعها عنه ولا دعوى ورثتها له لعدم صحته وله المطالبة به شرعاً والله أعلم (سئل) في أرض وقف آخرها
الناظر عليها مدة سنين للغرس وانتهت المدة والغرس باق فما الحكم (أجاب) يلزم المستأجر قطع الغراس وتسليم الأرض فارغة إن لم تنقص
الأرض بالقطع فان نقصت فلانظر أن يقال (٢٠٦) الشجر للوقف بقيته حال كونه مقبوعاً جبراً على صاحب الشجر وإن كانت لا تنقص

لا يملك جبراً ويلزم بالقطع
وتسليم الأرض للناظر وإن
راضياً على تجديد الاجارة
وابقاء الغرس جاز والله
أعلم (سئل) في رجل
استأجر من جماعة قيو
معصرة وجميع دكان
ملاصق لها من جماعة
بشرط أن يعمرها طاحون
بغل وبزبل آلة المعصرة
ويضع فيها آلة الطاحون
وان يسد باب الدكان
ويقف له باباً وينتفع
بذلك ما شاء مدة ثلاثين
سنة مثلاً عشرة عقود
يلي كل عقد مائة باحة
معلومة لكل سنة ومهما
حدث من زرع فعلى
المؤجر من ومهما احتج
من آلة الطاحون كان حطب
وحديد وخبثا وحصى
المستأجر وكتب ملك الاجارة
كما شرح وحكم الحنبلي
بوجوبها وفيه ومن وجبها
لزم عقد التواجر وعدم
الفسخ يموت المستأجر
أو أحدهم إلى انقضاء المدة
ولم يسبق من المؤجر من الا
واحد فهل حكم الحنبلي

بعدم الفسخ يموت المستأجر من أو أحدهم رفع الخلاف فبمع السمع أم لا رفع الخلاف فلا يمنع الفسخ لعدم وقوعه في حادثة
انصب الحكم فيها بعد خصوصية شرعية وهل الاجارة من أمثالها وقعت صحبة أم لا (أجاب) الاجارة المذكورة غير صحبة للشرط المذكور الذي
هو تعميرها طاحوناً وبزبل آلة المعصرة لان الاجارة كالبيع يقصد بها القاسد وهو كل شرط لا يقضي به العقد ولا يلائمه وفيه منفعة
لأجل المتعاقدين أو المعقود عليه والشرط المذكور داخل تحت التعريف بالزور وإن كانت فاسدة فعلي فقد روي المتعاقدين جميعهم
يجب عليهم فسخها فكيف وقدمات الكل الا واحد حكم الحنبلي من غير دعوى خصم على خصم لا رفع الخلاف فلا يمنع الفسخ سواء صرح ان

مذهبه كذلك أولاً أما إذا لم يكن مذهبه كذلك فظاهر وأما ان كان مذهبه كذلك فالحلف شرط كونه رفع الخلاف وهو كونه في حادثة شرعية
صدرت من خصم على خصم كما صرحوا به فاطبة فتفسخ بالفساد وتنفسخ بالموافق لان فساد العقد يجري مجرى صحبه والله أعلم (سئل)
في رجل استأجر حماراً بربع قرش في كل يوم مادام الماء منقطعاً عنه وبقرش إذا جرى الماء بعد ان أذن له القاصي بالتعمير ما توقف ادارته
عليه من ماله والرجوع به فعمرو وتصرف فيه مدة قبل حري الماء ومدة بعده وزاد عليه جماعة وأخرج منه فالحكم في كل من الاجارة والامس
بالتعمير مع الرجوع وهل يلزم المستأجر الزيادة في مدة حري الماء وتكون قاضية عليه بانها (٢٠٧) اجرة مثله في زمن ادارته (أجاب) عقد

في المنع والزبل هو الوجه الاول وجعلوا في المتون عليه المعول وهل يطالبه الفضل قال تاج الشريعة برفع
مقدار بذره ومقدار ما غرم من أجر مثل العامل والأرض ويتصدق بالفضل والله سبحانه أعلم (سئل) في
بذر مشترك بين رجل وأخواته البالغات وزوجة أبيه أخذ الرجل بعضه وزرع في أرضه لنفسه بدون إذن
منهن ولا وجه شرعي وبذر الزرع فهل يكون الزرع للزارع وعليه دفع مثل حصته من البذر المذكور
(الجواب) نعم لانه غاصب كما صرح به في البرازية في الفصل الرابع من المزارعة وقد أفتى بمثله العلامة
الخير الرمي مع قوله عبارة البرازية بتسليمها فراجعها (أقول) والذي في البرازية ذكرته في رد المحتار بقولي
خاتمة بفرع مهم يقع كثيراً كره في التنازلية وغيرهما من رجل وزرع أولاد اصغاراً وكباراً وامراً والسكار
منها أو من غيرهما غرت السكار وزرعوا في أرض مشتركة أو في أرض الغير كما هو المعتاد والاولاد كلهم في
عيال المرأة تتعاهد بهم وهم يزرعون ويحصدون الغلات في بيت واحد وينفقون من ذلك جلة صارت هذه
واقعة الفتوى وافترقت الاجوبة انهم ان زرعوا من بذر مشترك بينهم باذن الباقي ولو كباراً أو أذن الوصي
لوصغاراً فالغلة مشتركة وان من بذروا أنفسهم أو بذر مشترك بلا إذن فالغلة للزارعين اهـ (سئل) فيما
إذا دفع زيد أرضه لجماعة قرويين يزرعونها في مدة كذا يبذرونهم وعلمهم على بقرهم بان يكون له ربع
الخارج ولهم الباقي من اوعه صحبة فزرعوا وحصدوا والزرع ويردون نقله جميعه قبل قسمته الى أراضي
فريتهم الخارجة عن أرض زيد بدون إذن زيد ولا رضاه ولا وجه شرعي فهل يس لهم ذلك (الجواب) نعم
وتقدم مثله في العشر والخارج بنقله عن المحيط السرخسي (سئل) فيما إذا كان لرجلين أرض وبذر
مشتر كان بينهما دفعه اذ لك الجماعة على أن يزرعوا الأرض ببذرهما المذكور على بقرهما في مدة معلومة
ومهما خرج يكون ربحه الجماعة وباقيه للرجلين فهل تكون المزارعة المرفوعة صحبة ولهم الربع المذكور
(الجواب) حيث كان العمل فقط من الجماعة والباقي من الرجلين فالزراعة صحبة ولهم الذي اتفقوا
عليه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة دفعت أرضها للمعاملة الى رجل ليغرس فيها غراساً معلوماً وضرباً
لذلك مدة معلومة على أن يكون الغراس بينهما نصفين فهل تكون المزارعة صحبة على ما شرطها (الجواب)
نعم في الخاتمة رجل دفع الى رجل أرضاً مدة معلومة على أن يغرس المدفوع اليه فيها غراساً على أن ما يحصل
من الاغراس والثمار يكون بينهما جاز اهـ ومثله في كثير من الكتب ففسر بحكم بضرب المدة صريح في
فسادها بعدمه ووجه فسادها بذلك انه ليس لادراك الثمار والحالة هذه مدة معلومة لا تخبر به من الوقف
(أقول) وسيتأتى تمام الكلام على هذه المسئلة في آخر المساقاة

(كتاب المساقاة) *
(سئل) في غراس بسنتان جارتا في ملك جماعة فعمل رجل منهم في الثلث المزبور حتى أغر وريد
مطالبة بقية الجماعة بحصة من الثمرة نظير عمله أو يدفعوا له أجر مثل عمله فهل لا شيء له من ذلك (الجواب)
نعم أما عدم استحقاقه الاجرة فلانه عمل في المشترك قال في التنوير وشرحه المخ من الاجارة الفاسدة ولو
الميت قد نصب وصياً على ابنه وسلمه ما عاكبها فطالب الاجير بذلك منه ليوصله الى بقراص فاني وحله هو ان يقرص هل الاجارة صحبة
ويؤخذ ما سمي للاجير من الزوجة والصغير بحسب ارثهما أو مناصفة (أجاب) ان لم تسم الزكاة فهي فاسدة وان سميت فهي صحبة فان
كان الاول قسماً أو المثل على ذهابه لمصر واستخلاص التركة والاثمان بها الى بقراص ولزم له أجر الذهاب فقط من غير تجاوز عن قسط
المسمى وان كان الثاني قسماً المسمى نفسه على ذلك ولزم قسط الذهاب منه وما وجب على كلا التقديرين بحسب ماله من التركة على
الزوجة الثمن منه الباقي على البنت اذ القسمة في مثل ذلك على مقدار الملك نصوا عليه في كتاب القسمة أما حصة الاستحجار من الزوجة فلما لها من

الولاية على مالها ونصيبها أو ما مذهبها من وصي الصغير فلها من الولاية بالوصاية المستأداة بنصب القاضي اذله ولا به نصب الوصي حيث كان
اليتم في ولايته لا سيما غيبة وصي الميت فان قلت أقم شاهد على ما ذكر من حياض الفقه فهو غنى عن اقامته ذلك
فان المساوي له من الفروع لا يكاد يعدد كرمه لا غبار عليه في البراز به وكثير من الكتب استأجر جلاله لعله غلة من مضمومة
عيناها فذهب فلم يجد وجوبه ورجع قسم الاجز المسمى على ذهابه وحله وجوبه ولزم آخر الذهاب لان الذهاب كان له وان كان لم يسم المضمومة
لا يتجاوز عن قسم المسمى للذهب اجر (٢٠٨) المثل وفي مجمع الفتاوى وكثير من الكتب ومن هذا الجنس صارت واقعة الفتوى رجل

اشترى من آخر اشجارا
استأجره لجل طعام بينهما فلا أجر له لانه لا يعمل شيئا الا يقع بعضه لنفسه فلا يستحق الاجر اه
واما عدم استحقاقه حصة من الثمرة فلانه يكون من باب مساقاة الشريك ومساقاة الشريك غير جائزة كفاي
المنع عن المجتبي وأقبحه الرمي (أقول) وهذا كما حيث جرى عقد مساقاة أو اجارة بينهما وبين شركائه
والا فلا امر أظهر (سئل) في غراس كرم جاري وقف على هذا الناطرة عليه قائم بالوجه الشرعي في أرض
جارية في وقف آخر فدفعته ليد مساقاة على أن يعمل عليه في مدة كذا يسهم من مائة سهم لجهة الوقف
والباقي له نظير عمله وليس في ذلك حقا ولا مصلحة للوقف بل في ذلك غبن فاحش على الوقف فهل تكون
المساقاة غير صحيحة (الجواب) نعم قال في الدر المختار من كتاب الاجارة مانعه وأفاد فساد ما يقع كثيرا من
اخذ كرم الوقف أو اليتم مساقاة فيستأجر أرضه الخالية من الاشجار بمبلغ كثير ويساق على اشجاره
بسهم من ألف سهم فالخنا ظاهر في الاجارة في المساقاة ففاده فساد المساقاة بالاولى لان كلاً منهما عقد
على حدة اه (سئل) في بستان مشتمل على غراس متنوعة من جلته غراس توت لا ينتفع بسوى ورقة
لاجل طعام الدود جازلت جميع الغراس في ملكه يدولته مع جميع أرض البستان في وقف أهلى وفي
نواجر ومساقاة يد المزرور من ناطر الوقف فطع يد قضبان التوت وأخذ ورقها وأطعمه لدوده ويريد
أن يأخذ جميع القضبان ويتصرف بالنفس بدون وجه شرعي زاعماً انها تكون له لكون شجرها في
مساقاته فهل تكون القضبان له ولجهة الوقف بحسب الحصص ولا عبرة بزعمة (الجواب) نعم لان المساقاة
دفع الشجر والكرم الى من يصلح به مجز معلوم من غرة كفاي الملتقى وغيره والقضبان ليست بثمره كالموظف
ومثله أفتى مفتي الشافعية الشيخ أحد الغزى (أقول) المراد من الثمرة ما يتولد من الشجر فيتناول الرطبة
وغيرها كفاي القهستاني ولذا كان المراد بالثمر ما يعم الممر وغيره كالخورد والصفاف وان قال في الدر
المختار أنه قد رأيت منقولاً في البراز به يجوز دفع شجر الخورد معاملة لاحتياجه الى السقي والحفظ حتى
لولا ينجح لا يجوز اه وفيه انضمام معاملة الغيبة لاجل السقف والخطب جائزة كمعاملة اشجار الخلاف اه
والخلاف بالكسر والتخفيف ضد الوقف ونوع من الصفاف فهذا صريح في صحة المساقاة على أجزاء الشجر
لكن هذا حيث كانت هي المقصودة من عقد المساقاة أمالو كان المقصود غيرها كالأشجار والورق فلا يجوز
له أخذ شيء من أجزاء الشجرة لما في البراز به أيضاً ولا يعمل له أن يكسرنياً من الأغصان والاقضبان والدعائم
والعريش لطبخ القدر ولا يأخذ من الأغصان المقطوعة الا باذن المالك لانه من اشجار المالك ولا يطعم
الضيف من الثمر الا باذنه لانه مشترك اه ففي مستلزمات حديث كانت المساقاة على اشجار التوت لاجل الورق
لا يعمل له دفع شيء من القضبان لكونها ملكاً كما صاحب الاشجار وعدم ورود العدة عليها فاهم (سئل)
في بستان جاز بمائة أرضاً غراساً وقف في نواجر يدوم مساقاته من الناطرة بحصة من غرته ليدفع
زيد على الشجر وقبل انتهاء مدة الاجارة برز بعض الثمرة بعمله بدون باقيةا ويريد أخذها - يسير زمن الثمرة
بعد المدة لا يعمل بدون وجه شرعي ولم يعمل عليه فهل ليس له ذلك وله الاخذ بما برز به - اه فقط (الجواب)

ويعبره بكافة العالم المرمي في مقابلة عمله من النفقة عليه والكسوة والسكنى وغير ذلك من الوازم
وزوجته وجدة رقام بلوازمها ولم يجز بينهما عقد نواجر في خدمته ومات الشخص المذ كور عن ورنه بر يد بعضهم مطالبة العالم باجرة
تخدمته هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك باجتماع اثنتي عشرة وجوب الاجارة ولا في حالة تدل على وجوبها او المانع اعراض لا تقوم
الا باحد منها والواقع من التليذ المذ كور مكافاة وقد قال العلامة في الاسرار امر رجلا بان يعمل له عمل كذا ولم ينطقا شيئاً من الاجر
وعنده ان كان العامل من قبل من يعمل له ولاناس مثل هذا العمل بغير أجر كان عاراً ان كان يعمل باجر فهو اجارة فائدة له أجر المثل بالما

ما بلغ وكذا لو كان بينهما أخذ واعطاء مثل هذا العمل بمادون الاجر يجب أجر المثل بالغاً بالغ عند أبي يوسف وعند محمد كذا وان لم يوجد
بينهما ذلك من قبل وعند أبي حنيفة لا يلزمه شيء ولو خدمه أو فعل له فعلاً مما لا بد له بغير أمر ان كان قريباً له أجر المثل وان كان من أهل النزع
في مثله من قبل لانه انما يسمى الاجر بزيادة على أجر المثل وان كان أجنبياً كان منسباً عن كان من أهله من قبل والا فله أجر المثل بالنسبة
ما بلغ وفي الفتاوى الواقعات مثله اه وفيما قاله العلامة المذ كور جواب المسئلة وهو عدم وجوب الاجر وهذا مما لا يشك فيه والله أعلم
(سئل) في طاحونة ماء وقف خربت وتعطلت مدة أعوام لحرابها وعدم الانتفاع بها (٢٠٩) فاستحكرها جماعة من المتكلمين عليها باجرة
معلومة وعمرها ثم ماتوا

نعم (سئل) في بستان معلوم مشتمل على غراس زيتون وعنب وغيرهما جاري نواجر يدوم مساقاته في مدة
معلومة على جزء معلوم من الغراس ليدفع عمل زيد على الشجر حتى أغمر أكثره في المدة وانقضت المدة ولم يثر
فيها شجر الزيتون ولا عقد منه شيء ولم يبرز حتى مضى نحو شهر فهل ليس لزيد شيء في المدة وله أجر
مثله (الجواب) نعم قال في الخاتمة ولو اشترط لذلك وقتاً معلوماً تبلغ الثمرة في تلك المدة وقد تنازع فيها جاز
لانه لم يتيقن بفوات المقصود بهذا الشرط وانما يتوهم فان خرج الثمرة في تلك المدة كان بينهما على ما شرط
وان تأخر عن تلك المدة فالعامل أجر مثل عمله فيما عمل اه (أقول) قال في الخلاصة بعد هذا وهذا اذا
أخرجت شيئاً في المدة المضروبة مما يرغب في مثله في المعاملة فان أخرجت شيئاً في المدة لا يرغب في مثله في
المعاملة لا تجوز المعاملة اه ومقتضاه انه لو خرج في المدة شيء قليل لا يرغب في مثله في المعاملة أن تفسد وان
تتابع خروجه بعد انتهاء المدة وهذا مما يغفل عنه فليتنبه اه (سئل) فيما اذا عمل زيد المساقى على غراس
الوقف حتى أغمر شجر الزيتون في آخر المدة وناطر الوقف ينكر خروج ذلك في المدة ولز بدينة شرعية انه أغمر
قبل انقضاء المدة فهل يقبل بينته وتكون المساقاة على الشرط (الجواب) اذا ثبت انه خرج في المدة المسماة
فعلى الشرط المسمى اصحة العقد وقطعاً ما تقدم عن الخاتمة (سئل) فيما اذا استأجر زيد من ناطر وقف
أراضى الوقف مدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم بعد مساقاة على الغراس القاشم في الاراضى في المدة
المزبورة اجارة ومساقاة صحيحتين ثم انقضت مدة التواجد والمساقاة ثم برزت الثمرة وعقدت فهل تقع الثمرة
للاوقف (الجواب) نعم (أقول) لكن له أجر مثله ان كان عمل كما تقدم نفعاً عن الخاتمة (سئل) فيما
اذا انقضت مدة المساقاة والثمرة في وقف فهل يترك على الشجر بلا اجر حتى يدرك (الجواب) نعم كفاي التنوير
وغيره (سئل) فيما اذا عمل المساقى على الاشجار المساقى عليها مجز معلوم من غراس مات في أثناء المدة
عن ورنه والثمرة في وقف فهل يترك الثمر فهل لهم ذلك ويستحقون الحصة المشروطة
(الجواب) نعم وان مات العامل فلورثته أن تقوم عليه وان كره صاحب الارض درر ومثله في التنوير وغيره
(سئل) فيما اذا برزت غرة الاشجار المساقى عليها قبل انتهاء المدة يعمل العامل ويريد مال الاشجار أخذها
كلها فهل ليس له ذلك (الجواب) اذا انقضت مدة المساقاة والخارج يسر أخضر فالعامل أن يعمل بلا
أجر حتى يبلغ الثمر ويكون بينهما على ما شرط والله تعالى أعلم قال في الدرر وان لم يمت أحدهما بل انقضت
مدتها أى مدة المساقاة فالخيار للعامل ان شاء عمل على ما كان يعمل حتى يبلغ الثمر ويكون بينهما على
السواء لان في الامر بالخذ قبل الادراك اضرارهم ما والضرر مدفوع كما اه ومثله في التنوير
والهداية والجوهرة وغيرها (سئل) فيما اذا أجر زيد أرض بستانه الجارية في ملكه من عمره وبعد مساقاة
على غراسه القائم فيها والحال انه كان على الغراس وقت عقد المساقاة ثمرة قد انتهت ولم يعمل عمر وفيها
شيء وتصرف عمر وبالثمر المزبورة لنفسه ويريد الا أن تضمنه قيمة الثمرة في القيمي والمثلي حيث انقطع
المثل فهل له ذلك والمساقاة المزبورة غير صحيحة (الجواب) ان كانت الثمرة مدركة أى قد انتهت لانصح

(٢٧ - فتاوى حامديه - ثانی) الطاحونة والله أعلم (سئل) في رجل أجر نصاباً طاحونة وادور جماعة من مباح معلوم ولم
يعين مدة الاجارة هل هي سنة أو أكثر أو أقل وكانت أو حرت لغيره بدون المباح المذ كور اعلامه لم تقع المساقاة على الاجارة الاولى هل تلزم
الثانية أم لا (أجاب) لا تلزم الاجارة الثانية بالاجماع سواء كانت الاجارة الاولى صحيحة أو فاسدة أما اذا كانت الاولى صحيحة فلا تلزم مستأجرها
أحق بالزومها وأما اذا كانت فاسدة فلا تلزم الفاسد بغير مجرى الصحيح في الاحكام فلا بد من المفاضة بالقضاء أو الرضا فيها كما هو ظاهر
والله أعلم (سئل) في رجل استأجر قطعة أرض من متولى الوقف سنة ثلاثاً فورش فأدخل المستأجر رجلاً يعمل معه من ارضه نصفاً فاستأصل

باجر على ان يكون الفسرة
 لا تعتقد بل تقع باطلا لانها
 وقعت على اتلاف الايمان
 ومضى وقعت على اتلافها
 لا تعتقد كما صرح به
 علما وباطلة وكذلك بيع
 الثمرة قبل وجودها باطل
 لانه بيع المردوم ولا فائ
 يجوازه وذاعل ذلك مغمط
 في الجهل المظلم الذي يبر
 تعاطيه على المسلم فاذا علم
 ذلك علم وجوب رد ما تناوله
 المالك بعينه ان كان باقيا
 وضمن مثله ان كان
 هالكا او مستهلكا وعلى
 الشريك المستأخر ضمان
 ما وكل من الثمرة والقول
 قوله بعينه في مقدار ذلك
 وعلى مدى الزيادة البينة
 الشرعية لان القول قول
 القاض ضمينا كان او
 أمينا فمبا قبض والنقل
 في جميع ما قلنا متقبض
 عند كرم النقل ما هو
 موجود في أيدي الناس
 غالبا من الكتب في
 الهداية عقد الاجارة
 لا تعتقد على اتلاف الايمان
 مقصودا كقولنا حرق
 لشرب السها في الانشاء

والنظار ولا يجوز إرادة النص
والعين لا تستحق هذا الجار
واشروح والضاوي مطابقة
قرش وأبلغ من هذا معاملة
بأنه أعلى العقيم التي هي

التنوير وشرحه بما اذا كان الموت في حال كون الثمر نياً والظاهر انه احتراز عما اذا كان قبل بروز الثمرة
أما اذا كان بعد ما نضج فقد انتهى العقد ثم اذا كان الموت قبل بروزها وكان قد عمل بعض العمل أو كاه
فالظاهر أنه لا شيء له أصلاً لا حكماً ولا ديانة وإن قالوا في المزارع قتلوا منع وب الأرض من المضي فيها وقد كرب
العامل في الأرض فلا شيء له إكراهه حكماً لا بقيمة للمنافع ويسترضى ديانة فيفتي بأن يوفيه أجراً مثله لغيره
كفي الدر المختار وإنما قلنا لا شيء له هنا لأنه لا غرر بالموت ولذا قال في الدر المختار أيضاً لو مات قبل البذر بطل
ولا شيء للإكراه اهـ وعاله الزيلعي بأنه في عامر كان مغروراً من جهة قرب الأرض بالامتناع باختياره ولم يوجد
ذلك هنا لأن الموت يأتي بدون اختيار اهـ وإذا كان عقد المساقاة على أكثر من سنة فالسنة الأولى قد علم
حكمها ويبطل العقد في السنين الآتية لأن الموت قبل بروز الثمرة فيها أصلاً ثم رأيت في جامع الفصولين
قال مات رب الأرض والزرع يقل للمزارع أن يعمل إلى أن يدرك فيقسم بينه وبين ورثة ربه ما على الشرط
ولا أجر عليه للأرض وينتقض العقد فيما بقي من السنين اهـ ومثله في الخاتبة وهذا وإن كان في المزارعة
لكن المساقاة أختها ولذا قال في التنوير وشرحه وهي كالمزارعة حكماً وخلافها وكذا شرطها يمكن هنا اهـ
فاغتم هذا التحريم بالمقيد (سئل) في غراس مشتمل على مشمس وتفتح وغيرهما قائم بالوجه الشرعي في
أرض وقف محتكرة مشترك بطاريق الملك الشرعي بين زيد وعمر وهند لكل منهم حصته معلومة فيه فساقي
زيد على حصته شريكه عمر المرقوم بجزء منها فعمل عمر وعلى ذلك فهل تكون المساقاة غير جائزة ولا أجر لعمر و
الخارج بقدر ملكهم (الجواب) نعم قال في المنع ولو دفع النخل والشجر إلى شريكه مساقاة لم يجز ولا أجر له
أن عمل والخارج بقدر ملكهم لأن استئجار شريكه على العمل في المشترك بينهما لا يصح ولا يجب الإحلال
العمل وقيل لنفسه اهـ وقد أتني بعدم جواز مساقاة الشريك العلامة الشيخ خير الدين في فتاواه (أقول)
وصرح بالمسئلة أيضاً في التتارخانية كذا كونه في رد المحتار وكتبت فيه ما صورته فيد بالمساقاة لأن المزارعة
بين الشريكين في أرض وبذر منهما نص في أصح الروايتين والفرق كما في الذخيرة أن معنى الجار في المساقاة
راجع على معنى الشركة وفي المزارعة بالعكس اهـ (سئل) فيما إذا كان لزيد ثلثا غراس كرم عنب فساقي
عليه عمر في مدة معلومة بجزء معلوم من غره وعمر وغير شريك في غراس الكرم الزبور فهل تكون المساقاة
الزبورة صحيحة (الجواب) نعم وأفتي بذلك العلامة الخیر الرمي معلوماً منقولاً عن الغزالي (أقول) هذه
المسئلة من فتاها الشيخ محمد الغزالي الثمراني ذكرها في فتاواه بحثاً حيث سئل في رجل دفع بعض كرمه
مشاعاً لمساقاة فهل يصح فأجاب بأن الفتوى في المساقاة على قولهما ومقتضاها صحة المساقاة المذكورة لأنهما
يحيزان اجارة المشاع والمساقاة كذلك اهـ ووقع نظيره للعلامة الخیر الرمي في حاشية المنع فقال لو ساق أحد
الشريكين على نصيبه أجنبياً بلا إذن الآخر هل يصح فعند الشافعية نعم والظاهر أن مذهبا كذلك لأن
المساقاة اجارة وهي تجوز في المشاع عندهما والمقول عليه في المساقاة والمزارعة مذهبا ما فجزء المساقاة في
المشاع ولم أر من صرح به ثم رأيت الموافقة يعني الثمراني أجاب بأنها نصح عندهما كما تفقهت به والله تعالى

وغير ذلك من الاحكام لا طلاق اسم الاجارة فيما رفع لكم وحقيقتها مقصورة عند الاطلاق على ذلك والصحاح
وأفدتكم الحكم الشرعي في ذلك حسبما أنهي اليكم فهل اذا كانت الاجارة لتناول محصولها من خراج وعدادها
تقع باطله من أصلها وتكون عدا ما لا يسلك بالباطل مسلك النصح باجتماع العلماء واذا كانت باطله فاعدا
محصول القرية وفيما دفعه لامتولى العام من المبالغ الجواب منون بما لا مع النقل الصريح في ذلك (أجاب) المقررة
الاجارة فليكن نفع بعض وانما اذا وقعت على استهلاك الاعيان فهي باطله وبما صرحوا به ان من استأجر بقره

من الحظنة لغيره حتى أسوان خروج الماء على نجب الأجرة المعينة لهم أم لا (أجاب) الذي يجب أجرة المثل من جنس التقدير لا المسمى
وبينه من الحظنة إذا أخرجت كان كليات شرط للصحة ببيان القدر والصفة ومكان الأية كما في السلم كما صرح به في البرازية وغيره والله
أعلم (سئل) في رجل قال له آخر هذا البيت واسكنه بعمارة فعمره ولم يسكنه هل يرجع عليه بما أنفق أم لا (أجاب) نعم يرجع عليه بما
أنفق والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل استأجر حائونا من متولى الوقف مدة وبني بها بيتا بآذان المتولى له بذلك ثم إن رجلا زاده على
المستأجر المازور وأخذ الدكان منه (٢١٤) والحال أن رفع البناء بضر بالوقف وأبى المتولى إلا أن يدفع إليه القيمة ذلك ويتملك

البناء للوقف فهل حيث
كان البناء بآذان المتولى
على دفع القيمة أم لا وهل
إذا قلتم بعدم لزوم المتولى
دفع قيمة البناء يسبق
بناؤه ويتصرف فيه مالك
و يدفع أجرة الأرض الوقف
المستحقة ببنائه أم لا (أجاب)
أن أذن له المتولى في عبارة
الحائون يرجع عما أنفق
على الوقف أو قال له المتولى
أذنت لك في عمارتها ولم
يؤذ على ذلك كانت العمارة
لوقف ويرجع عما أنفق
فإن اختلفا فقال المستأجر
أنفق كذا وقال المتولى
كذا دون ما ادعاه المستأجر
فإن كان أهل الصنعة على
قول واحد فالقول قوله
وإن اختلفت أهل الصنعة
فالقول قول المتولى ولا يمين
عليه وعلى المستأجر البينة
لأنه ادعى وإنكار فيعتبر
فيها ما يدعى في الدعوى
والإنكار كذا كره كثير من
علمائنا في الأجرة وإن أذن
له المتولى بعمارة لنفسه
فعمره في عرصه الوقف
وبني حائونا لنفسه فقد

قال في الحظنة والاسعاف وغيرهما من جنس الأجرة المسمى
في عمله الأرض وأراد أن يخرج الحائون فيظن أن أجرة المتولى مشاهرة فإذ جاء رأس الشهر كان له أن يدفع الأجرة لأن
الأجرة إذا كانت مشاهرة بخلافه عند رأس كل شهره فإذ سمع الأجرة أن كان رفع البناء بضر الأرض كان لصاحب البناء أن يرفع
بنائه وإن كان رفع البناء بضر الأرض ليس له أن يرفع البناء فبعد ذلك أن رضى المستأجر أن يأخذ قيمة البناء بترك البناء على المتولى كان
للمتولى أن يدفع إليه القيمة بغير أن يرفع البناء بضر الأرض إلى قيمته من زواياها كان أقل بثلثه المتولى بذلك فيصير البناء وقفا على الأرض وإن

كان رفع البناء بضر الأرض وأبى المتولى أن يدفع إليه القيمة بترك البناء بضر الأرض لا بغيره بل يرضى بصاحب البناء إلى أن يخلص ماله فأخذه
اه كلام الخاتمة فهو كما ترى صريح في أن كلاما من المستأجر والمتولى لا يجزأ أي وجهه أنه معاوضة وهي متوقفة على التراضي كما هو
ظاهر ولا يلزم المستأجر أجرة أرض الوقف بلا شبهة لأن إبقاء البناء لمصلحة الوقف لا لمصلحة الأجرة ولزمه ضرر أن أحدهما ألزم به دفعه
والآخر لم يلزم به وهو ما ضرر الترضي إلى وقت التخاص وقد التزم به بفسخه أذني في أرض الوقف بحسن اختياره بناء لا بخصائص الأرض
الوقف فيلزمه ضرر لزوم الأجرة من غير انتفاع بالأرض ولم يلزم به فلا يلزمه فتمت من هذا (٢١٥)

أرض الوقف فراجعها فانها مفيدة (أقول) وقد حقق المسئلة الشيخ خير الدين في حاشيته على المنع أيضا
وقال وإذا كان الفساد لعدم ضرب المدة ينبغي أن يكون الثمر والغرس لرب الأرض وللاخر قيمة الغرس
وأجرة المثل كالفساد بشرط بعض الأرض وهي واقعة الفتوى وانما قلنا بفسادها بعدم ضرب المدة
المعينة لأنه ليس لأدراكها مدة معلومة كما لو دفع غراسا لم تبلغ الثمرة على أن يصلحها الخ اه وحاصل
الكلام في هذه المسئلة أن تصرح قاضيتان وغيره بكرا المدة في المغارسة فيفيد أنه شرط فنفسد بونه وما في
شرح الملتقى للعلائي عن البرهان وكذا في البرازية من عدم التقييد بكرا المدة بخلافه على هذا فلا منافاة
بينهما إذا غلبت أنه ترك التصريح بقيد صرح به غيره فان قلت ان مسئلة المغارسة ذكرها في كتاب المسافة
فيقتضي أنها منها وقد صرح في متن التنوير ببيان المدة ليس بشرط في المسافة وتقع على أول غير يخرج
قلت كرا المدة ليس بشرط في المسافة على الثمر ونحوه كالرطبة مما لا ادراك له وقت معلوم ولذا علل العلائي
وغيره عدم الاشتراط بقوله للعالم بوقته عادة اه والدليل على ذلك أيضا قوله في متن التنوير بعد ذلك ولو دفع
غراسا في أرض لم تبلغ الثمرة على أن يصلحها فخرج كان بينهما فسدان لم يذكرا أو ما معلومة اه فهذا
صريح في أن كرا المدة شرط وعدمه مفسد ولا يخالف هذا ما قبله لأن الشجرة إذا بلغت أو أن الأغار يعلم
في العادة وقت خروج غرها فلا يشترط كرا المدة للعالم به بخلاف ما إذا كانت لم تبلغ ذلك لأنه لا يعلم أنها
تخرج في هذا العام أو بعده بعام آخر أو باكثر وكذلك لو دفع إلى أرض الغرسها فيكون كرا المدة فيها شرطا
بالأولى فهذا مؤيد لما فهمه الخبير الرمي من تصرجه بذكر المدة من أنه شرط لا محذور يؤيده أيضا ما في
التنوير حاشية والخاتمة دفع إلى ابن له أرض الغرس فيها غراسا على أن يخرج بينهما نصفان ولم يوقت له وقتا
فغرس فيها ثم مات الدافع عنه وعن ورثة سواء فإراد الورثة أن يكفوه قلع الأشجار كلها يقسموا الأرض فان
كانت الأرض تحتل القسمة قسمت وما وقع في نصيب غيره كلف قلعه وتسوية الأرض مالم يصطلحوا وان
لم تحتل القسمة يؤمر الغراس بقاع الكل مالم يصطلحوا اه فهذا أيضا صريح في فسادها لعدم كرا المدة
فيكون شرطا إذا لو تحتل الغراس مناصفة كما شرطنا نصفه والنصف الآخر بينهما وبين بقية الورثة
ولا يكاف بقلع الكل بل يكاف بقلع نصيبه فقط فافهم أيكن هذه العبارة تفيد أن المغارسة تحتل فسدت لعدم
ذكر المدة يكون الغراس للغراس للدافع وهو خلاف ما قاله الرمي وتبعه عليه المؤلف وغيره فان قلت قد
قام الخبير الرمي هذه المسئلة على مسئلة ما إذا كان الفساد بشرط نصف الأرض وهي ما في التنوير وغيره
لو دفع أرضا بضع مائة معلومة الغرس وتكون الأرض والشجر بينهما لا نصيب والثمر والغرس لرب الأرض
تبع الأرض وللاخر قيمة غرس يوم الغرس وأجر مئله اه فقد جعلوا الغراس هنا لرب الأرض فما
الفرق بينهما قلت قد عللوا الفساد هنا بوجه منها ما في النهاية أنه قد صار العامل مشترك بين نصف الأرض
بالغراس المحمول فيفسد العتق فإذ رعى في الأرض بأمر صاحبها فكان صاحبها فعل ذلك بنفسه فيصير
قايضا ومشتريا كما بالعلق فيجب عليه قيمته وأجر المثل اه أما إذا كان الفساد لعدم كرا المدة لا لا اشتراط

(سئل) في رجل استأجر حياصة مستحقة للبناء بها أجرة معينة على أنها كذا من الأذرع وحددت حدودا ربعة معلومة فظهر أنها أزيد من
ذلك فما الحكم (أجاب) الذرع وصف بزيادة أو نقصانه لا لوجوب فساد في العقد ولا لفساد الرأب منه ولا لفائت فالأجرة واقعة على الحدود بتمامه
ولا فساد لأزيد قال في البرازية وكثير من الكتب استأجر أرضا على أنها عشرة جواثب كذا فإذا هي خمسة عشر أو تسعة مائة يعني للمؤجر المسمى
يعنى لا زائد في صورة الزيادة ولا ينقص في صورة النقصان ولو قال في عقد الأجرة كل حوب بكذا الزم كل حوب بدوهم والمسئلة في البيع
ومعارة في الأجرة وهي ظاهرة لا يتوقف فيها والله أعلم (سئل) في رجل استأجر حياصة بآذان رجل البلدة للبناء بها أجرة معينة فظهر أنها أزيد من

وما يعرفها وينسب اليها مدة معينة باجرة معينة فظهر بها مهر يجل يدخل في استحقاقه أم لا (أجاب) نعم يدخل المهر في اذ هو مما يعرف بها وينسب اليها وهذا لا شبهة فيه والاصل في ذلك ان الاستحقاق باجرة يقصد به استيفاء الارض مقررة البناء والغرس أو لاحدهما والاجارة يبيع المتافع حتى يدخل الطريق والشرب وان لم تذكر الحقوق والمنافع وهذا لا يشك فيه والله أعلم (سئل) في رجل احسب من آخر ارضه مبلغ للبناء فاحسب المستحقة قطعة من ارضه لرجل ومات المستحكر الاول فهل يبطل الاحكام الاول والثاني بموته وللقيم ان يعال برفع البناء وتسليم الارض فارغة (٢١٦) حيث لا ضرر على الارض بالرفع أم لا (أجاب) نعم يموت المستحكر بنفسه الاحكام الاول والثاني ولا قيم ان يعال

نصف الارض للعامل فلا يمكن جعله مشترك بابل هو مستأجر لارض بنصف الحراج فصار نظير المزارعة اذا أخذ العامل ارضه ليرزعهها بغيره وكان عقد المزارعة فاسدا فقد صرحوا بان الحراج لرب البذر وعليه اجرة مثل الارض ولا يخفى أن الغراس كالبذر من حيث ان منفعة الارض قد جعلت في مقابلة جزء من الحراج وأن مسئلة المغارس أشبه بالمزارعة منها بالمساقاة وكانهم ذكروها في كتاب المساقاة لما فيها من العمل على الثمر عند بلوغ الغراس الاثمار تأمل وحيث كان الغراس للغراس فينبغي أن يلزمه أجر مثل الارض كما في المزارعة هذا ما ظهر لافهمي القاصر في تحريره هذه المسئلة والله تعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب (سئل) في رجل غرس في أرض زبدي غراس من زبدي بامر من زبدي فهل يكون الغراس لزبدي (الجواب) نعم وفي جامع الفقه للعناني الا كالأرض غرس في أرض الدافع بامر من زبدي فان كان الغراس للدافع فلا شجار له وان كان الغراس للعامل وقد قال له اغرسها لي ففعل ذلك ولا كالأرض غرس في أرض الدافع بامر من زبدي فان كان الغراس للدافع فلا شجار له وان كان الغراس للغراس من عنده فهو للغراس ولرب الارض ٢ أن يأخذ بالقلع قبل الربيع ولو قال اغرسها علي أن الغراس والثمار بينهما فهو كالأرض لو قال الا كالأرض غراسي وقال صاحب الارض كانت غراسي غرسها بامر من زبدي فالقول لرب الارض في ملكية الغراس ولا شيء عليه للغراس الا ببينة ولو غرس على حافة نهر فزبدي يقطع الغراس والغراس في عيال رجل أو خادم له فقال الشجرة لي لانك في عيالي وخادمي فان كانت التالة للغراس فهي له وان كانت للرجل والغراس في عياله يعمل له مثل هذا العمل فالشجرة لصاحب التالة وان لم يعمل له مثل هذا العمل ولم يغرسها بآذنه فهي لغراسه وعليه قيمة التالة التي بها اذ ملكها بالقيمة وكذا الوقع ناله انسان وغرسها ورزعهها بآذنه فهي للغراس وعليه قيمتها يوم قطعها عمداً من الفصل ٣٤ (سئل) فيما اذا كان لزبدي أرض جارية في ملكه فاذن لغيره أن يغرس فيها وجعل له مزرعة فغرس فيها ولم يغرس غيره وعرف فيها شياً بعدو زبدي بآذنه الرجوع عن الاذن المزبور فهل له ذلك (الجواب) نعم لان الاذن توكيل والوكالة من العقود الغير اللازمة كالعارية شرح التنوير للسلامي من باب عزل الوكيل الاذن في عبارة المختصر مشتمل بين الوكيل والوكالة والاجارة بجر تحت قوله وان استأذنها الولي فسكنت أو ضحكك والتوكيل من العقود الجارية من الجانبين كفي الاشياء من أحكام العقود الاذن بمنزلة العارية بخبر من العارية والمغارس المزرعة مدة لعدم ذكر المدة (أقول) طاهره أنه لو صرح بالمدة في هذه الصورة لا تكون لازمة فله الرجوع لما ذكر من أن الاذن توكيل وهذا اذا كان اذا تجرد اموالو كان عقد امان قاله مثلاً أخذ ارضي هذه وغرس فيها فكذلك على أن الحراج بيننا ضعيف مثلاً وروى الاخر ليس له الرجوع لان المغارس المذكور اما مساقاة أو مزارعة وقد ذكر في البرازية وغيرها أن المزارعة صفتها أنها لازمة من قبل من لا يزرع فلا يفسخ ولا عذر وغير لازمة ممن عليه البذر قبل القاء البذر في الارض ذلك الفسخ بلا عذر وذكر ان اطلاق بذره بخلاف المساقاة التي لا يفسخها من الجانبين لعدم لزوم الاتفاق فيها اهـ فعلى كل منهما ليس لصاحب الارض هنا الرجوع وانما يجوز الرجوع للعامل قبيل الغرس لا بعده ان قلنا ان المزارعة وان قلنا

المدة المزبورة من غير أن يزيد في الأجور المرفوعة شياً فهل يلزمه زيادة دفع تمام اجرة المثل لجهة الوقف أم لا (أجاب) نعم يلزمه انها تمام اجرة المثل على ما علمنا في كذا كره في جميع الفتاوى والبحرنا قلنا عن تقي الدين الكسبي وعبارته متولى أرض الوقف أجزاها بغير أجر المثل يلزم مستأجرها تمام أجر المثل عند بعض علماءنا وعليه الفتوى اهـ وكذلك في من الغنار وكثير من الكتب وقد قالوا في عاهاو الانفع لجهة الوقف فيما اختلف فيه العلماء كما صرح به في الحاوي القدسي ونقله عنه في من الغنار والله أعلم (سئل) في رجل استأجر ظئرا ٢ قوله أن يأخذ بالقلع أي له أن يكسبه فله من أرضه قبل وانه اهـ منه

والثاني ولا قيم ان يعال برفع البناء وتسليم الارض فارغة كما هو مستفاد من اطلاقهم والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخره استأجره على أن يكفل له ماعلى فلان وفلان من قرض بكذا فأنكر الاستحراج فقام بينة شهدت على اقراره بذلك اهل تصح الدعوى والشهادة المترتبة عليها أم لا (أجاب) لا تصح الدعوى ولا الشهادة المذكورة لعدم صحة الاستحراج على الكفالة اذ هي تليق بنفع بعض والكفالة منه ذمة الى ذمة واذا فسدت الدعوى فسدت الشهادة لان شرط صحتها الدعوى الصحيحة والله أعلم (سئل) فيما اذا استأجر زيد حصة موقوفة من بستان من المستحكر عليها مدة معلومة باجرة معينة فيها غن في حوض ثم أجز زيد الحصة المزبورة مدة تستوعب المدة الجارية في تواجر لرجل باضعاف الاجرة التي استأجرها بها في

وضع ولده الى أن يمضي وعمل الاجرة ومات الولد بعد شهر من فاسد الحكم (أجاب) الاجارة فائدة لجهة المدة يجب فيها أجر المثل للشهرين وبمقدار ما زاد عنها ما عمل لها والله أعلم (سئل) في رجل استأجر حوض ماء فباع الماء وادخله من ماله من التمكن من الانتفاع على الوجه الذي قصده أو بعين ماله تلزمه الاجرة لها أم لا (أجاب) لا تلزمه والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا انقطع ماء الحوض ولم يتمكن المستأجر من الانتفاع به على الوجه الذي قصده بالاستحراج هل عليه اجرة مدة الانتفاع أم لا (أجاب) لا اجرة عليه لمدة الانتفاع كما صرح به الزبلي وغيره والله أعلم (باب ضمان الاجير) (سئل) في رجل دفع للراعي المشترك ثلاثة من البقر فرد عليه (٢١٧) اثنين وسأله عن الثالث فقال لا أدري أين ضاع هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن قال البرزلي في جامع دفع الى المشترك نور الراعي فقال يضمن الراعي لا أدري أين ذهب الثور فهو اقصر بالتضييع في زماننا اهـ يعني فيضمن على قولهما والله أعلم (سئل) في الراعي اذا أخذ الغنم الى المرعى فهل يضمن واحدة بقوله انها وقعت في بئر أو أكلها الذئب هل يضمن قيمتها أم القول قوله مع عينة انها ضاعت منه ولو قال ضاعت مني ولا أعلم كيف ضاعت (أجاب) عند الامام أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاجير المشترك أمين والقول قوله في الهلاك وعندهما ضمان فلا يندفع عنه الضمان بقوله واذا كان القول قوله عند الامام فلعنه البين والقاضي أفق بقول الامام وكذا الامام الظهيري وفي تنوير الابصار ولا يضمن ما هلك في يده وان شرط عليه الضمان وبه يبقى ولا يضمن بقوله ضاعت

انهم امساقاة فلا رجوع لواحد منهما مطلقا هذا ما ظهر لي فتأمل (سئل) في أرض جارية في وقف اذن ناظره لرجل أن يغرس في الارض المزبورة غراسا على حصة معلومة ثم مات الناظر قبل أن يغرس الرجل بها غراسا أصلا وقول الناظر غيره ويريد أن يغرسها بماله الوقف لجهة الوقف وفي ذلك مصلحة للوقف فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول) الكلام فيه كالسالك في الذي قبله (باب مسد المسكة) *

ذكره المؤلف آخر الكتاب بعد الفرائض ورأيت المناسب ذكره هنا قال المؤلف رحمه الله تعالى وبما رأيت بخط المولى الهمام العلامة شيخ الاسلام عبد الرحمن أفندي العمادى سقى ضريحه صوب الغمام الغادى جواب سؤال عن الفرق بين الفلاحة والمسكة باختلاف وقع بين النوايا بحكمة الباب وطلب الجواب رئيس الكتاب لاشك أنهم مالم يظن متغيران معنى وحكما أما المسكة فهي عبارة عن استحقيق الحرثة في أرض الغير من المسكة لغة وهي ما يتمسك به فكان المتسلم للارض المأذون له من صاحبها في الحرث صار له مسكة يتمسك بها في الحرث فيها وحكمها أنها لا تقوم فلا تملك ولا تباع ولا تورث وأما الفلاحة فمعناها عمل الحرثة نفسها وحكمها أنها تقوم فملك وتباع وتورث فلو فتح الرجل أرضه مشلا وباع الفلاحة التي فحلها زيد ثم انتفع بها المشتري حتى زال وجودها من الارض يسوغ لصاحب الارض أن يتسلم الارض ويمنع زيد من حرثها ولا يبقى له حق المسكة نعم قد جرى في عرف الفلاحين اطلاق الفلاحة على المسكة فيقول أحدهم فرغت عن فلاحتي أو مسكتي أو مشدي ويريد معنى واحد وهو استحقيق الحرث فلا يسوغ له التعرض للمفروغ له كما اذا كان لزبدي مسكة فلاحة في أرض الغير وقد فتحها فلاحة متقومة ثم انه فرغ عن الفلاحة لعدم وفاءه وعمر والارض وزرعها فلا يسوغ لزبدي التعرض له بعد ذلك والفرق بين الموضعين ظاهر والله تعالى أعلم اهـ (أقول) في القاموس الفلاحة الحرثة فان كان المراد بها الكراب كما هو المتبادر فلا يصح قوله انها متقومة لان الكراب كما في القاموس اثاره الارض لزرها أي شتاتها فهو وصف غير مقوم في نفسه كما مر غير مرة فلا يباع ولا تورث وان كان المراد به الكردار يصح ذلك وان كان بعيدا والكردار في المغرب والقاموس بكسر الكاف مثل البناء والاشجار والكبس اذا كبسه من تراب نقله من مكان كان عليه مسكة ومنه قول الفقهاء يجوز بيع الكردار ولا شفعة فيه لانه نقل اهـ وفي الفتاوى الظهيرية في الفصل الثالث من الوقف ما نصه وقف الكردار بدون وقف الارض لا يجوز وهو بمنزلة وقف البناء بدون وقف الارض وقد ذكرناه والكردار تراب يكبس في الارض ثم يغرس فيه الاشجار وتبنى عليه الابنية وذلك التراب يسمى كبسا بكسر الكاف وسكون الباء اهـ وقال العلامة العلائي في أوائل كتاب البيع من شرحه على التنوير ما نصه وفي معنى المفتي للمصنف معز بالولول الجية عبارة في أرض رجل بيعت فان بناء أو اشجار اجاز وان كرابا أو كرى أو نحوها مما لم يكن ذلك بماله ولا بمعنى مال لم يجوز في ماله بيع المسكة لا يجوز وكذا رهنها ولا جعلها له الا ان فرغا كالوطائف فليجوز اهـ كلام العلائي وهو صريح في أن المسكة غير

(٢٨) - (فتاوى حامديه) - ثاني (ولا أدري كيف ضاعت على قوله ومن الناس من أفق بقوله ما ومنهم من أفق بالتضييع وأبو الليث ذكر أن الفتوى على قول الامام وعليه أصحاب المتون والله أعلم (سئل) في راع برى بافورة ضاع منها بقري من ماله بالاشجار هل يضمن أم لا لا يمكنه النظر الى كل بقرة (أجاب) لا يضمن والحال هذه فقد صرح علماءنا بأن راعي البقرة اذا كان مرعاه ملتقا بالاشجار ولا يمكنه النظر الى كل بقرة فضاع منه شيء لا يضمن ومثل الاشجار الا كان ولا يجوز ولا يمكنه النظر الى كل بقرة (سئل) في بقرة (سئل) في بقرة صرفت في البافورة فباعها الفحول فسدت بهم ولم يرد عاراة البافورة مع قدرتهم على ردها فضاع عد من الفحول هل يضمن أم لا (أجاب)

ثم يضمنون لانهم في الحفظ المذنب عليهم مفرطون والله أعلم (سئل) في راع نذرت من باقورة بقرة صاروف فتبعها انقضت عليه وفقد من
الاعول التي كانت معها رجل لا تصل اليه اليد فطلبه منه فقال ادأ الى ما دفعت من غنمه هل يلزم الراعي ذلك أم لا (أجاب) الراعي
أمن لا يضمن الابالة قصير وحيث غلبت البقرة عليه وغفل لها لا يضمن ما ضاع لعدم قدرته على ردها كالغارة فلا يلزم عليه ضمان ولا دفع
ما طاب الرجل الذي لا تصل اليه اليد والله أعلم (سئل) في ثلاثة رعاة ترى بقرة غاب اثنتان منهم لعمل مشترك بينهم ففقد من البقرة بقرة ولم
يردها الى الباقورة مع قدرته على الرد (٢١٨) فضاءت فما الحكم (أجاب) الحكم ضمان قيمتها بها حيث ترك الراعي ردها مع قدرته على

ردها وعدم الخوف على متقومة وأنها كراب الارض ونحوه مما ليس بمالك نهى أهم من الحرانة والظاهر أنها تطلق على الكردار
أيضاً لكن المسكة بالمعنى الاول تكون في الاراضي السليخة وبالمعنى الثاني تكون في نحو البساتين وتسمى في
زماننا القيمة وهي كبس الارض وانما نضع عبارة الجدر المحطية بالبستان وبيت في داخله يسمى خماوجون
لملك الشمس وقامة مجموع في البستان ونحو ذلك من الاعيان القائمة كالآلات الحرانة وبعض المزدريات
من اصول الرطبة وغيرها وهي بهذا المعنى لا تسكن في أنها تباع وتورث وكأنها سميت قيمة لكونها أعياناً
متقومة لا يجرى وصف ووجه تسميتها مسكة أن من ثبت له بالقدمية لا ترفع يده عن أرضها مادام يزرعها
ويدفع الى المتكلم عليها ما عليه من أجره مثل أو من عشر أو خراج فله اسمها كما هو حالها مادام يزرعها
فتورث عنه ان كانت بالمعنى الثاني وان كانت بالمعنى الاول تدفع أرضها الى ابنه سناً فان لم يكن له ابن فالى
بنته الى آخر ما سيأتي وأما ما في القيمة ونقله المؤلف عن الحارثي الزاهدي بقوله ثبت حق القرائ في ثلاثين
سنة في الارض السلطانية والملك وفي الوقف في ثلاث سنين ولو باع حق قراره فيها جاز وفي الهبة اختلاف
ولو تركها بالاختيار تسقط قدميته حارثي الزاهدي اهـ فالمراد به الاعيان المتقومة لا بمجرد الامر المعنوي لما
علت من عدم صحته بعبء يدل على ذلك قوله في البرازية ولا شفعة في الكردار أي البناء ويسمى بخوارزم
حق القرائ لانه نقل اهـ وكذا ما نقله المؤلف عن النهاية بقوله انما تجب الشفعة في الاراضي التي تملك
وقاها حتى ان الاراضي التي حازها الامام لبيت المال ودفعها الى الناس من ارضة فصار لهم فيها قرار البناء
والايجار فلو بيعت هذه الاراضي فيبيعها باطل ويباع الكردار اذا كان معلوماً يجوز ولكن لا شفعة فيه من
النهاية شرح الهداية في باب ما تجب فيه الشفعة وما لا تجب اهـ فالمراد به أيضاً ما ذكرنا من الاعيان الموجودة
فقوله اذا كان معلوماً احتراز عما اذا جعله المشتري وهذا الكردار يوجد في زماننا أيضاً في الخواص
ويسمى جدر كاهو ما يبنى به المستاجر في الخانوت من ماله لنفسه وما يضعه فيها من آلات الصناعة ونحو ذلك
من الاعيان القائمة فيها باذن المتولين له بذلك أولن باء ذلك ويثبت له بذلك حق القرار مادام يدفع أجره
مثل الخانوت خالية عن جدره وقد ذكر في التلخيص في آخر كتاب الدعاوى والبيانات أنواع الكردارات
من كردار الحمام وكردار العطار وكردار الكرم وكردار كذا وكذا وبيان كيفية كتابتها في صلح البيع
فراجعها وقد يخص الجدر بما يثبت في الخانوت على وجه القرار بما لا يتغير ولا يحول كالبناء والغسلات
ونحو ذلك وهذا يسمى الفقهاء سكنى قال في التلخيص رجل اشترى من رجل سكنى له في خانوت رجل آخر
مر كمال معلوم وقد أخبره البائع بأن أجره هذا الخانوت ستة تم ظهر بعد ذلك أن أجره عشرة وليس له أن
يرده على البائع لأن العيب في غير المشتري وأصاحب الخانوت أن يكلف المشتري رفع السكنى وان كان على
المشتري ضرر لانه شغل ملكه اهـ وفي الفصل السادس عشر من جامع الفصولين عن الذخيرة شري سكنى
في مكان وقف فقال المتولي ما أذن له بالسكنى فامر بالرفع فلو شرا بشرط القرار يرجع على بائعه والا فلا
يرجع عليه بغيره ولا ينعضه اهـ وهو غير الخانوت الذي هو عبارة عن القدمية ووضع اليد خلافاً لما زعم أنه

ردها وعدم الخوف على ضياع الباقي والله أعلم (سئل) في بقار ترك البقرة ترى وذهب الى بعض المقامات فسرق منها نور هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن لكثرة اللصوص ورفقهم لدواب الناس في بلادنا وقوى عدم الضمان في بلادنا من عليها غيبته هذا هو القصد والله أعلم (سئل) في بقار يرى بقر قرية طالب رجل من أهل القرية يرد بقره فأنكر تسليمها أصلاً هل اذا قام ربهما يثبت على تسليمها ايها ثم ادعى البقار الهلاك تسع دعواه أم لا (أجاب) لا تسع دعوى دعوى البقار الهلاك حيث أنكر التسليم أصلاً لعدم امكان التوفيق والله أعلم (سئل) في بقار ضرب بقرة فكسرها وماتت من ذلك هل يضمن قيمتها يوم كسرها أو يوم موتها (أجاب) لا شبهة في أنه يضمن قيمتها يوم كسرها ولا فرق فيه بين أجسیر الواحد والمشتري ولو ردها

على صاحبها مكسورة فماتت عنده بسبب الكسر لما تقرره اذا دخل في ضمانه لا يبرأ الا بالردة
على المالك سلباً وقد صرحوا في مواضع كثيرة فروع كثيرة فله على ذلك منها ما في الخاتمة في كتاب الاحارة رجل استأجر حماراً وقبضه
فأرسله في كرمه فسرق رذعت فاصابه برذع من كرمه ففقد على صاحبه ضمان ذلك المرض قالوا ان لم يكن الكرم حصيناً وكان البرد محال بضر
بالجار مع البذعة يضمن قيمتها لانه ضيع البرذعة بتركها في غير الحصن وضيع الحمار بالترك في البرد المالك واذا دخل الحمار في ضمانه لا يبرأ
الا بالردة على المالك سلباً اهـ فكذلك بقول دخلت البقرة في ضمانه بالكسر فلا يبرأ الا بالردة سلباً وضمان العدو وان تعذر القيمة فيه يبرأ

وفي الجوهرة في كتاب الغصب فان زنت الجارية المغصوبة عند الغاصب أو مرفت فردها على المولى فاحل ذلك في يده فعلى الغاصب ردّها
لانها تلفت بسبب كان في يده اهـ وانما الرأى قوله لانها تلفت بسبب كان في يده وبه علم أنه لا فرق بين أن يردها الراعي الى المالك أو لم يردها
لدخولها في ضمانه وعدم براءته عن الضمان بالرذع السبب المذكور تأمل والله أعلم (سئل) في بقار ضرب بقرة ففقدت ففعل ما ذكرها
وأمر رجلاً ببيعها وطرحها على البقار فأناله عليك ضمانها وقول وادعى أنه أيس من حياته ويريد أن يضمنه قيمتها حتى الراعي ينكر
أيس حياته وكان تناول من الجاهل القول قوله أم قول المالك وما الحكم (أجاب) (٢١٩) لا يضمن الراعي شيئاً بمجرد دعوى المالك

هو واستدل بذلك على جواز بيع الخلوفاه استدلالاً فاسداً علمت من أن السكنى أعيان قائمة بملوكة كما
أوضحه العلامة الشرنبلالي في رسالته خاصة لكن اذا كان هذا الجدر المسمى بالسكنى قائماً في أرض وقف
فهو من قبيل مسئلة البناء أو الغرس في الارض المحتكرة لصاحبه الاستبقاء باجرة مثل الارض حيث لا ضرر
على الوقف وان أبي الناظر فثار الجانبين على ما مشى عليه في متن التنوير وأفتى به المؤلف تبعا للخبر الرملي
وقدمنا الكلام عليه في كتاب الاجارات ولا ينافيه ما في التلخيص من أن لصاحب الخانوت أن يكلفه رفعه لان
ذلك في الخانوت المالك بقرينة ما في الفصولين والفرق أن المالك قد يمنع صاحبه عن ايجاره ويريد أن يسكنه
بنفسه أو يبيعه ويطلبه بخلاف الموقوف المعدل لا يجازيه ليس الناظر الا أن يؤجره فليجازه من ذي اليد
باجرة مثله أولى من ايجاره من أجنبي لما فيه من النظر للوقف والذي اليد والمراد باجرة المثل أن ينظر كم يستأجر
اذا كان خالياً عن ذلك الجدر بلا زيادة ضرر ولا زيادة رغبة من شخص خاص بل العبرة بالاجرة التي رضاها
الاكثر ولكن هذا قل أن يوجد في زماننا بل هو معدوم وانما يستأجره صاحب الجدر بأقل من أجره مثله
بغير فاحش ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وبقي قسم آخر يسمى بالمرصد وهو أن يستأجر رجل عقار
الوقف من دار أو خانوت مثلاً ويأذن له المتولي بممارته أو مرسته الضرورة من ماله عند عدم مال حاصل
في الوقف وعدم من يستأجره باجرة محتملة يمكن تعبيره أو مرسته بما في عهده المستأجر من ماله على قصد
الرجوع بذلك في مال الوقف عند حصوله أو اقتطاعه من الاجرة في كل سنة وهل يلزم أن يكون ذلك باذن
القاضي أو أن يحكم به حنبلي أولاً قدمنا الكلام عليه في كتاب الوقف فراجعه ولا شك أن هذه العمارات ليست
ملكاً للمستأجر بل هي وقف تابعة له لان اعمال الوقف وما أنفقه المستأجر دين له على الوقف فلا يصح بيعه
تلك العمارات ولا يبيعه ذلك الدين لان الدين لا يجوز بيعه نعم اذا أراد المستأجر الخروج له قبض دينه من رجل
آخر باذن الناظر ويصير ذلك الدين للدافع كما كان للقابض حتى لو دفعه له أحد بلاذن الناظر يرى الوقف
منه وليس للدافع الرجوع على الوقف بشئ منه ولا أخذه من القابض كمن أوفى دين غيره بلاذنه كما سيأتي
في المداينات ان شاء الله تعالى ويقع هذا كثيراً في زماننا والناس عنه غافلون ولكن أكثر ما يقع عند
تفتت الناظر في طلب زيادة كثيرة في الرشوة حتى يأذن بالدفع فيقبض صاحب المرصد جميع مرصده سرا
بلاذن الناظر ثم يشهد على نفسه أنه لا حق له في ذلك المرصد وانما يستحقه فلان أي الدافع وأن اسمه كتب في
صلح المرصد عارية وهذا الخيلة تنفع الدافع في الظاهر وأما عند الله تعالى فلا بل يبرأ الوقف عن الدين
المذكور ولا يسوغ له الرجوع به على أحد كما قلنا ولا قبضه من غيره لانه صار من ماله ما دفع فلم يبق له شئ
ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وانما ذكرنا هذه المسائل في هذا المحل لمناسبة ظاهرة وخلو عامة الكتب
عن بيانها على هذا الوجه والحمد لله رب العالمين (سئل) في أراضى قرية معلومة مشتركة بين جهات أو قاف
وميرى تحت تكام زيد المقوض اليه جميع أمور الميرى المتعلقة به من قبل السلطان عز نصره لكل من الجهات
حصّة معلومة فيها الوجه الشرعي وعشر كاملها تحت تكام زيد المرزور أيضاً لرجل مشد مسكة في أرض

قيمتها يوم ذبحه والقول له في مقدار قيمته أم لمالكه (أجاب) حيث كان لا ترجى حياته لا يضمن الذابح بالذبح قيمته واذا اختلفت أقوال
المالك كانت حياته ترجى وقال الذابح لا ترجى فاليه ينقل الذابح واليسين على المالك فاذا عجز الذابح عن البيعة وحلف المالك ضمن الذابح
قيمتها يوم الذبح والقول له في قدر القيمة بيمينه فاذا ادعى المالك زيادة عما يقول الذابح فعليه البيعة والله أعلم (سئل) في حرات اشتغل عن البقر
في التعشيب حتى غابت عن بصره وضاعت بقرته هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن والحال هذه والله أعلم (سئل) في مكترس المكارى الحال
المكترى فاكترى المكارى مكارى بآخر وسلمه الحال وفارقه وضاع الحال منه هل يضمن المكارى الاول أم لا (أجاب) نعم يضمن المكارى الاول

والحال هذه اذ لم يرد على رضى بيده ولا بد غيره وصار كادع ودع والله أعلم (سئل) في مكار سبق القافلة ولا يس مع الاحمال المستأجر على نماها مال كها وناب المكارى عن الاحمال وأمر أصحابه بسوقها الى المحل فضاء من دوابه دابة مع جملها في تلك الغيبة وبعد أيام وجدت الدابة دون المحل هل يضمن المكارى أم لا (أجاب) نعم يضمن المكارى والحال هذه اذ هو مودع وليس له أن يودع فيكون متعديا به فيضمن مثله ان كان مثليا وقبته ان كان قيميا والله أعلم (سئل) في رجل استأجر بناء فأنه من بنائه بعد ما بناء هل يضمنه ويحب عليه اصلاحه أم لا وهل اذا كان خلع عليه خلعة على وجه التملك بالهبة (٢٢٠) المسئلة ليد وقبضها بحضرة ابنه البالغ العاقل فلما انهمدم البناء ادعى الابن انها ملكه

هل نسمع دعواه مع حضوره الهبة والتسليم أم لا (أجاب) لا يضمن وله أجره المسموعة ولا يجب عليه إعادة ما انهمدم مما بناه وسكون الابن مع حضوره للهبة والتسليم مانع له من دعوى الملك كما في مسئلة البيع التي أطلعت عليها المتون وقولت من علماء المذهب بالتسليم والله أعلم (سئل) في رجل استأجر صبيامن وليه ليرعى بقره خاصة فضاء منها تور بغير تفريط هل يضمنه أم لا ولا ينقص من أجره (أجاب) لا يضمن ولا ينقص من أجره شيء والله أعلم (سئل) في بقرة ضوت الى بيت صاحبها فوجدت بابه مقفلا فرجعت ليلالى مسارحها وأموارها فقبر بطنها ذئبان ضاربان هل على رعاة الباقورة ضمان أم لا (أجاب) لا ضمان على الرعاة لا سيما اذا كان العرف حار بآيات الراعى اذا أدخل الباقورة الى البلدة كما هو في قرينى ليد والزملة يرا ويصدق بيمينه اذا ادعى انه جاء بها الى القرية ولا يلزمه أن يدخل كل بقرة في منزل ربهما قال في جامع الفصولين زعم البقارة أنه أدخل البقرة في القرية ولم يحذر بها ثم وجدها بعد أيام قد نفقت في ثم قالوا ان كان عرفهم أن تأتي بالباقورة الى القرية ولا يكافؤه أن يدخل قوله غير الابن وابن الابن لانها قديمة لانه اذا فوضها لاحدهما مات منتقل اليه أى الى الابن أو ابن الابن بحكم الاحقية من الغير وان لم يصح التفويض في حال الحياة وأما غيرهما من الأقارب ففيه تفصيل سيأتى في المسائل العربية اه منه قوله وزرعها وحرقها قد بدله لانه لو عطلها ثلاث سنين كان لصاحب الارض أن يعطيها الى الغير لان المتصرف بها اسقط حق تصرفه بسبب تعطلها في بدائنه كإسباتى اه منه

البحر

كل بقرة في منزل ربه مصادق البقار مع يمينه أنه جاء به الى القرية اه والله أعلم (سئل) في بقرة اشترى باقر ربه في المرقى فوفدت في منطقة انسان فالتفت جانبها من بعد أن تراخى عن سوقها لترى هل يضمن ما تلفت أم لا وهل اذا طعن البقارانه ضامن فاتفق مع ربه على أن يزرعها بمذره من عنده فان نبتت مثل ما كانت أو أحسن برى من ضامنها ولا يضمن له مقدار ما كانت تنزل ببيت ويكون التمسك بالبقر في الحكم (أجاب) الاتفاق المذكور لا عبرة به شرعا فلا يلتفت اليه ولا يعول عليه ولا يضمن البقار الا بالارسال الباقورة في الزرع أو بسوقها وقد أصابت الزرع في مشيتها والا فهى بمجموع فعل الجماعة جبار بنص النبي المختار صلى الله عليه وسلم (٢٢١) وعلى آله وصحبه الاخبار والله أعلم (سئل)

البحر وصرة الفتاوى وبمثله أفنى أبو السعود العمادى والله تعالى أعلم (سئل) في أرض معلومة مساحتها كذا فدانان من فدان قرية معلومة تجارية في جهتي وقف وميرى جار مشد مسكة الارض وغراسها القائم بها في تصرف ومالك زيدا بالتقاضي عن أبيه المتصرف قبله بالوجه الشرعى ومضى لتصرفه ما مده مديدة وهما يدفعان ما على الارض لجهة الوقف والميرى في المدة بلامعارض والات قام جماعة من زراعى القرية بعارضون زيدا في الارض المزبورة بلا وجه شرعى زاعمين أن مساحتها تزيد على قدر ما يده وأن لهم مسح أراضي القرية ورفع يده عن الزائد واقتسامه بينهم بدون وجه شرعى فهل ليس لهم ذلك ويبقى القديم على قدمه (الجواب) حيث كان مشد مسكتها في تصرفه وغراسها جار فى ملكه ليس لهم زرعها من يده وقد أفتى بمثله علامة فلسطين الشيخ خير الدين من أوائل كتاب الوقف الى أن قال ان ذلك وان كان زائدا فقد يكون لمعنى راه المتكامل على الوقف والاصل العدة اه (سئل) فيما اذا كان لزيد مشد مسكة في أرض وقف سليخة ولعمرو أيضا مشد مسكة في أرض وقف سليخة فذرع زيدا أرضه لعمرو وأخذ أرضه بدلها بطريق المقايضة ومضى لذلك نحو سنتين وصدر ذلك كله بدون اذن من متولى وقف الارضين ولا اجازة منه ولا وجه شرعى ويريد زيدا استرداد أرضه من عمرو ورد أرضه فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في قطع أراض من قرية جار يات بكالها في وقف برونى مشد مسكة جماعة وعلى القرية عشر ففرغ رجل من الجماعة عن مشد مسكتها لزيد فأجاز العشرى فراغته ولم يحزمه ناظر الوقف فهل يكون الفراغ المذكور موقفا على اجازة ناظر الوقف المزبور ولا على اجازة العشرى (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا فرغ زيد لعمرو عن مشد مسكتها في قطع أراضى وقف سليخة بالتراضى وأجازه متولى الوقف بعوض معلوم ويريد زيدا الآن الرجوع عن الفراغ واسترداد الاراضى متعلا بالان العوض المزبور فيه غيب فاحش وأن المشد مساوى أكثر من ذلك فهل ليس له ذلك ولا عبرة به تعالى والفراغ المزبور صحيح (الجواب) نعم (سئل) في مزرعة معلومة مشتركة مع فتاة مائمه المختص بها بين جهتي وقفين معلومين فتعطلت القناة ودثرت واحتاجت للتغزيل والتعمير ونقطت المزرعة بسبب ذلك من مدة تزيد على خمسين سنة وتعينت المصلحة في إيجارها من زرعها وبحرنها ويعمر قناتها ويعزلها ويصرف في ذلك مبلغا من الدراهم من ماله ليكون مرصدا عليها ما لا يعدم مال حاصل في الوقفين يفي بذلك وعدم من يرغب في استئجارها مدة مسقة بجهة باجرة معلومة على ذلك فاجرها المتولون على الوقفين من رجلين معلومين مدة سنة باجرة معلومة من الدراهم ثبت لدى قاضى القضاة أنها أجرة المثل وحكم بصحتها في حادثة الزيادة وأذن المتولون للمستأجر من بحرث المزرعة وكبسها بالتراب وتسويتها حتى تصبح قابلة للزراعة ويكون لهم ما حق القرا فيها المعبر عنه بالسكة والغراس والبناء فيها ليكون ما يغرسه وينشأه ملكا لهم ما وكتب بذلك حجة فهل يعمل بضمونها بعد ثبوته بالوجه الشرعى (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد غراس كرم معلوم قائم بالوجه الشرعى في أرض ميريه وله فيها مشد مسكة في أراض معلومة ففرغ عن مشد مسكة الاراضى المرقومة لعمرو وباعه نصف الغراس المزبور بيعا باثنا عشر عياشتين

الناس والله أعلم (سئل) في رجل دفع لغسله ثوبا لتغسله باجره فغسلته ونشرته على باب الدار ودخلت الدار وركت منشور افضاع هل تضمن حيث غاب بصرها عنه أم لا وهل اذا كانت تغسل لغير واحد وأعدت نفسها لذلك فصارت بمنزلة الاجير المشترك ولم يوجد منها تفريط هل تضمن مع هذا التقدير أم لا (أجاب) اذا غاب عن بصرها تضمن جميع قيمته اتفاقا وان لم يوجد وجب الضمان وضاع من غير تفريط في الحفظ فالواجب على هذا التقدير الصلح على النصف جبرا كما أفتى به أكثر المتأخرين والله أعلم (سئل) في راعي بقرة يقر به استأذن أهلها في إقامة رجل معين مكانه فأذنت له ثم اتى الثاني فأقام ثالثا رعى بغير اذن من أربابهم افضاع تور منها فعلى من ضمانه (أجاب) لا ضمان على الاول لانه

مذكور له من هاهنا فاعلم ان هذا هو الذي مر به من الثاني وان شاء من الثالث لنعدي الثاني بالردع والثالث بالاحد ولا يرجع
الثالث اذا عني على الثاني والله اعلم (كتاب الاول) (سئل) في معققات من ابن معققة وابناء بني معققة واولاد من زوجه مستولدة
لرجل حر فهل ارثه لابن المعققة اوله ولا يثابته موبه ام لا وولد وزوجه (اجاب) ارثه لابن المعققة لا يثابته لكونه محجور بين يديه ولا
لزوجته ولا اولادها المذكورين لانهم ام ولد لم تعتق بعد وحمول اولادها حكمها والله اعلم (سئل) فيما اذا مات رقيق عن ابن من صلبه وعن
زوجه وعن ابن ابن سيدة ثم مات ابن ابن سيدة ثم مات ابن ابن سيدة والده عن شقيقة قبل ان

يتناول تركه الرقيق لكونه
لم يعلم ان الرقيق عقار
وظهر الاثر للرقيق عقار
فهل الشقيقة ابن ابن سيدة
المتوفى مطالبة بما يخص
أخاها من تركه الرقيق
والدعوى على ذي اليد
على غايات الرقيق ان كان
معقدا او ياتي في الرق ولو
بعد خمس عشرة سنة ام لا
(اجاب) الرقيق لا يملك شيئا
وان ملك فكل شيء حصاه
من المال لماله وان
ثبت عتقه فكل شيء حصاه
بعد عتقه فهو موروث عنه
فيقسم على نيران الله
تعالى لزوجته الفتن والباقى
لأنه وبنوه انما هو حق
ورثته ما رثه هذا الا ان
لازم سدس ولا خيرة لأمه
انما الباقى وهو النصف
لان ابن المعققة وموت ابن
ابن المعققة جرى موته منه
على ورثته فيكون نصفه
لشقيقته وما قبل ذلك ربح
عصبة وان لم يكن عصبة
رد على شقيقته المذكرة
والدعوى بعد خمس
عشرة سنة لعدم حياها

لعارض الامر السابق فيقول قد انقضت الحصة فيكون له ما بقي من الميراث بالبيع بالسمع لا
والسمع والله اعلم (كتاب الاول) (سئل) في امر مات عن زوج وصغير متوفى عن ابوين اكره الزوج بعد وضع الابوين بعدهما
على خلفة ثم على ابنته لا يستحق فليس يثابته من حقها هل يصح ان يرثها مع اكره ام لا وتسمى تركتها على من اخذ الله تعالى (اجاب)
لا يصح الاقرار مع الاكره ولا يصح ولا يصح بول لا يستحق قبل تسمية من خلفها في الميراث به وكثير من الكتيلو
قال تركت حتى من الميراث ويرث منه ومن حتى لا يصح وهو على حقه لان الارث يجري لا يصح تركه وفي جامع الفصولين في الفصل الثامن

والعشر من دفع جميع تركه الميت الى وارثه وأشهد على نفسه انه قبض منه جميع تركه والله ولم يبق من تركته قليل ولا كثير الا استوفاه لم
ادعى دارا في يد الوصي انها من تركه والدي ولم يقبضها قال ألم أقبل ببنته وقضى له بها أرايت ان قال قد احتوت جميع ما تركه والدي من دين
على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل دين الابه ألم أقبل ببنته وقضى له بالدين اه فقد علمت ذلك صحة دعوى الزوج بشي رآه وعليه
عند تسمية انه مما تركت زوجته فافهم والله اعلم (سئل) في أهل قرية ألزمهم الحاكم بان يكونوا في مال لهم من حطب الساطنة العارية
بعدادية وقدرة على قتالهم ونهب أموالهم وغلب على ظنهم ايقاع ذلك بهم ان لم يكفوه (٢٢٢) فكيف له من حيث ايقاع ذلك عليهم هل يلزمهم

لا يستحق شيئا مما زاد على الثلث فينزع الزائد من يده عملا باقراره حيث ادعاه الاخر هذا ما ظهر لي والله
تعالى اعلم (سئل) فيما اذا كانت مزرعة سليخة في وقف أهلي تحت نظارة رجل من مستحقين او في تاجر
زيد منه مدة معلومة باجرة معلومة واستوفى زيد منفعتها في المدة واستأجرها من الناطر المذكرة كوردة
أخرى معلومة باجرة معلومة والا تادى أن زيد المستأجر السابق المزرعة بغيرها مسكنة وانه وقفها على
جماعة منهم عمرو والمذكرة كوردة بموجب صل صدر لذي فاض حنبلي حكم بجهة وقف المسكنة على مذهبه ثم أنفذه
حاكم حنبلي بناء على صحته على مذهب الامام أحمد ورحمته الله تعالى وأفتى مفت حنبلي بعدم صحة الوقف
المذكرة كوردة بعدم صحة المسكنة المذكرة كوردة وبكون الحكم غير واقع وموقعه الشرعي لانه مبني على صحة حكم
الحنبلي وقد ظهر عدم صحته فهل لا يعمل بالصل المزرعة بحيث كان الحال ما ذكر (الجواب) حيث
كان الحال ما ذكر فلا شك ولا ريب أن تنفيذ الحنبلي لذلك غير واقع وموقعه الشرعي لانه مبني على صحة حكم
الحنبلي وقد ظهر عدم صحته ولم يوافق مذهب الحنابلة حسبما أفتى بذلك مفتهم نافلا ذلك عن كتبهم المعتمدة
بنما لمحصن أصل المسكنة لا تكون عندهم في الاراضي الموقوفة كالمزرعة المذكرة كوردة ولا تكون الا في
الاراضي الخراجية الساطنة اذا أحياها رجل باذن الامام وحرثها وكسبها بالتراب وصار بوذى خارجها
وزرعها حتى ساع له التصرف في ذلك تصرف المالك في أملاكهم اه ولم يقع الحكم في فصل مجتهد فيه
أصلا حتى انه اذا حكم بخالفه لآيه ينفذ على أحد القولين وان كان المفتي به بخلافه في التنوير والمقتضى
وغيرهما من المعبرين في المذهب النعماني في الملتقى والقضاء في مجتهد فيه بخلاف رأيه ناسيا أو عامدا
لا ينفذ عنده ما يفتي ومثله في التنوير والجمع والوقاية وغيرها وهذا الحكم من الحنبلي ليس بحكم
على مقتضى مذهبه كما أفتى به الحنبلي المذكرة كوردة حتى يقال فيه ما نفقه في المتن وغيره ما نصه واذا رفع اليه
حكم فاض أمضاء الامام الف كتابا أو سنة أو اجماعا حتى يعتبر فيه التنفيذ المذكرة كوردة والله سبحانه الموفق
الهادي وعليه اعتمادى وقد أفتى الشيخ محمد الحنبلي على سؤال رفع اليه في مشدالم ونصه في جملة ما فرغوا
زيد عن مشدمسكة لهم في قطع أراضي وقف بدون اذن المتكلم على الاراضي المذكرة كوردة فهل يصح الفروع
المذكرة كوردة ان لم يأذنوا وتدخل حكم الحنبلي بالجهة أم لا فاجاب لا يصح الفراغ في الاوقاف الاهلية واوقاف
المساجد ونحوها سواء اذن المتكلم على ذلك أم لا ياذن بل الناطر ايجازها ووصف اجزائها في جهات الوقف
ولا يصح الفراغ الا بما يقع عنوة ولم يقسم وضرب عليه خراج يؤخذ من هو في يده والحال ما ذكر والله تعالى
اعلم كنبه الفقير محمد المفتي الحنبلي بالشام هكذا كتب ولا أعلم من أي كتاب نقل (سئل) فيما اذا كان
زيد مشدمسكة في مزرعة عارية في تيمار أو اوقاف ففرغ عنها العمرو وبكر فرغا شرعا وعمرو الثالث وليكر
الثالث وصدر ذلك لذي فاض حنبلي حكم بجهة الفراغ وان صدر بدون اذن من المتكلمين على المزرعة حكما
شرعيا موافقا لمذهبه مستوفيا ثم اثناء بعد الدعوى الشرعية وكتب بذلك حجة فهل يعمل بمضمون ما بعد ثبوته
شرعا (الجواب) حيث حكم كما يرى ذلك موافقا لمذهبه مستوفيا ثم اثناء الشرعية بعد العمل بمضمون

صرا بشديدا أو جساما شديدا فالبيع غير نافذ والاقرار غير صحيح فالأكره فسخه والاعتبار لما في نفس الامر لا لما كتب في الصل هذا
وأما الرد بالفتن الفاحش فقد أفتى به كثير من علماءنا ما لا تقوم الغرور أو جميع المتأخرون عليه واولا الاول بانه أرفق بالناس فلورا
القاضي وحكمه نفذ اذ هو قول صحيح أفتى به كثير من علماءنا والله اعلم (سئل) في رجل وكل أخو في بيع صابون معين وكالة شرعية فباع
الوكيل ما أمره الموكل به بثلثين وخمسة وتسعين قرشا وله المشرى ثم ان الموكل ارغم الوكيل وأكرهه وهذه ما لا حكم وتحقق أنه ان لم
يطاع فيما أمر به أوقع فيه ما عتده به اقدرته عليه فكيف يكتب على نفسه ما أمر به موكله الموكل به بأنه استحق في ذلك خمسة مائة قرش وعشرين

كان طعام والكسوة لا يكون مأذونه لانه استخدم ولو اراد مأذونه لتضرر واذا لم يصرم مأذونه ذلك وتعلق بقرينه دين لا يباع فيه وأما اذا رآه السيد يبيع ويشترى فسكت فانه يكون مأذونه الا اذا كان المولى قاضيا في الفايده ولا يكون مأذونه قبل العلم بالاذن الا في مسئلة ما اذا قال السيد لاهل السوق بايعوا عبدي ولم يعلم العبد ذلك والله أعلم * (كتاب الغصب) * (سئل) في رجل أخذ لاخر سكيناً بغير اذنه فانقطعت عنده ونقصت نقصا كثيرا فاحشاشا الحكم (أجاب) مالكها بخير ان شاء أخذها مة طوعة وضمنه نقصانها وان شاء طرحها على الغاصب وأخذ جميع قيمتها والله أعلم (٢٢٨) (سئل) في رجل استهلك مصاعا مشترا كلبينه وبين بنته واخت زوجها بغير اذن من الاخت

فإذا يلزمه (أجاب) يضمن قيمته من خلاف جنسه ان كان من الفضة يضمن قيمته من الذهب وان كان بكنيسة فبكنيسة ولا يجوز أن يضمن قيمته من جنسه الا اذا سارته وزاد اراما من الربا وقد ارتكب معصية بالاستهلاك بغير الاذن فيعزر والحال هذه والله أعلم (سئل) في بكر صغيرة زوجها ابن عمها بالولاية عليها وقبض من مهرها شيئا واستهلكه ودخل بها زوجها وبلغت عنده ومات ابن العم المزوج وبرز شخص يطلب من الزوج ما بق عليه من المهر ويقول وكفى ابن عمه قبل موته في قبض ما بق من المهر وذلك على عادة الفلاحين وجورهم على حرمهم واكلهم لمهرهن فهل للمرأة أن ترجع على تركه ابن عمها تناوله من مهرها واستهلكه وبيع هذا المتعرض عن الزوج (أجاب) ملقبه ابن العم واستهلكه مضمون عليه لانه متعدي فؤخذ من تركه ان كانت وقول الرجل وكفى ابن العم قبل موته كلام مهمل باطل صادر عن جهل مفرط اذ لا ولاية لابن العم امتنعنا على المهر في حال حياته فكيف يوكل به بعد مماته فلو اجب على الحاكم زجرا لجهال عن مباشرة مثل هذه الافعال والله أعلم (سئل) في رجل أخرج فرسا من زوجه فافتريه ذنب هل يضمن أم لا (أجاب) ان ساقها بعد اخراجها عن وان لم يسهها بعده لا على ما هو المختار وعليه الفتوى كفى الخلاصة والبرازية وجامع الفصولين وغيرها والله أعلم (سئل) في رجل اشترى نورا وقبضه ثم طهره بغير اذنه ثم طهره مسحق هل له أن يضمن المشتري أم لا (أجاب) ليس له أن يضمنه لانه برئ بالرد على البائع الغاصب والله أعلم (سئل) في رجل باع حصاة في فرس

فإذا يلزمه (أجاب) يضمن قيمته من خلاف جنسه ان كان من الفضة يضمن قيمته من الذهب وان كان بكنيسة فبكنيسة ولا يجوز أن يضمن قيمته من جنسه الا اذا سارته وزاد اراما من الربا وقد ارتكب معصية بالاستهلاك بغير الاذن فيعزر والحال هذه والله أعلم (سئل) في بكر صغيرة زوجها ابن عمها بالولاية عليها وقبض من مهرها شيئا واستهلكه ودخل بها زوجها وبلغت عنده ومات ابن العم المزوج وبرز شخص يطلب من الزوج ما بق عليه من المهر ويقول وكفى ابن عمه قبل موته في قبض ما بق من المهر وذلك على عادة الفلاحين وجورهم على حرمهم واكلهم لمهرهن فهل للمرأة أن ترجع على تركه ابن عمها تناوله من مهرها واستهلكه وبيع هذا المتعرض عن الزوج (أجاب) ملقبه ابن العم واستهلكه مضمون عليه لانه متعدي فؤخذ من تركه ان كانت وقول الرجل وكفى ابن العم قبل موته كلام مهمل باطل صادر عن جهل مفرط اذ لا ولاية لابن العم امتنعنا على المهر في حال حياته فكيف يوكل به بعد مماته فلو اجب على الحاكم زجرا لجهال عن مباشرة مثل هذه الافعال والله أعلم (سئل) في رجل أخرج فرسا من زوجه فافتريه ذنب هل يضمن أم لا (أجاب) ان ساقها بعد اخراجها عن وان لم يسهها بعده لا على ما هو المختار وعليه الفتوى كفى الخلاصة والبرازية وجامع الفصولين وغيرها والله أعلم (سئل) في رجل اشترى نورا وقبضه ثم طهره بغير اذنه ثم طهره مسحق هل له أن يضمن المشتري أم لا (أجاب) ليس له أن يضمنه لانه برئ بالرد على البائع الغاصب والله أعلم (سئل) في رجل باع حصاة في فرس

ان كانت وقول الرجل وكفى ابن العم قبل موته كلام مهمل باطل صادر عن جهل مفرط اذ لا ولاية لابن العم امتنعنا على المهر في حال حياته فكيف يوكل به بعد مماته فلو اجب على الحاكم زجرا لجهال عن مباشرة مثل هذه الافعال والله أعلم (سئل) في رجل أخرج فرسا من زوجه فافتريه ذنب هل يضمن أم لا (أجاب) ان ساقها بعد اخراجها عن وان لم يسهها بعده لا على ما هو المختار وعليه الفتوى كفى الخلاصة والبرازية وجامع الفصولين وغيرها والله أعلم (سئل) في رجل اشترى نورا وقبضه ثم طهره بغير اذنه ثم طهره مسحق هل له أن يضمن المشتري أم لا (أجاب) ليس له أن يضمنه لانه برئ بالرد على البائع الغاصب والله أعلم (سئل) في رجل باع حصاة في فرس

مشتريه وسلمها ثم ردها المشتري عليه فباعها لآخر وسلمها له فباعتك عنده هل يضمن المشتري أم لا (أجاب) ليس له أن يضمنه لانه لم يضمن البائع أو الذي هلك عندك حيث لم يأذنه والله أعلم (سئل) في أجنبي ذبح ناقه آخرا متعيا الا ياب من جباتها هل يقبل قوله أم لا يضمن (أجاب) في الأجنبي اختلاف فمخرج فتوى في الضمان وعدمه صحيح صاحب الخلاصة عدمه ونقل في جامع الفصولين وراى النوازول وفوائد صدر الاسلام طاهر بن محمود أنه الاستحسان فعليه القول قول المالك في نفي الايباس بيمينه والبينة على الذابح فاذا لم يقم وحلف المالك ضمن قيمتها يوم (٢٢٩) الذبح والقول في القيمة للذابح بيمينه والله أعلم (سئل) في رجل

امتنع اذ ليس الامتناع بمنزلة ما اذا لم يكن الممتنع موجودا كما قدمناه والله تعالى أعلم * مات رجل بالاولد ذكر وأخذت بنته هذ من رعيته بالطاير وأعطت الرسم للسباهي وماتت قبل أن تستوفي الضبط والتصرف في ذلك فلور ثمنها أن يأخذها من السباهي الرسم الذي قبضه من هند عبد الرحيم افندي * نقل زيد حصاهه لاجل الدياس الى موضع الدياس فاحترق الحصا بالكلية ولم يبق له الا رسم السباهي أخذ العشر من زيد عن الحصاد المذكور عبد الرحيم افندي مزرعة في تصرف زيد فتعدي عمر وفزر عها وحصده فهل لز يدان يأخذ اجر المثل من عمر والجواب لا يقدر على الاخذ جبرا ولكن السباهي وقت أخذ عشره ولو حكم كما يقدر شئ يجوز ذلك ابو السعود افندي هذا آخر ما قدمت ذكره مما عر به لي من اثاره ثم اعلم اني قد رأيت بهامش نسختي الدر المختار بخط بعض العلماء مسائل من هذا القبيل فاحييت الحاقها بما ذكره المؤلف لغرابتها أيضا كثيرا للفائدة وهذه صورتها * اذا لم تكن الارض عشرة ولا خراجية وكانت رقبته البيت المال وكانت وجدت بيد الزراع تكون بيدهم على وجه الاجارة اذا وجهت لهم في الاصل بالطاير فلا يصح بيعهم لها ولا رهنهم ولا ابداعهم ولا عارتهم ولا شفعتهم ولا استبد لهم فتصرفهم بذلك باطل وتسمى تلك الاراضي اراضي مملوكة وميرية * اذا مات احدهم عن ابن يتصرف ابنه كأي يبيع ويدفع ما عليها للمتكمم ولا يدخله أحد وان لم يكن له ابن وكان له بنت بوجهها المتكامل للبنات بالطاير بما يدفعه الغمير أم امن له التصرف اذا فرغ عن حق تصرفه وأخذ شيئا من المفروغ له بدل الفراغ ثم وجه المتكامل ذلك للمفروغ له بعوض بالطاير لا يكون بخلاف الشرع ان شريف والتصرف بلا اذن المتكامل باطل والمدفوع أجرة جملة واذا أعطى القاضي حجة في البيع والشراء أو غير ذلك فهي باطلة ابو السعود * من له المشد اذا مات فان لم يكن له ابن ولا ابن ابن يوجه لبنته فان لم تكن فلا تحسب لاب فان لم يكن فلا تحسب لساكنة فيها فان لم تكن فلا تحسب لفلانة وابس لغيرهم حق الطاير وكذلك المرعى والمشي معروضات (أقول) مقتضاها أن ابن الابن بمنزلة الابن فله حق الاخذ بما يلدون طابو والتقييد يكون الاخذ لاب احتراز عن الاخ لام فقط وعدم التقييد بذلك في الاخت يفيده الاطلاق والله تعالى أعلم * اذا مات أحد الشرى يكتفي في المشد أو فوض للغير فلا تخران يأخذ نصيب شرى يكة بعد دفع ما دفعه الغير ولا يمكن الغير ولا يطل الحق الى خمس سنين معروضات (أقول) تقدم ما يخالف هذا وقد من الجواب عنه فتأمل الارض المستحقه للطاير بسبب التعطيل ياخذها المتصرف بالطاير معروضات * اذا ذهب من له المشد الى بلد آخر وعطاه ثلاث سنين يستحق الطاير وصاحب الارض مخير بين الاعطاء له بالطاير وبين الاعطاء للغير ابس هذا مثل الوفاة معروضات (أقول) قد منابيان الفرق ثم ان قوله وصاحب الارض مخير الخ يخالف لقوله في المسئلة قبله ياخذها المتصرف بالطاير فانه يقتضى انه وان سقط حقه بالتعطيل يكون أولى من غيره لكن ياخذها بالطاير لا بما لا يكون صاحب الارض قد استحقه فتأمل * بتعطيل ارض الصغار لا يكون مستحقا للطاير ولو أعطى الغير فلم يأخذها الى عشر سنين بعد البلوغ معروضات (أقول) فهذا مستثنى من سقوط حق المسكة بالتعطيل ثلاث سنين

بر وال تعدي كالوديعه وان كانت في يده على وجه العارية له لا يزول مالم ردها الى الشرى والله أعلم (سئل) في أب قبض مهر بنته الصغيرة ومات بجهل لاهل لها أن تطالب الورثة به أم لا (أجاب) لا يضمن الأب بونه تجهلا فلا مطالبة لها في التركة والله أعلم (سئل) في رجل تعدي على فرس مشترى كنه حامل وغصبها من يد أحد الشرى كنه مدعيا أن له عليه دين أو فقها على عادة الجهال فولدت ومات الولد عنده فهل يضمن نقصان قيمة الام أم قيمة الولد أم كليهما أم لا يضمن واحد منهما (أجاب) يضمن نقصان قيمة الفرس بالولادة ولا يضمن عند ناقية الولد حيث لم تعد عليه ولم يمتعه بعد طلبه والله أعلم (سئل) في رجل أوصق فرسا مشترا كاعلى دين له عند أحد الشرى كنه فطلب الشرى كنه من الشرى كنه

وردها منه فقال على ردّها ولا تأت البره ان ضاعت عنده فعلى هل يصح ذلك ولا يزمه ضمان حصه هم أم لا (أجاب) نعم يصح ويضمن وهذا من باب العين المغصوبة وضمانها صحيح وليس من باب الدين المشترك تأمل والله أعلم (سئل) في رجل له في فرس عشرة فرار يطباع منها خمسة لا يخرج رسلها باع هذا الا تسولا تسر العشرة فرار يطباعها مع واحد من نتاجها ثم هلك عند هذا الا تسر فهل يضمن المشتري الاول قيمة حصه البائع التي هي الخمسة فرار يطباع على من عنده النجاشي رد حصته في الموجود منه وضمان ما هلك منه بالتعدي أم لا (أجاب) البائع الاول يضمن من ضمان المشتري من قيمة حصه الباقية (٢٣٠) له في الفرس لتعدي الكل بالتسليم والتسلم وحق البائع المذكور في النجاشي بقدر القرار يط

الحصة في الام بان يطالب به قتأمل والله تعالى أعلم * اذا قسم من له المشد الارض بين ابنه وسلم لـكل واحد منهم مائة مزارع منها دون اذن صاحب الارض على وجه الهبة لا يكون معتبرا معروضات وفي هذه الصورة اذا مات عن اولاد غيرهم مالهم أخذ حصتهم منها معروضات * اذا أعطى زيد وعمر ولاختهم ما حيز زواجهما مقدارا من أرضهما ثم تصرفوا الاخت به أكثر من عشر سنين ثم ماتت فامتنعان دفع الطابو لصاحب الارض وتعالا بأنهما أعطيا الارض لها بلا اذن صاحب الارض ليس لهما الامتناع وبعد عشرة دعوى الارض بمجموعة معروضات * أهل البدو اذا اشتوا في مكان ان كان الرسم موجودا في الدفتر يؤخذ عن المكان والا فان كان يؤخذ من قديم عادة يؤخذ والا فلا معروضات * اذا سلم الفارغ الارض بلا اذن صاحب الارض وتصرف بها المنفرد غله ثلاث سنين بالزراعة ودفع العشر لصاحب الارض من غير اذن صريح منه واعطاء تسلك بذلك ومات المنفرد غله بلا ولد وأراد الفارغ التصرف بها أو أبي صاحب الارض بالاطابو الجديد فالفارغ ذلك ولا عبرة لابائه عبد الله افندي (اقول) هذا صريح في أن قبض صاحب الارض العشر ليس اذنا في التصرف وتقدم أيضا في المسائل السابقة مثله وأنه يخالف لما أفتى به الشيخ اسمعيل * قاصر ليس له مال وله مشد مسكة أرض ساجنة وأراد وصيه تفويضه لزيد باذن صاحب الارض لصورة النفقة فلو صي ذلك عبد الله افندي * بعد انتقال مشد مسكة أرض ساجنة من زيد الى ابنه القاصر اذا فوض وصي القاصر ذلك لعمره وبأذن صاحب الارض ثم بلغ القاصر وأراد أخذها من عمره وله ذلك وفي هذه الصورة اذا تعطل عمره بأنه مضي بعد البلوغ تسع سنين وأراد أن لا يسلمها للبائع ليس له ذلك معروضات (أقول) الظاهر أن هذا فيما اذا كان التفويض بلا ضرر وبقرينة ما قبله تأمل * اذا غلب الماء على مسكة أرض ساجنة لم يدوم يمكن الزرع فيها وأراد صاحبها بعد انقطاع الماء تفويضا لغيره اذالم يرض على ترك الزرع ثلاث سنين ليس لصاحب الارض ذلك معروضات (أقول) وجهه انه في حال غلبة الماء اذا ترك الزرع لا يسقط حقه ولو مضى ثلاثون سنة كما مر فلا نزول يد المتصرف عنها لانه معذور وكذا لو ترك زرعها بعد انقطاع الماء أقل من ثلاث سنين فله التصرف بها وليس لصاحب الارض المتكلم عليها تفويضا لغيره المتصرف لان الترك بلا عذر أقل من ثلاث سنين لا يسقط حقه من المشد والله تعالى أعلم * اذا تعطل التيماري بعد تفويض المزرعة المحاوله لزيد عن عمره بأنه لم يها قبل التفويض وزعم انه ينو ضها بالزيادة لغيره ليس له ذلك معروضات * اذا وكل من له المشد أحاه في الزراعة وغلب ليس لصاحب الارض التفويض لغيره معروضات * فرغ زيد لعمره عن مشد مسكته في أرض ساجنة باذن بعض الشركاء في التيماري دون بعض ليس لمن لم ياذن المعارضة غايته له أخذ ما يخصه من العشر معروضات * اذا ترك من له المشد الزراعة سنة أو سنتين ليس لصاحب الارض التفويض لغيره واذا ترك ثلاث سنين لصاحب الارض التفويض لغيره معروضات (أقول) يستثنى أرض الصغار كما مر قريبا والله تعالى أعلم * اذا غلب من له المشد بلا توكيل أحد للتيماري التفويض لغيره بالطابو اذا كانت الغيبة ثلاث سنين أو أكثر معروضات من له المشد اذا مات بلا ولد كزوجه صاحب الارض

الخلاصة في هذه المسئلة ككتاب الجنابيات ولا شبهة في وجوب التعزير عليها لانه في كل معصية ليس فيها للغير حقد مقدر وهذا من هذا القبيل والله أعلم (سئل) في قاض ظالم أمر رجلاه الركن أخذ ما يسبونه محصولا أن يأخذ من رجل مالا لوجه لاخذ فأتاه رجل يضمن الاخذ أم القاضي (أجاب) يضمن الرجس ان لاخذ لعدم صحة الامر وفي كل موضع لم يصح الامر لم يضمن الامر لاسيما اذا كان المأمور لا يخاف منه ولم يتسل أمره أو كان يقدر على التخلص من غير بئنه بوجه يساح له شرع والله أعلم (سئل) في رجل غصب حقله وسها كوا ثم ساعى ذراهم معينة قبضها في المجلس قبل التفرق ثم أرضها الغاصب فهل يجوز الصلح المذكور والقرض المازبور

الحصة في الام بان يطالب به من هو في يده ان باقية بعينه وان هالك كالفرضان قيمته من شاء من اشترى وتسلم أو باع وسلم لوجود القبض الموجب للضمان وان كان الزوائد في باب الغصب غير مضمونة لان محلها اذالم يقع عليها غصب أما اذا غصبها من يد الغاصب غاصب فهي مضمونة على غاصب الغاصب كما أوضحته في بعض الحواشي فتأمل والله أعلم (سئل) في رجل خدع امرأه رجل زعم انه قرضها وفترق بينهما وبين زوجها فهل يجبر على ردّها أم لا (أجاب) يجبر على ردّها ليعلمها قال علماؤنا من خدع امرأه رجل حتى فترق بينهما وبين زوجها يجلس حتى يردّها أو يموت في المجلس فله في منخ الغفار عن الخلاصة وغيره والله أعلم (سئل) في رجلين خدعا امرأه رجلين وقرق بينهما فإذا يازمهما (أجاب) يجبران حتى يردّا على أو يموتا كما صرح به في

أم لا (أجاب) نعم يصح الصلح والحال هذه وبطالب الغاصب بما استقرضه ويحبس اذا امتنع والله أعلم (سئل) في رجل غصب الوديع من المودع هل المودع أن يخصه أم لا (أجاب) نعم له أن يخصه والله أعلم (سئل) في رجل تيماري أقرض مزارعا حقله وشيئا وذر في أرضه وسافر المزارع فاستأسره أهل الحرب ووضع التيماري يده على بقره وحماره وزرعه وصار يستعمل البقر في الحرث والديار مدة ست سنوات حتى مات البعض ونصت قيمة البعض فهل يضمن التيماري قيمة الهالك ونقصان قيمة الباقي وما تناوله من غلته وليس عليه سوى مثل ما افترضه أم لا (أجاب) نعم يضمن التيماري قيمة ما هلك من البقر وما نقص من (٢٣١) قيمة ما بقي يوم غصبه وعليه رد ما تناوله له

للغير مع طلب باقي المتوفى بالطابو قبل مرور ست سنين فاذا دفت ما دفعه الغير بلا زيادة ضرر كان لهما الاخذ معروضات * اذا مات من له المشد بلا ولد كزوجه قاصرة فعرض ذلك صاحب الارض على وصي القاصرة للقاصرة فأبى عن أخذها لها وأذن بدفعه لغيره وجهه لعمره ثم اراد الوصي أن يدفع ما دفعه عمره ومن الطابو من مال القاصرة ويأخذ الارض للقاصرة فله ذلك معروضات اذا فوض من له المشد لزيد باذن الشرع بلا اذن صاحب الارض يعرض لم يقبضه ومات قبل قبضه بلا ولد وأراد ورثته أخذ العوض من زيد ليس لهم ذلك معروضات * اذا مضى مدة التزام زيد ولم تعط الارض المحاول في زمانه أولم يعلم انها محاول يكون الاعطاء للملتزم الجديد معروضات * المزرعة كما تنتقل الى الابن تنتقل الى ابن الابن معروضات * اذا مات من له المشد عن ابنه انتقل الى ابنه بجنايا بلا طابو سواء كان الابن صغيرا أو كبيرا وسواء كانت معدة للزراعة أو للعيش معروضات (أقول) فائدة هذا التعميم دفع ما يتوهم وهو أنه انما تنتقل الى الصغير اذا لم تكن محتاجة للعمل كالمعدة للعيش فبها على انها تنتقل اليه وان احتاجت لعمل كالمعدة للزراعة والله تعالى أعلم * أرض الذي لا تنتقل الى ابنه المسلم معروضات * اذا مات بلا ولد بعد اداء البذر في مشد مسكته ونبت الزرع وفوض صاحب الارض المشد لعمره ويتصرف ورثة زيد بالارض الى ادراك الزرع باجرة المثل له عمرو معروضات * اذا فرغ زيد لعمره عن مشد مسكة أرض ساجنة بلا معرفه صاحب الارض وسلمها لعمره ونهاه عن أخذ التسلك من صاحب الارض قبل تسليم بدل الفراغ فأخذ عمره وتسلك قبل تسليم البدل بلا اذنه ثم مات عمرو بلا ولد وأراد زيد التصرف فيها كالأول بناء على عدم الاذن بالتسلك وأن التفويض ليس بمعتبر فهل لزيد ذلك الجواب نعم له ذلك معروضات أبي السعد * اذا وجه التيماري الارض المحدودة لزيد على أن مقدارا أدنتها كذا على وجه التخمين ثم منع زيد من التصرف بما زاد على التخمين وأراد توجيه الزيادة لغيره ليس له ذلك معروضات * ليس الاخ لا يورث أخا من الاخ لا يورث في مشد مسكة الارض السليخة والعبرة في ذلك للاب لا للام * اذا ترك من له المشد وطنه وتوطن في غير بلده فصاحب الارض ما مورب وجهها لغيره حالا * اذا وجه المتكلم الارض الى اوله لعمره وبوجوب تسلك وختم وزرع فيها أربع سنين فام بغير المتكلم بعد عزل الاول بزعم انه يحلف عمره على أن التسلك وان لم يكن با بعد العزل ليس لغيره ذلك بحسب القانون معروضات * اذا مات من له المشد عن قاصر وكانت الارض أرض كرم فوجهها لصاحبها لعمره وبالطابو فغرس فيها عمره وكما مضى تسع سنين ثم بلغ القاصر وضبط الارض وكلف عمره بلع الغراس بمباشرة صاحب الارض له ذلك معروضات * من له المشد اذا مات عن زوجة حامل لا يرد المتكلم على توجيهه لغيره قبل ظهور الحمل معروضات هذا آخر ما رأيت بهما من نسختي الدر المختار وكانه معرب من ألفاظ تركية كما يقتضيه ظاهر هذه العبارات وقد غيرت بعض عبارات منسلة كما كتبها والله تعالى أعلم

(سئل) في ذبيحة الذبيحة الكتابي هل تحل مطلقا أولا (الجواب) تحل ذبيحة الكتابي لان من شرطها كون المستبضع بعد خلط البضائع بان فيها غلظة واستعان عليه بشرطى متغلب أخذ له منه أو بعين قرنا فهو اقل هي من ماله أم من مال المحتجب البضائع بقدر بضاعتهم (أجاب) هي من ماله لان ما له لانه يخلط الثمن صار مستملا كاله وثبت الضمان في ذمته فالماخوذ من ماله والضمان مقر عليه والله أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وتركه بعضهم غائب فأخذ ذو قهر وغلبة من التركة مالا غصبا عليهم هل يخص به الحاضر أيضا لا الغائب حصته أم يكون على الكل (أجاب) هو على الكل ولا يخص به الحاضر حيث لم يوجد منه ما يوجب الضمان لخصه الغائب والله أعلم (سئل) في رجل له في أرض وقف حصه جزئية نحو قيراطين هل له أن يجر نجاها ويبيعها ويشتريها دون أصحاب البقية أم ليس له الا بقدر حصته

أعلم (سئل) في رجل له في أرض وقف حصه جزئية نحو قيراطين هل له أن يجر نجاها ويبيعها ويشتريها دون أصحاب البقية أم ليس له الا بقدر حصته

(أجاب) نظما نعم ماله الذي يستحقه * وذلك نصف السدس لا غير ذلك و يمنع شرعا أن يضم زيادة ماله حيث كان الأمر ما في سؤال الكا
وبار خير الدين رهن خطه * ورجل امداد ايقية المالك
سأمن الآفات بزيك فعله * وماتم تكن رضاه في الدين ناركا (سئل) في منافع المعدل الاستغلال اذا مات المالك بعد مدة سنين هل
تعمل أجرة تلك السنين بونه أم لا (أجاب) لا تعمل بل واره يقوم مقامه في طلبها وان قلنا بونه يبطل الاعداد والله أعلم (سئل) في ذي ثب
عليه أنه بقي في ساحة الغير بحجارة للسكة (٢٣٢) بغير اذن مالكها فاذ يلزمه شرعا (أجاب) يلزم رفع بنائه حيث أمكن بلا ضرر بغيره بناء

الذابح صاحب ملة التوحيد حقيقة كالسلم أو دعوى كالكافي ولانه مؤمن بكتاب من كتب الله تعالى وتحت
منا كتمه فصار كالسلم في ذلك ولا فرق في الكافي بين أن يكون ذميا يهوديا أو نصرانيا يوحيا أو عربيا أو تغلبيا
لا تطلق قوله تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم والمراد بطعامهم مذ كاهم قال البخاري رحمه الله
تعالى في صحيحه قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما طعامهم ذبائحهم ولان مطلق الطعام غير المذكي يحل من
أى كافر كان بالاجماع فوجب تخصيصه بالمذكي وهذا المذكي يسمع من الكافي انه مسمى غير الله تعالى كالسج
والعزير وأما لو سمع فلا تحل ذبيحته لقوله تعالى وما أهل كفر الله به وهو كالمسلم في ذلك وهل يشترط في
اليهودي أن يكون اسرائيليا وفي النصراني أن لا يعتقد أن المسيح اله مقتضى اطلاق الهداية وغيرها عدم
الاشتراط وبه أفتي الجدي في الاسرائيلي وشروط في المستصفي لحل منا كتمهم عدم اعتقاد النصراني ذلك
وكذلك في المبسوط فانه قال ويجب أن لا يكون ذبائح أهل الكتاب ان اعتقدوا ان المسيح اله وان
عزير الله ولا يتزوجوا نساءهم لكن في مبسوط شمس الأئمة وتحل ذبيحة النصراني مطلقا سواء قال ثالث
ثلاثة أو لا ومقتضى الدلائل واطلاق الآية الجواز كذا كره التمرناشي في فتاواه والاولى أن لا يأكل كل
ذبيحتهم ولا يتزوج منهم الا لضرورة كما حققه الكمال ابن الهمام والله ولي الانعام والحمد لله على دين
الاسلام والصلاة والسلام على محمد سيد الانام قال العلامة قاسم في رسالته قال الامام ومن دان دين
اليهود والنصارى من الصابئة والسامرة أو كل ذبيحته وحل نساؤه وقد حكى عن عمر رضي الله تعالى عنه
أنه كتب اليه فيهم أو في أحدهم فكتب مثل ما قلنا فاذا كانوا يعترفون باليهودية والنصرانية فقد علمنا
أن النصارى فرق فلا يجوز اذا جعت النصرانية بينهم أن نزعهم أن بعضهم تحل ذبيحته ونساؤه وبعضهم يحرم
الاختبر ملزم ولا نعلم في هذا خبرا في جمعة اليهودية والنصرانية في حكم واحد اه بحروفه (سئل) في
الكبد والطحال هل هما طاهران قبل الغسل أولا (الجواب) الطحال والكبد طاهران قبل الغسل حتى
لو طلى به ما وجه الخنزير وصلى جازت صلاته كما صرح بذلك فاضحان في فصل في النجاسة التي تصيب الثوب
او الخف وهما حلالان لقوله عليه الصلاة والسلام احلت لنا ميتتان السمك والجراد ودمان الكبد
والطحال اه وهو كسر الطاء والمكروه تحرر بمان الشاة سبع الفرج والخصبة والغدة والدم
المسفوح والمرارة والمثانة والذكر وقد ناقمها بعضهم بقوله

اذا ما ذكيت شاة فكلها * سوى سبع فقيهن الوبال
فغاه ثم خاه ثم غسين * وذال ثم ميمان ودال
(أقول) وقد كنت نظمتها بولي ان الذي من الشاة يحرم * بجمعه حروف نفذ مدغم
(سئل) في العقيقة كيف حكمها وكيف تفعل (الجواب) قال في السراج الوهاج في كتاب الاضحية ما نصه مسألة
العقيقة تطلع ان شاء فعلها وان شاء لم يفعل وهي أن يذبح شاة اذا أتى على الولادة سبعة أيام وعند الشافعي
سنة ثم اذا أراد ان يعق عن الولد فانه يذبح عن الغلام شاتين وعن الجارية شاة لانه اغنا شرع للسرور بالمولود

غيره بان لا يكون من كاعليه
فيه نفسه وبسليم الساحة
لما لكها فافرغته عن بنائه
والله أعلم (سئل) في شجرة
زيتون هل كتبت ونبت من
عروقها أغصان فتعدها
رجل فقلبت فركها اذا غرت
بما ركها بهاهل النمرة
الذي ركها لرب العروق
أم لهما (أجاب) النمرة
لأرا كذا لانها غناء ماله
قال في الحاوي الزاهدي
(ع) وصل غصنه بشجرة
غيره وهو ما يقطع من غصنه
أو يقطع من لحافته لتوصل
به الشجرة فاغر الوصل فهو
له والشجرة لصاحبها اه
وذكر أفتوا الأخر لكان
القلب يطمئن لهذا القول
اذا اصل بقاعه ملك المالك
ولا وجه لملك مال الغير
مثل هذا ونقل عن أسرار
نعم الدين العلامة ما لفظه
غصب شجرة غصنه وقطع
رأسها كغصنه في لحافته
أذا دبره في نفسه في
موضع القطع فاغر يعني
الغصن فالتمز للراس كز
الغاصب وعليه قيمتها

غير مقطوعة وقيمة غرها بدون الر كان صلح لتناول بني آدم رقيقة أرضها من ضرها فلعنوا وقد قلنا
ما نظمته به النفس والله أعلم (سئل) في مزراعين في أرض فلسطين عادت مزارع الخنطرة الشعيروما أشبههما من الجيوب وبالارض
تجبر خروب وتجره نابت من غير انبات أحد ذكر أحد هما لحاف من لحاف خروب له فاغر هل لشريكه في مزراعة الجيوب ان يشاؤكه في النمرة
الذكورة أم لا (أجاب) ليس لشريكه في مزراعة الجيوب وشركته في خروب اه من لحاف خروب أو غصب لحاف من خروب الغير كاهوطا طهر
وهو مصرح به في الحاوي الزاهدي (سئل) في حرث أحد زوجة رجل حل عليها آلة الحرب بلا اذنه وأخذها حراث آخر ودفعها اليه يعقل

معه سكن فاثاله هاتله فريكة فاخذها الصبي وهو بت منه فخرها بسكن فانت من فخرته فمن الاضامن منهم لها (أجاب) البذل المترتبة على يد
الضامن بدنه فان فخرها بسكن فانت من فخرته فمن الاضامن منهم لها (أجاب) البذل المترتبة على يد
ميسرة ولا يلزم أحد من أقارب الله أعلم (سئل) في رجل ركب فرس صديقه بدينته ودها عليه أول النهار ومات عنده آخره فادعى تضمينه
بسبب أنها ماتت بركو به وهو ينكر ويقول ماتت بسبب آخر هل القول قوله ولا ضمان عليه الابينة تشهد عليه مدعى المدعي أم لا (أجاب)
لا ضمان عليه الابينة والقول قوله بيمينه أنهم ماتت بسبب ركو به والله أعلم (سئل) في متغلب (٢٣٣) استولى على قرية وأخذها غصبان

وهو بالغلام أكثر ولو ذبح عن الغلام شاة وعن الجارية شاة جاز لان النبي صلى الله عليه وسلم عاق عن الحسن
والحسين كبشا كبشا ولا يكون فيه دون الجذع من الضأن والثني من الغز ولا يكون فيه الا السليمة من
العيوب لانه اراقه قدم شرعا كالاخية ولو قدم يوم الذبح قبل يوم السابع أو آخره عنه جاز الا أن يوم السابع
أفضل والمستحب أن يفصل لجها ولا يكسر عظامها فتأول اسلامه أعضاء الولد أو يأكل ويطلع ويتصدق اه
وفي فصول العلاي المسمى بالكر اهية والاستحسان في الفصل ٣٦ وبعق عنه في اليوم السابع من الولادة
قال عليه الصلاة والسلام العقيقة حق عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة وقد عاق عن نفسه عليه السلام
بعد ما بعث نبيوا يقول عند ذبحه اللهم هذه عقيقة ابني فان دمها دمهم ولجها لحمهم وعظامها بعظمهم وجلدها
بجلده وشعرها بشعرهم اللهم اجعلها فداء لابني من النار ولا يكسر العقيقة عظام ويعلق القابله فذها وبطخ
جميعها ثم يتصدق به ولا يكسر منها شي اه ثم ذكر المؤلف عبارة شرح الشريعة بطولها وهي في معنى ما مر
ثم قال ورأيت في شرح العباب للعلامة ابن حجر الشافعي رحمه الله تعالى وهو كتاب معتبر عندهم ما ملخصه
باختصار واقتصار على بعض المقصود مع التصرف في بعض العبارة وذكرته هنا لانه من فضائل الاعمال
قال ووقتها بعد تمام الولادة في البلوغ فلا يجزى قبلها وذبحها في اليوم السابع يسن والاولى فعلها ورو
النهار عند طلوع الشمس بعد وقت الكراهة للترك باليكور وليس من السبعة يوم الولادة خلافا للشيخين ولو
ولاد في الام حسبت الذبيحة من صبيحته ويسن أن يعق عن نفسه من بلغ ولم يعق عنه وحكمها كاحكام الاضحية
الا أنه يسن طبخها وبجلاؤها ولا يحل ولا يخلو في المولد وحل لجها مطبوخا للفقراء ولا بأس بنديهم اليها وتعطي
القابله زجلها لاهره عليه الصلاة والسلام فاطمة رضي الله عنها باعطاء اياها والابن اولى ولا يكسر عظامها
وان كسر لم يكره ويسن عن الذكرا شاتان مستوئتان وعن الانثى واحدة وعن الخنثى المشكل واحدة
والاحتياط ثنتان ويسن أن يقول الذابح بسم الله والله أكبر اللهم لك واليسك عقيقة فلان لخبر ورد
ويكره لطح رأس المولود من دمها ويندب تسمية المذبح للمولود نسكية أو ذبيحة لا عقيقة فيكره وبدله خير
أبي داود وهو حسن انه صلى الله عليه وسلم قال للسائل عنها لا يحب الله العقوق وفي رواية لا أحب الله
العقوق اه نعوذ بالله تعالى من عقوق الوالدين ونسأله حسن النساءين وبالله تعالى التوفيق والمعونة
وصلى الله على سيدنا محمد معلم الخير وعلى آله وصحبه وسلم والحمد لله رب العالمين (أقول) هذا وقد ذكر المؤلف
هنا كتاب الحنابلة والاباحية وذكر مسائل منها استعارة ادية غير مسؤول عنها وذكر أشياء كثيرة من
جنسها آخر الكتاب فاجبت تأخير السلك الى ذلك المحل لتكون كالفا كة بهد الطعام

(كتاب الشرب) *
(سئل) في دار معلوم جارية في ملك زيد ونهاركة لها حق شرب ما لم يملك من طالع ماء مشتمل على ثلاثة قروض
معلومة الطول والعرض والعمق فرض يجري لبركة زيد وفرضان لسييل كل ذلك من قديم الزمان عمد
رجل الا أن ووسع فرضي السيل وغيرهما كما كان عليه في القديم بدون اذن من زيد ولا وجه شرعي أصلا

(٢٠ - فتاوى حامديه - ثاني) ملك الراعي بما ضمن (أجاب) حيث ضمن الراعي ملك المضمون ولا خيار للمالك بين
رد العوض وأخذ ما بين امضاء الضمان والحال هذه لانه صار ملكا من أملاكه وتم ملكه فيه برضاه حيث سلم له ما ادعاه والله أعلم (سئل)
في رجل استعمل نورا آخر بغير اذنه فرض ومات بسبب ذلك هل يضمن ويعزر أم لا (أجاب) نعم يضمن قيمته بالغ ما بلغت ان مات عنده وان
م قوله ابني فان هكذا في النسخ ولعل صوابه ابني فلان تأمل اه
م قوله حببت الذبيحة هكذا في النسخ ولعل صوابه حببت السبعة ولجبر اه

شفعته وليس في هذا الخلاف بين أئمتنا فيما علمت ولو قال المشتري انه لم يطلب الشفعة حين نقض وقال الشفيع طلبت كان القول قول المشتري
يخالف بالله انه لم يطلب حين نقض صرح به في مخ الغفار نقله عن الخاتبة والله أعلم (سئل) في اخوة لهم أرض مغروسة ولرجل أرض مغروسة
تجاور لها وطريق النخل واحد باع الرجل أرضه هل لهم أخذها بالشفعة ولا يمنع من ذلك كونها خارجة (أجاب) نعم لهم الأخذ بالشفعة
وكونها خارجة لا يمنع ذلك إذا انحاز في التمازجانية وكثير من كتب المذهب وأرض الخراج عموماً وكذلك أرض العشر
يجوز بيعها وأية أوقافها تكون ميراثاً (٢٤٠) كسائر أملاكه فتثبت فيها الشفعة وأما الأراضي التي حازها السلطان لبيت المال ويدفعها

للناس مزارعة لا تباع فلا
شفعة فيها فإذا ادعى واضع
اليد الذي تلقاها شراء أو
أرنا أو غيرها من اسباب
الملك انهما ملك له وأنه يؤدي
خراجها فالقول له وعلى من
يخاصمه في الملك البرهان
ان صححت دعواه عليه شرعاً
واستوفيت شروط الدعوى
وإنما ذكرت ذلك لكثرة
وقوعه في بلادنا حرصاً على
نفع هذه الأمة بإفادتها هذا
الحكم الشرعي الذي يحتاج
اليه كل حين والله أعلم
(سئل) في الأراضي التي
حازها السلطان لبيت المال
ويدفعها مزارعة بالصفة
للأزواج من الخراج منها
من زرع أو غرس ويتوارثونها
هل تباع وتؤخذ بالشفعة
أم لا وإذا بيع البناء
والشجر يجوز أم لا (أجاب)
بيعهما باطل والباطل
لا يتصور نفسه شفعة وإذا
بيع البناء أو الشجر وحده
جاز ولا شفعة فيه ولا يصبر
للبيع فيه حق والله أعلم
(سئل) في بيت بيع
وله شفيع أشهد على طلب
الشفعة فوراً ثم تركها شهرًا فما الحكم (أجاب) أعلم أن الشفيع إذا أنى بطلب الموائمة والتقرير وأخر بطلب الأخذ
لا تسقط شفيعته في ظاهر الرواية وإن أخر أحد الطالبين المذكورين أو لا مقلت لأن الواجب على الشفيع إذا علم بالبيع أن يشهد على الطلب
فوراً وإن شهد على المشتري أو عند العقار أو على البائع والمبيع في يده لم يسلمه للمشتري بعد صح وناصب الطالبين ثم لا تسقط بعدهما على
ظاهر المذهب وهو الصحيح الذي عليه الفتوى وإن نفي بعض علماء القائلين بغير طهارة التأخير شهرًا أخرجه عن ظاهر الرواية والله أعلم (سئل)
٣ قوله فما كان بائناً في موان أي ما كان بائناً بنفسه وجري في أرض موان بلا حذر من أحد اه منه

كافي الزيلعي وغيره والله تعالى أعلم (أقول) وأفتي بذلك الخبر الرمي في خصوص نهر دمشق المسمى
ببراد وهذا هو المذكور في المتن كالهدي والمنتقى وذكر القهستاني وتبعه العلائي في شرح المنتقى عن
شيخ الاسلام انه استحسن المشايخ أن يقسم الامام بينهم بالايام اه أي إذا لم يصطالحوا ولم ينفقهوا بلا سكر
في سكر كل في نوبته وينبغي الاتفاق بهذا أن لم يضر الضرر على أهل الأعلى فإنه ربما يشرب أهل الأسفل جميع
النهر فيلزم أن تيسر زرع أهل الأعلى مع أن لهم حقاً في النهر تأمل * (قاعدة) * رأيت في الفتاوى
الفقهية للعلامة ابن حجر المكي الشافعي قال وفي فتاوى العلامة السبكي ما حاصله لا أشك في نهر بردى
دمشق انه غير مملوك لأحد لأنه قديم بارضه والعين التي يجري الماء فيه منها مباحة وهو الظاهر وأما كانت
مملوكة لا فإر وانقلت عنهم إلى المسلمين وأياً ما كان فليس ملكاً لأحد وبقيتها من أوقافها الظاهر أنها كذلك
وأنها متقدمة ويحتمل حدودها بعد الاسلام وإذا كان كذلك فما كان بائناً في موان فليس بمملوك وما
كان بحفر فان قصد به حافره الإباحة فكذلك أن نفسه فلك له لكان لا يملكه إلا هو ولا ورثته فهو لعموم المسلمين
وعلى التقدير الأول لا يجوز للأمام تخصيص طائفة بجميعه ولا يبيع بخلاف الاملاك المنقولة إلى بيت المال
التي يبيع منها ويعدى نفسها فان هذه الأنهار نفعها عام دائم للمسلمين فلم يجز تفويتها عليهم بالتخصيص
والبيع بخلاف غيرها ومتى جهل الحال هل هي بائنة أو حفر فهو لعموم المسلمين أيضاً اه ما نقله ابن
حجر عن الامام السبكي وقد قال ان ما كان مباحاً لعموم المسلمين لا ينافي دخوله في الملك والذي يظهر أن حفرة
بردى وبقيتها الأنهار الستة المتشعبة منه غير مملوكة لأحد وأما مياهها فغير مملوكة أيضاً لأن الماء لا يملك قبل
الأحرار وإنما لأهل الأراضي حقوق مستحقة فيها وأغلب أراضي دمشق المستحقة منها أوقاف ومنها
سلطانية وبعضها ملك لأرباب كل أرض لها حق منه من قديم الزمان من بعد الفتح أو من قبله وكذلك
الدور في دمشق كل دار لها حق معلوم منها يدخل في حقوقها حين البيع والشراء والجار والوقف وغيرها
من التصرفات الشرعية بلا منازع ولا معارض ولا انكار من أحد من العلماء وهذا كله دليل الملكية بسبق
اليدواضع اليد الأولى واستمرار ذلك إلى زماننا فلا يحل لأحد أن يستولي على حق أحد من ذلك بلا مسوغ
شرعي ولا أن يحدث في أصل هذا النهر العام ما يضر بأهل هذه الحقوق وإن كان ذلك النهر لعموم المسلمين قبل
دخوله في المقاسم والكوى المملوكة أما بعد دخوله فيها فقد صار ملكاً كافي القهستاني ولذا كان كرهه على
أصحاب المقاسم لأن بيت المال يوضع ما قلناه ما نقله المؤلف عن مفتي طرابلس بقوله سئل في نهر كبير
يسمى من سفح جبل عظيم عرقى وأدق يسمي ذلك النهر بالعاصي يشرب منه أراض وبساتين ومزارع
وقرى تحوى خلقاً كثيراً من تلك الأراضي والقرى يشرب من غير هذا النهر وتشتمل تلك الأراضي على
عليان من جهة منبع الماء وسفلى تحتها وهكذا وتسحق في مجاهات أوقاف وبيت المال وغيرهما ولا يمكن
السقي منه إلا بدو اليب يد بها الماء كالحرج لتسقله وارتفاع الأرض عنه ومن قديم الزمان بنى كل أهل
الناحية في وسطه سدابان ونون والأجار وفخواته كوى على قدر الدواب المكنة وجعلوا بين كل سدين

(٢١ - فتاوى حامديه - ثاني) آخر فيها الشفعة فسلم المشتري الدار كلها إليه كان نصف الدار له بالشفعة والنصف بالشراء
قال ابن وهبان مفهومه انه لو لم يسلم له الدار كانت بينهما نصفين اه والله أعلم (سئل) في حاكورة بين جماعة أراض أو غراس باع أحد الشركاء
حصته فيها لأحد الشركاء هل لبقية الشفعة على قدر الحصص أم لا (أجاب) نعم تقسم الحصص على قدر رؤوس الشركاء والمشتري
كواحد منهم وقد قال ابن وهبان ومن يشتري داراً شفيعاً وغيره * شفيع على عدل الرؤوس تقدر يعني أو أراضاً على قدر السهام عندنا
بقوله فان شق يقال ببق الماء بشفعة بان شق الشكروا ببق هو إذا جرى بنفسه من غير غفر والينق بالغف والكسر الاسم مغرب اه منه

في سفل فوقه عاوى يسع السفل هل لصاحب العاوى أخذ بالشفعة أم لا (أجاب) نعم له أخذ بالشفعة قال في الخاتبة عاوى رجل وسفل لا تسخر وطريق
العاوى في البكة العليا إلى السفل باع صاحب السفل سفله كان لصاحب العاوى أن يأخذ السفل بالشفعة لأن السفل متصل بالعاوى كانا أحدهما
اه والله أعلم (سئل) في عاوى مشترك مع سفل باع أحد الشركاء ثلث العاوى هل للشريك الأخذ بالشفعة أم لا (أجاب) نعم له ذلك قال في الخاتبة
صاحب السفل بالشفعة العاوى أحق من الجارى في قول أبي حنيفة إذا لم يكن للجار شركة في الطريق اه فكيف مع شركة في نفس العاوى عاوى
الشفعة في السفل بالعاوى بأن له حق التعلل وفي عكسه بالاتصال وبه تعلم الأحكام فافهم والله أعلم (٢٤١) (سئل) في رجل اشترى من أخيه

مسافة مقدرة بالهندسة بحيث إذا انحصر الماء في السد الأسفل لا يضر بالسد الأعلى فهل إذا أراد أحد من
أهل تلك الأراضي أن يحدث في جانب من ذلك النهر سد يسكن النهر ليمكن بذلك من نصب دلو أو بياخذ
به الماء إلى أرضه يجوز له ذلك ولو حصل للأعلى منه والمساوى ضرر بعدم دوران دولابه أو فله دورانه
وليس له ذلك ويمنع عنه شرعاً أقولنا ما جاور بين الجواب لا يخفى على أحد أن حال هذا النهر لا يخفى لعموم
أحد أمرين أما أن يكون مشتركاً كشرا كخاصة بأهل تلك الأراضي فلا يجوز لأحد منهم حينئذ أحداث شيء
فيه الأراضي الجميع سواء أضر ذلك بأحد من الشركاء أو لم يضر لأن البناء واقع في بطن النهر المشترك وبعض
الشركاء لا يملك التصرف في المحل المشترك الأراضي بقيمة الشركاء سواء أضر راء أو لم يضر راء وهذا بخلاف
ما إذا أراد أحد الشركاء فيه أن ينصب عليه رحي أو دولاباً في أرض له ملاصقة لذلك النهر فإنه لا يمنع من ذلك
الا عند وجود ضرر بالنهر أو بأحد من أهله بأن يتغير الماء عن سننه ولا يجري كما كان يجري قبل ذلك
وأما أن يكون مشتركاً كشرا كعاماً بين جميع الناس فيمنع أحداث ذلك أيضاً عند وجود الضرر المذكور
فقد قال قاضيان في كتاب الشرب أن أبا يوسف سئل عن نهر مرو وهو نهر عظيم إذا دخل مرو يروى منه
أهلها بالخصص لكل قوم كوة معروفة فأخبار جل أرضاً ميمية لم يكن لها شرب في هذا النهر فكري لها نهر
من فوق مرو في موضع لا يملكه أحد وساق الماء إليها من ذلك النهر العظيم قال ان كان هذا النهر الحوادث
يضر بأهل مرو ضرراً ينافي ما هم لهم ليس له ذلك ويمنعه السلطان عن ذلك وكذلك كل أحد أن يمنع من ماء
النهر العظيم حق العامة ولكل واحد من العامة رفع الضرر اه وفي فتاوى الكردى المياه ثلاثة الأول
في غاية العموم كالأنهار العظام مثل دجلة وسبحون وجيحون ليست بمملوكة لأحد فيملك كل واحد سقي
دوابه وأرضه ونصب الطاحون والدالية والثانية واتخاذ المشرقة والنهر إلى أرضه بشرط أن لا يضر العامة
فإن أضر منع فإن فعل فليس لأحد من أهل الدار منعه المسلم والذي والمكاتب فيه سواء اه والله العليم
وكتبه محمد المذني بطرابلس الشام عني عنه (سئل) في بركة ماء قائمة البناء في دار زيد يجري ما فاض منها بحق
شرعي في يجري إلى طالع قائم البناء في دار عمرو وينقسم الماء شطرين أحدهما للدار عمرو والآخر لدار بكر
و زيد بكر أن يأخذ من الماء شطره المختص به من البركة القائمة بدار زيد وليس بين بسط الطالع والبركة
مخالفة والمعادلة ممكنة وليس في ذلك ضرر على عمرو وينتفع كل نصيبه بعد ذلك فهل يسوغ لبكر ذلك
(الجواب) نعم (أقول) قد مضى في كتاب القسمة الكلام على قسمة الماء فراجع (سئل) فيما إذا كان لزيد
ورجلين طالع ماء مشترك بينهما لصيق جدار عمرو فهدم الطالع وصار الماء يجري إلى أرض دار عمرو ووجد طائفا
وتضرر من ذلك وخرب بعض الدار وطلب عمرو منهم إصلاح الطالع فهل يجب إلى ذلك (الجواب) نعم قال في
البرازية من الشرب نهر في أرض قوم فانبثق وخرب بعض الأراضي للملك الأراضي مطالبة أو باب النهر
بإصلاح النهر دون عمارة الأراضي (سئل) في ماء مشترك بين قرية ميرة ومزرعة وقف القرية الثلاث
وللمزرعة الثلث فترك أصحاب المزرعة زراعته أوماء هامة ثلاث سنوات فسق زراع القرية المزرعة

الشفعة فوراً ثم تركها شهرًا فما الحكم (أجاب) أعلم أن الشفيع إذا أنى بطلب الموائمة والتقرير وأخر بطلب الأخذ
لا تسقط شفيعته في ظاهر الرواية وإن أخر أحد الطالبين المذكورين أو لا مقلت لأن الواجب على الشفيع إذا علم بالبيع أن يشهد على الطلب
فوراً وإن شهد على المشتري أو عند العقار أو على البائع والمبيع في يده لم يسلمه للمشتري بعد صح وناصب الطالبين ثم لا تسقط بعدهما على
ظاهر المذهب وهو الصحيح الذي عليه الفتوى وإن نفي بعض علماء القائلين بغير طهارة التأخير شهرًا أخرجه عن ظاهر الرواية والله أعلم (سئل)
٣ قوله فما كان بائناً في موان أي ما كان بائناً بنفسه وجري في أرض موان بلا حذر من أحد اه منه

بالشفعة لمكونها واحد يد
 في حقه كأنه اشترا منه
 الحاصل ان الاقالة توجب
 للشفيع حق الاخذ بالشفعة
 عند ان حيفتر حقه الله
 تعالى فكيف تبطل حقه
 فشفعة ثابتة في المبيع معها
 بلا شبهة حيث توفرت شرائط
 الطلب والله اعلم (- مثل)
 في شخص له في ساحق قراط
 واحد اشترى من شريكه
 بقيتها السني هي ثلاثة
 وعشرون قراطا وله جار
 يطالبها بالشفعة هل له ذلك
 ام لا شفعة مع الشريك
 اشترى بكونه شريك في
 نفس المبيع وذلك جاره
 (اجاب) لا شفعة مع
 الشريك ولو اقل سهم
 ولولم يطلب وشراؤه من
 عن الطلب والله اعلم
 (مثل) في دار نصيبين
 ثلاثة اقسام وأهم ونصتها
 لعمهم باع الم نصفه لاجنبي
 والايام ليس لهم حصة ولا
 وصي ولا نصيب لهم انفاضي
 وصيا وصفي على البيع
 مدة أربع سنوات وبلغت
 قيمة من الايام وسكنت

فمنه بالسكون كما سقطت منه ماله به فهل اذا نصب القاضي
طلب الشفعة له ما واخذ النصف المبيع بها وكذلك اذا بلغ احد التميمين له اخذها بما بالشفعة وما بالضرر حتى
الشفعة لا (اجاب) الصغير اذا لم يكن له وصي ولا اب ولا جد فهو على شفعته الى ان يبلغ فاذا بلغه الشفعة واذا
اخذ بالشفعة قبل بلوغه ولا يمنع مرور الاربع سنين على البيع من الشفعة والحال هو دونه اعلم (مثل في
من غلة المسجد انهم دم وتعتاته شفعة فلو قعدت فباعه الناظر من رجل باثني عشر فرقا فان الحاكم الشرعي في ذلك

الارض ثقب لا يوقف عليه فدخل الماء فيه ونفذ الى ارض جاره من غير صنع و يزعم جاره ان الماء افسده
حطط في الارض المرقومة وأن الرجل يضمها فهل لا ضمان عليه (الجواب) نعم وفي فوائد الفقيه ابي جعفر
سئل عن سقي ارضه وفيها ثقب يضرب ارض جاره ويفسد زروعه ولا يوقف على ذلك قال سبيله سبيل الحائط
المائل انه يتقدم عليه فما اضر بعد التقدم يضمن كالحائط المائل عمادية من انواع الضمانات (سئل)
فيما اذا كان لز يدبر كتماء في داره يجري فائضاها الى طالع قديم في طرف الدار منه الى بركة في دار عمرو وعمرو
متصرف فيه لنفسه بطريق شرعي من مدة تزيد على اربعين سنة بلاما ارض وفي الطالع ثقب قديم مسدود
لا يعلم حال سدده ولا جرى الماء فيه من هذه المدة لا حذر يدزيد المزابور الا تنفتحها و اجراء قدر معلوم من ماء
الطالع الى مطلع في داره مدعيانه له وعمرو ينكر ذلك ومضت هذه المدة ولم يدع زيد بذلك فهل ليس له ذلك ولا
تسمع دعواه (الجواب) يعمل بتصرف عمرو والمذكور بذلك ولا تسمع الدعوى بعد مضي المدة المرقومة والله
اعلى اعلم

الابنوس عددًا أو بالقبضة يكون القول قوله في ذلك أم لا وكذلك لو ادعى معرفة قيمة الخاتم وفقد البصرة كذا أو غيره بما يقع به العلم يكون القول قوله أم لا وإذا قلنا القول قوله هل هو بالتبيين أم لا وهل إذا اتفق المتبايعان على أنهم لا يعلمان ذلك لم يوافقهما الشفيع بل ادعى مقدارا معينًا بحكمه بما يقول ولا يلتفت إلى اتفاق المتبايعين على عدم العلم أم لا وهل إذا كان الخاتم متلا موجودا يجب احضاره له قوم أم لا وهل إنهم الحاكمتين طلب احضاره مع علمه بوجوده خصوصًا والشفيع يتضرر بالمشترى غاية الضرر أو نحو النالجواب (أجاب) هذه الحيلة المتأتممة موافقة الشفيع على عدم العرفه أو المولم يوافق الشفيع المتبايعين عليه بأن ادعى غنا معينًا فإنه أخذ المبيع بالشفعة ثم يعطى

الذين رزقه كإقله في شرح تنوير الأبرار عن الظهور به وظاهره عدم لزوم البين على الشك لان المتبايعين لم يدعيا قدر امة لولم يترتب عليه
اليمين بعد انكاره وهذا يقتضيه الفقه وهذا قد عالت المسئلة بتعذر الحكم على الحاك وذلك يكون بعدم موافقة الشفيع له على الجهل به
وعدم امكان اطلاع الحاك على مولد ذلك قال في المضمرات ثم يستهلكه من ساعته وفي الدرر والغرو من ان تنوير وضيع الفلوس بعد القبض
وفي الظهور به وفدها في يد البائع بعد التقايب فعلم منه انه اذا كان قائما تعين احضاره لا مكان الحكم وان الحاك يترك طلبه مع علمه بوجوده
ياثم لتركه ما يتعرف به الحكم وقد قال (٢٤٤) في منح الغفارة رأيت منقولاً عن الظهور به اشترى عقاراً بدينارهم حرافاً واتفق المتبايعان على

انهم لا يعلمان مقدار
الدينارهم وقد هلك في يد
البائع بعد التقايب
قال الشفيع كيف يفعل قال
القاضي الامام عمن أبي
بكر ياخذ الدار بالشفعة
ثم يعطى الثمن على رزقه الا
اذا ثبت للمشتري زيادة
عليه اهـ وكان قد قال أولاً
ويشترى ان الشفيع اذا قال
أنا أعلم قيمة الفلوس وهي
كذا أن ياخذ بالدينارهم
وقبضها فقال هنا وهذا
موافق لما بحثه يعني وافق
بحظه المنقول وقد علمت
الاحكام المذمومة عنها والله
أعلم (مسئل) في صحة غير
نافذة اشترى رجل من
أهلها داراً منها تقابل داره
ولها جارة ملاصقة فهل حق
الشفعة أم يشتركان
(أجاب) يشتركان لان حق
الملاصق مؤخر عن الشريك
في حق البيع وهما فيه
سواء فالعراق مشترك
والحال هذه والله أعلم
(كتاب النكاح)

يكون القول للذي المدينون في ذلك بيمينه (الجواب) نعم يكون القول قول المدينون لانه المملك وهو أدري
بجهة التملك كذا في الاشياء والعمادية وغيرهما من المعترات قال يبري زاده القول للمملك في جهة التملك
أي فالقول قول الدافع أي جهة دفع فسطح ذلك من ذمته كفي العمادية الا فيما اذا كان عليه ألف عن
متاع والف كفاية فجاء بالف يؤدبه عن كفايته وابي الطالب الاخذ الامنهما فاما الب ذلك ويقع القبض
عندهما وان قبض ولم يقل شيئاً فلهي ان يجعل المقبوض عن ايمهما شاعلان له في التعيين فائدة فيه تبيينه
تحصيل الفائدة كذا في شرح الزبادات ولم تعرض لمناقبه القول للمدينون قال في شرح الطحاوي الاختلاف
مق وقع بين من له الدين ومن عليه قدر الدين أو في صفته أو في جنسه فالقول قول من عليه الدين مع يمينه
اهـ وفي البرازية قال له المستأجر دفعت عن الدين وقال لا تجزى الا حرة فالقول قول الدافع لانه أعلم بجهة
الدفع اهـ وفيها من الثاني عشر من النكاح من نوع المهر مانصه فرضت النفقة عليه وعليه مهر فأعطى ثم
ادعى انه من المهر فالقول له وكذا اذا كان عليه وجوده من الدين فأدى شيئاً ثم ادعى انه من وجه كذا لانه
المملك فكان أعرف بجهة التملك اهـ وأجاب قارئ الهداية بأنه اذا عين المدين أحد الدينون كان في
تعيينه فائدة بان كان أحدهما من أو يكفيل والاخر لا أو أحدهما قرض والاخر عن مبيع صح التعيين
وان كان جنسا واحداً لا يصح التعيين اهـ والله تعالى أعلم (مسئل) فيما اذا دفع زيد لعمرو دراهم
ليدفعها عن ذمته لكرتير بآجرة له عليه وقال عمرو انك دفعتها عن ذمته خالداً نظير ديني بذمته واختلفاً في
ذلك ولا يثبت فهل القول قول الدافع بيمينه لانه أعلم بجهة الدفع (الجواب) نعم (مسئل) فيما اذا استدان زيد
مبلغاً معلوماً من الدراهم من عمرو وابتاع منه فرواً بيمينه من معلوم وبعد ما تسلم زيد الفرو من عمرو ثم عقد
البيع استرداه من عمرو وأخذها بدون وجه شرعي ويريد استردادها وأخذها من عمرو بالوجه الشرعي
فهل له ذلك (الجواب) نعم (مسئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغاً معلوماً من الدراهم بمرابحة شرعية
الى أجل معلوم ثم حل الاجل ودفع زيد مبلغ المربحة وتبقى أصل المبلغ بذمته بعد عدة سنين بالمعاملة وفي كل
سنة يدفع لعمرو قدر من الدراهم معلوماً الا ان يمتنع عمرو من احتساب ما دفعه لزيد في السنة المذمورة
من أصل الدين بدون وجه شرعي زاعماً ان الدين مال يمين تحت وصايته وأن ذلك شرع الدين ولم يصدر بينهما
معاملة ومباينة شرعية في السنة المرفومة أصلاً فهل يحسب ما دفعه لزيد لعمرو في السنة المذمورة من
أصل الدين ولا عبرة بزعمر ورواها كور (الجواب) نعم وجل أقرض عشرة دراهم وطلب على ذلك رجلاً
وأخذ منه مئتين قرصاً أن يحسب ذلك من الأصل جواهر الفتاوى من الكفاية (مسئل) فيما اذا استدان
زيد من عمرو مبلغاً معلوماً من الدراهم وابتاع منه خبزاً بيمينه معلوم وأجل ٤٠ راجع على زيد الى أجل
معلوم وصار زيد يدفع لعمرو في كل شهر تسعة قروش حتى حل الاجل ومضى بعده أكثر من سنتين وزيد
يدفع التسعة المذمورة لعمرو في كل شهر من السنتين حتى استوفى عمرو من الخبز من زيد ومبلغاً آخر
مربحة بالمعاملة شرعية وان عمرو عن ورنه وله وصي يمتنع من احتساب ما دفعه لعمرو وأدعى على الثمن

شرعياً ثم يبيع ما كان له من الأصل الذي اخذ في سكن جميع ابدار ما سانه ورأى القاضي أن يبتدئ المستأجر المذمور
بسكنه سنة وان سكن مالك نصف السنة الثانية فكن السنة ثم استأجر النصف الموقوف عن السنة الثانية وتبقى ما كان في جميع
الدار السنة الثانية التي كان حق سكناها صاحب النصف الثالث بالمهايا المذمورة ثم سكن بعد ذلك المستأجر سنة ونصف سنة بعد أن وقعت منه
مهايرة بينه وبين مالك النصف مشاهرة على أن يسكن سنة أشهر ومالك النصف بعد سنة أشهر وسكن المذمور الا شهر السنتين ولم يسكن
مالك النصف في الاثنى عشر في الحكم الشرعي فيما يخص صاحب النصف المثلث من السكن بالمهايا المذمورة كورة في هذه الصورة (أجاب) المهايرة

المذمورة غير صحيحة اذا المستأجر المذمور لا يملك المهايرة على الوجه المشروع لان المستأجر على الوقف أن يمنع مالك النصف عن الانتفاع
بجميع الدار في نوبته فهو عاجز عن تسليم جميع المحل خصوصاً ما فسد اجارته بالشيوخ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولان الاجارة لازمة من
الحائنين والمهايرة غير لازمة منها والمهايرة لا تبطل بالموت والاجارة تبطل به واذا كانت لا تبطل بالموت فكيف يمكنها المستأجر ان يتركها
ملكها لاستدعى عقد الاجارة ما هو فوقه وهو لا يجوز وقد قالوا في وجهها انها اقراض من وجه مبادلة من وجه والمستأجر لا يملك ذلك ولا يملكها جوزت
استحساناً للضرورة الانتفاع بالملك المشترك اذ قد لا يتأتى الانتفاع به الا بها كبيت صغير وما (٢٤٥) ثبت للضرورة ان يقدّر قدرها واذا علم

المذمور من أصل مبلغ الدين فهل اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي له احتساب ما دفعه زائد على الثمن
(الجواب) له احتسابه من أصل الدين كفي جواهر الفتاوى ومرة الفتاوى وأفتى بذلك الفهامة ابن نجيم
بما نصه ما تناوله بلا حيلة شرعية على أنه ربح المال المذمور بامض مضنون بالتناول ولم رد الشرع بحمله
مطلقاً فيحسب من أصل المال والله تعالى أعلم في القيمة من الكراهية من باب فيما يتعلق بالحبث في الاموال
حم لا بأس بالبيع التي يفعلها الناس للتحرز عن الربا عك هي مكروهة وكذا البقالي في تفسيره أن عند
محمد تكرهه وعند أبي يوسف لا بأس بها وعند أبي حنيفة مثله قال الزنجري خلاف محمد في العقد بعد القرض
أما اذا باع ثم دفع الدراهم لا بأس به بالاتفاق اهـ رجل له على رجل عشرة دراهم فأراد أن يجعلها ثلاثة عشر
الى أجل قالوا يشترى من المدينون شيئاً بتلك العشرة ويقبض المبيع ثم يبيع من المدينون بثلاثة عشر الى سنة
فيقع التحرز عن الحرام فاضحان من فصل فيما يكون فرائع الرمان كتاب البيوع وفيه حيل أخرى
فراجعها (أقول) مقتضاه انه يصح أن يحتال لجعل العشرة ثلاثة عشر وفي الدر المختار في آخرباب القرض
مانصه قلت وفي معروضات المفتي أبي السعود ولودان زيد العشرة اثني عشر أو بثلاثة عشر بطريق المعاملة
في زماننا بعد أن ورد الامر السلطاني وتوى شيخ الاسلام بان لا تعطى العشرة بأزيد من عشرة ونصف وفيه
على ذلك فلم يمتثل ما يلزمه فأجاب يعزرو ويحسب الى أن تظاهر نوبته وصلاحه فيترك وفي هذه الصورة هل رد
ما أخذه من الربح لصاحبه فأجاب ان حصله منه بالتراضي ورد الامر بعدم الرجوع لكن يظهر أن المناسب
الامر بالرجوع اهـ ما في الدر المختار فقد أفاد ورد الامر السلطاني والافتاء بناء عليه بان لا تعطى العشرة
بأكثر من عشرة ونصف ورأيت بخط شيخ مشايخنا السابحاني بان هناك فتوى أخرى بان لا تعطى العشرة
بأكثر من إحدى عشرة ونصف وعليها العمل اهـ وكأثره ورد أمر آخر بذلك بعد الامر الاول لكن قد منا
في كتاب الدعوى عن الفتاوى الخيرية أن أمر السلطان نصره الله تعالى لا يبق بعد موته وقد منحت تحقيق
المسئلة فراجع على فرض بقاء حكم أمره بعد موته الى الآن أو رد وأمر جديد بذلك من سلطان
زماننا أيده الله تعالى بنصره فاعيا يحسب مخالف وبعز زخلفته الامر السلطاني بالفساد المباعة فانه لو أقرض
مائة درهم مثلاً وباع من المسقرض ساعة بعشرين درهماً بقد شرعي مع البيع وان كانت تلك السلعة
تساوي درهمها واحد الان النهي السلطاني لا يقتضي فساد العقد المذمور الا ترى أنه يصح عقد البيع بعد
النداء في يوم الجمعة وروى النهي الالهي وان اتم وما ذاك الا لان النهي لا يقتضي الفساد كالمصلحة في
الارض المفصولة تصح مع الاثم كما تقر في كتب الاصول اذا علمت ذلك فقول المفتي أبي السعود ان حصله
منه بالتراضي ورد الامر بعدم الرجوع يزيد أن ما حمله القرض من غن السلعة والنداء على عشرة ونصف بلا
رضا المسقرض يرجع به على المقرض وهو مشكل وقوله لكن يظهر أن المناسب الامر بالرجوع أي وان
كان ذلك بالتراضي أشد اشكالاً ما علمت فان بيع السلعة ان كان صحيحاً يستحق جميع الثمن والام يستحق
شيئاً فتأمل ذلك فاني لم أحده جواباً شافياً والله تعالى أعلم (مسئل) فيما اذا كان لزيد ذمة عمرو ومبلغ دين

المشروطة فله بقدر ما بقي لما تقرر ان عقد الاجارة بالمهايرة يتجدد شيئاً فشيئاً على حسب حدوث المنفعة وهذه معناه ومن له الماسم هذا المذهب
يفتقر له صحة الجواب والله أعلم بالصواب (مسئل) في دعوى الغلط في القسمة بعد بناء أحد الشريكين هل تسمع أم لا لوجود البناء
(أجاب) تسمع لما في التارخانية نفعاً عن الذخيرة فاسم قسم دار بين اثنين وأعطى أحدهما أكثر من حقه غاملاً وبني أحدهما في نصيبه قال
يستقبل القسمة في وقته بناؤه في فسخه غير دفع نقضه ولا يرجعون على القاسم بقية البناء ولكن يرجعون عليه بالاجر الذي أخذ منهم اهـ
والله أعلم (مسئل) في باقين ومطل اقسمة واثني ربع الطفل فتصرف في نصيب نفسه هل يكون اجازة أم لا (أجاب) نعم يكون اجازة كما صرح به

في جواهر الفوائد والله أعلم (سئل) في حدود مشغل على أربعة عقود مائة لرجل نصفه ولا يجوز بيعه ولا حرمته يري صاحب النصف والربع قسمته وصاحب الربع الثاني ياتي هل يجبر القاضي الا على القيمة اذا اطلبها من بكاها أم لا (أجاب) نعم يجبر القاضي الذي هو بمنع * باجتماع أهل العلم والحال ما رفع ولم يتركها قائلًا بامتناعه * اجمع كل ملك في الذي جمع والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وثلاثة بنين وبنين وبنين وترك اسبابا لاهل لاحد البنين أن يختص بمنفعة دون بقية الورثة أم لا (أجاب) ليس له الاختصاص به ومنع شركائه عنه بل اذا طلبوا المهر لاهل اجمعوا الى ذلك (٢٤٦) واذا طلبوا القسمة وكان كبير امكن قسمته اجمعوا فان أي بعضهم يجبر على ذلك ليصل كل ذي حق الى حقه والله أعلم

معلوم من الدراهم فراجعه عليهم الى سنة ثم بعد ما راجعه بعشرين يوما مات عمر والمديون على الدين ودفعه الورثة لزيد فهل يؤخذ من المراجعة شيء أولا (الجواب) قال في القنية جواب المتأخرين انه لا يؤخذ من المراجعة التي جرت المباعدة عليها بينهما الا بقدر ما مضى من الايام قبل له اتفق به هذا قال نعم كذا في الانقروى والتنو رآ خال الكتاب وأفتى به علامة الروم مولانا ابوالسعود والحنوتى والله سبحانه وتعالى أعلم وفي هذه الصورة بعد اداء الدين دون المراجعة اذا ظنت الورثة أن المراجعة تلزمهم فراجعه عليها عدة سنين بناء على ان المراجعة تلزمهم حتى اجمع عليهم مال فهل يلزمهم ذلك المال أولا (الجواب) حيث ظنوا أن المراجعة تلزمهم وأنهم ادين باقي تركهم ثم بان خلافه فلا يلزمهم ما راجعوا به في مقابلة المراجعة التي لا تلزمهم على قول المتأخرين لان المراجعة بناء على قيام دين المراجعة السابقة التي على موثرهم ولم يوجبه وهذا في الزائد على قدر ماضى وهذه المسئلة نظير ما في القنية قال برزنجي لبركنخواهر زاده كائن بطالب الكفيل بالدين بعد اخذه من الاصيل وبيعه بالمراجعة شيئا حتى اجمع عليه ستون دينارا ثم تبين انه قد اخذه فلا شيء له لان المباعدة بناء على قيام الدين ولم يكن اه هذاما ظهر لنا والله تعالى الموفق (أقول) كائن وجهه أن المستقرض لم يشتر السلعة بغير ثمن غال الا في مقابلة الاجل في القرض فان الاجل وان لم يكن مالا ولا يقابله شيء من الثمن الا أنهم اعتبروه مالا هنا لكونه مقابلا لزيادة الثمن فلو أخذ كل الثمن قبل الحمول كان أخذه بلا عوض وفيه شبهة الى ما وشبهه الى ما حقيقة الحقيقة فاذا مات وحل الاجل سقط عنه من غن السلعة بقدر ما بقي منه وكذا اذا تبين ان لادين اصلا كفي مسألة الكفالة المذكورة فهو نظير فوان الوصف المرغوب من المبيع كما اذا اشترى عبد انا على انه كاتب لا يظهر بخلافه فان له رد وان امتنع الرد لعله رجع بالنقصان في الاصح والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمر ومبلغا معلوما من الدراهم الى اجل معلوم فراجعه شرعية ثم قضى زيد الدين قبل حلول اجله فهل لا يؤخذ من المراجعة التي جرت بينهما الا بقدر ما مضى من الايام (الجواب) نعم وهو جواب المتأخرين كذا في شتى الفرائض من التنو ورويته أفتى مفتي الروم ابوالسعود اخذت ولو كان الدين مؤجلا فقتضاه قبل حلول الاجل يجبر على القبول وان أعطاه المديون أكثر مما عليه وزنا فان كانت الزيادة بخبري بين الوزنين جاز وما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه أوفى الدين وقال انا معاشر الانبياء هـ كذا وزن محمول على ما اذا كانت الزيادة بخبري بين الوزنين واجمعوا على أن الدائق في المائة يسير بخبري بين الوزنين وقد قدر الدرهم والدرهمين لا يخبري واختلوا في نصف الدرهم قال أبو نصر الدبوسي نصف الدرهم في المائة كثير بردي على صاحبه فان كانت الزيادة كثيرة لا يخبري بين الوزنين ان لم يعلم المديون بالزيادة تزداد على صاحبه وان علم المديون بالزيادة وأعطاه الزيادة اختيارا هل يحل الزيادة للقايض ان كانت الدراهم المدفوعة منكسورة أو محاللا بغيره التبعض لا يجوز اذا علم الدافع والقايض ويكون هذا هبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة وان كان المدفوع صحيحا بضره التبعض وعلم الدافع والقايض جاز ويكون هذا هبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة متعينة من الصرف (أقول) هذا كله اذا لم تكن الزيادة

الزيادة في البيت الثالث الذي يدها هل لها ذلك بحيث لو رقت امره الى القاضي وطلبت التها بطلت بيمينها القاضي الزيادة الى ذلك فيجعل البيت الثالث بينهما مهابة لهذه مدة ولهذه مدة أم لا (أجاب) نعم بيمينها القاضي الى ذلك فيجعل البيت الثالث لهذه مدة معلومة ولهذه مدة معلومة بيمينها القاضي بالقبول مما واقعه أعلم (سئل) في عمار مشترك بين اثنين تقاسمهما تراض وقبض كل واحد منهما ما يخصه القسمة الشرعية واقتر كل منهما انه استوفى حقه مما هو مشترك بينهما والآخر يريدهما ما يقضاه يدعي الغني الفاحش فهل له ذلك بعد اقراره بالاستيفاء كذا كرام لا (أجاب) لا تسمع دعواه بعد اقراره بالاستيفاء للمناقضة كما صرح به علماءنا فاطبوني في قول لا تسمع

ولو لم يترجى كانه بالتراضي كالبيع فكيف مع الاقرار بالاستيفاء والله أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة فسمت بالتراضي بينهم بحضور جماعة واشهد كل على نفسه بالاستيفاء فهل تسمع هذه القسمة ولا تنقض بطلب احدهم نقضها بعد ذلك ولا تسمع دعواه الغني الفاحش في ذلك أم لا (أجاب) نعم تسمع القسمة بالتراضي بل هي آكد منها بقضاء القاضي بشهادة اتفاقهم على صحة دعوى الغني بالوجه الثاني دون الاول اذ لم يقر بالاستيفاء ولا تسمع دعوى الغني بعده مطالقا والله أعلم (سئل) في دار عليها عوارض سلطانية وملا كيا متفاوتون في مقدار الملك فيها هل تؤخذ منهم على قدر ملكهم فيها أم على قدر رؤسهم (أجاب) (٢٤٧) الغرامة المقررة على الخانات انما هي على الملك فتكون بقدره كما

الزيادة مشروطة اما اذا كانت مشروطة فهي رباحية لا تملك بالقبض على كل حال ويرجع بها صاحبها وان ابرأه عليها مادامت قائمة لان الرابا لا يسقط بالبراءة لو جوب رده حقا لا شرعا نعم لو ابرأه بعد الاستهلاك سقط كتابه في الاشياء عن القنية (سئل) فيما اذا كان لزيد بديمة عمر ومبلغ معلوم من الدراهم على سبيل القرض الشرعي وابتاع عمر ومنه سلعة بثمن معلوم من الدراهم مؤجلا الى اجل معلوم ويريد بدالات اخذ مبلغ القرض حالا وبراءة مائة من غن السلعة فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل باع آخراثة معلومة بثمن معلوم فقام عليه في اقساط معلومة وتسلم المشتري المبيع ودفع للبائع قسطا واحدا من الثمن بعد حلوله ثم مات البائع عن ورثة وتركه وعليه ديون لجماعة فهل لا يحل له اقساط بموته (الجواب) نعم قال في البرازية من البيوع من نوع في التأجيل ما نصه يموت البائع لا يحل للمشتري الثمن المؤجل ويموت المشتري يحل اه وفي البحر قبيل باب الربا والحاصل أن تأجيل الدين على ثلاثة اوجه باطل وهو تأجيل بدلي الصراف والسلم وصحيح غير لازم وهو القرض والدين بعد الموت وتأجيل الشفيع عن المبيع بعد الاقالة ولازم فيما عدا ذلك اه الاجل لا يحل قبل وقته لا يموت المديون ولو حاكمه بالحق مرتدا بدار الحرب ولا يحل يموت الدائن اشبهه من القول في الدين وفي شرح اجمع لومات البائع لا يبطل الاجل ولومات المشتري حل المال لان فائدة التأجيل أن يخبر فيؤدي من ثمن المال فاذا مات من له الاجل تعين الموقوف لقضاء الدين فلا يفيد التأجيل اه كذا في البحر في شرح قوله وصح بيمين حاله باجل معلوم محل السلم وصار المديون المؤجل يموت من عليه لا يموت من له فصولين من أحكام الدين والتأجيل (سئل) فيما اذا استدان رجل من آخر مبلغا معلوما من الدراهم وتسلمه منه على سبيل القرض الشرعي ثم طال به فامتنع من دفعه له بلا وجه شرعي زاعما انها كانا تراضيا على دفعه دفعات متفرقة فهل يلزمه دفع القرض حالا ولا عبرة بزمه (الجواب) نعم والاجل في القرض باطل خلافا للمالك وابن أبي ليلى لان القرض اعار ولو جرد معنى الاعارة فيه وهو التسليم على الانتفاع بالعين مع الرد والاجل في العوارض باطل لانها شرعت غير لازمة ومتى صح التأجيل صار لازمة قبل مضي الاجل فتضمن التأجيل تغيير حكم الشرع فلا يجوز محيطا المرخص من باب القروض والمديون التأجيل فيما عدا القرض من قيم المتعلقةات وضمان المستهلكات وغن البياعات صحيح يبرى عن الذخيرة من المداينات ونقلها في الذخيرة في الفصل التاسع في القرض والاستقراض (سئل) فيما اذا استدان زيد من همد مبلغا معلوما من الدراهم على سبيل القرض وتسلمه منها ثم ماتت عن ورثة فقسما المبلغ على زبدي افساط معلومة أخذوا منه بعضها ويريدون معا البتة بالساق وأخذوا منه حلالا فهل ايسم ذلك (الجواب) نعم لانه قرض قال في الاشبهاء من المداينات كل دين اجله صاحبه فانه يلزم تأجيله الا في سبعة الاولى القرض الخ اه ولومات المقرض فأجل القرض وارنه فانها تهاؤه لا يصح قسمة في باب ما يتعلق بالاجل في القروض من كلب المداينات ماتت المرأة والمهر على الزوج فأجله سائر الورثة شهر فهل لهم أن يطالبوه قبل الشهر (الجواب) نعم لان

طلبت من غلتها ترجع اليه كما كان أو وفا والله أعلم (سئل) في قرية غرامتها السلطانية على شجر يتونها أو أرضها هل اذا بيع ورتون منها تبعه الغرامة لكونها على ذلك أم لا (أجاب) نعم تبعه الغرامة السلطانية حيث كانت بحسبه فانهم صرحوا بان الغرامات السلطانية ان جعلت على الاملاك فهي بحسبها وان جعلت على الرؤس فهي بحسبها وان جعلت عليها فهي بحسب مالان لا يمكن دفعها فوجب توزيعها على حسب ذلك وقد صرحوا ايضا بان من قام بتوزيع النوائب السلطانية على وجه العدل والمساواة كان مأجورا ومن قام به على وجه الظلم وهوى النفس كان مأزورا والله أعلم (سئل) في أرض على زراعتها اجبايات سلطانية معلومة من زرع رجل فيها شجر بارز صفيها ويريد صاحبها

الصبي جعل الحياة كلها على صاحب الشئ له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك وتكون موزعة بالمعادلة بينهما حيث لم يمكن دفعها
بالسكنة والله أعلم (سئل) في غراس وبناء بعضه وقف وبعضه ملك هل يقسم جبراً بطلب أحد الشرى يكن (أجاب) أن أمكنت المعادلة قسم جبراً
أما مطلق القسم فليس مخرجاً من أنه يجبر لا يجبر إلا في ما يفي بمقتضى الجنس سواء كان من ذوات الامثال أم لا بشرط عدم تبدل المنفعة بالقسم
فلا يجبر في مختلف الجنس وما تبدل منفعة بالقسم كالرجح والجمام وأما القسمة التي لا يميز الوقف على الملك فقد كثر النقل فيها ومن صرح بها صاحب
البحر في شرح قوله ولا يقسم والله أعلم (٢٤٨) (سئل) في أخوين بينهما كرم اقتسماه مناصفة فيلزم أن يرضى بهما من غير قضاء فاض فأهل

أحدهما ما وقع في سهمه
التأجيل صفة العقد فيستدعي بقاء العقد كالزيادة وبقاء العقد بقاء المعقود عليه ولم يبق الأثرى أنه لو أجل
التمن بعد هلاك المبيع أو زاد في الثمن أو في المبيع لا يصح ولو أجل بعد هلاك البائع والمشتري والمبيع قائم
صح قاعدة في الدعوى في أوائله فتاوى الانقروى من كتاب المداينات (أقول) أي والمعقود عليه وهو
المبيع لم يبق بموت المرأة أم لا (سئل) فيما إذا كان لزيد على عمرو مبلغ معلوم من الدراهم عن دقيق كان
ابتاعه عمرو منه وقسط زيد المبلغ المزبور على عمرو في أقساط معلومة لدى بينة شرعية ويريد أن
الرجوع عن التقسيط المذكور وطلبه حاله هل يصح التقسيط المذكور ولازم أو ليس له طلبه حالاً
(الجواب) نعم كل دين أجله صاحبه فإنه يلزم تأجيله إلا في سبعة ليست هذه منها (سئل) في امرأه فقت
دين رجل لدايته بغير أمر الرجل وتريد الرجوع على الدائن فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم ومن قضى
دين غيره بأمره أو بغير أمره يخرج المقتضى به عن ملك القاضي إلى ملك المقتضى له من غير أن يدخل في ملك
المقتضى عنه ألا يرى أن قضاء القاضي عن الميت صحيح مع أن الميت ليس من أهل الملك ابتداء فخير من
كتاب المداينات من الفصل الثاني وفي العمادية من أحكام السفلى والعلو المتبرع لا يرجع بما تبرع به
على غيره كالموقوف دين غيره بغير أمره اه أقول ويأتى في بيان في أول كتاب الرهن نقل آخر في هذه
المسألة (سئل) فيما إذا كان لزيد مبلغ معلوم من الدراهم مرصده على حاتون وقف صرفه باذن متولى
الوقف في تعميرها الضرورى بشرطه ثم مات عن أب فدفع له عمر والمبلغ ليقب له مرصداً كما كان لزيد وصدر
ذلك بدون إذن من المتولى ويريد عمر ومطالبة الأب والرجوع بنظر المبلغ المزبور عليه بدون وجه شرعى فهل
ليس لعمر ذلك (الجواب) نعم لأن من دفع دين غيره بغير أمره فلا رجوع له على الدائن كما صرح به في
العمادية في الفصل الثامن والعشرين ولا على المدين لما في العمادية أيضاً من أحكام السفلى والعلو المتبرع
لا يرجع بما تبرع به على غيره كالموقوف دين غيره بغير أمره اه والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا استدان
زيد من عمرو ومبلغ معلوم من المصارى المعلومة العيار على سبيل القرض ثم رخصت المصارى ولم يندفع مثلاً
وقد تصرف زيد بمصارى القرض ويريد عمر ومطالبة الأب والرجوع بنظر المبلغ المزبور عليه بدون وجه شرعى فهل
أعلم في البرازية من أوائل البيوع في نوع الكساد والراجح اشتري بالنقد الرجوع وتباضا وتقبلا لا إلى أن
قال ولو كانت تروج لكن انتقص فبها لا يفسد أي البيع وليس له الا ذلك في فتوى البعض وفتوى
القاضي على أن يطلبه الدراهم التي يوم البيع بعين ذلك العيار ولا يرجع بالتفاوت وكذا الدين بعين
بطلبه الدراهم الدين أيضاً يوم الدين بعين ذلك العيار خصوصاً والقروض تقضى بأثمانها اه (سئل)
فيما إذا مات زيد عن ابن بالغ ولم يخلف شيئاً فزعم عمرو أنه ديناً على الميت وطلبه من ابنه فدفعه له طائفاً
على أبيه ثم ظهر وتبين أن ليس له عمرو على زيد من أصل ولا يرد الابن بمطالبة عمرو بنظر المدفوع له
والرجوع به عليه فهل له ذلك (الجواب) حيث ظن أن عليه ديناً فبان خلافه بسوغ للابن الرجوع بما آذاه
وته تعالى اه والمسألة في الاشياء من قاعدة لا عبرة بالنقل بين خطوه ومن دفع شيئاً ليس بواجب عليه الخ

أحدهما ما وقع في سهمه
بقت أشجاره وخفت آثاره
والأخر اعتنى به بإصلاح
أرضه وشجره والتردد إليه
بما كرهه وبقره فاستغلق
واستوى وغاب شجرة قالق
الحب والنوى فازدهى في
عيني أخيه ويريد نقص
القسمه ليأخذ لنفسه سهماً
يشبهه فهل يمنع ذلك عليه
شراً أم لا (أجاب) يمنع
عليه ذلك والحال كذلك
هذا وقد صرحوا في كتاب
القسمه أنها إذا كانت
بقضاء القاضي وظهر غير
فاحش تنفس عند الكل
وإذا كانت بالتراضي
اختلسوا ذكر في أدب
القاضي من شرح الامام
الاسيوطي أن دعوى العين
في القسمه إذا كانت
بالتراضي لا تسمع كقضى
البيع وقال بعض المشايخ
تسمع كولو كانت القسمه
ب قضاء القاضي اه وفي
فتاوى قاضيان وقال
الامام أبو بكر محمد بن
الفضل نسمع دعوى
العين وله أن يبطل القسمه
كولو كانت بقضاء القاضي

اه وهو الصحيح اه كذا ذكره كثير من أصحاب الشروح والفتاوى فعلم به ان القسمه بالتراضي ألزم منها بقضاء
القاضي وجهه أن العين في البيع لا يوجب الفسخ فكذلك لا يوجب فسخ القسمه بالتراضي والقضاء مجبر فلم يقع الرضا فله دعوى العين فكيف
تنقض القسمه في واقعة الحال وقد تغير المقسوم من حال إلى حال والله أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة قسمت فأصاب امرأه من بيت
وسجل طريقه الطريق القديم فارتدت السلوك منها قال شركاؤها أن له طريقاً جديداً فقامت مع وكيل قبل القسمه على أن يكون السلوك
منها والحال أنه ذكر في صان الاقسام ان الاستطراق من الطريق القديم ويريدون منعها من السلوك في القديمة فما الحكم الشرعى (أجاب)

حيث جعل طريق البيت عند القسمة طريقه القديمة لزم الاستطراق منه وبطل الاتفاق السابق عليه من الوكيل اذ حكم الوكيل في ذلك حكم
الاصيل وهو لو وجد منه ذلك كان كذلك وصار رجوعاً عن الاتفاق السابق فلا يسوغ لهم المنع من السلوك في القديمة والله أعلم (سئل) في
شريكين في كرم اقتسماه مناصفة فاستحق رجل نصفه شائعاً فصالحا على شئ منه ثم ادعى أحدهما بطلان القسمه والشركة مناصفة فيما سبق
ويريد تجديد القسمه وادعى الآخر أن كلاً صالحاً عن حظه الذي بيده وترك له ما بقي ولا حظ لالا تخومه فما الحكم (أجاب) المسألة على
حسب اقواعد المذهبية انه ان وقع الاستحقاق على كل واحد منهما تجزئ شائع كالنصف (٢٤٩) من هذا ومن الآخر أنه ورضى كل بما

وفي الدعوى من الخيرية ضمن سؤال المدعى عليه اذ دفع شيئاً بناء على انه يلزمه فظهر عدم لزومه له رجوع به
كما هو ظاهر اه (سئل) فيما إذا كان لورثة زيد المتوفى قدر معلوم من الدراهم دين بتمتعهم والغائب
موروث لهم عن زيد بدينار جماعة منهم نصيبهم من ذلك الدين من رجل فطالب عمر أفاضت ويريد الرجل
طالب الثمن ممن قبضه منه فهل له ذلك والبيع المزبور غير صحيح (الجواب) نعم ويبيع الدين لا يجوز ولو باعه من
المدين أو وهبه جاز أشباهه من أحكام الدين وقد أفتى بمثل ذلك العلامة الترنائشي كما هو مذكور في فتاويه
من البيع (سئل) فيما إذا قال ذى كذا ادفع عني فلان كذا مبلغاً من الدراهم على أن ذلك على دفع
المأمور لفلان المبلغ المذكور ويريد الرجوع على الآخر بذلك بعد الثبوت فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي
كفالة عصام قال افض فلاناً على أو ادفع عني على أن ذلك على دفعه له الرجوع فيكون
أقراراً بأنه عليه وان قال افض أو ادفع ولم يقل عني ان المأمور شرى كذا وأخطب طائفة من العادة بينهما ما أن
وكيل الآخر أو رسوله يأخذ منه ما يحتاج اليه الآخر شرى ولو قرضاً ثم يعطيه الآخر له أو في عيال الآخر
أو لا تمر في عيال المأمور يرجع وعند انتفاء هؤلاء لا يرجع عند خلافه للثاني ثم لا يرجع الدافع على
المدفوع اليه ان قال ادفع أو افض قضاء وان قال ادفع ولم يقل قضاء يرجع حلاً على الأمر بالإيداع وفي
بعض الفتاوى يرجع الدافع على القابض ولم يفصل والحق ما ذكرنا برأيه من الوكيل من نوع في المأمور
بدفع المال ومثله في الذخيرة من كتاب المداينات وعبارتها من الفصل السابع الدفع متى حصل بطريق
القضاء لا يكون للدافع ولاية الاسترداد اه وتسام التنازع فيها وفي البرازية أيضاً ومثله في الحائنة
من الكفالة والعمادية والفصولين في أحكام العمارة في ملك الغير (سئل) فيما إذا مات المدين عن تركه
مستة على مواصل وأمتعة وله ورثة يكفون الدائن بأخذ عين التركة المزبورة بدلاً عن دينه وهو لا يرضى الا
بأخذ مثل دينه فهل لا يجبر على أخذ العين بل تباع بمن مثل الدين ويوفى منه (الجواب) نعم اذا الدين نقضى
بأثمانها فتباع التركة بمثل الدين ويوفى منه الا اذا أراد الورثة إبقاءها لهم ودفع مثل الدين لصاحبه منهم
فأهل ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قبض من آخر عدة دنائير ديناً عليه وقضى به ما ديناً عليه لزيد
فرد زيدا منها ديناراً على الرجل ويريد الرجل رده على صاحبه الآخر المذكور فهل له ذلك (الجواب) نعم
قال في البحر في خيار العيب تحت قول الماتن ولو باع المبيع فرد عليه بعيب قال بعد كلام وعلى هذا اذا قبض
رجل دراهم له على رجل وقضاهما من غيرهما فوجدها الغريم يزويها فرداها عليه بغير قضاء فله أن ردها على
الاول اه أخذ دراهمه عن عليه وانتقدها الناقد ثم وجد بعضها زوفاً لا ضمان على الناقد وترد على الدافع
وان أنكر الدافع أن يكون ذامد فوعده فالتقول قول القابض مع عيبه كما سيجي في القول لمن لا يسكر أخذ
غيرها وهذا اذا لم يقر باستيفاء حقه أو الجياد فان كان أقراً لا يرجع ان أنكر الدافع أن يكون ذاهو كذا
في آخر الفصل السابع من قضاء البرازية فتاوى الانقروى من كتاب المداينات (أقول) وقد مناهم
الكلام على هذه المسألة عن الامام الطرسوسى في خيار البيع فراجع اه (فروع) * أحد الورثة لو قبض

(٢٢) - (فتاوى حامديه) - (ثاني) جميعهم التركة جميعها حتى الدار الرهن هل يسقط الدين أم لا وإذا قلتم لا هل يبطل الرهن ويصير
له المطالبة في التركة أم لا (أجاب) لا يسقط الدين وله المطالبة في التركة وقد انفسخ الرهن والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجلين بينهما مال
اقتسماهما بالتراضي وجعل لأحدهما دراهم على الآخر زيادة لثمن حقه هل تقسم القسمة بلزم المال المجمع مع الاوكس أم لا (أجاب)
نعم تصح القسمة ولزم المال والله أعلم (سئل) فيما إذا باني أحد الشركاء في الدار المشتركة بغير إذن بقية الشركاء ما حكمه (أجاب) ذكر علماءنا
إذا باني أحد الشركاء بغير إذن الآخر فطلب رفع بناءه قسم فان وقع في نصيب الباني فيها والا هدم ولا يخفى انه اذا لم يكن القسمة أولم يرضى

بما تعين اهدم والله أعلم (سئل) فيما اذا بنى أحد الشركاء في الدار بناء بغير إذن البقية بنقض مشترك من الدار ما حكمه (أجاب) لا يملك الباقي رفعه ولا يرجع بقيمة ما لم يبنه بعد الزرع ولا بأس بالعمل اذا لم يبنه الا بالعدد كما نص عليه في البرازية وفي التنازلية نقل عن الناصري حاطب بن اثنين انهم دمي أحدهم بغير إذن صاحبه كان متطوعا اذا لم يكن له ما عليه جذوع وان كان له ما عليه جذوع منع صاحبه عن وضع الجذوع حتى يأخذ نصف ما أنفق في الجداراه والله أعلم (سئل) في متقاسمين ادعى أحدهم بعد القسمة ان المورث استهلك غلة قريته وسمى ذلك هل نسمع دعواه أم لا (أجاب) (٢٥٠) نسمع دعواه لانهم من قسم دعوى الدين لامن قسم دعوى العين اذ هو جسد ذلك ثبوت

القيمة في الزمة أو المثل شيئا من بقية الورثة وأما من التركة وفي التركة دون علي الناس ان كان مراده البراءة من قدر حصته من الدين صح وان كان مراده تملك حصته من الورثة لا يصح لانه تملك الدين من غير من عليه الدين كذا ذكره رشيد الدين وفي موضع آخر الوارث اذا قال تركت حتى لا يبطل حقه لان الملك لا يبطل بالتزك عبادية في الفصل ٢٨ للمدعيون طلب القبالة من رب الدين بعد القضاء ان كان دفع هو ورق الكتابة ولومات الدائن بعد الاستيفاء بقيت القبالة في يد الورثة فلا مدعيون طلبها منهم ان كانت الكاغدة مملوكة له وان كانت مملوكة للدائن فله طلب وثيقة القضاء منه أو من ورثته اذ لم يدفع القبالة ولا بد في صحة دعوى القبالة من بيان قدر الكاغدة وصفها وبيان قدر المال المكتوب فيها حاوي الزاهدي ومثله في القيمة من المداينات * أخذ من دينه دينار فوجده زائفا فغله في الروث ليروج ليس له الرد وكذا الحكم في الدرهم اذا أخذه من دينه فوجده زائفا فغله في البصل أو نحوها ليروج ليس له الرد كذا قال أبو يوسف والظاهر أنه من المداينات من فصل مسائل متفرقة وفيه أعطى المستقرض المقرض مالا لميز الجيد من الردي عو يأخذ منه حقه فذلك في يده هلك من مال القاضي في قولهم جميعا لان الأخذ للتحويل لا للاقتضاء * دفع المدعيون الى الدائن حقه ثم دفعه الدائن اليه لينقذه فذلك في يده هلك من مال الدائن ولو دفع المطلوب الى الطالب حقه زائفا وقال أنفق وان لم يرج فرتد على نفسه فله الرجاء استحضارنا لقياسا كذا قاله أبو يوسف والظاهر أنه قول الكل بخلاف ماله باع عبدا أو جارية فوجدها مستترى به عيبا فقال البائع أعرضها على البائع فان نفقت والا فرتد على نفسه فليس له أن يردّها اه * الاجل حق المدعيون فله أن يسقطه اشياء من المداينات عن الزباني والخائفة وفيها من قاعدة التابيع تابع قال المدعيون تركت الاجل أو أبطلته أو جارات المال خلافاً له يبطل الاجل كفي الخائفة وغيرها * اذا ألتف الدائن عينا من مال المدعيون ان من جنس الدين صار قصاصا وان من خلافه لا بلاما قصاصة ان مثليا أو قيميا على المختار برزاية من بيع الوفاء * هل نسمع الدعوى في الدين المؤجل على المدعيون لاثباته ونسجيه أم لا (أجاب) قارئ الهداية رحمه الله تعالى نعم نسمع الدعوى فيه لا ثبت نه لا للمطالبة والله تعالى أعلم

(كتاب الرهن)

(سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم ورهن عنده آنية نخب من قيمتها أكثر من الدين رهنا شرعيا مسلما ثم ان عمرا رهنا عند بكر وسلمها له بدين استدان منه بلاذن من زيد ولا وجه شرعي وهلك عند بكر وريد زيد تضمين عمرو بقيمة الزائد عن الدين بعد الثبوت فهل له ذلك (الجواب) نعم ومن باع رهنه وأبدعه وأجاره واستخدمه وتعديه كل قيمته فيسقط الدين بقدره شرح الشوري (أقول) حاصله أن الرهن مضمون عند التعدي ضمان الغصب فيضمن المرتهن كل قيمته لكن دينه أسقط عنه من قيمة الرهن بقدره فيبقى عليه أداء الزائد على الدين ان كانت قيمة الرهن أكثر وان كان الدين أكثر رجوع هو بما زاد على قيمة الرهن وسياتي في آخر كتاب الرهن تمام النقل لهذا السؤال عن

بضيب نفسه الابه ومثل الطاحونة الصبابة اذا الطاحونة مثال لا ينقسم لا أنه حكم خاص بها كذا هو ظاهر الفصول واذا أردت تحقق العلم بهذا الحكم فراجع كتب المذهب وتأمل واحذر زلة القدم فان في هذه المسئلة وقع تحير واضطراب في كلام الاصحاب والله الموفق للصواب (سئل) في الشريك في العقار اذا امتنع من تعميره الضرورى هل لشريكه أن يضع يده عليه الى أن يدفع له ما غرمه على ما يخصه فيه أم لا (أجاب) المصريح به في كتب أئمتنا ان العقار اذا انهدم لا يجبر أحد الشريكين فإدعى تعميره ولكن يبنى قوله القبالة الخ القليل الكفيل والجمع قبل وقيل لا ومن قبل شيئا وكتب عليه بذلك كتابا فاسم ذلك الكتاب المكتوب القبالة معربا منه

الاخر باذن القاضي ويمنع عن شريكه حتى يأخذ ما يخص حصته شرعية مما أنفق فان امتنع شريكه عن ذلك فرفع الامر الى القاضي بحسبه حتى يستوفيه كسئلة الراهن والمرتهن والله أعلم (سئل) في أرض مشتركة بين رجلين غرس أحدهما الأرض المذكورة وريد أن يخص بالغراس دون شريكه فهل يكون ما غرسه مشتركا بينهما أم لا (أجاب) ان غرس بغير إذنه لنفسه بالغراس له واشريكه أن يكلفه فله الا اذا طلبا قسمة الأرض فاذا قسمت فان وقع الغراس في حصة الغارس فيها والاقطع وان وقع بعضه في حصته وبعضه في حصة الآخر فوقع في حصته فأمره اليه وما وقع في حصة الآخر له أن يكلفه فله وان غرس بأذنه لهما أو أطلق (٢٥١) فهو مشترك بينهما وان عين للغارس فهو له وكان مستعير الحصة شريكه

الفصول العمادية قال المؤلف في العمدة للصدر الشهيد رجل ارتهن من امره أدارا وغابت ففاه رجل وقضى دينها وارتهن الدار منه وضعت الجيران له فباع الراهنه وأخذت الدار فليس للمرتهن الثاني ان يطالب بها بشي لانه تبرع بدون أمرها ولا يطالب من المرتهن الاول لانه أوفاه حقا واجباله ولا يأخذ الجيران لان ضمانهم لم يصح لانهم ضمنوا مالا ليس بواجب (سئل) فيما اذا سرق الرهن من عند المرتهن بلا تعد منه ولا تعصير في حفظه وكانت قيمته تزيد على الدين فهل يسقط الدين ولا يضمن المرتهن الزيادة (الجواب) نعم كما في المتون (سئل) في امره أقره بنت عند رجل طنفسة قيمتها خمسة وعشرون قرشاً بخمسة قرش استدانها منه وتسلم الرهن فتعيب عنده عيبا فحشاها كل العث حتى صارت قيمته خمسة قرش فهل يضمن ويسقط من الدين بقدره وتقتل المرتهنة الرهن بقرش (الجواب) نعم قال في البرازية وان انقص الرهن عند المرتهن قدره أو وصفا سقط من الدين بقدره بخلاف النقصان بتراجع السعر على ما عرف في الجامع فالرهن فروا قيمته اربعون بعشرة فافسده السوس حتى صارت قيمته عشرة فبطل الرهن بدرهمين ونصف ويسقط ثلاثة ارباع الدين لان كل ربع من الفرو صرهون ربع الدين وقد بقي من الفرو ربعه فيبقى أيضا من الدين ربعه اه (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو ومباغا معلوما من الدراهم الى اجل معلوم ورهن عنده على ذلك رهنا مسلما يساوي قدر الدين ثم حل الاجل ودفع له زيد دينه وطلب رهنه فادعى عمرو انه فقد فهل يضمن ويرد ما استوفاه الى الراهن (الجواب) نعم قال العيني في شرح الكفر فله ذلك الرهن بعد قضاء الدين قبل تسليمه الى الراهن استرد الراهن ما قضا من الدين لانه تبين بالهلاك انه صار مستوفيا من وقت القبض السابق فكان الثاني استيفاء بعد استيفاء فيجب رده اه ومثله في البرازية في الثالث من الضمان ومثله في فتاوى الكاظم وفي (سئل) في الرهن اذا فقد عند المرتهن بدون تعد ولا تعصير في الحفظ وقيمتها أكثر من الدين فهل يملك بالدين ولا يضمن المرتهن الزائد على الدين والقول قول المرتهن في قيمة الرهن بميمته (الجواب) نعم الحكم كما ذكره والله تعالى أعلم قال في الدر المختار في باب التصرف في الرهن اختارنا في الدين والقيمة بعد الهلاك فالقول للمرتهن في قدر الدين وقيمة الرهن شرح التكملة اه (أقول) كتبت في رد المحتار على الدر المختار في هذا المحل ما نصه صورة المسئلة ما في الخائفة وغيرها لو كان الراهن يدعى الرهن بالالف والمرتهن بخمس مائة فان كان الرهن قائما يساوي الفاتحافا وازداد ولو هلكا فالقول للمرتهن لانه ينكر زيادة سقوط الدين اه زاد الاتفاق ولوا اتفاقا ٣ على انه بالف وقال المرتهن قيمته خمسمائة وقال الراهن الف فالقول للمرتهن الا ان يبرهن الراهن لانه يدعى زيادة الضمان اه ملخصا اه بقي هنا شي وهو ان ظاهر كلام المؤلف ان المرتهن لا يضمن الزائد على الدين من قيمة الرهن اذا ادعى الهلاك وان لم يبرهن على ذلك وهو مخالف لما في الخبر به حيث سئل عن الرهن اذ لم يعلم ضياعه الا بقول المرتهن هل يضمن قيمته بالغ ما بلغت فأجاب نعم حيث لم يعلم ذلك بالبرهان كما صرح به في تنوير الابصار والدرر والغرر اه وعبارة التنوير به كذا وصح بدعوى الهلاك بلا برهان معالة ومثله في الدرر وشرح الماسكي والذي حرره في رد المحتار ان هذا غير صحيح

مشتمل الاحكام نقل عن جواهر الفتاوى اقتضاه وادار فوقع الخوض في سهم والمسئول في آخر ان لم يشترط في القسمة فله صاحب المسئل أن يمنع إجراء الماء اه الخاصل أن السطع الذي عليه العلية ملكه الشريك كذا بالقسمة ولم يشترط في القسمة حق القرار عليه فله أن يكلفه رفع بنائه والحال هذه والله أعلم (سئل) في كرم بين رجل وامرأته لاصقة أرض لهما بغير عهدها بالجهة تعرف بحدودها الاربعة قوله ولوا اتفاقا أي لانه لما قال ان الرهن وقع على خمسمائة من الفاتحافا صارت منكر اسقوط الباقي فكان القول له فله صورة الاختلاف في قدر الدين الذي وقع به الرهن اه منه

انقسمت مع تركها للسكرم بقضاء القاضي وتفاوتوا في ما بعد ان قبض كل ما يخصه بالقسم ثم اختلفا فادعى الرجل ان الحيلة في داخل
نصيبه وادعت المرأة عدم ادخال الحيلة في القسم وانما باقية على الشركة في الحكم الشرعي (أجاب) اذا اقام الرجل بينة على ما ادعى حكمه
به واذا لم يقدم بينة فان وتفسخ القسم بينهما ثم يستقبلان ان شاء الله تعالى في المبيع وهو ظاهر والحال هذه والله أعلم (سئل) في
أخوين نشأ في الأعمال سراً وحصل بينهما شياً فأنشأ الكبير منهما ولد فأخذ في العمل مع عمه وأراح والده مدة سنين وأخذ والده
يستغل في مصالح القرية شيخاً ويتصرف (٢٥٢) التصرف التدبير لا العمل والآن يريد أن يقسم المال المحصل على الطريقة المذكورة

فيجعل له ولولده الثلثين
ولأخيه الثلث فهل له ذلك
أم لا ويقسم انصافاً بعد
الابن معن والده (أجاب)
ليس له ذلك ويقسم انصافاً
بين الأخوين ولا يسهم
للولد المعلن لأبيه والحال
ما ذكر والله أعلم (سئل)
في رجل له بنت وبنت
أعدهن لهما ما كان شئ
وكان يقسم الغلة عليهن في
حال حياته ما أعده لهن
في حياته وله أولاد ثم مات
جدهم فادوا أن يأخذوا
ما كان يأخذونه أبوهن هل
لهم ذلك أم لا (أجاب)
ليس لهم ذلك إذا يلزم من
أعداده لهن ما كان لهن
فتكون الاما كن من جلة
ما ترك فتقسم على فرائض
الله تعالى ولم يرض الله
تعالى لان الابن مع الابن
شياً ولا يلزم أن يقسم نصيبه
الغلة ملك المستغل كغيره
ظاهر والله أعلم (سئل)
في جماعة اقسموا داراً
وانفصل كل بتاليه منها
فأحق على أحدهم طريق
نصيبه لجهة وقف فما

الحكم الشرعي (أجاب) تنسخ القسم وتنفذ لان المقسمين انقسموا بتكامل النفع باختصاص
كل منهم بنصيبه ونفع أسباب تعلق حق كل واحد منهم بنصيب غيره ونشرط القسم عدم فوات النفع بالقسم ولا بد من اقرار نصيب كل
واحد بطريقه في الارض والدار ونشره في الارض وتبطل ما قسمه من قبل أو طريق في مال الآخرة بشرط ان القسم تصرف
عنهم أمكن والانشط القسم وانتهى (سئل) في أبي عم تقاسم كروما وضاهما وأشهدا على أنفسهما عهداً بذلك وثبت ذلك عند نائب
الحكم الحنفى بشهادة شهود وكتب بالقسم وادعوا العامين بينهما ما صل وتسلم كل ما يخصه وكذا على أنفسهما أنه متى ادعى أحدهما على

الآخر بنفي بخالف ذلك أو تكسب عن هذه القسمة يكن عليه بالنذر الشرعي بخسور داراً ذهباً بشرى به في الارض مستحقاً لغيره
ثم ادعى أحدهما أنه سبق هذه القسمة بين أبيهم وأباه وقف ما يخصه عليه وأبرز من يده كتاب وقف حاصله شهد فلان وفلان معرفتهما
افلان وأنه أشهدهما على نفسه أنه وقف ما هو ملكه وهو كذا وكذا شهادة بوجهه وصلى المدعى من غير مدعى شرعي بدعى بالوقف وحضر شاهدان
من شهود القسمة الاولى شهدا بصدقه فعمل بمات نائب الحكم الحنفى فهل هذه الدعوى مسموعة ومنه ما ترتب عليه من شهادة شاهد القسمة
الاولى صحيح أم لا (أجاب) لا تسمع الدعوى المذكورة ولا الاشهاد لأمور كثيرة منها التناقض (٢٥٣) من المدعى والشاهد في المدعى السابق

بدعواه الضمان عن نفسه فلا يصدق بخلاف من ادعى رد الوديعة أو العارية فإنه يصدق لان ذلك لم يكن مضموناً
عليه بالهلاك كما مر فلم يكن نافيًا بدعواه الضمان عن نفسه والذي في فتاوى قارئ الهداية نصه سئل عن
المرتهن اذا ادعى رد العين المرهونة وكذبه الراهن فهل القول قوله أجاب لا يكون القول قوله في رده مع عينه
لان هذا شأن الامانات لا المضمونات بل القول للراهن مع عينه في عدم رده اليها ومثله ما مر في كلام المؤلف
عن ابن شلبي والتنازعانية وغيرهما ومثله أيضاً في فتاوى ابن نجيم وهذا هو المذهب كور في المعراج فلزم اتباع
المنقول كيف وهو المعقول لكن ينبغي أن يقال ان ذلك فيما اذا كان الرهن غير زائد على الدين فان كان زائداً
ينبغي أن لا يضمن الزيادة لتمسكها بأمانة غير مضمونة فيكون القول قوله فيها سواء ادعى الردي فقط أو الردي
والهلاك بعده عند الراهن فتأمل هذا ما يسر المولى تحريره على العبد الفقير في رد المختار على الدار المختار
(سئل) فيما اذا رهن زيد داره المعلومة عند عمرو وبين شرعي رهنها شرعيه مسلمة بعد ذلك رهن زيد الدار
المزبورة ثانياً عند بكر بدون اذن عمرو ولا وجه شرعي ولا في الرهن الاول فهل يعتبر الرهن الاول ولا يعتبر
الثاني (الجواب) نعم قال في الحاوي الزاهدي وامنرازي ليكر خوارزمي زاده رهنه عند آخر بعد ما سلمه للراهن
الاول وأخذ به غير اذن الاول وسلمه اليه لا يكون رهنه فيما بينهما حتى لو قضى الاول دينه لا يكون للثاني حصة
بخلاف بيع الرهن لان البيع يتم بالعقد دون الرهن اه وفي فتاوى العلامة الشيخ الحجيل اذا ثبت الرهن
الاول فالثاني غير صحيح (سئل) فيما اذا رهن زيد داره عند عمرو وبكر رهنها شرعيه مسلمة لهما بين شرعي
معلوم لكل منهما فهل يكون الرهن صحيحاً وكلاهما من كل منهما (الجواب) نعم في التنوير من باب ما يجوز
ارتخائه وما لا يجوز (أقول) أي يصير كله محبوساً بين كل واحد منهما لا أن نصفه يكون رهنه من هذا ونصفه
من ذاك قاله ابن السكال (سئل) فيما اذا باع زيد بستانه من عمرو وبيع وفاء بستانه فيه غبن فاحش على انه ان رد
زيد الثمن لعمره ورد المبيع وتسلم عمرو والمبيع وأغرث أشجار البستان عنده فهل يكون البيع المزبور حكماً
حكم الرهن فالغرة الحاصلة من البستان تابعة لاصلها (الجواب) حيث كان بستان فيه غبن فاحش يكون
البيع المذكور حكماً حكم الرهن ونعماء الرهن كالولد والنور والابن والصوف للراهن وهو رهن مع الاصل كما
صرح بالاول في البرازية والخيرية والحاي الزاهدي وغيرهما بالثاني في التنوير وغيره من المعتبرات والله
الموفق (سئل) في رجل باع آخر عقاراً بين معلوم من الدراهم فيه غبن فاحش وقبض الثمن وأطلق البيع
ولم يذ كر فيه الوفاء الا أن المشتري عهد الى البائع بعدد انه ان أوفى له مثل الثمن يفسخ معه البيع و رد له
المبيع وأشهد على ذلك بينة شرعية والبائع يعلم بالغبن الفاحش ومضت مدة والا أن أحضر البائع فأنظر
الثمن للمشتري وطالب رد المبيع له فهل يجب ان ذلك وتقبل البينة (الجواب) نعم لان البيع اذا كان بغبن
فاحش والحالة هذه فهو رهن بشرط أن يعلم البائع بالغبن وقت البيع كفي الحاوي الزاهدي عن بكر خوارزمي
زاده (سئل) فيما اذا كان لزيد قطعة أرض معلومتان حاملتان لغراس جار مع الارضين في ملكه
فباعهما من عمرو وبيع وفاء منزلة الرهن بين معلوم من الدراهم قبضه من عمرو ثم احضر عمرو والمبيع من

وقت الشهادة كغيره ظاهر من عبارة الصل المتعلق بشهادة لوقف ومنها انه لا تسمع دعوى الموقف عليه على ما عليه الفتوى كما صرح به في
الخلاصة والبرازية ومنها ان الوقف ليس محكوماً بلزومه لقبول عليه الرهان بالدعوى على القول به وهناك أمور أخرى فيها اختلاف بين العلماء
فالحاصل أن العبرة بصل القسمة ولا عبرة بالدعوى المأدرة بعدد الا بالضرورة الوقف على الكيفية المشرحة الصادرة قبلها والله أعلم (سئل) في
أخوين قاما معاً كروما وأشهدا ونصرف الم فيهما خصه بالقسم ثم باعهما من آخر ثم غيرهما ثم تداولته الايدي ومضت على ذلك
ثلاثون سنة والاثنان ادعى الاخوان على ذي البدأ جميع السكرم المقسوم لهما لاثني فيه لهما ما وان مقامهما لم تصادف لهما هل تسمع

دعواهما بعد الفدية والاشهاد أم لا (أجاب) لا نسلم لما صرح به فاضحان والزيابي والعمادي والبرازي وكثير من علماء الثامن أن الأقدام على القسمة اعتراف بان المقسوم مشترك قال الزياي ولو ادعى أحد المتقاسمين لتركه بئنا في التركة مع دعواه ولو ادعى عينا باي سبب كان لم نسلم دعواه إذا اذاع المقسوم مشترك والله أعلم (سئل) في أرض بين اثنين تقاسماها وكتب الكاتب في وثيقة المقاسمة فكان ما يخص زيدا الجهة القبليّة وعرضها تسع قصبات والحد الفاصل بحجرة رومان والاكن الشريف الثاني يقول لزيد ليس في الا هذه المائة وزيد يقول ليس في التسع قصبات (٢٥٤) فهل العبرة للقصب المعدود أو لشجرة الرمان (أجاب) العبرة لما شهد به البيعة فان أقامها

بعد الاشهاد بالقبض تقبل بينة كل منهما في الجزء الذي يبدى صاحبه لانه خارج و بينة الخارج أولى وان أقام أحدهما بينة فقط قضى له به وان لم يقدم أحدهما بينة تخالفوا ترادا كفاي البيع لانهم مسئلة اختلاف المتقاسمين في الحدود وقد صرح به في أكثر الكتب ومنها منح الغنار وان كان قبل الاشهاد على القبض تخالفا وتفسخ القسمة والله أعلم

• (كتاب المزارعة) •
(سئل) في رجل دفع ثوبا لا يخرج على ربيع الخارج فحرق عليه أياما ثم عجز عن العمل فردّه لا تخذ على صاحبه قبل الزرع هل يستحق ربه أجرة المثل لعمله في الأيام المذكورة أم لا (أجاب) نعم يستحق ذلك والحال هذا والله أعلم (سئل) في رجل حرث وجلين ولم يبين حصتهما من الخارج هل هي الثلث أو الربع فيل يستحقان في الخارج شيئا أم لا يستحقان فيه شيئا ولهما مثل جرعتهما

زيد البائع المزبور مدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم عن كل سنة وأحال بكرة على زيد بالاجرة فهل لأجرة لعمره وعلى زيد ولا تصح الحوالة (الجواب) نعم لان بيع الوفاء منزل منزلة الرهن كما صرحوا به قال في التنوير وشرحه الدر المختار ولو استأجره لجل طعام بينهما فلا أجر له كراهن استأجر الرهن من المرتهن فانه لأجره لمفعله ما سكه اه وفي الخبر به ولا تصح الاجارة ولا تجب فيها الاجرة على المفتي به سواء كانت بعد قبض المشتري الدار أم قبله قال في النهاية سئل القاضي الامام أبو الحسن المازي يدي عن باع داره من آخر بمن معلوم بيع وفاء وتقاضا ثم استأجرها من المشتري مع شرائط صحة الاجارة وقبضها ومضت مدة فهل تلزمه الاجرة فقال لانه عندنا رهن والراهن اذا استأجر الرهن من المرتهن لا تجب الاجرة اه ثم نقل الخبر الرمي عن البرازي به ما وافقه وأفتي بذلك غير مرة والشكل في فتاواه المشهورة وأما الحوالة فقد قال في البحر الرائق وأما شرائط المحالة به فان يكون ديننا لا مالا فلا تصح بدل مال الكتابة فلا تصح به الكفالة لا تصح به الحوالة ثم قال ولو ظهر براعة المحال عليه من دين فبده الحوالة بان كان الدين غن مبيع فاستحق المبيع تبطل الحوالة ونقل الخبر الرمي رحمه الله ان الكفالة بما لا يثبت له في الذمة غير صحيحة في أصح القولين اه فلم يفتروا وروى عن الاجرة المزبورة غير لازمة للمستأجر وهي غير ثابتة في الذمة فلا تصح بها الحوالة والله سبحانه أعلم (سئل) في امرأة باعته دارها من رجل بيع وفاء منزل منزلة الرهن ثم ان الرجل أجزأها بدينها من بعائها باجرة معلومة قبضها الرجل وزعم ان الاجرة له فهل تكون الاجرة للرهن المازي بوزنه وبطل الرهن (الجواب) نعم والمسئلة في الخلاصة والخاتمة من الرهن أجزأ المرتهن الرهن من أجنبي بلا اجارة الراهن فالغلة للمرتهن ويتصدق به عند الامام ومحمد رحمهما الله تعالى كالغاصب يتصدق بالغلة أو يردّها على المالك وان أجزأها الراهن بطل الرهن والاجر للراهن بزازية ومنه في الذخيرة (سئل) في بيع الوفاء المنزل منزلة الرهن اذا قبضه المشتري بعد ما دفع الثمن للبائع وتوافق مع المشتري على أنه ردّ له المبيع اذا ردّ له نظير الثمن في وقت كذا ثم جاء الوقت وامتنع البائع من ردّ نظير الثمن للمشتري بدون وجه شرعي فهل يؤمر ببيع الرهن وقضاء الدين من ثمنه فاذا امتنع باع الحاكم عليه (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا رهن زيد داره عند عمر وبدن استدانه منه وقال لعمره ان لم أعد ذلك دينك الى وقت كذا فكذلك فهو يبيع للمالك على ثم آخر عمر والدار من زيد مدة معلومة باجرة معلومة قبضها من زيد وحل الاجل فهل لا يصح البيع والاجرة باطلا فيرجع زيد بما دفع ان لم يكن من جنس الدين وان كان من جنسه تقع المقاصصة (الجواب) نعم (سئل) في الراهن اذا أجزأ المرهون بغير اذن المرتهن فهل تكون الاجارة باطلة والمرتهن ان يعيده في الرهن (الجواب) نعم قال في الخاتمة وان أجزأه بغير اذن المرتهن كانت الاجارة باطلة والمرتهن ان يعيدها في الرهن اه وفي العمادية من الفصل ٣١ وكذلك لو أجزأه الراهن بغير اذن المرتهن لا يجوز للمرتهن ان يبطل الاجارة (سئل) فيما اذا استأجر المرتهن الدار المرهونة من رهنه فهل يبطل الرهن (الجواب) نعم قال في البرازي في أو آخر الرهن وفي العناية استأجر المرتهن الأرض المرهونة بطل بخلاف الاعارة اه وفي

من الدراهم (أجاب) لا يستحقان في الخارج شيئا لهما أم لا لهما المثل لعملاء من الدراهم فينظر كم يستأجرهما منها للحرق بالدراهم يجب والحال هذا والله أعلم (سئل) في رجلين لكل منهما فدان اشترى كاهل أن ما يذره يكون مشتركا يذره على هذا الوجه وكتب الزرع فهل يكون مشتركا أم لا (أجاب) يكون مشتركا كاذ كل منهما ما صرح من الاخر والقرض على الوجه المشروع صحيح وان كن قرض المناع فقد صرح في البحر في كتاب الهبة بأنه صحيح ولو كن فاسدا فقد تقرروا به بطلان بقاها العفو ذلك صحيحا تأمل والله أعلم (سئل) في رجلين نشأوا في الزرع وقال كل منهما لا نخرمه مازرعته يذري ويقرى فهو في ذلك مناصفة وزرع على هذا الشرط يقرهما

وبذرهما هل كل شيء زرعاه يكون مشتركا بينهما أو أم لا (أجاب) نعم يكون مشتركا بينهما ويكون كل مقرر مالا خروص مازرع واذ استأوا في البذر التيقا فصاروا زادا لهما يذرا بطالب صاحبه بنصفه والله أعلم (سئل) في رجل قال لسيده ازرع بذرنا كذا الحنطة على أن الخارج بيني وبينك وأساو بلك بثلثها يذرا من حنطتي فزرع على هذا الوجه وسرقت حنطة القائل فلم يقدّر على هذا البذر هل الذي زرع أو لا يكون بينه وبينه أم لا (أجاب) نعم يكون بينهما وعليه بدل القرض والله أعلم (سئل) في فلاحين قال كل واحد منهما لا يزرع مازرع ومهما زرعته فبينا نصفان فزرع على ذلك هل يكون الخارج بينهما نصفين أم لا وهل اذا أنكر (٢٥٥) أحدهما ذلك وادعى أنه انما زرع لنفسه

الخاتمة ولو ارتهن رجل دابة يدين له على الراهن وقبضها ثم استأجرها المرتهن تحت الاجارة وبطل الرهن حتى لا يكون للمرتهن أن يعود في الرهن ولو رهن الرجل دابة وقبضها ثم أجزأها من الراهن لا تصح الاجارة ويكون للمرتهن أن يعود في الرهن ويأخذ الدابة اه (سئل) فيما اذا رهن زيد عند عمر وعنده مزرعة معلومة بدين استدانه منه رهننا شرعيه سلمنا ثم معار من زيد فباع الراهن المازي بوزنه من بكر وساهله وتلفت عنده وذلك بدون اذن من المرتهن ولا وجه شرعي وير يدعروا أن يضمن بكر اقبضتها لتكون رهنه عنده فهل لعمر وذلك (الجواب) نعم والراهن اذا باع الرهن وسلم للمرتهن الخيار ان شاء ضمن الراهن وان شاء ضمن المشتري وان شاء أجزأ البيع وأخذ الثمن وهذا الاشارة الى أن البيع من الراهن موقوف من رهن خزنة الفتاوى وكذا في منية المفتي انقروى قال العلائي والرهن ان ألتفه أجنبي أي غير الراهن فالمرتهن يضمنه أي المثلث قيمته يوم هلك وتكون القيمة رهنه عنده وأما ضمانه على المرتهن فتعبر بقيمة يوم القبض لانه مضمون بالقبض السابق زيلعي اه وقد صرح الزيلعي بأن تعلق حق المرتهن يجعل المالك كالأجنبي في حق الضمان الخ ففي هذه الحادثة المثلث للمعز أجنبي والمرتهن يضمنه قيمته لانه محبوس بحقه والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا باع زيد الراهن الدار المرهونة من عمر ولم يعلم عمر ونهاه عن ذلك بدون اذن من المرتهن ولا اجارة ويريد المشتري رفع الامر الى القاضي ليفسخ البيع فهل له ذلك (الجواب) حيث لم يجز المرتهن البيع ولا قضى الراهن دينه ولم يعلم المشتري انه رهن فهو بالخيار ان شاء صبر الى فكالة الرهن أو رفع الامر الى القاضي ليفسخ البيع كافي التنوير والله تعالى أعلم وتوقف ببيع الراهن رهنه على اجارة مرتهنه أو قضاء دينه فان وجد أحدهما نفذ وصار فتم رهنه وان لم يجز وقسخ لا يفسخ فالمشتري ان شاء صبر الى فك الرهن أو رفع الامر الى القاضي ليفسخ البيع وهذا اذا اشتراه ولم يعلم أنه رهن ابن كذا في شرح التنوير للعلائي ومنه في الملتقى وغيره وأفتي به الرمي (أقول) كتبت في رد المحتار ان الاصح أنه لا فرق بين علم المشتري بأنه رهن وعدم علمه كافي حاشية المخ عن منية المفتي وهو المختار للفتوى كذا كره المجري وغيره عن التجنيس وفي جامع الفصولين يتخير مشتري مرهون وما جاور ولو عال به عندهما وعند أبي يوسف يتخير جاهلا لا عالما وظاهر الرواية قولهما اه قال الخير الرمي في حاشيته على الفصولين وهو الصحيح وعليه الفتوى كافي الولوالجية اه (سئل) فيما اذا باع المرتهن الرهن من آخر وسلم منه بدون اذن الراهن ولا اجارة منه ثم مات المرتهن عن ورثته ويريد الراهن أداء الدين لا الورثة ورفع يد المشتري عن الرهن فهل له ذلك (الجواب) نعم يبيع الراهن الرهن موقوف على اجارة المرتهن كما أن يبيع المرتهن الرهن موقوف على اجارة الراهن فان أجزأ جاز والا لاوله أن يعالاه ويعيده رهنه ولو هلك في يد المشتري قبل الاجارة لم تجز الاجارة بعد وللراهن أن يضمن أيهما شاء ذكره القهستاني شرح الملتقى للعلائي رجل رهن عند رجل عينا وسلم ثم انتزعه من يده بغير اذنه وباع وسلم ثم جاء المرتهن وادعى الرهن وأراد أن يستردّه من المشتري وأقام البيعة على الرهن قبلت بيئته خاتمة من أوائل الاجارة وفي مسئلة لتابع المرتهن ومات ولم يجز الراهن فلا ريب أن البيع موقوف فالراهن

أحدهما بينهما ويرجع عليه بحصته من البذر فالكل بينهما وكذلك اذا وجد الاذن بالزرع مشتركا بصير الاخر مستقرا فحصل الشركة وقد نقل شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوفي فتاواه عن فاضحان ثلاثة أخذوا أرضا بالنصف ليزرعوها يذره شركا فغاب واحد منهم فزرع اثنان بعض الأرض حنطة وحضر الثالث وزرع البعض شعيرا قالوا ان فعل ذلك باذن الشركاء فالحنطة بينهم ورجع الاولان على الثالث بثلث الحنطة التي بذروا والشعير بينهما ورجع صاحب الشعير عليهم سبعا بثلث الشعير الذي بذره وفي الفيز للكر في النقائس بخاط الحنطة بالحنطة ليس بشرط لصحة المزارعة والله أعلم (سئل) في أرض كرهها جماعة على وجه الشركة بينهم فلما كان أوان الزرع زرعها

بعضهم بغير إذن السابق فلما ثبت الزرع فالو المن لم يأذن ادفع البينة ودر حصتك من البذر والزرع بينهما فأجابهم الى ذلك هل يصح ذلك ويكون
الزرع مشتركا أم لا (أجاب) نعم حيث تراضوا على ذلك فالزرع مشترك بينهم قال في جامع الفصولين أرض بينهما مازرعها أحدهما وبنت فتراضيا
على أن يعطيه الآخر نصف بذرهم ويكون الزرع بينهما جازلا قبل أن يثبت اهـ فثبت تراضوا على أن يعطيه قدر حصته من الأرض بذر
بعد ثبت الزرع جازوا الزرع مشترك بينهم والحال هذه والله أعلم (سئل) في كارتك البقرة ترى ليلافضاعت والعادة بين أهل تلك
القرية معارضة بارسال البقر لا ترى (٢٥٦) وحدها هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن والحال هذه في جامع الفصولين في ضمان المزارع
والعامل ولو ترك البقر ترى

أخذه وورعه بد المشتري (سئل) في رهن طلب رهنه من المرتهن ليبع به ثمن يدفعه للمرتهن ولديون أخرى
عليه لجامعة آخزين والحال أن غن الرهن دون الدين المرتهن به فهل ليس للرهن ذلك (الجواب) نعم
ولا يكلف مرتهن مع رهنه تمكين الرهن من بيعه ليقضى دينه لأنه لا يحكم الرهن الحبس الدائم حتى يقبض
دينه شرح التنوير للعلائي (سئل) في المرتهن إذا سكن الدار المرهونة الغير المدة للاستغلال مدة معلومة
وقام بطالبه الرهن باجرة مثلهامدة سكنه فيها فهل ليس للرهن ذلك (الجواب) نعم قال الجوى في حاشيته
على الأشباه من الغصب قوله السكنى يتأويل عقد كسكنى المرتهن يعني دار الرهن كفي اجارة البرازية في
نوع المتفرقات ومقصود المصنف من هذه العبارة التمثيل لما تقدم أن السكنى يتأويل عقد لا توجد أجزا
قال في القيقق رهن دار غيره وهي مدة الاجارة فسكنها المرتهن لا يثني عليه لأنه لم يسكنها ملزما لاجزائها ولو رهنها
المالك فسكنها المرتهن اهـ (سئل) في قسامة مشتملة على عقد وتبين وسرقين رهنها زيدا عند عمر وبدين
استدان منه رهنها شرعا سألنا هل يكون الرهن المزبور صحيحا (الجواب) نعم وما قبل البيع قبل الرهن
الافى أربعة بيع الشارع جائز رهنه بيع المشغول جائز رهنه بيع المتصل بغيره جائز رهنه بيع المعلق
بعتقه بشرط قبل وجوده في غير المدبر جائز رهنه كذا في شرح الاقطاع أشباه من أول كتاب الرهن يكره بيع
العدرة خالصه وجاز لو تخلطه وجاز بيع السرقين عندنا خلافا للائمة الثلاثة والانتفاع كالبيع ملتبقي وشرحه
للعلائي من الحظر والاباحة قوله وجاز بيع السرقين وهو الروث لأنه منتفع به لأنه يلقى في الأرض لاستكثار
الربيع فكان مالا منع الرهن هو حبس ثمن مالى بحق يمكن استيفاءه منه تنوير والقمامة الكفاية وقم
البيت قسامة بابتل كنه فهو قمامة صبايح وأجاب المؤلف أيضا بغيره رهن فبعضه بستان مشتملة على عقد
وقصيلة وسرقين والمزدوعات القناعة أصولها في البستان (أقول) وفيه تنوير بالنسبة الى المزدوعات فان
رهن الغراس والزرع بدون الأرض فاسد كما سيأتى (سئل) في رجل له مبلغ من الدراهم مرصده على
دار وقف رهنه عند عمر وبدين استدان منه فهل يكون الرهن المزبور غير صحيح (الجواب) نعم إذا الرهن
هو حبس ثمن مالى بحق والمرصد المزبور دين على الوقت ليس بمال وقد ذكر علماء نازحهم الله تعالى أنه
لا يحنث في حلقه لانه لا مال له وله دين على مذهب أو على مذهب غير مذهب لان الدين ليس بمال بل وصف بالذمة لا يتصور
فيه حقيقة والرهن لا يلزم الا اذا لم يوف به المرتهن قال الله تعالى فهران مقبوضتوبالله التوفيق (سئل)
فيما إذا استدان زيدا من عمر ومبلغا معلوما من الدراهم واستعار من أمه دارها ورهنها عند عمر وبدين وغاب
زيد فقام عمر ويكلف أم زيدا بيع دارها ليس ستوفي دينه من ثمنها وهي لا ترضى ببيعها فهل لا تجبر على البيع
(الجواب) نعم قال في التنوير وشرحه من التصرف في الرهن ولومات مستعيره مفسا مدهونا فالرهن باق
على حاله فلا يباع الا برضا المعير لأنه ملكه اهـ وسئل قارئ الهداية في شخص استعار شيئا لرهنه فرهنه
واستحق الدبر هل يجبر المعير على فك الرهن ويحبس عليه أم المستعير أم للمرتهن بيع الرهن فأجاب لا يجبر
المعير على فك الرهن ولا على بيع الدين وكذا ليس للمرتهن بيعها الا برضا مال كها وانما له حبسها حتى

فضاع اختلاف فيه المشايخ
ويفسح بأنه لا يضمن اهـ
يعنى اذا تراضوا ذلك بحيث
لا يعد مثله قضيه عا فيها بينهم
والله أعلم (سئل) في رجل
ذى أرض وبقر وبذر
زرع في أرضه ببقرة وبذره
وأعانه اكاره مع جلة من
الناس واختلفا صاحب
البذر يقول الزرع زرعى
يبذرى والاكار يقول هو
مستتر لزرعه ببقرة وبذر
للشركة هل القول قول
الاكار أم قول رب البذر
بمينه حيث انتفع على أن
اصل البذر من رب الأرض
(أجاب) القول قول رب
البذر بمينه والحال هذه
والله أعلم (سئل) في قطن
زرعه انسان في أرضه ببذره
وغاب عن قرينه فقوت
الأرض رجل طامعا في أخذ
قرينه هل يستحقها بجزره
أم هي للذي زرع ببذره
(أجاب) هي للذي زرع
ببذره ولاحق الجارت به
ولا أجرة لعمله لأنه متبرع
في العمل والحال هذه والله
أعلم (سئل) في شجر قطن

بين اثنين كرت أحدهما الأرض عليه وقام زورده حتى أعبر اذن شريكه هل الثمر بينهما بالاصلة أم هو
للكرت وبه هل في مخيلة حرة وقيامه أجرة أم لا (أجاب) هو بينهما ولا شئ للذى قام في مقابلة قيامه لانه عمل في المشترك والله أعلم (سئل)
في رجل استرهن من آخر فزرعه المرتهن قطنوا واستغل غرنه فاشتكتها الرهن وزرعها فزرعه على شجر القطن فأغر شجر القطن فهل غرنه ملك
للمرتهن أم للرهن (أجاب) القطن ابن زرعه اذ هو غنائه ملكه فان شجره ملك المزراع المرتهن لا للرهن زرع الزرع والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل مل من صغار وكبار وامرأة الصغار منها والكبار من امرأته غير هانزعت المرأة في أرض مشتركة وفي أرض غير مشتركة هل الزرع

للمرأة أم للشركة (أجاب) ان زرعته من بذرها فالغلة لها خاصة وكذا ان زرعته من بذر مشترك بغير اذن الكار وبغير اذن وهي الصغار
وعلم الضمان لثل حصصهم من البذر وان باذنهم والكلى في عيال المرأة ويجمعون الغلات ويأكلون جلة فالغلة مشتركة كفى البرازية
والله أعلم (سئل) في ميت مات عن زوجة وأولاد منها ومن غير هانزعت ابن كبير منهم زرع عاصيا فزرعه وقطنها بذرها اشتراها بغير اذنهم من الشركة
وذلك بغير اذن كبار الورثة وبغير اذن الحاكم والوصى على الصغار هل الغلة الخارجة منه للشركة على حكم الشركة هي للزارع خاصة (أجاب) هي
للزارع ولا شئ فيها بية الورثة كفى البرازية وترجع الورثة بحصصهم من دراهم الثمن التي (٢٥٧) اشترى بها البذر والله أعلم (سئل) في

اكار لم يشترط له في شجر
القطن حصص بل سكت عن
اشتراط الشركة فله
فيه حصصه أم لا (أجاب)
لا يثني فيه والحال هذا بل
هو لصاحب البذر كما هو
مذكور في الوولو الجية وغيرها
وللاكار أجر مثل عمله والله
أعلم (سئل) في رجل له
أرض بها شجر قطن اشترك
مع آخر على ان يعمل معه
ببقر منهم عا عليه مناصفة هل
نصح أم لا (أجاب) لا يصح
لشرطه عمل رب الأرض
فالخارج لرب الشجر وعليه
للاكار أجر مثل عمله وعمل
بقرة والله أعلم (سئل) في
ثلاثة رجال لكل واحد
منهم قطعة أرض له فيها
شجر قطن اشتركوا على
ان يحرقوها على بقر لهم
وعمل فهل نصح هذه
الشركة ويكون الخارج
من شجر القطن بينهم على
الشرط أم لا نصح الشركة
ولكل ما خرج من شجره
وهل العامل ما شرط له
رب الشجر أم أجرة مثله
(أجاب) لا نصح هذه الشركة

(٢٢ - فتاوى حامديه) - (ثاني) ولكل واحد منهم قطنة الخارج من شجره المخصوص به وللعامل ما شرط له مالك الشجر حيث
خلا عقده معه عن شرط مفسده والله أعلم (سئل) في شجر قطن بين ثلاثة اشتركوا مع ثلاثة آخرين على ان يعملوا معهم ببقرهم ويكون
القطن مقبوما على الستة هل يصح ذلك ويقسم القطن كذلك أم لا يصح والقطن للثلاثة الاول (أجاب) لا نصح الشركة في ذلك والقطن
لاصحاب الشجر الثلاثة ولا شئ لآخرين ولهم أجر مثل عملهم ببقرهم والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل مزارع في أرض بيت المال
والوقف والتمار وبؤدى قسمها للبهائم المذكورة مدة عمره مات عن ابن وبنت هل تقسم بينهما مائة مائة مائة من الاموال لا كرم بل حظ

الابن أم لاوتبني في يد الابن المتعاطي الفلاحه فيها ولائتي للثمن فيها (أجاب) المزارع في الارض السلطانية أو الوقف أو التيمار لا يملك الاوض
وانما هو أحق بمقتضى ما من غيره حيث لم يكن خائفا ولا معطلا لها تعطيل لا يضرب بيت المال أو الوقف فلا تقسم قسمة ما يملكه الميت من المال
ياجاع العلماء وتبني في يد ابن المزارع حيث كان صالحا كما كان أبوه على وجه الاحقية من الغير والله أعلم (سئل) في قرية بزرع أرضها
المزارعون بالخصه وهي وقف أو سلطانية ورجل من أهل القرية وضع يده عليها مدة سنين بزرعها ودفن ما هو المتعين من الخصه تلقاها عن
أبيه بحيث أن مدته ومدة أبيه عليها تزيد (٢٥٨) على أربعين سنة ويريد رجل أن يرفع يده عنها بزرعها مدتها أن له فيها حصه هل يرفع يده

عنها أم لا ويملك المدعي رفع يده عنها (أجاب) لا يرفع يده عنها في الحاي الزاهدي والفتية له حق القرار في أرض وقف أو سلطانية وينصرف فيها غيره وهو براه ولم يتعده ليس له حق الاسترداد بعد أن رزق ثم قال رضي الله عنه قول (بخ) أحوط فإذا كان هذا في حق القرار بالملك الذي ليس له حق القرار وهو المسمى بالكردار وهو أن يحدث المزارع في الأرض بناء أو غراسا أو كسبا بالتراب صرح به غالب أهل الفتاوى المعتمرة والكتب الصالحة المشتهرة وبه يعلم حكم أراضي بلادنا التي بأيدي المزارعين فافهم والله أعلم (سئل) في فلاح مزارع في أرض سلطانية أو وقف بالخصه رجل عنها وتركها اختيارا فترزق بالقرية غيره وغرس فيها بادن من له الاذن وأطعم الغرس ورجع الفلاح ويريد أن يرفع يد الغراس عنها

ويأخذ غرسه هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك بل لو كان له فيها كردار وتركها بالاختيار سقطت حقه فكيف إذا تركها وليس له فيها كردار والمزارع انما يحق في الانتفاع بما دام يتعهد بزرعها والانتفاع متى تركها سقط حقه وجاز لكل مزارع أن يزرعها بالخصه حيث أذن له بالصريح أو بالدلالة أو جع إلى ما قاله الزاهدي في الفتية والحاي يظن ذلك والله أعلم (سئل) في أرض قرية موقوفة على جهة يريد كل شخص من أهلها طائفة منها بزرعها باسمه معلوم من الخارج بزيده كل سنة لجهة الوقف هكذا مدة السنين المتعددة هل لأحدهم أن يتعدى على ما في يد الآخر ويقبضه منه بزرعه أو يقرسه أم ليس له ذلك وهل إذا فعل ذلك للحاكم يرفع يده عنه

وأعادته للمزارع الاول المتصرف فيه مدة السنين المتوالية أم لا (أجاب) لا يسوغ لأحد من المزارعين أن يتعدى على ما في يد الآخر ولا فعله أحدهم للحاكم يرفع يده عنه وأعادته للمزارع الاول لسبق يده إلى ما أتبعه ولغيره ومن سبق يده إلى ما أتبعه فهو أولى به وفرد كره في فروع كثيرة دالة على ذلك كسبلة النثار ومسألة الاحتطاب والاحتشاش والاستقاء ورأيت صريح الفتية في هذه المسألة أنه لا يرفع يده عن الأرض السلطانية المعدة للزراعة بالخصه بغير وجه ككونه خائفا أو عاجزا معلين بمأذ كونه وليس بشيء من قواعدنا بآباء والمزارعون في إقليمنا على ذلك والله أعلم (سئل) عن الأرض السلطانية أو الوقف التي (٢٥٩) لها مزارع معتاد عليها وله بدساقه على مزارعها بالخصه الموهودة فيها إذا زرعهما غيره بغير اذنه ودفع ما عليها من الخصه هل أزارعها إن يطالبه بمحصة من الخارج أو باحرف زرعها واداهم أم لا (أجاب) لا وإن قلنا لا يرفع يده عنها مادام مزارعها يعطى ما هو المعتاد فيها على وجهه المطلوب والله أعلم (سئل) في رجل غرس في أرض وقف الخليل عليه وعلى نيابةه لاقوا والسلام زيتونا وصار النظار يأخذون عدده مدة عشرين سنة ويريد أن بعض أهل القرية أن يكلفه قلعها أو يرضيه ببدل الأرض فائلا أنها في ربيع الذي أقرم عليه هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والله أعلم (سئل) في رجل ذى غرس في أرض وقف كرما وتصرف فيه مدة ثلاثين سنة ادعى عليه مسلم أن الأرض له ملكا أو مزارعة هل تسمع دعواه هذه مع تصرفه هذه المدة وهو مشاهد له أم لا للمنع

حسب في حبس القاضي بالوجه الشرعي وامتنع من أداء الدين ويبع الرهن المرتن بالدين ووفاته من غنة بدون وجه شرعي فهل للحاكم بيعه (الجواب) نعم قال في الخبرية يذهب الامام تأييد حبه إلى أن يبيع الرهن بنفسه لانه لا يرى الجرح على الحر المديون وعندهما للحاكم بيعه جبر الانهما برهان الجرح عليه وهذه المسألة فرع ذلك وصرح قاضيان وصاحب الاختيار وكثير بان الفتوى على قوله ما إذا حكم به الحاكم براه نفذ وارفع الخلاف والله تعالى أعلم اه (سئل) في الرهن اذا لم يكن فيه قبض ليد المرتن أو تخليه هل يكون غيبا لازم (الجواب) نعم ولا رهن أن يرجع فيه قبل القبض كالمبتدع لم يذم لزمه قال الله تعالى فرهان مقبوضه والله تعالى أعلم ولو شهد الشهود على اقرار الرهن بقبض المرتن ولم يشهدوا على معاينة القبض كان الامام يقول لا يقبل ثم يرجع وقال يقبل كما هو قولهم من دعوى البرازية ومثله في العمادية رهن داره واعترف بالقبض الا انه لم يتصل به القبض فاذا تصادق على القبض والقبض يؤخذ بأقراره من رهن جواهر الفتاوى وفيها من الباب الخامس رجل رهن داره والرهن متصرف فيه حتى مات ثم اختلف المرتن وورثة الرهن انه كان مقبوضا أم لا فان أقام المرتن البيضة على اقرار الرهن بالرهن والتسليم يحكم بعهدة الرهن ودعوى فساد الرهن لا تقبل بظاهر ما كان في يد الرهن لانه لما حكم عليه بأقراره بالرهن حل على أن اليد كانت يد العارية اه وان ادعى المرتن الرهن مع القبض يقبل برهانه عليه ما وان ادعى الرهن فقط لا يقبل لان مجرد العقد ليس بلازم وان مجرد المرتن الرهن لا تسمع بينة الرهن على الرهن لانه ليس بلازم من قبل المرتن وسواء شهد الشهود على معاينة القبض أو على اقرار الرهن به عند الامام آخرا وهو قولهما بزازية من نوع اختلاف الرهن والمرتن (أقول) انما لا تسمع البيضة اذا شهدوا بمعاينة القبض أو اقرار الرهن به لانهم شهدوا بشي زائد على الدعوى لان فرض المسألة أن المرتن لم يذ كر القبض في دعواه وأيضا فان صحة الدعوى شرط لصحة الشهادة (سئل) فيما إذا رهن زيد داره عند عمرو بدين شرعي استدان منه رهنا شرعيا مسلميا ثم اعتقه زيد وهو معسر فكيف الحكم (الجواب) حيث كان الرهن معسرا تسعي الجارية في أقل من قيمتها ومن الدين وترجع على سيدها غنيا والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا كفل زيد أخاه عمرا عند بكر بدين شرعي استدانه عمرو وتسلمه من بكر ورهن زيد بذلك عدة نازير معلومة سلمها منه وعلى زيد ديون لجماعة فهل يكون الرهن المار بوز جازرا (الجواب) نعم يجوز الرهن المار بوز وكفى الخاتمة (فرع) * رجل عليه ألف درهم لا تسروها كقفل فأنخذ الطالب من الاصيل رهنا وأعطاه الكفيل أيضا رهنا قال زفر أخيه ما هلك هلك بالدين كما هو قال أبو يوسف اذا هلك الثاني فان علم رهنه بالرهن الاول حين رهنه هلك بالنصف وان لم يعلم هلك بجميع الدين قال الفقيه أبو الليث كوفي آخر كتاب الرهن انه يملك بالنصف ولم يشترط العلم فاحتمل ان هذا تفسير لذلك واحتمل أن في رواية كتاب الرهن يستوى العلم والجهل فيكون في المسألة ثلاثة أقوال أحدها ما قال زفر والثاني ما قال أبو يوسف والثالث رواية كتاب الرهن ذخيرة من الفصل ١٤ ثم ذكر أوجه الأقوال الثلاثة وفي التارخانية والصحيح ما ذكر في كتاب الرهن

السلطاني خلعت خلافة مبدية (أجاب) لا تسمع دعواه والحال هذه والمقرر في كتب الفقه أن المزارع في أرض سلطانية أو وقف اذا لم يكن له كردار وهو الكسب أو البناء أو الاشجار اسماء عندهم بحق القرار اذا أهمل الأرض فوضع غيره يده عليه ليس له حق الاسترداد وتبقى في يد من هي في يده وليس ان كانت في مزارعة أن يرفع يده عنها بزرعه بغير وجه ككونه خائفا أو عاجزا معلين بمأذ كونه وليس بشيء من قواعدنا بآباء والمزارعون في إقليمنا على ذلك والله أعلم (سئل) في أرض تيمار قرر على نفر من الانتفا وولها مزارعون اهـ فيها كردار بفرس كثير من الاشجار واضعون أيديهم عليها أن يأنهم مدة تزيد على ستين سنة هل لصاحب التيمار رفع أيديهم عنها وقلع أشجارهم منها بزرعها هو باكره أم لا (أجاب)

ليس لصاحب النصارى رفع أيديهم عن أوقافهم من أجل حال هذه الأموال من النصارى الذين تنال الخراج الموقوف عليهم أو الحصة المقررة في خراج المقامات وليس له ملك في حق تلك الأوقاف من غير أن يصرحوا بالبيع أو التصرف الكائن منهم في سائر الأعصار والله أعلم (سئل) في أرض ساطانية أو وقف في يد زارع مدعو أمين على مزارعته مدة سنين هل ترفع يدهم عنها بغير جحقة مداما واقفين بمزارعته أو يؤدون ما عليها أم لا وهل إذا اختار أحد من مزارعيها الفراق عنه المزارع آخر حاله يصح فراقه ويسوغ للمفروع له مزارعته أم لا وهل إذا ترك رجل منهم مزارعة أرضه (٢٦٠) استراحة لتغل الغلة المرغوب فيها سنة أو سنتين ترفع يده عنها وتُدفع لغيره أم لا لم يكن

(سئل) فيما استدان زيد من عمر ومبلغا معلوما من الدراهم وتسليمه من عمر وبعد ما رهن زيد بذلك عند عمرو حصة معلومة شائعة له في دار معينة وتسليمه منه ثم باع زيد الحصة المرهونة فهل يعمل الرهن الناسد معاملة الصحيح ولا ينفذ بيع الرهن له ولعمرو ووضعه يده عليه حتى يستوفي دينه أم لا (الجواب) رهن المشاع قبل باطل وقيل فاسد وهو الصحيح وفاسد الرهن كصحته في الأحكام كلها كذا في الفصولين من التصرفات الفاسدة وصحته بطلانها فاقطعة كذا ذكر الخبير الرمي رجسه الله تعالى والمرتهن حق الحبس إلى أن تصل إليه الدراهم كافي الرهن الجائر لأنه استفاد البديل في العين بالدراهم التي أداها بالتوصل إليها بحبس الرهن كذا في الذخيرة مات الرهن عن ديون فالمرتهن أحق به كافي حال الحياة والرهن الفاسد كالصحيح حال الحياة والممات حتى إذا تقابضا وتناقضا فاسدا فالمرتهن حبس الرهن الفاسد حتى يؤدي إليه الرهن ماقبض وبعد موت الرهن المرتهن بالرهن الفاسد أولى من سائر الغرماء هذا إذا لحق الدين الرهن الناسد أما إذا سبق الدين ثم رهن فاسدا بذلك الدين ثم تناقضا بعد قبضه ليس للمرتهن حبسه لاستيفاء الدين السابق وليس المرتهن أولى من سائر الغرماء بعد موت الرهن لعدم المقابلة حكم الفاسد السبب بخلاف الرهن السابق والدين اللاحق لأن الرهن قبضه بمقابلة الرهن وههنا القبض سابق فثبت المقابلة الحقيقية بخلاف الرهن الصحيح تقدم الدين أو تأخره بزيادة من الرهن وهذه المسئلة نفيسة جدا فلتكن على ذكر منكم وقد أشار إلى هذا العلامة الخبير الرمي في أول الرهن بقوله وإذا وجد التناقص والرهن يدرى كان عليه إلى آخر ما في فتاوى به ومثله في الحاوي الزاهد من البيع من أصل بيع المستاجر والمرهون (أقول) مقتضى قولهم ثم تناقضا أي تفاضا العقد الفاسد أنه لو بقي على فاسده لم يكن للمرتهن حبسه ولو كان الرهن سابقا على الدين ورر بمبادل على ذلك ما في الذخيرة حيث قال وروى ابن سميعة عن محمد بن أبيه ليس للمرتهن حبسه لأنه أصرار على المعصية ولكن ما في ظاهر الرواية أصح لأن الرهن لما تنقض فقد ارتفعت المعصية وحبس المرتهن المرهون ليصل إلى حقه لا يكون أصرار إلا الرهن بحسب على تسليم ما قبض فاذا امتنع فهو المصير ألا ترى أن في الشراء الفاسد للمشتري الحبس إلى استيفاء الثمن اه ملخصا فقوله لما تنقض فقد ارتفعت المعصية يفيد أنه قبل النقض ليس له حبسه لبقاء المعصية ببقاء العقد الفاسد وهو فاسد بتقيدهم المسئلة بالنقض أيضا ولكن قد يقال أنه عند عدم النقض له حبسه بالأولى لأن العقد الفاسد ملحق بالصحيح في بعض الأحكام حتى إن المبيع فاسدا ذلك بالقبض وبعد صحته يكون للمشتري حبسه حتى يقبض الثمن بقاء حكم العقد من وجوبه ولا العقد لم يكن له حبسه وكذلك هنا فإذا كان المرتهن حبسه بعد نقض العقد وارتفاعه يكون له حبسه قبل نقضه بالأولى لقيام العقد الملحق بالصحيح وبذلك ما في التناظرية من الفصل الثالث الرهن عنده مضمون بالقيمة هذا هو الحكم في الرهن الصحيح وكذلك الحكم في الرهن الفاسد وهو الأصح اه وفي أواخر الرهن من التناظرية كل حكم رهن عرف في الرهن الصحيح فهو الحكم في الرهن الفاسد اه فظاهر أن التقيد بالنقض ليس للاحتراز إذا بقي العقد بلا نقض بل هو بيان للواجب وما يترتب عليه أي يجب عليه ما سخره وإذا فسخا كان للمرتهن حبسه وأما

خائنا أو عاجزا أو يتركها ثلاث سنين متواليات (أجاب) لا ترفع يدهم عنها بغير وجهه المقتضود منها متوفر من فسر غزارع صالح فقد أتى بصالح ولم يعمل عملا غير صالح فيصح ولا اعتراض عليه ولا مفروع له مزارعتها ولا ترفع يده المزارعين منها بغير جحقة يأتون بها حيث قاموا بمزارعتها وأداء ما عليها ولا جناح على من تركها سنة أو سنتين لتغل الغلة المرغوب فيها فلا يقابل بالمتع والدفء لغيره مالم يكن خائنا أو عاجزا أو نارا كذا لها ثلاث سنوات متواليات والله أعلم (سئل) في أرض وقف بيد رجل يتصرف فيها بالزراعة صيفا وشتوا ويؤدي ما عليها من النسيب مدة سنين لا يزارعها فيها مزارع تعدى عليها مزارع آخر وزرعها بغير إذن الأول التي هي في مزارعته هل له أن يستعدها منه ويكون الحق به من المزارع الآخر المتعدي أم لا

(أجاب) نعم ليدل السابقة العادة العادية وحيث أبحث لأزواج فن سبقت يده إلى مباح فهو أحق به بلا نزاع والله أعلم (سئل) إذا كان لجامعة حق في أرض وقف فحولها من قريتهم لضرورة فوضع أناس أجانب يدهم عليها هل حيث كان تركهم لها لاختيارهم من ضرورة لا تسقط قديمتهم ولهم حق الاسترداد أم لا (أجاب) لا تسقط قديمتهم ولهم حق الاسترداد قال في الحاوي الزاهد من حيث كان الترتيب الاختيار لا تسقط قديمتهم ولهم رفع أيدي الواعين أيديهم عليها حيث كان الترتيب لاختيار والله أعلم (سئل) في أرض ساطانية في يدي عطاءه بائنا طاعة بعهده مزارع بالحق في يد مزارع نحو خمس سنوات يزارعها وتؤخذ الحصة منه وقد تقدم

لغيره وزرعها ثم تركها لاختياره ويرد الآن رفع يد المزارع لها لاختياره هل ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك لاختياره لفسخه بالتارك والحال هذه والله أعلم (سئل) في أرض ساطانية بيد مزارع يزارعها بالحق المعهودة في أرض التربة مدة تزيد على عشر سنين متواليات لها من أبيه بعد تصرف فيه بالمزارعة عدة سنين والآن ترك شخص يدي أنها كانت في مزارعة أهل هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه فيها لأميرين الأول أن الأرض السلطانية إذا تصرف فيها لغيره لم يسمع له حق الاسترداد لأن ذلك الغدير لا ملك له في رقبته وانما له حق الانتفاع به إن كان قد سبق إليها قبله في المزارعة بها والترك الاختياري (٢٦١) يسقط حقه في مزارعتها والثاني أن

ما نقلناه عن الذخيرة قال ظاهر أن قوله وحبس المرتهن الخ حلة ثانية تفيد أنه إذا حبس المرهون ليصل إليه حقه لا يكون أصرارا لأن الأصرار إنما هو ببقاء العقد الفاسد بلا فسخ لا بمجرد حبس المرهون ليصل إلى حقه فنفس الحبس ليس أصرارا على المعصية فيجب عليه إزالة المعصية بفسخ العقد ويبقى المرهون تحت يده هذا ما ظهر لي في تقرير هذه المسئلة والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا استدان زيد من عمر ومبلغا معلوما من الدراهم وتسليمه منه ورهن عنده على ذلك داره المعلوم مقرها شرعا مسلما ليدعمر ثم مات كل من زيد وعمرو عن ورثة وعن ديون أحرار بأهلهم يترك زيد سوى الدار فهل تكون ورثة عمرو والمرتهن أحق بالرهن من بقية الغرماء حتى يستوفوا دينهم (الجواب) لا يبطل الرهن بموت الرهن والمرتهن ولا بموت أحدهما ويبقى رهنا عند الورثة كما صرح به في البرازية وفي التناظرية من الفصل الخامس مات الرهن وعليه ديون كثيرة فالمرتهن أحق بالرهن اه فورثة عمرو والمرتهن أحق به من بقية الغرماء حتى يستوفوا دينهم لأن لهم عليه يدا مستحقة فان فضل شيء من ثمن الدار المذكورة فله بقية الغرماء والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا رهن زيد عند عمرو كراما معلوما لم يمتد يد استدان وقبضه منه إلى أجل معلوم على أنه إذا لم يعطه دينه عند حلول الأجل لا يكن الرهن بالدين ثم حل الأجل ومات زيد عن ورثة أحضر والدين لعمر وليد لهم الرهن فامتنع زيدا أن الرهن صار له بطريق البيع على الوجه المذكور فهل يكون البيع غير صحيح ولا عبرة بزمعه (الجواب) نعم كما أفتى به في الخبرية من الرهن ناقلا عن البرازية قال للمرتهن أن لم اعطك دينك إلى كذا فهو يبيع لك بما لك على لا يجوز ذلك في طريقه بخلاف قال إن لم أوفيك مالكا إلى كذا أو لا فالرهن لك بما لك بطل الشرط وصح الرهن وقال الشافعي بطل الرهن أيضا اه والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا كان لزيد دينه دار معلومة قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف رهنه عند عمرو ثم استدان منه مبلغا معلوما من الدراهم فهل يكون فاسدا وفاسد الرهن يعمل معاملة الصحيح (الجواب) صرحوا بأن رهن البناء غير جائز وعدم الجواز يحتمل البطلان ولكن ما أشار إليه في الذخيرة يقتضي أن يكون فاسدا والمقبوض بحكم الرهن الفاسد يتعلق به الضمان وهو الصحيح والمقبوض بحكم الرهن الباطل لا يتعلق به الضمان أصلا لأن الباطل من الرهن مالا يكون منه قدا أصلا كالباطل في البيع والفاسد منه ما يكون منه قدا مكن بوصف الفساد بشرط انعقاد الرهن أن يكون مالا والمقابل به مالا مضمونا وهو شرط جواز الرهن ثم قال في كل موضع كان الرهن مالا والمقابل به مضمونا لا أنه فاسد بعض شرائط الجواز ينقضي الرهن لوجود شرط الانعقاد وإن كان بصفة الفساد لا لعدم شرط الجواز وفي كل موضع لم يكن الرهن مالا ولم يكن المقابل به مضمونا لا ينقضي الرهن أصلا كذا في النهاية للسفنا في شربلا لية عن الدرر من باب ما يصح رهنه (سئل) فيما إذا مات المرتهن عن ورثة وتركه ولم يوجد الرهن في تركته فهل يضمن قيمته في تركته (الجواب) يضمن قيمة الرهن في تركته وتقضى الورثة من الرهن مقدار دين مورثهم كذا في المقرري عن محيط الرضوي ونص عبارة ولورثه طيسا ناساوي مائة ثلاثين درهما ودفعه إليه ثم مات المرتهن وطلب الرهن الطيسا ولم يوجد فله صار

التصرف فيها لكونه معة لا مزارعين بالحق والحال هذه والله أعلم (سئل) في أرض الوقف وأراضي بيت مال المسلمين إذا باعها المزارع الذي ينتفع بزراعته أو يوصيه الرجل فمن ماله ثم تركها له بحسب اختياره فصار ينتفع بزراعته الانتفاع المذكور مدة سنين ثم مات فوضع ولده يده عليها وانتفع به مدة سنين تبلغ مدة انتفاع أبيه زيادة عن عشر سنين هل ينتفع به ولده واستردادها بسبب كون بيعها غير صحيح أم لا لكون البائع تركها لاختياره وان أخذ بدلا (أجاب) ليس للبائع ولورثته استردادها والحال هذه لتركها لاختياره هذه المدة وان فلا بعدد بيعها الحق المنفعة بها شئت مادام المنتفع ينتفع بها وينتفع جانب الوقف بيت المال مع انتفاعه فإذا

فوكها بالاختيار سقا حقه ولو كان له حق الفرار بواسطة الكردار كما مر به في الحاوي الزاهدي وفي القنية في الغصب فكيف لا يستحق حقه مع عدمه والكردار ان يحدث المزارع في الارض بناء او غراسا او كسبا بالتراب ينقل من مكان اليها والله اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر نورا بعث عليه مع نوره على ثلث الخارج هل تصح هذه المزارعة أم لا والخارج كما هو البذر وعليه أجرة عمل الثور (اجاب) لا تصح هذه المزارعة ولصاحب الثور أجرة المثل لما عمل نوره من جنس الدراهم والحال هذه والله اعلم (سئل) في رجلين اشترى كافي زرع الشتوي والصيفي وقت سنة شركتها وانفصلا (٢٦٤) ودخلت السنة الثانية وكل منهما كرب في أرض الآخر لزوع الشراكة وأحدهما يقول كل

زراع في كراب أرضه ضامنا لقيمة الطباستان وتقبض منه الورثة ثلاثين ورتون سبعين من تركه الميت يحيط رضوى من الوديعة من باب الامانات تنقلب مضومة بالموت (أقول) الظاهر في التفسير أن يقال ويسقط من قيمة الطباستان ثلاثون ورتون سبعين تأمل وأجاب في الخبرية من الرهن كذلك قائلا يضمن جميع قيمته لان الزائد أمانة تضمن بالتجهيل وغير الزائد مضمون من قبل اه (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم ورهن عنده على ذلك بقرا معلومة وأرضها زرع رهنها شرعا مسلما فهل يكون الرهن المزبور صحيحا (الجواب) نعم يكون صحيحا ويدخل الزرع في الرهن كما صرح به في الخاتبة وعبارتها ولو قال رهن تلك هذه الارض وفيها زرع أو شجرة أو غمر على الاشجار جاز ويدخل السك في الرهن ولا يدخل الزرع والغر في البيع الا بالذكر وفي الرهن يدخل بغير الذكر لان الرهن لا يصح بدون ذلك فيدخل السك صحيحا اه (أقول) أي لانه لو لم يدخل لم تكن الارض مشغولة بملك الراهن ورهن المشغول بدون الشاغل غير جائز (سئل) في الراهنه اذا ماتت عن أم وزوج غائب مدة السفر وعن بنت صغيرة منه ويريد المرتن أخذ دينه من غن الرهن فهل لا قاضي أن ينصب وصيا عن الغائب والصغيرة حيث لا وصى لها أو يامر القاضي الوصى ببيع الرهن لوفاء دينها (الجواب) نعم قال في شرح التنوير للعلاء من باب التصرف في الرهن فان مات الراهن باع وصيه رهنه باذن مرتنه وقضى دينه لقيامه مقامه فان لم يكن له وصى نصب القاضي له وصيا وأمره ببيعه لان نظره عام وهذا الورثة صغار أو فكلوا المثل في المال فكان عليهم تخليصه جوهره اه وفي فتاوى رشيد الدين للقاضي نصب الوصى اذا كان الوارث غائبا ويكتب في نسخة الوصاية انه جعله وصيا ووارث الميت غائب مدة السفر عمادية من الفصل الخامس في القضاء على الغائب (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو دراهم معلومة الى أجل معلوم بعد ما رهن بالدين المزبور عند عمرو ونصف داره رهنه مسلما وعمرو ثم قبل فله عقد الرهن ووفاء الدين أقرز يد بمحضه معلومة من نصفه لشرائه في الدار المرقومة وصدقه على ذلك بدون اذن من عمرو ولا جاز قضاؤه فهل لا يجوز هذا الاقرار في حق عمرو والمرن أصلا ولا يبطل حقه في الحبس (الجواب) نعم كفي الفصل السادس من التخيير ونصها واذا تصرف الراهن في المهر من قبل سقوط الدين من غير رضا المرتن تصرفا لحقه الفسخ كالبيع والاجارة والسكابة والهبة والصدقة والاقرار ونحوها لا يجوز ذلك التصرف في حق المرتن أصلا ولا يبطل حقه في الحبس واذا قضى الراهن الدين وبطل حق الحبس نفذ تصرفات الراهن اه (أقول) ويؤمر بقضاء الدين ورد ما أقر به الى المقر له كفي الدار المختار بقي لو كان الدين مؤجلا هل يؤمر بقضائه حالا أو يؤمر بدفع قيمته للمرتن ثم تسليم الرهن للمقر له أو ينتقل الى حلول الاجل لم أره فارجع (سئل) فيما اذا رهن الجد أبو الاب مال ابنه اليتيم بدين نفسه ولم يكن اليتيم وصى من قبل أبيه فهل يكون الرهن المزبور صحيحا (الجواب) نعم قال في الهداية في باب ما يجوز ارتدائه ولو رهنه أي الاب بدين على نفسه وبدين على الصغير جاز لا يشتمل لهما على أمرين جائز من فان هلك ضمن الاب حصته من ذلك للولد لا يفانه دين من ماله بهذا المقدار وكذلك الوصى وكذلك الجد أبو الاب اذا لم يكن الاب

زراع في كراب أرضه الخاتمة وأحدهما يريد قسمة جميع الكرابين مناصفة في الحكم الشرعي (أجاب) لا يقسم الكراب ولكل واحد منهما التصرف في أرضه المكروبة وليس الا آخر أن يتعرض له بطلب قسمة في أرضه لان الكراب وصف في الارض فلا حق لشرائه فيه والله أعلم (سئل) في شريكين في فلاحه مضت سنتهما ولا حدهما أرض مكروبة بهما فقلن له قبل شركتهما أدخله عليه هل لشرائه أن يشاركه فيه وفي كرابه أم لا منازعة له معه فيها (أجاب) ليس لشرائه أن يشاركه في كراب أرضه ولا في شجرة القطن الذي أدخله عليه اذا كراب وصف في الارض فلا يتصور فيه بانفراده ملك لاحد ولكل واحد منهما أرضه بورا كانت أو كرابا فانهم والله أعلم (سئل) في ثلاثة نفر من أحدهم نصف الفدان وربع البذر متصفه والعمل كونه عليهم لا يقر من جهته فكيف يقسم الخارج او

على قدر البذر فلهما ربع البذر ونصف الفدان ربع الخارج ولا مملين ثلاثة الارباع منه صفة بينهما ولا يستحق أحد العاملين وهو الذي منه نصف الفدان شيئا وانما اعين العامل الذي لا يقر له لانه عمل به في مشترك والعمل في المشترك لا يستحق به شئ فانهم والله أعلم (سئل) في رجلين لكل منهما نورا واشترى كافي زرع عاهما على أن يعمل أحدهما عليه ونصف البذر ونصف البذر والارض على الآخر والخارج ثابته لهما ولا يخرج ثقله فما الحكم الشرعي (أجاب) المزارعة فاسدة على الوجه المذكور فالحارج بينهما مناصفة فيحكم

البذر والارض للعامل على رب الارض أجر عمله لعمله في المشترك ويجب على العامل أجر نصف الارض اذا استوفى منافعهما كفي جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) في رجلين لكل نورا تفقا على أن يبحرث أحدهما عليهما والبذر بينهما مناصفة والعامل ربع الخارج يخرج من الوسط والارض للغير بالحصص في الحكم (أجاب) يقسم الخارج مناصفة بعد اخراج الحصص للارض لهذا نصفه ولهذا نصفه ولا أجر للعامل ولا حصص لكونه عمل في المشترك والمزارعة على هذا الوجه فاسدة والله أعلم (سئل) في شخص باع آخر نصف فدان من البقر بدين معلوم لبحرث عليه ويزرع بينه وبينه مناصفة والبذر منهما كذلك ويكون عمل العامل في مقابلة الصبر (٢٦٣) بالثمن عليه على ان الفدان ان خلاص من العمل سالما اعاده الى

أوصى الاب اه ومثله في الزيلعي (سئل) فيما اذا كان لا يتم عقار معلوم جاري ملكهم رهنه أمهم الوصى الشرعية عليهم بدين استدانته من بعلها زيدا وسلم زيدا الرهن المزبور فهل مع الرهن المزبور (الجواب) نعم وللأب أن يرهن بدين عليه عبد العاقلة والوصى كذلك تنوير من الرهن ولو رهن الوصى أو الاب مال اليتيم بدين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز استحسانا وعن أبي يوسف انه أخذ بالقياس خاتبة من تصرف الوصى في مال اليتيم ومثله في شرح الكنتري العيني وغيره والمسئلة مفصلة في أدب الاوصياء (سئل) فيما اذا كانت هند وصيا على ابنها اليتيم فرهنت دارها بدين اليتيم بدينها وتسلمت الرهن من نفسها فهل يكون الرهن غير جائز (الجواب) نعم كافي أدب الاوصياء من فعل الرهن وقال العلائي في شرح التنوير له أي للأب رهن ماله عند ولده الصغير بدين له أي للصغير عليه أي على الاب وبجسه لاجله أي لاجل الصغير بخلاف الوصى فانه لا يملك ذلك سراحيق وكذا عكسه فلا لب رهن متاع طفله من نفسه لانه لو فرض شفقة جعل كس شخصين وعبارتين كشرائه مال طفله بخلاف الوصى لانه وكيل محض فلا يتولى طرفي العقد في رهن ولا بيع ونماه في الزيلعي اه (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو دراهم معلومة وتسلمها منه بعد ما رهن عنده على ذلك زرع شعيرة فأنما في أرض وقف وسلم منه ثم مات زيد قبل دفع الدين ولم يترك شيئا وعليه ديون أخرى للجاعة فهل يكون عمرو وأحق بالرهن من بقية الغرماء ويعامل الرهن الفاسد معاملة الصحيح (الجواب) نعم ما قبل البيع قبل الرهن الا في أربعة الخ أشباه وفي شروط الظهيري شراء الزرع قبل الادراك يجوز ويؤمر بالقلع الجزازية من البيوع وفي الدرر لا يصح رهن مشاع وغر على شجرة دون أي دون الشجرة وزرع أرض أو نخلة أو غيرها أي دون الارض لان المرهون متصل بمال ليس بمهرهون خاتمة فكان في معنى المشاع اه (أقول) وقيد في السؤال بقوله بعد ما رهن الخ ليكون الرهن سبابة على الدين اذ لو كان لاحقا لم يعامل معاملة الصحيح كما مر عن البرازية (سئل) فيما اذا أنفق المرتن على الرهن باذن الحاكم وجعله الحاكم دينه على الراهن ويريد الرجوع على الراهن بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم وكل ما وجب على أحدهما أي الراهن أو المرتن فاداه الآخر بغير أمر القاضي كان متبرعا فيما أداه كما اذا قضى دين غيره بغير أمره الا أن يامر به القاضي ويجعله دينه على الآخر فيئذ يرجع عليه ويجرد أمر القاضي من غير تصرف يجعله دينه عليه لا يرجع كافي الملتقط وعن أبي حنيفة انه لا يرجع عليه اذا كان صاحبه حاضرا وان كان بامر القاضي وقسمه في المنع من الرهن (سئل) فيما اذا كان لزيد على عمرو مبلغ معلوم من الدراهم وبه رهن عند زيد فقضى رجل دين عمرو والراهن طوعا وقبضه زيد فهل يسقط الدين ولا رهن أن ياخذ رهنه (الجواب) نعم رجله على رجل ألف درهم وبها رهن عند صاحب المال فقهى رجل دين الراهن طوعا وقبض الطالب سقط الدين وكان له مال يوب أن ياخذ رهنه فان لم يأخذ حتى هلك الرهن كان على المرتن أن يرده على المتطوع ما أخذ منه ويعود ما أخذ من المتطوع الى ملك المتطوع عليه وكذلك رجل اشترى من رجل عبدا بالف درهم وقبض العبد فشرع انسان بقضاء الثمن ثم استحق العبد أو رده بغير بعد القبض بقضاء أو قبل

خلافا لثاقفي مملين يكون العقد ورد على ما لا يمكن تسليمه لان المعقود عليه حل النصف شأنه اذ لو كان الحل فعل حسي لا يتصور وجوده في الشائع وأنه ما من جزء يحمله الا وهو شر يك فيه فيكون عاملا لنفسه فلا يتحقق تسليم المعقود عليه لان كونه عاملا لنفسه يمنع تسليم عمله الى غيره وبدون التسليم لا يجب الاجرائى آخر ما ذكره في تلك المسئلة واذا تأملت وجدت واقعة الحال كذلك وقد قلت ذلك في أجره العامل تفقههم رأيت كذلك في جامع الفصولين في الفصل الثلاثين في المزارعة فله الحمد والمثمة حيث وافق تفقهى المنقول وعبارته بعد قوله الى ملك المتطوع عليه هكذا رأيت في نسختي الخاتبة اه منه

أحدهم عن حصده بعد استوائه هل يجبر على مساواة شركائه بقدر حصته أم لا (أجاب) لا شك في استوائهم في الصرف على المشترك فان امتنع أحدهم برفع أمره إلى الحاكم الشرعي فبأمره بالمساواة أو بأمرهم بالصرف عليه والرجوع عليه بقدر حصته والله أعلم (سئل) في أخوين متفاوضين بعملان بأيديهم ماعيل الفلاحة نشأ لأحدهما ولد فكان بينهما في العمل وأبوهم بما اشتغل عن العمل بسبب كونه شيخا في القرية وابنه وأخوه في العمل وإذا اخلا من تعلقات المشيخة اشتغل معهم ما والا أن افترق الاخوان ويريد أبو الولد المذكور أن يقسم ما تحصل بالعمل اثلاثا وأخوه يريد أن يقسمه انصافا فما الحكم (٢٦٦) في ذلك (أجاب) حيث كان الولد معينا لهم في العمل لا يضرب له بسهم ويقسم

الحاصل بالعمل مناصفة للاب النصف وللأخيه النصف والله أعلم (سئل) في رجل شرطن جانبه فدان بقر ونصف البذر وآخر منه العمل والارض ونصف البذر عمل ليكون الخارج بينهما فأخذ الفدان وشارك مع صاحب فدان آخر ولم تحصل المساواة في البذر هل الخارج على قدر البذر أم على الشرط (أجاب) مثل هذا غير صحيح فالخارج تسع البذر والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل له أربعة رؤس بقرة وأخره رأس بقرة فباعها فدانين وخرنوما على البذر أنحسا خمسة على صاحب الثور والباقي على صاحب الاربعين وعلى الخارج بينهما باعار بع صاحب الثور والباقي لصاحب الاربعين فماذا يصنع (أجاب) ليس لصاحب الثور والمشرط عليه العمل على فدان من

الفدانين وخمس البذر والخمس الخارج بقدر بذرهما فقط ولا يستحق بعمله شيئا عمله في المشترك ومن عمل في المشترك لأجره ويجب عليه رد الثمن الخمس على شريكه هذا ما رآه الحق فعليه الرضا به والله أعلم (سئل) في رجلين اتفقا على الشركة في الفلاحة الشوى والصيفي على أن يدفع هذا أرضه لهذا أرضه هذا أرضه الشوى في أرض أحدهما يبدر به مناصفة وأبى الآخر أن يدفع أرضه بل استقل بهما ورزعا فظننا لنفسه فما الحكم في الزرع الذي رزعا في أرض أحدهما ولم يرض بالشركة إلا بشرط دفع أرضه ولم يفعل (أجاب) الخارج من بذرهما يقسم انصافا عليهما بعد استخراج الخراج بالمقامفة من على حسب البذر وصاحب الارض التي زرعت على الآخر المثل للنصف من

الحاصل بالعمل مناصفة للاب النصف وللأخيه النصف والله أعلم (سئل) في رجل شرطن جانبه فدان بقر ونصف البذر وآخر منه العمل والارض ونصف البذر عمل ليكون الخارج بينهما فأخذ الفدان وشارك مع صاحب فدان آخر ولم تحصل المساواة في البذر هل الخارج على قدر البذر أم على الشرط (أجاب) مثل هذا غير صحيح فالخارج تسع البذر والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل له أربعة رؤس بقرة وأخره رأس بقرة فباعها فدانين وخرنوما على البذر أنحسا خمسة على صاحب الثور والباقي على صاحب الاربعين وعلى الخارج بينهما باعار بع صاحب الثور والباقي لصاحب الاربعين فماذا يصنع (أجاب) ليس لصاحب الثور والمشرط عليه العمل على فدان من

الارض التي زرعت اجارة فاسدة وحكم الاجارة الفاسدة وجوب آخر المثل بالاستعمال والله تعالى أعلم (سئل) في نورين أحدهما للعامل والاخر لشريكه هالك نور الشريك فطالب العامل بدله فقال له هالك علي وتعليلك ولزمني النصف ولزمني النصف فدفع له العامل بناء على أنه يلزمه ثم ظهر له خلاف ذلك فقتوى المفتي هل يرجع عليه بما دفع أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع عليه بما دفع إذا عبرة بأنظر البين خطؤه والله أعلم (سئل) في رجل له فدان وآخر له اثنتان اشترى كوا على أن صاحب الفدان يذرا السدس والعامل عليه يذرا السدس وصاحب الاثنين يذرا الثلثين فعملوا على ذلك وكان من جملة عملهم الحرث على شجر قطن عتيق لصاحب الاثنين لتكون (٢٦٧) غلته مشتركة على حسب ما اتفقوا عليه وفي أثناء العمل وقف نور لصاحب الفدان فقال له ذوا الاثنين تزرع على ما بقي من بقرة لئلا يقرنا على أن نعطينا حوزة زيت والخارج على ما اتفقنا فقبل ذلك وأدركت الغلة فما الحكم في الزرع وغرة القطن وجرة الزيت (أجاب) المزراعة على الوجه المذكور فاسدة لا شترط البذر فيها على العامل والخارج على حسب البذر لانه تعاونه فبنيته في بذر السدس له السدس ومن بذر الثلثين له الثلثان ولا شيء من غرة القطن العتيق لصاحب الفدان وله أجرة مثل عمل بقرة فيه ولا يلزمه جرة الزيت لعمله في المشترك ولا أجرة للعامل فيه عندما كما عرف والله أعلم (سئل) في الوصي هل له إذا مات نور من بقر البني أو احتاج إلى بذر أو آلات للحرث أن يحدد غيره ويشترى له ذلك أم لا (أجاب) نعم له ذلك والله تعالى أعلم

أو خسرت دينارا أو خمسمائة درهم والله سبحانه أعلم (سئل) في رجل ضرب امرأته الحرة على يدها عدا فشلت بعض أصابع يدها بحيث لا ينتفع به فهل في كل أصبع من أصابع اليدين والرجلين نصف عشرة الدية (الجواب) يجب عليه في كل أصبع من أصابع اليد المذكورة نصف عشرة الدية والله تعالى أعلم قال في التنوير من الديان وفي كل أصبع من أصابع اليدين والرجلين عشرين أه وفيه أيضا دية المرأة على النصف من دية الرجل في دية النفس وما دونها روي ذلك عن علي رضي الله تعالى عنه من فروع ما موقوف أه وفي الحسير به من الديان ضمن سؤال ما نصه ثم ننظر إلى ما مثل من المقاصل الباقية فان كان لا ينتفع به حكمه حكم المقتوع في وجوب الدية أه (سئل) في رجل ضرب آخر على يده يندقة أصابت أصبعه السبابة فشلت ما يلزمه بعد الثبوت (الجواب) حيث شلت فان كان لا ينتفع بها حكمها حكم المقتوع ودية الاصبع عشرة من الابل أو مائة من الدنانير أو ألف من الدراهم والله سبحانه أعلم وكل عضو ذهب نفعه ففيه دية وان كان قائما كبشلت وعين ذهب ضوؤه ما لمتقى قبيل الشجاج ومثله في التنوير وقد أفتى بمثله الخبر الرمي (سئل) في صبي عمره نحو عشرين سنة دفعه أبوه إلى حائل ليعلمه الحياكة فكيف عند الحائك أياما يشغل في النهار ثم يذهب عشيا إلى أبيه ففقد الصبي ولم يعلم مكانه بدون صنع من الحائك فقام أبوه يطالب الحائك بأحضاره بدون وجه شرعي فهل لا يلزمه أحضاره (الجواب) نعم وقد أفتى بذلك في الخبر به من الاجارة وتؤخذ المسئلة أيضا من الاشياء من أحكام الصبيان والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا كان لهند يندقة تجر به مملوءة برصاص وطلبها رجل لبشر بها فأسلمها له مع صبي فآخذها الرجل بسده فأورث وخرجت الرصاصة منها لا يفعل أحد فقتلته فهل لا ضمان على هندو الصغير (الجواب) نعم (سئل) في رجل له يندقة تجر به علقها في بيت وبعدها استقر أروها وقع مشحاصها على خزانها البحر كذا أدخلوا بقلعه فأورث وخرجت وأصابت صاحبها وجماة فقتلت واحد من الجماعة وخرجت الباقين قام أولياء المقتول يطالبون دية من المجرورين فهل والحالة هذه ليس عليهم ولا على عاقلتهم دية (الجواب) نعم وقد أفتى بذلك الخبر الرمي (سئل) فيما إذا ضرب بريد عرا رصاصة تجرحه عدا فاصابت وجهه وجرحت ومات من ذلك عن ودية طلبوا القصاص من زيد الضارب المذكور بعد ما ثبت عليه ذلك بالبينه العادلة بوثنا شرعي بالدي حاكم الشرية المظهرة فهل تجاب الورثة إلى ذلك ويقتص من زيد بالوجه الشرعي (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر كما صرح بذلك فاضحان وغيره ويجب على ولاية الامور رضا عاف الله تعالى لهم الاجور اقامه حدود الدين ونصرة المسلمين قال الله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى وقال تعالى وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لزال الدنيا أهون من قتل امرئ مسلم ويشاب ولاية الامور على ذلك جزيل الثواب من الملك الوهاب والله تعالى أعلم بالصواب وأما الآلة التي توجب القصاص إذا حصل القتل بالآلة جراحة كالسيف والسكين والرمح والسهم حديد كانت الآلة أو غير حديد كالخوذة بليطة القصب والرمح الذي لا سنان له بعد أن يكون محدودا وعمودا والنشابة والسهم الذي لا تصل فيه أذناه

دفعها أحدهما للآخر على أن يغرم فيها غراسا ثلثة للغراس وثلثة للآخر فغرس وانتشت الاشجار فهل هي على ما شرط أم تكون مناصفة بينهما أم هي للغراس فقط فما الحكم الشرعي (أجاب) الاشجار على ما شرطوا إذا اختلفا في الشرط فالقول قول الغراس حيث اعترف الثاني بأنه غراس له أو قامت بينته أو حصل نكول عند طلب البين الحاصل أن يعلم بأنه الغراس بما بقي من الطرق الشرعية وان لم يعلم فهو بينهما على قدر الارض قال في جامع الفصولين لو عرف غراسه فقهى له والا فاشفى بحمل مملوك لأحدهما خاصة فهو له وما في حمل مشترك فهو بينهما أه فجعل الغراس أحق من ذي الملاك وهو ظاهر في أن القول قوله والله أعلم (سئل) في المسافة على شجر الوقت مدة طويلة تجزء من

(كتاب المسافة)
(سئل) في أرض بين اثنين

ألف خرف للوقف والباقي للمساقي واستجار الأفرجة المتخلة بين الأبحار بعد هامة طوالة باحر المثل بحيث لا يرغب حد الاكذلك ولو تركت هلك الاشجار بالكيفية وتعلقت الارض وتعينت المصلحة في ذلك وحكمها كم يرى جوارها نظر المصلحة الوقف هل يصح ذلك ويلزم ولا تبطل بموت المتولي العاقل ذلك أم لا (أجاب) نعم يصح ويلزم ولا يبطل بموت المتولي والحال هذه وحكم الحاكم الواقع في محله خصوصاً وقد تعينت المصلحة فيه كما شرح فيه وهالك بعض الثمرة خير من هالك جميعها مع الاصل والله أعلم (سئل) في رجل دفع أشجاره ليتون مسافة عامين كاملين لا تحرق على أن يكون له ربع الخارج فعلم (٢٦٨) العام الاول ومنع ربح السكر من العمل العام الثاني هل له ذلك أم لا ويجوز على ما يمكن

العامل من العمل أم لا (أجاب) ليس له ذلك بل يجزى اذ لا ضرر قال علماءنا رجهم الله تعالى ان المسافة لا تختلف المزارعة الا في مسائل أربعة منها هذه المسئلة لهذه العلة بخلاف المزارعة لان فيها تلاف البذر والله أعلم (سئل) في شجرة قطن لرجل اتفق مع آخر على أن يجزىها ويعمل عليه على نصف الخارج فعلم ان نصف العمل وتعم العمل عليه ربح الشجر بنفسه فلما دخلت الغلة جاء يطلب نصفها وأخذها بواسطة متغاب تهرأنا الحكم (أجاب) لا شيء للعامل في الخارج لفساد المسافة باشرط عمل رب القطن معه فيموه ويمنع التسليم فيوجب الفساد كما نصوا عليه فاطمة واذا كان كذلك فجميع الخارج لرب الشجر وعليه لا يخرج من عمل عمله وعمل بقره من جنس الدراهم والدنانير والله أعلم (سئل) فيما اذا أذن ناظر وقف أهلي لزيد بأن يغرس في أرض

وقف غراسا متوقفا على ان يكون له نصف ما يغرسه في مقابلة الاعمال المعهودة والنصف لجهة الوقف فغرس زيدا في الارض والذهب غراسا متوقفا على ان ينفقه لعمرو فهل على المشتري العمل ولا يستحق نصف الغراس الا بالعمل واذا عمل فيها عليه نصف أجرة الارض لجهة الوقف بحسب غراسه أم لا (أجاب) هذه املة فاسدة والغراس كله للوقف والعامل قيمته الغراس وأجر مثله ولا ينبغي بيعه فيه فبدد ورجع المشتري على البايع بالتمن ان كان قد دفعه أفسادها فلا يلزم ضربها فاما كون الغراس كله للوقف فلا يلزم العقد في الشجر لما كان قوله الا شيء هو بالتمن المجمع مما يجزى به كفي القاموس اه منه

وقف غراسا متوقفا على ان يكون له نصف ما يغرسه في مقابلة الاعمال المعهودة والنصف لجهة الوقف فغرس زيدا في الارض والذهب غراسا متوقفا على ان ينفقه لعمرو فهل على المشتري العمل ولا يستحق نصف الغراس الا بالعمل واذا عمل فيها عليه نصف أجرة الارض لجهة الوقف بحسب غراسه أم لا (أجاب) هذه املة فاسدة والغراس كله للوقف والعامل قيمته الغراس وأجر مثله ولا ينبغي بيعه فيه فبدد ورجع المشتري على البايع بالتمن ان كان قد دفعه أفسادها فلا يلزم ضربها فاما كون الغراس كله للوقف فلا يلزم العقد في الشجر لما كان قوله الا شيء هو بالتمن المجمع مما يجزى به كفي القاموس اه منه

فاسد او قد غرسه العامل باصر الناظر في أرض الوقف صار كان الناظر فعل ذلك بنفسه فيصير قابضه لجهة الوقف باتصاله بارضه مستهلكا بالعلوق فيها فوجب عليه قيمة أشجاره وأجر مثله لانه ابتغى لعمله أجرة الارض ووصف الخارج ولم يحصل له منه شيء فيجب له أجر مثله وأما عدم نفاذ بيعه فلان كونه صار مستهلكا بالعلوق في أرض الوقف الى آخره ومنه يظهر وجوب رجوع المشتري بالتمن على بائعه فاذا علمت ذلك ظهر لك عدم تأني سؤال العمل على المشتري وعدم تأني سؤال لزوم نصف أجرة الارض ومن شك في شيء مما أثبتناه فابرجع الى الخاتمة والتاخرانية وشرح الدرر والغرويلنا خمسة وروى الغفار وغيرهما من كتب المذهب بظاهره ذلك والله (٢٦٩) أعلم (سئل) فيما اذا استأجر زيد من

والذهب والفضة وصحبه في الهداية وأقره شرها على خلاف ما هو ظاهر الرواية وأما مسئلة ثبوت القود للسكر قبل بلوغ الصغير فهي من مسائل المتون واستثنى منها في التنوير بتبعنا لزيلى ما اذا كان الكبير أجنبيا عن الصغير وهذا بعمومه يشمل ما اذا كان ورثة المقتول زوجة بالغة وابنة صغيرة من زوجة غيرها فان الزوجة هنا أجنبية عن الابن الصغير ومقتضى ذلك انه ليس للزوجة القود قبل بلوغ الصغير وبه أفتى الحنفى وقال انه لم يجد هذا القيد لغير الزليلى ولكنه ثقة ثم ذكر عبارة الزليلى وقال فينتقل على هذا الى بلوغ الصغير اه لكن الزليلى لم يفردهم هذا القيد في القهستاني مانصه وفي الاصل ان كان الكبير أبا استوفى القود بالايجاع وان كان أجنبيا بان قتل عبد مشترك بين أجنبيين صغير وكبير ليس له ذلك الخ اه وكتبت في رد المحتار عند قوله الا اذا كان الكبير أجنبيا عن الصغير قال في النهاية بان كان العبد مشترك بين صغير وأجنبي فقتل عبد ليس للأجنبي أن يستوفى القصاص قبل بلوغه بالايجاع الا أن يكون للصغير أب فيستوفيه حينئذ ثم قال في النهاية ناقلا عن المبسوط لان السبب المالك وهو غير متكامل لكل واحد منهما فان ملك الرقبة يتحمل التجزى بخلاف ما نحن فيه فان السبب فيه القرابة وهي مما لا يتحمل التجزى وتماه فيه وظاهر هذا التصور والتعليل ومثله ما قدمنا آتباعا القهستاني عن الاصل أن المراد بالاجنبي من كان شريكا في المالك في القرابة فلو قتل رجل وله ابن عمه كبير وابن خاله صغير وهما أجنبيان لا وارث له غيرهما فلا يكبر القصاص لان السبب القرابة للمقتول وهي مما لا تجزى فكذا ما ثبت بها وهو القصاص فيثبت له ما غير متجزئ فليسكل واحدا استيفاء وبناؤه بخلاف المالك فانه متجزئ فلا يثبت القصاص بسببه لكل بانفراده ما لم يجتمعا وبطلما القصاص والصغير ليس من أهله الا اذا كان له أب فيستوفيه الاب مع شريك ابنة في العبد المقتول وكذا القود عن زوجة وابن صغير من غيرهما فالزوجة القصاص لان مرادهم بالقرابة ما يشمل الزوجية بدليل ثبوت القصاص بالقرابة لكل واحد من الزوجين وفي انتارخانية وأخر الباب السابع من كتاب الجنائيات المسئلة على وجهين اما أن يكون القتل عمدا أو خطأ فان كان خطأ فان كان الشريك الكبير ولي الصغير له أن يستوفى جميع الدية حصصه بنفسه بحكم المالك وحصصا الصغير بحكم الولاية وان كان الكبير أبا أو عم ليس وصيا للصغير يستوفى حصصه بنفسه فقط وان كان القتل عمدا ان كان الكبير أباه أن يستوفى القصاص بالايجاع وان كان أجنبيا بان قتل عبد مشترك بين أجنبيين أحدهما صغير والا آخر كبير ليس للأجنبي أن يستوفى القصاص بالايجاع الا أن يكون للصغير أب فيستوفيه حينئذ وان كان الكبير أبا أو عم فعلى قول أبي حنيفة أنه يستوفى قبل بلوغ الصغير وعلى قولهما لا حتى يبلغ الا أن يكون للصغير أب فيستوفى الاب نصيب الصغير مع الكبير وعلى هذا الاختلاف اذا كان شريكا الكبير معنوها وأجبنونا اه وتماه فيها من الفصل المذكور فلهذه العبارات كلها قد حصرتها نصو بالاجنبي بالشريك في المالك دون الشريك في الارث وتعليل المسئلة الذي مر عن المبسوط صريح في ذلك أيضا وحينئذ فلا تدخل مسئلة الزوجية مع الابن من غيرهما تحت الاجنبي المستثنى هذا ما ظهر لفهمي القاصر فتأمل والله

فعلما اذ هي بيع المذائع فكيف يفسد الشرط الفاسد عقدي بيع الاعيان فكذا يفسد عقدي بيع المذائع واذا فسد الاجارة الاولى فالغراس كله لا وقت لان العامل غرسه باذن متولى الوقف في أرض الوقف باجارة فاسدة فكان المتولى غرسه بنفسه فيصير قابضا للغراس باتصاله بأرض الوقف مستهلكا بالعلوق فيها كما صرح به غير واحد من علماءنا كصاحب الدرر والغرويل وشيخ الاسلام ابن عبد الله صاحب تنوير الابصار وغيرهما واذا عرفت ذلك فلا تنويف في فساد استجاره والواقع على الشجر والارض كما هو أظهر من أن يذكر فلا يتأني سؤال قبول الزيادة عن أجرة المثل وعدم قبولها والحال هذه والغراس قيمته الغراس وأجر مثله كغيره حوايه والله أعلم (سئل) في رجل له شجرة قطن دفعه لا تحرق

أجر ث أرضه و قوم عليه وله نصفه ودفع العامل شجر قطن له لا يخرج ذلك فهل ما يخرج من القطن منهما بينهما ما ولو استعان كل منهما بالآخر
وتفاوتا فله وأكثر أم لا (أجاب) نعم القطن بينهما على ما شرطوا والله أعلم (سئل) في رجل عامل آخر على شجرة قطن له واختلاف صاحب الشجر
مع العامل عليه في الحصة المشرطة له العامل يقول شرط لي الثلثان وصاحب القطن يقول شرط لك النصف فهل القول قول صاحب القطن
وعلى الآخر البينة أم لا (أجاب) القول قول صاحب الشجر فيما شرط للعامل والبينة على العامل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له شجر
قطن جعل لا يخرج منه حصة بسبب بقر (٢٧٠) منه نضاف إلى بقره هل يستحق بالبقر في القطن تلك الحصة أم ليس له إلا أجرة مثل بقره دراهم

سبحانه وتعالى أعلم وقد نقل المؤلف عن فتاوى العلامة الشافعي مسألة وهي سئل عن شخص قتل امرأة عمدا
عدوانا وثبت ذلك ببينة شرعية والحال أن المقتول له ثلث من الورثة وبالأغوار ولد امرأته صغيرا من
شخص غير الزوج الذي قتل في عصمته فهل يجوز للزوج المذکور أن يقتص منه قبل بلوغ الولد المذکور
أم لا وهل يجوز للوالد المذکور أن يقتص منه ولده قبل بلوغه أولا (الجواب) للزوج المذکور القصاص
قبل بلوغ الولد عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه قال في الكفر والكره والقود قبل بلوغ الصغار اهـ ولو ولد
الولد الصغير القصاص لولده قبل بلوغه قال فاضحان للآب استيفاء القصاص لابنه الصغير في النفس وفيما
دون النفس ويستحق القصاص من يستحق ميراثه على فرائض الله تعالى يدخل فيه الزوج والزوجة
وكذا الدية اهـ وقال الولوالجي ولاية استيفاء القصاص لمن يستحق القصاص والمستحق للقصاص من
يستحق مال القتل على فرائض الله تعالى يدخل فيه الزوج والزوجة وكذا الدية والله تعالى أعلم
كأزوف من الجنائيات عن فتاوى الشافعي (سئل) في رجل بالغ عاقل قتل رجلا وضربه بالسيف فقتله
وثبت عليه ذلك لدى قاض بالطريق الشرعي ولا مقتول زوجة وأولاده من أمه وأب أمه ولد لا يسه
المزبور وله تركه ويرد الآب استيفاء القصاص مع الزوج جنة من المقتول قبل كبر الصغار فهل يسوغ للآب
والزوج جنة ولا ترث الأم من تركته (الجواب) نعم إذا اجتمع الآب والزوجة لهما ذلك قبل كبر الصغار
أما بالنظر إلى الآب فباجتماع أحبابنا رحمهم الله تعالى كما في الزيلعي والمحيط البرهاني وأما بالنظر إلى الزوجة
فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما والصحيح قوله كما في البدائع وأما المقتول فلا ترث من
تركته حيث كانت أم ولد ولا تستحق القصاص كما في الخائصة ويستحق القصاص من يستحق ميراثه على
فرائض الله تعالى وبالله التوفيق قال الزيلعي ولو كان الكبير وليا للصغير بمن له التصرف في ماله
كآب والجد بنو فيه الكبير قبل أن يبلغ الصغير باجتماع أحبابنا سواء كانت الولاية لهما بالمال أو بالقرابة
وان كان وليا لا يقدر على التصرف في المال كالإخوة والعم فلي الخلف فإن كان الكبير أجنبيا عن الصغير
لا يملك الكبير الاستيفاء بالاجتماع حتى يبلغ الصغير وعند الشافعي لا يملك الكبير الاستيفاء في الكل زيلعي
من الجنائيات وليس لبعض الورثة استيفاء القصاص إذا كانوا كبارا حتى يجتمعوا وليس لأحدهم أن يركل
باستيفاء القصاص ولو كانت الورثة صغارا وكبارا كان للكبار ولاية استيفاء القصاص قبل بلوغ الصغار
في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبيهما والشافعي ليس لهم ذلك حتى يبلغ الصغار خاتمة وفيها
ولو لم يكن أم الولد والمدير ولدهما استيفاء القصاص كما في القن اهـ وفي الأشباه من النكاح ما ثبت لجماعة فهو
بينهم على سبيل الاشتراك إلا في مسائل الأولى ولاية النكاح للصغير والصغيرة نابتة للأولياء على سبيل الكمال
لكل الثانية القصاص الموروث ثبت لكل من الورثة على الكمال حتى قال الإمام للوارث الكبير استيفاء
قبل بلوغ الصغير بخلاف ما إذا كان لبايعين فإن الحاضر لا يملكه في غيبة الآخر اتفاقا لا احتمال الفوايح
اهـ (سئل) في رجل ضرب رجلا حرا عيدا بغير حق بكن على يده البني وكنته الأيسر فخرجه ومات من ذلك

(أجاب) بجراد البقر لا يستحق
لهما في الخارج شيء ففي جامع
الفصولين وغيره استيفاء
البقر ببعض الخارج لم يرد
به أثر وصاحب البقر آخر
مثل بقره من الدراهم أو
الدنانير ولا شيء في القطن
وأما هو جرحه بالمال الشجر
والله أعلم (سئل) في حرث
عند انسان مضى عامه
ومن بجهة ما كان فيه شجر
قطن مسكون عن اشتراط
حصة للحرث فيه هل له فيه
حصة أم لا وإذا قلتم لاهل
إذا تعدى وحرق عليه
الأرض في ثانی عامه بغير
إذن صاحبه هل غمرته
للحرث أم لصاحبه الذي
أصل بذره (أجاب)
لا شيء للحرث في شجر القطن
والحال هذه وما يخرج منه
من القطن في العام الثاني
فهو للمالك والله أعلم
(سئل) في رجل عامل رجلا
على شجر قطن له ليقوم
عليه فقام العامل عليه مدة
ثم ترك العمل فلما أدرك
التمر جاء يطلب حصته فيه
هل له ذلك أم لا والحال أنه

ترك العمل عليه وانتهى به فل أن يدور ربحه (أجاب) ثبت ترك العمل في وقت لم يكن له ثمره فيه فله تركه ولا شركة الجرح
له فيه بل هو جرحه بالمال الشجرة في البرازية قام العامل على الكرم بأمانه ترك فلما أدرك التمر جاء يطلب الحصة أن ترك في وقت صارت الثمرة
فيه قيمة الطلب وإن لم يكن له قيمة تركه فليس له الطلب اهـ ومثله في التنازع فيمنعه من أن يصر للقطن غمره فيه
لا سبيل له عليه إذا تركه مع فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ساقى آخر في حفلة ساعة في أشجار كرم كالثالث مثلا هل يصح أم لا
(أجاب) هذه المسألة لم نجد من صرح بها من علمائنا فبما بين أيدينا من الكتب وقد سئل عنها بعض معاصرينا باختلاف جواب بقوله في المسألة

الفتوى على قولهما ومقتضاه صحة المسافة المذكورة لأنهما يجيران إجازة المشاع والمسافة كذلك اهـ وهو تنقح جيلان العمل في الزاوية
والمسافة على قولهما وقد صرح في الأصل بأن تسليم الشائع ممكن رفع الموانع عن القبض وهي الأدلة لهما على أن كثير من علمائنا صرح بأن
الفتوى في إجازة المشاع أيضا على قولهما لا مكان التسليم بالتحلية أو بالنهاية كذا كره الزيلعي وقد صرح جوابان الزاوية والمعاملة إجازة حتى
أن من يجيزهما لا يجيزهما الا بطريقهما برأى فبهما شرطا والله أعلم (سئل) فيما إذا غرس العامل لنفسه أشجارا يتون في خلال
شجر العنب والتين بغير إذن من مالك العنب والتين حتى أضرت الزيتون المغروس ما هو في (٢٧١) خلاله ضرر انقص قيمته فهل يؤمر العامل

بإزالة ما غرسه من الزيتون
ويؤمره من انقص من
قيمة أشجار العنب والتين
أم لا (أجاب) غرس العامل
أشجار الزيتون في خلال
الأشجار العامل عليها تعد
منه فيؤمر بإزالتها وإذا
تحقق أن ضرر شجر التين
والعنب بنقصان قيمتهما
من غرس الزيتون
المذکور ضمن ذلك والله
أعلم (سئل) في شجرة
نبئت في أرض غير مملوكة
لأحد بلانيات تعدها
رجل بمحض ما حولها من
الحشيش والعرق وتنقيتها
وحفر أرضها مدة عشر
سنة فكبرت وان أوان
غرسها فادعى شخص أن
والده حوطها وشجرها
قبله هل تسمع دعواه أم لا
(أجاب) لا تسمع دعواه إذا
لا يملكها والده بذلك وهي
ملك لمن تعدها بما ذكر
والله أعلم (سئل) في رجل
دفع لآخر أرضا ببعضها
شجر وبعضها قراح على
أن يقوم على الشجر الذي
بها وله ربع ثمره وعلى أن

يغرس في القراح أغراسا ما تحصل من الأغراس والأثمار له نصفه ونحوه بالذلك مدة معلومة هل يصح ويكون على ما شرط أم لا (أجاب) نعم يصح
ذلك ويكون على ما شرط من ربع ثمر الشجر الكائن به ونصف الغراس والثمار في المجدد كما صرح به في التنازع والله أعلم (سئل) في رجل
دفع لآخر أرضا لغرس فيها يكون الشجر والثمر بينهما ولم يعيناه من السنين فما الحكم الشرعي (أجاب) لا يصح ذلك شرعا والشجر
لمالك الأرض وعليه الأغراس أجرة عمله وقيمة غرسه كما صرح به فاضحان وغيره والله أعلم (سئل) في شجر يتون مشترك هل يجوز مسافة أحد
منه على القاتل الأصوب إلى الجاني في عبارة الخلاصة اهـ منه

الشركة عليه أم لا (أجاب) لا يجوز والخارج على قدر الملك ومن صرخ بعدم جواز مساقاة الشريك صاحب من الغار في باطنها فلا غنى المجنى والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية حيزت لبيت المال وتزرع الناس بها ويقسم عليهم بالحصة اتفق رجلان على أن يخرساها أحدهما ببقرة ويعمل فيها بنفسه وليس من الأخرى ويكون الغرس مشتركاً بينهما بسبب أن حاله كان يزرعها ويقسم عليه وورث مزارعها عنه هل يصح أن ينفقها على ذلك ويكون الغرس بينهما أم لا يصح ويكون الغرس وجيع ما يزرع من صيفي وشتوي للزراع والغارس ولا شيء للآخر ولا يورث عن خال ولا أب (أجاب) الغرس (٢٧٢) لغارسه وكذا الزرع ولا يورث الأرض المذكورة ولا شيء للآخر فيه غرس وزرع

والحال هذه والله أعلم (سئل) في متول على وقف دفع أرضاً للوقف مدة معلومة ببعضها شجرة وبعضها قراح لثلاثة رجال على أن يغررسوا بها شجرة بألوانهم ثلاثة للوقف والباقي بين الثلاثة وأذن المتولي لأحدهم بأن يعمل على شجرة الزيتون وله ربع غرسه ثم عزل المتولي وولى غيره هل يصح ذلك ويستمر الحال على ما شرط وليس للمتولي الثاني نقض ما فعل الأول قبل تمام المدة أم لا (أجاب) نعم يصح ذلك ويكون على ما شرط وليس للمتولي الثاني نقض ما فعل الأول كما صرح به كثير من علماءنا والله أعلم (سئل) في رجلين اتفقا على أن يشدبا قرا ويقعدا أكره فيزعا عاصيا وشتوباً شركة ولا أحدهما فطن عتيق كان زرعه العام السابق بغيره وبقرة وأكرهه خاصة هل يدخل في الشركة ويكون لشريكه بمحصة أم لا يكون له به حصة (أجاب) لا يدخل

وحقة إلى جذعة بأدخال الغاية وهي الدية المغلظة لا غير ثم قال والدية في الخطأ أخماس منها ومن ابن مخاض أو ألف دينار من الذهب أو عشرة آلاف درهم من الورق اه قوله وهي الدية المغلظة لا غير أي لا يخير القاتل في شبه العمدين دفع الورق أو العين أي الذهب والأبل بل الألف عليه الأبل وكلام الهداية يشير إلى هذا وهو صريح ما تقدم أول كتاب الجنابات من أن حكم شبه العمد الألف والكفارة ودية مغلظة على العاقلة اه فلو كان الواجب ابتداء ما هو أهم من الأبل لم يكن للتغليظ فائدة لأنه يختار الأخف فتفوت حكمة التغليظ نصاباً يمكن على ذلك من كونه لغيره كذا في حاشية الشرنبلالي على الدرر والذي حرره في رد المحتار أن عبارات المتون مختلفة المفهوم فإن المفهوم من عبارة التنوير السابقة وغيرها كالهدي والاختيار والكفر والتمني أن الدية في شبه العمد لا تكون من غير الأبل فمعنى التغليظ أنها وجبت على الجنابي من نوع واحد بخلاف الدية في الخطأ فإنه يغير فيها بين دفعها من الأبل أو الذهب أو الفضة والمفهوم من الوقاية والإصلاح والغرر أنها تكون من الأنواع الثلاثة وعليه فمعنى التغليظ فيها أنها إذا دفعت من الأبل تدفع أرباعاً بخلاف دية الخطأ فإنها أخماس وهي أخف من الأرباع وبذلك صرح في مختصر القندوري حيث قال ولا يثبت التغليظ إلا في الأبل خاصة فإن قضى من غير الأبل لم تغلظ اه وفي المجموع تغلظ دية شبه العمد في الأبل قال شارح حتى لو قضى بالدية من غير الأبل لم تغلظ وكذا في درر البحار وشرحه غرر الأذكار وفي جنابات غاية البيان وتغلظ الدية في شبه العمد في الأبل إذا فرضت الدية فيها فأما غير الأبل فلا تغلظ فيها قال في الجوهر حتى أنه لا يزداد في الفضة على عشرة آلاف ولا في الذهب على ألف دينار اه وفي درر البحار اتفق الأئمة على أن الدية من الذهب في الخطأ وشبه العمد ألف دينار فهذه العبارات صريحة في أن دية شبه العمد لا تختص بالأبل بل تكون منه ومن الذهب والفضة كدية الخطأ وإنما الفرق أنها إذا دفعت من الأبل فإن كان في شبه العمد تغلظت بأن تدفع أرباعاً وإن كان في الخطأ فلا بل تدفع أخماساً وهل الخيارات في تعيين أحد الثلاثة للقاتل أم للقاضي لم أره صريحاً لكن عبارة المجموع وغاية البيان تفيد الثاني والله تعالى أعلم (سئل) فيمن أتهم بقتل رجل وللرجل صغار وزوجة وجد أب فجز الجدة عن أبيان ذلك توجه الشرع لعدم اليقينة فصالح ولي الصغار المذكور عن أنكار مبلغ معلوم من الدراهم مع ثبوت الخطأ والمصلحة في ذلك للصغار فهل يكون الصلح المار بوزعها (الجواب) نعم كما صرح بذلك في العمادة والله تعالى أعلم وفي فتاوى الخافقي في جواب سؤال أجب حيث كانت الأم وصية على واليها الذين هما الخوالميت كان لها الصلح على إحدى الروايتين لكن قالوا على هذه الرواية المجوزة للصلح أن الصلح إذا كان على أقل من قدر الدية لا يجوز (أقول) الظاهر من هذا الكلام على ما إذا كان القتل ثابتاً أم لا إذا كان الصلح عن أنكار فيجوز قياساً على دعوى مال الميت كما صرح بذلك العمادي في الفصل السابع والعشرين حيث قال الوصي إذا صلح عن حق الميت أو عن حق الصغير على رجل فإن كان المدعى عليه مقرراً بالمال أو عليه بينة أو كان قضى عليه بذلك لا يجوز الصلح على أقل من الحق وإن لم يكن كذلك يجوز اه

الظن العتيق في الشركة فلا حصة للشريك فيه وإن علمت بغيره وأكرهه فيه كغيره والله أعلم (سئل) عما أقره الشيخ محمد الغزي صاحب التنوير في شرحه من تلومته تحفة الأقران أفندنا أيها الخير المقيدي جواباً كالمال إذا نبت إذا المرء يجرح سيده بغيره ولم يذ كراهه الخلق عداً محل على المصحح عند قوم • يفوح نذاهم مسكاً وذا (أجاب) الأخذ أي المفضل فلما لعلنا الجواب فداستبدى ريباً إلى حراد أو سمائه • فصدت العلياً وأطيطاً بدي فمأقصدته حل وإن لم • نعم الله هذا الفضل عدا وقد نفعنا من بحر آخر بقوله • بأفاد في دهره • فإن أهالي عصره • ومن حوى علمه • صار وحيد دهره في نارك تسمية •

عند دعا على نحره • عدا غدا يتركها • قد صرحوا بحله فأجاب عنه أيضاً من البحر والروى • بأعده في عصره • وعدة في دهره • هالك جواباً منتقى • تبدو كنوز سره شخص رى حرادة • أو صدم ما في بحره ولم يسم فهو في الأظهر حل فأدره والمصلحة في الجنابة وعبارتها رجل رى إلى خنزيراً أو أسداً أو ذئباً أو ما أشبه ذلك يتقصده الاصطفاً وسمى فأصاب صيداً ما كقول العم فقتله حل أه عندنا وقال زفر لا يحل ولو رى إلى حراد أو سمك فترك التسمية فأصاب طائراً أو صيداً آخراً فقتله حل أه وعن أبي يوسف روايتان روى ابن رستم عنه أنه لا يحل لأن ما أصابه لا يحل بدون التسمية والصحيح أنه يؤكل اه والله سبحانه (٢٧٣) وتعالى أعلم (كتاب الأخنية) (سئل) هل الأفضل في الأخنية

فصل الصلح من الوصي جائز على أقل من الدين إذا لم يكن كذلك والله تعالى أعلم كازروني عن الخافقي من كتاب الصلح (سئل) في صبي عدا إلى صبي وضربه بقدم على أصابع يده اليمنى فقطع مقصداً من سببته فهل يجب عليه ثلث دية الأصبع في ماله بعد الثبوت (الجواب) نعم وفي كل أصبع من أصابع اليدين والرجلين عشرة ما فيها مفاصل ففي أحدها ثلث دية الأصبع ونصفها لو فيها مفصل لأن تنوير من الديان وغيره من المتون وعدا الصبي وخطؤه سواء عندنا وتجب الدية في الحالين وتكون في ماله في فصل العمدلان العاقلة لا تعقل العمدولا كفارة عليه في الخطأ عندنا أحكام الصغار من مسائل الجنابات ومثله في التنوير (أقول) الذي في التنوير هكذا وعدا الصبي والمجنون خطأ وعلى عاقلة الدية اه ومثله في متن المجموع وشرح درر البحار مع التنبيه على أن وجوبه في ماله قول الامام الشافعي وذكر الاستر وشني في أحكام الصغار قبل العبارة التي نقلها المؤلف عنه ما نصه عدا الصبي والمجنون خطأ وفيه الدية على العاقلة والمعتنوه كالمجنون اه فهذا المخالف لقوله وتكون في ماله وقد يوفق بما ذكره في شرح التنوير عن الدرر بقوله وعلى عاقلة الدية أن يبلغ نصف العشر فأكثر ولم يكن من عجم والأفني ماله درر اه فيحمل ما نقله المؤلف عن أحكام الصغار من أن الدية في ماله على ما إذا كان الواجب بالجنابة لم يبلغ نصف العشر لأنه يسلك فيه مسلك الأموال كما في الزبالي أو يحمل على ما إذا كان الصبي من العجم لأنه لا عاقلة لهم لكن ينافيه التعليل بقوله لأن العاقلة لا تعقل العمد فتأمل قال المؤلف وفي أدب القضاء الخصاف إذا وقع الدعوى على الصبي المجبور عليه أن لم يكن للمدعي بينة فليس له حق احضاره ولكن يحضر أبوه حتى إذا لزم الصبي شيء يؤدى عنه أبوه من ماله وفي كتاب الاقضية أن احضار الصبي في الدعوى شرط وبعض المتأخرين من مشايخ زماننا من شرط ذلك سواء كان الصغير مدعياً أو مدعى عليه ومنهم من أبي ذلك وإذا لم يكن للصبي وصي وطلب المدعي من القاضي أن ينصب عنه وصياً أجابه القاضي إلى ذلك وفي فتاوى القاضي طهير الدين والصحيح أنه لا يشترط حضرة الأطفال الرضع عند الدعوى اه أحكام الصغار من الجنابات (سئل) في رجل ضرب آخر بحجر فأصاب امرأة حرة حاملاً فالقتل جناية بسبب الضرب وكان حيا ثم مات بعد ساعة فهل تجب دية كاملة على العاقلة (الجواب) نعم قال في الاختيار وأن ألقته حيا ثم مات فطيسه الدية على العاقلة وعليه الكفارة لأنه صار فائلاً وأن ألقته ميتاً ماتت فيه دينها والغرة لمارونا اه وفي المنع ضرب بطن امرأة حرة ولو كناية أو مجوسية فالقتل جناية ميتاً واجب غرة نصف عشر الدية في سنة فإن ألقته حيا فدية كاملة أي تجب دية كاملة على الضارب لأنه ألقه آدمياً خطأ أو شبه عدا فوجب فيه الدية الكاملة والجنسين الذي استبان بعض خاقه كالجنين التام في جميع هذه الأحكام لا طلاق مارونا اه قوله على الضارب أي ولو أخذ من عاقلة كما هو صريح كلام الاختيار و يؤخذ من كلام البرازيه المذكور في هذه المجموعة أو يحمل على القول بسقوط العاقلة في زماننا كما ذكره العلائي والخافقي لأن التناصر من متلف الآن لغلبة الحسد والبغض وتغنى كل واحد المذكور له صاحبه وحيث لا قبيلة ولا تناصرة فالدية في ماله أو بيت المال فقد حصل التوفيق

الذكر أم الأنثى وما سنن النثى (أجاب) صرح في من الغفار أن لا عن شرح النظام الوهباني معزياً إلى الظهيرية قال والأنثى من الأبل والبقر أفضل والذكر من المعز والضأن أن كان موجواً أي مرضوضاً لا تشين من الرض وهو البق اه وفي فتاوى قاضيتنا نحوه ومفهومه إذا لم يكن موجواً لا يكون أفضل وقال في البرازيه والذكر منه أفضل إذا كان خصياً ثم قال ورايت في منية القنية للتوفاني والفعل إذا كان أكثر لجا أفضل من الخصى والأفهور كالأنثى من الأبل والبقر إذا استويا قيمة ثم الأنثى من المعز أفضل من النيس إذا استويا قيمة ثم قال والكبش أولى من النجسة الآن تكون أكثر قيمة وهو كلام في غاية الحسن والتحقيق اه ما نقله شيخ الاسلام الغزي وأجاب عن سنن النثى بقوله

(٣٥) - (فتاوى حامديه) - (ثاني) والخمس للأبل والعامان للبقر والله أعلم (كتاب الكراهة والاستحسان) (سئل) فيما ينسب إلى حضرة الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان من جواز لبس الحر غير الملامس للجسد هل صح ذلك منه فيجوز العمل به والفتوى أم لا (أجاب) لم يصح ذلك عن أبي حنيفة وإن نقل عن برهان صاحب المحيط فقد قال شمس الأئمة الخوافي الصحيح أن الكحل حرام يعني الذي يمس الجسد والذي لا يمس قال في الحاوي الزاهدي قال يعني أستاذة يدع وهذا يعني جواز لبس الحر والذي لا يمس الجسد رخصة عظيمة في موضع عمت فيه البلوى ولكن طلبت هذا عن أبي حنيفة في كثير من الكتب فلم أجده سوى هذا يعني برهان صاحب المحيط اه فالخامس أنه يخالف لما في المتون

الموضوعة لنقل المذهب فلا يجوز العمل ولا الفتوى به لمخالفة ظاهر المذهب والله أعلم (سئل) في جماعة يسمونها أنفسهم صوفية وفقراء فلا تلبسوا بلباسهم ولا تأخذوا بآدابهم ولا تدينوا بشريعة المجددية ولا الملة الاحدية وهم جهال حتى ينواقض الوضوء ومفسدات الصلاة وشراؤها سائر العبادات خلفه عن طريقة الاولياء والسادات وبما لهم وعليهم من المريدين بل هم بأنفسهم من الضالين المضلين الجاهلين باركان الدين ويدعون أنهم من عباد الله السالحين مع كونهم مغموطين في الجهل لدى علماء الاسلام فهل ينعون عن ذلك لما فيه من الضرر العام أم لا (اجاب) نعم (٢٧٤) ينعون فقد سئل بعض علمائنا عن مثل هؤلاء فقال افتروا على الله كذباً وشراً كانوا

زائعين عن الطريق المستقيم هل ينفون من البلاد لقطع قننهم عن العالم فقال اماطة الاذي ابلغ في الصيانة وأمثل في الديانة وتبين الخبيث من الطيب أرسى وأولى نص على ذلك في التواريخ وتعرض لمثل هؤلاء كثير من الفقهاء وأقاموا عليهم التكبير ورموهم بما تحف عنده من الجبال والله سبحانه وتعالى بصير الاحوال (سئل) في امام يقرأ في الجهر بات بصوت حسن على القواعد المقررة عند أهل العلم بحيث لا يخل بحكم من أحكام القراءة لكن يصادف أن يخرج قراءته على طبق نغم من الانغام المقررة في الموسيقى من غير لحن وتطرير به بل يجوز ذلك واذا قلتم بالجواز هل يكره أم لا (اجاب) نعم يجوز ذلك ولا يكره اذا تحسبن الصوت والقراءة مطلوب كما صرح به المحقق بن الهمام في شرح الزايد وقال في الجهر نقلاً عن الخلاصة وتحسين الصوت لا يكره من غير

تغن وفي التبيان في آداب حملة القرآن أجمع العلماء رضي الله تعالى عنهم من السلف والخلف من الصحابة والتابعين ومن تعالي بعدهم من علماء الامصار والمسلمين على استحسان تحسين الصوت بالقرآن وأمرهم وأفعالهم مشهورة بنهاية الشهرة فحين مستغنون عن نقل شيء من أفرادها ودلائل هذا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مستفيضة عند الخاصة والعامة كحديث زينوا القرآن بأصواتكم وحديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لقد أتيت من مازنا من رواد البخاري ومسلم وفي رواية لمسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو رأيتي والجميع لقرأتكم البارحة ورواه مسلم أيضاً من رواية يزيد بن الحبيب

وحديث العيص عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ما أذن الله شيء ما أذن لني حسن الصوت يعني بالقرآن بجهر به رواه البخاري ومسلم ومعنى اذن استمع وهو إشارة الى الرضا والقبول وحديث فضالة بن عبيد رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الله أشد اذناً الى الرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينة الى قينته رواه ابن ماجه وحديث أبي امامة رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يتغن بالقرآن فلا سمنا رواه أبو داود وباستاد جليل قال جهور العلماء معنى لم يتغن لم يحسن صوته ثم قال قال العلماء رحمهم الله تعالى يستحب تحسين الصوت بالقراءة وتزوينها بالمخرج (٢٧٥) عن حذافة بالقطعة فان أفرط حتى زاد حرفاً أو أخفاه فهو

تعالى أعلم اه كلام العلامة الخافقي ثم ان وجوبها في بيت المال انما هو حيث كان منتظماً والا في مال الجاني قال في المجتبى مانصة قلت وفي زماننا بخوارزم لا يكون الا في مال الجاني الا اذا كان من أهل قرية أو محلة يتناصرون لان العشائر فيها قد وهت ورجة الناصر من بينهم قد رفعت وبيت المال قد انهدم فتم أسامى أهلها مكتوبة في الدوان أو فامثال لكن لا يتناصرون به فتعيب أن تجب في ماله اه وفي النقاية وشرحهامه مستثنى ومن لا عاقلة له أي من العرب والعجم يعطى الدية من بيت المال ان كان موجوداً أو مضبوطاً والا أي والا يكتن كذلك فعلى الجاني اه وقدر من الدية حيث وجبت على العاقلة تؤخذ في ثلاث سنين وانه لا يؤخذ من كل واحد منهم أكثر من ثلاثة دراهم وبقي ما اذا لم تكن له عاقلة وو جبت في ماله فكيف تؤخذ نص في المجتبى عن الناطقي أنه يؤدى في كل سنة ثلاثة دراهم أو اربعة وقال صاحب المجتبى قلت وهذا أحسن لا بد من حقه فقد رأيت في كثير من المواضع أنه تجب الدية في ماله في ثلاث سنين اه وارتضاء العلا في شرح التنوير وقال وأقره المصنف اه امكن هذا مشكل جداً لان قوله يؤدى في كل سنة ثلاثة دراهم أو اربعة ان كان المراد في ثلاث سنين يلزم أن يكون الواجب عليه تسعة دراهم أو اثني عشر دراهم وان كان المراد في كل سنة من مدته فمقتضى الدية واذا مات الجاني فمن يؤخذ الباقي وكيف يؤخذ فتعين المصير الى ماله عن أكثر المواضع من وجوبها في ماله في ثلاث سنين فانه لا اشكال فيه وقد صرح في غاية البيان بان الذي لا عاقلة له تجب الدية في ماله في ثلاث سنين من يوم القضاء كفي المسلم اه لان الذي لاحق له في بيت المال فتجب الدية في ماله ابتداءً واذا فقد بيت المال وجبت الدية على المسلم في ماله صار كالذي فتجب عليه في ثلاث سنين ابتداءً من يوم القضاء لا من يوم الجنابة فاعتمد هذا المقام فانه عالم أسبق الى تحريره والحمد لله على تيسيره (سئل) في رجل ضرب رجلاً حراً على إحدى عينيه عمد افذهب بذلك ضوؤه فهل يلزمه نصف الدية (الجواب) نعم قال في التنوير وتجيب دية كاملة في كل عضو ذهب نفعه بضر بضر كيد شلت وعين ذهب ضوؤه وهاو صلب انقطع ماؤه اه وفيه أيضاً في كل واحد من هذه الاشياء المزدوجة نصف الدية اه (أقول) قوله وتجيب دية كاملة أي دية ذلك العضو الذي ذهب نفعه فلا ينافي أن الواجب في العين نصف دية النفس ثم ان كلام المؤلف فيه نظر لانه في هذه الصورة يجب القصاص لا الدية حيث كان الضرب عمداً وكان الذاهب مجرد الضرع والعين قائمة قال في التنوير ومنه جرح في باب القود في مبادون النفس وكذا عين ضربت فزال ضوؤه وهي قائمة غير متخسفة فيجعل على وجهه قطن ورطب وتقبل عينه بمراة محجمة ولو وقعت لا قصاص لتعذر المعايلة اه (سئل) في امرأة ضربت بنتاً بجناحها عمد افذهقت عينها يلزمها بعد الثبوت الشرعي (الجواب) يلزمها بعد الثبوت الشرعي ربع الدية لان في العينين الدية وفي احدها ما نصف الدية ودية المرأة في النفس والاطراف على النصف من دية الرجل لان حالها انقص من حال الرجل ومنفعتا أقل وقد ظهر أمر النقصان بالتصنيف في النفس فكذا في أطرافها وأجزاءها كذا في الهدايا فعلى هذا يلزمها ربع الدية وهي خمسة

جماعة من السلف يطالبون من أصحاب القراءة بالاصوات الحسنة ان يقرأوا وهم يستمعون وهذا متفق على استحبابه وهو عادة الاخيار والمتعبدين وعباد الله الصالحين والله أعلم (سئل) في رجل اظهر التوبة عند زيارة البيت المكرم فأناب الله أشهدك على وأشهد الله وملائكته وكتبه ورسله أني تبت ورجعت عن خدمة الحكماء وتعاطى أمورهم وأضاع عهد عند دخوله الخيرة النبوية وأظهر التوبة كذلك فأناب الله على تاسيد المرسلين أني تبت ورجعت عن أمر الحكماء فكذا ذلك عند الصالحين المكرمين فأناب الله على أني نائب عن ذلك كله وقد كرر ذلك في مجالس عديدة وأيضاً ذكر في مجالس عديدة في ان عدت الى أمر الحكومة كن برياً من شفاعته محمد ولا كون من أمته

وان فعلت ذلك فخلالى حرام على ونقض وعاد الى ذلك مرة بعد مرة فاذا يلزمه بعد نقض العهد (أجاب) من ثبت عليه وتقرر مثل هذا الذنب المنكر فهو في المعصية من نظام وواقع في غضب الجبار المنتقم وقد بان من زوجته وخلت منها عصمته ويكفي في الانباء ما يثبته والاعلام بعظيم حرمه قوله جل وعلا وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعل الله عليكم كفيلا ان الله يعلم ما تفعلون ولا تكونوا كالتى نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثا اتخذوا أيمانكم دحلاً بينكم أن تكون أمة هي أربى من أمة أنما يبطلواكم الله به وليبين لكم يوم القيامه ما كنتم فيه تتخلفون الآية (٢٧٦) المكرمة فيها ما يزيل عن عين الاكهم الكهف قال القرطبي في تفسيره قوله تعالى وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم لفظ عام لجميع ما يعقد باللسان وباتزمة الانسان من صله أو بيع أو موافقة في أمر موافق للديانة وقال ابن نونس في تفسيره قال أهل التفسير المراد بالعهد هنا اليمين وقيل كل عهد يلتزمه الانسان باختياره ثم قال قال الذاهي العهد يتناول كل أمر يجب الوفاء به قضاء ثم قال ان الله تعالى بشع نقض العهد عندهم وضرب لهم مثلاً بقوله ولا تكونوا كالتى نقضت غزلها الخ وقال القرطبي أيضاً توعد تعالى بعدا في الدنيا وعذاب عظيم في الآخرة وهذا الوعيد انما هو قبح نقض عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فان من عاهده ثم نقض عهده خرج عن الايمان ولهذا قال وتذوقوا السوء مما صددتم عن سبيل الله أى بصدكم وذوق السوء في الدنيا هو ما يحصل بهم من المكروه وهذا الأمر يحتمل من الكلام مجلداً خفياً فأنقذ صر على هذا فغاية ونهاية لمن هداه الله ورفع عن فزاد من الظلام والله أعلم (سئل) فيما يتعدى طلب وتعدى على كنية العفو للموقوف على العمارة العامة بالقدس الشريف وأحدث في كل عام مرتين أو ثلاثة من أخذ مال خزل ووقع عذاباً بيل على أهلها فخرى وأبداً عالم بهد في غابر الزمان. وقديم الاوان هل يجب على حكام الاسلام وعلماء الانام من لهم قدوة على المنع وصوله على الصدع ان يدعو ذلك لاسيما مع ورود الأمر الشريف الخافى والحكم الشريف السلطاني لمخالفة التسرع والقانون ومعارضة عرفا وشرا عان يظهر المسلمين ويكون (أجاب) نعم يجب على حكام المسلمين وعلماء الانام لاسيما من له بسطة يد وقدر على اقامة الحدود والمنع وصوله الفزع ان يغريه فانه

فانقذ صر على هذا فغاية ونهاية لمن هداه الله ورفع عن فزاد من الظلام والله أعلم (سئل) فيما يتعدى طلب وتعدى على كنية العفو للموقوف على العمارة العامة بالقدس الشريف وأحدث في كل عام مرتين أو ثلاثة من أخذ مال خزل ووقع عذاباً بيل على أهلها فخرى وأبداً عالم بهد في غابر الزمان. وقديم الاوان هل يجب على حكام الاسلام وعلماء الانام من لهم قدوة على المنع وصوله على الصدع ان يدعو ذلك لاسيما مع ورود الأمر الشريف الخافى والحكم الشريف السلطاني لمخالفة التسرع والقانون ومعارضة عرفا وشرا عان يظهر المسلمين ويكون (أجاب) نعم يجب على حكام المسلمين وعلماء الانام لاسيما من له بسطة يد وقدر على اقامة الحدود والمنع وصوله الفزع ان يغريه فانه

لم يستطع فليسانه فان لم يستطع فليقلبه وذلك أضعف الايمان ولا سيما مع ورود الأمر السلطاني بذلك ونهى عن مباشرة منضم الى نهى الباري جل وعلا من عز بزمالك وقد ورد الوعيد لتاركه والمضرب عنه عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنه قال كان سمع أن الرجل ينطق بالرجل يوم القيامة وهو لا يعرفه فيقول له مالك الى وما بيني وبينك معرفة فيقول كنت ترائى على الخطا والمذكر ولا تنهاني والآيات والأحاديث الواردة في ذلك أكثر مما يحصى ويحصر نسأل الله تعالى التوفيق والهداية الى ما يرضيه عز وجل من حركة وسكون والله أعلم (سئل) في المقاطعة على الاحتساب مع كونها محنورة وعين له في يوم قدر فهل يتجاوز المقطع عنه ويطلب زيادة عليه (٢٧٧) أم لا (أجاب) كقباله ذلك وهو ممتنع * من أصله الاقل قطعاً يتعد

العفو بلفظ الجناية أو الجراحة وما يحدث منها مع أياض ان كان العفو في حال صحة المجرور بان كان يذهب ويحى ولم يصرفه من جيبه ما له وان كان في حال المرض بان صاذا فراض يعبر عفو من ثلث ماله لان العفو تبرع منه وتبرع المريض في مرض موته يعتبر من ثلث ماله فان كان قدر الدية يخرج من الثلث يسقط ذلك القدر عن العقلة وان كان لا يخرج كله من الثلث فثلثه يسقط عن العقلة ثلثه يؤخذ منهم وان كان بلفظ الجراحة ولم يذكر ما يحدث منها لم يصح العفو والدية على العقلة عند أبي حنيفة وعندهما يصح العفو وهذا كقوله عفو عن الجناية أو عن الجراحة وما يحدث منها سواء من جنائيات البدائع لم يخصا أنقروى (أقول) والفرق على قول الامام بين قول المجنى عليه عفو عن الجناية وقوله عفو عن الجراحة أو عن القصاص أن لفظ الجناية يشمل السارى منها وغيره فالقتل يسمى جناية بخلاف القصاص والجراحة فانه يشمل السارى مالم يزد قوله وما يحدث منه فاذا قال المجرور أو المقطوع عفو عن الجناية يكون عفو عن الجرح والقصاص وعكس القتل اذا سرت الجناية اليه واذا قال عفو عن الجراحة وما يحدث منها أو عن القصاص وما يحدث منه فكذلك لان قوله وما يحدث منه صريح في شمول السراية بخلاف ما اذا لم يقل وما يحدث منه فانه لا يشملها وعندهما لا فرق بين الالفاظ الثلاثة لانه راد بالعفو عن الجراحة ونحوها العفو عن موجبها فيشمل النفس كالجناية والموتون على قول الامام (سئل) في رجل قتل رجلاً عمداً بغير حرق بآلة جارحة من حد يد وثبت عليه ذلك بوجه الشرعى ثم علم عنه بعض أولياء المقتول الوارثين له فهل يسقط القصاص بعفوهم ولين بقى من الورثة حصته من الدية (الجواب) نعم ويسقط بصلح أحدهم وعفوهم والباقي حصته من الدية تدرو من باب ما يوجب القود ثم قال في شرحه ولا حصته للعاني لا سقط حقه اه والمسئلة في التنوير والنحو والمثني وغيرها والدية تورث اتفاقا لشبهه من الفرائض وعفو الاولياء قبل موت المجرور يصح كما يصح عفو المجرور لوجود السبب وصحة البراءة تعتمد وجود السبب بزازية قبل الشجاج عفا الولى عن نصف القصاص سقط الكل ولا ينقلب الباقي مالا حاوى لانه لا يهدى من فصل أمر الغير بالجناية (سئل) فيما اذا عفا ولى المقتول عن القاتل عمداً عن القصاص فهل يسقط القصاص بعفوهم (الجواب) نعم ويسقط القود بموت القاتل وبفقد الاولياء وبصلحهم عن مال ولو قليلا ويجب حالاً وبصلح أحدهم وعفوهم ولم يبق حصته من الدية في ثلاث سنين على القاتل تنوير الابصار من باب القود فيما دون النفس ومثله في المثلثي (أقول) وما وقع في الاختيار وشرح المجمع من أن الباقي من الدية على العقلة رده العلامة قاسم بانه ليس بقول لا حدره لما ورد به أيضاً في حاشيته على شرح المجمع بانه يخالف لسائر الكتب من أنه على القاتل في ماله قال وهو الثابت رواية ورواية وتامة فيما حارراه في رد المحتار وكتب فيه مانعه ثقة عفا الولى عن أحد القاتلين أو صالحه لم يكن له أن يقتص غيره كافي جواهر الفقه وغيره لكن في فاضلجان وغيره أنه لا اقتصاصه فاستثنى قلت وبالثاني أفنى الرملى كافي أول الجنائيات من فتاواه (سئل) في رجل ضرب آخر على يده اليسرى عمداً بسيف فسلت يده وذهب نفعها ثم أقر المضروب بالاكراه المعترف شرعاً أنه أقر الضارب من

يطلع عليه الا المهيمن السلام ولا يصح ذلك باجتماع العلماء الاعلام فلا يلزم الخسران كمالاً يلزم الذي أشركه وان نسي بالضمين وقد ذكر البرازى في المقاطعة في مثل ذلك ما تخفف عنده بخوار الجبال وتقتصر عليه ايدان الرجال ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ان الله وانا البيراجعون (سئل) من دعت عن السماع والرخص في السماع هل تكلم الفقهاء عليه بما يقتضى الترخيص أم لا (أجاب) صرح في التتارخانية نقلاً عن فصول الاحتساب بالفلسه هل يجوز الرخص في السماع الجواب لا يجوز ذكر في النخبة أنه كبيرة ومن أباحه من المشايخ فذلك الذي حر كانه حر كانه المرتضى وذ كرفى العيون أنه لا يلقى بمنصب المشايخ والذين يقتدى بهم لانه يشابه الله وأنه يباين حاله

الممكن ولو قبل هل يجوز السماع لهم فقال ان كان السماع سماع القرآن أو المواعظ فيعوز ويستحب وان كان سماع غيره فهو حرام لان
التغني واستماع الغناء حرام أجمع عليه العلماء وبالعراقية ومن أبا حنيفة المشايخ الصوفية فلان تغني عن الهوى وتغني بالتقوى واحتاج الى
ذلك احتياج المريض الى الدواء له شرائط أحدها ان لا يكون فيه أمر الثاني ان لا يكون جميعهم الامن جنسهم ليس فيهم فاسق ولا أهل الدنيا
ولا أمر أو الثالث ان تكون نية القول الاخلاص لا أخذ الاجر والطعام والرابع ان لا يجتمعوا لاجل طعام أو فتوح والحامس لا يقومون
الاغلوين والسادس لا يظهر ونجد (٢٧٨) الاصادقين وقال بعضهم الكذب في الوعد أشد من الغيبة كذا وكذا سنة والحاصل أنه

لا رخصة في باب السماع في
زماننا لان جنيد روجه الله
تعالى تاب عن السماع في
زمانه اه وفيها قبل هذا
ذكر محمد روجه الله تعالى في
السيرة الكبرى عن أنس بن
مالك رضى الله تعالى عنه
أنه دخل على أنس البراء
ابن مالك وهو يتغني فقال
له أنس قد بدلك الله تعالى
ما هو خير منه فقال اتخشي
ان أموت على فراشي وقد
تلت تسعة وتسعين من
الشركين مبارزا سوى
ما شاركني فيه المسلمون
قوله وهو يتغني بظاهره حتى
ان يقول لا باس للانسان
ان يتغني اذا كان يسمع
ويؤنس نفسه وانما يكره
اذا كان يسمع ويؤنس
غيره ومن الناس من يقول
لا باس به في الاعراس
والوليمة ألا يرى أنه لا باس
بضرب الدخول في الاعراس
والوليمة وان كان في ذلك
فرح لهو وانما يمكن به باس
لان فيه اظهار الشك
واعلانه وبه أمر صاحب
الشرع حيث قال صل الله

عليه وسلم أعلنوا التكاح ولو بالدف وكذلك التغني وفيها عن الزهري وممن من لا لا بأس به في الاعباد وروى أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان جالساً في يوم العيد وفي الليل جارية تبتغي بالدف فغاء أبو بكر رضى الله تعالى عنه وقال لها ما
تغنيان في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال دعهما فان هذا اليوم يوم عيد ثم ذكر عن الحديث تفصيلاً آخر في التغني حاصله أنه يفتقر الحكم
بين التغني لازالة الوحشة فيجوز أوله والجر فلا ومنهم من قال ان كان يغني بالشعر تعلم الفصاحة ونظم القوافي فيجوز أوله والناس فلا ومنهم من
فصل بمشاهدة التبج في الآخرة عياناً فيجوز ولا يجره ومنهم من فصل في ثلاثان كان داعية للخير يحمل وان للشعر محرم وهو بوقوف الدابة ان

احتج البيهقي والاحرم وأشد أو ياترى الابل التي * هي ويك أغلظ منك طبعاً تصغي الى صوت الحداء * وتقطع البيراء قطعاً
وقد صنف الفقهاء في ذلك مصنفات كثيرة وكذلك أهل التصوف وأجمع عبارة فيه ما قاله بعضهم وقد سئل عن السماع بالبراع وغيره من
الآلات المطربة هل ذلك حلال أم حرام قد حرمه من لا يعترض عليه اصدق مقالة وأبا حنيفة لم ينكر عليه لقوله تعالى فمن وجدني فليغيب عني
المعرفة فليتقدم والافرجوعه الى ما نهى عنه الشرع أسلم وأحكم والله أعلم (سئل) من دمشق من الشيخ ابراهيم الصمدي فيما اعاده السادة
الصوفية من حلق الذكروا لجهرب في المساجد من جماعة عذرة فوالله اني عن أبيهم وأجدادهم (٢٧٩) وينشدون القصائد الصوفية الصادرة

بالقهر والغلبة وجرح بها آخر فهل لا ضمان على عمرو (الجواب) نعم دفع سكيناً الى صبي فضرب الصبي
نفسه او غيره بخير اذن الدافع لا يضمن الدافع شيئاً خائفة من فصل القتل الذي يوجب الدية ومن دفع سكيناً الى
رجل فقتل به نفسه لم يكن على الدافع شيء تارة خائفة من الفصل الثاني في الجناية على النفس (سئل) فيما
اذا جرح زيد عمر ابنة فقهة عدداً في فخذ جرحاً لا يمكن فيه المماثلة وصار صاحب فراش فباي لزم زيدا بعد برئه
(الجواب) يلزمه حكومة عدل كافي المتق وغيره وهي هنا ان يقوم عبداً بهذا الاثر ثم معه فقدر التفاوت
بين القيمتين من الدية وفي الجوهره وقيل تفسير الحكومة هو ما يحتاج اليه من النفقة وأجرة الطبيب
والادوية الى أن يبرأ والله أعلم (أقول) اعلم أن الجناية بالجرح ان كانت في الوجه أو الرأس تسمى شجرة
وان كانت في غيرهما تسمى جراحة والشجاج عشرة بعضها ارش مقدور بالنص وبعضها فيه حكومة عدل
ولا شيء من الجراح له ارش مع ما لو الا الجائفة وهي جراحة تصل الى جوف الرأس أو البطن وفيها ثلث الدية
وعدها مع الشجاج باعتبار أنها قد تكون في الرأس وهذه الشجاج لا فرق في وجوب الارش فيها بين العمد
والخطأ الا الموضحة وهي التي توضع العظم أي تظهره فانها ان كانت خطأ ففيها الارش نصف عشر الدية وان
كانت عمداً ففيها القصاص ولا قصاص في غيرها على ما مشى عليه في التنوير ولكن ظاهر الرواية وجوب
القصاص فيما دونها وهو ستة كائنه عليه سارحه ثم انهم اختلفوا في تفسير حكومة العدل الواجبة فيما لانص
فيه على شيء مقدور قال الطحاوي تفسيرها ان يقوم بملاو كابدون هذا الاثر ثم يقوم به هذا الاثر ثم ينظر الى
تفاوت ما بينهما فان كان ثلث عشر القيمة مثلاً لا يجب ثلث عشر الدية وان كان ربع عشر القيمة يجب ربع
عشر الدية وقال الكرخي هو ان ينظر كم مقدار هذه الشجرة من الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية
والمفتي به هو الاول كافي التنوير والنقاية وغيرهما ونقله العلائي عن عدة كتب وفي المعراج انه قول الاثمة
الثلاثة وقال ابن المنذر انه قول كل من يحفظ عنه العلم لكن قال في الدر المختار عن الخلاصة انما يستقيم قول
الكرخي لو الجناية في وجهه ورأسه اي لانهم وضع الموضحة في شئ يفتي به ولو في غيرهما وتعرض على المفتي
يفتي بقول الطحاوي مطلقاً لانه أسير اه ونحوه في الجوهره الخ وكذا ذكره الزيلعي وقال وكان المرغيناني
يفتي به ومعنى قوله مطلقاً أي سواء كانت بالوجه أو بالرأس أو غيرهما وهو قد نقله أو تعرض في
القهيستان وفي هذا كله اذ اذيق للمراعاة أثر والا فعددها لاشئ عليه وعنده محمد يلزمه قدر ما أنفق الى أن يبرأ
وعن أبي يوسف حكومة العدل في الالم وتما في النخيرة وذ كرفي شرح التنوير ان في شرح الطحاوي فسر
قول أبي يوسف ارش الابل باجرة الطبيب والمداواة قال فعليه لاختلاف بينهما وفي تصحيح العلامة فاسم أنه على
قول الامام احمد المحبوبي والتسفي وغيرهما لكن قال في العيون لا يجب عليه شيء قياساً ولا يستحسن أن
تجب عليه حكومة عدل مثل اجرة الطبيب وهكذا جرحه برئت اه وقال شيخ مشايخنا الساجي ان يظهر
لرجحان الاستعسان لان حق الاذى مبني على المشايخة اه وقال أيضاً في مجموعته التي بخطه اذا ضرب
يد غيره فكسرها وعجز عن الكسب فعل الضارب المداواة والنفقة الى أن يبرأ واذا برأ وتطلبت يده وشلت

اعتراضه موافق للحكم الشرعي ومطابق لما يقتضيه الشأن المرعي الجواب بالنقل الصحيح عن العلماء ذوى الالباب ولكم الاجر والثواب
من رب الارباب (اجاب) الحمد لله وحده اللهم يا من لا هادي لنا سواك أنطقنا بما في رضاءك أعلم أولان من القواعد المشهورة التي هي في
كتب الاثمة مقرر مذ كوره أن الامور بمقاصدها والشئ الواحد يتصف بالحل والحرم باعتبار ما قصد له وهي مأخوذة من الحديث
الذي رواه الشيخان انما الاعمال بالنيات ومدار غالب أحكام الاسلام عليه كائن على العلماء عرجهم الله تعالى فاذا تقررت ذلك وعلمت
ما هنا لك فاعلم تلو ان ولي الله الشيخ الامام العلامة الجرح الفهمه جلال الدين المحلى ذ كرفي شرح جمع الجوامع قوله ويري ان طريق الشيخ

أبي القاسم الجنيد سيد الصوفية علموا ولا وجهه طريق مقوم خال عن البدع دائر على التسليم والتفويض والتبري من النفس ومن كلامه الطريق إلى الله تعالى مسدود على خلقه الأعلى المفتين آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال رأيت في المنام أني أتكم على الناس فوفف علي ثلاث وقال ما أقرب ما تقر به المقررون إلى الله سبحانه ونعالي فقلت عمل خفي بيزان وفي فتوى وهو يقول كلام موفق والله لا التفات إلى من رماهم من جهلة الصوفية بالزندقة عند الخليفة السلطان حتى أمر بضرب أعناقهم فامسكوا إلا الجنيد فإنه تسبر بالفتنة وكان يفتي على مذهب أبي نوريته وبسط (٢٨٠) لهم النطع فتقدم من آخرهم الشيخ أبو الحسن النوري للسياف فقال له لم تقدمت

فقال أو ترأى جاني بحياة ساعة فبهت وأتمى الخبر إلى الخليفة فردهم إلى القاضي فسأل النوري عن مسائل ففهم فاجابه عنهما ثم قال وبعد فإن الله تعالى عبدا إذا قاموا قاموا بالله وإذا انطقوا انطقوا بالله إلى آخر كلامه فسكى القاضي وأرسل يقول للخليفة أن كان هؤلاء زنادقة على وجه الأرض مسلم نقلي سيولهم رحيم الله تعالى ونفقتهم ثم قتل من الصوفية الحسين الخلاج في سنة تسع وثلاثمائة في سني الخليفة المذكور وهو أبو الفضل جعفر المقدر اه وفي شرح الجامع الصغير للمناوي في قوله صلى الله عليه وسلم من أحب قوما حسره الله تعالى في زميرهم قال من أحب أولياء الرحمن فهو معهم في الجنات ومن أحب حزب الشيطان فهو معهم في النيران وفيه إشارة عظيمة لمن أحب الصوفية أو تشبه بهم وأنه يكون مع تفرقه بالقيام عما هم عليه في الجنة ومن تشبه بهم انما فعل ذلك لمحبة إلههم ومحبة لهم لا يكون الاتباع روحه لما تشبهت له أرواحهم لان

بالآلة محبة الله تعالى محبة أمره وما يقرب إليه ومن تقرب منهم يكون مجاذب الروح لكن التشبه تعوق بظلمة النفس والصوفي خالص من ذلك اه قوله وأما شبه العمد الخ انما من جواب ما ولعله هو قوله فهو قتل فصد الخ لكن تحرفت القاء بالواو ولجوز اه مصححه حادثة في زمان سنة ١٢٤٣ أقر بالضرر أنكر أنه مات منه الجواب رجل قال ضربت فلانا بالسيف عدا ولا أدري أنه مات منها ولكن ما ن وقال ولي القتل بل مات بضرب فانه لا يقتل به اه من الفتاوى الهندية اه

وجب دينها والظاهر أنه بحسب المصروف من الدية اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل جرح زيدا بسكين في ظهره وعجز المجرع عن المكسب فقام يكلف أخت الجراح وزوجها بالانفاق والمداواة فهل تكون النفقة والمداواة على الجراح دونهما (الجواب) نعم رجل جرح رجلا فجرح المجرع عن المكسب تجب على الجراح النفقة والمداواة جواهر التناوي من أول كتاب الجنائيات ومثله في شرح التنوير في باب القود نقلا عنه (أقول) ظاهره أن المراد بالنفقة غير المداواة وهو أن ينفق على المجرع من طعام وشراب وكسوة إلى أن يبرأ والظاهر أن هذا فيما إذا كان المجرع فقيرا ينفق من كسبه بقريته قوله فجرح عن المكسب فلو كان له مال لم يلزم الجراح سوى المداواة وهل المراد بالنفقة عليه فقط إذا كان فقيرا أو عليه وعلى عياله لم أراه فليراجع (سئل) في رجل ضرب رجلا مسلما بعصا صغيرة على ظهره ولم يزل صاحب فراش من تلك الضربة حتى مات بعد يومين فهل يكون ذلك شبه العمد وفيه دية مغلفة على العاقلة (الجواب) نعم قال في الدرر من الجنائيات ٣ وأما شبه العمد وهو قتله قصدا بغير ما ذكر في العمد كالعصا والسوط والجرح الصغير وأما الضرب بالجرح والخشب الكبير من فخذ العمد أيضا عند أبي حنيفة فلا فالغير الخ ثم قال وحكمه الاثم والكفارة ودية مغلفة على العاقلة بالقتل اه ومثله في التنوير وغيره (أقول) قد مبين الدية المغلفة والعاقلة أيضا فراجع (سئل) فيما إذا عمد رجل وضرب رجلا آخر بغير حق بسكين على بطنه وجرحه ولم يزل صاحب فراش حتى مات من ذلك عن أبي زيد الابان يقتص منه بعد الثبوت الشرعي عليه فهل له ذلك (الجواب) نعم وإن شهدا أنه ضربه بشئ جارح فلم يزل صاحب فراش حتى مات يقتص لان الثابت بالبيعة كالثابت معاينة ولا يحتاج الشاهدان يقول أنه مات من جراحته بزازية كذا في شرح التنوير للعلائي من باب الشهادة في القتل واعتبار حاله شهدا أنه قتله بالسيف فان فالعمد الا وسكان تقبل ويقضى بالقصاص وان فالانقطاع يقضى بالدية على العاقلة وان فالالاندري قتله عمدا أو خطأ تقبل ويقضى بالدية في مال القاتل بحيط البرهاني من الجنائيات رجل قال قتل فلانا ولم يسم عمدا ولا خطأ قال استحسن ان اجعل دية في ماله تناوخا بستر رجل قال أنا ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال أبو يوسف هو خطأ حتى يقول عمدا فتاوى مؤيد زاده عن القنية في باب القتل بسبب (أقول) وانما اقتص منه وان سكت الشهود عن ذكر العمد لم يفي غاية البيان عن شرح الكافي في تعليل المسئلة بقوله لان العمد هو القصد بالقلب وهو أمر باطن لا يوقف عليه ولكن يعرف بدليله وهو الضرب بالآلة فانه عادة قال ولو شهدوا أنه قتله عمدا وأنه مات به فهو أحوط اه لكن يحتاج إلى الفرق بين الشهادة والاقرار حيث حل الاقرار بالقتل على الخطأ ما لم يذكر العمد ولعل وجهه أنه لما أقر بجنايته وظلمه ظهر لنا صدقه وحسن حاله فيحمل كلامه على الأدنى ولا يؤخذ بالقرينة وهي الضرب بالآلة القاتلة عادة اذ لو كان ذلك عمدا لذكره بخلاف ما إذا أنكر القتل أصلا وظهر كذبه بالبيعة العادلة المأثرة المعينة فانه يحمل على العمد لوجود دليله وهو الضرب بالآلة المذكورة ولهذا قال الخير الرمي في حاشيتنا المنع بعد ما قد مناه عن غاية البيان ان هذا صريح في أنه بعد ثبوت القتل

وحقيقة ما عليه الصوفية لا ينكرها الا كل نفس جاهلة غيبة فترجع لما هو المسؤول عنه فاما حق الذكروا الجهرية وانشاء القضاة فقد حذر في الحديث ما يقتضي طلب الجهر نحو وان ذكرني في ملاذ كرهه في ملاذهم منه رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه ورواه أحمد بنحوه باسناد صحيح وزاد في آخره قال قتادة والله أسرع وألذ كره في الملا لا يكون الا عن جهر وكذا حق الذكروا طواف الملاذ كنهها وما ورد فيها من الأحاديث فان ذلك انما يكون في الجهر بالذكروا وهناك أحاديث اقتضت طلب الاسرار والجمع بينهما بان ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والاحوال كجامع بين الأحاديث الطالبة للجهر بالقراءة والطالبة للاسرار (٢٨١) بها ولا يعارض ذلك خبر الذكروا الخفي لانه

حيث خفي الرباء أو ذى المصلين أو النيام والجهر ذكر بعض أهل العلم أنه أفضل حيث خلا من أذى كثر عملا ولتعدى لانه أفضله إلى السامعين وبوظف قلب الذكروا فيجمعهم إلى الفكر ويصرف سمعهم إلى بطرد النوم ويزيد النشاط وقوله تعالى وأذ كر ربك في نفسك أجيب عنه بانها مكينة كآية الاسراء ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها زلت لتسلي سمعهم المشركون فيسبون القرآن ومن أنزله فامر به سدا للذريعة كانهى عن سب الاصنام لذلك وقد زل وبعض شيوخ مالك وابن جرير وغيرهم ما جازوا الآية على الذكروا قراءة القرآن تعظيما له بدل عليه اتصالها بقوله تعالى فإذا قرأت القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحموا الآية خاصة به صلى الله عليه وسلم وأما غيره من هو محل الوسواس والخواطر الردية فأمور بالجهر لانه أشد في

بالآلة الجارحة بالبيعة لا يقبل قول القاتل لم أقصده بخلاف ما لو أقر وقال اردت غيره لانه ثابت من جهته مطلقا عن قيد العمدية والحدائية فيقبل منه ما أقرب به ويحمل على الأدنى قال في التناوخانية وفي المجرع دوى الحسن ابن زياد عن أبي حنيفة لو أقر أنه قتل فلانا بحديدة أو سيف ثم قال اردت غيره فقتلته لم يقبل منه ذلك ويقتل وعن أبي يوسف إذا قال ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال هذا خطأ حتى يقول عمدا اه ملخصا لكن التفرقة المذكورة انما تهاجر على قول أبي يوسف اما على رواية المجرع فلا وعلى رواية المجرع وقياس والاوى استحسن كما يفيد مائة له المؤلف عن التناوخانية تأمل (سئل) في قاصرة جارية عند امرأة نامت القاصرة ليلا في بيت المرأة فاحترق بعض ثيابها التي عليها وشئ من فخذها بقضاء الله تعالى وقدره بدون صنع من أحد ثم ماتت من ذلك بعد أيام فهل يلزم المرأة دية أم لا (الجواب) حيث الحال ما ذكر لا يلزم المرأة دية والله سبحانه أعلم وقد أفتى بمثل ذلك الخير الرمي في فتاويه الخيرية من الجنائيات (سئل) في رجل يده بندقة بجرية يريد اصلاحها فأوردت بجرته ناراً فحترقت وأصاب بها كان فيها رجلا آخر فقتلته فادعى ولي القاتل على الرجل المذكور أنه قتله عمدا وأقر القاتل أنه قتله خطأ ولم يثبت الولي العمد فهل تكون دية المقتول في مال القاتل لورثة المقتول (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر لما قال قاضيخان إذا أقر القاتل أنه قتله خطأ وادعى ولي القاتل العمد فالدية في مال القاتل لورثة المقتول كذا في فصل القتل الموجب للدية وكذا في فصل المعاقلة من جنائيات الخانية وكذا في الضمانات في بيان من عليه الضمان والدية تعلقا عن مبسوط شيخ الاسلام جواهر زاده انقردوى من الجنائيات انهم يقتل فقتل فلانا فقال كذا كان مكتوبا في اللوح المحفوظ أو قال قتل عدوى فهذا ان اللغات منه اقرار بالقتل فتلزمه الدية في ماله ان لم يقر بالعمد منية المقتى من الاقرار قال المؤلف رحمه الله تعالى كذا في صورة دعوى وردت في جادى الثانية سنة ١١٤٦ ماصورته شرط صحة الدعوى العلم بالمذمى عليه وقد ذكر في صورة الدعوى ان البندقة التي بها الرصاصة قتلته ولم يعينوا القاتل وان ادعى على واحد غير معين لا تسمع لما ذكرنا ان شرط صحة الدعوى العلم بالمذمى عليه في شرط تعيين الضارب واقامة البيعة بوجهها الشرعي عليه كما صرح بذلك غير واحد من علماءنا رحمهم الله تعالى منهم الخير الرمي حيث قال في فتاويه في باب القسامة سئل في جماعة بواردية وغير بواردية أحد قوا بطير خرج من الجرح فحترقت بندقة من بندق أحدهم فقتل رجلا منهم ولا يعلم من هو وولي القاتل يقول حتى عنده هو لا يعنى البواردية يعينونه عند أحدهم والا كلهم غرماني فهل إذا قاموا على واحد منهم بينة أنه هو الذي خرجت بندقته فقتلته تقبل بينتهم ويثبت القتل عليه وتنفي دعوى القتل عنهم أم لا الجواب لا يثبت القتل عليه ولا تقبل بينتهم عليه ولا تنفي الدعوى عنهم اذ الدعوى لا تسمع الا من صاحب الحق والبيعة لا تقبل الا لاثباته أو دفعه ولم يثبت عليهم مجرد الدعوى حق ليدفعوه بها أو باب الدعوى مفتوح فان عين المذمى واحدا للدعوى عليه سمعت دعواه وقبلت وان ادعى على واحد غير معين لا تسمع لان شرط صحة الدعوى العلم بالمذمى عليه وان ادعى على الجميع أنهم اشتركوا في قتله بواردهم أو غيرهما صحت الدعوى ولا بد له من بينة

(٣٦ - (فتاوى حامديه) - ثاني) دفعها يؤيده حديث البرار من صلى منكم الليل فليجهر بقراءته فان الملاشكة تصل بصلاته وتسمع لقراءته فان مؤمنين الذين يكونون في الهواء وجيرانه معه في مسكنه يصلون بصلاته ويستمعون ويطرد بجهرة عن داره والدور التي حوله فساق الجن ومرتدة الشياطين وتفسير الاعتناء في قوله تعالى لا يحب المعتدين بالجهر بالدعاء مردود بان الراجح في تفسيره التجاوز عن المأمورية أو الاختراع فيما لا أصل له في الشرع والتوفيق بين ما ورد في الجهر والاسرار بنحو ما قرر واجب فان قلت صرح في الخانية بان رفع الصوت بالذكروا صلى الله عليه وسلم ان رفع صوته بالذكروا كراثة لا بدعوا أصم ولا غابا وقوله صلى الله عليه وسلم خير الذكروا الخفي

تشهد عليهم طبق ما يدعى حتى يثبت مدعا وقد علم نفي المسئلة والحمد لله رب العالمين والله تعالى أعلم
 (أقول) ورأيت فرعا في الباب السادس من الفتاوى الهندية عن الفahيرية حاصله أنه لو خرج سهم من بين
 جماعة فأصاب رجلا وشهد شاهدان بأن هذا سهم فلان لم تقبل حتى يشهدوا بأن فلانا هو الذي ضرب
 السهم اهـ (سئل) في صغير لا يعقل التصرفات استعماله ورجل في تعمير سقفه وأمره بذلك كل ذلك بدون
 إذن وإيمه ولا وجه شرعي فسقط السقف على الصغير في حالة الاستعمال وقتله فهل إذا ثبت ذلك تجب دية
 الصغير على عاقلة الرجل (الجواب) نعم أمر الصبي المحجور لا يعقل التصرفات ونحوه باخذ الفرس السائر
 أو الكلب العقور أو الجمل الهاج وأقال له اصعد السطح فاكس الثب أو أمره بتقليين سطحه ونحوه وأمره
 بدخول البئر لطلب الدلو ونحوه فتلف الصبي بعقر الكلب أو بضرب الفرس برجله أو بذنبه أو وقع من
 السطح أو زلق فمات فالدية على عاقلة الأمر في كل جمعاويه يفتي كذا لو كان هذا كله في العبد المحجور
 عليه كذا في باب حكم الجنين من جنابات المنية فتاوى انقرى من السابع في جنابات الصبيان والمجانين
 وعلمهم ونعمام ذواته فيها وفي جنابة كتاب أحكام الصغار والبرازية وغيرها (سئل) في ذمي قتل شقيقته
 المسلمة عمدا بالآلة جازحة ثم أسلم القاتل بعد ذلك فهل يكون الاسلام غير مانع من ايجاب الفصاص عليه
 (الجواب) نعم لان الاسلام يجب ما قبله من حقوق الله دون حقوق الاكسين كالقصاص كذا في الاشياء
 من أحكام الذي فلولها ما ب ذلك بالوجه الشرعي واذا لم يكن لها ولي فلا امام أن يقتص أو ياخذ الدية
 وليس له العفو مجانا كذا في المتقي وغيره ومثله في الخائفة والاشياء والبحر وغيره (سئل) في رجلين
 ضربا زيدا ايدهما وبعصا عمدا ضربا مبرحا وجعا على سائر بدنه ووربطاه وأراد ذبحه وخوفاه بالقتل
 فذهب عقله بسبب ذلك فهل إذا ثبت ذهاب عقله بسبب ذلك ففيه دية كاملة عليهما (الجواب) نعم كافي
 غالب منون المذهب أن في العقل الدية (سئل) فيما اذا اجتمع زيد وعمر وبكر مع جماعة عند بئر ماء ونزع
 كل منهم من مائها المن ثم وقع اللوفى البئر فنزل زيد لاخرجه منها بعد ما أمر عمر او بكر او بطه بجعل وانزله
 فيها فنزله بجعل مسكاه فلما وصل حصل له غشي فنزل عمر ولجججه فحصل له كحاصل لزيد فنزل بكر
 وأخرجهما من خارج البئر ثم مات زيد بقضاء الله وقدره بدون تعد ولا تقصير ولا صنع من عمر وبكر فقام ورثة
 زيد يطالبون عمر او بكر اريدته بدون وجه شرعي فهل لا تلزمهم ماديته (الجواب) حيث الحال ماذا كر
 لا تلزمهم ماديته (سئل) فيما اذا كان زيد وعمر وماشيين في طريق ومع زيد بندقة مجرمة حامل لها فوقع
 مشخاصها على خزانة البحر كرهه ونعله وخرجت رصاصتها فأصاب عمر الجرح حته ثم برى من ذلك الجرح
 وبعد أيام تعرض مدة بداء أصابه ومات منه عن ورثة زعمون أن زيدا يلزمه دية أو قصاص في ذلك فهل لا يلزمه
 شيء (الجواب) حيث الحال ماذا كر لا يلزمه شيء والله سبحانه أعلم (سئل) في طبيب ذمي غير جاهل طلبت
 منه امرأة مريضه دواء لها فاعطاها دواء شربه بنفسها في بيتها فزعم ابنها أنه إذا دمرها بالدواء المذكور
 وأن الطبيب يلزمه ديتها إذا ماتت من المرض المرقوم فهل لا يلزمه شيء ولا عبرة بزعمه (الجواب) نعم والله

[illegible]

في الخيرية من الجنائيات (سئل) فيما إذا كان جماعة يضربون المسلمين ويؤذونهم باليد واللسان والسعي بهم إلى الحكم وتوعدوا رجلا بالقتل ثم دخلوا عليهم ما وضروه ما بالسيوف وجرحوهما كل منهم جرحا مهلكا متابيه ونهبوا أموالهما طالما وعدوا نائفا يلزمهم (الجواب) يلزمهم القصاص بعد الثبوت عليهم بالوجه الشرعي ورد ما أخذوه إن كان قائما أو قيمته إن كان فيما هالكا بعد الثبوت الشرعي والحالة هذه والله سبحانه أعلم (أقول) في الجوهر إذا جرّحه جراحة لا يعيش معها وجرحه آخر أخرى فالقاتل هو الأول وهذا إذا كانت الجراحتان على التعاقب فالومعافاهما قاتلان اه زاد في الخلاصة وكذا لو جرّحه رجل عشر جراحات والآخر واحدة فكلاهما قاتلان لأن المرء قد يموت بواحدة وبسبب من الكثير وفي القهسة اتى عن الخانية ولو قتل رجلا أحدهما بضعه والآخر بحدديد عمد الاقصاص وعليهما الدية مناصفة وفي حاشية السيد محمد أنى السعد والزهري على شرح من لا يمسين ولو جرح جراحات متعاقبة ومات ولم يعلم المتعنف منها وغير المتعنف يقتض من الجميع لتعذر الوقوف على المتعنف وغيره كفى فتاوى ابى السعود مفتى الروم وأما اذا وقف على المتعنف وغيره ولا يكون الا قبيل موته فالقصاص على الذي جرح جرحا مهلكا كفى في الخلاصة والبرازية اه كذا في رد المحتار فاحفظنا هذه الفوائد الفراندا (سئل) في جماعة في بلدة كذا ادأبهم واجتماعهم على ضرر المسلمين والسعي بالفساد في الارض بين الموحدين وبالعوان للحكام وقتل النفوس بغير حق وأذى المسلمين وتغير عيهم أموال السياسة بغير حق فهل اذا ثبت ذلك عليهم بالوجه الشرعي للحاكم قتلهم (الجواب) نعم كما صرح بذلك في البرازية والزياي وغيرهما والله سبحانه أعلم (سئل) فبين شهر سلاحا على مسلم خارج المصر فضر به المشهور وعليه بسلاح حال كونه شاهرا فقتله ولم يمكن دفعه الا به فهل اذا ثبت ذلك شرعا لا شيء يقتله (الجواب) اذا لم يمكن دفعه الا بقتله والحالة هذه فلا شيء عليه بعد ما ذكر بالوجه الشرعي لانه من باب دفع الصائل (أقول) التقييد بخارج المصر قيد اتفاق والمسئلة مفصلة في متن التنوير قبيل باب القود فيما دون النفس (سئل) في قتل وجد بقرية يسمع من أهلها الصوت فيه وبه أثر جرح ولم يعلم قاتله وادعى وليه القتل عمدا على أهلها فالحكم الشرعي في ذلك (الجواب) حيث وجد في مكان غير مملوك لاحد قريب القرية بحيث يسمع من صوته وادعى وليه القتل على أهلها ولا يبينه وبالقبيل أثر القتل حلف بخسون رجلا منهم يختارهم الولي بالله ما قتلناه وما علمنا له فانلا ثم قضى على جميع أهلها بالدية

* (فصل في جنائيه الهائم والجنائية علمها) *

كم شرعي وادعى على جماعة من الصوفية أنهم يذكرون الله تعالى قياما و رقصون و يغنون وقال هذا محرم فثبت بحججهم وطلب من الخليفة
لمشار اليه منهم من ذلك فأجاب الجماعة المذكورة بأنهم جماعة صوفية وذلك جائز عندهم فطلب الخليفة الموصي اليه فتوى أحد من السادة
لشافعية فأهضر الي مجلسه رجلا من أهل العلم والافتاء شافعيًا وأخبر الخليفة بحججهم وادعى ذلك في مذهب الشافعي وقال يستثنى من ذلك الرقص
الذي يشبه حركات الخنثين فإن ذلك حرام وإن الأنسداد المشتمل على تنزيه الرب تعالى وتقديسه ومدح الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام
الترغيب في الجنة والترهيب من النار وما يحصل به الشوق المطلوب شرعًا في كل ذلك جائز فأجاب الشيخ المتكبر المذكور بقوله هذا الذي

المذكور والمجازف المغرور

من تحريم المباح وتكفير
 أهل العلم والصالح امر
 شامع وقول فطيع لا يصدر
 مثله من عاقل ولا يتفوه به
 لييب فاضل لخروجه في
 ذلك عن القواعد العلمية
 وعدم رجوعه الى الضوابط
 الفقهية اذ من شرط انكار
 المنكر معرفة مذهب المنكر
 عليه لاحتمال أن يكون
 ذلك الفعل جائزا لديه
 فيصير الانكار حينئذ
 منكرا والقائم به من دري
 فلا يسوغ الانكار في
 الفروع المختلف فيها الا مع
 اتحاد المذهبين في فروع
 النفع والاصلين والمعرفة
 الثابتة بالحكم الشرعي في
 ثلاث الجزئية وما يندرج
 تحته من قاعدة كلية
 ليكون المنكر على غيره
 والمنكر عليه في وجوب
 الامتناع على نفسه قال
 جل وعلا قل هذه سبيلي
 ادعو الى الله على بصيرة
 أنا ومن اتبعني وقال تعالى
 ولا تقف ما ليس لك به علم
 الآية فلا يقدم على المنكر

الاعلم نحرر من متسع الرواية و

كان يتغنى لمسيحية لثقل
الوقافي و يصير فصيح
الاسنان قال وقال بعضهم اذا
كان يتغنى ليدفع الوحشة
عن نفسه فلا بأس به قال
وبه أخذ شمس الأئمة
المرخسي واستدل عليه
بأن أنس بن مالك كان
يتغنى في بيته ولا يفعل ذلك
تلها ثم قال ومن يقوله
بالكرهية مطلقا يحمل
حديث أنس على انشاد
الاشعار والمباحة وجرم
صاحب البدائع من الخفية
بما ذكر شمس الأئمة وعلاه
بان السماع يرق القلب
وهو ظاهر كلام صاحب
الذخيرة من الخفية وذهب
طائفة من الشافعية
والمالكية الى التفرقة بين
القليل والكثير فجازوا
القليل ومنعوا من الكثير
كجاءه الرافعي وغيره وذهب
طائفة الى التفرقة بين
الرجال والنساء فجزوا
بجرح بعض النساء الاجانب
أجروا الخلاف فيما سوى
ذلك وأما سماع السادة
الصوفية رضي الله تعالى

فبينما سئل الشيخ عز الدين بن
السنية المذكرة المذكورة
لاباس به ومن يدعو هوى
غريم والتكفير فقد أخطأ
إلى أقوم الطريق بمنه

ثم قال ووقع في الكفر والضلال واستحق العقوبة والنكال نسأل الله تعالى العزيمة والتوفيق والهداية الى أفهم الطرق بمنه.

وكرمهم آمين اه والله أعلم (سئل) في جماعة من بلادهم مما علمهم من الكف والاذى والقلم والبلاء واستوطنوا بلادا غيرهم ومكثوا به مدة سنين والآن اجتمعهم رجل ولاه السلطان قساما على بلادهم الا ان لا يأخذ ما يخص من قسم أرضه نظير عطائه في الدوان يسمى اسبابها ويريد جبرهم على العود الى ذلك الوطن الآن يدفعوا له دراهم يسعها كسر الفدان هل يجبرون على ذلك والحال انهم تأهلوا بالوطن الثاني وزر قوا به اولاد او نوسة وابه بجيت ان بعضهم لا يعرف حرفه الفلاحه واسا واحد ابل منهم الحلاج والمكاري والتاجر وغيره ولا يجبرون ان يكون تكليفهم باحده من الامرين ظلمنا (٢٨٦) نهى الله تعالى عنه ورسوله كيف الحال (اجاب) تكليفهم بذلك ظلم وشين في الدين

(الجواب) نعم لان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في عين الدابة بربع القيمة كما في الدر المختار للعلائي (سئل) في نور مشرق نصفين بين يدي ايتام ولهم وصى عليهم طلب وصيهم الثور من زبدية يكون عنده في نوبة الايتام فامتنع وتكرر الطلب والمنع حتى انكسرت رجله عند زبدية ويريد الوصي تضمينه نصف قيمته وتركه عند زبدية في ذلك مصلحة للايتام فهل للوصي ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل ضرب به الراعي بعصا على رجله فكسرها فهل يضمن لصاحبه قيمته (الجواب) نعم والمسئلة في التنازع خاتمة (اقول) قال في الدر المختار والقييد بالعين اى في قول المتن وفي عين بقرة الح لانه لو قطع اذنها وذنها يضمن نقصانها وكذا لسان الثور والحمار وقيل جميع القيمة كالمقطع احدى قوائمها فانه يضمن قيمتها وعليه الفتوى اى لو غير ما كولو وان ما كولو لا خير كسر في العينين لكن في العيون ان امسكه لا يضمنه شيئا عند ابي حنيفة وعليه الفتوى وعرجها كقطعها اه وحاصله انه لا فرق بين الماء كولو وغيره ففي غير الماء كولو لو قطع احدى قوائمها يضمن كل قيمته لان ذلك استهلاك له من كل وجه كما في الهداية واما الماء كولو فانه ينتفع به الا كل بعد قطع قوائمها فيخبر مالكه بين تركه على القطع وتضمينه قيمته وبين امساكه وتضمينه النقصان قال في غصب الهداية وهذا ظاهر الرواية عن ابي حنيفة وعنده لو شاء اخذها ولا شيء له والاول اصح اه وعليه المتن والشروح ايضا وبه يقتضى كفاي جامع الفصولين فيترك على الرواية الثانية وهي ما ذكره العلائي عن العيون (سئل) فيما اذا كان لزيد رجل اعتاد العوض فتقدم الى صاحبه رجل وقال ان جاك بهذه الصفة فاربطه واشهد عليه فلم يربطه ولم ينفعه في زمان بقدر قيمته على ذلك فسيبره الى المرحى فركب على رجله وعرضه ومات من ذلك ويريد الرجل الا ان تضمين زيد بقيمته بعد ثبوت ما ذكره فاعل له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في جنائيات الخيرية بنقلها (سئل) في رجل ضرب حمارا خرعه عدا بجمعه على اذنه فهلك اساعته ويريد صاحبه تضمين الضارب بقيمته بعد ثبوت ذلك عليه فهل له ذلك (الجواب) نعم ولو ذبح حمار غيره ليس له ان يضمينه النقصان ولكنه يضمينه جميع القيمة عند ابي حنيفة وعلى قول مجمله ان امسكه ويضمنه النقصان وان شاء ضمينه كل القيمة ولا يملك المذبح عمداية من جنائيات الدواب (سئل) في رعاة غنم قاده وهاقر بيامن خيار زيد القائم بحقلته فرعه واثلفته فهل يلزم الرعاة قيمة ما تلف (الجواب) حيث قاده وهاقر بيامن خيار زيد بحيث لو شئت تناولت منه يلزمهم ذلك قال العمادى في فصوله وفي غصب فتاوى العنابي اذا قاده هاقر بيامن الزرع بحيث لو شئت تناولت من الزرع ضمن اه ومثله في الفصولين

(كتاب الخيطان وما يحدث الرجل في الطريق وما ينضربه الجيران ونحو ذلك) (سئل) فيما اذا كان بيد زبدية حمام جار في تواجده من مالكة فانقضت مدة اجارته وانقض حائط منه على صغير داخل الحمام قتله بدون تعد من احد ولا صنع فقام الى الصغير فكف زبدية دفع دية الصغير واعا ان زيد قال لملك الحمام ان وقع سقط في الحمام بسبب الحائط يكن ضمانه على فهل لاضمان على زيد في ذلك (الجواب) نعم اراد احد هما نقض جدار مشترك واى الاخر فقال له صاحبه انا ضمن لك كل ما ينهدم

وعشر سنين وتلاثين سنة وغالبهم من اربعين سنة وخمسين سنة وستين سنة وجامعهم اولاد او اولاد اولاد حتى ان احد اولادهم واولاد اولادهم لم يولد باهه اصلا والبلد لم يقطعون فربما ذكر اهل البلد النازلين به الا وضميرهم لقطع البادان هؤلاء الذين رحلوا من بلدك ومكثوا بالبلد فلا حول ولا اهل لبلدك ولو رددتهم اليه كان عامر او كان مغله واقر اقول يجوز في مله من الملل لاحداث يجبرهم على الرحيل من لى الى البادية المذ كور فام لا اذا اجبرهم على ذلك وخالف الاحكام الشرعية فاذا يجب عليه وما يرتب عليه من الاثم في فعل ذلك (اجاب) لا يجوز اجبارهم على الرحيل من بلد اتخذوه وطنا واخوه وبشق عليهم الخروج الى وطن هجره وانفوه لان المؤمن امير

وشناعة لا يجوز فعلها بين أظهر المسلمين فان المؤمن امير نفسه وله الافاق في اى بلد شاء وقد رأيت بعض علماء دمشق المحروسة وهو الشيخ الامام العلامة الهمام تقي الدين الحنفى الشافعى جعل في هذه المسئلة رسالة وخطا على من ينفعلها من اهل الدوان حتى اوقفه على حد الكفر وجعله من جملة الفساذى الارض وزمرة الموبقات يوم العرض ونحن نقصر على كونه ظلمنا وانت تعلم ما وعد القلم والمصينة اعظم ان كنت لست بعالم والله أعلم (سئل) ايضا في قوم رحلوا عن بلادهم في اوقات مختلفة الى بلدات الموقوفة وسكنوا بالكثر الفتن وحفظوا انفسهم والجور والاختلاف بينهم من لم يعرف بفلاحه اصلا ومنهم من عرف بفلاحه فقام بهما غير لما رحل من البلد من رحل فاقولهم من مدة خمس سنين واطولهم من رحل من عشر سنين

نفسه يسكن اى البلاد احب وارادو يعيش بأى بلدة رأى الراحة لنفسه فيها من البلاد ولا يسوغ في مله من الملل ولا يحل في تحله من التحل ارجاعهم واخراجهم وان تعطل بسبب ذلك عشرهم وخراجهم ولا يقول بذلك جاهل خلفه عن عالم ولا يحكم بذلك من المسلمين كما كف وخروجهم هرو بامن الجور والفتن والقلم والحق مع الداعي لا قامة من حب الوطن والباعث للازمة العتاد من السكن وما يخرج الانسان من بلدته التي هي أصل وطنه الا لاسر عظيم اختار الغربة التي هي ذل بيته كي ينجو من العذاب الاليم اذ تحب الوطن مستولية على الطباع مستدعية لفراط الاتباع ومما قيل في ذلك النفس دائما الى بلدها وفاقه والى مسقط رأسها (٢٨٧) مشتاقه فلو وجدوا بها خيرا عادوا اليه بحسن اختيارهم ولو شوا بها راحة عدل لبادروا الى الرجوع وهو عوام من غير اجبارهم هذا وقد رفع محمد ابن عبد المؤمن بن حبيب ابن سعيد بن داود بن قاسم ابن علي بن عمر بن موسى ابن يحيى بن علي الاصغر بن محمد الباقر بن علي بن زين العابدين بن الحسين بن علي بن ابي طالب الحنفى الحنفى الشافعى الاشعرى رحمه الله تعالى في نظير ذلك سؤال فاجاب بما تقوم به القياس على فاعلى ذلك ابتدأ بالجدد مستحق الحد انا لله واليه راجعون مما حل بالا سلام والمسلمين من هذه الظلمة الطغاة الذين تجر واجبه لهم برهم عز وجل على اهدار الدين فلا يلوون على قول سيد الاولين والاخرين ولا على قول رب العالمين فيما دعاهم اليه انفسهم الامارة بالسوء والفساد ولم يبالوا بقوله تعالى ان ربك لبالمرصاد ولا يحل اجبارهم على العود وهو من الظلم

لك من يتك ومن ثم نقض الجدار باذن الشريك فانه دم من منزل المضمون له شيء لا يلزمه ضمان ذلك وهو بمنزلة مالو قال رجل لا خضمت لك ماله من مالك لا يلزمه شيء خاتمة من الحيطان وفي التنوير من الكفالة ولا تصح ايضا بجعله المكفول عنه ولا بجعله المكفول له وبه مطلقا (سئل) في حائط رجل فاصل بين داره ودار جارية وفي وقت تحت نظارته يد مال الى دار الوقف وطلب الناظر من الرجل نقضه لى بيته شرعية فلم ينقضه في مدة يقدر على نقضه فيها حتى سقط على دار الوقف وأتلف منها مشرفة ورفقاو بعض درج فهل يضمن ما تلف بعد ثبوت الطلب والاشهاد عليه بذلك (الجواب) حيث طلب منه الناظر نقضه فلم ينقضه في مدة يمكن نقضه فيها واشهد عليه بذلك يضمن ما تلف لانه صار متعديا والمسئلة مشهورة في المتن من الحائط المائل في الجنائيات (اقول) قال الزيلعي الشرط طلب النقص منه دون الاشهاد واتخاذ كرا الاشهاد لئلا يمكن من اثباته عند جوده أو جوده عاقلة فكان من باب الاحتياط لا على سبيل الشرط اه ومثله في الدرر والعناية وغيرهما وقال في العناية يشترط أن يكون الطلب من صاحب حق كواحد من العاتة مسلما كان أو ذميا صيبا أو امرأة ان مال الى طريقهم وواحد من أصحاب السكة الخاصة ان مال اليها وصاحب الدار أو سكانها ان مال اليها اه وفي جامع الفصولين والاشهاد انما يصح ممن يضره وقوعه لا ممن لا يضره حتى لو مال الى دار رجل فرب الدار هو يضره بوقوعه فصع الاشهاد منه لا من غيره ولو مال الى الطريق الاعظم فصع من كل أحد اه وفيه ايضا بعض من المالك والسالكين باجاءه واعا به لعود الضرر اليه اه (سئل) في دار جارية في ملك زيد وفي تواجده عمر ومن زيد مدة معلومة بأجرة مقبوضة بيد زيد وفي اثناء المدة ماتت طيلة علوية في الدار لجهة ساحتها وطلب عمر ومن زيد بتعويضها او نقضها فلم يفعل في مدة يقدر على نقضها فيها حتى سقطت على روضة عمر وقتلتها بعد ما أخبره بعلها وطالبه بنقضها فلم ينقضها فهل يضمن دية الزوجة عاقلة زيد (الجواب) حيث مال الحائط وهو الطالبة المذ كورة الى الدار المذ كورة وطالب عمر والمستأجر زيد اما السكها بنقضها وتعميرها واشهد عليه بالوجه الشرعي فلم ينقضها في مدة يمكن نقضها فيها حتى سقطت وأتلفت نفسها روضة عمر والمستأجر ضمن عاقلة زيد دية الزوجة المذ كورة وهي نصف دية الرجل كما صرح بذلك في التنوير والمثلني والهداية وغيرها (سئل) في حائط مشترك بين زيد وعمر فاصل بين دارهما مال الى جهة دار زيد فتقدم الى عمر واشهد عليه برفعه على أن يكون التعمير عليهما بحسب الملك المشترك بينهما نصفين فلم يرض عمر بذلك ولم يرفعه حتى وقع وأتلف لى بدخا طواو يتاومر تقفا وهو مقر أن الحائط مشترك بينهما وأنه كان يخوفوا أنه لم يرفع مع امكان رفعه بعد الاشهاد فهل يضمن نصف قيمة التالف (الجواب) نعم وفي فتاوى قاضيخان قال أبو القاسم في جدار بين رجلين لا حد هما عليه حوله فقال الى أحدهما فتقدم اليه الذي له الحولة ليرفعه واشهدا به ولم يرفعه حتى انهدم وأضر بصاحب الدار فان أقر أن الحائط بينهما وأنه كان يخوفوا أنه تقدم اليه وأنه لم يرفع معه فاذا أقسد شيئا يسقط له بعد امكان رفعه بعد الاشهاد ضمن قيمته عمداية في الحائط المشترك (سئل) في رجل حفر بئر في طريق العامة في قرية

الظاهر القاشي المتظاهر سواء كان الرجل منهم فلا حلا أو غير فلا حلا بل لا يجبر شخص على عمل بغير رضاه يوديا كان أو نصرانيا فضلا عن شخص يوحده وسواء تقدم عهده بالرحلة أم لا وهذا من أقبح خصال أهل القلم وأبشع أفعال أهل الجور لانه نوع من الاسر الذي فيه غاية القهر وقد حرم الله تعالى القلم على نفسه وجعله بين عباده محرما وقال صلى الله عليه وسلم ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم والظلم محرم عليكم في سائر الاديان وقد تظاهرت الكتب المنزلة على الانبياء والمرسلين على المنع منه والحث على دفعه وقد اتفق فقهاء الاسلام على هذه الحكمة الظلم يجب اعدامه لا تقر به ولقاضي القضاة في دمشق محمد بن اسمعيل بن أحمد الوفا في نظيره ومن جوابه كيف يسلك أو يستجاب في تحريم هذه المظلمة

لا حاجة الى ما ذكره اذ هو وجه ماله لا يستعمله بخلاف النهر وهذا اذا اجتمعوا عليه أما اذا ابا كلهم لا يجبرون في ظاهر الرواية واذا امتنع البعض لا يجبرون فيل يجبرون ذكر الخاء في النقصات ان القاضي يأمر الذين طابوا ذلك فاذا فعلوا ذلك كان لهم منع الاخرين عن الانتفاع به حتى يدفعوا لهم حصصهم والله أعلم (سئل) في زقاق غير نافذ بمنته دار بقرب بابهم اصهر في يد ربهما ادعت امرأه ان اها فيه حق الاستقاء منه بواسطة ان أسطحة دارها يسيل منها ماء اليه وان له نفاد في بيت من بيوت دارها أخبر رجلان نائب الحكم بقدمه وسيل أسطحة وأسطحها اليه فأمرها القاضي بفتح بابها الذي (٢٩٠) بيتهما والاخذ من مائه بغير اخبار الرجلين بعد دعواها المذكورة هل هذا حكم نافذ ام غير نافذ (أجاب) هذا ليس

السكة الغير النافذة لما كانت مشتركة بينهما وبين بقية أهلهما كان باحداثة فيها ثرا أو نحوها شاعلا المسكة وذلك غيره فيضمن ما تلف به بحد حصة شركائه تأمل والله تعالى أعلم (سئل) في دخلة غير نافذة فيها بيوت الجماعة مخصوصين وفي ساحة الدخلة موضع معدل لآلاء القمامات والاساخ من قديم الزمان ويتصرفون بذلك كذلك قام رجل من الجماعة يعارض البقية في التصرف بالساحة المزبورة بدون وجه شرعي فهل حدث الحال ما ذكره يبق القديم على قدمه وينع من معارضة الجماعة في ذلك (الجواب) نعم ثم الأصل ان ما كان على طريق العامة ولم يعرف حاله يجعل حريشا وكان للإمام رفعه وما كان في سكة غير نافذة ولم يعرف يجعل قد يحاكي لا يكون لاحد دفعه كذا في الذخيرة فوجدي على النفاية ففي مسئلة تنافي سكة غير نافذة وعلم انها قد قبلت في الأولى أنه لا يجوز لاحد دفع ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بنى في داره طبقة وقاعة ملاصقتين لقاعة وطبقة من جملته مساكن دار موقوفة فسد بسبب ذلك قريتين وشيئا كالضوء قديمين للقاعة والطبقة المرفومتين ومنع الضوء عنهما بالكلية وركب بجسر بن على حائط القاعة الخاص به وحصل بذلك ضرر على الوقف وطالب ناظر الوقف رفع ماسديه القمرين والشيء ورفع الجسر بن دفع الضرر عن الوقف فهل يجب الناطر الى ذلك ويبي القديم على قدمه (الجواب) نعم وهذا أعنى سد الضوء بالكلية من الضرر البين والفتوى على منعه كافي في البحر والتنوير وحواشي الاشياء للسيد الجوى ناقلا عن شرح الوهبانية لابن الشحنة وانه العلامة البيري في حواشي الاشياء فان في ذلك والفتوى عليه وكذا في كثير من معتبرات مذهب الامام النعمان أسكنه الله فسيح الجنان تمنع بالروح والريحان (أقول) قدمنا في متفرقات القضاء قبيل كتاب الشهادات نقل عباراتهم في ذلك فراجعها (سئل) فيما اذا كان لزيد مبيع في داره وله طاقات للضوء في حائطه تسمى بالقمارى يأتي اليها الضوء من دار جاره من قديم الزمان ولجاره في داره مبيع أيضا أسفل من الأول وطلحه أسفل من القمارى يريد الجار ان يبنى على مربعة المزبور طبقة مسقفة بوقف فوق القمارى بحيث يكون الحائط والقمارى داخلين فيها وينسد بسبب ذلك الضوء المزبور بالكلية وفي ذلك ضرر بين زيد ويريد منع الجار عن ذلك فهل له منعه (الجواب) نعم فان سد الضوء بالكلية بان يمنع من تلاوة القرآن العنقيم والكتابة من رفاحش فيمنع منه كما أفتى بذلك العلامة المفتي أبو السعود والله سبحانه الموفق (أقول) قدمنا في متفرقات القضاء اذا كان له قريتان فسد ضوء احدهما بالكلية مع امكان الانتفاع بالآخرى لا يمنع والظاهر ان ضوء الباب لا يعتبر لانه قد يضطر الى غلقه لبرد ونحوه والظاهر ان الشباك كالباب والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا بنى زيد في داره على حائطه الخاص به طبقة تجاه طبقة لجاره وبينهما فاصل وبعارضهما في ذلك بدون وجه شرعي متعللا بان لعاقبة شيئا كمنع نصف اشراقه بسبب طبقة زيد والحال أنه ليس في بناء الطبقة ضرر بين الجار فهل ليس للجار منعه (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد حائط قد تم معدليا كنعبي الصوف وبجائط الحائط طاقة قد سد للضوء ولدار عمر وخلف الحائط بيت بمحاذاة الطاقة يريد عمر وتأمينه الى فوق الطاقة وفي ذلك ضرر بين زيد لانه سد ضوء الطاقة بالكلية فهل ليس

هذا ليس بحكم نافذ شرعاً لانه حال عن شروطه الشرعية اذا اخبار الرجلين ليس بهادة للمرأة وكون ماء أسطحها يسيل اليه لا يوجب ملك الماء لانها لم توضع لذلك والمرأة خارجة لا ذات يدبهم للبر مسدود في بيت لها من دارها والمدعى عليه ذو يد باختصاصه بالبقعة التي فيها فم البئر الذي يترع منه حالا حيث تأخرت عنه أبواب الجيران ولم يكن لهم حق المرور به وانما ملك بالاحراز في الصهاريج الكائنة بالبيوت والدور والآواني والكبران بل بحث الكمال ابن الهمام في البئر العينة لانها المنصرف عند الاطلاق أنه ينبغي ان تلك حافرها الماء يحفره وطيه لتخصيل الماء فاذا علم ذلك علم ان فم البئر لدى يترع منه الماء ولا استطراف لاحد عليه سوى صاحب الدار الذي هو بابها ثبت به وضع اليد لصاحب الدار عليه فيكون غيره المدعى وهو المدعى عليه

فلا يحكم عليه بغير الاخبار كما كتب في السؤال وهو لا يخفى على أدنى من له في مسائل القضاء أدنى بحال والله أعلم (سئل) فيما اذا استجر دار السكن في بيوتها في الدار مبيع معدل جمع ماء الاشياء وقية ماء قبل الاجارة فهل هذا الماء ملك للمؤجر وليس للمستأجر فيه الاما بأحده المزجر (أجاب) نعم الصهاريج التي في الدور المعدة لجمع ماء الاشياء الموضوعة لاحراز الماء تلك ماؤها بذلك وهي بمنزلة الحباب التي هي الخواص فيقيد التليل في مسئلة الاموال كقولنا لا يجوز ان يوضع للاحراز والمباح لا يملك الا بالاحراز وانما على يقين بأن الصهاريج المتخذة في الدور وانما وضعت للاحراز ولا ينافيه بعض العبارات الموهمة اذا حملها معاومة عند النقية الماهر فلا

يجوز للمعد تأجر منه الاما بأحده المؤجر والله أعلم (سئل) في نهر لقر به وقف معها باهية بر على قرية أخرى وقف لجهة أخرى اهلها يسقون منه يجبرهم وزرعهم هل المتكامل على النهر منعهم أم لا (أجاب) له منعهم كما صرح به قاضيان وغيره قال قاضيان نهر لقر به في أرض رجل كان اصحاب الارض ان يسقي أرضه منه ان كان لا يضر باصحاب النهر ولهم ان يمنعوه وقال قبل هذا نهر خاص بقوم ليس لغيرهم ان يسقي أرضه أو أرضه الا باذنهم فان أذن القوم الواحد أو كان فيهم صبي أو غائب لا يسوغ لهذا الرجل ان يسقي زرعاً أو أرضه من ذلك النهر ولا شبهة أن وضع الاول فيما لا يثبت فيه دلالة ولذا قيد به بعدم الضرورة لا تنقائه (٢٩١) والنقل مستفيض في المسئلة والله أعلم

لعمرو وذلك (الجواب) نعم ونقلها ما تقدم (سئل) في رجل بنى في داره قصر له شبائيل مثاله على ساحة دار جاره التي هي محل قرار نسائه وجالوسه وبني سلمان حجر يصعد منه للقصر مشرفاً على الساحة المذكورة ثم بنى طبقة على طبقة له جاره لمنع الاشراق بدون اذن جاره ولا وجه شرعي ويريد الجار تسكين الرجل رفع الطبقة وسد الشبائيل ومنعه من الصعود على ذلك فهل يسوغ للجار ذلك (الجواب) نعم يسوغ له ذلك الا ان يبني الرجل ما ترافي ملكه يمنع الاشراق وفي مجموعة عطاء الله افندي نقلا عن حيطان الضمير والساحة اذا كانت مجلس النساء والكوة تشرف عليها يؤمر صاحبها بسدها وعليه الفتوى (سئل) فيما اذا عمر زيد في داره قصر اجعل له شبائيل يكلفه جاره سدها متعللاً بانها تشرف على مشرق في داره وعلى باب قصر فيها والحال ان المشرف قد انقصر ليساحل جالوس نسائه وقراره بنى في الدار سفلية فيها وهو محل قراره بن وجالوسه وأعماله فهل حيث كان الامر كذلك لا يجبر زيد على ذلك (الجواب) نعم (أقول) هذا ظاهر اذا كان القصر المذكور لا يجلس فيه النساء أصلاً أمالو كان النساء يسكنن فيه في الصيف مثلاً أو في الليل دون النهار فالظاهر أنه من الضرر البين تأمل (سئل) فيما اذا كان لكل من جار بنى سطح بيت في داره مساو لسطح الآخر وصار الاثنان أحدهما يصعد الى سطحه واذا صعد يقع بصره في دار جاره على حريمه ويريد الجار منعه عن الصعود حتى يتخذ سترة فهل للجار ذلك (الجواب) نعم رجل اشترى حجرة سطحها مع سطح جاره مستويان فاتخذ المشتري جاره حتى يتخذ حائطا بينه وبين الجار قالوا ليس له ذلك لان الانسان لا يجبر على البناء في ملكه ولو أراد أن يمنع جاره من صعود السطح حتى يتخذ سترة قالوا ان كان يقع بصره في دار الجار كان له أن يمنع وان كان لا يقع بصره في داره لكن يقع عليهم اذا كانوا على السطح لا يمنع عن الصعود لانه كما يضره ويضر الاخر خاتمة من فصل ما يدخل في البيع بلاذكر ومشله في البرازيه من الحيطان من الثاني في الحائط وعمارته (سئل) عن الذي اذا بنى داراً عالية بين دور المسلمين وجعل لها طاقات وشبائيل تشرف على جيرانه هل يمكن من ذلك (الجواب) أهل الذمة في المعاملات كالسليمان ما جاز للمسلم أن يفعل في ملكه جاز لهم والمسلم يجز للمسلم لم يجز لهم وانما يمنع من تعلية بناءه اذا حصل ضرر لجاره هذا هو ظاهر المذهب وذكر القاضي أبو يوسف في كتاب الخراج أنه أن يمنع أهل الذمة أن يسكنوا بين المسلمين بل يسكنون من غيرهم عن المسلمين وهو الذي أنقته أنا كذا في فتاوى قارئ الهداية وأفتى في سؤال آخر بمنعهم من السكنى في محلات المسلمين ومنعهم من احداث بيت يجتمعون فيه كالكنيسة اهـ (سئل) في ذي يريد فتح كوة في حائوته مشرفة على دار جاره الذي وعلى عوراته وفي ذلك ضرر بين على الجار وزعم انها قد عتقت فهل يمنع من ذلك ولا فرق بين القديم والحادث حيث كان الضرر بيننا (الجواب) نعم يمنع من ذلك ولا فرق بين القديم والحادث حيث كان الضرر بيننا كتبه الفقير أحمد المفتي بدمشق الشام عني وفي البحر من القضاء للشيخ خير الدين لا فرق بين القديم والحادث حيث كانت العلة الضرر البين لوجودها فيما تأمل اهـ (سئل) فيما اذا كان لزيد طبقة في داره لها شباك قديم مشرف على حوش هند وأسطحته

والله أعلم (سئل) من دمشق في نهر كبير خارج من عين من واد قديم يسمى ذلك النهر يردى بشرب منه اراض عدة وقرى تحوى خلقا كثيرة ليس لتلك القرى شرب من غير هذا النهر وتشمل تلك القرى على عليان جهة منبع الماء وسفلى تحتها وسحق فيهما مجاهات أوقاف وبيت المال وغيره ما وسلك قرية منها نهر من ذلك النهر الكبير يسكره أهلها في باطن النهر الكبير ليرتفع الى نهرها الخاص به وليس لغالب تلك الانهر مقدار متعين من النهر الكبير بل تأخذ منه كل قرية في نهرها كفايتها أو أكثر منها ثم ونم الى أن تستوفي العليا والسفلى ويفضل منه فضل يذهب للبرية وفي بعض السنين يضيق هذا النهر الكبير فتزعم أهل العليا ان لهم ولاية حبس جميع ماء النهر المزبور بالطين مع وفرة شرائط الحكم نفذ

والتراب وغيرهما دون الخشب والحطب بحيث لا يترك شيئا من الماء لاهل السفلى الا ما شذفهل تمنع اهل القرى العليا من خبس جميع مياه
النهر الكبير بالطين والتراب وغيرهما او يؤمرون بسكره بالخشب والحطب بحيث يبق لاهل السفلى موضع حاجتهم او يكون لهم على قدر
ارضهم ما يحكم الشرى (أجاب) نعم يمنعون فقد صرح علماؤنا رحمهم الله تعالى بأنه ليس للاعلى أن يسكر النهر على الاسفل ولكن بشرط
بحسبته لان في السكر احداث حتى لم يكن في وسط النهر ورفقة النهر مشتركة بينهم فلا يجوز ذلك لبعض الشركا بدون اذن الشركا فان تراصوا
على ان الاعلى يسكر النهر حتى يشرب (٢٩٢) بحسبه او اصطالحوا على أن يسكر كل واحد منهم في نوبته جاز لان المنع حقهم وقد زال بتراضهم

ولكن ان أمكنه أن يسكر بلوح أو باب فليس له أن يسكر بالطين والتراب لثلاثه
يشكس النهر به وفيه اضرار بالشركا الا أن يتراضوا على ذلك ولو كان الماء في النهر بحيث لا يجري الى ارض واحد منهم الا بالسكر فانه يبدا بأهل الاسفل حتى يروا ثم بعد ذلك لاهل الاعلى أن يسكروا وليس لهم أن يسكروا قبلهم لقول ابن مسعود أهل أسفل النهر أمراء على أهل الاعلى حتى يروا نقل ذلك الزيلعي وغيره والله أعلم

(كتاب الصيد) * (سئل) هل الصيد مباح واتخاذ حرفة حسنة أم حرام وهل يباح التلهي به أم لا (أجاب) قال في شرح تنوير الابصار هو مشروع بالكسب والسنة والاجماع أما الكسب فله تعالى واذا حذر فاصطادوا وأما سنة فقوله صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم اذا أرمات كلبك فاذا كرس اسم الله تعالى ولانه نوع

وتريد هذا بناء حائط في الحوش ملاصق لحائط الطبقة منتهيا الى حافة الشباك من أسفله من غير أن تعتمد على حائط الطبقة ولا تسد شيئا من الشباك أصلا ويعارضها في ذلك بدون وجه شرعي فهل يمنع زيد من معارضتها (الجواب) نعم يمتنع له حائط مشترك بينهما وبين جاره أو ادجاره أن يتخذ غرقة فيجب البيت ولا يضع الخشب على الجدار المشترك ولا يبنى معمارا على جدار غيره بل على ملك نفسه ليس لجاره منعه من ذلك بزازية من الحيطان من نوع فحين يحدث عماره تضر بصاحبه (سئل) في رجل بنى حائطاً فوق حائط قديم مختص به في داره فقام جاره يعارضه في ذلك بدون وجه شرعي متعللاً بأنه يسد بسبب ذلك عنه الريح والشمس فهل يمنع جاره من معارضته ولا عبرة به (الجواب) نعم كافي ظاهر الرواية وعليه الفتوى كافي الخاتمة وأفتى بذلك الظهير الزملي والمرحوم العم واليه سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل يريد أن يبنى في داره قوساً بجدارها لجدار جاره من غير أن يستند للجدار المذكور وأن يضع على القوس جذوعاً يركب عليها طبقة تعالوها وجاره يعارضه في ذلك بدون وجه شرعي زاعماً أنه يسد من داره الهواء القليل فهل يمنع جاره من معارضته في ذلك ولا عبرة بزمعه (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لزيد طبقة عالية في داره والطبقة طافات فقطع جذعاً من طافة أخرى فقام عمرو يعارضه ويكسده ببلاده وجه شرعي متعللاً بأنهم انشرفوا على باب طبقة في داره اذا صعد أحد اليها والحال ان ما تشرف الطافة عليه ليس محل جلوس نساء عمرو وفرارهن وبفصل بين الدارين دور كسيرة للناس فهل حيث كان الامر كذا ذكر يمنع عمرو من معارضة زيد وتكليفه ما ذكر (الجواب) الفتوى على أن الكسوة حيث كانت للنظر والموضع موضع النساء تسد بالافرق بين الطريق الفاصل وغيره كافي المضمرات وغيره فثبت كانت ليست كذلك يمنع عمرو من معارضة زيد وتكليفه ما ذكر والله سبحانه أعلم (سئل) في رجل يريد أن يبنى في داره طبقة على مر بعد الخصاص به ويعارضه جاره متعللاً بأن أحد حيطان الطبقة اذا بنيت يقع تجاه شبايك قصره وبينهما فاصل نحو ذراع ونصف فيقول الضوء عنه بسبب ذلك وأحد حيطانها يلزم منه سد بعض الهواء والنفس عن داره فهل يمنع الجار من معارضته ولا عبرة بزمعه (الجواب) نعم كافي الخاتمة وغيره (سئل) فيما إذا اشترت ذمية داراً فيها قصره شبايك قديمة مشرفة على أسطحة جماعة يفسد بينها وبين الشبايك طريق عام فقام رجل يكلفها سد جميع الشبايك المزبورة متعللاً بأن بعضها اشرف على أسطحته وعلى رأس درج له في داره وليس ذلك محل جلوس نساءه وفرارهن فهل يمنع الرجل من تكليف الذمية ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل يريد أن يعلو سطحاً معارضه الذي في داره ويعارضه جاره في ذلك متعللاً أن السطح بسبب التعليق يقرب من سطح بيت الجار ويسهل الصعود الى سطح الجار والحال انه بعد التعليق المزبورة يبقى بين سطح المطبخ وسطح الجار أكثر من فاصلي رجل فهل له تعليقه سطحه كذا ذكر ويمنع الجار من معارضته (الجواب) نعم (سئل) في جنيته جارية في وقف بر ملاصقة لحوائط جارية في وقف أهلي فتقع ناظره شبايك للحوائط معاللة على الجنيته ويريد ناظر وقف الجنيته أن يبنى بيتاً تجاه الشبايك بفصل بينهما فاصل وفي ذلك مصلحة للوقف لكون غلة البيت فوق غلة

الزراع
من الاكتساب ويحالفه ما في البرازية من أنه مباح الا اذا كان للتلهي أو يأخذ حرفة ونحوه في الخلاصة لكن في البرازية والخلاصة أن المذهب عند جمهور العلماء الفقهاء رحمهم الله تعالى ان جميع أنواع الكسب في الاباحة على السواء وهو مباح للتلهي أو حرفة وهذا الذي عول عليه مولانا صاحب البحر في فوائده فانه قال بعد ايراد عبارة البرازية في فوائده من هذا البحث وعلى هذا فتأخذ حرفة كصيد السمك حرام فأوردته هنا تبعاله والا فالصحيح عندى ما تقدم تقريره من اباحة اتخاذ حرفة وأما كراهة التلهي به فلا شك فيها اه

(أقول) وكلامه صحيح وقد كانت تشكل حزمة اتخاذ حرفة أو لا باطلاق آيات الصيد وثبات أصحاب المذنب والشروع أطلاقة المذنب يستثنوا منه ذلك وأما حزمة التلهي به فقد علمت من نصوص وردت صريحة في حرمه مطلقاً لله تعالى والله أعلم (سئل) في أخذ الطير هل هو مكروه أم لا (أجاب) أخذ الطير بالليل لا بأس به والنهي يتناول على الذنب ونحن نقول الاول أن لا يفعل كذا في صدر المحطة والله أعلم (سئل) في صيد صادة سمكة فوجد في بطنها أخرى هل يحل أكل المأخوذة أم لا (أجاب) قال في الخاتمة اذا أخذ سمكة فوجد في بطنها سمكة أخرى لا بأس بأكلها اه وفي الفوائد سمكة في سمكة فان كانت بحسب محل والا لالانها (٢٩٣) مستندة والله أعلم (سئل) فيما لو صاد

الزراع والشجر والارض متصلة بيوت المصير يرغب الناس في استجار بيوتها ويعارضه في ذلك ناظر الوقف الاهلي بدون وجه شرعي فهل يسوغ لنا ناظر وقف الجنيته ذلك ويمنع ناظر الوقف الاهلي من معارضته في ذلك (الجواب) نعم كافي الخاتمة والبرازية والله سبحانه وتعالى أعلم وان أراد قيم الوقف أن يبنى في الارض الموقوفة بيوتاً يستغلها بالاجارة لا يكون له ذلك لان استغلال أرض الوقف يكون بالزراع ولو كانت الارض متصلة بيوت المصير يرغب الناس في استجار بيوتها وتكون غلة ذلك فوق غلة الزرع والتخل كان للقيم أن يبنى فيها بيوتاً فيجرها لان الاستغلال بهذا الوجه يكون أنفع للفقراء كذا في الخاتمة بجر من الوقف (سئل) فيما اذا كان لزيد حائط مختص به فواصل بين داره ودار جاره يريد أن يفتح في أعلى الحائط المزبورة ليضع فيها قربة لوضوءه فوق قامة الرجل ولا تكسده على محل نساء أحد أصلاً فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في طلبة مشتركة بين زيد وعمرو فاصله بين داريهما ندمت ولا حد هما بنات ونسوة فاراد أن يبنيا وأبى الا آخر فهل يؤمر بالبناء معه (الجواب) ان كان أصل الطلبة المذكورة يحتمل القسمية بان يمكن كل واحد منهما أن يبنى في نصيبه ستره لا يجبر الا على البناء وان كان أصل الطلبة المزبورة لا يحتمل القسمية يؤمر الا ببناء على قول أبي الليث لفساد الزمان كافي فاضحان والله المستعان جدار بين رجلين انهدم ولا حد هما بنات ونسوة فاراد صاحب العيال أن يبنيهما أبى الا آخر قال بعضهم لا يجبر الا على وقال الفقيه أبو الليث في زماننا لا يجبر لانه لا بد أن يكون بينهما ستره قال رضي الله تعالى عنه وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان أصل الجدار يحتمل القسمية يمكن كل واحد منهما أن يبنى في نصيبه ستره لا يجبر الا على البناء وان كان أصل الحائط لا يحتمل القسمية على هذا الوجه يؤمر الا ببناء فاضحان ومثله في الفصولين من فصل ٣٦ في مسائل الحيطان فارجع اليه فان فيه فوائد غير ان هذا التفصيل لم يذكره غير فاضحان وهو حسن جداً وانما لم يقيد في السؤال بذلك لانه في الغالب لا يكون من الطلبة مثلاً للقسمية (سئل) في دار مشتركة بين جماعة اقتسموها بينهم بالتراضي والوجه الشرعي وقال أحدهم ببنى حائطاً حاجزاً بيننا وفعالاً لطلاع الباقين عليه في حال لا يجوز لهم الاطلاع ولدفع أذيتهم عنه فهل يأمرهم القاضي ببناء حائط بينهم ويخرج كل من النفقة بحسبه يفعل القاضى للمصلحة (الجواب) قال في العمادة من الفصل ٤٣ دار بين رجلين اقتسموها وقال أحدهما ببنى حائطاً حاجزاً بينهما فليس على الاخر حاجته وان كان أحدهما يؤذى صاحبه ويطلع عليه في حال لا يجوز له الاطلاع كان للقاضي أن يأمرهما ببناء حائط بينهما ويخرج كل منهما من النفقة بحسبه يفعل القاضى للمصلحة اه وقد حصل بما ذكرنا الجواب والله سبحانه أعلم بالصواب (سئل) في حائط فاصل بين دار زيد ودار عمرو مشترك بينهما وليس لاحد عليهما جذوع ويريد أن يضع عليه جذوعاً فهل له ذلك وليس لشريكه عمرو وان يمنعه من ذلك ويقال له ضع أنت مثل ذلك (الجواب) نعم وان لم يكن لاحدهما عليه من خشب فاراد أن يضع عليه خشباً له ذلك وليس للاخر أن يمنعه ويقال له ضع أنت مثل ذلك ان شئت هكذا حكى عن القاضي الامام صاعد النيسابوري رحمه الله تعالى وكان يفرق بين هذا وبين ما اذا كان

مدة معلومة وقد انقضت وهل اذا أسكر المعبر الاذن بالرهن يكون القول قوله أم لا (أجاب) نعم للمعبر استرداد هبالاته اذ العدة المذكرة كوز فاسد والفاصد يجب اعدامه لا تقرر به والحال انه عين له مدة والاجل في الرهن يفسد الرهن ولا شبهة انه اذا أنكر المعبر الاذن بالقول قوله لان الاذن يستفاد منه والله أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر سواراً من لبرهنه ما فرهنه ما يبلغ معلوم فبعضه من المرهن ثم مات المرهن وهلك السواران فما الحكم في ذلك (أجاب) يجب مثل الدين للمعبر على المستعير ان كان كله مضموناً وان لم يكن كله مضموناً فبقدر المضمون يجب والباقي أمانة والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر خبز خبزاً وأساور ومقلدة الجميع من فضة على قرش وضاع الرهن فما الحكم الشرعي

(أجاب) بغير ما الدين فصار له دوره والزيادة أمانة لا يضمنها المرهن إلا بالنقد والى الله أعلم (سئل) في امرأة أقرضت رجلاً جرة زيتية ثم أوردته
المقترض بها الخلفاء لا يفسد الخلفاء الحكم (أجاب) ذهب الخلفاء بالزيت فقد صرح في الدرر والغرر أن المسكول والموزون لورهن
بغلاف جنسه وهلاك بهلاك بالقيمة كسائر الأموال فليس لرب الخلفاء طلب على ربة الزيت ولا لربة الزيت طلب عليه وإن أمانة والله أعلم
(سئل) في أرض موهنة بأعمال الرهن وأجاز المرهن وقبض بعد الإجازة نصف دينه الذي كانت الأرض موهنة به والآن يريد أن يرجع
ويمنع الأرض عن المشتري هل له ذلك (٢٩٤) أم لا (أجاب) ليس للمرهن أن يمنع الأرض عن المشتري بعد الإجازة والله أعلم (سئل) في

رجل رهن حصصاً مشاعة في
عقارات هل يصح ذلك أم لا
(أجاب) رهن المشاع مطلقاً
فأسد واء كان قابلاً للقسمة
أم لا وسواء كان الشيوع
مقارناً أو طارئاً وسواء كان
من شريك أو غيره ويجب
رفعه بالتقاضي فعلاً للفساد
وإذا وجد التقاضي والرهن
بدن كان عليه قبل ذلك
لأنك المرهن حبس الرهن
به بعده والحال هذه والله
أعلم (سئل) في رهن المشاع
هل يستوي الحال في عدم
صحة بين الشيوع الأصلي
والطارئ أم يصح مع
الشيوع الطارئ ويفسد
مع الشيوع الأصلي وهل
إذا مات الرهن وامتنع
الوارث عن دفع الدين بحسب
على وفاته أو يمينه لو فاء
الدين وإذا امتنع الوارث
عن وفاته وعن بيعه للقاضي
بيعه بنفسه يوفى الدين من
غنه أم لا (أجاب) لا يصح
رهن المشاع مطلقاً أعني
سواء كان قابلاً للقسمة
أو لم يكن قابلاً لها وسواء
كان الشيوع مقارناً أو

طارئاً وسواء كان من شريك أو غيره وهو فاسد وقيل باطل وعلى كل وجه الشيوع الطارئ يمنع بقاء الرهن على ما هو
الصحيح في المذهب كصرحه في الخلاصة والقبض وغيرهما وإذا مات الرهن فالمرهن أحق بالرهن من بقية الغرماء سواء كان الرهن صحيحاً
أو فاسداً لأن فاسد العقود يجري مجرى صحيحها ولو صح الميت بعبادته المرتهن فأن لم يكن له وصي فلو صح القاضي ذلك وإن لم يكن واحداً منهما
فلقاضي أن يبيعه بنفسه ويقضى دينه وإن كان الورثة كلاً رأياً منهم القاضي بالبيع فإن امتنعوا للقاضي ببيعهم كقيدهم وإن كان للميت تركه
غيره فلهم البيع منها وفكك الرهن ووفاء دينه واستخلاصه لأنفسهم وكذا لو لم يكن تركه وأدوا الدين من مالهم لهم ذلك وأما إذا امتنعوا عن

لهما عليه خشب أو أراد أحدهما أن يزيد خشبه على خشب صاحبه أو أراد أن يتخذ عليه سترة أو يفتح كوة أو
يباحث لا يكون له ذلك إلا بإذن صاحبه وكان لصاحبه ولاية المنع والفرق أن القياس أن لا يكون له ذلك
الإباحة لصاحبه إلا أنما ترك القياس لضرورة أو نال من معناه عن وضع الخشب من غير إذن شريكه بما لا يأت
شريكه في ذلك فتعطل عليه منفعة الحائط وهذه الضرورة من عدمه في المسائل التي عدناها والله تعالى أعلم
عمادية من الحيطان في ٣٥ (سئل) في حائط فاصل بين دارين يدور ورو هو مشترك بينهما وكل منهما
عليه جذوع ويريد أن يبنى عليه طيلة بدون إذن من شريكه ولا رضامنه ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك
(الجواب) نعم قال قاضيتان جدار بين رجلين أراد أحدهما أن يزيد في البناء عليه لا يكون له ذلك إلا بإذن
الأخر أو رضاه الشريك بذلك أم لم يرضاه وفي البرازية جدار بينهما لهما عليه جولة وأراد أحدهما أن يذو
لا يحل له إلا بإذن شريكه اهـ (سئل) في حائط مشترك بين دارين يدور ورو هو مشترك بينهما وكل منهما
يريد أن يفتح في الحائط كوان ويضع فيها خشباً لأداة على خشب جاره عمرو وكل ذلك بلا إذن من عمرو
فهل ليس له بذلك إلا بإذن عمرو (الجواب) نعم ولو كان جذوع أحدهما أكثر فلا تخاف أن يزيد في جذوعه
إذا كان الحائط يحتمل ذلك ولم يفصلوا بين القديم والحديث فصول عمادية في ٣٥ وحده القديم أن لا يحفظ
الأقران وراء هذا الوقت كيف كان يجعل أقصى الوقت الذي يحفظه الناس حداً قديماً وما ذكر في حد القديم
في غاية الحسن ولو اختلفا فقام أحدهما بالبيتة على القدم والاخر على أنه محدث فبيتة القدم أولى وشهادة
أهل السكة في هذا غير مقبولة خلاصة ومثله في البرازية (أقول) قوله فلا تخاف أن يزيد في جذوعه الخ أي
إلى أن يبلغ مقدار جذوع الآخر أو ما لا يذو على ذلك كما في صورة السؤال فلا بد من دليل ما تقدم في السؤال
السابق عن العمادية والبرازية وصرح بذلك في الحائفة كما نقله المؤلف عنها في غير هذا المحل ونصه ولو كان
الحائط بين دارين رجلين كل واحد منهما يدعيه ولكل واحد منهما عليه جذوع يقضى بينهما نصين هو
المختار فإن كان جذوع أحدهما أكثر فلا تخاف أن يزيد في جذوعه حتى تكون مثل جذوع صاحبه قال
رضي الله تعالى عنه وهذا إذا كان الحائط يحتمل الزيادة فإن كان لا يحتمل ليس له أن يزيد حائفة من باب
في دعوى الحائط والماريق (سئل) فيما إذا عارضت بيتة القدم والحديث ولم يتم مدعى الحديث بيتة على
مدعاه وحده القدم وثبت القدم بالبيتة الشرعية لدى قاض شرعي يقضى به ما فاق لا تسمع بيتة الحديث بعد
ذلك (الجواب) إذا عارضت بيتة القدم والحديث في البرازية والخلاصة بيتة القدم أولى وفي ترجيح
البيانات للبغدادى عن الغنية بيتة الحديث أولى وذكر العلائق في شرح الملتقى أن بيتة القدم أولى في البناء
وبيئة الحديث أولى في الكيف اهـ قال في الحاوى الزاهدى له كيف في طريق العامة فزعم غيره أنه
محدث وزعم صاحبه أنه قديم وأما البيتة فالبيتة بيتة من يدعى أنه محدث لأنها ثبتت ولاية النقض ثم رقم
لا تخاف القول في هذا قول المدعى بالقدم لكونه متمسكاً بالأصل اهـ وفي رسالة الحجج والبيانات أن الأصل في
ترجيح البيتة على ما ذكر في الأصول إنما هو كونها مثبتة بخلاف الظاهر إذا البيئة إنما عرفت لاثبات أمر

الوفاء وعن بيع الرهن نفسه يبيع القاضى عليهم وكذا يبيع وصيه أيضاً وقد علمت أن فاسد الرهن كصحيحه في ذلك ومن صرح به صاحب جامع
الفصولين في التصرفات الفاسدة وغيره والله أعلم (سئل) في الرهن هل يبيعه الحاكم إذا امتنع المدون من بيعه ووفاء الدين أم لا (أجاب)
مذهب الامام تأييده حبسه إلى أن يبيع الراهن بنفسه لأنه لا يرى الجبر على الحر المدون وعندهما للحاكم بيع جبراً لأنهم ما ريان الجبر عليه
وهذه المسئلة فرع ذلك وصرح قاضيتان وصاحب الاختيار وكثيران الفتوى على قولهما فإذا حكم بهما كما رأته ذواتهم فالحلاف والله
أعلم (سئل) من بيت المقدس في رجل متول على وقف بر من النقود يحكموم بيمينته بالمرابحة (٢٩٥) رتب مبلغاً معلوماً في ذمة رجل يدورهن
على ذلك ثابتاً دار وقد مات

حدث واليمين لأبقائه على ما كان اهـ فعلى هذا بيئته الحدوث تقدم وما في البرازية والخلاصة من
تقديم بيتة القدم فذلك في البناء لأن صدر عبارتهما في البناء يؤيد هذا ما في شرح الملتقى وفي غير البناء بيئته
الحدوث مقدمة لأنها ثبتت أمر احداً فتمثل وقد أفتى الشيخ اسمعيل المفتي بدمشق الشام سابقاً بتقدم بيتة
الحدوث على بيتة القدم وقال كما هو منقول المذهب وذلك في حادثة الشرب من نهر خصوص كما هو مسطور
في فتاواه من كتاب الشهادات فإن قضى بأحدهما أولاً بطلت الأخرى لأن الأولى ترجحت باتصال القضاء بها
فلا يعضى بالثانية ونظيره لو كان مع رجل نوبان أحدهما من تجس فحترى وصلى بأحدهما ماتم وقع تحريره
على طهارة الآخر له الصلاة فيه لأن الأول اتصل به حكم الشرع فلا ينقض بوقوع التحري في الآخر
كذا في البحر من باب الاختلاف في الشهادة عند قول الماشي ولو شهد أنه قتل زيد يوم النحر يكره إلى أن
قال فإن قضى بأحدهما أولاً بطلت الأخرى ونقله العلائق في الباب المذكور أيضاً عند قوله فروغ
وتعارض البيانات الخ والله تعالى أعلم (أقول) ذكر المؤلف مسألة بيتة الحدوث والقدم في كتاب الشهادات
وفي كتاب الشرب أيضاً وقد مناهما تحريراً فيهما وأن المؤلف قيد الخلاف فيما إذا لم يذكر آثاراً يخافان ارتخا
قدم الأسبق تاريخاً كما هو منصوص المتون والشروح (سئل) في حائط فاصل بين دارين يدور هذليد
عليه غمان خشبات ولهمند عليه خشبة واحدة لا غير فوهى الحائط واحتاج إلى العمارة فهل تكون عمارته
على زيد وعلى هند موضع خشباتها (الجواب) نعم جدار بينهما لا حدهما عليه عشرة جذوع ولا لا يخرج جذع
فصاحب الجذع موضع جذعه والحائط لا يخرج رازية من الثاني في الحائط وعمارته (سئل) في حائط
فاصل بين دارين يدور عمرو ولز يد عليه خشبات نحو العشرة ومتصل بحائفه اتصالاً تربيعاً وليس اعمر وعليه
سوى جذوع واحد واحتاج للتعمير وتنازعاً فيه فلن يقضى به وعلى من يكون تعميره (الجواب) يقضى به لزيد
ولعمرو موضع خشبته والحالة هذه والله تعالى أعلم ولو كان لأحدهما عليه جذوع أو جذعان دون الثلاث
وللاخر عليه ثلاثة جذوع أو أكثر كذا في النوازل أن الحائط يكون لصاحب الثلاث ولصاحب مادون
الثلاث موضع جذوعه قال وهذا استحسان وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف آخر قال أبو يوسف القياس
أن يكون الحائط بينهما نصفين وبه كان أبو حنيفة يقول أولاً ثم جعلنا في الاستحسان خاتمة من باب دعوى
الحائط والطريق من كتاب الدعوى ومثله في فصول العمادى (سئل) في حائط معلوم متصل بدور زيد من
الطرفين اتصالاً تربيعاً ولهمند عليه جذوع من غير اتصال فهل يكون صاحب الاتصال أولى ولا يرفع
جذوع هند (الجواب) إن كان الاتصال في طرفي الحائط فصاحب الاتصال أولى ولا يرفع جذوعه أو لو كان
لأحدهما اتصالاً تربيعاً ولا لا يخرج جذوع فإن كان الاتصال في طرفي الحائط المتنازع فيه فصاحب
الاتصال أولى وعليه عامة المشايخ وهكذا روى عن أبي يوسف في الأمالي فتدريج صاحب الاتصال على صاحب
الجذوع لأن للتربيع سبقاً على الاستعمال بوضع الجذوع فكان صاحب الاتصال أولى إلا أنه لا يرفع
جذوع الآخر عمادية (سئل) في حائط فاصل بين دارين يدور عمرو وهو مشترك بينهما لزيد عليه جذوع في

به علماً أو فاطمة والله أعلم (سئل) في رجل رهن زيتوناً عند آخر على جرة زيت وأباح غرته سنتين ومات الراهن قبل أن يشر الزيتون عن
أيتام وعن زوجته أم الأيتام واستقر المرتهن بأكل غرته مدة عشر سنين والآن يطالب أيتامهم بالجرة الزيت فما الحكم في ذلك (أجاب)
جميع ما أكله المرتهن من غرته مضمون عليه متعلق بذمته مطالب به كسائر الدين وليس له سوى جرة الزيت إن كانت ثابتة بذمته بسبب
بوجوب التعلق بها كقرض أو غصب أو سلم صحيح وقد تقررت زوائد المرهون مضمونة بالاستهلاك والإباحة فبطلت بموت الراهن لانتقال
الملك عنه إلى غيره والمباح له تملكها وهي على ملك المبيع قطعاً والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر شجرة زيتون على مال معلوم وأباح

للمرته ثم مات الرهن فما كمل المرته بعد سنين هل انقطعت الاباحة بغيره ولو ارثه أن يضمه ما كل بعد موت مورثه أم لا (أجاب) نعم
انقطعت الاباحة بلا شرط الموت الرهن ويضمن المرته ما كل بعد موته والله أعلم (سئل) في رجل رهن معصرة بدين عامه لا تجوز سلها ثم
استأجرها من أجل بيع استجاره أم لا وله الرجوع بما دفع من الاجرة واذا باع مالك المعصرة معصرته بغير إذن المرته ينقض بيعه أم لا وما الحكم
الشري في ذلك (أجاب) استجار الرهن باطل لانه ملكه واستجار المالك ما سلكه باطل والباطل لا اثر له فيرجع بما دفع ان لم
يكن من جنس الدين وان كان من جنسه (٢٩٦) تقع المقاصص به والمرته يسترد المعصرة ما بقي له على الرهن درهم فتعود الى حبه ولا

يقتضيه بغيره واذا طلب من الحاكم الشرعي فسخ البيع له أن يفسخ البيع الصادر بغير إذنه والله أعلم (سئل) في دار يتنازع فيها حصصان أحدهما يدعي أن أباه ارثها على مبالغ قدره كذا من فلان ومات بعد أن قبضها عنه وعن ورثة آخرين يتنازع كذا وأظهر مستنداً شرعياً بذلك وادعى الخصم الآخر أنها وقف فلا تارة على الجهة القلائية بعد شرائها من فلان المذكور أو لا وجعلتني ناظراً على وقفها وأظهر مستنداً شرعياً بذلك متنازع التنازع عن تاريخ مستند الرهن المذكور وأني دويد عليها بالنظر الشرعي فهل إذا أقام مدعى الرهن المقبوض البينة الشرعية على تقديمه على شرائه الوافقة المذكورة يعمل بينته ويقضى له بالرهن ويقدم وفاة الدين أم لا (أجاب) صاحب التاريخ المتقدم أولى لأنه ثبت مستنداً في وقت لا يتنازع فيه الآخر والله أعلم (سئل) في رجل رهن زوجته بدين بغير مهر لها عليه على أن تأكل غمرته بغير مهرها عليه ووضعها

أعلاه ولعمرو عليه جذوع في أسفله يريد أن يسفل جذوعه ولا يضر بالحائط فهل له ذلك (الجواب) نعم وان أراد صاحب الاعلى أن يسفل جذوعه فان لم يكن فيه ضرر بالحائط له ذلك والا فلا وفي الحياوي حائط بينهما ليس لاحدهما عليه جذوع ولا آخر عليه جذوع في أعلاه فان اراد أن يسفله له ذلك لانه اقل ضرر وان اراد أن يرفع من الاسفل الى الاعلى ليس له ذلك وان كان لكل واحد جذوع فلا بد من رفعه الى الاعلى ان يرفع بمحضه صاحب الاعلى ان لم يضر بالحائط وفي الذخيرة سئل الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى عن جدار بين رجلين لهما عليه حولة وحولة أحدهما أسفل من حولة الآخر اراد هو أن يرفع حولته ويضعها بأزاء حولة صاحبه قال له ذلك وايس اصاحبه منعه ولو كانت حولة أحدهما في وسط الجدار وحولة الآخر في أعلاه فاراد صاحب الاوسط أن يضع حولته في اعلى الجدار فان كان الجدار من اسفله الى أعلاه بينهما ولا يدخل على صاحب الاعلى مضرة فله ذلك وان كان يدخل عليه مضرة فليس له ذلك عمداً من الحيطان ومثله في الفصول وفي صلح التوازل بعد ذكر ما مر ان صاحب الاوسط ليس له ان يرفع لانه اضر بالحائط اما لو اراد أن يسفل الجذوع من اعلى الحائط الى اسفله لا بأس به ولو اراد أن يحولها من اليمين الى اليسار ومن اليسار الى اليمين ليس له ذلك خلاصة ومثله في العمادية والفصول وغيرهما (سئل) في حائطين فاصلين بين داري زيد وعمرو وله على أحدهما حائطين ركوب والحائط الآخر متصل بينهما زيد اتصال تربيع من جانب دار زيد واتصال ملازمة من جانب دار عمرو وعليه خشبة واحدة وعمرو يريد عمرو ان يركب على الاول ركوب آخر لا يتحمل الحائطان وركب على جميع الآخر باخشاب بدون إذن من زيد ولا رضاه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم جدار بينهما لا حصة جذوع ولا آخر جذوع فاصحاب الجذوع موضع جذوعه والحائط الآخر يراى فيها ايضا جدار بينهما لهما عليه حولة اراد احدهما زيادة حل عليه لا يملكه بلا إذن شريكه اه وفيها ايضا جدار بينهما اراد احدهما ان يبنى عليه سقفاً آخر وغرفة يمنع وكذا اذا اراد احدهما موضع السلم يمنع الا اذا كان في القديم كذلك اه وان كان كلا الاتصالين اتصال تربيع او اتصال ملازمة يقتضي بينهما وان كان لاحدهما تربيع ولا آخر ملازمة يقتضي لصاحب التربيع وان كان لاحدهما تربيع ولا آخر عليه جذوع فصاحب الاتصال اولى ثم في اتصال التربيع هل يكفي من جانب واحد في رواية الطحاوي يكفي وهذا الظهور وان كان في ظاهر الرواية يشترط من جوانبه الاربع ولو اقاما البينة قضى لهما ولو اقام احدهما البينة قضى له خلاصة من الفصل الثالث ومثله في التنازلية فان لم يكن الحائط متصلاً بينهما ما لم يكن لهما عليه جذوع فانه يقتضي به بينهما هكذا كوفي الاصل لانهما استويا في الدعوى وليس ثمة من يتنازعهما فيه وليس لاحدهما اولى من الآخر فيقتضي بينهما الح عمادية (اقول) وفي جامع الفصولين جذوع احدهما في احد النصفين وجذوع الآخر في النصف فلكل منهما ما عليه جذوعه وما بين النصفين فهو بينهما اه (سئل) في جدار بين رجلين مشترك بينهما او كل منهما عليه جذوع وجذوع أحدهما أسفل من جذوع الآخر فاراد هو رفع جذوعه

(٣٨ - فتاوى حامديه - ثاني) ذلك من حبه لان حقه تعالى بحالة الرهن ولا تعذر في بيع الرهن بكونها مفلسة (أجاب) نعم له اعادته ولا يبطل الرهن بذلك ولو كان القبض بالتخليه أي المرتهن وله مع ذلك مطالبة بتأديته المرهون عليه وجسها به حتى توفيه ولو من غنه ومجبرها للقاضي بالحبس حتى يبيع الرهن أو يدفع له من غير غنه ان تيسر ويؤدى الرهن بداره حقه لازم محترم وتعلق حقه بالماله يجعل المالك كالاجنبي حتى اذا جنى عليه المالك كان ضامناً كالاجنبي واذا كانت مفلسة لا يمنع بيعه بذلك ولا نقول انها مفلسة يدفع لهما المرهون ضرورة السكنى التي لا يجد عنها ولا غنية لان ذلك انما هو في غير الرهن أما الرهن فبالية أحق به المرتهن أي من سكاها انما هو عنه كالاجنبية

شئت والله أعلم (سئل) في امرأة دفعت شيئاً من حليها الى بعض أقارب زوجها المتوفى ليرهنه على مبالغ بجهز به الميت ويكفي فعل فهل يلزمه وفاؤه أم لا (أجاب) المقرر أنه يبدأ من تركه الميت بجهزه وتكفيله وأن وارثه لو كفته من ماله رجع به في تركه فلا لزوم له أن يرجع في التركة بالمبلغ الذي جهز به الميت ولا تكون متبرعة في ذلك وتفتك حليها والله أعلم (سئل) في المرتهن اذا مات جهز لالرهن هل ضمن قيمته كدلا أم لا (أجاب) نعم ضمن جميع قيمته لان زائده أمانة فتضمن بالتجهيل وغير الزائد مضمون من قبل والله أعلم (سئل) في رجل رهن بارودة على فرش ودخل المرتهن بها في هجاء فاخذت منه الحلي الشرعي (أجاب) الحكم في ذلك (٢٩٧) ضمان قيمتها بالغرماء بلقت والله قول

روضعها بأزاء جذوع صاحبه فهل له ذلك وايس اصاحبه منعه (الجواب) نعم كافي العمادية عن الذخيرة (سئل) في حائط فاصل بين مكان جارفي وقف بروبين دار جار به في وقف بر آخر وهو متصل بحائطين آخرين للمكان اتصال تربيع وعليه أيضاً حولة للمكان في وسطه وللدار المزبورة عليه جذوع في أعلاه وتنازع فيه كل من متولي الوقفين فلين يقضى به (الجواب) يقضى به لمن كان له اتصال تربيع وعليه حولة في وسطه لان له عليه جذوع في أعلاه ولا ترفع جذوع الاعلى كافي العمادية والذخيرة وبعبارة الذخيرة مانعه ولو كان لاحدهما اتصال تربيع ولا آخر عليه جذوع فان كان الاتصال في طرف الحائط المتنازع فيه فصاحب الاتصال اولى وعليه عامة المشايخ وهو كذا روى عن أبي يوسف في الامالي فقد رجع صاحب الاتصال على صاحب الجذوع وان كان لكل واحد منهما على الحائط يد استعمال لان الاستعمال بالتربيع سابق على الاستعمال بالجذوع لان التربيع يكون حالة البناء والبناء يكون سابقاً على وضع الجذوع فكان صاحب الاتصال اولى بهذا لانه لا يرفع جذوع الآخر اه خصوصاً وله حولة في وسطه فقد نقل في العمادية مانعه وان كان جذوع أحدهما أسفل وجذوع الآخر أعلى بطبقة وتنازع في الحائط فانه لصاحب الاسفل لسبق يده ولا ترفع جذوع الاعلى اه والله سبحانه أعلم (سئل) فيما اذا كان لزيد بيت يعاونه مشرفة لعمر ويتفجع بها عمر ومن قديم الزمان والى الآن ويريد أن يبنى مكان المشرفة طبقة متوقفة على عمر من الانتفاع بذلك بدون إذن من عمر ولا وجه شرعي فهل ليس له بذلك ويبقى القديم على قدمه (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد اشجار بدلت اغصانها الى ارض عمر وواضحة بم او طلب عمر وتحويلها فهل يؤمر زيد بنحو يلها عن ارض عمر وتفرغ هو انه يحيل ان أمكن والا يحبر على القطع ان ابي ذلك (الجواب) نعم والمثلية في العمادية في ٣ ومثله في الفصولين وبعبارة باع ضيعة وللبيع اشجار في ضيعة أخرى بحسب هذه الضيعة اغصانها متدلية في المبيعة فالشترى ان يأخذها بتفريغ المبيعة من الاغصان المتدلية فيها وكذا الورثها وفي جنبها ضيعة كذلك لانه كورته فله تفريغ ضيعة من تلك الاغصان فكذا وارثه فيه وقعت شجرة في نصيب أحد المتقاسمين متدلية الى نصيب الآخر يحبره احدهما على قطع الاغصان في رواية عن محمد وعنه يترك كذلك وفي كتاب الصلح خرج شعب نخلة الى جاره فباعها فباعها لتفريغ هو انه فالواهاذ اعلى وجهين فلو كان تفريغه بشدة الشعب على النخلة أو تفرغ بغيره بشدة بعضها فله ان يأخذ بثلث النخلة بالشد لا بالقطع فيما يمكن التفريغ بشدة وامامنا لا يمكن تفريغه الا بقطعها فالاولى ان يستأذن ربه ما يقطع بنفسه او باذن له به ولو ابي رفع الى القاضي فيحبره على القطع اه (سئل) فيما اذا اشترى زيد نخلة في سكة غير نافذة لها باب قديم في السكة فبنى فيها بناء وجعلها داراً واخذ ببيت من دار أخرى بابها في سكة أخرى وضمه للدار التي بناها وفقد له باباً في الدار المذكورة وصار يدخل منه في داره ويستأجر من داره الى السكة الاولى فقام بعض اصحاب السكة المزبورة يعارضون زيداً في دفع الباب المرفوع متعين بأن البيت ليس من جملة بيوت اهل السكة فهل له الفتح ويمتنع من المعارضة (الجواب) له ففتح باب الدار التي

(٣٨ - فتاوى حامديه - ثاني) ذلك من حبه لان حقه تعالى بحالة الرهن ولا تعذر في بيع الرهن بكونها مفلسة (أجاب) نعم له اعادته ولا يبطل الرهن بذلك ولو كان القبض بالتخليه أي المرتهن وله مع ذلك مطالبة بتأديته المرهون عليه وجسها به حتى توفيه ولو من غنه ومجبرها للقاضي بالحبس حتى يبيع الرهن أو يدفع له من غير غنه ان تيسر ويؤدى الرهن بداره حقه لازم محترم وتعلق حقه بالماله يجعل المالك كالاجنبي حتى اذا جنى عليه المالك كان ضامناً كالاجنبي واذا كانت مفلسة لا يمنع بيعه بذلك ولا نقول انها مفلسة يدفع لهما المرهون ضرورة السكنى التي لا يجد عنها ولا غنية لان ذلك انما هو في غير الرهن أما الرهن فبالية أحق به المرتهن أي من سكاها انما هو عنه كالاجنبية

كذلك ومن مخرج ان نعلق حق المرهن بعمل المالك لا جنبي الزاي وغيره في شرح قوله وجناية الراهن والمرهن على الرهن ضمنونة فلا تقاس مسئلته على مسئلة المفاض الذي ليس في يد دائره رهن بيده فتأمل ذلك وانهم والله أعلم (سئل) في رجل ارهن من آخر شيئا على مبلغ ودفع له وكتب في رقعة ان المبلغ الذي اقرضه في ذلك ثمنه فلو كان المرهن من غيره هل اذا ثبت ان الاقرار على وجه التجهة باقرار المقر له او بالبيعة في الاتفاق مما يكون المبلغ لورثة المرتهن أم لا (اجاب) نعم يكون المبلغ لورثة المرتهن والله أعلم (سئل) في رجل ارهن من ماله على يد اقرضه الراهن (٢٩٨) ومات ثم طلبها الراهن من ورثته واحضر بدل دراهم القرض فباعها الزوجة وقد

تمت وانذر باطها فادعى المرتهن فله ان يبيعها الزوجة تقول ان الصرة بعينها لا ادري نقصانها هل القول قول الزوجة أم قول الراهن (اجاب) القول قول الزوجة بيمينها ان ادعى عليها تناول شي من الصرة وعليه البيعة والله أعلم (سئل) في شركة في الاستبقاء استرهن أحد هم سوار من امرأة على ما عليها من معين سقى دابته فادعى ضباعه فهل اذا تقسدر الضمان بقدره يكون على المرتهن خاصة أم عليهم جميعا على قدر الشركة (اجاب) الضمان على المرتهن خاصة صرحوا بان ليس للشريك أن يرهن ولا يرهن على شريكه في الشركة الصحيحة فكذا في الفاسدة كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر صبرة سمسم بمئة من معين من الدراهم وقال له أمسكه حتى أعطيك الثمن بعد قبضه وقسط الثمن عليه تعيب بعض السمسم عند البائع عينا فاحشوا في الدين زيادة

عن قيمة التعيب جميعا هل يضمن جميع قيمة قصاصه أم لا (اجاب) نعم يضمن ويسقط من الدين بقدره والحال هذه وقد صرحوا بان الرهن اذا انتقص عند المرتهن قدره أو وصفا يسقط من الدين بقدره والله أعلم (سئل) في شخص ادعى على ورثة زيد بن معين وقال ان زيد المتوفى رهن تحت يده على الدين المزبور جيبه بيمينه المحدود ويحدوده الاربع وأقام البيعة على ذلك فأمر القاضي الورثة برفع يدهم عن البيت وتسليمه للمدعى المزبور فعرضه آخر زعمانه مستأجر لتب من الراهن المتوفى ورهن على ذلك فالزم المرتهن بدفع ما على البيت قوله ظهر في هذه السكة أي وبابه في سكة أخرى اه منه قوله الى السكة أي التي فيها الدار التي فيها البيت اه منه

المرقوم من الاجرة للمستأجر فندفعها وتسلم الرهن فهل حيث كان المرهون مشغولا باجارة الغير حال دعوى الرهن فيكون مثلا بصفة الرهن أم لا يكون مثلا بصفة حيث تسلمه بامر الحاكم وحكمه بعد الثبوت (اجاب) الزام المرتهن بدفع ما ذكره كرم يقل به أحد من العلماء ولا للمرتهن الرجوع بماد دفعه للمستأجر ثم الواجب في ذلك شرعا التفريق كالا العقدان فان كان البيت مقبوضا في الرهن دون الاجارة اعتبر وكان المرتهن أحق بمالته من المستأجر ومن سائر غرماء الميث وان كان مقبوضا في الاجارة دون الرهن كان المستأجر أحق به من المرتهن ومن سائر الغرماء وان خلا العقدان عن القبض كان جميع الغرماء أسوة فيه يتقاسمونه بتدرج حق وقهم وان اتصل (٢٩٩) بكل منهما قبض فالعبرة بالاسبق تاريخا

(الجواب) حيث كان في السكة النافذة ليس للرجل المذكور تمكينا بفسده والمسئلة في البحر في مسائل شتى من كتاب القضاء تحت قول الكثر رائحة مستطيلة الخ الى أن قال بخلاف النافذة فان المرور فيها حق العامة ولا خلاف أن له أن يفتح الخ وهي مسئلة المتون وفي جواهر الفتاوى من كتاب الدعوى رجل له دار في رفاق غير نافذة وأراد أن يفتح لداره بابا آخران كان أعلى مما كان يجوز وان كان أسفل مما كان لا يجوز لانه ليس له حق المرور أسفل من الباب الاول بخلاف مالو كان الرفاق نافذ الان حق المرور وثابت للعامة وله أن يفتح بابا آخر كيفما كان (سئل) فيما اذا كان لزيد دار له باب قديم في سكة غير نافذة فسد وقفع لها بابا في سكة نافذة ونوى ذلك مدة والآن يريد سد الجدي وقفع القديم وأهل السكة مقرون به فهل يسوغ له ذلك (الجواب) نعم واذا باع الرجل دارا بابا في سكة نافذة وقد كان باب تلك الدار في القديم في سكة غير نافذة وأراد المشتري أن يفتح بابا الى تلك السكة ومنعه الجيران عن ذلك ينظر ان أقر أهل السكة بذلك الباب فله أن يفتح ويغير منسبه لانه قائم مقام البائع وكان البائع أن يفتح ذلك الباب فكذلك المن قام مقامه وان جدد أهل السكة ذلك الباب فالتقول قولهم مع اليمين اذا لم يكن للمشتري يبيعه واذا حلفهم واحدا بعد واحد ان حلف الاول سقط الاتيمان عن الباقي لان فائدة اليمين النكول ولونكوا وليس له أن يفتح لان الاول أن يفتح حلفه لا يطرأ له وان نكل الاول فله أن يحلف غيره ثم وثم فان نكلوا جله كان له أن يفتح لانه كالاقرار منهم المسئلة في فتاوى أبي الليث وحمد الله تعالى فصول عبادية في ٣٤ (سئل) فيما اذا كان لزيد دار في سكة نافذة على طريق عام فاستخرج زيد من داره المزرورة حائونا وقفع بابا متجها باب عرو وباعه عرو في ذلك فهل له ففتح الباب حيث كان الطريق عاما وليس لعرو ومعارضته (الجواب) نعم (سئل) في سفل انهم دم وامتنع صاحبه من بناءه وعالوه طبقة يريد صاحب العلو البناء فكيف الحكم (الجواب) يقال لصاحب العلو ليس لك طريق الى حقل سوى أن تبني السفل بنفسك ان شئت وتحبس عنه صاحبها الى أن يؤدى قيمته البناء وكتب المؤلف رحمه الله تعالى على سؤال آخر لا يجبر واحد منهم على بناءه أما صاحب العلو فله الانتفاع بعالوه فقط وليس بمالك وأما صاحب السفل فلان الانسان لا يجبر على اصلاح ملكه وانما يقال الذي العلو ليس لك طريق الى حقل سوى أن تبني السفل بنفسك ان شئت حتى تباع موضع عالوك ثم ابن عالوك وامتنع صاحب السفل من الانتفاع ولك السكينة في عالوك والسفل كالرهن في يدك حتى يؤدى قيمته بناء السفل وقال الخصاص حتى يؤدى ما أنفق وقال المتأخرون ان بني بامر القاضي يرجع عما أنفق وان بني بغير أمره يرجع بقيمة البناء وعليه انقضى ثم تعبر بقيمة وقت البناء لا وقت الرجوع وهو الصحيح كذا في البرازيه وقاضيان والعين على الكثر والمنية وغيرها وأفتى بذلك الحائون في مفضلا والله سبحانه أعلم (أقول) يبي مالوزك صاحب السفل الانتفاع بسفله وامتنع من أداء القيمة فهل يجبر على الاداء في جامع الفصولين انه لا يجبر لكن في حاشيته للخبر الرمي أن هذا الوبي ذوالعلو بلاذن القاضي فلو باذنه يجبر على أداء حصته ويجس فيه لانه كاذنه بنفسه فيصير دينه عليه فحكمه حكم سائر الدين تأمل اه (سئل) في سفل هدمه صاحب وامتنع

وعسبرهما بان الاجارة من الراهن باطلة وعالوا بان مالك فكيف يستأجر ملكه وقد أفتيت مرارا لا تخصي في الرجل يرهن بمحدود فخير جره للراهن قبل قبضه منه بانه لا يصح الرهن ولا الاجارة أما الرهن فلعلم القبض وأما الاجارة فلعدم جوازها للمالك والمسئلة كثيرة النقل لا تحق على من له فضل والله أعلم (سئل) في مرتهن سكن في دار الراهن هل تلزمه اجرة ذلك أم لا (اجاب) لا يلزمه اجرة ذلك مالم يوافق الراهن أو لم ياذن معه فلا يستعمل أم لا والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند آخره ما قال له ان لم اعطك دينك الى خمسة أشهر فهو يبيع لك بمالك على ومضى الاجل هل يصح البيع أم لا (اجاب) لا يصح البيع قال في البرازيه في نوع وضعه عند عدل قال للمرتهن ان لم اعطك دينك الى كذا

فهو يبيع لك بمالك على لا يجوز ذكرك في طرقة الخلاف قال ان اوفيتك مالا الى كذا والافالهن لك بمالك بطل الشرط وصح الرهن وقال
الشافعي رحمه الله تعالى بطل الرهن ايضا والله اعلم (سئل) في ميت مات عن اولاد صغار وزوجته وعلى الميت دين رجل مسكن به حائوتا تريد
الزوجة ان تقضى الدين وتلك الحائوت هل اذا فعلت ذلك تكون متبرعة أم لا ولها الرجوع في التركة (أجاب) لا تكون متبرعة فترجع
بما ادت في التركة والحال هذه والله اعلم (سئل) في رجل رهن عنده امرأة فخلها في فضاء منها واحد والمدة يدعى أنه يساوي كذا والمرتهنة
دونه هل القول قوله أم قول المرتنة (٣٠٠) وهل حيث ثبت ضياعه وكان الدين أقل من قيمة الخلل جميعه يقسم الدين على الموجود والمعدوم

فيما اصاب حصه الدين منه
يكون مضمونا وما اصاب
الامانة غير مضمون
(أجاب) القول قول المرتنة
ببعضها في قدر قيمة الخلل
الضائع واذا ثبت ضياعه
تقسم على الدين قيمة الرهن
جميعه فما اصاب الهالك
ينظر الى ما قابل المضمون
منه فيضمن والى ما قابل
الامانة فلا يضمن واذا كان
مثلا فقيمة الرهن ضعف
الدين وكان الهالك النصف
يسقط من الدين نصفه
واذا لم يثبت هلاكه بالينة
يضمن بجميع قيمة الهالك
والله اعلم (سئل) في رجل
ارهن كراما من رجل يبيع
وعاب الرهن فجاء بجني
فقضى الدين وارهن الكرم
واكل غرنه مدة سنين ثم
حضر الرهن ومنعه المرتن
اكرام حتى يدفع له ما دفع
للمرتن الاول فما الحكم
في ذلك وفيما كرهه
(أجاب) ليس له معه
وبضمن ما كرهه من ربه
وتجبره ولا يرجع على أحد
بما دفعه لاعلى الرهن الاول

ولا على الثاني لكونه متطوعا والله اعلم (سئل) في الرهن اذا لم يعلم ضياعه الا بقول المرتن هل يضمن قيمته
بالغنى ما بلغت وتؤخذ منه ومن اونه بعد موته (أجاب) نعم يضمن جميع قيمته بالغنى ما بلغت وتؤخذ ما زاد على الدين منه أو من تركه بعد
موته حيث لم يعلم ذلك بالبرهان كما صرح به في تنوير الابصار والردود والفرق والله اعلم (سئل) في بيع الرهن الرهن قبل مكا كره
اذن المرتن ما حكمه (أجاب) ذكر في الخاتمة انه يتوقف على اجازة المرتن في ائحة الروايات حيث يفسد البيع وملك الحائزته واذا لم يفسد
البيع حتى فسد الرهن نفذ البيع وفي التبيين يفسد في أصح الروايتين ومثله في الكافي والهداية والجوهرة والكنز المعبر

وفي منية الغنى يبيع المرهون يفتى بانه يصح ولا ينفذ ولا يفسد لغير المشتري فمعه وهو موافق لما في التبيين والله اعلم (سئل) في رجل يبيع من ممتلكات
لا تخرب ريق السلم رهن به المسلم اليه طوقا فسرق من بيته مع جلة أسبابه فما الحكم الشرعي (أجاب) المقرر في مذهبن أن الرهن مضمون
بالاقل من قيمته ومن الدين فان ساواه صار بالهلاك كان المسلم فيه قد استوفاه وان زادت قيمته فالزيادة امانة وان نقصت قيمته عن الدين سقط منه
بقدرها وطالب بالباقي والمصرح به جواز الرهن بالسلم فيه فاذا هلك صار المرتهن مستوفيا يعني في صورتي المساواة والزيادة أو ما في صورة نقصانه
عن المسلم فيه فيصير مستوفيا بقدره وله المطالبة بما بقي من ذلك والله اعلم (سئل) في أخوين (٣٠١) رهنا بابتدأ بريق يبيع واقف على مبالغ

لا يجوز ذوالعلو على ذلك (الجواب) نعم وتقدم نقله عن الخيرية (سئل) في رجل أحدث على حائط جاره
الخاص به ركو بابا خشاب عديدة بدون اذن الجار ولا رضاه منه ولا وجه شرعي وبطال به الجار برفع ذلك
فهل يؤمر برفعه (الجواب) نعم ومثله في الخيرية من الحيطان مالا يانه تصرف في ملك الغير بدون اذنه
اه (سئل) في دار مشتركة بطريق الملك بين هند واخوتها ولهند زوج أجني عن زوجات الاخوة تريد
هند ادخاله الدار على الاجانب بدون اذن الاخوة ولا وجه شرعي فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم كما في
الخيرية والقنية وغيرهما (سئل) في دار مشتركة بين زيد وجاعة وكلهم ساكنون فيها غير أن الجساعة
يدخلون الاجانب فيها بدون اذن من زيد ولا وجه شرعي فهل لا يجوز لهم ذلك (الجواب) نعم كما في ذلك
الخيار الرمي بقوله لا يجوز له تصرف في ملك الغير بغير اذن الاخوان كان مشتركا وهو حرام اه (سئل)
فيما اذا كان لهند وبنتها دار مشتركة بينهما فعمرو زوج هند في الدار يوتابدون اذن من هند ولا وجه شرعي
ورفع العمارة لا يضر بالدار فهل تكون العمارة للمعمور ويؤمر بالتفريق بينهما (الجواب) نعم ذكر
في كتاب الحيطان من العدة كل من بنى في دار غيره بامر به يكون البناء لاهل الدار بغير اذنه وله
ان يرفعه الا أن يضر بالبناء فيؤخذ عنه يعني اذا بنى لنفسه بدون أمر أم اذا بنى لرب الارض بدون الأمر ينبغي
أن تكون متطوعة عادية من أحكام العمارة في ذلك الغير وقوله كما هو قوله وان عمرها لغير اذنها
قال الشيخ الامام نجم الدين النسي العمارة لها ولا شيء عليها من النفقة وانه متطوع في ذلك اه ومثله في
الاشياء من الوقف وكذا في التنوير وشرحه من شتى الفرائض (سئل) في حائط لزيد جاره عمرو
وركب على الحائط بعضا من الاجار فقالوا له ما في بطنه بدون اذن من زيد ولا وجه شرعي
فوهى الحائط وآل الى السقوط بسبب ذلك فهل يضمنه عمرو (الجواب) نعم يضمنه وألقى ترابا كثيرا
لزيد الجدار الذي بينه وبين جاره ووضع فوقه لبنا كثيرا فانه يهدم الحائط فان كان اللبن مشرفا على الحائط
متصلا به بحيث دخل الوهن في الحائط من فعله ضمن فتاوى مؤيد زاده في ضمان البئر والجدار عن المنية
ومثله في الفصولين عن الذخيرة وفي البرازية من الغصب يهدم بيته وألقى ترابا كثيرا لزيد جاره ووضع
فوقه لبنا كثيرا حتى انه يهدم جدار الجار من الوهن بسبب ما ألقى وحمل ضمن هدم داره فانه يهدم من ذلك
بناء جاره لا يضمن اه (سئل) في رجل هدم حائط جاره متعديا فماذا يلزمه (الجواب) الجار بالخيار ان
شاء ضمنه قيمة الحائط والنقص للضامن وان شاء أخذ النقص وضمنه النقص كذا في حواشي الاشياء
للمعمور وفي العلائق على التنوير في أول باب الغصب ولا يؤمر بعمارته الا في حائط المسجد وبالله التوفيق
(أقول) المراد بالمسجد ما يشمل الوقف كما أوضحناه في رد المحتار وقد ما شيا من في كتاب الغصب من هذا
الكتاب فراجع (سئل) في حائط فاصل بين دار زيد ودار وقف مشترك بين الجهتين ولكل منهما عاياه
ركوب فوهن وتلف وسقط وطلب زيد تعميره وامتنع الناظر من تعميره مع زيد من غلة الوقف والوقف
غلة فهل يجبر الناظر على تعميره مع زيد من غلة الوقف بحسب ما يخصه منه (الجواب) نعم حائط مشترك انه يهدم

فما الحكم (أجاب) للراهن ان يضمن المرتن ويخبر الراهن بين أن يضمنه قيمته من الذهب بالغنى ما بلغت وبين ان يضمنه وزنه من الفضة والقول
قول المرتن اذا اختلفا في الوزن أو القيمة يمينه واليمين على الراهن والله اعلم (سئل) في رجل دخل دارا خروا على حين
غلة فحصل له وجهه رعب منه واسقطت جنيته بيمينه فهل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن لما صرحوا به من أنه لو صاح على امرأة فاسقطت جنيته
لا يضمن فهذا أولى ولا وجه لتضمينه والحال هذه والله اعلم (سئل) في عطار طلب منه شربة لرضيع فدفع اجزاء من الصلح ففاه أهله منها وقد
انه يجره وأهله يقولون مات بسبب ذلك والعطار ينكر فهل يلزم العطار شي أم لا (أجاب) لا يضمن وان قدرنا انه مات بسبب ذلك والله اعلم

(سئل) في رجل ناول اخر من الارض وقال له كل منه ولا تكترفا كل ومات وأولياؤه يدعون عليه الدية بسبب أنه مات من أكله هل يصح دعواهم أم لا (أجاب) لا يصح دعواهم ولا يلتفت اليه لان علمنا انما صار حوا قاطبة بأنه لو ناول شخص شخصا أو وضعه في طعام وقال له كل فا كل فبات من ذلك لا يجب عليه قصاص ولا دية ووجهه أنه تناول باختياره وأكل بنفسه فلا يضاف فعله اليه فكيف يعرف يتوهم فيه الشك فيجب دية أو قصاص هذا لا يتوهمه ذولب والله أعلم (سئل) في رجل جذب سكين آخر من خزانه فقتلوا له صاحبه فقتلوا باخر جرح يد الجاذب المتعدى وشت أصابعه هل على (أجاب) لا ضمان على صاحب السكين والحال هذه والله أعلم (٣٠٢)

وأبي الاخران يبي ان كان أساس الحائط على بني حائط في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشرىك الا في وان كان لا يمكن يجبر وعليه الفتوى ومعنى الجبر اذا كان أساس الحائط لا يقبل القسمة ولا يوافقه الشرىك له أن ينفق هو في العمارة ويرجع على الشرىك بنصف ما أنفق وفي النوادر جدار بينهما لكل منهما عليه حوله فانه قد وأحد هما غائب فبناء الاخر فهو متعاو وع ليس له أن يمنع الاخر من الجبل الا ان يأمره القاضي بالانفاق عليه فير جمع وان بني بطن او خشب من قبل نفسه لم يكن الذي لم يبن أن يحمل عليه حتى يردى قيمته وعن محمد رحمه الله تعالى في طاحونة مشتركة أنفق أحدهما في عمارة بالاذن الاخر لا يكون منطوقا لانه لا يتوصل الى الانتفاع بنصيب نفسه الا بذلك أحد شرىك زرع أبي أن ينفق عليه لم يجبر لكن يقال لا لاخر أنفق أنت وار جمع بنصف النفقة في حصة شرىك جامع الفتاوى من القسمة (سئل) في مجرى ماء مشترك بين زيد وعمر ووجاعة قريب من حائط مشترك بين زيد وعمر والمذكور بن تعطل المجرى واحتاج للتعديل والاصلاح ونفاق الشرىك على تسميره وأذن زيد مع الجماعة لعمر و بحفر الارض وتعميره فحفر سقط الحائط من غير عمد من عمر وريد زيد أن يضمن عمر انصيبه من الحائط فهل لا ضمان عليه (الجواب) نعم هدم بيت نفسه فانه قد من ذلك منزل جاره لا يضمن لانه غير متعمد فيه عمادية وفصولين ومويدة ومثله في فتاوى ابن نجيم وفي الخانية أراد نقض جدار مشترك وأبي الاخر فقال له صاحبه أنا أضمن لك كل ما يهدم من بيتك وضمن ثم نقض الجدار باذن الشرىك فانه قد من منزل المضمون له شيء لا يلزمه ضمان ذلك وهو بمنزلة ما لو قال رجل لا تخضع لك مالهك من مالك لا يلزمه شيء اه (سئل) فيما اذا أذن كل من زيد وعمر وللاخر كوبر على حائطه وركب كل منهما على حائط الاخر ثم بعد مدة جمع زيد عن الاذن ورفع ركوب عمر وريد عمر وأيضال رجوع عن الاذن وتكليف زيد رفع ركوبه فهل يسوغ لعمر وذلك (الجواب) نعم لو أذن له في الابتداء أن يضع الخشب على حائطه وأن يلقى الدابة الميتة في أرضه كان هذا اعادة منه فبقي بداله كان له أن يطالبه بالرفع عن أرضه وان باع منه ذلك لا يجوز لان هذا بيع الحق ولا يجوز وان صالح عن ذلك بشي لا يجوز وان أجزأ الارض كذلك لا يجوز بغيري من الامانات عن الولو الجيتمن القضاء وضع جذوعه على حائطه جاره بانه أو حفر سر داب في داره بانه ثم باع الجدار داره وطلب المشتري رفع الجذوع وسردابه له ذلك الا اذا كان شرط وقت البيع بقاء الجذوع والوارث فيه كالمشترى لكن للوارث أن يأمره برفع الجذوع والسرداب بكل حال براية من القسمة (سئل) في رجل استأجر دارا من هند ثم ركب فيها بابا وغلقا بدون اذن هند وهي مرة ففعل وبريد الرجل قلع ذلك وقطعه لا يضر فهل له قلعها (الجواب) نعم استأجر دارا فحضرها أو فرسها باجر أو ركب فيها بابا وغلقا أو نحوه وأقر به المؤجر فاراد المستأجر قلعها فلا يضر لولا أن شرطه فيتم يوم الخصومة فصولين من أحكام العمارة في ملك الغير (سئل) فيما اذا كان زيد يجري ماء مطر على سطح داره جاره عمر ومن قديم الزمان غفر السطح ويريد أن يكفر زيد بتكليس المذيل الذي في سطحه واصلاحه فهل يكون اصلاح السطح على صاحبه عمر ومن

(سئل) في امرأته ابن سنة ثمان سنين من زوج توفي وبنت من آخره وحى خرجت أمهم ما لم يملحها اقتضت الخروج وأمرت ابنها المذكور بحمل أخته المذكورة فحملها ففترها فوقعا على الارض فأنشج رأس الصغير ومكنت أياما ثم ماتت هل على الام أو الصبي في ذلك ضمان أم لا (أجاب) لا ضمان على الام ولا على الصبي والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل يرى غنما لجماعة اذن واحد منهم للرأي في دخول داره ليسقي غنمهم مع جلة غنم غيره من ما يترافق الراعي نفسه في البئر ليرى الماء فقتل عليه ومات بها هل على صاحب البئر ضمانه أم لا سواء مات بسبب طرح نفسه أم بسبب برد أو سر ووجه بدخله (أجاب) صاحب البئر محسن وما على المحسنين من سبيل فلا ضمان عليه والحال هذه والله أعلم (سئل) في بئر يملك لشخص يدخل داره

المملوكة جهاما كن يكن بمبالاجرة ستعار انسان منه البئر ليعتزل به حنطة ففتحها ليعتزل بها فقام من التراب غيره والقمامات فغلام من أولاد السكان عليها فسقط بها ومات غيبا فبقيت هل لا تلزم دية المعير ولا المستعير أم تلزمهما (أجاب) لا تلزم دية واحد منهما باجتماع كل انسان اذ ليس البئر المذكورة بئر عدوان حتى يلزم بهان وقع من الغنم بل في بئر العدو مخرج ابو حنيفة التعمان بأن السائق فيها اذا مات غيبا بالاختناق من هواها ليس على حافرها ضمان وصرح أيضا بأنه اذا اعتمد المروور عليها فسقط فيها الا ضمان فكل هذه الوجوه دافعة لعدم ضمان روجدها حتى في دفعه والله أعلم (سئل) في ثلاثة أشخاص من ولا حرات سرائيات اجتمعوا على نيل

مسلم عدا تعديا هل يقتلون به جميعا أم لا وهل لوليها الصلح مع أحدهم كائنا من كان منهم وقتل من شاء والعفو عن شاء أم لا (أجاب) نعم لو صلح مع أحدهم وقتل أحدهم والعفو عن أحدهم وقتل جميعهم والعفو عن كلهم والصلح مع كلهم لان الحق في ذلك وصاحب الحق ينصرف فيه بما ألهه الله رب الملائكة والله أعلم (سئل) في مكاره خادم كبير يسوس دوابه في سفره وحضره جاء له من رجل سهم خنا في إحدى عينيه فبات بعد أيام قادمي والده ان استأذنه جله وهو مجروح في قافلة معه مسك وورائح طيبة ومات بسببها هل تصح هذه الدعوى أم لا نسمع (أجاب) جله في قافلة فيها مسك وورائح طيبة لا يوجب ضمانه فلا تصح دعواه في ذلك (٣٠٣) والحالة هذه والله أعلم (سئل) في يهودي فتح كنيفا له فادعى عليه نصراني أن ابنه الصغير مات براحتيه هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) لا تسمع والله أعلم (سئل) في رجل رمى في وجه امرأته خرباء فأخذها خنوف بنافض ومرض لزم بتسببه الفراس وماتت بعد ستة أيام هل يلزمه ديتها أم لا (أجاب) لا يلزمه ديتها لكن غدير صورته وخشوف بالغافات فانه لا ضمان عليه لا تنادى الى خوفه الا اذا جرحتها الخرباء أو عضتها وماتت بسبب ذلك وكفى صاحب على رجل فصق فبات من ذلك وكثير من فروع المذهب شاهد له والله أعلم (سئل) في صغيرة بنت ثلاث سنين في حضنة الام خرجت للتفرج وتركها بلا حفاظ لها فوقعت في قدر طعام حار كانت بين يديها فاكلت هل تضمن الام أم لا (أجاب) نعم تضمن الام لتركها الحفاظ الواجب عليها وقد صرح بالمسئلة الزاهدي في الفتية والحاوي قال فيها مارا

غير جبر عليه (الجواب) نعم له مجرى ماء على سطح داره غفر السطح فاصلاحه على رب السطح كالسفل والعلو ولا يجبر على العمارة ويقال للذي له حق الاجراء وضع ناوفا في مقام الجرى على سطح الجار ليعتد الماء الى مصبه براية من كتاب الشرب ومثله في الذخيرة من الفصل العاشر في اصلاح المسيل والمجرى من كتاب الشرب والناوفا معرب والجمع النوافات وهو الخشبة المنقورة التي يجري عليها الماء في الدواليب أو تعرض على النهر أو الجدول (سئل) فيما اذا كان لزيد دار ومسيل ماء سطحها على بناء جاره عمر وقاراد عمر ورفع بناءه فهل لزيد مطالبة بتسبيل ماء سطحه الى طرف الميزاب (الجواب) نعم له ذلك وفي فتاوى النسفي داران لجار بن سطح احدهما أعلى ومسيل ماء العلية على الاخرى فاراد صاحب السفل أن يرفع سطحه أو يبنى على سفله له ذلك وليس للجار منعه لكن يطالبه حتى يسبيل ماؤه الى طرف الميزاب وان أنهدم السفل أو هدمه المالك ليس للاخر أن يكفه بالعمارة لاجل اسالة الماء لكن يبنى هو ويمنع صاحبه من الانتفاع خلاصة من الحيطان من نوع مسيل الماء ومثله في البرازية (أقول) تقدم قبل نحو ورقتين أن صاحب السفل لو هدم سوله فلان له حق الانتفاع في علوه أن يجبره على بناء السفل لانه فوت عليه حق الانتفاع المحقق بالمالك بخلاف ما اذا أنهدم السفل بدون فعله فقله هنا أو هدمه المالك المخالف لما مر حيث سوى هتأين الهدم والانهدام فاما أن يكون ما هنا قولا آخر أو يخص ما مر بغير المسيل فتأمل (سئل) فيما اذا كان لزيد سفل فوقه علوه عمر ومثله على مطبخ ومشرقة في طرفها مترق قديم لعمر وتنزل أو سانه في قساطل قديمة داخل حائط السفل ولزيد أيضا مياه تنزل في القساطل المذكورة والا أن قام زيد يعارض عمر في المرتفق المذكور ويكفه رفعه بدون وجه شرعي فهل ايسر لزيد بذلك ويبقى القديم على قدمه (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لعهد درج من حجر مبنى في أرض داره ولزيد طريق ماء تحت الدرج أراد تسميره فهدم الدرج بدون اذنه فما الحكم في ذلك (الجواب) هي بالخيار ان شاءت ضمنته قيمته والنقص للضامن وان شاءت أخذت النقص وضمنته النقصان كما في حواشي الاشباه للعموي نقل عن شرح النقاية للعلامة قاسم (أقول) وجهه أن البناء ليس من المثلثات فلا يلزمه أن يبنى اهامة له ويعيده كما كان بل هو قبيح فيضمن بالقيمة لو بلاذن لانه غاصب لكن في هذه الصورة ايسر لهامنه من اصلاح طريق مائه لما نقله المؤلف في غير هذا المحل ونصه ولو أن رجلاه نهر في أرض رجل ولا يمكنه المرور في بطن النهر قال محمد بن سلمة يقول لصاحب الارض اما أن تدعه أن يدخل الارض ويصلح ملكه أو تصلحه أنت قال الفقيه أبو الليثيم هذا ناخذ وكذلك مسئلة الحائط فاضحان من باب الحيطان والطرق ويجري الماء رجل له حائط ووجهه في دار رجل فاراد أن يطين حائطه ولا سبيل له الى ذلك الا بدخول دار جاره وصاحبه يمنعه من الدخول أو أنهدم الحائط ووقع الطين في دار جاره فاراد أن يدخل ويبل الطين فغضب صاحب الدار وله مجرى ماء في دار جاره فاراد حفره واصلاحه ولا يمكنه ذلك الا بدخول داره وهو يمنعه يقال لصاحب الدار اما أن تتركه يدخل ويصلح أو يفعل صاحب الدار بما له خلاصة من أوائل كتاب الحيطان ومثله في البرازية وكذا في العمادية في ٣٤ اه حيث امتنع صاحب الدار من اصلاحه

لنصرف الاثمة المستكنة في ثلاث سنين وحق الحضنة للام خرجت وترك الصبي فوقع في النار فظن الام ورمر المعير وقال لا تضمن في ابن ست سنين ثم رمى لخد الاثمة الحكمي وقال امرأته تركت ولدها عند امرأته وقالت احفظه حتى ارجع فذهبت وتركته فوقع الصغير في النار فعليها الدية للام وسائر الورثة ان كان ممن لا يحفظ نفسه ورمر الجميع وقال أودعت صبية فوقع في الماء فماتت فان غابت عن بصرها ممتت والا فلا اه ووجه الضمان في جميع المسائل المذكورة قوله الحق الواجب والله أعلم (سئل) في رجل أخذ يده بندقة فجرحه ثم وضعها بعد استقرارها وقع مشغاه على خزائنها لا يعله فأورى وخرجت وقتلت شخصاهل عليه وعلى عاقلة دية أم لا (أجاب) ليس عليه

النفوس وما دونها ولا شيء على الاغ بالشكوى المذكورة لان الموجب للضمان الشكوى بغير حق وهذه بحق والحال هذه والله أعلم (سئل)
في رجل طرح آخر على الارض وضربه فصار يصرع فاذا عليه (أجاب) ان ثبت زوال عقله بما ذكر فمعية كاملة وان زال بعضه
فقد رده ان انضبط زمان أو غيره وان لم ينضبط فحكومت عدل والقاضي أن يقدرها باجتهاده وهذا قلته نفقها أخذ من كلامهم وقد صرح
بعض العلماء بان الاصرع ضرب من الجنون والله أعلم (سئل) في امرأة خطفتها أخوها وابن عمها من محل زوجها وأردفها خلفه على فرس
وعذها اليه وسير بها الفرس عدوا (٣٠٦) وعزت عن حفظ نفسها قالت جنيبا بسبب الشدة وملافة السرج لمطناها وماتت بعده بسببه

هل عابه غرة للجنين ودية
للمرأة وتكون جميع الغرة
للاب ونصف الدية للزوج
حيث لم يكن لها ولد (أجاب)
نعم على مردونها الشاذلها
دية في الأم وغرة في الجنين
فأما دية الأم وهي نصف دية
الرجل فسيرتها وورثتها
وزوجها من حلة الورثة
فأما النصف منها وأما الغرة
وهي خمسمائة درهم فهي
للاب لانحصار وارث الجنين
فيه والحال هذه والله أعلم
(سئل) في امرأة تدعى أنها
كانت في دارها بين أعظامها
وأصابها بحجر من راعي
الاغنام فالت بسببه جنيبا
وهو يقول رميت بحجرا
لا أدري أهو الصائب لها
أم لا وعلى تقدير أنه الصائب
لا أدري هل الالتقاء به أم
بغيره حاصل كلامه انكار
ماعد الزمى هل يلزم بمجرد
ذلك شيء أم لا وهل تقبل
شهادته في ذلك أم لا وإذا
وجد الشهود الشرعي
المستوفى للشروط الشرعية
ما يلزم الزمى شرعا في ذلك

(أجاب) لا يلزم بمجرد الاعتراف بارتكاب شيء لا يحتمل الزمى غير مولا لا اعتراف بارتكاب شيء لا يحتمل الزمى
الا انما يحصل به ارض آخر ولا بد من الاعتراف بان الالتقاء حصل به أو بالنية العادة التي تشهد بان حجر هذا الراي أصاب أو ألقته أو تشهد
على افراده كذلك تلم الغرة والشكول عن ابي المتوجه عليه في دعوى ذلك وكذلك وأما دون هذه الامور لا يلزم شيء وإذا ثبت
بالنية العادة أو الاقرار أو الشكول فلهزم عليه غرة وهي نصف عشر الدية فقدرها خمسمائة درهم تبلغ بحساب القروض الا ان ستة وخمسين
فرسًا تفرقها فثبت على ذلك يلزم دفعها ولا تقبل شهادته على أحد المال على الشهادة ولا يشترط عاها مال ولا المنهص ولا الفارق المرتكب

ما يسقط عدالتها فدل على من كاذم العلماء رجمهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل ضرب آخر ضربا من متعدد في رأسه ووجهه بركن
فقلع عينه وأرباع أرواحه من أسنانه وكسر عظم لحيه الايسر في يلزمه (أجاب) اذا كان ذلك كله بفعل واحد فلا توفى شيء منه ويجب عليه في
العين نصف الدية وفي كل سن نصف عشر الدية وهو خمس من الابل أو خمسمائة درهم وفي اللحي ان لم تنقل العظم بعد كسره عشر الدية وان نقله
فعشر ونصف عشر وان كان كل واحد بفعل مستقل يقتض من في الاسنان وعابه في العين نصف الدية وفي اللحي ما ذكرنا أولا فلا تقتض
في قلع العين ولا في كسر العظم لعدم تحقق المماثلة في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل (٣٠٧) ضرب رجلا حرا عدا بركن على يده

محلته واعمر والذي من أهل علمه مدار فيها طيلة حاجزة عن النظر من دارها فزال الهاجر ورحى صار زيد يشرف
من طاقة قصره الماز بور على درج قصر عمر ووليس المخرج محل قرار نساع عمر وجلسوا سهران فقام عمر ويكاف
زيدا عمل حاجز يمنع النظر تجاه قصره بدون وجه شرعي فهل لا يلزم زيد بذلك (الجواب) نعم لا يلزم ذلك
والحالة هذه (سئل) فيما اذا كان لزيد دار ملاصقة لدار عمر وفي دار زيد قاعة لها ميزابان في سطحها
يصبان في سطح انوار في دار عمر ومن قديم الزمان فرغ عمر والميزابين وعمل عوضهما سياطين يصب ماؤهما
على جدار القاعة ثم على سطح الانوار وركب على جدار القاعة خشبتين وعمل على سطح الانوار مشرفة لاجل
الجلوس وصار اذا جلس يرى داخل القاعة من قناريه او هو محل جلوس نساء في ذلك بدون اذن من زيد
ولا وجه شرعي وتضرر زيد من ذلك ويريد منع عمر ومن ذلك واعادة الميزابين ورفع الخشبتين فهل يسوغ له
ذلك (الجواب) نعم

(سئل) فيما اذا أوصت هند من مالها لزيد بمبلغ معلوم من الدراهم لذي بينة شرعية وماتت عن أم وعن
ورثة غير هاب بعد ما سلمت المبلغ للام لتدفعه لزيد وخلفت تركته لا يخرج المبلغ من ثلثها وقبل الرجل الوصية
وأجازها كل الورثة ثم ماتت الام قبل دفع المبلغ لزيد عن أخت شقيقة وعن ابن عم عصبة يعارض في الوصية
يريد ادخال المبلغ في تركه الام زاعمة انه لا بد من خلف عنها لاعتن بنتها ولز يدبينة شرعية تشهد بكونه للبنت
أوصت به له وقبل ذلك وأجازها كل الورثة فهل تقبل بيته ويمنع ابن العم من المعارضة (الجواب) نعم وفي
الاشباه من القول في المالك الموصى له بذلك الموصى به بالقبول الا في مسألة الخ اه (سئل) في مفلوج تطاول
به فجلمه قدر ثلاث سنين فذهب في هذه الحالة جميع ماله من زيارته وسلمه ذلك ثم مات بعد عدة أشهر عنسه
لا غير فهل تكون الهبة صحيحة (الجواب) نعم والمفلوج الذي لا يزاد مرضه كل يوم فهو كالصحيح كافي
انحائية (سئل) فيما اذا مات رجل عن ابن بالغ وعن زوجة وثلاث بنات وخلف أمتعة فزعمت البنات أن
والدهن ملكهن الامتعة في مرض موته ولم يجز الابن والزوجة ذلك فهل يجب ان ذلك فالتليل غير صحيح
(الجواب) نعم ولو وهب شيئا لوارثته في مرضه وأوصى له بشيء وأمر بتنفيذه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن
الفضل كلاهما باطلان فان أجاز بقية الورثة ما فعل وقالوا أجزأنا أمر به الميت تنصرف الاجازة الى الوصية
لانهم أأمروا لا الى الهبة ولو قالت الورثة أجزأنا فعله الميت صححت الاجازة في الهبة والوصية جميعا انحائية من
الوصايا في فصل في مسائل بخلفه اعتاقه ومجانيته وهبته ووقفه وضمائه ووصيته تعسبر من الثلث تنو ومن
باب العتق في المرض أي حكم هذه التصرفات حكم الوصية حتى تعسبر من الثلث ومزاجية أصحاب الوصايا في
الضرب لاحقية الوصية لان الوصية ايجاب بعد الموت وهذه التصرفات منحرفة في الحال وانما اعتسبر من
الثلث لتعلق حق الورثة بماله فصار محجورا عليه في حق الزائد على الثلث واعلم أن كل مرض يرضى منه فهو
ملحق بحال الصحة لان الورثة والغرماء لا يتعلق حقهم بماله الا في مرض موته وبالبره تبين انه ليس بمرض
الموت فلا حق لاحد في ماله مع الغفارة اذا قال أوصيت أن يوهب افلان سدس دارى بعده وفي كان ذلك وصية

فإذا يلزمه وهل على أبي سدية أم لا (أجاب) يلزم في السن اثنتان ونصف من الابل أو مائتان وخسون درهم على عاقلة والله أعلم (سئل)
في خيال قال لا تخرواحات وضربه بعصا فقتل عينه فماذا يلزم الضارب (أجاب) يلزمه نصف الدية كما صرح به أصحاب المتن
والشروع والفتاوى وهو من الابل خسون مفضلة أو بأعمن بنت خنساء اثنتا عشرة ونصف ومن بنت لبون كذلك ومن حقة كذلك ومن
جذعة كذلك هذا من الابل وأما من الذهب فخمسمائة دينار ومن الفضة خمسة آلاف درهم والله أعلم (سئل) في رجل ضرب آخر بحجر
فأصابه فاسقط سنانه فماذا يلزمه (أجاب) يلزمه في كل سن خمس من الابل أو خمسمائة درهم هذا اذا كان خطا وان كان عمدا

بتر فو قعت عليهم من حفرهم فبان أحدهم ان على الثلاثة ثلاثة أرباع الدين وسبعة ما ربعها ما لبان الموت من جنايته وجنايتهم فسقط ما قابل فعله كما صرح به في الخانية والولو الجية وأ كثر الكتب وان مات الذي انكسرت رجليه من ذلك فسميت الدية كذلك فانهم والله تعالى أعلم (باب ما يجزئ الرجل في الطريق) * (سئل) في رجل له إخوان سفل هدمه وجدته عمارته ووضع عليه عليه ونصب عليها ما يرب نصب في صدر رفاق غير نافذ فضر بها هل اذا طلب أهل الرفاق أو بعضهم رفع الميازيب يجبر على رفعها أم لا واذا ادعى أنه وضع باذن من أهله لا باذنهم له هل لهم الرجوع عن الاباحة (٣١٠) وتكليفه برفعها أم لا (أجاب) لهم أن يطالبوا برفعها لان الرفاق الغير النافذ ملك لأهله

فلهم ذلك سواء أضر أم لا وان كان أخره في النطق وان كان بعضها ناطوعا وبعضها واجباً بالذي أو جب على نفسه وان كان آخر النطق به تناوخانية من الفصل الرابع في الوصايا اذا اجتمعت وعلى هذا القياس يقدم بعض الواجبات على البعض وما ليس بواجب يقدم منه ما قدمه الموصي هداية من فصل ومن أو صى بوصايا من حقوق الله تعالى قدمت الفرائض منها وان اجتمع الوصايا قدم الفرض أي الأقوى منها وان أخره الموصي وان تساوت الوصايا قوة بان يكون الشكل فرائض حق الله تعالى أو حق العبد أو واجبات أو نوافل فاذا ضاق الثلث قدم ما قدم الموصي اذا انفاه سر أنه بدأ بالاهم وعملوا كان الشكل فرضاً حق الله بدي الحرج ثم بالزكاة ثم بالكفارة ولو كان نقلاً كالوصية والعق والصدق بدي بما بدأ به في ظاهر الرواية وعنه بدي بالفضل الصدقة ثم الحج ثم العتق كذا في الذخيرة فاستأنى من الوصايا باختصار ومثله في التتو وغيره من المتون والشروح (أقول) المراد بقوله والعق عتق عبد غير معين بأن أو صى بأن يعتق عنه عبداً أو بالتجزع عتق عبده في مرضه فانه يقدم على الجميع ومثله ما لو باع بمعاينة في مرضه وقد أوصى بهذا المثل في حاشيتي رد المحتار عند قول التتو ورواذا اجتمع الوصايا الخ فقلت اعلم أن الوصايا ما أن تكون كاه الله تعالى أو للعباد أو يجمع بينهما وأن اعتبار التقديم تختص بحقوقه تعالى لكون صاحب الحق واحداً أو ما اذا تعدد فلا يعتبر التقديم فاللعباد خاصة لا يعتبر فيها التقديم كالأوصى بثلاث ماله لانسان ثم به لا سخر إلا أن ينص على التقديم أو يكون البعض عتقا أو بمعاينة وماله تعالى فان كان كله فرائض كالزكاة والحج أو واجبات كالكفارات والنذور وصدقة الفطر أو نطوعات كالحج التطوع والصدقة للفقراء يبدأ بمبدأ به الميث وان اختلعت يبدأ بالفرائض قدمها الموصي أو أخرها ثم بالواجبات وما جع فيه بين حق الله تعالى وبين حق العباد فانه يقسم الثلث على جميعها وتجعل كل جهته من جهات القرب مفردة بالضرب ولا تجعل كلها جهة واحدة لانه وان كان المقصود بجمعها وجه الله تعالى فكل واحدة منها في نفسها مقصودة فتفرد كوصايا الأديمين ثم تجمع فيقدم فيها الالهم فالاهم فلو قال ثلث مالي في الحج والزكاة ولزيد والكفارات قسم على أربعة أمههم ولا يقدم الفرض على حق الأديني لحاجته وان كان الأديني غير معين بأن أو صى بالصدقة على الفقراء فلا يقسم بل يقدم الأقوى فالأقوى لان الكل يبقى محتاتاً تعالى اذا لم يكن غمة مستحق معين هذا ان لم يكن في الوصية عتق منغذ في المرض أو معلق بالموت كالتيدير ولا بمعاينة منجزة في المرض فان كان بدي بهم على ما سيأتي تفصيلة في باب العتق في المرض ثم يصرف الباقي إلى سائر الوصايا اه ملخصاً جميع ذلك من العناية والنهاية والتبيين اه ما في رد المحتار هذا وقد شئت عن مسئلة في سنة ١٢٤٢ أحيت الخافها هنا لتوضيح هذا المثل في رجل أو صى بوصايا من المعينين ومنها جهة فرض وكفارة صلاة وصدقات لغير معينين ثم وقف حصه له من دار على مسجد ثم مات وضاف الثلث عن الوصايا فأجبت بانه يقسم الثلث عليهم فما أصاب المعينين أخذوه أولاً لانه حق عبد وما أصاب غيرهم قدم فيه الحج لكونه فرضاً ثم كفارة الصلاة لكونها واجبة ثم يدفع لاهلها ما أو صى لهم به لكون الوقف صدقة أيضاً فيقدم ما للفقراء لتقديم الموصي لهم كذا كره في الولو الجية وغيرها وكيفية القسمة

وقعه ويكثر انتضاها وانتشاره فينصرف به جاره وذلك لان الرفاق ملك مشترك بين أهله فلا يجوز التصرف فيه بغير اذن شريكه ورضاه وقد ورد النهي عن اضرار الجار وايداه والله أعلم (سئل) في رجل بنى على الطريق العام سائبا طابعا بغير اذن من السلطان ومنع به القضاء والهو اعن طاعة مدرسة تحاهموا الآن ويدان المدرسة هدمه فهل تسم دعواه بذلك وبحال هدمه أم لا (أجاب) لا تطرطط بالية بداره لاجل واحد من آحاد المسلمين ذلك فضا تقوا على أنه اذا أضر فكل أحد ولو من أهل الذمة غير العبد والصبيان أن يخافوا ويقتدى عليه هدمه كما صرح به في جامع الخصاير من اقتاوى الديناري ومن قواعدهم الضرر يزال بل مذهب

الامام أبي حنيفة برفع ومنع ولوم بضر في التناوخانية وكذا شيخ الاسلام رحمه الله تعالى في كتاب الصلح اذا أراد الرجل احدات فله في الطريق العام ولا يضر بالعمامة والصحيح من مذهب أبي حنيفة أن لكل واحد من آحاد المسلمين حق المنع وهو الطرح ومثله في جامع الفصولين في الفصل الخامس والثلاثين وقد علم من كلام شيخ الاسلام في الصلح أنه لا يعدل عن كلام الامام لانه جعله الصحيح من مذهبه وهو ولوم بضره الصحيح فهو الصحيح حيث ثبت أنه مذهب الذي استقر عليه فان كان هذا في الاضر فكيف فيما يضر وهو بالاتفاق من الجميع والله أعلم (سئل) في رجل كان متسكماً على مدرسة فغير معالمها بغير موجب بحيث انه سد طاقات في المدرسة المذكورة (٣١١) وبني تحاهمها الوان على سائبا طابعا أحدثه على طريق العمامة والآن

انه اذا كان الثالث القائمة أو وصى لزيد بمائة وأعمرو بمائة وللحج بخمسمائة وللکفارة بمائة وللان قراء بمائتين ووقف داراً بخمسمائة فسهم الوصايا خمسة عشر يقسم الثلث عليها فيعطى زيد وعمر وسهمين من خمسة عشر سهماً من الالف وذلك مائة قرش وثلاثة وثلاثون قرشاً وثلث قرش يبقى ثلاثة عشر سهماً لحقوق الله تعالى فيعطى منه خمسمائة الحج لانه فرض ثم يعطى مائة لكفارة لانها واجبة ثم يعطى مائتان للفقراء لان الموصي قدمهم على الوقف يبقى ستة وستون قرشاً وثلث قرش يوقف من الدار بقدرها والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب قال في المجتبى من كتاب الوصايا وقف أرضه في مرض موته وأوصى بوصايا يقسم الثلث بين الوقف وسائر الوصايا فأصاب قيمة الوقف منه بقي بقدره وقفاً ولا يكون الوقف المنفذاً أولى اه ثم شئت بعد ذلك عن رجل أو صى بالف تجزئ من مائة تجزئها وتكليفه والباقي منها لعمل مبرات وأوصى بخمسمائة لزيد وبمثالها لعمله مسجد كذا وبمثالها العمارة مسجد كذا أيضاً وله مملوك قيمته خمسمائة أيضاً أعنته منجزاً في مرض موته وأوصى له بالالف وخمسمائة وخمسين وبلغ ثلث تركته ثلاثة آلاف وثمانمائة وبلغت نفقة تجهيزه ثلثمائة فكيف تقسم فاجبت كلفة التجهيز الشرعي من أصل المال فكانت استثنائها من الالف فيكون الباقي من الالف لعمل المبرات سبع مائة ونصف جلة الوصية أربعة آلاف ومائتين وخمسين وقد ضاق الثلث عنها فينفذ الثلث فقط ثم يقول العتق المنجز في المرض مقدم فيدفع له أولاً فيخرج من الثلث المذكور خمسمائة قيمة المملوك يبقى من الثلث ثلاثة آلاف وثلثمائة تقسم على أرباب الوصايا بالتقديم لاحد أما زيد والمملوك فلانهم مامعينان وأما المسجدان فكذلك لان المتولى يطالب بوصية مسجد خاصة به لعمارة فهو حق له مطالب معين بخلاف ما مر في السؤال السابق من الوقف على مسجد فان الوقف لا بد أن يكون صدقة على جهة لا تنقطع ابتداء وانتهاء أو انتهاء فقط وان كان في الابتداء عين له جهة خاصة والمعتبر انشاؤه ولذا صرح تعينه ابتداء لنفسه أولاً لا غنياء لكنه مع لكون آخره صدقة دائمة كقتر في محله هذا ما ظهر لي وحيث كانت الوصية للعمارة كالوصية لعين تقدم على الوصية لعمل مبرات وحينئذ فيقسم الباقي من الثلث على سهام الوصايا وهي خمسة وسبعون سهماً كل سهم منها خمسة وثلاثون جلة الوصية أربعة آلاف ومائتان وخمسون أخرجهن منها أولاً قيمة المملوك بقى ثلاثة آلاف وسبع مائة وخمسون وسهامها ما ذكرنا فاقسم الباقي من الثلث وذلك ثلاثة آلاف وثلثمائة كذا كرنا على خمسة وسبعين سهماً يخرج كل سهم أربعة وأربعين قرشاً فالوصية للمبرات كانت سبع مائة وهي أربعة عشر سهماً يخصها من الثلث ثمانمائة وستة عشر ووصية كل من زيد والمسجدين كانت خمسمائة فيخص كل واحد عشرة أسهم وذلك أربع مائة وأربعة وستون والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) فيما اذا كان لثلاثة بنين وله ابن وابن والكل ذميون فأوصى لابن ابنه المذكور بمثل نصيب ابن من ابنته المزبورين من ماله ثم هلك عن الجميع وخلف تركته فهل نصع الوصية (الجواب) نعم ولابن الابن مثل نصيب ابن من ابنته الثلاثة فيكون له الربع والله تعالى أعلم ومثل نصيب ابنه صحت له

والمسئلة الاولى في الكثر وغيره والثانية في المضمرات وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في بناء تشعت بحيث آل إلى السقوط وأخير المعمارية أنه يحتاج في استناده وتحسينه إلى بناء فطر في الطريق العام فهل يسوغ لصاحب البناء احداث مثل ذلك اذا كان ليس في احداثه ضرر خصوصاً حيث دعت الضرورة والحاجة اليه وحرث عادة الناس بمثل ذلك وخصوصاً أيضاً كشف المحل من جانب الشارع الشريف بحضور المعمارية وأهل المحلة وجماعته من المسلمين وأخباروا بأسرهم بانه ليس في احداث ذلك ضرر أصلاً والحال أنهم اذ رعت أيضاً في بناءها أزيد من درع القناطر المجرودة بذلك الخط فهل حيث حرث عادة الناس بذلك ولم يكن في احداثها ضرر يسوغ له ذلك ولا يلتفت

ظاهر وينبغي من فتحه الضرر والظاهر وظاهر الرواية هو القياس وما عليه الفتوى استحسان والله أعلم (سئل) في رجل فسخ في بيته كوى للهواه
والنساء مطلة على ملكه مقابلة كوى جاره وبينهما شارع ودورهما هل له منع من ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك إذا ملك مطلق التصرف
للمالك ومصلحة فتح الكوة التي جرى فيها القياس والاستحسان ليست هذه التي للضياء والهواء وإنما هي المعدة للنظر والموضع موضع النساء وأيضا
لو ثبت له المطالبة لثبت للآخر عليه مثله والمنع من أصله خلاف القياس كما تقر في كلامهم فليس له منعه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل فسخ
لجوهل لصاحب السفلى أن يفتح في سنده (٣١٤) طاقة أو يدق ويد أو يفعل فيه ما يضر بالعلو أم لا (أجاب) ليس له أن يفعل شيئا من ذلك في

بعدموته وهذا نص على أن الوصية للوارث انما تجزى لحق بقية الورثة لا لحق الشرع كالوصية بما زاد على
الثالث للأجنبي لم تجز لحق الورثة لأن حقهم يتعلق بثلاث المال في مرض موته بدليل أن لهم أن ينفقوا
تصرفه شرعا في ثلثي ماله ونقض التصرف في ملك الغير يدل على تعلق الحق لهم به ولا تصح اجازتهم في حياة
الموصي وتصح بعدموته وليس لهم أن يرجعوا بعد الاجازة وان لم يقبض الموصي له وصيته لأن الوصية قبل
موت الموصي غير لازمة لانها عليك مضاف الى ما بعد الموت فبالاجازة لا تصير لازمة منبرمة فيجب أن تكون
الاجازة بمثابة غير لازمة يمكن للورثة الرجوع عنها كأصل العقد بخلاف ما بعد الموت لانها باصارت لازمة
منبرمة وكذلك الاجازة الصادرة من الورثة تعبر لازمة ولان الاجازة قبل موت الموصي صدرت من غير المالك
حقيقة وحققان الورثة لا يملكون التركة قبل موت المورث حقيقة وحققا بدليل أن المورث ملك التصرف
فيه بيما ووطأ واستمتع واستخدا ما واستغلا لا والاجازة الصادرة ممن ليس له حقيقة الملك ولا حق الملك
لا تصح بخلاف ما بعد الموت وما يجوز باجازة الوارث فالموصي له ملكه من جهة الموصي لا من جهة الوارث حتى
يجوز الوارث على التسليم وعلى هذا لو اعتق المريض عبده ولا مال له غيره فأجازت الورثة عتقه بعدموته ينفذ
العتق من جهة المالك حتى يكون الولاء له اه وفي العمادية في أحكام المرضى من كتاب العتق أقر في مرض
موته بعد بعينه لامرأته ثم اعتقه بعد ذلك فان صدقة الورثة عتقه باطل وان كذبوه جاز عتقه من الثلث
والمسئلة في اقرار الصغرى (قلت) والمسئلة باطلا فها تامل على أن المريض اذا أقر لورثته بغير صدقة بقية
الورثة في حياته بذلك لا حاجة الى التصديق بعد الموت بخلاف الوصية بما زاد على الثلث فانه لا ينفذ الا باجازة
الورثة بعدموت الموصي وقد أجاب عن نظام الدين رحمه الله تعالى في مسئلة الاقرار بالدين لوارثه كذلك
وصورهما أقر المريض لوارثه بدين فصدقه الوارث الاخر فيه ثم مات المريض هل يكفي التصديق الذي كان
في حياة المورث أو يحتاج الى تصديق آخر أجاب لا يحتاج الى التصديق الجديد وكذا قضى ظهري في
فتاواه في الوصايا التصرفات المفيدة لاحكامها قبل الموت في المرض هل تعتبر فيها اجازة الوارث قبل الموت
لا رواية فيها ذكر شيخ الاسلام علاء الدين السمرقندي في الجامع الصغير أن المريض مرض الموت اذا
اعتق عبدا ورضي به الورثة قبل الموت فالعبد لا يسي في شيء اه وفي الحاوي الزاهدي مريض يصرف
ماله في خيرات ووارثه حاضر ما كت لا يجوز لان سكوتة ليس باجازة منه ولو اعطى فقيرا شيئا من تركته
فانه ذن الفقير منه فاذا نجا من كل المال اه عمادية (سئل) في رجل أوصى لورثته الاجنبي بماله
عليه من الدين وما كان الموصي عن ورثة وتركته خراج الوصية من ثلثه او قبل الموصي له الوصية فهل تصح
(الجواب) نعم تملك الدين ممن ليس عليه الدين باطل الا في ثلاث حواله ووصية واذا سلمه أي ساط المالك
غير المدين عن قبضه أي قبض الدين فيصح شرح التتو وللعلاني أو آخر كتاب الهبة ومثله في الانشاء من
أحكام الدين (سئل) في امرأة لها أمتعة قالت في صحتها لورثتها ان مت قبلك فهذه لك وقالت والدين مثل
ذلك وماتت المرأة الا أن عنها وعن ورثتها لم يجز واذل فهل هذه وصية غير صحيحة (الجواب) نعم

مشارك ولا يثبت ذلك وانما أن يفعل ما هو من حق السكني كدخول وخروج ونحوه ووضع أمتعة ونحوه
ذلك لا لا يمنع به شريكه من الانتفاع به كمنع أو كمنع في المشترك ونحو ذلك مما ذكر في السؤال والله أعلم (سئل) في دار باع مالها
بينهما العار فسد له وقت له بابا آخر في داره ومات البائع عن ورثة فاشترى أحدهم البيت المذكور وهو لاصق لبيت له في الدار يستطرق
الي من ساحتها ويريد فتح باب البيت المذكور هل له ذلك أم لا (أجاب) نعم له ذلك اذله المرو من الساحتين قطعان أي جهة أراد ومن له
المرو في محل له فتح باب في محله لا يرد أحد على منعه من كذا لا قدرة له على منعه من المرو وفيه والله أعلم (سئل) في زفان

المتون لا يتدوسفل فيعولا
ينقب كوة فيها بالارضاضى
العلوقال في الجعر أشار يعنى
صاحب الكنز الى منعه من
فتح الباب ووضع الخدوع
وهدم سفله وفي فتح القدر
أن فتح الباب ينبغي أن يمنع
اتفاقا وان وضع سمما را
صغيرا ووسطا يجوز اتفاقا
اه وأشار بالصغير والوسط
الى عدم جواز وضع سمما
كبير والله أعلم (سئل) في
دار مشتركة بين اثنين هل
يجوز لاحدهما ادخال
الاجانب فيها بغير اذن
الآخر أم لا وخصوصا مع
صريح النهي (أجاب)
لا يجوز لانه تصرف في ملك
الغير بغير اذنه وان كان
مشتراكلوا هو حرام والله
أعلم (سئل) في ساحة دار
مشتركة بين ثلاثة نفر هل
لاحدهم أن يبني بها كنيفا
أو ملحقا أو مضافة أو بناء
يختص به أم لا (أجاب)
ليس له ذلك اذ ليس لاحد
الشركة أن يبني له بهابناء
يختص به في المشترك اذ
فيه منع الشريك عما هو

مشارك على دار من احداهما في أسفله والاخرى في أعلاه هل لذي العلاني أن يحول بابا الى جهة السفلى أم لا (أجاب) بما في ذلك من
أن الصحيح أنه ليس له ذلك وبعبارة رجل له دار في سكة غير نافذة لها باب أراد أن يفتح لها بابا آخر أسفل من بابها الخلفا فيه وانصح أنه ليس
له ذلك ولو أراد أن يفتح بابا آخر على من بابها كان له ذلك اه ومثله في كثير من كتب المذهب ونقل في جامع الفصولين أن له ذلك وعليه
الفتوى ونقل في التتارخانية عن الفتاوى العتابة أنه ليس له ذلك وعليه الفتوى والحاصل أن في هذه المسئلة اختلاف الصحيح والفتوى
ولكن المتون على المنع وهو ظاهر الرواية كما صرح به في جامع الفصولين فليكن المعول عليه (٣١٥) والله أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا

لان الوصية تملك مضاف الى ما بعد الموت عينا كان أو دينا كما في شرح التتو وروا الوصية لو ارث لا تصح
ومن فروع المسئلة ما في المبسوط قال الطالب المديونية ان خلقت فانت بريء كأن باطلا لان هذا تعليق
البراءة بخاطر وهذا لا يحتمل التعليق ويستثنى من ذلك ما اذا علقه بالموت لاخر اجتهاد يخرج الوصية
وعلى هذا تفرع ما في الحاشية قال المديونية ان مت فانت بريء من الدين لا يبرأ ويكون وصية من الطالب
له ولو قال ان مت بفتح التاء فانت بريء من ذلك الدين لا يبرأ وهو بخاطرة كقوله ان دخلت الدار فانت
بريء مما على عليك لا يبرأ ولو قالت المريضة قل وجهان مت من مرضي هذا فانت في حل من مهري فانت
كان مهرها عليه اه وكان ينبغي أن يقال ان اجازت الورثة تصح لان المانع من صحة الوصية كونه وارثا
نم تحت قول الكثر ما يطل بالشروط الفاسدة ولا يصح تعليقه بغيره كقوله والبراء من الدين ومثله في شرح
التتو وللعلاني آخر كتاب الوصية (أقول) والحاصل أن مناط الفرق هو ضم التاء وفتحها في مت لا التعليق
بان أو اذ أو وجه الفرق انه اذا ضم التاء يكون تملك كاملا على ما بعد موت المالك فيصح لانه وصية بخلاف
فتحه لانه لا يمكن أن يكون وصية لان المعلق عليه موت المدين لا الدائن المالك وحينه لا يكون ابراء معلقا
والبراء لا يقبل التعليق بالخطر والمراد بالخطر هنا المدوم المترقب الوقوع وان كان لا بد من وقوعه
كالموت ويجوز التغافل عن اعمال الوفاق ابراء بشرط كائن كقوله لمديونية ان كان لي عليك دين فقد أرتك
عنه فانه يصح كما ذكره العلاني في آخر كتاب الهبة هذا ما ظهر والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا أوصى
رجل بجميع ماله ينفق في مصالح مسجد كذا ثم مات عن تركته ورثته لم يجز واذل فهل تصح وتنفذ من
الثالث (الجواب) نعم أوصى بشي لا مسجد لم تجز الوصية لأن يقول الموصي ينفق عليه لانه ليس بأهل
للملك والوصية تملك وكذا النفقة بمنزلة الوقف على مصالحه وعند محمد يجوز لانه يحمل على الامر بالصرف
الى مصالحه تحييا للكلام وبقول محمد أفتى مولانا صاحب البحر من باب الوصية بالخدمة (سئل) في
مريض مرض الموت اذا استقرض في مرضه دراهم معلومة بمعاينة الشهود فهل يكون كدين الصحة
(الجواب) نعم كما صرح بذلك في العمادية في الوصايا (سئل) فيما اذا أوصى رجل لجماعة معلومين بثالث
ماله وله دين وعبر فكيف الحكم (الجواب) لهم أخذ ثلث العين وما خرج من الدين بعد ذلك أخذوا منه
ثلثه حتى يخرج الدين كله كذا في صور المسائل عن غاية البيان (سئل) في امرأة أوصت لولدها بدار يدهند
ولاخوتها الثلاثة بجميع ما تملكه ثم ماتت عن ولدها المذكورين وخلفت تركته ولم يجز اوصيتها لهم فهل
تنفذ الوصية للاخوة من الثلث (الجواب) نعم ولو أوصى لوارثه ولاجنبي صحت في حصته الاجنبي وتنوق في
حصته الوارث على اجازة الورثة ان اجازوا واذل لم يجز وابطل ولا تعتبر اجازتهم في حياة الموصي حتى كان لهم
الرجوع بعد ذلك خاتمة من فصل من تجوز وصيته ومن لا تجوز (سئل) فيما اذا كان لزيد دار وأولاد
فرض مرض الموت وصار غالب حاله الضنا ولزم الفراض وقيامه عن تكاف ومشفقة قباع داره المذكورة
من واحد من أولاده المذكورين بنين أقر بقبضه منه في المرض ومات من ذلك فهل يكون البيع والاقرار

لهما طلة حادثة على حائطها
وحائط الحار في سكة غير
نافذة انهم دمت هل له
اعادتها أم لا (أجاب) ليس
له اعادتها كما صرح به في
جامع الفصولين وسواء كان
بنائها باذن الجار أم لانه
ان كان باذنه فهو معبر
للحائط وللمعبر أن يرجع
متى شاء وان كان بغير اذنه
فهو غاصب والله أعلم
(سئل) في حائط مشترك
لا يخشى عليه السقوط أراد
أحد الشريكين نقضه ليلينه
أقوى مما كان أو ليني
عليه بناء هل يمنع أم لا
(أجاب) نعم يمنع لانه تصرف
في المشترك وهو لا يجوز بغير
اذن الشريك والله أعلم
(سئل) في معصرة لشخص
ولا يخرج حق الممر على
سطحها انهم جانب منه
هل يلزم صاحب الممر شي
في عبارة ما تقدم مع مالك
المعصرة أم لا (أجاب) لا يلزم
صاحب الممر شي في عبارة
ما تقدم من سطح المعصرة
باجتماع العلما اذ ليس له
فيه حق الا حق المرور ومالك

الروية لربها ومن له حق المرور لا يؤخذ بعمارة اجزاء أو يدصرح علما وبأنه لو انهم السفلى فانهم العلو ليس على صاحب العلو عبارة
وله اذ اني صاحب السفلى سفله أن يعيد علوه كما كان وليس عليه شي مما انفق صاحب السفلى على سفله بل له اذا امتنع صاحب السفلى من بناء
سفله ان يبنيه ليتوصل الى حقه ويمنعه عنه حتى يدفع اليه قيمة بناءه بالغ ما بلغت لانه مضطر الى بناءه اذ لا وصول له الى حقه الا به ولو بني باذن
القاضي يرجع على صاحب السفلى بما انفق بالغ ما بالغ لان اذن القاضي كاذنه بنفسه ولو لا يته وهذا الذي استحسنته المتأخرون وفي شمسة
الولو الجبقة به فتي والله أعلم (سئل) في رجل عليه علو ولاهل هذا العلو على سطح لصاحب السفلى انهم جانب من الممر فادعى به على رب

البناء أحد حوضات جرة في الحوض فانه دم بسبب ذلك وذو الويل كركه وانه ما يدعى قديمه ما هل القول في ذلك قول صاحب السفل
بمينه أم قول صاحب العلوي بيمينه (أجاب) القول قول صاحب العلوي بيمينه وان كان الحادث يضاف الى أقرب أوقاته ليكون صاحب السفل
يدعى الضمان وصاحب العلوي بيمينه والاصل عدم الضمان وبراءة الذمة من الاشتغال بحق الغير فعارض الاصل السابق أصل أقوى منه
والله أعلم (سئل) في ذلك جارية في وقف مسجد جامع لها استمار في أرض موقوفة على جهة أخرى يريد المتكلم عليها منع الاستمرار
المذكور هل له ذلك أم يبقى القديم على (٢١٦) قديمه (أجاب) يبقى القديم على قدمه اذا الاصل بقاء ما كان على ما كان لغلبة الظن

بالسفل بانه ما وضع الا
بوجه شرعي والله أعلم
(سئل) في ميراث الدار
اختلف صاحب مع صاحب
الدار ما الحكم الشرعي
(أجاب) بما في جامع
الفصول ان اختلف في حال
الجزء بان القول لصاحب
الميراث والا فلا بد من بينة
وقال بعضهم بترك لو قديما
وحده القديم أنه لا تحفظ
اقراره وراعه الوقت كيف
كان فيجعل أقصى الوقت
الذي يحفظه الناس حد
القديم قال (مش) هذا في
غاية الحسن كذا في الفتاوى
الصغرى اه والله أعلم
(سئل) في سلع بيت سفل
هو عرصة ادراع لولية
ذو السفل يطالب صاحب
العلو بيمينه يدفع وكف
الماء عنه في زمن الشتاء
بحسب بانه ليس بمالك فهل
تطمينه عليه أم على صاحب
السفل أم عليهما وهل اذا
تلف ظن السفل براصة
انتفاعه به يكون ضامنا
م (أجاب) لا يجبر واحد
منهما على ذلك أما صاحب
العلو فلكونه ليس بمالك
اذا السفل مالك صاحب السفل واقف عليه ولا يتابع ولا يجبر الا بيمينه اصلح من غيره ولو جبر ان يجبر القاضي
لحقه أو لخلق ذي السفل فلا يجبر الى الاول وهو ظاهر ولا وجه الى الثاني لعدم وجبه وهو التمدى لا ترى أن السفل لو انهم لم لا يجبر واحد
منهما على بانه لا يملك ولا يملك لذي السفل ليس لك طريق الى هذا سوى أن تبي السفل بنفسك أنت وتعيبه عن صاحبه الى أن يؤدين
قيمة البناء هذا مع فوات الحق فكيف مع عدم فواته في مسئلتنا لعدم التلبين لا يثبت الحق بالكتابة وانما يجب نقصانها وأما صاحب
السفل فلما صرحوا به فاطمين أن لا يجبر على اصلاح ملكه فان شاء طينته ودفع ضرره وكف الناس عن غف وان شاء تحمل ضرره

القاضي
الاول وهو ظاهر ولا وجه الى الثاني لعدم وجبه وهو التمدى لا ترى أن السفل لو انهم لم لا يجبر واحد
منهما على بانه لا يملك ولا يملك لذي السفل ليس لك طريق الى هذا سوى أن تبي السفل بنفسك أنت وتعيبه عن صاحبه الى أن يؤدين
قيمة البناء هذا مع فوات الحق فكيف مع عدم فواته في مسئلتنا لعدم التلبين لا يثبت الحق بالكتابة وانما يجب نقصانها وأما صاحب
السفل فلما صرحوا به فاطمين أن لا يجبر على اصلاح ملكه فان شاء طينته ودفع ضرره وكف الناس عن غف وان شاء تحمل ضرره

كسبت لاحق لاحق علوه ومساكنها هذه ليست مسئلة المنع عن التصرف التي ذكرها في الذخيرة وجامع الغصون وغيره من السفل اجزاء
ومقتضى وانما هي مسئلة اصلاح الملك المتعلق به حق للغير وأما تلف العين فان كان بالتعدي من ذي العود فهو ضامن وان لم يكن كذلك
بالمشى المأذون فيه شرعا أو بغيره والايام واليالي وعمل الشمس والهواء ونحوها فلا ضمان عليه والحال هذه والله أعلم (سئل) في دار جارية في
ملك زيد ونحوها دار لغيره ويفصل بينهما دار بملك هناك يريد أن يجعل سفل داره فرأى الخبز والخبز بيتي له بيت تار ويجعل باءه ملافا
لداره لكن بكرامته من ذلك ويحل عليه بسبب الدخان فهل له ذلك أم لا ولزيد (٢١٧) التصرف في ملكه كيف شاء (أجاب) نعم

القاضي خصما يقضى له بثلاث مائتي مدعى عليه عمادية من أوائل الفصل الثالث من يصلح خصما للغير
ومثله في الفصولين وقال في الفقهية من كتاب الدعوى من الفصل الرابع رجل له على رجل ألف درهم أو
كانت في يد الغاصب فأتاه واستودعه ألف درهم وهي قائمة بعينها في يد المودع فأقام رجل البينة أن صاحب
المال توفي وأوصى له بهم هذا الذي قبل هذا الرجل والرجل مقر بالمال لكنه يقول لا أدري أمت فلان أو لم يمت
لم يجعل القاضي بينهما خصومة حتى يحضر وارث أو وصي هذا الذي ذكرنا إذا كان الذي قبله المال مقرا
بالمال فان قال من في يده المال هذا ما سكر وليس عندي من مال الميت شيء صار خصما للمدعي وصار كرجل
ادعى عينا في يد رجل انه اشتراه من فلان الغائب وصاحبه يقول هو لي فانه ينتصب خصما للمدعي وادعاه
القاضي خصما في هذا الوجه يقضى بثلاث مائتي مدعى عليه وقد ذكر بأن الموصي له لا ينتصب خصما للغير
لكن اذا كان الموصي له موصى له بالثالث لا غير فان كان موصى له بمائة على الثالث بان لم يكن ثمة وارث
فالموصي له خصم للغير في هذه الحالة فيصير الموصي له في هذه الحالة بمنزلة الوارث لان الاستحقاق لما زاد على
الثالث من خصائص الوارث والوارث ينتصب خصما للغير فكذلك الموصي له بما زاد على الثالث اه

(باب الوصي) *
(سئل) فيما اذا كان لصغيرين مال تحت يد أبيهما اختلف عن والدهما وكان الاب مبذرا متلفا مالهما فهل
للقاضي أن ينصب وليا ينزع المال عن يده بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي (الجواب) نعم وفي الولو الحجة
والخلاصة لو كان الاب مبذرا متلفا مال ابنه الصغير فالقاضي ينصب وصيا ينزع مال الابن عن يده ويحفظه
أدب الاوصياء من فصل النصب (سئل) فيما اذا مرض زيد مرض الموت وأقام عروصا من بعده على
أولاده القاصرين وأوصى بمبلغ معين من الدراهم من ماله بصرفه الوصي في تجهيز زيد وتكفينه وفي ميراث
عينيها ومات زيد وخلف تركه تخرج الميراث من ثلثها وقبل عمر والوصية وأنفذ الوصايا المزمورة على وفق
ما أوصى به زيد ثم بلغ أولاد زيد رشدين ويكلفون الوصي انبات تنفيذ الوصايا ودفعها لاربابها بالبينة فهل
يصدق الوصي بيمينه ولا يكاف الى الانبات بالبينة (الجواب) نعم وفي فتاوى العتباتي الاصل فيه أن الوصي
يصدق فيما سطر عليه ومثله في الجامع الكبير فانه قال الاصل أن الوصي متى أقر بصرف في مال الصغير بعد
بلوغه والصغير منكر ينظر فان كان تصرفا هو مسطرا على ذلك من جهة الشرع فانه يصدق فيه ويقبل قوله
بيمينه وان كان تصرفا لم يكن هو مسطرا عليه من جهة الشرع فانه لا يصدق فيه ولا يقبل قوله بدون البينة
فان قال أنفق عليك مال في صغر والنفقة نفقة مثله في المدة وأنكر الصغير صدق الوصي بيمينه لانه مسطر
على الاتفاق بنفقة المثل شرعا ما لو لم تكن النفقة نفقة المثل وكان زائد عليه بكثير لا يصدق في الفضل لانه ليس
بمسطر عليه شرعا لانه اسراف فلا يصدق بيمينه الخ أدب الاوصياء من فصل الانفاق ومثله في أحكام الصغار من
مسائل الوصايا (سئل) في وصي يختار على قاصر من أنفق من ماله عليهم مدة معلومة ولم يعمل الوصي
على المال حتى بلغ القاصرون رشدين قاموا الا أن يطالبون برجع مالههم في المدة المزمورة فهل لا يلزم الوصي

يتصرف في ما لا يملكه ولو أضر بغيره فكيف مع الضرر الذي يتخذه الجيران وهو الدخان السكان من الطائون فالمنع عنه ممنوع
قياموا واستحسنوا فكذلك من الجيران له يتحملون حتى نحب به مبتلوا والله أعلم (سئل) في امرأة توضع على حائط جارتها أحشايا وركبت عليه
داليسة بغير إذنهما هل تؤمر برفعها عنها وتجبر على ذلك أم لا (أجاب) نعم تؤمر برفع أحشايا وداليسة عن حائطها لانه تصرف في ملك الغير بغير
إذنه والله أعلم (سئل) في جماعة عتروني على ظهر عقار جاري في الوقف على جهة البرار غوب راغبين قدمه فبني بعضهم بناء على ما همل يؤمر
برفعه عن الوقف أم لا وهل على نقد برأيه قديم وأن لهم حق المرو على ظهره يباح لهم البناء عليه أم لا ويهدم البناء الذي أحدثه بعضهم وإذا

الساقية مفترقاه واستوفى في حصول عمديه وجامع لتقصير وغيره، والماله قد وقع في خالفها لاكثر اعلم
 وتصلح عن في السبل المتكررات والوجه فيها ان الزاكن عند انهاء قطع السبيبه انصفت بل ملكة والحال هذه وقد علم من عبارة شيخ
 الاسلام في قول قول اولياهم وان يبينه على مدعى الشرع ان الميع تحقق سبب الضمان والثلث في متافيه فهم يسكرون الثاني
 وهو يدعيه والاصل عدمه، وقد فلت اذا ثبت عزمه عن السبع وهذا امر واثقه اعلم (مثل) في امرأة طلبت من رجل فرسه ليركبها فقل عنه
 بأركانها لمعهم اوله تسدر على معه حتى قل رجل لاهل ثمن المرأة وصاحب الفرس ولا يضمن واحدهنهما (أجاب) لا يضمن واحدهنهما

السلامة من غير اه
والمسلمين في السلم
السلامة من غير القول
وهو يدعيه والاصل عدمه
واركبهما جميعاً اولاً

أرض الكسراه وما ضمنه الزاكن ضمنه السائق والله أعلم (سئل) في صغير رجل على فرس في المرمى فاسترعت في ال
رقبتها وماتت بسبب ذلك هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن كالبالغ والله أعلم (سئل) في رجل له حصان اعتاد الكدم
فلم ينته وربطه بين الخيول فكدم حصان رجل فقتله هل يضمن صاحبه ما أتلفه بعد التقدم المذكور أم لا (أجاب)
اليمينه ففي الحاوي الزاهد يرضى برهان الدين صاحب المحيط ربطا كبشاً على طريق وأشهد عليه بالنقل فلم ينته له
يضمن وفي شرح تنوير الألبان عن السراجية سئل برهان الدين عن عنده نوراً طوح فسيبره إلى المرمى فتعلق نوراً

أرض الكسراه وما ضمنه الزاكن ضمنه السائق والله أعلم (سئل) في صغير رجل على فرس في المرمى فاسترعت في ال
رقبتها وماتت بسبب ذلك هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن كالبالغ والله أعلم (سئل) في رجل له حصان اعتاد الكدم
فلم ينته وربطه بين الخيول فكدم حصان رجل فقتله هل يضمن صاحبه ما أتلفه بعد التقدم المذكور أم لا (أجاب)
اليمينه ففي الحاوي الزاهد يرضى برهان الدين صاحب المحيط ربطا كبشاً على طريق وأشهد عليه بالنقل فلم ينته له
يضمن وفي شرح تنوير الألبان عن السراجية سئل برهان الدين عن عنده نوراً طوح فسيبره إلى المرمى فتعلق نوراً

عليه بضم الهمزة واللام في البراز به نافلا عن المنفعة في مسئلة نطق الثور بضم ث في بعد الاشهاد بالنفس والمال اه وفي المسئلة خلاف والاكثر على
الضمان كالحائط المائل اذا حصل التقدم الى صاحبه فيه والله اعلم (سئل) في كسب عقور رجل عضر جلا فقتله بعد التقدم الى صاحبه
ومطالبة بمقتله ورفع اداءه عن اهل القرية فلم يفعل هل يضمن صاحبه دية الرجل ام لا (اجاب) يضمن صاحبه الدية كحصر جوابه في عامة
الكتب ويحمله العاقلة وهو كاحدهم في الحائط المائل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ثور فطوح تقدم اليه اهل قريته واشهدوا
عليه فطوح رجل فكسر يده وعظله عن عمله (٣٢٠) فماذا يجب على صاحبه (اجاب) الحكم في كسر كل عضو حكومة عدل وهي ان يقوم

المكسر وعبد ابلا هذا الاثر
ثم يقوم معه فقدر التفاوت
بينهما من الدية هو الواجب
على ما عليه الفتوى وقيل
هو ما يحتاج اليه من النفقة
وأجرة الطبيب وغن الادوية
الى ان يبرأ وذلك لعدم
تيسر النظر الى مقدار هذه
من الموصلة لانها ليست في
الرأس ولا في الوجه بل هي
في اليد والله اعلم (سئل)
في رجل له ثور نطق بقره
رجل فكسرها هل يضمن
صاحب الثور ام لا (اجاب)
حي النجماء التي في الحديث
انصح الذي رواه الامام
مالك والامام احمد والبخاري
ومسلم وأصحاب السنن
الاربعة وهو قوله صلى الله
عليه وسلم الجماء جرحها
جبار يعني هدر والمعاد
بالجماء كل حيوان سوى
الادوية والمراد بجرحها
انلافها سواء كان يجرح
أو غيره فلا يضمن صاحب
الثور ما فعل ثوره ولا صاحب
كل دابة ما فعلت دابته من
فصل ينقطع نسبه عن
مالكها أو راكبتها أو
سائقها أو قائدها والله اعلم (سئل) في دابة كدمت دابة في نحرى فهلكت بكدمها هل يضمن الراعي أم رب الدابة
أم لا ولا (اجاب) لا ولا الراعي فلعدم قصيره وما رب الدابة بل من حكمها الجماء وان كانت في تدبيره والله اعلم (سئل) في رجل عقر بقره
آخر في الحكم الشرعي (اجاب) ان كانت مانت من العقر ضمن جميع قيمتها وان أيسر جانيها وذبحها مال كمالها من جانيها ضمن قيمتها
عاقرها بعد النحر فلو انكر ذبحها من الأصل وفي قيمة اللحم ان اختلفا في قيمته لتقرر الضمان على القاطع بالقطع اي ضمان القيمة به
فانهم والله اعلم (سئل) في رجلين لكل بغير بظاهما في موضع له مالا لاية الرباط فمض أحدهما الاخر عضا فاحشاذ بمالك العاض

ترجيح
في دابة كدمت دابة في نحرى فهلكت بكدمها هل يضمن الراعي أم رب الدابة
أم لا ولا (اجاب) لا ولا الراعي فلعدم قصيره وما رب الدابة بل من حكمها الجماء وان كانت في تدبيره والله اعلم (سئل) في رجل عقر بقره
آخر في الحكم الشرعي (اجاب) ان كانت مانت من العقر ضمن جميع قيمتها وان أيسر جانيها وذبحها مال كمالها من جانيها ضمن قيمتها
عاقرها بعد النحر فلو انكر ذبحها من الأصل وفي قيمة اللحم ان اختلفا في قيمته لتقرر الضمان على القاطع بالقطع اي ضمان القيمة به
فانهم والله اعلم (سئل) في رجلين لكل بغير بظاهما في موضع له مالا لاية الرباط فمض أحدهما الاخر عضا فاحشاذ بمالك العاض

هل يضمن قيمته أم لا واذا قام يضمن هل يضمنه سليما أو معوضا (اجاب) يضمن قيمته معوضا ففعل البعير هدر وفعل مالكه معسر والله اعلم
(سئل) في فرسان يلعبون ضرب واحد منهم آخر بما في يده فأصابت ضربه فرسه فوجرها وجرح بها الى مرابطها تركت الاكل والشرب
هل اذا ماتت يلزم ضمانها ضرب أم لا (اجاب) هذا السؤال فيه تفصيل ان أنكر الضارب هلا كها بسبب ضربه وأقام ربه عليه البرهان
ان موته بسبب الجرح ضمنها والا لا لانه المدعي والاخر المنكر والبيئة على من ادعى واليمين على من أنكر والله اعلم (سئل) في رجل من عادته
ان بعض حذر صاحبه اهل القرية التي هو بها عن القرب منه تركه رجل في مرابطه ونك (٣٢١) رسنه وقاده وحل عليه زعوا فاده به فعرضه
في ذكره رانثيه فمات من
ذلك فهل يلزم صاحبه دية
أو يلزمه دفع الجمل لاولياء
القتيل أم لا (اجاب) لا يلزمه
شي من ذلك وسواء تقدم
اليه فيه أم لا لان هذا بمنزلة
تعمد المروء على البئر المحفور
تعديا في غير مال الخاف فان
تعمد المروء يمنع ضمانه
فكذلك التقرب الى البعير
المدكور وتحميله وقوده
يمنع من ضمان مالكه ولو
تقدم اليه فيه كإظهاره
والله اعلم (سئل) في بعير
صالح على رجل فقتله الرجل
هل يضمن ام لا (اجاب)
يضمن قيمته والقول قوله في
ذلك والبيئة على المالك ولو
كان مكان البعير حرم مكلف
لا شيء فيه وكذا العبد
المكلف ولو كان مكانه
مجنون حر ضمن دية أو
مجنون عبد ضمن قيمته
وكذلك الصغير يضمن اذا
صالح حرا أو عبدا فاحرقه
الدية والعبد يضمن قيمته
فالحاصل ان الصغير
والجنون يضمنان مطلقا
كالدابة والبالغ العاقل

ترجيح الاول وعليه مشي المصنف يعني صاحب التنوير قيل باب عزل الوكيل وهذا كما في القضاء والله
تعالى اعلم اه فاغتنم هذه التعريبات المفيدة (سئل) فيما اذا كان النسوة وبنين وأمهما الوصي عليهما
دارا احتاجت للتعمير الضروري فاذنت النسوة وأم البنين بالاصالة والوصاية عليهما لزيد بتعميرها
والصرف على ذلك والرجوع بنظر ماسيصرفه في ذلك على الاذات وجهة البنين حيث لا مال حاصل
لها ما يصرف في ذلك ولا من يرغب في استئجار حصتها مدة مستقبلة باجرة محالة تصرف في التعمير ولما في
ذلك من الحفا والمصلحة في ذلك فعمرها زيد كذا كرو صرف في ذلك مبلغا من الدراهم بنسبة الرجوع على
الاذات والبنين وحصل للبنين مال تحت يد أمهم ما ويريد الرجوع بنظر ذلك على الاذات
وروى البنين لتدفع ما عليهما من مالهما فهل يسوغ لزيد ذلك (الجواب) نعم ولو أنفق رجل على الصغير
وقال أمرني الوصي بذلك وصدقه الوصي صدق الرجل أدب الاوصياء من فصل الانفاق وفي فصول
الاستروشي أراد الوصي الاستدانة على الصغير جاز له ذلك ان كان أمره القاضى به والا فالحق ان رفع
الامر الى القاضي فيأمر به وفي فتاوى ظهر الدين أن الرفع هو الاحوط الا اذا تعذر لبعدها الحاشي
فيستدين بدون الامر وقيل له الاستدانة بدون الرفع أدب الاوصياء من فصل القروض وفيه ذكر في مجموع
النوازل والمحيط الوصي لو استدان لاجل التيمم جاز ولو أقر بالاستدانة لا يصح اقراره اجماعا وفي جامع
الفتاوى استقرض الاب لصغيره جاز وكذا الوافر بالاستقراض اه ومسئلة استدانة الوصي ذكرها في
الاشياء واثبات الاقرار (سئل) فيما اذا كانت هند وصيا مختارة من قبل زوجها المتوفى على اولاده منها
الصغار فرضت وفوضت أمر الوصاية لزيد بن عمها الامين الال له ذلك لذي بينة شرعية وقيل زيد ذلك ثم
ماتت عن اولادها المذكورين ولهم مال تحت يدها وخلفت تركه فقام عم الاولاد ينزع في ذلك زاعما
انه أحق بالوصاية من زيد فهل يمنع من المعارضة ولا عبرة برجمه (الجواب) نعم قال في الدر المختار من باب
الوصي ووصي الوصي سواء أوصى اليه في ماله أو مال موصيه وقاية وصي في التركتين خلافا للشافعي اه
وفي من الوكيل والولاية في مال الصغير الى الاب ثم وصيه ثم وصي وصيه اذ الوصي يملك الايصاء الخ وفي الاشياء
وصي القاضي اذا جعل وصيا عند موت لا يصير الثاني وصيا بخلاف وصي الميت كذا في التتمه وفي الخزانة وصي
وصي القاضي كوصيه اذا كانت الوصاية عامة اه وبه يحصل التوفيق اه وقد عرفت في كتاب الاوصياء
آخرا الكتاب فصلا في ايصاء الوصي فمن رام تمام فروع المسئلة فليرجع اليه (أقول) أي يحصل التوفيق
بين قوله لا يصير الثاني وصيا وقول الخاتمة وغيرها الوصي يملك الايصاء سواء كان وصي الميت أو وصي
القاضي اه بحمل الاول على ما اذا نصبه القاضي وصيا خاصا في بيع أو شراء فقط فان وصي القاضي يقبل
التخصيص على ما سياتي قريباً بحمل الثاني على ما اذا نصبه وصيا عاما كما في الخزانة ثم اعلم ان وصي الوصي
له ان يوصي أيضا وهكذا وان تعدد كما أفاده الخبر الرمي وغيره هذا وقد سئل عما لو أقام زيد أخاه عمرا وصيا
ثم أقام بكره يد اوصيه مات بكره مات بعده زيد فهل يصير عمرا وصيا على تركه بكره أيضا اعتبارا بحالة

(٤١) - (فتاوى حامديه) - ثاني لا يضمن مطلقا فافهم والله اعلم (سئل) في بعير ذمان نفق فصاح به رجل ليرجع فلم يرجع حتى
هو في فقهك فهل يضمن ام لا (اجاب) لا يضمن والله اعلم (سئل) في أخوين جبالين في تخيم واحد في الربيع مع أحدهما جمل لرجل دفعه
له ليرعاه بالاجرة مرض الجمل مرضا أقعده من نعهده فملى الى أهله بعد ان وصى أخاه عليه بمحفظه مع جله جلاله فان حشف أنفأ أو بفعل
سائبة في المرعى هل يضمن هو وأخوه أم لا ضمان على واحد منهما (اجاب) لا ضمان عليه ولا على أخيه لعدم تعديهما والحال ما ذكر فيه اذ
الحاصل انه راع ترك الدابة مع أخيه اضرة وحصل له ولا ضمان في ذلك باجتماع اثبتنا وقد صرحوا بان له أن يحفظها بحراة ولا يضمن والله اعلم

(سئل) في رجل راكب فرسا خرجت بندقته من يده على سرج فرسه فأصاب فرس صاحبه الذي بجانبه فقتلها وكان قد قدح
زناؤه فلم يور ولم يعلم ما سبب خروج وجهه هل هو من ربح حلت من القيلة نار اذا لقتها على محل الخروج أو من غير ذلك هل يضمن أم لا (اجاب)
لا يضمن حيث جهل السبب لانه ان كان يحمل الرمح والقائم الا يضمن وان كان بطله ضمن والضممان موجب لا اشتغال الذمة واشتغال الذمة
لا يكون مع الشك وهذا ما يظهر للفقهاء بسادى الفار والله أعلم (باب جنابة المملوك) * (سئل) في رجل اركب عبده فرسا فافترق
العبد انها هلك تحت هل تسمع الدعوى (٣٢٢) على العبد واذا سمعت هل يضمن العبد قيمتها أم سبده (اجاب) لا ينفذ اقرار العبد على سيده

ولا يؤخذ باقراره الا بعد
عقده ولا تسمع الدعوى عليه
ولا الشهادة بحضور سيده
واذا ثبت بالبينه الشرعية
أن سيده ركب فهل يملك
تحت وجب ضمان قيمتها
على السيد لانه المستعمل
لهما باركابه فعليه قيمتها وقتئذ
والله أعلم (سئل) في زيد
قال لعبده البالغ اقبل فلانا
فضر به بساودة بعد افاستتر
صاحب فراس الى أن مات
فما الحكم (اجاب) يجب
القصاص على العبد ولا
شي على المولى غير التعزير
الشديد لارتكابه المعصية
الموجبة لذلك وذلك لان
العبد فيما يوجب القصاص
كالمملوك لا يضمن أمر مولاه
فيه واذا ارتب اضرار ذلك
فانظر ما صرح به شرع
الهداية وغيرهم في باب
جنابة المملوك في مسئلته من
قال لعبده ان قتلت فلانا أو
دميت الى أخوه والله أعلم
(باب القمامة) *
(سئل) في قتل بقرب قرية
فدعى أولياؤه القتل على
معين من أهلها هل نسقط

دعواهم هذه القسامة والدية عن البقية منهم أم لا (اجاب) اذا جردت بما يجب بسمع
الصوت منقول يمكن ائتمار الذي وجد في مملوك كالغيرهم وجب القسامة والدية على أهلها ولا يمنع من ذلك دعوى أولياء القتل على
معين منهم حيث لم يوجد صريح الابرار البقية والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على ستة أنفاسهم ضرر به على يده فثابت وأنه لاحق له عند غيرهم
هل تسمع دعواه على غيرهم (اجاب) لا تسمع كغيرهم أو كالصريح في كلامهم في فروع متعددة في مواضع مختلفة
قوله على الكبير متعلق ببيع لا يوصى اه منه

والله أعلم (سئل) في قتل بندقته و جدين فري ثلاث وهو بارض واحدة منها واليه اقرب بعد أن صالوا جميعا على الصواب والفقهاء لا
والقتيل من فئة في اهل القرى ثلاث بندقته فهل تلزم دية اهل القرى الذين صالوا جميعا أم أصحاب البندقته الثلاث أم القرية التي وجد
في ارضها القتل وتقبل شهادة غيرهم عليهم أم لا أو نحو هذا الجواب (اجاب) المصريح به في كتب علمائنا فاطبة انه اذا التقى قوم بالاحقة
فانكشفت وأعلن قتل فعل اهل الموضع الذي وجد القتل فيه القسامة والدية لان القتل وجد بين أظهرهم وفي أرضهم والحفظ عليهم وبه
صرحت اصحاب المتن ولا يلزم سواهم الا ان يدعى عليهم الولي ويثبت ذلك بالبرهان (٣٢٣) ودعواه على واحد منهم أو عليهم جميعا وعلى

على قول أبي حنيفة المقتضى به فلا ينفذ تصرف أحد هما بانفراده والناس عنها في زماننا غافلون وهي واقعة
الفتوى وقد نص عليها في الخاتمة فقال ولو أوصى الى رجل ٣ بدين والى آخر أن يقتل عبده أو ينفذ وصيته
فهما وصيان في كل شيء وقال كل واحد وصى على ما يسمى لا يدخل الا شئ معه اه (سئل) فيما اذا باع زيد
حصته ببقته القاصرة من دار مشتركة بينهما وبين جماعة من المثل وهو مستور الحال فهل يكون البيع صحيحا
(الجواب) نعم ولا يجوز الوصي بيع العقار الا بالمسوغات الشرعية التي ذكرها ونقل السيد أحمد الحنوي
في حواشي الاشياء من الوصايا أن الاب كالموصى لا يجوز له بيع العقار الا في المسائل المذكورة كما أفتى به
الحانوتي اه فراجع وهو مخالف لاطلاق ما في الفصول وغيره ولم يستند الحانوتي لنقل صحيح ولكن اذا
صارت المسوغات في بيع الاب أيضا كما في الوصي صار حسنا مقيدا أيضا فان الانحياز بالاتفاق أو وفق وفي
العمادية في ٣٧ الحاصل أن بيع الاب عقار الصغير يثل القيمة يجوز اذا كان مجودا أو مستورا واذا
كان مفسدا لا يجوز الا بضعف القيمة اه (سئل) فيما اذا كان لينة أم وصى عليها وحصه معلومة في
دار ليس لها غيرهما واحتاجت للنفقة وترى ما يبيع الحصه بثل المثل لاجل نفقة فهل يسوغ له ذلك
(الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لا يتم عقار ودرهم تحت يد وصيه الشرعي ويريد الوصي بيع
العقار من غير حاجة ولا مسوغ شرعي فهل يملك الوصي بيع عقاره أولا (الجواب) لا يملك ذلك كما في أدب
الوصياء سئل فيما لو باع القيم عقار اليتيم لقضاء الدين ثم بلغ اليتيم وادعى بطلانه لوجود منقول معه فيه وفاء
بالدين وبرهن على دعواه فدفعه المشتري بانه أجاز به بعد البلوغ فما الحكم اجاب قد تفرغ رانه لا يجوز بيع
عقاره عند المتأخرين الا الحاجة الى ثمنه لا قضاء لها الا من ثمنه كنفقة أو دين لا يقضى الا منه أو وقع في يد متغلب
أو كانت غلته لا تفي بمؤنته أو يبيع بضعف قيمته وقد صرحوا عن المنتقى بان يبيع بلامسوغ باطل وفي البرازية
وعند الشافعي ان في قيمة العروض وفاء ببيع باطل وأفتى العلامة الغزي ببطلانه حيث لا حاجة له لانه بأنه
على الوجه المشروح يكون فضوا واذا كان فضوليا ولا يجوز له تصدقه فلا ينعقد موقوفه باطل واذا بطل
لا يفيده الملك اه ووجه ظاهره ما في البرازية وغيره والولاية في ماله الى أبيه ثم وصيه الى أن قال وأنا
أقول مالا يسكه الولي لا يجوز ولا يتوقف الى ما بعد الادراك لانه لا يجوز له حالة العقد اه ثم قال فان لم يكن له
يجوز حالة العقد فهو باطل لا يتوقف على تلك الحالة فلا عسيرة بلفظ الاجازة بعد البلوغ ما في البرازية وغيره
ولا تلحقه الاجازة بعد البلوغ الا بلفظ يدل على الانشاء فمجرد الاجازة في الواقعة لا يكفي وعلى تقدير أن يكون
بصيغة انشائية فكذلك لان البيع هنا لا يكون بلفظ واحد والحالة هذه والله تعالى أعلم فتاوى الرحيمية من
الوصايا (سئل) فيما اذا كان لا يتم غراس كرم وسمان قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف مخلف لهم عن
أبيهم فباعه وصيه من رجل بثل فيه غن فاحش وتسلم المشتري المبيع فهل يكون المبيع المذكور غير
صحيح (الجواب) نعم وفي مختارات النوازل ويجوز بيع الوصي وشراؤه بالغن اليسير ولا يجوز بالفاحش
لان ولايته نظرية وفي القية للزاهد دي ولو باع الوصي مال الصبي بفاحش الغن قال القاضي علاء الدين

أثر ضربة بسند فزهره يدي وليه انه روى بسند قتيب من حائطي المهدي القبيلة والشريعة ولا يعلم المزهقة منهم ولا الضارب له بعينه والساحة
ليست مخصوصة لاحد بل مباحة لآل الناس فما الحكم في ذلك هل تجب القسامة والدية على أهل المهد جميعهم أم على أهل القرية المنفصلة
عنهم بالساحة المذكورة التي هي ابعد عن القتل من المهد أم على الجهتين ام يهدر بينهما الجواب رغبة في اعظم الثواب (اجاب)
القسامة والدية على أهل المهد جميعهم ان ادعى الولي عليهم لا قربتهم فقد صرحوا قاطبة في جنس هذه المسئلة بان الاعتبار في وجوب القسامة
٣ قوله بدين أي أو وصى بقضاء ديون عليه أو باقتضاء ديون له اه منه

والدية القرب ولا يمدد منه وان كان المكان مباحا لساكني الناحية حيث كان قريبا يسمع منه الصوت وقد مر حوايا المحدثين والسكنين وكل مكانين احدهما منفصل عن الآخر او جدا القليل في احدهما فاقسامه والدية على اهله دون الاخر فاذا علم ذلك ينظر الى دعوى الولي فان ادعى على الاقرب وطلب القسامة من اهله يجاب الى ذلك ويحكم له بها بالدية عليهم وعلى عواقلهم ان ادعى الخطأ وعليهم خاصة ان ادعى العمد وان ادعى على غير الاقرب فلا بد له من البرهان كما هو شأن سائر الدعاوى في غير هذا الشأن هذا ما صرح به علماء مذهب أبي حنيفة النعمان عليه وعليهم من الله عز والرحمة (٢٢٤) والرضوان والله أعلم (سئل) في رجل كشف عليه صوبا في الزمعة مع جماعة ندمهم الحاكم

الشرعي صجبة جهم وغيره من المروزي يطل البيع حتى لا يملك المشتري المبيع بالقبض وقال نعيم الدين الخايمي بل يفسد البيع قلغ في ذلك المشتري المبيع بالقبض ويكون على كل من المتبايعين الفسخ مادام المبيع قائما في يد المشتري أدب الاوصياء من فصل البيع وتما فيه وفي أحكام البيع الفاسد من المتون (سئل) في وصي باع شجرة البتيم القائم في أرض وقف مستكثرة هل يحتاج الى مسوغ كما يحتاج عقاره أم لا (الجواب) لا يحتاج الى ذلك لان الشجر من قسم المنقول ويباع الوصي منقول البتيم جائز وليس كالعقار لانه محفوظ بنفسه والشجر ليس كذلك خيرية من الوصايا وفي الذخيرة الوصي يملك بيع عروض الصغير من غير حاجة ولا يملك بيع عقاره الحاجة اهـ وفي أدب الاوصياء يملك الوصي بيع المنقول دون العقار اهـ وفي البحر تنقل الاثمة الاختيار أن الشجر من قبيل المنقول لانه قبيل العقار ثم أبطل قول من جعل البناء والنخل من العقار حيث قال وقد غلط بعض المصرين في جعل النخل من العقار وأفتى به وبه فلم يرجع كعادته اهـ وفي القهستاني البناء ليس من العقار في شيء كالأختي والغراس أولى أن لا يكون من العقار وفي الهداية من باب ما يجب من الشفعة وما لا يجب ولا شفعة في البناء والنخل ان يبيع دون العرصه وهو الصحيح مذ كور في الاصل لانه لا قرار له فكان نقلا والله سبحانه أعلم (سئل) فيما اذا كان لبيتية حصه معلومة في بناء خان وفي بناء حوانيت قائم البناء بالوجه الشرعي في أرض وقف فباع الحصة وصحبها الشرعي المختار بضع قيمتها وللبيتية المزرعة مال تحت يد وصيها المزرع غير الحصة المذكورة فهل يكون البيع المزرع صحيحا (الجواب) نعم أقول حصه البيع لكون البناء من المنقول كالمقابل ولكون الثمن ضعف القيمة أيضا (سئل) فيما اذا كان لصغير بن حصه معلومة في بناء دار جارية في ملكه مما بطر بق الارث عن أمهم فاشترها أبوهما لنفسه بشئ المثل وفي ذلك حذو ومصحة للصغيرين والاب مستور فهل يكون البيع المزرع صحيحا (الجواب) نعم وبيع الاب مال صغير من نفسه جائز بمثل القيمة وما يتغاب فيه وهو اليسير والا لا وهذا كله في المنقول أما العقار فسيجي علا في التنوير من باب الوصي والبناء حكمه حكم المنقول كما صرحوا به (سئل) فيما اذا كان لا يتام حصه معلومة في بناء حانوت ولهم أم تعولهم وتنفق عليهم وهم في حجرها وكفها فباع الحصة المزرعة من رجل بشئ معلوم من الدراهم هو بمن المثل قبضة منه لحاجتهم للشفقة ولا بد لهم من ذلك فهل يكون البيع جائزا (الجواب) نعم ويجوز شراء ما لا بد له لأجل منه وبيعه لاجبه وعه وأموه ملتقطا ان هو في حجرهم دفعا لأضر وعنه وتجره أمه فقط وكذا ملتقطا على الاصح وتما فيه فباعا لفته على التنوير شرح التقي للعلا في من فصل بيع العذرة من الكراهية والاستحسان وجاز أيضا شراء ما لا بد للصغير منه كالنفقة والكسوة واستجار القتر وتحو ذلك وبيعه أي بيع ما لا بد منه أيضا للصغير لا وعه وأم هو أي الصغير في حجرهم دفعا لأضر وجاز أيضا جاريته أي الصغير لانه فقط يعني لا يؤجره الم ولا ملتقطا ولا الاخر وهذه رواية الجامع الصغير وفي رواية القدوري يجوز أن يؤجره الم لا ملتقطا ويسلمه في صناعة وهو أقرب لان فيه نفعاً للصغير وهو الاصح كما في شرح ان ملك للجميع الخ منع (سئل) فيما اذا كان له صغير

المسلمين فوجد في رقبته مرصعة بها عقدة وهو معاق بالمرسة في خازوق مدقون في حائط وهو ميت لا روح فيه وسئل من وليه هل له غريم في ذلك فأجاب ان غريمه في ذلك فلان وفلان وفلان لثلاثة نفر سماهم فما الحكم في ذلك (أجاب) اذا لم يكن به أثر القتل كجرح أو خروج دم من اذنه أو عينه أو ترشق أو ضرب فلا قسامة ولا دية فيه اذا الظاهر انه مات حيا فانه وان كان به أثر القتل بشئ مما ذكر وكان في داخل دار أحد كورين وادعى عليهم دية القتل فعليه القسامة وعلى عاقلته الدية وان لم يكن بداهم وكان في محلتهم فالقسامة والدية على جميع أهل الحلة وان لم يكن في دارهم ولا في محلتهم فلا قسامة ولا دية عليهم والبيتية على وليه والبيتية عليهم وتسقط القسامة عن أهل الحلة والدار اذا دعوى الولي على غير أهل الحلة والدار

نقط القسامة عن أهل الحلة والدار وتلتحق دعوى الولي ببقية الدعاوى الشرعية القياسية اذا القياس في الدعاوى جميعها يتيم ان البيتية على المدعي واليمين على المنكروم وخص دعوى القتل بما ذكرنا بالنص على خلاف القياس لحظر الدماء وهذا مما نصت عليه العلماء في كتبهم فاطبة والله أعلم (سئل) في جماعة بواردية وغير بواردية أحد قوا بطير خرج من البحر فخرجت بندقته من أحدهم فقتلت رجلا منهم ولا يعلم من هي وولي القتل يقول حق عند هؤلاء البواردية جميعهم بعينونه عند أحدهم ولا يلزمهم غراما هل اذا أذموه على واحد منهم بيته أنه هو الذي خرجت بندقته فقتلته قبل ينتمهم ويثبت القتل عليه وتسقط دعوى القتل عنهم أم لا (أجاب) لا يثبت القتل عليه ولا تقبل

بينهم ولا تنفي الدعوى عنهم اذ الدعوى لا تسمع الا من صاحب الحق والبيتية لا تقبل الا لاثباته أو دفعه ولم يثبت عليهم مجرد الدعوى حتى ليدفعوه بها وباب الدعوى مفتوح فان عين المدعي واحد الدعوى عليه سمعت دعواه وقبلت بينته وان ادعى على واحد غير عين لا تسمع لان شرط صحة الدعوى العلم بالمدعي عليه وان ادعى على الجميع انهم اشترى كوا في قتله بيوار يدهم أو غيرهما سمعت الدعوى ولا بد من بيته تشهد عليهم طبق ما يدعى عليهم حتى يثبت مدعاه وقد علم تفاصيل المسئلة والحمد لله رب العالمين والله أعلم (سئل) في غلام دون البلوغ وجد مقتولا في داخل بيت من دار شخص وبقر به بندقته ولم يعلم قاتله ادعى أولياؤه القتل على صاحب الدار (٢٢٥) وصاحب الدار يقول انما لعب بالبنذرة

فخرجت عليه فقتله فما الحكم في ذلك (أجاب) على صاحب الدار القسامة والدية مالم يبرهن على ما ادعاه من قتله نفسه وهي مسئلة من وجد مقتولا في بيت أو دار ولم يعلم قاتله وأجمع علماءنا على انه اذا ادعى أولياؤه على المالك فعليه القسامة والدية مالم يثبت القتل على غيره أي على غير المالك والمتون والشروح والفتاوى مترعة بها والله أعلم (سئل) في صغير سقط من سطح أو وقع في ماء فمات ماذا يلزم فيه (أجاب) لا قاتل بالقسامة والدية في مثل ذلك حيث تحقق موته بسقوطه بنفسه اذ هو حاصل بفعل نفسه فكان هدرًا والاجماع منعقد على أن من قتل نفسه لا قسامة فيه صغيرا كان أو كبيرا قال في التتارخانية نقلا عن النوازل صبي مات في ماء أو سقط من سطح ان كان ممن يحفظ نفسه لاشئ على الابوين وان كان لا يحفظ نفسه فعليه ما

الكفارة ان كان في حجرهم وان كان في حجر أحدهما فعليه الكفارة وذكر عن الفقيه أبي القاسم في الوالد ان اذ لم يتعاهد الصبي حتى سقط من سطح أو وقع في ماء فمات لاشئ عليه مما لا التوبة والاستغفار واختار الفقيه أبو الليث أنه لا كفارة على أحدهما الآن يكون سقط من يده وفي الظاهرية الفتوى على ما اختاره أبو الليث اهـ والله أعلم (سئل) في قتل وجد بندقته البحر المالح وليس بمملوك كالأحد ولا يسمع فيه الصوت فما الحكم (أجاب) هو هدر لا قسامة ولا دية فيه والله أعلم (سئل) في امرأتين حبتان في دار قريب لهما أو باقياها ساكنة بها فاصحبت محرقة بنار في البيت الذي بالدار المبيعة لكونها عاهرة كديفة صماء فكشف عليها هل يلزم أهل الدار والجيران والحلة شئ من غرامة أو دية

أولاً يلزم أحدنا من ذلك (أجاب) لا يلزم أحدنا في ذلك لاديه ولا غرامة إذا الجماع جبار أي فعلها بالملك لم يعمل النار هذا لا تقبل به من فقهاء الامصار والله أعلم (سئل) في أهل قرية يشهد بعضهم على بعض أنه قاتل لهذا القاتل المدعى قتله بحجر هل تقبل شهادة بعضهم على بعض أم لا (أجاب) لا تقبل شهادة بعضهم على بعض منهم باتفاق أو امتثالان الخصومة قائمة مع الكل والشاهد يقطعها عن نفسه فكان منهم ما فلا تقبل شهادته وهذا باتفاق أبي حنيفة وصاحبه الأبي رواية ضعيفة عن أبي يوسف لا يعمل بها والله أعلم (سئل) فيما إذا وجد قاتل بينه وبين أقرب لقرية من أخرى وقد شهد تحت شجرة هي (٣٢٦) أقرب للآخرى دم سائل ولم يثبت كون القاتل قتل تحتها ثم نقل والقي في البئر فما الحكم فيه (أجاب) أعلم أنه يجب النظر أولاً إلى دعوى الولي فإن ادعى على أهل قرية منهم ما وثبت كون البئر بأرضها لا بأرض أخرى كانت القسامة والدية عليهم سواء كانت البئر أقرب للآخرى أم لا حيث كانت الأرض التي بها البئر ملكاً وأن لم تكن ملكاً فعلي أقرب مما للبئر خاصة لأن الموجود في البئر كالموجود على ظاهرها والحكم في الموجود كذلك يعتبر الملك أولاً فإن لم يوجد فعلي أقرب القرية من مالم يدع الولي على الأبعد فإذا أنكر كل من أهل القرية مالكية الأرض التي بها البئر فالقول قوله ونرجع إلى اعتبار الأقرب ولا اعتبار إلى مجرد وجود الدم السائل من غير وجود القاتل لاحتمال أنه دم غيره وبوجود دم سائل من غير قاتل لا يجب قسامة ولاديه كما هو ظاهر مالم تقم بينة من ادعى عليهم الولي وهم أصحاب القرب من البئر بأنه نقل من تحت الشجرة والقي في هذا الموضع فإن ثبت ذلك بالبين

البيع وكتب بذلك حجة فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوته شرعاً (الجواب) نعم وأما عندنا في التنوير وشرحه للعراق وجاز يبعه أي الوصي على الكبير الغائب في غير العقار إلا الدين أو خوف هلاك كره عزى زاده معزياً للجانبة قلت وفي الزيلعي والقهستاني الأصح لأنه نادر اهـ في الحادثة باع الوصي المختار حصصة الوارث الكبير من العقار لدى حنبلي يرى ذلك وحكم الحاكم المزبور فارتفع الخلاف (أقول) قوله الأصح لأنه نادر راجع إلى قوله أو خوف هلاك أي ليس له بيع العقار عند خوف هلاكه إذا كان الوارث الكبير غائباً لأن هلاك العقار نادراً في قوله إلا الدين صريحاً في أن الوصي له بيع العقار والدين على الميت والحكم كذلك وإن كان الوارث الكبير حاضر الماني غاية البيان أن كان على الميت دين أو وصي بدراهم ولا دراهم في التركة والورثة كبار حضور فعنده يبيع جميع التركة وعندهما لا يجوز إلا بيع حصصة الدين اهـ وقال في العناية قيد بالغيبة لأنهم إذا كانوا حضوراً ليس للوصي التصرف في التركة أصلاً إلا إذا كان على الميت دين أو وصي بوصية ولم تقض الورثة الدين ولم ينفذوا الوصية من مالهم فإنه يبيع التركة كلها إن كان الدين محيطاً بمقدار الدين إن لم يحيط وله بيع ما زاد على الدين أيضاً عنده خلافاً لهما وينفذ الوصية بمقدار الثالث ولو باع لتنفيذها شيئاً من التركة جاز بمقدارها بالاجماع وفي الزيادة الخلاف المذكور في الدين اهـ قال في أدب الاوصياء وبقولهما يفتي كفاي الحافظية والغنية وسائر الكتب اهـ والحاصل أنه إذا كانت التركة مستغرقة فله بيع كلها من عقار ومتقول وإن لم تكن مستغرقة ولا دراهم فيها وفي منها الدين أو تنفذ منها الوصية فله بيع قدر الدين أو الوصية اتفاقاً وكذلك يبيع الزائد عند أبي حنيفة لما قاله الاستر وشي في أحكام الصغار من أن الأصل عنده أنه متى ثبت للوصي ولا يبيع بعض التركة ولاية يبيع الباقي ونظام بيان المسئلة فيه وقد ظهر لك مما قرأناه أنه في حادثة التوى إذا لم يكن في التركة دراهم تنفذ منها الوصية فله أن يبيع من العقار بقدر الوصية اتفاقاً ولا يحتاج إلى حكم القاضي الحنبلي لكن ينبغي أن يكون ذلك حيث لم يكن في التركة غير العقار فلو كان فيها متقول بقدر الوصية يبيعه فقط وينفذ من غنمه إلا إذا لم يفت عنه فيبيع من العقار بقدر الباقي ولا يبيع الزائد على ذلك بناء على قولهما المقتضى به والدين كالوصية كلهم والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا ثبت على ميت دين لز يد بالبين الشرعية ثبوتاً شرعياً وقضاء الوارث من ماله ويرد الرجوع بذلك في التركة فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في العمادية الوصي أو الورثة إذا نقدوا عن كفن الميت من مال أنفسهم رجعت في التركة ولم يكونوا متعاونين وكذا إذا قضى الوصي أو الوارث دين الميت من مالهما اهـ وفي البرازية إذا قضى دين الميت يرجع به في التركة كفي التكفين اهـ (سئل) فيما إذا كفن الوصي الميت من مال نفسه كفن المثل يرجع في تركته فهل له ذلك ويقبل قوله يمينه في ذلك (الجواب) نعم وكذا الوصي إذا اشترى كسوة للصغير أو ما ينفق عليه من مال نفسه أو قضى دين الميت أو كفنه من مال نفسه أو اشترى الوارث الكبير طعاماً أو كسوة للصغير من مال نفسه فإنه يرجع ولا يكون متعاوناً ولو كفن الوصي الميت من مال نفسه قبل قوله تنوير من فصل شهادة الاوصياء

الشرعية اندفعت القسامة والدية عنهم ولزم القرية الأخرى لأن الثابت بالبينه كالثابت عياناً فكأنه قد شهد تحت الشجرة ولا تنس اعتبار ذلك ولا تمسده القرب وإن ادعى على الأبعد ولم يملك القسامة ولاديه واعتبرنا في ذلك البينة أو الأقرار واليمين والتكول كما أن الدعوى أن رهن الولي على دعواه ثبت مدعاه والأقول قول المدعى عليهم باليمين الحاصلة أن ثبت كون البئر ملكاً لأحد فالقسامة والدية عليهم والأقرب به نعم مالم يثبت نحو قوله من الأبعد إلى الأقرب فلا اعتبار بالقرب والبعد مع ثبوت الملك ولا بالملك مع دعوى الولي على غيره وكذلك لا اعتبار بالأقرب بيمينه دعوى الولي على غيره أهلها وقد سأل السائل عن الخالف عندنا في هذا الباب ومثله

رأساً واحداً وسأل أيضاً عن حرم الحاكم السياسي ونحوه لكل من أهل الأقرب والأبعد ظلم لا أصل له شرعاً وعلمت الأحكام بهذا الحل الواضحة من الكلام والله أعلم (سئل) في قاتل وجد في فلاة لا مالك لها أو ولياً أو مدعون على جماعة أنهم نقلوا إليها وهم مقررون بأنهم ماقتلوه هل يلزمهم القسامة والدية مع اعترافهم لهم بأنهم ماقتلوه أم لا (أجاب) حتماً أقروا وأعني أولياء القاتل بان المدعى عليهم وهم أهل القرية ماقتلوه لا يلزمهم قسامة ولاديه إذا ثبت عليهم الأقرار أو الإقرار بحجة على المقر فيلزم به شرعاً وقد عرض الفريقان على أمرهما ولم يذكر أني أقرار أولياء القاتل بأنهم ماقتلوه ولو ذكروه ما أجبتهم بل زوم القسامة والدية إذا أقرارهم (٣٢٧) بذلك يمنعهم الدعوى لأنه حجة من الحجج

ومثله في الدور (سئل) في امرأة ماتت عن زوج وعن ورثة غيره وخافت تركه فأنفقت منها ورثتها مبلغاً في ثمن طعام أطعموه للناس في أيام موتها وفي غير ذلك من النفقات الغير اللازمة بالاذن الزوج ولا وجه شرعي ويريدون احتساب المبلغ من التركة على الزوج فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم أحد الورثة أنفق في تجهيز الميت من التركة بغير إذن الباقيين بحسب من مال الميت ولا يكون متبرعاً بخلاف الاتفاق للمأتم وشراء الشمع ونحوه بلا وصية ولا إذن من باقي الورثة فإنه يحسب من نصيبه ولو كان ذلك من مال نفسه يكون متبرعاً فيه ماوى الزاهدي من فصل تصرفات الوارث في التركة (سئل) فيما إذا مات رجل عن زوجة وأخ شقيق وكفنه الأخ من مال نفسه بأكثر من كفن المثل هل يرجع بنظر ذلك في التركة أم لا (الجواب) لا يرجع والله تعالى أعلم أحد الورثة إذا كفن الميت بماله كفن المثل بغير إذن الورثة يرجع في التركة فإن كفنه بأكثر من كفن المثل لا يرجع لأن أحد الورثة لا يملك كفه وهل له أن يرجع في التركة بقدر كفن المثل قالوا لا يرجع لأن اختياره ذلك دليل التبرع بجمع الفتاوى في فصل تصرفات الوصي بنوع تلخيص انقضى من الوصايا وإن كفنه بأكثر من كفن المثل لا يرجع ولا يرجع بقدر كفن المثل وإن قيل يرجع بقدر كفن المثل فله وجه براهية ومثله في الخلاصة وفي العيون إذا كفن الوارث الميت من مال نفسه يرجع والاجنبي لا يرجع تتارخانية من مسائل متفرقة من الفرائض ولو كفن الميت غير الوارث من مال نفسه يرجع في تركته بغير أمر الوارث فليس له الرجوع أشهد على الوارث أو لم يشهد ولو كفن الوصي من مال نفسه يرجع كان له الرجوع وفي معين المفتي إذا زاد في عدد الكفن ضمن الزيادة فإن زاد في قيمة الكفن ضمن الكل كذا في السراجية قلت وقد علمه بأنه إذا زاد في القيمة يكون مشتراً بالنفس وهو ضمن مال الميت اهـ منسج النجاة من الوصايا (أقول) ما ذكره في معين المفتي ذكره في التنوير في باب الوصي ووجه كونه مشتراً بالنفس أن الوصي إذا زاد في القيمة صار متبرعاً في الزيادة وهي غير متميزة فيكون مشتراً بالنفس منسج عا في تكفينه بخلاف ما إذا زاد في عدد الكفن فإنه ضمن الزيادة فقط لأنهم متميزة والحاصل أن الوصي أو الوارث إذا كفن الميت بأكثر من كفن المثل من حيث العدد يضمن الزيادة فقط وإن كان من حيث القيمة يضمن الكل لا ما زاد على كفن المثل فقط لأنه صار متبرعاً بالكل لعدم التميز وهذا إذا كفنه من مال الميت بقربة قوله ضمن وأما أن كفنه من مال نفسه على قصد الرجوع فهو ما تقدم عن مجمع الفتاوى وغيره وهو أنه لا يرجع بشئ إن زاد على كفن المثل لأن ذلك دليل التبرع ولم يذكر وأهنا الفرق بين الزيادة في القيمة أو العدد وظاهره أنه لا رجوع مطلقاً لأن كلامهم ما ديل التبرع وقول البرازية وإن قيل يرجع بقدر كفن المثل فله وجه فلعل مراده بالوجه هو منع كون ذلك دليل التبرع في الكل بل هو دليل على التبرع في الزيادة فقط تأمل وهذا كنه في الوصي والوارث وأما الاجنبي فلا رجوع له مطلقاً إلا إذا أذن له الوارث ثم هذا كله أيضاً إذا كان للميت تركه والاني الحواي الزاهدي لو مات ولا شيء له وجب كفنه على ورثته فكفنه الحاضر من مال نفسه ليرجع على الغائب منهم بحصته ليس له الرجوع لو أنفق بلا إذن القاضي كالعبد أو الزرع

السكان الغاوسين الزراع أم على الموقوف عليهم هو لأهلاً أم لا قسامة والدية في بيت المال قياساً لوقف مثل هذه المدرسة على وقف الجامع (أجاب) القسامة والدية على الموقوف عليهم حيث كانوا معلومين قال في التتارخانية نقلاً عن الباقي إذا وجد القاتل في وقف الجامع المسجد فهو كوجوده في المسجد الجامع كانت الدية في بيت المال وإذا كان الوقف على قوم معلومين فالدية والقسامة عليهم اهـ وفي من العقار بعد نقول كثيرة ذكرها قال فخر رمن كلامهم أن القاتل إذا وجد في أرض فلا يتحلى ما أن تكون مملوكة أو موقوفة أو مباحة فإن كانت مملوكة فالدية والقسامة على المالك وإن كان بقرب قرية فلا شيء على أهلها لأن العبرة بالملك والولاية كذا مناه وإن كانت على أرباب معلومين فله عليهم

القسامة والدية لأن نذيرهم والله أعلم وقال قبله وإن كان مباحا إلا أنه في بيت المال ذكر هذا القيد هلال والكركي
وجها لله تعالى اه ولا شبهة أن القرية الموقوفة على أهلها بقسامة ولا دية لأن الموقوف عليهم ولاية التدبير دون أهل
القرية والرق بين المدونة والمسجد الجامع تعين الموقوف عليهم بشرط الواقف في المدرسة دون المسجد الجامع فافهم والله أعلم وأما مسجد
الحلة وشارعها فموجب على أهل الحلة لأنهم أحق الناس بالتدبير فيه والله أعلم (سئل) في قرية ذات محلات وجد في أحد محلاتها قاتله هل
القسامة والدية على أهل القرية بهم (٣٢٨) وتكون كالحلة في المصراع على أهل تلك المحلة وتكون كل حارة محلة على حدة (أجاب) القسامة

والدية في القتل الذي وجد
بمحلة من المحلات المتعددة في
ركن بالمدة على المحلة التي وجد
فيها القتل بلا شبهة إذ كل
محلة لها أهلها عليهم تدبيرها
والقسامة والدية على من
عليه التدبير مطلقا سواء كان
في مصر أو قرية لأن عليها
التدبير وأهل كل محلة أولى
بتدبيرها فكان عليهم
خاصة والله أعلم (سئل) في
قتل وجد في دار انسان هل
عليه القسامة والدية على
عائلته لا على أهل قريته
(أجاب) نعم عليه القسامة
والدية على عائلته كما طبقت
على متون المذهب فاطمة
وشيوخها وفتاويها وليس
على أهل القرية من ذلك
شي والله أعلم ثم رفع اليه
ما صورته مولانا شيخ
الاسلام أقدّم أن القسامة
على صاحب الدار والدية
على عائلته فما القسامة وما
الدية وما العاقلة وما مقدار
الدية وهل يجب حالا أو
مؤجلا وما مقدار ما يجب
منها على كل واحد منهم وما
يفعل إذا لم تنسحب القبيلة وما

الفرق بين الدار والسفينة والحبس حيث وجب هذا الأمر على مالك الدار لا على السكان وفي السفينة على
من فيها من الركاب والملاحين وفي الحبس على بيت المال بينوا أن ذلك مفسد لا يوجب القسامة إلا على الأمان التي يقسم بها مال الدار مثلا
وحيثما وجد القتل وركبها أحرار العبيد على لسانه وشروطها بلوغه وعقله وحريته وجوده أو القتل وتكميل العامين وتحسين وحكمهما القضاء
بوجوب الدية أن حلف والحبس أن أبي إلى أن يحلف في العمد والدية عند النكول في الخطأ والدية المال الذي هو بدل النفس فتجب على
عائلته أن ادعى الولي القتل خطأ وعليه أن ادعى عدا كمنس عليه في نرح الجمع لابن من العاقلة أهل الدار فان لم يكن منهم فهي قبيلته

تقسم عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ في كل سنة إلا درهم أو درهم وثلاث درهم ولم يزد على كل واحد من كل الدية في ثلاث سنين على الأربعة في
الاصح فان لم تنسحب القبيلة لذلك ضم إليها أقرب القبائل نسباً على ترتيب العصبان ثم وثم وإذا ضم اليهم أقرب القبائل كذلك فلم تنسحب لا يؤخذ زيادة
عما ذكره سبطا على السنين وقد اختلف المشايخ في الباقي قال بعضهم تعذر الحال وأقرى الأقرب فالأقرب وبعضهم قال لا يجب الباقي في بيت
المال وبعضهم يجب الباقي في مال الجاني ووقع في بعض الكتب أنه إذا ضم إلى أنصاره أبعد الدواوين ولم يكف يضم إليه الحال الأقرب فالأقرب
وهذه المسئلة تدل على أن أهل المحلة تعقل عن أهل محلة أخرى وهكذا ذكره الطحاوي رحمه (٣٢٩) الله تعالى في كتابه خلافاً لما ذكره الصدر

فأجره ذو ربح محرم منه فان كان في حجره صح وفاقالاته تلك تأديبه فيما لا يجارته وإن لم يكن قال أبو حنيفة
ان كان المؤجر أقرب اليه من هو في عياله كما إذا كان عند العمة مقراً فحجره الام جاز وقال محمد لا يجوز الخ
أدب الاوصياء من فصل مسائل الاحارة (سئل) فيما إذا كان لا يتام مال ووصى مختاراً وأم ناظرة عليهم
من قبل أبيهم فأقرض الوصي قدر من المال من آخر يدون اذن الناظرة ولا وجه شرعي ثم تلف المال عند
المستقرض فهل يضمنه الوصي (الجواب) نعم وفي جامع الفقه ولا يقرض الوصي مال اليتيم لأن نفسه
ولا من غيره ولو فعل من غيره ضمن وعند محمد جاز أن يستقرض لنفسه ما احتاج وله وفاة أدب الاوصياء من
فصل القرض (سئل) في الوصي إذا رهن مال اليتيم يدين نفسه من آخر رهنه شاعراً مسلماً فهل يكون
الرهن جائزاً (الجواب) نعم ولو رهن الوصي أو الأب مال اليتيم يدين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز
استحساناً وعن أبي يوسف أنه أخذ بالقياس خاتمة من تصرف الوصي ومثله في شرح الكنتز العيني وغيره
وكذا في التنوير من الرهن وكذا في أدب الاوصياء مفضلاً (سئل) في الوصي هل له اعادة مال اليتيم
(الجواب) نعم في الفصول العمادية وذكر في التجنيس عن النوازل أنه ليس للأب ذلك وفي الذخيرة للأب
اعارة ولده الصغير أما اعارة ماله فعند البعض له ذلك استحساناً وعند البعض ليس له ذلك وهو القياس
وفي فوائد صاحب المحيط المحيطة بما يجوز له اعارة الولد إذا كان لخدمة الاستاذ لتعلم الحرفة أمالو كان غير ذلك
فلا يجوز وفي الحافظ لخدمة لا يعبر مال اليتيم ويودعه ومثله الأب والقاضي اه وفي الخلاصة في تصرفات
الوصي وفي أدب القاضي الوصي يودع مال اليتيم ويعبر ويضع اه (قلت) ينبغي أن يفصل بينه
ان كان المستعير ثقة أميناً لا يخشى عليه من ضياع المال ولا تلفه ولا انكاره فله ذلك وبما تضمنه نوابا
كاعارة كتاب العالم ينتفع به وينفع الناس وكان العالم بالصفات المذكورة وان كان غير ذلك فليس له ذلك
والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا كان لخدمة جماعة معلومين مبلغ دين معلوم من الدراهم آل بها بالارث
عن أبيها حفظ وصبا عن الجماعة بعض المبلغ المزبور وأبرأهم عنه فهل يكون الخط والابراء غير صحيحين
(الجواب) نعم الوصي لا يملك ابراء غريم الميت ولا أن يحط عنه شيئاً ولا يؤجله إذا لم يكن الدين واجبا بعقده
فان كان واجبا بعقده صح التأجيل والخط والابراء في قول أبي حنيفة ومحمد ويكون ضامناً وعند أبي يوسف
لا يصح ذلك ولا يصبر ضامناً فاضحان والوكيل بالبيع إذا أبرأ المشتري من الثمن على هذا التفصيل اه
والحكم في الأب كالوصي فيما ذكره من الابراء كما تقدم في أحكام الصغار ونقل بعضهم أن قول أبي
يوسف استحسان لكن قال بعض الفضلاء لا ينبغي أن يفتى بقوله حاشية الاشياء للحموى (سئل) في الوصي
المختار إذا باع منقول اليتيم من رجل بشئ المثل مؤجلاً إلى أجل معلوم غير فاحش ولا يخاف من الرجل تلفه
بالجود ولا المنع عند حلول الاجل فهل يكون البيع المزبور جائزاً (الجواب) نعم الوصي إذا باع مال اليتيم
بأجل جاز ومثله الأب وفي الخلاصة والمنسبة عن السراجية للوصي البيع بالنسيئة ان لم يخف تلفها بالجود
والانكار ولا المنع عند حلول الاجل وانقضاه ولم يكن الاجل فاحشاً ذكره في الولو الجية والحانية أدب

(٤٢ - فتاوى حامدية - ثاني) بينهما وبين السجن أن السجن لا يختص بشخص فكان كالشارع الاعظم والجامع
وفيهما لا تحقق النية في حق الكل فلا قسامة فمما على أحد والدية في بيت المال لأن الغرم بالغرم وإذا لم تكن له عاقلة فالاصح المقتضى به أنها في
بيت المال والراية بكونها في ماله شاذة لغة لظاهر الرواية وإذا قلنا بأنها عليه خاصة دعوى القتل العمد فهي في ثلاث سنين أيضاً كما صرح
به الزبلي وقدرها من الذهب ألف دينار ومن الورق عشرة آلاف درهم وهذه المسائل تحمل مجلد السكك اقتصرنا على ما لا بد منه والله أعلم
(سئل) فيما إذا بات ثلاث رجال في بيت من دار بمكة لرجل من قريته والرجال ليسوا من أهل القرية فأصبح أحدهم قتيلاً بجراحة والاول

والثاني يقول انهم لم يقتلوه ولم يقتله أحد هما وكذا مال البيت وباقي أهل القرية ينكرون قتله انظر اذ واجتماعا ولم يبين قاتله فهل موته بهذه الجرحتين فالدية على من المذكورين بنينا الحكم بشرطه الشرعي (أجاب) على صاحب الدار القسامة والدية على عاقلة قال في مجموع النوازل اذ اوجب الضيف في دار المضيف قبلا فهو على رب الدار عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف رحمه الله ان كان نازلا في بيت على احدى قلا دية ولا قسامة وان كان مختلطا فعليه الدية والقسامة اهـ وهذه المسئلة اجتمع فيها قولاهما لوجود الاختلاط ففيها وجوب القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلة على قولهما (٣٣٠) بلا شبهة لكن قالوا عندنا انما كان كذلك لان المالك هو المختص بنصرة البقعة فكان

ولاية التدبير اليه فلهما حياية البقعة عن أن تراق فيها الدماء لا أن تحكم عليه بأنه القاتل حقيقة حتى لو كان له دار بدمشق سكنها جماعة باجارة أو عارة مثلا وهو بيت المقدس فوجد فيها قاتل فعليه قال في المحیط واذا وجد القاتل في دار فيها سكان وأربابها غيب فالدية والقسامة على أرباب الدار في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف على السكان الحاصل ان القسامة والدية لا تجب على أهل القرية ولا على من كانا نابتين عنده وانما تجب القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلة وأما اللوث بما ذكره للاستحلاف فالحقيقة لا تقول به كإخص عليه الشراح قاطبة والله أعلم (سئل) في قرية موقوفة على مصالح الحرمين الشريفين هل على أهلها قسامة ودية أم لا قسامة ودية عليهم فيمن لو جدد بارضا فقتل (أجاب) لا قسامة ولا دية على أهلها وقد صرح علماؤنا

الاصحاب من فصل البيع الوصي اذا أخذ من التيمم ان لم يكن الوصي قولي العقد لا يجوز تأخيرها وان كان تولاه يجوز عند أبي حنيفة ويضمن عمادة في ٣٧ الاب والوصي اذا أجلا أو أربأ ما هو واجب للصبي بعقد هما جاز عندهما خلافا لابي يوسف وان لم يكن واجبا بعقد هما لا يجوز بالا جاع أحكام الصغار من مسائل البيوع (سئل) فيما اذا أقام زبد عمر وصيا على حل زوجه منه ومات زبد فهل تكون الوصاية المزبورة غير صحيحة (الجواب) الذي صرحوا به أن الحبل لا يل ولا يولي عليه وفي المنع من الوصايا ان شخص انصب وصيا في تركته ثم مات عن أولاد صغار وعن حل فهل تلك الوصي أن يتصرف في المال الموقوف للعمل أو لا وجوابه انه لا تلك شيئا من ذلك لانه لا ولاية للاب على الجنين فضلا عن الوصي لقول الزبلي ولا يلي على الحل أحد ونظام تحقيقه في المنع فظهر بما ذكرنا الجواب والله سبحانه الموفق (أقول) أتقى العلامة السليمانية يصح نصب وصي على الحل مستندا الى قولهم ان الوقف على الحادئين من أولاده صحيح وقولهم ان الوقف أخو الوصية فيبذل في الوقف دخولا فيها أيضا اهـ ولا يخفى ما فيه فان مرادهم الوصية التي هي تملك مضاف الى ما بعد الموت أي تملك عين أو منفعة من التركة فهذه أخت الوقف لانه تصدق بالمنفعة وكلا منافي الوصاية التي هي اقامة الغير مقامه وهذه لا تشبه الوقف ولا يلزم من جواز الوصية للعمل جواز اقامة وصي عليه واذا كان أبو الحل لا ولاية له عليه فوصيه بالاولى هذا وقد ذكر في فتح القدر في باب اللعان أن تورث الحل والوصية وله لا يثبتان الا بعد الانفصال فيثبتان للولد لا للعمل اهـ وكتبت في رد المحتار أن المراد ثبوت حكمهما والافهما نابتان قبل الولادة فلا ينافي في تصريحهم بانه وبهجة الوصية له وبه والمراد أنه وقف الحكم بذلك على الولادة فيظهر بها أن ملكه لم يورثه كان نابتا من حين موت مورثه وكذا الوصي له أو أوصى به سيده لغيره والمعنى الاول أنسب لقوله فيثبتان للولد لا للعمل وعلى هذا فيمكن أن يقال ان الوصاية عليه كذلك فهي صحيحة لكن لا يثبت حكمها الا بعد الانفصال كما ذكره شيخ مشايخنا العلامة الشيخ محمد التافلاقي مفتي القدس الشريف في رساله التي في هذه المسئلة ووفق فيها بذلك أخذ بما ذكرناه عن فتح القدر فعمل هذا فالنصب صحيح ولكن لا يصح تصرف الوصي الا بعد الولادة ولا يحتاج الى نصب جديد بعدها والله تعالى أعلم (سئل) في تيمين لهما مال عن أبيهما ولهما جدد أو أب مبدور متلف للمال غير أمين ولهما أم مينة أهل للوصاية من كل وجه فهل للقاضي ترك المال من يد الجدد ونصب أمهما المزبورة وصيا والحالة هذه (الجواب) نعم وتقدم نقلها اول الباب رجل أوصى الى أعني أو مبدور في قدف جاز ولو أوصى الى فارق مخوف في ماله ذكر في الاصل أن الوصية باطلة قالوا معناه يخرج منه القاضي من الوصية ويجعل غيره وصيا اذا كان هذا الفاسق عن لا ينبغي أن يكون وصيا يجمع الفتاوى وفيه ولو أن القاضي أنهذ الوصية فقصي هذا الوصي دين الميت ويأبى بيع الاوصياء قبل أن يخرج منه من الوصية كان جميع ما صنع جاز وان لم يخرج منه حتى نابض أصغر كموصيا على حاله اهـ (سئل) في الوصي المختار اذا ادعى دين لنفسه بدية الميت ولم يثبت ولم يبرهنه موثقه القاضي ويريد أن يخرج منه من الوصاية وينصب غيره من هو أهل لذلك فهل للقاضي ذلك

بأن القاتل اذا وجد بارضا موقوف على أرباب معلومين فالقسامة والدية على الموقوف عليهم واذا كانت موقوفة (الجواب)

على الفقراء والمساكين فلا قسامة والدية على بيت المال وقالوا اذا وجد في وقف المسجد الجامع فهو كما اذا وجد في نفس الجامع فالدية على بيت المال وهذا من هذا القبيل والحاصل أنه لا قسامة ولا دية على أهل القرية الموقوفة سواء كانت وقف على معينين أم على غير معينين وانما يتبع ولي المتقول الموقوف عليهم ان كانوا معينين لطلب القسامة والدية وان كانوا غير معينين يتبع بيت المال فقط ان طلب ذلك وأما أهل القرية فلا سبيل عليهم والحال هذه والله أعلم (سئل) في نساء وصيات يستقون من مهر يقر به سقطت صغيرة به من بينهم تسبق فانت غرقا هل

يجب اهل على عاقلة من يستحق قسامة ودية أم لا يجب واذا ادعى عليهم أولياؤها بانهم دفعوها أو دفعها أحدهم فسقطت في البر بذلك يلزم فيها عليهم بمجرد دعواهم ما يلزم في القاتل اذا وجد في المحلة أو القرية اذا ادعى عليه القسامة والدية أم لا (أجاب) لا تجب لها القسامة ولا الدية لاحتمال وقوعها برة قدمها لا بفعل فاعل مختار ووقوعها برة قدمها لا بوجوب على أحد شيئا بالاجماع العلما والقيل الذي يجب فيه القسامة والدية شرطه أن لا يحال على سبب ظاهر قوي يمنع وجوبها وهنا يحال على سقوطها لانه سبب ظاهر قوي لا يغيب عليه فان ادعى أولياؤها على أحد أنه دفعها حتى وقعت لا بد من بينة عادلة وهي عدلان أو عدل وامرأتان (٣٣١) موصوفتان بالعدالة ولا يثبت ذلك بدون

(الجواب) نعم قال في العمادية وذكر في وصايا النوازل وصي ادعى ديناً ولم يقدر على اثباته بعزل هكذا روى عن ابراهيم بن صالح وصو به محمد وفي الخلاصة قال الفقيه أبو الليث المختار في الدين أيضا أن يقول القاضي اما أن تقيم البينة على الدين أو تبرئه عن الدين أو يخرج جلت عن الوصاية فان أبرأه والا أخرجه عن الوصاية وجعل مكانه آخر اهـ وفي الحافظة وهذا هو المختار وهو المذكور في الولوالجية كذا في أدب الاوصياء وفيه فاللائق انه اذا لم يقيم البينة أن يخرج جده عن الوصاية ويقتصر بده عن المال احتياطا ونظر للميت واليتيم وهو المحسنى عن ابراهيم بن صالح ومحمد بن سلمة اهـ وتعامه فيه من فصل الدعوى وفي التمهة وصي ادعى على الميت ديناً ولم يثبت بعزل وهو حيلة العزل وذكر الخصاص ان القاضي ينصب من يقيم الوصي عليه البينة على الدين ٣ أو القصب ان ادعى الغصب والافتيه القاضى فيخرج جده كذا في الولوالجية وفي الحاشية القاضى اذا اتهم الوصي لا يخرج جده على قول أبي حنيفة وانما يضم اليه آخر وقال أبو يوسف يخرج جده وعليه الفتوى اهـ وأتقى بذلك المرحوم العم والعلامة الجدي كما هو مذكور في فتاوى جدهما وما ذكر من قول أبي حنيفة انه يضم اليه آخر ولا يخرج جده مذكور في أدب الخصاص وغيره لكن في حاشية الاشياء للعموى قال بعض الفضلاء والظاهر أن محل هذا اذا كان له بينة على الدين اما اذا لم يكن ولم يبرئ الميت فيخرج جده القاضي للتمهة كما هو قول أبي يوسف المفتي به ان القاضي اذا اتهم الوصي يخرج جده فيجمل ما نقله المصنف عن الولوالجية على هذا اهـ والله سبحانه أعلم قال الامام الجليل في فاضل في فتاواه المشهورة من فصل في تصرفات الوصي ما نصه وصي ادعى على الميت ديناً اختاره وفي أن القاضي هل يخرج المال من يده قال بعضهم اذا لم يكن له بينة على الدين فان القاضي يخرج جده من الوصاية وقال النقيب أبو الليث يقول له القاضي اما أن تبرئه عن الدين الذي تدعى أو تقيم البينة عليه حتى تستوفي الدين والا أخرجه عن الوصاية فان لم يقيم أخرجه عن الوصاية وعن محمد بن سلمة أن الوصي اذا ادعى ديناً على الميت وليس له بينة فان القاضي يعزله عن الوصاية وان كان له بينة فان القاضي ينصب للميت وصيا حتى يقيم المدعى البينة عليه ثم القاضي بالخيار بعد ذلك ان شاء ترك الثاني وصيا وصار الاقل خارجا عن الوصاية وان شاء أعاد الاقل الى الوصاية بعد ما قضى دينه وذكر الخصاص رحمه الله تعالى أن القاضي يجعل للميت وصيا في مقدار الدين الذي يدينه صاحبه ولا يخرج جده القاضي عن الوصاية وبه أخذ المشايخ وعليه الفتوى القاضي اذا اتهم الوصي قال أبو حنيفة يجعل القاضي معه غيره ولا يخرج جده وقال أبو يوسف يخرج جده وهو الظاهر وعليه الفتوى لان الوصي قائم مقام الميت ولو كان الاب حيا وخفيف منه على مال الغير فان القاضي يخرج المال من يده فالوصي أولى اهـ وفي الخلاصة من آخر الفصل الخامس الوصي اذا ادعى ديناً على الميت لا يخرج جده القاضي من الوصاية ولو ادعى شيئا من الاعيان يخرج جده قال الفقيه أبو الليث المختار في الدين أيضا أن يقول له القاضي اما أن تقيم البينة على الدين أو تبرئه عن الدين أو أخرجه عن الوصاية فان أبرأه والا أخرجه عن الوصاية وجعل مكانه آخر اهـ فتخلص انه اذا ادعى ديناً وعينا يكون مجعاعا عليه وان ادعى ديناً فقط فعلى الخلاف والمختار أنه يخرج جده وان ادعى عينا فقط يكون مجعاعا

البينة أو الاقرار من يعتبر اقراره شرعا والله أعلم (سئل) في بناء بيتي للناس بالاجرة بني لشخص مكانا ووقفه بيتا ومعه اجراء يعمرون مياومة سقطت على رأسه أحجار من سقف البيت الذي رتبته في حال مرته فارتضخ رأسه فهالك بذلك هل تجب القسامة والدية على عاقلة مستعمله أم لا وهل اذا كشف عليه فوجد في البيت المذكور بهذه الصفة فادعى أولياؤه القاتل على المستعمل وشهدت اجراء المياومة بانه مات بسبب سقوط الاجزاء عليه من غير فعل المستعمل تقبل شهادتهم ويندفعون أم لا (أجاب) لا قسامة ولا دية فيه حيث علم موته بالسبب المذكور انما القسامة والدية في قاتل جهل أمره كفي سائر كتب الفقهاء ومسطور والذي هلك بسقوط الاجزاء والحال هذه معلوم الحال لاسرية فيه ولا اشكال وتقبل في ذلك شهادة الاجراء

والعمال اذا يجرون بشهادتهم لانفسهم متعينا ولا يدفعون عنهم مغرما والحق أحق أن يتبع وبكافة الحق ودع ويصدع ومن قتله الجرح بفعل الشرف هو بالاجماع هدر والله أعلم (سئل) في قاتل وجد بقرية وقد اشهر أن قاتله فلان من فلان من أهل اذا أقام أهل القرية البينة من غيرهم أن قاتله فلان المذكور تقبل وتندفع أولياؤه عنهم أم لا وهل لأهل القرية اذا لم تكن بينة تخليف الاولياء على ذلك وان تكا واقتضى عليهم (أجاب) نعم اذا أقاموا على ذلك بينة تدفع الاولياء عن أهل القرية ولهم اذ لم تكن بينة تخليفهم على نفى قوله وألغى أي بأن ادعى ان الميت غيب منه ضيا اهـ منه

العلم بذلك وان نكلوا فاضى عليهم به والله أعلم (سئل) في قتل وجد في حجة رجل نازل بهم في مكان ما الحكم الشرعي فيه الجواب مع بيان النقل في ذلك من كتب الاصحاب (أجاب) قال في الهداية ولو وجد قتل في معسكر أقاموا فلاة من الارض لملك لاحد فيها فان وجد في خباء أو فسطاط فعلى من سكنها القصاص والدية وان كان خارجا من الفسطاط فعلى أقرب الاخيصة اعتبارا للبد عند انعدام الملك وان كان للارض مالك فالعسكر كالسكان فيجب على المالك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله اهـ ومثله في كثير من الكتب كالولولجية والتلخيص في توتير والابصار وشرح مواعيد الدرر (٣٣٢) والغرر وغيرها والنقل في ذلك مستفيض فعلم بذلك انه ان لم يكن للارض مالك فالقسامة

والدية على من فيها من السكان وان كان لها ملاك فهو على الملاك عند الامام والله أعلم

(كتاب المعافاة)

عليه أيضا فاقبل ذلك (سئل) في الوصي المختار اذا عمل في مال اليتيم مدة فيما فيه مصلحة لليتيم من قبض وصرف وبيع وشراء وسفر لتحويل مال اليتيم الكائن في غير بلدته ثم قبض من مدونه بعض الدين وتعذر عليه اخذ الباقي لعسر المديون فهل لا ضمان عليه لما بقي من الدين وله أجر مثل عمله (الجواب) نعم لا ضمان عليه لما بقي من الدين وله أجر مثل عمله وفيه قياس واستحسان أما القياس فلا يأكل ولو محتاجا الا اذا كان له أجره فمأكل كل قدر أجره كفاي الفصولين والعمادية ويصحح في القنية انه لا أجر له وأما الاستحسان فله ذلك لو محتاجا كفاي الخاتمة والبرازية وفي الخبرية وحواشي الاشياء للعموي المأخوذة بالاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها ونقل القنية لا يعارض نقل الخاتمة فان قاضيان من أهل الترجيح كما صرح بذلك الشيخ قاسم في تصحيحه والله تعالى أعلم (سئل) في الوصي المختار اذا عمل في تركه الموصي أعمالا شتى ولم يكن الموصي جعل له شيئا فهل له أجر مثل عمله (الجواب) نعم له أجر مثل عمله استحسانا لو محتاجا كفاي الخاتمة والبرازية وهو المأخوذة في الخبرية وحواشي الاشياء للعموي (أقول) تقييده بقوله لو محتاجا موافق لما في الآية الشريفة ومن كان فقيرا فليأكل كل المعروف ونص عبارة الخاتمة هكذا وعن نصير للموصي أن يأكل كل من مال اليتيم ويركب دوابه اذا ذهب في حوائج اليتيم وقال بعضهم لا يجوز وهو القياس وفي الاستحسان يجوز أن يأكل كل المعروف اذا كان محتاجا بقدر ما سعى اهـ ونحوه في البرازية وهذا صريح في ان الاستحسان أن له قدر أجر مثل عمله لو محتاجا وظاهره أن له ذلك وان لم يفرض له القاضي أجره لكن في جامع الفصولين عن مخرج الطحاوي ولا يأكل كل الوصي ولو محتاجا الا اذا كان له أجره فمأكل كل قدر أجره اهـ والظاهر أن هذا مبني على القياس من أنه ليس له الا كل قال في أدب الاوصياء والقياس أن لا يأكل كل المعروف قوله تعالى ان الدين يا يكون أموال اليتامى ظلما انما يكون الخ قال النقيب ولعل قوله تعالى ومن كان فقيرا فليأكل من ثمره الاية قلت فكأنه يميل الى اختيار الثاني وهو قول الامام قال في القنية قال أبو ذر وهو الصحيح لانه شرع في الوصاية متبرعا فلا يوجب ضمانا اهـ قال الاسيحي في شرحه الا اذا كان له أجر معلوم بياكل بقدره اهـ فقدره من ذلك الاستحسان هو أن له الاكل لو محتاجا ولو لم يفرض له أجر وأن القياس أن لا يأكل كل مطلقا الا اذا فرض له أجر على ما قاله الاسيحي في شرح الطحاوي وأن القياس هو قول الامام رحمه الله أبو ذر ومال اليه النقيب وقد أتى بذلك الخبر الرمي حيث سئل في رجل أقامه القاضي وصيا على يتيم ولم يفرض له اذ ذلك نفقة ثم فرض له أجر في مقابلة عمله فتناوله عن المدة الماضية الحالية عن النقص هل له ذلك أم لا أجاب ليس له ذلك لشرعه متبرعا وهذا مما لا يشك في حرمة ذوقهم سليم وانظر الى قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم والله تعالى أعلم اهـ لكن قال في جواب سؤال آخر هذه المسئلة فيها اختلاف قياس واستحسان في الخاتمة والبرازية لذلك لو محتاجا استحسانا وفي القنية صح أن لا أجر له وقد قرر أن المأخوذ به الاستحسان الا في مسائل يستهذهم اهـ واذا كان الاستحسان أن له ذلك بدون تعيين القاضي فتعيينه أولى واستحسانه من نقل القنية لا يعارض نقل قاضيان فان قاضيان من أهل الترجيح كما صرح به

سواء كانت من أهل الدوان أو القسمة أو من يتناصر بهم أولا يرجع لتبرعه (أجاب) القائل لا تستقيم مطالبته بجميع الدية لانها على جميع العاقلة والقتل كآدمهم واذا علمت ذلك فذنه لو لده وأوجب الرجوع عليه بما يخصه فقط غير جميع ثوبه عليه بما عليه فقط ويكون متبرعا بما عدا من حصته من ثمن العاقلة فهم والله أعلم (سئل) في راعين تضار بالاعصير ثم تفرق وفي راس كل منهما

خيمة لم يصر واحد منهما صاحب فراض وصي الله تعالى بوفوع العاصون ومات أحدهما بفضاضة الذي يقول للشيء الشيخ كمن فيكون دعوى رايه أنه مات بثلث الثلث وصاحب الخيمة يقر بالضرب هل تلزمه وعاقلة دية أم لا ما لم تقم عليه بينة بالله مات من ثمن الضربة لا يجازي صرح صاحب فراض منها ولم يتعلل عن قضاء مصلحته الخارجية (أجاب) لا تلزمه ولا عاقلة دية له اذا يلزم من الضرب يقتل وعقابه يضرب ليس اعترافه بالقتل فلا تلزم الدية حتى تقوم عليه بينة يلزم القرائن حتى مات منها فتلزم الدية اهـ اهـ وهو كما أحدهم ويقر بأنه صرح به ومات من صرح به فتلزمه الدية ولا يثنى على العاقلة لانها لا تعقل ماوجب باقرار القاتل ولا بد في الاقرار من

التصريح بما يوجب الدية عليه لا بما ليس كذلك نحو والله الذي قتل ونحوه والله أعلم (سئل) في امرأه ضربت أخرى فألفت جنبها ميتا وماتت بعده فما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) يلزم عاقلة الضاربة دية للمضروبة وغرة وهي نصف عشر الدية والعين وعاقلة عصبها النسيبة فلا يدخل الزوج ولا أقارب به حيث لم يكونوا من عصبها بالنسيبة والله أعلم (سئل) في رجل صوب بندقه نحو رجل ايم بهما فضرهما رجل بعض اليافها من يده فوافق ضربه لهما وضعه النار فيها فامالها فأصاب رجل غير المصوب نحو وقتلته فهل الدية على صاحب البندق أم على صاحب العصا (أجاب) الدية على صاحب البندق لا على صاحب العصا اذ صاحب البندق مباشر وصاحب العصا (٣٣٣) العصاة تسببوا الاجتماع فقدم المباشر وهذه قاعدة لم تختلف العلماء

الشيخ قاسم في تصحيحه والله تعالى أعلم اهـ ولا يخفى أن ما في القنية لم يقبض بالاحتياح فلا يخالف ما في الخاتمة على أن الذي في القنية يحتمل أن يكون مبني على القياس الذي هو قول الامام ومال اليه الفقهاء فهو تصحيح لقول الاخر نقله عن غيره تأمل وقال الخبر الرمي أيضا في حاشيته على الاشياء في آخر كتاب الامانات بعد كلام طويل ولا يخفى أن وصي الميت اذا امتنع عن القيام بالوصية لا يأجر لا يجبر على العمل لانه متبرع ولا يجبر على المتبرع فاذا رآى القاضي أن يعمل له أجره المثل في المانع منه وهي واقعة الفتوى وقد أفتيت به مرارا اهـ وقد علمت أن الاستحسان انما هو فيما اذا كان محتاجا لمطلقا غير المحتاج لأجره لانه دخل في الوصاية متبرعا من أول الامر وهو وان كان لا يجبر على التجارة في مال اليتيم وعلى اقتضاء دونه لكنه اذا فعل شيئا من ذلك يكون قد فعل ما التزم أن يفعله متبرعا حين قبوله الوصاية من الميت حتى كانت لازمة له فلا يملك عزل نفسه ولا يملك القاضي عزله في الصحيح الاختيار ظاهرة أو فسق ظاهر وهذا في وصي الميت أما وصي القاضي فله عزل نفسه لكن في البرازية ينبغي أن يشترط علم القاضي بعزله وللقاضي عزله أيضا وعلى هذا فينبغي التفصيل بان يقال ان وصي الميت لا أجر له الا اذا كان محتاجا فله الاكل من مال اليتيم بقدر عمله وللقاضي أن يفرض له ذلك لكن للمستقبل لا لما مضى لشرعه وفيه متبرعا أو وصي القاضي فان كان محتاجا فكذلك والا فان نصبه القاضي وجعل له أجره المثل جاز وكذا اذا امتنع بعد النصيب عن العمل حتى يجعل له أجره لان وصايته غير لازمة لان له أن يعزل نفسه كما علمت فله أن يمتنع عن المضى في العمل الا باجر وفي القنية الوصي اذا نصبه القاضي وعين له أجره بقدر أجر المثل جاز أو وصي الميت فلا أجر له على الصحيح اهـ فقوله على الصحيح امامي على تصحيح ما هو القياس كما تقدمنا وعلى الاستحسان وأن المراد لا أجر له اذا كان غير محتاج وعلى كل فلا يخالف ما تقدم من الخاتمة كما مر هذا وقد صحح في الخاتمة أن الوصي لو أحر نفسه من اليتيم لم يصح وفيها أيضا قال لك أجر مائة على أن تكون وصي اخته وافيه قال نصير الاجارة باطلة ولا شيء له وقال أبو سلمة الشرط باطل وللمائة وصية له ويكون وصيا به أخذ أبو جعفر وأبو الليث اهـ فاذا كان استجار الاب له باطلا فلا يستجار القاضي أولى الا اذا كان محتاجا لكن الظاهر أن بطلان الاجارة انما هو لموت الاب فان الاجارة تبطل بالموت هذا غاية ما تحرر في هذه المسئلة والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا كان زيد وصيا المختار على ابن أخيه القاصر اليتيم وجب له مائة شرعية وهو أمين كاف لمصالح اليتيم أهمل الوصاية من كل وجه مباشر لا مور اليتيم بحاقية المصلحة والنفع له فنصب القاضي أم اليتيم ناظرة على الوصي بدون مصلحة اليتيم ولا خيانة ظهرت من الوصي فقامت تعارض الوصي في تعاطي أمور اليتيم بدون وجه شرعي زاعمة انه ليس له ذلك الا به رفته وأنها فهل تمنع من ذلك (الجواب) نعم وفي القنية لا يملك للقاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه اهـ وعلى هذا الاك القاضى التصرف في الوتف مع وجود ناظره ولو من قبله أشباه من القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة وفي الخاتمة من البيوع في فصل بيع الوصي وشراؤه كذا القدوري والطحاوي انه ليس لقاض أن يخرج

لا تلزم عاقلة واحد منهما هذا اذا أنكر صاحب البندق الضرب وادعى انها خرجت بفعل صاحب العصا لا بفعله اما اذا اعترف بوضع النار على محل البار ودادعى أن نحوها لجهة القتل بفعل صاحب العصا فتقدم صراحة بالباشرة فتلزم الدية في ماله ولا تلزم عاقلة اذا عاقلة لا تعقل عدا ولا عدا ولا تلزم بالصلح والاعتراف وهذه المسئلة دقيقة وينشعب منها شعوب تخفى على ضعيف العلم وسقيم الذهن ويخطئ فيها خبط العشواء ويقف فيها ونوف الحمار الموف في الجبال ويغير فيها تحير البعير الموقر في حزن الجبال ليت شعري لو أفتيت عليه معالطة فتقبل له لو اختلفا فقال صاحب البندق لصاحب العصا أنت الذي ضربت فأثرت النار وألقيتها على محل البار ودعيت خرجت فعلى عاقلة الدية وقال صاحب

على ذلك وهو الواقع هل تقبل وينقض البيع نظر اليتيم وهل اذا أقام المشتري أيضا بيته بأنه بالعدل ترجع بيته أم بيته الغني (أجاب) نعم تقبل البيته على أنه كان بالغين واذا ارضت بيته الغني وبيته العدل فبيته الغني أولى قال في البرازية برهن الوصي الثاني أن الوصي الاول كان باعه بغير فاش أو باع العقار المنقول لقضاء الدين مع وجود المنقول يقبل ويبطل البيع اهـ وسئلة تقديم بيته الغني مذ كورة في البرازية والخلاصة وممثل الأحكام وغيرها هو الراجح الذي عليه الاكثر والمذكور في بعض المتون الموضوع للصحح من الأقوال فكان عليه المعول والله أعلم (سئل) فيما اذا لم يجز بيع دار (٣٣٦) البيت بالغني الفاحش وبطل بالوجه الشرعي ورد بعد سنين الى اليتيم بعد بلوغه وقبل هل

يلزم له أجرة أم لا (أجاب) يلزم له أجرة الزاوية لا تلزم لان ظاهر الرواية لا تلزم لان سكة بتأويل الملك ومن ألحق دار اليتيم بالوقف أوجب أجرة المثل والله أعلم (سئل) في وصي أيتام باع نصف كرم لهم مشتمل على أشجارتين وعنب وغير ذلك لرجل يمين كل ربع منه مؤجل الى سنة وتسلمه المشتري وصاريا كل غلة ويدفع للوصي آخر كل سنة ربع الثمن حتى استوفى الوصي الثمن واستمر المشتري يأكله حتى مضى ثلاث عشرة سنة ركبها أيتام فادعوا على المشتري بطلان شرائه لعدم المسوغ والرجوع بما استهلكه من غنمه هل يصح دعواهم أم لا (أجاب) قد تقر بعدم جواز بيع عقار اليتيم عند المتأخرين الحاجة الى غنة لا قضاء لها الا من غنة كنفقة أو دين لا يقضى الا منه أو وقع في يد متغلب أو كانت غنمه لا تفي بمؤنته أو بيع بضع قيمته وصرح في التارخانية نقلا عن المتقي ان بيعه والحال هذه باطل حيث علم ان دعواهم البطلان والرجوع عما كرهه صحيح يجب بقدر سماعها ويقتضي عوجها وهو ضمان ما استهلكه المشتري اذا بيع الباطل حكمه حكم العدم ومال اليتيم معصوم محترم ورد فيه من الآيات والاحاديث ما يوقف من قرب البيع على غاية الندم ومعاينة الاصل من العلم وعلى حرمته أجمع الامم والله أعلم (سئل) في الجدا اب الأب هل يملك بيع منقول أولاد بيته أم لا وهل الشجر المعروض في الارض المحترمة من قبيل المنقول فيجوز بيعه اذا قلتم بجواز بيع المنقول (أجاب) قوله وهو الجدا أي جد الاولاد اهـ منه

ان بيعه والحال هذه باطل حيث علم ان دعواهم البطلان والرجوع عما كرهه صحيح يجب بقدر سماعها ويقتضي عوجها وهو ضمان ما استهلكه المشتري اذا بيع الباطل حكمه حكم العدم ومال اليتيم معصوم محترم ورد فيه من الآيات والاحاديث ما يوقف من قرب البيع على غاية الندم ومعاينة الاصل من العلم وعلى حرمته أجمع الامم والله أعلم (سئل) في الجدا اب الأب هل يملك بيع منقول أولاد بيته أم لا وهل الشجر المعروض في الارض المحترمة من قبيل المنقول فيجوز بيعه اذا قلتم بجواز بيع المنقول (أجاب) قوله وهو الجدا أي جد الاولاد اهـ منه

نعم يملك ذلك قال في مع الغسار شرح تنوير الابصار خلا عن الفصول العمادية اذا مات الرجل ولم يوص الى أحد كان لاب أبيه وهو الجد مع العروس والشراء اهـ ومثله في أغلب الكتب وذلك بشرط أن لا يكون بمال يتغلب الناس في مثله كمن هو مصرح به في عامة الكتب والشجر من قبيل المنقول لا من قبيل العقار كما صرح به في البحر نقلا عن الآحاد الاختيار وأبطل قول من جعل البناء والتخيل من العقار حيث قال وقد غلط بعض المصنفين فجعل التخيل من العقار وأفتى به ونسبه فلم يرجع كعادته اهـ والله أعلم (سئل) في وصي باع شجر اليتيم الموضوع في أرض الوقف المحترمة هل يحتاج الى مسوغ كما يحتاج عقاره أم لا (أجاب) لا يحتاج الى (٣٣٧) ذلك لان الشجر من قسم المنقول ويباع

بقدر الدين أو الوصية والله سبحانه أعلم (سئل) فيما اذا كان لزيد غراسات فائدت في أرض وقف بالوجه الشرعي وله أولاد فاصرون فاشترت ذلك أمهم لهم بما لها من أبيهم زيد المزبور وقال أبوهم بعته بعد ما تمت دراهم معلومة فهل يجوز البيع والحالة هذه (الجواب) نعم لان الاب ما قبل البيع فقد أجاز شراءها للصغير كما في البرازية وذ كرفي الذخيرة والتجنيس امرأة اشترت ضيعة لولد لها الصغير من مالها ووقع الشراء للام لانها لا تملك الشراء للولد وتكون الضيعة للولد لان الام نصير واهبة والام تملك ذلك ويقع قبضه أحكام الصغار من البيوع وفيها أيضا امرأة اشترت ضيعة لولد لها الصغير بما لها على أن ترجع بالثمن على الولد جاز استحسانا وتكون مشتركة لنفسها ثم تصير هبة منها للصغير امرأة قالت لزوجهما وبينهما ولد صغيرا اشترت منك دار لهذه لابننا بكذا فقال الاب بعتما جاز لان الاب لما قبل البيع فقد أجاز شراءها للصغير فيجوز ولو كانت الدار مشتركة بين الاب والابن فقالت الام لهما اشترت هذه الدار منك لابني بماله فله الا بعتما جاز لان الاب لما جاوز شراءه جاز له الدار فقد أذن لها بشراء جلة الدار اهـ وفيه فوائد فارجع اليه (سئل) فيما اذا كان زيد وصيا على ابنه أخيه اليتيم وصرف في باب القاضي مبلغا من الدراهم في منع دعوى توجهت على اليتيمة بموجب كتبه القاضي له ولا بدله من دفع المبلغ المزبور من مال اليتيمة فهل يحسب ذلك له (الجواب) نعم وسئل شيخ الاسلام اسمعيل افندي مفتي دمشق سابقا فيما أخذ هذه قضية الجور من أموال اليتامى من أوصياهم جبراني كل سنة ويسمونه باسماء ما أنزل الله بهام من سلطان ويقولون هذا محاسبة فهل لا يضمن الوصي في ماله فاجاب نعم لا يضمن الوصي ولا ترز وازرة وزر أخرى ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما انما يأكلون في بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً نسأل الله سبحانه التوفيق والهداية الى أقوم طريق اهـ (سئل) في الوصي اذا أراد أن يسافر بمال اليتيم وكان الطريق مخوفا فهل يضمن المال اذا هلك (الجواب) نعم قال الامام الاسيحي اسكل من الاب والجسد والقاضي وأوصياهم أن يسافروا بأموال اليتامى اذا كان الطريق آمنا فاذا أصيبوا في الطريق فلا ضمان عليهم ولهم أن يجروا في أموالهم بالمعروف قال العتاني ولو انجروا في الاغ والعم فان رجح جاز استحسانا قال ولهم ولاية بيع أموالهم بمثل القيمة بما كثر منها وبأقل بقدر يتغلب فيه الناس أموالو كان بالغين الفاحش تبطل عقودهم ولا تتوقف على الاجازة بعد البلوغ لانه لا يجيز له حالة العقد ولا ينفذ حتى يتوقف وأما ثراؤهم فكذلك لكن اذا كان بالغين الغني فانه ينفذ على أنفسهم لصدورهم عن أهل في محله فلا يبطل كالبيع الخ أذهب الاوصياء من فصل البيع (سئل) فيما اذا كان زيد وصيا على يمين في حجره زله مالم تحت يده مفروض فيه مبلغ من الدراهم لنفقتهم في كل يوم فكان يخطأ ذلك في ماله وينفق عليه بما في ذلك خسر له ما حتى بلغا شيرين فامتنع من احتساب القدر المفروض له عليه ما زاد عن ابنه ليس له خطأ النفقة نفقتهم ما فهل للوصي ذلك (الجواب) نعم للوصي خطأ النفقة المفروضة لليتيم في ماله ان كان خيرا لهما كما صرح بذلك في أدب الاوصياء في فصل الضمان عن القيمة (سئل) في اقرار الوصي الغير الوارث على الميت بشئ من تركته انه لفلان هل يكون غير جائز (الجواب) نعم

(٤٣) - (فتاوى حامديه) - ثاني (أجاب) نعم يقبل قوله في ذلك بيمينه حيث كان ينفق مثله في تلك المدة كما في البرازية وغيره والله أعلم (سئل) في وصي قاض على أيتام أقام القاضي أمهم ناطرة فأنفق عليهم الوصي والام تذكره القول قول الوصي فيما صرفه في نفقتهم ولا تكون الام خصما أم لا (أجاب) القول قول الوصي بيمينه فيما صرفه على النفقة مالم يتكذب القاهر وللوصي الأفراد بالنفقة (سئل) في رجل ادعى انه وصي وبذل مالا من مال اليتيم في باب القاضي لاثبات ذلك فهل يضمنه أولا اجاب حيث لم يكن في ذلك مصلحة خيرية لليتيم يضمن كفي الخطية لان الوصي يملك ما هو خير لليتيم فتاوى رحيمة اهـ منه

مع كون الام ناطرة ولا تكون خصما في ذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) هل يقبل قول الوصي انه أنفق من ماله عليه ليرجع به أم لا (اجاب)
قول الوصي انما يبرى في الانفاق اذا لم يكن فيه رجوع على ماله اما اذا كان فيه رجوع لا يقبل لانه دعوى الدين في مال الصغير ولا يقبل الاب بالبنة
كفي الخلاصة وغيره والله أعلم (سئل) في رجل دفع لمربعة أو حاضنة بنته دراهم من ماله هل يرجع في مالها أم لا (اجاب) لا حيث لم يشهد
وايه أعلم (سئل) في رجل أقامه القاضي وصيا على بنه ولم يفرض له اذ ذلك نفقة ثم فرض له آخر في مقابلة له فتناول عن المدة الماضية
الخالية عن الفرض هل له ذلك أم لا (اجاب) لا (٣٣٨) ليس له ذلك لشروعه متبرعا وهذا مما لا يشك في حرمة ذوقهم سليم وانظر الى قوله

تعالى ولا تتر بامال اليتيم والله أعلم (سئل) في وصية على ولدها دعت ان ماله الذي كان بيده اسرق هل يقبل قوله ان يمينها أم لا يقبل (اجاب) نعم القول قول الوصية يمينها ان المال ضاع أو سرق كافي الخلاصة والخاتمة وغيرهما والله أعلم (سئل) في وصي على بنات أخيه كبرن وطالبن حسابهن لينظرن هل أنفق بالمعروف أم لا وطالبن من القاضي أن يحاسبه هل يبرهن ذلك وهل القبول قوله أنه أنفق بالمعروف أم لا (اجاب) لا للقاضي ولهن بحاسبته لكن لا يجبر على الحساب لو امتنع والقول قوله في انخرج وفيما أنفق وفي أنه أنفق بالمعروف ولم يسرف لانه أمين من جهة الميت أو من جهة القاضي والقول قول الأمين مع اليمين فيما جعل كذا قبل في شتم الاحكام عن فصول الاستروتنى والله أعلم (سئل) في وصي غائب غيبة منقطعة فنصب القاضي وصيا لاثبات حق

ذكر في الذخيرة انه اذا أقر الوصي على الميت بالدين لا يصح اقراره لكن لا يخرج به عن أن يكون خصما للغير فان أقام عليه الغريم بينة بالدين الذي أقر به تقبل بينته الخ وفي الميسر الخواني والولو الجنية والعناية في العمادية والحافضية اقرار الوصي على الميت بالدين أو العين أو الوصية باطل لانه اقرار على الميت واقرار الغير على الغير غير جائز وان اعتبر شهادة فهو شهادة فرد فلا يعتبر أيضا الا أن يكون الوصي وارثا فيصح اقراره بالدين فقط في نصيبه فحسب اعتبارا للورثة فيستوفي منه أو يشهد معه آخر فيصح ما أقر به مطلقا في الانصاء كالا اعتبار الشهادة أدب الاوصياء من فصل الاقرار ولا يجوز اقراره بدين على الميت ولا بشئ من تركته انه لفلان الا أن يكون المقر وارثا فيصح في حصته تنويع الوصايا من باب الوصي (سئل) فيما اذا ظهر للقاضي عجز الوصي أصلا بالوجه الشرعي فاستبدل به غيره وتسلم الغير مال اليتيم فهل يكون ماذ كرا حيجا (الجواب) نعم ولو ظهر للقاضي عجزه أصلا استبدل به غيره تنويع الوصايا من باب الوصي وسئل في الدرر وأدب الاوصياء وغيرهما (سئل) فيما اذا أوصى زيدا في مرض موته الى عمرو بان يقضى دينه بعد موته ويدفع جميع ما فضل من ذلك لرجل معين ثم مات من مرضه ذلك عن تركته ولم يوجد له وارث شرعي فهل يكون عمرو وصيا لجميع الفضل من التركة للموصي له لا يترجم فيه أحد (الجواب) نعم وفي الخلاصة ولو قال في مرضه أقض ديني ونفذ وصاياي فانه يصير وصيا جاعا الخ أدب الاوصياء من فصل في الانصاء وفي المخ اذا عدم من تقدم ذكره يبدأ بمن أوصى له بجميع المال فتكمل له وصيته لان نعمه عمارا على الثلث كان لاجل الورثة فاذا لم يوجد منهم أحد فله عندنا ما عين له كالأخ ومثله في سائر المتون والشروح (سئل) في رجل قال في مرض موته لزوجه أم أولاده الامينة سلت اليك أولادي وقوي بوازمهم بعد موتي ثم مات عنها وعن أولادها المزبورين وللمتوفى ابن عم يعارض الام في ضبط أموال أولادها فهل اذا ثبت ماذ كرا تكون الام وصيا على أولادها المزبورين وليس لابن العم معارضتها في ذلك (الجواب) قال في الخاتمة والخلاصة والحافضية ولو قال أنت وصية ولم يرزأ وقال أنت وصيتي في مالي أو قال سلت اليك الاولاد بعد موتي أو تعهدى أولادي بعد موتي أو قومي بوازمهم بعد موتي أو ما يجري مجرى هذه الانفاط يكون وصيا أدب الاوصياء من الفصل الاول (سئل) في الوصي المختار هل له قبض وديعة الموصي (الجواب) نعم وفي الحافضية الوصي لو أمر مودع الميت بأقراض ما عنده من الوديعة رهنتها لاخر فأقرضها أو وهبها فضاقت ضمن المودع لا الوصي لان الوصي لا يملك الاقراض ولا الهبة ولا يفيد أمره شيئا أمالو أمر المودع بدفعها الى آخر فدفعتها اليه فضاقت لم يضمن المودع لان الوصي قبضها منه فله نوكيل غير القبض وقد وجد بامر فكون قبض المدفوع اليه كقبض الوصي ولو قبضها الوصي من المودع لكان ابراء فكذا هنا أدب الاوصياء من القرض (سئل) في الوارث اذا كان غائبا هل للقاضي أن ينصب وصيا عنه ويكتب في نسخة الوصاية انه أقامه وصيا غيبته مدة السفر والحالة هذه (الجواب) نعم والسؤال في المصوبين عن تناوي رشيد الدين هذه العبارة (سئل) في الوصي اذا أقرض مال اليتيم من آخر فهل يضمنه اذا هلك (الجواب) نعم وفي الخاتمة ولا يملك الوصي اقراض مال اليتيم فان

الصغار وحفظ مالهم من الضياع والاتفاق عليهم هل يصح نصبه ويرتب على ذلك موجه أم لا افرض واذا قلتم بالحقنة لا يبرهن ذلك (اجاب) نعم اذا غلب وصي الميت غيبة منقطعة للقاضي أن ينصب وصيا ويرتب عليه الاحكام المذكورة في وصي القاضي كقائه اخلاق قولهم لا ينصب القاضي وصيا مع وجود وصي الميت اذا غلب غيبة منقطعة أو أقر لم يدين في الاستنباه نقله عن الخزانة وكفي جامع الفصولين والبرازية والعمادية وقد علوا بان الغيبة المنقطعة بغير الموت ولا شك انه اذا مات حقيقة ونصب القادر وصيا جازت جميع تصرفاته المقررة في وصي القاضي فكذا هنا كجهو ظاهر وأما الغيبة المنقطعة في البرازية فمقتضى

الخصاف يفيد انها مدة يكون الوصي المختار في المدة منقطع عن بلاد المنوفى لا تأتي ولا تذهب القاطلة اليوم في جامع الفصولين عن ذوى رشيد الدين يفيد تقد برها مدة السفر وتعليقهم بالنظر يفيد تقد برها خوف ضياع مال الصغار وضربهم بعدم الاقراض والنظر في حجبهم عما مافهمته من التفار في عباراتهم في مواضع كثيرة والله أعلم (سئل) في قاض نصب وصيا على صغير ونصرف في التركة كتحكم الوصاية فظهر وصي مختار للميت فاجاز جميع ما فعل الوصي المنصوب من جهة القاضي هل يجوز ما فعله والحال هذه أم لا (اجاب) نعم ما فعله المنصوب جائز بشرط أن الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة والمصرح به في الكتب جواز تركه بكل ما يجوز له (٣٣٩) فعليه بنفسه وهو عهده بحجب عهده وهو

موجب لانه اقرار والتوقف افرض كان ضامنا والقاضي مالك الاقراض واختلف المشايخ في الاب لا اختلاف الروايتين عن أبي حنيفة والصحيح أن الاب بمنزلة الوصي لا بمنزلة القاضي ولو أخذ الوصي مال اليتيم فرضا لنفسه لا يجوز ويكون ديننا عليه وعن محمد بن ليس للوصي أن يستقرض مال اليتيم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى وأنا أرى جواز فعل ذلك وهو قادر على القضاء لاس به خاتمة من فصل تصرفات الوصي ولا يقرض أى الوصي مال اليتيم لانه تبرع وهو عاجز عن استخلاصه بخلاف القاضي لانه قادر عليه ولذا يقرض من مال الوقف والغائب درر من الفصل الثاني في الايصاء (اقول) في جامع الفصولين القاضي انما يملك الاقراض اذا لم يجد ما يشتر به يكون غدا له لليتيم لا للو جده أو جد من يضارب وفي الحاوى الزاهدى القاضي بامر الوصي بالتجارة والشركة في مال اليتيم دون المعاملة لاجل الربح اه وأقار الرمي أن ما يفعله بعض جهالة القضاة من أنهم يقضون بالرجح من غير معاملة في ماله اذا عومل فيه أول مرة ويستندون في ذلك لمن لم يعا بكلامه في المذهب فهو قضاء بالر بالمحرم في سائر الاديان بمجرد تخيلات فاسدة وهى النظر الى اليتيم وهل فيما حرمه الله تعالى نظر ما هذا الاضلال بعيد اه ملخصا وفي نور العين عن مجمع الفتاوى لا يجبر الوصي على التجارة والتصرف بمال اليتيم اه فحينئذ فقول الحاوى القاضي بامر به بالتجارة هو أمر ارشاد لا أمر اجبار فتدبر (سئل) فيما اذا كان لزيد المريض وطائف فرغ عنها لابنه القاصر ثم مات فدفعت وصي اليتيم لكتابة صلح الفراغ وغيرها مما لا بد منه أجروا موته من الدراهم هي أجرة المثل لما رأى الوصي في ذلك من الخطأ المصلحة لليتيم فهل له احتساب ذلك من مال اليتيم (الجواب) نعم لان ذلك من باب الاستتجار على عمل لاجل اليتيم ويملكه الوصي كما يعلم من أدب الاوصياء وغيره * (كتاب الفرائض) *

(سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابن وابن وخلف تركته فوضع ابن الابن يده عليها ولم يدفع للزوجة شيئا منها حتى ماتت عن بنت عم عصية وعن ابن خال لابو بن فهل ترفع يد ابن الابن عن نصيب الزوجة من الستركت ومن رث نصيبها المزبور (الجواب) نعم ترفع يد ابن الابن عن نصيب الزوجة من التركة وهو الثمن ويقسم اثلاثا لثبنت العم العصبية الثلثان ولابن الخال لابو بن الثلث على ما في الملتقى فانه قال و يرجعون بقرب الدر جنة ثم بقوة القرابة ثم يكون الاصل وارثا عند اتحاد الجهة وان اختلفت فلقرابة الاب الثلثان وقرابة الام الثلث اه وقد أفتى الحسير الرمي رحمه الله تعالى بخلافه حيث سئل في هالك هلك عن بنت عم لاب وأم وابن خال لاب وأم فما الحكم الجواب هذه مسألة اختلف فيها جعل بعضهم ظاهر الرواية أن الثلثين لبنت العم والثالث لابن الخال وهو الماذكور في فرائض السراجي وعليه صاحب الهداية ومن الكثر والحق في البحر وغالب شروح الكثر والهداية وجعل بعضهم ظاهر الرواية أن لا شيء لابن الخال وأن الكل لبنت العم انكونها اولاد العصبية وجعل في الضوء عليه الفتوى وأنه رواية شمس الاثنية السرخسي وأنه وافق رواية التمرناشى روايته وصحة في المصنفات وعليه صاحب الخلاصة قال في الضوء شرح السراجية فالأخذ للفتوى بروايته يعني شمس الاثنية أولى من الأخذ بروايته يعني

وغيرهم بغير اجازة الغير يصح الرهن وينفذ أم لا (اجاب) امامنا له رجوع الام بما أنفقت من مالها فحقها تفصيل ان اشهد انهم انفقت لترجع ترجع في مالهم والا وامامنا له دعوى الاستدانة في مصالح الايتام ولا بد لها من بينة على ذلك فان أقامتها رجعت والا وامامنا له سقوط الحضانة بزوج الاجنبي فلا حضانة في السقوط به وانتقالها للجددة وامامنا له حبس الايتام عندها في منزلها بما ثبت لها من النفقة فلا قائل به وامامنا له القيام بؤنة الايتام الخ فلا تجاب الى ذلك ولا تمنع الجددة من الحضانة بذلك وامامنا له الرهن فلا تملك ذلك باجتماع العلماء والله أعلم (سئل) في وصي باع من رجل حصة للايتام في مشار لضرورة النفقة والكسوة وقبض الوصي الثمن ثم مات واحد من الايتام فهل لاحد من يرث

واذا وكف لا يفرض على عم الايتام ووصيهم نصب اليث اخيه وابنيهم وهو ما مور به في مالهم شرعا واذا فرط من قطع او قد قبل
اذا انت لم تعلم طبيبك بالذي يسوءك انصبت الدماء على السقم وحاشا ثم حاشا ان تسرع ولا الامور رجل تعدت يده العالم وتناوت مال
اليتيم بغير حق وجماله وياقوا حمله على غار به بل بزجره ويحقره ويخزعه من جوانبه وهذه الامة المحمدية كلها خير اولها واخرها كما
جاء في الحديث ائمتي كالمطر لا يدرى اونه خير او آخره وفيه لا تزال من ائمتي امة قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى ياتي امر
الله تعالى وهم على ذلك والله أعلم (٢٤٨) (سئل) في وصي على يتيم في تقاضي ديونه ومراعاة اسبابه نحو ما من اربع سنين وطلب من

فكيف تقسم تركته (الجواب) للاخت الشقيقة النصف وللأخت لاب الباقي لان الشقيقة انما تصير عصبية
مع أخيها الشقيق لأمع الاخت لاب بل يفرض لها مع عصبية الاجماع كما في شرح المتنق والله تعالى أعلم
(أقول) أي لان الشقيقة أقوى منه في النسب فلا تتبعه في التعصيب بل تأخذ فرضها كما في كشف
الغوامض ثم قال ولا يعصب الاخت لاب أخ شقيق بل يحجبها لانه أقوى منها اجاعا اه فلنحفظ هذه
المسئلة الثانية فانه قل من صرح بمداون فومت من كلامهم وقد اخطأ فيها بعضهم ونظمها العلامة
التمرتاشي في منظومته المسماة تحفة الاقران فقال

ولا ترث أخت له من الاب * مع صنوه الشقيق فاحفظ نصب
ونقل في شرحها عن الجواهر أن بعضهم ظن أن للاخت النصف وهذا ليس بشئ اه (سئل) في رجل مات
عن اخوة لاب وعن أم حامل من غير أبيه تدعى الام أن الحمل كان موجودا في البطن عند موت المورث
وانه كان ظاهرا وأخبر النساء بذلك فهل يرث السدم لو جاءت به لا كثر من ستة أشهر لانه كان موجودا
باعتبار اخبار النساء بذلك ودعوة الام ذلك أولا (الجواب) الذي نحرر في المسئلة بعد التفتير عليها في
كتب المذهب انها ان جاءت به لاقل من ستة أشهر أو تمام ستة أشهر تحققت من يوم وموت الميت وكان الحمل
من غير أبيه أو جده فانه يرث ويورث عنه التحق وجوده يوم الموت وان جاءت به لا كثر من ستة أشهر لا يرث
ولا يورث لان وجوده غير متيقن حين الموت لاحتمال حدوثه بعده فلا يرث لاشك الا أن تقر الورثة بوجوده
حين الموت أو كانت المرأة معتدة ولم تقر بانقضاء العدة فانه يرث وان جاءت به لا كثر من ستة أشهر وأما
كونها ادعت وجوده وأخبر النساء بذلك فلم ير له نقلا والقواعد تقتضي عدم فائدة اخبارهن في حق الارث
لان اخبارهن مبنى على الحدث والتخمين وهما لا يقتضيان ولا بدق من التيقن ولم يوجد لاحتمال حدوث
الولد بعده فان المدة تختمله وما ظن كونه حيا لا يمكن أن يكون نفعاً أو ربحاً أو ما اذا كان الولد من الاب
أو الجدة فانه يرث ان جاءت به لاقل من سنتين لثبوت نسبه واخبار النساء له اثر في إيقاف حصة للعمل حتى
تحقق الامر في الحكم بوجود الحمل وتورثه قال في النوازل لو ترك ابني وامراة فادعت انها حامل قال أبو
جعفر تعرض المرأة على ثقة أو امرأتين حتى عسى جنبها فان لم يوقف على ثبوت من علامات الحمل قسم ميراثه
وان وقف على ثبوت منها يوقف نصيب ابنه اه فدل ذلك على أن فائدة اخبار النساء ودعوى الحامل حصة التركة
رأى خيرة العمل فقط لاجل ارثه وقال في الاختيار شرح المختار في فصل الحمل يرث ويوقف نصيبه باجماع
الاصابة وانه يحتمل وجوده فيرث ويحتمل عدمه فلا يرث فيوقف حتى يتبين بالولادة احتياطاً فان ولد الى
سنتين حيا ويرث لانه عرف وجوده وان احتمل حدوثه بعد الموت لكن جعل موجودا قبل الموت حكماً حتى
يثبت نسبه لقيام الفراض في العدة وهذا اذا كان الحمل من الميت فاما اذا كان من غير الميت كما اذا ماتت أمه
حامل من غير أبيه ورث وجهها فان جاءت به لا كثر من ستة أشهر لا يرث لاحتمال حدوثه بعد الموت فلا يرث
بالشك الا أن تقر الورثة بحملها يوم الموت وان جاءت به لاقل من ستة أشهر فانه يرث لا يتقنا بوجوده عند

قاضي أن يصرف له في نظير
خدمته عن المدة المذكورة
أجرة فتصرف له قدر او عزل
ذلك القاضي وولي غيره
فاسترد لها من أهل هي حق
الوصي ولا يجوز استردادها
منه أم ليست حقه (أجاب)
ان كان شرع متبرعا فليست
حقه فاسترد منه وان عين
القاضي له أجرة لعمله حين
نصبه فعمل فدفع له نهى
حقه ولا يجوز استردادها
والله أعلم (سئل) في الوصي
المقصوب من جهة القاضي
هل له أن يتجر في مال اليتيم
لليتيم ويدفعه مضاربة
ويضاعف ويتبع من اخراجه
العشرة مثلاً باثني عشر
احتياطاً أم لا ينسوانا
الجواب مفصلاً (أجاب)
نعم للوصي ذلك كما صرحوا
به في الخائصة وشرح
مناخسرو وغيرهما من
المعتبرات ومن أطلق عدم
الجواز من أصحاب المتن
أراد تجارة الوصي لنفسه كما
نبه عليه الشراح والله أعلم
(سئل) في تركته فيها صغير
هل لا يبي أن يصالح على
ما تضمن عقار وعروض

ومواش وغيره ذلك بمال معلوم أم لا (أجاب) نعم للاب ان يصالح اذا لم يكن فيه ضرر على الصغير كما ذكرنا في كتاب الصلح في
موته
السادس في صلح الاب والوصي ومسائل التركة والخارج لكن بشرط وجود شرائط الخارج ومسوغات بيع عقار الصغير في حال هذه
والله أعلم (سئل) في تركته مستقرقة بالدين فيها صغيرة ووصي منصوب من جهة الحاكم دفع الوصي لبعض الغرماء من غير اثبات دينها
ثم ماتت الصغيرة عن ورثة فيها أخ لام صغيره أب معتز بالدين المذكور هل يضمن الوصي المذكور ما دفعه من غير اثبات أم لا يضمن وسمع
تصدق الاب على اخه الصغير أم لا (أجاب) الوصي ضامن بالدين المذكور ولا عبرة بتصدق الاب على اخه الصغير اذا لم يقر ان افترار

الاب والوصي لا يضمن على الصغير مخرج به في جامع الفصولين في الخامس عشر في الخلق وغيره والله أعلم (سئل) في الوصي اذا نصبه القاضي
على يثمة فقال عند عده للمراحمه ضمانة على يعني المدفوع اليه المال هل يكون ضامناً أم لا (أجاب) لا يضمن ضمان الوصي لنفس المدفوع
اليه ولا للمال الذي ترتب بعبثه عليه اذ هو في القبض أصيل كالمضارب والوكيل وانظر ما كتبه ابن نجيم والكمال عند الحكم على بطون
كفالة الوكيل والمضارب للموكل ورب المال رد الماء الى راعه وترك الجدال والمراء والله أعلم (سئل) في تركته فيها كافر وأيتام عليهم
وصي والتركة في يده ادعى أحد الكفار عليه كرمافي يده للورثة أنه ملكه وأثبت بالبينة (٢٤٩) الشرعية وحكم به فهل ينفذ الحكم على الشكل

موته اه وثله في شرح المجمع للمصنف وشرح السراجية للسيد في فصل الجمل ومفهوم هذه العبارات أن
تحقق وجود الجمل لا يحصل الا اذا جاءته به بعد الموت لسته أشهر وأقل وأما اذا جاءته به لا كثر من ستة
أشهر فلا يرث لاحتمال حدوثه بعد الموت فلا يرث بالاشك الا أن تعترف الورثة بحملها يوم الموت والله تعالى
أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوج وبنتين وأب وخلفت تركته كيف تقسم (الجواب) تقسم
التركة بعد اخراج ما يجب اخراجه شرعاً من ثلاثة عشر سهماً عائلة للزوج ثلاثة أسهم ولابنتين ثمانية أسهم
وللاب السدس عاشر سهمان وارثه في هذه المسئلة السدس فقط ومن أفتى بخلاف ذلك فقد ساء وقد أجمع
على ذلك فقهاء الحنفية وأجمع علماء المذاهب الاربع على العول وهو المفتي به كما صرحوا بذلك في كتب
الفرائض وان خالف في ذلك ابن عباس رضي الله تعالى عنه حال كونه لم يتابع والمسئلة تهيؤ في كتب
الفرائض مذكورة والله التوفيق (سئل) في صفة ميراث عن أب وجددة أم أب وجددة أم أم أم وخلف
تركة من يرثها (الجواب) يرث الاب فقط لان الجدة لاب محجوبة بالاب والجدة أم أم المحجوبة بأم
الاب (سئل) في رجل مات عن وارث معروف من ذوى الارحام هو ابن خالته وخلف تركته عارض
فها رجل آخر يريد الاختصاص بمأزاع ما أن المتوفى كان أقران الرجل ابن عمه وبمقتضى ذلك يختص بها
لكنه أقرب وأحوال انه مقر له بنسب على الغير لم يثبت بوجه من الاوجه المقررة فهل حيث كان الامر كما
ذكر يمنع المعارض ويقدم المعروف بنسبه الثابت عليه أم لا (الجواب) حيث كان الحال ما ذكر يمنع
المعارض لان نسبه لم يثبت فلا يرث الميراث المعروف ويقدم المعروف بنسبه الثابت عليه والله سبحانه أعلم
والمسئلة في التنوير والملتقى في كتاب الفرائض وافرار المريض قال الباقاني أقر باخ والمقرعة وأخالة
فالارث للعممة والخاله لانه لم يثبت نسبه فلا يرث الميراث المعروف بنسبه سئل الوالد رحمه الله تعالى عن مات
عن ثلاث أخوات شقيقات وعن ابن ابن عم عصبية ثبت نسبه بالوجه الشرعي فأخذ الأخوات الثلاثين وابن
ابن العم الثالث ثم جاء رجل وأثبت انه عمز يد الميت أخو والده لا يعموه وأبوزيد ولد لأب واحد بالوجه
الشرعي فأجاب بان له الرجوع بحصة في عين التركة فبأخذ من الأخوات ثلث ما تناولن وبأخذ من ابن
ابن العم المحبوب ثلث ما تناوله ثم ترجع الأخوات على ابن ابن العم ثلث ما تناوله والحالة هذه والله سبحانه أعلم
(سئل) في رجل مات عن زوجة حامل منه وعن أخت شقيقة وعن أخوين لاب وخلف تركته في زوجته
أن فيها أمتعة معلومة ملكها الزوج ووهبها لها وسلمها من في حتمته وسلامته وأنم اقبلت ذلك منه ولها بينة
عادلة على ذلك فهل تقبل بينتها وكيف تقسم (الجواب) نعم تقبل بينتها على الانتقال اليها منسوبة بالهبة
المذكورة كما صرح بذلك في البدائع والبحر وغيرهما وتقسم التركة بعد اخراج ما يجب اخراجه شرعاً من
ثمانية أسهم للزوج ومن ذلك الثمن سهم واحد ويوقف الباقي حتى يظهر حال الحمل فان ظهر أنه ذكر
يستحق لانه يوقف للعمل نصيب ابن واحد على المختار كما صرح بذلك في ملتقى البحار وأبنت واحدة أيهما
كان أكثر وعليه الفتوى لانه الغالب ويكلفون احتياطاً كما ذكره العلائي فعلى هذا يوقف في هذه المسئلة

كثيراً ثم عين له القاضي في نظير الاستثناء حصول المشقة معلومة جزئية فهل له تناولها حسب ما أذن له القاضي أم لا (أجاب) هذه المسئلة
فيها اختلاف قياس واستحسان في جامع الفصولين في السابع والعشرين من راضي الشرح الطحاوي ولا يكل الوصي ولو احتج بالاداء كان
له أجرة ذباً كل نذر أجرته ومثله في العمادية وفي الخائصة والبرازية وكثير من الكتب له ذلك لو احتج باستحساناً وفي القنية صرح أنه لا أجر
له وقد تقرر أن المأخوذة بالاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها واذا كان الاستحسان أن له ذلك بدون تعيين القاضي فتبينه أولى وأنت
المسئلة وردت من طرابلس الشام سنة ١١٥٧ من مظنها الخليلي سابقاً كذا وجدته في هامش الأصل اه منه

وان ظهر أنهم ما ذكروا أو أنشأ بطل النكاح ولا يتوارثان إذا ما قبل النكاح لأن الأرض لا يجري إلا بعد الحكم بفسخ النكاح اه ففولة
أحد همام في تناول ما إذا تبين على عكس ما قدره الوليان ويؤكد قوله أيضا وان ظهر أنهم ما ذكروا أو أنشأ بطل النكاح فأن مفهومه أنه ان ظهر
أحد همام ذكرا والا سترأى أنه يصح النكاح فيكون موافقا لما في الظاهر به وقاضيهما والتاخران في عبارة منع الغفار وحكمه في النكاح
أن لا تزوج من رجل ولا من امرأة فان تزوج رجلا فوصل اليه جاز أو امرأة فوصل اليها جاز والأجل كالغنيين ثم قال ولو تزوج مشكلا
منه أو امرأة أو رجلا لم يجز حتى يبين فلا يتوارثان ففاد هذه العبارة جديها التوقف في نكاحه مطلقا فإذا تقرر هذا فلا شك في صحة النكاح
فيما صورتم من أنه بعد كبرهما تبين أن (٣٥٤) الزوج امرأة والزوجة رجل لمصادفة المحل اذ بعد تصوريه في المشككين يبطل

الزعمين هذا وقد
صرحوا بان الرجل لو جعل
الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انك قلت انما هذه لباس من لا خلاق له وارسلت الى به هذه الحجة
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تتبعها وتصيب بها حاجتك اه الاستبرق بكسر الهمزة من الديباج
والديباج الثياب المتخذة من الابريسم فارسي معرب عيني (سئل) في رجل استأجر من جماعة عدة آلات
معدة للهو واللعب يسمونها بالماقل والطاب والبك لأجل اللعب بهامدة معلومة باجرة معلومة تدفعها
للمؤجرين وتعمل عليه منافع المأجور يعارض وير يد الرجوع على المؤجرين بنظر الاجرة المدفوعة لهم
فهل يسوغ له ذلك والاجارة المذكورة غير جائزة (الجواب) نعم قال في البدائع ومنها أن تكون المنفعة
مباحة الاستيفاء فان كانت محظورة الاستيفاء لم تجز الاجارة وقال في المتن بعد ذكر كسر آلة اللهو ويصح
بيع هذه الاشياء فالأباضين ولا يجوز بيعها وعليه الفتوى اه قال في الكافي لهما أن هذه الاشياء
أعدت للمعصية فيلزم تقومها كالحمر والفتوى على قولهما لكثرة الفساد فيما بين الناس اه والاجارة
والبيع اخوان لأن الاجارة تبسبب المنافع والله سبحانه أعلم وعلى هذا يخرج الاستبراء على المعاصي وانه
لا يصح لانه استبراء على منفعة غير مقدورة الاستيفاء شرعا كاستئجار الانسان للعب واللهو وكاستئجار الغنية
والناخلة للفناء والنوح بخلاف الاستئجار للحكاية والفناء والنوح فانه جائز لأن المنع عنه نفس الغناء
والنوح لا كتابتهما بدائع من الاجارة وفيها أيضا ولا تجوز اجارة الاماء للزنا لانه اجارة على المعصية وان شئت
أفردت جنس هذه المسائل شرطوا خرجها عليه فقلت ومنها أن تكون المنفعة مباحة الاستيفاء فان كانت
محظورة الاستيفاء لم تجز الاجارة اه (سئل) العلامة الجدي عبد الرحمن افندي العمادي عن السماع بما
صورته فيما اذا سمع من الآلات المطربة كالبراع وغيره وما لذلك شبهة هل ذلك حلال أو حرام بالنسبة الى
الشريعة والحقيقة وهل لذلك سبيل والى سماعه طريقا لا (فأجاب) المولى المذكور عليه رحمة الرحيم
الغفورة وحرمه من لا يعترض عليه لصديق مقالة وأباحه من لا ينكر عليه لقوة حاله فن وجد في قلبه شيئا
من نور المعرفة فليقدم والافرجوع عما نهى الشرع الشريف عنه أحكم وأسلم والله سبحانه أعلم كتبه
الفقيه عبد الرحمن العمادي المفتي بدمشق الشام في عنه قال المؤلف رحمه الله تعالى ورأيت بخطه الشريف
ما صورته سئل المصنف الدين الاروي العالم المشهور وهو جدي تلميذ مقرب عن جواز جمع الدف
والشباب والسماع فأجاب ان كلامهما مباح واجتماعهما أيضا مباح مستدلا بقول الغزالي في الاحياء ان
أفراد المباحين ومجموعها على السواء الا اذا تضمن المجموع محظور لا يتضمنه الا حاد قال وقد وقع المنع من
بعض أهل زماننا وأفني جدي بالجواز وجمع فتواه كبار العلماء من معاصريه ببلاد فارس ثم نقل فتوى

الظاهرية وموافق لما نقل عن أبي الليث اه وأما قضية أن المالكية تنافي الملوكية فهي مسألة
غيران مسئلتان ليس في ذلك ادخل اثنتين المالكية والمملوكية في كل منهما بخصوصه غير محكوم به والحكم قبله التوقف بلا شك وأما
قضية وما يقال لا يحكم بفسخ النكاح ولا يبطلانه حتى يبين المحل لا يلزم التصريح بفسخ النكاح لانه بعد التبيين زال التوقف والمسئلة
مصورة فيما إذا تبين بعد كبرهما ان الزوج امرأة والزوجة رجل فتعين الحكم وأما قبل التبيين فلا شك في عدم الحكم بشئ من القطع بالمعصية
والقطع بالفساد بل هو متوقف كما صرح به انقول المذكور هذا ما وقع الله تعالى به والله أعلم (سئل) في رجل له آلتان آلة الرجال وآلة
النساء لكن آلة الرجال مسدودة ولا يخرج منها شيء اذا بال أو احتمل بل يخرج بوله ومنه من الثقب وخرجت له حمة فهل هو ذكرا يعامل
معاملة الذكور في الاحكام أم اني فيعامل معاملة الاناث (أجاب) هو والحالة هذه ذكر يعامل معاملة الذكور وقال في التاخرانية وانما يتحقق

الاشكال قبل البلوغ فأما بعد البلوغ والادراك بزرول الاشكال لان بعد البلوغ لا بد من أمانة يعلم بها أنه رجل أو امرأة فان جامع بذكره فهو
رجل وكذا ان لم يجامع بذكره ولكن خرجت لحية فهو رجل وكذا اذا احتلم كاحتلم الرجال اه ولا يقال ان تزول المتى من الثقب وخرج
الحية من تعارض العلامةين لاحتمال أن يكون لانسداد قصبه الذكرا فلا تعارض والله أعلم * (مسائل شتى) * (سئل) في الرجل اذا كان
في الصلاة فخرج من بين أسنانه شئ من فضله الا كل هل يليقه أم يبتلعه وفي صاحب سلس البول اذا كان ينقطع ساعة ويقطر ساعة كيف
يكون وضوءه وهل له المسح على الخفين وهل يقدم الفاتحة على الوضوء كالصحيح وهل الحري اذا كان في الثوب منه مقدار خسين درهمين يحرم
لبسه أم لا أو ينقار فيه للسدى والمحمدة وهل يؤذن المصلي ويقم للفرائض أم لا وهل (٣٥٥) الافضل للمسافر القصير أم الاتمام وهل بالاتمام

جده بطولها ونقل قول العارفين وتحريم النووى الشبابة وقال ولم يقيم النووى دليلا على ذلك ثم نقل
نصيح الجلال الدواني فتوى جده ثم كلام الدواني في شرح الهياكل حيث قال الانسان يستعد بالحركات
العبادية الوضعية الشرعية للشوارق القدسية بل المحققون من أهل التجربة يشاهدون في أنفسهم
طربا قد سافر عما يقتضيه كون الرقص والتصفيق والدوران ويستعدون بتلك الحركة لشروق أنوار أخوالى
أن ينقضي ذلك الحال عنهم بسبب من الاسباب كما عليه تجارب السالكين وذلك سر السماع وأصله الباعث
للمتأهلين على وضعه حتى قال بعض أعيان هذه الطائفة انه قد ينفع السالكين في مجلس السماع ما لا ينفع
في الاربعينات اه وقد أفني أيضا صلح المذكور باباحة الرقص أيضا بشرط عدم التثنية والتكسر اه
قلت والحق الذي هو أحق أن يتبع وأخرى أن يدان به ويستمع أن ذلك كله من سينات البدع حيث لم ينقل
فعله عن السلف الصالحين ولم يقل بحله أحد من أئمة الدين المجتهدين رضى الله عنهم أجمعين قال الأستاذ
السهروردى في عوارف المعارف وناهيك به من كتاب وقد تكلم على السماع في خمسة أبواب منه بما هو حق
التحقيق ولب الباب وان أنصف المصنف وتفكر في اجتماع أهل الزمان وقعود المغني بدقه والمشبب
بشبابه وتصوري نفسه هل وقع مثل هذا الجلبوس والهيئة بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه
وهل استحضروا قولا أو قعودا مجتمعين لاستماعه لا شك بأن يتكر ذلك من حال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه
وأصحابه رضى الله تعالى عنهم ولو كان في ذلك فضيلة تطلب ما أهمها لوها فن يشير بأنه فضيلة تطلب ويجتمع
لها لم يحظ بذوق معرفة أحوال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعين ويستروح الى استحسن
بعض المتأخرين وكثير يغفل الناس بهذا كمالا حتى عليهم بالسلف الماضين يتحجج بالتأخرين فكان السلف
أقرب الى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهدى بهم أشبه بدي النبي صلى الله عليه وسلم وكره لبس المعصر
والزعرور والاصفر للرجال ولا بأس للنساء بساتر الألوان تنو برمن الحفظ ويكره تحريم الرجال
الاجر والمعصر وقيل تنزيها على الملتقى ونقل المصنف عن الحارثي القدسي كراهية لبس
المعصر والزعرور والاجر للرجال اه وما في المجتبى وشرح النقاية لابي المكارم الحنفي لا بأس بلبس الثوب
الاجر فيفسد كراهة التنزيه لكن صرح صاحب تحفة الملوك بالحكمة فافاد أن المراد كراهة التحريم وهو
الحمل عند الاطلاق كإتة دم تحقيقه كذا في المنع ومثله في معين المفتي وفي الاختيار شرح المختار ويكره
الاجر والمعصر لانه عليه الصلاة والسلام نهى عن لبس المعصر اه وفي المحيط ويكره لبس الثوب لاجر
والمعصر قال عليه الصلاة والسلام اياكم والجرة فانها زى الشيطان ولانها كسوة النساء ويكره التشبه
بهن اه وللعلامة قاسم فتوى مفصلة طويلة في حرمة لبس الاجر كافي فتاوى الكاظمي روى في الذخيرة

ويخرج بنفسه خصوصاً ان مكث كثير التغيره وان أكله مع ذلك كره خارجا قال بعض المتأخرين من شراح الكافي قوله ولو نظر الى مكتوب
وفهمه أو أكل ما بين أسنانه أو مرمار في موضع سجوده لا تفسد صلاته وان أثم أي فاعل ذلك أعني الناظر والا كل والمراد أنت علمت
الكرهية في الناظر والا كل بل قدم عن الحلبي أنها فيه تحريمية وصاحب السلس ونحوه يتوضأ وقت كل فرض ويصلي بوضوءه فرضا
ونفسا ماشاء ويبطل وضوءه بخروج الوقت فقط وهذا اذا لم يحض عليه وقت الاوذلك الحدوث وجدف وأما مسحه على الخفين فتحريم ذلك
على وجه الاختصار ان أصحاب الاعذار اذا توضأوا العذر غير موجود وقت الوضوء واللبس في حكمه حكم الاصحاء فيسجدون في الإقامة وتواويله
وفي السفر ثلاثة أيام وإياها من وقت الحدث على الطهارة بعد اللبس بخلاف ما إذا لبس بطهارة العذر بأن وجد العذر مقارنا للوضوء

الاحتياط ولا شك أن من فراج مختلف في من مرجوحه ومن اتبه قوة وضعفها ونهاية آمال المشركين في تحصيل العلم فالمرحوض على المقتضى والقاضي التثبت في الجواب وعدم المجازفة فيه خوفا من الافتراء على الله تعالى بغير حلال أو ضده ويحرم اتباع الهوى والشهوى والميل الى المال الذي هو الداهية الكبرى والمصيبة العظمى فان ذلك أمر عظيم لا يتحسر عليه الا كل جاهل شقي وقد بينت في هذا الجواب ما ينضم لطايبه وما ليسف الا بضره والله أعلم (سئل) في شخص قال من لطف الله تعالى ورحمته به هذه الامة أن رفع عنهم الامر وكان في بعض الامم الماضية اذا أصاب البول جلد أحدهم أو ثوبه لا يظهر الا بقطعه فأشكر ذلك بعض الناس وزعم عدم صحته وأنه لا قائل به فهل الامر كما زعم أم لا (أجاب) كيف يشكروه وزعم عدم (٣٥٨) صحته وعدم القائل به والنقل به مستفيض صرح به غالب المفسرين والفقهاء والمحدثين حتى وقف عليه

علم عالما أو أجرى نهر أو حفر بئر أو غرس نخلا أو بنى مسجدا أو كتب مصحفا أو ترك ولدا يستغفر له والله تعالى أعلم بالصواب من السراج الوهاج آخر الهممة قبيل الوقف وفي الاتقان للسيوطي الائمة الثلاثة اجمعوا على وصول ثواب القراءة للصبي ومذهبا خلافا لقوله تعالى وأن ليس للانسان الا ما سعى اه سئل الحافظ ابو الفضل ابن حجر العسقلاني عن قراءات القرآن وقال في دعائه اللهم اجعل ثواب ما قرأته أو مثل ثواب ما قرأته زيادة في شرف سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسامعني الزيادة مع كماله صلى الله عليه وسلم فأجاب بقوله هذا مختار عن متأخري القراء لا أعرف لهم سلفا فيه ولكن هو ليس بمحال كما تخيله السائل فقد ورد في رؤية الكعبة اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما له ففعل المختار المذكور فاسم على ذلك وكأنه لحظ أن معنى طلب الزيادة أن تقبل قراءته فيشبهه عليها وإذا أتى أحد من الامة على فعل طاعة من الطاعات كان للذي علمه نظير أجره وللمعلم الاول وهو الشارح صلى الله عليه وسلم جميع ذلك فهذا معنى الزيادة في شرفه وان كان شرفه مستقرا حاصله وإذا عرف هذا عرف أن معنى قول الداعي اجعل مثل ثواب ذلك تقبل هذه القراءة ليحصل مثل ذلك النبي صلى الله عليه وسلم وأما قوله اجعل ثواب ذلك بغير لفظ مثل فله أصل وهو الحديث المروي عن كعب بن جراح عن النبي صلى الله عليه وسلم اجعل لثقتي كذا قال اذا تكفي همل وقد قيل ان المراد بالصلاة هنا الدعاء وقيل الصلاة حقيقة والمراد بنفس ثوابها اه من الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الاسلام ابن حجر وفي الفتاوى الحديثة لابن حجر الهيتمي وما يفعله الناس الا أن من سؤلهم من الله تعالى ان يوصل مثل ثواب ما يقرؤن الى النبي صلى الله عليه وسلم والصلاة والسلام وآله وصحبه واتباعهم حسن لا اعتراض عليه خلافا لما زعمه كبايته في افتاء طويل غير هذا والاولى للقارئ فعل ذلك مع والديه وله التسوية بينهما وتفضل أحدهما لكن الاب أولى أخذ من كلامهم في زكاة الفطر وفرقهم بينهما وبين النفقة بان النفقة من الزكاة الظاهر والاب أحق ومن النفقة الحاجة والام أحوج وكذا يقال في الصدقة اه وقد أجاز بعض المتأخرين كالسبكي والبارزي وبعض المتقدمين من الحنابلة كابن عقيل تبعه العلي بن الموفق وكان في طبقة الجليل ولاي العباس محمد بن اسحق السراج النيسابوري من المتقدمين اهداه ثواب القرآن له عليه الصلاة والسلام الذي هو تحصيل الحاصل والعز من عبد السلام من الجيزين وقال ابن تيمية لا يستحب بل هو بدعة وقال ابن فاضي شهية يمنع وابن العطار ينبغي أن يمنع وقال ابن الجزري لا يروي عن السلف ونحن بهم نقدي ثم قال وأجاب بعضهم بجوابه بل باستحبابه قياسا على ما كان يهدي اليه في حياته من الدنيا ولما طلب الدعاء من عروضي الله تعالى عنه وحث الامة على الدعاء له بالوسيلة عند الاذان ثم قال فان لم تفعل ذلك فقد اتبعت وان فعلت فقد قبل به اه كلام ابن الجزري وقال الكمال بن حنيفة الحسيني الاحوط

كثير من العوام خلفه عن الخواص وأكثر العلماء من ذكره فيما لهذه الامة على غيرهما من الأفراد والانتصاص ومن ذكر ذلك الزمخشري في الكشف في آخر سورة البقرة وفي سورة الاعراف والقرطبي والكواشي والنسفي في المدارك وأكثر الكتب الشرعية مشحونة بنقل ذلك قال السيوطي في الدر المنثور أخرج ابن أبي شيبة عن عائشة رضي الله عنها قالت دخلت على امرأة من اليهود فقالت ان عندك القصر من البول قلت كذبت قالت بلى انه يقرض منه الجلد والثوب فانجبرن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقت وانقل لذلك لا بعد ولا يحسن وقد اشهر في نقايه ان ثوبه أحدهم عن المعصية كانت يقتل نفسه وكان الجزاء فيهم

بقطع العضو المباشر للمعصية حتى تقطع المدا كبر بالزنا وكان جزاءه مثل عدمه وخطفه الفصاص ولم تكن الدية الترك مشروعة لهم فرغم هذا ذلك بركة كدعاء سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم حتى نزل جبرائيل بذلك عليه صلى الله عليه وسلم وقال له قد فعل ذلك وبك يا محمد والمسكران ذلك يدل بانكاره على قلة اطلاعهم وقصورهم عن مطالعة الكتاب مع كثرة ما في الوجود وكثرة ما عليها الفتن بها لا أعظم الله الوجود منهم ولا أحلى الكون من بركتهم أمين والله أعلم (سئل) عن كثرة على جميع الشريعة والحقيقة بخاري الشيخ حسن العار وري الانصاري عاروا البخاري في صحة قائل الانصار لكل نبي اتباع وانما اتباعك فادع الله أن يجعل اتباعنا مناه عن قوله قالت الانصار ان لكل قوم أئمة وانما أئمتنا فقال صلى الله عليه وسلم يجيبهم اللهم اجعل أئمتهم منهم أمراد الانصار رضي الله عنهم بالعرف ومنه صلى الله عليه وسلم أن تكون لذرارهم خاصة أم لتابعين لهم من ذريتهم ومن غير ذريتهم ما معنى ذلك وما

تأويله وما الذي يحمل عليه وما نقله عبد الله بن قتيبة في كتاب المعارف بقوله روى أشعث عن الحسن أنه قال كان حذيفة جلا من عسائره رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان شئت كنت من المهاجرين وان شئت كنت من الانصار هل هذا الخير مخصوص به فقط أم هو الى الآن مسدود لمن اختار أن يكون من أي حى أراد من احياء العرب (أجاب) قد فسر شيخ شيوخ مشايخنا حادثة الحفظ بالشرق والمغرب ابو الفضل احمد بن علي بن حجر في فتح الباري وكذلك العلامة الشيخ احمد بن محمد الخطيب القسطلاني في ارشاد الساري لشرح صحيح البخاري الاتباع بالخلفاء والموالي وكذلك غيرهما فظهر عمومهم للذاري والتابع لهم من ذريتهم وحلفائهم ومواليهم ولفظ ارشاد الساري ممزوج بالحديث الشريف (باب اتباع الانصار) بفتح الهمزة وسكون الفوقية وهم (٣٥٩) حلفاؤهم ومواليهم وسقط لفظ باب لابي ذر

وبه قال (حدثنا محمد بن بشار) العبدى مولاهم بن دار الحافظ قال (حدثنا غندر) محمد بن جعفر قال (حدثنا شعبة) بن الجراح (عن عمرو) بفتح العين ابن مرة الجلي أحد الاعلام الثقات روى بالارجاء أنه قال (سمعت أبا حمزة) بالحاء المهملة والراء طحطه بن يزيد من الزيادة مولى قرطبة بن كعب بالقاف العجمية المفتوحة والراء والظاء المشالة (عن زيد بن أرقم) أنه قال (قالت الانصار يا رسول الله لسلك نبي اتباع) بفتح الهمزة وسكون الفوقية وسقط لغير أبي ذر لفظ يا رسول الله (وانا قد اتبعناك) بضم الهمزة وتشديد الفوقية (فادع الله أن يجعل أئمتنا مناه) بقطع الهمزة وسكون الفوقية فيقال لهم الانصار ليدخروا في الوصية منا بالاحسان وغيره (فدعا)

عليه الصلاة والسلام (به) أي بالذي سألوا فقال كافي الرواية الا لا حقة اللهم اجعل أئمتهم منهم قال عمرو بن مرة (فميت) تخفيف الميم أي نقلت (ذلك الى ابن أبي ليلى) عبد الرحمن الانصاري عالم الكوفة (قال) ولاي ذر فقال (فقد زعم ذلك زيد) هو ابن أرقم وبه قال (حدثنا آدم) ابن اياس قال (حدثنا شعبة) بن الجراح (قال عمرو بن مرة) بضم الميم وتشديد الراء المسكونة (سمعت أبا حمزة) بالحاء المهملة والراء طحطه بن يزيد من الانصار) بنصير جليليان أو بدل من حنيفة قال (قالت الانصار) يا رسول الله (ان لكل قوم أئمة وانما أئمتنا مناه) فادع الله أن يجعل أئمتنا (قال الطبري الفاء تستدعي محذوفا أي لكل نبي اتباع ونحن أئمة فادع الله أن يكون أئمتنا أي حلفاؤنا وموالينا (منا) أي متعلمين منهم فني أنارنا احسان ليكون لهم ما جعل لنا من العز والشرف (قال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اجعل أئمتهم منهم قال عمرو) أي بن مرة الراوي (قد كرهه لابن أبي ليلى) عبد الرحمن (قال قد زعم) أي قال (ذلك) بغير لام (زيد قال شعبة) بن الجراح (أنظر زيد بن أرقم) وكأنه احتل

فإنه أن يكون أن يلى أراد بقوله قد رجم ذلك زيدا أي بدأ آخر كز يدن ثابت وظنه صحيح فقد رواه أبو نعيم في المستخرج من طريق
علي بن الجعد جازما وفيه التنبيه على شرف صحة الأخبار وصحة المجمع من أحب فتأمل تأثير الصحة في كل شيء حتى فواسق الطير بالصحة
وقعت على أي المولى حتى في الخطب بصحة الجار يعق من النار فذلك بصحة الأخبار اه كلامه ولا ريب أن الانصار وذو رايهم ومواليهم
عناقدوا موالاه إلى الآن وكذلك في أحياء العرب الكرام على الأستمرار والدوام والفقهاء والعلماء مصنفات في الفقه يقولون فيها كتاب
الرواوي يذكرون فيها كتاب الرواوي يذكرون فيه موالاة الموالاة في رام أحكام ذلك فليرجع إلى كتب الفقه لا سيما كتب الحنفية
فإن فيها المقنع وبداخله المشيع وفي نهاية (٣٦٠) ابن الأثير في بيع الانصار والعقبة بل الدم والدم والدم والدم أي انكم تطلبون بدى

وأطلب بدمكم ودمي ودمكم ورفع الصوت حتى لا يخفى معنى البيت وما أراد الشاعر بشعره فغير منهي عنه وقد روى عن عمر رضي الله
تعالى عنه أنه رخص في غناء الاعراب وهو صوت كالخدا يسمى النصب الا انه رقيق اه * (قائدة) * في
البرازية يتخاصم ضارب الحيوان لا بوجهه لا بوجهه لا بوجهه لا يخفى على المتدبر والمتدبر والمتدبر والمتدبر
أن في هذا إجماع ما ورد في الحديث الشريف تضرب الدابة على النفار ولا تضرب على العثار وعلى هذا
فالضمير في قوله أولًا لا بوجهه عائد إلى الضرب الذي دل عليه ضارب فهو من قبيل اعدوا أو أفر ب التقوى
أي الدابة فعنه حينئذ يتخاصم ضارب الحيوان أي ينهي عن ضربه حال كون ضربه لا على وجهه الذي
أباحه الشارع بأن تضرب الدابة على العثار مثلا لان العثار من سوء مسالك الركاب اللجام لمن الدابة فينهي
في هذه الحالة ضارب الحيوان عن ضربه وقوله ثانيا لا بوجهه أي لا يتخاصم ضارب الحيوان إذا كان ضربه
على وجه الضرب الذي أباحه الشارع بأن كان ضربه على النفار مثلا لان النفار من سوء خلق الدابة فتوجب
على ذلك فالضمير في قوله ثانيا لا بوجهه عائد إلى الضرب المدلول عليه بضارب أيضا وقد أشبه هذا النقي من
النقي ما وقع في الكافية من الاستثناء حيث قال فيطابق فيهما ما قصد إذا كان جنسا الا ان يقصد الانواع
وقوله الابو وجهه الضمير فيه عائد إلى الحيوان والمراد به حيث العضو وهو استثناء من النقي الثاني الذي دل
مفهومه على عدم تخصص ضارب الحيوان حيث ضربه مثلا على النفار الذي أباحه الشارع أي لا تجوز
تخصصه في هذه الحالة أي لا ينهي عن ذلك الا اذا ضربه على وجهه أي عضوه فإنه ينهي عن ذلك انتهى
الشارع عن الضرب على الوجه ولعل هذا الوجه الذي قصد صاحب البرازية من عبارته التي أغرب فيها
ولكل وجهه فهو مولها كذا رأيت بخط بعض الفضلاء قال في جواهر الفتاوى لو أن رجلا من أهل الاجتهاد
برئ من مذهبه في مسألة أو في أكثر منها باجتهاد لما وضع له من دليل الكتاب أو السنة أو غيرهما من الحجج
لم يكن ملوما ولا مذموما بل كان مأجورا ومجودا وهو في سعة منة وهكذا أفعال الأئمة المتقدمين فأما الذي
لم يكن من أهل الاجتهاد فانتقل من قول إلى قول من غير دليل لكن لما رغب من غرض الدنيا وشهوتهما فهو
مذموم آخر مستوجب التأديب والتعزير لارتكابه المنكر في الدين واستخفافه بدينه ومذهبه اه ونقل
السيوطي في رسالته السماعية بجزيل المواهب في اختلاف المذاهب من فصل الانتقال من مذهب إلى
مذهب وهو جائز إلى أن قال وأقول للمتأمل أحوال الاول أن يكون السبب الحامل له على الانتقال أمرا
دنيويا كحصول وظيفة أو مرتبة أو قرب من المولى وأهل الدنيا فهذا حكمه كما جازم فيس لان الأمور
بمقاصدها ثم له حالان الاول أن يكون عاريا من معرفة الفقه ليس له في مذهب امامه سوى ما شافى أو حنفي
كغالب متعمي زماننا رباب أو متناف في المدارس حتى أن رجلا سأل شيخنا العلامة الكافي رحمه الله

رسالة من مائة العذب اذ من ناله الا بظما فط لا استغناء عن كل مسبب فسأل الله سبحانه أن تكون بمن
سبقت له السعادة الابدية والسيادة الاخرية انه على كل شيء قدير وبالإجابة جدير بأئمة الحسن التي باسئلة • تروح القلب
تقضي بالمرات نعمتنا بلذيق القول فانشرح • من الصدور وفزنا بالمبرات فلا أبر من الدين القويم ولا • أشهى لنا من كلام
أهل العنايات أزال عناهم مالا عدا لها • فيما مضى وعاشا انه ياتي والله المذهب الابريز مع جل • من الجواهر عندي كالنوبات
وإلى السرا والوجهي كله سقم • وفي ما شاعروا السموات من كل هم وضعف واختلاف هوى • فيه الفساد بما فوق العبارات
لولا المشقة في الآلة لقد سقيت • لكان المرعى رديه بالذات اكن شاهد حاضرا فارت • نفع غايه حل المشقات
فيا الهي ختام الخبر رسلك • عبيد عبد خير الدين في الآتي لنفسه وجميع المسلمين ومن • منهم مضى وكذا يارب من ياتي

والله أعلم (سئل) في رجل مصري نزل بقرية من قرى فلسطين ومكث بها مدة سنين وانتقل من القرية إلى بلد غير هابا ولا دونه وفاء الله تعالى
والآن مشايخ القرية يريدون جبرأ ولادته على العود إلى القرية والسكنى بها هل لهم جبرهم شرعاً أم هم يرون يسكنون حيث شاؤوا (أجاب)
لا فائ بل جبرهم على العود إلى القرية والسكنى بها فان من تعسر عليه التوفر على التقوى والاحسان في وطنه فلها جبر إلى حيث يمكن فيه من
ذلك كما هو سنة الانبياء والصالحين كما نص عليه الفقهاء وأصحاب التفسير ومنهم أبو السعود العمادى مفتي الديار الرومية والله أعلم (سئل) في
رجل أوفد نارا في أرض ليست ملكه والرياح تهب إلى جانب قرية فوصلت إلى حرمها وأحرقت ما فيها من الأكاداس هل يضمن أم لا
(أجاب) نعم يضمن حيث أوفد والريح مضطربة كما هو مصرح به في كثير (٣٦١) من المتون والشروح والفتاوى واعلم

تعالى مرة يكتبه على قصة تعليلها لولاية أول وظيفة تشتر بالشيوخية فقال له ما مذهبك فقال مذهبي حنفي
وطعام يعني وظيفة أماني الشافعية أو المالكية أو الحنابلة فان الحنفية في الشيوخية لا خبر لهم ولا طعام فهذا
أمره في الانتقال أخف لا يصل إلى حد التحريم لانه إلى الآن عاى لا مذهب له بحقه فهو يستألف مذهباً
جديداً ناهيما أن يكون فقها في مذهب ويريد الانتقال لهذا الغرض فهذا أمره أشد وعندي انه يصل إلى
حد التحريم لانه تلاعب بالأحكام الشرعية لمجرد غرض الدنيا • الحال الثاني أن يكون الانتقال لغرض
ديني وله صورتان الاول أن يكون فقها في مذهب وقد ترجع عنده المذهب الآخر لما رآه من وضوح أدلته
وقوة مداركه فهذا إما يجب عليه الانتقال أو يجوز كما قاله الرافي ولهذا لما قدم الشافعي مصر تحول
أكثر أهلها شافعية بعد أن كانوا مالكية والثانية أن يكون عاريا من الفقه وقد اشتغل بمذهبه فلم يحصل منه
على شيء ووجد مذهب غيره سهلا عليه سريعا ادراكه بحيث يرجو التفقه فيه فهذا يجب عليه الانتقال قطعا
ويحرم التخلف لان التفقه على مذهب امام من الأئمة الأربع خير من الاستمرار على الجهل وليس له من
المذهب سوى اسم حنفي أو شافعي أو مالكي فالتمذهب على مذهب أي امام كان خيرا من الجهل بالفقه على
كل المذاهب فان الجهل بالفقه تقصير كبير وقل أن تصح معه عبادة وأطن هذا هو السبب لتحول الطحاوي
حنفيا بعد أن كان شافعيا فإنه كان يقرأ على خاله المزني فاعتصم عليه الفهم يوما فحلف المزني انه لا يجيئ عنه
فانتقل حنفيًا ففتح عليه وصنف كتابه شرح معاني الآثار فكان أذق في علمه يقول لو عاش خالي كفر عن
يمينه قال بعض العلماء وقد حكى هذه الحكاية لاحف على المزني لان مراده لا يجيئ عنه شيء في مذهب
الشافعي قلت ولا يستنكر ذلك فرب شخص يفتح عليه في علم دون علم وفي مذهب دون مذهب وهي قسمتان
الله تعالى وكل ميسر لما خلقه وعلامة الأذن التيسير • الحال الثالث أن يكون الانتقال لا لغرض ديني
ولا لغرض دنيوي بل مجرد عن قصد هذا الجور للعالم ويكره أو يمنع للفقيه لانه قد حصل فقه ذلك المذهب
ويحتاج إلى زمن آخر لتحصيل فقه هذا المذهب فيشغله ذلك عما هو الأهم من العمل بما تعلمه وقد يقتضي
العمر قبل حصول المقصود من المذهب الثاني فالاولى ترك ذلك انتهت عبارة الرسالة قال الامام العيني في
شرحيه على صحيح البخاري في باب ما جاء في النوم التيء والبصل والكرات قلت العلة أذى الملازمة وأذى
المسلمين فيختص النهي بالمساجد وما في معناها ولا يختص بمسجده عليه الصلاة والسلام بل المساجد كلها
سواء عمارة أو رابية مساجد نابلج وشذ من خصه بمسجده عليه الصلاة والسلام ويلحق بما نص عليه في
الحديث كل ماله رائحة كريمة من الماء كولات وغيرها أو ما يخص الثوم هنبا لذكر وفي غيره أيضا
بالبصل والكرات لكثرة أكلهم لها وكذلك الحق بذلك بعضهم من يقبح تجار به حرج له رائحة وكذلك

(٤٦) - (فتاوى حامديه) - (ثاني) والحالة هذه والله أعلم (سئل) في قوم يقتلون الجواميس وليس فيهم من ياتى
منها ورعها الكلال المباح وجاعة تعرضون لهم ويكافونهم إلى شيء من المال والحين جبرأ عليهم فهل هو حلال أم حرام لارحله لخره
فيوصف آكله بالفسق ومستهله بالكفر أم لا (أجاب) تناول ذلك حرام باجتماع المسلمين قال صلى الله عليه وسلم المسلم أخو المسلم لا يظلمه وقال
صلى الله عليه وسلم كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه وقال صلى الله عليه وسلم كما كان ربه أنه قال يا عبدي ادي في حرمتي القلم على
فسي وجعلته بينكم بحر ما لا تملأوا لانه لا خلاف في حرمة مال الغير قطعا واختلاف في تكفير مستهله والاصح عدمه لكن مع الاتفاق على أنه كبيرة
موجبة للفسق لا يقتضيها الاذو جراءة على الله تعالى في انتهاك محارمه عمن الله والمسلمين من ذلك والله أعلم (سئل) في رجل شاب في طلب
العلم الشريف وفضل حتى تصرف في التدريس والتصديق قد جمع مجلس برجل جاهل يدعي أنه قرئى فارتفع عليه وأراحه عن موضعه وجلس

فوقه من بعد عليه فقال طالب العلم ليس لك أن تجلس فوق العلماء لأنك جاهل وأنا أعرّفك وأعرف أباك وغضب غيره على العلماء والعلم فرفعه بسبب ذلك للنمرط ولبعض فضاء العهد فبسبب ذلك وغرمه بالاعطاش فهل يلزمه بسبب ما ذكرته وأتفرع من لكونه ماتكامل الاحقا ولا ينطق الاصدقاوا اذا قلتم لاهل يضمن الرفع لما غرمه بغير وجه ان تعذر الاخذ من المغموم وهل اذ رفع أمره لقادر على استرداد المال الذي غرمه ممن غرمه يفترض على القادر ان يرضاه من آخذه لكونه ظمأ لا (أجاب) اعلم أولاً أنه يحرم على الجاهل التقدم على العالم حيث اشعر تقدمه بنزول درجته عند العامة لخالفته لقوله عز من قائل رفع الله الذين آمنوا منكم والذين آتوا العلم درجات وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما العلماء درجات فوق المؤمنين بسبع مائة (٣٦٣) درجة ما بين كل درجتين مسيرة خمسمائة عام وقوله تعالى هل يستوى الذين يعلمون

والذين لا يعلمون وهذا يجمع عليه فاذا علمته علمت أن المتقدم قد ارتكب معصية واذا ارتكب المعصية يعزى وللمتقدم عليه مباشرة بنفسه حال الارتكاب اذ يقبض كل أحد حال المباشرة ولانه انتصار بعد الظلم وهو ما دون فيه بقوله تعالى وان انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل ولا شك أن الجاهل ظلم طالب العلم بتقدمه عليه فله الانتصار بمثل هذه الالتفات بل وبما هو فيها مما ليس فيه قذف وكونه قريناً لا يبع له التقدم على ذي العلم مع جهله اذ كتب العلم طاعة فتقدم العالم على القرني ولم يفرق سبحانه وتعالى بين القرني وغيره في قوله تعالى هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقد صرحوا بان حق العلماء على الجاهل حتى الاستاذ على التلميذ

والذي لا يعلمون وهذا يجمع عليه فاذا علمته علمت أن المتقدم قد ارتكب معصية واذا ارتكب المعصية يعزى وللمتقدم عليه مباشرة بنفسه حال الارتكاب اذ يقبض كل أحد حال المباشرة ولانه انتصار بعد الظلم وهو ما دون فيه بقوله تعالى وان انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل ولا شك أن الجاهل ظلم طالب العلم بتقدمه عليه فله الانتصار بمثل هذه الالتفات بل وبما هو فيها مما ليس فيه قذف وكونه قريناً لا يبع له التقدم على ذي العلم مع جهله اذ كتب العلم طاعة فتقدم العالم على القرني ولم يفرق سبحانه وتعالى بين القرني وغيره في قوله تعالى هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقد صرحوا بان حق العلماء على الجاهل حتى الاستاذ على التلميذ

وأنت عليه بحرمة تقدمه على استاذة ما علمت هذه المقدمة التي لا راع لاحد فيها قطع بعدم لزوم التعزير على طالب اختلاف العلم وعدم حجية شكرى خصمه ورفعه لمقرم عادة وهو موجب للضمان على ما عليه الفتوى حسماً لمادة الفساد وما وجوب الاسترداد على القادر مع عدم من الحديث من رأى منكم منكراً فليغيره الحديث الى الآخر والظلم بحب اعدائه ومجرم تعزير به ولا شك أن أخذ المال منه ظلم فوق ظلمه السابق له بغيره شرعاً لمفروض على ولادة الامور ان يقابلوا على ما تخرجوا وادعوا والله أعلم (سئل) في الرجل الجاهل هل له التقدم على الشيخ العالم واذا كان له العلم الصاري تعلم فيسبهم واليهود حاداهم وأمان علماء المسلمين فان لم تكرمي لذي قار كرمي لعلني دني اكرامه وتقدم عليه مستحبه وبالعلم الشريف هل باحتقار العلم الشريف وبالعلم بكفر وتين وزجانه ويجري عليه احكام المرفعين ثم لا (أجاب) ليس لجاهل أن يتقدم على الشيخ العالم بل وليس للشيخ الجاهل ذلك وقد صرح علماء نازحهم انه تعالى أن لا تهاب العالم

أن يتقدم على الشيخ الجاهل لانه افضل منه قال الله تعالى هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ولهذا قدم في الصلاة فهو أحد ركن الاسلام وهي ثلاثة الايمان وقال الله تعالى وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم فان اراد بولي الامر العلماء في أصح الاقوال والمطاع شرعاً مقدم وكيف لا يتقدمون والعلماء ورثة الانبياء عليهم الصلاة والسلام على ما جاء به السنة كذا صرح الزياحي وغيره وفي البرازية والتب العالم يتقدم على الشيخ غير العالم قال سبحانه وتعالى رفع الله الذين آمنوا منكم والذين آتوا العلم درجات فالرافع لما كان هو الله تعالى بدرجتين احدهما درجات العلم فمن يضعه يضعه الله في جهنم والعالم يقدم على القرني غير العالم والدليل على ذلك تقدم الصهرين على الخنثين وان كان الخنثي أقرب نسباً منهم قال الزندوسني حق العالم على الجاهل وحق الاستاذ على التلميذ واحد (٣٦٣) على السواء وهو أن لا يتقدم بالكلية عليه ولا يجلس مكانه وان غاب لا يرد عليه كلامه ولا يتقدم عليه في مشيه والنقل في المسئلة كبير بطول كره وأما الاستخفاف بالعلم والعالم في النظم الوهابي ولكن به من يستخف مكفر كدابه لفظه الفقيه يصغر قال العلامة عبد البر مسئلة هذا البيت وان كانت مشهورة عند الحنفية الا اني لم ألقها الا في الحارثي القدسي قال ومن استخف بالنبي أو بني من الانبياء يكفر وكذا من استخف بالعلماء العاملين أئمة الدين والشريعة يروى أن من قال افقيه فقيهه بالتصغير على وجه التحقير يكفر والكلام في ذلك يطول وفيما كتبتاه كفاية ان شاء الله تعالى والله أعلم (سئل) في قرية بها تجزيتون ومغرم القرية يدور عليه أئمة ائمة فهل اذا انتقل من شخص

اختلف الناس في قتل الجراد قال بعضهم لا يجوز قتله وقال أهل الفقه كلهم لا بأس بقتله فأما من كره قتله قال لانه خلق من خلق الله يأكل من رزق الله تعالى ولا يجري عليه القلم وأما من قال لا بأس به فسلان في تركه افساد الاموال وقدر خص النبي صلى الله عليه وسلم قتل المسلم اذا أراد أخذه لاله الجراد اذا أراد افساد ماله فهو أولى أن يجوز قتله ألا ترى انهم اتفقوا انه يجوز قتل الحية والعقرب لانهما يؤذيان الانسان وكذلك الجراد كذا في بسـتان أبي الليث اهـ فصرح عبارة هذين الامامين انه اذا تعين احراقه طريقاً لدفعه جاز احراقه عند السادة الشافعية رضي الله تعالى عنهم وفي هذه السنة أعني سنة تسع وخمسين ومائة وألف جاع من الجراد شئ كثير بدمشق وقد قتل أهل دمشق شياً كثيراً منه في السنة المذكورة كورة اللهم اقبل بكارها وأمت صفارها وأفسد بيضها وادفع شرها عن أرقاق المسلمين بجاه النبي الامين وآله وصحبه أجمعين وقد رأيت مؤلفاً حسناً في الجراد للشيخ محمد الجنبلي الرجبي الدمشقي الشيباني أتى فيه بالفوائد الحسان عليه من الله تعالى الرحمة والرضوان سمى الارشاد في الجراد (فائدة) في الذخيرة والمغني وبستان أبي الليث الامر بالمعروف على وجوه ان كان يعلم بأكثر رأيه انه لو أمر بالمعروف ويتعففون ويتعففون عن المنكر فالامر بالمعروف واجب عليه لا يسعه تركه ولو علم بأكثر رأيه انه لو أمر بالمعروف يقتدونه ويستوفونه فتركه أغضل وكذا لو علم أنهم يضر بونه ولا يصبر على ذلك وتوقع بينهم العداوة أو يجمع منهم القتال فتركه أفضل ولو علم انه يصبر على ضربهم ولم يشك الى أحد فلا بأس به وهو مجاهد ولو علم أنهم لا يقبلون منه ولا يخافون من باولاشتماءه وبالخير والامر بالمعروف أفضل وذكره المحبوبي مطلقاً فقال الامر بالمعروف واجب أو فرض اذا غلب على ظنه أنهم يتركون الفسق بالامر ولو غلب على ظنه أنهم لا يتركون لا يكون انما في تركه من البناء شرح الهداية للعلامة العيني من أواخر كتاب الغصب * (فائدة) * أخرج البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قالوا المشركين وفرو واللهم وأخفوا الشوارب قال في النهاية احفاء الشوارب أن يبالغ في قصها قال الشيخ ولي الدين العراقي في شرح سنن أبي داود الحكمة في قص الشوارب أمر ديني وهو مخالفة شعار المجوس في اعفائه كما ثبت التعليق به في الصحيح وأمر ديني وهو تحسين الهيئة والتنظيف مما يعلق به من الدهن والاشياء التي تلتصق بالجل كالعسل والاشربة ونحوها وقد يرجع تحسين الهيئة الى الدين أيضاً لانه يؤدي الى قبول قول صاحبه وامثال أمره من أرباب الامر كالسلطان والمفتي والخطيب ونحوهم ولعل في قوله تعالى وصوركم فأحسن صوركم إشارة البهاقانه يناسب الامر بما يزيد في هذا كأنه قال قد أحسن صوركم فلا تشوهوها بما يقبها وكذا قوله تعالى حكاية عن ابليس ولا تمسهم فليغيرن خلق الله فان ابقاء ما يشوه الخلقة تغييرها

الى شخص يلزمه غرمه ولا يجوز تحميله لمن انتقل عنه أم لا (أجاب) حيث كانت الامانة متعلقة به فهي دائمة اذ قد صرحوا بان الغرامات ان كانت لحقها الاملاك فالقسمة على قدر المال وان كانت لحقها النفس فهي على عدد الرؤوس وقزع عليه الولوالجي تغرم السلطان أهل قرية فانها تقسم على هذا والله أعلم (سئل) فيما يقتله أو باب الحرف من أن كل من نسب حرقته الى صاحبها الذي اخترعها لا يعتد به ولا يحل له تعاطيها ويحرم عليه تناول أجره عمله فيها كالحياطة الى ادريس والبجارية الى نوح والخلقة الى سليمان الفارسي وسياسة الخيل الى قنبر ونحو ذلك ويعتقدون ذلك شيئاً يسمى الشكندهم وهو أن تجتمع أهل الحرف الذين في البلدة فيخذلهم من يريد الشد طعاماً ولغيرهم ممن حضر المجلس وربما أجهد ذلك وتدين عنه وشق عليه الى الغاية ويدفع الى رجل يسمى شيخ الصنعة خلعة على أجازته له بالعمل الى غير ذلك من البدع التي لم ترد في كتاب ولا سنة ولا مله ولا تحله هل يجب أذى ذلك الى تكليف الفقهاء من ذوي الحرف يمنع شرعاً يجب

منهم من الحرف على أن باب الحرف من الفقر أو العجز عن غيرهم من الضرر أو لا يضره وامتنع عنه كونه بدعة أم لا (أجاب) نعم منع
شرا إذا فعله والمعتد به كل قد جاء به العال كثر أهل الحرف لا يعلمون من هو أول من بحر فته احترف وفي ذلك ضرر عظيم وحجر ومنع أكثر
المحترفين عن حرفهم الذي أقيم بينهم وتكليف المحترف إلى ما عساه لا يقدر عليه ومن القواعد المقررة الضرر يزال مع كون ما ذكر من
البرع هو رد وقدره عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد
رواه البخاري ومسلم وأبو داود ولفظه من صنع أمر على غير أمرنا فهو رد وابن ماجه وفي رواية لمسلم من عمل في أمرنا ما ليس منه فهو رد وفي
الحديث وشرا لا ور محمد بنهما وكل محدثة (٣٦٤) بدعة وكل بدعة ضلالة وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إنما

أخشى عليكم شيئين أحدهما أن يكون تغييرا لحسنه إذ كثر ذلك كله الشيخ أتى الدين السبكي ومقتضاه تأدي السنة بحصول مسمى القص
ليكن في الصحيحين من حديث غير أحفوا الشوارب وهو دال على استحباب قدر زائد على القص ويساعده
المعنى الذي شرع قص الشارب لأجله وهو ما يخالفه شعار الجحوس أوزوال المفاسد المتعلقة ببقائه فأخذ
بعضهم بظاهر قوله أحفوا وذهب إلى استئصاله وحلقه وليس ذهب ابن عمر وبعض التابعين وهو قول
الكوفي ومنع آخرون الحلق والاستئصال وهو قول مالك واختاره النووي وفي المسئلة قول ثالث أنه تخير
بين الأمرين حكاه القاضي عياض اه وقال الحافظ ابن حجر في شرح البخاري ورد الخبر بلفظ القص في
أكثر الأحاديث وورد بلفظ الحلق في رواية النسائي وورد بلفظ جز واعتد مسلم ولفظ أحفوا وبلفظ
أنهم كوا وكل هذه اللفاظ تدل على أن المطلوب بالمبالغة في الإزالة لأن الجز وهو بالجيم والرائي التقيية قص
الشعر والصوف إلى أن يبلغ الجذ والاحفاء بالمهملة والفاء الاستقصاء ومنه حتى أحفوه بالمسئلة قال أبو
عبد الله الهروي معناه أنزوا الجز بالبشرة قال الخطابي هو بمعنى الاستقصاء والنهك بالنون والكاف المبالغة
في الإزالة قال البخاري لم أر عن الشافعي في ذلك شيئا منصوصا وأجابته الذين رأيناهم كالزبي والربيع
كانوا يحفون وما أنظهم أخذوا ذلك الأعمه وكان أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه يقول إن الاحفاء أفضل من
القص وأغرب ابن العربي فنقل عن الشافعي أنه يستحب حلق الشارب وقال الأثرم كان أحمد يحسني
شاربه أحفاء شديد أوصى على أنه أولى من القص ولا تعارض فإن القص يدل على أخذ البعض والاحفاء
يدل على أخذ الكل وكلاهما ثابت في خبر فمما شاء من بلوغ المآرب في قص الشارب للعلامة السيوطي
رحمته الله تعالى وسئل المؤلف فقال

أيا جميع الآداب والعلم والنجاة * ومن قد حوى من كل فن بلا من
لما شارب قد نص مع شاعر حلية * وأبق شعر الجفن مع قاب قوسين
لعمرك لما طال عن حد قدره * فأوجب أن يلقي بحسد وحتين
وذلك لما طاب في الحسن واكتفى * بموضعه جبا فلا حلق بالعين
* فائدة * من مات على الكفر أربع لعنة الأولاد رسول الله صلى الله عليه وسلم لثبوت أن الله تعالى
أحياهم له حتى آمن به كذا في الأشباه عن مناب الكردى وجه الله تعالى وقد ذكر هذا الحديث طائفة
من الحفاظ ولم يفتوا من طعن فيه وهو ضعيف لا موضوع حتى قال بعض الحفاظ
جبا لله النبي من يفضل * على فضل وكان به روقا * فأحيائهم وكذا آياه
لايمان به فضلا لطيفا * فسلم فالقديم بذقير * وإن كان الحديث به ضعيفا

وحاشي الله تعالى أن يكلف عبدا ضعيفا عدم جواز عمله في حرفة تباين هذه التكليف الشاقة وأن
لا يسوغ له الاحتراف الأبعد آياته بجميع ذلك وما ذلك الاضلال لا يرضاه المهيمن المتعال والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أبوين
وزوج بنت صغيرة وعن تركتهن جلتها مهرها المتأخر بدم تزوجها المذكورة فنصب القاضي جدا الصغيرة لا مهرها وصياح وجود الأب والجد
أب الأب فباعها من الأسباب لا يباين معلوم بدمته العشرة باني عشر في كل منوط طلب منه وهذا على ذلك فقال الجد الأب الجدري
الفلاية رهن به ولم يقبض وماتت بالبنت لأن تركته ماتت أبوه عن ابن ومضى على ذلك مدة سنين والآن الجد لام يطلب من ابن الجد الراهن
وأمن المال ورجمه عن السنين الماضية الخالي من حيلة الربا ويريد بيع الدار في الحكم الشرعي (أجاب) كل ما ذكره من مبادلتين علمائنا
أما نصب القاضي جدا الصغيرة لا مهرها فقد صرح علمائنا أن ولاية القاضي متأخرة عن ولاية الأب وهو يعنون به وصي الأب فكيف ينصب

أخشى عليكم شيئين أحدهما أن يكون تغييرا لحسنه إذ كثر ذلك كله الشيخ أتى الدين السبكي ومقتضاه تأدي السنة بحصول مسمى القص
ليكن في الصحيحين من حديث غير أحفوا الشوارب وهو دال على استحباب قدر زائد على القص ويساعده
المعنى الذي شرع قص الشارب لأجله وهو ما يخالفه شعار الجحوس أوزوال المفاسد المتعلقة ببقائه فأخذ
بعضهم بظاهر قوله أحفوا وذهب إلى استئصاله وحلقه وليس ذهب ابن عمر وبعض التابعين وهو قول
الكوفي ومنع آخرون الحلق والاستئصال وهو قول مالك واختاره النووي وفي المسئلة قول ثالث أنه تخير
بين الأمرين حكاه القاضي عياض اه وقال الحافظ ابن حجر في شرح البخاري ورد الخبر بلفظ القص في
أكثر الأحاديث وورد بلفظ الحلق في رواية النسائي وورد بلفظ جز واعتد مسلم ولفظ أحفوا وبلفظ
أنهم كوا وكل هذه اللفاظ تدل على أن المطلوب بالمبالغة في الإزالة لأن الجز وهو بالجيم والرائي التقيية قص
الشعر والصوف إلى أن يبلغ الجذ والاحفاء بالمهملة والفاء الاستقصاء ومنه حتى أحفوه بالمسئلة قال أبو
عبد الله الهروي معناه أنزوا الجز بالبشرة قال الخطابي هو بمعنى الاستقصاء والنهك بالنون والكاف المبالغة
في الإزالة قال البخاري لم أر عن الشافعي في ذلك شيئا منصوصا وأجابته الذين رأيناهم كالزبي والربيع
كانوا يحفون وما أنظهم أخذوا ذلك الأعمه وكان أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه يقول إن الاحفاء أفضل من
القص وأغرب ابن العربي فنقل عن الشافعي أنه يستحب حلق الشارب وقال الأثرم كان أحمد يحسني
شاربه أحفاء شديد أوصى على أنه أولى من القص ولا تعارض فإن القص يدل على أخذ البعض والاحفاء
يدل على أخذ الكل وكلاهما ثابت في خبر فمما شاء من بلوغ المآرب في قص الشارب للعلامة السيوطي
رحمته الله تعالى وسئل المؤلف فقال

أيا جميع الآداب والعلم والنجاة * ومن قد حوى من كل فن بلا من
لما شارب قد نص مع شاعر حلية * وأبق شعر الجفن مع قاب قوسين
لعمرك لما طال عن حد قدره * فأوجب أن يلقي بحسد وحتين
وذلك لما طاب في الحسن واكتفى * بموضعه جبا فلا حلق بالعين
* فائدة * من مات على الكفر أربع لعنة الأولاد رسول الله صلى الله عليه وسلم لثبوت أن الله تعالى
أحياهم له حتى آمن به كذا في الأشباه عن مناب الكردى وجه الله تعالى وقد ذكر هذا الحديث طائفة
من الحفاظ ولم يفتوا من طعن فيه وهو ضعيف لا موضوع حتى قال بعض الحفاظ
جبا لله النبي من يفضل * على فضل وكان به روقا * فأحيائهم وكذا آياه
لايمان به فضلا لطيفا * فسلم فالقديم بذقير * وإن كان الحديث به ضعيفا

وصياح وجود الأب الصالح للصرف وأما قول الجدري الفلاية رهن ولم تنسأ فلأنه لا عبرة بالرهن بدون القبض قال عز من قائل
مقبوضة فقول الجدري الفلاية رهن به أو هي رهن أو جعلتها رهنا ولم تقبض هذ ولا عبرة به وأما مطالبه الابن بوفاء دين على أخيه
مفلسا فلا قائل به إلا يلزم أحد أوقاعين أحدهما لو كان أباه أو أبنا والزامه برج السنين الماضية الخالي من حيلة شرعية فيجب من جميع ما تقدم
فيه والله أعلم (سئل) في رجل مات وعليه ديون مستقرقة لا تفي تركته بما يريد القضاة أن يلزموا أخاه بوفائها جميعا هل يلزمه ذلك أم لا (أجاب)
حيث ضاقت تركته عن وفاء ديون الميت ليس على وارثه الا تسليم تركته ولا يلزمه وفاء جميع ما عليه من الدين والله أعلم (سئل) في رجل سكن
مع زوجته في دار أمها وهي خراب فعمرها باذن ما كتبها وماتت المالكة فهل العمارة (٣٦٥) ملك الباني أم ملك الأخت وما الحكم فيها

فيعمل به في فضائل الأعمال ومن جلتها هذا كيف وقد ورد أحاديث دالة على طهارة نسبه الشريف عليه
الصلوة والسلام من دنس الشرك وشين الكفر ومحل كون الإيمان لا يرفع بعد الموت في غير الخصوصية
وقد صرح به عليه الصلاة والسلام ردت عليه الشمس بعد مغيبها فإدراك الوقت حتى صلى في الوقت العصر كرامة له
عليه الصلاة والسلام وسئل القاضي أبو بكر بن العربي أحد أئمة المالكية رحمه الله تعالى عن رجل قال إن
أبا النبي صلى الله عليه وسلم في النار فأجاب بانه ملعون لأن الله تعالى يقول إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم
الله في الدنيا والآخرة قال ولا أذى أعظم من أن يقال عن أبيه أنه في النار وقال الإمام السهيلي رحمه الله
تعالى في الروض الانف وليس لنا نحن أن نقول ذلك في أبيه عليه الصلاة والسلام لقوله عليه الصلاة
والسلام لا تؤذوا الأحياء بسبب الأموات والله تعالى يقول إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا
والآخرة وقد أمرنا أن نغسل الناس إذا ذكروا أصحابه رضي الله تعالى عنهم بشي يرجع إلى العيب أو النقص
فيهم فلا نغسلهم ونكف عن أبيه أحق وأحرى إذا تقرر ذلك في المسلم أن يغسل لسانه عما يحل
بشرف نسب نبيه عليه الصلاة والسلام بوجه من الوجوه ولا يخفى في أن إثبات الشرك في أبيه انحلال
ظاهر بشرف نسب نبيه الطاهر وجعله هذه المسائل ليست من الاعتقادات فلا حظ للقلب فيها وأما
اللسان فحقه الامسالك عما يتبادر منه النقصان خصوصا عند العامة لأنهم لا يقدرون على دفعه وتذركه
هذا خلاصتها في هذا المقام من المقال وقد أتت العلامة الخفاجي بوجه آخر نظم وفيه أيضا الصواب فقال

لوالدي طه مقام عسلا * في جنة الخلد ودار الثواب
وقارة من فضلاته * في الجوف تنجي من أليم العقاب
فكيف أرحامه قد غدت * حاملة تصلي بنار العذاب
لأن فضله عليه الصلاة والسلام طاهرة كما حرم به البغوي وغيره وهو المعتمد لأن أم أيمن بركة الحبشية
شربت بوله صلى الله عليه وسلم فقال إن بلغ النار بطنك صحبه الدار فطنى وقال أبو جعفر الترمذي دم النبي
صلى الله عليه وسلم طاهر لا تآب طيبة شربه وفعل مثل ذلك ابن الزبير وهو غلام حين أعطاه النبي صلى الله
عليه وسلم دم حمامته ليدفنه فشر به فقال له النبي صلى الله عليه وسلم من خالط دمه دمي لم تمسه النار وهذه
الاحاديث المذكورة في كتب الحديث الصحيحة وذكرها فقهائنا وتبعهم الشافعية كالشريفي في شرح
الغاية وفقهاء المالكية والحنابلة فكانت كالجموع عليها حيث ثبت أن فضله عليه الصلاة والسلام تنجي
من النار فكيف من ربي من دمها وجرها وربي في بطنها ومن كان أصل خلقته الشريفة منه يدخل النار هذا
ما جرى به لسان القلم والله سبحانه وتعالى أعلم * مسألة أخرى أئمة اعلام بخرم شرب الدخان المشهور فهل

(سئل) في رجل له ولادة على بلد ودر عليه ضيف فكافله فطرح على أهل البلد غرامة عوض ذلك هل له ذلك أم لا كونه طامعا بعباده
(أجاب) ليس له ذلك بل هو طامع محض يجب اعدامه ويحرم نشر براهج الممل والتحل بل ومن لا يتحل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
والله أعلم (سئل) في رجل مات في طريق الحج وترك أمتعة ولم يكن رفيقه أن يستطلع رأي القاضي خوف الضمة عليها فحملها إلى مكة المشرفة
وأشهاد أنه ليس متبرعا بموتة الحل والجلباية عليها باعها بمائة درهم فباعها في مكة المشرفة عن
الحفظا فخرجت اللصوص وأخذوا بعض الوديعه ففروا فهل هذا الرفيق أمين محض بمن ألقى الرج نوب غيره في حجة فبإك الإبداع ولا يصح
أم لا وهل له الرجوع بموتة الحل والجلباية على الورثة حيث لم يكن استطلاع القاضي وأشهد أم لا (أجاب) نعم هو أمين محض لأنه محض في فعله
قال جل من قائل ما على الحسين من سبيل فانتفى عنه الضمان بهذا الفعل الجليل وصرح علمائنا رحمهم الله تعالى بأن المنفعة إذا ماتت بالبادية

انفق الباني على العمارة
المد كورة أم لا (أجاب)
حيث عمر باذن المالكة
فالعامة لها والنفقة دين
عليها فبرج مع ما في تركتها
ورثت العمارة وورثتها
والحالة هذه والله أعلم
(سئل) في دار مشتركة
بين اثنين أذن أحدهما
للآخر بالانفاق عليها
ومات الآخر هل للمنفق
الرجوع في تركتها أنفق
على حصته أم لا (أجاب)
نعم له الرجوع والحالة هذه
والله أعلم (سئل) في رجل
له على آخر ثلاثة قروش
أجرة أرض وأثناعشر قرشا
ونصف عن حنطة أقسم
بأنه إن دفع له عن الحنطة
يبرئه عن أجرة الأرض فهل
للقاضي جبره على ذلك إذا
امتنع أم لا (أجاب) ليس
للقاضي ذلك إذا تصح
الدعوى فيه لا سيما مع
جواز امتداده وعدم
الفورية فيه والله أعلم

فأصاحبه أن يبيع جاره ومثله ويحمل الدراهم إلى أهله صريحه في التثنية عاز بالتحذير في جامع الفصولين في الخامس
والثلاثين في التصرف في الاعيان المشتركة للشرىك أن يأخذ حصته ويوقف حصته الغائب فيما يباعه من غرة الكرم وإذا قدم الغائب ان
شاء أجاز بيعه وان شاء ضمنه فثبت قول البائع فيها ولا يضمن ما أخذته للصوم حيث كان لا بداع عذراً أو جبه والقول قوله لانه
أمين والحالة هذه فلا ضمان عليه ولو أن الورثة لم يرضوا ببيعهم وردوه وضمنوه فبما يبيع يكون القول قوله في قيمته بيمينه فيضمن بقدر ما يقول
لأن كراهة الزيادة عليه ولا شك شال في أن له الرجوع عما لا بد منه من مؤنة الجلب والجباية هذه والله أعلم (سئل) عن آزر هل هو اسم لوالد
الخليل على نبينا وعليه صلاة الملك الجليل (٣٦١) (أجاب) في القاموس آزر كهاجر اسم عم إبراهيم وأما بوه فانه تاريخ وفي تاريخ الخبلي

وإبراهيم بن تاريخ وهو
آزر في تفسير الجلالين في
قوله تعالى وإذا قال إبراهيم
لايبيه آزر قال هو لقبه
واسمه تاريخ وفي شرح
الهمزة لابن جرير ولا يرد
على الناظم آزر فانه كافر
مع أن الله تعالى ذكر في
كتابه العزيز أنه أبو إبراهيم
صلى الله عليه وسلم وذلك
لأن أهل الكتاب أجعوا
على أنه لم يكن أباه حقيقة
وانما كان عمه والعرب
تسمى العم أباً في القرآن
ذلك قال تعالى وآل آباءك
إبراهيم واسم عمه مع أنه عم
يعقوب بل لم يجمعوا على
ذلك وجب تأويله بذلك
جمعاً بين الأحاديث وأما من
أخذ بظاهره كالبيضاوي
وغیره فقد تساهلوا
والحاصل أن المسئلة طويلة
الاذيال واسعة الدلائل
كثيرة الأقوال والله أعلم
بحقيقة الحال (سئل) من
بيت المقدس من المرحوم
الشيخ صالح الدجاني بما

صورته المرحوم من خطبة العلوم العليم بالمنطق والمفهوم أن بين لنا التمام بوطنة التي عدها الحريري هاء في حالة الدرج لم
والوقف وجعلها هاء في الحالتين غير مجمعة وان كانت منقوطة قال في المقامات الخفاء وهي التي امتحن في انشاءها وقيل له في حالة الامتحان أنشئ
رسالة حروف احدى كتبها بعمها فقط وحروف الاخرى لم يجمعن فقط قال منها وأطراح ذي الحرمة في بحر من بني الامال بني وقال منها بقيت
لاماظة حب واعطاء نسب ومداداة شجن ومداداة في الحرفة ومحرمة واما طمة ومداداة في الكامة التي حروفها غير مجمعة في
حالة الدرج كجاري وقال في الرسالة الرقطة وهي التي التزم فيها حرف منقوط وحرف غير منقوط ليس بواجب عندهم زسير بل ينف عقبة وقال
منها من وضع ندى لبانه خص بافاضة شنهاته ومنها اذا جاش خطبة فلا يوجد قائل ومنها ما قلوما فلا خلا ذاب جمعة بمثل خصب وقال في
خطبته التي التزم فيها عدم النقط في جميع ألفاظها منها الام مداداة الله ومواسلة السهو والجراح كلام الحكيم ومعاصاة الله السماء أما
قوله الامام هو غير الدين أبو عبد الله الرازي والمحصل اسم كتابه في أصول الفقه اه منه

الساعة موعدهم والساهرة مورد كم أما أهوال الطامة لكم مرصده أما دار العصاة الحطمة المؤصدة الاوحم الله امر أملك هواه وأحكم
طاعة مولاه وعمل مادام العمر مطاوعا والدهر موادعا والصحة كماله والسلامة حاصله الى أن قال وأسأله الرحمة لكم ولاهل
ملة الاسلام وهو أسمع الكرام والمسلم والسلام قال الحرث بن همام فلما رأيت الخطبة تحب بلاسقط وعروا بغير نقط دعاني الاحباب بنطها
العجيب الى استجلاء وجه الخطيب الخ مولانا بعض طلبة العلم عارضونا في جعلنا الهاء المربوطة في التارخ بخمسة زاعمين على أنها ناء بأر بعناية
وضم بعضهم تار يخا وعدها بأر بعناية وزعم انها في الدرج بأر بعناية وفي حالة الوقف بخمسة فقلت هي هاء خمسة في الحالتين كما قال
الحريري وأوردت عليهم ما ذكره لحضرتكم من أقوال الحريري في المقامات من أنها (٣٦٧) هاء في الحالتين والمرجوع من ذي العلوم

الباهرة بيان ذلك لست متفيدة
منكم دعتم محمد عليه
الصلاة والسلام (أجاب)
قال فريد عصره ووحيد
دهره جلال الدين السيوطي
رحمته الله تعالى في شرح
عقود الجنان التي هي
أرجوزة في المعاني والبيان
آخر الكلام على القسم
الثاني في شرح قوله

والوصل والقطع ونقط
الاحرف
وتركه حذف وبالحذف
بني * ومثال الثالث يعني
حذف كل حرف منقوط
والايتان بالجمع مهملا
قول الحريري الحمد لله
المجود الآلاء الممدوح
الاسماء الواسع العطاء
المسدع وحسم الآراء
مالك الام ومصور الرمم
وأهمل السماح والكرم
ومهلل عادوارم أدرك كل
سر علمه ووسع كل مصر
حله الخطبة بكمالها كل
حروفها مهمة وعندهم

أن التاء التي تكتب هاء في هذا النوع حكمها حكم المهملة اه كلامه (أقول) ولا ينافيه ما قاله المرادي في الجني الذي وابن هشام في
المغني قال المرادي وأما ناء التائيت التي تلحق الاسم فلا تعد من حروف المعاني ومذهب البصريين فيها أنها ناء في الاصل والهاء في الوقف
بدل التاء ومذهب الكوفي عكس ذلك وقال في المغني والخامس التائيت نحو رحمة في الوقف وهو قول الكوفيين زعموا أنها الاصل وان التاء
في الوصل بدل منها وعكس ذلك البصريون لأن الضمير في قوله عندهم راجع للديعنين اذ هو في بحث البديع كالاختي والتارخ في فن اصطلح
عليه بعض متأخرى الشعراء وأظهر وأفيه صنائع لطيفة على عدد الجلب في الحروف نص عليه بعض الفضلاء وهو أي في التارخ المذكر
لاشبهاته نوع من أنواع البديع وقد علم من صريح كلام السيوطي أنها عند أهله في حكم المهملة ولا يشك ذلك وفهم أنها تكتب في الخط هاء
وان كتبت في بعض المواضع القراءتة في المحقق الشريف تاء مجرورة لان خط المحقق لا يقاس عليه بخط العرويين اذ خطان لا يقاس

وخولتهما بعد عومة الميت وخولتهما الحال من الصف الرابع وعمومة أبوي الميت وخولتهما جعلها كثير من المصنفين صنفا خامسا وخزا
عن الرابع ومن أدخلهما في الرابع صرح بان الارث بجهتهما متاخر عن الارث بجهة عمومة الميت وخولته قال المصنف في شرحه على السراجية
والصنف الخامس وهم عاتات الالباء والامهات وأخوالهم وخالاتهم وبنات الاعمام لاب وأولاده هؤلاء هم قال روى أبو يوسف والحسن بن
زباد عن أبي حنيفة وابن عباس عن محمد بن أبي حنيفة أن أقرب الاصناف الصنف الاول يعني أولاد البنات الخ ثم الثاني يعني الاجداد
الساكنين الخ ثم الثالث يعني أولاد الاخوات وبنات الاخوة الخ ثم الرابع يعني الاعمام لام والعمات والاحوال والخالات الخ ثم الخامس
وهم من تقدم كترتيب العصبان يعني أولادهم بالمرث الصنف الاول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع ثم الخامس وهو المأخوذ به يعني الفتوى على
هذا القول وروى عن أبي يوسف ومحمد أن أولاد الاخوة والاخوات أولى من الجد الفاسد وهو أبو الام وقال قبل هذا روى أبو سليمان عن
محمد بن الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أن أقرب الاصناف الصنف الثاني يعني أولادهم بالمرث الجدود الفاسدة والجدات الفاسدات وان
علاوهم الاول وان سفلوا يعني أولاد البنات (٢٧٠) وأولاد بنات البنات وأولاد بنات الابن وأولادهم ثم الثالث وان نزلوا ثم الرابع وان بعدوا

وأما تقديم الرابع على
غيرهم الا كبر فالأ كبرهكذا الى آخر من كان من كبار الاصحاب وان لم يوجد في الحادثة عن واحد منهم
جواب ظاهر وتكلم فيه المشايخ المتأخرون قولا واحدا يؤخذ به فان اختلفوا يؤخذ بقول الأ كبر فالأ كبر
ثم الاكثر من ما اعتمد عليه الكبار المعروفون منهم كأي حفص وأبي جعفر وأبي الليث والطحاوي
وغيرهم عن يمينه عليه وان لم يوجد منهم جواب البينة نصا ينظر المفتي فيها نظر تأمل وتدبر واجتهاد ليجد فيها
ما يقرب الى الخروج عن العهدة ولا يتكلم فيه جزافا بحاجته لمصنوبه ورحمته وليخش الله تبارك وتعالى وراقبه
فانه أمر عظيم لا يتجاسر عليه الا كل جاهل شقي ومتى أخذ بقول واحد منهم يعلم قطعانه يكون أخذ بقول
أبي حنيفة فانه روى عن جميع اصحاب أبي حنيفة من الكبار كابي يوسف ومحمد وزفر والحسن انهم قالوا ما قلنا
في مسألة قول الاوهور وايتنا عن أبي حنيفة وأقسموا عليه أن ما غلبنا ظاهرا لم يتحقق اذا في الفقه بحمد الله
تعالى جواب ولا مذهب الا له كيفما كان وما نسب الى غيره الا بطريق المجاز للموافقة وهو كقول القائل
قولي قوله ومذهبي مذهبه ونعمامه في معيين المفتي من كتاب القضاء (قائده) لا يجب على الفقيه الاجابة عن
كل ما يسئل عنه الا اذا علم انه لا يجيبه غيره فيلزمه جوابه لان الفتوى والتعليم فرض كفاية مبتغي من كتاب
الكسب (قائده) كان ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه رجلا لا يجيب عن مسألة سنة وقال لا يخفى الرجل
عن فهم خيره من ان يصيب بغير فهم فازل أبي الليث وكان المستفتي اذا ألح على أبي نصر وقال جئت من مكان
بعيد يقول شعرا فلا نحن ندين لمن حيث جئنا * ولا نحن عينا على المذاهب ملتقط
أخرج سعيد بن منصور في سننه والدارمي والبيهقي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال من أفنى الناس
في كل ما يستفتونه فهو مجنون وأخرج البيهقي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال من أفنى الناس في
كل ما يسألونه فهو مجنون أدب الفتيا العاقل السوي وفيه أيضا في باب من ترك الفتيا في الطلاق أخرج
الدارمي عن جعفر بن اباس قال قلت لسعيد بن جبيرة مالك لا تقول في الطلاق شيئا قال ما منه شيء الا وقد سئلت
عنه ولكنني كرهت أن أحل حراما أو أحرم حلالا اه (قائده) سبب وضع التاريخ أول الاسلام أن عمر بن
الخطاب رضي الله تعالى عنه أتى بصل مكتوب الى شعبان فقال أهو شعبان الماضي أو شعبان القابل ثم أمر

والاكثر الثاني وعليه غالب اصحاب المتن والشرح وعلى كل فالمسألة تصح من سنة الزوج
ثلاثة والباقي يقسم الا ناعلى ما بين أعلاه ولا يخفى أن ابن الاخ متدل بذات فرض وبنات الاخ بعصبة فلم يجب أحدهما الا خروا لله أعلم
(سئل) من بيت المقدس عن رجل مات عن أولاد ذرية وأولاد ذرية (اجاب) الحكم عند أبي يوسف القسمة على الايدان جميعهم من
أولاد الخال والخاله حيث كانا ابوام وأولاد فقط أولاد فقط فيكون لذ كرمهم مثل حظ الانثيين وعلى قول محمد الثلثان لا اولاد الخال
يقسمان عليهم لذ كرم مثل حظ الانثيين والثلث لا اولاد الخال يقسم بينهم لذ كرم مثل حظ الانثيين وان كان أحدهما لاب وام والآخر لاب
فقط أولاد فقط فلا شيء للا يخرج الأول وعند محمد القسمة على الأصول فلا اولاد الخال الثلثان والثلث لا اولاد الخال وقد تقرر عندهم أر حجة
قول محمد رحمه الله تعالى في جميع مسائل ذوي الارحام والله أعلم (سئل) في أنثى ماتت عن أم وعن أخ لام وعن عات ثلاث ولها حصص في كرم
أر بعصبة قرار يظن قول للعمات شيء مع الام والاخ المذكور أم ليس لهن شيء وما يخص الاخ والام من ذلك (اجاب) ليس للعمات شيء والحصة
المذكورة وما خلفه المسئلة مقسوم بين الام والاخ لام اثلاثا فمواصلة اولادهم قيراطان وثلاثا قيراط والاخ قيراط وثلاث قيراط من الحصة

المذكورة والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابني ابن ابن وعن ابن أخت يزعم أنه ابن عم الميت فهل ميراثها لابن ابن الابن وليس لابن
الاخت المذكور شي أم لا (اجاب) الارث لابني ابن الابن جميعه بينهما سوية ولا شيء لابن الاخت ولو كان ابن عم الميت والله أعلم (سئل)
فيما اذا ماتت عن زوجة حامل وعن بنت منها وبنتين من غيرهما وعن ابن معتق وعن بنت معتق فما القسمة الشرعية بين من يرث بتقدير أن
يكون في موضعها كروا ضح اولم يكن في موضعها بنو النالجواب مع بيان المشكل بكل تقدير (اجاب) الحكم في المسئلة قبل الوضع أن تعطى
الزوجة الثمن من غير توقف اذ فرضها لا يتغير على كلاً الحالتين وان ابن المعتق لا يعطى شيئا ويقدر الخلل في حق البنات الموجودات أنثى
وتعطى كل واحدة ما تستحقه وهو أربعة قيراط على هذا التقدير بمعاملة لهن بالاضمن تقدر يرى المذكورة والا فثمة وبوقف الباقي على ما عليه
الفتوى عندنا وفي المسئلة اقول آخرمو جودة وهذا لم يصبروا وطلبوا وبعضهم القسمة قبل الوضع وبعد الوضع فان كان الخلل ذكر
فلا شيء لابن ابن المعتق والباقي بعد ثمن الزوجة لذ كرم مثل حظ الانثيين وان كان أنثى فلا زوجة الثمن والبنات الاربع الثلثان والباقي لابن
ابن المعتق ولا شيء لبنت المعتق مطلقا وحاصل الامر أن الرابع في مسألة الخلل أن تقدره (٢٧١) واحدا وتعامل الورثة بالاضمن تقدر يرى

بوضع التاريخ واتفقت الصحابة رضي الله تعالى عنهم على ابتداء التاريخ من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم
الى المدينة وجعلوا أول السنة المحرم ويعتبر التاريخ بالديالى لان الليل عند العرب سابق على النهار لانهم
كانوا أميين لا يحسنون الكتابة ولم يعرفوا حساب غيرهم من الامم فتمسكوا بظهور الهلال وانما يظهر
بالليل فجعلوا ابتداء التاريخ والاحسن ذكر الأقل ماضيا كان أو باقيا من المصباح المنير (وهذا) آخر
ما يسره المولى القدير على عبده العاجز الحقير من العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية التي
سئل عنها علامه عصره وتبجده صدر الافاضل والا كابر من ورت العلم والمجد كابر عن كابر
مولانا المرحوم طاهر افندي ابن علي افندي العمادى سقى الله تعالى رايه صوب غمام الرحمة الغادى وهى
التي أفنى بها وجعت في حياته في مدة قيامه بمنصب الافتاء في دمشق الشام ذات الشجر البسام ثمانية عشر
سنة من سنة ١١٣٧ الى سنة ١١٥٥ ولما تلبت بعانة أمانة الفتوى التي هى في زماننا من أعظم البالوى
رأيت هذه الفتاوى من أحسن ما يعتمد عليه ومن أفصح ما يحتج عند المراجعة اليه لتأخر جامعها وسعة
اطلاعه واضعها ونحور به ما يعتمد المتأخرون الثقات وذكره لعلامة الحوادث الواقعة في هذه الاوقات
الأنه رحمه الله تعالى لم يلتزم فيها الترتيب المعتبر ولم يسقط منها ما تكررا واشتهر وكثيرا ما يذكر الجواب
في محل ويذكر النقل المناسبة في محل آخر * فلذا صرنا عنان العناية نحو تنقيحها واختصارها
والاقتصار على ما يفوح من طيب عرارها بترك ما اشتهر من الاسئلة وظهور واسقاط ما أعيد منها وتكرار
واختصار بعض الالفاظ بعبارة مختصرة وحذف بعض النقول المعادة المكررة حتى جاء أقل من نصف
الأصل حجما وأكثرت منه غرة وافادة ونعمى بما حواه من زيادة على الأصل في كل باب وفصل من التنبيه
على مواضع هى محل وهم أو كفاها جواد القلم وتحقيقات بدعية ونحو رات منيعة وحل اشكالات
عويصة واستخراج خفيات غويصة أنا أبو عذرهما ومعاني حلها وممرها لم يحتم حول كشفها سابق
ولم تنفع مقلاتها قبل طارف قد خبا المولى استخراج كنوزها العبد الضعيف وأظهر اشارات وموزها
على يد هذا العاجز الخفيف حتى حق أن ينشد الناظر كم ترك الاول للآخر واعتقادي أن حكمته ذلك

المسئلة اختلف فيها جعل بعضهم ظاهر الرواية أن الثلثين لبنت العم والثلث لابن الخال وهو المذكور في فرائض السرخسى وعليه صاحب
الهداية ومن أكثر وملتقى البحر وغالب شروح الكثر والهداية وجعل بعضهم ظاهر الرواية أن لا شيء لابن الخال وان السك لبنت العم
لكونها ولد العصبة وجعل في الضوء عليه الفتوى وأنه رواية شمس الأئمة السرخسى وأنه وافق رواية الثمري تأني روايته وصححه في المضمرات
وعليه صاحب الخلاصة قال في الضوء شرح السراجية فلاخذ للفتوى بروايته يعني شمس الأئمة أولى من الاخذ بروايته يعني صاحب الهداية
وصاحب السراجية اه والأصل فيه أن جهة القرابة اذا اختلفت كأي واقعة الخال هل يقدم ولد العصبة أم لا قبل وقيل والذي ينبغي ترجيحه
مارواه السرخسى فان لفقا الفتوى آكد من غيره من الفاظ التصحيح كالمختار والصحيح مع أني لم أومن اختصار على مقابل مارواه السرخسى
مصرحا بكونه الصحيح أو الاشبه أو المختار أو غير ذلك من الفاظ التصحيح وانما مراده أو يقول في ظاهر الرواية وأما هو أي مارواه السرخسى
فقد صرحوا بأنه الصحيح وأن الاخذ للفتوى به أولى وأنه ظاهر الرواية فليكن القول عليه والله أعلم (وسئل) عنه نائبا بصورته في امرأة ماتت
عن زوج وبنت عم لاب وام وأولاد أخوال كذلك هل يكون الباقي بعد فرض الزوج لبنت العم ولا شيء لأولاد الاخوال أم لا (اجاب) قد رفع في

هذا السؤال سابقا وقد كثر في جوابه ما حاصله أن الصحيح في المضمرة أن لا شيء لولد الخالة مع بنت الم وهو أولى بالأخذ للفتوى كما في الضوء
وفي مجمع الفتاوى وظاهر المذهب أن ولد العصبه أولى سواء اختلفت الجهة أو اتحدت لأن ولد العصبه أقرب اتصالا بالوارث الميت وكأنه أقرب
اتصالا بالميت مبسوط في فرائض الخلاصة بنت عم لاب وأم أولاد وبنت عم المال كله لبنت الم بنت عم وبنت خال أو بنت خالة كذلك الجواب
في ظاهر الرواية وولد العصبه أولى اتحدت الجهة أو اختلفت وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن التزج عند اتحاد الجهة أه فالحاصل أن المسئلة
اختلف فيها والصحيح أن ولد العصبه أولى بالتزج فاذ اختلف ذلك فيكون الباقي بعد فرض الزوج لبنت الم لكونها أولاد العصبه ولا شيء لاولاد
الاخوان والله أعلم (سئل) من بيت المقدس في رجل مات عن بنتي اخت لاب وثلاثة أولاد أخ لام ذكر وأنثيين فن الوارث (أجاب) المال كله
لبنتي الاخت لاب ولا شيء لاولاد الأخ لام عند أبي يوسف وعند محمد يقسم المال على بنتي الاخت لاب وأولاد الأخ لام فتعطي بنتا الاخت لاب
النصف وتعطي أولاد الأخ لام السدس وبردة عليهما الباقي بقدر سهامهما فيقسم المال عليهم أرباعا للربع لاولاد الأم والثلاثة أرباعا لبنتي
الاخت لاب وتصح من أربعة وعشرين حصة (٣٧٢) من ضرب ستة في أربعة لاولاد الأم الثلاثة ستة لكل اثنتان يستوي في ذلك الذكر
والانثى كأصلهم ولبنتي

الظاهرة هي اظهار القدرة الباهرة فان هذا البعد فكرته كيلة وقريحته فريضة عذيلة وبضاعته
من جاعة قليلة مع ما مترج بالمال من عظام البلبال وتراكم الهموم والاهوال وفقد المسعف وعدم
المنصف وتسلط الحساد بالسنة حداد وغير ذلك مما يورث الوهن وكلال الذهن ولكن الله در من قال
وأبدع في المقال ان المقادير اذا ساعدت * ألحق العاجز بالقادر
فدونك كتابا قد أعلمت فيه الفكر وأزمت فيه الجفن السهر قد غرست لك فيه من فنون الخيرات
أفنانا وفتقت لك فيه عن عيون المشكلات أجفانا وأودعت فيه من كنوز الفوائد عقود الدرر والفرائد
وبسطت فيه من أعظم المقاصد أحسن الموائد وجلوت فيه على منصة الانظار عرائس أفكار الانكار
وكشفت فيه بتوضيح العبارات فناع شخدراته ولم أكتف بتلويح الاشارات لأجل تحري رخصياته وليس
يدري فضلته سوى عالم فقيه فاضل نبيه أجرى سفن أنظاره في لجم بحره وأجرى جواد أفكاره في شمع بره
وانى أعينده بالله تعالى من شر كل غمر جاهل أو حاسد متغافل على انى لا يرى نفسى فاني مفر بهجزي
وبخسنى أرنجى من ونف فيه على عثرة أن يتداركها بالعفو والاحسان فان الانسان محل الخطا والسيئات
وانى ألقا الى الله تعالى الذى امتن على بذلك وتفضل ومن فيض فضله أطلب وأسأل وبنية الوجهية النبوية
أقول أن يجعله خالصا لوجهه الكريم موجبا للفوز لديه في جنات النعيم وأن ينفع به كل فاض ودان
ويجنى لحرده الحسان كل كف محسان وأن يغفر لي ما طغاه القلم أو زلت به القدم وأن يتجاوز عن
عسرانى ويعفو عن سيئاتى ويغفر لسيأتى ووالدى ولبنى له حق على ولادى وأهلى والاحباب
وان كان الحامل على جمع هذا الكتاب وأن يمن على وعليهم ببلوغ المني والامل وأن يطلق السنننا
بالشهادتين عند انتهاء الاجل والحمد لله الذى نعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على سيدنا محمد
صاحب المعجزات والآيات الواضحات وعلى آله وأصحابه السادات وزوجاته الطاهرات وعلى التابعين
والعلماء العالمين الاثبات لاسمى امامنا الاعظم وأصحابه الامنة الثقات سبحان ربك رب العزة عما
يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين قال شيخنا شيخنا الامام العالم العلامة الخبير البحر الفهامة
قول الورثة ولا يرث الا اذا

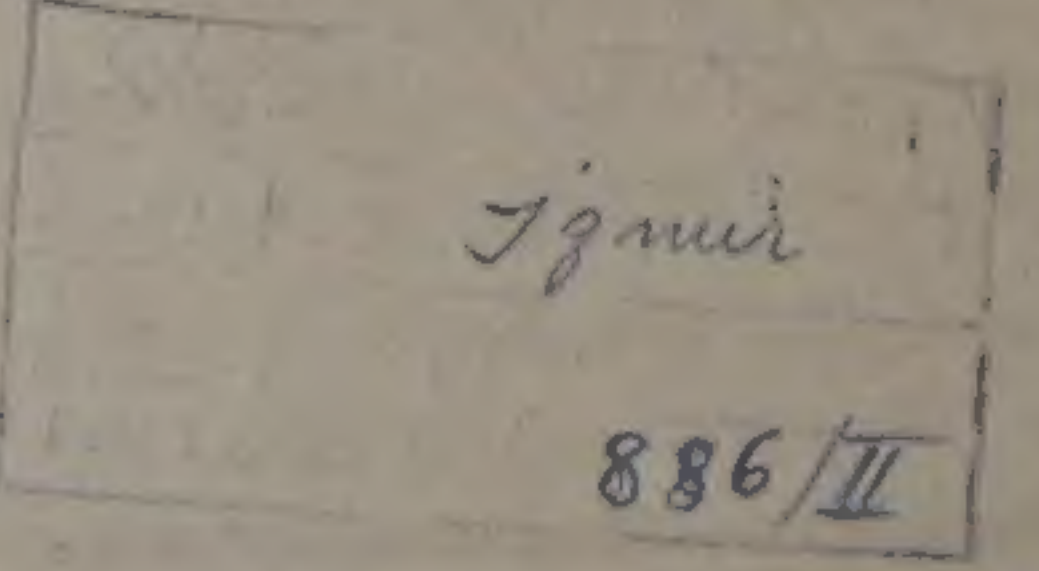
اعترف الورثة بأنه انفصل حيا قال في البحر في الجنائز تغلق عن المحتبي والبدايع عن أبي حنيفة لا يقبل فيه الا شهادة رجلين أو مؤلف
رجل واحد أو اثنين وقال لا يقبل فيه قول النساء الا الام فلا يقبل قولها وفي الولو الجبة امرأة حامل فماتت والولد يتحرك في بطنها مقدار يوم وليلة
وبعض الناس يقولون ان الولد حي وبعضهم يقول انه ميت فدفنت كذلك ثم نبش القبر فوجدوا بنتا ميتة على عاتقها تركت المرأة زوجها
وأبوها ان أقربت الورثة بأنها استمورت الابنة ثم ورتت منها ورثة الميت وان جددت الورثة لم يقض لها بشئ لانه لا يدري أنها خرجت منها ام لا
وفي الفتاوى الجارية حامل ماتت ويتحرك ولدها قدر يوم وليلة فقال بعض مات وقال بعض لم يميت فدفنت ثم نبش القبر فوجدت معها ميتة
قاعدة على جانبها ميتة وللجنة زوج وأبوان (أجاب) بعض مشايخنا لو أقر الورثة كاهم بأنهم بنتها خرجت حية بعد وفاتها تربت البنت ثم برث
من البنت ورتها ولو جددت لم يقض عليهم بارث ثم هذا القدر الا أن يشهد عدل أنها ولدتها حية وانما تسعهم الشهادة ولم يفارقوا قبرها منذ
دفنت الى أن نبشت وقد سمعوا صوت البنت من تحت القبر ووجدت ملازمهم القبر ولو لم يكن ثم شهود أو أنكرت الورثة حلفوا على العلم ولا
ميراث لها اذا حلفوا اه ولا شبهة في عصر ذلك جدا وتعدوه في التارخانية تغلق عن المحيط وان وقع الاختلاف في انفصاله حيا أو ميتا فشهدت

القابلة على انفصاله حيا أجمعوا على أنها تقبل شهادة من حق الصلاة عليه وهل تقبل شهادة من حق الارث قال أبو حنيفة لا تقبل وقال لا تقبل
اه ولا شبهة أن عندهما تقبل شهادة امرأة ثقة ولو لم تكن قابلة في حق الارث وكذلك (٣٧٣) لاشبه في قبول اخبار أمه في الصلاة عليه

مؤلف هذه الفتاوى الشريفة رحمه الله تعالى ونفعنا به في الدنيا والاخرة وقد فرغت من تحريره
وتسميته وتحريره لثمانى عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الاول سنة ١٢٣٨ ثمان وثلاثين ومائتين وألف
(يقول راجى غفران المسامى محمد الزهرى الغمراوى) *

نحمدك يا من جعلت الشريعة الصفاوية خاتمة لشرعية النبيين وقبضت لها جباهة تسطع بهم شمس
محبتها في أفق الأزمان حتى أتم الحجة على الخلق أجمعين ونصلى ونسلم على سيدنا محمد القائل من ردايته
به خيرا يفقهه في الدين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم الى يوم الدين أما بعد فقد تم بحمد الله تعالى
طبع العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية خلاصة أهل التحقيق ومعدن الفضل وزينة
ذوى التدقيق العلامة الفاضل والاستاذ الكامل سلاله الطاهرين مولانا السيد محمد أمين
المشهور بابن عابدين رحمه الله على هذا الصنيع وأزله من دار خزائه المسمى كان الرفيع
خصوصا وقد حليت طرره هذا الكتاب ووشيت غره بعامته نفع المستطاب وهو فتاوى
عمدة المتأخرين ومرجع المحققين العلامة الشهير الغنى عن التعريف بماله
من القدر الخطير مولانا شيخ الاسلام والمسلمين الشيخ خير الدين الرملى جزاه الله
خير جزاء العاملين فصارت كتابا حوى من النفع آتته ومن مخدرات المسائل
ما ينهض نفس كل فقيه أمه وذلك بالمطبعة الميمنية بمصر المحروسة
الحجبة بجوار سيدى أحمد الدردر قريبا من الجامع الأزهر
المدير ادارة المفتقر لعفوره القدير أحمد الباي
الحلبى ذى العجز والتقصير في شهر

رجب سنة ١٣١٠ هجرية على
صاحبها أفضل الصلاة
وآتم التحية
أمين



قيراط وثلاثة قراريط وخمس
قيراط ويوقف الباقي وهو
سنة قراريط وأربعة
انخاس قيراط فان ظهر
ذكر كما قدر نادفع له وان
ظهر رائي ردنا على الام
خمس قيراط على ما يدرها
فيجمع لها اربعة قيراط
وخمس قيراط ولكل بنت
أربعة قيراط وخمس
قيراط والله أعلم
(قال جامعها الشيخ
ابراهيم بن سليمان الرملى
تليذا المؤلف) * وهذا آخر
مأريته من مسودة فتاوى
شيخنا واستاذنا شيخ الاسلام
والمسلمين بركة الله في
العالين عمدة المحققين زبدة
المدققين مولانا شيخنا
الشيخ خير الدين الرملى
المسماة بالفتاوى الخيرية

لنفع البرية نفع الله به المسلمين ورزقه العافية وحسن الخاتمة آمين ثم قال انه فرغ من كتابتها وتبويبها وترتيبها في آخر جمادى الاولى سنة ١٠٨١
احدى وعشرين وألف وكان ذلك بمنزلة برملة فاسعطين غفر الله لهم أجمعين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم